13184 Arabic
1994
World Development Report 1994 Infrastructure for Dev.

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٤

FILE COPY

البنية الأساسية من أجل التنمية

مؤشرات التنمية الدولية

Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

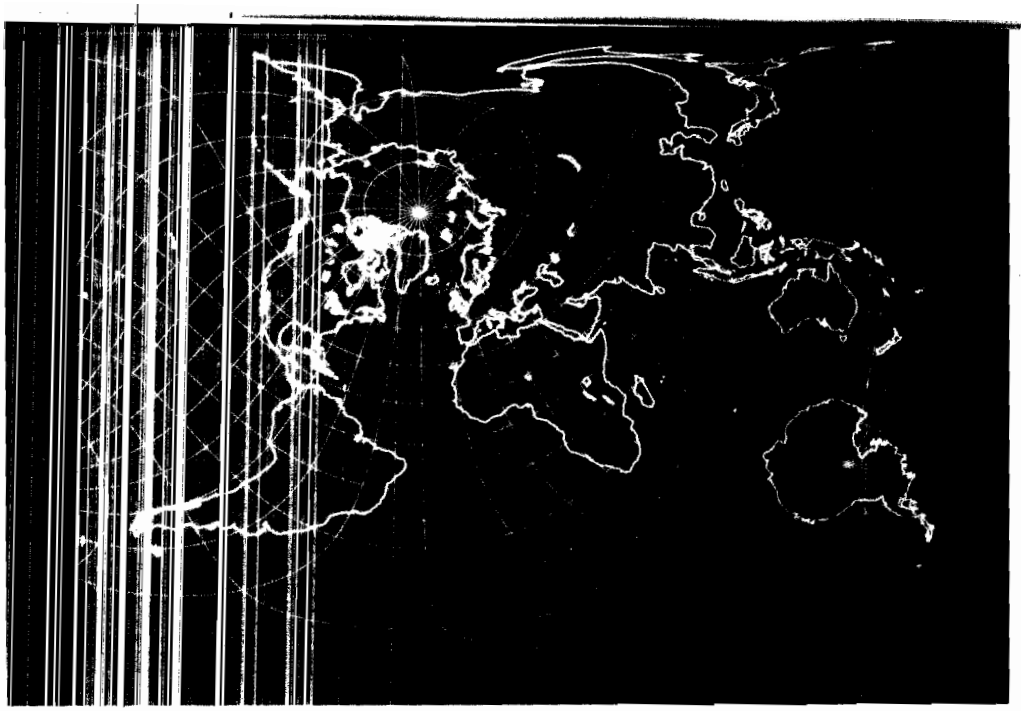

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤

البنية الأساسية من أجل التنمية

حقوق التأليف © ١٩٩٤ البنك الدولى للإنشاء والتعمير /
البنك الدولى World Bank 1818 H Street, N.W.,
Washington, D.C 20433, U.S.A

جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز استنساخ أى جزء
من هذا المطبوع أو تخزينه فى نظام للاسترجاع ،
أو نقله فى أى شكل أو بأى وسيلة إليكترونية
أو ميكانيكية ، أو بالتصوير أو بالتسجيل
أو غير ذلك دون الحصول على إذن
مسبق من البنك الدولى .

الطبعة الأولى حزيران / يونية ١٩٩٤ .

الصور : موريس اسيو ، ٧٣ ؛ دوغ بارنس ، ١٣ ؛
كورت كارنمارك ، ٣٧ ، ٥٢ ، ٨٩ ، ١٠٩ .

الحدود والألوان والمسميات وغير ذلك من
المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد ،
لا تعنى اصدار أى حكم من قبل مجموعة البنك الدولى
بصدد المركز القانونى لأى اقليم أو التصديق
على هذه الحدود وقبولها .

ISSN 0163-5085

أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية – قليوب
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء
القاهرة
جمهورية مصر العربية

تمهيـــــد

يبحث *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩٤ ، وهو السابع عشر فى هذه السلسلة السنوية ، الصلة بين البنية الأساسية والتنمية ويتقصى الطرق التى تستطيع بها البلدان النامية أن تحسن من توفير خدمات البنية الأساسية ونوعيتها على حد سواء . وكما كان الحال بشأن موضوعى الصحة والبيئة اللذين تناولهما التقريران السابقان فى هذه السلسلة فإن البنية الأساسية مجال تضطلع فيه السياسة الحكومية والتمويل الحكومى بدور مهم بسبب تأثيره متعدد الجوانب على التنمية الاقتصادية ورفاهية البشر .

وقد قامت البلدان النامية باستثمارات كبيرة فى البنية الأساسية فى العقود الأخيرة ، وحققت مكاسب ملموسة للأسر والمنتجين عن طريق توسيع فرص حصولهما على خدمات مثل المياه النقية ، والتصحاح ، والقوى الكهربائية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل . ومازال الأمر يتطلب مزيدا من الاستثمار ، والتوسع فى البنية الأساسية بغية توسيع نطاق الحصول على الخدمات - خاصة لمن يعيشون فى المناطق الريفية وللفقراء .

ولكن مثلما يبين هذا التقرير ، فإن كمية الاستثمارات لا ينبغى أن تكون هى نقطة التركيز الوحيدة فى السياسة ؛ ذلك أن تحسين نوعية خدمات البنية الأساسية حيوية أيضا ؛ فانخفاض كفاءة التشغيل ، وعدم كفاية الصيانة ، والافتقار للاهتمام بحاجات المنتفعين بالخدمات ، لعبت جميعها دوراً فى تقليل التأثير الإنمائى لاستثمارات البنية الأساسية فى الماضى . وتحسين كل من الكمية والنوعية أمر جوهرى لتحديث الإنتاج وتنويعه ، ومساعدة البلدان على المنافسة على الصعيد الدولى ، ومواجهة متطلبات الحضرنة السريعة . ويتوقف النجاح مستقبلا على الاستفادة من الدروس التى تعلمناها من الماضى .

ويحدد التقرير أن السبب الرئيسى لسوء الأداء فى الماضى كان عدم كفاية الحوافز المؤسسية اللازمة لتحسين تقديم خدمات البنية الأساسية . وضمانا لتقديم خدمات أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات ، يتطلب الأمر تغيير الحوافز من خلال الإدارة على أسس تجارية ، والمنافسة ، وإشراك المنتفعين بالخدمة .

والإدارة على أسس تجارية - بما فى ذلك الاستقلال المالى ، والخضوع للمساءلة ، والأهداف المحددة جيدا - تجعل مقدمى خدمات البنية الأساسية يركزون جهدهم على زيادة الكفاءة ، والوفاء بطلبات المستهلكين . وتزود *المنافسة* المنتفعين بالخدمات بخيارات يمكن أن تفى على نحو أفضل باحتياجاتهم ، وتلزم مقدميها بأن يغدوا أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة . كما أن اشراك المنتفعين بالخدمات وغيرهم من أصحاب المصلحة فى تصميم البنية الأساسية وتشغيلها وصيانتها أمر أساسى للأداء الأفضل ، خاصة فى المجالات التى تكون المنافسة فيها مقيدة .

وهناك عدة اتجاهات تساعد على تحسين أداء البنية الأساسية . أولها : أن الابتكارات التكنولوجية ، والإدارة التنظيمية للأسواق تجعلان فى الإمكان تحقيق تنوع أكبر فى تقديم الخدمات . وثانيها : أن تقييم دور الحكومات يؤدى فى الوقت الحالى إلى التحول من قيام الحكومات بتقديم الخدمات بصورة مباشرة إلى زيادة تقديم القطاع الخاص لها . والتجربة الجديدة فى كثير من البلدان التى قامت فيها المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، تلقى الضوء على طرق جديدة لزيادة كفاءة الخدمات وتوسيعها . وثالثها : أن الاهتمام المتزايد باستدامة الإصلاحات الاجتماعية والبيئية أدى إلى زيادة اهتمام الرأى العام بتصميم البنية الأساسية وأدائها .

ونظراً للاختلافات بين قطاعات البنية الأساسية ، وداخل كل قطاع من قطاعاتها ، إلى جانب الفروق الكبيرة فى الاحتياجات ، والقدرات القطرية ، بات من الضرورى أن يكون التصميم التفصيلى لإصلاح السياسات وتنفيذها مطابقاً لكل حالة على حدة . ولكن ليس هناك شك فى أن المنافع الشاملة التى تنجم عن تحسين البنية الأساسية كبيرة ؛ إذ أن هذا القطاع يستوعب استثمارات تبلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا فى العالم النامى ، والوفورات التى يمكن أن تتحقق من تقديم خدماته وأدائها على نحو أفضل لا بد وأن تكون كبيرة . وبالطبع ، فإن خدمات البنية الأساسية الأكثر كفاءة ، والأسهل فى الحصول عليها والأقل تكلفة هى أيضا من الأمور التى لا غنى عنها للإقلال من الفقر بصورة أكثر فاعلية .

ويتضمن *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩٤ - مثل التقارير السابقة ، مؤشرات التنمية الدولية التى تورد إحصاءات اجتماعية واقتصادية منتقاة من ١٣٢ بلدا . والتقرير هو دراسة أجراها العاملون فى البنك . والأحكام الواردة فيه لا تعكس بالضرورة آراء أعضاء مجلس الإدارة ، أو الحكومات التى يمثلونها .

لويس ت . بريستون
رئيس البنك الدولى
٣١ آذار / مارس ١٩٩٤

أعد هذا التقرير فريق يقوده جريجورى ك . انغرام ويضم جون بيزانت ـ جونز ، أنطونيو استاشى ، كريستين كيسيدس ، بيتر لانجو ، أشوكا مودى ، ولانت بريتشت ، وقدم مساهمات ومشورة قيمة عزرا بن ناثان ؛ كوجى كاشيوايا ، ميغويل كيغويل ، لين سكوير ، وباولو فييرا داكونا وتلقى الفريق مساعدة من ريفو باسو ، ليسلى ستروين ، ماريان فاى ، كريسيتن كير ، كافيتا ماثور ، دامبيسا مويو ، وسارباجت سينها . وتم العمل فى ظل التوجيه العام لمايكل برونو .

وقدم كثيرون داخل البنك وخارجه تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكرة البيبليوغرافية) . وساهمت دائرة الاقتصاد الدولى فى البنك بالبيانات الواردة فى التذييل وأعدت عن مؤشرات التنمية الدولية . وضم فريق العاملين فى إنتاج التقرير آن بيسلى ، وكاترين كليسن دال ، وستيفانى غيرارد ، واودرى ك . هيلغمان ، وكاتى كوكاك ، وجيفرى ن . ليكسيل ، ونانسى ليفين ، وديردرى ت . مورفى ، وهيونيز ، وكاتى روزن ، ووالتون روزنكويست ، وديفيد ثيس ، ومايكل تريدواى . ورأس فريق العاملين المعاونين رودا بليد ـ تشارست ، ثم ربيكاسوغوى ، وضم ليتان اللى ، ومايكل جيلر ، وبول هولتز . وقدم بروس روس ـ لارسون المشورة والمساعدة فى التحرير . وقام ترينداد س . انجليس بدور المساعد الإدارى . وكان انطونى رولى هو المحرر الرئيسى .

وكانت أوراق المعلومات الأساسية ، والمساهمات التى جاءت من المشاركين فى اجتماعات التشاور عونا هاما للتقرير ، وقد تلقت تلك الأوراق والمساهمات دعما جزئيا من صندوق سياسة ، وتنمية الموارد البشرية الذى تموله الحكومة اليابانية . ، وقد أدرجت أسماء المشاركين فى اجتماعات التشاور فى المذكرة البيبليوغرافية .

المحتويـــات

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات ٩

نظرة عامة ١١

دور البنية الأساسية وسجلها ١٢
تشخيص أسباب الأداء الضعيف ١٦
فرص ومبادرات جديدة ١٨
خيارات المستقبل ١٩
تنفيذ الاصلاح ٢١
عوائد محتملة من الاصلاح ٢٢

١ ـ البنية الأساسية : المنجزات والتحديات والفرص ٢٤

أثر البنية الأساسية فى التنمية ٢٥
أصول دور القطاع العام فى البنية الأساسية ٣٥
سجل الأداء ٣٩
تشخيص التغيير واتجاهاته ٤٨

٢ ـ إدارة الكيانات العامة على أسس تجارية ٥٢

دروس النجاح والفشل ٥٣
التحويل إلى شركات ٥٦
أهداف محددة وإدارة خاضعة للمساءلة ٥٧
التسعير الذى يضمن الاستقلال المالى ٦٣
ضرورة الالتزام السياسى بالاصلاح ٦٨

٣ ـ استخدام الأسواق فى توفير خدمات البنية الأساسية ٧٠

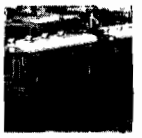

تفكيك الخدمات من أجل المنافسة ٧١
نطاق البدائل المتاحة فى السوق ٧٤
الطرق المؤدية إلى التوريد عن طريق السوق ٨٥
خاتمة ٩٤

٤ ـ هناك مايتجاوز قدرة أسواق البنية الأساسية ٩٥

اللامركزة والمشاركة : إشراك المستخدمين للخدمات ٩٥
تحسين تخصيص اعتمادات الموازنة ١٠١
الدعم والتحويلات للفقراء ١٠٣
التصدى للآثار الخارجية ١٠٥
عناصر تخطيط البنية الأساسية ١٠٨
خلاصة ١١٢

٥ ـ تمويل الاستثمارات اللازمة ١١٤

الطرق القديمة والحديثة فى تمويل البنية الأساسية ١١٤
التوسع فى عملية تمويل المشاريع : الانجازات والدروس المستفادة ١١٩
المؤسسات والصكوك اللازمة لتعبئة الموارد ١٢٩
آفاق المستقبل ١٣٦

٦ ـ تحديد الأولويات وتنفيذ الاصلاح ١٣٨

الاختيار بين البدائل : الخيارات المؤسسية والأحوال القطرية ١٣٨
جدول أعمال الاصلاح فى قطاعات معينة ١٤٣
ثمار الاصلاح ١٥٢

مذكرة بيبليوغرافية ١٥٤

التذييل : بيانات البنية الأساسية ١٧١

مؤشرات التنمية الدولية ١٨٣

الإطارات

١ ماهى البنية الأساسية ؟ ١٢
٢ الرسائل الأساسية *لتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤* ١٢
١ ـ ١ عائد الاستثمار فى البنية الأساسية ـ أروع من أن يكون أمرا حقيقيا ٢٦
١ ـ ٢ أهمية البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية : مثال من الصين ٢٩
١ ـ ٣ ضرب البنية الأساسية عرض الحائط ٣١
١ ـ ٤ الآثار المباشرة للبنية الأساسية فى ريف الهند ٣٣
١ ـ ٥ رد الفعل لدى الأسر المعيشية إزاء امدادات المياه التى لا يعوّل عليها ٤٤
١ ـ ٦ فشل القطاع العام يرفع من تكاليف القطاع الخاص ٤٤
١ ـ ٧ أنشطة البنية الأساسية تهدد البيئة فى البحر الأسود ٤٨
٢ ـ ١ الطريق الصحيح لادارة مرفق عام : نظرة على شركة مرفق المياه فى بتسوانا ٥٣
٢ ـ ٢ مستحقات نهاية الخدمة تخفف من تأثير فصل عمال السكك الحديدية فى الأرجنتين ٥٦
٢ ـ ٣ تحويل موانىء اندونيسيا الرئيسية إلى شركات يستغرق عشر سنوات ٥٧
٢ ـ ٤ بماذا تتميز اتفاقات الأداء فى كوريا ؟ ٥٩
٢ ـ ٥ عقود الإدارة فى غينيا بيساو ـ هل نجحت ؟ ٦٠
٢ ـ ٦ مؤسسات آجيتيب : إشراك القطاع الخاص فى البنية الأساسية فى المدن الأفريقية ٦١
٢ ـ ٧ تصميم الرسوم بحيث تكفل الاستقلال المالى مع تحقيق أهداف متعددة ٦٥
٢ ـ ٨ هل تتحسن الطرق السريعة نتيجة لتخصيص الإيرادات لغرض محدد ٦٧
٣ ـ ١ انقسام فى الرأى : تفكيك خدمات السكك الحديدية ٧٣
٣ ـ ٢ الدورات التنظيمية فى الولايات المتحدة ٧٧
٣ ـ ٣ إعداد حقوق الامتياز لتلائم القطاعات والأهداف الحكومية ٨١
٣ ـ ٤ نجاح عقد تأجير ـ امدادات المياه فى غينيا ٨٢
٣ ـ ٥ تجربة كوت ديفوار المتعلقة بحق امتياز لإمدادات المياه ٨٣
٣ ـ ٦ خصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية: حالة فنزويلا ٨٦
٣ ـ ٧ تطور عملية توليد القوى الكهربائية من جانب القطاع الخاص فى الفلبين ٨٨
٣ ـ ٨ التنظيم والخصخصة : أيهما يسبق الآخر ؟ حالة ماليزيا ٨٨
٣ ـ ٩ تنمية القدرة التنظيمية فى الأرجنتين ٩٠
٣ ـ ١٠ تأرجح الآلية التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى جامايكا ٩٠
٣ ـ ١١ المشاركة كقاعدة تنظيمية : خطوة أولية فى بنغالور ٩٣
٤ ـ ١ *بلديات* المكسيك نفسها ٩٦
٤ ـ ٢ تطبيق النهج المبتكرة على التخطيط للمياه والتصحاح ٩٩
٤ ـ ٣ القوى الكهربائية فى بورانغ والطرق فى اثيوبيا ١٠٠
٤ ـ ٤ التخطيط المركزى واللامركزى للبنية الأساسية فى ماليزيا ١٠٢
٤ ـ ٥ تقويم حصيلة مشروع : المياه فى كاتماندو ١٠٥
٤ ـ ٦ يمكن للمرأة أن تستفيد من البنية الأساسية ، إلا أن النجاح يكمن فى التفاصيل ١٠٨
٤ ـ ٧ التنسيق بين المانحين فى البنية الأساسية : التجربة الأفريقية ١٠٩

٤ ـ ٨ خبرة البنك الدولى فى تقييم المشاريع ١١٠
٤ ـ ٩ إدراج المشاغل البيئية فى التخطيط فى وقت مبكر : بعض الدروس الحديثة العهد فى سرى لانكا ١١١
٤ ـ ١٠ إعادة توطين السكان وتصميم المشروع : مشروع باك مون للقوى الكهرومائية فى تايلند ١١٢
٥ ـ ١ هل تتوافر وجبة غذاء بالمجان ؟ حدود التمويل الحكومى ١١٦
٥ ـ ٢ استغلال أسواق رأس المال الدولية ١١٨
٥ ـ ٣ إشارات تحذيرية من القرن التاسع عشر ١٢٠
٥ ـ ٤ غواتيمالا تتخذ خطوة أولى ناجحة ١٢٣
٥ ـ ٥ منح الأراضى وحق الاستملاك العام ١٢٤
٥ ـ ٦ الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها فى المكسيك : خطوة كبيرة تعثرت ١٢٥
٥ ـ ٧ توفير القروض عن طريق الضمانات فى تايلند ١٢٧
٥ ـ ٨ انظر قبل أن تقفز : الحد من تعرض الحكومات لمخاطر الالتزامات الاحتمالية ١٢٨
٥ ـ ٩ نجاح الائتمانات الممنوحة للبلديات فى كولومبيا ١٣٠
٦ ـ ١ عناصر الأداء الجيد فى ظل أشكال مؤسسية بديلة ١٤٠

أشكال النص

١ مع تزايد دخل بلد ما ، يزداد حجم البنية الأساسية به ١٣
٢ تكوين التغيرات فى البنية الأساسية مع مستوى دخل البلد ١٤
٣ توسعت البنية الأساسية بصورة هائلة فى العقود الأخيرة ١٥
٤ تتوافر لسكان الحضر فرص للحصول على مياه الشرب المأمونة أفضل من سكان الريف ١٦
٥ المكاسب السنوية من القضاء على سوء التسعير وعدم الكفاءة كبيرة بالنسبة للاستثمار ٢٢
١ ـ ١ يمثل الاستثمار فى البنية الأساسية العامة نسبة كبيرة من كل من الاستثمار الاجمالى والاستثمار العام فى البلدان النامية ٢٥
١ ـ ٢ يرتبط نصيب الفرد من توافر البنية الأساسية الرئيسية ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل ٢٧
١ ـ ٣ تختلف خدمات البنية الأساسية اختلافا كبيرا فى سماتها الاقتصادية فيما بين القطاعات ، وداخل القطاعات ، وبين أنواع التكنولوجيا المختلفة ٣٨
١ ـ ٤ ضاقت الفجوة بين الريف والحضر فى فرص الحصول على القوى الكهربائية والمياه فى البلدان النامية فى العقد الماضى ٤٠
١ ـ ٥ لايصحب التوصيل الكفء والفعال لخدمات البنية الأساسية دوما زيادة توافرها ٤١
١ ـ ٦ هناك طلب مرتفع جدا على وصلات الهواتف لم تتم تلبيته ٤٥
١ ـ ٧ المشى هو وسيلة الانتقال التى كثيرا مايستخدمها الفقراء ٤٧
٢ ـ ١ أتاح اعتماد المبادىء التجارية فى ١٩٨٤ لمرفق المياه فى توغو أن يزيد التغطية والانتاج ... لكن الأمر تطلب اتفاقا للاداء فى ١٩٨٩ لتحسين النتائج المالية ٦٢
٢ ـ ٢ نادرا ماتسترد التكاليف بالكامل فى البنية الأساسية ٦٤
٣ ـ ١ تؤدى أنشطة التفكيك إلى زيادة الخيارات المتاحة للمنافسة ومشاركة القطاع الخاص ٧٥
٣ ـ ٢ إن عقود الايجار والامتيازات فى قطاعات خدمات البنية الأساسية شائعة حتى فى البلدان منخفضة الدخل ٧٩
٣ ـ ٣ عمليات الخصخصة فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن أن تؤدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة ٨٥
٤ ـ ١ البلدان التى لديها صيانة غير مركزية للطرق لديها طرق أفضل ٩٧
٤ ـ ٢ تزيد المشاركة من فاعلية مشروعات المياه بتحسين الصيانة ٩٨
٤ ـ ٣ فى مجال المياه والتصحاح كثيرا مايحصل الموسرون على دعم أكثر مما يحصل عليه الفقراء ١٠٣
٤ ـ ٤ حتى فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، كان دعم البنية الأساسية يذهب أساسا إلى الميسورين ١٠٤
٥ ـ ١ تذهب حصص كبيرة من التمويل الانمائى الرسمى للبنية الأساسية إلى الطاقة والنقل ١١٥
٥ ـ ٢ زاد الاقراض الرسمى للبنية الأساسية ، لكن القروض المضمونة من سلطة عامة انخفضت ١١٥
٥ ـ ٣ تمثل البنية الأساسية حصة كبيرة من عوائد الخصخصة ، والتمويل الاجنبى لخصخصة البنية الأساسية مهم فى أمريكا اللاتينية ١٣٣
٥ ـ ٤ تسهم رؤوس الأموال فى مجال البنية الأساسية فى نمو سوق رأس المال فى الارجنتين ١٣٤
٥ ـ ٥ فاقت الاستثمارات فى مجال البنية الأساسية الاستثمارات الأخرى بهامش كبير ١٣٥
٥ ـ ٦ خيارات التمويل تزداد مع زيادة القدرة الادارية ومد أجل الاستحقاق فى الأسواق المحلية لرأس المال ١٣٦

جداول النص

١ ـ ١ القيمة المضافة لخدمات البنية الأساسية بحسب مجموعات البلدان ٢٥

١ ـ ٢ متوسط معدلات العائد الاقتصادى للمشاريع التى يساندها البنك الدولى ، ٧٤ ـ ١٩٩٢ ٢٨
١ ـ ٣ التوسع فى التغطية بالبنية الأساسية فى اقتصادات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع ، فى عقود حديثة العهد ٣٩
١ ـ ٤ النسبة المئوية لأفقر وأغنى خمس من السكان الذين يحصلون على البنية الأساسية فى بلدان مختلفة ٤٦
٢ ـ ١ المشاكل الادارية الشائعة فى وحدات البنية الأساسية التابعة للقطاع العام ، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٢ ٥٤
٣ ـ ١ الترتيبات التعاقدية لامداد المياه بواسطة القطاع الخاص ٨٠
٣ ـ ٢ قيمة عمليات خصخصة قطاع خدمات البنية الأساسية فى البلدان النامية ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢ ٨٤
٥ ـ ١ استثمارات الحافظة والاستثمارات الاجنبية فى البلدان النامية ، ٩٠ ـ ١٩٩٣ ١١٩
٥ ـ ٢ تمويل مشاريع البنية الأساسية : المشاريع التى تم تمويلها بالفعل والجارى تمويلها ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ ١٢١
٥ ـ ٣ تمويل مشاريع الهياكل الأساسية : المشاريع التى تم تمويلها ، بحسب القطاعات ، تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣ ١٢١
٦ ـ ١ الخيارات المؤسسية الرئيسية لتوفير البنية الأساسية ١٣٩
٦ ـ ٢ مدى شمول خدمات البنية الأساسية وأدائها فى مختلف البلدان ١٤٢
٦ ـ ٣ قدرة القطاع الخاص على توفير الخدمات تختلف تبعا لعناصر البنية الأساسية ١٤٤
٦ ـ ٤ خيارات فى المواصلات السلكية واللاسلكية والطاقة ١٤٥
٦ ـ ٥ الخيارات فيما يتعلق بالماء والنقل ١٤٨
٦ ـ ٦ خيارات فى النقل ١٥٠
٦ ـ ٧ العبء المالى لخدمات البنية الأساسية المقدرة بأقل من سعرها الحقيقى ١٥٢
٦ ـ ٨ الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة ١٥٣

جداول التذييل

أ ـ ١ المقاييس المادية لتوفير البنية الأساسية ١٧٢
أ ـ ٢ فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات التصحاح ١٧٨
أ ـ ٣ التزامات البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية ١٨١
أ ـ ٤ الالتزامات بالتمويل الرسمى للتنمية ١٨١

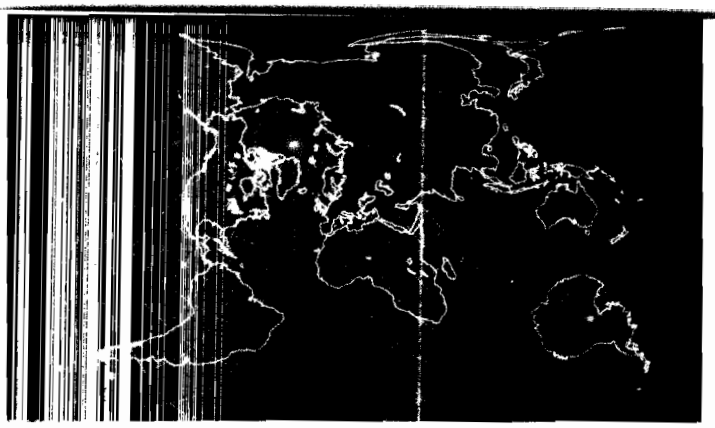

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

المصطلحات المختارة المستخدمة فى هذا التقرير

البناء ـ التشغيل ـ النقل . شكل من الامتيازات يقصد به ـ عادة ـ المشروعات الجديدة كلية ، والوضع المعتاد فى أسلوب البناء ـ التشغيل ـ النقل ، هو أن يقوم طرف خاص (أو اتحاد شركات (كونسورتيوم) بتمويل ، وبناء ، وتشغيل ، وصيانة مرفق ما لفترة محددة ، وبعد ذلك ينقل المرفق إلى الحكومة ، أو إلى هيئة عامة أخرى . ومن أشكال هذا الأسلوب ، البناء ـ الملكية ـ التشغيل ـ النقل ، أو البناء ـ الملكية ـ التشغيل ؛ وفى هذه الحالة الأخيرة فإن العقد يمنح حق بناء المرفق وتشغيله ، لكن المرفق لا يحوّل بعد ذلك للقطاع العام .

منح الامتياز . ترتيب يقوم بمقتضاه طرف من القطاع الخاص باستئجار الأصول من سلطة عامة لتقديم الخدمة لفترة ممتدة ، وتقع عليه مسئولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال هذه المدة ، وبعد ذلك تعود هذه الأصول الجديدة للقطاع العام عند تاريخ انتهاء العقد .

إمكان المنافسة : تعرض نشاط للمنافسة من قبل وافدين جدد إلى السوق . والمعيار الرئيسى لإمكان المنافسة هو أن تكون تكاليف دخول سوق ما قابلة للاسترداد (وذلك ـ مثلا ـ من خلال بيع الأصول) .

تحويل المؤسسات إلى شركات : تحويل مؤسسة ، أو وكالة مملوكة للدولة إلى كيان قانونى يخضع لقانون الشركات ، بما فى ذلك الفصل الرسمى بين مسئوليات الملكية والإدارة ، وذلك ـ مثلا ـ من خلال مجلس للإدارة ، أو جهاز آخر .

وفورات الحجم : سمة لتكنولوجيا إنتاجية تنخفض بمقتضاها تكاليف الوحدة مع زيادة الناتج . ووفورات الحجم مصدر رئيسى للاحتكار الطبيعى .

الإيجار : ترتيب يتعاقد بمقتضاه طرف من القطاع الخاص (المستأجر) مع سلطة عامة للحصول على حق تشغيل مرفق عام (والحق فى الحصول على تدفق من الإيرادات من تقديم خدمة محددة) لفترة معينة من الزمن ؛ ويستمر المرفق مملوكا للسلطة العامة . وعلى خلاف الوضع فى الامتياز ، فإن المستأجر لا تقع عليه مسئولية القيام باستثمارات فى اصول ثابتة . (والإيجار قد يسمى ـ أحيانا ـ « امتياز خدمة » ، وأسلوب البناء ـ التشغيل ـ النقل يسمى أحيانا ـ « امتياز الأشغال العامة » .)

عقد الإدارة : ترتيب بمقتضاه يتولى مقاول من القطاع الخاص مسئولية دائرة كاملة من وظائف التشغيل والصيانة ، على أن تكون له سلطة اتخاذ القرارات الإدارية اليومية . وقد يستند التعويض جزئيا على الخدمات المؤداة (مثلما هو الحال فى عقود الخدمة) وجزئيا على الأداء المتحقق (مثلما هو الحال فى تقاسم الأرباح) .

الاحتكار الطبيعى : نشاط اقتصادى يقوم به على أكفأ نحو منتج واحد .

المؤسسات شبه الحكومية : (وأيضا المؤسسات العامة ، أو مؤسسات الدولة) . هيئات تقوم بنشاط إنتاجى تملكها الدولة ولها الأغلبية فى السيطرة عليها .

اتفاق للأداء : اتفاق يجرى التفاوض عليه بين الحكومة والمدير العام لأحد المرافق العامة ، أو إحدى الإدارات الحكومية . وهو يحدد ـ عادة ـ أهدافا تجارية معينة (مثل درجة استرداد التكاليف) ، وقد يحدد أهدافا غير تجارية (مثل زيادة الخدمة للأحياء الفقيرة) . وهدفه الأساسى هو زيادة إخضاع كل من الحكومة والمديرين العامين للمحاسبة بتركيز وتوضيح أهداف الكيانات العامة .

عقد الخدمة (أو التعاقد مع الغير) : ترتيب يتم مع القطاع الخاص ليقوم بوظائف محددة فى مجال التشغيل والصيانة لفترة معينة ومقابل تعويض محدد .

مجموعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وقد تمّ تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعياً إلى اقتصاد

الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصاد الشريحة العليا من الدخل المتوسط) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى تستند إلى المناطق والصادرات ومستويات الديون الخارجية .

وبسبب التغييرات التى تطرأ على نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، فإن التركيب القطرى لكل مجموعة من مجموعات الدخل يتغير من أحد إصدارات تقرير عن *التنمية فى العام إلى الإصدار التالى :* وإذا ما تحدّد التصنيف لأى إصدار ، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تنظم على أساس نفس المجموعات القطرية . والمجموعات القطرية المستخدمة فى تقرير العام الحالى محددة كالآتى :

● *اقتصادات منخفضة الدخل* ، وهى التى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٦٧٥ دولاراً ، أو أقل فى عام ١٩٩٢ .

● *اقتصادات متوسطة الدخل* ، وهى التى يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى على ٦٧٥ دولاراً ، ولكنه يقل عن ٨٣٥٦ دولاراً فى عام ١٩٩٢ . وهناك تقسيم إضافى بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ ما مقداره ٢٦٩٥ دولاراً للتمييز بين اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط .

● *اقتصادات مرتفعة الدخل* ، وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى ٨٣٥٦ دولاراً أو أكثر فى عام ١٩٩٢ .

● *العالم* ، ويضم كل الاقتصادات ، بما فيها الاقتصادات ذات البيانات القليلة والاقتصادات التى يقلّ عدد سكانها عن مليون نسمة ؛ وهذه الاقتصادات لم تعرض بصورة منفصلة فى الجداول الرئيسية ، ولكنها وردت فى الجدول ١ أ فى الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية العالمية .

ويشار للاقتصادات منخفضة الدخل ، ومتوسطة الدخل أحيانا باعتبارها اقتصادات نامية . واستخدام المصطلح مناسب ، وليس القصد منه الإيحاء بأن كل الاقتصادات فى المجموعة تمر بتنمية متماثلة أو أن الاقتصادات الأخرى وصلت إلى مرحلة مفضلة أو نهائية من التنمية . والتصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية (ففى مؤشرات التنمية الدولية ، تم تحديد بعض الاقتصادات مرتفعة الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية ، أو التى اعتبرتها سلطاتها كذلك بالرمز +) . واستخدام مصطلح « البلدان » للإشارة للاقتصادات لا ينطوى على أى حكم من قبل البنك بصدد الوضع القانونى أو غير القانونى لاقليم ما .

ولبعض الأغراض التحليلية ، استخدمت تصنيفات متداخلة أخرى تستند بصورة غالبة على الصادرات أو الديون الخارجية ، بالإضافة إلى مجموعات الدخل أو المجموعات الجغرافية . وأدرجت البلدان ذات البيانات القليلة ، أو التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ضمن الأرقام الإجمالية للمجموعات ، وإن كانت لم تذكر منفصلة .

وجدول « تصنيف الاقتصادات » الوارد فى نهاية مؤشرات التنمية الدولية يرتب البلدان حسب دخل مؤشرات التنمية الدولية والتصنيفات الإقليمية والتحليلية .

ملاحظات خاصة بالبيانات :

المليار : هو ١٠٠٠ مليون .

التريليون : هو ١٠٠٠ مليار .

الأطنان : هى أطنان مترية تساوى ١٠٠٠ كيلو غرام أو ٢٢٠٤,٦ رطل .

الدولارات : هى دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم يشر إلى خلاف ذلك .

معدلات النمو : تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة . وقد حسبت ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، انظر الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .

الرمز / فى التواريخ مثل « ١٩٩٠ / ١٩٩١ » معناه أن الفترة الزمنية قد تقل عن عامين وإن كانت تمتدّ عبر سنتين شمسيتين وتشير إلى سنة محصولية ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .

الرمز .. فى الجداول معناه عدم توافر البيانات .

الرمز - فى الجداول معناه عدم الانطباق . *(والحيّز الأبيض فى مؤشرات التنمية العالمية يعنى عدم الانطباق)* .

الرقم صفر فى الجداول وفى الأرقام تعنى الصفر ، أو كمية أقل من نصف الوحدة المبينّة وليست معروفة على وجه أدق .

التاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية هو ٢٩ نيسان / إبريل ١٩٩٤ .

والبيانات التاريخية الواردة فى هذا التقرير قد تختلف عن البيانات الواردة فى إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل ، أو بسبب التحوّل إلى سنة أساس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، وبسبب التغيير فى التكوين القطرى لمجموعات الدخل والمجموعات التحليلية .

والمصطلحات الاقتصادية والديموغرافية قد وردت تعريفها فى الملاحظات التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية .

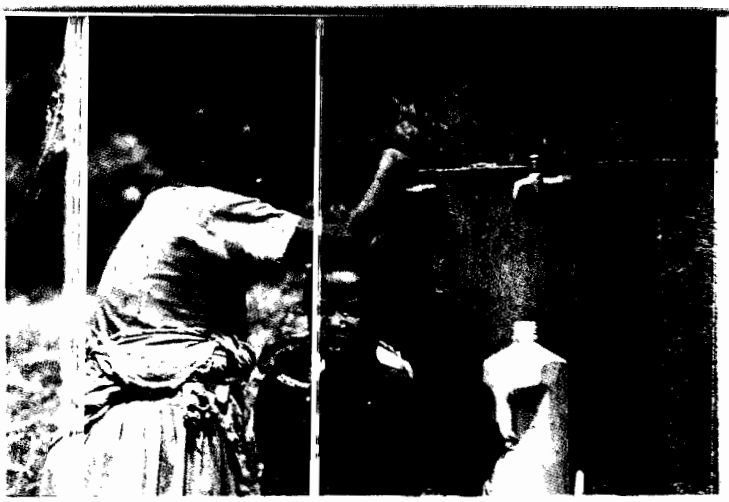

نظـــرة عامـــة

تستثمر البلدان النامية ٢٠٠ مليار دولار سنويا فى إقامة بنى أساسية جديدة - أى بنسبة ٤ فى المائة من ناتجها القومى وخمس إجمالى استثماراتها . وكانت نتيجة ذلك زيادة مثيرة فى خدمات البنية الأساسية - للنقل ، والقوى الكهربائية ، والمياه ، والتصحاح ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والرى . وقد زادت خلال الخمس عشرة سنة الماضية نسبة الأسر التى تتوافر لها فرصة الحصول على ماء نقى بمقدار النصف ، وتضاعف نصيب الفرد من إنتاج القوى الكهربائية وخطوط الهاتف . ورفعت هذه الزيادات من الإنتاجية ، وحسنت مستويات المعيشة .

بيد أن هذه الانجازات ليست مبررا للرضى عن النفس . فلا يزال مليار نسمة من سكان العالم النامى يفتقرون لفرصة الحصول على المياه النقية - ويفتقر ما يقرب من مليارى نسمة للتصحاح الكافى . وفى المناطق الريفية - بصفة خاصة - تقضى النساء والأطفال ساعات طوالا فى إحضار المياه . وشبكات النقل غير الكافية بالفعل تتدهور بصورة سريعة فى بلدان كثيرة . ولم تصل القوى الكهربائية بعد إلى مليارى نسمة ، وفى بلدان كثيرة تحد القوى الكهربائية ألتى لا يعّول عليها من الإنتاج . والطلب على الاتصالات السلكية واللاسلكية لتحديث الإنتاج ، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية ، يتجاوز القدرة القائمة كثيرا . وفوق كل هذا ، يزيد نمو السكان والحضرنة من الطلب على البنية الأساسية .

ويتطلب التصدى لتحديات البنية الأساسية - مستقبلا - ما يزيد كثيرا على مجرد حصر الرسيد المتوافر حاليا من البنية الأساسية ، وتحديد الاستثمارات المطلوبة للمستقبل على أساس الأنماط الماضية . بل يتطلب الأمر معالجة عدم الكفاءة والتبديد - فى الاستثمارات وفى تقديم الخدمات على حد سواء - والتجاوب مع طلب المنتفعين بفاعلية أكبر . وفى المتوسط ، فإن ٤٠ فى المائة من القدرة على توليد القوى الكهربائية فى البلدان النامية غير متاحة للانتاج ، ويمثل هذا ضعف المعدل فى أفضل قطاعات القوى الكهربائية أداء فى البلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل . ويقدر أن نصف العاملين فى السكك الحديدية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية زائدون عن الحاجة . وفى أفريقيا وأماكن أخرى ، تبددت الاستثمارات المكلفة فى تشييد الطرق هباء من جراء نقص الصيانة .

ويخلق هذا الأداء الضعيف مبررات قوية للقيام بالأعمال بطريقة مختلفة – بطريقة أكثر فاعلية وأقل تبديدا . أى أن الأمر يقتضى تحويل الاهتمام من زيادة كمية أرصدة البنية الأساسية إلى تحسين نوعية خدمات البنية الأساسية . ولحسن الحظ ، فإن الوقت مؤات للتغيير ؛ فقد حدثت فى السنوات الأخيرة ثورة فى التفكير بشأن من يجب أن يكون مسؤولا عن توفير رصيد وخدمات البنية الأساسية ، وكيف ينبغى تقديم هذه الخدمات للمنتفعين بها .

وتلقاء هذه الخلفية ، فإن *التقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤* ، ينظر فى طرق جديدة للوفاء بالاحتياجات العامة من الخدمات من البنية الأساسية (على نحو موهو محدد فى الإطار ١) - طرق أكثر كفاءة ، وأكثر استجابة للمنتفعين ، وأكثر ملاءمة للبيئة ، وأكثر مهارة فى استخدام القطاعين العام والخاص على حد سواء . وينتهى التقرير إلى نتيجتين عريضتين :

● نظرا لأن الاستثمارات الماضية فى البنية الأساسية لم تحدث التأثير الإنمائى المرتقب ، فمن الضرورى تحسين فعالية الاستثمارات وكفاءة تقديم الخدمات .

● إن الابتكارات فى وسائل تقديم خدمات البنية الأساسية – إلى جانب التكنولوجيات الجديدة – تلفت النظر لحلول يمكن أن تحسن الأداء .

ويورد هذا التقرير أدلة تؤيد هذين الاستنتاجين ـ تحديد أسباب الفشل وبحث النهج البديلة . ويتضمن الإطار ٢ تلخيصا للرسائل الرئيسية والخيارات الجوهرية .

دور البنية الأساسية وسجلها

يساعد تحديد مدى كفاية البنية الأساسية فى تحديد نجاح بلد ما وفشل بلد آخر – فى تنويع الإنتاج ، أو توسيع التجارة ، والتصدى للنمو السكانى ، أو الإقلال من الفقر ، أو تحسين ظروف البيئة . فالبنية الأساسية الجيدة تزيد

الإطار ١ : ماهى البنية الأساسية ؟

يركز هذا التقرير على *البنية الأساسية الاقتصادية* ويتضمن الخدمات من :

● المرافق العامة – القوى الكهربائية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإمدادات المياه عن طريق الانابيب ، والتصحاح والصرف الصحى وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها ، والغاز الذى يتم توصيله بالأنابيب .

● الأشغال العامة – الطرق والسدود والقنوات الكبيرة للرى والصرف .

● قطاعات النقل الأخرى – السكك الحديدية الحضرية وفيما بين الحواضر ، والنقل الحضرى ، والموانىء والمجارى المائية والمطارات .

وتعبير البنية الأساسية تعبير جامع يضم تحت مظلته أنشطة كثيرة يصفها اقتصاديو التنمية من أمثال بول روزنشتين – رودان ، وراجنار نوركس ، والبرت هيرشمان ، بأنها رأس المال الاجتماعى العام » . لكن لم يتم تحديد أى من المصطلحين بدقة ، ولكنَّ كليهما يشمل أنشطة لها سمات تقنية (مثل وفورات الحجم) وسمات اقتصادية (مثل منافع تفيض من المنتفعين إلى غير المنتفعين) .

الإطار ٢ : *الرسائل الأساسية* لتقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٤

إن البنية الأساسية يمكنها أن توفر منافع كبيرة فى التنمية الاقتصادية ، والتخفيف من عبء الفقر ، واستدامة البيئة – لكن ذلك يحدث فقط عندما تقدم خدمات تستجيب للطلب الفعال وتحقق ذلك بكفاءة . إن الخدمة هى الهدف ومقياس التنمية فى البنية الأساسية . وقد وضعت استثمارات كبيرة فى رصيد البنية الأساسية ، لكن هذه الأصول لا تولد فى كثير من البلدان النامية كمية ونوعية الخدمات المطلوبة . وتكاليف هذا الفاقد فى النمو الاقتصادى الضائع والفرص المفقودة للإقلال من الفقر وتحسين البيئة ، عالية وغير مقبولة .

وتكمن أسباب الأداء الضعيف فى الماضى ، ومصدر الأداء المحسن ، فى الحوافز التى تتاح للموردين . ولضمان توفير خدمات البنية الأساسية بكفاءة واستجابة لاحتياجات المنتفعين ، يقتضى الأمر تغيير الحوافز من خلال استخدام ثلاث أدوات – الإدارة التجارية ، والمنافسة ، وإشراك أصحاب المصلحة . وينبغى أيضا تغيير دورى الحكومة والقطاع الخاص . وتكشف الابتكارات التكنولوجية وتجربة الطرق البديلة لتوفير البنية الأساسية عن المبادىء التالية للإصلاح :

● *ينبغى إدارة البنية الأساسية كمشروع أعمال وليس كجهاز بيروقراطى* ؛ إذ يتطلب الأمر تصميم وإدارة عملية توفير الاحتياجات من البنية الأساسية باعتبارها صناعة للخدمات تستجيب لطلب الزبون . ويعانى ذوو الآداء الضعيف – عادة – من اختلاط الأهداف ، وقلة الاستقلال المالى ، أو الانضباط المالى ، وعدم وجود « حد أدنى » يتم قياسه برضاء الزبون . ويوفر الاستعداد العالى لدفع ثمن معظم خدمات البنية الأساسية ، حتى من قبل الفقراء ، فرصة أكبر لفرض رسوم على المنتفعين . ويقتضى الأمر فى معظم الأحوال مشاركة القطاع الخاص في الإدارة أو التمويل أو الملكية لضمان التوجه التجارى فى البنية الأساسية .

● *ينبغى إدخال المنافسة – بصورة مباشرة إن أمكن وغير مباشرة إن لم يمكن* . ذلك أن المنافسة تتيح للمستهلكين خيارات للوفاء الأفضل باحتياجاتهم ، وتضغط على الموردين لكى يكونوا أكثر كفاءة وخضوعا للمحاسبة من قبل المنتفعين . ويمكن إدخال المنافسة بصورة مباشرة ، بتحرير الدخول إلى مجال الأنشطة التى لا توجد بشأنها حواجز تقنية ؛ وبصورة غير مباشرة ، من خلال تقديم العطاءات التنافسية للحصول على حق تقديم خدمة مقصورة على من يقدمها حيثما تتوافر ظروف الاحتكار الطبيعى ، ومن خلال تحرير عرض بدائل الخدمة .

● *ينبغى أن يكون للمنتفعين وأصحاب المصلحة صوت قوى ومسؤولية حقيقية* . وعندما تتضمن أنشطة البنية الأساسية آثارا خارجية مهمة ، مفيدة أو ضارة ، أو عندما لا يكون انضباط السوق كافيا لضمان خضوع المشروع لمحاسبة المنتفعين والمجموعات التى تتأثر به ، يقتضى الأمر أن تعالج الحكومة مخاوفهم بوسائل أخرى . وينبغى تمثيل المنتفعين وأصحاب المصلحة الآخرين في تخطيط وتنظيم خدمات البنية الأساسية ، وينبغى فى بعض الحالات أن يقوموا بمبادرات رئيسية فى التصميم والتشغيل والتمويل .

إن المشاركة بين القطاعين العام والخاص فى التمويل لها مستقبل كبير . وتتزايد مشاركة القطاع الخاص فى تمويل القدرات الجديدة . وتتمثل الدروس المستفادة من هذه التجربة فى أنه ينبغى للحكومات أن تبدأ بمشاريع أكثر بساطة لتكتسب الخبرة ، وأن عوائد المستثمرين ينبغى أن ترتبط بأداء المشاريع ، وأن أى ضمانات حكومية مطلوبة ينبغى فحصها بدقة .

● *سيكون للحكومة دور مستمر وإن تَغَير ، فى البنية الأساسية* . فبالإضافة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الآداء فى مجال توفير خدمات البنية الأساسية الواقعة تحت سيطرتها المباشرة ، تكون الحكومات مسؤولة عن خلق أطر السياسة والأطر التنظيمية التى تحمى مصالح الفقراء ، وتحسن ظروف البيئة ، وتنسق التفاعلات عبر القطاعات – سواء كان موردو الخدمة هم من القطاع العام أو الخاص . كما أن الحكومات مسؤولة عن وضع أطر قانونية وتنظيمية لدعم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية .

الإنتاجية ، وتقلل تكاليف الإنتاج . ولكنها يجب أن تتوسع بالسرعة الكافية لمواكبة النمو . ولا تزال الروابط الدقيقة بين البنية الأساسية والتنمية مطروحة للنقاش . بيد أن قدرة البنية الأساسية تنمو خطوة بخطوة مع الناتج الاقتصادى ـ اذ ترتبط زيادة مقدارها واحد فى المائة فى رصيد البنية الأساسية بزيادة قدرها واحد فى المائة فى الناتج المحلى الإجمالى عبر كافة البلدان (الشكل ١) . ومع تطور البلدان ، ينبغى تطويع البنية الأساسية لدعم الأنماط المتغيرة للطلب حيث تزيد أنصبة القوى الكهربائية ، والطرق ، والاتصالات السلكية واللاسلكية فى الرصيد الاجمالى من البينة الأساسية بالنسبة لأنصبة خدمات أساسية مثل الماء والرى (الشكل ٢) .

كما يحدد نوع البنية الأساسية المستخدم ما إذا كان النمو يفعل كل ما فى وسعه للإقلال من الفقر ؛ فمعظم الفقراء يعيشون فى المناطق الريفية ، ويرتبط النمو فى الإنتاجية الزراعية ، وفرص التوظف غير الزراعية فى الريف ارتباطا وثيقا بتوفير البنية الأساسية . وقد كان من العناصر المهمة فى نجاح الصين فى المشاريع الريفية توفير حزمة من خدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والقوى

الشكل ١ : مع تزايد دخل بلد ما ، يزداد حجم البنية الأساسية به .

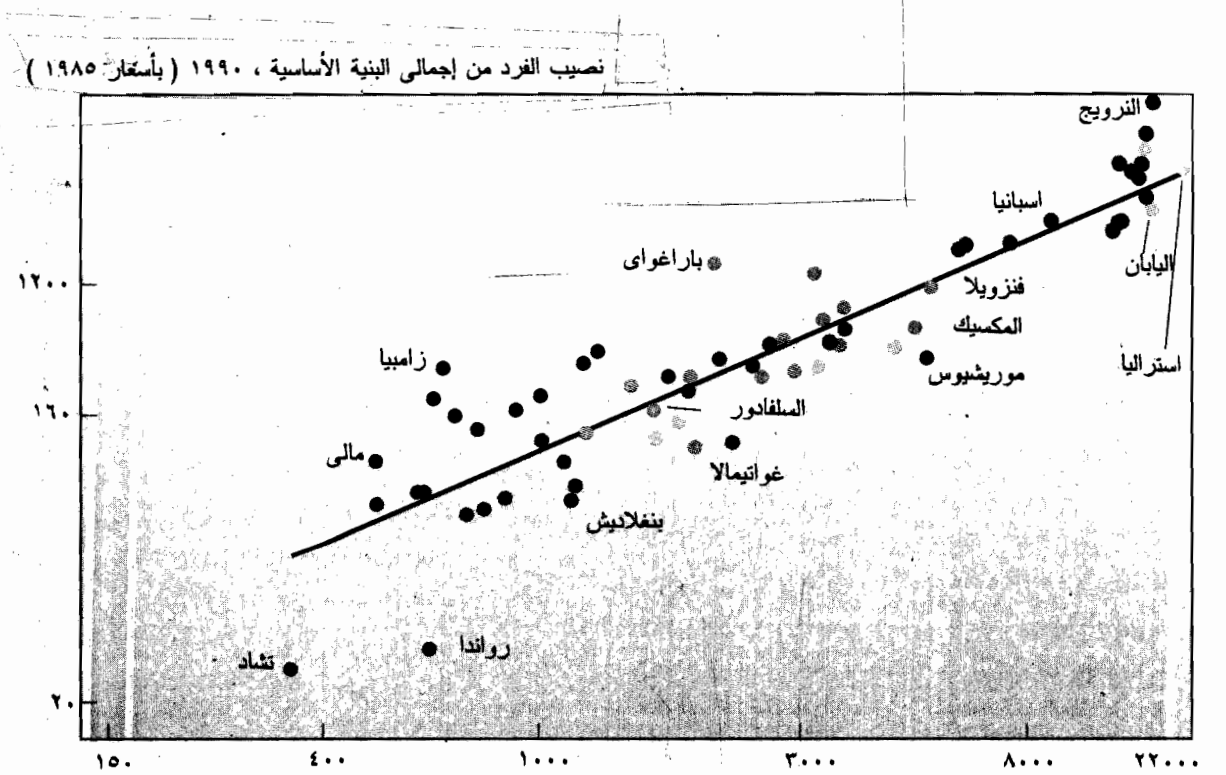

ملاحظة : المحوران لوغاريتميان ، وتتضمن البنية الأساسية الطرق والسكك الحديدية والقوى الكهربائية ، والرى ، والهواتف .
(أ) دولارات تكافؤ القوة الشرائية مقومه فى الأسعار الدولية لسومرز وهستون ١٩٨٥ .
المصدر : انغرام وفاى ، ورقة معلومات أساسية ؛ سومرز وهستون ١٩٩١ .

الكهربائية علي مستوى القرية ، ويعمل فى المشاريع الريفية فى الصين الآن ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة (١٨ فى المائة من القوة العاملة) وتنتج ما يزيد على ثلث الناتج القومى .

كما تسهم خدمات البنية الأساسية التى تساعد الفقراء فى استدامة البيئة ؛ إذ أن المياه النظيفة والتصحاح ، ومصادر القوى الكهربائية التى لا تسبب تلوثا ، والتخلص الآمن من النفايات الصلبة ، والإدارة الأفضل للمرور فى المناطق الحضرية ، توفر منافع بيئية لكافة مجموعات الدخل . ويستفيد فقراء الحضر عادة – بصورة مباشرة – من خدمات البنية الأساسية الجيدة ؛ لأن الفقراء مركزون فى مستوطنات خاضعة لظروف غير صحية ، ولانبعاثات ضارة بالصحة ، ولأخطار الحوادث . وفى كثير من المدن التى تنمو بسرعة ، يتعثر التوسع فى البنية الأساسية خلف النمو السكانى ، مما يتسبب فى تدهور البيئة المحلية .

وفى البلدان النامية ، تملك الحكومات وتدير وتمول كل البنية الأساسية تقريبا ، ويرجع ذلك فى المحل الأول إلى سمات الإنتاج فيها والاعتقاد بأن المصلحة العامة المتضمنة فى ذلك تقتضى الاحتكار فى توفيرها - ومن ثم قيام الحكومة بها . وسجل النجاح والفشل فى مجال البنية الأساسية ، هو - إلى حد كبير - سجل الأداء الحكومى .

وقد كان نمو البنية الأساسية فى الماضى مدهشا فى بعض النواحى ؛ فقد زادت النسبة المئوية للأسر ودوائر الأعمال التى تجرى خدمتها بصورة مثيرة ، خاصة فى مجال الهاتف والكهرباء (الشكل ٣) . وزاد ما يقدم للفرد من خدمات البنية الأساسية فى كل الأقاليم ؛ وتحققت أكبر التحسينات فى شرق آسيا وتحقق أقلها فى أفريقيا جنوب الصحراء ، مما يعكس الارتباط القوى بين النمو الاقتصادى والبنية الأساسية .

بيد أن الأداء كان مخيبا للآمال فى نواح أخرى مهمة ؛ فكثيرا ما تعرضت الاستثمارات فى البنية الأساسية لسوء التخصيص ، إذ خصصت مبالغ أكثر من اللازم للاستثمارات الجديدة ، ولم يخصص ما يكفى للصيانة ، وخصص ما يزيد عن اللازم لمشروعات منخفضة الأولوية ، ولم يخصص ما يكفى للخدمات الأساسية . وقد حدّ من تقديم الخدمات ، انعدام الكفاءة التقنية ، والتبديد الصريح . ولم يوجه غير القليل من قرارات الاستثمار فى الخدمات اهتمامه الى الوفاء بالمطالب المتنوعة لمختلف مجموعات المنتفعين ، أو إلى تأثيرها على البيئة .

الشكل ٢ : تكوين التغيرات فى البنية الأساسية مع مستوى دخل البلد .

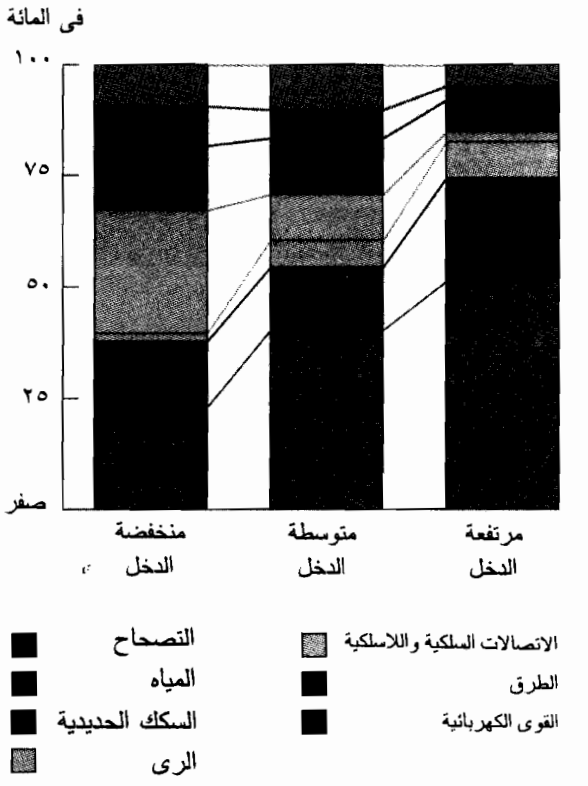

المصدر : انغرام وفاى ، ورقة معلومات أساسية .

وكانت *الصيانة غير الكافية* هى الفشل السائد فى كل مكان تقريبا و(المكلف) لمقدمى خدمات البنية الأساسية فى البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، فإنه ينبغى أن يستمر سطح طريق مرصوف وتتم صيانته بصورة جيدة ما بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة قبل أن يحتاج إلى إعادة رصفه ، لكن الافتقار للصيانة قد يؤدى إلى حدوث تدهور حاد فى نصف ذلك الوقت . وتبلغ معدلات العائد من مشاريع صيانة الطرق التى يساعدها البنك الدولى ضعف معدلات عوائد مشاريع انشاء الطرق تقريبا . ولو كان قد انفق ما يبلغ ١٢ مليار دولار على الصيانة فى الوقت المناسب ، لوفر ذلك تكاليف انشاء طرق بلغت قيمتها ٤٥ مليار دولار فى أفريقيا فى العقد الماضى . وفى المتوسط ، فإن الصيانة غير الكافية تعنى أن ما يتوافر من القدرة المولدة لشبكات الكهرباء فى البلدان النامية فى أى وقت لا يزيد عن ٦٠ فى المائة ، فى حين أن الممارسة الأفضل يجب أن تحقق مستويات تزيد على ٨٠ فى المائة . وهى تعنى أن شبكات الإمداد بالمياه توصل فى

الشكل ٣ : توسعت البنية الأساسية بصورة هائلة فى العقود الأخيرة

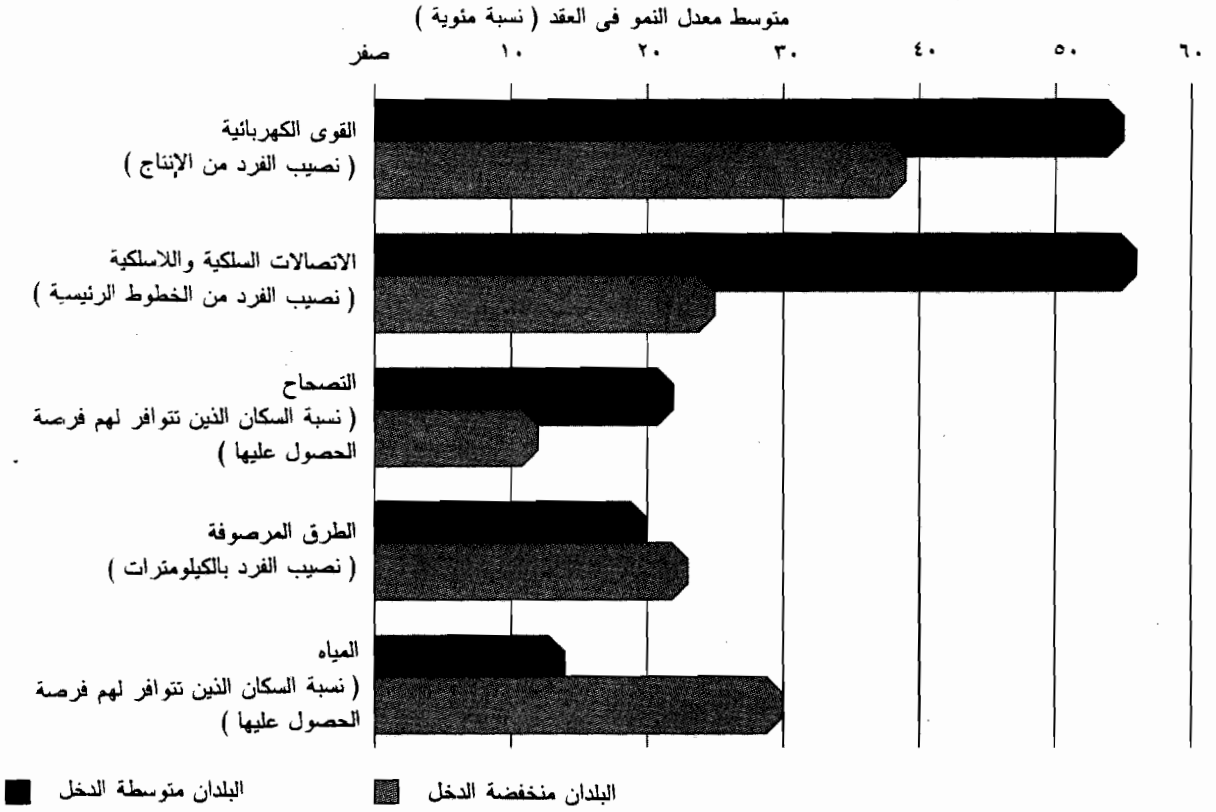

ملاحظة : استنادا لبيانات ٧٥ - ١٩٩٠ عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والتصحاح والمياه ، وبيانات ٦٠ - ١٩٩٠ بالنسبة للطرق والقوى الكهربائية
المصدر : جدولا التذييل أ - ١ وأ - ٢ .

المتوسط ٧٠ فى المائة من إنتاجها للمنتفعين ، مقابل معدلات تبلغ ٨٥ فى المائة فى أفضل الممارسات . كما أن ضعف الصيانة قد يقلل أيضا من نوعية الخدمة ويزيد التكاليف بالنسبة الى المنتفعين ، الذين يقوم البعض منهم بتركيب مولدات بديلة احتياطية ، أو صهاريج لتخزين المياه وآبار خاصة .

ويتفاقم نقص الصيانة عادة من جراء خفض المصروفات على غير أساس سليم . فإنقاص الإنفاق الرأسمالى يكون له ما يبرره فى فترات تقشف الميزانية ، لكن انقاص الإنفاق على الصيانة هو توفير زائف ؛ إذ يتعين تعويض هذا الخفض فيما بعد بإنفاق أكبر على الإصلاح أو الإحلال .

ونظرا لأن الصيانة غير الكافية تقصر العمر المنتج لمرافق البنية الأساسية ، وتقلل القدرة على توفير الخدمات ، فإنه ينبغى استثمار المزيد لإنتاج تلك الخدمات . كما أن أهداف المانحين (مثل السعى للحصول على عقود لتوريد السلع الرأسمالية أو الخدمات الاستشارية) قد تلعب دورا فى تفضيل الاستثمارات الجديدة عن الصيانة . وفى كثير من البلدان النامية ، يتكفل التمويل الذى يقدمه المانحون بنحو النصف تقريبا من مجموع الاستثمار العام فى البنية الأساسية .

وقد أدى سوء *تخصيص الاستثمار فى المشاريع* من قبل بلدان كثيرة إلى إقامة بنية أساسية غير ملائمة أو تقديم خدمات لا تستوفى المعايير المتعارف عليا . ويستمر عدم الوفاء بطلب المنتفعين بخدمات من نوعيات متباينة وتكاليف مختلفة ، حتى عندما يكون المنتفعون راغبين فى دفع مقابل لها وقادرين على ذلك ، ولا تقدم للمجتمعات المحلية منخفضة الدخل خيارات ملائمة فى مجال النقل والصرف الصحى ، تهىء لها الخدمات التى تقدرها وتطيق تكلفتها .

وكثيرا ما تستوعب الاستثمارات التى تتم قبل أوانها فى توفير قدرات جديدة - خاصة فى إمدادات المياه ، والسكك الحديدية ، والطاقة ، والموانىء ، والرى - موارد كان يمكن تكريسها لصيانة وتحديث الخدمات وتحسين نوعيتها . ونظرا لأن الكثير من الاستثمارات فى البنية الأساسية ثابت وغير متحرك ويخدم أسواقا محلية ، فإن قدرته الفائضة لا يمكن أن تخدم أسواقا أخرى - ويظل مستخدما استخداما ناقصا . وفى بعض الحالات ، أنشئت مشاريع عامة كبيرة مغرقة فى الطموح ، حمّلت الاقتصاد بعبء مكلف .

ويستحوذ *التبديد* ، وعدم *الكفاءة* على حصة كبيرة من الموارد التى كان يمكن استخدامها فى تقديم خدمات البنية الأساسية. وقد بين استعراض لمرافق القوى الكهربائية فى واحد وخمسين بلدا ناميا أن الكفاءة التقنية انخفضت عمليا خلال العشرين سنة الماضية . فمحطات القوى الأقدم عهدا تستهلك وقودا يزيد بين ١٨ و٤٤ فى المائة لكل كيلو واط - ساعة عما تستهلكه محطات القوى التى تعمل بمستويات الممارسة الأفضل - ويزيد ما تفقده المحطات القديمة اثناء النقل والتوزيع من مرتين إلى أربع مرات . وتنقل مرافق الموانىء فى البلدان النامية ، الشحنات من السفن للشاطىء بسرعة تبلغ فى المتوسط ٤٠ فى المائة فقط من سرعة أكفأ الموانىء . ويمثل سوء تخصيص العمل مصدرا آخرا لعدم الكفاءة . فالعمالة الزائدة شائعة جدا فى كثير من الأنشطة ، خاصة فى السكك الحديدية ، فى حين أن أنشطة أخرى مثل صيانة الطرق ، تبرر استخداما اكبر للأساليب المعتمدة على الأيدى العاملة .

وأوجه القصور هذه فى الاستثمار ، وكفاءة التشغيل لا يعوضها نجاح فى التصدى للفقر وهموم البيئة ؛ إذ ان سجل البيئة ضعيف هنا أيضا ؛ فالبنية الأساسية سيئة التصميم والإدارة مصدر رئيسى لتدهور البيئة فى المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . والفقراء يستهلكون عادة من خدمات البنية الأساسية أقل مما يستهلكه غير الفقراء ، ويدفعون اسعارا أعلى منهم . ومن أمثلة ذلك أن الأسر التى تحصل على المياه من السقّائين تدفع أكثر مما تدفعه الأسر المتصلة بيوتها بشبكات المياه . وفى معظم البلدان ، تحصل المناطق الريفية على خدمات للبنية الأساسية أقل مما تحصل عليه المناطق الحضرية (باستثناء واضح هو الرى) ، حتى فى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب (الشكل ٤) . لكن البلدان التى بذلت جهودا متضافرة لتوفير البنية الأساسية فى المناطق الريفية - مثل أندونيسيا وماليزيا - نجحت فى الإقلال من الفقر بصورة مثيرة .

الشكل ٤ : تتوافر لسكان الحضر فرص للحصول على مياه الشرب المأمونة أفضل من سكان الريف

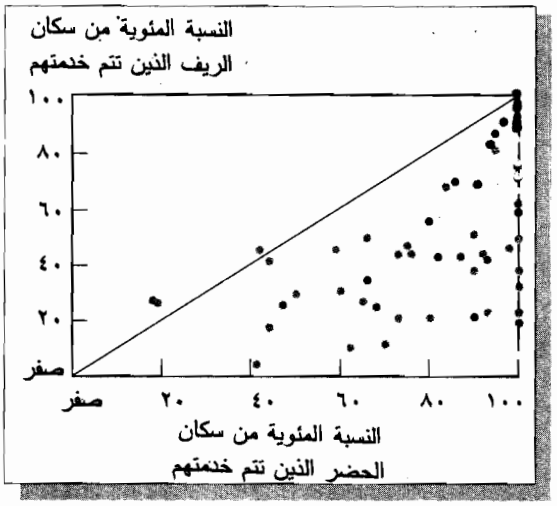

المصدر : جدول التذييل أ - ٢ .

وفى ضوء هذا الأداء المختلط ، فإن الأمر يتطلب إدخال تحسينات فى الاستثمار والتشغيل كأمر عاجل . وبالإضافة لذلك ، فإن الطلب على البنية الأساسية آخذ فى التزايد . وتقتضى التجارة العالمية التى تزداد فيها المنافسة ، توافر نقل وقوى كهربائية واتصالات سلكية ولاسلكية أكثر تقدما وأكثر قابلية للاعتماد عليها . ولا تستطيع الحكومات التى تواجه تقشفا ماليا أن تستمر فى تمويل البنية الأساسية بلا حدود . وتحرص المجتمعات حاليا على أن تراعى بنيتها الأساسية معايير بيئية أعلى ، كما يتبين من فقرات جدول أعمال القرن ٢١ وهو الوثيقة الأساسية التى اتفقت عليها البلدان فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذى عقد فى ١٩٩٢ .

تشخيص أسباب الأداء الضعيف

تمثل مشكلات عدم كفاية الصيانة ، وسوء تخصيص الاستثمارات ، وعدم التجاوب مع احتياجات المنتفعين ،

وأوجه عدم الكفاءة التقنية ، تحديات جسيمة للإصلاح مستقبلا ـ وهى تحديات تتفاقم من جراء الطلب الجديد والموارد المحدودة . ويكمن الحل فى نجاح وفشل السياسات والدروس المستفادة من التجارب الجديدة .

وهناك تباين كبير داخل البلد الواحد وبين البلدان المختلفة فى كفاءة توفير خدمات البنية الأساسية . يضاف إلى ذلك أن الأداء الجيد لبلد ما فى أحد قطاعات البنية الأساسية لا يرتبط بالضرورة بالأداء الجيد فى قطاعات أخرى ؛ فالأداء يصل لمستويات عالية فى بعض البلدان النامية ـ وهذه ليست هى البلدان الأكثر ثراء على الدوام – إذ تفى كوت ديفوار بنسبة ٨٥ فى المائة من معيار الممارسة الأفضل فى إمدادات المياه ، فى حين لا يوفر للمستهلكين فى مانيلا غير نحو ٥٠ فى المائة من المياه المعالجة . وفى السكك الحديدية ، يكون توافر القاطرات مرتفعا حيث تكون الصيانة جيدة : إذ يتوافر للهند فى كل الأوقات ٩٠ فى المائة من قاطراتها . وتوافر المعدات يكون منخفضا حيث تُهمل الصيانة ؛ إذ يبلغ ٥٠ فى المائة فى رومانيا و٣٥ فى المائة فى كولومبيا ، مقابل متوسط فى البلدان النامية يبلغ نحو ٧٠ فى المائة . وفى مجال الهاتف ، تبلغ معدلات إتمام المكالمات ٩٩ فى المائة فى البلدان الأفضل أداء ، و٧٠ فى المائة فى البلدان النامية المتوسطة ، وأقل من ذلك كثيرا فى البعض منها . وتبين هذه النتائج أن أداء البنية الأساسية لا يستمد من الظروف العامة للنمو الاقتصادى والتنمية ، وإنما من البيئة المؤسسية ، التى تتباين عادة عبر البلدان وداخل فرادى البلدان .

ومن ثم ، فإن فهم ما يفسر الأداء الجيد ـ والسيء ـ يتطلب فهم الترتيبات المؤسسية لتوفير خدمات البنية الأساسية ، والحوافز التى تحكم تقديمها . ويحدد هذا التقرير ثلاثة أسباب للأداء الضعيف :

أولا : إن تقديم خدمات البنية الأساسية يتم عادة فى هيكل للسوق يتصف بسمة مهيمنة : هى غياب المنافسة ؛ ذلك أن معظم خدمات البنية الأساسية فى العالم النامى تقدمها مشاريع عامة احتكارية تدار مركزيا ، أو تقدمها إدارات حكومية . فبهذه الطريقة تقدم ـ تقريبا ـ كافة خدمات البنية الأساسية للرى ، ومياه الشرب ، والتصحاح والنقل . وحتى بضع سنوات قليلة مضت ، كانت خدمات الهاتف فى معظم البلدان مسؤولية مشروع تملكه الدولة للبريد والهاتف والبرق . كما قدمت احتكارات عامة الجزء الأساسى من القوى الكهربائية ونتيجة لذلك ، افتقد الضغط الذى كان يمكن أن تمارسه المنافسة على كل الأطراف للوصول بالكفاءة الى الحد الاقصى .

ثانيا : نادرا ما يعطى للذين يتحملون مسؤولية تقديم خدمات البنية الأساسية ، الاستقلال الإدارى والمالى الذى يحتاجونه للقيام بعملهم على الوجه الصحيح . وكثيرا ما يتوقع من المدراء أن يحققوا أهدافا تتعارض مع ما ينبغى أن تكون عليه وظيفتهم الأولى ـ وهى التقديم الكفء لخدمات عالية النوعية . ويطلب من الكيانات العامة أن تعمل كربٍّ عمل الملاذ الأخير ، أو أن تقوم بالتعيين على أسس أخرى بخلاف الكفاءة . وتجبر على تقديم الخدمات بأقل من تكلفتها – وذلك عادة بعدم السماح لها بتعديل أسعارها لمواجهة التضخم . ويتمثل الوجه الآخر للعملة فى أن مقدمى الخدمات من القطاع العام نادرا ما تتم محاسبتهم على أفعالهم . وليست هناك غير قلة من البلدان حددت مقاييس للأداء موضحة جيدا لمقدمى خدمات البنية الأساسية من القطاع العام ، ويتم عادة تعويض انعدام الكفاءة بتحويلات من الميزانية العامة بدلا من رفضه وعدم الموافقة عليه .

ثالثا : إن المنتفعين بالبنية الأساسية ـ الحاليين والمحتملين على حد سواء ـ ليسوا فى وضع يتيح لهم إشعار المسؤولين بطلباتهم . وعندما تكون الأسعار انعكاسا للتكاليف ، تكون قوة طلب المستهلك إشارة واضحة لما ينبغى توريده . ويستطيع المستهلكون من خلال آلية الأسعار أن يؤثروا على قرارات الاستثمار والإنتاج بما يتفق وتفضيلاتهم . لكن أسعار خدمات البنية الأساسية لا تعكس التكاليف فى العادة ، وبذلك يضيع هذا المصدر القيم للمعلومات عن احتياجات المستهلكين . من ذلك ـ مثلا ـ إن أسعار القوى الكهربائية فى البلدان النامية انخفضت بصورة عامة ، فى حين لم تنخفض التكاليف . ونتيجة لذلك فإن الأسعار لا تغطى حاليا فى المتوسط غير نصف تكاليف الإمدادات . ولا تغطى فى العادة رسوم المياه ، وأجور السفر بالسكك الحديدية التى يدفعها الركاب ، غير ثلث التكاليف . والطلب المفرط على الخدمات المستند لأسعار تقل عن التكلفة ليس مؤشرا صحيحا على أن الخدمات ينبغى توسيعها ، رغم أنه يعتبر كذلك فى كثير من الأحيان .

ويستطيع المنتفعون أن يعبروا عن تفضيلاتهم بطرق أخرى ، مثل المشاركة المحلية فى تخطيط وتنفيذ الاستثمارات الجديدة فى البنية الأساسية . ولكن نادرا ما يطلب إليهم ذلك ، وتستند قرارات الاستثمار فى الغالب الأعم على الاستنتاج من الاستهلاك الماضى وليس على إجراء تقييم واقعى للطلب الفعال والقدرة على الدفع .

وهذه النقاط الثلاث مهمة كل منها على حدة ، وهى معا تقطع شوطا طويلا فى تفسير الأداء المخيب للآمال فى الماضى لكثير من البنى الأساسية . وربما كان الموردون والمستفيدون المتنافسون على البنية الأساسية يستطيعون أن يمارسوا ضغطا للحصول على خدمات أفضل ، ولكن حيل بينهم وبين ذلك . وقد فشلت الحكومات فى أن تحسن تقديم الخدمات ، وذلك بالخلط بين أدوارها كمالك ، ومنظم ، وقائم بالتشغيل .

فرص ومبادرات جديدة

من الواضح أن التحدى المطروح هو خلق الظروف المؤسسية والتنظيمية التى تجبر موردى خدمات البنية الأساسية على أن يكونوا أكثر كفاءة ، وأكثر استجابة لاحتياجات المنتفعين . لكن هل هذا ممكن ؟ إن ثلاث قوى متقارية تفتح الباب أمام احتمال اجراء تغييرات أساسية فى طريقة توفير الخدمات . فأولا : تحققت مبتكرات مهمة فى التكنولوجيا ، وفى الإدارة التنظيمية للأسواق . وثانيا : أخذ بيزغ توافق فى الرأى حول إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص فى توفير البنية الأساسية ، وكان ذلك يستند فى جزء منه إلى المبادرات الجديدة التى طبقت فى الأونة الأخيرة . وثالثا : يوجد حاليا اهتمام أكبر بسلامة البيئة والإقلال من الفقر .

وتفسح التكنولوجيا الجديدة والتغييرات فى الإدارة التنظيمية للأسواق مجالا جديدا لإدخال المنافسة فى كثير من قطاعات البنية الأساسية . ففى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، تحل السواتل وشبكات الميكرويف محل شبكات كابلات المكالمات البعيدة ، وغدت شبكات الخلايا بديلا بازغا لشبكات التوزيع المحلية . وتقضى هذه التغييرات على الاحتكار المستند للشبكات فى الاتصالات السلكية واللاسلكية وتجعل المنافسة ممكنة . وفى مجال توليد القوى أيضا ، فإن مولدات توربينات الغاز مؤتلفة الدورة تعمل بكفاءة عند مستويات الانتاج الأدنى ، فى حين تقلل ابتكارات أخرى من التكلفة . فالتكنولوجيا الجديدة تجعل المنافسة بين الموردين ممكنة من الناحية التقنية ، والتغييرات فى التنظيمات واللوائح تجعل المنافسة حقيقة واقعة بالسماح بالدخول التنافسى فى أنشطة مثل خدمات الهواتف الخلوية أو توليد الكهرباء . كما أن التغيير التقنى والتنظيمى فى قطاعات البنية الأساسية الأخرى - من النقل الى امدادات المياه والصرف والرى - جعلها أكثر انفتاحا أمام الأشكال الجديدة من الملكية والتوريد .

ومع هذه التغييرات ، نشأت تصورات جديدة لدور الحكومة فى البنية الأساسية . ويزداد الوعى فى كثير من البلدان بأن توفير الحكومة للخدمات لم يكن وافيا . وقد أثار الإعتام الجزئى والإظلام التام فى شبكات الكهرباء ، وانقطاع امدادات المياه من الشبكات البلدية على فترات ، ومدد الانتظار الطويلة لاتمام الاتصالات الهاتفية ، وزيادة ازدحام المرور ، ردود فعل قوية . وأدت الاصلاحات فى بعض البلدان الصناعية ، إلى زيادة المنافسة فى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والشحن البرى والنقل الجوى ، وفى توليد الكهرباء - مما يثبت أن الأخذ بنهج بديلة أمر ممكن . كما دفع الأداء الضعيف للاقتصادات المخططة إلى إعادة تقييم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى .

ودفعت هذه التطورات الحكومات إلى البحث عن طرق جديدة للعمل بالمشاركة مع القطاع الخاص فى توفير خدمات البنية الأساسية . وكان الأمر الأكثر إثارة هو خصخصة مشاريع مثل شبكة الهاتف فى المكسيك ، وشبكة الكهرباء فى شيلى . وفى أماكن أخرى ، ظهرت أشكال مختلفة من المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص ، فتم تأجير مرافق الموانىء لشركات تشغيل من القطاع الخاص - وكان من أولاها مرفق كيلانغ للحاويات فى ماليزيا . ومنحت امتيازات للمؤسسات الخاصة ، ولا سيما فى مجال الإمداد بالمياه ، وكانت كوت ديفوار من أولى الأمثلة فى هذا السبيل . ويطّرد فى كثير من البلدان التعاقد مع الغير على أداء الخدمات مثلما فعلت كينيا فى صيانة الطرق . وقد نما تمويل القطاع الخاص للاستثمارات الجديدة بصورة سريعة من خلال ترتيبات « البناء - التشغيل - النقل » وبمقتضاها تشيّد المؤسسات الخاصة مرفقا للبنية الأساسية ثم تتولى تشغيله بموجب امتياز لمدة عدة سنوات نيابة عن عميل من القطاع العام . وقد استخدم هذا النهج لتمويل تشييد الطرق التى تدفع عليها رسوم للمرور فى المكسيك ، ومحطات توليد الكهرباء فى الصين والفلبين .

كما أن إيلاء اعتبار متزايد لسلامة البيئة فى استراتيجيات التنمية والاهتمام المتزايد بالإقلال من الفقر بعد عقد من الركود فى أقاليم كثيرة من العالم ، يعطى دفعة قوية لإصلاح البنية الأساسية . وإذ خلقت قضايا البيئة ضغوطا من أجل التغيير ، فقد تبوأت الصدارة فى مجال النقل (ازدحام المرور والتلوث) ، والرى (زيادة تشبع الأرض الزراعية بالمياه وتملحها) ، وإمدادات المياه (استنفاد الموارد) ، والتصحاح (عدم كفاية المعالجة) ، والقوى الكهربائية

(زيادة الانبعاثات) . وفى الوقت نفسه ، فإن عقدا من النمو الاقتصادى المنخفض - خاصة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء - يبين أن الإقلال من الفقر لا يتم بصورة آلية ، وأنه ينبغى الحرص على ضمان مسايرة البنية الأساسية للنمو وحمايتها لمصالح الفقراء على حد سواء .

خيارات للمستقبل

لإصلاح عملية توفير خدمات البنية الأساسية ، ينادى هذا التقرير باتخاذ ثلاث تدابير : التطبيق الأوسع للمبادىء التجارية على موردى الخدمات ، والاستخدام الأعرض للمنافسة ، وزيادة مشاركة المنتفعين عندما تكون هناك موانع تحول دون السلوك التجارى والتنافسى .

ويتضمن *تطبيق مبادىء التشغيل التجارية* تحديد أهداف للأداء مركزة وواضحة لمقدمى الخدمات، وميزانيات محددة جيدا تستند للإيرادات المحصلة من المنتفعين ، واستقلال مالى وإدارى ، فى حين يتم - أيضا - اخضاعهم للمحاسبة عن أدائهم . وهو ما ينطوى على امتناع الحكومات عن التدخل الارتجالى فى الإدارة ، وإن كان من واجبها أن تقدم تحويلات صريحة ، عند الاقتضاء ، للوفاء بالأهداف الاجتماعية مثل التزامات الخدمة العامة .

ويعنى توسيع نطاق المنافسة وضع ترتيبات تسمح بأن يتنافس الموردون على سوق كاملة (مثل قيام المؤسسات بتقديم عطاءات للحصول على حق مقصور عليها لتشغيل ميناء لمدة عشر سنوات) ، وعلى زبائن داخل سوق ما (تنافس شركات الهاتف على خدمة المنتفعين) ، وعلى عقود لتقديم المدخلات لمورد الخدمة (قيام مؤسسات بتقديم عطاءات لتوريد القوى لمرفق كهربائى) .

ومن شأن *إشراك المنتفعين* بدرجة أكبر فى تصميم وتشغيل مشاريع أنشطة البنية الأساسية حيث تكون هناك موانع تحول دون السلوك التجارى والتنافسى ، أن يوفر المعلومات المطلوبة لجعل الموردين أكثر خضوعا للمحاسبة أمام زبائنهم . ويمكن إشراك المنتفعين وغيرهم من أصحاب المصلحة فى المشاورات أثناء تخطيط المشاريع ، وإشراكهم مباشرة فى التشغيل أو الصيانة ، وفى الرصد . وتكون برامج التنمية أكثر نجاحا عندما يتم إشراك المنتفعين بالخدمة أو المجتمع المتأثر بها فى صياغة المشروع . وتخلق مشاركة المنتفعين الحوافز الملائمة لضمان تنفيذ الصيانة فى المشاريع التى تستند للمجتمع المحلى .

وتنطبق هذه العناصر سواء كانت خدمات البنية الأساسية يقدمها القطاع العام أو القطاع الخاص ، أو كانت مشتركة بين القطاعين العام والخاص . وبهذا القدر ، فإنها لا تتأثر بشكل الملكية . بيد أن الأمثلة العديدة لفشل القطاع العام فى توفير الخدمات فى الماضى ، مقترنة بتزايد الأدلة على أن قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات يكون أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المنتفعين ، تحث على إحداث زيادة كبيرة فى مشاركة القطاع الخاص فى التمويل والتشغيل - بل وفى الملكية فى حالات كثيرة .

ولن تستطيع كافة البلدان زيادة مشاركة القطاع الخاص بنفس المعدل . فالكثير يتوقف على قوة القطاع الخاص ، وقدرة الحكومة على تنظيم موردى القطاع الخاص ، وأداء موردى القطاع العام، وتوافق الرأى السياسى بشأن قيام القطاع الخاص بتوفير الخدمات. وإذ يأخذ التقرير هذا الأمر فى اعتباره ، فإنه يضع قائمة بأربعة خيارات ممكنة للملكية ولتوفير الخدمة :

الخيار (أ) : ملكية عامة ، وقيام مشروع عام ، أو إدارة عامة بالتشغيل .

الخيار (ب) : ملكية عامة مع التعاقد مع القطاع الخاص على التشغيل .

الخيار (ج) : الملكية والتشغيل للقطاع الخاص ، مع تنظيمات تضعها الحكومة فى العادة .

الخيار (د) : قيام المجتمع المحلى والمنتفعين بتوفير الخدمة .

وهذه الخيارات الأربعة ليست جامعة مانعة ، وإنما هى توضح فحسب بعض النقاط الممكنة فى مجموعة أوسع من البدائل .

الخيار (أ) : الملكية العامة والتشغيل العام : إن قيام القطاع العام بتوفير الخدمات بواسطة إدارة حكومية أو مشروع عام أو سلطة شبه حكومية هو الشكل الأكثر شيوعا لملكية وتشغيل البنية الأساسية . وتتم إدارة الكيانات العامة الناجحة على أساس من المبادىء التجارية وتعطى للمدراء السيطرة على عمليات التشغيل ، وتحررهم من التدخل السياسى ، لكنها - أيضا - تجعل المدراء خاضعين للمحاسبة ، وذلك عادة من خلال اتفاقات للأداء ، أو عقود للإدارة . وهى تتبع الممارسات السليمة لدوائر الأعمال ، وتخضع لنفس المعايير والممارسات المتعلقة بالتنظيم وقوانين العمل والمحاسبة والأجور التى تخضع لها

المؤسسات الخاصة . وتحدد رسوم الخدمات على نحو يغطى التكاليف ، وأى دعم يقدم للمشروع يكون لخدمات محددة وبمبالغ معينة . والأداء جيد فى الهيئتين المسؤوليتين عن المياه فى بوتسوانا وتوغو ، وكذلك فى الشركتين الوطنيتين للقوى الكهربائية فى باربادوس وتايلند . ومن الأمثلة الواعدة لهذا النهج الهيئتان المسؤولتان عن الطرق السريعة فى غانا وسيراليون ووكالة الطرق التى أعيدت هيكلتها فى تنزانيا . ولكن لا يستمر فى العمل سوى القليل من الأمثلة الناجحة للخيار أ لأنها معرضة لتغيير المساندة الحكومية لها . ويكون الأداء جيدا فى كثير من الكيانات العامة لفترة من الزمان ، ثم تروح ضحية للتدخل السياسى .

الخيار (ب) : الملكية العامة والتشغيل الخاص : يطبق هذا الخيار - عادة - من خلال عقود الإيجار من أجل التشغيل الكامل والصيانة الكاملة لمرافق للبنية الأساسية مملوكة ملكية عامة ، أو من خلال امتيازات ، تتضمن المسؤولية عن تشييد وتمويل قدرة جديدة . ويتم تحديد الترتيبات المتفق عليها بين المالك (الحكومة) والقائم بالتشغيل (المؤسسة) فى عقد يتضمن أية أحكام تنظيمية . ويتحمل القطاع الخاص القائم بالتشغيل – عادة – كل المخاطر التجارية للتشغيل ، ويشارك فى تحمل مخاطر الاستثمار المشمول بالامتياز . ويعمل التأجير ومنح الامتيازات بصورة جيدة بالنسبة للسكك الحديدية فى المكسيك ؛ وبالنسبة لإمدادات المياه فى بوينس أيرس وغينيا ؛ وبالنسبة لمرافق الموانىء فى كولومبيا وغانا والفلبين . كما تشمل الامتيازات عقودا لبناء وتشغيل مرافق جديدة بمقتضى ترتيب « البناء والتشغيل والنقل » وأشكاله المختلفة . وتتضمن امتيازات بناء وتشغيل المرافق التى انتشرت فى السنوات الأخيرة ، الطرق التى تدفع رسوم للمرور عليها فى الصين وماليزيا وجنوب افريقيا ؛ ومحطات القوى فى كولومبيا وغواتيمالا وسرى لانكا ؛ ومرافق المياه والصرف الصحى فى ماليزيا والمكسيك ؛ ومرافق المياه والتصحاح فى ماليزيا والمكسيك ؛ ومرافق التليفونات فى أندونيسيا وسرى لانكا وتايلند . وقد جلب كل منها تمويل القطاع الخاص لدعم الاستثمارات الجديدة .

الخيار (جـ) : الملكية الخاصة والتشغيل الخاص : تتزايد الملكية الخاصة والتشغيل الخاص لمرافق البنية الأساسية – سواء من خلال دخول مؤسسات خاصة جديدة إلى أسواق البنية الأساسية أو من خلال نقل الملكية العامة لشبكات بأكملها للقطاع الخاص . وتكون الملكية الخاصة مباشرة عندما يكون فى الوسع تقديم الخدمة بصورة تنافسية ، ويمكن فى كثير من قطاعات البنية الأساسية تحديد هذه الأنشطة والسماح للقطاع الخاص بتقديمها . فعلى سبيل المثال ، يسمح سبعة وعشرون بلداً ناميا بتقديم خدمة الهوائف الخلوية بصورة تنافسية ، ويسمح عدد كبير آخر للمؤسسات الخاصة بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء وبيع القوى الكهربائية لشبكة القوى الوطنية . وعندما تكون المنافسة بين الموردين ممكنة ، فإن الملكية الخاصة والتشغيل الخاص لا يتطلبان غير قدر قليل من التنظيم الاقتصادى الذى يضاف إلى ما يطبق على كل المؤسسات الخاصة ، أو لايتطلبان أى زيادة عنه . كما يمكن أن تقوم المنافسة الضرورية عبر القطاعات بين النقل البرى والسكك الحديدية ، أو بين الكهرباء والغاز . وعلى سبيل المثال ، فإن شركة الغاز الخاصة فى هونغ كونغ ليس لها قواعد تنظيمية اقتصادية تنفرد بها لأنها تتنافس مع موردى مصادر الطاقة الأخرى .

وعندما تتم خصخصة الشبكات بصورة كاملة أو جزئية ولا تكون هناك منافسة فيما بين القطاعات ، ربما يكون تنظيم كل من موردى القطاع الخاص والعام أمرا مطلوبا للحيلولة دون إساءة استخدام القوة الاحتكارية . ولا تزال التجربة فى مجال التنظيم والخصخصة على نطاق الشبكات بأكملها جديدة تماما فى البلدان النامية . ويبدو أن شكل التنظيم المطبق فى شيلى ، والذى يتضمن تصحيحا منتظما وآليا فى الأسعار ونظاما للتحكيم محددا جيدا ، يعمل بشكل جيد . وكانت الشبكات التى تمت خصخصتها ناجحة جدا فى توسيع الخدمات ؛ فقد وسعت شركة الهاتف فى فنزويلا شبكتها بنسبة ٣٥ فى المائة فى السنتين الأوليين بعد خصخصتها ؛ وتوسعت شركة شيلى بنسبة ٢٥ فى المائة فى السنة ، وشركة الأرجنتين بنسبة ١٣ فى المائة فى السنة ، والمكسيك بنسبة ١٢ فى المائة فى السنة .

الخيار (د) : قيام المجتمع المحلى والمنتفعين بتوفير الخدمات : إن قيام المجتمع المحلى والمنتفعين بتوفير الخدمات أكثر شيوعا بالنسبة للبنية الأساسية المحلية الصغيرة – مثل الطرق الفرعية الريفية ، وإمدادات المياه والتصحاح للمجتمع المحلى ، وترع توزيع المياه من أجل الرى ، وصيانة شبكات الصرف المحلية – وهى تكمل عادة الخدمات المركزية أو الإقليمية . ويتطلب نجاح المجتمع المحلى فى توفير الخدمات مشاركة المنتفعين فى اتخاذ القرارات ، خاصة فى تحديد أولويات النفقات ، وضمان اقتسام عادل ومتفق عليه لمنافع وتكاليف توفير الخدمات . كما أن تقديم المساعدة التقنية والتدريب للقائمين بتشغيل

الخدمات ومكافأتهم مسألة مهمة جدا . وعندما تتوافر هذه العناصر ، فإن برامج الجهود الذاتية للمجتمعات المحلية يمكن أن تنجح عبر فترات طويلة . وقد استمرت منظمة للمجتمع المحلى فى أثيوبيا مكرسة أساسا لصيانة الطرق (منظمة جوراج لبناء الطرق) فى العمل بنجاح منذ ١٩٦٢ لأنها تحدد الأولويات الخاصة بها وتخصص مواردها المالية والعينية بنفسها .

التمويل : ضرورى لكل الخيارات : يتطلب تنفيذ الخيارات المؤسسية السابقة وتعبئة الأموال لتوسيع الخدمات وتحسينها ، تصميم استراتيجيات التمويل بحرص ؛ إذ يتطلب الأمر الحصول على موارد التمويل الأجنبية والمحلية ، لكن هناك حدوداً لقدرة أى اقتصاد على الحصول على الأموال من الخارج ، خاصة الأموال المقترضة . وتعنى قيود موازين المدفوعات ، وضآلة قابلية تداول البنية الأساسية بالنسبة لمعظم البلدان ، إن الاستمرار فى برنامج قائم للبنية الأساسية يتطلب استراتيجية لتعبئة الأموال المحلية .

ويمثل التمويل الخاص فى شكل أو آخر حاليا نحو ٧ فى المائة من إجمالى تمويل البنية الأساسية فى البلدان النامية (قد تتضاعف الحصة بحلول عام ٢٠٠٠) فى حين تمثل المعونة الأجنبية الثنائية ومتعددة الأطراف نحو ١٢ فى المائة أخرى . وعلى الرغم من أن حصة متزايدة من المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل البنية الأساسية يمكن أن تأتى من مصادر خاصة ، فإن الحكومات ستظل مصدرا أساسيا لأموال البنية الأساسية ، وكذلك قناة للحصول على الموارد من مجتمع المانحين . وكتدبير انتقالى لتوفير تمويل طويل الأجل حيث لا يرجح أن يتوافر الدعم الكافى من القطاع الخاص ، تقوم الحكومات بإحياء المؤسسات القائمة لاقراض البنية الأساسية وتنشىء صناديق متخصصة للبنية الأساسية .

وفى المستقبل ، يقتضى الأمر – عادة – أن تتحول الحكومات إلى شريكة لمنظمى المشاريع من القطاع الخاص . والمهمة المطروحة على كل من القطاعين العام والخاص هى إيجاد الطرق الكفيلة بتحويل المدخرات الخاصة بصورة مباشرة إلى متحملى المخاطر من القطاع الخاص الذين يقومون باستثمارات طويلة الأجل فى مشاريع البنية الأساسية . وهى مشاريع لها سمات متباينة وليست هناك وسيلة تمويل واحدة تناسبها جميعا . ويمكن لمصادر التمويل الرسمية مثل مؤسسات التمويل متعددة الأطراف ، أن تيسر العملية بدعم لإصلاحات السياسات والاصلاحات المؤسسية المطلوبة لحشد التمويل الخاص واستخدامه بكفاءة أكبر .

تنفيذ الإصلاح

إذا كانت الفروق بين قطاعات البنية الأساسية تعنى أنه ليس هناك خيار واحد يمكن تطبيقه على كافة القطاعات ، فكذلك يتطلب توفير البنية الأساسية أن يعد خصيصا ليلائم احتياجات البلد المعنى وظروفه ، والتى تختلف بصورة واسعة من بلد لآخر . ولكى نتبين ذلك ، فلنتأمل حال بلد متوسط الدخل به قطاع خاص مزدهر وقدرة مؤسسية متطورة ، وحال بلد منخفض الدخل به قطاع خاص صغير ، وطاقة مؤسسية غير متطورة نسبيا .

البلدان متوسطة الدخل ذات القدرة الجيدة : يمكن للخيارات الرئيسية الأربعة أن تجدى جميعها فى هذه البلدان . وأدوات الإصلاح العريضة لمثل هذه البلدان واضحة : تطبيق المبادىء التجارية ، وزيادة المنافسة ، وإشراك المنتفعين . وتؤدى هذه الإجراءات إلى زيادة المشاركة والتمويل من قبل القطاع الخاص وتقليل (أو تحقيق لا مركزية) الأنشطة الباقية لدى الحكومات . ويتبع بعض البلدان هذا المسار بالنسبة لطائفة واسعة من القطاعات ، ويتبعه عدد أكبر بالنسبة لبضع قطاعات قليلة ، خاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية والقوى والطرق .

والأنشطة التى يمكن تقديمها بصورة تنافسية ينبغى فصلها وإتاحتها لموردى ومقاولى القطاع الخاص . وحيثما يُستطعْ يمكنْ خصخصة قطاعات بكاملها – مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والسكك الحديدية ، وتوليد القوى الكهربائية – ولكن مع اخضاعها لإشراف تنظيمى . أما القطاعات التى لا يرجح إمكان خصخصتها (مثل الطرق) فيمكن تشغيلها وفق المبادىء التجارية ، مع استخدام التعاقد للتشييد والصيانة الدورية . ويمكن استخدام الإيجار ومنح الامتيازات لتشغيل المرافق التى يصعب خصخصتها لأسباب استراتيجية ، مثل الموانىء والمطارات . وبالإضافة لذلك ، من المرجح أن تكون القدرة التقنية والإدارية على المستوى الإقليمى والمحلى كافية لتحقيق منافع اللامركزية . ويمكن أن تنتقل إلى الحكومات المحلية المسؤولية عن الخدمات المحلية – مثل النقل الحضرى ، وامدادات المياه ، والتصحاح ، والطرق المحلية .

البلدان منخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة : فى هذه البلدان ، يمكن أن تشكل المبادىء التجارية أساس الإصلاح فى عدة قطاعات . ويمكن استكمال النهج التجارية بإصلاحات فى ممارسات التوريد والتعاقد التى تدعم المنافسة وتطور صناعة التشييد المحلية . ويمكن التعاقد مع القطاع الخاص على أنشطة كثيرة (مثل صيانة الطرق وجمع النفايات الصلبة) . وربما يكون التعاقد له تأثير صحى على البنية الأساسية كلها ، لأن موردى القطاع العام يصبحون ، كما توضح التجربة ، أكثر كفاءة عندما يتعرضون للمنافسة من قبل مقاولى القطاع الخاص .

إن منح الامتيازات وترتيبات الإيجار طرق مجربة يستطيع البلد النامى من خلالها الاستعانة بالخبرة الأجنبية ، بالإضافة إلى مختلف خيارات التشييد والتشغيل والنقل التى يمكن استخدامها لزيادة قدرة الشبكات . وقد استخدم منح الامتيازات والإيجار على نطاق واسع فى قطاعات امدادات المياه والموانىء والنقل . واستخدمت مخططات « التشييد والتشغيل والنقل » على نطاق واسع فى البلدان متوسطة الدخل ، وينتشر استخدامها حاليا فى البلدان منخفضة الدخل . وتساعد هذه الترتيبات فى تطوير الخبرة المحلية ودعم نقل التكنولوجيا الجديدة ، لكنها لا تتطلب إنشاء أجهزة تنظيمية مستقلة لأن الإجراءات التنظيمية تحدد فى العقد المبرم بشأنها .

ويمكن للنهج المستندة للمجتمع المحلى ، عند حصولها على دعم تقنى ومالى ، أن تحقق الكفاءة والاستدامة فى توريد الخدمات التى تستخدم تكنولوجيات وسيطة فى المناطق الريفية وفى المستوطنات منخفضة الدخل التى تنشأ عادة خارج مناطق الخدمات الحضرية القائمة . ويمكن ممارسة المنافسة فى كثير من الأنشطة ولكن ربما تعرقلها التنظيمات غير الضرورية . ويمكن للقطاع الخاص أن يقدم خدمات النقل بالشاحنات ونقل الركاب ، فى ظل تنظيمات لا تشمل غير معايير السلامة ومستويات الخدمة .

وقد يستفيد بعض البلدان من الترتيبات التى تزيد من فعالية المعونة بتنسيق جهود المانحين للتركيز على أهداف مشتركة ، فعلى سبيل المثال ينسق « برنامج سياسة النقل فى أفريقيا جنوب الصحراء » ، المساعدات التى يقدمها المانحون لصيانة الطرق ، ويدعم فى بلدان عديدة إنشاء مجالس للطرق للإشراف على تنفيذ صيانة الطرق . وبصفة أعم ، فإن المساعدة الخارجية ينبغى أن تهدف إلى بناء قدرة مؤسسية فى البلدان التى يشكل فيها ضعف القدرة المؤسسية

الشكل ٥ : المكاسب السنوية من القضاء على سوء التسعير وعدم الكفاءة كبيرة بالنسبة للاستثمار .

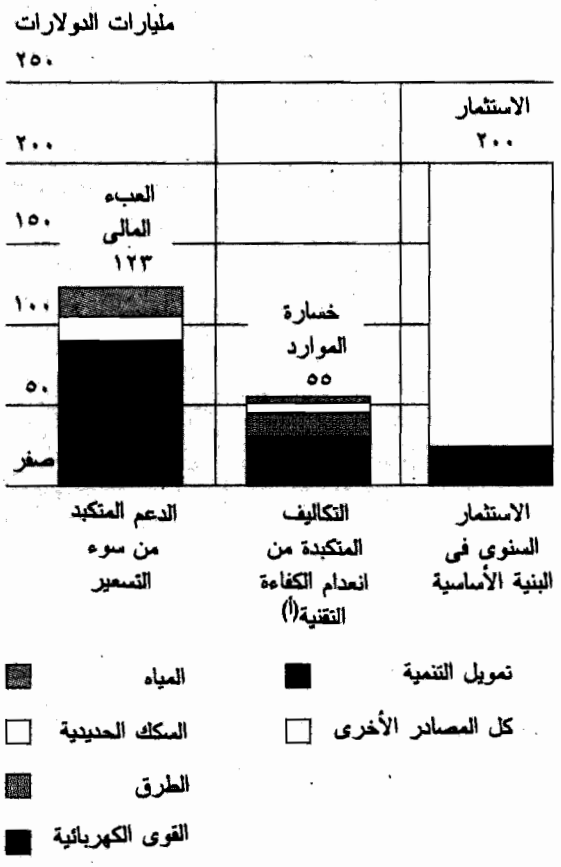

(أ) التكاليف فى قطاع المياه ترجع للتسرب ؛ بالنسبة للسكك الحديدية – عدم كفاءة استخدام الوقود ، وزيادة عدد العاملين عن اللازم وعدم توافر القاطرات ؛ بالنسبة للطرق – بنجم الاستثمار الإضافى عن ضعف الصيانة ؛ بالنسبة للقوى الكهربائية – خسائر النقل ، التوزيع ، والتوليد .
المصدر : انغرام وفاى ، ورقة معلومات أساسية ؛ جدول التذييل أ – ٤ .

قيدا خطيرا . ويمكن لبرامج التدريب والتعاون التقنى المصممة جيدا ، وكذلك الجهود المبذولة لجمع المعلومات ونشرها بشأن خيارات السياسة والأداء عبر البلدان ، أن تكمل مشورة المانحين ومساعدتهم المالية فى خلق بيئة مواتية للإصلاح الناجح وتنمية البنية الأساسية .

عوائد محتملة من الإصلاح

نظرا للتباين الكبير فى الأداء فإن العوائد الناتجة عن زيادة كفاءة توفير البنية الأساسية ستختلف من بلد إلى آخر ،

ومن قطاع إلى قطاع . لكن من المتوقع أن يكون العائد كبيرا عبر دائرة الاقتصاد بأجمعه ، مما يجعل الالتزام بالإصلاح حتميا وجديرا بالعناء .

وستنتج عن الإصلاح ثلاثة أنواع من المكاسب : تقليل الدعم ، وتحقيق مكاسب تقنية للموردين ، ومكاسب للمنتفعين . ويمكن وضع تقديرات تقريبية للنوعين الأولين من المكاسب . والمصدر الأول للمكاسب هو تقليل العبء المالى لتوفير الخدمات – التكاليف التى لا تسترد من المنتفعين . ورغم أنه يمكن وضع تقدير محافظ لثلاثة قطاعات فحسب (القوى الكهربائية والمياه والسكك الحديدية) ، فإن الوفر الإجمالى يقرب من ١٢٣ مليار دولار سنويا - ما يقرب من ١٠ فى المائة من اجمالى ايرادات الحكومات فى البلدان النامية ، و ٦٠ فى المائة من الاستثمار السنوى فى البنية الأساسية ، وما يقرب من خمسة أمثال التمويل الإنمائى للبنية الأساسية (الشكل ٥) . أما القضاء على التسعير البخس فلن ينتج وفرا صافيا فى الموارد للاقتصاد (حيث إن المنتفعين سيغطون التكاليف) ، لكن تخفيف العبء المالى عن الحكومة سيكون كبيرا .

والمصدر الثانى للمكاسب هو الوفورات السنوية التى يحققها مقدمو الخدمات من جراء تحسين الكفاءة التقنية . وتقدر الوفورات الممكنة من زيادة كفاءة التشغيل من المستويات الحالية إلى مستويات أفضل ممارسة ، بنحو ٥٥ مليار دولار سنويا – وهى وفورات صافية تعادل واحد فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لكل البلدان النامية ، أو ربع الاستثمار السنوى فى البنية الأساسية ، أو مثلى التمويل الانمائى للبنية الأساسية . ولننظر للمسألة بطريقة أخرى ، لو أن الخسائر التقنية السنوية البالغة ٥٥ مليار دولار أمكن تفاديها لمدة ثلاث سنوات ، لأمكن خدمة مليار نسمة لا تتوافر لهم مياه نقية – بالتكاليف الحالية التى تبلغ ١٥٠ دولار للشخص الواحد بالنسبة لشبكات المياه .

والعوائد الناتجة عن خدمات البنية الأساسية الأفضل تتجاوز تخفيض عدم الكفاءة التقنية والخسائر المالية ؛ فالتحسن فى الانتاجية والتسعير يكفل أداء أكثر فعالية للخدمة استجابة للطلب . كما أن تحسين الخدمات يعزز نمو الاقتصاد وقدرته على المنافسة ، ويتيح حشدا أكبر كثيرا للموارد اللازمة للاستثمارات الجديدة المطلوبة – وذلك بتوليد إيرادات أعلى وخلق بيئة للسياسة تفضى لتدفق موارد جديدة للاستثمار .

وجدول أعمال هذا التقرير من أجل إصلاح الحوافز والأطر المؤسسية فى البنية الأساسية ، يطرح تحديات كبيرة – لكنه يعد بمنافع كبيرة . إن طريق التقدم إلى الأمام هو طريق الابتكار والتجريب بصفة مستمرة ، وستتعلم البلدان الصناعية والنامية على حد سواء من بعضها البعض . ويتمثل التحدى فى بعض البلدان ، فى مواكبة النمو الاقتصادى والحضرنة السريعين ، ويتمثل فى بلدان أخرى فى استئناف النمو بطرق توفر أيضا فرصا أكبر للفقراء . وينبغى التركيز فى كل مكان على تحسين الأحوال البيئية . ويقتضى الأمر على نحو متزايد ، أن تساير البنية الأساسية المطالب الجديدة التى تنشأ من جراء ازدياد تكامل البلدان النامية مع الاقتصاد العالمى . إن البنية الأساسية لم تعد ستارة المسرح الخلفية للحياة الاقتصادية – ستارة سرية وبعيدة عن البال . انها تمثل الخط الأول والمركز فى التنمية .

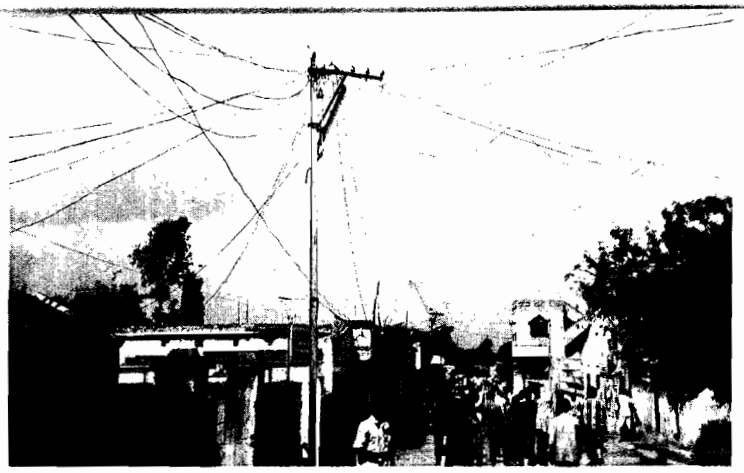

١

البنية الأساسية : المنجزات والتحديات والفرص

إن خدمات البنية الأساسية – من قوى كهربائية ونقل واتصالات سلكية ولاسلكية وتوفير المياه والتصحاح والتخلص الآمن من النفايات – خدمات محورية بالنسبة لأنشطة الأسر المعيشية وبالنسبة للإنتاج الاقتصادى . وتغدو هذه الحقيقة واضحة وضوحا أليما عندما تدمّر الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات الأهلية محطات توليد القوى الكهربائية ، والطرق والجسور ، وخطوط الهاتف والقنوات ، ومآخذ المياه أو عندما تُعجزها . ولا تلبث أى حالات خلل جسيمة فى البنية الأساسية أن تقلل من نوعية الحياة بالنسبة للمجتمعات ومن الإنتاجية بصورة جذرية . ونقيض ذلك ، فإن من شأن تحسين خدمات البنية الأساسية تعزيز الرفاه والنهوض بالنمو الاقتصادى .

وإن توفير البنية الأساسية لتلبية مطالب دوائر الأعمال ، والأسر المعيشية وغير ذلك من المستخدمين لها هو من التحديات الكبيرة التى تواجه التنمية الاقتصادية . وعلى مدى العقود العديدة الأخيرة ، إزداد توافر البنية الأساسية بصورة كبيرة فى البلدان النامية . ولكن المنافع الكاملة للاستثمارات السابقة لا يجرى تحقيقها فى حالات كثيرة . وهو ما يترتب عليه إهدارٌ خطير للموارد ، وضياعٌ لفرص اقتصادية . وكثيرا ما تنشأ هذه النتيجة عن قصور الحوافز المتضمنة فى الترتيبات المؤسسية لتوفير خدمات البنية الأساسية . ولئن كان من الخصائص التقنية والاقتصادية للبنية الأساسية ما يعطى للحكومات دورا أساسيا فى توفيرها ، فإن التدخل المهيمن والواسع من جانب الحكومات قد أخفق فى كثير من الحالات فى توفير خدمات ناجعة أو فى تقديمها بصورة تتجاوب مع الاحتياجات . وقد اتضح من التغييرات التى طرأت أخيرا على التفكير وعلى التكنولوجيا أن هناك مجالا متزايدا لتطبيق المبادىء التجارية على توفير البنية الأساسية ، وهذه تعرض أساليب جديدة لتسخير قوى السوق حتى حيث تفشل المنافسة التقليدية ، كما أنها تنقل منظور مستخدمى البنية الأساسية إلى المقدمة .

وينصبّ هذا التقرير على تناول البنية الأساسية الاقتصادية : على الهياكل الهندسية والمعدات والمرافق الطويلة العمر ، وعلى الخدمات التى توفرها والتى تستخدم فى الإنتاج الاقتصادى ومن جانب الأسر المعيشية . وتشمل هذه البنية الأساسية المرافق العامة (القوى الكهربائية والغاز المنقول بالأنابيب والاتصالات السلكية واللاسلكية وإمدادات المياه والتصحاح والمجارى وتجميع النفايات الصلبة والتخلص منها) ، والأشغال العامة (السدود وأشغال القنوات الهامة لأغراض الرى ، والطرق) وقطاعات النقل الأخرى (السكة الحديد والنقل فى المدن والموانىء والمجارى المائية والمطارات) . أما البنية الأساسية الاجتماعية ، وهى تضم فى كثير من الأحيان التعليم والرعاية الصحية ، فهى تمثل مجموعة من القضايا التى تتساوى فى الأهمية وإن كانت مختلفة كل الاختلاف ، ولا يجرى هذا التقرير تحليلا لها (أنظر تقرير *عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ : الاستثمار فى الصحة*) .

وفقا للتعريف الوارد هنا ، فإن البنية الأساسية تشمل طائفة متراكبة من القطاعات المتمايزة ، وهى تمثل ، بأى مقياس ، حصة كبيرة فى اقتصادها . وتمثل الخدمات المقترنة باستخدام البنية الأساسية فى مجموعها (مقيسة من حيث القيمة المضافة) ما يقرب من ٧ إلى ١١ فى المائة من

الناتج المحلى الإجمالى (الجدول ١ - ١) ، وأكبر القطاعات فيها هو قطاع النقل ؛ فالنقل بمفرده يستوعب عادة من ٥ إلى ٨ فى المائة من جملة فرص العمل المدفوع الأجر . ويؤخذ من عينة البلدان النامية أن البنية الأساسية تمثل بصورة نمطية نحو ٢٠ فى المائة من جملة الاستثمار وتمثل من ٤٠ إلى ٦٠ فى المائة من الاستثمار الحكومى (الشكل ١ - ١) . وبالأرقام المقربة ، فإن الاستثمار الحكومى فى البنية الأساسية يتفاوت بين ٢ و ٨ فى المائة (بمتوسط ٤ فى المائة) من الناتج المحلى الإجمالى . بل إن هذه الحصص إنما تبخس الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للبنية الأساسية التى لها ارتباطات قوية بالنمو والإقلال من الفقر واستدامة البيئة .

أثر البنية الأساسية فى التنمية

الارتباطات بالنمو الاقتصادى

إن البنية الأساسية إن لم تمثل المحرك بالنسبة للنشاط الاقتصادى ، فهى تمثل إذن « عجلاته » . ويؤخذ من جداول المدخلات - المخرجات بالنسبة لاقتصادات الولايات المتحدة واليابان - مثلا - أن الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمياه تستخدم فى العملية الإنتاجية لكل قطاع تقريبا ، وأن النقل يمثل مدخلا بالنسبة لكل سلعة أساسية . والمستخدمون لا يطلبون خدمات البنية الأساسية للاستهلاك المباشر وحسب ، ولكنهم يطلبونها كذلك للارتفاع بإنتاجيتهم . وذلك - مثلا - بالتقليل من الوقت والجهد المطلوبين للحصول على المياه المأمونة أو نقل المحاصيل إلى الاسواق أو الانتقال يوميا إلى أماكن العمل .

وفى السنين الأخيرة ، انصرف كثير من البحوث إلى تقدير إنتاجية الاستثمارات فى البنية الأساسية (الإطار ١ - ١) . وأوضحت دراسات كثيرة سعت إلى الربط بين الإنفاق الكلى على البنية الأساسية ونمو الناتج المحلى الإجمالى أن هناك عائدا مرتفعا فى تحليل للسلاسل الزمنية . وهناك بعض دراسات أجريت فيما بين الأمم للنمو الاقتصادى والبنية الأساسية - ولا سيما دراسة تستخدم استثمارات القطاع العام فى النقل والاتصالات ، وأخرى تستخدم أرصدة رؤوس الأموال المستثمرة فى الطرق والسكة الحديد والهاتف - توضح بدورها أن لمتغيرات البنية الأساسية ارتباطا إيجابيا وكبيرا بالنمو فى البلدان النامية .

الشكل ١ - ١ : يمثل الاستثمار فى البنية الأساسية العامة نسبة كبيرة من كل من الاستثمار الإجمالى والاستثمار العام فى البلدان النامية .

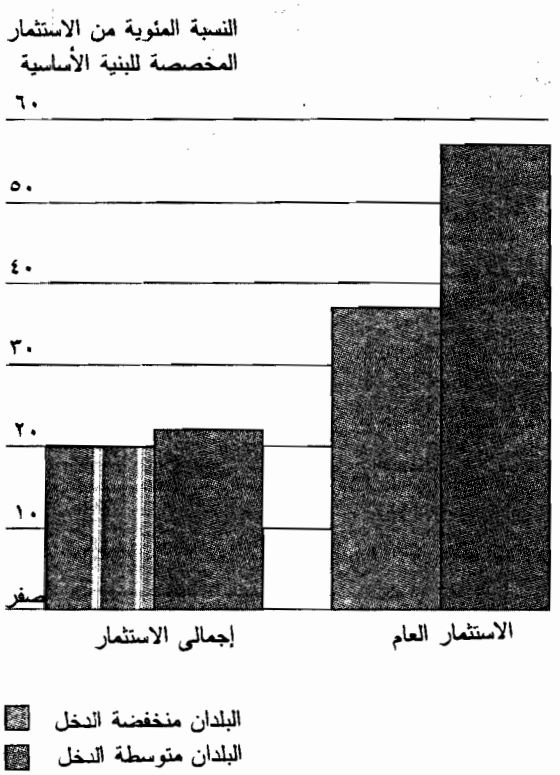

عينة : اثنا عشر بلدا منخفضة الدخل وثمانية بلدان متوسطة الدخل ؛ متوسطات غير مرجحة ، ٨٠ - ١٩٨٩ .
المصدر : ايسترلى وريبيلو ١٩٩٣ .

الجدول ١ - ١ القيمة المضافة لخدمات البنية الأساسية بحسب مجموعات البلدان

(نسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

القطاع	*بلدان منخفضة الدخل*	*بلدان متوسطة الدخل*	*بلدان مرتفعة الدخل*
النقل			
والتخزين	٥,٣٤	٦,٧٨	٩,٤٦
والاتصالات	(٩)	(٢٦)	(٣)
الغاز والكهرباء	١,٢٩	٢,٢٤٠	١,٨٧
والمياه	(٢٢)	(٣٦)	(٥)

ملاحظة : حسب أسعار السوق . وأما حسب سعر تكلفة عناصر الإنتاج (حيث تتوافر مشاهدات أقل) فإن القيم أعلى بدرجة يسيرة . والأرقام الواردة بين قوسين تمثل عدد المشاهدات ، والبيانات تتعلق بعام ١٩٩٠ أو بآخر سنة متاحة ببياناتها .
المصدر : بيانات الحسابات الوطنية للبنك الدولى .

الإطار ١ - ١ : عائد الاستثمار فى البنية الأساسية - أروع من أن يكون أمرا حقيقيا ؟

توحى الدراسات التى أجريت مؤخرا فى الولايات المتحدة بأن تأثير استثمارات البنية الأساسية فى النمو الاقتصادى يمثل معدلات للعائد مرتفعة ارتفاعا مذهلا (تصل إلى ٦٠ فى المائة) . انه أروع من أن يكون أمرا حقيقيا ؟ ربما يكون الأمر كذلك . والنتائج المبينة فى جدول الإطار ١ - ١ قد تبالغ فى تقدير إنتاجية البنية الأساسية لسببين : أولهما أنه ربما كان هناك عنصر « مشترك » تسبب فى النمو فى كل من الناتج ، والبنية الأساسية دون أن يكون مدرجا فى الدراسة ، وثانيهما أن النمو قد يفضى إلى الاستثمار فى البنية الأساسية وليس أن الاستثمار ينتج نموا . وقد تبين فى عدد من الدراسات أن السببية تمضى فى كل من الاتجاهين . ومع ذلك ، فإن التقديرات الأكثر دقة وإتقانا التى تصدت لهذه المسائل إمّا أنها انتهت إلى أن النتائج الايجابية لم تتأثر كثيرا بأساليب الاقتصاد القياسى ، أو أنها لم تعثر على تأثير ملحوظ للبنية الأساسية فى النمو . وما هذه النتيجة أو تلك - أى وجود تأثير شديد جدا أو تأثير تافه - بنتيجة تورث المصداقية التامة ، وتتواصل جهود البحث فى محاولة لصقل المنهج المتبع .

وهناك نهج بديل يقدّر تأثير البنية الأساسية فى تكاليف الإنتاج . وقد تبين من الدراسات (الملخصة فى مؤلف أشاور ١٩٩٣) أن البنية الأساسية تخفض بدرجة كبيرة تكاليف الإنتاج فى الصناعات التحويلية فى ألمانيا والسويد والمكسيك والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان . ويشير أحد التقديرات بأن ثلاثة أرباع الاستثمار الاتحادى الأمريكى فى السكة الحديد فى عقدى الخمسينات والستينات يمكن تبريره على أساس التخفيضات التى تمت فى تكاليف الشحن وحدها .

ولئن لم يزل توافق الآراء منعدما حول مدى ضخامة تأثير البنية الأساسية فى النمو أو طبيعته المحددة ، فقد خلصت دراسات كثيرة أجريت حول الموضوع إلى أن دور البنية الأساسية فى النمو دور حيوى وهام وكثيرا ما يكون أكبر من دور الاستثمار فى أشكال أخرى من رؤوس الأموال . ومع أن الدلائل موحية حتى الآن ، فما زالت هناك حاجة إلى تعليل حدوث تفاوت بهذا القدر فى النتائج من دراسة إلى أخرى . وإلى أن تحل هذه المشكلة ، فإن النتائج غير محددة أو راسخة بدرجة تكفى لجعلها صالحة كأساس لرسم السياسات المتعلقة بالاستثمار فى البنية الأساسية .

جدول الإطار ١ - ١ النتائج المستمدة من دراسات حول إنتاجية البنية الأساسية

العينة	المرونة(أ)	معدل العائد الضمنى(ب)	المؤلف / السنة	مقياس البنية الأساسية
الولايات المتحدة	٠,٣٩	٦٠	أشاور ١٩٨٩	رأس مال حكومى غير عسكرى
الولايات المتحدة	٠,٣٤	٦٠	مونيل ١٩٩٠	رأس مال حكومى غير عسكرى
٤٨ ولاية ، الولايات المتحدة	صفر	صفر	هولتز - إيكن ١٩٩٢	رأس مال حكومى
٥ مناطق للمترو ، الولايات المتحدة	٠,٠٨	—	دافى - دينو وإيبرتس ١٩٩١	رأس مال حكومى
مناطق اليابان	٠,٢٠	٩٦	ميرا ١٩٧٣	بنية أساسية صناعية
مناطق فرنسا	٠,٠٨	١٢	بروتوم ١٩٩٣	رأس مال حكومى
تايوان ، الصين	٠,٢٤	٧٧	أوشيمورو وغالو ١٩٩٣	النقل والمياه والمواصلات
كوريا	٠,١٩	٥١	أوشيمورو وغالو ١٩٩٣	النقل والمياه والمواصلات
إسرائيل	٠,٤٤-٠,٣١	٧٠-٥٤	برغمان وماروم ١٩٩٣	النقل والقوى الكهربائية والمياه والتصحاح
المكسيك	٠,٠٥	٥ - ٧	شاه ١٩٨٨ ، ١٩٩٢	القوى الكهربائية والاتصالات والنقل
بلدان متعددة (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى)	٠,٠٧	١٩	كاننغ وفاى ١٩٩٣	النقل
بلدان متعددة ، نامية	٠,٠٧	٩٥	كاننغ وفاى ١٩٩٣	النقل
بلدان متعددة (منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى) وبلدان نامية	٠,١٦-٠,٠١	—	بافس وشاه ١٩٩٣	الرصيد الرأسمالى للبنية الأساسية
بلدان متعددة ، نامية	٠,١٦	٦٣	إيسترلى وريبيلو ١٩٩٣	النقل والاتصالات

(أ) تغيرات النسبة المئوية فى الناتج بالنسبة لتغيير قدره ١ فى المائة فى مستوى البنية الأساسية .
(ب) نسبة القيمة المخصومة للزيادة فى متغير تابع إلى القيمة المخصومة للاستثمار فى البنية الأساسية .

على أنه لم يثبت بصورة كافية فى هذين النوعين من الدراسات : إن كان الاستثمار فى البنية الأساسية يتسبب فى تحقيق النمو ، أم أن النمو هو الذى يتسبب فى الاستثمار فى البنية الأساسية . يضاف إلى هذا أنه قد تكون هناك عوامل أخرى تدفع النمو فى كل من الناتج المحلى الإجمالى والبنية الأساسية ، لم تؤخذ بعين الاعتبار بصورة كاملة . فلا السلاسل الزمنية ولا الدراسات الإحصائية توضح توضيحا باعثا على الرضا الآليات التى من خلالها قد تؤثر البنية الأساسية فى النمو .

الشكل ١ - ٢ : يرتبط نصيب الفرد من توافر البنية الأساسية الرئيسية ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل

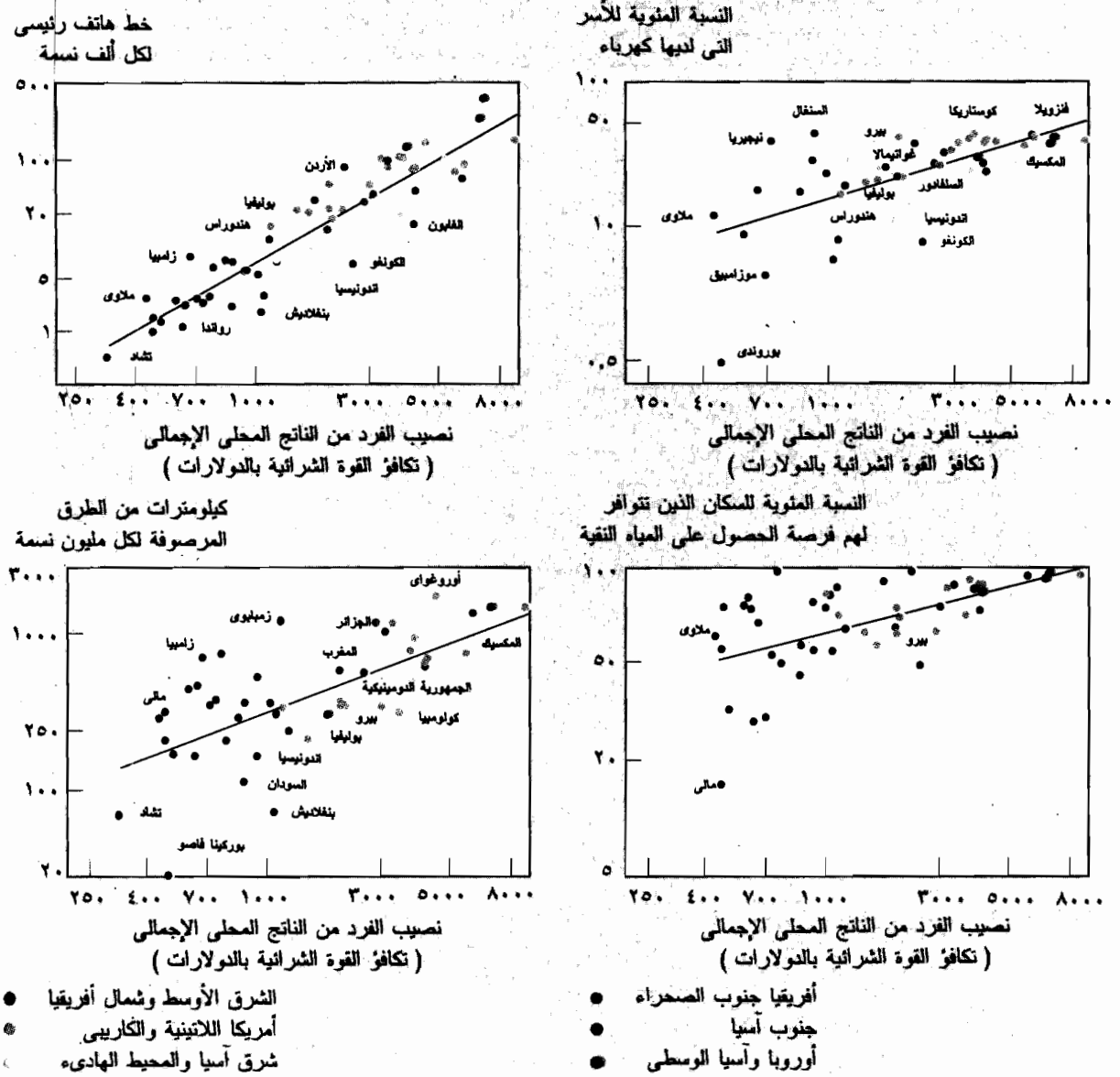

ملاحظة : المحاور لوغاريتمية ، وكميات البنية الأساسية والناتج المحلى الإجمالى هما عن عام ١٩٩٠ ، وتكافؤ القوة الشرائية بالدولارات جرى تقويمه بالأسعار الدولية لسومرز وهستون ١٩٨٥ .

وقد أوضحت الدراسات القطاعية المنصبّة على تأثير البنية الأساسية الريفية فى الاقتصاد المحلى فى بلدان نامية معينة مزيدا من الحقائق حول طبيعة المنافع الظاهرة . وقد وجد الباحثون من دراسة البيانات على مر الوقت من خمس وثمانين مقاطعة فى ثلاث عشرة ولاية هندية أن التكاليف المنخفضة للنقل زادت من قدرة الفلاحين على الوصول إلى الأسواق وأدت إلى توسع زراعى كبير ، كما أن أساليب الرى الحديثة حققت غلّة أكبر . وفى الوقت عينه ، فإنه نظرا إلى أن الاتصالات المحسنة (على الطرق) قد خفضت من التكاليف المصرفية للقيام بالأعمال ، فقد توسعت المصارف فى إقراض المزارعين ، واستخدم المزارعون الأموال فى شراء الأسمدة مما حقق زيادة أخرى فى الغلّة . ويؤخذ من مسح أجرى بين الأسر المعيشية وعلى مستوى القرية فى بنغلاديش أن القرى التى صنفت باعتبارها « الأكثر تنمية »

من حيث توافر أسباب الوصول إلى البنية الأساسية للنقل ، كانت أفضل حالا بكثير من القرى « الأقل تنمية » – من حيث الإنتاج الزراعى والدخل والطلب على العمالة والصحة . (على أن من الصعب التحقق مما إذا كانت الدراسة التى أجريت فى بنغلاديش قد أخذت بعين الاعتبار جميع العوامل المتداخلة المحتملة مثل الفروق غير الملحوظة فيما بين المجتمعات فيما حبتها به الطبيعة من هبات) .

والذى يتضح من ذلك أن هناك صلة قوية بين توافر بنية أساسية معينة – الاتصالات السلكية واللاسلكية (بصورة خاصة) والقوى الكهربائية والطرق المعبدة ، والحصول على المياه النقية – وبين نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (الشكل ١ – ٢) . ويؤخذ من تحليل قيمة أرصدة البنية الأساسية أن تكوينها يتغير تغيرا كبيرا مع ارتفاع الدخل . وبالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض ، فإن من الأهمية أن تتوافر لديها البنية الأساسية الأكثر ضرورة – مثل المياه والرى (وبدرجة أقل) النقل . ومع نضوج الاقتصادات وانتقالها إلى مرحلة الدخل المتوسط ، فإن معظم الطلب الأساسى لاستهلاك المياه تتم تلبيته ، وينكمش نصيب الزراعة فى الاقتصاد ، ويتم توفير مزيد من البنية الأساسية للنقل . ويصبح نصيب القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية فى الاستثمار وفى رصيد البنية الأساسية أكبر منه حتى فى البلدان ـ رتفعة الدخل . ويؤخذ من البيانات المتعلقة بعام ١٩٩٠ أنه فى حين زاد الرصيد الإجمالى للبنية الأساسية بنسبة ١ فى المائة مقابل كل زيادة نسبتها ١ فى المائة فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، فإن قدرة الأسر المعيشية على الحصول على المياه النقية زادت بنسبة ٠,٣ فى المائة ، وزادت الطرق المعبدة بنسبة ٠,٨ فى المائة ، والقوى الكهربائية بنسبة ١,٥ فى المائة والاتصالات السلكية واللاسلكية بنسبة ١,٧ فى المائة .

وتشى هذه العلاقات بأن للبنية الأساسية عائدا محتملا مرتفعا من حيث النمو الاقتصادى ، وهى مع هذا لا توفر أساسا لتحديد المستويات المناسبة ، أو التخصيصات القطاعية لأغراض الاستثمار فى البنية الأساسية . وهناك قرائن أخرى تؤكد أن الاستثمار فى البنية الأساسية وحدها لا يضمن النمو . ويتضح من دراسات كثيرة أن العائد من البنية الأساسية كان أقل بكثير ممّا أشير إليه فى الإطار ١ – ١ ، وهو يقرب فى الواقع من العائد من استثمارات القطاع الخاص . وربما كانت هذه التفاوتات راجعة إلى الاختلافات فى كفاءة الاستثمار فيما بين البلدان وبمضى الوقت . ومن ذلك مثلا أنه يتضح من دراسة للعائد الاقتصادى لمشروعات البنك الدولى فرادى أنه متى كانت أوضاع السياسة الاقتصادية الشاملة أوضاعا هزيلة ، انخفض عائد الاستثمار فى البنية الأساسية . وينخفض العائد بنسبة ٥٠ فى المائة أو أكثر فى البلدان ذات السياسات التجارية التقييدية عنه فى البلدان التى تسودها أوضاع أكثر مواتاة . ومن هنا فإن الإنفاق على البنية الأساسية لا يسعه أن يتغلّب على المناخ الواهن للنشاط الاقتصادى . ومنذ ما يقرب من خمسة وعشرين عاما خلت ، أجرى مشروع بروكنغز لبحوث النقل تقييما لتأثير مشروعات النقل فى عدد من البلدان النامية وانتهى بالمثل إلى أنه وإن كان للاستثمارات عامة معدلات معقولة للعائد ، فقد ارتهن النجاح إلى حد كبير بالسياسة الاقتصادية .

وهناك نهج آخر لتقييم العائد الاقتصادى للاستثمار فى البنية الأساسية يتمثل فى دراسة معدلات العائد فى عينة كبيرة من مشروعات البنك الدولى التى أنجزت . وكان متوسط العائد الاقتصادى لمشروعات البنية الأساسية ، وقد تمت إعادة تقديره بعد صرف القروض (اكتمال تشييد المشروع) ١٦ فى المائة على مدى العقد الأخير – أى أكثر قليلا من متوسط عائد مشاريع البنك وهو ١٥ فى المائة (الجدول ١ – ٢) . وكان العائد فى أدنى مستوياته (وآخذا

الجدول ١ – ٢ متوسط معدلات العائد الاقتصادى للمشاريع التى يساندها البنك الدولى ، ٧٤ – ١٩٩٢

(نسبة مئوية)

القطـاع	١٩٨٢-٧٤	١٩٩٢-٨٣
الرى والصرف	١٧	١٣
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٠	١٩
النقـل	١٨	٢١
المطـارات	١٧	١٣
الطرق السريعة	٢٠	٢٩
الموانىء	١٩	٢٠
السكة الحديد	١٦	١٢
القوى الكهربائية	١٢	١١
التنمية الحضرية	..	٢٣
المياه والتصحاح(أ)	٧	٩
إمدادات المياه(أ)	٨	٦
المجـارى(أ)	١٢	٨
مشروعات البنية الأساسية	١٨	١٦
جميع عمليات البنك	١٧	١٥

.. غير متوافرة .

(أ) معدلات العائد هى معدلات مالية وليست اقتصادية .

المصدر : بيانات البنك الدولى .

الإطار ١ - ٢ : أهمية البنية الأساسية للتنمية الاقتصادية : مثال من الصين

تتضح بجلاء حقيقة أن البنية الأساسية توفر الدعم الحاسم للنمو الاقتصادى متى حدثت اختناقات . ومن أكثر الأمثلة استرعاء للانتباه مثال شبكة النقل فيما بين المدن فى الصين ، بوصلاتها اللازمة لتوريد المواد الخام والفحم والكهرباء .

وشبكة النقل فيما بين المدن فى الصين من أقل الشبكات تغطية فى العالم : فنصيب الفرد ونصيب الوحدة من الأراضى الزراعية من الطول الإجمالى للطرق - سواء بالنسبة للطرق السريعة أو السكة الحديد - يماثل أو يقل عنه فى البرازيل وروسيا والهند . وقد نشأ هذا الوضع أساسا عن القصور المزمن للاستثمار فى البنية الأساسية للنقل فى الصين . ذلك أن استثمارات الصين فى النقل لم تبلغ إلا ١,٣ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى السنوى فى الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ ، وهى فترة النمو السريع فى الطلب على النقل .

ومنذ بداية سياسة الباب المفتوح فى الصين فى عام ١٩٧٩ ، أدى النمو الاقتصادى الذى يبلغ متوسطه ٩ فى المائة فى السنة إلى توسّع لا عهد للبلاد به فى حركة النقل فيما بين المدن - التى يبلغ متوسط نموها ٨ فى المائة فى السنة بالنسبة للبضائع و ١٢ فى المائة فى السنة بالنسبة للركاب . وقد فرض نمو حركة النقل ضغوطا هائلة على البنية الأساسية للنقل كما تجلى ذلك فى تزايد الاختناقات فى شبكة السكة الحديد وفى فرض مقننات شديدة لقدرة النقل بخطوط السكة الحديد ، وفى رداءة نوعية الخدمة التى عانى منها الشاحنون والركاب .

وقد أثر نقص وسائل النقل تأثيرا سلبيا فى عمليات توريد الفحم بصورة خاصة . والفحم مصدر لحوالى ٧٣ فى المائة من الطاقة التجارية فى الصين ويمثل حوالى ٤٣ فى المائة من جملة حمولة الشحن التى تتداولها السكة الحديد . وقد أثر نقص الفحم بدوره تأثيرا عكسيا فى إمدادات الكهرباء إذ أن نحو ٧٦ فى المائة منها يتم توليده فى محطات حرارية . وفى عام ١٩٨٩ كانت الصين تعانى من نقص فى الطاقة المتوافرة نسبته حوالى ٢٠ فى المائة من احتياجات الكهرباء الصناعية . فقامت السلطات المركزية والمحلية بتحديد مقننات لتخصيص الكهرباء ، كما قننت التوصيلات الجديدة ، غير أن انقطاع التيار الكهربائى بقى متواترا .

ويؤخذ من تقدير متحفّظ أن التكاليف الاقتصادية السنوية لعدم وجود بنية أساسية كافية للنقل فى الصين فى السنين الماضية تبلغ حوالى ١ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى للصين .

فى الانخفاض) بالنسبة لمشاريع الرى والصرف والمطارات (وفى عينة صغيرة جدا) بالنسبة للسكة الحديد والقوى الكهربائية وإمدادات المياه والمجارى . فلِمَ ينبغى حدوث هذا ، بالنظر إلى المنافع المرتجاة من هذه الاستثمارات فى البلدان النامية ؟ .

تتعلق بعض الأسباب بمشكلات التنفيذ (التى بحثت فيما يلى تحت عنوان « سجل الأداء ») ويتعلق البعض الآخر بتحديد المشروع وتصميمه . وقد اتضح من استعراضات إنجاز مشاريع المياه والسكة الحديد والقوى الكهربائية أن هناك نمطا مشتركا يتمثل فى الميل عند التقييم إلى المبالغة فى تقدير معدّل نمو الطلب على القدرة الإنتاجية الجديدة ، وبالتالى فى الإيرادات . وبالنسبة لمشاريع القوى الكهربائية فى العينة فقد تمت المبالغة فى تقدير الطلب بنسبة ٢٠ فى المائة فى المتوسط وذلك على مدى فترة تشغيل تمتد عشر سنوات . أما فى مشاريع المياه ، فإن المبالغة فى تقدير معدلات التوصيلات الجديدة ومتوسط استهلاك الفرد كانت بدورها نحو ٢٠ فى المائة فى المتوسط . وفى حالة السكة الحديد ، فحتى سنوات قريبة كانت المشاريع فى كثير من الأحيان تفترض انتعاش الطلب حتى حينما تكون السكة الحديد مستمرة فى خسارة معركة النقل أمام النقل البرى الذى يقدم خدمة أفضل . وفى تسع وعشرين من إحدى وثلاثين حالة ، تخلّفت حركة نقل البضائع عن الوصول إلى المستوى المرسوم ، والواقع أن الحركة انخفضت فعلا فى ثلث الحالات .

وثمة تفسير مهم لحالات إساءة التقدير فى فترة التقييم ، ألا وهو قصور الإجراءات المتبعة فى تقييم الطلب (بما فى ذلك تأثير الزيادات فى التعريفة) ، فيحدث عندئذ تضخيم فى حجم الاستثمارات ووضع تصميمات غير متناسبة مما يورث كيانات المشروع المقصودة أعباء مالية . ومع أن مشاريع البنك قد لا تمثل الواقع بالكامل ، فهى تخضع لتقييم أكثر دقة منه فى كثير من استثمارات البنية الأساسية فى البلدان النامية ، ومن ثم ربما تكون قد حققت أداء أفضل من متوسط الاستثمارات العامة فى هذه القطاعات .

إن البنية الأساسية شرط مسبق لازم للتنمية ، وإن لم يكن كافيا - ولابد من توافر عناصر مكملة كافية من الموارد الأخرى أيضا . كما أن تأثير استثمارات البنية الأساسية فى النمو يتوقف بدوره على توقيت الإضافات للقدرة وموقعها ، وعلى الخلل القائم فى التوازن بين العرض والطلب . ولأن جزءا كبيرا من البنية الأساسية يتألف من شبكات ، فإن من شأن التخفيف من الاختناقات فى نقاط معينة من الشبكة أن يدر عائدا عاليا جدا . والإطار ١ - ٢ يوضح الأصداء التى لحقت باقتصاد الصين من جراء انعدام الكفاءة أمام نقل الفحم اللازم لتوليد القوى الكهربائية

وإن توافر البنية الأساسية الكافية من حيث الكم ، ومن حيث مدى التعويل عليها هو عنصر رئيسى فى قدرة البلدان على المنافسة فى التجارية الدولية ، حتى فى السلع الأساسية التقليدية . ويرجع جزء من السبب إلى أنه نظرا لوجود مشكلات تتعلق بالبنية الأساسية فإن تكاليف الشحن البحرى من أفريقيا إلى أوروبا فى حالة خشب الأبلكاش هى أعلى بنسبة ٣٠ فى المائة (وأعلى فى حالة سمك التونة بنسبة ٧٠ فى المائة) من تكاليف شحنها من آسيا إلى أوروبا . ويتعين على المصدرين تحمل هذه التكاليف .

وتتوقف المنافسة على أسواق التصدير الجديدة بدرجة خاصة على البنية الأساسية ذات الجودة العالية . وخلال العقدين الأخيرين ازدادت تجارة العالم اكتسابا للطابع العالمى ليس بسبب تحرر السياسات التجارية فى بلدان كثيرة وحسب ، بل أيضا بسبب التقدم الكبير الذى أحرز فى تكنولوجيات الاتصالات والنقل والتخزين . ويتمركز هذا التقدم حول ادارة العمليات اللوجستية (السوقية) (وهى مزيج من وظائف الشراء والإنتاج والتسويق) تحقيقا لوفورات فى تكلفة التخزين ورأس المال العامل ، وللاستجابة بقدر أكبر من السرعة لمطالب العملاء . ويتم تجهيز نحو ثلثى إنتاج بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومبيعاتها ، حسب الطلب رأسا ، كما أن تسليم المنتجات « فى الوقت المحدد تماما » قد أصبح القاعدة المرعية فى قطاعات كثيرة . ولأن حوالى ٦٠ فى المائة من صادرات البلدان النامية يوجّه إلى أسواق منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فلا بد لها من استيفاء هذه المعايير . وتكاد جميع الممارسات المحسنة أن تكون مصممة لغرض تخفيض تكاليف العمليات اللوجستية ، بما فى ذلك تكاليف النقل المستند إلى تكنولوجيا للمعلومات تستعين بالبنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية . وإن التخفيضات فى التكاليف والزيادة فى سرعة نقل الشحنات ، وهو ما حدث على مدى العقدين الأخيرين ، قد استند بدوره بصورة متزايدة إلى نقل متعدد الوسائط يضم الحاويات التى تحتاج إلى تنسيق كثيف من جانب الشاحنين عبر وسائط الشحن بالسكة الحديد والموانىء والجو والطرق البرية .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية التى ترغب فى المنافسة فى الأسواق العالمية أو فى المشاركة فى « ربط المصادر العالمية » (ربط الأعمال فى بلدان متعددة تنتج مكونات مختلفة لمنتج نهائى ما) ، فإن الاقتصار على أى نوع من البنية الأساسية للنقل وللاتصالات السلكية واللاسلكية لن يفلح . وإن عمليات التجميع الصناعى فى المكسيك ، وصادرات البساتين من كينيا هما مثالان على تنويع التجارة الذى يسمح به الدعم اللوجستى الملائم والمرافق المتعددة الأساليب والأشكال . وخلال عقد الثمانينات تضاعفت حصة صادرات الثياب والأحذية والمشغولات اليدوية المشحونة جوا من شمال الهند خمسة أمثال ، لأن شبكات النقل البرية والبحرية لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات التسليم الصارمة . وبالنظر إلى أن الموانىء الهندية كانت بطيئة فى التكيف مع نظام الحاويات وتخضع لحالات تأخير بسبب اللوائح التنظيمية ، فإن نولون شحن البضائع من الموانىء الهندية إلى الولايات المتحدة أعلى بمقدار الثلث من نولون الشحن من بانغوك وسنغافورة .

ثم إن توافر خدمات البنية الأساسية التى يقدرها المستخدمون يمثل عنصرا حاسما فى تحديث الإنتاج وتنويعه . كما أن التوسع فى تبادل البيانات الاليكترونية التى تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية – علوم المعلومات وتطبيقاتها – هو عامل محورى فى التشغيل الناجع للصناعة التحويلية والخدمات والقطاع المالى والحكومة . ثم إن توافر القوى الكهربائية يسمح بتحسينات كبيرة فى إنتاجية العمال (وذلك مثلا بالانتقال من آلات الخياطة التى تدار بالقدمين إلى آلات تدار بالكهرباء) ، فى حين تسمح الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية وخدمات الفاكسميلى والنقل السريع للسلع ، للصانع أن ينتج حسب الطلب لسوق عالمية مُحَوْسَبة بالحاسب الآلى . ويحتاج التحول من إنتاج السلع الرئيسية الزراعية الخام إلى المواد الغذائية المصنعة إلى نوعية أعلى من المياه والتصحاح . ويؤخذ من عمليات المسح المتعلقة بالمستثمرين الأجانب المحتملين فى طائفة عريضة من البلدان أن نوعية البنية الأساسية تعتبر عاملا مهما فى تحديد مرتبة المواقع التى يحتمل اتخاذها موطنا للاستثمار المباشر .

إن طبيعة البنية الأساسية لاقتصاد ما عامل محورى فى قدرته على الاستجابة للتغييرات التى تطرأ على الطلب والأسعار ، أو على استغلال الموارد الأخرى . والبلدان الاشتراكية السابقة (ولا سيما فى أوروبا الوسطى والشرقية وفى الاتحاد السوفياتى السابق) تسوق مثالا واضحا على الكيفية التى تؤثر بها أنماط العرض والطلب التى فرضها التخطيط المركزى على تنمية البنية الأساسية . فقد أظهرت هذه البلدان كثافة عالية جدا فى النقل والطاقة (بسبب القرارات غير الاقتصادية بشأن مواقع وحدات الإنتاج ،

الإطار ١ – ٣ ضرب البنية الأساسية عرض الحائط

أن أول بند يُستغنى عنه فى أوقات الشدة هو الإنفاق الرأسمالى على البنية الأساسية ، وتجىء الصيانة فى كثير من الأحيان بعده مباشرة . وإذا كان لخفض الإنفاق على البنية الأساسية تكاليف اقتصادية فى الأجل الطويل ، فإن الحكومات ترى أن ذلك أقل تكلفة من الناحية السياسية من تخفيض الإنفاق الحكومى على العمالة أو الأجور . وقد اتضح من الدراسات الخاصة بالتصحيح المالى وتخفيض الإنفاق أن المصروفات الرأسمالية تتعرض لتخفيض أكثر من تخفيض المصروفات الجارية ، مع استئثار الإنفاق الرأسمالى على البنية الأساسية بأكبر حصة من التخفيض فى كثير من الأحيان . يضاف إلى ذلك – فى حدود المصروفات الجارية – أن المصروفات على غير بند الأجور (وتشمل العمليات والصيانة) يتم تخفيضها بأكثر من تخفيض فاتورة الأجور .

وتخفيض الاستثمار – ولو فى المراحل الأولى – ليس إجراء غير مرغوب فيه تماما ، إذ أنه كثيرا ما يحدو إلى ترشيد محافظ مشاريع البلدان وتعزيزها . إلا أن التخفيضات فى مصروفات العمليات والصيانة تبعث على القلق . وقد تبين من استعراض أجراه البنك الدولى لتجارب البلدان فى التصحيح أن التخفيضات فى العمليات والصيانة خلاف بند الأجور ، والتدهور الواضح فى خدمات البنية الأساسية أمران شائعان . ومن ذلك – مثلا – أن المصروفات فى كوستاريكا فى عقد الثمانينات على غير بند الأجور (ولا سيما على العمليات والصيانة) قد انخفضت من ١,٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى إلى مجرد ٠,٣ فى المائة ، وأن نصيب شبكة الطرق الوطنية والخاصة بالكانتونات التى كانت فى حالة تتراوح بين الرداءة وشدة الرداءة قد ارتفع إلى ٧٠ فى المائة .

وبسبب التسعير المبخوس ، وبسبب الاستخدام غير الناجع للطاقة وبسبب التركيز على الصناعات الثقيلة وعلى إنتاج المواد الخام) كما أظهرت قدرا من الاعتماد فى النقل على السكة الحديد عوضا عن النقل البرى يزيد على ما أظهرته بلدان لها أوضاع مماثلة ، كما أظهرت اعتمادا على مرافق النقل العامة الطويلة المدى عوضا عن وسائل النقل القصيرة المدى . ومع إصلاحات السوق ، فإن موقع الطلب وتكوينه سيتعرضان للتغيير لإعطاء دور أكبر فى هذه الاقتصادات للصناعة الخفيفة ولخدمات من قبيل التوزيع المحلى وتنويع التجارة الخارجية . وستصبح المشروعات الصغيرة هى والمستهلكون مصدرا أكثر أهمية للطلب ، وهى اتجاهات تحتاج إلى إجراء تعديلات مقابلة فى البنية الأساسية مع إيلاء اهتمام أكبر لجودة الخدمات وتنوعها .

ومن الممكن أن يمثل الإنفاق العام على تشييد البنية الأساسية وصيانتها أداة ثمينة فى السياسة لتهيئة الحافز الاقتصادى فى فترات الكساد . وطالما أن الجودة أو مردودية التكاليف لم يتم الترخّص فيها ، فإن نهج تنمية البنية الأساسية المستندة للعمل يمكنها بدورها أن تكون أداة مهمة للنمو الاقتصادى كثيف العمالة . وعند قيام راسمى السياسة بتقدير الإنفاق العام على البنية الأساسية ، فإنهم لا ينظرون فى كثير من الأحيان نظرة كافية إلى ما يتجاوز الآثار فى المدى القريب ، فأُغريت كثرة من الحكومات بالمكاسب السياسية لمنشآت واضحة وضوحا شديدا تم إنشاؤها . وحين ينتفى التذرع بالحكمة فى توزيع الإنفاق العام على البنية الأساسية ، فمن الممكن أن يضيّق هذا على استثمارات أوفر إنتاجية فى قطاعات أخرى . وفى الوقت عينه ، فإن القيود المالية فى الأجل القصير قد أدت فى كثير من الأحيان إلى استقطاعات غير متناسبة فى البنية الأساسية ، وبهذا ضحّت بحافز مهم على النمو المتجدد فى أعقاب التصحيح (الإطار ١ – ٣) .

وفى بعض الأحيان يحتاج نهج التكلفة الأقلّ الذى يتبع لتحسين تقديم خدمات البنية الأساسية إلى تكامل أقاليمى (فيما بين البلدان) لشبكات البنية الأساسية ، كشبكات القوى الكهربائية مثلا . ولا يقتضى مثل هذا الاتفاق تنسيق الاستثمارات وحسب ، بل يقتضى أيضا – وهو مثله فى الأهمية – التعاون فى الإبقاء على سياسات ناجعة تحكم المتاجرة فى الخدمات . إلا أن غالبية البلدان تقاوم الاعتماد على غيرها فى تقديم الخدمات التى تعتبر خدمات ذات أهمية استراتيجية ؛ ومن هنا فإن استيراد القوى الكهربائية لتلبية الطلب على الحمل الأساسى هو أقل قبولا من الحصول على حمل الذروة فقط من الخارج . وقد باتت الاتفاقات الدولية للنقل عبر الحدود أكثر شيوعا ، وهذه قضية لها درجة خاصة من الأهمية بالنسبة للبلدان غير الساحلية . وفى كثير من الأحيان تكون نوعية البنية الأساسية للنقل عبر ممر دولى أقل إثارة للمشاكل من القيود المؤسسية . ومن ذلك مثلا أن ثلث الوقت اللازم لشحن بضاعة بين مالى غير الساحلية والميناءين المجاورين لومى (توغو) وأبيدجان (كوت ديفوار) إنما يرجع إلى حالات التأخير فى التخليص الجمركى . وربما أدّى إلغاء اللوائح التنظيمية التى تفتقر إلى الكفاءة والخاصة بالنقل البرى ، وتحويل عمليات النقل إلى ملكية القطاع الخاص ، وإلغاء اللوائح المتعلقة بتوليد القوى الكهربائية وتوزيعها (على النحو الوارد فى فصول تالية) إلى تسهيل شىء من التبادل الدولى للخدمات فى هذه القطاعات .

وإجمالا لما تقدم ، فإن الاستثمار فى البنية الأساسية لا يكفى فى حد ذاته لتحقيق زيادات مستدامة فى النمو لاقتصادى . كما أن الطلب على خدمات البنية الأساسية له فى حد ذاته حساسية بالنسبة للنمو الاقتصادى الذى يصعب التنبؤ به على ما هو معروف . ولا يتفاوت التأثير الاقتصادى للاستثمار فى البنية الأساسية تبعا للقطاعات فحسب بل يتفاوت تبعا لتصميمه وموقعه وتوقيته أيضا . وتتوقف فعالية الاستثمار فى البنية الأساسية – سواء وفرت النوع الذى يقدره المستخدمون من الخدمات (استجابة « للطلب الفعال ») – على خصائص مثل نوعيته ، وإمكانية التعويل عليه ، وأيضا على كميته . ومن الضرورى مواءمة العرض مع ما هو مطلوب . وأخيرا ، فإن الكفاءة التى يتم بها تقديم خدمات البنية الأساسية هى بدورها المفتاح لتحقيق العائد المرتقب .

الروابط مع الفقر

إن للبنية الأساسية أهمية للاستيثاق من أن النمو يتمشى مع التقليل من الفقر ، وهو موضوع بحث باستفاضة فى *تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ : الفقر* ، وإن الحصول ولو على الحد الأدنى من خدمات البنية الأساسية من المعايير الأساسية لتحديد الرفاهية . ويمكن إلى حد كبير تعريف الفقراء بأنهم الذين لا قِبَل لهم باستهلاك كمية أساسية من المياه النقية ، والذين فرضت عليهم بيئة غير صحية مع قدرة محدودة جدا على الانتقال أو على التواصل مع ما هو أبعد من موطنهم المباشر . ويترتب على ذلك أن يكون لديهم قدر أكبر من المشكلات الصحية ، وفرصا للعمل أقل . والمجتمعات العشوائية للمستقطنين الآخذة فى النمو والتى تحيط بمعظم المدن فى البلدان النامية تفتقر بصورة نمطية إلى مرافق نظامية للبنية الأساسية ، وهو وضع ناشىء عن حيازتهم غير الدائمة . وفى الهند نمت نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون فى مدن الصفيح فى الفترة ١٩٨١ – ١٩٩١ فى حين انخفضت حصة السكان الذين يعيشون فى فقر (وقد قدرت باستخدام مقاييس الفقر التقليدية المستندة إلى الدخل واستهلاك المواد الغذائية) . وإن انعدام أسباب الوصول إلى البنية الأساسية قضية حقيقية من قضايا الرفاه .

وللقطاعات المختلفة للبنية الأساسية آثار مختلفة فى تحسين نوعية الحياة والتقليل من الفقر . وللحصول على الماء النقى والتصحاح منافع استهلاكية مباشرة وأوضح ما تكون فى تخفيض معدل الوفيات وانتشار المرض ، كما أنها تزيد من القدرة الإنتاجية للفقراء وتستطيع أن تؤثر فى الرجال والنساء تأثيرا متباينا . ومن ذلك مثلا أن الفقراء – ولا سيما النساء – يتعين عليهم أن يخصصوا أنصبة كبيرة من دخلهم أو وقتهم للحصول على الماء النقى والحطب ، وكذلك حمل المحاصيل إلى الأسواق ، وهو وقت كان فى الوسع ، لولا ذلك ، تخصيصه لواجبات منزلية ذات أولوية عليا مثل رعاية الأطفال ، أو تخصيصه لأنشطة تدر دخلا . وهذه الآثار التى ترتبط بنوع الجنس تحتاج إلى دراسة عند تقييم المشروعات المقترحة .

إن إمكان الحصول على خدمات النقل والرى من شأنه أن يسهم فى تحقيق دخل أعلى وأكثر استقرارا يمكن الفقراء من تدبر المخاطر . وقد تبين أن البنية الأساسية لكل من النقل والرى توسع من فرص العمل فى غير الفلاحة فى المناطق الريفية ، وكثيرا ما يحدث هذا بطرق غير مباشرة (الإطار ١ – ٤) . وثمة معضلة تبدو من معضلات التنمية ألا وهى أنه فى حين أن التقليل من الفقر فى الريف يحتاج إلى دخل أعلى ، فإن رفع أسعار المواد الغذائية تسليم المزرعة من شأنه أن يزيد الفقر فى المدن سوءًا . ويمكن بواسطة زيادة إنتاجية المزارع والنقل الريفى على حد سواء ، زيادة دخل العمال الريفيين وتخفيض أسعار المواد الغذائية بالنسبة للفقراء فى الحضر . إن الثورة الخضراء (التى يضطلع الرى فيها بالدور المحورى) قد أوضحت أنه كلما زادت الزراعة الكثيفة وزادت الغلة ، ارتفعت أجور العمال الزراعيين ذوى المهارة المنخفضة ، وارتفع الطلب عليهم . وهناك قرية هندية تمت ملاحظتها عن كثب ، شهدت على مدى عشرين عاما زيادة فى الغلة كادت تبلغ ثلاثة أمثال ، وارتفعت أجور العمال الزراعيين من ٢,٢٥ كيلو غرام إلى ٥ كيلو غرامات من القمح فى اليوم . ومن شأن التحسين فى النقل الريفى بدوره أن يسهل الأخذ بأساليب محسنة للفلاحة ، وذلك بتخفيض تكاليف المدخلات الإنتاجية الحديثة مثل الأسمدة . كما أن من شأن وجود شبكة كافية للنقل أن يقلل من التفاوت الإقليمى فى أسعار المواد الغذائية ، ويقلل من خطر المجاعة ، وذلك بتسهيل حركة نقل المواد الغذائية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز .

ومن منافع النقل والمواصلات أنها توفر أسباب الحصول على السلع والخدمات الأخرى ولا سيما فى المدن . وحيث يتركز الفقراء على حافة المناطق الحضرية ، كما هو الشأن فى كثير من البلدان النامية ، فإن توافر وسائل النقل العام

الإطار ١ - ٤ : الآثار المباشرة للبنية الأساسية فى ريف الهند

تعطى الدراسة التى أجريت لقريتين فى ولاية كارناتاكا فى جنوب الهند لمحة عن التأثير الكامل الذى يمكن للبنية الأساسية أن تحدثه فى مستويات المعيشة الريفية . وقد وصف الباحث ، الذى درس قريتى وانغالا ودالينا فى عقدى الخمسينات والسبعينات ، كيف كانت القريتان متشابهتان من حيث الفقر والتخلف إلى أن جاء مشروع واسع النطاق للرى فأدخل وانغالا ضمن شبكة من القنوات ، فى حين أن ارتفاع دالينا الشديد خلّفها دون رى .

ومع أن الرى بالقنوات شجع تشجيعا مباشرا على تكثيف الزراعة تكثيفا سريعا فى وانغالا ، فإن المؤسسات وطرق معيشة الريفيين بقيت دون أى تأثير نسبى ، خلاف ذلك . أما دالينا ، فهى على النقيض من ذلك لم تنتفع انتفاعا مباشرا من القناة ، واضطر قرويوها إلى أن يكيفوا طرق معيشتهم إلى حد كبير حتى يستحوذوا على المنافع الاقتصادية غير المباشرة لمشروع الرى . وابتاع القرويون أراضى خارج دالينا ، وسعوا إلى الحصول على مناصب فى إدارة الأشغال العامة وفى مصنع قريب للسكر . وانخرطوا فى نقل قصب السكر من القرية المروية إلى المصنع . وسرعان ما استقر الوضع لدالينا باعتبارها مركز خدمة فى المنطقة ، وتكامل سكانها فى ميدان اقتصادى أوسع بكثير مما فعله سكان وانغالا .

وأكد البحث على كثرة عدد قرويى دالينا الذين يسافرون يوميا بين ديارهم فى القرية ومحال عملهم فى المدن المجاورة . وهذه الملاحظة ، التى تردّد صداها فى دراسات أخرى ، توحى بأن عملية التنمية لا تنطوى بالضرورة على هجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية . وفى قرية أوتار براديش فى بالانبور ، ارتفعت مستويات المعيشة بالنسبة للفرد بين عامى ١٩٥٧ و ١٩٩٣ فى مواجهة النمو السكانى ، وهو راجع فى جزء منه إلى التوسّع فى العمل فى غير المجال الزراعى . وسكان بالانبور ينتقلون يوميا إلى مدينتى شاندوسى ومراد أباد بالسكة الحديد فى الأغلب . وهذا النوع من الانتقالات الريفية يتم بصورة أشيع عبر الطرق ، سواء على القدمين ، أو بالدراجة ، أو بالدراجة البخارية ، أو بالحافلة ، أو بالسيارة .

وتكاليفها عاملان رئيسيان فى قدرتهم على الحصول على العمل . وقد تمّ تعريف أسباب الوصول إلى نقل عام مأمون يعول عليه فى عمليات مسح أجريت فى اكوادور للأسر المعيشية ، بأنها تلك التى تؤثر فى تقدير قدرة الفتيات والنساء ذوات الدخل المنخفض على المشاركة فى فصول التدريب المسائية .

ومن شأن إقامة بنية أساسية ما - مثل الطرق وأشغال المياه - وصيانتها أن يساهما فى التقليل من الفقر بتوفير فرص العمل المباشر . كما أن برامج الأشغال المدنية (كالتى جرت فى بوتسوانا والرأس الأخضر والهند) والتى انطوت فى كثير من الأحيان على توفير البنية الأساسية ، كانت مهمة بدورها فى تعزيز الوقاية من المجاعة وفى توفير الدخل .

الروابط مع البيئة

يتم توفير البنية الأساسية نتيجة للجهود التى يبذلها الأفراد والمجتمعات فى سبيل تغيير الأحوال المادية المحيطة بهم أو بموئلهم ، وذلك رغبة فى تحسين أسباب راحتهم ، وإنتاجيتهم وحمايتهم من العوامل الطبيعية والتغلّب على المسافات . ويثير كل قطاع من القطاعات - المياه والقوى الكهربائية والنقل والتصحاح والرى - قضايا تتعلق بالتفاعل بين البنى التى هى من صنع بشر (والأنشطة التى تتولد عنها) وبين البيئة الطبيعية . وخدمات البنية الأساسية التى تراعى اعتبارات البيئة خدمات ضرورية لتحسين مستويات المعيشة وتوفير الحماية للصحة العامة . ومع توخى العناية الكافية ، فإن توفير البنية الأساسية اللازمة للنمو للإقلال من الفقر ، يمكن أن يتواءم مع القلق على الموارد الطبيعية وعلى البيئة العالمية (جدول الأعمال « الأخضر ») . وفى الوقت عينه ، فإن البنية الأساسية التى يتم تصميمها وإدارتها بصورة جيدة قادرة على النهوض بالاستدامة البيئية فى المستوطنات البشرية (جدول الأعمال « البنى ») . ويركز تقرير *عن التنمية فى العالم* ١٩٩٢ بإسهاب على قضايا البيئة . بما فى ذلك القضايا المتعلقة بقطاعات البنية الأساسية .

والعلاقة بين كل قطاع من قطاعات البنية الأساسية والبيئة علاقة متراكبة . وتتعلق آثار البنية الأساسية على البيئة ، والتى ثبتت على نحو مؤكد ، بإزالة النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها . ولكن الشىء الكثير يتوقف على الكيفية التى تصمم بها مرافق التخلّص من النفايات ، ويتم تنفيذها بها . وقد تبين أن قصور الاستثمار فى المجارى البلدية قياسا بإمدادات المياه فى المدن الكثيفة السكان مثل جاكرتا تؤدى إلى تلوث ضار فى احتياطيات المياه ، وإلى تفاقم فيضان المياه ، وإلى الانتقاص من المنافع الصحية التى تُجتنى من الاستثمارات فى المياه . وإن توفير المجارى دون معالجة مياه النفايات مس شأنه أن يفضى إلى تلوث شديد فى المجرى السفلى للمياه ، وأن يؤدى إلى مشكلات فى الصحة

العامة ، حيث تستخدم المياه الواردة فى إمدادات مياه الشرب ، أو فى أغراض الترويح والرى ومصايد الأسماك – كما يتضح من تفشى الكوليرا فى بيرو وفى البلدان المجاورة فى السنوات الأخيرة . والإدارة الهزيلة للنفايات الصلبة تعقّد عملية الصرف فى شوارع المدن ، وقد اقترنت بانتشار البعوض الناقل للأمراض فى المياه الراكدة . إن المشكلة المتزايدة المتعلقة بالنفايات الخطرة والسامة مع أخذ البلدان بالتصنيع ، هى مثار لأسباب قلق خاصة تتعلق بالتخلص المأمون منها . ومن ذلك مثلا أن الطمر بدون ضابط قد أدى إلى تلوث التربة فى منطقة سيليزيا العليا الصناعية فى بولندا ، وإلى تلوث لاحق له فى المحاصيل الغذائية .

والانبعاثات الصادرة من محطات توليد الكهرباء والمركبات تساهم مساهمة كبيرة فى تلوث الهواء . ولهذا فإن تأثيراتها على نوعية الهواء تستحق تحليلا دقيقا عند التوسّع فى المرافق . وفى البلدان النامية ، يكاد ثلث الطاقة التجارية يكون مخصصا لتوليد الكهرباء ، وهو أسرع المكونات نموا فى قطاع الطاقة . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، ربما تفوق آسيا كل أوروبا فى انبعاثات ثانى أكسيد الكبريت ، وربما تفوق أوروبا والولايات المتحدة مجتمعين فى الانبعاثات من محطات توليد القوى بحلول عام ٢٠٠٥ . أما المركبات ، فهى مصدر هام للملوثات السامة التى يحملها الهواء والتى تمثل ما يصل إلى ٩٥ فى المائة من التلوث بالرصاص . وفى أوروبا الوسطى والشرقية يقدر أن النقل البرى يمثّل من ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة من جملة أكاسيد النتروجين والهيدروكربونات المنبعثة . ومع أن بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى تمثل ثلاثة أرباع الرصيد العالمى من المركبات الآلية ، فإن هناك زيادة سريعة متوقعة في استخدام المركبات فى أجزاء من أوروبا الشرقية وشرقى آسيا وأمريكا الجنوبية . وفى المدن الكبيرة والمدن الآخذة فى النمو فى البلدان النامية مثل بانغوك وجاكرتا ، فإن لإزدحام المركبات تكاليف بيئية اقتصادية كبيرة حقا . وفيما يتعلق ببانغوك فمن المقدر إنه إذا سمح الانخفاض فى زحام حركة المرور بزيادة فى سرعة المركبات فى ساعات الذروة نسبتها ٥ فى المائة ، فإن قيمة وقت الرحلة التى يتم توفيره تمثل أكثر من ٤٠٠ مليون دولار فى السنة . وإن حدوث تحسين بنسبة ٢٠ فى المائة فى نوعية الهواء فى بانغوك نتيجة للحد من الملوثات المقترنة بالانبعاثات من المركبات أو محطات توليد الكهرباء يحقق منافع صحية سنوية تقدر بما يتفاوت بين ١٠٠ دولار و ٤٠٠ دولار للشخص الواحد من المقيمين فى بانغوك وعددهم ٦ ملايين .

وإن من شأن التوسع فى البنية الأساسية للنقل أن يحدّ من جملة أحمال التلوث مع الانخفاض الحادث فى الزحام ، وزيادة فى سرعة السيارات ، وتقصير المسارات . غير أن من شأن التحسينات فى الطرق أن تشجع أيضا على استخدام المركبات ، وزيادة الانبعاثات . ومن هنا ، فإن ما يضاف إلى قدرة البنية الأساسية لا يمثل إلا جزءا من الحل . وهناك حاجة أيضا إلى تحسين إدارة حركة المرور واستخدام الأراضى ، والترويج لوسائل للنقل غير آلية ، واستخدام وقود أنظف ونقل عام (أنظر الفصل الرابع) . ومن شأن التخطيط الحضرى المتكامل وسياسة النقل أن يؤديا إلى استخدام كل من قدرة الطرق والنقل استخداما أنجع ، مع تحقيق نتائج بيئية مواتية . وفى مدينة قرطبة بالبرازيل ، فإن التأكيد على تشجيع المشاريع ، وعمليات التنمية السكنية على أن يكون موقعها محاطا بمسارات عامة للنقل العام مصممة تصميما دقيقا ، قد ساهم فى الحد من استهلاك البنزين ، وقلل من تكاليف النقل بالنسبة لدخل الأسرة المعيشية ، وخفض كثيرا من معدلات حوادث المرور – على الرغم من أن المدينة لديها أعلى المعدلات فى ملكية السيارات الخاصة فى البلاد .

وفيما وراء المناطق الحضرية ، فإن الإسراف فى استخدام المياه فى الرى (وهى تمثل نحو ٩٠ فى المائة من مسحوبات المياه فى معظم البلدان المنخفضة الدخل) يضرّ بالتربة ويقلل بصورة حادة من توافر المياه لأغراض الصناعة والأسر المعيشية ، وهى التى لديها فى كثير من الأحيان استعداد أكبر لتسديد قيمة المياه التى تستخدمها . كما أن إحراق وقود الكتلة الاحيائية (النفايات النباتية والحيوانية) إحراقا يفتقر إلى الكفاءة لاستخدامه كطاقة من جانب الأسر المعيشية ، يساهم فى إزالة الحراج وبالتالى فى تآكل العناصر الغذائية فى التربة وفقدانها ، كما يساهم فى تلوث الهواء داخل المبانى . ومن شأن بعض الاستثمارات فى البنية الأساسية ، ولا سيما فى بناء الطرق ، أن يعرّض للخطر الموارد الطبيعية التى لم تُسلب وأن يهدد مجتمعات السكان الأصليين . كما أن من شأن الخزانات التى تقترن بمشروعات توليد الكهرباء من المياه ، أو ضبط الفيضانات أو الرى ، أن تثير مشكلات بيئية فى أعلى المجرى المائى (غمر الأراضى) وأسفل المجرى المائى (الترسيب) .

أصول دور القطاع العام فى البنية الأساسية

إن آثار البنية الأساسية الضخمة والمتنوعة على التنمية إنما تنشأ عن خصائص تكنولوجية اقتصادية معينة تميزها عن معظم السلع والخدمات الأخرى ، وهى خصائص تجعل من البنية الأساسية موضوعا لاهتمام خاص فى السياسة .

خصائص إنتاجية

إن احتياجات المجتمع إلى إمدادات المياه والرى وضبط الفيضانات والنقل قد أدت تاريخيا إلى تشييد أشغال هندسية مادية – وكثير منها ضخم جدا ومصمم تصميما دقيقا ومعمِّر . وقطاعات البنية الأساسية العصرية هى اليوم على وجه التحديد نتيجة « ثورة البنية الأساسية » المستحثة بالتكنولوجيا والتى غيرّت من أسلوب تلبية الطلب قديم العهد على الماء والإضاءة والمواصلات والتخلص من النفايات .

ولم تنتشر البنية الأساسية الواسعة للمياه ، إلا عندما اخترعت أنابيب الحديد الزهر والمضخات التى تدار بالبخار ، وذلك ابتداء بشبكة نقل المياه بالأنابيب فى لندن فى عقد الخمسينات من القرن التاسع عشر . وقد ترتب على هذا انخفاض فى التكاليف (ولا سيما فى المناطق الحضرية) وزيادة هائلة فى الاستخدام . وقبل استحداث شبكات الغاز فى بدء القرن التاسع عشر كانت البنية الأساسية المتعلقة بالإضاءة نادرة . وأدّى استحداث طريقة لنقل التيار الكهربائى المتردد بالقرب من نهاية القرن إلى تخفيض تكاليف الكهرباء ، كما أدى إلى استخدامات جديدة وموسعة للقوى الكهربائية ولا سيما فى النقل فى المناطق الحضرية .

وتاريخ قطاعات البنية الأساسية الأخرى شبيه بذلك . فقد حل البرق والهاتف العموميان محل الرسائل التى تحمل باليد ، وحلت أنابيب المجارى محل التخلص الفردى من النفايات فى كثير من المجتمعات . وعلى مدى قرون ، استخدم الرى والنقل شبكات من قنوات الرى والطرق ، على الرغم من أن استحداث طرائق بديلة للنقل (بما فى ذلك القنوات الداخلية والسكة الحديد) قد استمر منذ أوائل القرن التاسع عشر .

والسمة الاقتصادية الأعم بالنسبة للبنية الأساسية العصرية ، هى تقديم الخدمات من خلال نظام لشبكات الخدمة مصمم بحيث يخدم حشودا من المستخدمين ، ولا سيما فيما يتعلق بالمرافق العامة مثل المياه المنقولة بالأنابيب والقوى الكهربائية والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية والتصحاح وخدمات السكك الحديد – وشبكات تقديم الخدمات مخصصة لغرض معين فى معظم الأحوال ، أى أنها تقوم بتوصيل سلعة واحدة فقط . والاستثمارات فى نظام تقديم الخدمة (مثل أنابيب المياه أو الأسلاك الكهربائية الممتدة تحت الأرض) هى فى الأغلب استثمارات لا رجعة فيها ؛ لأن من غير المستطاع تحويلها إلى استخدامات أخرى أو نقلها إلى مكان آخر – على خلاف الاستثمار فى مركبة مثلا . ومتى دفعت هذه التكاليف قيل عنها : إنها تكلفة « غارقة » . ونظرا لأن نظام الخدمة يعتمد على شبكات ، فإن تنسيق تدفق الخدمة (حركة المرور والكهرباء وإشارات الاتصالات) على طول النظام هى عملية حاسمة من حيث كفاءتها . كما أن اتصال الشبكات داخليا يعنى أن المنافع المجتناة من الاستثمار عند نقطة واحدة من الشبكة يمكن أن تتوقف بدرجة كبيرة على تدفقات الخدمة والقدرات فى نقاط أخرى .

إن المجال أمام العرض التنافسى من البنية الأساسية يتفاوت تفاوتا كبيرا عبر القطاعات وداخل القطاعات وفيما بين التكنولوجيات . وحيث تنخفض تكاليف الوحدة الواحدة اللازمة لخدمة مستخدم إضافى على مدى واسع من المخرجات ، تنشأ وفورات الحجم الكبير وهى مصدر هام « للاحتكار الطبيعى » . وهو تعبير شائع وإن يكن من الأفضل استخدامه بحذر . لأن كثيرا من احتكارات البنية الأساسية هى فى الواقع غير طبيعية ، وتسيّرها السياسة لا التكنولوجيا . ولكن القطاعات تتفاوت تفاوتا كبيرا من حيث مدى التكاليف المنخفضة . ومن ذلك – مثلا – أن الأبعاد المثلى لشبكة نقل الجهد العالى قد تكون أبعادا وطنية ، غير أن الوفورات فى تكلفة الوحدة الواحدة المرتبطة بالحجم بالنسبة للمياه يمكن تحقيقها على مستوى البلدية ، أو دون ذلك . ويلاحظ حتى داخل القطاعات أن لمراحل الإنتاج المختلفة خصائص مختلفة . ففيما يتعلق بالقوى الكهربائية ، فإن وفورات الحجم بالنسبة لتوليد الكهرباء كثيرا ما تُستهلك عند قدرة تكون صغيرة بالنسبة لحجم سوق متطورة تطورا جيدا . كما أن الأنشطة تختلف فى أهمية التكاليف الغارقة ، وهى مصدر آخر محتمل للاحتكار الطبيعى . وفى السكة الحديد والموانىء مثلا فإن التكاليف غير الغارقة أقل أهمية بالنسبة للاستثمارات فى المعدات الدارجة للسكة الحديد أو معدات شحن – مناولة البضائع – عنها للمرافق الثابتة . ومن الأيسر على المؤسسات أن تدخل فى ، وتخرج من ، أنشطة تنعدم فيها نسبيا التكاليف الغارقة ، وبهذا تتحدى القوة السوقية المحتملة لبعضها البعض . ومثل هذه الأنشطة يقال

عنها : إنها « عرضة للمنازعة » . وتخلق الفروق التكنولوجية والاقتصادية فى الإنتاج إمكانية « تفكيك حزم » المكونات الداخلة فى قطاع ينطوى على احتكار طبيعى عن تلك التى يمكن توفيرها بصورة تنافسية بدرجة أكبر .

وكثير من الخدمات المتعلقة بالبنية الأساسية يمكن تقديمه بتكنولوجيات مختلفة جدا . فالتصحاح الذى يقوم على المراحيض أو خزانات التعفين يؤدى نفس الخدمة التى تنطوى عليها المجارى – ألا وهى التخلص من النفايات ، ولكن دون استثمارات فى شبكات . والرى على نطاق صغير – ولاسيما الرى الذى يستند إلى الآبار أو إلى الآبار الارتوازية – وتوليد القوى الكهربائية استنادا للطاقة المتجددة (مثل النظم الهيدرولوجية الصغيرة جدا) لا تحتاج بدورها إلى توصيلات مع الشبكات الكبيرة ، ولكنها تستطيع تقديم خدمة تستجيب بدرجة فائقة للمستخدمين . كما أن خدمات الهاتف يمكن توفيرها بشبكات تستند إلى أسلاك ، أو من خلال نظم تستند إلى اللاسلكى .

الخصائص الاستهلاكية

إن الطلب على خدمات البنية الأساسية – كما اتضح فيما تقدم – ينبع من أنشطة الصناعات والأفراد على حد سواء . وكثيرا ما تعتبر الحكومات أن توفير تدفق الخدمات ، ولو بنوعية وكمية من الحد الأدنى ، هو أمر له أهمية استراتيجية ؛ لأن أى انقطاع أو تقييد للخدمة المعروضة ينظر إليه باعتباره خطرا على المجتمع . على أنه بالنظر إلى أن استثمارات البنية الأساسية كثيرا ما تكون « غير مجزأة » ؛ (إذ لابد من توفير القدرة الجديدة بزيادات كبيرة) ؛ فمن العسير على واضعى الخطط أن يوائموا توافر العرض والطلب فى جميع الأوقات ؛ إذ كثيرا ما تنشأ حالات مكلفة تكون فيها القدرة زائدة أو ناقصة عن اللازم .

وعدا عن أن المستخدمين يستهلكون « حداً أدنى أساسيا » من خدمات معينة للبنية الأساسية ، فإن لديهم مطالب متباينة جدا – وإن يكن إنتاج موردى الاحتكارات الكبيرة لا يتسم فى كثير من الأحيان بالتنوع الكافى لتلبية هذه المطالب . ومن ذلك – مثلا – أن مصنعا للصلب ومجتمعا سكنيا قد يستمدان كلاهما المياه من نفس المورّد ، ولكن كل فئة من المستخدمين تقدر نوعية المياه بطرق متغايرة تماما . ومع ذلك فإنه بالنظر إلى أن كثيرا من مرافق البنية الأساسية يتسم بالثبات فى الموقع ، وأن منتجاتها لا تتم المتاجرة فيها ؛ فإن المستخدمين لا يسعهم أن يحصلوا بسهولة على خدمات بديلة تناسب احتياجاتهم على وجه أفضل . يضاف إلى هذا أنه يتعذر على المستخدمين فى كثير من الأحيان الحصول على معلومات بشأن الخدمات أو الخصائص البديلة . ولا يسعهم – بالتالى – أن « يتجولوا للتسوق فيما حواليهم » بحثا عن أفضل مصدر للتوريد ، كما أنهم عرضة لسوء استغلال الاحتكار لقوته . على أنه مع وجود عدد كبير من أنشطة البنية الأساسية ، فإن فى الوسع تفصيل العرض بصورة أفضل على مقاس التنوعات فى الطلب متى فطن إليها المورّدون – مثال ذلك أن من المستطاع تقديم خدمة النقل بمستويات متباينة من حيث الخدمة والأجرة – بشرط أن تكون لدى المستهلكين معلومات تكفى للإعلان عن اختياراتهم . كما أن فى الوسع فتح أسواق الخدمات أمام بدائل من الموردين والتكنولوجيات رغبة فى توفير ناتج مغاير (مثل الخدمات الخلوية والمعزّزة فى الاتصالات السلكية واللاسلكية) .

إن كثيرا من خدمات البنية الأساسية هو سلع خاصة تقريبا (وإن لم يكن ذلك بالتمام والكمال) . ويمكن تعريف السلع الخاصة بأنها السلع التى تتسم « بالتنافس » (بمعنى أن الاستهلاك من جانب مستخدم ما يقلل من المعروض المتاح لمستخدمين آخرين) وتتسم كذلك « بالقابلية للاستبعاد » (بمعنى أن من الممكن منع مستخدم من استهلاكها) . أما « السلع العامة » فهى على النقيض من ذلك ، فلا تتسم بالتنافس فى الاستهلاك ، ولا تتسم بقابليتها للاستبعاد . وتؤدى الأسواق وظيفتها خير أداء عند توفير السلع أو الخدمات الخاصة الخالصة . ومعظم الخدمات التى تنتجها قطاعات البنية الأساسية قابلة للاستبعاد ، بمعنى محدد ؛ إذ يتوقف استخدامها على التوصل إلى مرفق أو شبكة – مثلا – عن طريق وصلة بأنابيب المياه أو الغاز أو شبكة المجارى ، كما أن فى الوسع قياس استخدام الخدمة بواسطة عدادات والمحاسبة على ذلك . وفى حالة السكة الحديد والموانىء والمطارات ، فإن فى الوسع تقييد أسباب الوصول إلى البنية الأساسية كلها . ولكن متى تم توصيل مستخدم بمرفق لشبكة ، أو متى توافرت له أسباب الوصول إلى مرفق للنقل ، فإن درجة المنافسة مع المستخدمين الآخرين تتوقف على التكاليف (بما فى ذلك الزحام) التى تقع على عاتق المستخدمين الحاليين أو على مورد الخدمة عند استهلاك وحدة خدمة إضافية .

ولقد كان من الشائع فى كثير من البلدان عدم محاسبة المستخدمين على حجم بعض خدمات المرافق العامة

المستهلكة ، وذلك لأن تكلفة التوريد الحدّية كانت تعتبر زهيدة ، أو لأن ضغوط الزحام كانت منعدمة ، أو لوجود قيود تكنولوجية (كعدم توافر عدادات المياه) ، مما يحول دون تسعير الحجم ، إلا أن التطورات الأخيرة – مثل تزايد ندرة المياه (وتكاليف توريدها أيضا) وتزايد ضغط الزحام مع الاستخدام الكامل لقدرة الشبكة ، والابتكارات التكنولوجية فى قياس الاستهلاك – جعلت من الممكن ومن المستصوب تسعير هذه الخدمات شأنها شأن السلع الخاصة الأخرى .

والطرق ليست سلعا خاصة ، وإن يكن ذلك لأسباب تختلف باختلاف نوع الطرق ، فالطرق الريفية (وهى بصورة نمطية سلع عامة) والطرق غير المزدحمة فيما بين المناطق الحضرية لا تقوم بينها منافسة كاملة ؛ لأن أى سائق إضافى لا يقلل من قيمة استخدام أى شخص آخر للطريق . وفى الوسع منع الوصول إلى بعض الطرق فيما بين المناطق الحضرية بجعلها طرقا يؤدى عنها رسم عبور (وهى سلعة « نواد » تقليدية بمعنى أن السلعة حصرية وإن لم تكن منافسة) . أما الطرق الحضرية فهى على خلاف ذلك طرق مزدحمة فى فترات الذروة ، ولكن كان من العسير حتى وقت قريب منع المستخدمين من استخدام الطرق الحضرية ، أو اقتضاء مبالغ من المستخدمين تختلف أثناء فترات الذروة عنها فى الأوقات التى تقع خارج فترة الذروة . وربما تيسّر فيما بعد من الناحية التقنية ، وبفضل التقنيات الالكترونية الجديدة لرصد استخدام الطرق ، معاملة كثير من الطرق الحضرية باعتبارها سلعا خاصة تقريبا .

وكثيرا ما تمثل المياه خارج شبكات الأنابيب – من الناحية العملية ، ومن حيث المبدأ – « ملكية مشاعة » . صحيح أن استهلاك المياه هو عملية تنافسية بين المستخدمين ، ولكن من العسير والمكلّف رصد استخدام المياه الجوفية من مستودعات المياه فى باطن الأرض أو غير ذلك من المصادر الطبيعية ، ومن هنا فإن استخدام المياه الجوفية قلّ أن يكون حصريا . وبالمثل ، فإن التحكم فى استهلاك موارد الملكية المشاعة هو بدوره أمر عسير . أما إلى أى حد يؤثر استخراج المياه (من مستودعات المياه الجوفية أو من التدفقات الطبيعية) فى المستخدمين المحتملين الآخرين ، فهذا أمر يتوقف على الخصائص الهيدرولوجية الخاصة بالموقع المحدد ، وهى ذات أهمية بالنسبة للسياسة المائية .

ومع أن معظم سلع البنية الأساسية سلع خاصة ، فهى تنتج آثارا جانبية أو خارجية – يؤثر كثير منها (كما وضح آنفا) فى البيئة . فمن شأن تجاهل العناصر الخارجية السلبية المهمة للانبعاثات الصادرة عن توليد القوى الكهربائية من الوقود الأحفورى أن يؤدى إلى توليد فائض من القوى الكهربائية بالمزيج الخطأ من أنواع الوقود . ومن قبيل المفارقة أن بعض المدن أهمل فى تطوير شبكة حسنة التصميم للنقل العام ، حتى على الرغم من أن من شأن هذه الشبكة أن تؤدى إلى آثار بيئية إيجابية وأن تنهض كذلك بالعدالة الاجتماعية . وإذا أريد التأكد من حصول المجتمع على منافع إيجابية – مثل المنافع الصحية العامة المجتناة من المياه والتصحاح – فلا بد من أن يتم تقديم السلع الخاصة تقديما ناجعا أيضا .

ومن هنا ، فإن خدمات البنية الأساسية وإن اختلفت عن السلع الأخرى ، فهى تختلف أيضا فيما بينها (الشكل ١ - ٣) . وللخصائص المتعلقة بأنشطة البنية الأساسية المختلفة آثار ضمنية مهمة بشأن الكيفية التى يتعين بها تقديم الخدمات . وبقدر ما تنطوى الأنشطة فى بنية أساسية معينة على احتكار طبيعى ، أو تعتمد على شبكة تتسّم بالاحتكار الطبيعى ، فلن يتم تقديم هذه الأنشطة بصورة ناجعة من جانب سوق متحررة من القيود . إلا أن فى الوسع عزل مكون الشبكة (تفكيكه) عن أنشطة القطاع الأكثر تنافسية ، مع وجود لوائح تنظيمية تكفل أسباب الوصول العادل إلى الشبكة . وفيما يتعلق بأنشطة البنية الأساسية التى تخلق عناصر خارجية أو تنتج خدمات ضرورية للاستئثار بالمستخدمين ، فإن الأمر قد يدعو كذلك إلى شىء من التنظيم ، وإن كان فى الوسع تركيز ذلك بصورة ضيقة على نقائص السوق هذه ، فى حين يتم السماح بمجال واسع للمنافسة فى المكونات الأخرى للقطاع .

كما أن خصائص معينة للبنية الأساسية تخلق تحديات بالنسبة للتمويل ؛ ففى حين أن الحد الأدنى لمستوى استهلاك خدمة معينة (مثل المياه أو التدفئة أو القوى الكهربائية) يمكن تعريفه بأنه « حبل السلامة » بالنسبة لبعض المستخدمين ؛ فإن المجتمع قد يقضى بضرورة عدم استبعادهم إذا تعذّر عليهم أداء قيمة الخدمة . ولا بد أيضا من تصميم استراتيجيات التمويل بحيث تأخذ بعين الاعتبار المخاطر التى تنشأ بحكم أن كثيرا من استثمارات البنية الأساسية يتسم بالضخامة وطول الأمد ، فى حين أن تطور تيار الإيرادات يتسم فى كثير من الأحيان بالبطء . وقد تبرر

الشكل ١ – ٣ : تختلف خدمات البنية الأساسية اختلافا كبيرا فى سماتها الاقتصادية فيما بين القطاعات ، وداخل القطاعات ، وبين أنواع التكنولوجيا المختلفة .

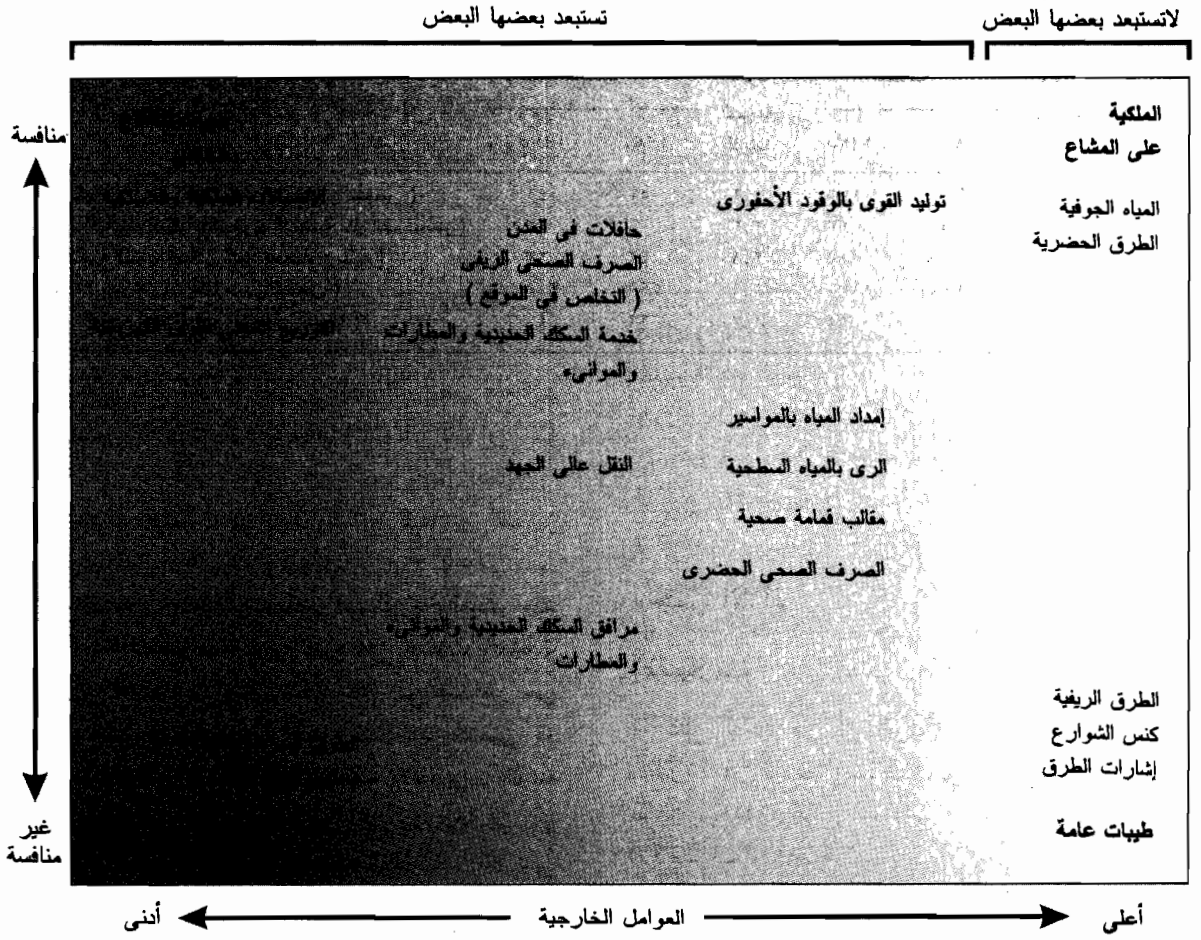

ملاحظة : تعنى السلع التى يستبعد بعضها البعض أنه يمكن حرمان المستخدم من استخدام السلعة ، أو الخدمة . وتعنى المنافسة أن استهلاك مستخدم ما يقلل الإمداد المتاح للمستخدمين الآخرين .

هذه الخصائص قدرا من التمويل الحكومى للبنية الأساسية من الإيرادات العامة ، إلا أن ذلك يكون بهدف تكملة الإيرادات التى يتم الحصول عليها من المستخدمين ومن مصادر التمويل التجارية وليس للحلول الكامل محلها .

هيمنة القطاع العام فى البنية الأساسية

واضح أن البنية الأساسية تشكل مصلحة عامة قوية ، وتستحق بالتالى أن توليها الحكومات عنايتها . إلا أن السمات الخاصة بالبنية الأساسية لا تفسر أو تبرر كون الحكومات ووكالات القطاع العام تهيمن على جميع جوانب هذا القطاع تقريبا فى البلدان النامية فى العقود الأخيرة . لقد كانت مشاركة القطاع الخاص مهمة فى القرن التاسع عشر وفى النصف الأول من القرن العشرين فى بلدان كثيرة – وما زال هناك بعض الجيوب لتوفير البنية الأساسية من القطاع الخاص – ولكن الاتجاه الطاغى إلى أوائل عقد الثمانينات تمثل فى توفير البنية الأساسية من جانب هيئات حكومية أو شبه حكومية وذلك – إلى حد كبير – من خلال كيانات متآلفة وموحدة ومتكاملة تكاملا رأسيا . وبحلول هذا الوقت لم يبق فى أيدى القطاع الخاص إلا نسبة مئوية صغيرة من قطاع القوى الكهربائية ، ولم تكن توجد فى الواقع أى مؤسسات للاتصالات السلكية واللاسلكية تابعة للقطاع الخاص ، واختفى معظم الهيئات المبكرة للسكة الحديد المملوكة للقطاع الخاص مع التأميم . ومع أن الطرق التى

الجدول ١ - ٣ التوسع فى التغطية بالبنية الأساسية فى اقتصادات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع ، فى عقود حديثة العهد

القطـــاع	اقتصادات منخفضة الدخل			اقتصادات متوسطة الدخل			اقتصادات مرتفعة الدخل : التغطية
	التغطية		النسبة المئوية السنوية للزيادة	التغطية		النسبة المئوية السنوية للزيادة	
	١٩٧٥	١٩٩٠		١٩٧٥	١٩٩٠		١٩٩٠
قدرة توليد الكهرباء (ألف كيلو واط لكل مليون شخص)	٤١	٥٣	١,٦	١٧٥	٣٧٣	٤,٧	٢١٠٠
الاتصالات السلكية واللاسلكية (الخطوط الرئيسية لكل ألف شخص)	٣	٦	٣,٢	٣٣	٨١	٥,٦	٤٤٢
التصحاح (النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون عليه)	٢٣	٤٢	٣,٨	٤٤	٦٨	٢,٧	٩٥ +
الطرق المعبدة (كيلو مترات لكل مليون شخص)	٣٠٨	٣٩٦	١,٦	١١٥٠	١٣٣٥	٠,٩	١٠١٠٦
المياه (النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون عليها)	٤٠	٦٢	٢,٧	٥٤	٧٤	٢,٠	٩٥ +

ملاحظة : النسب المئوية للزيادات هى معدلات نمو مركبة .
المصدر : جداول التذييل أ - ١ و أ - ٢ .

تقتضى رسوم مرور اضطلعت بدور فى التاريخ المبكر لعدد من البلدان ، فقد أصبحت نادرة بدورها ، ونفذت عمليات بناء الطرق (وصيانتها بصورة خاصة) إلى حد كبير من جانب الموظفين الحكوميين أو من قبل مستخدمين تم توظيفهم لهذا الغرض . كما أن الخدمات الأخرى - المياه والمجارى والتخلص من النفايات - مالت بدورها إلى أن تكون مملوكة ومدارة أيضا من جانب الحكومات إما على المستوى الوطنى أو على المستوى المحلى .

وقد نشأ دور القطاع العام المهيمن على البنية الأساسية لعدد من الأسباب : الإقرار بالأهمية الاقتصادية والسياسية للبنية الأساسية . والاعتقاد بأن مشكلات تكنولوجيا الإمداد تحتاج إلى استجابة على درجة عالية من الحركية من جانب الحكومات ؛ والإيمان بأن الحكومات يمكن أن تنجح ؛ حيث بدا أن الأسواق قد فشلت . وقد حققت كثرة من البلدان خطوات رائعة فى توسيع البنية الأساسية فى المراحل المبكرة لهذه القيادة من جانب القطاع العام . ولكن التجارب الأقرب عهدا كشفت عن سوء تخصيص خطير وواسع النطاق للموارد ، وأيضا عن فشل فى الاستجابة للطلب . يضاف إلى هذا أن أدوات الملكية والتمويل والتشغيل العامة الكليلة لم تبد أى مزية فى تحقيق أهداف التقليل من الفقر أو الاستدامة البيئية . وما هذه العيوب فى الأداء بموقف طارىء ، إذ هى متأصلة فى النظام السائد للحوافز المؤسسية المتعلقة بتوفير البنية الأساسية .

سجـل الأداء

الإنجازات

على الرغم من أن البيانات الخاصة بالبنية الأساسية متناثرة ، فإن توسعا رائعا قد تحقق فيها فى العقود الأخيرة ، قياسا بأرصدة وإنتاج الخدمات (الجدول ١ - ٣) . ففي الاقتصادات منخفضة الدخل سجل توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية والتصحاح وإمدادات المياه أعلى معدلات للزيادة فى الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ بدءًا من قاعدة شديدة الانخفاض فى كل قطاع . وفى الاقتصادات متوسطة الدخل انصبّ النمو فى هذه الفترة على قطاعى القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية فى المقام الأول ، حيث زادت القدرة بأكثر من المثلين بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩٠ . ولكن حتى فى الاقتصادات المتوسطة الدخل ، ما زالت أسباب الوصول إلى المياه والتصحاح ممتنعة على حصص كبيرة من السكان . ففيما يتعلق بالمياه فإن ربع السكان فى هذه الفئة ما زالو بغير خدمة ، وفيما يتعلق بالتصحاح فإن النسبة هى الثلث . وقد حدث التوسع الأكثر إثارة فى الطرق المعبدة خلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ بالنسبة للفئتين ، وتباطأ النمو بعد ذلك .

وزادت تغطية كل من المناطق الريفية والحضرية بالبنية الأساسية . ويحصل السكان الحضريون على خدمة أفضل بدرجة كبيرة مما يلقاه السكان الريفيون من حيث الحصول

الشكل ١ – ٤ : ضاقت الفجوة بين الريف والحضر فى فرص الحصول على القوى الكهربائية والمياه فى البلدان النامية فى العقد الماضى .

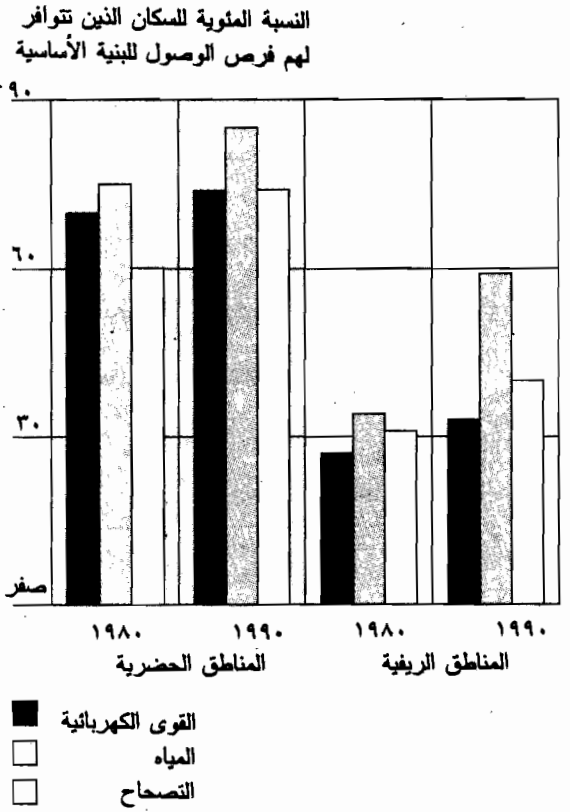

المصدر : إسرائيل ١٩٩٢ ؛ منظمة الصحة العالمية ١٩٨٠ ، ١٩٩٠ .

على مياه الشرب والتصحاح والقوى الكهربائية . وأخذت الفجوات تضيق فى التغطية بالنسبة للمياه والقوى الكهربائية (الشكل ١ – ٤) . وليس للمناطق الريفية والحضرية نفس الطلب الفعال على خدمات البنية الأساسية ، وهى بالتالى قد تحتاج إلى معدلات مختلفة للتغطية بالبنية الأساسية لتحقيق المنافع المنشودة من التنمية . وهناك مبرر اقتصادى لتوفير قدر أكبر نسبيا من وصلات القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات للنقل أوفر اتساعا فى الأماكن التى تتسم بكثافة أعلى للسكان والصناعة .

والتحضّر هو فى حد ذاته عامل مهم يستحث الطلب على البنية الأساسية . وإذا كانت قدرة البنية الأساسية فى إمداد المياه والتصحاح والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والنقل العام غير وافية فى المناطق الحضرية الآخذة فى الاتساع ، نتجت عن ذلك قيود خطيرة على النمو الاقتصادى (المستدام بيئيا) وعلى التقليل من الفقر . وفى المستوطنات المحيطة بالحضر الآخذة فى النمو السريع (وهى فى حالات كثيرة غير مرخص بها) والتى تحيط بكثير من المدن ، فإن توصيل الخدمات النظامية بطريقة تقليدية تحول دونه فى كثير من الأحيان قيود قانونية أو طوبوغرافية أو اقتصادية . وإن النمو المتوقع فى التحضر فى العقود المقبلة – ولا سيما فى أفريقيا وجنوب آسيا وشرقيها – هو نمو لا معدى عن أن يزيد من الضغوط للحصول على البنية الأساسية . على أنه ربما أمكن إحباط بعض من الهجرة من الريف إلى الحضر من خلال سياسات توفر بنية أساسية ملائمة فى المناطق الريفية وتحول دون تدهور الموارد الطبيعية (ولا سيما التربة والغابات وإمدادات المياه) .

وإن إجراء تحليل للكيفية التى تحقق بها البلدان التناسب فى التغطية بالبنية الأساسية بالمقارنة بمقاييس أخرى للأداء ، هو تحليل كاشف . ومع أن التغطية تجنح إلى الارتباط بالناتج المحلى الإجمالى ، فإن كفاءة توفير البنية الأساسية وفعاليتها لا ترتبطان به . وإن الرسوم البيانية التى أجريت للتغطية – فى مقابل الأداء – بالنسبة للمياه والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق والسكة الحديد لا توضّح إلا وجود علاقة صغيرة بينهما فيما بين عينة عريضة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (ويلخصه الشكل ١ – ٥) . وفضلا عن هذا فلا يوجد ارتباط وثيق بين كفاءة بلد ما فى توفير قطاع ما وبين أدائها فى قطاع آخر . وهذه النتائج توضح أن الكفاءة والفاعلية فى توفير البنية الأساسية لا يصدران عن الأحوال العامة للنمو الاقتصادى والتنمية ، بل عن البيئة المؤسسية التى كثيرا ما تختلف عبر القطاعات فى البلدان فرادى . وهذا يوحى بأن إجراء تغييرات فى البيئة المؤسسية من شأنه أن يؤدى إلى تحسين الأداء ، حتى حين يكون الدخل منخفضا ؛ لأن بعض البلدان منخفضة الدخل تحقق أداء جيدا فى كل قطاع . ونتيجة لهذا ، لاحظ استعراض للبنية الأساسية أجرته منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أن كثرة من البلدان ، حتى ذات الدخل المرتفع ، تواجه مشكلات الأداء التى يرد وصفها فيما يلى :

التحـــديات

لا بد لتحديد الطلب على البنية الأساسية فى المستقبل من النظر فى الكفاءة التى تستخدم بها القدرة الموجودة وإلى أى

الشكل ١ – ٥ : لا يصحب التوصيل الكفء والفعال لخدمات البنية الأساسية دوما زيادة توافرها .

نسبة القوى الكهربائية التى يتم إيصالها

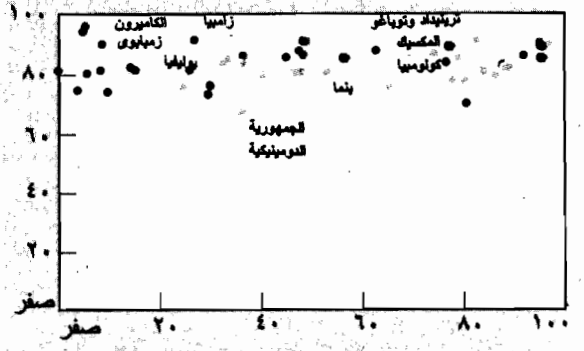

النسبة المئوية للأسر التى لديها كهرباء

أعطال لكل ١٠٠ خط رئيسى

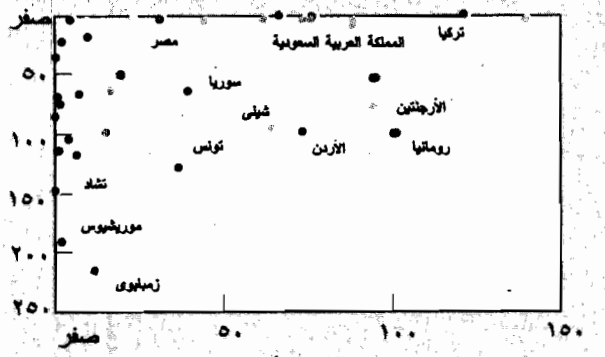

هواتف رئيسية لكل ألف نسمة

النسبة المئوية لتوافر
قاطرات الديزل

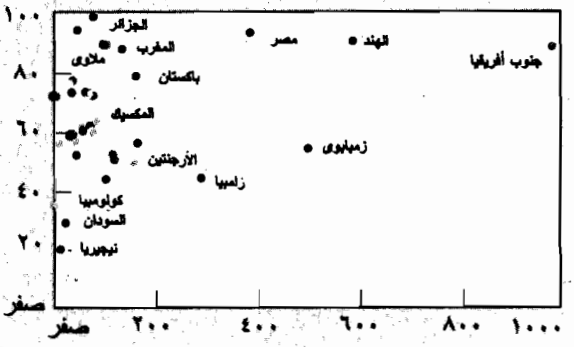

ركاب السكك الحديدية – كيلومترات + طن – كيلومتر لكل
مليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى

النسبة المئوية للطرق
المرصوفة التى بحالة جيدة

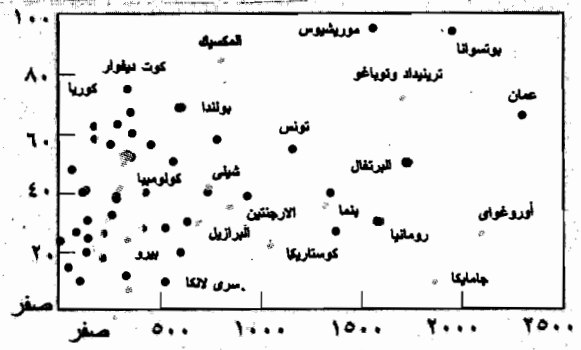

كيلومترات من الطرق المرصوفة لكل مليون نسمة

النسبة المئوية للمياه التى تتم المحاسبة عليها

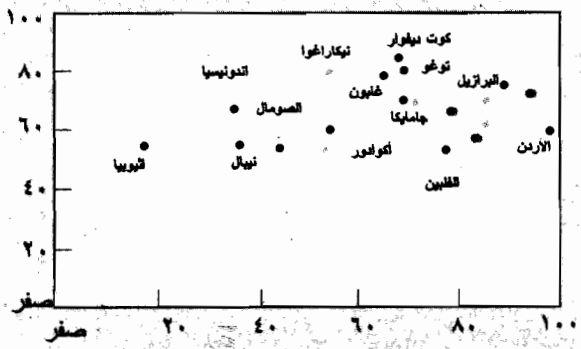

النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم
فرص الحصول على المياه النقية

- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- أمريكا اللاتينية والكاريبى
- شرق آسيا والمحيط الهادىء
- أفريقيا جنوب الصحراء
- جنوب آسيا
- أوروبا وآسيا الوسطى

المصدر : جدول ٣٢ من مؤشرات التنمية الدولية .

حد تستجيب الخدمات الناشئة لرغبة المستخدمين . ومع أن لكل قطاع مشكلاته الخاصة ، فهناك أنماط مشتركة – مثل عدم كفاءة التشغيل ، والصيانة غير الكافية ، والاعتماد المفرط على الموارد المالية ، والافتقار إلى الاستجابة لاحتياجات المستخدمين ، والمنافع المحدودة التى تعود على الفقراء والمسؤولية البيئية غير الكافية .

عدم كفاءة التشغيل : إن أعرض مؤشر على عدم كفاءة الأداء من جانب نظام للبنية الأساسية هو مدى ما يُفقد من مخرجات فى تقديم الخدمة . فالمياه التى لا تتم المحاسبة عنها (وهى تمثل جزءا من الإمدادات لا يسجل استهلاكه ، ويُعزى إلى حد كبير إلى فشل تقنى أو إدارى) هى بصورة نمطية أعلى بمثلين إلى ثلاثة أمثال فى شبكات البلدان النامية ، عنها فى البلدان التى حققت معايير صناعية . وفى عام ١٩٨٧ كان ربع مرافق القوى الكهربائية فى البلدان النامية التى عانت من خسائر فى الكهرباء فى شبكات نقلها وتوزيعها تعادل مثلى الخسائر فى الشبكات التى تدار إدارة ناجعة . وبعض البلدان الأفريقية التى تنفق مليون دولار للتقليل من خسائر الخطوط الكهربائية تستطيع أن توفر ١٢ مليون دولار فى طاقة التوليد . وكفاءة الرى (أى نسبة المياه التى تسلم للحقل) فى مشاريع البلدان النامية تتراوح بصورة نمطية بين ٢٥ و ٣٠ فى المائة بالمقارنة بنسبة ٤٠ إلى ٤٥ فى المائة فى أفضل ظروف الممارسة .

والاستخدام غير الكفء للعمالة أمر شائع ومكلّف بصورة خاصة فى البنية الأساسية ؛ ففى فترات متباينة قدّر أن ثلثى العاملين فى السكة الحديد فى تنزانيا وزائير ، و ٨٠ فى المائة من العاملين فى الموانىء فى الأرجنتين (قبل نقل الملكية مؤخرا إلى القطاع الخاص) وربع العاملين فى إدارة الطرق السريعة فى البرازيل يمثلون عمالة زائدة . وكان من نتيجة اجتماع العمالة الزائدة مع بخس أسعار خدمات السكة الحديد أن جاءت فاتورة أجور العمال على نفس ضخامة (وأحيانا أكبر من) جملة إيرادات السكة الحديد فى الأرجنتين (قبل الإصلاحات الأخيرة) وأوروغواى وتركيا وكولومبيا ومصر ونيجيريا . والعمالة الزائدة شائعة أيضا فى المياه والقوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وفى الوقت عينه ، فإن البلدان النامية فى اضطلاعها بالأشغال العامة والبنية الأساسية الحضرية ، كثيرا ما تستخدم أساليب فى التشييد والصيانة تستند إلى المعدات عوضا عن الأخذ بنهج كثيفة العمالة تستطيع تحقيق نتائج فائقة الجودة ، مع التمشى بصورة أكبر مع التكاليف النسبية لرأس المال والعمل .

الصيانة غير الكافية : إن الصيانة غير الكافية تقترن اقترانا وثيقا بعدم كفاءة التشغيل : فالطرق تتدهور ، وقنوات الرى يتسرب منها الماء ، ومضخات المياه تصاب بعطل ، وشبكات التصحاح تطفح ، وخطوط الهاتف المركبة تتعطل ، ومولدات الكهرباء لا تتوافر عند الحاجة إليها . وبهذا تفقد القدرة ، وينخفض الناتج ، ويحتاج الأمر إلى استثمار إضافى كبير لمجرد الإبقاء على المستويات الموجودة للخدمة .

وفى قطاع الطرق ، تفرض الصيانة غير الكافية تكاليف ضخمة متكررة ورأسمالية . وتغدو الخصائص الهندسية والمادية للطرق المعبدة فى حالة لا يلبث الطريق معها أن يبدأ فى التدهور ، وهو تدهور يعجل به الافتقار إلى الصيانة الروتينية المنتظمة . وإهمال الصيانة الروتينية (وهى غير مكلفة نسبيا) يمكن أن يضاعف من المشكلات إلى الحد الذى يتعين فيه استبدال سطح الطريق بكامله . ويتضح من فحص مشاريع البنك المتعلقة بالطرق السريعة والتى تم إنجازها أن متوسط العائد المقدر من المشاريع التى تنطوى على صيانة أولية يكاد يضاهى مثلى عائد المشاريع التى تنطوى أساسا على إنشاءات جديدة . ومع ذلك فقد حدث فى أفريقيا جنوب الصحراء أن طرقا تبلغ قيمتها ما يقرب من ١٣ مليار دولار – أى ثلث الطرق التى بنيت فى العشرين سنة الماضية – قد تآكلت بسبب الافتقار إلى الصيانة . وفى أمريكا اللاتينية ، يحتاج الأمر إلى ما يتفاوت بين ٣ و ٤ دولارات للقيام بعمليات إعادة بناء قبل الأوان فى مقابل كل دولار لا يتم إنفاقه على عمليات الصيانة . وفى كثير من الأحيان لا يتم اعتماد مصروفات الصيانة بناء على الأولويات الاقتصادية . ومن ذلك – مثلا – أن الكاميرون ، التى ما زال لديها كثرة طاغية من السكان الريفيين ، قد أهملت شبكة الطرق غير المعبّدة لديها البالغ طولها ٣٠٠٠٠ كيلو متر على مدى عشر سنوات لصالح الاستثمار فى ٣٧٠٠ كيلو متر من الطرق المعبّدة فيما بين المدن وصيانتها . وكان من نتيجة ذلك أن ما يقرب من ٨٠ فى المائة من شبكة الطرق غير المعبدة يحتاج إما إلى إعادة بناء ، أو إلى عملية ضخمة لإعادة التشكيل والدك .

وفيما يتعلق بالسكة الحديد ، فإن الصيانة غير الكافية (وكذلك عيوب التشغيل الأخرى) تبدو بوضوح فى الحصة

الصغيرة من القاطرات المتوافرة للخدمة ، ففى عام ١٩٩١ لم يتوافر للخدمة إلا ٦٠ فى المائة من القاطرات فى أمريكا اللاتينية و ٧٠ فى المائة فى اقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمقارنة بنسبة ٩٠ فى المائة فى أمريكا الشمالية . وتتسبب هذه العيوب فى جعل بعض السكك الحديدية تنصرف عن حركة نقل البضائع ، مما يضاعف بدوره من المتاعب المالية للقطاع .

وفيما يتعلق بالرى بدوره ، فإن الصيانة الهزيلة هى عملية مكلفة ، وتسفر عن امتلاء قنوات التوزيع بالطمى والأعشاب ، وعن تشقق بطانة القنوات بمعدلات متزايدة وعن انهيار المخارج أو تخطّيها . كما أن الصرف يتدهور مما يتسبب فى تراكم الأملاح فى التربة ، وفى الصين ، استبعد من الإنتاج ما يقرب من مليون هكتار من الأراضى المروية منذ عام ١٩٨٠ ، أما فى الاتحاد السوفياتى السابق ، وحتى مع الاستمرار فى الاستثمار فى الرى ، فإن حوالى ٣ ملايين هكتار قد ضاعت بين عامى ١٩٧١ و ١٩٨٥ – وهى تمثل ربع المساحة المروية حديثا . وعلى صعيد العالم ، تحتاج أشغالا تشمل ٦٠ فى المائة من المساحة المروية إلى التطوير حتى تظل فى حالة صالحة للتشغيل .

ومشكلة الصيانة غير الكافية هى مشكلة عامة فى كل من إمدادات المياه فى الريف والحضر وفى قطاع القوى الكهربائية . وقد تبين من دراسة للمياه والمجارى فى بوغوتا أن تكلفة المياه التى لا تتم المحاسبة عنها – الناشئة بصورة جزئية عن ضعف صيانة شبكة التوزيع – كانت تمثل ٤٢ فى المائة من الدخل الإجمالى للتشغيل العائد للمورّد . وأن ممارسات الصيانة الهزيلة المتبعة مسؤولة عن شىء من قلّة توافر القدرة على توليد الكهرباء ، ويقل متوسطها عن ٦٠ فى المائة بالنسبة للمحطات الحرارية فى كثير من البلدان النامية بالمقارنة بأكثر من ٨٠ فى المائة فى الشبكات التى تدار على أحسن مستويات الممارسة .

وفى بعض الأحيان تكون مشكلات التشغيل والصيانة غائرة الجذور فى التصميم الأصلى للبنية الأساسية أو تشييدها . ومن ذلك – مثلا – أنه يتبين من استعراض حديث لمشاريع البنك الدولى للرى التى تم إنجازها أن هناك عيوبا أساسية واسعة الانتشار فى التصميم (مثل القيام بصورة غير سليمة بنقل تكنولوجيات الصحراء إلى المناخ الاستوائى ذى الرياح الموسمية) . وعمليات التشغيل والصيانة يمكن أن تغدو أكثر صعوبة عند وضع معايير غير ملائمة للتصميم تزيد من الاحتياجات إلى المهارات التى تعانى نقصا فى المعروض منها ، أو تنطوى على اعتماد شديد على قطع غيار مستوردة مع ندرة العملة الأجنبية . وإن رداءة التشييد والتصميم لمحطات القوى الكهربائية ، أو معالجة المياه ، أو اختيار مواقع غير ملائمة لها من شأنه أن يزيد من صعوبة الاضطلاع بالتشغيل والصيانة وتحقيق الأهداف البيئية . وهناك أيضا أمثلة كثيرة على استثمارات هى أصلا غير قابلة للبقاء والنماء من الناحية الاقتصادية ، وما كان ينبغى أبدا الإقدام عليها – مثل المبالغة فى تصميم « أفضل الأنواع » من الطرق ومحطات توليد الكهرباء .

وكثيرا ما تكون مشكلات التوريد والشراء عاملا من عوامل الضعف فى الأداء التشغيلى . ويقدر بأن عمليات التأخير المنتظم فى قيام كل كيان قطاعى بالشراء على حدة ، والإشراف القاصر على التعاقدات ، يزيدان من تكاليف المواد المستوردة إلى بعض البلدان الأفريقية بنسبة تتفاوت بين ٢٠ و ٣٠ فى المائة . كما أن إجراءات التعاقد والعطاءات قد تُحابى بدورها المشاريع الكبيرة التى تنحو نحو استخدام أساليب فى التشييد والصيانة تستند إلى المعدّات بأكثر مما هو ملائم فى ضوء التكاليف النسبية لعناصر الإنتاج . وإن عدم توحيد مواصفات المعدات ، كمضخات المياه التى يتم الحصول عليها من مانحين أجانب مختلفين ، يتسبب فى حدوث تأخير فى عمليات الإصلاح ، ويزيد من تكاليف قطع الغيار اللازمة للإحلال . وهناك حاجة إلى قيام المانحين بتوحيد التوريد لديهم تخفيفا للأعباء الإدارية الواقعة على البلدان المتلقية . ثم إن معونة المانحين التى تستبعد تمويل التكاليف المحلية من شأنها بدورها أن تتسبب عند اختيار تكنولوجيا الأشغال العامة ، فى انحياز لصالح الطرائق الكثيفة الاستخدام لرأس المال ، وهى غير قابلة للاستدامة بالنسبة للبلد المتلقى .

عدم الكفاءة المالية والاستنزاف المالى : إن السياسات الهزيلة الخاصة بالبنية الأساسية والافتقار إلى الكفاءة فى توفيرها يمتصّان الموارد المالية الشحيحة ويطيحان بالاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلى . ونظرا للإبقاء على أسعار تقل فى كثير من الأحيان عن التكاليف ، فإن الدعم الذى يتدفق داخل مشاريع البنية الأساسية العامة ووكالاتها كان ضخما فى كثير من البلدان . ففى إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والفلبين والهند كانت المتحصلات من الرى أقل كثيرا من تكاليف التشغيل والصيانة . وخلال عقد الثمانينات كانت أسعار القوى الكهربائية فى البلدان النامية تساوى فى المتوسط نحو نصف تكاليف الامدادات الجديدة منها ، وكانت أقل

الإطار ١ – ٥ : ردّ الفعل لدى الأسر المعيشية إزاء إمدادات المياه التى لا يعوّل عليها

فى عام ١٩٩١ أجرى بحث – على مستوى جزئى – عن ردّ الفعل لدى الأسر المعيشية إزاء قصور إمدادات المياه من جانب المرافق العامة فى فيصل أباد (باكستان) وإسطنبول (تركيا) وجامشيدبور (الهند) . وقد أوضحت عمليات المسح هذه أن جميع الأسر المعيشية تقريبا فى المدن الثلاث تعتمد على مصادر متعددة للمياه ، بما فى ذلك الصنابير فى المنازل والآبار ، والآبار الارتوازية ، والصنابير العمومية ، والأنهر ، والسقائين فى الشوارع . وليست كل هذه البدائل متاحة لجميع الأسر المعيشية . ولأن أسباب الحصول على مورد ما تزداد مع زيادة الدخل ، فإن أفقر الأسر المعيشية تتحمل نصيبا غير متناسب من عبء البنية الأساسية القاصرة . وتدلّ المصروفات التى يتكبدها الأشخاص فى سبيل الحصول على إمداد للمياه على أن المستهلكين مستعدون للدفع فى سبيل الحصول على مياه يعوّل عليها .

وفى إسطنبول تبين أن أفقر الأسر المعيشية التى أجرى المسح عليها تتحمل نصيبا من دخلها (نحو ٥ فى المائة) لاستكمال الإمدادات غير الكافية من المياه يزيد عن نصيب الأسر الأيسر حالا (التى تنفق نحو واحد فى المائة) . وهذه المصروفات التى تنفق على المصادر غير الرسمية للمياه ، بما فى ذلك توفير المياه ذاتيا من الآبار أو مرافق التخزين ، هى مصروفات تتكبد بالإضافة إلى الرسوم التى يتحملها المستخدمون مقابل إمدادات المياه العمومية التى تتفاوت بين ١ و ٢ فى المائة من الدخل السنوى .

وفى جامشيدبور ، تتفاوت تكاليف التوصيل إلى مياه الأنابيب بين ١,٦٦ دولار و ١٦,٦٦ دولار . أما سكان المناطق المحيطة بالحضر الذين تخدمهم السلطات البلدية المحلية فيتحملون تكاليف رأسمالية تتفاوت بين ٥٠ دولارا و ٦٥ دولارا فى تركيب الآبار الارتوازية و ١٥٠ دولارا إلى ٣٠٠ دولار فى حفر الآبار لتفادى الاعتماد على إمدادات المياه العامة (التى لا يعوّل عليها) . وبرغم وجود شبكة أنابيب للمياه ، فإن ١٧ فى المائة من السكان على الأقل يستوفون ٩٠ فى المائة من احتياجاتهم المائية من الآبار والمضخات اليدوية . وبالإضافة إلى التكاليف النقدية التى يتحملها المستهلكون ، فإن الأسر المعيشية فى جامشيدبور تنفق فى المتوسط ساعتين يومياً فى سبيل جلب المياه وتخزينها . ويقع عبء هذه الأنشطة فى معظم الحالات على المرأة .

وإن نمط قيام المستهلكين بالحصول بمعرفتهم على كميات من المياه زيادة على إمدادات المياه العامة مقابل تكاليف خاصة كثيرة يتحملونها ، هو نمط مرعى أيضا فى فيصل أباد ، باكستان . فأقل من ٢٠ فى المائة من الأسر المعيشية التى يصل إليها الماء فى الأنابيب تستخدم هذا المصدر وحده ، و٧٠ فى المائة من الأسر لديها مضخات تعمل بمحركات ولدى ١٤ فى المائة مضخات يدوية .

الإطار ١ – ٦ : فشل القطاع العام يرفع من تكاليف القطاع الخاص

يؤخذ من دراسة أجريت فى عام ١٩٨٨ حول منتجى الصناعات التحويلية النيجيرية أن ٩٢ فى المائة من المؤسسات التى استقصيت – وعددها ١٧٩ مؤسسة – تملك مولدات كهربائية . وفى مواجهة الخدمات العامة التى لا يعول عليها منذ زمن طويل ، قام الكثير من المؤسسات أيضا باقتناء أجهزة لاسلكية للاتصالات ، ومركبات لنقل العاملين والبضائع ، وحفرت الآبار الارتوازية لضمان الحصول على إمدادات مياه خاصة بها . وفيما يتعلق بالمؤسسات التى تضم خمسين عاملاً أو أكثر والتى تستطيع إتباع الأساليب التى تحقق وفورات الحجم الكبير ، فإن هذه التكاليف الزائدة تبلغ نحو ١٠ فى المائة من جملة ميزانية الآلات والمعدات . وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة ، فإن العبء قد يصل فى ارتفاعه إلى ٢٥ فى المائة . إلا أنه بالنظر إلى أن اللوائح النيجيرية تمنع المؤسسات من بيع ما لديها من فائض القدرة على إنتاج القوى الكهربائية ، فإن دور الأعمال ، ما كان منها كبيرا أو صغيرا ، تشغل مولداتها الخاصة ونظمها المائية بما متوسطه ٢٥ فى المائة لا أكثر من طاقتها .

وقد أجرى استفتاء مؤخرا بين ٣٠٦ من منتجى الصناعات التحويلية فى اندونيسيا ، تبيّن منه أن ٤٦ فى المائة منهم لديهم مولدات وأن ٥٩ فى المائة (بالمقارنة بـ ٤٤ فى المائة فى نيجيريا) لديهم آبار ارتوازية الخاصة للحصول على إمداداتهم الخاصة من المياه . وقد استثمرت أكبر الشركات الإندونيسية ما يصل إلى ١٨ فى المائة من رؤوس أموالها فى بنية أساسية خاصة – أى ما يقرب من مثلى مستوى المنتجين النيجيريين وهو ١٠ فى المائة – ومع هذا كانت مولداتهم بدورها تستخدم بأقل من طاقتها وتشغّل بحوالى ٥٠ فى المائة من الطاقة .

وفى اندونيسيا ، شأنها شأن نيجيريا ، فإن المؤسسات الصغيرة بدرجة لا يسعها معها أن تتحمل تكاليف للقوى الكهربائية أو المياه الخاصة بها هى اليوم تحت رحمة المرافق العمومية التى لا يعوّل عليها ، وتتعرض لحالات انقطاع مزمن ومكلّف للخدمة . ومع ذلك ، ففى حين أن أكبر المؤسسات الإندونيسية تدفع فى توليد الكهرباء ٠,٠٧ دولار عن كل كيلو واط – ساعة (وهو لا يزيد كثيرا عن المقاييس الدولية) ، فإن التوليد الذاتى للكهرباء يكلف أصغر الشركات ١,٦٨ دولار عن كل كيلو وات – ساعة – أى أربعة وعشرون مثلا .

أما تايلند – حيث تدار مرافق الكهرباء العامة بكفاءة – فقد استطاعت الخروج عن هذا النمط . فقد تبين من الاستفتاء الذى أجرى بين ٣٠٠ من منتجى الصناعات التحويلية أن ٦ فى المائة منهم فقط لديهم مولدات خاصة ، وأن ٢٤ فى المائة لديهم إمدادات خاصة للمياه .

الشكل ١ – ٦ : هناك طلب مرتفع جدا على وصلات الهواتف لم تتم تلبيته .

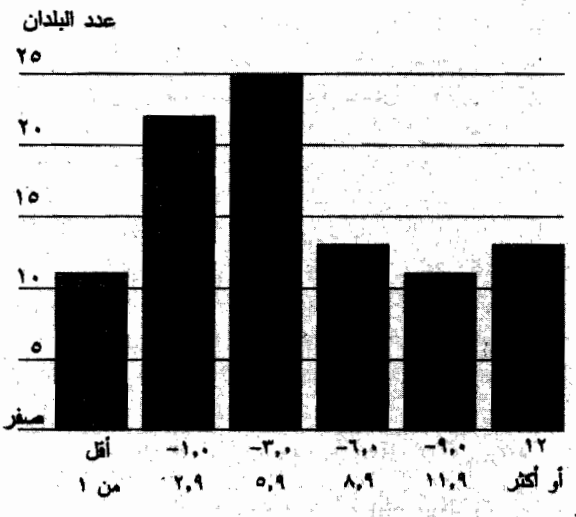

عينة : ٩٥ بلدا ناميا .
المصدر : الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٤ .

كثير منها فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . (فى الفصل الثانى مزيد من البحث حول موضوع التسعير) . وفى السنين الأخيرة كان ٦٠ فى المائة من إيرادات السكة الحديد فى غانا يتمثل فى دعم حكومى – وهو أداء شائع بالنسبة لهذا القطاع – كما أن الدعم المتكرر للسكة الحديد قد وصل إلى ما نسبته ١ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عدد من البلدان . ففى زامبيا امتص إجمالى العجز النقدى فى وسائل النقل ١٢ فى المائة من الإيرادات الجارية للحكومة فى السنة المالية ١٩٩١ . أما قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فهو يجنح إلى أن يكون استثناء من رداءة استرداد التكاليف السائدة بصورة عامة فى غيره من قطاعات البنية الأساسية ، وإن كانت إيراداته فى كثير من الأحيان تسحب بمعرفة الحكومة لتوجيهها إلى استخدامات أخرى ، تاركة القطاع يعانى نقصا فى التمويل . وفى كثير من الأحيان ، تضاعف الإدارة المالية من عدم كفاية أسعار الخدمة . ففى عينة من المرافق العامة للمياه فى أمريكا اللاتينية ، تبين أن تحصيل الحسابات المستحقة يستغرق فى المتوسط ما يقرب من أربعة أشهر بالمقارنة بما يتفاوت بين أربعة أسابيع وستة حسب مستويات الممارسة الجيدة . والأداء المالى الهزيل من جانب كثيرين من موردى البنية الأساسية ، فضلا عما يخلقه من عبء إضافى على دافعى الضرائب ، معناه ضياع الجدارة الائتمانية للجهة المعنية ، ويترتب عليه أيضا أن يصبح الاعتماد على الموارد الداخلية فى تمويل الاستثمار اعتمادا قليلا – وبالتالى يصبح هناك عجز (وافتقار إلى الحافز) عن توسيع الخدمة أو تحسينها .

الافتقار إلى الاستجابة لاحتياجات المستخدمين : إن النتيجة المترتبة على عدم الكفاءة ورداءة الصيانة هى انخفاض نوعية الخدمة وعدم إمكان التعويل عليها فينصرف المستخدمون عنها . وإمكان التعويل على الخدمة جانب حاسم من جوانب تحقيق رضاء المستخدم ، وكثيرا ما يتم تجاهله . فحتى حين يكون لدى المستخدمين أجهزة هاتف ، فإن ارتفاع معدلات عدم إتمام المكالمات (وتزيد فى حالات كثيرة عن ٥٠ فى المائة) وارتفاع معدلات المكالمات الخطأ ينتقصان بصورة حادة من قيمة الخدمة . كما أن عدم إمكان التعويل على المياه من حيث كميتها أو نوعيتها يؤدى إلى القيام باستثمارات هائلة فى مصادر بديلة مكلفة بدرجة خاصة بالنسبة لمن هم أقل قدرة على إطاقة هذه التكاليف (الإطار ١ – ٥) . ففى إندونيسيا ونيجيريا يتكبد قطاع الأعمال الخاص تكاليف ضخمة فى سبيل ضمان وصول الطاقة الكهربائية ، فقام ٤٦ فى المائة من المؤسسات فى عينة إندونيسيا و ٩٢ فى المائة فى عينة نيجيريا بتركيب قدرة توليد خاصة (الإطار ١ – ٦) . وفى تايلند احتاج ٦ فى المائة فقط من الشركات إلى مولدات كهرباء . وهذه الفروق الكبيرة فى التوريد الذاتى للكهرباء إنما تعكس صورة الأداء من جانب الموردين الرسميين . وفى نيجيريا دخل ٤٣ فى المائة فقط من القدرة المركبة فى الخدمة بحلول عام ١٩٩٠ (على الرغم من الإفراط الكثيف فى الاستثمار فى قدرة توليد الكهرباء لدى القطاع العام طوال عقد الثمانينات) ؛ وفى تايلند تتم إدارة مرفق القوى الكهربائية إدارة ناجعة .

وفى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، يمكن بصورة تقريبية قياس الطلب الفعال الذى لم تتم تلبيته لأن من المتعين على المستخدمين فى بلدان كثيرة أن يتقدموا بطلب لتركيب التوصيلة ، وهو ما ينطوى فى كثير من الأحيان على دفع رسوم ابتدائية ضخمة . وقد تبين من جملة خمسة وتسعين بلدا ناميا أن فى أكثر من الثلث منها تبلغ فترة الانتظار لتركيب وصلة ست سنوات أو أكثر بالمقارنة بأقل من شهر فى معظم البلدان الصناعية (الشكل ١ – ٦) . ومن البلدان

التى تستطيع تقديم الخدمة فى أقل من سنة بعض البلدان التى لا تعانى فى الوقت الحالى إلا ضغطا قليلا على القدرة المتاحة (مثل بوليفيا) ، وكذلك بلدان أخرى ينطلق فيها الاستثمار بصورة سريعة (ماليزيا) . وفضلا عن النقص فى التوصيلات الأساسية ، فإن الموردين فى كثير من البلدان يتنكبون عن تقديم الخدمات المنوعة التى تتمشى مع أنواع الاستخدام . ومن ذلك – مثلا – أن الأعمال التجارية تتطلب بصورة متزايدة وجود مرافق للاتصالات السلكية واللاسلكية تستطيع استيعاب عمليات نقل البيانات وأيضا الإشارات الصوتية بسرعة فائقة . وفى الوسع إيلاء أولوية أعلى بكثير لتوفير خدمة الهاتف المدفوعة الأجر فى البلدان النامية توسيعا لنطاق الحصول بصورة أساسية على اتصالات محسنة بالنسبة لقسم أكبر من السكان .

والطلب الزائد على البنية الأساسية ، مقترنا بالمعدلات الشديدة الانخفاض لمكافآت العاملين فى البنية الأساسية ، يولّد فساداً فى القرارات الخاصة بكل من الخدمة والاستثمار . وإذا كانت التوصيلات شحيحة ، والخدمة هزيلة ، فإن العاملين كثيرا ما يتقاضون مدفوعات جانبية من المستخدمين فى سبيل تركيب التوصيلات ، أو إصلاحها ، ولا سيما فى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والرى وإمدادات المياه .

إهمال الفقراء : يستخدم الفقراء بصورة نمطية خدمات من البنية الأساسية أقل مما يستخدمه غير الفقراء ، ولا يرجع ذلك إلى انخفاض الدخل وحسب – بل لأن وسائل حصولهم على هذه الخدمات شديدة الانخفاض كذلك ، ففى بيرو – مثلا – لا يتصل بشبكة المياه العمومية إلا ٣١ فى المائة من أفقر خُمس من الأسر المعيشية ولا يتصل بالمجارى العامة إلا ١٢ فى المائة منهم – بالمقارنة بنسبة ٨٢ فى المائة لأغنى خمس منها فيما يتعلق بالمياه و ٧٠ فى المائة فيما يتعلق بالمجارى . وبصورة عامة ، فإن وسائل حصول الفقراء على الخدمات أقل منها بالنسبة للأغنياء فى المناطق الحضرية كذلك (الجدول ١ – ٤) .

وقد استحدثت بلدان كثيرة دعما من خلال تعريفات مخفضة بهدف تحسين وسائل حصول الفقراء على خدمات البنية الأساسية ، ولكن معظم هذا الدعم استأثرت به الأسر المعيشية المتوسطة والمرتفعة الدخل (كما هو موثق فى الفصل الرابع) . يضاف إلى هذا أن موردى الخدمة لا يعوضون فى كثير من الأحيان تعويضا كافيا عن الدعم ، بحيث أن التوسّع الشامل فى الخدمة مكبل بالقيود . ثم إن هيكل التعريفة قد يمثل عائقا إضافيا . ففى البرازيل يلاحظ أن أسعار المكالمات الهاتفية منخفضة ولكن رسوم التوصيلات مرتفعة ، وهو ما يحول دون حصول المستخدمين ذوى الدخل الأقل على الخدمة . وقد استفادت الأسر المعيشية الأغنى بصورة رئيسية من أسعار الكهرباء الموحدة فى ريف الهند ، لأن الفقراء يعوزهم الدخل الذى يمكنهم من شراء المضخات والأجهزة الاستهلاكية المسؤولة عن معظم ما يستخدم من الكهرباء .

الجدول ١ – ٤ النسبة المئوية لأفقر وأغنى خمس من السكان الذين يحصلون على البنية الأساسية فى بلدان مختلفة

	الحصول على إمدادات المياه العامة		الحصول على المجارى		الحصول على الكهرباء	
البلد / المنطقة	أفقر خمس	أغنى خمس	أفقر خمس	أغنى خمس	أفقر خمس	أغنى خمس
المناطق الوطنية						
كوت ديفوار (١٩٨٥)	٢,٤	٦٢,١	٣,٤	٥٧,٠	١٣,٢	٧٤,٨
غانا (١٩٨٧ – ١٩٨٨)	١٠,٥	٣٠,٦	٠,٥	١٤,٦	٥,٦	٤٦,٠
غواتيمالا (١٩٨٩)	٤٦,٩	٨٦,٨	..	..	١٦,١	٨٦,١
المكسيك (١٩٨٩)	٥٠,٢	٩٥,٠	١٤,٢	٨٣,٢	٦٦,٢	٩٩,٠
بيرو (١٩٨٥ – ١٩٨٦)	٣١,٠	٨٢,٠	١٢,٣	٧٠,٠	٢٢,٨	٨٢,٥
المناطق الحضرية						
بوليفيا (١٩٨٩)	٨٤,٨	٨٩,٩	٥٢,٦	٨٧,٤	..	..
باراغواى (١٩٩٠)	٥٣,٧	٨٨,٨	١٠,٤	٦٢,٢	٩٤,٥	٩٩,٢

.. غير متوافرة .

المصدر : غليو ١٩٨٧ أ ، ب ؛ غليو وتووم – باه ١٩٩١ ؛ البنك الدولى ١٩٩٣ د .

الشكل ١ – ٧ : المشى هو وسيلة الانتقال التى كثيرا ما يستخدمها الفقراء .

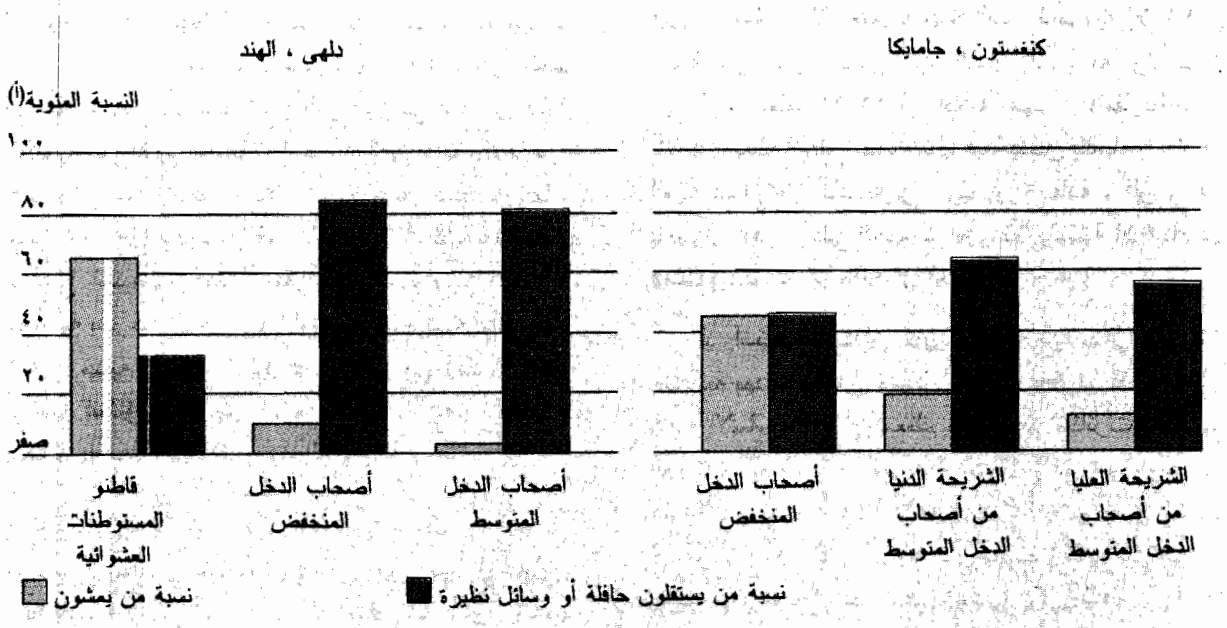

(أ) النسبة المئوية من سكان الحضر التى تستخدم كل وسيلة .
المصدر : بيان مسح من جايسوال ١٩٩٢ ، كما وردت فى سراج الدين ، ١٩٩٣ .

ولئن اقترن العجز عن الوصول إلى الفقراء بالسياسات المعيبة لتسعير البنية الأساسية فى كثير من الأحيان ، فإن قدرا قليلا من الأهمية قد أولى لتوفير الاختيارات المناسبة للفقراء لانتقاء أنواع الخدمات التى لها أكبر قيمة بالنسبة إليهم (وهى التى يكونون على استعداد لدفع ثمنها) . ومن ذلك مثلا أن الوكالات البلدية للتصحاح كثيرا ما تروّج لتصميمات تقنية للمجارى التقليدية لا قِبَلَ بإطاقتها فى بعض مستوطنات ذوى الدخل المنخفض بل لا تتناسب بيئيا معها . وفى المدن الكبيرة مثل نيودلهى ، فإن اعتماد الفقراء على السفر سيراً على الأقدام يمثل عقبة كئوداً أمام قدرتهم على الحركة (الشكل ١ – ٧) . وقد تبين من دراسة خيارات النقل فى مدن أمريكا اللاتينية أن سفر الفقراء شخصيا فى سان باولو ، البرازيل ، قد انخفض بدرجة أكثر حدة منها بالنسبة لأى فئة أخرى من فئات الدخل على مدى عقد من الزمان . ويرجع ذلك فى جزء منه إلى أن خدمات النقل العام قد صممت تصّميما رديئا بالنسبة لمستخدميها من ذوى الدخل المنخفض . كما أن أفقر السكان على حافة ريو دى جانيرو قد أنفقوا من دخلهم أكثر مما ينفقه الأغنياء ، مع فترات انتظار أطول ، وتواتر للخدمة أقل ، وقضاء وقت أطول فى مركبات مزدحمة .

وكثيرا ما تنعدم الخدمات المناسبة للفقراء متى كانت القرارات المتعلقة بالاستثمار والخدمة مدفوعة بافتراضات حول « فجوة الاحتياجات » عوضا عن أن تكون مدفوعة بتقييم للطلب الفعلى . وقد اتضح من استقصاء أجرى فى منطقة ماكيت فى تنزانيا بين الأسر المعيشية لتحديد احتياجاتها من النقل ، تأهبا لمشروع استثمارى مقترح ، أن إجراء تحسينات فى شبكة الطرق وحده لن يفيد إلا قلة من المقيمين ، وأن هناك حاجة إلى تدابير مكملة – بما فى ذلك خدمات النقل (كإدخال وسائل غير آلية للنقل بدلا من حمل الأشياء فوق الرؤوس) وإجراء تحسينات يسيرة فى المسارات والدروب ، وإعادة تأهيل المطاحن . وبعد إنجاز المشروع ، تبين من تقييم إرتجاعى أن هذه التحسينات المنخفضة التكلفة قد نجحت نجاحا فائقا – وهى تحسينات كان من المحتمل إغفالها فى المشروع لو لم تُستقص الحاجة الفعلية داخل المجتمعات المحلية .

إهمال البيئة : كان تأثير البنية الأساسية على البيئة تأثيرا سلبيا جدا فى كثير من الأحيان (والإطار ١ – ٧ يسرد مثالا من أمثلة كثيرة ، وهو مثال تدعو الحاجة فيه إلى تعاون إقليمى لالتماس الحل) ، إن الآثار الواضحة وضوحاً شديدا

الإطار ١ – ٧ : أنشطة البنية الأساسية تهدد البيئة فى البحر الأسود

يغذّى البحر الأسود حوض تزيد مساحته على مليونى كيلو متر مربع ، يغطى أجزاء من سبعة عشر بلدا فى أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتى السابق وتركيا . وهو يستقبل تدفقات إلى الداخل من عدة أنهر كبيرة ، بما فيها الدانوب والدون والدينيير والدنيستر . وبحكم أن البحر الأسود يكاد يكون كيانا مائيا مغلقا ، فهو يتسم بصورة خاصة بعدم المنعة إزاء التغييرات التى تحدث فى كمية التدفقات إلى الداخل من هذه الأنهر ونوعيتها . وقد تم تنمية نهرى الدون والدينيير على وجه التحديد تطويرا فائقا لأغراض الرى وسواها من الأغراض من خلال سلسلة من الخزانات .

وقد أدت زيادة أحمال المواد الملوثة الواردة من هذه الأنهر – وبصورة خاصة العناصر الغذائية الأزوتية والفوسفورية – إلى انتشار الطحالب ، وإلى تدمير مناطق هامة كانت حضانات للسمك . يضاف إلى هذا أن إقامة السدود على الأنهر الكبيرة لأغراض الملاحة وضبط الفيضانات وإمدادات المياه ، وأهم من هذا الرى ، قد غيرت تغييرا كبيرا فى أنماط التدفق الموسمية لهذه الأنهر . كما أدّت إقامة السدود إلى إنقاص جملة التدفقات إلى داخل البحر الأسود ، مما ترتب عليه زيادة فى الملوحة فى المناطق الساحلية والمصبّات الهامة ، ولاسيما فى بحر آزوف ، ممّا خلق مزيدا من المشكلات لتربية السمك . والنتيجة الشاملة هى انخفاض بنسبة ٩٠ فى المائة فى مصايد السمك فى البحر الأسود على مدى السنوات الثلاثين الماضية بعدما كانت منتجة للسمك فى وقت ما .

وشرعت بلدان البحر الأسود الستة (أوكرانيا وبلغاريا وتركيا وجورجيا وروسيا ورومانيا) بمساعدة من مرفق البيئة العالمية فى برنامج إقليمى لتحليل أسباب التدهور البيئى الملحوظ واقتراح حلول . والمتوقع أن تسفر الإجراءات التى اتخذت فى الحوض لتنظيم استخدام الأسمدة والتحكم فى المصادر النقطية (التى يمكن تحديدها) للتلوث عن تخفيضات فى تدفقات العناصر الغذائية إلى الدخل . وقد اقترحت مشروعات تجريبية لاستعادة إنتاج السمك فى ظل أوضاع الملوحة الجديدة . وبموجب مشروع لإدارة البيئة فى روسيا يدعمه البنك فستجرى دراسة للحوض السفلى للدون لتحرّى الطرق الكفيلة بتغيير قواعد تشغيل الخزانات الرئيسية وذلك لتحقيق مزيد من تكاثر السمك فى المجرى السفلى للمياه .

وبالنظر إلى حجم المشكلة وإلى أهمية هذه الخزانات فى الاقتصادات الزراعية لأوكرانيا وروسيا ، فإن من غير الواقعى انتظار حدوث تغييرات هائلة . ومع ذلك ، فإن التفطن إلى المشكلة وتهيئة الآليات اللازمة للتعاون الإقليمى من شأنهما الآن أن يزيدا من احتمالات إحراز تقدم .

لمرافق معينة كبيرة الحجم – مثل السدود والطرق فى المناطق ذات الحساسية الأيكولوجية ، أو فى الأماكن التى لم يرض السكان فيها عن خيارات إعادة التوطين ، قد استأثرت باهتمام جماهيرى مفهوم . ومع ذلك ، فإن مما يساوى ذلك من حيث الخطورة ومن حيث الشيوع الأوسع تعرض المنافع البيئية المحتملة لضرر أو خسارة بسبب التقصير فى السيطرة على الانبعاثات التى لا لزوم لها وعلى استهلاك المياه استهلاكا تبديديا . وهذا راجع بصورة أساسية إلى بخس أسعار القوى الكهربائية ووقود المركبات والمياه المستخدمة فى أغراض الرى أو فى الاستخدامات البلدية وإلى إهمال الصيانة . والأساليب غير الوافية المتبعة فى الصيانة والتى تُفضى إلى توليد للقوى الكهربائية الحرارية بصورة غير ناجعة هى أساليب مسؤولة عن قسم كبير من التلوث المقترن بالطاقة . كما أن من أوجه القصور الشائعة إهمال أساليب الإدارة السليمة بيئيا فى النقل – بما فى ذلك نقل الشحنات ذات الخطورة بصورة مأمونة ، والتخلّص السليم من نفايات السفن ، وتطهير الموانىء وصيانة المركبات . وإن البنية الأساسية البلدية للمياه والتصحاح التى تفتقر إلى اللوائح المنظمة لها ، أو التى صممّت تصميما رديئا ، أو التى تدار إدارة هزيلة كانت فى كثير من الأحيان من أكبر مصادر التلوث البيئى فى الحضر . وكثيرا ما يتوقف التركيز فى الإنفاق العام على إدارة النفايات الصلبة فى الحضر عند عملية التجميع – وقلة من المدن فى البلدان النامية هى التى تراعى المعايير البيئية فى إعداد مقالب القمامة الصحية .

وكثير من المشكلات الداخلة فى أداء البنية الأساسية مشكلات تدعم بعضها البعض بصورة متبادلة ، وتتسبب فى تكاليف اقتصادية ومالية جسيمة تصعّب على البلدان تحقيق تغطية أكبر وخدمات أحدث وصولا إلى الأهداف الاجتماعية والبيئية على نحو أفضل . والمشكلات المنهجية تشير إلى أسباب – وحلول – منهجية .

تشخيص التغيير واتجاهاته

الظروف الخاصة بتحسين الأداء: الأسباب والعلاجات

حيث يتم تشغيل البنية الأساسية بصورة غير ناجعة ، وحيث تقدم خدمات هزيلة ، فإن الحل لا يمكن أن يتمثل فى مجرد إبلاغ الموردين بأن يضطلعوا بمزيد من الصيانة وبأن يستشيروا المستخدمين ؛ فأسباب الضعف فى توفير البنية الأساسية كامنة فى *الحوافز* التى تدخل فى صميم كيان

الترتيبات المؤسسية والتنظيمية الحالية ، التى لا تقاس المخرجات والمدخلات أو ترصد أو تدار فيها عن كثب ، والتى لا يعتمد الموردون فيها على رضاء المستخدم كجزاء لهم . وتتمثل مجموعة الحوافز السليمة فى جعل المدراء خاضعين للمساءلة أمام المستخدمين وسواهم ممن يملكون مرافق البنية الأساسية ويمولونها ، كما تمنح المدراء *استقلالا ذاتيا* فى اتخاذ القرارات – ويتحملون مسؤولية النجاح والفشل . وهذا التقرير يستعرض الخبرة المستمدة من البنية الأساسية فى كل من القطاعين العام والخاص ، ويشير إلى أن هناك ثلاثة عناصر ضرورية لإيجاد الحوافز الصحيحة لتقديم خدمات ناجعة تستجيب للاحتياجات . وهذه العناصر هى الإدارة المستندة إلى مبادىء تجارية ، والمنافسة ، وإشراك المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصلحة .

المبادىء التجارية : لا بد من النظر إلى البنية الأساسية باعتبارها « صناعة خدمات » تورّد سلعا تلبى طلب العملاء . ومثل هذا التوجه التجارى يتعارض تعارضا حادا مع الوضع القائم فى معظم الإدارات الحكومية وفى المرافق العامة المملوكة للدولة والتى تعانى من الأهداف المتعددة والمتعارضة ومن المحاسبة غير الوافية عن التكاليف أو المخاطر المالية ، والتى تركز تركيزا قليلا على ما يُجمع من إيرادات ، وعلى نوعية ما يقدم من خدمة . وفى مثل هذه الظروف ، لا يكون لدى المدراء إلا دوافع قليلة لتلبية رغبات العملاء أو لتحقيق عائد معقول للأصول المادية من خلال التشغيل الكفء والصيانة الكافية . والموردون النمطيون للبنية الأساسية عرضة لتدخل واسع من جانب السلطات السياسية ، مما يؤثر تأثيرا عكسيا فى قرارات التشغيل المعنية بالاستثمار والتسعير والخيارات التكنولوجية . ومن الشائع النظر إلى خدمات معينة للبنية الأساسية (مثل القوى الكهربائية والمياه والموانىء والسكة الحديد والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية) باعتبار أن لها إمكانية « تجارية » ، وذلك بسبب كون هذه الخدمات هى الأسهل فى استرداد تكاليف تقديمها من خلال الرسوم ، أو التعريفة التى يؤديها المستخدمون . والواقع أن كل البنية الأساسية تقريبا (حتى الطرق والتصحاح) يمكن تشغيلها تشغيلا له توجّه مشاريع الأعمال . أما الشروط الأساسية لذلك فتتمثل فى وجود أهداف للأداء محدودة ومركزة جيدا . والاستقلال الذاتى المالى والإدارى (مع وضع قيود صارمة على الميزانية) والخضوع للمساءلة بصورة واضحة أمام كل من العملاء ومقدمى رأس المال .

المنافسة : إن المنافسة تشجع على الكفاءة وتهىء للمستخدمين خيارات من شأنها بدورها أن تجعل موردى البنية الأساسية أكثر خضوعا للمساءلة . والحكومات فى معظم البلدان لم تقدم على استغلال إمكانية المنافسة ، حتى فى الأنشطة التى ليس فيها احتكار طبيعى مثل النقل البرى للبضائع ، أو جمع النفايات الصلبة . أما اليوم ففى الوسع استخدام المنافسة استخداما مباشرا فى عدد أكبر من أنشطة البنية الأساسية بسبب التغييرات التكنولوجية ؛ ففى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، فإن نقل الإشارات الهاتفية باللاسلكى الخلوى والسواتل والميكروويف يحدث ثورة فى الصناعة ، ويجعل وفورات الحجم الكبير المستندة إلى النقل بالكابلات أقل أهمية . وفيما يتعلق بتوليد القوى الكهربائية ، فإن توربينات الغاز مؤتلفة الدورة تعمل بكفاءة بمستويات من المخرجات أقل من مستويات غيرها من التكنولوجيات الأخرى . وفى حين أن المنافسة المفتوحة على المستخدمين لم تزل غير ممكنة فى كثير من مجالات البنية الأساسية ، فهناك دائما طرق أخرى للظفر بمزايا المنافسة . وفيما يتعلق بالأنشطة ذات التكاليف الغارقة المرتفعة ، فإن المنافسة على حق تشغيل احتكار يمكن أن تستولى على كثير من هذه المزايا . وحتى حيث يكون عدد القائمين بالتشغيل محدودا بحكم الضرورة ، فإن اللوائح التنظيمية تستطيع إكراههم على المنافسة بإزاء معايير الأداء (« المقياس المعيارى » للأداء) .

إشراك المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصلحة : لا يمكن الاعتماد فى كثير من أنشطة البنية الأساسية على إشارات السوق للحصول على المعلومات المتعلقة بالطلب أو لقياس الأداء . وحيث يكون المستخدمون مرتبطين بشبكة لتقديم الخدمات ، لا يكون بوسعهم أن يعربوا – من خلال الاختيار – عن تفضيلاتهم ، أو عما لا يحوز رضاهم . وفى مثل هذه الظروف ، فإن الحاجة تدعو إلى طرق أخرى من شأنها أن تجعل موردى الخدمة خاضعين للمساءلة أمام المستخدمين . وفى الوسع ، من خلال آليات مختلفة تتوخى توسيع المشاركة فى صنع القرار وتهيئة أسباب أوسع للحصول على المعلومات حول توفير البنية الأساسية ، أن يتمّ تمثيل المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين فى التخطيط للخدمات وتمويلها وتقديمها (وفى تحمل المسؤولية عنها أحيانا) .

الفرص تدق على الأبواب

إن كثيرا من الأفكار التى تقدم بيانها ليس جديدا ، وقد

تقبل بعضها راسمو السياسة من حيث المبدأ وإن لم توضع بعد موضع التنفيذ العملى الناجح . وهناك ثلاثة عوامل – هى التغيير التكنولوجى ، والسلوك الذى يتسم بقدر أكبر من البراغماتية ، والحساسية الأكبر لما للبنية الأساسية من آثار ضمنية بشأن الفقر والاستدامة البيئية – قد هيأت للإصلاح مناخا جديدا . كما أن التقنيات المبتكرة للاستفادة من القطاع الخاص فى تمويل الاستثمار ، تخلق مزيدا من التحدى أمام الأساليب التقليدية فى توفير البنية الأساسية . وهناك عدد كبير من البلدان قام باستغلال جميع هذه الفرص لاختبار الأفكار والنهج الجديدة التى تناقش فى فصول تالية من هذا التقرير .

التكنولوجيا : إن التغييرات التكنولوجية تخلق طائفة شتى من الفرص الجديدة لتغيير الأسلوب المتبع فى توفير البنية الأساسية فى كل قطاع تقريبا – ولا سيما عن طريق جعل عملية عزل الأنشطة المنوعة أمرا مستطاعا ؛ فأجهزة الرصد الاليكترونية الدقيقة ، وتقنيات الاختبار التى لا تُتلِف تستطيع تسهيل مهمة تقييم مرافق البنية الأساسية (بتكلفة مخفضة) وذلك بالسماح فى كثير من الأحيان بإجراء الاختبار من قبل عنصر عامل آخر خلاف القائم بالتشغيل ، مثل المالك أو المنظم . كما أن الأجهزة التى يتم التحكم فيها عن بعد للتفتيش على شبكات الأنابيب ، والتحويل من التوصيل التناظرى للهواتف إلى التوصيل الرقمى لها ، قد تسببا فى تبسيط عمليات الصيانة والتقليل من تكاليفها إلى حد كبير . ونظم المعلومات الاليكترونية ، بما فى ذلك رسم الخرائط الجغرافية ، تحسّن عمليات تخطيط الاستثمارات وتصميمها وتنسيق عمليات الشبكات . وتهيىء التكنولوجيات ، الأكفأ والأقوى والأكثر مرونة من الأساليب السابقة بصورة واضحة ، للبلدان النامية أن « تتقدم بوثبات متتالية » فتتخطى مراحل الانتقال القطاعية التى مرت بها البلدان مرتفعة الدخل من قبل . ومن ذلك مثلا أن البرازيل استندت فى توسعها فى الاتصالات السلكية واللاسلكية فى عقد السبعينات إلى المعدات الرقمية البازغة ، فيسرت بهذا عملية استحداث الصناعات المستندة إلى المعلومات . إلا أن الافتقار إلى الكفاءة الذى تتسبب فيه السياسة ، قد أبطأ من تحديث القطاع فى عقد الثمانينات .

البراغماتية الجديدة : وهناك اتجاه جديد ناشىء عن مزيد من الفهم لأسباب القوة وأسباب الضعف فى الحكومات والأسواق ، وهو يخلق بدوره فرصا لإصلاح عملية توفير البنية الأساسية ؛ ففى عقد الثمانينات ، أدت الجهود التى بذلها كثير من البلدان فى سبيل تخفيض حجم قطاعاتها العامة المفرطة الامتداد إلى إدراك أفضل لما تستطيع الحكومات والأسواق أن تفعله ، وما تعجز عن فعله . فتحرير الأسواق فى جميع أنحاء العالم ، والتجارب التى أجريت حول أشكال مختلفة من مشاركة القطاع الخاص فى كثير من القطاعات ، قد خلقا مجموعة جديدة من الخبرات تعزز هذا الاتجاه البراغماتى . كما أوضح التقدم النظرى والمؤسسى الذى طرأ ، متى تكون اللوائح التنظيمية ضرورية وكيف يتم صقلها عند التطبيق . ويؤدى هذا كله إلى نتيجتين رئيسيتين . أولاهما أن أنشطة البنية الأساسية التى تحتاج إلى تدخل حكومى هى أقل مما كان يعتقد فى وقت ما ، وثانيهما أن التدخل الحكومى ، إن دعت الحاجة إليه ، يمكن الاضطلاع به من خلال أدوات للسياسة العامة تكون أقل تشويها من الأدوات التى استخدمت بصورة تقليدية .

الالتزام المتجدد إزاء الاهتمامات الاجتماعية والبيئية : أثارت التطورات السياسية – بما فى ذلك اتجاه بلدان كثيرة إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية واللامركزية – اهتماما بالاهتداء إلى حلول فى البنية الأساسية تكون أدعى إلى إطاقة تكاليفها وأرعى للبيئة . وقد أدى هذا الالتزام إلى تقدير أكبر للحاجة إلى استشارة المجتمعات المحلية والفقراء والفئات التى تتأثر بالعوامل البيئية . وفى الوقت عينه ، تبذل جهود متزايدة فى سبيل نقل المسؤولية عن توفير البنية الأساسية إلى الحكومات المحلية ، وفى سبيل زيادة المشاركة وتعزيز الاعتماد على النفس .

ثم إن الوعى بأن الفقراء (والأجيال المقبلة) عناصر يتعين الاستجابة لها ، قد حثّ على البحث عن أساليب بديلة لتقديم الخدمات أو لإدارة الطلب عليها ، بحيث يتم توسيع أسباب الحصول عليها ، فى حين تُجتنب مشكلات البيئة . فبإجراء تغييرات بسيطة نسبيا فى تصميم موجهات (بارمترات) المجارى ، وفى تحسين تصميم المراحيض ، أصبح التصحاح فى طاقة المجتمعات منخفضة الدخل فى حين أتاح ذلك الفرصة لمبادرات القطاع الخاص فى مجال التمويل والصيانة وإنتاج قطع الغيار . وإن اتساع دائرة البدائل التقنية والاقتصادية والمؤسسية للمعالجة التقليدية لمياه النفايات الملوثة من شأنه أن يقلل من الحاجة إلى محطات الترشيح المكلفة . وشرعت البلدان تأخذ ببدائل لنظم رى المساحات الكبيرة – مثل نظم الرى بالتنقيط والفقاعات والرش وقنوات الرى المنخفضة والمضخات اللازمة لرفع المياه المنخفضة – وهى بدائل تستجيب بدرجة فائقة لاحتياجات المزارعين إلى المياه ، كما أنها مستدامة بيئيا .

وهناك اهتمام متجدد باستخدام وسائل نقل غير آلية ، بما فى ذلك الدراجات والعربات التى تجر باليد ، وبإجراء تحسينات بسيطة فى الطرق تنشط حركة الانتقالات من المناطق الريفية والحضرية . كما أن الاعتراف بالحاجة إلى صون الموارد الشحيحة أدى إلى بذل جهود تحول دون الإقدام على استثمارات لا داعى لها فى البنية الأساسية ، وذلك – مثلا – بالتشجيع على إعادة تدوير مواد النفايات الصلبة واستردادها ؛ والحدّ من الفضلات والنفايات السائلة عند المنبع ، وإدارة الطلب على المياه والقوى الكهربائية والنقل (الفصل الرابع) . وتتعلم البلدان الصناعية والنامية بعضها من البعض الآخر فى هذه المجالات .

الطريق الممتد إلى الأمام: خريطة طريق الإصلاح

يتطلب الوعى بأخطاء الماضى ، مقترنا بالفرص الجديدة ، إلقاء نظرة جديدة على الأدوار التى ينبغى أن تضطلع بها الحكومات وغيرها من وكالات القطاع العام والقطاع الخاص فى توفير بيئة أساسية تتسم بقدر أكبر من الكفاءة ، ومن الاستجابة للاحتياجات . أما التحدى ، فيتمثل فى تحديد المجالات التى يتسنى لظروف السوق التنافسية أن تعمل فيها ، وتلك التى تحتاج إلى إجراء حكومى . ويوجد فى داخل هذه الموجهات (البارمترات) العريضة قائمة بالخيارات المؤسسية التى تسمح للحكومات ولوكالات القطاع العام ولمجموعات القطاع الخاص (الساعية إلى الربح أو التى لا تستهدف الربح) بأن تضطلع بالمسؤولية عن الجوانب المختلفة لتقديم الخدمة . ويتفاوت الانتقاء من بين هذه الخيارات فيما بين البلدان ، وذلك فى ضوء خصائصها الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية . إن نطاق الخيارات عريض ، ولكن هناك أربعة نهج رئيسية يمكن تحديدها هى :

- الخيار (أ) : الملكية والتشغيل للقطاع العام ، وذلك من خلال مشاريع للقطاع العام أو للإدارات الحكومية .
- الخيار (ب) : الملكية للقطاع العام ، ولكن مع مسؤولية القطاع الخاص عن جميع عمليات التشغيل (وعن المخاطرة المالية) .
- الخيار (جـ) : الملكية والتشغيل للقطاع الخاص .
- الخيار (د) : توفير الخدمة من جانب المجتمع والمستخدمين .

وتبحث بقية هذا التقرير الكيفية التى يستطاع بها تهيئة بنية أساسية أكفأ وأكثر استجابة للاحتياجات ، وذلك بتحسين الحوافز – من خلال آليات أقوى للمساءلة والاستقلال الذاتى . ويتناول الفصل الثانى الأساليب التى تتبع لتحقيق المساءلة فى وكالة القطاع العام أو الإدارة الحكومية (الخيار أ) ، وذلك بإقرار مبادىء تجارية ، وإجراء إعادة هيكلية تنظيمية (إضفاء طابع الشركات) . كما يستعرض صكوك التعاقدات للسماح برصد أفضل للعمليات وأدائها ، وبإيجاد آليات ملائمة لتحقيق الاستقلال الذاتى المالى .

ويصعب فى كثير من الأحيان إقرار مبادىء تجارية بصورة دائمة فى غياب المنافسة الفعالة . ويتناول الفصل الثالث قوى السوق ومداها وتقنيات تنظيمها وتحقيق المساءلة من خلال المنافسة – وحيث لا تكون المنافسة وحدها كافية – فمن خلال اللوائح التنظيمية . كما يبحث الفصل الثالث فى الخبرات المستمدة من الملكية العامة والتشغيل الخاص (الخيار ب) حيث تستخدم المنافسة على السوق ، وأيضاً الملكية والتشغيل من جانب القطاع الخاص (الخيار جـ) . ويحتاج كل من هذين الترتيبين إلى إعادة هيكلة قطاعية ملائمة وصولا للحد الأقصى من فرصة المنافسة وتخفيفا لعبء التنظيم باللوائح .

ويتناول الفصل الرابع قضايا لا يسع إضفاء النزعة التجارية ، أو المنافسة التصدى لها بمفردها – وهى مشكلات تتعلق بالآثار الخارجية (ولا سيما البيئية) والإنصاف فى التوزيع والحاجة إلى تنسيق الاستثمارات . ويتناول النهج التى تتبع لتقييم وإيجاد المساءلة عن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية ، من خلال إضفاء اللامركزية على المسؤوليات الحكومية وذلك بالمشاركة من جانب المستخدمين وأصحاب المصلحة (بما فى ذلك نظم الاعتماد على النفس ، الخيار د) والتخطيط . ويستعرض الفصل الخامس آليات تمويل البنية الأساسية ، وكيف يتسنى لها أن تخلق حوافز للكفاءة ، وذلك بتوفير ضغوط تحقق انضباط الأسواق المالية الخاصة . ولأن الجوانب المختلفة للبنية الأساسية تنطوى على ألوان شتى من المخاطر ، فإن الفصل يبحث فى الكيفية التى يتأتى بها لمجموعة مناسبة من تمويل يستعين بمصادر وصكوك بديلة (الخاصة والعامة) أن تؤدى إلى إدارة أفضل للمخاطر ، بالإضافة إلى تعبئة مزيد من الأموال لاستثمارها فى البنية الأساسية . والفصل السادس يعود إلى قائمة الخيارات ويبيّن كيف أن هذه الخيارات يمكن تطبيقها فى البنية الأساسية فى قطاعات وبلدان مختلفة . كما يلخص الشروط اللازمة للتطبيق الناجح لهذه الخيارات . ويختتم الفصل بتقييم عريض للمنافع الاقتصادية والمالية التى تستطيع البلدان اجتناءها باتباع برنامج الإصلاح المعروض فى هذا التقرير .

٢

إدارة الكيانات العامة على أسس تجارية

تتم إدارة الجهات الناجحة فى توريد خدمات البنية الأساسية ، فى القطاعين العام والخاص ، بصفة عامة وفق مبادىء إدارة الأعمال ، وتتميز بخصائص ثلاث :

- أن لها أهدافا واضحة ومترابطة ، تنصب على أداء الخدمات .
- أن إدارتها مستقلة ، ويخضع مدراؤها والعاملون بها على حد سواء للمساءلة عن النتائج .
- أنها تتمتع بالاستقلال المالى .

والمبادىء التى تنبع منها هذه السمات تظهر بصورة طبيعية فى المؤسسات الخاصة . ولكنها لا تظهر إلا نادرا فى مؤسسات القطاع العام ؛ فالحكومات مضطرة إلى الموازنة بين العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة ، ومن المألوف أن تؤثر هذه الأهداف على أعمال جميع هيئات القطاع العام ، بما فى ذلك مشاريع البنية الأساسية . وبالمثل ، فإن إدارة موظفى القطاع العام كثيرا ما تعوقها قيود عديدة تحول دون تطبيق مساءلة المقصرين ومكافأة المجيدين فى الأداء . بالإضافة إلى أن الوضع المالى للهيئات والمشاريع العامة يتوقف فى كثير من الأحيان على القرارات المتعلقة بميزانية الحكومة التى لا علاقة لها بالأداء وعلى قرارات التسعير التى تمليها بواعث سياسية . وكثيرا ما يكون أثر هذه العوامل مناقضا لمقتضيات الإدارة الرشيدة .

ويرى كثيرون أن الفشل التنظيمى المزمن ، وضعف الأداء ، مبرران قويان للتخلى عن محاولة إصلاح القطاع العام ، والاعتماد بدلا من ذلك على القطاع الخاص فى توفير خدمات البنية الأساسية . وقد تكون زيادة الاعتماد على القطاع الخاص ، التى نوقشت فى الفصل الثالث ، سليمة بالنسبة لبعض البلدان وبعض القطاعات . ولكن هناك مع ذلك أهمية لجعل القطاع العام أكثر كفاءة لأسباب أربعة (على الأقل) : أولها ، أنه - بسبب هيمنة الحكومة فى الوقت الحالى - سوف يستمر القطاع العام متحملا المسؤولية الرئيسية عن خدمات البنية الأساسية فى معظم البلدان ومعظم القطاعات فى المستقبل المرئى . ولن تتحسن القدرات الضعيفة حاليا للقطاع الخاص فى أفقر البلدان إلا على مهل . والثانى ، أنه حتى مع مشاركة القطاع الخاص مشاركة دينامية فإن بعض القطاعات - مثل شبكات الطرق والأشغال العامة الرئيسية - ستبقى فى معظمها مسؤولية عامة . والثالث ، أنه لن يسهل مشاركة القطاع الخاص غير قطاع عام يتسم بالكفاءة ؛ فمن غير المرجح أن تحشد إدارة عامة مثبطة الهمة وغير كفؤة الإرادة والقدرة اللازمين على التعاقد مع القطاع الخاص على صيانة الطرق مثلا . والرابع ، أن الكثير من حكومات البلدان النامية سوف تقرر (لأسباب استراتيجية أو تنظيمية أو سياسية) أن تحتفظ بقدر كبير من المسؤولية عن إقامة البنية الأساسية وتشغيلها فى القطاع العام ، كما فعل كثير من البلدان مرتفعة الدخل .

ومن ثم فهناك أهمية حاسمة لتحسين كفاءة الجهات الموردة لخدمات البنية الأساسية فى القطاع العام (الخيار أ فى الفصل الأول) . ويمكن أن يتحقق ذلك باستخدام ثلاث أدوات أساسية لتعزيز عمل القطاع العام على أسس تجارية :

- تحويل الكيانات العامة إلى شركات ، مما يحقق لها استقلالا نسبيا ، ويحمى المشاريع العاملة فى مجال البنية الأساسية من الضغوط والقيود غير التجارية .

● إبرام عقود صريحة بين الحكومات والمدراء (من القطاعين العام أو الخاص) أو مع الكيانات الخاصة المشتغلة بخدمات البنية الأساسية ، مما يزيد الاستقلال والخضوع للمساءلة عن طريق تحديد أهداف واضحة للأداء تكون تجسيدا للأغراض التى تتوخاها الحكومة .

● اتباع استراتيجية للتسعير ترمى إلى ضمان استرداد التكاليف ، مما يوجد شكلا مطلوبا من الاستقلال المالى للمرافق العامة بل وللاشغال العامة فى بعض الأحيان .

دروس النجاح والفشل

على الرغم من أن القطاع العام قام باستثمارات كبيرة لتوسيع رصيد البنية الأساسية (الفصل الأول) ، لم يكن أداء الحكومات على نفس المستوى فى إدارة تدفق خدمات البنية الأساسية . وتوحى التجربة بأن العناصر الأساسية التى توافرت فى الجهات الموردة للخدمات ، الناجحة ، وهى التى لم يكن لها وجود فى الجهات المتعثرة ، هى تلك العناصر التى وصفت أعلاه بأنها المبادىء التجارية .

ما يكشف عنه النجاح

إذا كان الأداء ضعيفا فى كثير من الكيانات العامة فليس معنى ذلك أن القطاع العام لا يستطيع أن يصحح أوضاعه ؛ فقد بينت دراسة حديثة أجريت على خصخصة مؤسستين عامتين لتوليد القوى الكهربائية فى شيلى ، كانتا تداران من قبل إدارة جيدة ، أن التحسينات التى نشأت عن الإدارة الخاصة أدت

الإطار ٢ – ١ : الطريق الصحيح لإدارة مرفق عام : نظرة على شركة مرفق المياه فى بتسوانا

أنشئت شركة مرفق المياه فى بوتسوانا فى ١٩٧٠ وعُهد إليها بمسئوليتين رئيسيتين : توفير المياه الصالحة للشرب لأهم المناطق الحضرية فى البلد ، وأن تكون جهازا يعمل بالاعتماد على النفس من الناحية المالية .

وتتبع الشركة من الناحية الإدارية وزارة الموارد المعدنية وشؤون المياه . ونائب الوزير هو رئيس مجلس الإدارة ، وقد نجح حتى وقت قريب فى إبعاد النفوذ السياسى عن سير العمل فى الشركة . وساعده فى ذلك – إلى حد ما – إبرام عقود إدارة خارجية (منح معظمها لمدراء أجانب حتى عام ١٩٩٠ . ولكنها أخذت تتجه إلى المدراء الوطنيين بالتدريج) . وربما يكون العيب الوحيد فى هذا الترتيب هو أن العقود تبرم لمدة سنتين ، مما يجعل حل المشاكل يتركز على الحلول قصيرة الأجل ؛ لأن المدراء يريدون أن يظهر تأثير قراراتهم خلال مدة تعاقدهم .

وتقوم الشركة بتوصيل المياه إلى جميع مناطق خدماتها على أساس استمرار الخدمة لأربع وعشرين ساعة فى كل يوم ، مع الحرص على معالجة المياه بمستويات عالية . ولذا أصبحت بوتسوانا من البلدان القليلة فى أفريقيا التى تتوافر فى مدنها مياه نقية . والفاقد من المياه فى حدود مقبولة ؛ إذ يصل إلى نحو ١٥ فى المائة فى شبكة التوزيع و ١٠ فى المائة فى نقل المياه الخام وعمليات المعالجة . وتعتبر الخسارة الإجمالية فى حدود ٢٥ فى المائة مقبولة فى المرافق فى كثير من البلدان الصناعية . ويعكس هذا الفاقد المنخفض النوعية الجيدة لمهندسى الشركة الذين تجتذبهم المرتبات التنافسية .

وتتقاضى الشركة تعريفات ذات توجه تجارى تناسب الظروف فى مدن بوتسوانا ، وتزيد هذه التعريفات عند الضرورة . وتجرى قراءة العدادات وتصدر الفواتير للمستهلكين شهريا مع اعطاء مهلة ثلاثين يوما للسداد . وتقطع المياه فورا إذا لم يتم السداد فى الموعد ، وهناك رسوم إضافية لإعادة توصيل المياه . وليس هناك ما يدل على أن المستهلكين الذين قطعت عنهم المياه يشتركون مع غيرهم للحصول على حاجتهم . ولا تتردد الشركة فى تعديل الأسعار حسب الحاجة حتى تتمكن من إدارة الطلب . وقد رفعت الرسوم فى ١٩٨٥ – ١٩٨٦ لمواجهة آثار جفاف شديد . وأدى هذا إلى إنقاص الطلب بصورة فعالة بحيث أصبح كل شخص قادرا على الحصول على الحد الأدنى من كمية المياه أثناء فترة الجفاف وتجنبت الشركة ضرورة قطع الإمدادات . ولا تزيد الحسابات المستحقة المتأخرة فى العادة عن ٢ فى المائة من مجموع المبالغ المطلوب تحصيلها ، مما يدل على نجاح التشدد فى إعداد الفواتير وإجراءات التحصيل .

والأسرة المؤلفة من ستة أفراد ، ويستهلك كل فرد منهم ما يقرب من ١٠٠ لتر فى اليوم ، تدفع نحو ٨,٨٥ دولار فى الشهر – أى ما يقرب من ٨ فى المائة من دخلها . وإذا انخفض الاستهلاك إلى ٨٠ لترا تنخفض الفاتورة إلى نحو ٥ فى المائة من الدخل . أما الأسرة الأكثر ثراء والتى تستهلك ضعف هذا القدر فتدفع نحو ٣٢,٢٥ دولار فى الشهر . وهذه الرسوم عالية بالمقارنة بالرسوم التى تتقاضاها المرافق المماثلة فى أفريقيا ، ولكنها تساعد فى الحد من الاستهلاك ، وتضمن ألا يعتمد المرفق على الدعم من جانب الحكومة ، أو من جانب القطاعات الأخرى فى الاقتصاد .

ومن الإنجازات الجديرة بالذكر للشركة ، طريقة « الشيك الواحد » للجهات الحكومية المستخدمة للمياه . فوزارة المالية تدفع كافة الرسوم الشهرية المستحقة على الحكومة وتخصمها من المخصصات النقدية لكل وزارة أو إدارة . وبهذه الطريقة يمكن تجنب تراكم المتأخرات على الجهات الحكومية المستخدمة للبنية الأساسية ، وهو أمر شائع فى البلدان الأخرى .

غير أن الشركة بدأت تواجه المشكلات فى الآونة الأخيرة . فبعد أكثر من عشرين عاما من التشغيل الناجح تجد الشركة صعوبة متزايدة فى تعديل أسعارها على النحو اللازم . وربما يترتب على التأخير فى تعديل التعريفة مكاسب سياسية قصيرة الأجل ، ولكن ذلك سيسمح – أيضا – بزيادة استهلاك المياه ، وزيادة احتمالات التعرض لعجز مائى فى هذا البلد الذى تندر المياه فيه بصورة حادة .

الجدول ٢ - ١ المشاكل الإدارية الشائعة فى وحدات البنية الأساسية التابعة للقطاع العام ، ١٩٨٠ - ١٩٩٢

(لنسبة المئوية لقروض البنك الدولى التى تضمنت شروطا لمعالجة مشاكل محددة)

القطاع	عدد القروض	مصدر المشكلة			
		عدم وضوح الأهداف	عدم استقلال الإدارة وعدم خضوعها للمساءلة	مشاكل مالية	مشاكل الأجور والعمالة
الكهرباء	٤٨	٢٧,١	٣٣,٣	٧٢,٩	٣١,٣
الماء	٤٠	٢٥,٠	٤٠,٠	٧٠,٠	٣٥,٠
الإتصالات السلكية واللاسلكية	٣٤	١٤,٧	٣٥,٣	٥٢,٩	٣٢,٤
السكك الحديدية	٣٩	١٥,٤	٢٠,٥	٥٣,٨	٣٣,٣
الطرق	٣٥	٨,٦	٢٢,٩	٤٠,٠	٤٠,٠
الموانىء	٢٨	٢١,٤	٣٥,٧	٣٢,١	٤٢,٩

المصدر : World Bank database (ALCID).

إلى زيادة فى الإنتاجية لا تتجاوز ٢,١ فى المائة فى إحدى الحالتين ، وأقل من ٤ فى المائة فى الحالة الأخرى . ولما كانت هاتان المؤسستان تداران أصلا وفق المبادىء التجارية فإن التحسن الناشىء عن الخصخصة كان يقل عشر مرات إلى عشرين مرة عما كان يمكن أن يتحقق لو لم يكن الحال كذلك . وهناك أمثلة أخرى عديدة على نجاح القطاع العام فى توفير خدمات البنية الأساسية - نذكر قلة من بينها : المكسيك فى القوى الكهربائية وكوريا وسنغافورة فى معظم القطاعات أو فيها جميعا ، وتوغو فى توفير إمدادات مياه الشرب . وحتى وقت قريب كان مرفق المياه فى بتسوانا يدار أيضا وفق المبادىء التجارية ، وكان له سجل فى الأداء يحسد عليه (الإطار ٢ - ١) .

فما هو سر هذا النجاح ؟ من السمات المألوفة ، توافر درجة عالية من الاستقلال للكيانات المعنية . والاستقلال التنظيمى والإدارى لا يعنى الحرية الكاملة : فجميع الجهات العامة التى تقدم الخدمات تخضع للرقابة التنظيمية من جانب الوزارات التى تتبعها . وفى هذه الحالة تقوم الحكومة بوضع سياسات وأهداف واضحة ، بينما تترك التخطيط التفصيلى للخدمات وتنفيذها للهيئات القائمة بتوفيرها . وهذا التفويض فى المسؤولية والحرص على عدم التدخل السياسى هما من الأسباب التى أتاحت لهذه الهيئات العامة الاحتفاظ بمدراء ذوى كفاءة عالية ، وجعلتها تتمتع بالاستقرار فى هياكلها المتعلقة بالإدارة الوسطى والمهنيين . كما أن هيئات القطاع العام الناجحة تتمتع بالقوة المالية . فرسوم أداء الخدمة تغطى (فى حدها الأدنى) احتياجات التشغيل والصيانة ، فى حين تؤدى محاسبة التكاليف الفعالة إلى الحد من المصاريف . وهذا الاعتماد على استرداد التكاليف من المستفيدين بالخدمة هو جزء من السبب فى الاهتمام بإقامة علاقات طيبة مع الزبائن . ومن السمات الشائعة أيضا فى الهيئات العامة التى تدار إدارة جيدة (إن لم يكن ذلك فى جميع الحالات) ، الاستعانة بمقاولين من القطاع الخاص ورؤوس أموال من القطاع الخاص فى تشغيل البنية الأساسية وصيانتها .

ما يكشف عنه الفشل

أجرى مسح استقصائى لأربعة وأربعين بلدا لديها مشروعات يمولها البنك الدولى ، وتهدف إلى تحسين أداء البنية الأساسية ، كشف عن أكثر العشاكل شيوعا فى ستة قطاعات للبنية الأساسية (الجدول ٢ - ١) . وكان من المشاكل التى تكرر ظهورها فى كيانات القطاع العام المعنية : عدم وضوح الأهداف ، والافتقار إلى استقلال الإدارة وخضوعها للمساءلة ، والصعوبات المالية ، ومشاكل الأجور والعمال .

فأهداف هيئات القطاع العام التى تقدم خدمات البنية الأساسية كثيرا ما تكون مبهمة وغير متسقة . وتحديد الأهداف للجهات التى توفر خدمات البنية الأساسية يقتضى ما هو أكثر من مجرد تعيين الأهداف المالية البحتة ، خاصة إذا كان جانب كبير من السكان غير قادر على الحصول على الخدمة المعنية . وقد تشمل الأهداف أغراضا كمية ، مثل مدى تغطية المنتفعين أو توسيع القدرة الإنتاجية . وفى حالة عدم وجود هذه الأهداف كثيرا ما تقاعست الهيئات العامة عن التسليم بأن هناك بعض مجموعات المستهلكين - مثل الفقراء والمستهلكين الريفيين - على استعداد لأن يدفعوا مقابلا للحصول على الخدمات . وبالتالى ينبغى أن يوضعوا ضمن الفئات المستهدفة للحصول عليها . وسواء فى أفريقيا أم أمريكا اللاتينية أم جنوبى آسيا ، تتلقى الكيانات الموردة للمياه والقوى الكهربائية إشارات مختلطة من جانب

الحكومات بشأن الأماكن التى ينبغى لها أن توسع فيها شبكاتها . وكانت الضحية الأساسية لعدم الاتساق فى تحديد الأولويات الرسمية هى المناطق الريفية ؛ حيث أدى فشل الحكومات فى تحسين التغطية إلى دفع المنتفعين إلى البحث عن أشكال بديلة لتوفير الخدمة . (الفصل الرابع) .

والافتقار إلى الاستقلال وعدم الخضوع للمساءلة هما من الأسباب الكامنة وراء كثير من المشاكل الأخرى ؛ فالمشاكل المالية تظهر ، وكذلك العمالة الزائدة وعدم تركيز الأهداف ؛ لأن المدراء لا يسيطرون على التشغيل اليومى للهيئات – أو لا يسيطرون على القرارات المتعلقة بالأسعار والأجور والتوظيف والميزانيات . وفى ظروف كهذه نادرا ما يكون لدى المدراء الحافز الذى يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد . وقد حدث فى غانا – مثلا – أن تقرر تطبيق إصلاح فى عام ١٩٨٥ جعل المدير التنفيذى لمرفق ما مسؤولا أمام مجلس إدارته . ولكن لم تلبث أن أدخلت تعديلات عادت بالمساءلة بالتدريج لتكون أمام الوزارة المعنية ، وبذلك عادت التدخلات السياسية المباشرة ، وزادت المشكلة سوءا عندما أصبحت مكافآت الأداء تلك التى تقررت حتى تكون حافزا للمدراء وللعاملين ، جزءا لا يتجزأ من هيكل المرتبات ، وبذلك فقدت قيمتها كحافز .

والمشكلة الثالثة ، الصعوبات المالية ، شائعة فى مرافق القوى الكهربائية والمياه عندما يتأخر تعديل الرسوم المقررة لأسباب سياسية عن ملاحقة الزيادة فى التكاليف . وتعكس هذه الصعوبات عدم توافر الاستقلال الإدارى ، واستخدام الكيانات العامة للبنية الأساسية لتحقيق أهداف متباينة دون دفع مقابل لها – مثل إبقاء الرسوم منخفضة لمكافحة التضخم . وقد حدث فى البرازيل فى الفترة بين آذار / مارس ١٩٨٥ ونهاية عام ١٩٨٩ أن فرضت ثلاث فترات من التجميد على أسعار خدمات القطاع العام ، مما أدى إلى انخفاض الرسوم الحقيقية بنسبة ٥٩ فى المائة فى خدمات الموانىء و٣٢ فى المائة فى خدمات السكك الحديدية و٢٦ فى المائة فى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وكانت النتيجة ازدياد خسائر مشاريع القطاع العام ، مما أفشل استراتيجية مكافحة التضخم نتيجة للتصاعد المستمر فى العجز الإجمالى للقطاع العام .

وكثيرا ما تكون مشاكل الأجور والعمالة نابعة من المشاكل الثلاث الأولى . فالكثير من مرافق البنية الأساسية محملة بعمالة زائدة ، لأن الحكومات تستخدمها من أجل خلق وظائف فى القطاع العام ، وتُحمِّل التكاليف الإضافية الناتجة عن ذلك على عاتق دافعى الضرائب ، أو المستهلكين . وكثيرا ما يؤدى هذا الأسلوب إلى عدم توفير الأموال الكافية للصيانة . وتؤدى العمالة الزائدة إلى تآكل استقلال الإدارة ، وإلى تشتيت الأهداف التنظيمية ، وخلق مشاكل مالية ، ولا سيما فى مجال النقل ، وإن كان ذلك يحدث – أيضا – فى القطاعات الأخرى . وقد حدث فى الثمانينات أن قامت إحدى الشبكات المائية الكبرى فى شرقى آسيا بزيادة الرسوم على خدماتها بنسبة ١٣٢ فى المائة ، وهى زيادة تؤدى عادة إلى انخفاض التكاليف بالنسبة للوحدة من العاملين ، ولكن العاملين زادوا بنسبة ١٦٦ فى المائة خلال نفس الفترة ، مما أضاع المنافع المترتبة على زيادة الإيرادات .

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالعمالة هى أنه على الرغم من وجود عمالة زائدة عادةً – فى الكيانات العامة ، فإنها نادرا ما تستخدم الأساليب المعتمدة على اليد العاملة بدرجة كافية ، وهى أساليب يمكن أن تتسم بمردودية التكاليف ، كما تؤدى إلى ارتفاع نوعية البنية الأساسية فى الطرق وماء الشرب والتصحاح والرى والبنية الأساسية فى المدن . ففى أفريقيا جنوب الصحراء غالبا ما كانت الهيئات العامة تفضل إنشاء الطرق بالوسائل التى تحتاج إلى كثافة المعدات وكثافة رأس المال لإنشاء طرق مُغالى فى تصميمها ، وتحتاج صيانتها عادة إلى رأس مال كثيف . وغالبا ما يؤدى التخلص من هذه التحيزات إلى تحسين استخدام الموارد المحلية ، ويجعله أكثر ملاءمة لأغراض صيانة البيئة ومكافحة الفقر . ففى رواندا – مثلا – أدى التحول إلى الأساليب المعتمدة على الأيدى العاملة فى إنشاء الطرق الثانوية والطرق المدكوكة بالحصى إلى زيادة فرص العمالة بنسبة ٢٤٠ فى المائة (ومعظم العاملين بها من العمال غير المهرة الذين يتقاضون أجورا منخفضة والمتوافرين بكثرة بين الفقراء) . كما أدى ذلك إلى إنقاص التكاليف الإجمالية والمعدات المستوردة بنسبة تقرب من الثلث .

وتستطيع الحكومات أن تتجنب هذه المشكلات الأربع الشائعة وأن تزيد من فرص النجاح ، بإنشاء منظمات تهتدى بالمبادىء التجارية . وتحويل المنظمات إلى شركات يحميها من كثير من القيود والضغوط الحكومية . ولكن ذلك لا يعنى أن من يقدمون خدمات البنية الأساسية يستطيعون أن يحددوا لأنفسهم جدول أعمالهم وأهدافهم ؛ فالحكومة – بوصفها مالكة المؤسسات أو الشركات العامة المعنية بالبنية الأساسية – تستمر فى تحديد أهدافها الأساسية – من خلال عقود صريحة إذا تطلب الأمر – وفى تنظيم سلوكها بحيث

الإطار ٢ - ٢ : مستحقات نهاية الخدمة تخفف من تأثير فصل عمال السكك الحديدية فى الأرجنتين

فى أواخر الثمانينات كان عدد العاملين فى السكك الحديدية بالأرجنتين يبلغ ما يقرب من ٩٥ ألفا ، وكان المرفق يعانى من عجز سنوى يساوى واحد فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى . ومنذ منتصف السبعينات كانت فاتورة الأجور تزيد عن الإيرادات بصورة مستمرة . وبينت التقديرات أن إنقاص عدد العاملين إلى النصف لن يؤثر على مستوى الخدمة .

وتمت إصلاحات أساسية خلال السنوات القليلة الماضية . فقد منحت امتيازات للقطاع الخاص لتشغيل جميع خطوط شحن البضاعة بالإضافة إلى خطوط نقل الركاب فى منطقة بوينس ايرس . وللحد من الخسائر ومن عدد العاملين انقصت خطوط خدمة الركاب داخل أحياء المدينة إلى الثلثين . وقام البنك الدولى بدعم الجهود الأولى للإصلاح بتمويل تكاليف نهاية الخدمة لمن يحالون إلى التقاعد برغبتهم ، والذين بلغ عددهم ٣٠ ألفا (وذلك عن طريق قرض للتصحيح) . وكانت مكافأة نهاية الخدمة تساوى تقريبا مرتب سنتين لكل موظف محال إلى المعاش . وقدم مراجعو الحسابات شهادات بأن مكافأة نهاية الخدمة لم تدفع إلا للموظفين الذين أنهيت عقود خدمتهم ، وأن المدفوعات كانت مطابقة لقوانين العمل ومتفقة مع مكافأة نهاية الخدمة فى القطاعات الأخرى ، ثم اتخذت تدابير تحول دون إعادة تشغيل المستقيلين .

وكان التمويل الخارجى للتصحيح الأولى من العوامل التى أضافت إلى مصداقية عملية الإصلاح ، وأنقصت من مقاومة النقابات . كما أنه مهد الطريق لدورات خفض العمالة التالية التى مولتها الموارد الحكومية . وفى النهاية تقاعد ٦٠ ألف عامل عن العمل خلال فترة سنتين .

تضمن عائدا مناسبا لاستثمارات المجتمع . وبالإضافة إلى الاستقلال الإدارى والأهداف المحددة بدقة ، يجب أن تحدد الأسعار - سواء من جانب القائم بتوفير الخدمة ، أو عن طريق التنظيم الحكومى - عند مستويات تضمن المقدرة المالية وتوفير الحوافز .

التحويل إلى شركات

يبدأ الانفصال الصريح لموردى خدمات البنية الأساسية عن الحكومات بتحويل إدارة حكومية ما إلى مؤسسة عامة حتى يتاح لها المزيد من الاستقلال الإدارى . وقد حقق كثير من البلدان هذا التحول فى مجالات الماء والقوى الكهربائية والسكك الحديدية ، ثم طبق ذلك مؤخرا فيما يتعلق بخدمات الموانىء . والمؤسسات ملزمة بتقديم الخدمات التى تتفق مع الطلب ، ولكن الكثير منها لا يتوافر له الاستقلال القانونى اللازم لضمان التشغيل الكفء للشركات .

ويكون التحويل إلى شركة هو الخطوة التالية التى تعطى المؤسسة وضعها المستقل ، وتخضعها للشروط القانونية التى تفرض على المؤسسات الخاصة . ويعنى التحويل إلى شركة إخضاع الكيان المعْنىّ للقانون التجارى والضريبى المعتاد ، ولمعايير المحاسبة ، وقواعد المنافسة والقوانين العمالية ، وتصبح أقل تعرضا للتدخل الحكومى . ومن الناحية العملية لا يكون هذا التحول تاما دائما ؛ لأن الهيئات العامة لا تواجه منافسة كافية ، ولا تهدف إلى أغراض تجارية فقط ، فالتحول إلى شركات يعنى - مثلا - تحول العاملين من موظفين حكوميين إلى عاملين بعقود ينظمها قانون العمل العادى . ولكن حتى عندما يصبح للهيئة العامة هيكل الشركة فإنها كثيرا ما تتردد فى إنقاص العمالة . وتدل تجربة البلدان النامية على أن تطبيق قانون العمل العادى لتحقيق الخفض اللازم فى قوة العمل ، والذى لابد منه للنجاح فى إعادة هيكلة المؤسسات ، يكون أكثر قبولا من الناحية السياسية - وبالتالى أكثر استقرارا - عندما يصحب الفصل دفع لمكافآت نهاية الخدمة . وكان هذا هو الحال بالنسبة لبرنامج إصلاح السكك الحديدية فى الأرجنتين (الإطار ٢ - ٢) .

وتحول إحدى الإدارات أو الوزارات الحكومية إلى مؤسسة عامة يكون فى العادة أصعب بالنسبة للأشغال العامة عنه بالنسبة للمرافق - وتشكل الطرق تحديا خاصا . غير أن تحويل إدارات الطرق السريعة إلى شركات للمرافق العامة (كما حدث فى نيوزيلندا) تجربة تثير الاهتمام باعتبارها وسيلة لتحسين الأداء ، وخاصة فى مجال الصيانة . وتوضع فى الميزانية النفقات المتعلقة بالطرق السريعة وفقا لتقدير التكاليف المرتبطة بحركة المرور ، وبعد ذلك تحسب الرسوم التى يدفعها المنتفعون لتكون انعكاسا للاستهلاك الذى ينتج عن مختلف أنواع المركبات . غير أن هذه التجربة مازالت حديثة للغاية ، ورغم أنها كانت حافزا لتطبيق نهج مماثلة (فى تنزانيا مثلا) ؛ فما زال الوقت مبكرا لتقدير إمكانية استمرارها .

وتعتبر إجراءات المحاسبة التجارية من المنافع المباشرة للتحول إلى شركات . فمحاسبة التكاليف الصريحة تحدد الأنشطة التى لا تحقق عائدا ، وتكشف مصادر عدم الكفاءة ، وتجعل التكاليف والمنافع أكثر شفافية فى المؤسسات العامة والإدارات الحكومية . وفى غانا - مثلا - بدأت محاولة لإصلاح المرافق الرئيسية بوضع مجموعة مناسبة من حسابات التكاليف ، وأدى اتجاه الحكومة إلى منع التحويلات

الإطار ٢ - ٣ : تحويل موانىء اندونيسيا الرئيسية إلى شركات يستغرق عشر سنوات

تطبق أندونيسيا ثلاث مراحل رسمية فى الأخذ بالمبادىء التجارية . الأولى هى تحويل الإدارة الحكومية إلى مؤسسة حكومية . ثم تصبح المؤسسة شركة تظل تجمع بين أهداف تجارية وأهداف غير تجارية . وفى النهاية تتحول الشركة إلى كيان يسعى إلى الربح ، ويمكن تقاسم ملكيته مع القطاع الخاص . وقد وصلت الموانىء أخيرا إلى هذه المرحلة الثالثة .

وقد بدأ إصلاح إدارة الموانىء فى أندونيسيا فى ١٩٨٣ . وقبل ذلك كانت إدارة كافة الموانىء الثلاثمائة جميعها مركزه فى الإدارة العامة للمواصلات البحرية ، وهى إدارة حكومية . وكانت المعدات فى معظم هذه الموانىء من طراز عتيق ، ولم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات الإقليمية . وفى منتصف ١٩٨٣ ، قررت الحكومة أن تلجأ إلى أسلوب الإدارة اللامركزى بالنسبة لتسعين من تلك الموانىء ، وذلك بإنشاء أربع شركات عامة جديدة للموانىء جعلت مقر كل منها فى واحدة من الموانىء الأربع الكبرى .

وانقضى عامان قبل أن تعالج الحكومة مشكلة المغالاة فى وضع النظم واللوائح التى ظلت عقبة رئيسية فى طريق نجاح الشركات الجديدة ، بالإضافة إلى أن المدراء لم يكن قد توافر لهم بعد فهم واضح لمسؤولياتهم والجهة التى يساءلون أمامها ، كما كانوا يفتقرون إلى الاستقلال لتطبيق الإصلاحات التى يعتقدون بضرورتها . وتمت تسوية تلك المشاكل فى عام ١٩٨٨ عندما طبق برنامج للحد من التكاليف أدى إلى خفض المصروفات بنسبة ٥ فى المائة وزيادة الإيرادات بنسبة ٢٠ فى المائة فى كبرى شركات الموانىء . وفى الفترة بين ١٩٨٧ و ١٩٩٢ زادت الإيرادات بما يقرب من ضعف زيادة المصروفات .

وبعد عشر سنوات من بداية عملية الإصلاح أصبحت شركات الموانىء تواجه اختبار السوق . والمتوقع أن تكون المنافسة شديدة : وقد أجرى مؤخرا استقصاء لمعرفة رأى المستثمرين الأجانب ، فحددوا مرتبة البنية الأساسية لموانىء أندونيسيا بأنها فى نفس المستوى تقريبا مثل أستراليا ، ولكنها أدنى من موانىء أخرى فى المنطقة مثل هونج كونج وماليزيا وسنغافورة .

عن المنشآت القادرة على تحقيق الاستقلال المالى إلى إلزام المنشآت باستخدام تقنيات مناسبة لمحاسبة التكاليف . وخلال سنتين اثنتين انخفضت تكاليف التشغيل الحقيقية فى هيئة النقل الحكومية بنسبة ٦٧ فى المائة ، مما أتاح زيادة إيراداتها من ٩٢ إلى ١١١ فى المائة من تكاليف تشغيلها الإجمالية .

والتغييرات التنظيمية تكون دائما أسهل على الورق منها فى التطبيق العملى ؛ فتحويل إدارة حكومية إلى شركة عامة يحتاج إلى وقت وإلى جهد كبير ، وإدخال أساليب المحاسبة المعتادة وتطبيقها بالكامل يمكن أن يحتاج وحده إلى خمس سنوات ، كما يتبين من تجربة كثير من راسمى السياسة فى أوروبا الشرقية . ولا يقل عن ذلك صعوبة ، تصحيح كل الأمور الأخرى . وحتى الآن استغرق تحول المرافق العامة فى غانا إلى سبع سنوات ، وما زالت هناك تدابير كثيرة فى حاجة إلى تطبيق . كما أن تحويل موانىء أندونيسيا الرئيسية إلى شركات بصورة كاملة احتاج إلى عشر سنوات (الإطار ٢ - ٣) .

أهداف محددة وإدارة خاضعة للمساءلة

إن التحول إلى شركات يوجد هيكلا تنظيميا ، ولكن ذلك لا يزيد فى حد ذاته عن تحويل مشكلة أساليب الإدارة الحكومية إلى أساليب الإدارة التجارية ، وهى مهمة صعبة ؛ فالتغييرات التنظيمية وحدها لا توفر أهدافا واضحة ، ولا تخلق حوافز للمديرين لتحقيق تلك الأهداف . وتقول كثير من الحكومات إن إداراتها ومؤسساتها تدار بالفعل وفق المبادىء التجارية . ولكن ذلك لم يساعد المدراء على أن يصبحوا أكثر كفاءة . ويقول كثير من المدراء إن الاستقلال الذى حصلوا عليه فعلا أضيق من أن يُحدث أثرا ، وأنه معرض للعدول عنه . ويقول كثير من العمال إنهم لا يرون حافزا لبذل أقصى جهودهم ، لأن أصحاب الأداء الجيد والضعيف يعاملون معاملة متساوية . ويمكن أن يقول كثير من المنتفعين إن التحول إلى شركات لم يتح لهم الحصول على خدمات أفضل ، أو على نطاق أوسع . ودواعى القلق هذه سائدة بوجه خاص فى أفريقيا وجنوبى آسيا ؛ حيث جرت إعادة تنظيم المرافق العامة والإدارات الحكومية ولكن ظل الأداء فى كثير من الأحيان مخيبًا للآمال . أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد فضلت التحول بصورة أكثر جذرية إلى الملكية الخاصة (الفصل الثالث) .

ويمكن لتطبيق مبادىء السوق أن يساعد على حل مشاكل الإدارة بأسلوب الشركات ، فعلى الحكومة من جانبها أن تسمح بمنافسة كافية ، وأن تجعل مجال اللوائح التنظيمية معقولا ، وأن تكلف المدراء بزيادة الأرباح إلى الحد الأقصى ، أو أن يحققوا معدلات للعائد محددة سلفا . ورغم أن هذا الحل ثبتت فعاليته فى المدى الطويل بالنسبة لبعض

القطاعات وبعض الخدمات ، فإنه يثير مشكلتين على الأقل . أولاهما وأوضحهما أن القائمين بتوفير هذه الخدمات فى كثير من الأحيان هم من مؤسسات القطاع العام ، وذلك تحديدا بسبب القيود المفروضة على تعظيم الأرباح – سواء لأن الخدمات هى من السلع العامة (كما فى حالة الطرق) أو لأن للحكومات أهدافا أخرى غير الربح . والثانية أن مقدمى الخدمات يملكون قوة احتكارية ، وبالتالى فإن الأسعار يجب أن تحدد بعيدا عن الهيئة القائمة بالتوريد (انظر الفصل الثالث) .

وعندما يتعذر استخدام الحل المتعلق بقوى السوق لمعالجة مشاكل الإدارة بأسلوب الشركات فى القطاع العام ، يمكن النظر فى ثلاثة نهج أخرى لتنظيم العلاقة بين الحكومة وموفرى خدمات البنية الأساسية :

● *اتفاقات الأداء* ، وهى تحافظ على اتخاذ جميع القرارات داخل القطاع العام . وهى تسعى إلى زيادة إخضاع الموظفين والمدراء للمساءلة ؛ وتحسين تركيز العمليات عن طريق توضيح التوقعات من الأداء ، وتأكيد دور كل من المشاركين فى العملية ومسؤولياته ومكافآته .

● عقود *الإدارة* ، وهى تحيل إلى جهات خاصة مسؤولية إدارة عملية معينة ، مثل إدارة ميناء ، أو مرفق للكهرباء ، أو الماء . فهذه العقود تزيد من استقلال الإدارة وتحد من مخاطر التدخل السياسى فى التشغيل اليومى للهيئة العامة .

● عقود *الخدمات* ، وهى تحيل إلى الجهات الخاصة مسؤولية تقديم خدمة محددة بتكاليف أقل ، أو الحصول على مهارات أو خبرة معينة تنقص القطاع العام – مثل هندسة التصميمات . (وقد ناقشنا فى الفصل الثالث مسألة إحالة جميع العمليات إلى القطاع الخاص بمقتضى الإيجار ، أو منح الامتياز) .

وإذا صممت هذه العقود تصميما سليما فإنها تستطيع معالجة العيوب التنظيمية . ولن تكون فاعليتها فى إدارة الأشغال العامة أقل منها فى المرافق العامة . ويميل كثير من الحكومات إلى هذه العقود لأنها لا تتطلب التخلى عن الملكية العامة .

اتفاقات الأداء

جُربت اتفاقات الأداء التى يتم التفاوض عليها بين الحكومات (مالكة المؤسسة) والمدراء فى معظم قطاعات البنية الأساسية . وقد نشأ هذا النوع من الاتفاقات – أصلا – فى فرنسا حيث كان الغرض الأساسى هو التحديد الواضح للالتزامات المتبادلة بين الحكومة والمدراء . ثم أضافت كوريا ، التى كانت من أوائل الدول الآسيوية التى استخدمت اتفاقات الأداء ، حوافز صريحة تعتمد على الأداء لكل من المدراء والموظفين . وهذا التركيز على الحوافز هو ما تحاول معظم العقود التى تبرم فى الآونة الأخيرة أن تقلده .

كشف المعلومات لتحسين التركيز : ينبغى للحكومات ، من أجل تحديد مصادر الخطأ فى الحوافز ، أن تستحدث أنظمة للمعلومات والتقييم تجعل من المستطاع رصد الأداء . ويتركز العنصر المتعلق بالمعلومات على استحداث إجراءات معيارية مالية ومتعلقة بمحاسبة التكاليف ، بالإضافة إلى مؤشرات نوعية وكمية تفصيلية . وتشمل هذه المؤشرات فى مجال الطرق – مثلا – مقاييس لحالة الشبكة واستعمالها وإدارتها ، وتنظيمها وإنتاجيتها وتمويلها . وأدى التفاوض على اتفاق للأداء يغطى معظم هذه المؤشرات إلى تمكين إدارة الطرق السريعة فى ولاية سنتاكاتارينا فى جنوبى البرازيل من توضيح أهدافها بدقة . وكانت النتيجة حدوث تغيير فى الأولويات ، وإزداد التركيز على صيانة الطرق وإصلاحها عما كان عليه الحال فى الماضى . ووضعت أرقام مستهدفة بدقة لجميع أنواع المصروفات . والمتوقع أن تنخفض نسبة الطرق المرصوفة التى ساءت حالتها من ١٨ فى المائة فى ١٩٩١ إلى ٤ فى المائة فى نهاية ١٩٩٤ . وجرى تقدير الاحتياجات من العاملين والمهارات ، مما أيد إنقاص عدد العاملين من ٣١٤٩ فى ١٩٩٠ إلى ١٨٨٥ فى ١٩٩٣ . وتم بالفعل إبرام عقود مع القطاع الخاص للقيام بما نسبته ١٠ فى المائة من جميع أعمال الصيانة – وينص عقد الأداء على زيادة هذه النسبة إلى ٢٥ فى المائة بحلول عام ١٩٩٥ . ويجرى تطبيق إصلاحات مماثلة فى ولايات مارانهاو وبياوى وتوكانتينس .

تعزيز الحوافز : يتألف هذا العنصر من عدة عناصر : أولها ، الوعد بزيادة الاستقلال الإدارى للمؤسسة ، وكذلك مكافأة العاملين والمدراء ، فى مقابل تحقيق أهداف للأداء يتفق عليها . وتشمل بعض الاتفاقات فى كوريا والمكسيك والهند مكافآت تصل إلى ٣٥ فى المائة من إجمالى الأجور . ويرى الكوريون أن المنافع غير المالية – مثل احتفالات منح المكافآت أو التغطية الصحفية – عنصر أساسى فى نجاح ما يبرمونه من عقود . وفصل الموظفين المتكاسلين هو من العقوبات التى يمكن اللجوء إليها فى كوريا (الإطار ٢ –

٤) . وهناك عنصر آخر للحوافز يمكن أن يدرج فى هذ الاتفاقات يتعلق بمدة الإتفاق . فالاتفاقات الأقصر أجلا (لمدة سنة كما فى كوريا والمكسيك) أكثر جدوى ؛ لأنها تسمح بإجراء تقديرات أكثر تواترا ، وإن كانت تتطلب – أيضا إعادة مفاوضات تستهلك وقتا طويلا .

والحافز المألوف الثالث هو الوزن الذى يعلق على مختلف مؤشرات الأداء بعد التفاوض الحريص بين المدراء المعنيين والحكومة ؛ ففى المكسيك نص الإتفاق الموقع فى ١٩٨٩ بين هيئة الكهرباء الاتحادية والحكومة على توزيع الأوزان وفقا للأولويات التالية : ٤٤ فى المائة للتحسن فى الإنتاجية ، و ٢٣ فى المائة لتحسين كفاءة التشغيل ، و ١٨ فى المائة لتحقيق الأرقام الإدارية والمالية المستهدفة ، و ١٥ فى المائة للتحسين فى نوعية الخدمة . ولم تحقق هذه الأوزان غير نجاح جزئى فى توفير إدراك أفضل للأولويات لدى المدراء والعاملين ، وتقديم حافز لهم للتركيز على الجوانب الهامة بدلا من التركيز على ما يسهل إنجازه . وبحلول عام ١٩٩١ كان ترتيب الأداء من الأفضل إلى الأسوأ على الوجه التالى : الكفاءة ، ونوعية الخدمة ، والإنتاجية ، والأداء الإدارى والمالى – بما لا يتفق كثيرا مع الأولويات والأوزان .

ماذا حققت إتفاقات الأداء ؟ حققت إتفاقات الأداء النجاح غالبا فى شرقى آسيا ، وذلك بفضل الجهود الواضحة لإدراج حوافز المدراء والعمال فى العقود ، ورصد تلك الحوافز . وعندما طبقت إتفاقات الأداء ارتفع معدل العائد على أصول شركة الكهرباء الكورية ثلاثة أمثال خلال سبع سنوات (الإطار ٢ – ٤) . وثبت نفع هذه الإتفاقات – أيضا – فى إصلاح إدارات الطرق السريعة كما يظهر من تجربة القائمين بتوفير الخدمة . ولم تحقق إتفاقات الأداء مثل هذه النتائج المدهشة فى أفريقيا . فعلى الرغم من أنها أدت إلى تحسين الأهداف غير التجارية فى الغالب ، مثل زيادة تغطية المناطق الريفية ، فقد فشلت غالبا فى تحقيق الأهداف المالية ؛ ففى السنغال تحسنت محاولات استرداد التكاليف فى البداية . ولكن خلال ثلاث سنوات عادت التكاليف إلى المستوى الذى كانت عليه قبل تطبيق إتفاقات الأداء . وفى هذه الحالة فشلت الإتفاقات فى معالجة الافتقار إلى حوافز الأداء للمدراء والعاملين . وتُفسِّر الصعوبات التى صادفها

الإطار ٢ – ٤ : بماذا تتميز اتفاقات الأداء فى كوريا ؟

جاءت اتفاقات الأداء فى كوريا محصلة لإصلاح المؤسسات العامة فى ١٩٨٣ . وتهدف هذه الاتفاقات إلى السماح بإجراء تقييم مقارن لأداء جميع المدراء ، (وليس الشركات) فى الأجلين : القصير والطويل وضمان توافر المعلومات اللازمة للتقييم ، وأن ترتبط مكافأة المدراء والعاملين بأدائهم ، وأن يتولى التقييم مراجعو حسابات مستقلون . وكان نجاح كوريا فى تقييم الأداء أكبر من نجاح معظم البلدان الأخرى . وعلى الرغم من الصعوبات المالية التى واجهتها بعض المؤسسات فى السنوات الأخيرة فقد تمكنت تلك المؤسسات بوجه عام من تحقيق أهدافها غير التجارية .

ما نوع مؤشرات الأداء المستخدمة ؟ يجرى اختيار مؤشرات الأداء بحيث تقيس النتائج على ضوء الاتجاه العام ، ووفقا للأهداف المتفق عليها . وتستند العلامات القياسية – عادة – على الخبرة الدولية ، ويتم استخلاصها بالتشاور مع جهات خارجية مستقلة ، تجنبا لاحتمالات تضارب المصالح . ويجرى وضع الأرقام المستهدفة وتقديرها سنويا من أجل زيادة إمكانيات المساءلة . وتمثل المؤشرات الكمية عادة نحو ٧٠ فى المائة من التقدير النهائى . والمؤشران الكميان الأساسيان هما : الربحية والإنتاجية . أما المؤشرات الكمية الأخرى فتختلف من قطاع لآخر ، وتمثل سمات مثل درجة التغطية ، أو المنتجات المادية . وتنصب مؤشرات النوعية على استراتيجية الشركة ، والبحوث والتطوير ، والتحسن فى معلومات الإدارة ، وأنظمة التحكم الداخلى . وتجمع المؤشرات ضمن مؤشر واحد للربحية العامة ، يستخدم كمتوسط مرجح للأداء بالنسبة لكل مؤشر على حدة .

ما هى قاعدة المعلومات التى تستخدم فى التقدير ؟ تستعين كوريا فى الوقت الحالى بقاعدة مالية محاسبية سليمة ، تقدم للإدارة بيانا واضحا بأهداف الأداء . ويرجع هذا الانتشار لتقنيات المحاسبة المعيارية – إلى حد ما – إلى تطبيقها باعتبارها واحدا من مؤشرات الأداء .

كيف يتم الإرتباط بين الأداء والمكافأة ؟ لكى تزيد مساءلة المدراء أمام المستفيدين بخدمات البنية الأساسية تُنشر فى الصحف أسماء الشركات العامة مرتبة على أساس أدائها . ويحصل أفضل المدراء إلى جانب السمعة والمكانة على مكافآت مالية – أيضا . وتحسب المنحة السنوية للعاملين تبعا لترتيب شركتهم بين الشركات الأخرى . وكذلك يربط به احتمال ترقيتهم الوظيفية .

والنتيجة ؟ خلال ثلاث سنوات طرأ تحسن ملموس على الأداء الإدارى لكبار المدراء ، والمدراء ، ورؤساء الإدارات ، فى ٦٠ فى المائة من المؤسسات على الأقل . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن معدل العائد على أصول المؤسسات العامة (فى حالة شركات الكهرباء وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية) ارتفع من أقل من ٣ فى المائة قبل ١٩٨٤ إلى أكثر من ١٠ فى المائة فى نهاية العقد .

كثير من الإتفاقات فى تمييز مكافآت الأداء فى الخدمة المدنية انسبب فى أن معظم الخبراء لا يعلقون املا كبيرا على تلك الإتفاقات فى أفريقيا ، ويرون زيادة الاعتماد على البدائل الأخرى التى نناقشها أدناه .

عقود *الإدارة*

تعطى عقود الإدارة المسئولية عن طائفة عريضة من العمليات والصيانة للقطاع الخاص – ويكون ذلك عادة لمدة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات . ويمكن أن يكون هذا النهج أكثر فاعلية من الاعتماد على إتفاقات الأداء لتحقيق أهداف مماثلة . فهناك مثلا عقد لإدارة شركة كهرباء فى غينيا بيساو يبين أن عقود الإدارة ربما تنجح حيثما فشل الكثير من إتفاقات الأداء ؛ ففى هذه الحالة تمكن فريق جديد للإدارة من مضاعفة مبيعات الكهرباء فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (الإطار ٢ – ٥) .

غير أنه عندما تمنع الهيئات العامة سيطرة المقاول الخاص على بعض الوظائف الأساسية التى تؤثر فى الإنتاجية ونوعية الخدمة – مثل مسائل التوظيف أو شراء الاحتياجات ، أو الحصول على رأس المال العامل الذى توفره جهة عامة – لن يكون المقاول مسؤولا عن الأداء فى مجموعه ، ولا يحقق العقد النجاح فى العادة . وكان هذا هو السبب فى أن عقدا للإدارة وُقِّعَ مؤخرا لإدارة محطة للكهرباء فى الفلبين لم يلبث أن فشل خلال تسعة أشهر ؛ إذ أنه عندما وقع الخلاف بين المدراء الجدد والحكومة بشأن مستوى التوظيف ونوعية تشكيله ، فسخ العقد على الرغم من التحسينات السريعة التى لوحظت فى مجال الصيانة عقب وصول فريق الإدارة الجديد .

متى تكون هذه العقود مجدية ؟ تحقق عقود الإدارة نتائج أفضل عندما يُمنح المقاول المتعاقد قدرا كبيرا من الاستقلال فى اتخاذ القرارات ، وعندما تستند المكافأة على الأداء ، جزئيا على الأقل ؛ ففى فرنسا ، حيث من المألوف إبرام عقود الإدارة فيما يتعلق بمياه الشرب والصرف الصحى ، تُربط حوافز تحسين الإنتاجية بالمبالغ التى يحصل عليها المقاول المتعاقد مقابل مؤشرات مثل الحد من التسرب وزيادة التوصيلات . وقد نص عقد الإدارة الموقع مع شركة الكهرباء والمياه فى غينيا بيساو على أن تُضمن ٧٥ فى المائة من المكافأة على أن تتوقف نسبة الـ ٢٥ فى المائة الباقية على الأداء . وتميل عقود الإدارة التى تنص على ربط الأتعاب بالأداء إلى أن تحقق نجاحا أكبر من العقود التى تنص على أتعاب ثابتة – مثل إتفاقات المشورة الإدارية التقليدية . وليس هناك فرق كبير بين ترتيبات الأتعاب الثابتة والمعونة الفنية ، وهى نادرا ما تنجح . ومع ذلك فإن ربط الحوافز بالأداء قد

الإطار ٢ – ٥ : عقود الإدارة فى غينيا بيساو – هل نجحت ؟

تعاقد مرفق الكهرباء الوطنى فى غينيا بيساو مع فريق للإدارة من الأجانب من خمسة أشخاص ، وكانت النتيجة تحسنا واضحا فى الأداء . فمن قبل ، كان انقطاع خدمة الكهرباء أمرا مزمنا ، وكان معظم المناطق لا يحصل على الكهرباء إلا لساعات معدودة فى كل يوم . وتكشف عن هذا التحول الإحصاءات المقارنة لسنتى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ . ولكن التطورات فى الفترة الأخيرة تبين أن ثمة صعوبات قد ظهرت فى العلاقة بين الإدارة والحكومة .

جدول الإطار ٢ – ٥ أداء مرفق الكهرباء الوطنى فى غينيا بيساو

المؤشر	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٣
القدرة المركبة (ميجاوات)	٧,٢	١٠,٣	١١,١
القدرات القابلة للتشغيل (ميجاوات)	٢,٢	٧,٥	٩,٩
معامل القدرة (نسبة مئوية)	٣٢	٥١	٤٢
استهلاك الوقود (كيلو غرام لكل كيلو وات ساعة)	٠,٣٠٠	٠,٢٥٤	٠,٢٧٥
الفاقد فى الشبكة : (نسبة مؤية)	٣٠	٢٦	٢٤
المبيعات من الكهرباء : (ملايين الكيلو وات ساعة)	١٤	٢٨	٢٧
الإيراد المتوسط : (دولارات للكيلو وات ساعة)	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٢٢

وقد نفذ عقد الإدارة الخارجية بناء على مبادرة مشتركة بين وزارة التعاون الفرنسية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، وبنك التنمية الأفريقى ، والبنك الدولى . وأدى هذا العقد إلى الحد من تبديد المعونة الخارجية . (خلال السنوات العشر السابقة ، كانت المعونة الخارجية لإنتاج الكهرباء أكثر من ثلاثة أمثال القيمة المقدرة للمرفق فى نهاية الفترة) .

ولكن مع بداية ١٩٩٤ بدأت تظهر بعض المشاكل الخطيرة . فعلى الرغم من أن المرفق يفرض رسوما اقتصادية ، فقد عجز عن توليد إيرادات لتمويل التوسع – أو حتى العمليات الجارية فى بعض الأحيان – مما أدى مرة أخرى إلى انقطاع الكهرباء ، وانخفاض نوعية الخدمة . وكان هذا الوضع المالى القلق راجعا إلى زيادة كبيرة فى المبالغ المستحقة غير المسددة ، نتيجة للصعوبات التى واجهها المرفق فى تحصيل مستحقاته . وقد طالبته الحكومة باستمرار توفير الخدمة للجهات ، ذات الأهمية الخاصة ، حتى عندما كان التأخير فى سداد فواتيرها يؤدى إلى متاعب مالية . وكانت الاتصالات المريبة مع القطاع الخاص والقائمة على الاحتيال منتشرة بالرغم من الجهود التى بذلها المرفق لمنعها .

الإطار ٢ – ٦ : مؤسسات آجيتيب : إشراك القطاع الخاص فى البنية الأساسية فى المدن الأفريقية

إذا كان أداء الحكومات ضعيفا فى تنفيذ مشاريع البنية الأساسية فلماذا لا تتركها للقطاع الخاص ؟ هذا بالتحديد هو ما يجرى فى عشر من بلدان أفريقيا الغربية ؛ فهيئات تنفيذ الأشغال ذات المنفعة العامة (آجيتيب) – وهى هيئات غير حكومية لا تسعى إلى الربح ، وتتولى تنفيذ الأشغال العامة – تدخل فى ترتيبات تعاقدية مع الحكومات لتنفيذ مشاريع البنية الأساسية . وقد تولت هيئة « الآجيتيب » فى السنغال ، والتى تضم عشرين عضوا من المهنيين ، تنفيذ ٣٣٠ مشروعا فى ٧٨ بلدية . وهى تستعين باستشاريين لإعداد التصميمات ، وإعداد وثائق العطاءات والإشراف على الأعمال ، كما أنها تصدر إعلانات طلب العطاءات ، وتقوم بتقييمها وبتوقيع العقود ، وتتابع سير العمل – وتدفع مستحقات المقاولين ، وتمثل المالك عند الاستلام النهائى للأشغال .

وتستخدم مؤسسات « آجيتيب » نهجا موحدا لتصميم الأشغال ، يعتمد على تشجيع المنافسة مع تيسير فرص المشاركة للمقاولين الصغار . ويراعى فى تصميم المشاريع القيود المحلية ، وحالة أسواق العمل ، والقدرة المحدودة للمقاولين الصغار المحتملين ، وضعف قدرة الحكومات المحلية على تحديد المشاريع ، ومدى توافر المهندسين والمعماريين الاستشاريين ، والمبرر الاقتصادى الاجتماعى للمشاريع الفرعية التى يجرى بحثها . وتضع هذه المؤسسات معايير لأهلية المشاريع واختيارها ، مع توجيه اهتمام خاص للأساليب التى تعتمد على كثافة الأيدى العاملة . وتتكفل العروض التنافسية المفتوحة باستبعاد المنفذين غير الأكفاء .

ويؤدى التعاقد مع الجهات الخارجية إلى تشجيع تنمية شركات المقاولات والاستشارات المحلية ، عن طريق خلق طلب على خدماتها . ويتعامل مع « آجيتيب » فى السنغال الآن ٩٨٠ مقاولا محليا ، و ٢٦٠ استشاريا محليا . وقد أدت هذه المؤسسات إلى انقاص الحواجز التى كانت تحول دون مشاركة كثير من المنفذين ، وجعلت الحياة أيسر بالنسبة للمؤسسات الأحدث والأضعف ، وذلك بأن تدفع للمقاولين مستحقاتهم كل عشرة أيام ، فى حين أن المؤسسات العامة لا تدفع فى العادة إلا كل عدة شهور .

والاستقلال الممنوح لمدراء مؤسسات « آجيتيب » يتيح لهم أن يقوموا بعمليات شفافة ونزيهة ، وتتسم بالكفاءة ، كما أن الوضع القانونى الذى يحمى المؤسسات يجعلها بمنأى عن الضغوط السياسية . إن وجود نظام قوى لمعلومات الإدارة ، واضفاء طابع مؤسسى على المساءلة الشخصية ، يمكن مدراء مؤسسات « آجيتيب » من تقديم تقرير عن أى مشروع أو مورد أو إذن دفع أو فاتورة غير مسددة . وتجرى مراجعة مستقلة لحسابات المشروع الموحدة كل ستة أشهر . كما أن هناك مراجعات للمسائل الإدارية كل شهرين بالإضافة إلى المراجعة المحاسبية الفنية التى تجرى سنويا .

وعندما أجرى تقييم لأنشطة مؤسسات « آجيتيب » تبين أن « إجراءاتها المانعة للفساد » سمحت لها بإتمام المشاريع فى المواعيد المحددة بوجه عام ، مع حدوث تجاوزات فى التكاليف لا تزيد عن ١,٢ فى المائة من المحفظة (تبلغ التجاوزات فى التكاليف فى المؤسسات العامة للشراء ١٥ فى المائة فى المتوسط من التقديرات الأصلية) . وتحصل مؤسسات « آجيتيب » عادة على سعر للوحدة يقل بنسبة بين ٥ و ٤٠ فى المائة عن الأسعار التى تحصل عليها الإدارات الحكومية عن طريق العطاءات الرسمية .

لا ينجح – أيضا – عندما يكون فى وسع الحكومة أن تتدخل فيما يتعلق برسوم الاستعمال . وبوجه عام فإن هذه العقود تميل لأن تكون أكثر فائدة كترتيبات مؤقتة ، تتيح للمؤسسات الخاصة والهيئات العامة فرصة اكتساب خبرة المشاركة قبل محاولة إبرام عقود أكثر شمولا ، أو أثناء وضع الإطار التنظيمى (وقد نوقش هذان الموضوعان فى الفصل الثالث) .

وهناك تطبيق مبتكر حديث لعقود الإدارة يتمثل فى المحاولة التى بذلتها « هيئة تنفيذ أشغال المنفعة العامة » (أجتيب) فى غرب أفريقيا ، فقد قامت هذه الهيئة بإبرام عقود تحيل بها مسؤوليات الإدارة عن مشاريع البنية الأساسية الحضرية إلى هيئات غير حكومية لا تستهدف الربح ، تقوم بدورها بإعادة التعاقد مع الغير على تلك الأشغال . وقد أدت زيادة مشاركة الإدارة وتحملها للمسؤولية إلى تحسين أداء المشاريع فتحسنت إدارة العقود وكذلك التنفيذ عن طريق إتاحة الفرصة لمؤسسات أصغر حجما ، تستخدم تقنيات أكثر اعتمادا على كثافة الأيدى العاملة ، للمشاركة فى العقود الحكومية . وقد ترتب على استخدام هيئة اجيتيب فى السنغال انخفاض بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ فى المائة فى تكاليف الوحدة فى مشاريع البنية الأساسية المحلية (الإطار ٢ – ٦) .

تنفيذ *الخدمات* بعقود خارجية

يزداد استخدام الهيئات العامة المعنية بتوفير خدمات البنية الأساسية لأسلوب التعاقد لأداء الخدمة مع جهات خارجية . وهذه أداة مرنة وتتسم بمردودية التكاليف ؛ لأنها تؤدى إلى زيادة الاستجابة لاحتياجات المنتفعين ، بالإضافة إلى الاستفادة بخبرة يصعب الاحتفاظ بها بصورة دائمة على كشوف مرتبات الموظفين . كما أنها تسمح بالتنافس بين الجهات المتعددة التى توفر الخدمة والتى يحصل كل منها على عقود قصيرة ومحددة الغرض .

الشكل ٢ – ١ : أتاح اعتماد المبادىء التجارية في ١٩٨٤ لمرفق المياه في توغو أن يزيد التغطية والإنتاج ...

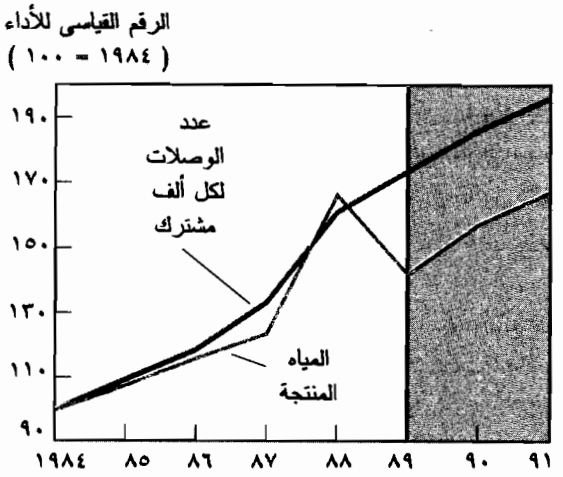

... لكن الأمر تطلب اتفاقا للاداء في ١٩٨٩ لتحسين النتائج المالية .

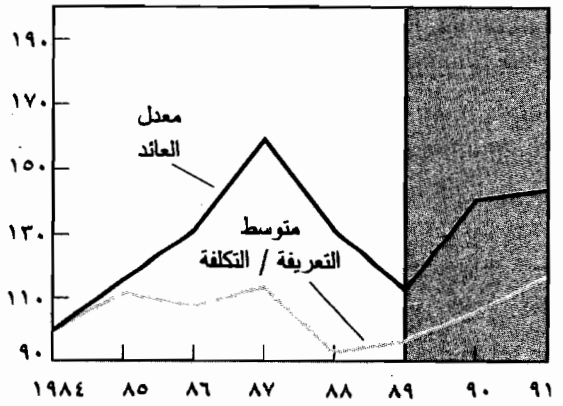

فترة اضفاء الطابع التجارى الرسمى (٨٤ – ١٩٨٩)

فترة اتفاق الأداء (٨٩ – ١٩٩١)

المصدر : بيانات البنك الدولى .

والتعاقد مع جهات خارجية أكثر شيوعا بالنسبة لخدمات الصيانة فعمليات العمرة الكاملة الرئيسية لمحطات الكهرباء – مثلا – يتم التعاقد عليها بصورة روتينية مع الجهات التى قامت بتوريد المعدات للمحطة ، أو مع خبراء مختصين فى معظم البلدان النامية . كما أن الخدمات التعاقدية هى الترتيب المألوف لتصميم وإنشاء الأشغال الرأسمالية الكبيرة ، بسبب المنافع الواضحة للاستفادة بالمعرفة الهندسية المتخصصة ومهارات البناء . وتقوم الجهة المكلفة بتوفير البنية الأساسية بتحديد معايير الأداء للخدمات المتعاقد عليها ، وتتولى تقييم العروض التى تشملها العطاءات التنافسية ، وتقوم بمراقبة الأداء ، وتدفع الأتعاب المتفق عليها عن الخدمات المقدمة . كما أن التعاقد مع جهات خارجية أداة فعالة متعددة الجوانب لإنجاز الكثير من المهام الأخرى . وقاعدة الخبرة لدى البلدان النامية فى هذا المجال آخذة فى النمو . وكثيرا ما يتم – أيضا – التعاقد على الخدمات المهنية النمطية – مثل مراجعة الحسابات ، وتشغيل البيانات ، واختيار العاملين . وقد قامت هيئة السكك الحديدية فى باكستان بالتعاقد مع الغير على القيام بأنشطة مثل قطع التذاكر ، والنظافة ، وتوفير الطعام والشراب . ويقوم مقاولو القطاع الخاص فى كينيا بأعمال إصلاح محدودة للقاطرات ، وأعمال الصيانة للخطوط الحديدية التابعة للحكومة . وفى شيلى تجرى قراءة العدادات وتحصيل المستحقات فى قطاعى مياه الشرب والصرف الصحى عن طريق عقود للخدمات منذ السبعينات . بل إن الشركة العامة للمياه فى سانتياغو شجعت الموظفين على ترك وظائفهم والتنافس فى الحصول على عقود للخدمات .

ما مدى نجاح التعاقد مع جهات خارجية ؟ يميل التعاقد مع جهات خارجية لأن يكون أكثر مردودية للتكاليف عن استخدام الموظفين العموميين للقيام بالصيانة (الذى يعرف بحساب قوة العمل) . وقد أدى تحول البرازيل إلى صيانة الطرق عن طريق التعاقد إلى إنقاص التكاليف بما يقرب من ٢٥ فى المائة للحصول على خدمة مساوية من حيث النوعية . وفى كولومبيا تتقاضى المؤسسات الريفية الصغيرة جدا ما يقرب من نصف الأسعار المتضمنة فى « حسابات قوة العمل » ، وتحقق نوعية من الخدمة أفضل بوجه عام . وكان من المكاسب الإضافية التى ترتبت على هذه التعاقدات أن أصبحت مجموعات العمل التابعة لحسابات قوة العمل الحكومية أكثر كفاءة عندما اضطرت إلى التنافس مع مقاولى القطاع الخاص . غير أن مسحا أجرى عن المقاولين يبين بأن الأمر يتطلب عقودا للصيانة لمدد أطول ، وعلى نطاق أوسع ، حتى يكون هناك مبرر اقتصادى للمقاول لتخصيص رأس المال اللازم ، وحيازة المعدات المتخصصة . وفى الوقت الحالى تتجه شيلى التى تنفذ بالفعل ما يقرب من ٨٠ فى المائة من صيانة طرقها عن طريق التعاقدات نحو إبرام عقود صيانة « شاملة » تستمر لمدة أطول .

اختيار النوع المناسب من العقود

أى نوع من هذه العقود الثلاثة – إتفاقات الأداء ، وعقود الإدارة ، والتعاقد مع مقاولين خارجيين – هو النوع السليم ؟ تلك مسألة تعتمد على نوع نشاط البنية الأساسية ، والسبب المحدد لضعف الأداء فى توفير الخدمة . ولما كان أداء الكيانات العامة يتوقف على أعمال الحكومة والمدراء والعمال ، فإن أفضل العقود هو العقد الذى يحقق أكبر كفاءة فى تغيير الحوافز القائمة حاليا لأسوأ هذه العناصر الثلاثة أداء .

وإذا كانت المشكلة متمثلة فى الحكومة ، ربما يكون إتفاق الأداء هو الوسيلة المفضلة ؛ لأن إتفاقات الأداء متبادلة . فقد عقد – مثلا – فى ١٩٨٩ إتفاق أداء أبرمه مرفق مياه توغو ، يتبين منه كيف يستطيع المدراء أن يستخدموا تلك الإتفاقات لدفع الحكومة إلى الموافقة على الزيادة اللازمة فى رسوم أداء الخدمة . وكان إتفاق الأداء مكملا لإدارة المرفق على أسس تجارية فى ١٩٨٤ . وقد طالب مدراء المرفق بإتفاق صريح للأداء من أجل إلزام الحكومة بزيادة الرسوم . ورغم أن اتباع الأسس التجارية أدى إلى تحسين الأداء فيما يتعلق بالأهداف غير التجارية – حدثت زيادة بنسبة ٧٣,٥ فى المائة فى عدد التوصيلات فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات – فإنه لم يساعد على تحسين الأداء المالى ؛ لأن الحكومة لم تأذن بالزيادة اللازمة فى الرسوم . وفى عام ١٩٨٩ كانت نسبة استرداد التكاليف تقل بنسبة ٧ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٨٤ (الشكل ٢ – ١) . وكانت هناك حاجة إلى إتفاق الأداء حتى تتمكن الحكومة والمرفق من الإتفاق على الخطوات اللازمة لتحقيق الاستقلال المالى . وخلال سنة واحدة ارتفعت نسبة استرداد التكاليف بمقدار ١٦ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٨٤ . أما إذا كانت المشكلة هى ضعف الالتزام من جانب الحكومة ، فلن تجدى أى وسيلة للعلاج فيما عدا الخصخصة .

وإذا كانت المشكلة تتعلق بالإدارة ، يتوقف اختيار نوع العقد على ما إذا كان الأمر يتعلق بضعف القدرات أو الحوافز . فاتفاقات الأداء التى تعقد مع المدراء العموميين شاغلى المناصب تفترض أن كفاءاتهم على المستوى المطلوب . ومن ثم ، ففى حالة هيئة لا تتوافر بها مهارات إدارية عالية تكون إتفاقات الإدارة المعتمدة على الأداء أكثر فاعلية فى الأجل القصير ، كما كان الحال فى غينيا بيساو . وبالنسبة للأجل الطويل ، يمكن أن ينص فى كل من إتفاقات الأداء ، وعقود الإدارة على أهداف تتعلق بالتدريب .

وإذا كانت مشكلة الإدارة تتعلق بالحوافز ، فإن الأمر يقتضى أن تقيم إتفاقات الأداء ارتباطاً واضحا بين الأداء والجزاء المالى وغير المالى للمدراء . وكان هذا النهج فعّالا فى كوريا حيث تمت ترقية رئيس إحدى الشركات العامة ، التى انتقلت من الموقع الأخير (الرابع والعشرين) فى ترتيب أداء المنشآت العامة إلى المركز الأول خلال سنة واحدة إلى منصب نائب وزير . ولعقود الإدارة والخدمة ميزة إضافية ، هى أنها تعطى إشارة للموظفين الحكوميين ، ومدراء المؤسسات العامة بأنهم إذا فشلوا فى تحقيق مهمتهم فان البدائل متاحة فى القطاع الخاص . ولابد أن يكون التهديد بالتحول إلى الموردين من القطاع الخاص جديا وقابلا للتصديق حتى يحدث أثره ؛ فبعد أن عمد مرفق المياه فى بوتسوانا إلى الاستعانة لفترة طويلة بمدراء من الأجانب ، تحول إلى الاستعانة بمدير محلى ، ولكن الحكومة أبدت استعدادها للعودة إلى الاستعانة بالمدراء الأجانب إذا تدهور الأداء .

وإذا كانت المشكلة تتعلق بضعف أداء الموظفين الحكوميين ، يجب أن تمتد الحوافز إلى ما وراء دائرة المدراء . وتستطيع الحكومات والمدراء أن يتفقا على أن يتضمن إتفاق الأداء ارتباطا واضحا بين أداء الموظفين ورواتبهم ومكافآتهم غير المالية . ومع ذلك ، فإذا كان الموظفون يتمتعون فى الوقت نفسه بحماية القواعد السارية للعمل فى الوظائف الحكومية ، فقد لا تكفى إتفاقات الأداء ولا عقود الإدارة . وهناك أسلوب أكثر فعالية يتمثل فى الاعتماد بشكل منهجى على عقود الخدمة ، وقد لجأت شيلى إلى ذلك الأسلوب لتحسين صيانة طرقها . فهذا النهج يضمن أداء المهمة ، وهو بديل عن استخدام نظام « حساب قوة العمل » .

التسعير الذى يضمن الاستقلال المالى

يتمثل العنصر الثالث فى الأداء الناجح لخدمات البنية الأساسية على أسس تجارية فى إيجاد مصادر للإيراد يمكن الاعتماد عليها وتتيح للقائمين بالخدمة قدرا أكبر من الاستقلال المالى . ومن شأن الاعتماد على الإيرادات التى ترتبط بالخدمة المؤداة إرتباطا مباشرا أن يزيد من إنتاجية موردى خدمات البنية الاساسية ، كما أنه يفيد المستفيدين بها فى معظم الأحيان . وعندما تكون المبالغ المحولة للخدمة من الميزانية أقل فان فرص تدخل الحكومة تقل ، وهى حقيقة أساسية لها أهميتها لتحقيق الاستقلال الإدارى . وبالنسبة للمرافق العامة ، يوفر خفض الدعم حافزا للمدراء على

التركيز على خفض التكاليف وإرضاء المستفيدين بالخدمة ؛ لان المبالغ التى يدفعها هؤلاء المستفيدون يجب أن تغطى تكاليف الخدمة . وفى حالة الأشغال العامة ، يجب أن يعتمد التمويل فى المقام الأول على التحويلات من الميزانية ، إذ أن من مصلحة كل من المدراء والمستفيدين أن يضمنوا الحصول على هذه الموارد بصورة مستقرة ومعروفة سلفا . ومن شأن زيادة شفافية هذه العملية أن تزيد من الاستقلال المالى للمدراء .

التسعير فى حالة المرافق العامة

من بين المرافق العامة فى البلدان النامية ، لا تكفى الإيرادات الإجمالية لتغطية التكاليف - عادة - إلا فيما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية (الشكل ٢ - ٢) . وحتى فى هذه الحالة ، تكون الخدمات المحلية - عادة - مسعرة بأقل من قيمتها الحقيقية ، مع تعويض الخسائر من فرض رسوم أعلى من التكلفة بكثير بالنسبة لمكالمات المسافات الطويلة والخدمات الدولية . وهذا الفرق بين الرسوم والتكاليف هو نوع من الضريبة المفروضة على المستفيدين . وفى جميع القطاعات الأخرى ، تمثل الفجوة بين الإيرادات والتكاليف ، دعما توفره الحكومة للمستفيدين . ويتراوح هذا الدعم من ٢٠ فى المائة للغاز إلى ٧٠ فى المائة للماء . ونسب الإيرادات المنخفضة إلى التكاليف تبين مدى ضآلة ما تسترده المرافق العامة من تكاليفها ، مما يؤدى إلى خسائر مالية لا يعوضها غير التحويلات من الميزانية الحكومية . وكانت الخسائر المالية السنوية للمرافق العامة للمياه فى أمريكا اللاتينية تمثل ١٥ فى المائة أو أكثر من الاستثمارات اللازمة لتوفير خدمات مناسبة لجميع السكان بحلول نهاية القرن .

وأفضل وسيلة لتضييق الفجوة بين التكاليف والإيرادات هى الحد من التكاليف وتحقيق الكفاءة الإنتاجية - وربما كان هذا هو أهم درس فى خبرة البنك فى مجال البنية الأساسية . والتكاليف الراجعة إلى سوء إدارة الديون تكاليف باهظة فيما يقرب من ثلث مشاريع البنية الأساسية التى يدعمها البنك الدولى . ومشاكل الصيانة التى يترتب عليها فاقد فى المياه أو الكهرباء أكثر شيوعا ، وأعلى تكلفة . وتقدر شركة المياه الوطنية فى كوستاريكا أن خسائرها السنوية الناشئة عن هذا الفاقد تساوى ٢٤ فى المائة من الاستثمارات المقررة للسنوات الخمس المقبلة . وفى مكسيكوسيتى ، فى نهاية الثمانينات ، تطلب إهمال الصيانة ومرور الوقت بين زيادة الرسوم وزيادة التكاليف فى قطاع المياه دعما من الحكومة الاتحادية بلغ نحو ٠,٦ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى سنويا .

وبعد التحكم فى التكاليف يمكن أن تساعد المبادىء السليمة للتسعير فى تحقيق الاستقلال المالى ، والحد من التشوهات فى تخصيص الموارد - الذى ينعكس فى نجاح بلدان تختلف ظروفها اختلافا واضحا مثل بوتسوانا وشيلى ، وكوريا وسنغافورة (الإطار ٢ - ٧) . وتهدف استراتيجية تسعير البنية الأساسية فى هذه البلدان إلى استرداد التكاليف بما يكفى لضمان الاستقلال المالى للمرافق العامة . وينصب الاهتمام فى استراتيجية التسعير هذه على استرداد العناصر الأساسية الثلاثة فى تكاليف معظم مرافق البنية الأساسية : التوصيلات ، والاستخدام ، وتكاليف القدرة فى وقت الذروة .

والمألوف أن تحصل تكاليف تركيب توصيلة لأحد الزبائن بشبكة التوزيع ، أو التجميع ، عن طريق تقاضى أتعاب دورية موحدة بدون أرباح ، وكثيرا ما ترتبط برسوم تعتمد على الاستخدام فى ظل تعريفة تتألف من شريحتين . وتكاليف الاستعمال هى الأسهل فى الاسترداد عندما توجد

الشكل ٢ - ٢ : نادرا ما تسترد التكاليف بالكامل فى البنية الأساسية .

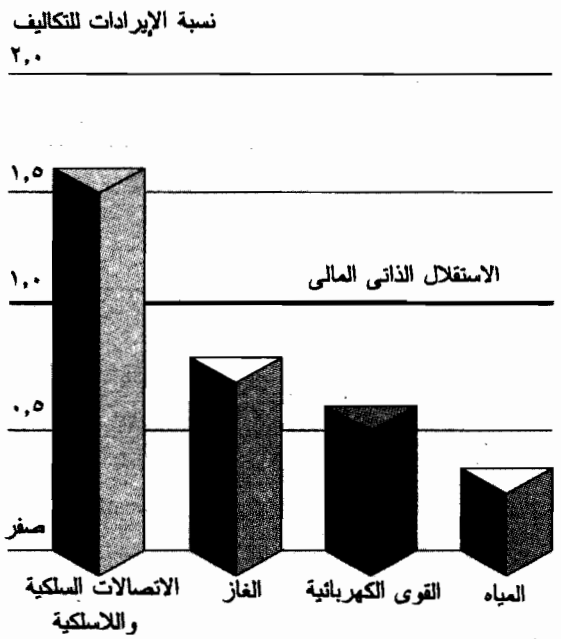

المصدر : الاتصالات السلكية واللاسلكية ، الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٤ ؛ الغاز ، بيانات البنك الدولى ، القوى الكهربائية بيزانت - جونز ١٩٩٣ ؛ المياه ، بهاتا وفولكنمارك ١٩٩٣ .

عدادات تحدد حجم الكميات المستهلكة ، وتفرض الرسوم على أساس الاستهلاك الفعلى . ومن شأن هذه الرسوم أن تحد من الفاقد ، وأن تشجع على الاستخدام الأكثر كفاءة ؛ ففى بوجور باندونيسيا – مثلا – أدى رفع التعريفة حتى تفى بالتكاليف إلى انخفاض استهلاك الماء بنسبة ٣٠ فى المائة فى فترة أقل من سنة ، دون أن يترتب على ذلك تأثير واضح على الصحة أو على الإنتاج الاقتصادى . أما حيث لا تستخدم العدادات فالمعتاد أن يوضع تقدير للاستخدام . وفى كولومبيا وتايلند ، ترتفع الرسوم تبعا لقطر مواسير المياه . وفى الهند ، تزيد الرسوم تبعا لقيمة العقار الذى توصل الخدمة إليه . وليست هذه الحلول نموذجية ، وتحتاج إلى رصد من وقت لآخر ، ولكنها تكون فى كثير من الأحيان أفضل الخيارات المتاحة . ويتوقف التحول إلى استخدام العدادات على الأولوية الممنوحة لاسترداد التكاليف . وكان من نتائج إلغاء الدعم عن مرفق المياه فى غانا فى ١٩٨٨ أن زاد استخدام العدادات من أقل من ٣٠ فى المائة إلى ٥٣ فى المائة فى ١٩٩٣ ، وزاد تحصيل الإيرادات من أقل من ٥٠ فى المائة إلى ٩١ فى المائة من قيمة الفواتير .

ومن جوانب استرداد التكاليف التى تفصل بين الأداء الطيب والأداء الضعيف ، أن الهيئات ذات الأداء الطيب تسترد تكاليف الاحتفاظ بقدرة تكفى لتلبية الطلب فى وقت الذروة عن طريق تحصيل رسوم تعتمد على الطلب المتوقع ، أو الاستهلاك الفعلى فى وقت الذروة . وهذه الطريقة تساعد على تجنب انقطاع الكهرباء ، أو العجز فى المياه . وبعبارة أخرى ، إن الجهات الأفضل أداء أكثر حرصا من غيرها فى تقدير الطلب . وفى كولومبيا وكوريا

الإطار ٢ – ٧ : تصميم الرسوم بحيث تكفل الاستقلال المالى مع تحقيق أهداف متعددة :

المبدأ العام لتسعير الخدمات العامة من أجل استرداد التكاليف بدون تشويه فى تخصيص الموارد ، هو جعل السعر مساويا لجميع التكاليف قصيرة الأجل التى يجرى تكبدها لإنتاج وحدة إضافية من الناتج بكفاءة . (مثلا ، جالون إضافى من المياه ، أو متر مكعب من الغاز) مع بقاء القدرة الإنتاجية ثابتة – أى أن يكون السعر مساويا للتكلفة الحدية فى الأجل القصير . غير أن الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشبكات الكهرباء والماء ، تحتاج بصورة دورية إلى استثمارات كبيرة . وفى هذه الحالات تنخفض التكاليف المتوسطة مع زيادة الإنتاج ، ويصبح سعر الكفاءة أدنى من متوسط التكلفة . وإذا طبق هذا السعر ينتج عنه عجز مالى ، وبالتالى فقد للاستقلال المالى . ولكن حتى حيثما لا تتحقق مثل هذه الوفورات للحجم الكبير ، يكون الاستقلال المالى معرضا للخطر عندما تكون الجهات العامة الموردة للخدمات ملتزمة بتحقيق أهداف اجتماعية (الفصل الرابع) .

ويمكن عن طريق إدخال تعديلات على الصيغة العامة للتسعير ، تجنب العجز التشغيلى والإفلال من عمليات المفاضلة التى تفرضها الحاجة إلى التصدى لمسائل العدالة والكفاءة والأهداف المالية فى وقت واحد . وبوجه عام ، إذا كان الاستقلال المالى مطلوبا فلا بد من إعادة النظر فى السعر المحدد للجمهور حتى يغطى تكاليف توفير الخدمة بالإضافة إلى نسبة من الربح ، مما يسفر فى كثير من الأحيان عن تعريفة متعددة الأجزاء ، واحتمال إجراء دعم متبادل بين المستفيدين بالخدمة . وهناك خياران شائعان لإنقاص التشوهات (من حيث الكفاءة والعدالة) فى تحقيق الاستقلال المالى وهما : التوسع فى الرسوم التى تفرض على أساس هياكل الشرائح المتزايدة وهياكل الأسعار المختلفة لأوقات الاستعمال المختلفة .

ففى حالة شرائح الأسعار المتزايدة ، يجرى تسعير استهلاك الخدمات (الماء والكهرباء عادة) بسعر منخفض فى البداية حتى حجم معين (شريحة) ، ثم بسعر يتزايد بعد ذلك مع الشرائح المتتالية . ويتراوح عدد الشرائح من ثلاث حتى يصل إلى عشر فى بعض الأحيان . وأكثر الهياكل فاعلية هو أبسطها ، وخاصة عندما يكون الرصد والقدرة الإدارية من العوامل غير المتوافرة .

وبمقتضى هيكل تحديد السعر حسب وقت الاستعمال يدفع المستفيدون بالخدمة مبلغا إضافيا فى فترات زيادة الطلب . فهذا النظام يشجع المستفيدين على نقل الطلب إلى فترات ما دون الذروة ، وبذلك تتحقق ميزة إضافية هى زيادة الاستعمال الإجمالى للقدرة – وهو ما يؤدى عادة إلى زيادة الأرباح فى معظم الأحيان . وقد طبق نظام اختلاف الأسعار تبعا لوقت الاستعمال فى السكك الحديدية ، وسيارات النقل العام ، داخل المدن ، ومترو الأنفاق ، ولكنه أكثر شيوعا فى مرافق مثل الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية واختلاف الأسعار تبعا لوقت الاستخدام أمر عملى بالنسبة لشبكات البنية الأساسية ، حيث لا يمكن تخزين الناتج بوسيلة رخيصة ، ويمكن تقسيم استخدامه إلى شرائح زمنية ليتحول إلى منتجات متعددة . وتختلف الأسعار تبعا للوقت من اليوم بالنسبة للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية ، تبعا للموسم بالنسبة للغاز الطبيعى (ليكون إنعكاسا للطلب الموسمى من أجل التدفئة) وبالنسبة للمياه (ليكون إنعكاسا للإمدادات الموسمية ، وخاصة فى مواسم الجفاف) .

وكذلك يمكن أن تتنوع الرسوم بأشكال أخرى ؛ فعندما تختلف – مثلا – تكاليف الخدمة تبعا للإقليم ، يجب أن تنعكس هذه الفروق فى الأسعار . ففى نيروبى فى كينيا فى ١٩٧٥ ، كانت تكلفة توفير المياه على ارتفاعات عالية تزيد بنسبة ٣٢ فى المائة عن تكلفة توصيلها إلى الأنحاء الأكثر انخفاضا فى المدينة . وينبغى أن تختلف الأسعار بسبب مثل هذه الفروق .

والهند لا تفرض تكاليف القدرة هذه إلا على كبار المستفيدين التجاريين والصناعيين ، لأنهم يميلون لأن يكونوا المصدر الرئيسى للطلب فى فترة الذروة .

ومما له نفس أهمية الحافز على تحقيق الأهداف التى يتم التفاوض عليها مع الحكومة ، الاستقلال المالى الذى يتيح لمدراء المؤسسات العامة أن يعتمدوا على نظام الأسعار لتقدير مدى استعداد المستفيدين للدفع . ويتفق الاعتماد على آلية الأسعار مع مصلحة المستفيدين لأنه يوجه مسار توفير الخدمة حسب تفضيلات المستفيدين وليس البيروقراطيين . وقد تبين أن المستفيدين على استعداد لأن يدفعوا ، أو هم قادرون على أن يدفعوا ، أكثر مما يتصور الكثيرون (الفصل الرابع) .

والقيود السياسية هى العامل الذى يحول بين كثير من المرافق العامة وبين استرداد التكاليف ؛ والأسعار المنخفضة تلقى قبولا بين من يتلقون الخدمة حتى إذا كانوا على استعداد لدفع مبلغ أكبر ؛ ففى بنغلاديش وأندونيسيا وباكستان والفلبين تقل المبالغ المحصلة من الرسوم التى يدفعها المستفيدون بماء الرى عن تكاليف التشغيل والصيانة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٩٠ فى المائة . ويعكس هذا الفارق قوة جماعات الضغط العاملة لصالح المزارعين ، وقدرتها على الحصول على التأييد السياسى للدعم المرتفع . وفوق ذلك فعندما يكون الدعم مضمونا ، لا يكون هناك حافز كبير لمدراء المؤسسات العامة على الأداء الجيد ، أو تحسين الاستجابة للمستفيدين . وإذا لم يتوافر التأييد السياسى فلن تكون التغييرات التنظيمية كافية – مثل ربط مكافآت المدراء بالأداء المالى للإدارة أو المرفق .

استرداد التكاليف وتأثيره على الفقراء : يخشى كثير من الحكومات أن يؤدى استرداد التكاليف كاملة إلى الإضرار بالفقراء ، بالرغم من أن زيادة الأسعار بحيث تسمح باسترداد تكاليف توصيل الخدمات ربما يساعد الفقراء فى واقع الأمر ، فهم كثيرا ما يدفعون أسعارا أعلى للوحدة من الماء أو الإضاءة التى يوفرها القطاع الخاص بسبب عدم توصيلهم بشبكات الخدمة العامة التى تكون تكلفة الوحدة فيها أقل ، ولأنهم لايستفيدون من الدعم المقدم لمن يستخدمون الشبكة العامة – ممن يكونون فى العادة أحسن حالاً . وتوسيع نطاق القدرة على دخول الشبكة يفيد الفقراء ؛ إذ يسمح لهم بالاعتماد على مصادر أقل تكلفة للمياه والكهرباء . (ناقشنا الحالات التى يكون الدعم فيها لازما فى الفصل الرابع) .

وقد ظهر هذا التأثير واضحا بصورة أشد إقناعا فيما يتعلق بالمياه التى يعلق عليها الفقراء أهمية كبرى . ففى مدينة جراندى فيتوريا فى ولاية اسبريتو سانتو فى البرازيل ، كان الاستعداد لدفع مقابل توصيلات المياه الجديدة يبلغ أربعة أمثال تكاليف توفير هذه الخدمة ، بينما كان الاستعداد لدفع مقابل جمع الصرف الصحى ومعالجته يبلغ ٢,٣ مثل تكاليفها (الشكل ٢ – ٣) . أما فى حالة عدم معالجة الصرف الصحى قبل التخلص منه ، فإن الاستعداد للدفع ينخفض إلى ١,٤ مثل التكاليف لأن الصرف الصحى غير المعالج يخلق مشاكل صحية كما أنه يقلل من القيمة الترويحية للمياه التى يتم الصرف فيها (وذلك غالباً لأغراض صيد الأسماك) .

والاستعداد لدفع مقابل للمياه مرتفع لأسباب وجيهة ؛ فبالنسبة للفقراء ، قد تحرر الوسائل الأيسر للحصول على المياه وقتا يمكن استخدامه فى ممارسة أعمال مدرة للدخل . وفى ريف باكستان ، تكون الساعات التى تنفقها النساء اللاتى لديهن وسيلة للحصول على إمدادات المياه المحسنة أقل بما يقرب من ١,٥ ساعة فى اليوم مما تنفقه النساء اللاتى لا تتوافر لهن تلك الوسائل . ويتراءى هذا الوفر فى القيمة التى يعلقها المستفيدون على هذه الخدمة . وفى هايتى يزيد استعداد الأسرة للدفع مقابل توصيلة جديدة خاصة بها بنسبة تصل إلى ٤٠ فى المائة إذا كان مصدر المياه الجارية يبعد مسافة كيلو متر واحد على الأقل .

وليس الفقراء على استعداد للدفع فقط من الناحية النظرية : فهم يدفعون ـ فعلا ـ من الناحية العملية ؛ ففى الفترة بين منتصف السبعينات وأوائل الثمانينات ، كان الناس فى سبع عشرة مدينة تمت دراستها يدفعون للسقائين من القطاع الخاص مبالغ تصل إلى خمسة وعشرين مِثْلا فى المتوسط من الأسعار التى يتقاضاها المرفق . وفى نواكشوط بموريتانيا ، وبورت اوبرانس بهايتى ، كان السقائون يتقاضون ما يصل إلى مائة مثل السعر الذى يتقاضاه المرفق العام ؛ فإذا اتسعت شبكة المرفق العام بحيث تتيح للفقراء فرصة الحصول على الماء النقى ، سيكون معنى ذلك أنهم يدفعون أقل مما هم على استعداد الآن لدفعه ، وهم قادرون على دفعه ، للموردين من القطاع الخاص .

الأشغال العامة والاستقلال المالى

وعندما تصبح مؤسسات الأشغال العامة مستقلة ماليا ، فلن يكون معنى ذلك أن تقوم الهيئات العامة بجمع الإيرادات مباشرة من المستفيدين لتغطية تكاليف تشغيلها ؛ إذ أن من الصعب على الأشغال العامة ، أو من المستحيل عليها أن

تقيس الاستخدام الفردى ، وبالتالى أن تحدد سعره . ومع ذلك ، فلابد أن يوجد تدفق من الدخل معروف سلفا ، ويتسم بالشفافية استنادا إلى الرسوم التى يدفعها المستفيدون والمخصصات النمطية المقررة من جانب الميزانية الحكومية . ويمكن إلى حد ما ، أن يقال إن الهدف فى هذه الحالة هو تأكيد المساءلة المالية وليس الإستقلال المالى ، وذلك لأن الهدف الرئيسى هو تحقيق التمويل الكافى والمعروف سلفا . وكان مفتاح النجاح لشركة الطرق السريعة فى كوريا هو جعل أداء الهيئة أكثر شفافية (وهى عملية يرد شرحها فى الإطار ٢ - ٤) بالإضافة إلى ربط التحويلات من الميزانية بالأداء . ولكن إجراءات الميزانية فى كثير من البلدان النامية لا تسمح بمثل هذا الارتباط الواضح بين الموارد والأداء ، ويسعى الكثير من إدارات الأشغال العامة إلى زيادة موارده الخاصة عن طريق الميزانية . وذلك أيسر على وكالات الأشغال العامة المحلية منه بالنسبة لسلطات الطرق السريعة ، لأنه من الأيسر تحديد المستفيدين من الخدمات المحلية .

الاستقلال المالى لإدارات الطرق السريعة : تستطيع الإدارات ، من ناحية المبدأ ، أن تزيد من حصتها من مصادر إيراداتها الخاصة بإلزام المستفيدين بأن يدفعوا بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، مقابلا لاستخدام الطريق . والمستفيدون يدفعون كثيرا من الرسوم المتعلقة بالطرق عند تملكهم للمركبات ، مثل رسوم التراخيص والضرائب على تملك المركبات وتسجيلها وفحصها . كما أنهم يدفعون رسوما للاستعمال . مثل ضرائب الوقود ، أو رسوم المرور على الطرق ، أو ضرائب الانتظار . بيد أن هذه الرسوم التى تفرض على مستخدمى الطرق نقل عادة كثيرا عن التكاليف . ففى زامبيا فى ١٩٩١ كانت الرسوم المفروضة على مستخدمى الطرق (وهى فى الأساس رسوم

الإطار ٢ - ٨ : هل تتحسن الطرق السريعة نتيجة لتخصيص الإيرادات لغرض محدد ؟

عندما تسير عمليات وضع الميزانية سيرا حسنا فإنها تخصص الاعتمادات اللازمة للأعمال ذات العائد الاقتصادى المرتفع أو التى تتمتع بأولوية متقدمة . وفى مثل هذه الحالات ينبغى تفادى تخصيص الإيرادات المتحصلة من رسوم أو ضرائب معينة لأنشطة محددة أو نفقات بذاتها مثل صيانة الطرق . وذلك لأن هذا التخصيص يحد من قدرة واضعى الميزانية على تحويل الاعتمادات من نشاط إلى آخر . وفى أوقات تقشف الميزانية يؤدى التخصيص إلى ضمان المصروفات للقطاعات المحمية ، وتركيز الخفض فى بنود الميزانية على الأنشطة غير المحمية . وفى البلدان ذات الأوعية الضريبية الضيقة يمكن أن يؤدى التخصيص المسبق إلى احتجاز حصة كبيرة من إيرادات الضرائب لأغراض محددة سلفاً .

غير أنه يحدث فى كثير من البلدان ألا تخصص الميزانية بصورة منهجية أموالا لأنشطة ذات عائد مرتفع . وفى قطاع الطرق ، كثيرا ما لا تخصص اعتمادات كافية لأعمال الصيانة ذات العائد المرتفع ؛ لأن موارد الميزانية تخصص لمدة سنة واحدة فى كل مرة . ويحدث العجز فى التمويل على الرغم من الالتزام بتمويل الصيانة على امتداد عدة سنوات متعاقبة وهو التزام يكون مفهوما ضمنا عند اتخاذ القرارات الاستثمارية . وتفترض حسابات معدل العائد نمطاً من الصيانة يحتاج إلى حد أدنى من التمويل سنة بعد أخرى ، وعدم إيلاء أولوية مناسبة لصيانة الطرق يفسر إلى حد كبير تدهور الكثير من شبكات الطرق الوطنية فى البلدان المختلفة . ويمكن للتخصيص المسبق أن يضمن توافر التمويل الكافى الذى يلزم لصيانة الطرق .

وقد شجع البنك الدولى على إنشاء صناديق لصيانة الطرق فى كثير من البلدان الأفريقية خلال السنوات الأخيرة القليلة ، حيث يؤدى نقص التمويل وعدم استمرار تدفق الأموال إلى عرقلة الصيانة . وتستند الحجة المؤيدة للتخصيص المسبق فى هذا المجال إلى ارتفاع معدلات عائد الصيانة ، وهى من أعلى المعدلات فى القطاع العام . وطالما كانت الممارسات والسياسات الضعيفة لإعداد الميزانيات تؤدىّ إلى تفضيل الاستثمار على الصيانة ، وما دامت معدلات العائد على الصيانة عالية ، فإن التخصيص المسبق يؤدى إلى تجنب نقص الأموال المخصصة للصيانة ، وإلى تحسين تخصيص الموارد فى الأجل القصير . لكن هذا قد يكون حلا قصير الأجل لمشكلة طويلة الأجل ، ويحتاج إلى إعادة نظر بصورة دورية .

ويحتاج إنشاء صناديق جديدة للطرق إلى ما هو أكثر من مجرد التخصيص المسبق للإيرادات لصيانة الطرق ؛ فهو يشمل - أيضا - الإصلاحات اللازمة لتحسين كفاءة هيئات الطرق ، وإنشاء مجالس للطرق تضم خبراء تقنيين وممثلين لجماعة مستخدمى الطرق ، تتولى الإشراف على تخصيص الإيرادات ، وتحديد الأولويات . وقد بدأت بعض بلدان أفريقيا فى الأخذ بنهج « تجارى » مفيد لجعل عمليات تمويل الطرق مستندة إلى قاعدة اقتصادية أكثر ثباتا ، وأكثر استجابة لاحتياجات مستخدمى الطرق . وتقدم تنزانيا نموذجا بارزا لأفضل الأساليب . وفوق ذلك فإن تدفق الإيرادات بطريقة آلية قد صمم بحيث يتجنب تراكم الفوائض . وبالتالى عدم تشجيع الإنفاق التبذيرى . وهذه الإصلاحات الإضافية ضرورية ، لأن التجربة تبين أن مجرد وجود الأموال المخصصة مسبقا للطرق لا يعنى أن الحكومة ملتزمة بالصيانة ، كما أنه لا يضمن أن الصيانة سوف تتسم بالكفاءة . وقد كان لدى كولومبيا صندوق للطرق لمدة تزيد على عشرين عاما ، ولكنها تخلت عنه فى ١٩٩١ لأن موارده كانت تذهب فى حالات كثيرة إلى قطاعات أخرى غير قطاع الطرق .

إصدار التراخيص ورسوم العبور فى بعض المناطق) لا تمول إلا ١٠ فى المائة من إجمالى الإنفاق على الطرق ، ويتم سدّ الباقى من إيرادات الميزانية العامة .

وتنشأ الفجوة بين ما يدفعه المستخدمون والنفقات الفعلية لأن الرسوم المفروضة على مستخدمى الطرق لا تغطى عادة التكاليف التى تفرضها أنواع المركبات المختلفة على الطرق ؛ ففى غانا تستهلك الشاحنات الثقيلة قدرا من الوقود يصل إلى أربعة أو خمسة أمثال ما تستهلكه المركبات العادية ، ولكن حمولتها المحورية التى تصل - عادة - إلى عشرة أمثال حمولة تلك المركبات ، تحدث بالطرق أضرارا تزيد عدة مرات عن الأضرار التى تحدثها المركبات العادية . والسبيل إلى معالجة هذا الفرق هو فرض ضرائب إضافية تتمثل فى رسوم سنوية لاستصدار التراخيص ، تتفاوت تبعا لوزن المركبة . وفى حالة الشاحنات المفصلية ، حسبت رسوم الترخيص المستندة إلى الوزن بمبلغ ٢٥٥٠ دولارا فى تنزانيا و ٣٠٠٠ دولار فى تونس . ولكن مستخدمى الطرق يقاومون دفع مثل هذه الضرائب العالية عندما تكون حالة الطرق سيئة .

وقد أخذت بعض البلدان فى تمويل صناديق الطرق عن طريق تخصيص رسوم معينة يدفعها مستخدمو الطرق (مثل رسوم العبور أو إيرادات ضرائب الوقود) لأنشطة معينة مثل الصيانة . وهذا التخصيص الضيق لضرائب ورسوم معينة يرتبط ارتباطا وثيقا باستخدام المرافق ، ويساعد فى التغلب على مقاومة الضرائب . وهذا الأسلوب شائع فى أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة (بشأن الطرق) وفى بعض البلدان الآسيوية (حسابات خاصة فى اليابان وكوريا والفلبين) . ويتوقف مدى استصواب مثل هذا التخصيص الضيق للاستفادة بالرسوم على اعتبارات عملية ، وليس على اعتبارات نظرية فى معظم البلدان النامية . وبوجه عام ، إذا كانت العملية المتعلقة بالميزانية تسير سيرا حسنا ، ينبغى تجنب هذا التخصيص الضيق (يتضمن الإطار ٢ - ٨ بعض الايضاحات فى هذا الصدد) .

استرداد التكاليف من أجل الإنفاق المحلى على البنية الأساسية : كانت الحكومات المحلية أكثر نجاحا فى استرداد التكاليف بصورة غير مباشرة ، كما حدث فى كولومبيا - مثلا ، حيث استخدمت ضرائب « التثمين » فى دفع تكاليف تحسين الطرق ، وتوفير مياه الشرب ، وغير ذلك من الخدمات العامة المحلية ؛ فعن طريق هذا التثمين يجرى تخصيص تكاليف الأشغال العامة وتوزيعها على العقارات المستفيدة بها تبعا لنسبة المنفعة التى ينتظر أن تجنيها من العمل المعنى . ومن المهم لتحقيق النجاح أن يشارك المستفيدون المتوقعون فى تخطيط المشاريع وإداراتها ، وأن يراعى الحرص فى التخطيط والتنفيذ ، وأن يكون هناك نظام فعال للتحصيل ، وأن يتوافر - فى كثير من الحالات - تمويل مسبق بمبالغ كبيرة من الإيرادات العامة للحكومة حتى يمكن البدء فى الأشغال فى الوقت المحدد . وقد تم فى الآونة الأخيرة تمويل تنمية البنية الأساسية المحلية فى كوريا وأمريكا الشمالية باستخدام اقتضاء رسوم زيادة القيمة ، ورسوم تحسينات الأراضى ورسوم التنمية ، وآليات مماثلة ، تفرض على القائمين بالتنمية المتوقعين ، من أجل تغطية المطالب الإضافية التى ستؤدى عمليات التنمية التى يقومون بها إلى فرضها على البنية الأساسية الحضرية . وكذلك يعتمد مدى نجاح الضرائب المحلية فى المساهمة فى تمويل البنية الأساسية على نوعية البنية الأساسية المؤسسية للمدينة - مثل سجلاتها وعمليات تقييمها ، وحالة التحصيل فيها ؛ فكل ضريبة محلية تحتاج إلى خبرة تقنية ، وإرادة سياسية فى تنفيذها .

ضرورة الالتزام السياسى بالإصلاح

انصب الاهتمام فى هذا الفصل على عنصر أساسى واحد فى توفير خدمات البنية الأساسية عن طريق القطاع العام ، إلا وهو الأخذ بالمبادىء التجارية . غير أن الالتزام بهذه المبادىء لن يستمر إذا لم تكن انعكاسا لالتزام سياسى لتحسين أداء القطاع العام للخدمات ؛ فالالتزام السياسى هو العامل الأساسى وراء الأداء الجيد للقطاع العام فى سنغافورة ، ووراء قدرة الإصلاحات فى مؤسسات القطاع العام فى كوريا على الاستمرار . كما أنه يفسر السبب الذى جعل بوتسوانا على استعداد للبحث عن أفضل المدراء للهيئات العامة على الصعيد الدولى ، وليس على الصعيد المحلى فحسب .

وقد استخدمت العقود الصريحة أو الضمنية المبرمة بين صانعى السياسة والمدراء ، أو القائمين بالتشغيل من أجل توليد الالتزام السياسى بصورة فعالة . والعنصر المشترك البارز فى العقود التى أبرمتها أكثر البلدان نجاحا ، هو أنه تحكمها قواعد واضحة . ومن بين العقود التى تحافظ على ملكية القطاع العام ، يبدو أن عقود الخدمات هى التى تعد بتحقيق أكبر نجاح فى هذا الصدد ، بالإضافة إلى أنها تختبر قدرة القطاع الخاص على المساهمة فى توفير البنية

الأساسية . ومن ثم فإن عقود الخدمات قد تكون أفضل عنصر متمم للتحول إلى شركات ، وهى قد تهيىء أداة جاهزة لتغيير المشاركة بين القطاعين العام والخاص . وقد كانت اتفاقات الأداء هى أقل الاتفاقات نجاحا ؛ لأنها غالبا ما تؤيد اتخاذ قرارات تقديرية تنبع من المصالح المتعددة والمتضاربة للحكومات .

غير أن مجرد إقرار المبادىء التجارية والحفاظ عليها عن طريق الالتزام السياسى لا يكفى لنجاح المؤسسات التجارية . والعنصر الناقص لتحقيق النجاح هو إدخال المنافسة مع التنظيم الملائم . وهذا هو محور الفصل التالى .

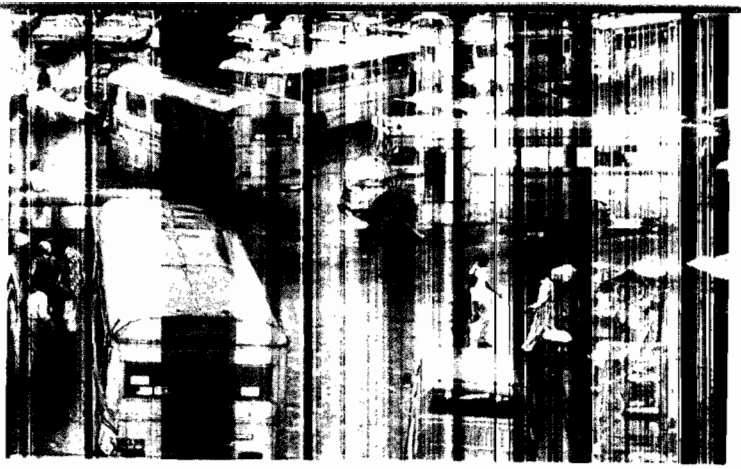

٣

استخدام الأسواق فى توفير خدمات البنية الأساسية

يمكن لقوى السوق والمنافسة أن يحسّنا إنتاج ، وإيصال خدمات البنية الأساسية ؛ ذلك هو توافق الرأى الذى يجرى التوصّل إليه من إعادة تقييم لهذا القطاع على أساس الخبرة المكتسبة ، والتغيّر التكنولوجى ، والرؤى النافذة الجديدة فى التصميم التنظيمى .

ويحلّ توافق الآراء الجديد هذا محلّ الرأى الذى ساد لوقت طويل ، والذى مؤدّاه أن خدمات البنية الأساسية يكون إنتاجها وإيصالها أفضل لو تولّتها الاحتكارات . ونظرا لأن تكاليف وحدة خدمات البنية الأساسية التى يتم تقديمها - كغالون ماء أو كيلو واط ساعة من الكهرباء أو مكالمة هاتفية محلية - تنخفض كما هو معهود مع زيادة إنتاج هذه الخدمات ، فإن قيام كيان وحيد بتوفيرها يبدو أمرا صائبا من الناحية الاقتصادية . وبغية الحدّ من الممارسة غير المستصوبة لقوى السوق ، كان من المتوقع أن تقوم الحكومة المعنية بدور المورّد الوحيد لتلك الخدمات ، أو أن تنظّم بدقّة الاحتكار الخاص لها .

ويؤدى التغيّر التكنولوجى ، بل والأهم من ذلك الابتكار التنظيمى ، إلى جعل المنافسة أمراً ممكناً فى أشكال كثيرة . وقد قلّت الوفورات الناتجة عن إنتاج الخدمات بحجم كبير وتقديمها ، لاسيما فى مجالى الاتصالات السلكية ، واللاسلكية وتوليد القوى الكهربائية ، وإن كانت لا تزال مهمة فى بعض أنشطة البنية الأساسية الأخرى . وأدّى الابتكار التنظيمى إلى أن يصبح من الممكن تفكيك الأنشطة - وذلك بالفصل بين الأنشطة التى لا تكون وفورات الحجم الكبير مهمة فيها عن الأنشطة التى تكون فيها هذه الوفورات مهمة . وتؤدّى عملية التفكيك تلك إلى تشجيع المنافسة ، بتحريرها الأنشطة التى كانت تؤدّى فيما مضى فى منظمات ذات كيان وحيد وفتحها أمام شتى أشكال التوريد التنافسى . وحتى فى الحالات التى يتم فيها توفير خدمات البنية الأساسية على نحو اقتصادى للغاية من جانب موّرد وحيد - ممّا يجعل المنافسة فى السوق غير مستصوبة ، أو حتى غير مجدية - يمكن أن تكون المنافسة من جانب مورّدين بديلين من أجل الحصول على الحقّ فى إمداد السوق بهذه الخدمات حافزا على تحسين الكفاءة .

إن قوى السوق لا تقضى على الحاجة إلى تنظيم الأسعار والأرباح من أجل حماية المستهلكين . بيد أننا نجد فى الحالات التى يشيع فيها نقص مفرط فى توفير هذه الخدمات - على نحو ما يحدث فى بلدان نامية كثيرة - أن الانشغال بشأن احتمال قيام المحتكر من القطاع الخاص بتقييد الإنتاج من أجل زيادة الأسعار والأرباح قد يكون أقلّ قوة مما هو عليه فى الحالات التى تكون فيها شبكات هذه الخدمات أفضل تطورا . وعلى ذلك ، يتعين على الجهاز التنظيمى أن يعزز الكفاءة والاستثمار ، وذلك بالقضاء على القيود البالية على الحقّ فى توفير هذه الخدمات وبضمان شروط منصفة لوصول وافدين جدد إلى شبكة الخدمات تلك .

وفى عملية الانتقال من نظام الاحتكار الحكومى إلى نظام يكون أكثر قدرة على المنافسة ، تنشأ الحاجة إلى إيجاد عقود واجبة الإنفاذ لتحقيق توازن بين مصالح شتّى الأطراف فى مشاريع محددة ، وإلى توفير الاستقرار المطلوب للاستثمار فى الأجل الطويل . كما تنشأ الحاجة إلى وضع قواعد مرعية تكون شاملة وشفّافة وغير تمييزية . وعلى الرغم من أن

تحقيق ذلك أمر مستصوب فى الأجل الطويل ، فإن الشواهد تبيّن أن عملية الإنتقال إلى القطاع الخاص لتوريد هذه الخدمات وإلى المنافسة يجب ألاّ تنتظر ترسيخ تلك القواعد فى نظام رقابى قانونى كامل التطوّر .

وتعتبر عملية التنظيم ذاتها غير مكتملة ؛ نظرا لأن الآليات التنظيمية « الصحيحة » ليست ظاهرة بوضوح بشكل دائم . وهى غير مكتملة أيضا ؛ لأن التنفيذ الفعّال للتنظيم الاقتصادى يتطلّب وجود قاعدة للمعلومات ، ودرجة من الحذق والمهارة ، وهما أمران نادراً ما يمكن (إن لم يكن يتعذّر تماماً) تحقيقهما . لذلك تكون الجهات القائمة بعملية التنظيم عرضة للتلاعب . ويمكن أيضا أن تكون لعملية التنظيم آثار معاكسة غير مقصودة عندما تكون المنافسة من سلع وخدمات بديلة ممكنة . وقد أدّى تعاظم الوعى بتأثير الإخفاق التنظيمى إلى إحراز تقدم فى تصميم قواعد بسيطة يمكن أن تلتزم بها التزاماً مسبقاً الجهات القائمة بعملية التنظيم ، وأن تسفر عن نتائج متّسقة ويمكن التنبّؤ بها . وعلاوة على ذلك ، قد يؤدى اشتراك الأطراف المعنية الأخرى ، لاسيما المستهلكون ، إلى جعل العملية التنظيمية أكثر فعالية .

تفكيك الخدمات من أجل المنافسة

هل من المستصوب أن تتولى شركة واحدة مهمة توفير كل الخدمات الهاتفية ـ المكالمات المحلية والخارجية والمكالمات التى تتم باستخدام الأجهزة التى تعمل بنظام الخلايا ، ونقل البيانات ـ أم يفضّل تفكيك عناصر أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مؤسسات منفصلة ؟ هل تزداد كفاءة توفير القوى الكهربائية إلى أقصى درجاتها عندما يتم تنسيق عمليات توليدها ونقلها ، وتوزيعها داخل كيان وحيد ، أم يستحسن فصل المراحل المتصلة بإيصال إمدادات القوى الكهربائية ؟ هل يفضّل أن تتولى مهمة تسيير السكك الحديدية منظمة ذات كيان واحد تمتلك جميع المرافق وتوفّر طائفة متنّوعة من خدمات الركاب والبضائع ، أم يفضّل تشغيل هذه الخدمات كفروع لأنشطة منفصلة ، ربما فى ظل ملكية مستقلة ؟

يتصدّر هذه المناقشة مفهوم الاحتكار الطبيعى الذى يقال بأنه يقوم عندما يكون بوسع أحد المورّدين أن يخدم السوق بتكلفة أقلّ مما يقدر عليه مورّدان آخران ، أو أكثر . وتلك هى الحالة التى تنخفض فيها تكاليف إنتاج وإيصال خدمة ما نتيجة لزيادة الإنتاج (وهى حالة كثيرا ما يشار إليها بعبارة وفورات الحجم الكبير) . ومن الشائع ـ أيضا ـ فى قطاعات البنية الأساسية أن يقوم المورّدون بتوريد عدد من الخدمات ، بعضها احتكارات طبيعية والبعض الآخر ليس كذلك . إلاّ أن الاحتكار الطبيعى فى مجال خدمة ما قد يتيح الفرصة للمورّد لأن يكسب ميزة من خدمة أخرى يمكن توفيرها على نحو تنافسى . ويحدث هذا عندما تكون تكلفة عمليتى إنتاج وإيصال خدمتين أو أكثر معا بواسطة مورّد وحيد أقل مما تتكبّده كيانات منفصلة تورّد هذه الخدمات كل منها على حدة (وعندما يحدث هذا يقال بأنه توجد وفورات النطاق الكبير) .

وبالفصل بين القطاعات التى تشكل احتكارا طبيعيا لصناعة ما ، تؤدى عملية التفكيك إلى تشجيع دخول وافدين جدد ، فضلاً عن تشجيع المنافسة فى القطاعات التى يحتمل أن تكون قادرة على المنافسة . ويمكن أن يؤدى الإخفاق فى عملية التفكيك إلى إجبار قطاع بمجمله على الاعتماد على إمدادات من جهة محتكرة حتى عندما يكون بالإمكان الاضطلاع بأنشطة عديدة على نحو تنافسى . وكانت مسألة الإبقاء على قطاعات هذه الخدمات فى صورة موحدة ، تجد فيما مضى مبّرراً يستند إلى اعتبارين . أولا : فى الحالات التى تكون فيها وفورات النطاق الكبير مهمة ، تؤدى عملية التفكيك إلى زيادة تكاليف توفير هذه الخدمات . ومع ذلك ، فإن الأمر يتطلب مقارنة المكاسب المحقّقة من وفورات النطاق الكبير ، حيثما توجد ، بالمنافع الناجمة عن سلوكيات تقليل التكاليف إلى أدنى حدّ فى ظلّ الضغوط التنافسية . ثانيا : تجرى على نطاق واسع ممارسة قيام إحدى الخدمات بدعم خدمة أخرى داخل المؤسسات التى تقدم خدمات متعدّدة . وكانت هذه الممارسة تمثّل الآلية الرئيسية لدعم الخدمات المقدّمة إلى الزبائن الفقراء ، أو المقيمين فى مناطق نائية . بيد أن عملية التفكيك تلك مرغوب فيها ؛ لأنها تجعل أوجه الدعم المتبادل بين مختلف فروع الأنشطة أكثر شفافية ، وتحدد بصورة دقيقة الدعم المطلوب لإيصال الخدمات إلى الفقراء ، وتحسّن خضوع الإدارة للمساءلة . أن الاتجاه الذى لا جدال فيه هو المضّى قدماً بإيقاع سريع صوب تفكيك خدمات البنية الأساسية .

التفكيك الرأسى

تصوّر صناعة توليد القوى الكهربائية بوضوح كيفية التفاعل بين الابتكار التنظيمى والابتكار التكنولوجى . وفى عام ١٩٧٨ ، تطلّب قانون السياسة التنظيمية للمرافق العامة فى الولايات المتحدة أن تقوم مرافق الكهرباء بشراء القوى الكهربائية من منتجين مستقلّين للقوى الكهربائية . وأدّى ذلك

الشرط إلى فتح باب هذه الصناعة لشركات التوليد الأكثر كفاءة ، بما فى ذلك تلك التى تنتج القوى الكهربائية من الحرارة التى تنتج فى عمليات التصنيع وتتبدد هباء (التوليد المشترك) . وأصبحت توربينات التوليد بالغاز ذات الدورات المؤتلفة ، التى تستخدم الغاز الطبيعى النظيف وتحتاج إلى استثمارات قليلة ، ذات شعبية ، وإن كان لا يزال هناك العديد من مشاريع القوى المستقلة التى تستخدم التكنولوجيات التقليدية .

وما فتئت عملية التفكيك الرأسى تلك ـ التى تفصل عملية توليد الكهرباء عن عمليتى نقلها وتوزيعها ـ تطبّق بشكل كفء منذ ذلك الحين فى بلدان نامية كثيرة ممّا يسمح بدخول وافدين كبار جدد فى صناعة توليد القوى الكهربائية . ومن البلدان التى يتولى توليد القوى الكهربائية فيها منتجون مستقلون : الأرجنتين وشيلى وغواتيمالا والفلبين وكولومبيا . وهناك مشاريع مستقلّة لتوليد القوى الكهربائية يجرى بناؤها ، أو النظر فى بنائها فى باكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسرى لانكا وكوت ديفوار والهند (أنظر الفصل الخامس المعنى بتمويل منتجى القوى الكهربائية المستقلين) . وبالإضافة إلى ذلك ، تمّ الفصل بين نقل ، وتوزيع القوى الكهربائية فى بلدان عديدة تسهيلا للمنافسة فى توزيع القوى الكهربائية ؛ فتتولى هيئة نقل الكهرباء مهمة النقل ، بينما تتعاقد الجهات القائمة بتوليد وتوزيع الكهرباء تعاقدا مباشرا بشأن إمدادات القوى الكهربائية . ومن المرجح أن تبقى عملية النقل احتكاراً طبيعياً . وفى حين أن شبكة التوزيع الجغرافى ستحتفظ ـ أيضا ـ بخصائص احتكارية ، لأنه لن يكون من المجدى اقتصاديّا مدّ أكثر من خطّ توزيع واحد إلى بيت ما ، أو شركة تجارية ما ؛ فإن بوسع المورّدين البُدلاء أن يتنافسوا ، وهم يتنافسون بالفعل ، من أجل الحصول على الحق فى التوريد عبر خط توزيع واحد .

وبالمثل ، نجد فى صناعة الغاز الطبيعى ، أنه يمكن أن تقوم كيانات مختلفة بتملك وتشغيل فوهة البئر ، وخط الأنابيب ، وشبكات التوزيع المحلية . وفى الأرجنتين كانت شركة الغاز الحكومية Gas del Estado حتى عهد قريب احتكارا متكاملاً يعمل فى مجالى نقل وتوزيع الغاز الطبيعى ، وكانت تعمل بوصفها التاجر الوحيد للغاز . واليوم ، يتولى توفير هذه الخدمات ، بالإضافة إلى معالجة وتخزين الغاز ، عشرة كيانات منفصلة ـ شركتان لأعمال النقل وثمانى شركات للتوزيع . ولإلغاء احتكار صناعة الغاز الطبيعى فى هنغاريا ، تمت تجزئة مؤسسة OKGT ـ وهى اتحاد احتكارى يتولى تشغيل قطاع النفط والغاز بأكمله ـ إلى ست شركات إقليمية لتوزيع الغاز ، ومؤسسة تمتلك معامل التكرير ، ومرافق التخزين ، وخطوط أنابيب النقل . وتمّ بشكل منفصل خصخصة عمليات غاز البروبين السائل التى كانت تشكّل جزءا من أنشطة مؤسسة OKGT .

ومن الأجزاء الأساسية فى العديد من إصلاحات النقل بالسكك الحديدية الفصل بين إدارة الخطوط ، وعمليات التشغيل . ومثال ذلك ، أنه تمّ فى عام ١٩٨٨ إنشاء هيئتين للسكك الحديدية فى السويد : إحداهما هيئة Baverket ، المسئولة عن الاستثمارات ، وأعمال الصيانة المتعلقة بالخطوط ، والأخرى هيئة Statens Järnvägar المسئولة عن تشغيل امتياز الشحن ونقل الركاب على الخطوط الرئيسية . وتحصل هيئة Baverket على رسوم محدّدة ثابتة عن خدمات الخطوط بحسب وحدات المعدّات الدارجة على الخطوط بالإضافة إلى رسم متغيّر يمثّل التكاليف الحدية الاجتماعية للتشغيل (بما فى ذلك تكاليف التلـوّث والحوادث) . وينطوى العديد من إصلاحات قطاع السكك الحديدية فى البلدان النامية على الفصل بين إدارة الخطوط وعمليات التشغيل ، بحيث يجرى فصل الخدمات النوعية كنقل الركاب والشحن (أنظر المناقشة التالية عن التفكيك الأفقى) . ولكى تنجح هذه الإصلاحات فإنها تتطلّب السماح للقائمين بتشغيل خطوط السكك الحديدية بالوصول – على أساس منصف – إلى الخطوط الواقعة خارج نطاق المنطقة الخاضعة لولاياتهم .

التفكيك الأفقى

يفصل النوع الثانى من التفكيك بين الأنشطة بحسب الأسواق ـ إمّا على أساس جغرافى ، أو تبعا لفئات الخدمات . وفى اليابان ، أعيد تنظيم الهيئة الوطنية للسكك الحديدية ، وتمّت تجزئتها بين ست هيئات تشغيلية إقليمية لنقل الركاب ، وهيئة تشغيلية لشحن البضائع تقوم باستئجار الخطوط لأوقات محدّدة من هيئات السكك الحديدية الإقليمية . وتحقّقت مكاسب ضخمة نتيجة لإعادة تشكيل الهياكل ، فزادت أحجام الشحن التى كانت قد أخذت فى الانخفاض بشكل مستمرّ قبل عملية إعادة تشكيل الهيكل تلك . بينما انخفضت تكاليف وحدة التشغيل التى كانت قد أخذت فى الارتفاع بشكل مستمرّ ، وتقلّصت تبعاً لذلك الحاجة إلى الدعم الحكومى . وتقوم بلدان أخرى الآن بتقليد النموذج اليابانى . فجزّأت الأرجنتين احتكار خطوط السكك الحديدية الأرجنتينية بين خمسة امتيازات للشحن ، وسبعة

الاطار ٣ ـ ١ انقسام فى الرأى : تفكيك خدمات السكك الحديدية

مع تطوّر أسواق البنية الأساسية والتكنولوجيا المستخدمة فيها وممارسات تشغيلها ، تناقصت الحاجة إلى نظام الملكية الواحدة ـ حتى فى العمليات التى دأبت تقليديا على أن تكون ذات كيان واحد شامل ومتكامل كالسكك الحديدية .

ونجد فى *الأرجنتين* أنه فى أعقاب سنوات عديدة من الخدمة السيئة والخسائر الباهظة ، والاعتماد على الدعم الحكومى الذى بلغ واحد فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (٩ فى المائة من ميزانية القطاع العام) ، بدأت هيئة السكك الحديدية فى الأرجنتين فى عام ١٩٨٩ فى نقل مسؤوليتها عن تشغيل العديد من خدماتها إلى القطاع الخاص .

فتمّ نقل جميع الخدمات على أساس حقوق الامتياز ، وتمّ التخلّى عن معظم الخطوط والخدمات التى تحقق خسائر ، كما تمّ بيع فائض أصول السكك الحديدية . وأصبحت هناك خمسة حقوق امتياز للشحن ، وسبعة لخطوط الضواحى (بما فى ذلك خط مترو أنفاق بيونس أيريس) ، فضلا عمّا تبقّى من خدمات الركاب فيما بين المدن التى كانت قد نقلت إلى حكومات المقاطعات . وفى بيونس أيريس قامت الشركة الجديدة المنشأة لتتولى عمليات خطوط الضواحى لسكك حديد الأرجنتين بنقل الخطوط ذات الصلة إلى أصحاب الامتيازات الجديدة ، ثم تولّت تنظيم وتنسيق كل مسائل النقل فى تلك المنطقة كما أنشئت هيئة لخدمات العاصمة .

وفى العامين الأوليين من تشغيلها نقلت هيئات السكك الحديدية الجديدة ، التى تضم ٣٠ فى المائة فقط من حجم قواتها العاملة السابقة ، نفس الشحنات التى كانت تنقلها من قبل تقريبا (فانعكس بذلك الاتجاه النزولى لحركة نقل البضائع) . وأخذت أسعار الشحن تنخفض ، بينما تحسّنت الخدمة ، وانخفض مستوى الدعم الحكومى السنوى من ٨٠٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار فقط . وسوف يتعيّن إعادة منح بعض الامتيازات ، مع تزايد الطلب على الخدمات ، ولن يتم الوفاء بكل الالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقات الامتياز ونظراً لأنه يحتمل ألا تكون الاشتراطات المفروضة كجزء من الامتياز مستدامة .

ونجد فى *بولندا* أن هيئة السكك الحديدية البولندية تعيد تشكيل هيكل شبكة خطوطها الموحدة حسب خطوط أعمالها الرئيسية : الشحن التجارى (وعلى الأخص الفحم) ، ونقل الركاب فيما بين المدن ، ونقل الركاب على الصعيد الدولى ، وخدمات نقل الركاب على الخطوط المحلية وخطوط الضواحى . وينتظر أن تكون لهيئة السكك الحديدية البولندية فى نهاية المطاف إدارة للبنية الأساسية تخدم فروع أنشطة منفصلة مؤسّسيا مع تعويض غير تمييزى مناسب لاستخدام الخطوط يدفعه كل فرع من فروع الأنشطة (بما يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبى) . وسوف يجرى فصل أنشطة نقل ركاب خطوط الضواحى إلى هيئات محلية أو مشمولة « بعقود » مع الحكومة الوطنية أو الحكومات المحلية لتقديم خدمات عامة غير مجزية مقابل الحصول على تعويض ملائم . وستنقل هيئة السكك الحديدية البولندية التزاماتها (العمالة الفائضة بصورة رئيسية) ، والأصول الأخرى خلاف الخطوط الحديدية (العقارات فى المناطق الحضرية أساسا) إلى هيئة جديدة . كما أنها ستسعى إلى نقل أنشطتها التى تخرج عن نطاق السكك الحديدية إلى القطاع الخاص .

وستؤدى هذه العملية لاعادة التنظيم إلى فصل الخدمات التجارية (غير المنظمة وغير المدعومة) والخدمات العامة مثل خدمات نقل الركاب عبر خطوط المدن والضواحى ، وخطوط المناطق الريفية ، وبعض الخطوط ذات الأهمية الاستراتيجية . ومن المقرّر أن يوضع تخطيط للخدمات العامة ، وأن تقوم الهيئات العامة بدفع مقابل لها بمستويات مناسبة .

امتيازات لخطوط الضواحى ، وتجلّت المكاسب المحقّقة من تحسين الكفاءة فى تحقيق خفض كبير فى الدعم الحكومى للتشغيل . ومن المقرّر أن تقسّم هيئة السكك الحديدية البولندية بحسب المنطقة التى تخدمها ونوع الخدمة التى تقدّمها (الإطار ٣ ـ ١) .

وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية صالحة لهذا النوع من التفكيك أيضا ويجرى ـ كما هو معهود ـ فصل عملية تشغيل الخدمات سريعة التعاظم لنقل المكالمات عن طريق الأجهزة التى تعمل بنظام الخلايا وتستند إلى استخدام اللاسلكى ، عن عملية توفير الخدمات الهاتفية التقليدية . وفى بعض الحالات ، تتيح عمليات التفكيك الأفقى ، أو نقل الملكية بين عدد من المنتجين ، الفرصة للمنافسة المباشرة . وتتيح فى حالات أخرى ، مثل الحالة التى تؤدى فيها عملية نقل الملكية إلى نشوء احتكارات إقليمية ، الفرصة لإجراء مقارنات للأداء الأفضل ، وبالتالى للمزيد من الرصد التنظيمى الكفء .

بيد أننا نجد فى قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأخرى أن التمييز بين التفكيك الرأسى والتفكيك الأفقى ليس قاطعا دائما . ويبيع المورّدون المتخصصون خدمات المعلومات ، مستخدمين وصلات الاتصالات التى تملكها الجهات التى تقوم بتشغيل الشبكات التقليدية . وفى هذه الحالات ، يلزم التفكيك الرأسى بين توفير الشبكات ، وتقديم خدمات المعلومات للسماح بالمنافسة العادلة بين الجهات التى تشغّل الخدمات المنفصلة انفصالاً أفقياً .

نُهج عملية للتفكيك

تتّسم معوّقات عمليات التفكيك بكونها تقنية واقتصادية على حدّ سواء . ويمكن أن تؤدّى محاولة إملاء الفصل بين أنشطة مترابطة ترابطاً وثيقاً ، فى أُطر متميّزة إلى فرض تكاليف مرتفعة للمعاملات ؛ نظرا لأن التنسيق الذى كان قد تحقّق ذات يوم بسلاسة فى إطار شركة وحيدة يصبح أكثر صعوبة ، وأقلّ فاعلية عندما تتولاه شركات عديدة . وبعد أن

أصبحت هناك احتكارات منفصلة ترتبط ارتباطا رأسيا يفرض كل منها رسوما تحقق له هامش ربح إضافة إلى التكاليف ، فإن ذلك قد يؤدى إلى رسوم أعلى مما تفرضه الشركة الوحيدة المتكاملة رأسيّاً .

بيد أن هذا لا يعنى أن الاحتكارات الأصلية القائمة – التى ستحاج دوما بأن عملية التفكيك ستزيد التكاليف ـ يجب تركها دون اعتراض عليها . وقد يستحسن وجود خيارات تتيح لشركة غير متكاملة رأسيا (كشركة لتوليد القوى الكهربائية مثلا) أن تنافس شركة تمتد عملياتها لتشمل مجمل نطاق الأنشطة ، وإن كان ذلك سيتطلب توفير إطار تنظيمى لضمان الوصل بين هذه العمليات . ومادام التنافس يحدث على أساسى منصف فإن النتيجة التى ستتمخّض عن تفاعل قوى السوق هى التى ستبيّن ، إذا كانت توجد حقيقة وفورات نطاق كبير هامة أم لا .

بيد أنه حتى فى الحالات التى تسمح فيها التكنولوجيا بعملية التفكيك ، فإن ما يتوارثه الناس من التاريخ ومن المؤسسات كثيرا ما يحدّ من الإمكانات المتاحة . وفى هنغاريا تمّ فى عام ١٩٩٢ سنّ قانون للاتصالات السلكية واللاسلكية فصل خدمات المكالمات الهاتفية للمسافات الطويلة (بما فى ذلك المكالمات الدولية) عن خدمات المكالمات المحلية ، الواقعة فى نطاق ولاية سلطات المجالس البلدية . وبموجب هذا القانون ، تُمنح الامتيازات الخاصة بخدمات المكالمات المحلية لشركات القطاع الخاص على أساس تنافسى . إلاّ أنه ظهرت مشكلات فى الممارسة العملية . فكما هو الحال فى بلدان أخرى ، تتّسم أسعار المكالمات المحلية بكونها منخفضة جداً بحيث لا تجتذب سوى قلّة محدودة من المستثمرين لذلك الجزء من الشبكة . ويواجه المستثمرون فى مجال خدمات مكالمات المسافات الطويلة احتمال الدخول فى مساومات مع فريق بعد آخر من موظفى الحكومات المحلية حول شروط وصل تلك الخدمات بالشبكات المحلية . وتمّ بموجب حلّ توفيقى منح امتياز وحيد لخدمات المسافات الطويلة و٦٠ فى المائة من خدمات الشبكة المحلية . وتُرك باب المنافسة من أجل بقية الشبكة المحلية مفتوحا للشركات التى تبرهن على أنها قوية ماليا ولديها خطط راسخة للأعمال .

نطاق البدائل المتاحة فى السوق

بمجرد أن يتمّ تفكيك القطاعات حتى يمكن استخدام المنافسة لزيادة الكفاءة ، والاستثمارات الجديدة . ونجد فى مجال خدمات البنية الأساسية أن الخيار لا يكون محصوراً بين مجرّد الإمدادات غير المقيّدة فى السوق وإمدادات الاحتكار الحكومى . فهناك أربعة ترتيبات وسيطة ممكنة للتوريد المستند إلى السوق ، كثيرا ما تكون مستصوبة ، ثلاثة منها تشجّع المنافسة . أمّا الترتيب الرابع : وهو الاحتكار الخاص ـ فيضع الأساس لزيادة الخضوع للمساءلة من خلال فرض قيود أشد على الميزانية وتنظيم أكثر مما يتوافر فى الاحتكار الحكومى .

- *المنافسة من جانب البدائل :* يوفر خطر فقد العملاء ، وتحولهم إلى مورّدى المنتجات البديلة حافزا وانضباطا .
- *المنافسة فى أسواق البنية الأساسية :* يتنافس المورّدون المتعدّدون بشكل مباشر مع بعضهم البعض ، بينما تضمن الرقابة التنظيمية الحكومية المنافسة العادلة .
- *المنافسة على السوق :* تهيىء الحكومات ظروف المنافسة من خلال ما تمنحه من عقود التأجير أو حقوق الامتياز ، ولاتتنافس الشركات على آحاد العملاء فى السوق ، وإنما من أجل الحصول على الحق فى التوريد للسوق بأكمله .
- *خصخصة الاحتكارات :* حيثما تسود الاحتكارات ، فإن التحول إلى الملكية الخاصة يحقق عموما مكاسب فى الكفاءة . وتؤدّى الابتكارات التنظيمية التى تكافىء الأداء مثل وضع حدود قصوى للأسعار وغير ذلك من آليات الحوافز التى تجرى مناقشتها أدناه إلى وضع الأساس اللازم للنمّو المتواصل فى الإنتاجية .

ويمكن أن تؤدى عملية تحريك مؤسسة قائمة صوب نظام للتوريد أكثر استناداً إلى قوى السوق إلى واحد أو أكثر من هذه الترتيبات (الشكل ٣ ـ ١) . وتمثل المنافسة على الأسواق الخيار باء ، الملكية العامة والتشغيل الخاص (أنظر الفصل الأول) . وتعتبر الترتيبات الثلاثة المتبقية بمثابة تنويعات للخيار جيم ، الملكية الخاصة والتشغيل الخاص .

المنافسة من جانب البدائل

كثيرا ما يجرى تجاهل المنافسة من جانب البدائل فى المناقشات المتعلقة بالاحتكارات الطبيعية فى مجال خدمات البنية الأساسية . ويمكن أن تنجم عن الإخفاق فى أخذها فى الإعتبار نتائج معاكسة . وتعتبر الطاقة والنقل السطحى أهمّ مجالين تؤدّى المنافسة فيهما من جانب البدائل إلى إحداث ضغوط تؤثّر على المورّد المحتكر .

وقد يكون مورّد الغاز الطبيعى محتكرا ، إلاّ أن الغاز

الشكل ٣ – ١ : تؤدى أنشطة التفكيك إلى زيادة الخيارات المتاحة للمنافسة ومشاركة القطاع الخاص .

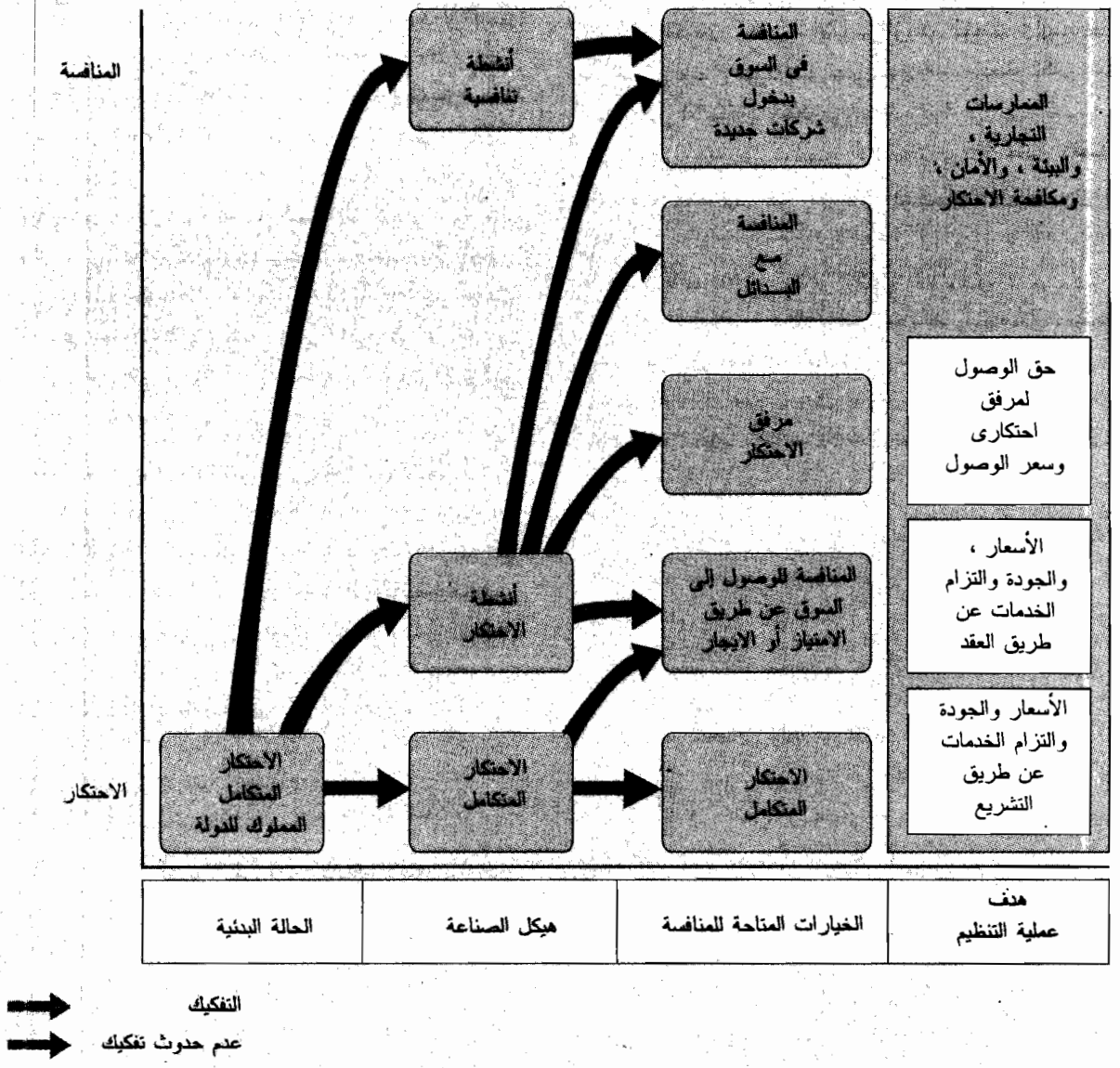

الطبيعى ليس إلاّ أحد أنواع الوقود الممكنة لتوليد الكهرباء . فالنفط والفحم يمكن استخدامهما أيضا لهذا الغرض . ويمكن أن تؤدى ضغوط المنافسة التى يمارسها منتجو النفط والفحم إلى فرض الانضباط على مورّدى الغاز الطبيعى . وترى ألمانيا أن هذه الضغوط التنافسية تعتبر قوية بما يكفى لتبرير إلغاء الضوابط التنظيمية من صناعة الغاز الطبيعى ، حتى وإن كان لبعض جوانب توريد الغاز وفورات قوية ناتجة عن الحجم الكبير .

وفى الحالات التى يتم فيها تشغيل السكك الحديدية باعتبارها احتكارا ، كثيراً ما يكون للشاحنين الخيار بين الشحن بالسكك الحديدية والنقل البرى والنقل المائى . وفى الولايات المتحدة ، نظّم قانون التجارة فيما بين الولايات لعام ١٨٨٧ قطاع السكك الحديدية ، إلاّ أن الإبقاء على مثل هذا التنظيم دون تقويض ربحية قطاع السكك الحديدية سرعان ما تطلب تنظيم خدمات النقل بالشاحنات التى كانت ستصبح عاملا منافسا بدون ذلك ، مما حدّ من نمّو تلك الصناعة .

وفى عقدى السبعينات والثمانينات ألغيت الضوابط التنظيمية من السكك الحديدية ، والنقل بالشاحنات على حد سواء ، مّما أدى إلى تحقيق نمّو سريع فى إنتاجيتهما .

وتزيد التجربة التى خاضتها هونغ كونغ فيما يتعلق بالنقل الحضرى من توضيح ما يمكن أن يحدث عندما تكون الخدمات منّظمة والبدائل متاحة . فعندما بدأ تشغيل شبكة لخطوط مترو الأنفاق تملكها الحكومة ، قلّت ربحية الحافلات الكبيرة ، كما أن معدّل العائد الذى كان مضموناً لشركات الحافلات بموجب التنظيم السابق أصبح لا تتوفّر له مقّومات الاستمرار . وأدّت الجهود الرامية إلى الحفاظ على معدّل العائد السابق بزيادة تعريفة الركوب إلى تخلّى الركاب عن استخدام الحافلات ، الأمر الذى أدّى إلى حدوث نقص فى سيارات الأجرة ، وإفراط فى استخدام السيارات الخاصة وازدحام مستمر .

وعلى ذلك ، فإنه عندما تكون البدائل متاحة ، يمكن أن تكون لعملية التنظيم آثار معاكسة بشكل خاص . وكثيرا ما يعمل القائمون بالتنظيم ، ابتغاء دعم العائدات فى القطاع المنّظم ، على مد نشاطهم ليصل إلى القطاعات التى تكون فيها عناصر الاحتكار الطبيعى ضعيفة . ومن الأفضل كثيراً فى ظلّ هذه الظروف السماح للمنافسة من جانب البدائل بأن تفرض الانضباط على سلوك المحتكر المزعوم .

المنافسة فى أسواق خدمات البنية الأساسية

على الرغم من ندرة أسواق خدمات البنية الأساسية الزاخرة بالموردين ، فإن المنافسة فيما بين قلّة من المورّدين المتنافسين يمكن أن تخفّض التكاليف والأسعار . وتقول نظرية الأسواق المتنافسة إنه حتى فى الحالات التى تحبّذ فيها وفورات الحجم والنطاق الكبيرين وجود مورّد وحيد ، فإن وجود مورّدين متنافسين محتملين يمكن أن يتنافسوا على الأسواق يحدّ من مخاطر إساءة استعمال الاحتكار . ومعنى هذا أنه فى غياب حجج دامغة تثبت عكس ذلك ، ينبغى السماح لكل الوافدين الجدد بتقديم الخدمات مع ترك قوى السوق تقرّر عدد الموردين الذين يمكن أن يعملوا بصورة مربحة . وتكون المنافسة المحتملة فعّالة للغاية فى الحالات التى تكون فيها التكاليف الغارقة لدخول الوافدين الجدد إلى السوق محدودة - أى عندما يكون بإمكانهم استعادة استثماراتهم ببيع الأصول الموجودة لديهم إذا ما قرّروا انهاء نشاطهم التجارى . ويسمح التغيّر التكنولوجى ، وتخفيف القيود التنظيمية بقدر أكبر من المنافسة .

ويعتبر الكثير من الخبرة المكتسبة من المنافسة المباشرة فى مجال خدمات البنية الأساسية جديداً نسبياً ، إلاّ أن النتائج المحقّقة تثبت منافع المنافسة . ويأتى الدليل المنهجى على مكاسب الكفاية من زيادة المنافسة بصورة رئيسية من الولايات المتحدة ، التى طبقت خلال العقدين الماضيين عدداً من المبادرات الرئيسية لإزالة الضوابط التنظيمية بعد سنوات عديدة من التنظيم . وأدّت زيادة المنافسة فى كل القطاعات تقريباً إلى خفض الأسعار ، أو تحسين الخدمات بالنسبة للمستهلكين ، فى حين أدّت المكاسب المحقّقة من تحسين الكفاية ، واستخدام التكنولوجيات الجديدة أو الممارسات التجارية إلى تحقيق ربحية مطّردة (الإطار ٣ - ٢) .

وزادت المنافسة فى قطاعات خدمات البنية الأساسية فى العقد المنصرم بمساعدة جزئية من عملية التفكيك القطاعى . وتظهر أدناه احتمالات وظروف المنافسة الفعّالة فيما يتعلق بقطاعات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والقوى الكهربائية فى المدن .

النقل بالحافلات فى المدن : حفزت المنافسة فى قطاع النقل العام فى المدن على الابتكار وخفض التكاليف على حدّ سواء . ففى سرى لانكا مثلاً ، سمحت عملية إزالة الضوابط التنظيمية بالتشغيل المربح للمركبات الصغيرة من جانب صغار منظمى المشاريع ، مما أدّى إلى تحسين جوهرى فى توافر هذه الخدمة . وتجرى بنجاح ممارسة إرساء عطاءات تنافسية أو منح امتيازات متداخلة لرابطات مشغّلى هذه المركبات فى مدن رئيسية عديدة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

ويتمثّل التحدّى الحالى فى الربط بين المنافسة لما لها من تأثير حافز على خفض التكاليف ، والضوابط الباقية لضمان جودة الخدمات ، والمحافظة على انضباط التشغيل . وأدّت تجزئة الملكية فى بعض الحالات إلى صعوبات تتعلق بتنسيق المسارات . وفى بعض الأحيان إلى الازدحام المفرط ، والممارسات غير الآمنة . وفى بعض البلدان ، اضطلعت رابطة مشغّلى المركبات بجزء على الأقل من المهمة التنظيمية أو الرقابية . وتبيّن التجربة مع مثل هذه الرابطات أنه فى حين يمكن اسناد بعض الجوانب التنظيمية إلى القطاع الخاص بصورة ناجحة ، فلابّد من وضع أحكام تضمن عدم استخدام السلطات التنظيمية لمنع دخول وافدين جدد . وعلاوة على ذلك ، يعتبر التمحيص والتنظيم العامّين فيما يتعلق بمسائل من قبيل أمان الركاب ، والالتزامات بتوفير الخدمات ، ومشكلة التلوّث من الأمور الضرورية فى هذه الصناعة التنافسية .

الاطار ٣ ـ ٢ الدورات التنظيمية فى الولايات المتحدة

تضرب الولايات المتحدة بما لها من تاريخ طويل فى مجال خدمات البنية الأساسية عن طريق القطاع الخاص المثل على التغييرات التى حدثت فى الأهداف التنظيمية وتنفيذها ، وما لحقها من تغيّرات دورية فى السياسة التنظيمية . وفى أواخر القرن التاسع عشر ، وجزء كبير من أوائل القرن العشرين ساد قدر كبير من المنافسة ، لاسيما فى مجالى القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية .

ومن أمثلة التنظيم الاقتصادى الذى حدث فى وقت مبكّر قانون عام ١٨٨٧ للتجارة فيما بين الولايات ، الذى عنى بسلطة الاحتكار فى عمليات السكك الحديدية . وقد أمتدّت حدود التنظيم الاقتصادى تدريجيا ، لاسيما خلال عقد الثلاثينات وفى فترة الكساد الكبير إلى جميع قطاعات البنية الأساسية تقريبا ، وإلى غير ذلك من المجالات المتعلقة بالمصلحة العامة (مثل وضع التزامات للخدمات ، واشتراطات لنشر المعلومات) .

وعلى ذلك أصبح إيصال خدمات البنية الأساسية يقوم على أساس ميثاق اجتماعى محدد . وكان مورّدو هذه الخدمات يزوّدون ـ كما هو معهود ـ بحقوق حصرية مقصورة عليهم فى أسواق معيّنة ، وفى المقابل ، حملت الحكومة على عاتقها المسئولية العامة عن ضمان الوفاء الكامل بالتزامات الخدمات بأسعار « معقولة وعادلة » . وأدّت ضغوط التضخّم فى أوائل السبعينات إلى جعل الجهات المنظّمة تتدخّل بقوة أكثر فى عمليات مورّدى الخدمات . وفى نفس الوقت تقريبا اكتسبت عملية التنظيم المتعلقة بالصحة والأمان والبيئة زخما أيضا .

وأدى الشعور العام بعدم الارتياح إزاء نتائج العملية التنظيمية إلى التحرّك صوب تخفيف الضوابط التنظيمية الاقتصادية فى قطاعات كثيرة فى أواخر السبعينات وفى الثمانينات . ووفقا لأحد التقديرات تولت إنتاج ١٧ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة فى عام ١٩٧٧ صناعات خاضعة خضوعا كاملا للضوابط التنظيمية . وبحلول عام ١٩٨٨ انخفضت هذه النسبة إلى ٦,٦ فى المائة نظرا لتحرير أجزاء كبيرة من قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والمال من الضوابط التنظيمية الاقتصادية . وأدّى تزايد تحرير عملية التشغيل ، والتّهديدات التنافسية إلى حفز مورّدى الخدمات على انتهاج ممارسات تسويقية وتكنولوجية وتنظيمية جديدة . ويشير الدليل المستمدّ من الولايات المتحدة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة من عملية إزالة الضوابط التنظيمية ، كما يظهر من جدول الإطار ٣ ـ ٢ .

جدول الإطار ٣ ـ ٢ : تقديرات المكاسب المحقّقة من المنافسة من خلال عملية إزالة الضوابط التنظيمية من قطاعات خدمات البنية الأساسية فى الولايات المتحدة .

قطاع	مقدار إزالة الضوابط التنظيمية	المكاسب السنوية المقدرة من إزالة الضوابط التنظيمية (بالملايين من دولارات الولايات المتحدة عام ١٩٩٠)
خطوط الطيران	إزالة كاملة	١٣,٧ ـ ١٩,٧
النقل بالشاحنات	إزالة جوهرية	١٠,٦
السكك الحديدية	إزالة جزئية	١٠,٤ ـ ١٢,٩
الاتصالات السلكية واللاسلكية	إزالة جوهرية	٠,٧ ـ ١,٦
الغاز الطبيعى	إزالة جزئية	مكاسب كبيرة للمستهلكين

ملاحظة : تشمل المكاسب المحقّقة من المنافسة المكاسب التى حقّقها المنتجون (من حيث الأرباح) والمستهلكون (من حيث الأسعار وجودة الخدمات) والعاملون فى الصناعة (من حيث الأجور وفرص العمالة) .

المصدر : Viscusi, Vernon, and Harrington 1992, Winston 1993 .

الاتصالات السلكية واللاسلكية : من العناصر التنافسية الرئيسية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية دخول شبكات الهواتف التى تعمل بنظام الخلايا وتعتمد على اللاسلكى . ولهذه الشبكات تكاليف رأسمالية منخفضة نسبيا تجعل سوقها سوقا تنافسية بسهولة . تتنافس الهواتف التى تعمل بنظام الخلايا وتعتمد على اللاسلكى مع الشبكات المحلية القائمة ـ كما يتنافس بعضها مع بعض فى بلدان كثيرة . وبحلول عام ١٩٩٣ ، منحت سرى لانكا تراخيص لأربع شركات للهواتف التى تعمل بنظام الخلايا وتعتمد على اللاسلكى ، ممّا أدى إلى التوصّل إلى تعريفات تعتبر من أقلّ التعريفات فى العالم ؛ فبلغت تكاليف توصيل هذه الخدمة ١٠٠ دولار ، وتكاليف التشغيل ١٦ سنتا للدقيقة الواحدة . وفى المقابل نجد أن التكاليف الأكثر نمطيّةً فى السلفادور التى تقوم فيها شركة واحدة بتشغيل هذه الخدمة تبلغ ١٠٠٠ دولار لتوصيل الخدمة و٣٥ سنتا للدقيقة الواحدة . إلاّ أن وجود ضوابط تنظيمية أمر هام لاستمرار المنافسة . ومثال ذلك ، كانت الإجراءات التنظيمية فى المكسيك ضرورية لضمان التوصيل المشترك لمن يتولون الأجهزة التى تعمل بنظام الخلايا بالشبكات الثابتة بصورة منصفة .

وسوف تكون خدمات مكالمات المسافات الطويلة هى المجال التالى للمنافسة فى البلدان النامية . وبالفعل تسمح كوريا بالمنافسة فى مجال الخدمات الدولية . كما التزمت بلدان أخرى بالسماح بدخول وافدين جدد فى الخدمات المحلية لمكالمات المسافات الطويلة (شيلى والمكسيك بحلول عام ١٩٩٦ وهونغ كونغ بحلول عام ١٩٩٧) .

ولئن كانت القضايا الانتقالية تنشأ عندما يجرى إدخال عملية المنافسة ، فمن الممكن إيجاد حلول براغماتية لها .

لقد كانت أسعار المكالمات الهاتفية للمسافات الطويلة تحدّد فيما مضى بمعّدل مرتفع بما يكفى للسماح للموردين الاحتكاريين لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بتحقيق أرباح معقولة مع خفض أسعار الوصول إلى الشبكة والمكالمات المحلية . ومع عملية التفكيك وزيادة المنافسة ، لم يعد هيكل الأسعار ذلك صالحا ، وأضحى من المطلوب إعادة توازن الأسعار . بيد أنه خلال عملية الانتقال يتضح أن الشركة القائمة بتشغيل هذه الخدمة مثقلة بالهيكل القديم للأسعار وبالتزامات توفير الخدمة . وإذا كان الوافدون الجدد غير مثقلين بتلك الالتزامات فإنهم سيتدفقون على القطاعات التى تحقق ربحية مرتفعة ارتفاعا مصطنعا ، وتلك العملية « لا ستخلاص زبدة » هذه القطاعات قد لا تكون كفؤة من الناحية الاقتصادية .

وأتخذت المكسيك والفلبين نهجين مختلفين لحسم هذه الصراعات . ففى المكسيك ، منحت شركة هواتف المكسيك (تيلمكس) احتكارا لمدة ست سنوات بموجب اتفاق امتياز مُنح فى عام ١٩٩٠ . ولكى تبدأ عملية جعل الأسعار متمشّية مع التكاليف ، رُفعت أسعار الخدمات المحلية لتبلغ ثلاثة أو أربعة أمثال المستويات الأصلية . وكان مطلوبا من تيلمكس أن تزيد من عملية إعادة توازن الأسعار خلال فترة سريان الامتياز . وبينما انخفضت أسعار مكالمات المسافات الطويلة ، زادت أسعار الخدمات المحلية زيادة مطّردة . واختارت الفلبين بدلا من ذلك تشجيع الدخول الفورى للوافدين الجدد - وهى تمنع شركات تشغيل هذه الخدمات من قصر نشاطها على سوق الخدمات الدولية المجزية فقط ، وتطلب منها أن تقدم ٣٠٠ خطّ لتبادل المكالمات محلياً مقابل كل خط من خطوطها الدولية .

وتنشأ المشكلة العكسية عندما تعمل الشركة القائمة بتشغيل الخدمة على الحدّ من المنافسة ، مما يضع الشركة الوافدة الطموحة فى وضع غير مؤات . وتصدق هذه الحالة بشكل خاص عندما يتعرّض استخدام الشركة الوافدة للشبكة القائمة لقيودٍ ؛ فتقلّ بذلك فرصها فى نشر نشاطها إلى أن تستثمر أموالها فى إنشاء مرافق مماثلة للشبكة القائمة . ويعتبر هذا التأثير الخانق فى المرافق المملوكة للشركة القائمة من القضايا المثارة فى قطاعات أخرى عندما تتعرّض للتفكيك الرأسى . فالوصول إلى الخط الحديدى فى مرافق السكك الحديدية مطلوب لكل الشركات المشتركة فى تشغيل هذه الخدمة ؛ وتحتاج الشركات المتنافسة لتوليد القوى الكهربائية إلى أن يكون لها الحقّ فى نقل وتوزيع الكهرباء عبر مرافق الاحتكارات . ويقتضى تحقيق التوصيل الكفء للوافدين الجدد حسم قضيتين متمايزتين وهما : الحقّ الطبيعى فى الوصول إلى المرافق القائمة ، ولا يقّل عن ذلك أهمية سعر الوصول إلى هذه المرافق . ولا توجد هناك أية معايير مستقرّة لتسعير عملية التوصيل تلك ، وإن كان يجرى تجربة طائفة متنوعة من النُّهج . ومن الترتيبات الأكثر مؤاتاة للشركات القائمة الترتيب الذى يعتبر بمقتضاه سعر التوصيل المشترك بين نقطة ما فى الشبكة وعميل ما هو سعر التجزئة الذى تحصّله الشركة القائمة ، ناقصا التكاليف المباشرة لتشغيل هذه الوصلة . ويُبقى ذلك على الأرباح الكاملة للشركة القائمة ، كما أنه يعتبر حلاً مثاليا من الناحية الاجتماعية إذا ما تمّ تسعير وتشغيل الشبكة بصورة كفء . وفى نيوزيلندا ، أدّت هذه القاعدة إلى دخول وافدين جدد ، وإن كانت هذه القاعدة قد لقيت معارضة من الوافدين الجدد الذين أعتبروها مناهضة للمنافسة . وهناك نُهج أخرى تسعى لتشجيع دخول وافدين جدد ، وذلك بقصر رسوم التوصيل على التكاليف الكاملة التى تتكبّدها الشركات القائمة (مع استبعاد الأرباح المستحّقة عن الوصلة) . وتشمل هذه الرسوم (كالرسوم التى تحصّل فى أستراليا) عنصراً للتكاليف الثابتة للشبكة ، بالإضافة إلى التكاليف المتكبّدة نتيجة للالتزامات الشاملة لتوفير الخدمة .

وتكتسى قضية التوصيل أهمية متزايدة فى البلدان النامية ، لا سيما بلدان أوروبا الشرقية ؛ حيث صدرت تراخيص لشركات تشغيل متعدّدة . ففى بولندا - مثلا ، أتاح قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام ١٩٩٠ لشركات التشغيل المستقلّة الحقّ فى إنشاء شبكات فى المناطق التى لا تخدمها مؤسسة توفير الخدمات السلكية واللاسلكية المملوكة للحكومة (Telekomunikacja (TP SA . وصدرت تراخيص لثلاث شركات تشغيل كبيرة مستقلة لتوريد خدمات محلية ، بالإضافة إلى قرابة ستين موردا صغيرا آخر . وانطوت عملية التوصيل بين المؤسسة وشركات التشغيل المستقلة على إتاحة الفرصة للوصول إلى كل شبكة من شبكات هذه الشركات ولتقاسم إيرادات استخدام هذه الشبكات . وحتى اليوم ، لا يوجد أى إتفاق معيارى للتوصيل بين المؤسسة وشركات التشغيل المستقلة . وينص قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية على ضرورة قيام كل شركة من الشركات المستقلة بالتفاوض للتوصل إلى اتفاق منفصل لها مع المؤسسة . وأدى عدم وجود اتفاق معيارى إلى الحيلولة دون مواصلة غالبية الشركات المستقلة السعى لإنشاء شبكاتها المحلية . وبدون التوصيل ، يحجم المستثمرون فى الخارج عن الالتزام بتوفير أى موارد إلى

أن يتمّ التوصل إلى عقد ملزم ومنصف . ويجرى فحص النماذج البديلة لتوفير التوصيل بشروط عادلة . وقد تودّ البلدان النامية ، التى تسعى إلى توسيع نطاق شبكاتها وخدماتها الجديدة ، النظر فى وضع نظام تسعير مؤات للدخول فى هذه الخدمة وتشريع فعّال مناهض للاحتكار ، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذهما .

القوى الكهربائية : إن توليد الكهرباء من المجالات الأخرى التى يمكن لعملية التفكيك أن تؤدى فيها إلى قيام المنافسة . وباستخدام نُهج مماثلة فى توليد القوى الكهربائية ، أنشأت الأرجنتين وشيلى والمملكة المتحدة والنرويج اتحادات للكهرباء تحفز ظروف المنافسة فى السوق . فتقدم شركات توليد القوى الكهربائية عروضا من أجل الحصول على الحق فى امتياز توريد الكهرباء بالجملة فى حيز زمنى (قد يكون قصيرا ليصل إلى نصف ساعة يوميا فى المملكة المتحدة) وذلك بتحديد جدول بأسعار وكميات التوريد وأوقاته . ويتولى مدير إتحاد القوى الكهربائية تجميع هذه العروض ، والتوصّل إلى تحديد سعر على نطاق الشبكة كلها يستند إلى تقديرات الطلب فى الحيز الزمنى المعنى . وتقبل بعد ذلك جميع العروض المقّدمة بأسعار تقلّ عن هذا السعر الذى حدّده الاتحاد . ولا يتمّ توريد كل الكهرباء بهذا الشكل . ونظر لأن أسعار الاتحاد تتجه إلى التقلّب وعدم القابلية للتنبؤ ، فإن الموردين والمشترين (وهم أساسا من الموزعين الإقليمين) يميلون إلى الدخول فى عقود طويلة الأجل أيضا ، معتمدين على سوق البضاعة الحاضرة للحصول على حصّة صغيرة نسبيا من المعاملات . ويؤدى وجود مورّدين عديدين للاختيار فيما بينهم عند إعادة التفاوض لتجديد العقود إلى الإبقاء على الانضباط التنافسى .

وإذا ما تمّ تركيز قدرة توليد القوى على شركة واحدة أو شركتين ، فقد تحاول هذه الشركة أو هاتان الشركتان التأثير على السعر الذى يتمّ به شراء الكهرباء منهما . ويمكن استخدام قوانين مكافحة الاحتكار لمنع السلوك الاحتكارى أو القائم على التواطؤ . إلاّ أن المنافسة الفعّالة قد تقتضى تجزئة شركات توليد القوى الكبيرة إلى شركات جديدة صغيرة .

ويجرى مد نطاق المنافسة فى مجال القوى الكهربائية إلى التوزيع بالتجزئة فى المملكة المتحدة بدءاً بكبار المستهلكين . ولا يتمّ تقييد مستخدمى الكهرباء الذين يصل ذروة استهلاكهم إلى ١٠٠ كيلو واط أو أكثر من القوى الكهربائية بموزعهم المحلى ، بل يمكنهم التعاقد مع موزعين آخرين ، أو مع شركات توليد القوى مباشرة . ويحقّ لنحو

الشكل ٣ - ٢ : إن عقود الإيجار والامتيازات فى قطاعات خدمات البنية الأساسية شائعة حتى فى البلدان منخفضة الدخل .

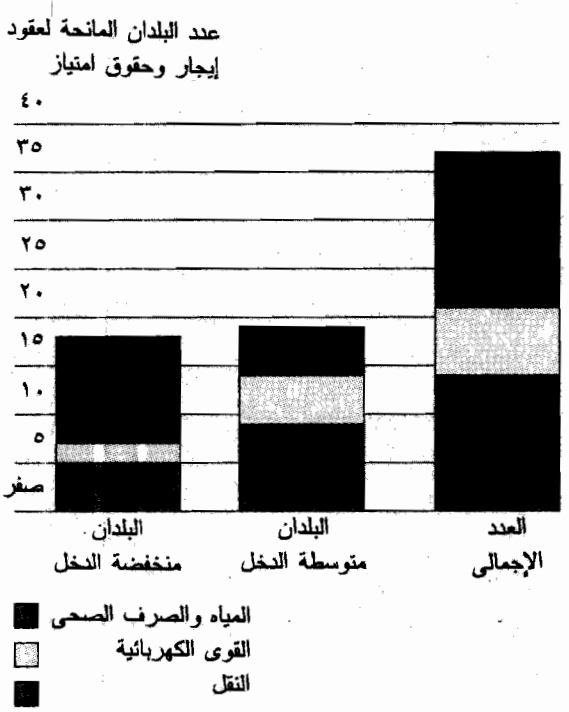

المصدر : Berg 1993 .

٤٥٠٠٠ شركة تجارية شراء الكهرباء بهذه الطريقة . وسوف يكون بوسع جميع المتعاملين أن يفعلوا ذلك بحلول عام ١٩٩٨ .

ونجد فى بلدان نامية كثيرة أن من بين ما تركه ميراث الأداء السيىء للقطاع العام ، القصور الكبير فى استخدام قدرة توليد القوى فى العديد من الشركات الكبيرة للصناعات التحويلية . ويمكن جعل سوق الكهرباء أكثر قابلية للمنافسة من خلال السماح لشركات الصناعة التحويلية الكبيرة التى لديها قدرتها الخاصة لتوليد القوى بأن تبيع الكهرباء لشبكة الكهرباء العامة ، مما يؤدى إلى فرض انضباط تنافسى ، ويشجع على خفض التكلفة . وتبيّن دراسة منهجية أنه لو كان قد سمح لشركات توليد القوى فى نيجيريا بأن تبيع ما لديها من طاقة توليد تستخدم استخداماً ناقصاً لانخفضت تكاليف الوحدة من الكهرباء التى تنتجها تلك الشركات انخفاضا كبيرا . وتشير الشواهد غير الرسمية إلى أنه من المحتمل أن يكون الوضع نفسه قائما فى بلدان نامية كثيرة .

جدول ٣ - ١ الترتيبات التعاقدية لإمداد المياه بواسطة القطاع الخاص

العقد	التطبيقات	الحوافز	الأمثلة
الخدمة	قراءة العدادات ، إصدار الفواتير وتحصيلها ، وصيانة الوصلات الخاصة	تتيح المنافسة بين موردين متعددين ، لكل منهم عقد قصير الأجل ومحدد	شجعت شركة عامة للمياه فى سانتياجو شيلى ، EMOS ، المستخدمين على ترك الشركة فى عام ١٩٧٧ والتنافس على عقود للخدمات للقيام بمهام كانت تؤدى داخليا من قبل - مما أفضى لمكاسب كبيرة من الإنتاجية
الإدارة	تشغيل وصيانة شبكة لإمداد المياه أو شبكة فرعية كبيرة	تجديد العقد كل سنة إلى ثلاث سنوات ، والمكافأة تستند إلى محددات (بارامترات) مادية مثل حجم المياه المنتجة والتحسن فى معدلات التحصيل	منحت شركة الكهرباء والمياه فى غينيا بيساو (EAGB) ، عقد لشركة كهرباء فرنسا ، مع ضمان نحو ٧٥ فى المائة من المكافأة وربما ٢٥ فى المائة إضافية استنادا للأداء .
الإيجار	عقد تشغيل ممتد	تقديم عروض للتعاقد ، وتبلغ مدة العقد نحو عشر سنوات ، ويتحمل مقدم الخدمة مخاطر التشغيل .	تم تأجير شركة لإمداد المياه فى غينيا تملكها مؤسسة حكومية ، إلى شركة تشغيل (SEEG) من ١٩٨٩ لمدة عشر سنوات ، وحققت زيادة كبيرة فى تحصيل الفواتير
الامتياز	كل سمات عقد الامتياز ، زائدا تمويل بعض الأصول الثابتة	تقديم عروض للتعاقد ، وتصل مدة العقد حتى ثلاثين سنة ، ويتحمل مقدم الخدمة مخاطر التشغيل والاستثمار	تم منح امتياز إمداد المياه فى الحضر فى كوت ديفوار إلى شركة SODECI ، وهى كونسورتيو من شركات كوت ديفوار وفرنسا ، ولم تحصل SODECI على أى دعم للتشغيل وكل الاستثمارات يتم تمويلها ذاتيا

المصدر : تريشى ، ١٩٩٣

المنافسة من أجل الوصول إلى السوق

فى الحالات التى يتعذّر فيها التنافس المباشر ، يمكن زيادة الكفاءة من خلال المنافسة التى تتمّ عن طريق ترتيبات تعاقدية ، تتراوح بين العقود البسيطة لخدمات محدّدة وبين الامتيازات طويلة الأجل التى تتطلّب تشغيل المرفق وصيانته وتوسيعه . وعلى الرغم من أنه لن يوجد سوى مورّد وحيد للخدمة فى أى مرحلة من الزمن ، فإن المنافسة تحدث قبل توقيع العقد ، كما تحدث من ناحية المبدأ عندما تنتهى مدة سريان العقد (أو الامتياز) ويحين موعد تجديده . وعلى

الاطار ٣ ـ ٣ إعداد حقوق الامتياز لتلائم القطاعات والأهداف الحكومية

تعتبر طريقة منح الامتياز ، أو الحق فى التشغيل من المسائل بالغة الأهمية فى تحديد الحوافز للقائمين على المشاريع من القطاع الخاص . وعندما تكون الإيرادات التى تعود على القائم على المشروع غير ذات صلة ، أو ذات صلة ضعيفة بأداء التشغيل ، تضيع المنافع التى يفترض تحقيقها من قيام القطاع الخاص على المشروعات .

ويتمثل الهدف المتوخّى فى ضمان عائد مجز للمستثمرين مع كفالة المصالح العامة فى نفس الوقت . ومن العناصر الأساسية فى المفاوضات ، السعر الذى يدفعه المستثمر للحصول على الحق فى تشغيل الخدمة المعنية ؛ أو مدى الدعم الرأسمالى ، أو الدعم التشغيلى الذى قد توفره الحكومة . ومن النقاط الأخرى فى المفاوضات السعر الذى سيتم تحصيله مقابل الخدمات ، وفترة سريان الامتياز ، والحقوق والواجبات فى نهاية فترة العقد .

وتعتبر هذه المسألة تدبيرا معقّدا يعتمد كل عنصر فيه على الآخر . وهناك دائما خطر أن تسمح شروط الامتياز للمستثمرين بضمان معدّل عائد مرتفع بأكثر من اللازم ، أو أن تعجز عن توفير حوافز كافية للصيانة المناسبة للأصول ولتقديم الخدمات .

وتبسيطاً للأمور ، ثمّ اعتماد معايير وأعراف معيّنة . ويتّصل طول مدد الامتياز ـ كما هو معهود ـ بالعمر الإفتراضى للأصول المتعلقة به . وعلى سبيل المثال ، تعتبر مدة ثلاثين سنة هى المدة الشائعة لامتيازات تشغيل الطرق التى تحصّل رسوم على المرور فيها ، وخمس عشرة سنة هى المدة الشائعة لمشروعات توليد القوى الكهربائية (وإن كان من المرجح أكثر أن تكون مدة امتياز تشغيل المشروعات الكهربائية ثلاثين سنة) . وتكون مدة العقود المتعلقة بالتخلص من النفايات الصلبة فى حدود أربع سنوات ، وهى فترة يمكن فيها ـ إلى حد كبير ـ استهلاك شاحنات نقل هذه النفايات . إلاّ أنه نظرا لأن تلك الشاحنات يمكن بيعها بسهولة أكثر من بيع الأصول التى تقوم عليها الطرق ومحطات توليد القوى الكهربائية ، يجوز أن تكون مدة العقود قصيرة بما لا يتجاوز عدّة شهور .

وهناك صورة مغايرة مثيرة للاهتمام تستخدم فى الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإن يكن من الممكن تطبيقها ـ أيضا ـ على المشروعات المستقلة لتوليد القوى الكهربائية . ولا ينصبّ التركيز على طول فترة الامتياز التى يمكن أن تكون بلا نهاية ، وإنما على فترة الامتياز الحصرى . وتتراوح مدة التراخيص الحصرية الممنوحة للشركات حديثة الخصخصة فى المكسيك والأرجنتين بين ست وعشر سنوات ، تتحمّل خلالها تلك الشركات التزامات استثمارية معيّنة . وبعد انقضاء المدة الحصرية ، تصبح الحكومة حرّة فى السماح بدخول وافدين جدد .

ويمكن أن يتخذ أسلوب تحصيل رسوم عن الحق فى توفير الخدمة أشكالاً مختلفة . والأكثر كفاءة من الناحية النظرية ، أن يمنح الامتياز لمقدّم العطاء الذى يعرض أكبر مبلغ إجمالى كمقدم ـ وسيؤدى قيام الشركة المتولّية عملية التشغيل بدفع تلك الرسوم البدئية الكبيرة إلى حفزها على تشغيل المرفق بأكفأ طريقة . بيد أنه بالنسبة للمشروعات الكبيرة التى تكون تكاليفها وإيراداتها غير مؤكدة ، فإنه يمكن أن تؤدى ترتيبات تقاسم الإيرادات أو الأرباح إلى توزيع المخاطر (كما فى حالة طريق غوانغزو ـ شينزين السريع فى الصين) . وفى الحالات التى تعتبر الحكومة المعنية نفسها فيها قيّمة على مصلحة المستهلكين بصفة رئيسية ، فإنها قد تختار عدم تقاضى أية رسوم ، ولكنها تمنح العقد لصاحب العطاء الذى يقدّم أقل سعر يحّصل من المستهلكين (وقد يسبب ذلك مشكلات فيما بعد تتعلّق بجودة الخدمة ، ويتطلب تحديد مواصفات للحدّ الأدنى لمعايير الخدمة) .

ذلك فإن المنافسة من أجل الوصول إلى السوق تكون موجودة حتى وإن لم يكن هناك تنافس مباشر فى السوق خلال مدة سريان الامتياز . ويمكن حينئذ للالتزامات التى يتمّ الارتباط بها بموجب عقد مبرم أن تتيح ، فى إطار حدود معينة ، بديلاً للاعتماد على جهاز تنظيمى مستقل وكامل التشكيل .

أن عقود الإيجار والامتيازات شائعة الاستخدام بصورة متزايدة فى البنية الأساسية . ويجرى تنفيذ هذه الترتيبات تنفيذا كاملا وبعضها قيد التطبيق فى سبعة وثلاثين بلدا ، من بينهم ثمانية عشر بلدا منخفض الدخل (الشكل ٣ ـ ٢) . وفى قطاع النقل ، تمنى الامتيازات بصفة رئيسية للمرافق الكبيرة والثابتة ، كالموانىء والطرق التى تحصل رسوم للمرور عليها . وقطاع المياه من القطاعات التى يشيع فيها نظام الامتيازات . ونظرا لأن وفورات الحجم الكبير لا تزال مهمة فى مجال إمدادات المياه ؛ فقد استخدمت معظم البلدان آليات تتيح المنافسة للوصول إلى السوق (الجدول ٣ ـ ١) . وحتى فيما بين هذه الاتفاقات ، توجد طائفة عريضة متنوعة من الترتيبات .

وتعتمد فعالية ترتيب حقّ الامتياز على عدد من العوامل . وتعتمد الحوافز التى تجعل الحاصلين على حق الامتياز يعملون بكفاءة على المعايير المتعلقة بمنح حقّ الامتياز ، التى تتباين بدورها بحسب الخصائص القطاعية والأهداف الحكومية (الإطار ٣ ـ ٣) . والأرجح أن ينجح توريد الخدمات عن طريق التعاقد عندما يزيد العقد من درجة الشفافية والخضوع للمساءلة . وذلك بتحديده شروط التشغيل تحديدا مفصّلاً . وتعتبر الكيفية التى يتمّ بها منح العقد من المسائل المهمة ـ أيضا ـ لنجاحه ، كما يتّضح من نجاح الامتياز الممنوح لقطاعى المياه والصرف الصحى فى بيونس أيريس ، على عكس الامتياز المقترح فى كاراكاس الذى عجز عن اجتذاب عطاءات مستجيبة . لقد استفادت

بيونس أيرس من عدد من المزايا التى لم تشاركها فيها كراكاس ، بما فى ذلك الدعم القوى من السلطات الحكومية ، والإعداد التقنى والمالى بشكل أفضل ، والتعريفات الاستهلاكية الأكثر جاذبية ، وانخفاض المخاطر الاقتصادية التى يتعرض لها المستثمرون .

وفى الممارسة العملية ، نادرا ما يتعرّض صاحب الامتياز الأصلى للاستبعاد . ففى هونغ كونغ ، التى تستخدم أساليب حق الامتياز استخداماً واسعاً فى توريد خدمات البنية الأساسية ، لم تفقد سوى شركة واحدة للحافلات امتيازها خلال العقود الأخيرة . وفى فرنسا ، تتّجه حقوق الامتياز إلى الامتداد لتكتسب صفة الديمومة . وتتمتّع الشركة صاحبة الامتياز القائم بمزايا هامة عند إعادة طرح العطاءات ، وهو ما ينبغى إدراجه كعامل فى الجهود الرامية إلى جعل السوق صالحة للمنافسة .

عقود الايجار : تتولى الحكومة توفير الاستثمارات الرئيسية لمرافق الإنتاج بمقتضى عقد إيجار ، ثم يقوم مقاول متعاقد من القطاع الخاص بعد ذلك بدفع مقابل للحق فى استخدام المرافق العامة لتوفير الخدمة . ويمنح عقد الإيجار بصفة عامة حقوقا خالصة للمقاول المتعاقد ، فى الإيرادات المتدفقة لفترة تمتد من ست إلى عشر سنوات . ويتحمّل المقاول المتعاقد معظم المخاطر التجارية أو يتحملها جميعها ، ولكنه لا يتحمّل المخاطر المالية المرتبطة بالاستثمارات الكبيرة . وهذه الترتيبات أكثر قابلية للتطبيق العملى فى الأنشطة التى تتدفق فيها الاستثمارات فى موجات غير متكررة ، بحيث يمكن فصل مسئولية التشغيل عن مسئولية الاستثمار . وفى فرنسا يستخدم نظام الإيجار لعقود عديدة فيما يتعلق بتوريد المياه والصرف الصحى فى المدن . وقد تمّ إتباع هذا النموذج فى غينيا فى الآونة الأخيرة (الإطار ٣ - ٤) .

ويسمح نظام عقود الإيجار بالملكية المختلطة ، ففى « موانىء صاحب الأرض » تملك السلطة العامة الأرض ومرافق البنية الأساسية ، بينما تملك الشركة الخاصة البناء الفوقى ، وتقوم بتشغيله . وفى عام ١٩٨٦ ، نقلت ماليزيا عملية تشغيل حاويات محطة الحاويات النهائية ومراسى السفن بميناء كيلانغ إلى مجموعتين من شركات التشغيل الخاصة بموجب عقود إيجار . واستطاعت مجموعتا شركات التشغيل الخاصة ، المتحررتان من الكثير من العقبات التى تواجه شركات التشغيل العامة ، أن تحسّنا الإنتاجية بشكل كبير . وأدّت نجاحات مماثلة فى ماليزيا وهونغ كونغ واليابان إلى بدء موجة من مثل هذه العمليات فى آسيا . ويجرى الآن تنفيذ نظام التأجير هذا فى تايلند والصين والفلبين ، كما ينظر فى الأخذ به فى باكستان وفييت نام وكوريا . ويجرى فى بعض الأحيان تأجير أجزاء فقط من الميناء - كمراسى السفن فرادى أو محطات الحاويات

الاطار ٣ - ٤ نجاح عقد تأجير - إمدادات المياه فى غينيا

عندما أعيد تشكيل هيكل قطاع إمدادات المياه فى جمهورية غينيا فى عام ١٩٨٩ ، كان من أقل القطاعات نموّاً فى غربى أفريقيا . وفى ذلك الوقت ، تسلّمت هيئة المياه المستقلة الجديدة SONEG ملكية البنية الأساسية لإمدادات مياه المدن ، وتولّت مسئولية تخطيط ذلك القطاع والاستثمار فيه . وتم إنشاء شركة SEEG لتشغيل مرافق شبكات المياه وصيانتها ، وكانت مملوكة بنسبة ٤٩ فى المائة للحكومة و٥١ فى المائة لكونسورتيوم أجنبى .

وبموجب عقد للتأجير مدته عشر سنوات موقع مع SONEG ، اضطلعت SEEG بمهمة تشغيل وصيانة الشبكة ، على أن تتحمّل هى المخاطر التجارية فى هذا . وتحسب أتعابها على أساس الرسوم التى تحصّل فعلاً من مستخدمى المياه بالإضافة إلى رسوم التوصيلات الجديدة . وتستفيد SEEG - أيضا - من التحسينات التى تحقّقها فى نسبة التحصيل ، ومن تخفيض تكاليف التشغيل ، ومن التخفيضات فى كمّيات المياه التى لا تتم المحاسبة عليها . ونظرا لأن SONEG تتحمّل فى نهاية المطاف المسؤولية عن التمويل الرأسمالى ، فإن لديها حوافز قوية لالتماس تعريفات ملائمة ، وللقيام باستثمارت حكيمة تستند إلى تنبؤات واقعية للطلب .

وللتأكد من أنه يمكن إطاقة الزيادات الضرورية فى تعريفة المياه ، تضمّن عقد التأجير الغينى ترتيبا مبتكرا لاقتسام التكاليف . وبموجب الاتفاق الذى تفاوضت الحكومة بشأنه مع الكيانين اللذين يتولّيان تشغيل القطاع ، ومع الممّول الخارجى (البنك الدولى) تقرّر أن تعدّل تعريفة المياه للمستهلكين تدريجيّاً من السنة الأولى إلى السنة العاشرة من مدة سريان العقد . ووافق البنك الدولى على أن يضطلع خلال هذه الفترة بنصيب متناقص فى نفقات التشغيل بالنقد الأجنبى ، على أن تقوم الحكومة المركزية بتغطية حصة متناقصة من خدمة الدين . ومن المنتظر أن تغطى تعريفه المياه ، بحلول السنة العاشرة ، التكلفة كاملة . وقد تجاوزت الزيادات فى تعريفة المياه حتى اليوم الجدول المخطّط لها ؛ إذ ارتفع سعر المتر المكعّب منها من ٠,١٢ من الدولار فى عام ١٩٨٩ إلى نحو ٠,٧٥ من الدولار فى عام ١٩٩٣ . وعلى الرغم من ارتفاع التعريفات ، فقد زادت نسبة التحصيل من مستهلكى القطاع الخاص زيادة مذهلة - من أقل من ٢٠ فى المائة إلى أكثر من ٧٥ فى المائة فى عام ١٩٩٣ . كما تحّسنت الكفاءة التقنية وتغطية الخدمة .

الاطار ٣ ـ ٥ تجربة كوت ديفوار المتعلقة بحقّ إمتياز لإمدادات المياه

من الأمثلة الرائعة للشركات الخاصة التى تقدم خدمات عامة فى غربى أفريقيا شركة SODECI فى كوت ديفوار . ويشترك فى ملكية هذه الشركة التى يبلغ رأسمالها نحو ١٥ مليونا من الدولارات ، مصالح محلية بنسبة ٥٢ فى المائة ، وشركة SAUR الفرنسية التى تتولى توزيع المياه بنسبة ٤٦ فى المائة ، وصندوق الاستثمار الحكومى بنسبة ٢ فى المائة فقط . وقد بدأت الشركة عملياتها منذ ثلاثين عاما بشبكة إمدادات مياه أبيدجان ، وهى تدير الآن أكثر من ٣٠٠ شبكة لإمدادات المياه بالمواسير عبر الأراضى الوطنية . وكانت شركة SODECI تعمل حتى وقت قريب بموجب عقد امتياز لإنتاج المياه فى أبيدجان ، عاصمة البلاد . وكانت تعمل بموجب عقد تأجير لإنتاج المياه ، وتوزيعها فى كل المراكز الحضرية الأخرى ، ولتوزيع المياه فى أبيدجان ، ولإدارة شبكة الصرف الصحى فى أبيدجان .

وقد أعيد تنظيم قطاع المياه فى المدن لمعالجة الاختلالات المالية التى سبّبتها سياسات الحكومة فى الثمانينات فيما يتعلق بالاستثمارات والتعريفات القطاعية . وتمّ تحويل عقد SODECI لخدمات إمدادات المدن بالمياه إلى عقد امتياز يشمل البلد بمجمله ، على أن تتحمّل الشركة مسؤولية العمليات ، والاستثمارات على حدّ سواء . ولدى الشركة اليوم ٣٠٠٠٠٠ وصلة فردية تخدم نحو ٧٠ فى المائة من سكان مدن كوت ديفوار البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة ، مليونان منهم فى أبيدجان ، والباقى فى مستوطنات يتراوح عدد سكان كل منها بين ٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠٠ نسمة . وبمقتضى سياسة ترمى إلى توفير إمدادات المياه بشكل مباشر للأسر منخفضة الدخل ، تمّ توفير ٧٥ فى المائة من التوصيلات المحلية لشركة SODECI بدون أى رسوم مباشرة للتوصيل . وينمو عدد التوصيلات بنسبة تتراوح بين ٥ و٦ فى المائة سنويا .

ومنذ أوائل السبعينات ، أصبحت الاستعادة الكاملة للتكاليف هى القاعدة ، وغطّت إيرادات مبيعات المياه تكاليف رأس المال والتشغيل والصيانة تغطية كاملة . وخلال العشر سنوات الأخيرة ، لم تتجاوز كميات المياه التى لا تتم المحاسبة عنها ١٥ فى المائة . ولم ينخفض أبدا التحصيل من المستهلكين من القطاع الخاص عن ٩٨ فى المائة (أمّا التحصيل من الهيئات الحكومية فيتّسم بصعوبة أكثر) . وعلاوة على ذلك ، لا يوجد سوى أربعة موظفين لكل ألف وصلة على الرغم من تفرق العمليات ، الأمر الذى يعكس أفضل مستويات الممارسة . ونجحت الشركة أيضا فى خفض عدد الموظفين الأجانب لديها مع توسيعها لنطاق عملياتها .

وتحتفظ SODECI بجزء من الأسعار المحصّلة لتغطية تكاليف التشغيل فيها واستهلاك أصولها ، وتوسيع نطاق شبكات توزيعها وتجديدها ، ودفع أرباح لحملة أسهمها . كما تدفع إلى الحكومة رسوم انتفاع لخدمة الديون المتّصلة بمشاريع سابقة موّلتها الحكومة .

وتقدم SODECI خدمة بمستوى قريب من المستويات السائدة فى البلدان الصناعية . ومع ذلك ، فإن التكلفة التى يتحمّلها المستهلكون لا تزيد على مثيلتها فى البلدان المجاورة ذات الظروف الاقتصادية المماثلة ، أو فى البلدان الأعضاء فى المنطقة التى تتعامل بفرنكات الاتحاد المالى الافريقى ، حيث يندر أن تغطى التعريفات تكاليف رأس المال ، والتشغيل والصيانة ، بينما تتخلّف الخدمة فى تلك البلدان . ويملك أصحاب المصالح الخاصة فى كوت ديفوار الآن غالبية أسهم SODECI . وتعتبر سنداتها من الأوراق الرئيسية التى يجرى التعامل بها فى سوق أبيدجان المالية ، ويتم توزيع أرباح على حملة أسهمها ، كما تدفع الشركة ضرائب عن نشاطها منذ قيامها .

النهائية ـ مع عدم التأثير على الترتيبات المتعلقة بالأجزاء الأخرى من الميناء .

حقوق الامتياز : تشمل حقوق الامتياز كل خصائص عقد الإيجار ، ولكنها تضع على كاهل المتعاقد المسئولية الإضافية عن الاستثمار فى أنشطة مثل تمديد وتوسيع نطاق القدرة ، أو إحلال الأصول الثابتة . وتطبق ترتيبات حقوق الامتياز فى مجالات السكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشبكات النقل فى المدن ، وتوريد المياه ومعالجتها . ولشركة SODECI الخاصة للمياه فى كوت ديفوار عقد امتياز مستقرّ وناجح (الإطار ٣ ـ ٥) .

وقد شهدت الأرجنتين فى الأونة الأخيرة طفرة فى ترتيبات منح الإمتيازات ، بعضها أتيح بموجب عمليات تفكيك قطاعى سابقة . وبالإضافة إلى حقوق امتياز تشغيل السكك الحديدية ، ومرافق المياه الموصوفة أعلاه ، عرض تشغيل شبكة مترو الأنفاق فى بيونس أيريس بموجب امتياز ، ومنح على أساس أقلّ دعم مطلوب لتشغيل هذه الشبكة ، والاستثمار فيها . كما أتيحت صيانة الطرق السريعة لعدة امتيازات ، ويجرى تمويلها من إيرادات الرسوم التى بدأ فى عام ١٩٩٢ تحصيلها على المرور فى طرق سريعة كثيرة .

ومن المشاكل المحتملة فيما يتعلق بترتيبات التأجير والامتياز أنها قد لا توفر حوافز كافية للصيانة ولتوسيع نطاق المرافق المشمولة بهذه الترتيبات . فقد يستهلك المورّد من القطاع الخاص ، الذى لا يملك مرافق الإنتاج ، أو الذى لايكون متأكدا من إحتمالات تجديد عقده ، الأصول بسرعة من أجل تحقيق مكاسب فى الأجل القصير ويُقتّر فى الإنفاق على أعمال الصيانة الروتينية . ويمكن تجنب معظم هذه المشكلات . ويمكن كتابة اشتراطات الصيانة صراحة فى العقود ، كما يمكن مراقبة الامتثال لها . ويمكن تحميل

الجدول ٣ ـ ٢ قيمة عمليات خصخصة قطاع خدمات البنية الأساسية فى البلدان النامية ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢
(بملايين الدولارات)

القطاع	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	*الإجمالى للفترة ١٩٨٨ ـ ١٩٩٢*	*عدد البلدان*
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٢٥	٢١٢	٤٠٣٦	٥٧٤٣	١٥٠٤	١١٨٢١	١٤
توليد القوى الكهربائية	١٠٦	٢١٠٠	٢٠	٢٤٨	١٦٨٩	٤١٦٤	٩
توزيع القوى الكهربائية	صفر	صفر	صفر	٩٨	١٠٣٧	١١٣٥	٢
توزيع الغاز	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩٠٦	١٩٠٦	٢
السكك الحديدية	صفر	صفر	صفر	١١٠	٢١٧	٣٢٧	١
البنية الأساسية للطرق	صفر	صفر	٢٥٠	صفر	صفر	٢٥٠	١
الموانىء	صفر	صفر	صفر	صفر	٧	٧	٢
المياه	صفر	صفر	صفر	صفر	١٧٥	١٧٥	٢
الإجمالى	**٤٣١**	**٢٣١٢**	**٤٣٠٧**	**٦٢٠٠**	**٦٥٣٥**	**١٩٧٨٥**	**١٥**
عمليات خصخصة وثيقة الصلة :							
خطوط الطيران	٣٦٧	٤٢	٧٧٥	١٦٨	١٤٦١	٢٨١٣	١٤
النقل البحرى	صفر	صفر	صفر	١٣٥	١	١٣٦	٢
النقل البرى	صفر	صفر	صفر	١	١٢	١٣	٣
إجمالى عمليات الخصخصة فى البلدان النامية	٢٥٨٧	٥١٨٨	٨٦١٨	٢٢٠٤٩	٢٣١٨٧	٦١٦٢٩	٢٥

ملاحظة : البلدان التى تضطلع بعمليات خصخصة للبنية الأساسية :
١٩٨٨ : القوى الكهربائية ـ المكسيك ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ بليز وتركيا وجامايكا وشيلى ؛ خطوط الطيران ـ الأرجنتين والمكسيك .
١٩٨٩ : القوى الكهربائية ـ كوريا ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ جامايكا وشيلى ؛ خطوط الطيران ـ شيلى .
١٩٩٠ : القوى الكهربائية ـ تركيا وماليزيا ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ الأرجنتين وبليز وبولندا وجامايكا وشيلى وماليزيا والمكسيك ؛ الطرق ـ الأرجنتين ؟ خطوط الطيران ـ الأرجنتين وباكستان والبرازيل والمكسيك .
١٩٩١ : توليد القوى الكهربائية ـ شيلى وهنغاريا ؛ توزيع القوى الكهربائية ـ الفلبين ؛ السكك الحديدية ـ الأرجنتين ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ الأرجنتين وبربادوس وبليز وبيرو وجامايكا وفنزويلا والفلبين والمكسيك وهنغاريا ؛ خطوط الطيران ـ بنما وتركيا وفنزويلا وهندوراس وهنغاريا ؛ النقل البحرى ـ ماليزيا ؛ النقل البرى ـ توغو
١٩٩٢ : توليد القوى الكهربائية ـ الأرجنتين وبليز وبولندا وماليزيا ؛ توزيع القوى الكهربائية ـ الأرجنتين والفلبين ؛ توزيع الغاز ـ الأرجنتين وتركيا ؛ الاتصالات السلكية واللاسلكية ـ الأرجنتين وأستونيا وتركيا وماليزيا ؛ السكك الحديدية ـ الأرجنتين ؛ الموانىء ـ باكستان وكولومبيا ؛ المياه ـ الأرجنتين وماليزيا ؛ خطوط الطيران ـ تايلند وبنما وتشكوسلوفاكيا والفلبين وماليزيا والمكسيك وهنغاريا ؛ النقل البحرى ـ سرى لانكا ؛ النقل البرى ـ بيرو والصين .
المصدر : صادر ١٩٩٣

موردى القطاع الخاص المسؤولية عن التدهور الثابت بمستندات فى الموجودات الرأسمالية ، (وان كان ذلك قد ينطوى على صعوبة نظرا لأن بعض حالات التدهور قد يكون سببها سوء التشييد) . ويمكن تعليق الأهلية لتجديد الامتياز على حالة الموجودات الرأسمالية التى يمكن ملاحظتها .

خصخصة الاحتكارات

هناك أسلوب آخر لإدخال مبادىء السوق فى خدمات البنية الأساسية ، هو الخصخصة التى تنقل الأصول من القطاع العام إلى القطاع الخاص . وتنتشر الخصخصة الآن بشكل سريع فى البلدان النامية ـ فبلغت قيمة هذه العمليات أكثر من ٦ مليارات دولار فى عامى ١٩٩١ و١٩٩٢ (الجدول ٣ ـ ٢) . ووصلت عمليات الخصخصة إلى أبعد مدى لها فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية . واضطلعت الأرجنتين وجامايكا وشيلى وفنزويلا وماليزيا والمكسيك وهنغاريا بعمليات كبيرة للخصخصة فى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وشهد قطاع توليد القوى الكهربائية أيضا عمليات خصخصة كبيرة عديدة فى الآونة الأخيرة .

وعلى الرغم من أن خصخصة المؤسسات الصناعية لها تاريخ طويل نسبيا ـ يثبت أثرها الإيجابى على الأداء ـ فإن عمليات الخصخصة فى قطاع خدمات البنية الأساسية جديدة نسبيًا . ويمرّ قطاع المنافع العامة المخصخص كما هو معهود بعملية إعادة تشكيل كبرى لهيكله كشركة . وقد كانت المكاسب الفورية المحقّقة من الخصخصة رائعة . وبينت دراسة للمكاسب فى الرفاهية الاجتماعية الإجمالية (مكاسب نقدية صافية للمنتجين والمستهلكين والعاملين) أنه فى ثلاث

حالات تتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية ، تراوحت المكاسب (كنسبة من المبيعات) من ١٢ فى المائة فى المملكة المتحدة إلى ١٥٥ فى المائة فى شيلى (الشكل ٣ - ٣) . وبعد انقضاء سنتين على تطبيق نظام الخصخصة فى فنزويلا توسّعت الشبكة الإجمالية لهذه الخدمات بنسبة ٥٠ فى المائة . وتم تحقيق جميع أهداف تحسين الخدمة تقريبا (الإطار ٣ - ٦) . ومع ذلك فإن فرز آثار الخصخصة ، وزيادة المنافسة لم يتيّسر بعد فى قطاعات كثيرة ، كما أن المكاسب المستدامة فى نموّ الإنتاجية فى الأجل الطويل لم تتضح عمليا حتى الآن .

وكثيرا ما يصاحب عمليات خصخصة المنافع العامة اشتراط القيام بحدّ أدنى معيّن من الاستثمارات . وتتجسد هذه الالتزامات المسماة بالالتزامات بالتوسع ، فى شروط الخدمة المفروضة على تيلمكس ، وهى الشركة المكسيكية المخصخصة لتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتتطلب أهداف تنمية الشبكة التى تشكّل جزءا لا يتجزأ من حقّ الامتياز أن تحقّق تيلمكس معدّل نمو فى خطوطها لا يقلّ عن ١٢ فى المائة سنويا . وهو ضعف معدّل النموّ الذى تحقق خلال أواخر عقد الثمنينات . وتعزز الحوافز الضريبية التزامات تيلمكس التعاقدية بالاستثمار . وبالإضافة إلى اشتراطات زيادة الخطوط ، يتطلب الامتياز إدخال تحسينات فى نوعية الخدمة . وقد لبت تيلمكس الأهداف المقرّرة وأكثر منها ، وأعلنت عن خطط لإستثمار ١٣ مليار من الدولارات على مدى السنوات الخمس القادمة للارتقاء بالمعدات ، وإضافة خطوط جديدة للوصول للشبكة ، وتحسين الخدمة .

ويعتبر تدعيم هذه الاشتراطات من الشواغل التى قد تجعل موردا احتكاريا للخدمة - مثل تيلمكس - يحد من الإنتاج ويجعله دون المستويات المرغوبة اجتماعيا . وفى حين أن هذا الهدف قد يكون شاغلا مشروعا فى الأجل الطويل ، فإنه لا يتمشّى بسهولة مع الحالة الراهنة فى كثير من البلدان النامية ، إن لم يكن فى معظمها . وقد أصبحت مستويات توفير الخدمة منخفضة حاليا إلى حدّ أنه حتّى الجهة الاحتكارية غير المقيدة ستواجه حوافز قوية للتوسّع - وتفعل ذلك بتكلفة تقلّ عمّا كان يتكبّده مورّدو القطاع العام فيما مضى . وتبعا لذلك ، قد تكون اشتراطات التوسع غير ضرورية . ويمكن أن تديم التشوهات فى نظام التسعير عندما تستخدم لتأمين توفير الخدمات بشروط غير اقتصادية لمجالات معيّنة ، أو مستهلكين بالذات .

الشكل ٣ - ٣ : عمليات الخصخصة فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يمكن أن تؤدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة .

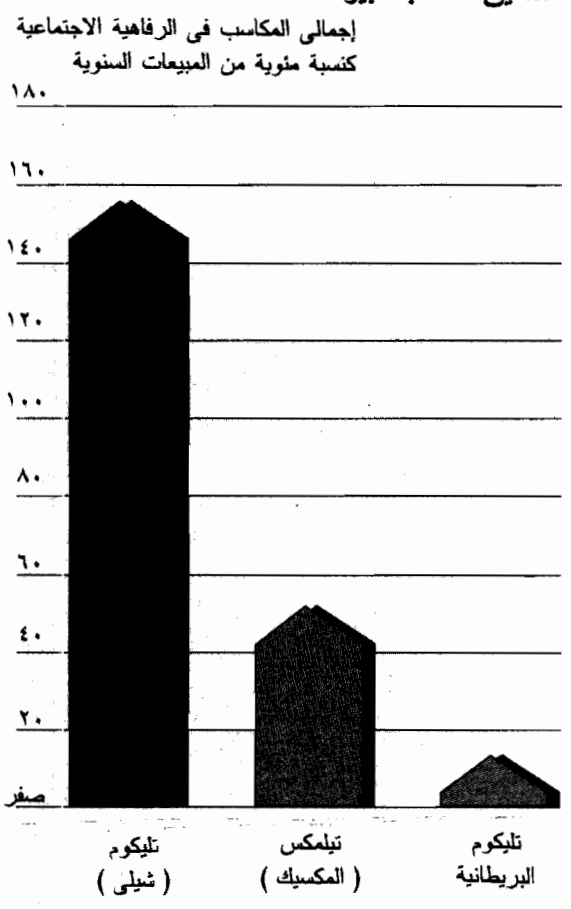

ملاحظة : مكاسب الرفاهية الاجتماعية هى مجموع المكاسب العائدة على جميع الأطراف - مؤسسات وعمال ومستهلكين .
المصدر : Gala Jones, Tandon, and Vogelsang وشيك الصدور .

الطرق المؤدية إلى التوريد عن طريق السوق

أتخذت عملية الانتقال من نظام الاحتكار الحكومى إلى نظام التوريد التنافسى عن طريق السوق مسارات عديدة ، ولكن أيّاً كان الطريق المتّبع ، فإن النجاح يقتضى الالتزام المستمّر بدخول القطاع الخاص . ويمكن أن تدار المرحلة الانتقالية على نحو فعّال عن طريق العقود واجبة النفاذ التى تخلق حوافز لتحسين كفاءة أداء منظم المشروع مع مراعاة المصلحة العامة أيضا .

ويتطلب الأمر أيضا وضع نظام رقابى قانونى يكفل الإنفاذ الواضح والصريح لشروط العقود ، وإن كان عدم

الاطار ٣ ـ ٦ خصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية : حالة فنزويلا

عندما حوّلت فنزويلا شركة الهواتف المملوكة للحكومة (CANTV) إلى القطاع الخاص فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ ، كان لدى الشركة ١,٦ مليون خط فى الخدمة (بواقع ٨,٢ خط لكل مائة شخص مقابل ٣٥ خطا لكل مائة شخص فى كوريا) . وكانت مدة الانتظار العادية للحصول على هاتف جديد تبلغ ثمانية أعوام . وكانت معدّلات المكالمات الدولية التى تتمّ أقل من ٢٠ فى المائة .

وقد سعت الحكومة إلى توسيع نطاق الخدمة الأساسية وتحسينها بشكل سريع بتحويل الشركة الحكومية إلى شركة تشغيل خاصة لها خبرة دولية من الدرجة الأولى . وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تدرك ضرورة زيادة أسعار المكالمات المحلية زيادة كبيرة ، فإنها كانت تهتمّ بما يحتمل أن تحدثه الصدمة الناجمة عن زيادة الأسعار من نتائج سياسية . وتبعا لذلك ، قرّرت الحكومة أن تقسّم عملية إعادة التوازن للأسعار على مدى تسع سنوات . وخلال هذه الفترة ، مُنحت شركة التشغيل الجديدة امتيازا حصرّيا للمكالمات المحلية ، ومكالمات المسافات الطويلة ، والخدمة الدولية . وتقرر أن تستخدم الأرباح الناجمة عن الخدمة الدولية للدعم غير المباشر للخدمة المحلية ولتمويل التوسع المرغوب فى الشبكة . وتضمّن عقد الامتياز إلتزامات سنوية بتوسيع الخدمة الأساسية وتحسينها (بما فى ذلك تركيب ٣,٦ مليون خط إضافى على مدى تسع سنوات) ، وتحديد حدّ أقصى لزيادة أسعار الخدمات التليفونية الأساسية . وتركت جميع الخدمات الأخرى مفتوحة للمنافسة ـ بما فى ذلك خدمات الهواتف التى تعمل بالخلايا ، والخطوط الخاصة ، وخدمات المعلومات ، والمعدّات المستخدمة فيها . ويماثل هذا النموذج ما جرى فى خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى المكسيك والأرجنتين ، حيث منحت شركات التشغيل المخصخصة إحتكارا محدودا فيما يتعلق بالخدمة الأساسية (ست سنوات فى المكسيك ، وسبع سنوات قابلة للإمتداد إلى عشر سنوات فى الأرجنتين) .

وفى فنزويلا ، تكللت العملية بنجاح ببيع حصة نسبتها ٤٠ فى المائة بالمزاد العلنى (مع الاحتفاظ بالسيطرة على أغلبية الأصوات) إلى كونسورتيوم دولى للتشغيل مقابل مبلغ ١,٩ مليار دولار . وإلى أن تتمّ إجازة قانون جديد للاتصالات السلكية واللاسلكية ، سنّت الحكومة سلسلة من المراسيم التى أنشأت الهيئة التنظيمية CONATEL ، وحدّدت اللوائح المنظّمة لشتّى أنواع الخدمة . وإلى أن يجاز القانون الجديد ، يتعيّن أن تصدّق الحكومة على الزيادات الجديدة فى الأسعار .

وفى السنتين اللتين أعقبتا عملية الخصخصة ، استثمرت شركة CANTV أكثر من ١,١ مليار دولار ، وركبّت ٨٥٠٠٠٠ خط جديد أو بديل ، متجاوزة بذلك بكثير التزاماتها بموجب عقد الامتياز . كما تحققت تقريبا كل أهداف تحسين الخدمة .

لقد استُخلصت دروس عديدة من التجربة الفنزويلية . ويمكن لعملية خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، حتى بدون وجود إطار تشريعى محدّد تحديدا كاملا ، أن توفّر منافع فورية من زيادة الاستثمار . وعلى الرغم من حدوث قدر من إعادة توازن التعريفات ، ستكون هناك حاجة إلى إجراء زيادات مطّردة فى التعريفة . ومع التكنولوجيا المتغيّرة تغيّرا سريعا ، ستبرهن حقوق الاحتكار الممنوحة للحفاظ على أوجه الدعم غير المباشر ، وتشجيع توسيع نطاق الخدمة على أنه من الصعب بصورة متزايدة تحديدها وإنفاذها .

وجود مثل هذا النظام لم يعطّل دخول القطاع الخاص . وقد يستفيد وضع هذا النظام خير استفادة من الخبرة التعاقدية التى أكتسبها الوافدون الأوائل . ويحتاج النظام القانونى الفعّال إلى وضع قواعد غير تمييزية ويمكن التنبّؤ بها ، وإلى إنشاء جماعات للمستهلكين .

عمليات الانتقال فى هياكل السوق

هل ينبغى أن تحدث عملية الانتقال إلى نظام يستند للسوق فى خطوة واحدة ، أم أن ذلك يمكن أن يتحقق بشكل تدريجى بدرجة أكبر ؟ الواقع أنه ليست هناك أية إجابات بسيطة على هذا التساؤل . والشيىء المهم هنا هو أن يكون الانتقال إلى نظام التوريد عن طريق السوق أمرا يمكن الوثوق به . فبدون ذلك يصبح من غير المرجّح أن يقوم منظمو المشاريع الخاصة باستثمارات جديدة . وتحظى الالتزامات التى تتعهد بها الحكومات بأقصى ثقة عندما يتم اعتماد كل التدابير المطلوبة لتمكين الوافدين من القطاع الخاص من الدخول وللتمكين لنظام التوريد للأسواق ، فى سياق فترة زمنية قصيرة كجزء من برنامج مصمّم تصميما متّسقا . وحيثما يحول الميراث المؤسسى ـ كالشواغل إزاء العمالة الزائدة عن الحاجة مثلا ـ دون تحقيق الخصخصة على نحو فورى ، قد تصبح عملية فتح القطاع للوافدين الجدد بأعداد كبيرة مؤشرا قويّا على التزام الحكومة بإصلاح ذلك القطاع .

وهناك إستراتيجية متسلسلة موصى بها تدعو إلى البدء بوضع تنظيم قانونى يحدّد قواعد اللعبة . ويتبع ذلك تحديد الهيكل الصناعى الملائم (درجة التفكيك ، ومدى الوفادة الجديدة ، وتجزئة المورّدين الحاليين لمنع الهيمنة الاقتصادية) ، وتحقيق عملية الخصخصة . وتوشك شيلى على إتمام تنفيذ ذلك التسلسل الذى استغرق عقدا من الزمن ، وإن استمر هيكلها الصناعى فى التطور بعد خصخصته . واتّبعت بلدان أخرى إستراتيجيات برغماتية أملتها ظروفها الخاصة وحقّقت نتائج رائعة . وهناك ثلاثة أمثلة توضح الخيارات والقضايا المتعلقة بالانتقال .

الأرجنتين : اعتمدت الأرجنتين برنامجا للخصخصة من أبعد هذه البرامج أثرا ، يهدف إلى تهيئة ظروف تنافسية فى الاقتصاد . وتمت خلال الفترة بين عامى ١٩٨٩ و١٩٩٣ خصخصة جميع الهيئات الرئيسية الموردة لخدمات البنية الأساسية ، كما تمّ تفكيك الأنشطة لتعزيز المنافسة . وفى قطاع القوى الكهربائية ، تمّ الفصل بين عمليات توليد القوى الكهربائية ونقلها وتوزيعها ؛ ومُنح امتيازان فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لخدمة منطقتى الشمال والجنوب ، كما تمّ الفصل بين مختلف فروع أنشطة السكك الحديدية .

ولئن كانت عملية الخصخصة قد حدثت بسرعة ، فإن القدرة على الإشراف التنظيمى قد تخلّفت (على نحو ما حدث فى معظم البلدان النامية ، عدا شيلى التى كانت القدرات التنظيمية المتطوّرة قد أستقرّت فيها قبل عملية الخصخصة) . بيد أن غياب الإشراف التنظيمى لم يشكّل أى عائق حتى الآن ؛ ومع هذا ، فإنه فى الحالات التى لا توفّر فيها قوى السوق انضباطا كافيا ، فان سير العمل بكفاءة سيتطلب عملية تنظيم ، ويتطلب الأمر اهتماما خاصا بلوائح مكافحة الاحتكار نظرا للتركيز الشديد للملكية . وتبيّن تجربة شيلى ، التى توجد بها شركة خاصة واحدة تمتلك ٦٥ فى المائة من طاقة توليد القوى الكهربائية ، ان مورّدا واحدا مهيمنا يستطيع أن يؤثّر على النتائج فى السوق . وفى شيلى أيضا ، تمّ الإعراب عن القلق من أن القاعدة الكبيرة المجهّزة لشركة الهواتف المحلية قد تمنع المنافسة العادلة عندما تبدأ الشركة فى تقديم خدماتها فى مجال مكالمات المسافات الطويلة . وسيتطلب نظام التوريد عن طريق السوق فى كل مكان المزيد من نشر المعلومات والتغذية المرتدة العامة .

الفلبين : نجد فى قطاع القوى الكهربائية فى الفلبين أن نظام التوريد الخاص استند كلّية إلى دخول شركات التوليد الجديدة . واقتضى فتح مجال توليد القوى للموردين الجدد القضاء على الاحتكار الذى كانت تتمتّع به الشركة الوطنية للقوى الكهربائية ، وهى مرفق مملوك للحكومة لم يتحّول إلى القطاع الخاص .

وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة للنقص فى القوى الكهربائية الذى يشكّل عنصرا معوّقا إلى حدّ كبير . وكانت الحاجة الملحة كبيرة جدّا إلى حدّ أنه كان يجب أن ترتكز الوفادة الجديدة على أساس اتفاقات تعاقدية بين الحكومة وشركات توليد القوى التابعة للقطاع الخاص ، نظرا لأن إصلاح مجلس تنظيم الكهرباء كان سيستغرق وقتا طويلا جدّا . وبحلول شهر آب / أغسطس ١٩٩٣ ، استكملت سبعة مشروعات جديدة ذات قدرة موحّدة تبلغ ٨٠٠ ميغاواط ، كما وضعت خمس شركات توليد إضافية قيد التجديد والتشغيل بموجب عقود مع القطاع الخاص . ويجرى التفاوض حول خمسة عشر مشروعا آخر (بطاقة تبلغ ٢٠٠٠ ميغاواط) . وخلال هذه العملية ، تمّ أيضا إصدار قوانين ، وإجراءات إدارية جديدة فى (الإطار ٣ ـ ٧) .

وعلى الرغم من أن التنظيم من خلال العقود الفردية قد اجتذب استثمارات جديدة لقطاع القوى الكهربائية ، فإن زيادة تنمية هذا القطاع ستحتاج إلى قواعد قطاعية لضمان المنافسة العادلة . وكما هو الحال فى معظم البلدان النامية ، تمّ تطوير قدرة التوليد الجديدة دون التوصّل إلى مبادىء متفق عليها اتفاقا تامّا بشأن التوصيلات المشتركة ، والإرسال فيما بين المورّدين . ولم يشكّل غياب هذه المبادىء أية مشكلة حتى الآن ، جزئيا ؛ لأن المعروض من القطاع الخاص سدّ ـ إلى حدّ ما ـ ثغرات كبيرة فى الطلب . إلاّ أنه مع سدّ هذه الثغرات ، سيقترب شتّى المورّدين من الوضع الذى يصبحون فيه مصادر متنافسة لتوريد القوى ، وسيتعيّن على الهيئة التنظيمية أن تحدّد قواعد واضحة لتقرير أى المورّدين سيتمّ الشراء منهم وبأية شروط .

ماليزيا : إن النهج الذى تتّبعه ماليزيا يضعها فى مكان ما بين نهجى الأرجنتين والفلبين . فقد نقل المرافق العامة تدريجيا إلى القطاع الخاص ، وسُمح لوافدين جدد بدخول قطاعى القوى الكهربائية والمياه . وتخلّفت الجهود التنظيمية القانونية ، ويفرض الانضباط على العمليات عن طريق اتفاقات تعاقدية . واحتفظت الحكومة كذلك بإشراف تنظيمى مباشر على المرافق الكبيرة من خلال استمرار المشاركة فى رأس المال ، أو من خلال « الأسهم الذهبية » التى تعطى الحكومة حقوق النقض ، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل المتّصلة بالالتزام الاجتماعى للمرافق (الإطار ٣ ـ ٨) .

معالجة العيوب التنظيمية

ينبغى للتنظيم اللائحى أن يدرأ كثيرا من المخاطر المحتملة : إذ ينبغى له وهو يراقب ممارسة السلطة الاحتكارية ، أن يكفل أيضا جودة الخدمة ، والأمان ، وحماية البيئة وإلتزامات الخدمة ، وحقوق الوصول إلى الشبكة . (الشكل ٣ ـ ١) . ويتباين وزن كل هدف من هذه الأهداف تبعا لهيكل الصناعة ، الذى يتطور على مر الزمن . وعلى ذلك ، ينبغى تحقيق توازن بين المرونة والإلتزام بقواعد محدّدة ثابتة . ويؤدى الإفراط فى المرونة إلى جعل جماعات المصالح المنظمّة تنظيما جيّدا تسيطر على العملية

الاطار ٣ ـ ٧ تطوّر عملية توليد القوى الكهربائية من جانب القطاع الخاص فى الفلبين

يعتبر النهج التطورى الذى تتبعه الفلبين لاجتذاب مُنظّمى المشاريع الخاصة للمشاركة فى توليد القوى الكهربائية لديها من النُّهج المفيدة . وفى تموز / يوليه ١٩٨٧ ، أصبحت عملية توليد القوى من جانب القطاع الخاص عنصرا متعّمدا من عناصر السياسة الحكومية يبشّر بشكل فعّال بانتهاء احتكار توليد القوى من جانب الشركة الوطنية للقوى الكهربائية المملوكة للحكومة . ولئن كان المشروع الأول Hopewell Navotas I قد تمّ التفاوض بشأنه بنجاح ، وبدأ تشغيله فى عام ١٩٩١ ، فإن المعاملات المبكّرة مع المقترحات الأخرى المطروحة من القطاع الخاص لم تكن مثمرة بشكل عام . ففى عام ١٩٨٩ طُرح مقترح لإنشاء محطة توليد للطاقة الكهربائية من الحرارة الناتجة فى الصناعة قوتها ٢٢٠ ميغاواط لم يتخطّ مرحلة المفاوضات لسبب جزئى يتمثّل فى وجود أوجه قصور ، ومفارقات فى لوائح التنظيم الإدارى . وأدت الدروس المستفادة من الجهد المحبط إلى مساعدة الجهود الجارية الرامية إلى تحسين الإجراءات التنظيمية والمتعلقة بالتراخيص .

وبعد عام ١٩٨٩ بدأت هيئات القطاع الخاص الفلبينية المرتبطة بتوليد القوى العمل بطريقة تتّسم بقدر أكبر من التنسيق . وكانت هناك مشاركة أكبر من الهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية (التى كانت قد اضطلعت بدور رئيسى فى بدء برنامج للقطاع الخاص لتوليد القوى) . وتحقق مزيد من ترتيب الأولويات من خلال لجنة تنسيق الاستثمارات . ومن التحسينات الرئيسية التى أدخلت فى إطار إستعراض المقترحات وإجازتها قانون عام ١٩٩٠ المعنى بالبناء والتشغيل والنقل فى صناعة توليد القوى ، وما صاحبه من قواعد ولوائح تنفيذية ـ والذى وضع أساسا قانونيا أوضح للسماح بدخول رأس المال الخاص ، وإن ظلّ يتطلب إعادة الملكية إلى الحكومة عند انتهاء مدة الامتياز .

وتسعى الفلبين ـ أيضا ـ إلى تبسيط عملية استنفار مشاركة القطاع الخاص فى توليد القوى الكهربائية . وبمقتضى الترتيبات الحالية ، تعتمد فعالية عقود المشاريع على شروط عديدة لابدّ من الوفاء بها بعد توقيع العقود . ويمكن لحالات التأخير أو الإخفاق فى الاستجابة لشروط معيّنة أن تعرض المشروع المعنى للخطر . وتسعى الشركة الوطنية لتوليد القوى إلى وضع عقود نموذجية تحظى بموافقة مسبقة من جانب الهيئات الحكومية المعنية لتسهيل مشاركة القطاع الخاص . وينتظر أن يؤدّى هذا الترتيب إلى تمكين المستثمرين من الانتقال على الفور من توقيع العقد إلى استكمال خطة التمويل .

وأدّى الطابع الملحّ لإيجاد قدرة جديدة فى الفلبين إلى توليد القوى الكهربائية بتكلفة باهظة . واستخدمت المشاريع السابقة محطات توليد « ذات أحمال قياسية لوقت الذروة » ، يمكن تركيبها بسرعة ، ولكنها تعمل بتكلفة مرتفعة جدا ، وتكون مصمّمة للتشغيل لساعات قليلة فقط فى اليوم عندما يكون الطلب مرتفعاً جدّا . وقد تولّت معالجة هذا الشاغل المشروعات اللاحقة التى أعدّت فى ظل ضغط زمنى أقلّ . وسمحت التجربة فى الوقت نفسه بأن ينمو حجم المشاريع .

الاطار ٣ ـ ٨ التنظيم والخصخصة : أيّهما يسبق الآخر ؟ حالة ماليزيا

حقّقت عملية خصخصة قطاع خدمات البنية الأساسية تقّدما سريعا فى ماليزيا منذ منتصف عقد الثمانينات . وفى جميع الحالات ، اضطلعت الإدارة الحكومية ، أو الهيئة القانونية ، التى كانت تقوم فيما مضى بتوريد الخدمات ، بالدور القانونى المتمثّل فى تنظيم جهة التوريد المخصخصة . وعلى سبيل المثال ، أصبحت هيئة ميناء كيلانغ هى الوكالة التنظيمية المشرفة على شركة تشغيل الميناء التابعتين للقطاع الخاص ، بينما تتولى إدارة الاتصالات السلكية واللاسلكية مهمة تنظيم قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (واستلزم التغيير فى وظيفة الادارة الحكومية ، أو الهيئة القانونية إصدار تشريع تفويضى جديد فى كلتا الحالتين) .

كما تضطلع ملكية الحكومة لقدر كبير من أسهم رأس المال فى المؤسسات التى تمّت خصخصتها فيما مضى ، وكذلك آلية « السهم الذهبى » بدور شبيه بالدور الذى تضطلع به عملية التنظيم . (وقد تمّ لأول مرة إدخال آلية السهم الذهبى ، التى تعطى الحكومة سلطة النقض فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للسياسة العامة للشركة المخصخصة ، فى عملية خصخصة شبكات خطوط الطيران الماليزية وشركة النقل البحرى الدولى الماليزية) . والقصد من ملكية الحكومة لأسهم رأس المال ومن آليّة السهم الذهبى هو ضمان توافق سياسات الشركة المخصخصة مع سياسات الحكومة والأهداف الوطنية .

وتعنى عملية التنظيم فى ماليزيا فى واقع الأمر الإشراف على التعريفات ، والحفاظ على مستويات الخدمة . إلاّ أن نطاق العمل التنظيمى فى ماليزيا لايزال بدائيا إلى حدّ ما ؛ فعلى سبيل المثال ، لا توجد أية صلة واضحة بين وظائف الهيئات التنظيمية وإيجاد حوافز تجعل الشركة الموردة لخدمات البنية الأساسية التى جرت خصخصتها تحقق كفاءة فى الأداء .

وعلى الرغم من وجود هيئات تنظيمية ، فإنه مازال للوزراء المختصين ، تأثير كبير فيما يبدو على سياسات موردى خدمات البنية الأساسية الذين تحولوا إلى القطاع الخاص . وعمليات مراجعة أسعار هذه الخدمات مثلا ليست من الأمور التى تقرّرها الهيئة التنظيمية وحدها بالكامل ، وهى تبدو بصفة دائمة تقريبا بحاجة إلى إجازتها من الوزارات المعنية . وهناك احتمال واضح أيضا بأن تتمكّن الصناعة من « الاستحواذ » على الهيئة التنظيمية فى بعض الحالات . ويوجد حاليا قدر كبير من الغموض حول تخلّص الهيئات التنظيمية من التدخل الوزارى أو السياسى .

ولئن كانت الآلية التنظيمية مازالت آخذة فى التطور ، فإنها لم تحد فيما يبدو من الوفادة أو الاستثمار الجديدين . ويستفاد من الدرس المستخلص من التجربة الماليزية أن التحركات المتجهة صوب الخصخصة ، وتولّى القطاع الخاص توريد خدمات البنية الأساسية ليست بحاجة إلى أن تنتظر وضع إطار تنظيمى شامل بشكل رسمى .

التنظيمية ، بما يحقّق منفعتها الخاصة . ويؤدى الهيكل التنظيمى المفرط فى الجمود إلى الحدّ من القدرة على تصحيح الأخطاء والتكيّف مع التغيّر . كما يمكن أن يؤدى إلى خنق المبادرات . وتؤدى عملية التنظيم فى بعض الأحيان إلى نتائج أسوأ من النتائج التى يمكن أن تحقّقها أسواق المنافسة غير الكاملة .

وتؤيد التجربة الإبقاء على عملية التنظيم فى أدنى حدّ ممكن . وهناك ثلاثة اعتبارات تؤثّر على المهمة التنظيمية التى تصاحب إدخال مشاركة القطاع الخاص ، وهى :

- توفير قدر كاف من الموارد والاستقلال والمصداقية للجهة المتولّية عملية التنظيم ؛
- اختيار الأدوات التى تشجّع مردودية التكلفة فى الكيان الذى جرى تنظيمه ، كلما كان تنظيم الأسعار ضروريًا ؛
- إنشاء دوائر تمثل المستفيدين فى العملية التنظيمية .

الموارد التنظيمية والاستقلال والمصداقية : يتطلب التنظيم معرفة تفصيلية ورصدا متواصلا للنشاط المعنى . وتشمل القائمة التنظيمية تحديد المشكلات ، وتقصّى الحقائق ، وتقرير القواعد ، والإنفاذ . ويتطلب الأمر أن تكون الجهات التنظيمية قادرة على تحويل مسار العمل من أجل استباق الظروف المتغيّرة فى الصناعة ، أو الاستجابة لها . وهى بحاجة أيضا إلى الاستقلال التنفيذى فى إطار الولاية العريضة للسياسة العامة لضمان فعاليتها . ونظرا لأن القيام بذلك كله بشكل جيد يحتاج إلى معرفة مفصّلة بالصناعة تساعد على العمل ، فإن هناك سببا قويًا يدعو لأن تكون الهيئات التنظيمية وكالات عامة متخصّصة ومستقلة بدلا من البيروقراطيات العامة . ولكن نظرا لأن الوكالات المتخصّصة قطاعيا تكون أكثر تعرضا لاستحواذ الصناعة عليها - ومن ثم فالأرجح أن تعمل لإدامة التنظيم الذى يحابى الشركات القائمة – فلابدّ من مراقبة الوكالات التنظيمية أيضا .

إن معظم الخبرة المتّصلة بالتنظيم القانونى مكتسبة من أمريكا الشمالية ، حيث كان توريد القطاع الخاص لخدمات البنية الأساسية هو القاعدة (وان كان احتكاريا فى كثير من الأحيان) . واستحدثت الولايات المتحدة ، التى تعتمد على اللجان الفيدرالية ولجان الولايات ، قدرة هامة للتنظيم المستقلّ . ولئن كانت هذه العملية تتّسم بالانفتاح بشكل ملحوظ ، فإنها تتّسم - أيضا - بعلاقات العداء والتنازع . وكان لأوروبا واليابان خبرة أقلّ بالتنظيم الصريح ، نظرا لإعتمادها على الاحتكارات العامة ، المرتبطة بالمسؤوليات التنظيمية والتشغيلية . وحتى فى الحالات التى تستخدم فيها أدوات تنظيمية كضوابط الأسعار ، والمعايير التقنية ، والتراخيص للدخول فى النشاط المعنى ، كان التنفيذ تتولاه الوزارات ذات الصلة أو اللجان المشكلة فيما بين الوزارات بدلا من الهيئات التنظيمية النوعية . وفى الآونة الأخيرة ، أخذت المملكة المتحدة تنتقل صوب الخصخصة والتنظيم المستقل ، كما تجرى إصلاحات مماثلة فى أماكن أخرى فى أوروبا . أما البلدان النامية فليس لديها أى خبرة فى واقع الأمر بالتنظيم المتّصل بموردى القطاع الخاص ، نظرا لأن مؤسساتها المعنية بخدمات البنية الأساسية كانت مملوكة بصفة رئيسية للقطاع العام الذى يتولى تشغيلها أيضا . وهناك حالة استثنائية واحدة ، وهى حالة هونغ كونغ ، المعروفة تماما بأنها تشجّع مبادرات القطاع الخاص ولكن مع وجود نظام رقابى يحمى مصالح المستهلكين .

ومن المشاكل التى تواجه البلدان النامية مشكلة تجميع المهنيين المحنكين لتزويد الهيئة التنظيمية بالموظفين . وتتاح للجهات التنظيمية موارد محدودة ، كثيرا ما تجعلها غير قادرة على اجتذاب الأشخاص المؤهلين . وحتى فى الأرجنتين التى لديها وفرة فى الأشخاص المؤهلين تأهيلا جيدا ، أدت القيود على مرتبات الخدمة المدنية والميزانيات المحدودة إلى أضعاف الهيئات التنظيمية (الإطار ٣ - ٩) .

ويقتضى السماح باستقلال الهيئة التنظيمية مع الإبقاء على خضوعها للمساءلة إيجاد توازن دقيق . وإذا كان من السهل استبدال القائمين بعمليات التنظيم وذلك من خلال الانتخاب المباشر بين حين وآخر ، أو الخضوع بسهولة لنفوذ الجماعات ذات المصلحة الخاصة ، فقد لا يتوفّر لديهم الاستعداد لتنفيذ السياسات المرغوبة اجتماعيا ولكنها لا تفى بالغرض المطلوب سياسيا . وعلى العكس من ذلك ، يستطيع القائم بعمليات التنظيم الذى لديه قدر مفرط من السلطة التقديرية أن يحد بشكل تعسفى من الاستثمارات الجديدة مثلا . وتبيّن التجربة التى خاضتها جامايكا بعض المشكلات التى تظهر فى هذا الصدد (الإطار ٣ - ١٠) .

وهناك بضع مبادىء قليلة يبدو أنها تلقى قبولا عاما . ومن المهمّ للهيئة التنظيمية أن تقدّم تقاريرها إلى المجلس التشريعى مباشرة بدلا من تقديمها إلى الوزير المعنى وحده (أو عن طريقة) . وتتّسم عملية الفحص والتمحيص التشريعية للقائمين بعملية التنظيم كما هو معهود بكونها أكثر انفتاحا ، على الرغم من أنه بوسع الضغوط غير الرسمية أن تتسلل إلى هذه العملية . وينبغى أن يكون تعيين رئيس الهيئة

الاطار ٣ ـ ٩ تنمية القدرة التنظيمية فى الأرجنتين

على الرغم من الوجود القانونى لإطار تنظيمى محدّد تحديدا جيّدا بعد عملية تحويل خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى القطاع الخاص ، فإن الممارسة التنظيمية لم تلتزم بذلك الإطار . فالهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، التى أسندت إليها المسؤوليات التنظيمية المتعلقة بهذا القطاع فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠ ، لم تفعل شيئا يذكر حتى نهاية عام ١٩٩١ . ولم تنجز أية عمليات تنظيمية واضحة ، وبدأت تتكدس القرارات التى لم تنفذ . وكان هناك نقص فى الموظفين المحنّكين ، وفى الموارد اللازمة للاستعانة بموظفين إضافيين ، أو حتى لدفع مرتبات الموظفين الموجودين على أساس ثابت .

ونتيجة لهذا النقص فى تنظيم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وفى تزويدها بالموظفين ، أتسم سير عملية استحداث خدمات جديدة فيها بالبطء . ويرجع سبب ذلك جزئيا إلى عجز الهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية عن وضع المعايير وتحديد العمليات المتّصلة بإصدار التراخيص ، الأمر الذى جعل معظم هذه الخدمات غير اقتصادية . وفى هذه الأثناء ، بدأ عدد من مشغّلى شبكات الإرسال اللاسلكى والتعاونيات المتولّية تشغيل شبكات الهواتف ، العمل بدون تراخيص فى مواجهة تنظيم محدود ، أو لا وجود له . وعانى المستهلكون ـ أيضا ـ من عدم قدرة الهيئة المذكورة على معالجة الشكاوى المثارة بصدد هذه الخدمات معالجة فعّالة .

ومنذ منتصف عام ١٩٩٣ ـ أى بعد قرابة ثلاث سنوات من بدء عملية الإصلاح ـ استطاعت الهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية أن تحسّن أداءها ، خصوصا فيما يتعلق بشواغل المستهلكين ، وحقّق فريق من الاستشارين الأجانب يعمل مع تلك الهيئة تقدّما ملحوظا فى وضع الإستراتيجيات والإجراءات . وعلاوة على ذلك ، أمكن اجتياز بعض الصعوبات التى ووجهت من قبل فى عملية إختيار الموظفين . وتمّ الآن شغل المناصب الرئيسية فى الهيئة (٦ مديرين) . وقامت بعملية الاختيار شركة مستقلّة خاصة للتوظيف بعد فرز دقيق لعدد من الفنيين المتقدمين بلغ ١٢٥ فنّيا . وتقرّر الإبقاء على خمسة من مرشحيها كمديرين من بينهم الرئيس . أما المدير السادس فقد أقترحته المقاطعات .

وهكذا نجد أن التقدم المحرز فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فى الأرجنتين كان تقدما هاما . واستطاعت عملية الخصخصة أن تمضى قدما على الرغم من حالات التأخير فى تنفيذ التغييرات التنظيمية .

الاطار ٣ ـ ١٠ تأرجح الآلية التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية فى جامايكا

فى البدء ، كان القطاع الخاص يتولى إدارة مرفق الإتصالات السلكية واللاسلكية فى جامايكا ، ثم جرى تأميمه فى عام ١٩٧٥ ، وتمّ نقله بعد ذلك مرة أخرى إلى القطاع الخاص فى عام ١٩٨٧ . وكانت الاستثمارات قوية فى هذا القطاع فى إطار الملكية الخاصة حتى الستينات ، وأصبحت قوية مرة أخرى منذ عام ١٩٨٧ . إلاّ أن العلاقات بين المرفق والحكومة اتّسمت بالاضطراب فى الفترة بين عامى ١٩٦٢ و١٩٧٥ ، وانخفضت مستويات الاستثمار .

وأدّت عمليات الانتقال المتكرّر للسلطة بين الحزبين السياسيين المتعارضين اللذين يعتنقان آراء متباعدة إلى أن يصبح من الصعب إنشاء نظام رقابى يحظى بالمصداقية يمكن أن يعتمد عليه المستثمرون بثقة بعد إجراء أى انتخابات جديدة أخرى . وحتى عام ١٩٦٢ ، كان النظام الرقابى ـ بما فيه من أحكام دقيقة قابلة للإنفاذ فيما يتعلق بمعدّل العائد الذى يستطيع المرفق أن يربحه ـ يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من ترخيص تشغيل المرفق . ونظرا لما تتمتّع به جامايكا من نظام قضائى مستقلّ وقوى ، كان المشاركون من القطاع الخاص على استعداد لاستثمار أموالهم فى هذا القطاع ، واثقين من أن البرلمان لن يغيّر شروط الترخيص من جانب واحد .

وفى عام ١٩٦٢ ، ارتأت حكومة جامايكا حديثة الاستقلال أن ترخيص التشغيل المحدّد تحديدا دقيقا يقيّد العملية الديمقراطية تقييدا غير مقبول . وفى عام ١٩٦٦ ، أنشأت الحكومة لجنة المنافع العامة فى جامايكا ، متّخذة الولايات المتحدة كنموذج لها . ولم تكن عضوية هذه اللجنة مفتوحة لتمثيل كل الأطراف المعنية فحسب ، بل إن النظام الجديد لم يضع حدّا أدنى للعائدات التى يمكن أن يربحها المرفق . ونجد فى الولايات المتحدة أن أوجه الحماية الدستورية بالإضافة إلى قواعد العملية الإدارية المطوّرة تطوّرا جيّدا يتيحان حماية جوهرية لمرافق المنافع العامة التابعة للقطاع الخاص ، حتى وإن كان نظام لجنة المنافع العامة يعطى من الناحية الاسمية للقائمين بعمليات التنظيم قدرا كبيرا من السلطة التقديرية . أما جامايكا فقد كانت تفتقر إلى تلك الأسس . كما أنه لم يكن لديها كوادر من القائمين بالتنظيم المدرّبين تدريبا جيدا ، ولا خبرة فى تفويض السلطة للجنة شبه المستقلّة . وتلا ذلك حدوث مصادمات بين المرفق واللجنة بلغت ذروتها فى عام ١٩٧٥ بتأميم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية .

وبعد انتقال هذا المرفق مرة أخرى إلى القطاع الخاص فى عام ١٩٨٧ ، عادت جامايكا إلى نظامها الرقابى الذى كان سائدا قبل عام ١٩٦٢ . وقد نصّت فى ترخيص التشغيل الممنوح للمرفق المخصخص حديثا على ضمان معدّل عائد سنوى بنسبة تتراوح بين ١٧,٥ و٢٠ فى المائة من أسهم رأس المال وعلى حمايته من أى تغيير إلاّ إذا كان بموافقته وعلى أن يكون الإنفاذ من جانب الهيئة القضائية . ونتج عن ذلك حدوث طفرة استثمارية ومكاسب كبيرة فى الرفاهية الاجتماعية فى جامايكا .

التنظيمية لفترة محدّدة ، يفضّل أن تكون خارج دورة الانتخابات السياسية . ويجب أن تكون عملية الفحص والتمحيص منتظمة ، وأن تتولى بصورة منهجية تقييم أداء الهيئة التنظيمية فى مجال تحقيق أهدافها ومعرفة ما إذا كانت العملية التنظيمية مركّزة تركيزا جيدّا أم لا . وتعتبر الشفافية أمرا حاسما فيما يتعلق بخضوع الهيئة التنظيمية للمساءلة . نظرا لأنه لا يمكن أن يكون تقييم عملية التنظيم فعّالا إلاّ إذا كانت هذه العملية والسياسات المتصلة بها معروفة ومعلنة .

إن الفلبين - إذ استجابت لعملية التنظيم السابقة ، التى كانت تتّسم بشكل عام بعدم فعاليتها - قد عملت مؤخرا على جعل هذه العملية أكثر استقلالية ، وخضوعا للمساءلة . وهناك مشروع قانون معروض على المجلس الأدنى للكونغرس الفلبينى يحدّد بشكل أوضح دور الهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، ويزيد عدد المفوضين ويقرر مدة خدمة محدّدة لشغل الوظائف ، ويزيد من فرص حصول الهيئة على الأموال المخصصة للتشغيل .

ومع تزايد قوة القائمين بعمليات التنظيم قد تصبح مسألة « تنظيم القائمين بعمليات التنظيم » أمرا مرغوبا فيه ، إذا ما أستُرشد بالخبرة المكتسبة فى البلدان الصناعية . ففى المملكة المتحدة - مثلا - يتولى المكتب الوطنى لمراجعة الحسابات تدقيق حسابات القائمين بعمليات التنظيم فى إطار ولاية تستهدف تحديد « قيمة المال » فى الخدمة العامة ، وتنظر الهيئة المعنية بالاحتكارات وعمليات الاندماج فى طلبات الاستئناف المتعلقة بالقرارات التى يتخذها القائمون بالتنظيم القطاعى .

أدوات التنظيم : بينما يسعى القائمون بعمليات التنظيم إلى الإبقاء على أسعار « معقولة » و « عادلة » من أجل حماية المستهلكين ، يتعيّن أن تكون الأرباح كافية وغير خاضعة لمخاطر سياسية ، أو محاطة بعدم اليقين . وكانت أداة التنظيم المتوفّرة فى كل مكان ، والمستخدمة لتحقيق التوازن بين هذه الأهداف - بالنسبة لقطاعات تتراوح بين النقل فى المدن ، وشبكات الكهرباء - هى تنظيم « التكلفة زائدا هامش ربح » أو تنظيم معدّل العائدات ، الذى يضمن جعل العائد المالى الذى يحصل عليه مورّد الخدمة المعنى يغطّى جميع التكاليف (العمليات والصيانة والاستهلاك والضرائب) ويضمن بالإضافة إلى ذلك عائدا للإستثمار يتمّ تحديده بالمفاوضات .

وقد تعرضت هذه الأداة لنقد كثير فى السنوات الأخيرة . ومن الصعب تنفيذ تنظيم معدّل العائد - كما أن الحصول على معلومات دقيقة عن تكاليف الإنتاج ، وتوزيع هذه التكاليف بين الخدمات البديلة مهمة شاقة . ويشكّل تحديد معدّل عائد ملائم كذلك مصدرا للنزاع بين القائمين بعملية التنظيم والمرافق التى تشملها هذه العملية . وتؤدّى هذه المشكلات إلى تشجيع تشويه عرض المعلومات ، واعتماد تكنولوجيات غير كفؤة تضخّم الأساس الذى يستند إليه حساب معدّلات العائد ؛ كما أنها تشجّع ضغوط الدهاليز غير المثمرة . والشيىء الأهم هو انه نظرا لأن جميع التكاليف مشمولة بالتغطية وأن معدّل العائد مضمون ، فمن الممكن أن تصبح الإدارة التى يتولاها القطاع الخاص مفرطة فى الرضا عن النفس وتتقاعس فى تقديم الاستثمارات الصحيحة وإبقاء التكاليف منخفضة .

وتمثّلت الاستجابة لما تقدم فى تصميم لوائح تنظيمية جديدة « حافزة » لا تتوقف فيها الأسعار التى يسمح للمورّد بأن يتقاضاها على التكاليف المتكبّدة . فتنخفض الأرباح إذا زادت التكاليف ، بينما يتمتّع المورّدون والمستثمرون بأرباح أكثر إذا أنخفضت التكاليف . وعلى ذلك ، فإن التنظيم « الحافز » الجديد يسعى إلى تشجيع المورّدين على استخدام معرفتهم الواسعة بظروف التشغيل لخفض التكاليف وتقديم خدمات جديدة .

حدود قصوى للأسعار : من الأمثلة الدالّة على التنظيم الحافز نظام الحدّ الأقصى للأسعار الذى تتزايد شعبيته ، أوما يعرف بطريقة « النسبة المئوية للزيادة فى الرقم القياسى لأسعار التجزئة - س » لتحديد الزيادات المسموح بها فى أسعار الخدمات (ويمكن أيضا استخدام أرقام قياسية أخرى للتكاليف لا تخضع لسيطرة المورّد) ، والرمز س هنا يساوى النسبة المئوية للزيادة المتوقعة والمقدّرة سلفا فى إنتاجية المورّد . ولدى مورّد خدمات البنية الأساسية حافز لتخفيض التكاليف ، نظرا لأن المكاسب التى تتحققّ فى الإنتاجية ، وتكون أكبر من النسبة المئوية المتوقّعة للرمز س تسهم فى زيادة الأرباح . وللإبقاء على الحوافز اللازمة للإنتاج الكفؤ ، ينبغى أن يبقى المعامل س دون تغيير لفترة تمتد عدة سنوات .

وينتشر نظام الحدود القصوى للأسعار على نطاق واسع ، ويمتد إلى بلدان عديدة ، ويشمل تدريجيا قطاعات أخرى غير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذى نشأ فيه أصلا . وكانت المملكة المتحدة رائدة فى هذا السبيل ؛ إذ استخدمت نظام الحدود القصوى للأسعار فى المطارات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وتوزيع الكهرباء والغاز ، وتوريد المياه ، بيد أن التطبيق الرئيسى لهذا النظام فى

لبلدان الأخرى اقتصر على قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، يليه بشكل غير مباشر قطاع توزيع الكهرباء . وفى المكسيك - مثلا - أدخلت الحكومة فى شركة تيلمكس فى كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ قاعدة الحدّ الأقصى للسعر ، التى تطبّق حدّا أقصى للسعر على متوسط السعر المرجح الشامل لخدمات تيلمكس ، بدلا من الحدّ الأقصى للسعر النوعى لكل خدمة على حدة . وفى الولايات المتحدة تحوّلت لجان تنظيمية كثيرة من القاعدة التنظيمية لمعدل العائد إلى قاعدة الحدّ الأقصى للسعر . وفى الحالات التى أمكن إجراء مقارنة فيها كما هو الحال بين مختلف الولايات فى الولايات المتحدة ، وضح أن قاعدة الحدود القصوى للأسعار تؤدى إلى خفض الأسعار بشكل أكبر من القاعدة التنظيمية لمعدّل العائد .

وهناك - أيضا - بعض المؤشرات المبكّرة التى تبيّن أن الاختلاف بين قاعدة الحدّ الأقصى للسعر والقاعدة التنظيمية لمعدل العائد قد لا يكون كبيرا كما كان يُظنّ أصلا . ومن النادر أن تُلاحظ الحدود القصوى للأسعار فى شكلها المجرّد . ويرى معظم القائمين بعمليات التنظيم أن هناك حاجة مستمرّة إلى تقييم معدّل العائد حتى يتم تحديد الحدود القصوى على تقديرات الربحية ، وبذلك تزداد مرة أخرى المتطلبات من المعلومات اللازمة للتنظيم الفعّال ، وتنشأ حالة استثنائية عندما تكون الأرباح واقعة تحت سيطرة قوى متنافسة . ونجد على سبيل المثال فى سوق الولايات المتحدة الهاتفية للمسافات الطويلة أن الحدود القصوى للأسعار فيما يتعلق بالمورّد الرئيسى ، شركة AT & T ، يُظنّ أنها الأداة الوحيدة المطلوبة نظرا لأن الأرباح محدودة نتيجة للمنافسة بين المورّدين . إلاّ أنه فى الحالات التى توجد فيها احتكارات محلية (كما فى خدمات الهواتف المحلية) ، يمكن أن تعيد إعتبارات معدّل العائد تأكيد ذاتها بحيث يكون بامكان نظم الحدود القصوى للأسعار أن تتّجه بمرور الوقت صوب نظم معدّل العائد السابقة لها . ومع ذلك ، فإن لنظام الحدود القصوى للأسعار ميزة تحويل جزء أكبر من المخاطرة المالية إلى موردى خدمات البنية الأساسية الذين لا يمكنهم التأكّد من أن القائم بعملية التنظيم سيسمح لهم باسترداد التكاليف الزائدة . ويؤدى هذا التهديد إلى تشجيع الرقابة الذاتية الأكثر تشددا للأداء .

المنافسة المعيارية : عندما لا تنجح المنافسة المباشرة ، أو المنافسة من جانب منتجى السلع البديلة ، يمكن تمثيل قوى المنافسة من خلال إجراء مقارنات بالأداء فى جهات أخرى . فيمكن حفز مرفق ، فى أحد الأقاليم على أن يحسن أداءه بتقديم وعود له بأنه سيحصل على مكافآت أكثر إذا تجاوز الاداء فيه أداء مرفق مماثل فى أقليم آخر . ومع ذلك فإنه لا يمكن عزو الأداء الأفضل إلى جهود المرفق المعنى إلا إذا تعادلت أسعار المدخلات والطلب السوقى واللوائح التنظيمية الحكومية للمرفقين .

ويستخدم عدد من البلدان قاعدة المنافسة المعيارية ، بشكل رسمى أو غير رسمى ؛ ففى فرنسا كثيرا ما تعتمد عقود شركة المياه المحلية على جودة الخدمات ، وتكاليف إنتاجها بالنسبة لمثيلاتها فى شركات المياه الفرنسية الأخرى . وتعتمد الجهة القائمة بتنظيم قطاع المياه فى المملكة المتحدة صراحة على مقارنات التكلفة . وتستخدم صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى شيلى شكلا بدا مهمًّا للمنافسة المعيارية . إذ تستخدم شركة « كفؤة » مفترضة بدلا من الشركات الشيلية الأخرى فى تحديد الاسعار التى يمكن أن يتقاضها مورّدو خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتُستخدم الاتجاهات الدولية للتكلفة والأسعار فى تقدير الأداء الذى يجب أن تحققه الشركة الكفؤة ، وتُحدّد الأسعار استنادا إلى هذا التقدير . وفى هذا الإطار تزداد المكافآت المالية التى تحصل عليها الشركة الشيلية بقدر التحسّن الذى يتحقّق فى كفاءتها . وفى قطاع القوى الكهربائية ، يجرى تقدير تكاليف توزيع معقولة لثلاثة « نظم مرجعية » تتباين وفقا لمحددات رئيسية مثل تكاليف التوزيع ، والكثافة السكانية ، والطلب القياسى وقت الذروة . ويجرى وضع جهات توزيع الكهرباء ، كل على حدة ، فى واحد من هذه النظم الثلاثة ، وتحدّد أسعار إيصال الكهرباء تبعا لذلك . وتستفيد الجهة الموزعة إذا استطاعت توصيل الكهرباء بسعر أقل مما يتقاضاه المورد المتوسط فى نظامها المرجعى . ومع ذلك ، فإن التلاعب بتكاليف « النظام المرجعى » من جانب قلة من الموردين فى السوق حمل الحكومة على أن تستطلع إمكانية إدخال تحسينات فى إستخدامها لتلك المراجع الإرشادية كمقياس للمقارنة .

وعلى الرغم من أن المنافسة المعيارية محدودة بالحاجة إلى معلومات مقارنة ودقيقة بقدر كاف ، فإن ذلك القيد يجرى تخفيضه جزئيا بالاحتمالات المتزايدة للمقارنة الدولية . وبوسع منظمات الصناعة المتخصصة ، ومصارف التنمية الدولية أن تقوم بعمل مفيد يتمثّل فى نشر البيانات المتعلّقة بتكاليف الإنتاج . ويمكن أيضا لعمليات تدقيق الحسابات الدورية أن تدخل نظام التغذية بالمعلومات فى العملية التنظيمية .

أدوات جديدة : أدّت حدود الأدوات التنظيمية الموجودة

(مثل معدّل العائد ، والحدّ الأقصى للسعر ، والتنظيم المعيارى) إلى البحث عن أدوات جديدة . وقد صُمّمت الأدوات الجديدة بهدف تقليل المعلومات المطلوبة للجهة التنظيمية إلى الحد الأدنى ، وزيادة الاستجابة للعملاء ، وذلك بجعلها من ناحية المبدأ على الأقل تلائم احتياجات البلدان النامية - بشكل خاص - رغم أن الكثير منها لم يُختبر اختبارا كاملا فى الممارسة العملية . وفى الولايات المتحدة ، يوازن شكل وسيط لعملية التنظيم مخاطر الأرباح (أو الخسائر) غير المتوقّعة الناجمة عن الاختيار غير السليم للمعامل س فى صيغة الحدّ الأقصى للسعر . وإذا ما تجاوز معدّل العائد حدّا جرى تحديده من قبل فسيتعيّن على الشركة أن تعيد الفرق إلى العملاء . وإذا انخفضت العائدات عن الحدّ الأدنى ، فسيسمح فى بعض الحالات بزيادات فى الأسعار أكبر من الزيادات التى ينطوى عليها الحدّ الأقصى للسعر .

وهناك نهج تنظيمى آخر يعرض على المورّد مجموعة خيارات تنظيمية (حد أقصى صارم للسعر ولكن دون مراقبة للأرباح ، أو زيادات أكبر فى الأسعار مع مراقبة أدقّ للأرباح) . والمتوقع أن يكشف الكيان الذى جرى تنظيمه باختياره عن قدرته على الاضطلاع بتخفيضات ذات مغزى فى التكلفة (وبالتالى فى السعر) ، فضلا عن موقفه من المخاطر .

وهناك شكل للتنظيم يتميّز بكونه أقلّ تقييدا حتى من هذا ، ولكنه قادر على توفير انضباط جادّ ، يعرف باسم « التنظيم المحتمل » . فيراقب القائمون بالتنظيم أداء الموردين مع وقوفهم على أهبة الاستعداد للتدخل فى حالة نشوء مشكلات . ومادام العملاء يشعرون بالرضا بقدر معقول إزاء أداء الموردين ، فإن القائم بالتنظيم لايضع أية قيود رسمية على أنشطة المورّدين .

إنشاء جماعة للمستهلكين : ليس من المعهود أن ينخرط المستهلكون ، سواء كانوا من الأفراد أم من الشركات التجارية ، كثيرا فى العملية التنظيمية ، حتى وإن كانت مساهمتهم قد تكون حاسمة للخدمة الكفوءة ، فى الحالات التى لا يتوفر فيها للقائم بعملية التنظيم سوى وسيلة محدودة للحصول على المعلومات . وكثيرا ما يصبح المستهلكون النهائيون أفضل المراقبين لجودة الخدمة . ويمكن استخدام التغذية المرتدّة للمستهلكين مباشرة لحفز المورّدين على تقديم خدمة عالية الجودة . فعلى سبيل المثال ، يمكن ربط عائدات الموردين بعمليات تقدير كفاءة الأداء التى يقوم بها المستهلكون . وقد أتخذت خطوات أولية فى بنغالور بالهند لإنشاء قاعدة معلومات تتعلق بوعى المستهلكين ، وعملية إتخاذهم القرارات (الإطار ٣ - ١١) .

وهناك بعض المؤشرات الدالة على اشتراك المستهلكين فى عملية التنظيم أتاحتها البلدان الصناعية ؛ فالمملكة المتحدة لديها عشر لجان للمستهلكين ، واحدة لكل جهة اختصاص تتصل بخدمات المياه . ويرأس كل جهة مفوّض يرفع تقاريره إلى مكتب خدمات المياه فيما يتعلق باحتياجات المستهلكين وشواغلهم ، بما فى ذلك نتائج الدراسات الاستقصائية الرسمية ، والاجتماعات العامة . وفى فرنسا ، حيث تسيطر المجالس البلدية المحلية على خدمات المياه ، بمشاركة ممثلى المستهلكين ، يرى مورّدو القطاع الخاص أن وجود علاقات طيبة مع المستهلكين أمر ضرورى للحفاظ على مكانتهم لدى السلطات البلدية .

الاطار ٣ - ١١ المشاركة كقاعدة تنظيمية :
خطوة أولية فى بنغالور

من المعوّقات الخطيرة التى تواجه المستهلكين الأفراد فى التعامل مع أحد المرافق العامة عدم معرفة « قواعد اللعبة » والحق فى الحصول على الخدمة . وكثيرا ما تكون التوقّعات منخفضة وحوافز العمل الجماعى محدودة .

وهناك عيّنة عشوائية شملت ٨٠٠ أسرة فى مدينة بنغالور الصناعية فى الهند تسلّط الضوء على حالة عدم الرضاء عن نوعية الخدمة التى تقدمها مرافق الهواتف والكهرباء والمياه . فلم يرض عن خدمة الهواتف سوى ٩ فى المائة من هذه العينة . أما الذين رضوا عن خدمتى الكهرباء والمياه فكانوا أقل من ذلك بكثير . ومن المشكلات التى ذكرت فى هذا الصدد حالات النقص فى الإمدادات ، والتجاوزات فى قيمة الفواتير ، وعدم القدرة على تصحيح الأخطاء ، والافتقار العام إلى الاتصال مع الهيئة المورّدة للخدمة .

وكانت الاستنتاجات التى خلصت إليها دراسة أوسع لنوعية الخدمة واضحة ، فقد بيّنت وجود حاجة إلى زيادة المنافسة ، وتحسين المعلومات . وكانت مجموعتا الهيئات التى كان أداؤها أفضل نسبيّا فى تقدير المستهلكين هما المصارف والمستشفيات ، اللتان تعملان فى بيئة متنافسة نسبيّا .

وهناك استنتاج آخر مؤداه أن « صوت » المستهلكين الذى تجرى تعبئته من خلال بعض الجماعات ، كرابطات السكان ، يمكن أن يصبح قوة هامة فى الإصلاح القطاعى ، وفى عملية إعادة التنظيم ؛ فبوسع هذه الرابطات أن توفر عمليتى الرصد والتغذية المرتدّة الحاسمتين لتقليل حالات إساءة المعاملة إلى أدنى حدّ ولإخضاع المسؤولين العموميين للمساءلة . ومن شأن إجراء مقارنات لنوعية الخدمة فيما بين المدن يجرى نشرها على نطاق واسع أن ينشىء قاعدة معلومات يمكن أن تعمل على أساسها رابطات المستهلكين .

خاتمة

كان العقد المنصرم حدًا فاصلا ؛ فقد أُتخذت تدابير ابتكارية جزئية لتدقيق النظر فى قطاعات البنية الأساسية ذات الكيان الواحد . وأخذت عمليتا المنافسة وتفكيك الأنشطة المتنوعة تنتشران . ولعملية التغيّر التكنولوجى (كما فى قطاعى الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد القوى الكهربائية) شأن كبير مع هذه الابتكارات . ولكن هناك قوى أساسية بدرجة أكثر تعمل عملها ، وتجعل المبادرات الجديدة ذات صلة بقطاعات متنوعة كالنقل السطحى ، ومعالجة النفايات وإدارتها ، وإمدادات مياه الشرب . ويتمثّل وزن هذه البّينة فى أن المنافسة فى مجال الخدمات فى الأسواق ، أو من أجل الوصول إلى الأسواق أكثر فعالية بشكل عام فى الاستجابة إلى طلبات المستهلكين من الآليات الخاصة بجعل المؤسسات العامة أكثر خضوعا للمساءلة . والواقع أننا نقف الآن على عتبة عملية تغيير هام ؛ فالممارسات المألوفة آخذة فى الزوال ، ولكن تحلّ محلّها فرص لم يسبق لها مثيل لنموّ الإنتاجية ، وظهور منتجات وخدمات جديدة .

ويتم انتشار الأفكار المستحدثة غير المألوفة ـ كتفكيك القطاعات ، ودخول المنافسة ، واللوائح التنظيمية الحافزة ـ من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية بسرعة ملحوظة . والواقع أن بعض البلدان النامية قادت عملية الانتقال صوب توريد خدمات البنية الأساسية استنادا للسوق ، كما نشهد فى عملية تحويل المرافق إلى القطاع الخاص . وستؤدى مواصلة السير على هذا الطريق إلى تحقيق المزيد من الأرباح . وتحتاج البلدان النامية بشكل خاص إلى زيادة الاعتماد على الوفادة الجديدة وعلى المنافسة لتشجيع الاستثمار ، وتحسين الكفاءة ، وحشد المهارات اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية . وكما نشهد من الدليل المقدّم فى هذا الفصل ، حيث قلّت الحواجز التنظيمية ، نجد أنه حتى الوفادة الجديدة المحدودة أو التهديد ذا المصداقية بالمنافسة قد أدّيا إلى خفض الأسعار ، وحدوث تخفيضات كبيرة فى التكلفة .

وكانت عملية تفصيل عقود ملائمة لاجتذاب استثمارات نوعية ، هى الوسيلة الأكثر شيوعا المستخدمة لتحقيق توازن بين المصلحة العامة ، والمبادرة الخاصة . ولم تكن العقود مجرّد أداة تنظيمية ، بل كانت ـ أيضا ـ أساسية لتقاسم المخاطر ، وبالتالى لتمويل المشروعات الخاصة (الفصل الخامس) . بيد أن توقّع تحمّل العقود الفردية للعبء المتواصل لوضع السياسة العامة وتنظيمها ، وإن كان أمرا جذابا فى الأجل القصير ، يثير احتمال إساءة الاستخدام ؛ نظرا لأنه ليس من السهل دائما ضمان الاتّساق والشفافية فى شروط العقود .

إن ما نحتاج إليه على المدى البعيد هو وجود نظام رقابى قانونى يحدّد بوضوح قواعد اللعبة فى كل قطاع وينفذها تنفيذا واضحا . ولئن كان احتمال إساءة المعاملة أمرا لا يمكن القضاء عليه ، فإنه يمكن تقليله لأدنى حد من خلال نظام للزواجر والضوابط ، يعزّز الحوافز التى تجعل كل الأطراف تعمل بطريقة تتّفق مع ما يعود بالخير على المجتمع . ويجب أن يصبح استخدام التغذية المرتدة للمستهلكين بطرق مبتكرة فى العملية التنظيمية مسألة لها أولوية مهمة للقائمين بعمليات التنظيم .

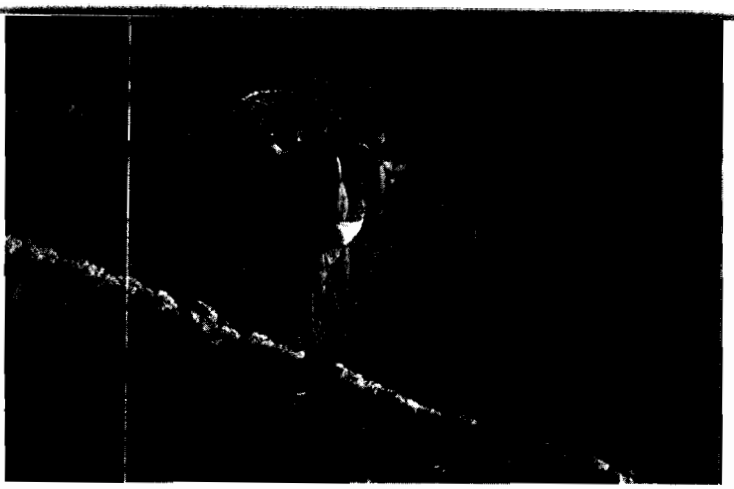

٤

هناك ما يتجاوز قدرة أسواق البنية الأساسية

إن توفير البنية الأساسية بشكل تجارى وتنافسى يمكن أن يتيح بفاعلية الخدمات المطلوبة لتلبية أهداف اجتماعية من قبيل النمو الاقتصادى ، والإقلال من الفقر وحماية البيئة . إلا أن عددا من المشاكل ينشأ مما لا تستطيع الأسواق أن تضمن حلولا لها ؛ ذلك أن توريد الكثير من خدمات البنية الأساسية ، خاصة تلك التى تماثل السلع العامة (على نحو ما تم شرحه فى الفصل الأول) ، سيتسم بالقصور إذا ما ترك للأسواق وحدها أن تبت فى توفيرها . وقد تؤدى التفاعلات السوقية الى تخصيص خدمات بنية أساسية للفقراء أقل مما قد ينشده المجتمع . ومن غير المحتمل أن يحدث توقع كامل للعواقب البيئية لتوفير البنية الاساسية وأن تدمج فى عمليات التخصيص السوقية . وقد لا يحظى التنسيق داخل القطاعات وفيما بينها باهتمام واف . ورغم أن هناك القليل مما يجمع بين هذه المشاكل ، فإن الإجراء الحكومى يبدو الحل البين فى كل حالة . ومن المسلم به أن الحكومات عجزت فى كثير من الأحيان عن أن تبلى بلاء حسنا فى توفير ما يكفى من السلع العامة ، والدفاع عن مصالح الفقراء ، وحماية البيئة ، والتنسيق بين القطاعات . غير أن هذا الفشل لم يكن عاما ، كما لم يكن محتوما .

وهناك تشكيلة من الاستجابات ومبادرات السياسات يمكن أن تساعد على التغلب على الحدود التى تقيد قدرة الأسواق والحكومات . ويناقش هذا الفصل خمسا من هذه المبادرات :

- *اللامركزية والمشاركة المحلية* من أجل زيادة المنافع المستمدة من سلع عامة محلية مثل الطرق الفرعية ، وتحسين أنشطة جماعية من قبيل الصيانة .
- *تخصيص اعتمادات الموازنة بصورة سليمة لبرامج الإنفاق على الصعيد الوطنى* من أجل تحسين القيمة الاجتماعية لشبكات البنى الأساسية الرئيسية ، مثل الطرق الوطنية الرئيسية ونظم الرى الكبيرة الحجم .
- *الدعم المركز بشكل ضيق* لجعل الخدمات فى متناول الفقراء .
- *إدخال تغييرات على التسعير واللوائح وتصميم المشروع للتصدى للآثار الخارجية* وتقليل العواقب البيئية السلبية للبنية الأساسية .
- *تقنيات لتخطيط المشاريع* تراعى المشاغل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والقطاعية التى لم تعالج فى آحاد القرارات التجارية أو المحلية .

اللامركزة والمشاركة : إشراك المستخدمين للخدمات

لا بد من أن تحدث ثلاثة أشياء كيما يتم توفير سلع عامة من قبيل الطرق الفرعية المحلية . أولا ، لا بد من البت فى كمية ونوعية البنية الأساسية التى يتعين توفيرها . وحيث أن المنتج سيتاح للجميع ، فإنه لا يمكن الاعتماد على الاختيارات الفردية المعرب عنها فى الأسواق عند اتخاذ هذا القرار . وثانيا ، لا بد من الإقدام على استثمارات ، ومن توفير البنية الأساسية . وحيث إن رسوم الاستخدام التى تسترد التكاليف بالكامل ليست قابلة للتطبيق على الدوام ، فإنه لا يمكن الاعتماد بصفة دائمة على الكيانات الخاصة فى القيام بهذه الاستثمارات . وثالثا ، يجب صيانة مرافق البنية الأساسية . وحيث أن الكثير من خدمات البنية الأساسية يعود

بالنفع على الجمهور بأجمعه ، فلا يمكن أن يتوقع من الأفراد فى إطار سوقى أن ينهضوا بهذه المهمة .

ورغم أن من الواضح أن الأسواق قد تفشل فى أداء هذه الوظائف ، فإن بيروقراطيات البنية الأساسية العامة المركزية الطابع لم تبرهن هى الأخرى على مهارة خاصة فى أدائها . وكثيرا ما تسفر القرارات الاستثمارية عن انشاء القليل جدا من البنية الأساسية فى المناطق الريفية . وعند توفير البنية الأساسية الريفية ، فإن الأولويات تحدد فى كثير من الأحيان بشكل مركزى – مما يسفر عن استجابة غير وافية للاهتمامات المحلية ، وعن إمداد غير ملائم للظروف المحلية . وعلى سبيل المثال ، فإن تصميم وزارات النقل فى افريقيا للطرق كثيرا ما يكون أكثر حساسية للاعتبارات التقنية ، وليس لاعتبارات الخدمة . ويفضى ذلك الى المبالغة فى عرض الطرق الريفية وفى تكلفتها ، ومن ثم بناء طرق أقل . وعلاوة على ذلك ، فبدون التزام محلى كاف بالبنية الأساسية التى يتم توفيرها ، فإن الاستثمارات لا تتم صيانتها فتتدهور بسرعة . فبعد وقت قليل جدا من قيام كوت ديفوار بإنفاق ١١٥ مليون دولار فى تشييد ١٣٠٠٠ مركز للإمداد بالمياه ، وجد مسح أن نصف المضخات اليدوية التى يشملها الأمر هو الذى يعمل بالكاد – وهى خبرة شائعة للغاية فى قطاع المياه الريفى .

وفى معظم الأحوال ، توفر البنية الأساسية سلعا عامة ذات طابع محلى . وتتيح المسؤولية اللامركزية الطابع ، التى تنقل فيها السلطة الحكومية إلى مستويات أدنى على الصعيد الوطنى من الإدارة الحكومية ، فرصة لتحسين التزويد بتلك السلع . ويمكن أن يكون تزويد السلع العامة المحلية ، بل والوطنية الى حد ما ، أكثر فاعلية عندما توفر المشاركة رأيا لمستخدمى البنية الأساسية ، وأصحاب المصلحة فيها .

اللامركزة

تكشف خبرة المكسيك المكتسبة من برنامج صندوق البلديات وجود إمكانية لتحسين توصيل الخدمات عن طريق لا مركزة السلطة الحكومية ، ونقلها إلى حكومات مستقلة أدنى من المستوى الوطنى ؛ إذ تتاح الأموال للحكومات المحلية من أجل مشاريع تقوم المجتمعات المحلية باختيارها ، والتخطيط لها وتنفيذها . ويتضمن الكثير من المشاريع بنية أساسية من قبيل الطرق والجسور وشبكات الإمداد بالمياه . ويبين استعراض تم القيام به أن المشاريع تنفذ بما يعادل نصف إلى ثلثى التكلفة التى تتكبدها الوكالات المركزية . ومنذ ١٩٩٠ ، انتشر برنامج صندوق البلديات عبر جميع ولايات المكسيك فيما عدا اثنتين منها (الإطار ٤ – ١) . وحيث ان الحكومات المحلية مهيأة بشكل أفضل

الإطار ٤ – ١ : *بلديات* المكسيك تساعد نفسها

حتى ١٩٩٠ ، كانت خبرة المكسيك بالبنية الأساسية الريفية نموذجا لخبرة الكثير من البلدان الأخرى التى تحاول تعزيز التنمية الريفية . فكثيرا ما كان يتم اختيار وتصميم المشاريع التى تتولى إدارتها الدولة والوكالات الاتحادية بشكل سيء وتنفذ فى ظل إشراف غير ملائم . وفضلا عن ذلك ، لم يكن هناك التزام بالتشغيل المستمر والصيانة من قبل الوكالات أو الجهات المحلية المسؤولة (*البلديات*) أو المجتمعات المحلية . ونتيجة لذلك ، كثيرا ما كانت التوقعات تفوق الأداء .

وكثير من المشاريع ذات الأولوية فى المكسيك صغير نسبيا ويقع فى أماكن يصعب الوصول إليها . إلا أن برنامج صندوق البلديات ، الذى بدأ العمل به فى ١٩٩٠ ، دلل على أن يمكن لصندوق للمنح يدار بشكل محلى أن يصبح بديلا ناجحا لإدارة الاستثمارات الريفية فى بُنى أساسية بسيطة من الناحية التقنية مثل شبكات الإمداد بالمياه ، والطرق والجسور الريفية ، والمبانى المدرسية .

ويتطلب برنامج صندوق البلديات مشاركة المجتمع المحلى فى اختيار المشاريع وتنفيذها . وتتلقى كل بلدية سنويا اعتمادا لتمويل المشاريع المختارة بمشاركة من مجتمعها المحلى . وعادة ما تتولى إدارة التنفيذ لجان من المجتمع (*لجان التضامن*) ، تقوم باستئجار العمال المهرة المحليين والإشراف عليهم وشراء المواد المطلوبة . ولا بد من أن تساهم المجتمعات المحلية أيضا بنسبة ٢٠ فى المائة من التكاليف على الأقل (عادة ما يكون ذلك فى شكل عمالة غير ماهرة ومواد محلية) ، بما يساعد على ضمان اختيار المشروعات ذات الأولوية المحلية وحدها . وقد تبين للدراسات التى أجريت أن مشاريع صندوق البلديات كثيرا ما كانت تتكلف ما بين نصف إلى ثلثى ما تتكلفه مشاريع مماثلة تتولى إدارتها الدولة ، أو وكالات اتحادية . ويمكن أن يعزى هذا النجاح فى المكسيك – إلى حد ما – إلى وجود العمال المهرة فى كثير من المجتمعات المحلية ، وإلى وجود تقليد من العمل الجماعى التطوعى .

وقد مول البرنامج ، المنفذ فى الوقت الراهن فى جميع ولايات المكسيك الواحدة والثلاثين فيما عدا ولايتين ، ما يقرب من ٧٥٠٠٠ مشروع على مدار السنوات الأربع الماضية يبلغ متوسط تكلفة كل منها ١١٠٠٠ دولار . وقد حصلت أفقر أربع ولايات فى المكسيك على ٣٢,٥ مليون دولار فى صورة أموال للبلديات – بمتوسط استثمار يبلغ ٨ دولارات للفرد الواحد موزعة على ٦٥٣ بلدية ريفية .

للبت فى الأفضليات المحلية والاستجابة لها ، فإن اللامركزة يمكن أن تزيد أيضا من رضى المستخدم .

إن مجموعة البلدان التى تضطلع بإصلاحات تتعلق باللامركزة آخذة فى الاتساع ، وليست مقصورة على البلدان الصناعية ، أو البلدان النامية الكبيرة (مثل البرازيل والهند) . وقد توصلت دراسة استخدمت فيها البيانات المقارنة من عشرين بلدا صناعيا وناميا إلى أن المصروفات اللامركزية تمثل نصف الإنفاق على البنية الأساسية فى البلدان الصناعية ، وربعه فى البلدان النامية . وفى حين أن الإنفاق المحلى كان شائعا على الدوام فى بعض القطاعات ، مثل تخلص السلطات البلدية من النفايات الصلبة ، فإن نطاق السيطرة اللامركزية يمتد إلى قطاعات أخرى ، مثل الطرق والمياه ، وبصفة خاصة عندما يكون فى الإمكان تقسيم المسؤولية عن شتى الأنشطة فيما بين السلطات الوطنية والاقليمية والمحلية .

اللامركزة فى الطرق : لما كانت الطرق فى مدينة ما أو اقليم ريفى تعود بالنفع أساسا على المقيمين المحليين ، فى حين أن منافع شبكات الطرق السريعة الأولية تعم على نطاق أوسع ، فإن لامركزة المسؤولية عن الطرق المحلية أمر طبيعى تماما . وينبغى أن تشمل اللامركزة تنفيذ أعمال الصيانة ، وكذلك التمويل ، من أجل كفالة استعداد المجتمعات المحلية لدفع ثمن جودة خدمة الطريق المقدمة ؛ إذ أنه لو تحملت المستويات الحكومية الأعلى جميع التكاليف ، قد يفضل المقيمون المحليون الطرق المرصوفة . وقد توصل استعراض لاثنين وأربعين بلدا ناميا إلى أنه حيثما كانت صيانة الطرق لا مركزية ، فإن الأعمال المتأخرة كانت أقل ، وأحوال الطرق أفضل (رغم عدم إدراج أثر لامركزة التمويل) (الشكل ٤ - ١) . كما كان لدى الحالات غير المركزية نسب أعلى من الطرق المرصوفة . غير أن اللامركزة كانت مصحوبة أيضا بتكاليف أعلى لوحدة الصيانة (تعكس - إلى حد ما - الحصة الأعلى من الطرق المرصوفة) وباختلافات أوسع فى الجودة فيما بين الأقاليم (تعكس الاختلافات فى القدرة المؤسسية والبشرية فيما بين الاقاليم) .

اللامركزة فى المياه والتصحاح . دلل تحليل للمشاريع الممولة من البنك الدولى على أن تقسيم المسؤوليات ، شريطة وجودة تنسيق مناسب ، يفضى إلى أداء وصيانة فى قطاعى المياه والتصحاح أفضل مما يحدث فى الأطر المتصفة بقدر أكبر من المركزية . وتكشف البيانات المتعلقة

الشكل ٤ - ١ : البلدان التى لديها صيانة غير مركزية للطرق لديها طرق أفضل .

المصدر : بيانات البنك الدولى عن ٤٢ بلدا ناميا .

بمجموعة من البلدان النامية أن نصيب الفرد من تكاليف إنتاج المياه أعلى أربع مرات فى النظم المركزية منه فى النظم اللامركزية بالكامل ، ويكون أقل عندما تقترن اللامركزة بتنسيق مركزى . وتوصى معظم دراسات قطاع المياه بتنظيم ذى ثلاثة مستويات ، مع تولى وكالة وطنية لمسؤولية التمويل ، والتخطيط الطويل الأجل ، وتحديد المعايير ، والمساعدة التقنية . وتعمل المرافق العامة الاقليمية فى ظل الوكالة الوطنية كجهات للتشغيل ترصد الامتثال للمعايير واللوائح التنظيمية الوطنية ، وتشرف على الشبكات المحلية ، وتدرب المدراء والموظفين الفنيين المحليين . ويتكون المستوى الثالث من الوكالات المحلية التى تدير الشبكات المحلية ، وتجمع الرسوم ، وترصد الاستخدام والصيانة ، وتخطيط الميزانيات المحلية . ويعمل ترتيب لا مركزى بديل أنشىء فى فرنسا وألمانيا (ويبرر فى البرازيل وبولندا) على نقل إدارة كل نشاط إلى أدنى مستوى ملائم . وعلى سبيل المثال ، فإن إدارة موارد المياه - بما فى ذلك التنظيم ، وتحديد معايير التدفق ، والقرارات الاستثمارية - تتم على مستوى حوض المياه (وليس على المستوى الوطنى) ، فى حين يترك تقديم الخدمات للبلديات .

وقد تملى الاعتبارات التقنية ، بالطبع ، التعـاون والتخطيط فيما بين المستويات الحكومية . وعلى سبيل المثال ، يتعين أن تنسق القرارات الاستثمارية التى تتخذها المرافق العامة الإقليمية فى مجال المياه والتصحاح مع التخطيط المحلى لاستخدام الأرض . وكثيرا ما تفرض القدرة المحلية بعض القيود ؛ ففى البرازيل ، رغم أن البلديات مكلفة من الناحية الدستورية بمسؤولية توصيل المياه فى الحضر ، فإن المرافق العامة الإقليمية كثيرا ما تضطلع بوظائف محلية وبموجب عقود مع البلديات التى تفتقر إلى حجم التشغيل الاقتصادى الضرورى .

واللامركزة ليست حسنة أو سيئة فى حد ذاتها ؛ إذ يعتمد نجاحها ، كما هو الحال مع جميع الترتيبات ، على الحوافز التى تخلقها ، والقدرات التى تستطيع أن تعتمد عليها ، والتكاليف التى تفرضها . والخضوع للمساءلة العامة ضرورى لتحسين الحوافز ، ويمكن تعزيزه باختيار القادة محليا ، والرقابة المحلية على الموارد المالية ، وغير ذلك من أشكال المسؤولية المحلية . والانتخابات إحدى الآليات لاشراك المواطنين فى الاختيارات – وقد أسفر الإصلاح الانتخابى فى كولومبيا وفنزويلا عن انبعاث القيادة المحلية ؛ إذ استطاع العمد المنتخبون حديثا أن يُعبئوا التمويل من القطاع الخاص للبرامج الاستثمارية . ولا بد للقـادة المحليين – كيما يصبحوا خاضعين للمساءلة – أن تكون لديهم سلطة الرقابة . ويشمل ذلك الرقابة على الإيرادات ، وهو ما يتطلب بدوره قوانين مالية محلية وافية (تغطى وضع الميزانيات ، وتقديم التقارير المالية ، وفرض الضرائب ، والتعاقد ، وتسوية المنازعات) . وفى كثير من البلدان ، يمكن للبيروقراطية المركزية أن تعلق المسؤوليات الرئيسية للحكومات المحلية – بما فى ذلك القدرة على فرض الضرائب ، أو اقتضاء رسوم استخدام – بدون التشاور معها . وهذا الافتقار إلى الاستقلال الذاتى يثبط همة رجال الإدارة المحلية ، ويسهم فى خلق صورة رائجة عن عدم كفاءة الحكومة المحليـة ، بل وفسادها . والبيانـات المحاسبية ، والتدقيق المحاسبى مصادر مهمة للمعلومات الضرورية لكفالة الخضوع لمساءلة المواطنين المحليين .

ويهدد عدم التوازن ما بين مصادر الإيراد ومخصصات الإنفاق بخفض أداء الحكومات دون الوطنية : وقد توصلت دراسة لعشر بلدان نامية ، استخدمت فيها بيانات مقارنة ، إلى أن الإيرادات دون الوطنية تغطى ٥٥ فى المائة فقط من المصروفات . وزيادة فاعلية جمع الإيرادات محليا – جَعْل

الشكل ٤ – ٢ : تزيد المشاركة من فاعلية مشروعات المياه بتحسين الصيانة .

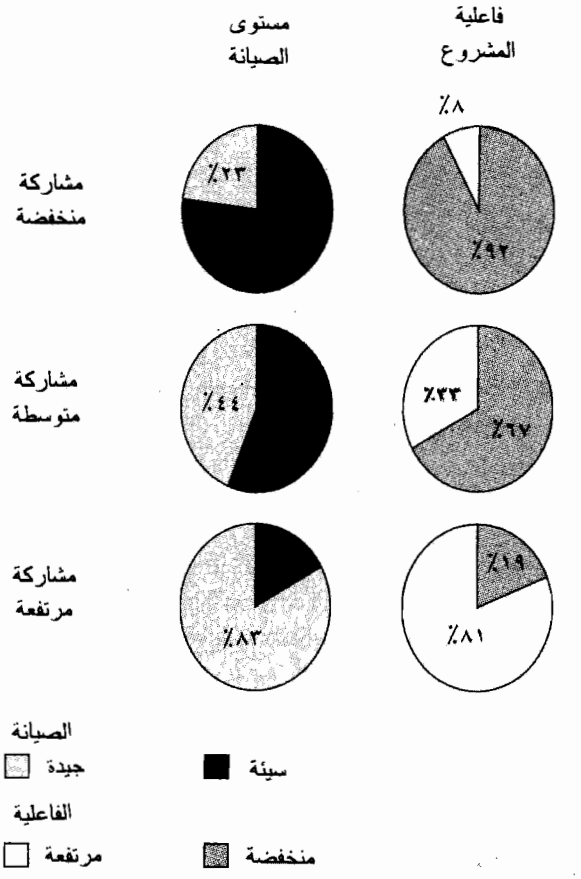

المستخدمين الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من السلع العامة يوفرون الموارد المطلوبة – هى الوسيلة الرئيسية لمعادلة الإيرادات بالمصروفات . وعندما تقوم الحكومات الوطنية بتحويل مبالغ الى المستوى دون الوطنى لمعادلة التفاوتات ما بين الأقاليم فى القدرة على تعبئة الموارد ، فإنه ينبغى أن تظل هذه التحويلات شفافة . اذ يمكن للتحويلات التى لا تعلن بوضوح للمستخدمين المحليين أن تقوض خضوع الحكومة المحلية للمساءلة وتعرقل التحسين الملتمس فى الحوافز من جراء اللامركزة .

ويحتاج تحرير الجهود المحلية من خلال اللامركزة إلى إيجاد قدرة تقنية ومؤسسية جديدة . ويفتقر الكثير من المجتمعات المحلية إلى المهارات المطلوبة ولا تستطيع اغتنام الفرص التى تتيحها اللامركزة . ويظل هذا الافتقار

إلى القدرات عقبة مهمة . ويحتاج الأمر إلى دعم تقنى وافٍ ، بما فى ذلك إمكانية الحصول على المهارات الهندسية والإدارية والمهارات المتعلقة بتصميم المشاريع . وتعمل منظمات من قبيل آجيتيب « وكالة تنفيذ الأشغال التى تحقق المصلحة العامة » فى افريقيا ، أو « المؤسسة البرازيلية للمساعدات البلدية » المقامة فى البرازيل على المساعدة فى تنمية القدرات المحلية ، وإعداد المشاريع ورصد تنفيذ المشاريع وتشغيلها .

المشاركة

إن أهمية المشاركة فى توصيل السلع العامة المحلية بفاعلية ، لا نزاع فيها بالمرة ، ولا غنى عنها بالنسبة لتوفير المجتمعات المحلية للخدمات (الخيار د بالشكل المعروض به فى الفصل الأول) . وقد تبين لاستعراض أجراه البنك الدولى فى ١٩٨٥ لخمسة وعشرين مشروعا (معظمها فى الزراعة والتنمية الريفية) بعد فترة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات من إتمامها أن مشاركة المنتفعين والمؤسسات الجماهيرية كانت عاملا أساسيا فى نجاح تلك المشاريع فى الأجل الطويل . فبدون المشاركة المحلية ، كانت المشاريع تتعثر فى كثير من الاحيان فى مرحلة التنفيذ أو لا يجرى صيانتها ، وتعجز عن أن تثمر منافع مستديمة . وهذه الخبرة ليست مقصورة على مشاريع البنك الدولى ؛ إذ تعكسها الوكالات الإنمائية الأخرى . ويعزز التحليل الإحصائى الانطباع المأخوذ من استعراض المشاريع ؛ فقد وجد تحليل أجرى فى ١٩٨٧ لمشاريع حديثة العهد للبنك الدولى ، وتحليل أجرى فى ١٩٩٠ لمشاريع ممولة من الوكالة

الإطار ٤ - ٢ : تطبيق النهج المبتكرة على التخطيط للمياه والتصحاح

يوضح مشروعان مولهما البنك الدولى فى البرازيل واندونيسيا على أن استخدام التخطيط المعنى بالطلب للمياه والتصحاح المنخفضى التكلفة يتطلب عمليات تصحيح جمة من قبل المؤسسات الرسمية للحكومة ، والمهن الهندسية ، والمانحين الخارجيين (كالبنك الدولى) ففى البرازيل ، يقوم مشروع « برنامج المياه والتصحاح لسكان الحضر ذوى الدخل المنخفض » باستثمار ١٠٠ مليون دولار لتوفير البنية الأساسية للمياه والتصحاح لنحو ٨٠٠٠٠٠ نسمة فى مناطق الدخل المنخفض فى إحدى عشرة مدينة فى أقاليم مختلفة . وفى اندونيسيا ، يقوم مشروع « إمدادات المياه وخدمات التصحاح للمجتمعات المحلية المنخفضة الدخل » باستثمار نحو ١٢٠ مليون دولار فى بنية أساسية مماثلة تغطى ١٤٤٠ قرية منخفضة الدخل فى ست مقاطعات ، وتمس نحو ١,٥ مليون نسمة إجمالا .

يجب *أن تتناسب المشاركة مع السكان* . اتبع المشروع البرازيلى – الذى يجرى تنفيذه منذ نحو سنتين – تشكيلة من النهج لإشراك المنتفعين فى تصميم المشاريع الفرعية . ففى أحد النهج ، تتم استشارة قادة المنظمات المجتمعية بشأن الاختيارات الأساسية ، وبعد ذلك توضع التفاصيل بالاشتراك مع المنتفعين الفعليين . وفى نهج آخر يتم التوصل إلى اتفاق فيما بين مهندسى المشروع والمنتفعين مباشرة بالتشاور مع قادة المجتمع المحلى ومنظماته . وفى كلا النموذجين ، يحسم تضارب المصالح بين شركة المياه والمنظمات القائمة فى المجتمع المحلى من خلال التفاوض ، مع استشارة مصمم المشروع بصفته ميسرا للحل . وتشير البيانات الأولية إلى أن هذين النهجين خفضا بشكل مشهود من نصيب الفرد من التكاليف الاستثمارية وزادا من إحساس المجتمعات المحلية بملكية المشروع .

على أن اندونيسيا عملت فى نهج آخر ، ولديها بالفعل تقليد قوى من قيام المنظمات القروية بتوفير الخدمات العامة ، على تشجيع لجان المياه والتصحاح القروية على العمل كمرافق عامة غير مركزية للمياه . وتستطيع اللجان القروية أن تختار من بين مستويات بديلة للخدمة ، وعدد كبير من الحلول التقنية المختبرة ، تبعا لاستعداد القرية للمساهمة مع الأموال الاستثمارية الأساسية التى يقدمها المشروع .

يحتاج المهندسون إلى التواؤم . أثرت عملية المشاركة مباشرة فى المشروع البرازيلى على المشورة الهندسية المستخدمة . وعلى سبيل المثال ، طلب من شركات المياه أن تمنح استشارات تصميم المشروع إلى ائتلاف من شركات هندسية ، أو إلى شركات تعمل مع منظمات غير حكومية متخصصة فى المشاركة المجتمعية . وشجع الفريق الإشرافى على الصعيد الوطنى استشاريى تصميم المشروع ، ومهندسى شركة المياه على مناقشة الخطط مع المنتفعين قبل الموافقة على المقترحات النهائية . وفى اندونيسيا ، تقوم المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة بالقطاع الوثيق الصلة بمساعدة فريق إدارة المشروع والهيئة الهندسية على الاستجابة لمطالب المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل .

يتعين على المانحين أن يكيفوا أساليبهم . أقر البنك الدولى المشروعين البرازيلى والاندونيسى بدون وجود خطط أولية لمستويات الخدمة المستهدفة ، أو نظم التوصيل . وعوضا عن ذلك فإن تقارير تقييم المشروعين وفرت مبادىء عريضة لتنفيذهما ، وأهدافا ارشادية للمنافع والتكاليف ، وتركت معظم ما يتعلق بالتصميم كيما يتم استحداثه أثناء التنفيذ . ويجب أن يقدم المانح الخارجى إشرافا كثيفا من أجل وضع تفاصيل المشاريع الفرعية التى اختارتها المجتمعات المحلية ، ولرصد التنفيذ وتقييمه . وتبين الخبرة المكتسبة حتى الآن أن هذه المشاريع التى تعتمد على التعليم بصورة كثيفة ، والقائمة على المشاركة يمكن أن تقلل التكاليف الرأسمالية رغم أنها تستلزم أيضا زيادة فى الاستثمار فى وقت العاملين الذين يمثلون المانح .

الإطار ٤ – ٣ : القوى الكهربائية فى بورانغ والطرق فى اثيوبيا

هناك حاجة ملحة إلى الكهرباء فى قرية بورانغ فى مقاطعة موستانغ فى نيبال – لا يقتصر الدافع اليها على أن فصول الشتاء هناك مظلمة وباردة ، وأن حطب الوقود شحيح . فخلال أشهر الشتاء ، عندما يلتزم القرويون مساكنهم بسبب سوء الجو ، تتيح الإضاءة الكهربائية القيام بأنشطة مدرة للدخل داخل المنازل مثل صناعة السجاد .

وقد أنشأت بورانغ بدون مساعدة خارجية أولية أو حتى قرض مصرفى محطة قوتها ١٢ كيلوواط يمتلكها المجتمع المحلى ويديرها . وتعمل المحطة أربعة وعشرين ساعة يوميا وتزود نحو ١٠٠ منزل بما يبلغ متوسطه ١٢٠ واط لكل منها . وتُفرَض على المستهلكين رسوم تغطى تكاليف التشغيل والصيانة . وبالنظر إلى الظروف المناخية القارسة البرودة فإن المياه الساخنة التى يتم تصريفها تعتبر منفعة مضافة .

فما السبب فى نجاح مشروع بورانغ ؟ إن إدارة المحطة مندمجة بشكل جيد ، من جراء مشاركة المجتمع المحلى ، فى الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يكفل أن يكون لجميع المشاركين إمكانية المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات . ولا يمتلك المجتمع المحلى المحطة فقط ولكنه يشعر أيضا بالمسؤولية عنها . ويختار القائمون بالتشغيل من بين القرويين ، وتقوم شركة محلية بتدريبهم .

وتعتبر منظمة غوراج لتشييد الطرق فى اثيوبيا منظمة مجتمعية عملت على تعبئة الموارد المالية من أجل تحسين وصيانة الطرق وغيرها من البُنى الأساسية التى أهملتها الحكومة . وقد أنشئت هذه المنظمة غير الحكومية فى علم ١٩٦٢ لتحسين وصيانة الطرق والجسور فى إقليم سيميات بيت غوراج فى جنوب غرب أديس أبابا . وقد عبأت المنظمة الأموال من القرى والمدن المحلية فى غوراج ، ومن مهاجرى غوراج الذين يعيشون فى أديس أبابا . ومنذ أن بدأت فى العمل قامت بتمويل تحسينات فى أكثر من ٣٥٠ كيلومترا من الطرق ، وأنفقت نحوا من ٧,٢ مليون بير (٣,٥ مليون دولار) . وبالإضافة إلى ذلك ، ساهم الأعضاء بما يقدر بمبلغ ٨ ملايين بير من الخدمات والأعمال المهنية . وساهمت المنظمة إجمالا بنحو ٧٠ فى المائة من التكلفة ، وساهمت الحكومة بنسبة ٣٠ فى المائة من خلال مخصصات فى الميزانية لسلطة الطرق الوطنية التى اضطلعت بالتحسينات فى الطرق .

وقد نجحت مشاركة المواطنين فى أشغال تحسين الطرق وصيانتها فى منظمة غوراج لأن الأهالى المحليين لم يزودوا فقط بالمعلومات الوافية ، وإنما اتيحت لهم أيضا الفرصة اللازمة لتحديد أولوياتهم بشأن التنمية والمساهمة نقدا وعينا على حد سواء . فحافظوا بذلك على التزامهم وملكيتهم ، ودعمت الحكومة أيضا المبادرات المحلية بالأموال والمساعدة التقنية .

الأمريكية للتنمية الدولية ، دليلا قويا على أهمية المشاركة .

والمشاركة فى وضع المشاريع لها أهمية خاصة بالنسبة لصيانة المرافق ؛ فقد أظهرت دراسة أجريت على ١٢١ مشروعا مستكملا للإمداد بالمياه فى الريف فى افريقيا وأمريكا اللاتينية ، مولت من وكالات شتى ، أن المشاريع التى حدثت فيها مشاركة أكبر فى اختيار المشاريع ، وتصميمها كانت احتمالات الاحتفاظ بإمدادات المياه فى حالة طيبة أكبر فيها مما يحدث فى الحالات التى يتصف اتخاذ القرارات فيها بطابع مركزى أشد (الشكل ٤ – ٢) . وقد وجد استعراض لثمانية مشاريع للمياه الريفية فى نيبال ، قارن ما بين المشاريع ذات التصميم الحكومى وتلك التى صممت بالاشتراك مع المجتمع المحلى (وليس من أجله) أن المشاريع الأخيرة كانت أصغر ، واستفادت بشكل أكبر من موارد المجتمع المحلى ، وكان لها نواتج أكثر استدامة .

وهناك ثلاثة عوامل رئيسية فى استخدام المشاركة فى تحسين أداء المشاريع : إشراك المنتفعين بشكل مباشر ؛ والتماس اتفاقهم فى الرأى بشأن المشروع مبكرا ؛ وتعبئة مساهماتهم النقدية أو العينية . والتشاور مع المنظمات الرسمية ، أو الطوعية ليس بديلا لإشتراك المنتفعين النهائيين بشكل مباشر من خلال اجتماعات المدن على سبيل المثال . فبالنسبة لمشاريع الإمداد بالمياه التى جرت دراستها ، كان تأثير زيادة الاعتماد على المنظمات غير الحكومية الوسيطة ، أو الوحدات الحكومية المحلية دون إشراك المستفيدين مباشرة ، ضئيلا أو سلبيا ، فى حين أنه كان للاعتماد على المنظمات المحلية التى كانت تضم المستخدمين بين أعضائها تأثير ايجابى على أداء المشروع. ومن المهم على وجه الخصوص ضمان شمول عملية المشاركة لكافة جماعات المنتفعين ، بما فى ذلك النساء (وهن فى كثير من الأحيان المستخدمات الرئيسيات لمرافق المياه والرى) ، وغيرهم ممن قد يكونون من المحرومين مثل الفقراء المدقعين والمعدمين .

وكثيرا ما يفضى التوصل الى توافق آراء بشأن احتياجات المستخدمين إلى إقامة بنية أساسية أدنى تكلفة ، وأقل تعقيدا من الناحية التكنولوجية ، وكثيفة الاستخدام للعمل بشكل أكبر . ففى كوريا ، تم بناء ٢٥٤٠٠ كيلومتر من الطرق الفرعية الموصلة للقرى منذ عام ١٩٧١ كجزء من حركة

« سايمول أوندونغ » لاعتماد المجتمع المحلى على الذات . وهذه الطرق متواضعة المستوى – فهى مغطاة بالحصباء ، ولا يزيد عرضها عن ٢ إلى ٣ أمتار ، ووضعت لها تصميمات معيارية للبرابخ والجسور . وقد وجد كل من البرازيل واندونيسيا أن استخدام نهج المشاركة فى تحديد التكنولوجيات المنخفضة التكلفة الملائمة يتطلب المرونة فى التخطيط والأعمال الهندسية ، وكذلك فى اتجاهات المانحين (الإطار ٤ – ٢) .

ولا يفضى التحسين فى توافق الآراء بشأن المشروع فيما بين المستخدمين المستهدفين إلى زيادة ارتياحهم واستعدادهم للمساهمة فحسب ، وإنما يساعد أيضا على تعبئة مشاركتهم فى التشييد والصيانة . وفى كثير من المناطق الريفية ، تتخذ المساهمات الجماعية فى كثير من الأحيان أشكالا أخرى خلاف المساهمة النقدية . ففى مقاطعة بانغلونغ فى نيبال ، على سبيل المثال – شيدت المجتمعات المحلية اثنين وستين جسرا معلقا باستخدام توليفة من المواد المحلية ، ومدخلات العمالة ، والأموال الحكومية . وطلب من الأسر المعيشية التى لم تستطع المساهمة فى التشييد مباشرة أن تساهم بأغذية أو بنقود . ووصلت التكاليف التى تكبدتها الحكومة الى ٥٠٠٠٠ دولار فقط ، فى حين كانت المبالغ المعبأة محليا أكبر بكثير . وتوفر مبادرات مماثلة للاعتماد على الذات القوى الكهربائية فى بورانغ فى نيبال ، والطرق فى اثيوبيا (الإطار ٤ – ٣) .

كما أن المساهمات النقدية أو العينية من المنتفعين تعزز من فاعلية المشروع عن طريق زيادة الالتزام المحلى . وتبين الأدلة الإحصائية المأخوذة من الدراسة الآنفة الذكر لمشاريع الإمداد بالمياه الريفية أنه كلما زادت الحصة من التكاليف الاستثمارية التى يدفعها مستخدمو المياه ، زادت فاعلية المشروع الشامل . فحتى عام ١٩٩٠ كانت عمليات الرى المكسيكية تتبع حلقة مفرغة – تقوم منظمة شبه حكومية بتشغيل المرفق ، وصيانته بشكل سيء بحيث أن الفلاحين نادرا ما كانوا يدفعون الرسوم (المدعومة بدرجة عالية) ، مما يترك القائم بالتشغيل خالى الوفاض بصورة متزايدة . وعندئذ ازداد تدهور الخدمة ، وأصبح الزراع أكثر ممانعة للدفع . ومنذ ١٩٩٠ انتقلت المسؤولية عن أكثر من مليونى هكتار من الحكومة إلى روابط مستخدمى المياه ، وعمدت هذه الجماعات ، بغية تحسين الصيانة ، إلى رفع رسوم المياه طواعية بأكثر من ثلاثة أضعاف ، وأفضت الرسوم الأعلى إلى اكتفاء ذاتى مالى فى معظم المقاطعات ، والى تحسين كفاءة استخدام المياه .

ويكون الاعتماد على الذات فى تشييد البنية الأساسية وصيانتها أجدى فى المشاريع الصغيرة الحجم نسبيا التى يتم الاضطلاع بها بمبادرة من مجموعة واضحة المعالم ، أو مجتمع محلى محدد من أجل منفعتهما المباشرة على سبيل الحصر . واستدامة الاعتماد على الذات على الأجل الطويل أصعب فى الأشغال التى تعود بالنفع على جمهور أعرض ، مثل الطرق الفرعية ، خاصة إذا ما اعتمد بشكل بالغ على العمالة المجانية ؛ فهناك مخاطر استغلال الفقراء ، وانخفاض إنتاجية العمل تحت رايات الاعتماد على النفس والتطوعية . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض أنواع البنية الأساسية – مثل السدود والقنوات الرئيسية ، وشبكات القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والطرق السريعة الرئيسية ، والخطوط الرئيسية للمياه والصرف الصحى – تعتبر شبكات معقدة من الناحية التكنولوجية لا تستطيع المشاركة المحلية أن تكفل فيها تصميما وتنفيذا ملائمين .

والمشاركة ليست حلا ناجعا لجميع المشاكل ، حتى فى تلك القطاعات التى تكون ذات أهمية وثيقة للغاية بها ، كما أنها ليست منعدمة التكلفة أو خالية من المخاطر ؛ فعمليات المشاركة تستغرق وقتا وكثيرا ما تحتاج إلى مهارات الوسطاء المهنيين الذين يتولون التعامل مع وكالات القطاع الرسمى ، ويشرحون الخيارات التكنولوجية ، ويساعدون على حسم المنازعات. وتعمل المشاركة أفضل ما تعمل جنبا إلى جنب مع أساليب الإدارة الحسنة ، وليس عوضا عنها . وتستطيع المصالح الخاصة ، أو النخب المحلية ، أو الأقليات القوية أن تستحوذ على هذه العملية لنفسها وحدها من دون الآخرين . وأخيرا ، لا يمكن أن يتوقع من المجتمعات المحلية أن تراعى بشكل تلقائى التكاليف البيئية التى تفرضها على الآخرين بأكثر مما تفعله شركة خاصة .

تحسين تخصيص اعتمادات الموازنة

يمكن أن تكون اللامركزة والمشاركة أداتين مفيدتين فى التغلب على إخفاق السوق ، لا سيما عندما تكون السلع العامة المقدمة سلعا محلية . وعندما تُقدّم السلع العامة على الصعيد الوطنى – شبكة طرق سريعة مثلا – تستبقى الحكومة المركزية انغماسها المباشر فى تخصيص الموارد ، وفى تخطيط المشاريع واختيارها . ونصف فى هذا القسم العملية والمعايير التى تنبنى عليها قرارات الحكومة

المركزية بشأن مخصصات الموازنة المعتمدة للسلع العامة الوطنية وللتحويلات إلى الحكومات دون الوطنية . ويناقش فى قسم لاحق التخطيط الاستراتيجى وتخطيط المشاريع .

وفى كثير من البلدان النامية ، كثيرا ما يكون من الصعب التوفيق بين العملية الأساسية لتخصيص الأموال العامة من أجل الاستثمار الرأسمالى والعمليات المتكررة الجارية والتحكم فيها ، وبين الأهداف الإنمائية المعلنة ؛ إذ يكشف تحليل لمخصصات الميزانية فى أوغندا أن عملية وضع الموازنة هناك تكرر إلى حد كبير عمليات التخصيص التاريخية ، ولا تسمح بالتركيز المتزايد على أنشطة معينة ، أو إنهاء أنشطة أخرى بالتدريج . وفى الكاميرون ونيبال وزامبيا ، ركزت مخصصات قطاع النقل على تشييد طرق جديدة بدلا من صيانة أو إعادة تأهيل الشبكات القائمة رغم أن ذلك له أولوية واضحة .

وقد جرب التخطيط الشامل والمركزى المتوسط الأجل بمساندة قوية من السلطات السياسية فى كثير من البلدان النامية خلال أواخر الخمسينات وخلال الستينات بدون نجاح جلى . وقد أفرخ الطموح المبالغ فيه مشاريع عامة كبيرة ظل الكثير منها عبئا مكلفا على كاهل الاقتصادات المعنية .

وفى بعض الاقتصادات ، وكثير منها فى شرق آسيا ، مورس اتخاذ قرارات حكومية تتصف بطابع وسطى أكبر ؛ ففى اليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة وتايوان والصين ، تركز السلطات على توجيه المصروفات العامة وعلى التعاون بنشاط مع القطاع الخاص القوى . والمرونة والتواؤم مع الظروف المتغيرة سمة مميزة ؛ حيث تكون الخطط الرسمية إرشادية وليست إلزامية . وفى ماليزيا ، تضم عملية اتخاذ القرارات الحكومية مستويات مختلفة من الحكومة ، مع تركيز كل مستوى على القضايا المؤهل للتصدى لها على أفضل وجه (الإطار ٤ - ٤) .

وينبغى أن تستهدى القرارات المتخذة بشأن مخصصات الإنفاق داخل قطاعات البنية الأساسية ، وكذلك فيما بين القطاعات ، بالتدبر فى الأهداف الإنمائية الأساسية للبلد . ويجب أن تختار الحكومة ما بين التشييد الجديد والصيانة ، وما بين القطاعين الريفى والحضرى فى الأقاليم . وتخصيص المصروفات للأنشطة المختلفة على أساس معدل العائد الاجتماعى طريقة مهمة لتحديد الأولويات . ويكشف تحليل لتلك العوائد فى معظم البلدان النامية عما للصيانة من أهمية حاسمة على التشييد الجديد . وحددت دراسة لمصروفات الرى فى الهند صيانة قنوات الرى باعتبارها

الإطار ٤ - ٤ : التخطيط المركزى واللامركزى للبنية الأساسية فى ماليزيا

يمزج النهج الماليزى إزاء تخطيط البنية الأساسية ما بين الأشكال المركزية وغير المركزية . فأولا ، وعلى المستوى المركزى ، يتولى صياغة الغايات والأهداف الإنمائية الوطنية المجلس الاقتصادى الوطنى (وهو مجلس وزارى يرأسه رئيس الوزراء) واللجنة الوطنية للتخطيط الإنمائى (وتتكون من كبار الموظفين الحكوميين من الوزارات الاتحادية) . وإلى جانب هاتين المجموعتين ، تعمل « وحدة التخطيط الاقتصادى » ، وتوجد ضمن مكتب رئيس الوزراء ، كوكالة تنسيق وتكامل وليس كوكالة لاستهلال الخطط القطاعية .

وفى أعقاب المداولات التى تدور فى هاتين المجموعتين ، تبلغ السياسات الإنمائية والأولويات القطاعية للحكومة الاتحادية إلى الوزارات والهيئات الدستورية وحكومات الولايات ، التى تدعى بعدئذ إلى تقديم برامجها للخطة الخمسية التالية . وتشكل هذه المرحلة الثانية النهج اللامركزى إزاء التخطيط ؛ إذ يطلب إلى الوكالات الموجودة فى الولايات أن تناقش برامجها الإنمائية مع « وحدة التخطيط الاقتصادى » فى كل ولاية منها قبل تقديمها إلى الوزارة الاتحادية المعنية . ويكفل ذلك أن تكون حكومات الولايات على وعى بالمقترحات الإنمائية للوكالات الاتحادية العاملة داخل حدودها . واللجنة الوطنية للتخطيط الانمائى لها السلطة النهائية فى اختيار برامج الانفاق الخاصة بالخطط الخمسية .

ولقد كان الإطار المؤسسى لتنمية البنية الأساسية فى ماليزيا فعالا فى كفالة أن يعكس توفير الدولة للبنية الأساسية كلا من الأولويات الوطنية العريضة والاحتياجات المحلية . وكان توفير البنية الأساسية كافيا لمؤازرة النمو الاقتصادى القوى حتى الثمانينات .

بيد أنه بحلول ذلك الوقت ، أقنع بروز قدرة قوية للقطاع الخاص الحكومة بأن انغماسها المباشر فى بعض القطاعات والأنشطة لم يعد ضروريا . وأدركت أيضا أن هناك رغبة عارمة فى نهج جديدة لعلاج الاختناقات المتنامية فى البنية الأساسية . واستجابت الحكومة بمرونة لهذه الظروف المتغيرة ، ووضعت قطاعات البنية الأساسية فى مقدمة برنامجها للخصخصة . وحتى الآن ، تم خصخصة خمسة وثمانين مشروعا بشكل جزئى أو تام ، بما فى ذلك طريق الشمال - الجنوب السريع البالغ من الطول ٩٠٠ كيلومتر ، ومحطة الحاويات فى ميناء كيلانغ ، وشركة تليكوم ماليزيا ، والمجلس الوطنى للكهرباء . وتؤكد « المبادىء التوجيهية للخصخصة » التى أصدرتها الحكومة فى ١٩٨٥ و« الخطة الرئيسية للخصخصة » التى وضعتها فى ١٩٨٩ ، آراءها بوضوح بشأن خصخصة البنية الأساسية كإحدى الوسائل الأخرى لانجاز استراتيجياتها الإنمائية الأساسية .

أولوية عليا ذات عائد مرتفع يصل إلى ٤٠ فى المائة . ومن بين الأنشطة الأخرى التى تستحق الأولوية على الاستثمارات الجديدة ، الصرف واستكمال المشاريع الناقصة . وفى اندونيسيا ، تبين أن معدلات العائد على تشغيل وصيانة الرى والطرق مرتفعة بما يصل إلى ١٠٠ فى المائة ؛ مما يشير إلى أن الصيانة قد أهملت .

وفى كثير من البلدان ، تعتبر زيادة الإنفاق على البنية الأساسية الريفية اللازمة أولوية اقتصادية قد تساهم بشكل بارز فى الاقلال من الفقر . وقد نجحت الصين فى الدمج ما بين التنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية بواسطة بناء البنية الأساسية الصناعية الريفية . وبالتالى ، ازدهرت الصناعات الريفية ، وأصبح سكان الريف يعملون فى الصناعة بدون حدوث اختلالات كبرى . وتستخدم منشآت المدن الصغيرة والمنشآت الريفية حاليا ما يزيد على ١٠٠ مليون نسمة ، وتنتج أكثر من ثلث الناتج الوطنى الإجمالى . وفى اندونيسيا وماليزيا ، كانت موازنة التنمية الاقليمية والاقلال من الفقر من الأولويات المهمة للحكومة منذ أواخر الستينات . ومن أجل ذلك فقد وجه الإنفاق على البنية الأساسية – لا سيما فى النقل والرى – نحو المناطق الريفية ، ففى ماليزيا ، كانت الطرق الترابية والمغطاة بالحصباء فى ١٩٦٥ تمثل ١٨ فى المائة من الطول الاجمالى لشبكة الطرق (١٥٣٥٦ كيلومترا) . وبحلول عام ١٩٩٠ كانت تلك الطرق تشكل ٣٢ فى المائة من شبكة الطرق فى البلاد البالغة ٥٠١٨٦ كيلومترا . وخلال هذه الفترة انخفض الفقر فى ماليزيا بشكل مشهود . فقد انخفض الفقر الريفى الذى كان يحيق بـ ٥٥,٣ فى المائة من السكان فى ١٩٧٣ الى ١٩,٣ فى المائة منهم بحلول ١٩٨٩ . وحددت دراسة للبنك الدولى عن الفقر فى ماليزيا ان برامج الحكومة لرفع انتاجية الأرض هى العامل الأولى فى هذا التحسين الباهر ، وأشارت الى أهمية الطرق الريفية والبنية الأساسية للرى .

الدعم والتحويلات للفقراء

رغم أن العلاقة بين البنية الأساسية والفقر محورية ، فإن البنية الأساسية تعتبر رغما عن ذلك أداة غير حاسمة للتدخل مباشرة نيابة عن الفقراء ، ومخصصات الموازنة الوافية لقطاعات معينة ، أو لأقاليم فقيرة ، والقضاء على التشوهات السعرية التى تدعم التحيزات ضد الفقراء . واختيار المعايير والتصميمات الملائمة ، تعتبر بصفة عامة أكثر الطرق فاعلية لكفالة تحقيق البنية الأساسية لإمكاناتها فى تعزيز

الشكل ٤ – ٣ : فى مجال المياه والتصحاح ، كثيرا ما يحصل الموسرون على دعم أكثر مما يحصل عليه الفقراء .

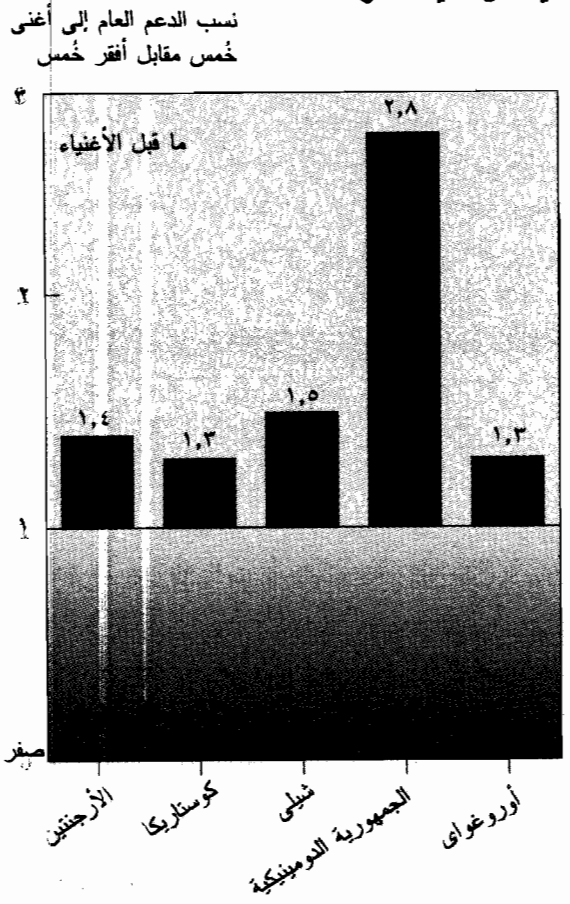

المصدر : Petrei 1987 .

النمو الكثيف الاستخدام للعمالة ، ومساعدة الفقراء على المشاركة فى عملية النمو . وكثيرا ما يقترح توفير البنية الأساسية المدعومة كوسيلة لإعادة توزيع الدخل من الأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى إلى الفقراء . غير أن فاعلية هذه الوسيلة تتوقف على ما إنْ كان الدعم يصل بالفعل إلى الفقراء ، وعلى التكاليف الإدارية المتصلة بمثل هذا الاستهداف ، وعلى نطاق تخصيص موارد الموازنة لهذا الغرض بدون التضحية بمصروفات عامة أخرى مفيدة اجتماعيا .

ويعود دعم الاسعار الخاص بالبنية الأساسية بالفائدة بصورة دائمة تقريبا على غير الفقراء بشكل يفتقد إلى التناسب ؛ ففى البلدان النامية يستخدم الفقراء الكيروسين ،

أو الشموع للاضاءة ، وليس الكهرباء ، وهم يعتمدون فى الحصول على إمدادات المياه على السقائين من القطاع الخاص أو الحنفيات العمومية ، وليس على التوصيلات المنزلية ، وقليلا ما يكون تحت إمرتهم شبكات للصرف الصحى . وفى أكوادور ، تبين أن دعم الكهرباء يبلغ ٣٦ دولارا فى السنة من أجل ٣٧ فى المائة من المستهلكين لها فى الأغراض السكنية الأقل استخداما للكهرباء ، ولكنه يبلغ ٥٠٠ دولار فى السنة للأسر المعيشية الأيسر حالا ذات الاستخدام الأعلى . وفى بنغلاديش ، يزيد دعم خدمات البنية الأساسية المقدمة إلى غير الفقراء بمقدار ست مرات تقريبا عن المقدمة إلى الفقراء . ورغم أن الفقراء يستهلكون من خدمات المياه والتصحاح اكثر مما يستهلكون عموما من الكهرباء ، فقد وجدت دراسة أجريت لخمس بلدان من أمريكا اللاتينية أن دعم المياه والصرف الصحى موجه إلى الأسر الغنية بأكثر من الأسر الفقيرة (الشكل ٤ - ٣) . وحتى فى الجزائر وهنغاريا اللتين كانتا تتبعان التخطيط المركزى سابقا ، حصل الأغنياء على أكثر مما حصل عليه الفقراء عن طريق دعم خدمة البنية الأساسية (الشكل ٤ - ٤) .

بيد أن هناك طرقا يمكن بها هيكلة دعم البنية الأساسية لتحسين فاعلية وصولها إلى الفقراء . وعلى سبيل المثال ، فبالنسبة للمياه ، يمكن استخدام التعريفات المتزايدة حسب « الدفعات » - فرض رسم « حدّ الحياة » ، وهو رسم منخفض بشكل خاص بالنسبة للجزء الأول من الاستهلاك (على سبيل المثال ، من ٢٥ إلى ٥٠ لترا للشخص الواحد يوميا) وأسعار أعلى « للدفعات » الإضافية من الماء . وتعريفة الدفعة هذه تربط السعر بالحجم ، وهى أكثر كفاءة فى الوصول إلى الفقراء من الدعم العام لأنها تحد من الاستهلاك المدعوم . كما أن التعريفات المتزايدة حسب الدفعات تشجع على صون المياه ، والاستخدام الكفء بواسطة زيادة الرسوم على الاستخدام الأعلى . وتكون هذه التعريفات أكثر فاعلية عندما تكون امكانية الحصول على الخدمة شاملة . وعندما يفتقد الفقراء إمكانية الحصول عليها ، كما هو الحال فى كثير من الأحيان ، فإنهم لا يحصلون على سعر حدّ الحياة . وعادة ما ينتهى بهم الأمر إلى دفع أسعار أعلى بكثير لقاء خدمات البنية الأساسية أو بدائلها .

وكثيرا ما يكون دعم إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية العمومية أكثر فائدة للفقراء من دعم الأسعار . ففى كولومبيا فى أوائل الثمانينات ، استخدم مرفقا المياه فى

الشكل ٤ - ٤ : حتى فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، كان دعم البنية الأساسية يذهب أساسا إلى الميسورين .

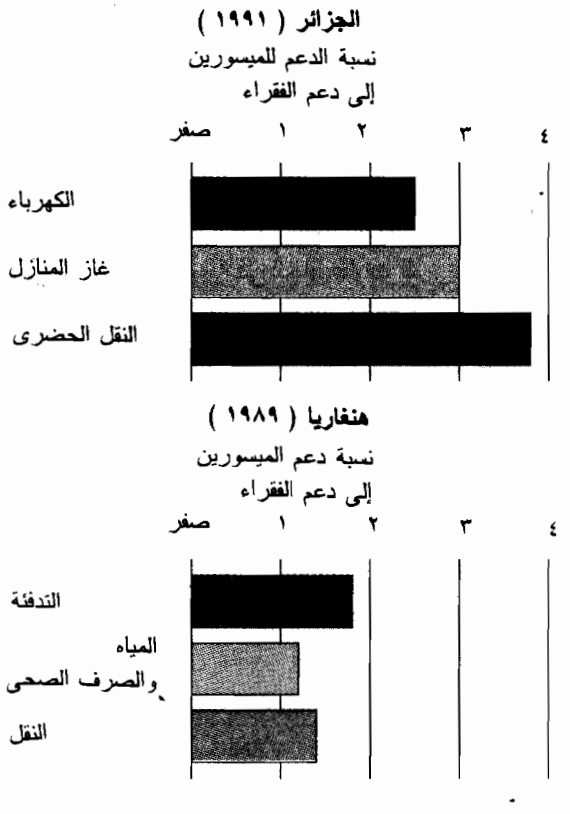

المصدر : بيانات البنك الدولى ، وهنغاريا والبنك الدولى ، ١٩٨٩ .

بوغوتا وميديلين بيانات المسح الأسرى للتمييز بين الأسر الغنية والفقيرة واستهدفت إفادة الفقراء خصيصا برسوم مدعومة للوصلات والتعريفات المتزايدة حسب الدفعات . وأسفر هذا المخطط للدعم المتبادل عن حصول أفقر ٢٠ فى المائة على دعم يعادل ٣,٤ فى المائة من دخلهم موّله أغنى خُمس من السكان الذى دفع « ضريبة » تعادل ١, فى المائة من دخله . ولا يستطيع الكثير من الأسر ذات الدخل المنخفض أن يعبىء الأموال المطلوبة لدفع التكاليف الباهظة للتوصيل الأولى بالخدمات العامة ، خاصة عندما يكون الدفع مطلوبا قبل التوصيل . وفى تلك الأحوال ، قد تكون إمكانية الحصول على الائتمان أهم من الأسعار المدعومة . وكثيرا ما تكون المرافق العامة قناة مفيدة لتقديم القروض لتمويل تكاليف الوصل ؛ لأنها تستطيع استخدام إجراءاتها المنتظمة

للتحصيل فى كفالة السداد . وفى بنغلاديش يقدم مصرف غرامين ائتمانا لنحو ٢ مليون فقير ومعدم – معظمهم من النساء . ويجمع المصرف بين الإقراض الجماعى ، الذى يسمح للفقراء بأن يستعيضوا به عن الضمان المالي والضمان الاجتماعى الذى يقوم على ضغوط الأنداد ، وبين آليات مالية لتقديم الائتمان من أجل الآبار الارتوازية والمراحيض الصحية . وفى ١٩٩٣ أقرض مصرف غرامين ١٨ مليون دولار من أجل هذا الغرض ، وقدم منذ ١٩٩٢ قروضا لنحو ٧٠٠٠٠ بئر ارتوازى بالمص .

وفى أحوال معينة ، تمثل البرامج التى توفر عمالة للفقراء طريقة فعالة للغاية فى انجاز غايات التوزيع . وتنجح تلك المخططات ؛ لأنها تعبىء تحويلات كبيرة بسرعة ، وتعمل بواسطة تقديم أجور منخفضة نسبيا مقابل العمل اليدوى غير الماهر على تحويل دخول لأولئك الذين ليس لديهم خيارات أكثر جاذبية فحسب . وفى ولاية ماهاراشترا بالهند ، يوفر « مخطط ضمان العمالة » ، الذى استهل استجابة للجفاف الحاد فى ١٩٧٢ – ١٩٧٣ ، عمالة ريفية غير ماهرة حسب الطلب . وقد وفر المخطط ما يقرب من ١,٧ مليار يوم عمل فردى ، وينسب إليه فضل القيام بدور كبير فى الحيلولة دون انتشار البؤس أثناء حالات الجفاف العديدة . بيد أنه لا يوجد سوى دليل بسيط على أن تلك المخططات تسفر عن بنية أساسية أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية . وقد يدعم التنسيق بينها وبين أولويات البنية الأساسية الشاملة من تأثيرها الاقتصادى .

التصدى للآثار الخارجية

كثيرا ما يكون للبنية الأساسية آثار غير مباشرة واسعة المدى – تلحق بالبيئة فى كثير من الأحيان – وهي أثار يمكن أن تكون نافعة أو ضارة . فيمكن للبنية الأساسية للرى أن تقلل الضغوط على موارد الأرض بالسماح بكثافة أكبر فى زراعة المساحات القائمة (زيادة الزراعة الرأسية) ، إلا أنها تستطيع أيضا أن تشجع على استخدام مفرط للمياه يفضى إلى تملح المياه الجوفية ، وهبوط الأرض . ويمكن للبنية الأساسية أيضا أن تقلل السلامة العمومية أو تزيدها ؛ فقد تعرض تحسينات الطرق التى تزيد من سرعة المرور مستخدمى الطرق من غير راكبى السيارات الى مخاطر حوادث متزايدة ؛ بينما يمكن لاشارات المرور أن تحسن من سلامة المشاة . وحيث أن الأسواق كثيرا ما تخفق فى عكس هذه الآثار الخارجية ، فإن ادارتها عادة ما تقع على عاتق الحكومات . وتتضمن الاستدامة البيئية ابتكارا فى التكنولوجيا والتنظيم ، علاوة على تحسين فى كفاءة استخدام خدمات البنية الأساسية من خلال التسعير واللوائح

الإطار ٤ – ٥ : تقويم حصيلة مشروع : المياه فى كاتماندو

من الصعب فى أفضل الأحوال تقييم مشاريع البنية الأساسية . فلابد من تحديد التكاليف البيئية وتثمينها ، وتقرير المبلغ الذى سيدفعه الأفراد مقابل الخدمة ، وتقدير الأثر الذى ستحدثه الخدمة على قطاعات البنية الأساسية الأخرى . والإمداد بالمياه ، ومعالجة الصرف الصحى ، والتصحاح ، ومناولة النفايات الصلبة والخطيرة ، ونوعية المياه المحيطة ، كلها أمور مترابطة . وأى ضعف فى أى منها سيؤثر على احتياجات البنية الأساسية فى أماكن أخرى .

وفى العاصمة النيبالية كاتماندو ، قام المسؤولون بتقدير آثار إصلاح خدمة المياه بتوسيع نطاق التحليل التقليدى للمنافع والتكاليف – باستخدام نهج « مستوى الخدمة » فى التقييم . ويقر هذا النهج بأن الخدمات البيئية تثمن بشكل مختلف من قبل مختلف المستخدمين ، ويحاول أيضا أن يقدر الآثار غير المباشرة لتوفير المياه .

ويقطن كاتماندو ١,١ مليون نسمة . واستنادا إلى التقديرات التى تستخدم أساليب محددة بشكل صارح لتقييم المشاريع ، فإن المنافع العائدة عن شبكة توزيع المياه الجديدة فى المدينة التى تكلفت ١٥٠ مليون دولار تشمل وفورات مالية مباشرة تبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار سنويا نتيجة لتقليل تكاليف الصيانة بالإضافة إلى فوائد سنوية جمة (استنادا إلى تقديرات الاستعداد للدفع لدى مختلف المستخدمين تتراوح بين تقدير منخفض يبلغ ١٠ دولارات لمستخدمى الحنفيات العمومية إلى أخر مرتفع يبلغ ٢٥٠ دولار لمستخدمى المياه من دوائر الأعمال) . وقدر أن مجموع الفوائد يبلغ ١٩,١ مليون دولار سنويا . وأظهر المشروع ، عند سعر خصم يبلغ ١٢ فى المائة ، فائدة صافية ايجابية حدّية تبلغ ٥,٢ مليون دولار .

بيد أنه تقرر ، باستخدام نهج مستوى الخدمة الأكثر تفصيلا لتقييم المشروع ، أنه فى بعض الحالات تصل المنافع الصحية الناجمة عن تقليل تلوث الماء بالعدوى القولونية إلى ١٠٠٠ دولار للوحدة التى تتم خدمتها . وأفضى برنامج توعية عمل على تحسين استخدام الماء إلى مزيد من التخفيضات فى التكاليف الصحية وتكاليف النقل . وبعد إدخال هذه المنافع غير المباشرة ضمن العناصر ، أظهر المشروع فائدة صافية ايجابية تبلغ نحو ٢٧٥ مليون دولار .

التنظيمية . كما أن الجهود التنظيمية ضرورية من أجل توصيل خدمات البنية الأساسية بما يتفق مع معايير السلامة العمومية .

التجديد فى التصميم من أجل تيسير الاستطاعة

على صعيد العالم ، يفتقر ما يقرب من مليار نسمة إلي المياه النظيفة ، ولا يوجد لدى ما يزيد عن ١,٧ مليار نسمة تصحاح ملائم . وتمثل أمراض الإسهال ، والتى تحدث فى كثير من الأحوال بسبب المياه الملوثة ، سدس عبء المرض فى العالم (*تقرير التنمية فى العالم* ، ١٩٩٣) . وأكثر مصادر تلويث الماء شيوعا هو النفايات البشرية الحاملة للأمراض . ولا تعتمد المنافع البيئية للإمداد بالمياه على توصيل المياه المأمونة من أجل الشرب فحسب ، وإنما أيضا على توفير مياه كافية بما يتيح ظروفا صحية بشرية طيبة . وبالمثل ، فإنه من الأهمية بمكان تقليل الاحتكاك بالفضلات البشرية بواسطة توفير المراحيض ذات النقرة ودورات المياه والمجارير (الإطار ٤ - ٥) .

ورغم أنه كثيرا ما يكون الاستعداد لدفع المقابل ، حتى فيما بين الفقراء ، كافيا لتغطية التكاليف ، فإن الأمر لا يكون كذلك دائما فى حالة الصرف الصحى ؛ وذلك لأن الصرف الصحى التقليدى كثيرا ما يكون مكلفا ، ولأنه لا يتعين على الأسرة أن تتحمل تكاليفا معينة للتصحاح غير الملائم . وكيما يعود التمويل العام المحدود بالفائدة على أعداد كبيرة ، فإن اتباع الابتكارات التقنية والتنظيمية فى التصحاح المنخفض التكلفة أمر ضرورى . وقد تبين لدراسة أجريت فى كوماسى فى غانا أنه على الرغم من عدم استعداد الأسر للدفع مقابل توصيل خدمات الصرف الصحى التقليدى ، فإن الأمر لن يتطلب سوى دعم متواضع لإنجاز مستويات عالية نسبيا من التغطية بمراحيض ذات نقر محسنة ومزودة بالتهوية .

وخلال الثمانينات ، قام مشروع أورانجى التجريبى فى كراتشى بباكستان بحشد الفقراء لتشييد وتمويل وصيانة مجارى الصرف الصحى المحمولة بالماء الخاصة بهم . وأسفر هذا العمل عن توفير صرف صحى من أجل ٦٠٠٠٠٠ نسمة بتكلفة تقل عن ٥٠ دولارا للأسرة الواحدة . ونجم انخفاض التكلفة عن حلول تقنية مبتكرة مقترنة بنهج للمشاركة انخفض من جرائه الفساد ، وساهمت فيه المجتمعات المحلية بمواردها . وتأتينا قصة مشابهة من شمال البرازيل حيث أدى استخدام نظام جماعى مبتكر تقنيا للصرف الصحى - شبكة للتوصيلات الجماعية وفرته المنظمات القائمة فى المجتمع المحلى - الى تخفيض التكاليف الرأسمالية بما يصل إلى ٤٠ فى المائة من النظم التقليدية .

دوافع كفاءة الاستخدام

تعرقل أسعار المستهلك المنخفضة ، وأوجه الدعم التى جرى شرحها فى الفصل الثانى ، الجهود المبذولة لتلطيف الآثار البيئية من خلال استثمارات المستهلكين فى وسائل توفير الطاقة . وتستخدم البلدان النامية كمية من الكهرباء تزيد بنسبة ٢ فى المائة فى المتوسط عما كانت ستستخدمه لو دفع المستخدمون التكاليف الإضافية للإمداد بالكهرباء . وما أن يترسخ التسعير الاقتصادى فإن الحكومات تستطيع أن تروج لاستخدام تكنولوجيات أكثر كفاءة فى استعمال الطاقة .

والزيادات المماثلة فى الأسعار لها جدواها فى النقل ، إلا أن تنفيذها أكثر صعوبة ؛ فالسيارات التى تستخدم وسط المدينة أثناء ساعة الذروة تفرض تكاليف اكتظاظ أعلى عدة مرات مما تفعله فى فترات اللا ذروة ، وتكون التكاليف البيئية لاستخدام المركبات أكبر فى المناطق الحضرية منها فى المناطق الريفية . ويمكن توعية مستخدمى السيارات الحضريين بتلك التكاليف من خلال إدخال العمل برسوم الانتظار ، والترخيص حسب المنطقة ، ومكوس العبور . ومن المحتمل أن يزيد الوعى البيئى المتنامى والتغيير التكنولوجى من استخدام المكوس ، والرسوم فى المستقبل القريب ؛ مما سيشجع المسافرين على استخدام وسائل النقل العمومية أو وسائط للنقل غير آلية .

وتنجم مشاكل كفاءة الاستخدام المهمة فى قطاع المياه من بخس تسعير المياه . ويخلق الاستهلاك المنزلى ، والتصحاح ، والرى ، وتوليد الكهرباء المائية ، والنقل ، جميعها ، طلبا على المياه ، وتزيد من مشاكل العرض الشامل والتخصيص القطاعى ؛ ففى الهند عام ١٩٨٥ ، ذهب ٩٤ فى المائة من جميع المياه المستخدمة إلى الزراعة . وقد برز التضارب بين الصناعة والرى فى بعض المناطق ، ونشأت فى مدن مثل بومباى ودلهى ومدراس مشاكل بشأن ندرة المياه . وفى كثير من البلدان ، يعتبر رفع أسعار المياه لكى تعكس مستويات الندرة (لا سيما فى الزراعة) ، وربط الأسعار بالاستخدام ، أول خطوتين مهمتين فى التعامل مع ندرة المياه علاوة على مشاكل التملح ، وزيادة مركزات الفلور ، وهبوط الأرض . ويسمح

التأثير على الطلب بواسطة التسعير لمستخدم المياه بتقرير مقدار ما يستخدمه منها وكيفية إنجاز الصون .

التنظيم

التنظيم وسيلة إضافية لتقليل العواقب البيئية المعاكسة . كما أن له أهميته فى كفالة توصيل خدمة البنية الأساسية بشكل يلبى متطلبات السلامة العمومية . والنهْجان التنظيميان الرئيسيان هما تدابير القيادة والتحكم والتنظيم القائم على الحوافز الاقتصادية . وتدابير القيادة والتحكم – تنظيم مباشر جنبا إلى جنب مع نظم للرصد والإنفاذ – هى حتى الآن أوسع الأساليب استخداما فى البلدان النامية . ومن مميزاتها أنها تزود الجهة القائمة بالتنظيم بدرجة من التيقن بشأن القدر الذى يتم به تخفيض مستويات التلوث ، على سبيل المثال . إلا أن من مساوئها أنها توفر القليل من الحوافز للابتكار فى تكنولوجيا مكافحة التلوث حالما يتم بلوغ المعايير المقررة . وفى السنوات الأخيرة ، استخدمت بلدان كثيرة أدوات اقتصادية أيضا ، من أقواها وأوضحها ، تحديد الأسعار بما يعكس التكاليف الكاملة (مبدأ « الملوث يدفع ») . وفى بعض البلدان ، يجرى القيام بتجارب تستخدم فيها أدوات تنظيمية إضافية مثل رسوم التلويث ، والتصاريح القابلة للتداول ، والدعم ، ونظم الإيداع والاسترداد ، وحوافز الإنفاذ ، من أجل إدخال المزيد من المرونة والكفاءة ومردودية التكاليف إلى تدابير مكافحة التلوث . ويبدو أن بعض هذه الجهود واعدة .

ويبدأ التنظيم البيئى بتحديد معايير انخفاض تستند الى الخيارات التقنية المتاحة . وعلى سبيل المثال ، ففيما يتعلق بتوليد القوى الكهربائية أخذت تبرز تكنولوجيات تخفض بفاعلية من الملوثات الضارة بالصحة المنبعثة من الفحم – ومن ثم يستطيع التنظيم أن يقلل الانبعاثات إلى حد كبير . غير أن التكنولوجيات النظيفة تكاد تضيف دوما إلى تكلفة الكهرباء الحرارية الموقدة بالفحم (بنسبة ١٠ الى ٢٠ فى المائة من التكاليف الرأسمالية و٥ فى المائة من تكاليف التشغيل) . وبالتالى فإن هذه التكنولوجيات لا تزال أبعد من أن تستخدم بشكل شامل فى البلدان النامية . وحيثما يكن التحول إلى الغاز بديلا صالحا من الناحية الاقتصادية ، تكن هناك مميزات بيئية كثيرة . وتقدم بولندا نموذجا للحوافز ذات الأساس السوقى لتقليل الانبعاثات الضارة بالصحة ؛ إذ يقوم « الصندوق البيئى الوطنى » التابع لها ، والذى أنشىء فى ١٩٨٠ بجباية رسوم من جميع الملوثين ، وفرض غرامات إضافية على مالكى الصناعات التى تنتهك معايير الانخفاض المحددة لكل إقليم . وتجمع الحصائل فى شكل قروض منخفضة التكلفة للصناعات كيما تشترى معدات لتقليل التلوث . وكان دخل الصندوق فى ١٩٩٢ يبلغ ١٨٨,٥ مليون دولار ، وهو ضعف دخله فى ١٩٩١ . ورغم أن معدلات تحصيل رسوم وغرامات التلوث زادت خلال الثمانينات وأوائل التسعينات ، فإن الانخفاض الذى حدث مؤخرا فى معدلات الامتثال يثير القلق .

ويثير النقل بالمركبات مشاكل جسيمة فى أوروبا الوسطى والشرقية رغم أن نصيب الفرد من العدد الإجمالى للمركبات يبلغ ثلث إلى نصف مستواه فى أوروبا الغربية فحسب ؛ إذ أن تراث بخس تسعير الوقود والمركبات ، وارتفاع متوسط عمر المركبات ، والتصميمات العتيقة ، وضوابط التلوث غير الوافية ، والوقود القذر ، والمركبات السيئة الصيانة ، تعتبر بأجمعها عوامل تفضى إلى التدهور البيئى . وقد أفرزت هذه الأحوال اقتراحات تقضى بأن تتخذ البلدان تدابير مباشرة للحد من النقل البرى لصالح النقل بالسكك الحديدية ، أو النقل النهرى . بيد أن دراسة عن هنغاريا اضطُلع بها لحساب البنك الدولى تشير إلى أنه يمكن لنهج بديلة أن تقلل من انبعاثات المركبات . فاذا ما امتثلت جميع المركبات بأفضل معايير الانبعاث السارية المتاحة ، فإن النمو فى المرور المصاحب للنمو الاقتصادى (حتى سنة ٢٠٢٠) يمكن استيعابه بمستويات انبعاث مطلقة أقل من تلك الموجودة حاليا . بيد أن الحد من نمو المرور قد يكون ضروريا للسيطرة على الازدحام .

وفى هولندا ، تعمل استراتيجية لقطاع النقل تهدف إلى تقليل الضغوط البيئية لأدنى حد وتجنب الاستثمارات غير الضرورية على مزج التدابير التنظيمية وتلك المستندة إلى السوق – وعلى سبيل المثال ، إدخال العمل بعلاوات التلوث على مستخدمى الطرق ، والتشجيع على استخدام الدراجات والنقل العام ، وإيجاد حارات مرور خالية من المركبات للمشاة فقط ، وتوفير حوافز لمعدلات الأشغال المرتفعة للمركبات ، ووضع ضوابط للانتظار . وفى اليابان والعديد من البلدان النامية ، بما فى ذلك الصين ، وغانا ، وأندونيسيا ، يجرى النظر فى مخططات مماثلة للتشجيع على استخدام مرافق الانتقال غير الآلية والخاصة بالمشاة .

ووضع قواعد تنظيمية للمحافظة على معايير السلامة فى توفير خدمة البنية الأساسية وتوصيلها يعتبر أولوية مهمة .

الإطار ٤ – ٦ : يمكن للمرأة أن تستفيد من البنية الأساسية ، إلا أن النجاح يكمن فى التفاصيل

يمكن أن تكون الآثار المفيدة للبنية الأساسية على المرأة عميقة ، وكثيرا ما تتجاوز ما يشيع ذكره من آثار البنية الأساسية للمياه والتصحاح على صحة الأسرة أو تخصيص وقت المرأة . إلا أن كفالة نتائج من هذا القبيل يتطلب تبصرا وعناية بالتفاصيل أثناء التخطيط للمشروع .

وتستفيد المرأة ، بوصفها منتجا ومسوقا رئيسيا للأغذية فى الكثير من البلدان الافريقية ، من تحسين سبل الوصول إلى الأسواق الذى تجلبه الطرق الريفية . غير أنه ما لم يكن باستطاعة الزراع أن ينقلوا منتجاتهم بالشاحنات ، فلا بد من أن يتولوا حمل السلع إلى الأسواق بأنفسهم . ومن شأن ذلك أن يقلل من منافع البنية الأساسية للطرق بشدة . ويمكن لوسائل النقل الوسيطة (غير الآلية) ، كالدراجات والعربات الكارو ، أن تكون بديلا جذابا للقيام بعملية النقل ، إلا أنها تنطوى على تكاليف استثمارية أولية مرتفعة . ففى غانا ، يقوم مكون تجريبى ، تتولى إدارته المنظمات غير الحكومية ، فى « المشروع الثانى لإعادة تأهيل النقل » بتوجيه جزء من الأجور المكتسبة من أشغال الطرق الكثيفة الاستخدام للعمل لتمويل برامج استئجار وشراء وسائل النقل الوسيطة .

وفى كثير من البلدان ، تتلهف النساء المعوزات على المشاركة فى برامج أشغال الطرق التى تتيح لهن فرص لكسب النقود . ففى أحد برامج صيانة الطرق الرئيسية فى بنغلاديش ، تشكل النساء جل القوة العاملة ، إلا أن النساء يشكلن أقل من ٢٠ فى المائة من القوة العاملة فى برنامج الطرق الريفية الفرعية فى كينيا ، وهو واحد من أقدم وأنجح أمثال هذه البرامج فى افريقيا . وقد لوحظت معدلات مشاركة نسائية منخفضة مماثلة فى البلدان الافريقية الأخرى . ورغم أنه يُحاجُّ فى بعض الأحيان بأن انخفاض مشاركة المرأة الافريقية يرجع إلى ما تتحمله بالفعل من عبء ثقيل الوطأة من الواجبات المنزلية ، وزراعة الكفاف ، فإن شواهد من بلدان شتى ، من بينها بوتسوانا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وتنزانيا ، تكشف عن أن الكثير من النساء الفقيرات يرحبن بفرص العمالة هذه ، ويستطعن أداء نفس المهام التى يؤديها رجال من أعمار مماثلة . ويقتضى توسيع مشاركة المرأة فى هذه المشاريع ، توسيع شروط الأهلية ، والاعلان عن فرص العمل على نطاق أوسع . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغى أن يكون هناك مجال لترقى النساء إلى مواقع إشرافية . وحيثما تكون الصيانة مطروحة للتعاقد ، فإنه ينبغى تشجيع المرأة على التقدم بعروض للتعاقد .

وقد يكون من الصعب التنبؤ بتأثير البنية الأساسية على المرأة ، وقد يتطلب ذلك فهما وثيقا لتفاصيل أنشطتها وفرصها وقيودها . وفى وسط غامبيا تشمل الزراعة على نحو تقليدى كلا من الرجل والمرأة داخل نظام من الزراعة الجماعية والفردية اللتين تتعايشان معا . والرجل مسؤول عن تنظيم زراعة الكفاف الجماعية للحبوب فى المرتفعات ، مع مساهمة الرجل والمرأة فى العمل ، فى حين أن المرأة مسؤولة بمفردها عن زراعة وتسويق الأرز فى قطع الأرض المملوكة بصفة فردية . وقد أدخل العمل بمشروع لرى الأرز ، وتم توزيع ١٥٠٠ هكتار من الأراضى المروية على الأسر المشتغلة بالزراعة . وكان من الأهداف الصريحة للمشروع تحسين الحالة الاقتصادية للمزارعات عن طريق رفع دخولهن بزيادة غلات الأرز . بيد أن المزارعين الذكور أبدوا اهتماما بزراعة الأرز من أجل الأغراض التجارية وطالبوا بضم الأراضى المروية إلى القطع التى يزرعونها بشكل جماعى . وفى حين أن النساء استفدن من المشروع من خلال الدخول الأعلى التى أدرها على المستوى الأسرى فإن وضعهن كمنتجات ومسوقات للأرز تقوض .

وقد أظهرت الدراسات أن حوادث الطريق هى أول أهم الأسباب ، أو ثانى أهم الأسباب ، فى الوفاة فى الكثير من البلدان النامية . ولا ينطوى التصدى لأمان الطرق على تقييد السرعة وتدفقات المرور فحسب ، وإنما ينطوى على إدخال اعتبارات السلامة فى التصميم ، وجمع المعلومات من أجل رصد وتحليل ظروف السلامة . ويحتاج تشييد المرفق أن يكون موضع نظر خاص أيضا . فحيث ان التشييد يعرض العمال لمخاطر عالية من الإصابة والوفاة ، فلابد من أن تطبق معايير سلامة فعالة على تشييد المرافق ، وليس على تشغيلها فحسب .

عناصر تخطيط البنية الأساسية

حيث إن معظم البنية الأساسية تستخدم شبكات موزعة بشكل جغرافى ، فإن التنسيق والتخطيط المكانيين والقطاعيين ، والمشتركين بين القطاعات ضروريان للأنشطة الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك فإن اختيار المشروع ، وتصميمه ، وتقييمه ، خطوات مهمة فى عملية اتخاذ القرارات بأسرها . وإدماج الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروع فى المراحل المبكرة من هذه العملية أمر حيوى .

الاستراتيجيات القطاعية والمشتركة بين القطاعات

حيث إن استثمارات البنية الأساسية كثيرا ما يكون لها آثار عريضة على الكثير من الجماعات ، فينبغى لاستراتيجيات التخطيط أن تركز على تنسيق قرارات المستثمرين ، بما فى ذلك المانحون فى الوقت الذى تكتسب فيه قبولا واسعا من غيرهم ممن يهمهم الأمر . وقد يتطلب الأمر عناية خاصة لكفالة عدم التغاضى عن شواغل المرأة (الإطار ٤ – ٦) . ويتعين استشارة جماعات المستخدمين والأطراف المعنية الأخرى بواسطة المسؤولين العموميين والاخصائيين التقنيين الذين يتصدرون العملية عادة ، وتعتبر

الإطار ٤ – ٧ : التنسيق بين المانحين فى البنية الأساسية : التجربة الافريقية

يشجع إقليم افريقيا الخاص بالبنك الدولى على التنسيق بين المانحين من خلال مسلكين رئيسيين ؛ إذ استخدم ، أولا : الشراكات الإقليمية للمانحين لاستحداث أطر للسياسات وبناء توافق آراء فيما بين المشتركين فى مختلف القطاعات الفرعية للبنية الأساسية . وتشمل هذه المبادرات برنامج سياسة النقل فى افريقيا جنوب الصحراء الذى استهل كمشروع مشترك بين البنك واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة . ويدعم البرنامج بواسطة ائتلاف للمانحين يوفر موظفين معارين ، ودعما ماليا ؛ ويضم مؤسسات افريقية من قبيل اتحاد السكك الحديدية الافريقية ومؤتمر النقل البحرى لغرب ووسط افريقيا . وقد كان البرنامج فعالا بوجه خاص فى تنمية نهج مشترك فيما بين المانحين بشأن إصلاح قطاع الطرق ، وإعادة هيكلة السكك الحديدية ، وأمان الطرق ، وتحسين أداء النقل العام الحضرى . وأسفر مكونا الطرق فى البرنامج – مبادرة صيانة الطرق وبرنامج السفر والنقل الريفيين – عن إعداد مدونة سلوك للمانحين من أجل هذا القطاع الفرعى (يجرى التصديق عليها حاليا) ، وافق المانحون المشتركون فيها على التشاور مع بعضهم البعض قبل الالتزام باستثمارات رئيسية جديدة .

وثانيا : يترجم التنسيق بين المانحين فى افريقيا هذا التوافق فى الآراء بشأن إصلاح السياسات ، والأولويات الاستثمارية إلى عمل متضافر من خلال مشاريع شاملة يدعمها ائتلاف للمانحين . ويعمل البنك الدولى كمانح رائد لهذه المشاريع ، ويشارك المانحون الآخرون كممولين مشاركين ويتعاونون أحيانا فى الإعداد . وأكبر مشروعين شاملين هما مشروع الطرق المتكامل فى تنزانيا (ويضم ستة عشر مانحا مشاركا فى المرحلة الأولى ، وينتظر أن يدعم اثنا عشر مانحا المرحلة الثانية) . ومشروع الشحن البرى والساحلى فى موزمبيق (ويضم خمسة عشر مانحا مشاركا) . وقد ركز المشروعان كلاهما على التمويل المستدام للطرق ، وتوفير موظفين أفضل تأهيلا وأعلى أجرا ، ومنح عقود لأشغال الطرق . وقد حسّن هذا التصميم المتكامل للمشاريع من الكفاءة الحكومية فى إدارة المعونة الخارجية بواسطة معايرة نظمها للإيلاع والمشتريات والمحاسبة ووضع الميزانيات . ويجرى تطبيق تلك النهج فى قطاعات الطرق فى بوركينا فاسو والكاميرون وكينيا ومدغشقر ورواندا والسنغال وأوغندا .

آليات حسم النزاع ضرورية .

ففى حالة حماية مستجمعات المياه فى إقليم سان باولو فى البرازيل ، على سبيل المثال ، أنشىء فريق عامل يضم البلديات ، وموردى المياه ، والوكالات البيئية لحل مشاكل نوعية المياه فى خزان غوارابيرينغا بحيث يلبى الطلبات المتنامية على المياه بسرعة . وكجزء من عملية التشاور ، نظمت ندوة اشترك فيها أكثر من ١٢٠ من مسؤولى حكومات المدينة والولاية ، وأعضاء المنظمات غير الحكومية ، والجماعات المجتمعية ، والأكاديميين والمشتغلين بالبحوث ، وزعماء المنظمات المهنية ، والصحافة . وأعد الاستشاريون المحليون صورة للملامح الأساسية لبيئة الإقليم ، وقاموا باستجواب قادة المدينة ، والمجتمع المحلى ، ودوائر الأعمال . وأسفرت العملية عن استراتيجية لتنمية الحوض وخطة عمل جمعت بين الالتزام العام والسياسى .

وعندما يكون نظام للبنية الأساسية مملوكا لكيان ما بمفرده ، فإن التخطيط يكون بصفة عامة شأنا داخليا للمالك . بيد أنه ما أن تتفكك أواصر ملكية نظام ما (على النحو المشروح فى الفصل الثالث) حتى يصبح التخطيط الاستراتيجى لا مركزيا . وللإبقاء على فوائد التفكيك ، ينبغى تنسيق تنمية شرائح الاحتكار الطبيعى – عادة ما تكون المرافق الأولية (الرئيسية) – وتحديد المعايير التقنية ، على المستوى القطاعى بسبب القوة السوقية التى تصحب الحق فى القيام بهذه الوظائف . وفى شبكة مفككة الملكية ، يمكن أن تناط هذه المسؤولية بكيان تنسيقى مشكل من ممثلى الحكومات والموردين والمستخدمين .

تنسيق التخطيط : وتنسيق الخطط الخاصة بالقطاعات المتنافسة ، أو المتكاملة مهم أيضا . وحيثما يضم تمويل البرامج والمشاريع الكثير من الوكالات المانحة ، فإن التنسيق يحافظ على التساوق العام للأنشطة . ففى افريقيا ، أدمج فى المبادرات الأخيرة ، بذل جهود لتحسين التنسيق بين المانحين فى النقل (الإطار ٤ – ٧) . وكثيرا ما يحتاج الأمر فى النقل إلى التنسيق ما بين وسائط النقل . والتشديد على سرعة النقل البحرى الحديث ومدى إمكان الاعتماد عليه يزيد من أهمية قدرة الشاحنين على أن يعرضوا خدمات للتوصيل من الباب الى الباب ، والتى تنطوى عموما على الكثير من وسائط النقل . ومن الضرورى وضع إطار قانونى يسمح لمقاولى الشحن أن يقبلوا المسؤولية عن سلسلة النقل بأكملها . وبالإضافة إلى ذلك ، لا بد من تبسيط الإجراءات الجمركية فى موانىء الكثير من البلدان النامية لتجنب التأخيرات التى يمكن أن ترفع تكاليف النقل بشكل كبير

وتقوض القدرة التنافسية الدولية للمنتجين المحليين .

ورغم أن الحكومات كثيرا ما تغرى بالتدخل فى تحديد الأسعار فيما بين الوسائط أو القطاعات ، فإن الأسعار التى تعكس التكاليف تزود صناع القرارات بمعلومات قيمة عن المخصصات القطاعية ؛ فعندما قررت وكالة الطريق السريع المحلية أن تمد قدرة نقل البضائع بالشاحنات إلى ميناء سانتوس فى البرازيل ، أشار أصحاب سفن الشحن إلى أن النقل بالسكك الحديدية أرخص ، ومن ثم فقد وسعت بدلا من ذلك قدرة خطوط السكك الحديدية ، ومحطة نهاية الخطوط فى الميناء النهرى . وفى الصين عمدت شركة هينان للقوى الكهربائية ، بعد تقييمها لتكاليف توسيع قدرة توليد القوى فى مشروع القوى الحرارية فى يانشاى ، إلى تغيير مقترحاتها الأولية من إقامة محطة القوى الموقدة بالفحم بالقرب من مراكز التحميل ، وتزويدها بالفحم بواسطة السكك الحديدية ، إلى اقامة المحطة بالقرب من مناجم الفحم ونقل الكهرباء إلى مراكز التحميل .

تقييم المشروع : إن تقنيات تقييم المشروع راسخة وموثقة بشكل جيد ، إلا أنها غير مطابقة من الناحية العملية على نطاق واسع . ورغم أن التحليل الرسمى لتكاليف المشاريع ومنافعها يوجد مطالب تحليلية وبيانية لا يستهان بها ، فإن هذه التقنيات تجلب لعملية صنع القرارات تحليلا رشيدا وموضوعيا ، وتحليلا كميا بقدر المستطاع . وتقييم المشاريع له أهميته ، إلا أن تقييم المشاريع المكتملة يشير إلى أن تقييما عالى الجودة للمشاريع ، ورصدا مستمرا للتنفيذ مطلوبان لنجاح المشاريع (الإطار ٤ - ٨) .

وتبين الخبرة المكتسبة من المشاريع كثيفة الاستخدام لرأس المال ، بما فى ذلك كثير منها فى مجال البنية الأساسية ، أن إدارة المخاطر الاقتصادية والمالية كثيرا ما تكون حاسمة . فنظرا إلى عدم التيقن المتأصل فى التنبؤات بظروف المستقبل ، ينبغى اختيار المشاريع على أساس من تحليل حريص للحساسية . وأحيانا ما عملت تنبؤات التخطيط فى تقييم البنك الدولى لمشاريع البنية الأساسية على المبالغة فى تقدير الطلب (الفصل الأول) . وتفضى تنبؤات الطلب المرتفع إلى إنشاء مرافق أكبر ، مما يؤدى إلى انتقاء خيارات استثمارية أكثر كثافة فى استخدام رأس المال . ويجرى فى الوقت الراهن وضع

الإطار ٤ - ٨ : خبرة البنك الدولى فى تقييم المشاريع

تكشف خبرة البنك الدولى الخاصة أن تقييم المشاريع لا يكفى وحدة لضمان نجاح المشاريع .

فخلال السبعينات ، وأوائل الثمانينات ، كانت مشاريع التنمية الريفية المتكاملة تمثل جهدا شاملا لرفع مستويات المعيشة الريفية من خلال ، مجموعة من استثمارات البنية الأساسية المنسقة فى الرى والطرق والخدمات الاجتماعية ، وذلك ضمن جملة من المكونات الأخرى . وقد وجد استعراض أجرته إدارة تقييم العمليات لخبرة البنك (والإدارة هى ذراع البنك للتدقيق المحاسبى الداخلى) أن النتائج كثيرا ما كانت مخيبة للآمال . ومن بين العوامل التى تساهم فى معدلات النجاح المنخفضة نسبيا ، ذكر التقرير المبالغة فى التركيز فى عمليات التقييم على تفاصيل المشاريع ، والميل إلى اختيار المشاريع الكبيرة والمعقدة ، والإسقاطات المفرطة فى التفاؤل بشأن نتائج المشروع . وأكد الاستعراض على أن قدرة البلد على التنفيذ تعتبر شرطا أساسيا حاسما فى نجاح المشروع .

وسجل استعراض حديث العهد لحافظة المشاريع العامة للبنك (تقرير وابنهانز) عددا متزايدا من مشاريع البنية الأساسية سيئة الأداء . وكان من بين الأسباب التى ذكرها التقرير لهذه الزيادة الميل الى التركيز فى عملية التقييم على اعتماد القرض ، وهو ما قد يؤدى إلى تحيز صعودى فى تقدير معدل العائد . وبالإضافة إلى ذلك ، أظهر التقرير أن المشاريع كثيرا ما تكون شديدة التعقيد بالنسبة إلى قدرات التنفيذ . وأخيرا ، حاجَّ التقرير بأن هناك حاجة إلى إيلاء عناية أكبر فى إعداد المشروع إلى عدم التيقن والمخاطر .

ويسترعى التقريران الانتباه إلى مكونات عملية تخطيط المشروع التى لا يمكن علاجها بواسطة الارتقاء بتقنيات التقييم المعيارية . ويجب استكمال الموضوعية ، والاتساق الداخلى اللذان تتيحهما تلك التقنيات بأحكام حريصة بشأن قدرة التنفيذ ، والتحليل البالغ الدقة لمخاطر المشروع . وبالإضافة إلى ذلك ، وعلى نحو ما ورد شرحه فى الرد الرسمى للبنك الدولى على تقرير وابنهانز ، فإن كفالة التزام الأطراف المعنية بالمشاريع يزيد من احتمالات نجاح المشروع . والتماس مشاركة المنتفعين فى تحديد المشروع ، وتصميمه ، وتنفيذه ، فى الوقت الذى يكفل فيه التنسيق والاتفاق فيما بين الهيئات الحكومية ، مفيد فى ترسيخ ذلك الالتزام من قِبَل أصحاب المصلحة . كما أن المحافظة على بعض المرونة فى محتوى المشروع وتصميمه أمر منشود ، ويتطلب ذلك رصدا حريصا أثناء تنفيذ المشروع والتعلم من التجربة خلال تطور المشروع .

الإطار ٤ – ٩ : إدراج المشاغل البيئية فى التخطيط فى وقت مبكر : بعض الدروس الحديثة العهد من سرى لانكا

على مدار العقد الماضى ، بدأت البلدان النامية ، والبنك الدولى نفسه ، فى اشتراط إجراء تقييمات بيئية شاملة كمكون روتينى فى وضع المشروع . وقد فرض هذا الاشتراط إدماج المشاغل البيئية فى تصميم المشروع بشكل أفضل ، مع إيلاء الاهتمام الملائم لخيارات التلطيف منها . ولكن تقييما بيئيا على مستوى المشروع يتفوق فى معالجة قضايا التلطيف على مستوى المشروع . وبدون النظر فى القضايا البيئية فى مرحلة التخطيط الطويل الأجل ، يكون من المشكوك فيه أن تتمكن التقييمات البيئية على مستوى المشروع من توجيه تنمية قطاع ما عبر دروب مستدامة بيئيا . وعلى سبيل المثال ، فحيث إن الآثار البيئية للمحطات المائية مختلفة تماما عن تلك الناجمة عن التوليد الحرارى ، فإن مسألة كيفية المفاضلة بين آثار تلوث الهواء والآثار المتصلة بالغمر تخرج عن مجال التقييمات البيئية للمشاريع . ورغم أنه يمكن ترشيد الآثار الإضافية لمحطة بمفردها بسهولة تامة ، فإن المهم هو الآثار الشاملة لسلسلة من المحطات فى برنامج استثمارات قطاع القوى الكهربائية .

وقد فحصت دراسة أجراها البنك الدولى مؤخرا لقطاع القوى الكهربائية فى سرى لانكا طرق إدراج النظر فى القضايا البيئية فى المراحل المبكرة من التخطيط الاستثمارى لقطاع القوى الكهربائية ، ومعالجة القضايا الأساسية المتعلقة بمقارنة أنواع مختلفة جدا من الآثار البيئية المتصلة بتكنولوجيات مختلفة ، وبعد أن جرى العمل مع مرفق توليد الكهرباء فى سرى لانكا ومجموعة من الباحثين وخبراء شؤون البيئة ، حددت الدراسة خيارات إنمائية طويلة الأجل للقطاع تضم المشاغل البيئية . وقد قورنت الاستراتيجيات البديلة ، مع أخذ تكاليف الشبكة فى الاعتبار والتنوع البيولوجى ، والآثار الصحية ، وإمكان الاعتماد على النظام ، وانبعاثات غاز الدفيئة . وأسلوب تحليل القرارات المتعددة الخواص ، والذى يسمح بتحليل المفاضلات بين الأهداف ، مفيد على وجه الخصوص فى تلك التقييمات عندما يتبين أن التثمين الاقتصادى للآثار الخارجية البيئية صعب .

وحددت الدراسة ، نتيجة للتحليل ، مجموعة من الخيارات ، الخالية من الهيمنة ، التى تعتبر أفضل من غيرها فى خاصية واحدة على الأقل (مثل التكاليف ، والانبعاثات ، ومدى الاعتماد عليها) ، ولكنها ليست أسوأ فى الخواص الأخرى . وتمثل هذه المجموعة خيارات يتعين على صناع القرارات أن ينظروا فيها ، ولا تضم – على سبيل المثال – توليفات وقود بديلة فى محطات القوى الكهربائية فحسب ، وإنما تضم أيضا تحسينات فى كفاءة جانب العرض فى نظام النقل والتوزيع ، وخيارات الإدارة فى جانب الطلب مثل إدخار الإضاءة بالفلورسنت المدمج .

وفى أعقاب هذه الدراسة ، بدا اضفاء الطابع المؤسس على هذه الطرائق الجديدة للتقييم فى دورة تخطيط المرفق فى سرى لانكا . وفى ١٩٩٣ ، ولأول مرة تضمنت دراسة من أجل التخطيط لتوسيع قدرة التوليد فحصا منتظما لإدارة جانب الطلب ، وخيارات الخصخصة ، علاوة على استعراض بيئى شامل لخيارات العرض التقليدية .

تقنيات تسهل تحليل المخاطر فى مشاريع البنية الأساسية المعقدة ، من قبيل تطبيق طرائق متعددة المعايير ، أو الاستفادة من نظرية الخيارات المالية .

المشاغل البيئية والاجتماعية

تقييم الآثار البيئية *: يساعد التنظيم البيئى ، وتعزيز استخدام البنية الأساسية بكفاءة على تقليل العواقب المعاكسة* الناجمة عن البنية الأساسية *القائمة* ، وهى قضايا تم استجلاؤها بالتفصيل فى *تقرير عن التنمية فى العالم* ، ١٩٩٢.وتتاح خيارات أكبر مع المشاريع *الجديدة* ، رغم أن القرارات الاستثمارية لا يمكن أن تتسق مع الأهداف البيئية إلا عندما يتم تحديد الآثار البيئية وتقييمها فحسب . وتدلل الخبرة المكتسبة من عمليات التقييم البيئى أن احتمالات خلق مشاريع البنية الأساسية لضغوط على البيئة تكون أقل إن حدثت تلك التقييمات مبكرا ، وكان لها تأثير على تصميم المشاريع فرادى . وليس مجرد اختيار مشروع معين من بين مجموعة بدائل ؛ ففى سرى لانكا ، لم تتضمن دراسة تخطيطية جرت مؤخرا للقوى الكهربائية مجرد الاختيار من بين شتى أنواع الوقود الأحفورى وخيارات التوليد الأخرى ، وانما أولت الاهتمام أيضا للحاجة إلى صون الطاقة (الإطار ٤ - ٩) .

ومع نمو حجم مشاريع البنية الأساسية ، يصبح للعواقب البيئية أهمية متزايدة . وقد فحصت دراسة للعديد من المشاريع الكبرى الممولة من البنك الدولى فى البرازيل (تمثل تمويلا اجماليا أقره البنك يبلغ ١,١٥ مليار دولار) العواقب البيئية وشددت على أن التقييمات البيئية ينبغى أن تأخذ منظورا عريضا قادرا على إدراك الآثار الاقليمية ، والتأثيرات الاقتصادية المستحثة ، علاوة على العواقب المحتملة للظروف الاقتصادية العريضة للمشروع . وعلاوة على ذلك ، فرغم أن البرامج الاستثمارية الكبيرة يمكن تقسيمها إلى مكونات فرعية ، وتنفيذها بالتتابع ، فعادة

ما يكون من الضرورى إجراء التقييمات البيئية على أساس من البرنامج الشامل .

إعادة التوطين : عادة ما تتطلب البنية الأساسية المادية موقعا ممتدا وغير مقسم ، سواء كان ذلك من أجل حق مد الطرق ، أو خطوط السكك الحديدية ، والقوى الكهربائية ، أو خطوط المياه أو من أجل صهاريج المياه . وقد أدت الصعوبة البالغة للتفاوض بشكل خاص وبشأن كل قطعة على حدة فى هذه الحالات إلى جعل الحكومات تحتفظ بالحق فى استخدام حق التملك العام من أجل الإجبار على بيع الممتلكات . وكثيرا ما أفضت هذه التدابير إلى تشريد الناس . ومن بين ١٤٦ مشروعا للبنك الدولى تنطوى على اعادة توطين الناس فيما بين عامى ١٩٨٦ و١٩٩٣ ، كان ما يزيد عن ثلاثة أرباعها مشاريع للبنية الأساسية .

ومن المحتمل جدا أن تنجح إعادة التوطين إذا ما عولجت الاحتياجات مبكرا ، واعتُمدت خطط لتقليل التشريد الذى لا مناص منه لأدنى حد . ففى مشروع باك مون الكهرومائى فى تايلند ، قلل إدراج تعديلات فى التصميم فى وقت مبكر من عدد الأسر التى غمرت المياه بيوتها من ٣٣٠٠ أسرة (٢٠٠٠٠ شخص) إلى ٢٤١ أسرة فقط (١٥٠٠ شخص) فى الوقت الذى احتفظ فيه بعائد مقبول للمشروع (الإطار ٤ ـ ١٠) . وعلى النقيض ، يتم تأخير كثير من المشاريع أو يجرى التخلى عنه نتيجة للتخطيط غير الوافى لإعادة التوطين . وقد استغرق تشييد مشروع غواتابى الكهرومائى الثانى فى كولومبيا ثلاث سنوات أكثر مما هو مقرر ، وبضعف التكلفة المعتزمة بسبب الإخفاق فى معالجة قضية إعادة التوطين فى وقت مبكر . وتتطلب إعادة التوطين الناجح القيام بالرصد أثناء تنفيذ المشروع وبعد اكتماله مع قدر من المرونة إزاء الطوارىء ؛ ففى اندونيسيا ، أدى سدًّا ساغولينغ وسيراتا فى جاوا الغربية إلى تشريد أكثر من ١٢٠٠٠٠ نسمة فى أواخر الثمانينات ، ورغما عن التعويضات النقدية التى قدمت لكثير من الأسر فإن دخولها تعرضت للانخفاض فى الأجل الطويل ، واستهل مشروع يستند الى مصائد الأسماك فى الخزان لتوفير العمالة من أجل ٧٥٠٠ مشرد . وكانت مساهمة فرص العمالة هذه فى دخول الأسر ، ومن ثم للمجتمع الأوسع ، كبيرة . وقد تبين لدراسة أجريت مؤخرا فى سيراتا أن ٥٩ فى المائة من الذين نقلوا بسبب السد يعتبرون أنفسهم حاليا أفضل حالا من ذى قبل .

الإطار ٤ – ١٠ : إعادة توطين السكان وتصميم المشروع : مشروع باك مون للقوى الكهرومائية فى تايلند

ينبغى تجنب إكراه الناس على النزوح أو تقليله لأدنى حد بسبب آثاره الباعثة على التمزق والإفقار – وذلك فى كثير من الأحيان بواسطة إدخال تعديلات على تصميم المشروع ؛ فانظر إلى مشروع باك مون للقوى الكهرومائية فى تايلند ، وهو مشروع لبناء سد بطول ٣٠٠ متر وارتفاع ١٧ مترا ، ويغمر بالماء نحو ٦٠ كيلومترا مربعا . وكانت الخطط الأولية للسد – التى تهدف إلى تعظيم الفوائد الكهربية للمشروع – تؤدى إلى اغراق نحو ٣٣٠٠ بيت . وقد عدل تصميم المشروع وموقعه لتقليل هذا الأثر ؛ فخفض المستوى الأقصى لاحتجاز المياه من ١١٢ مترا إلى ١٠٨ مترا ، ونقل السد باتجاه أعلى النهر من جنادل كاينغ تانا إلى بان هواهيو . وقللت هذه التعديلات من قدرة التوليد إلى حد ما إلا أنها قللت أيضا عدد الأسر التى تحتاج إلى إعادة توطين إلى ٢٤١ أسرة . ويظل السد حتى بعد التصميم الجديد ضمن خطة التنمية الأقل تكلفة الخاصة بهيئة توليد الكهرباء فى تايلند . وبالمقارنة مع تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال البالغة ١٠ فى المائة ، فإن سعر الخصم المطلوب قبل أن يصبح المشروع غير جذاب هو ١٢,٥ فى المائة .

وقد عززت نجاح مشروع باك مون ، أربع سمات مؤسسية فى بيئة السياسة التايلندية . أولا : أن الحكومة وهيئة توليد الكهرباء فى تايلند متلزمتان بالسياسات والممارسات البيئية السليمة . وثانيا : أن بعض المؤسسات المحلية مدربة على نحو جيد على التعامل مع إعادة التوطين القسرى . وثالثا : أن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية نشطة ، ومسموعة الصوت ، فى تمثيل مصالح الأطراف المتضررة . ورابعا : أن مخططى المشروع على استعداد لتقبل التمحيص العام للمشروع قبل تنفيذه .

خلاصة

كثيرا ما يكون تحسين أداء البنية الأساسية صعبا ـ من الناحية السياسية والتقنية والتنظيمية والإدارية . وبدون أساسيات الإدارة الجيدة ـ الخضوع للمساءلة ، ووجود إطار قانونى مستقر يمكن التنبؤ به ، والصراحة والشفافية ـ فإن أفضل الجهود ذاتها يمكن أن تبوء بالفشل . والنهج المؤسسية التى ناقشناها آنفا ليست قابلة للتطبيق بشكل عام ، إلا أنها تتصدى لمشاغل محددة بشأن أنواع محددة من البنية الأساسية . وعلى سبيل المثال ، تختلف المشاغل البيئية إلى حد كبير فيما بين القطاعات ؛ فالمياه والتصحاح والقوى الكهربائية تختلف فى آثارها ، بل إنه حتى داخل قطاع القوى الكهربائية ، تختلف الآثار البيئية للتوليد بالوقود الأحفورى

عن تلك المترتبة على التوليد الكهرومائى .

وأخيرا ، هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين الخبير والمستخدم ، وبين الضوابط المباشرة وغير المباشرة ، وبين الأهداف العريضة وتلك المحددة بشكل صارم . وكثيرا ما ينطوى توفير البنية الأساسية على نظم معقدة ذات طابع هندسى شديد وتحتاج إلى خبرة تقنية ، وإن كان لا بد لها أيضا ـ كيما تكون فعالة ـ من أن تكون مستجيبة لاحتياجات المستخدمين . والضوابط المباشرة ، مثل معايير الانبعاث المتعلقة بمحطات معينة ، والمستندة لتحديد الكميات ، كثيرا ما يثبت أنها معوقة ومكلفة ، فى حين أن الضوابط غير المباشرة ، مثل الحوافز السعرية ، قد لا توفر سيطرة كافية . وينبغى للبنية الأساسية أن تسهم فى الأهداف الاجتماعية العريضة ، إلا أنها قد لا تكون فعالة إلا إذا كانت الجهود مركزة بشكل ضيق . ويجب أن يعكس اختيار الأدوات والنهج ، الاحتياجات القطاعية وقدرات الوكالات المنفذة .

٥

تمويل الاستثمارات اللازمة

تحمل مخاطر البنية الأساسية . وتسهم الآليات المستخدمة فى تمويل مشاريع محددة قائمة بذاتها فى عملية التعليم ، مع تحمل مخاطر البنية الأساسية . وتسهم الآليات المستخدمة فى تمويل مشاريع محددة قائمة بذاتها فى عملية التعلم ، مع تحول الحكومات عن كونها المسؤولة عن توفير البنية الأساسية لكى تصبح الميسرة لوجودها ، ومع قيام منظمى المشاريع والمقرضين من القطاع الخاص بدور مباشر بدرجة أكبر . وإذا كان للقطاع الخاص أن يستمر فى تحمل المخاطر ، والاستثمار فى مجال البنية الأساسية فلابد من اتخاذ إجراءات موازية وبعيدة الأثر تؤدى إلى إصلاح المؤسسات القانونية والمالية . وإلى إيجاد أسواق لرأس المال توجه المدخرات إلى الاستثمارات بصورة كفء .

وفى الوقت الراهن ، توفر الحكومات ، أو تتوسط فى توفير ، الجزء الأكبر من التمويل اللازم للبنية الأساسية ؛ ذلك أن نحو ٩٠ فى المائة من التدفقات المالية المستهدفة للبنية الأساسية يمر من خلال جهة حكومية راعية للمشروع تكاد تتحمل جميع مخاطره . وإن كانت الحاجة إلى التمويل الخاص تتمثل فى التخفيف من أعباء المالية الحكومية ، فإن الأهم من ذلك هو أنها تشجع على قيام وضع أفضل فى مجال اقتسام المخاطرة ، والمساءلة ، والرصد والإدارة فى مجال توفير البنية الأساسية . وفى حين يتسع مجال التمويل الخاص فى بعض القطاعات مثل القوى الكهربائية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية فإن الفرص محدودة بدرجة أكبر فى قطاعات أخرى مثل شبكات الطرق، وكذلك فى بعض بلدان الدخل المنخفض ، وإن كان يوجد فيها مجال متزايد للانضباط الذى تفرضه الأسواق المالية .

ويتمثل التحدى فى المستقبل فى توجيه المدخرات الخاصة مباشرة إلى القطاع الخاص الذى يتحمل المخاطرة بالاستثمار طويل الأجل فى مشاريع البنى الأساسية . ويتطلب ذلك مؤسسات وصكوكا مالية تلائم مختلف احتياجات المستثمرين فى شتى أنواع المشاريع وتلائم المراحل المختلفة من حياتها . وسوف تتجاوز المنافع المحققة من تمويل المبادرات الخاصة فى مجال البنية الأساسية على هذا النحو ، نطاق المشاريع المشمولة . ونظرا لأن الاستثمارات فى البنية الأساسية تستحوذ على مثل هذا الجزء الكبير من مجموع التدفقات المالية المتاحة ، فإن تحسين كفاءة تمويل البنية الأساسية من شأنه أن يحفز التنمية العامة لأسواق رأس المال . ومع التحول الذى سيطرأ على دور الحكومات من التمويل إلى التيسير ، فسوف يتعين على المصارف الإنمائية الدولية - متى قامت بدور الشريك للحكومات فى دعم نظم التمويل التقليدية - أن تقوم بتجربة طرق جديدة لأداء الأعمال .

الطرق القديمة والحديثة فى تمويل البنية الأساسية

ظلت الحكومات تتحمل عبء نفقات البنية الأساسية على نحو يزيد كثيرا عما كان يتوقع أن تستطيع تدبره على نحو معقول . أما بالنسبة للنظام الحالى ، فسوف تكون إيرادات الضرائب وعمليات الاقتراض الحكومية هى المصدر الغالب فى تمويل البنية الأساسية . ويعتمد الاقتراض - سواء من مصادر رسمية أو خاصة - على الثقة الكاملة فى الحكومة وعلى مصداقيتها ، وبالتالى على قدراتها الضريبية . وطبقا لهذا النظام ، تتحمل الحكومات عمليا كافة المخاطر المترتبة على تمويل البنية الأساسية ، إلا أن تولى القطاع الخاص

الشكل ٥ – ١ : تذهب حصص كبيرة من التمويل الإنمائى الرسمى للبنية الأساسية إلى الطاقة والنقل .

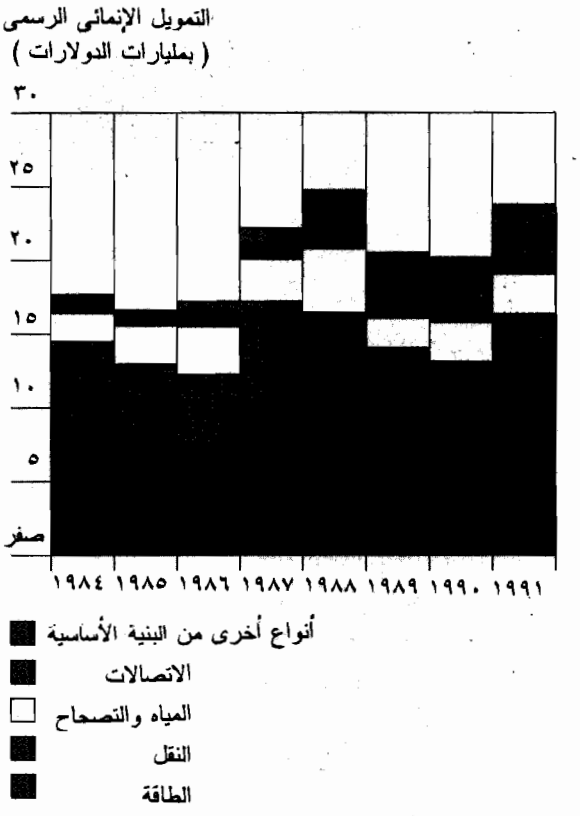

المصدر : جدول التذييل أ – ٤ .

الشكل ٥ – ٢ : زاد الإقراض الرسمى للبنية الأساسية ، لكن القروض المضمونة من سلطة عامة انخفضت .

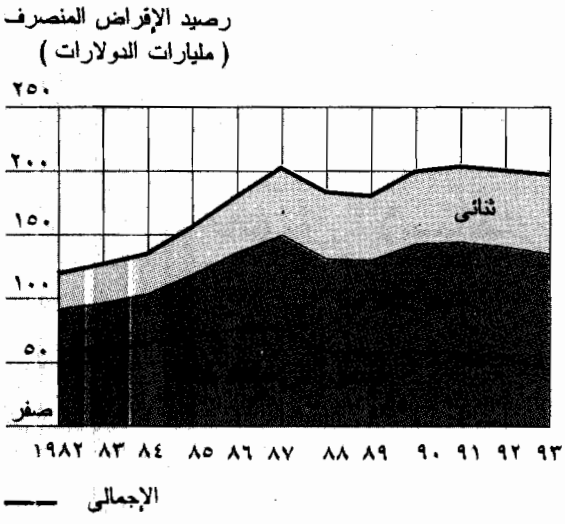

ملاحظة : القروض من أجل الكهرباء ، والغاز ، والمياه ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل .
المصدر : إدارة الإبلاغ عن المدينين بالبنك الدولى .

الرعاية والتمويل يحقق منفعتين مترابطين ، وهما زيادة الموارد ، والتوفير الأكثر كفاءة للخدمات – وهو أمر له قيمته بسبب الحاجة إلى استثمارات ضخمة جديدة لمواجهة زيادة الطلب المتراكم .

أنماط التمويل الحالية

تنفق البلدان النامية على البنية الأساسية نحو ٢٠٠ مليار دولار فى السنة فى الوقت الراهن . ويستمد قرابة ٩٠ فى المائة من هذا المبلغ ، أو أكثر من إيرادات الضرائب الحكومية ، أو تتوسط الحكومة فى توفيره ، وهو عبء يثقل كاهل المالية العامة . وفى المتوسط ، يوجه نصف الإنفاق الاستثمارى الحكومى إلى قطاعات البنية الأساسية التى يتناولها هذا التقرير . ونادرا ما يقل نصيب البنية الأساسية من مجموع الاستثمارات الحكومية عن ٣٠ فى المائة ، وقد يرتفع إلى ٧٠ فى المائة فى بعض الأحيان (الفصل الأول) ، وفضلا عن ذلك ، تستحوذ الصيانة والتشغيل على نصيب كبير فى النفقات التجارية .

وقد اعتمدت الحكومات فى تمويل بنيتها الأساسية على التمويل الخارجى بدرجات متفاوته ، وزاد التمويل الإنمائى الرسمى (بما فيه التمويل الميسر وغير الميسر من مصادر متعددة وثنائية الأطراف) خلال العقد الماضى ، ويبلغ اليوم ٢٤ مليار دولار تقريبا فى السنة ـ أى نحو ١٢ فى المائة فى المتوسط من مجموع الموارد الاستثمارية فى هذه القطاعات . وقد وجه النصيب الأكبر من هذه التدفقات إلى قطاعى الطاقة والنقل (الشكل ٥ – ١) . وعلى عكس زيادة الإقراض الرسمى للبنية الأساسية ، انخفض التمويل بشروط تجارية بضمان حكومى (الشكل ٥ – ٢) .

ويستخدم التمويل الخارجى أساسا فى استيراد المعدات اللازمة (وخاصة فى قطاعى القوى الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية) وذلك لأن معظم خدمات البنية الأساسية غير قابلة للتصدير ، وبالتالى لا تتولد عنها الإيرادات اللازمة من النقد الأجنبى لسداد القروض بالعملات الأجنبية . ويعكس الاقتراض من مصادر خارجية – فى كثير من الأحيان – قيود الاقتصاد الكلى ، ويستخدم أيضا

الإطار ٥ - ١ : هل تتوافر وجبة غذاء بالمجان ؟ حدود التمويل الحكومى

تنبغى الموازنة بين انخفاض تكلفة الائتمان الممنوح للحكومات من أجل مشاريع البنية الأساسية من ناحية وانعدام الكفاءة المحتمل فى توجيه التمويل عن طريق الحكومات . وينشأ انعدام الكفاءة بسبب التراخى فى الانضباط المالى ؛ نتيجة لرعاية الحكومة للمشروع .

فبالنسبة لمحطة لتوليد القوى الكهربائية بلغت تكاليف إنشاؤها ٧٠ فى المائة من إجمالى التكاليف ، وبسعر فائدة ١٠ فى المائة ، يؤدى كل من التجاوزات فى تكلفة الإنشاء بنسبة ٢٠ فى المائة وتأخير لمدة سنتين فى الإنشاء ، إلى زيادة تكلفة الوحدة من الطاقة المنتجة بنسبة ١٥ فى المائة . وتشير سجلات الأداء للمشاريع التى تخضع لرعاية القطاع العام إلى أن تجاوزات التكلفة ، والتأخير فى التسليم أمر شائع ، يؤدى إلى زيادة إجمالية فى السعر تصل إلى نحو ٣٥ فى المائة . ولنقارن هذا بميزة أسعار الفائدة المخفضة التى تحصل عليها الحكومة التى تستطيع أن تقترض بسعر ١٠ فى المائة مثلا ، بدلا من السعر المتاح للمستثمر الخاص وهو ١٣ فى المائة . وتترجم ميزة الفائدة المخفضة هذه البالغة ٣ فى المائة إلى تخفيض مقداره ٢٠ فى المائة من تكلفة الوحدة . وبعبارة أخرى أن تعويض انعدام الكفاءة المذكور يحتاج إلى تخفيض الفائدة بنسبة ٦ فى المائة .

ولاشك أن المستهلكين كانوا سيستفيدون لو كان قد أمكن الجمع بين أسعار الفائدة المنخفضة ، وتوفير الخدمات بكفاءة . غير أن هدف توفير وجبة غذاء بالمجان قد يكون ضربا من الوهم . فحتى الحكومات المتمتعة بالجدارة الائتمانية لا تتوافر لها الفرصة لاقتراض مبالغ بلا حدود بتكلفة منخفضة . والدليل على ذلك أن التكاليف التى تتكبدها الحكومة للحصول على الموارد ترتفع بحسب مستوى الاقتراض . كما أن ارتفاع مستويات الاقتراض فى مرحلة محددة يزيد مستويات المديونية ، ويحد من المبالغ التى يمكن اقتراضها فيما بعد ، مما يقلل من السيولة المتوافرة للحكومة . ولهذه الأسباب الإضافية تنصح الحكومات بأن تستند استثمارات البنية الأساسية التى يمكن اسنادها لمنظم خاص للمشاريع إلى راع خاص .

فى تمويل النفقات المحلية الموجهة إلى التشييد والمعدات والصيانة عندما تكون مدخرات القطاع العام محدودة . وتعتبر الجمهورية الدومينيكية من البلدان العديدة شديدة الاعتماد على التمويل الخارجى الذى مول نسبة تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ فى المائة من الاستثمارات فى البنية الأساسية فى عام ١٩٩١ . وفى أواخر الثمانينات ، واجه هذا البلد عجزا كبيرا فى قطاعه العام (ويرجع جانب من ذلك إلى انخفاض أسعار خدمات البنية الأساسية) ، وتم تجميد استخدام القطاع العام للائتمان المحلى ، بغية الحد من التوقعات التضخمية ، وإتاحة الفرصة لزيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص .

حدود النظام الحالى : تتمثل الميزة الأساسية للنظام الحالى فى أن الحكومة هى الكيان الأكثر جدارة بالائتمان ، وأنها قادرة على الاقتراض بأقل أسعار للفائدة فى معظم البلدان ، مما يتيح إنجاز مشاريع للبنية الأساسية كانت ستغدو غير قادرة على البقاء ماليا لولا هذا . وفى مقابل هذه الميزة ، هناك صعوبة الإبقاء على خضوع المشاريع للمساءلة مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف تقديم الخدمة للمستهلك فى كثير من الأحيان (الإطار ٥ - ١) . بيد أن الجدارة الائتمانية التى تتمتع بها الحكومات لا تعنى ضمنا أنه يتسنى لها الحصول على موارد لا حد لها .

لقد تقلصت قدرة الحكومات على الإنفاق على البنية الأساسية بصورة شديدة ، ويعزى ذلك - إلى حد ما - إلى الضغوط التى تتعرض لها الميزانيات الحكومية بسبب سوء الأداء والتسعير على النحو الوارد فى الفصل الثانى . وفى الميزانيات التى تقلصت لأسباب تتعلق بالاقتصاد الكلى ، أدى كبر نصيب البنية الأساسية فى الاستثمارات الحكومية إلى تخفيضات حادة غير متناسبة فى حجم الإنفاق فى هذا القطاع ؛ ففى الفلبين مثلا هبطت الاستثمارات العامة فى البنية الأساسية من ٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ ، إلى أقل من ٢ فى المائة خلال الفترة المتبقية من الثمانينات . وتعتبر هذه التخفيضات الحادة إجراء مناسبا حيث يكون الإنفاق على البنية الأساسية غير الضرورى وغير الفعال هو السبب فى مشكلات الميزانية ، أو حيث تكون ثمة حاجة إلى عملية تصحيح فى الاقتصاد الكلى ، بيد أن تخفيض الإنفاق فى مجال البنية الأساسية لا يمكن أن يستمر فى المدى الطويل ؛ لأن النمو الاقتصادى يتطلب استثمارات مصاحبة فى البنية الأساسية .

وقد دعمت السياسات والممارسات التى انتهجتها الجهات المانحة الدولية فى بعض الأحيان التشوهات القائمة فى البلدان المتلقية ؛ فقد ركز الكثير من الجهات المانحة على تمويل إنشاءات مادية جديدة عوضا عن صيانة أو تحسين البنية الأساسية القائمة . وتجد الوكالات المانحة - شأنها فى ذلك شأن وزارات الأشغال - أنه من الأيسر عليها أن تقيس إنجازاتها على أساس إقرار المشاريع الجديدة . وفضلا عن ذلك ، تعتمد الأشغال المادية على المهارات التقنية التى تم التمرس عليها لدى الوكالات المانحة . وعلى العكس من

ذلك ، يتطلب إصلاح السياسات والإصلاح المؤسسى والممارسات التى حققت استدامة على المدى الطويل ، (مثل أعمال الصيانة ومشاركة مستخدمى البنية الأساسية) التزاما أكبر من جانب الجهة المانحة بتقديم الدعم المنتظم من خلال فترات إعداد وتنفيذ أطول أمدا .

وقد بيّن استعراض للبنك الدولى عن مشاريع إمدادات المياه والتصحاح فى المدن ، وجود مشكلات نمطية . فقد أدت التجاوزات الخطيرة فى التكلفة (زادت تكلفة مجموعة المشاريع إجمالا بنسبة ٣٣ فى المائة عن تقديرات التقييم) والتجاوزات فى الوقت (احتاج ٤٦ فى المائة من المشاريع إلى فترات إضافية للاستكمال تراوحت بين سنتين وأربع سنوات) إلى زيادة تكلفة توفير الخدمات بدرجة كبيرة . وأهملت الصيانة – إلى حد كبير – بسبب نقص العمالة الماهرة ، وقطع الغيار نتيجة لعجز الموارد . وكشف الاستعراض عن عجز المقترضين فى كثير من الأحيان عن الوفاء بتعهداتهم بموجب القروض ، وخاصة تلك المتعلقة بالتسعير وبالأداء المالى .

وفيما يتعلق بالمساعدات الثنائية ، هناك مشكلة أخرى تؤثر بصفة خاصة على البنية الأساسية تنشأ عن اشتراط إنفاق المعونة – كلها أو بعضها – فى شراء سلع أو خدمات من بلدان بذاتها فقط . وفى السنوات الأخيرة . فرضت قيود كلية ، أو جزئية ، فيما يتراوح بين ثلثى وثلاثة أرباع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبنية الأساسية . وعلى العكس من ذلك ، جرى تقييد ما يقل عن ٢٠ فى المائة من المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى مجالات خلاف البنية الأساسية بشروط معينة . وتقييد المعونة ، يعنى أصلا ، استبعاد المنافسة الدولية فى عمليات الشراء . وقد أعادت مبادىء تحسين أداء المعونة التى أقرتها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى فى ١٩٩٢ التأكيد على تميز المعونة غير المقيدة ، وقررت أنه – باستثناء أقل البلدان نموا – ينبغى الامتناع عن تقديم المعونة المقيدة للمشاريع التى تتوافر لها السلامة التجارية إذا تم تمويلها بشروط السوق .

الحاجة إلى نُهُج جديدة : من المتوقع أن يتزايد الطلب خلال العقد المقبل على الاستثمارات على نحو متزامن فى البنية الأساسية فى مجموعتين مختلفتين من البلدان : البلدان التى اضطلعت بعملية تصحيح فى اقتصادها الكلى ، وبالتالى انخفض مستوى استثماراتها ، وعلى الطرف الآخر ، البلدان التى يفرض نموها السريع أعباء ثقيلة على بنيتها الأساسية . وتبلغ استثمارات البلدان النامية فى البنية الأساسية ، ٤ فى المائة فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى نسبة ينبغى رفعها بقدر كبير فى احيان كثيرة ، وقد تصل الاستثمارات السنوية ، فى حالة التوسع السريع فى شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وإجراءات القوى الكهربائية ، إلى ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لكل من القطاعين . ويعتبر التوسع العمرانى السريع وما يتطلبه من استثمارات فى إمدادات المياه ومعالجة النفايات والتخلص منها عاملا خاصا فى زيادة الطلب على الاستثمارات فى كثير من البلدان .

وفى آسيا ، من المتوقع أن يزيد نصيب الاستثمارات فى البنية الأساسية من ٤ فى المائة حاليا إلى أكثر من ٧ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية القرن ، وأن يتصدر النقل والطاقة قائمة الطلب على الموارد تليهما الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية الأساسية للبيئة . وبعض الاستثمارات المخططة لم يسبق لها مثيل . ومثال ذلك حالة الصين حيث حددت لنفسها هدف إنشاء ما لا يقل عن خمسة ملايين خط هاتفى سنويا حتى عام ١٩٩٥ وما لا يقل عن ٨ ملايين خط فى السنة فى السنوات التالية لذلك ، حتى تضاعف قاعدتها البالغة ١٨ مليون خط فى ١٩٩٧ بمعدل يزيد على ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٠٠ .

قدرة القطاع الخاص على تنظيم المشاريع : الاتجاهات والفرص

تعكس الجهود الراهنة الرامية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص فى رعاية مشاريع البنية الأساسية وتحمل مخاطرها هذه التحديات المختلفة . فبعد عدة عقود من القيود التنظيمية الصارمة ، عادت الاستثمارات الخاصة بقوة فى البنية الأساسية فى أواخر الثمانينات وذلك من خلال قنانين : خصخصة المرافق المملوكة للدولة ، وإصلاح السياسات الأمر الذى أتاح إنشاء مرافق جديدة تنافس المؤسسات القائمة أو تكملها .

والمنظمون الرئيسيون الجدد لمشاريع البنية الأساسية هم الشركات الدولية الساعية إلى إيجاد أعمال فى البلدان النامية ، والتى كثيرا ما تعمل مع شركاء من المنشآت المحلية . ولا تأتى هذه الشركات معها بخبراتها فى الإدارة ومهاراتها التقنية فحسب ، بل تأتى أيضا بمركزها الائتمانى ، وقدراتها على تمويل الاستثمارات فى البلدان النامية . وفى البلدان الصناعية ، تواجه المرافق العامة الرئيسية مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية نموا بطيئا فى الطلب ، واحتدام المنافسة (بعد

الإطار ٥ ـ ٢ : استغلال أسواق رأس المال الدولية

توجد عدة قنوات لاستغلال أسواق رأس المال الدولية . فبإمكان المرافق العامة الكبرى التابعة للقطاع الخاص فى البلدان النامية الوصول مباشرة إلى أسواق الإقراض ورأس المال . ففى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ . باعت « تليكوم » فى الأرجنتين الجزء الأكبر من إجمالى السندات التى أصدرتها بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، والتى تستحق بعد سبع سنوات لمستثمرين فى الولايات المتحدة وآسيا . وطرحت شركة تليفونيكا فى الأرجنتين سندات فى سوق الأوراق المالية لتمويل التوسعات .

وتفتح الاستثمارات الخارجية المباشرة طريقا آخر للولوج إلى أسواق رأس المال الدولية . ولدى شركة جنرال الكتريك ، وهى مؤسسة دولية متعددة الأنشطة ، استعداد كبير للقيام بمشاريع البنية الأساسية فى البلدان النامية . وتصدر شركة « جنرال الكتريك كابيتال » التابعة لها أوراقا مالية فى أسواق الولايات المتحدة وأوروبا . وتستثمر أموالها فى مشاريع مختارة . وقد شاركت باعتبارها مستثمرا ، مثلا فى رأس المال فى مشروع محطة القوى الكهربائية فى شمال مندانا فى الفلبين والتى تبلغ طاقتها ١٠٨ ميغاوات وتعمل بالديزل . وكانت عملية طرح السندات الصادرة عن هذه الشركة التى ساندها إجمالى عمليات المجموعة فى السوق أيسر مما لو طرحها مشروع القوى الكهربائية فى هذا البلد النامى وحده .

وإيصالات الإيداع الأمريكية من الصكوك المستخدمة على نطاق واسع لاستغلال الموارد المطروحة فى أسواق رأس المال الأمريكية . وهذه الإيصالات هى شهادات بالإيداع ، تمكن الشركات الأجنبية من الحصول على رؤوس أموال فى الأسواق الأمريكية دون أن تكون مسجلة فى سوق الأوراق المالية الأمريكية ، ودون حاجة إلى آليات معقدة للتسوية والتحويل . فهى صادرة عن مصرف ايداع أمريكى وأسهم الشركة المتعلقة بذلك تودع كأمانة فى المصرف القائم بالوصاية فى الوطن الأم . وفى ١٩٩٠ حصلت شركة هواتف شيلى على ٩٢ مليون دولار من سوق الأوراق المالية فى نيويورك عن طريق إصدار أسهم رأس المال فى شكل إيصالات ايداع أمريكية – ويعتبر ذلك أول إصدار كبير لأسهم رأس المال من أمريكا اللاتينية خلال العقود الثلاثة الماضية .

وفى نيسان / ابريل ١٩٩٠ ، وافقت الهيئة الأمريكية للأوراق المالية والبورصة على المادة ٢٤٤ أ بشأن تسهيل طرح الأوراق المالية الخاصة فى السوق بما فى ذلك الأوراق المطروحة بوصفها إيصالات إيداع أمريكية . ومن قبل ، كانت الأوراق المالية الخاصة تودع لدى مشترين مؤهلين (المؤسسات التى تدير أصولا لا تقل قيمتها عن ١٠٠ مليون دولار) ولا يسمح بتداولها فيها قبل مضى سنتين أو ثلاث هى فترة حظر التصرف . وتسمح المادة ١٤٤ أ بالتداول مباشرة ، بشرط أن يكون المشترى الجديد – أيضا – مؤهلا . وبعد ثلاث سنوات يصرح ببيع الأوراق المالية لكافة المشترين . وقد استخدمت المادة ١٤٤ أ فى ١٩٩٢ ، لتيسير إصدار دولى لسندات قيمتها ٢٠٧,٥ مليون دولار لطريق مكسيكوسيتى – طولوكا الذى تفرض رسوم للمرور عليه . ومنذ ذلك الحين استخدمت المادة ١٤٤ أ فى توفير الموارد لإنشاء طرق أخرى فى المكسيك تفرض رسوم للمرور عليها ، وفى إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية فى خليج سوبيك بالفلبين .

تحريرها من القيود التنظيمية) فى أسواقها المحلية ، لذلك تسعى بنشاط إلى ايجاد استثمارات مرتفعة العائد فى البلدان النامية . وتعمل شركات البناء متعددة الأنشطة بهمة فى بناء طرق تفرض رسم للمرور فيها ، وفى مشاريع القوى الكهربائية ، حيث تحصل فى بعض الأحيان على أسهم فى رأس المال .كما تتخصص بعض الشركات أو مجموعات من الشركات فى مشاريع قائمة بذاتها للبنية الأساسية ، فتقدم معا صفقات للتمويل وتشرف على إقامة المشروع وتشغيله .

وتكشف معظم مؤشرات الاستثمار فى البنية الأساسية فى ظل القطاع الخاص عن حدوث نمو سريع . وتتولى مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء التى تمت خصخصتها فى أمريكا اللاتينية وآسيا القيام باستثمارات جديدة ضخمة ومتنامية ، وقد نما عدد هذه المشاريع المسماة بالمشاريع التأسيسية بسرعة وخاصة فى مجالى الطرق والقوى الكهربائية (كما يرد ذكره فيما بعد) . وسجلت استثمارات المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولى ، والتى تستثمر فى المنشآت الخاصة ، وحدها ارتفاعا فى استثماراتها فى البنية الأساسية من مبالغ متواضعة فى أواخر الثمانينات إلى ٣٣٠ مليون دولار فى السنة المالية ١٩٩٣ . وبذلك ارتفع المبلغ الذى استثمرته المؤسسة المالية بما يزيد على عشر مرات . وبناء على ذلك اشتركت المؤسسة فى استثمارات خاصة بمبلغ ٣,٥ مليار دولار فى ١٩٩٣ .

ويتمثل أهم التطورات التى حدثت خلال السنوات الأربع الماضية فى ذلك الانفجار من التدفقات الدولية للبلدان النامية من رؤوس الأموال الخاصة طويلة الأجل خاصة فى شكل استثمار أجنبى مباشر وتدفقات لمحفظة الأوراق المالية . وبلغ إجمالى التدفقات أكثر من ٨٠ مليار دولار فى ١٩٩٢ ، ومن المتوقع أن يبلغ ١٢ مليار دولار فى ١٩٩٣ (الجدول ٥ – ١) . وكانت البنية الأساسية من أكثر المستفيدين من هذه التدفقات (الإطار ٥ – ٢) .

ويقدر إجمالى الاستثمارات الخاصة فى البنية الأساسية فى البلدان النامية اليوم بنحو ١٥ مليار دولار فى السنة أى بنحو ٧ فى المائة من مبلغ مجموعه ٢٠٠ مليار دولار ينفق سنويا على البنية الأساسية فى تلك البلدان . ورغم ضآلة

الجدول ٥ - ١ استثمارات الحافظة والاستثمارات الأجنبية فى البلدان النامية ، ٩٠ - ١٩٩٣

(صافى التدفقات الواردة بمليارات الدولارات)

النوع	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣[أ]
أسهم عادية أجنبية	٣,٧٨	٧,٥٥	١٣,٠٧	١٣,١
صناديق توظيف برأسمال محدد [ب]	٢,٧٨	١,٢٠	١,٣٤	٢,٧
إيصالات ايداع أمريكية وإيصالات ايداع عالمية[جـ]	٠,١٤	٤,٩٠	٥,٩٣	٧,٢
المساهمات المباشرة	٠,٧٧	١,٤٥	٥,٨٠	٣,٢
صكوك الديون	٥,٥٦	١٢,٧٢	٢٣,٧٣	٤٢,٦
السندات	٤,٦٨	١٠,١٩	٢١,٢٤	٣٩,١
أوراق تجارية	٠,٢٣	١,٣٨	٠,٨٥	١,٦
شهادات ايداع	٠,٦٥	١,١٥	١,٦٤	١,٨
إجمالى حافظة الأوراق المالية[د]	٩,٣٤	٢٠,٢٧	٣٦,٨٠	٥٥,٧
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٢٦,٣٠	٣٦,٩٠	٤٧,٣٠	٥٦,٣
المجموع	٣٥,٦٤	٥٧,١٧	٨٤,١٠	١١٢,٠

ملاحظة : يبين هذا الجدول كل استثمارات محفظة الأوراق المالية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ولا تتوافر ارقام منفصلة عن البنية الأساسية .

(أ) بيانات عام ١٩٩٣ تمثل تقديرات وتوقعات

(ب) تتوافر لصناديق التوظيف برأس مال محدد مبالغ من التمويل محددة سلفا وتنشأ احيانا لفترات محددة

(جـ) ايصالات الايداع الأمريكية هى صكوك تستخدمها شركات خارجية لجمع رؤوس أموال فى الولايات المتحدة دون أن تكون مسجلة رسميا فى سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة . وإيصالات الايداع العالمية هى صكوك مماثلة تستخدم فى أوروبا وفى انحاء اخرى من العالم .

(د) استثمارات محفظة الأوراق المالية هى مجموع المساهمات فى رأس المال والديون .

المصدر : البنك الدولى ١٩٩٣ ط ، ص ص ١٠ ، ٢١ .

نسبة الاستثمار الخاص فى البنية الأساسية فأنها قد زادت كثيرا عما كانت عليه منذ بضعة سنوات خلت ، وهناك احتمالات كبيرة فى أن يواصل الاستثمار الخاص نموه ، ومن المحتمل أن يضاعف نصيبه من المبلغ الإجمالى بحلول عام ٢٠٠٠ ، وأحد المؤشرات على ذلك هو ضخامة ذخيرة مشاريع المؤسسة المالية الدولية ، والتى تماثل من حيث الحجم ، جميع المشاريع التى تم تمويلها حتى اليوم .

ويخفى صغر نصيب التمويل الخاص الإجمالى فى البنية الأساسية التباين الكبير بين الأقاليم والقطاعات . فالتمويل الخاص يزيد نسبيا فى أمريكا اللاتينية عنه فى الأقاليم الأخرى ، كما يزيد فى قطاعى الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد القوى الكهربائية عنه فى القطاعات الأخرى . وسوف يؤدى انتشار الخبرة الحالية عبر الأقاليم والقطاعات إلى زيادة مجمل نصيب القطاع الخاص فى رعاية المشاريع وتمويلها ؛ فمثلا تشهد جميع الأقاليم بما فيها أفريقيا جنوب الصحراء مناقشات بشأن خصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، واستقلال توليد القوى الكهربائية . ولا شك أن استمرار الابتكارات التكنولوجية والمالية ، سيجعل التمويل الخاص أكثر جاذبية . ومثال ذلك أن الأساليب الإلكترونية للتعرف على المركبات وتحديد الرسوم قد يجعل الطرق أشبه بخدمة يقدمها مرفق عام ، ويعزز نصيب القطاع الخاص فى تمويل قطاع الطرق السريعة .

ورغم زيادة نسبة البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص ، فسوف تظل الحكومات تمثل مصدرا مهما للتمويل . وسوف تضطر الحكومات فى كثير من الأحيان إلى مشاركة المنظم الخاص للمشاريع . وتعتبر المشاركة بين القطاعين العام والخاص - بطريقة ما - عودة إلى القرن التاسع عشر عندما كان القطاع الخاص يمول مشاريع البنية الأساسية فى أنحاء كثيرة من العالم ، فى حين كان الدعم الحكومى يعمل كحافز . غير أن خبرة القرن التاسع عشر تنطوى أيضا على اشارات تحذير مهمة (الإطار ٥ - ٣) .

التوسع فى عملية تمويل المشاريع : الإنجازات والدروس المستفادة

يجرى إنشاء الكثير من مشاريع القطاع الخاص الجديدة فى مجال البنية الأساسية بواسطة « شركات تمت إقامتها لغرض محدد » تجمع بين الجهات الراعية الخاصة والمساهمين الآخرين فى رأس المال . وقد نجح كثير من هذه المشاريع ، برغم افتقارها لتاريخ سابق يدعم مصداقيتها وجدارتها ، فى جذب التمويل عن طريق المساهمات فى رأس المال والقروض . وضخامة ذخيرة مثل هذه المشاريع يبشر بأن ثمة تحولا حاسما سيطرأ على قنوات تمويل البنية الأساسية وصكوكها مستقبلا .

ان تمويل المشاريع ، الذى يتيح للقائمين على المشاريع جمع الأموال التى تضمنها إيرادات وأصول مشروع معين ، كثيرا ما يستخدم فى المشاريع الجديدة التى ليس لها سوابق وسجلات ماضية . ويتطلب هذا الأسلوب ، تحديد المخاطر بصورة أوضح منه فى حالة المشاريع العامة التقليدية . وكثيرا ما كان توزيع المخاطر بين المشاركين عملية صعبة وتستغرق وقتا طويلا ، لكنه يجرى وضع ضمانات واتفاقيات جديدة لمواجهة مخاطر المشاريع وتعقيداتها .

ويعتبر توفير الموارد لمشروع ما هدفا مهما فى حد ذاته ، ولكن عملية التمويل تؤدى كذلك إلى تحقيق غرض آخر مهم . فان الرقابة التى تقوم بها الأسواق والمؤسسات المالية تكمل دور التنظيم والمنافسة فى تأدية الخدمات ، وبذلك تصبح آلية أخرى تتوافر للمستثمرين لفرض الانضباط . وأخذت القواعد التى يتبعها القطاع الخاص فى وضع آليات الحوافز والعقوبات لضمان الأداء ، تصبح أكثر وضوحا . فنجاح المشاريع التى يرعاها أو يمولها القطاع الخاص يقاس فى ضوء الأهداف المتفق عليها بصورة تعاقدية بشأن القدرة الجديدة وتكاليف الإنشاء وتجاوز الوقت المحدد ، وكذلك فى ضوء مؤشرات جودة الخدمات .

الإطار ٥ - ٣ : إشارات تحذيرية من القرن التاسع عشر

يشكو بعض المعاصرين من أنه عندما كانت معظم مشاريع الهياكل الأساسية فى القرن التاسع عشر فى أيدى القطاع الخاص إلى حد كبير ، كان كثير من المشاريع ذات الشأن يتم إهماله بسبب نقص التمويل . وعكس بعض الشكاوى الصعوبات التى لقيتها مؤسسات النقل الرائدة (خاصة السكك الحديدية) . وكانت ثمة شكاوى أخرى نوعا من المحاولة التى تخدم أغراضا ذاتية معينة ترمى إلى تحميل الميزانيات الحكومية بكافة المخاطر ، وفى كثير من الأحوال كان للافلاس المالى للمؤسسات نتائج قاسية على المالية الحكومية .

وقدمت الحكومات فى شتى أنحاء العالم معونات إلى مشاريع البنية الأساسية الخاصة فى أشكال متعددة ، منها الدعم المباشر . ومن الصكوك التى كانت مستخدمة حينذاك ، والتى لا تزال تثير الاهتمام حاليا الضمانات المالية والمنح من الأراضى .

الضمانات . لو عجزت إحدى شركات السكك الحديدية فى الهند عن تحقيق حد أدنى من العائد ، ٥ فى المائة - مثلا - تقوم الحكومة بسداد الفرق بمقتضى شروط الضمان التى تدعمها سلطاتها الكاملة فى فرض الضرائب . وكان لهذه الضمانات أيضا تأثير حاسم فى إنشاء السكك الحديدية فى كندا ، غير أن الضمانات قضت على حافز المستثمرين فى مراقبة أداء الإدارة ، وفتحت الطريق أمام المروجين للمشاريع للتفاوض مع شركات الإنشاء والتوريد فى صفقات عرفت باسم « صفقات الأحباء » . ونظرا لأن الكثير من مشاريع الهياكل الأساسية كان فريدا فى نوعه ، فقد أمكن اخفاء مثل هذه الممارسة بسهولة . ويبدو - حاليا - أن ضمانات السندات قد أفضت إلى رفع تكاليف البناء .

منح الأراضى . خلال القرن التاسع عشر ، كانت الأراضى المجاورة للسكك الحديدية والقنوات تمنح عادة لمروجى المشاريع ، مما أتاح لهم تحقيق الأرباح من الأنشطة الجانبية العديدة التى نشأت فى كنف استثماراتهم . ومِنَحُ الأراضى - شأنها شأن ضمانات الفوائد - تصحح أوجه القصور فى سوق رأس المال بتوفير ضمانات لدعم الديون المضمونة بسندات . وخلال الخمسينات والستينات من القرن الماضى ، أدى العجز عن سداد السندات المضمونة إلى استنزاف إيرادات الحكومة الكندية . وبناء على ذلك ، اعتمد مجلس العموم الكندى فى ١٨٧١ سياسة منح الأراضى كوسيلة لدعم إنشاء السكك الحديدية دون الاضطرار لزيادة أسعار الضرائب . وقد ثبت أن منح الأراضى أكثر فاعلية فى مشاريع المضاربة الضخمة مثل السكك الحديدية والخطوط الممتدة عبر القارات فى الولايات المتحدة .

ويتمثل الدور المستمر للحكومات فى توفير ضمانات للمستثمر الخاص بعدم التعرض للمخاطر التى تثيرها السياسة . وهناك أنماط معينة من البنية الأساسية قد يتعذر عليها أن تمول نفسها بنفسها عن طريق الرسوم التى يدفعها المستفيدون مثل ؛ الطرق الريفية ، وبدرجة أقل المجارى والتصحاح . وبناء على ذلك فإن الحاجة للدعم الحكومى لا تنقضى . وتعتبر المنح لمرة واحدة سواء لرأس مال أو أرض ، هى الآلية المفضلة لضمان التشغيل الكفء .

المفاهيم والاتجاهات السائدة فى تمويل المشاريع

تملك الشركات الراسخة ، مثل مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومرافق القوى الكهربائية التى تمت خصخصتها ، تاريخا ائتمانيا وقاعدة من العملاء وأصولا ملموسة يمكن تقديمها ضمانا للمقرضين . أما الشركات الجديدة - مثل تلك العاملة فى مجال توليد القوى الكهربائية ، والطرق التى يتم دفع رسوم للمرور فيها ، أو البنية الأساسية البيئية - فليس لديها ما تدعم به قدرتها على الاقتراض سوى احتمال تحقيقها لتدفق مستمر من الإيرادات مستقبلا . وتتمثل المشكلة الرئيسية بالنسبة لها فى ما سيرجع إليه المقرضون فى حالة فشل الاستثمارات فى تحقيق الإيرادات المتوقعة .

ويقال إن تمويل مشروع ما لا يتضمن حق الرجوع عندما يتم السداد للمقرضين فقط من الإيرادات النقدية التى سيحققها المشروع ، أو من حصيلة بيع الأصول فى حالة الفشل التام للمشروع . ويجوز للمقرضين حق الرجوع المحدود على أصول الشركة الراعية للمشروع . والسؤال الهام المطروح بالنسبة للسياسة العامة هو ما إذا كان ينبغى استخدام إيرادات الضريبة الحكومية لتوفير ما يمكن الرجوع عليه فى شكل ضمانات للمقرضين .

ويمثل التمويل بدون حق الرجوع ، أو بحق الرجوع المحدود الذى يطلق عليه أيضا اسم تمويل المشاريع ، استجابة انتقالية للاحتياجات الجديدة الناشئة عن الأنشطة التى أدخلت مؤخرا فى مدار القطاع الخاص . ويمكن لمثل هذا النوع من التمويل أن يكون معقدا ، وأن يستغرق وقتا طويلا ؛ لأنه يتعين ضمان حقوق جميع الأطراف عن طريق إبرام اتفاقات تعاقدية . وعادة ما تبلغ حصة القطاع الخاص الراعى من رأس مال المشروع نحو ٢٠ فى المائة من تكاليف المشروع وهو ما يشكل عادة الحد الأقصى لالتزاماته . ويؤثر القطاع الخاص المقرض على نجاح المشاريع (خاصة المصارف التجارية) عن طريق المطالبة بضمانات للأداء من الجهات الراعية للمشروع . وحيث يعتمد الأداء على سياسات حكومية تطلب الضمانات من الحكومات فمن المتوقع أن يتوافر للمشاريع الممولة على

أساس حق الرجوع المحدود بمرور الوقت ، سجل أداء يبعث على الاطمئنان فى الاستثمارات المقبلة .

التقدم المحرز فى تمويل المشاريع : وفرت دراسة مسحية نشرت فى تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣ ،معلومات دقيقة بشأن ما يقرب من ١٥٠ مشروعا للقطاع الخاص فى مجال البنية الأساسية فى كافة أنحاء العالم مولت على أساس حق الرجوع المحدود منذ أوائل الثمانينات وتجاوزت تكلفتها الإجمالية ٦٠ مليار دولار ، (الجدول ٥ – ٢) . وقد تضاعف عدد المشاريع كما تضاعف تمويلها بالمقارنة بعينة سابقة (أيلول / سبتمبر ١٩٩٢) . ويوضح ذلك الدفعة القوية فى مشاريع القطاع الخاص التى كانت أمرا غريبا – إلى حد كبير – منذ خمس سنوات مضت .

وكان نحو نصف المشاريع (من حيث العدد والقيمة) التى تم مسحها ، قائما فى البلدان النامية ، مع تركز عدد كبير منها فى البلدان متوسطة الدخل . وكانت الصين هى البلد الوحيد من البلدان منخفضة الدخل الذى حظى بتمويل لأكثر من مشروع (وأن كان هناك عدد أكبر كثيرا فى ذخيرة المشاريع لديها) . وحظيت الأرجنتين وماليزيا والمكسيك والفلبين بمعظم المشاريع . وبالإضافة إلى الصين تستأثر هذه البلدان بنسبة ٨٠ فى المائة من المشاريع التى تم التعهد بتمويلها . وتبرز المكسيك باعتبارها البلد الذى حظى بالعدد الأكبر من المشاريع التى تتمتع بحق الرجوع المحدود . كما تعتبر ماليزيا بالنسبة لحجمها ، من أهم البلدان المستفيدة من تمويل المشاريع .

وتهيمن مشاريع النقل وخاصة الطرق التى تحصل رسوم للمرور عليها ، من حيث العدد والقيمة ، على المشاريع المنفذة فى البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان النامية (الجدول ٥ – ٣) . وكان ارتفاع نصيب مشاريع النقل فى البلدان متوسطة الدخل إلى أكثر من الثلثين ؛ انعكاسا للبرامج الكبرى للطرق التى يتم تقاضى رسوم للمرور بها فى الأرجنتين وماليزيا والمكسيك . وقدر المسح أنه تم تمويل اثنى عشر مشروعا للقوى الكهربائية فى البلدان متوسطة الدخل (يقدر نصيبها بنسبة ١٦ فى المائة من مجموع المشاريع) . بيد أن هذا التقدير قد تقادم ؛ لأن مشاريع الفلبين وحدها تبلغ الآن ثمان مشاريع . ويتغير التكوين القطاعى لذخيرة المشاريع باستمرار . فبالنسبة للبلدان المتوسطة (وخاصة البلدان المنخفضة الدخل) يرجح أن تكون المشاريع المستقلة للقوى الكهربائية محور التركيز فى

الجدول ٥ ـ ٢ تمويل مشاريع البنية الأساسية : المشاريع التى تم تمويلها بالفعل والجارى تمويلها ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣

(بالمليار دولار)

فئات البلدان	عدد المشاريع		القيمة الإجمالية للمشاريع		القيمة المتوسطة للمشاريع	
	تم تمويلها	جارى تمويلها	تم تمويلها	جارى تمويلها	تمو تمويلها	جارى تمويلها
العالم	١٤٨	٣٥٨	٦٣,١	٢٣٥,٤	٠,٤٤	٠,٧١
البلدان مرتفعة الدخل	٦٤	١٠٧	٣٤,٣	١١٢,٠	٠,٥٤	١,٠٥
البلدان متوسطة الدخل	٧٧	١٧٩	٢٥,٧	٧٧,١	٠,٣٣	٠,٤٣
البلدان منخفضة الدخل	٧	٧٢	٣,١	٤٦,٣	٠,٤٤	٠,٦٤

المصدر : تمويل الأشغال العامة ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ .

الجدول ٥ – ٣ تمويل مشاريع البنية الأساسية : المشاريع التى تم تمويلها ، بحسب القطاعات ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣

فئات البلدان	عدد المشاريع الممولة	توزيع المشاريع كنسب مئوية					
		جميع المشاريع	القوى الكهربائية	النقل	المياه والبنية الأساسية للبيئة	الاتصالات السلكية واللاسلكية	غيرها
العالم	١٤٨	١٠٠	١٣	٦٠	١٦	٢	١٠
البلدان مرتفعة الدخل	٦٤	١٠٠	٨	٤٨	٢٥	٢	١٧
البلدان متوسطة الدخل	٧٧	١٠٠	١٦	٦٩	١٠	٣	٣
البلدان منخفضة الدخل	٧	١٠٠	٢٩	٥٧	صفر	صفر	١٤

المصدر : تمويل الأشغال العامة ، تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ .

تمويل المشاريع فى المستقبل . وتمثل البنية الأساسية فى مجال المياه والبيئة مجالا آخرا للنمو – حيث يجرى تنفيذ تلك المشاريع فى البلدان متوسطة الدخل ، (وخاصة فى معالجة مياه النفايات) ، وسوف تنتشر فى البلدان منخفضة الدخل عما قريب . وجعلت المشاركة بين القطاعين العام والخاص ، إنشاء مرفق لمعالجة النفايات الكيميائية والتخلص منها ، أمرا ممكنا فى جنوب جاكارتا بأندونيسيا .

وذخيرة المشاريع التى تجرى دراستها على نحو جاد ، كبيرة . ويقدر مطبوع *تمويل الأشغال العامة* ، أنه يجرى النظر فى ٢٥٠ مشروعا فى البلدان النامية من بينها اثنان وسبعون مشروعا فى البلدان ذات الدخل المنخفض . ومن المتوقع أن تكون بلدان شرق آسيا وحافة المحيط الهادى أكثر المستفيدين من تمويل المشروعات القائمة بذاتها التى تنفذ على أساس حق الرجوع المحدود خلال العقد المقبل . ولدى هذا الإقليم ١٥٠ مشروعا فى ذخيرة المشروعات تقدر تكلفتها الإجمالية بمبلغ ١١٤ مليار دولار . ويقدر أن مشاريع الصين وحدها تبلغ خمسين مشروعا قيد التنفيذ . وقد يكون لدى أندونيسيا وباكستان والهند أكثر من خمسة مشاريع ، كما يجرى النظر فى عدة مشاريع فى أفريقيا جنوب الصحراء .

مواءمة تقنيات تمويل المشاريع

تؤثر الاختلافات بين خصائص المشاريع والبلدان والقطاعات على مدى توافر التمويل وعلى أدوات توزيع المخاطر ، ودرجة مشاركة الحكومات وطبيعتها . والاختلاف الرئيسى بين القطاعات يقع بين قطاع الطرق التى تُفرض رسوما للمرور عليها (وشبكات النقل الحضرى) وبين جميع المشاريع الأخرى . فتمويل مشاريع الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها ، يتطلب مشاركة من قبل الحكومات أكبر منها فى مشاريع البنية الأساسية الأخرى (لمزيد من المعلومات عن المشاكل الفريدة لهذا القطاع انظر الفصل الثانى) .

حجم المشروع : كلما زاد حجم المشروع ، ازدادت عملية توزيع المخاطر تعقيدا بصورة سريعة ، واقتضت عقد الكثير من الاتفاقات المعقدة مع أصحاب رأس المال والدائنين وموردى المستلزمات ومشترى الخدمات . ولذلك فإن القول المأثور « ابدأ صغيرا » له جاذبيته . بيد أنه بغض النظر عن حجم المشاريع يتعين عقد الكثير من الاتفاقات التعاقدية ، ويعنى ارتفاع تكلفة المعاملات المترتبة على ذلك عدم اهتمام المستثمرين بالمشاريع التى تقل عن حجم معين . وفى البلدان منخفضة الدخل ، بلغ متوسط حجم المشاريع ٤٤٠ مليون دولار بل وزادت المشاريع الواردة ضمن ذخيرة المشاريع ، فوصلت إلى ٦٤٠ مليون دولار (انظر الجدول ٥ – ٢) . وفى البلدان متوسطة الدخل ، يقل متوسط حجم المشاريع بنسبة تزيد على ٢٥ فى المائة . ويستنتج من ذلك أن تكاليف المعاملات فى البلدان متوسطة الدخل ، أقل مما يجعل المشاريع الصغيرة أكثر جدوى .

والمشاريع الضخمة قد تخلق مشكلات خطيرة فى البلدان منخفضة الدخل . ويعتبر مشروع نهر هاب فى باكستان – وهو أول مشروع خاص فى البلاد لتوليد القوى الكهربائية – مبادرة مبكرة ومبتكرة لاستخدام تمويل المشاريع فى توليد القوى الكهربائية ، وتبلغ تكلفته ١,٨ مليون دولار . وسيكون المشروع عند إتمامه من أكبر مرافق القوى الكهربائية التابعة للقطاع الخاص فى العالم . وقد عانى المشروع كثيرا من التأخير بسبب المفاوضات المعقدة الخاصة بتوزيع المسؤوليات والمخاطر بين الأطراف المشتركة العديدة . وتؤكد هذه التجربة الحكمة من التعلم من خلال إقامة المشاريع الصغيرة قبل الانتقال إلى المشاريع الأكبر حجما .

ومشروع سرى لانكا لتوليد القوى الكهربائية مثال جيد على ما يحتاجه أى بلد عند البدء فى السعى إلى قيام الاستثمارات الخاصة بإنشاء مشاريع البنية الأساسية . ويتسم المشروع بصغر الحجم (٤٤ ميغاوات) بينما يملك المنظمون المشاركون الأجانب والمحليون ، طاقات تقنية ومالية كبيرة . وقدمت الحكومة ضمانا بأن تدفع الجهات المشترية للقوى الكهربائية التابعة للدولة مستحقاتها ، وأسعارا مقدرة بالدولار خلال السنوات العشر الأولى من عمر المشروع ، والحق فى التحويل إلى نقد أجنبى بعد مضى العشر سنوات الأولى – بالإضافة إلى ضمانات ضد بعض مخاطر *القوى القاهرة* .

وقد تم تمويل مشروع « برو اليكتريكا » ، وهو محطة توربينات تقع قرب قرطاغنة فى كولومبيا تعمل بالغاز وتبلغ قوتها ١٠٠ ميغاوات وتتكلف ٧٠ مليون دولار ، بالكامل من القطاع الخاص . وهى تمثل نموذجا جيدا آخر لمشروع صغير احسن تصميم هيكله التمويلى . وقد تعاقدت مجموعة من المؤسسات الصناعية الكبرى المستهلكة ، على شراء الطاقة الكهربائية من « برو اليكتريكا » لمدة أربعة عشر عاما . وتم ضمان السداد بالعملات الاجنبية عن طريق سداد دفعات مقدمة فى حساب ضمان دولى مجمد . وفضلا عن

الإطار ٥ - ٤ : غواتيمالا تتخذ خطوة أولى ناجحة

فى كانون الثانى / يناير وقعت شركة « امبريسا اليكتريكا » فى غواتيمالا ، شركة مساهمة - وهى كبرى الشركات العاملة فى توزيع الطاقة - اتفاق شراء للقوى الكهربائية مع شركة محلية لتوليد القوى الكهربائية مدتها خمس عشرة سنة . وفور التوقيع تقريبا ، باعت الشركة نصيبها فى المشروع إلى شركة « انرون لتنمية القوى الكهربائية » ، وهى شركة تابعة لشركة أمريكية كبرى للغاز الطبيعى تستثمر أموالها فى عدد من مشاريع القوى الكهربائية المستقلة . ويتألف المشروع من ٢٠ مولد بطاقة ٥,٥ ميغاوات للمولد تم تركيبها على صندل فى بورتو كيتزال ، يعمل كمحطة للحمل الأساسى ، ويساعد المشروع على زيادة قدرة غواتيمالا على توليد الطاقة بمقدار ١٢ فى المائة وقدرتها الفعالة بنحو ١٥ فى المائة .

وينص اتفاق شراء القوى الكهربائية على تحديد الأسعار بالدولار الأمريكى . ويقضى الاتفاق بأن تقدم « امبريسا اليكتريكا » إلى شركة بورتو كيتزال للطاقة وهى صاحبة المشروع مدفوعات أسبوعية ثابتة مقابل القدرة ، بشرط أن تفى بورتو كيتزال بمعايير الحد الأدنى من توفير القوى الكهربائية ، ودفعات أسبوعية من الطاقة ، مع ضمان شراء ٥٠ فى المائة كحد أدنى من الإنتاج ، وضمانات إضافية ، ومستندات مؤيدة تكفل التزام امبريسا اليكتريكا تجاه شركة بورتو كيتزال للطاقة . ومن حق امبريسا اليكتريكا أن تدفع بالدولار ، أو بالكيتزال بالأسعار السائدة فى السوق . وفى حالة انخفاض القوى الكهربائية المتوافرة عن ٥٠ فى المائة ، تدفع بورتو كيتزال جزاءات إلى امبريسا اليكتريكا . ويشترط الاتفاق أن يوفر المشروع القوى الكهربائية بأسعار تنافسية . وطبقا لافتراضات استخدام الطاقة فى الوقت الراهن ، التى تأخذ فى اعتبارها تدهور الأداء بمرور الوقت ، ستدفع امبريسا اليكتريكا ٠,٠٧ دولار للكيلو وات / ساعة طوال عمر المشروع - وهو ما يساوى التكلفة الحدية طويلة الأجل للقوى الكهربائية فى غواتيمالا .

وقد نجحت بورتو كيتزال فى التخفيف عن عبء المخاطر التى تواجهها ؛ بأن تعاقدت على إنشاء المشروع بنظام تسليم المفتاح ، وعلى عمليات التشغيل والصيانة ، وتوريد الوقود . وبدأ تشغيل المحطة فى شباط / فبراير ١٩٩٣ فى الموعد المحدد وفى نطاق ميزانيته . ويبين استعراض العمليات الأولى أن بورتو كيتزال قد حققت مستويات عالية من القدرة المتوافرة ، وأن الإيرادات والدخل الصافى يتفقان مع المستويات المخططة فضلا عن أن تحويل اليكتزالات إلى دولارات أمريكية لم ينطو على مشاكل . وبعدما ثبت نجاح خبرة امبريسا مع كيتزال ، شرعت المؤسسة الوطنية للكهربة - وهى مؤسسة مملوكة للدولة مسؤولة عن توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها على أساس التجزئة إلى المناطق الواقعة خارج مدينة غواتيمالا - فى التفاوض على عقد اتفاقات أخرى لشراء القوى الكهربائية مع جهات منتجة مستقلة .

قصر مدة التفاوض وسرعة البدء فى التنفيذ ، فقد تمتد منافع مشروع « برو اليكتريكا » إلى الإصلاح التنظيمى الذى حفزته . وقد استجابت حكومة كولومبيا بإنشاء ترتيبات تكفل أن « يسوق » المرفق المحلى لنقل القدرة الكهربائية ، القوى الكهربائية من جهات التوليد إلى المستخدمين لها ، وتلك خطوة تخلق سابقة ونموذجا لمزيد من الوافدين الجدد من مؤسسات القطاع الخاص فى مجال توليد الكهرباء .

عقود ذات مصداقية : تحدد مصداقية الإجراءات المنظمة ، حدود التمويل المتوافر (وإن كان النجاح فى تمويل مشروع ما يخلق قدرا كبيرا من السوابق التى تساعد هى نفسها على تحسين الإجراءات المنظمة) . وتمويل المشاريع آلية رئيسية للبدء فى عملية تغيير فى البلدان أو القطاعات التى لها سجلات سابقة محدودة فى مجال قيام القطاع الخاص بتوفير خدمات البنية الأساسية .

وتتوافر للفلبين - كما ورد فى الفصل الثالث - خبرات كبيرة فى مشاريع القوى الكهربائية الممولة من القطاع الخاص . وقد حققت إنجازات ملموسة فى مجال جذب الاستثمارات الخارجية ، فى ضوء العوائق التى كان هذا البلد قد واجهها فى مجال تعبئة الاستثمارات الأجنبية فى أواخر الثمانينات . وعلى الرغم من أن الفلبين تتوافر لديها حاليا بيئة قانونية وإدارية واسعة ومتقدمة تسمح بقيام مشاريع مستقلة للقوى الكهربائية ، فان التجربة السابقة للبلد تبين أنه كان يمكنه إنجاز الكثير فى ظروف أقل تقدما لو كانت قد توافرت له القدرة على وضع عقود لها مصداقيتها . ويتضح هذا الدرس أيضا من تجربة إحدى شركات القوى الكهربائية فى غواتيمالا (الإطار ٥ - ٤) .

وتشكل آلية تسوية المنازعات عنصرا إضافيا مهما لضمان فعالية العقود . وإجراءات التحكيم الدولى شائعة . فعلى سبيل المثال يمكن إجراء التحكيم فى ظل سلطة قضائية محايدة بالاستعانة بمجموعة من القواعد المعترف بها دوليا مثل تلك التى وضعتها الغرفة التجارية الدولية . وقد تسعى الجهات الراعية والمقرضة إلى إدراج عناصر رئيسية فى العقد تتحدد حسب الإطار القانونى فى بلد ثالث بشرط أن يقبلها الطرفان . ومثال ذلك أن العقود الخاصة بمحطة الطاقة فى « هوبول شاجياو جيم » فى الصين قد صيغت استنادا إلى قانون هونغ كونغ .

الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها : إن العودة التى تتم حاليا إلى إنشاء الطرق التى تفرض الرسوم للمرور

الإطار ٥ - ٥ : منح الأراضى وحق الاستملاك العام

أثبتت التجربة أن منح الأراضى من أفضل أشكال الضمان للمشاريع المبتكرة التى كان سيتعذر تمويلها فى أحوال أخرى لقلة خبرة المقرضين بالمشاريع المماثلة . بيد أن تنفيذ سياسة منح الأراضى ينطوى على خطر تبديد المنحة إذا ما اعطيت لمشاريع كان سيتم بناؤها على أية حال .

بيد أن منح الأراضى يتميز بشكل عام على ضمانات الفوائد لأنه يمثل عملية حقن لمرة واحدة بالموارد ، ولا يقلل الحوافز لتشغيل المشروع بكفاءة . ومنح الأراضى قد يناسب بصفة خاصة المشاريع التى تنطوى على مضاربة أكبر مثل السكك الحديدية بالغة السرعة فى البلدان الصناعية ، أو الاستثمارات فى النقل المعرضة لمخاطر عالية فى البلدان النامية .

ويثير تقديم منح من الأراضى مشكلات معقدة تتعلق بإجراءات تملك الأراضى وتعويض أصحابها ؛ فقد يستغرق تملك الأرض عدة سنوات ويؤخر مشاريع البنية الأساسية لفترات طويلة . ويعزى بعض الصعوبات التى واجهت المرحلة الثانية من الطريق السريع فى بانكوك إلى عمليات التأخير هذه . ولا تقتصر الحاجة على وضع قانون مناسب للاستملاك العام يحدد الشروط التى تخول الحكومة تملك الأرض بل إن الافتقار إلى الحساسية فى التنفيذ قد يؤدى إلى خلافات وتأخير باهظ التكلفة مثلما حدث فى مطار ناريتا الذى يقام خارج طوكيو .

وقد يقوم أصحاب الأراضى ترقبا لنزع ملكيتها ، بالمبالغة فى تنمية ملكيتهم ، أو باتخاذ إجراءات لزيادة قيمة أراضيهم . ويتمثل الحل العملى فى الأخذ بأسعار السوق السائدة ، وبمعايير المجتمع المحلى بالنسبة لتنمية الأراضى كقاعدة . وتتمثل المشكلة الأشد تعقيدا فى تعويض الذين تنخفض قيمة ممتلكاتهم مع التغير فى تدفق النشاط التجارى من جراء تنمية البنية الأساسية الجديدة . وبصفة عامة ، فإن مثل هذه الخسائر لا تعوضها الحكومات .

عليها تعكس حقيقة عملية مفادها أن الطرق لازمة للتنمية الاقتصادية ، ولكن القدرة المالية والإدارية للقطاع العام محدودة . وفى غضون السنوات الخمس الماضية ، أضافت المكسيك مسافة مدهشة تبلغ ٤٠٠٠ كيلو مترا من الطرق الجديدة التى تفرض رسوم للمرور عليها ، والتى بلغت تكلفتها ١٠ مليارات دولار . ولدى ماليزيا أكبر المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص تكلفة فى العالم النامى ، وهو الطريق السريع للمركبات الآلية ذو الرسوم بين الشمال والجنوب والذى بلغت تكلفته ٢,٣ مليار دولار . وتخطط الصين بصورة طموحة لإنشاء عدد كبير من الطرق السريعة ذات الرسوم منها طريق غوانفرو - شنزن السريع الذى يخترق قلب إقليم غوانغ دونغ الذى يشهد نموا سريعا ويتكلف مليار دولار . كما يجرى إنشاء كثير من الطرق الأخرى الأصغر والتى تدفع رسوم للمرور عليها ، وكذلك الجسور والانفاق .

وفى معظم الأحيان ، لا تكفى الرسوم المحصلة مباشرة من المستخدمين للطرق لتغطية تكلفتها بالكامل . وتمنح الحكومة حقوقا على الأرض بغية تشجيع التنمية التى يتيحها الطريق (مثلا لإقامة مراكز للتسويق فى مخارج طريق غوانغ زو - جنزن السريع ، انظر الإطار ٥ - ٥) كما تسمح الحكومة للشركات الخاصة العاملة فى تشغيل الطرق التى تُدفع رسوم للمرور عليها ، بأن تشارك فى الإيرادات المحصلة من الطرق القائمة التى تُدفع رسوما للمرور عليها والمملوكة للقطاع العام (كما هو الحال فى نفق ميناء سيدنى ، والمرحلة الثانية من طريق بانكوك السريع) .

وتستطيع أن تقدم منحا رأسمالية لجعل المشاريع مغرية ماليا فى نظر المنظمين من القطاع الخاص أو تستطيع أن تقدم « رسوم ظل » لشركات التشغيل الخاصة (وهى رسوم تدفع من إيرادات الحكومة على أساس تدفق المرور) على النحو الذى اقترحته استراليا والمملكة المتحدة .

ولم يكن للحكومات ، ولا للقطاع العام سوى خبرة محدودة فى التعامل معا كشركاء متساوين فى مشاريع معقدة للطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها . وقد اضطر الطرفان إلى إعادة التفاوض حول الالتزامات فى منتصف المدة عندما حالت الاستعدادات غير الكافية دون تحقيق الأهداف الطموحة الأصلية . فأحيانا لم يراع أن بعض الأجزاء المحددة من الطريق يعتمد على جودة الطرق الأخرى ، وامتنعت الوزارات المتنافسة عن التعاون .

ويوضح برنامج الطرق التى تُدفع رسوم للمرور عليها فى المكسيك المخاطر المترتبة على الدخول فى مبادرة كبيرة متعددة الأغراض دون استعداد كاف له . فقد فشلت شروط العقد فى تحميل القطاع الخاص الراعى للمشروع مسؤولية مدة البناء وتكلفته ، وأصبح إغفال هذه الشروط هو القاعدة اليوم . وأتاحت مرونة الأمر الواقع فى فترة الامتياز ، للقطاع الخاص الراعى للمشروع نقل الزيادة فى التكاليف إلى كاهل المستهلكين والحكومة . وقد فشلت الجهات الدائنة (المصارف المملوكة للدولة فى الأساس) فى أداء وظائفها العادية فى التقييم والرصد . وأدى ارتفاع قيمة رسوم المرور الناجم عن ذلك ، إلى الحد من استخدام الطرق ، على الرغم من أنه تتخذ فى الوقت الحالى تدابير لتنشيط استخدامها

(الإطار ٥ - ٦) .

ومهما كان الإعداد جيدا ، فقد تنشب المنازعات . فخلال المرحلة الثانية للطريق السريع فى بانكوك ، حدث خلاف بين اتحاد للشركات الخاصة تقوده اليابان وهيئة النقل ، وذلك بشأن مستوى الرسوم المتفق عليه أولا . ثم (وهو الأهم) بشأن من له حق تشغيل الطريق . وأدى التأخير الناتج عن هذه المنازعات وعن البطء فى حيازة الأرض إلى النيل من السلامة الاقتصادية لمشروع طريق دون موانع الذى يتم دفع رسوم للمرور عليه ، والذى كان يستهدف ربط المرحلة الثانية من الطريق السريع بالمطار .

وقد يتمثل الدرس الذى يجب أن تتعلمه مشاريع الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها ، وكذلك مشاريع القوى الكهربائية ، فى أن إزالة جوانب عدم التيقن فى القيود يتحقق بصورة أفضل فى إطار المشاريع الأصغر والأكثر بساطة . وقد طورت الأرجنتين نظاما شاملا من الامتيازات الخاصة فى مجال الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها لتمويل الصيانة . وفى البدء ثارت احتجاجات عنيفة على فرض رسوم على الطرق القائمة ، وكان لابد من تخفيض الرسوم - لكن التحسن الكبير فى نوعية الطرق جعل الرسوم تحظى بقبول أكبر . وفى ولاية مادهايا برادش فى الهند ، أنشىء طريق تفرض رسوم للمرور عليه طوله ١١,٥ كيلو متر يربط منطقة صناعية بطريق قومى سريع ، وبلغت تكلفته مليونان من الدولارات وبدأ تشغيله فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٣ . ويجرى سن القوانين التى تمكن من هذا واعتماد الآليات المالية المستخدمة فى أماكن أخرى من البلاد .

اقتسام المخاطر : الدروس المستفادة

يمثل العقد لب عمليات تمويل المشاريع ؛ إذ يوزع المخاطر المتعلقة بالمشروع ويحدد الحقوق والمكافآت . وفى حين أن عملية التوزيع الكفء للمخاطر كثيرا ما تتسبب فى التأخير وفى تكاليف قانونية باهظة ، فقد كانت لها أهمية مركزية فى جعل المشاريع قابلة للتمويل ، وكانت حاسمة فى الابقاء على حوافز الأداء . ولا يتم اقتسام المخاطر بين الكيانات العامة والخاصة فقط بل بين أطراف مختلفة من القطاع الخاص أيضا . ويمكن تمييز أربعة أنواع من المخاطر هى : مخاطر العملات والمخاطر التجارية

الإطار ٥ - ٦ : الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها فى المكسيك : خطوة كبيرة تعثرت

تتطلب مشاريع البنية الأساسية فى العادة اعتمادات كبيرة لإنشائها ، تنتهى إلى استخدام منتج محدود لها . وقد يحدث هذا فى مشاريع القطاع العام ، أو الخاص على حد سواء ما لم تتوافر الحوافز المناسبة .

وفى سياق الإعداد لبرنامج طموح لإنشاء ٦٠٠٠ كيلو مترا من الطرق ، قام جهاز حكومى مكسيكى على عجل بإجراء تقديرات مستقبلية لكثافة المرور والتكلفة ، وأعد التصميمات وفق ذلك . وقصرت نوعية هذه التقديرات والتصميمات عن الوفاء بمتطلبات مثل هذا المشروع . وفى الوقت نفسه ، لم تقم المصارف المملوكة للدولة التى تقرض مشاريع الطرق التى تدفع رسوم للمرور عليها بأداء عمليات الفرز والتقييم المطلوبة عادة فى المشاريع .

وعلى الرغم من أن امتيازات بناء الطرق وتشغيلها قد منحت على ضوء عدد من المعايير ، فقد حظى المستثمرون الذين تعهدوا بإعادة الطرق إلى الحكومة فى أقصر وقت بمحاباة خاصة . ونجم الحافز فى منح الامتيازات قصيرة الأجل جزئيا من الإحساس بالقلق من أنه لن يتوافر سوى التمويل قصير الأجل . كما خلقت محاولة تحقيق النجاح خلال فترة ولاية الحكومة الجديدة إحساسا بالتعجل . وفاوض المستثمرون بدورهم فى أسعار لرسوم المرور تحقق لهم العائد خلال فترة الامتياز . ومن ثم فرضت رسوم تبلغ من خمسة إلى عشرة أمثال قرينتها فى الولايات المتحدة بالنسبة للمسافات المماثلة .

ومع مثل هذا الارتفاع البالغ فى الرسوم ، فشل المرور فى أن يحقق الكثافة المتوقعة ، وآثر السائقون الطرق القديمة المجانية ، حتى وإن كانت الرحلة عليها تستغرق ضعف الوقت . وبالإضافة لذلك بلغت التجاوزات فى التكلفة أكثر من ٥٠ فى المائة فى المتوسط من التكلفة المقدرة (تكلف إنشاء طريق « صن » الممتد من كورنافاكا إلى اكابولكو مثلا ٢,١ مليار دولار أى بأكثر من ضعف التكلفة المقدرة) .

وقد اتخذت حكومة المكسيك عدة خطوات لعلاج هذا الوضع ؛ ففى كثير من الأحيان ؛ تم تمديد مدة الامتياز من عشر سنوات ، أو خمس عشرة سنة إلى ثلاثين سنة . وحيث توافرت للمشاريع المشتركة آفاق أفضل للسلامة المالية ، أدمجت إمتدادات الطرق تحت إدارة واحدة . وقد يحظر مرور المركبات الأثقل فى شبكة الطرق القديمة وذلك بتحديد الحدود القصوى للوزن وتنفيذها .

وثمة دلائل تفيد أن أصعب فترة قد انقضت . فمن المتوقع أن يحقق الاستثمار فى البنية الأساسية عائدا كبيرا فى الأجل الطويل بفضل إدماج الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها ، ومنح فترات امتياز أطول ووضع تقديرات مستقبلية أكثر واقعية للمرور والتكاليف فضلا عن النمو الاقتصادى وزيادة المسؤولية المالية التى يتحملها القطاع الخاص الراعى للمشروع .

والمخاطر التى تثيرها السياسات والمخاطر القطرية – وأن لم يكن التمييز بينها قاطعا على الدوام .

مخاطر العملات : اعتمدت البنية الأساسية الممولة من القطاع الخاص بصورة متزايدة مؤخرا على رؤوس الأموال الأجنبية ولذلك تتعرض لمخاطر انخفاض قيمة العملات المحلية . وقلما تتحمل الجهات الدولية المقرضة مثل هذه المخاطر وتفضل بدلا من ذلك النص على السداد بالعملات الأجنبية . وكانت المشاريع العامة أو الحكومات تتحمل فى الماضى المخاطر المتعلقة بالعملات . أما فى ظل التحول المتزايد نحو التمويل الخاص ، فقد أصبح عبء انخفاض قيمة العملة يقع على الجهات الراعية للمشاريع ، ويقع فى نهاية المطاف على المستهلكين للخدمات . وفى الكثير من المشاريع الحديثة ، تم ربط أسعار خدماتها بعملة دولية ما .

وتمثل مؤسسات توليد القوى الكهربائية المستقلة حالة خاصة . وعلى الرغم من أن معظم مشاريع القوى الكهربائية يحدد أسعاره بالدولارات الأمريكية ، فإن مرفق نقل القوى الكهربائية هو الذى يدفع هذه الرسوم فى حين يتحمل المستهلك فى الغالب الأسعار بالعملات المحلية دون التقيد بتقلبات أسعار الصرف . ولا يمكن أن نتوقع أن تستمر مرافق نقل الطاقة فى تحمل مخاطر العملات فى المدى الطويل .

وقد ترغب البلدان فى أن تضع مخططات للتأمين ضد تحركات أسعار العملات (غطاء آجل) بما يسمح بإدارة المخاطر فى الأجل القصير . ففى باكستان مثلا ، يقدم المصرف المركزى غطاء آجلا بعلاوة قدرها ٨ فى المائة . وقد تطرح مؤسسات التمويل الخاصة مخططات مماثلة فيما بعد . بيد أنه حتى فى ظل هذه المخططات ، يدفع المستهلك على الأقل جزءا من مخاطر تغير قيمة العملات المترتبة على علاوة الغطاء الآجل .

المخاطر التجارية : يمكن التمييز بين نوعين من المخاطر التجارية ، نوع يتعلق بتكاليف الإنتاج والنوع الآخر يتعلق بعدم التيقن فى الطلب على الخدمات . وقد تحقق تقدم ملموس فى تحميل رعاة المشروع من القطاع الخاص وغيرهم من أطراف القطاع الخاص بالمخاطر المتعلقة بالتكاليف . وتتضمن العقود فى العادة مكافآت لتشغيل المشروع مبكرا قبل الموعد المحدد وعقوبات على التأخير فى اتمامه . وفى الهند ، تدفع الجهة الخاصة الراعية لمشروع لبناء محطة توليد القوى الكهربائية ٣٠٠٠٠ دولار كعقوبة عن كل يوم تأخير عن تاريخ التشغيل المتفق عليه خلال الشهور الستة الأولى ، وترتفع قيمة الجزاء بعد ذلك .

ودفع مبلغ ثابت مقابل القدرة برمتها ينقل مخاطر تجاوز التكلفة إلى الجهة الخاصة الراعية للمشروع . وقد يحدد العقد التزامات تشغيلية محددة مثل الصيانة أو توافر القدرة . وبالنسبة للمرافق ، تتم أحيانا معاقبة مورد القوى الكهربائية أو المياه إذا قلت القدرة المتوافرة عن المستوى المقرر سلفا فى العقد . (لمزيد من المعلومات عن محطة القوى الكهربائية فى غواتيمالا انظر الإطار ٥ – ٤) ، أو قد يتطلب العقد أن تظل المحطة فى ظروف التشغيل الفعال لمدة محددة من الزمان .

ويمكن للجهات الراعية أن تحيل بعض هذه المخاطر إلى أطراف خاصة أخرى . فمثلا من المألوف إحالة مخاطر الإنشاء إلى شركات البناء المتخصصة عن طريق التعاقد على أساس تسليم المشاريع جاهزة للتشغيل – تسليم المفتاح . كذلك يجوز أن تدخل الجهات الراعية فى عقود طويلة الأمد مع الموردين للمستلزمات .

وحيثما لا تكون المخاوف من سياسة القطاع كبيرة فإن المستثمرين يتقبلون أيضا مخاطر السوق ، غير أن التقدم المحرز فى هذا المجال كان بطيئا . ولكى تتحمل الجهات الخاصة الراعية للمشاريع كافة مخاطر السوق . ينبغى أن تتلاءم التعريفات مع التكلفة ، وأن يتم تفكيك القطاع بما يسمح للوافدين الجدد بالدخول (على النحو الوارد فى الفصل الثانى) والوصول إلى مجال شبكات النقل . أما بالنسبة لمشاريع الاتصالات السلكية واللاسلكية . فتتحمل الجهة الراعية فى العادة جميع مخاطر السوق . ومن ناحية أخرى ، ففى قطاعى القوى الكهربائية والمياه ، تنشأ العقبات التى تعترض تحمل مخاطر السوق من أن عمليات السداد اللازمة لتغطية التكلفة غير مضمونة . كما يقتضى الأمر أن تستبعد الحكومة بصورة حاسمة احتمال انسحاب المستثمرين إذا ما أصبحت الظروف غير مواتية . وفى بعض مشاريع النقل مثل مشروع الطرق التى تدفع رسوم للمرور عليها فى المكسيك وبعض امتيازات السكك الحديدية فى الأرجنتين ، سمحت الحكومتان بتنقيح شروط العقود عندما هبطت معدلات المرور عن المستويات المتوقعة .

ويخلق تحمل أطراف خاصة حتى للمخاطر المتعلقة بالتكلفة حافزا كافيا لحسن الأداء . فبالإضافة إلى امتلاك رعاة المشروع لأسهم فى رأس المال ، فان المقرضين لهم دور رئيسى أيضا فى عملية الرصد . ويتضمن العقد بعض التعهدات المالية . وفى مثل هذه الحالات يتوافر للمصارف التجارية حافز للإشراف على المشاريع أكبر مما يتوافر للمقرضين الذين لديهم جهة ضامنة سيادية .

وهناك أدلة وان كانت محدودة تؤكد فعالية تحمل القطاع الخاص الراعى للمشروع مخاطر التكلفة وقيام المصارف بعملية الرصد . وعلى سبيل المثال ، فان الأدلة المستمدة من مشاريع البناء الخاصة مواتية جدا ، وتعكس الشروط التعاقدية الصارمة والجزاءات الشديدة على تجاوز المدة الزمنية المحددة والتكلفة المعتمدة . ويكشف الاستعراض الأولى لمشاريع الهياكل الأساسية التابعة للمؤسسة المالية الدولية تجاوزا فى المدة يزيد على سبعة شهور فى المتوسط ، وأن أداء التكلفة حقق الهدف المحدد تقريبا . ولا يتسنى مثل هذا الأداء إلا فى ظل نقل المخاطر التجارية إلى القطاع الخاص . ويعتبر الطريق الذى تدفع رسوم للمرور عليه الذى أنشىء فى المكسيك مثالا يبين كيف إنه عندما انتقلت المخاطر إلى الحكومة من جديد ضعفت حوافز الأداء إلى حد كبير .

وقد يرغب المستثمر الخاص فى تأمين نفسه ضد المخاطر التجارية . ومن الأفضل أن تترك عملية توفير مثل هذا التأمين للقطاع الخاص ، وإن كان للحكومات دور فى تحفيز مرافق التأمين المحلية ، ربما عن طريق أن يكون لها نصيب أولى فى صناديق الضمان (الإطار ٥ - ٧) . وتعتبر السوق الخاصة للتأمين ضد مخاطر المعاملات الدولية صغيرة . وفى حين يتوافر التأمين قصير الأمد للائتمانات التجارية ، فان التأمين الخاص لمشاريع البنية الأساسية غير شائع ، وإن كانت سوق التأمين فى لندن توفر تأمينا ضد مخاطر المرور على الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها فى المكسيك .

المخاطر التى تثيرها السياسات القطاعية : تنشأ مشكلات مهمة بصفة خاصة فى قطاع القوى الكهربائية لأن الجهات الراعية للمشاريع تركز على مصداقية المشترى وملاءته ، وهو فى معظم الأحيان مرفق حكومى يتولى نقل القوى الكهربائية وتوزيعها . والأداة التى تحمى مورد القوى الكهربائية هى العقد المعروف باسم « خذ - أو - ادفع » ، أو إتفاق شراء القوى الكهربائية . وبمقتضى هذا العقد يوافق المشترى على دفع مبلغ محدد بغض النظر عما إذا كان سيستخدم الخدمة أم لا . وبناء على ذلك تقدم الحكومة ضمانات للامتثال للعقد - كتدبير انتقالى مفيد فى الوقت الذى تجرى فيه عملية الإصلاح طويلة الأمد . (الإطار ٥ - ٨) .

وتثور نفس المشاكل فى مشاريع البنية الأساسية فى المياه ، وغيرها من أنواع البنية الأساسية البيئية ، (مثل مشاريع الإمداد بالمياه ، ومعالجة مياه الصرف ، وعمليات التخلص من النفايات الصلبة ، التى يقوم بها فى الغالب على مستوى البلديات ، احتكار محلى) . وفى مثل هذه

الإطار ٥ - ٧ : توفير القروض عن طريق الضمانات فى تايلند

تقوم حكومة تايلند ، سعيا إلى تشجيع الإقراض الخاص ، بتطوير « تسهيل الضمان التايلندى » بغية ضمان القروض التى تقدمها مؤسسات التمويل الخاصة إلى البلديات وإلى الجهات الخاصة التى تقوم بالتشغيل فى البنية الأساسية المتصلة بالبيئة فى الحضر . ومن المقرر أن ينشأ التسهيل كشركة بين القطاعين العام والخاص على أن يتولى القطاع الخاص إدارتها . والتاريخ المستهدف لبدء تشغيلها هو حزيران / يونيو ١٩٩٤ .

ونظرا لخبرة المؤسسات المالية المحدودة فى إقراض البلديات ، فهى تعتبر البلديات مقترضا خطرا . والتخوف من مخاطر الإقراض المرتفعة للمشاريع يحدو بالمقرضين إلى الحذر فى منح قروض لفترات تزيد على ثمان سنوات - وهى فترة لا تكفى لاسترداد الاستثمار من البنية الأساسية للبيئة .

وسيساعد تسهيل الضمان الحكومى على إيجاد تمويل طويل الأجل ، وذلك بتقديم الضمانات لجهات التشغيل الخاصة وإلى البلديات مما يساعدهما فى الحصول على القروض من جهات الاقراض التجارية . ومع التوسع فى اقراض أجهزة الحكم المحلى ، سيتسنى التوصل سريعا إلى تقدير للجدارة الائتمانية للمدن والسماح لها بإصدار سندات . ومن المتوقع أيضا أن يكون أول المستفيدين من ضمانات القروض المقدمة للاستثمار فى معالجة المياه المستعملة وتجميع النفايات الصلبة ، والتخلص منها ، وإمدادات المياه الصالحة للشرب ، عشر مدن فى الأقاليم ، وخمس مدن تابعة لمنظمة بانكوك العاصمة ، فضلا عن مدينة بانكوك ذاتها .

ومن المتوقع أن يحصل تسهيل الضمان خلال السنتين الأوليين من تشغيله على ٧٥ مليون دولار ، وأن يبلغ الاقراض من خمسة إلى ثمانية أمثال أموال الضمان هذه . ومن المقدر أن يصل مستوى تمويل المرفق خلال فترة طولها خمس سنوات ، إلى ١٥٠ مليون دولار ويسهم فى جمع ما يصل إلى ١,٢ مليار دولار من القروض المقدمة لمشاريع البنية الأساسية فى مجال البيئة فى المدن . وسوف يحصل التسهيل على الموارد أساسا من حكومة تايلند ومن الأموال المقترضة جزئيا من برنامج ضمان الإسكان التابع للوكالة الأمريكية للمعونة الدولية وجزئيا من المؤسسات المالية فى تايلند .

ويجرى وضع مجموعة من مبادرات السياسة بغية ضمان فعالية التسهيل ، منها الاتجاه إلى تطبيق مبدأ « الملوث يدفع » ، وتغيير الإجراءات الإدارية ، ومزيد من اللامركزية فى اتخاذ القرار .

الإطار ٥ - ٨ : انظر قبل أن تقفز : الحد من تعرض الحكومات لمخاطر الالتزامات الاحتمالية

عندما يقتصر الضمان على التزام الوكالات الحكومية بالتعاقدات ، يتسنى للحكومة قدر كبير من السيطرة على مجريات الأمور . فمثل هذه الضمانات يمكن المطالبة بها - مثلا - إذا تقاعست الوكالات الحكومية عن توريد مستلزمات لمشروع ما ، أو إذا أخلت بتعهداتها بالشراء ، أو غيرت قواعد التسعير ، أو حالت دون تحويل المدفوعات بالعملات الأجنبية للخارج لخدمة قروض المشروع الخاصة . وعلى خلاف ضمانات القروض الشاملة ، فان هذا النوع من الاتفاقات لا يلزم الحكومة بحماية المقرضين والمستثمرين من المخاطر التجارية مثل التجاوزات فى التكاليف وفى الوقت والتغيرات السلبية فى أسعار الصرف والعمليات غير الكفؤة . وتتوافر لضمانات الامتثال للتعاقدات ميزة إضافية هى أنها تخلق حوافز للأجهزة الحكومية لكى تلتزم بتعهداتها وتحصر مسؤولية الحكومة فى حالات قصور الأجهزة الحكومية عن الامتثال .

وقد تصدر الحكومات ضمانات لكفالة معدل عائد معين - وهو نوع من الضمان يخلق أسوأ الحوافز ، أو لتمديد آجال استحقاق القروض . وفى كلتا الحالتين تتحمل الحكومة مخاطر تجارية . وتفيد التجربة المتراكمة على مدى قرن من الزمان أنه على الرغم من أن الضمانات تكون مستصوبة - أحيانا - فإنها تخلق أيضا حوافز معاكسة قد تؤدى إلى سوء إدارة المشروع . والضمانات مفيدة عندما تكون نظرة المستثمرين الدوليين لاقتصاد البلد أسوأ مما يقتضيه الوضع الفعلى فيه ؛ ومن ثم تكون الضمانات تدبيرا انتقاليا بصورة صارمة يرمى إلى جذب اهتمام المستثمرين على نطاق واسع وليصبح مكتفيا ذاتيا فى نهاية المطاف .

والضمانات الحكومية ليست ضرورية دائما كما يتضح من تمويل « بروايكتريكا » ، محطة توليد القوى الكهربائية فى كولومبيا . فإن جزءا كبيرا من الاستثمارات الخارجية المباشرة ومن تدفقات محفظة الأوراق المالية إلى البلدان النامية لم يشمله الضمان - لأن البيئة الاقتصادية هى التى تشد هذه التدفقات .

ومن ثم فعلى الحكومات أن تقرر عند تقديم الضمانات لمقرضى القطاع الخاص مدى ضرورتها حقا ، والشكل الذى ينبغى أن تتخذه ، والصورة التى تعامل بها فى الحسابات الحكومية . وفى الوقت نفسه ينبغى للحكومات أن تضع السياسات التى تمكن من تنمية أسواق التأمين الخاصة .

الحالات ، لا تكون الهيئات الحكومية (أو السلطات البلدية) هى المشترية المباشرة للخدمة . ولكنها تستطيع أن تؤثر - بل وتؤثر بالفعل - على قدرة مقدم الخدمة على القياس والمطالبة والتحصيل . وحيث تعجز السلطات البلدية عن تقديم الخدمة ، يطلب من الحكومة تقديم ضمانات للتحصيل .

ففى مثل هذه المشاريع ، تنتقل مخاطر « السوق » ، أو الأخطار الناجمة عن التذبذبات فى الطلب ، إلى الحكومات عمليا من خلال صيغة « خذ - أو - ادفع » . ويصبح هذا أمرا ضروريا ؛ لأن مخاطر السوق تقترن بخطر عدم وفاء المشترين للقوى الكهربائية (مرافق النقل) ، أو مستخدمى المياه بالتزاماتهم نظرا لمشاكلهم المالية . ويلزم إصلاح القطاع برمته للقضاء على المخاطر الناشئة عن السياسات ، والتى تؤدى إلى إظهار مخاطر السوق .

المخاطر القطرية : قد لا تكون الضمانات التى تقدمها الحكومات ضد مخاطر السياسات القطاعية أو حتى المخاطر التجارية ، مقبولة من جانب مقرضى القطاع الخاص الدولى الذين قد يطلبون من البلدان الدائنة ، أو المصارف متعددة الأطراف ضمانات تؤمنهم ضد المخاطر القطرية . ولا تنقضى فى مثل هذه الحالات مسؤولية الحكومات المقترضة لأنها تطالب عادة بتقديم ضمانات مناظرة .

وتقدم وكالات ائتمانات التصدير فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ضمانات ضد عدم السداد إلى رعاياها من المصدرين أو المصارف ، الذين يقدمون ائتمانات إلى مستوردى السلع والخدمات فى الخارج . وتمنح هذه الوكالات فى الغالب ضمانات ضد المخاطر السيادية بأن توفر تأمينا على الائتمانات التجارية وتقدم تمويلا مباشرا . وخلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩١ ، اجرت وكالات ائتمانات التصدير عمليات تجارية بلغت قيمتها ٥٣,١ مليار دولار يمتد أجل استحقاقها خمس سنوات أو أكثر . وقد وجه نحو ٦٠ فى المائة من هذا المبلغ إلى تمويل البنية الأساسية المرتبط أساسا باستيراد سلع رأسمالية . وتقدم وكالات ائتمانات التصدير ضمانات أو تأمينات - فى اضيق أشكالها - ضد المخاطر السيادية فقط ، على أن يتولى المصدرون والمصارف مسؤولية المخاطر التجارية . وفى معظم الأحيان تقدم هذه الضمانات ضد كلا النوعين من المخاطر ، ويرجع ذلك - جزئيا - لصعوبة التمييز بين المخاطر السيادية والمخاطر التجارية . ونظرا لأن الدافع الرئيسى إلى إنشاء مثل هذه النظم للتأمين هو تشجيع صناعات التصدير (وبذلك يتم دعم فرص العمل المحلية) ، فقد كانت العلاوات التى تتقاضاها وكالات ائتمانات التصدير مدعومة بدرجة كبيرة ، على الرغم من زيادتها أثر الخسائر التى تكبدتها فى الثمانينات .

ويعتبر مشروع هوبول - باجبيلو المستقل للقوى الكهربائية فى الفلبين ، هو المرة الأولى التى يمنح فيها قرض من مصرف للاستيراد والتصدير لا يقابله ضمان حكومى مناظر ، مما وضع المصرف على قدم المساواة مع مقرضى القطاع الخاص . وقيام مصارف الاستيراد والتصدير بتقديم قروض بدون ضمان يعرضها للمخاطر شأنها فى ذلك شأن المقرضين الآخرين ، مما يخلق لديها مبررا لتحسين عمليات تقدير المشاريع والتحقق من الجدارة الائتمانية للمقترض والرصد .

ومن أجل جذب رؤوس الأموال الدولية الخاصة إلى البلدان النامية ، وضع عدد من المصارف الإنمائية متعددة الأطراف من بينها البنك الدولى ومصرف التنمية الأسيوى ، مخططات للضمان . وتستخدم ضمانات البنك الدولى المقدمة لأسواق رأس المال فى تيسير وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية لرأس المال عن طريق مد آجال استحقاق القروض ذات الصلة . ويمكن توجيه إيرادات مثل هذه القروض إلى الاستثمار فى البنية الأساسية . كذلك يصدر البنك الدولى ضمانات لتمويل المشاريع فى اطار « تسهيل التمويل الممتد » بغية تغطية المخاطر السيادية المرتبطة بمشاريع البنية الأساسية . وقد استخدم هذا التسهيل الذى كان يستهدف تحسين فرص وصول البلدان النامية إلى أسواق رأس المال الدولية ، فى تمويل مشروع نهر الهاب فى باكستان وإنشاء مشروع للقوى الكهربائية الحرارية فى الصين . وقدمت وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف ، وهى هيئة أخرى تابعة للبنك الدولى ، ضمانات لعدة مشاريع فى مجال البنية الأساسية .

المؤسسات والصكوك اللازمة لتعبئة الموارد

وإذا قيض للاتجاه نحو الاستثمار الخاص فى الهياكل الأساسية أن يستمر فسوف يتعين على الأسواق المالية أن تتجاوب مع ذلك بتقديم الموارد طويلة الأمد اللازمة . وفى موازاة الابتكارات السابق وصفها فى مجال هيكلة الاتفاقات التعاقدية - والتى لها أهمية حاسمة فى جعل المشاريع قابلة للتمويل - تم استخلاص دروس مفيدة بشأن توفير التمويل طويل الأجل من خلال مؤسسات وصكوك بديلة .

ويتطلب الأمر استغلال مصادر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء . ويظل الاعتماد على المدخرات الأجنبية ضرورة ملحة بالنسبة لكثير من البلدان ذات المدخرات المحلية غير الكافية . ومع ذلك توجد حدود لقدرة أى اقتصاد على الحصول على تمويل خارجى ، خاصة لاستخدامه فى تمويل الدنيون . وينبغى خدمة الديون الخارجية أساسا من الإيرادات المحلية . وتعنى قيود موازين المدفوعات الشاملة ومجرد حجم الاستثمار اللازم للبنية الأساسية ضمنا ، بالنسبة إلى معظم البلدان ، ضرورة أن يقترن البرنامج المستدام للبنية الأساسية باستراتيجية لتعبئة الموارد المحلية . ومن ناحية أخرى ، لابد وأن تجىء حصة متزايدة من المدخرات المحلية من المصادر الخارجية ، إذا ما خفضت الحكومات مشاركتها فى البنية الأساسية .

بيد أن الحكومات ستبقى بوصفها المالكة والموردة الاولى للبنية الأساسية المستخدم الرئيسى للموارد ، وقناة توجيه الموارد من المصارف الانمائية متعددة الأطراف . وتشكل حكومات البلديات (المسؤولة عن البنية الأساسية الحضرية الكبيرة والمتسارعة النمو) مصدرا رئيسيا للطلب على الموارد المالية . ولسد احتياجاتها ، يجرى وضع مبادرات جديدة موضع الاختبار من بينها تنشيط مؤسسات إقراض البنية الأساسية القائمة . كما تنشىء الحكومات صناديق متخصصة للبنية الأساسية (يجرى مناقشتها فيما بعد) كتدبير انتقالى لتوفير التمويل طويل الأجل ، حيث لا يرجح أن يكون التمويل الخاص كافيا . وتعتبر المصارف والصناديق المتخصصة فى البنية الأساسية آليات يشوبها قصور وتشتد حاجتها إلى اكتساب انضباط يشبه انضباط السوق ، وينبغى تقدير احتياجاتها دوريا .

وقد تقوم علاقات تعاون بين مشروعات البنية الأساسية التابعة للقطاع الخاص ووسطاء التمويل المحليين من خلال أسواق رأس المال . والعاملون فى مجال تنمية وتطوير البنية الأساسية والمدخرون من القطاع الخاص (وخاصة من يعملون عن طريق ، التعاقد) لديهم آفاق مشتركة طويلة المدى . وتتمثل مهمة أسواق رأس المال فى التوفيق بين المدخرين والمستثمرين على نحو متكافىء . وفى الوقت نفسه يؤدى تمويل مشاريع البنية الأساسية إلى تحسين القدرة على التقييم ، ويوسع من إمكانات تنويع المخاطر بالنسبة للمصارف التجارية المحلية ، وأسواق الأسهم والسندات ، والمستثمرين ذوى الطابع المؤسسى مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات . ويمكن تنشيط استغلال هذه العلاقات عن طريق التنظيم الحريص ، وتحسين معايير الإفصاح عن البيانات ، وتقديم التقارير ، وتنمية القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية وضمان مخاطر الائتمان .

مصارف تنمية البنية الأساسية

تشكل المصارف الإنمائية المتخصصة فى الكثير من

الإطار ٥ - ٩ : نجاح الائتمانات الممنوحة للبلديات فى كولومبيا

تعتبر تجربة كولومبيا مع مؤسسة ائتمان البلديات قصة نجاح حقيقى يمتد تاريخه إلى عشرين سنة مضت . فقد تطورت مؤسسة ائتمان البلديات خلال عدة تحولات متعاقبة ، حتى أصبحت وكالة مستقلة .Financiera de Desarrollo Territorial (FINDETER). تعمل تحت إشراف وزارة المالية .

ولا تقدم « الوكالة » قروضا مباشرة إلى حكومات البلديات بل تعمل كوكالة خصم للقطاع الخاص وللمصارف التجارية المملوكة للدولة التى تقدم القروض ، وتقيّم المشاريع وتراقب الأداء . وقد اعتمد نجاح النظام على نوعية العاملين فى الوكالة ولدى الوسطاء الذين تجرى عملية الإقراض من خلالهم ؛ ولقد كانت فى منأى نسبيا عن الضغوط السياسية بسبب تبعيتها لوزارة المالية .

وفى الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، مولت الوكالة أكثر من ١٣٠٠ مشروعا تجاوزت قيمتها مليار دولار مما أفاد نحو ٦٠٠ بلدية . ولا يعتمد نظام التمويل على الاعتمادات من ميزانية الحكومة ، بل على السندات ، وإعادة تدوير قروضها ، وعلى الائتمانات الخارجية من مصادر ثنائية ، ومتعددة الأطراف .

البلدان قناة لتوجيه الموارد المستخدمة فى مشاريع البنية الأساسية ، خاصة مشاريع البنية الأساسية للبلديات مثل المياه ، وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها ، وبناء الطرق المحلية . وبالنسبة للبلديات يعتبر الاقتراض من هذه المؤسسات استكمالا للضرائب المحلية والتحويلات من الحكومة المركزية ؛ يرمى إلى تغطية التقلبات فى مستويات الإنفاق ، أو توفير حماية من التغييرات الكبيرة فى مستويات الإيرادات المطلوبة .

وفى البلدان النامية عانت هذه المصارف الإنمائية المتخصصة فى مجال البنية الأساسية من كافة الخصائص السلبية المرتبطة بالملكية الحكومية مثل القصور فى تحديد الهدف ودعم الإقراض والتدخل فى التشغيل والفساد . وقد أدى القصور فى تنويع تحمل المخاطر إلى فترات من الطلب الضخم تعقبها فترات من الفائض الكبير الراكد . وبالإضافة لذلك ، فإن وظيفة المصارف التقليدية كقنوات لتوصيل الموارد الحكومية لا تتلاءم مع الاتجاه إلى التقليل من الاعتماد على الميزانيات الحكومية ، والاتجاه إلى زيادة استخدام المدخرات الخاصة فى تمويل البنية الأساسية .

أما فى البلدان الصناعية ذات التقاليد الأقوى فى الاستقلال والقدرة الراسخة على التقييم ، فقد كان أداء مصارف تمويل البنية الأساسية أفضل ؛ ففى اليابان تمثل حسابات التوفير البريدية المصدر الرئيسى للموارد طويلة الأجل التى استخدمتها مؤسسات مثل مصرف التنمية اليابانى فى تمويل البنية الأساسية . وكان دور هذا المصرف حاسما فى تنمية البنية الأساسية فى الماضى ، وحتى الآن . وفى ظل الاتجاه نحو مشاركة القطاع العام والخاص ، فإنه مستمر فى أداء دور رئيسى فى التمويل وغالبا ما يكون ذلك بأسعار مدعومة بصورة كبيرة . وفى أوروبا كان أداء المصارف البلدية جيدا بوجه عام ، حيثما حظى الحكم المحلى باستقلال عملى - وتحصل على مواردها من مؤسسات الادخار التعاقدية وغيرها من المصادر طويلة الأجل .

بيد أن قلة فقط من المصارف البلدية فى البلدان النامية أظهرت قدرة على الاستثمار المستدام ، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم كفاية رأس المال وضعف الانضباط المالى والمتأخرات الضخمة . وعلى الرغم من أن هذه المصارف قد نجحت بالفعل فى الإضافة إلى رصيد البنية الأساسية فى المدن ، فإنها لم تفعل الكثير فيما يتعلق بتعزيز قدرة البلديات أو التزامها بتوسيع هذه البنية ، أو تشغيلها بكفاءة . ويستثنى من ذلك مرفق فى كولومبيا يعيد خصم القروض التى تقدمها المصارف التجارية لمشاريع البنية الأساسية (الإطار ٥ - ٩) .

ونتج عن الخبرات التى توافرت - حتى الآن - بعض المبادىء البراغماتية ؛ فإنشاء مؤسسة متخصصة يصبح له ما يبرره فقط إذا ما كانت قيمة المعاملات تستدعى ذلك وتوافرت القدرات التقنية والإدارية . وهناك بديل له طابع عملى بدرجة أكبر هو تطوير وتحسين قنوات المصارف التجارية ، والإنمائية القائمة . وقد فشلت جهود الأرجنتين لإنشاء مؤسسة اقراض جديدة تكرس جهودها لقطاع المياه . فبالإضافة إلى عيوب التصميم التى أدت إلى تقييد القدرة على التمويل ، كان الرأى السائد أن المصرف لم يحقق منافع أكبر من تلك التى تحققها قنوات توجيه المساعدة الإنمائية القائمة .

ويجب أن يتمثل الهدف الطويل الأجل لمصارف البنية الأساسية القائمة فى تنويع محافظ أوراقها المالية وممارسة عملها فى ظل الملكية والإدارة الخاصة . وذلك مثلا بوصفها مصارف للتعامل بالجملة - اتساقا مع التحول نحو مزيد من التوجه التجارى والخضوع للمساءلة . وإلى أن يتحقق ذلك ، يمكن تحسين الانضباط الذى تعمل فى ظله . ففى المغرب - مثلا - تبذل جهود لإصلاح صندوق المعدات البلدية وهو وكالة أنشئت عام ١٩٥٩ لتمويل الاستثمارات البلدية . ويجرى تحويل الصندوق إلى وكالة مستقلة تخضع لإشراف

وزارة المالية والمصرف المركزى ، ويتألف معظم مجلس إدارتها أساسا من المسؤولين فى الحكومة المركزية . وتهدف الإصلاحات إلى تزويد الصندوق بمجموعة جديدة من الخطوط الارشادية التشغيلية ، ومعايير الأهلية والأهداف المالية . أن تنشيط المؤسسات بجعلها أكثر خضوعا للمساءلة أسلوب عملى يجدر اتباعه لحين تتطور أسواق رأس المال أو توضع آلية بديلة ، حتى وأن لم يكن ذلك حلا مثاليا .

وفيما يتعلق بالمستقبل ، يستطيع المتخصصون فى البنية الأساسية أن يلعبوا دورا حفازا فى تنمية أسواق رأس المال . وفى الهند ، تسعى إدارة خدمات إيجار البنية الأساسية الجديدة والمبتكرة و « شركة الإسكان وتنمية المناطق الحضرية » الأكثر تقليدية ، (والتى تسعى إلى إعادة تحديد دورها) إلى بيع قروضهما إلى مؤسسات مالية خاصة بعد أن يرسخ التاريخ الائتمانى للمشاريع . كما يخططان لتكوين حزم من الأوراق المالية لمشاريع مختلفة ، وعرض أسهم فى هذه الحزم على المستثمرين . وفى المكسيك يعمل مصرف آخر متخصص فى البنية الأساسية ، بانوبراس ، على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة تتمشى مع زيادة خصخصة البنية الأساسية للبلديات . ويلعب مصرف « بانوبراس » دورا أساسيا مهما فى تيسير إقامة مشاريع المياه والصرف الصحى الخاصة بأن يضمن قيام البلديات بسداد قيمة الخدمات المقدمة (أو بالسماح بإصدار الفواتير وتحصيلها) . وفى الوقت نفسه يعمل مصرف بانوبراس على تعزيز مالية البلديات عن طريق المطالبة بتحسين الأداء التشغيلى والمالى كشرط لدعمها .

وقدرة التشييد المحلية حاسمة بالنسبة لإنشاء البنية الأساسية الرئيسية وصيانتها . غير أنه من العسير تمويل مقاولى البناء لأن تدفقاتهم النقدية غير مؤكدة ، ولأن ضماناتهم المصرفية محدودة . ومن المعتاد أن تخصم المصارف نسبة لا تتجاوز ١٠ فى المائة من قيمة اذون الدفع الصادرة عن الأجهزة الحكومية . ويؤدى التأخير المألوف فى مدفوعات السلطات الحكومية إلى تعقيد الموقف المالى الصعب للمقاولين الذين يضطرون عادة إلى اللجوء إلى التمويل غير الرسمى بفوائد مرتفعة . ويمكن لصناعة التشييد أن تحصل على جزء من احتياجاتها التمويلية من شركات التنمية المحلية التى تقرض مقاولى الطرق السريعة والاشغال المدنية المماثلة لها .

ويقدم التمويل أيضا من خلال مصارف مخصصة للبنية الأساسية . فيقدم مصرف بانوبراس – مثلا – قروضا قصيرة الأجل للأشغال العامة بضمان مستحقات المقاولين لدى الوكالة الحكومية الراعية للمشروع . ويعتقد أن هذا الأسلوب قد أسهم فى تنمية صناعة التشييد فى المكسيك . ويقوم مصرف بانوبراس كجزء من أنشطته الائتمانية ، بتشغيل صندوق خاص يستطيع تقديم نسبة تصل إلى ٢٥ فى المائة من إجمالى تكلفة المشروع لتمويل تكاليف بدء العمل . وهذا التمويل ليس بديلا لمدفوعات الأجهزة الحكومية المنتظمة للمقاولين .

إنشاء صناديق جديدة لتمويل البنية الأساسية

ظهر فى السنوات الأخيرة . نوعان من صناديق البنية الأساسية . وقد صممت صناديق البنية الأساسية التى تشرف عليها الحكومات باعتبارها آليات انتقالية لتوفير التمويل طويل الأجل إلى أن تتطور أسواق رأس المال . أما الصناديق الخاصة التى يتزايد عددها ، فتقوم بوظيفة مفيدة تجاريا تتمثل فى تنويع مخاطر الاستثمار . وهذه الصناديق بوصفها آليات انتقالية ، تخدم غرضين ، فهى تزيد من فعالية الموارد الحكومية ، أو المساعدة الإنمائية الرسمية بأن تجذب المصادر الخاصة للمشاركة فى التمويل ، ويمكن أن تزود الجهات التى يعتبر اقراضها محفوفا بالمخاطر بتاريخ ائتمانى . وبذلك تستطيع هذه الجهات بعد فترة من الزمان أن تصل مباشرة إلى أسواق رأس المال .

وقد صمم صندوق القطاع الخاص لتنمية الطاقة فى باكستان وصندوق القطاع الخاص للطاقة فى جامايكا بهدف تحفيز القطاع الخاص على تمويل مشاريع القوى الكهربائية . ولمواجهة المخاطر القطرية المتوقعة . وعدم توافر تمويل طويل الأجل يفى باحتياجات قطاع القوى الكهربائية : تتيح حكومة جامايكا تمويلا طويل الأجل من خلال صندوق الطاقة (بحد أقصى يبلغ ٧٠ فى المائة من تكاليف المشروع) كوسيلة لجذب الاستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع . ومن بين المساهمين فى المشروع البنك الدولى ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية . ومن أمثلة توفير التمويل للبلدان النامية ، تسهيل الضمان المقترح فى تايلند لتمويل البنية الأساسية البيئية ، (الإطار ٥ – ٧) . ولا تتمثل وظيفة التسهيل فى تقديم القروض لمشاريع البنية الأساسية مباشرة ، ولكن فى ضمان القروض الخاصة للبلديات ، والجهات الخاصة للتشغيل . « وحساب التنمية الإقليمية » فى أندونيسيا ، نظام ائتمانى مؤقت يقصد به تحويل تمويل مشاريع البنية الأساسية من منح حكومية إلى صكوك للديون مما يخلق تاريخا « ائتمانيا » للمقترضين

ومعظمهم من السلطات المحلية . وحساب التنمية الإقليمية يقرض بأسعار تقارب أسعار السوق ، ويستهدف حساب التنمية الإقليمية منح السلطات المحلية مهلة من ثلاث إلى خمس سنوات لاتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد التكلفة ، وإثبات حسن الإدارة المالية ؛ مما يمكنها من الاقتراض من المؤسسات المالية ، وأسواق رأس المال مباشرة .

ويتطلب التصميم الجيد لمثل هذه الصناديق المحلية أن تحدد أسعار قروضها على أساس أسعار السوق . ومن الأهمية أن ينطوى نظام الصناديق على حوافز تدفع الجهات الراعية الخاصة للحصول على تمويل تجارى ، أو الالتزام بزيادة رأس المال ، والتأكد من أن مدير الصندوق ، أو الجهة الوسيطة القائمة بالتشغيل لهما مصلحة فى إنجاحه . وعلى الرغم من أن الصناديق المصممة جيدا قد تكون وسائل مفيدة إلى أن تتطور أسواق رأس المال ، فينبغى أن يكون إصلاح القطاع المالى وتحسين الجدارة الائتمانية للمقترضين هدفين فى الأجل الطويل .

وقد أنشىء مؤخرا عدد من الصناديق الخاصة بهدف توجيه رؤوس الأموال الدولية إلى البنية الأساسية فى البلدان النامية . وهى تقوم بتجميع المخاطر المشتركة بين المشاريع وبذلك تزيد من توافر التمويل وتخفض تكلفته . وتساعد هذه الصناديق على تعبئة الموارد عن طريق الإيداعات الخاصة من المؤسسات الاستثمارية ، ومنها صناديق المعاشات ؛ فعلى سبيل المثال قد لا يهتم صندوق المعاشات فى المكسيك بالاستثمار فى مشروع طريق تفرض رسوم للمرور عليه ، ولكنه يهتم بالاشتراك فى صندوق يستثمر فى محفظة للأوراق المالية لمثل هذه الطرق . وقد ركزت الصناديق الخاصة شأنها شأن الصناديق المضمونة من الحكومة حتى الآن بشدة على مشاريع القوى الكهربائية . وسيعتمد استمرار تدفق الموارد على هذه الصناديق على الاستثمارات التى تتم فى مشاريع تتميز بالسلامة تشرف عليها جهات راعية موثوق بها ، كما يتوقف على السرعة التى يتم بها التخفيف من القيود التنظيمية المفروضة على مؤسسات الاستثمار .

تنمية الأسواق المحلية لرأس المال

ينبغى أن يتمثل الهدف طويل الأجل فى توسيع أسواق رؤوس الأموال وتعميقها ؛ بحيث تصبح قنوات كفأة ، وموثوقا بها ، لتمويل البنية الأساسية . ويستلزم بلوغ هذا الهدف مشاركة واسعة النطاق من جانب المستثمرين وطائفة متنوعة من الأطراف الفاعلة فى تشكيل السوق (السماسرة والوسطاء وامناء الاكتتاب) بالإضافة إلى طائفة عريضة من الصكوك المالية . وتستلزم الأسواق أيضا إفصاحا كافيا عن المعلومات لضمان الكفاءة ، وقوانين فعالة لحماية المستثمرين .

وفى معظم الاقتصادات النامية ، لا تطبق الاشتراطات المسبقة المتعلقة بالمعلومات والقيود اللازمة للتمويل الكفء لمشروعات البنية الأساسية من القطاع الخاص والمصادر التجارية . فالمؤسسات الخاصة مثل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية والمؤسسات العامة مثل الوكالات التنظيمية لازمة لضمان تدفق المعلومات الكافية للمستثمرين وتيسير عمليات الرصد وتحقيق انضباط الإدارة . وسوف يؤدى التحرير المالى وانتهاج السياسات الرامية إلى تشجيع نمو القطاع المالى الرسمى ، إلى القضاء على أوجه القصور هذه عاجلا أو آجلا .

بيد أن التجربة تبين أن إدراج أسهم رأس المال فى جداول ، وإصدار السندات بمعرفة شركات أو مشاريع البنية الأساسية قد يحفز نمو أسواق رأس المال بتوسيع دائرة الخيارات المطروحة للاستثمار . والمناقشات الدائرة فى هذا المجال تسلط الضوء على أن تنمية البنية الأساسية ، ووضع استراتيجيات لقيام القطاع الخاص بتوفير البنية الأساسية ، وتنمية أسواق رأس المال تكون موضع النظر بشكل افضل داخل إطار متكامل .

الخصخصة : عززت خصخصة مشاريع البنية الأساسية أسواق الأوراق المالية المحلية ؛ فمن مجموع حصيلة إيرادات البلدان النامية من خصخصة المشاريع العامة فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩٢ البالغة ٦١,٦ مليار دولار ، جاء نحو الثلث (٢١ مليار) ، من خصخصة كيانات البنية الأساسية . وكانت أعلى الإيرادات التى تحققت من الخصخصة فى أمريكا اللاتينية . وكان النشاط الأول هو الاتصالات السلكية واللاسلكية (الشكل ٥ - ٣) . وقد أختار بعض البلدان الأسيوية مثل ماليزيا وكوريا الخصخصة الجزئية . وباستثناء أمريكا اللاتينية وآسيا . كان تأثير الخصخصة محدودا حتى الآن .

وكان لتقنيات تمويل الخصخصة ، آثارها الضمنية على توسيع ملكية الأسهم فى أسواق الأوراق المالية والتنمية العامة لأسواق رأس المال . ويتضح تأثير الخصخصة على الأسواق المالية من ثلاث حالات للخصخصة فى الاتصالات السلكية واللاسلكية : الشركة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية - وهى Empresa Nacional de

الشكل ٥ – ٣ : تمثل البنية الأساسية حصة كبيرة من عوائد الخصخصة ، والتمويل الأجنبى لخصخصة البنية الأساسية مهم فى أمريكا اللاتينية..

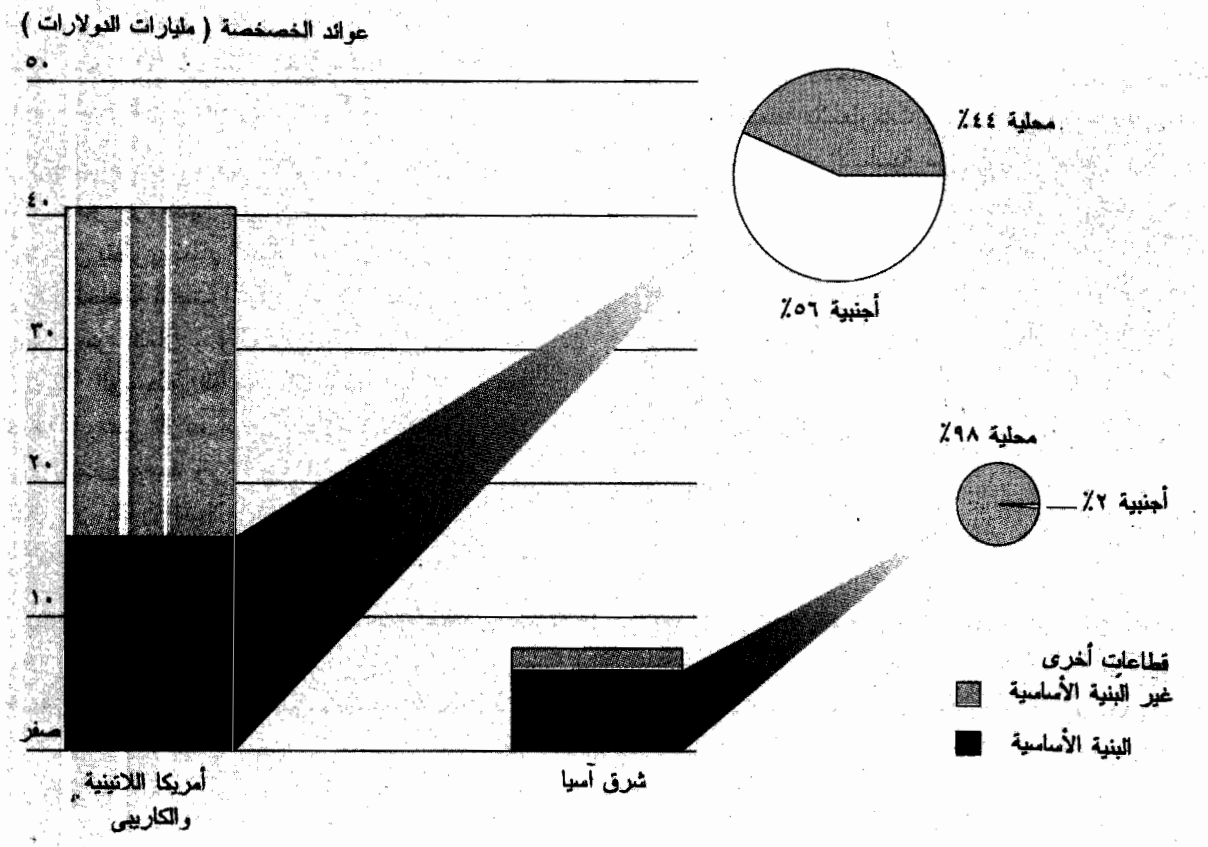

المصدر : ساذر ١٩٩٣ .

Telecomunicaciones فى الأرجنتين وشركة هواتف شيلى Compania de Teléfonos de Chile وشركة المكسيك Teléfonos de México وشركة واحدة فى مجال توليد القوى الكهربائية فى شيلى Chilgener .

● باستثناء شركة توليد القوى الكهربائية فى شيلى ، سعت كل الشركات الأخرى إلى إيجاد مستثمر استراتيجى (أو رئيسى) بغية استغلال خبراته الإدارية وخلق التزام بمزيد من النمو .

● تم بيع جزء كبير من الأسهم إلى الجمهور العام . وفى جميع الحالات خصصت أسهم للموظفين .

● ساعدت الإيرادات الكبيرة من الإصدارات الأولى للأوراق المالية ، والزيادات اللاحقة فى أسعار الأسهم تلك الشركات على أن تحتل مركزا بارزا فى سوق رأس المال المحلى .

وتمثل شركتا الهاتف فى الأرجنتين ٤٠ فى المائة – تقريبا – من عمليات الرسملة التى تمت فى السوق فى بيونس أيرس بينما تستأثر شركة هواتف المكسيك بنسبة ٢٠ فى المائة من رأس مال السوق . وقد جذبت عمليات الرسملة الكبيرة هذه تمويلا من صناديق المعاشات وبذلك أرست أساس التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل إلى أسواق رأس المال . وتدعم العوائد الضخمة (وخاصة من مرافق الهاتف والكهرباء) ، وزيادة نصيب شركات البنية الأساسية من الأسهم المطروحة فى السوق ، وزيادة ثقة المستثمر ، بعضها البعض بصورة متبادلة (الشكلان ٥ – ٤ و ٥ – ٥) .

وقد أدت التعهدات الصريحة ، والضمنية بالنمو إلى وضع برامج طموحة ، تمول جزئيا من إصدارات جديدة للأسهم مما يعزز النمو المستدام لأسواق رأس المال المحلية . وكما تشير الأرقام الإجمالية ، فإن هذه الخصخصة كانت مصدرا لتدفقات

الشكل ٥ - ٤ : تسهم رؤوس الأموال فى مجال البنية الأساسية فى نمو سوق رأس المال فى الأرجنتين .

الترتيب القطرى للمستثمرين المؤسسيين

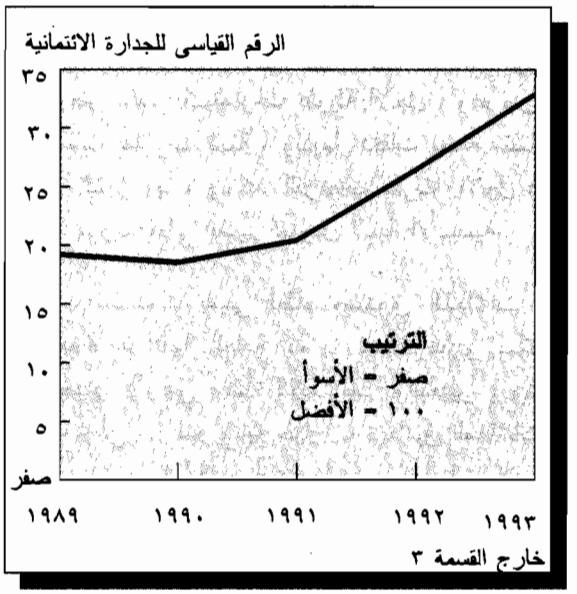

المصدر : المستثمرين المؤسسيين .

رسملة البورصة

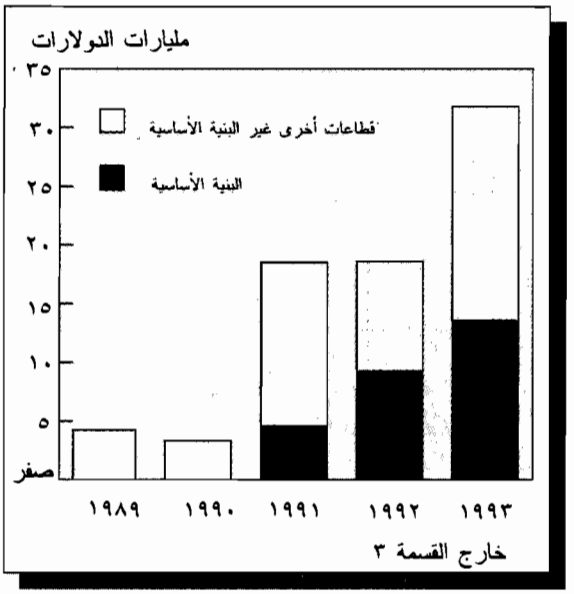

المصدر : المؤسسة المالية الدولية ، ١٩٩٣ .

غزيرة من العملات الأجنبية على أمريكا اللاتينية . وقد استخدمت حكومة الارجنتين فى خصخصة الشركة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، مقايضة الديون بالمشاركة فى أسهم رأس المال ، وبذلك ارتفعت الإيرادات النقدية إلى نحو ٢,٢ مليار دولار تقريبا ، وانخفضت ديونها للمصارف التجارية (بالقيمة الاسمية) بنسبة ١٤ فى المائة تقريبا من مجموع الديون المستحقة للمصارف التجارية ، وبنسبة ٧,٧ فى المائة من مجموع ديونها الخارجية المشمولة . وجذبت هذه الشركات التى تمت خصخصتها جزءا كبيرا من الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية سواء بشكل مباشر فى شكل ملكية أسهم فى الشركات أو بشكل غير مباشر من خلال صكوك مثل ايصالات الايداع الأمريكية (انظر الإطار ٥ - ٢) .

أسواق السندات : قد تكون السندات هى الوسيلة التى تجذب لتمويل البنية الأساسية طائفة كاملة من المستثمرين الجدد مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين التى تسعى إلى إيجاد عائد طويل الأجل ومستقر . وبصفة عامة ، كانت الحكومات هى التى تقوم بتعزيز تنمية أسواق السندات . والإصدارات الحكومية من السندات هى التى تحدد نماذج القياس - من حيث التسعير وهيكل آجال الاستحقاق - لأسواق السندات برمتها .

وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، لا يزال استخدام التمويل بالسندات فى مراحله الأولى . ويعتبر استخدام السندات التى تدر إيرادا (فى المشاريع التأسيسية والتى يتم سدادها من إيرادات المشاريع) فى تمويل البنية الأساسية ، أسلوبا جديدا فى البلدان النامية ، وقد استخدمت السندات فى المساهمة فى تمويل الطرق التى تفرض رسوم للمرور عليها فى المكسيك وفى تمويل محطة « خليج سوبيك باى » لتوليد القوى الكهربائية فى الفلبين . واستخدمت كيانات البنية الأساسية السندات التى تصدرها الشركات أو البلديات استنادا إلى مصداقية الشركة أو الهيئة الحكومية ، لكن كثيرا ما طرحت السندات فى الأسواق الدولية نظرا لعدم تطور الأسواق المحلية للسندات .

ويمكن الاسترشاد - لحد ما - بتجربة البلدان الصناعية فى هذا المجال . ففى البلدان الصناعية يستخدم التمويل المعتمد على السندات على نطاق واسع بغية توفير الموارد اللازمة لتمويل البنية الأساسية للبلديات . كما حفز هذا نمو أسواق السندات المحلية . وتقوم السلطات البلدية بإصدار

الشكل ٥ – ٥ : فاقت الاستثمارات فى مجال البنية الأساسية الاستثمارات الأخرى بهامش كبير .

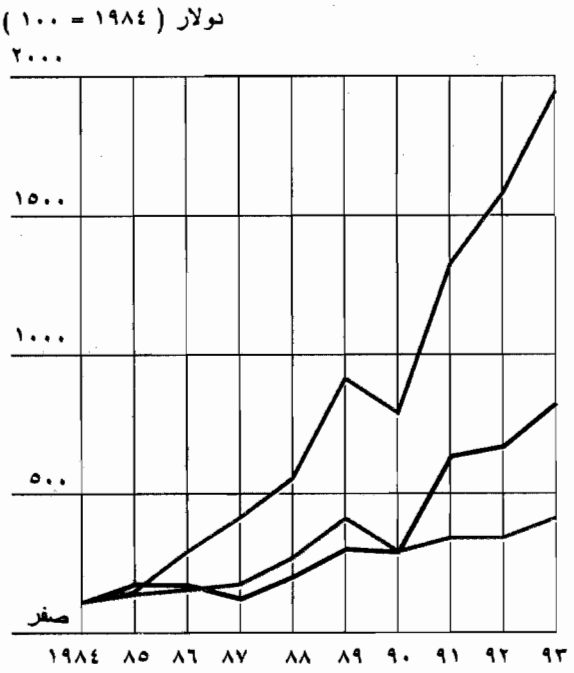

المصدر : المؤسسة المالية الدولية ، ١٩٩٣ .

السندات مباشرة . وأحيانا تجمع البلديات احتياجاتها مع احتياجات سائر أجهزة الحكم المحلى الأخرى ، وخاصة إذا كانت احتياجاتها للاقتراض محدودة وجدارتها الائتمانية ضعيفة . وبالنسبة للمستثمر ، كانت السندات البلدية مصدرا لعوائد كبيرة – وهو ما يعزى جزئيا إلى الاعفاء الضريبى الذى تتمتع به فى معظم الأحيان – بيد أن المخاطر كانت أيضا كبيرة ، وكانت السيولة المتوفرة فى السوق منخفضة . وقد يكون التمويل المستند إلى السندات البلدية أيضا وسيلة للتخلص من قيود الميزانية . ومن ثم قد ينطوى على خطر أن تفرط البلديات فى الاقتراض ؛ ومن ثم تعجز عن السداد مما يلقى على الحكومة المركزية عبء منع ذلك . وبناء عليه ، يجدر إحكام الرقابة على قروض البلديات وفرض قيود قانونية عليها كاجراءات تكميلية للانضباط الذى يفرضه السوق .

المدخرات التعاقدية : تضيف شركات البنية الأساسية ومشاريعها إلى المعروض بالأسواق المالية من الأوراق المالية طويلة الأجل . وكما تعمل السوق بكفاءة ، فلابد من أن يتكافأ الطلب على السندات مع المطروح منها فى السوق . وتعتبر مؤسسات الادخار التعاقدية مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين على الحياة ملائمة على وجه الخصوص للقيام باستثمارات طويلة الأجل . وتفرض هذه المؤسسات علاوات ثابتة ، ولديها تدفقات نقدية منتظمة ، ويمكن التنبؤ بها ، وتتكبد التزامات طويلة الأجل ؛ مما يجعلها موردة مثلى لتقديم التمويل للبنية الأساسية .

وقد استخدمت شيلى نظام صندوق المعاشات لدعم خصخصة مرافقها العامة ومنها شبكة مترو سانتياغو وسوكيميش (وهى منشأة للكيماويات والتعدين) وشركة هواتف شيلى . وتقدر نسبة حيازات صناديق المعاشات من ١٠ إلى ٢٥ فى المائة من أسهم رأس مال هذه الشركات وإن كانت صناديق المعاشات تحتفظ بأقل من ١٠ فى المائة من محفظة أوراقها المالية فى شكل أسهم لشركات خاصة .

وقد أنشأ نظام التأمينات الاجتماعية فى الفلبين مؤخرا صندوقا للاقراض قيمته ٤ مليار بيزوس لمشاريع الطاقة تقوم بإدارته المصارف المحلية . والصندوق قادر على تقديم قروض للمصارف تستحق بعد خمس عشرة سنة وبحد أقصى ٢٠٠ مليون بيزوس على أن تقرضها المصارف بعد ذلك إلى شركة مشاريع القوى الكهربائية . وبذلك يتحمل نظام التأمينات الاجتماعية مخاطر المصارف وحدها . وتتولى المصارف عمليات التقييم والرصد وتستطيع أن تزيد من فعالية الأموال بإضافة موارد جديدة . كما بدأت شركات التأمين الدولية العاملة فى الفلبين – حيث يوجد نقص فى فرص الاستثمار المحلى طويل الأجل – فى النظر إلى مشاريع البنية الأساسية الخاصة باعتبارها خيارات سليمة لمحفظة قروضها . وهى تقدم اليوم قروضا بآجال استحقاق تصل إلى خمسة عشر عاما (بشرط موافقة مفوض التأمينات فى الفلبين) .

وفى الماضى كان صندوق المعاشات الذى ترعاه الحكومة يعانى من سوء الإدارة وسوء الاستخدام فى كثير من الأحيان . وكيما تلعب هذه الصناديق دورا هاما فى أسواق رأس المال المحلية ، فينبغى لها أن تتمتع بمزيد من الاستقلال وبإدارة تتسم بطابع مهنى أكبر . وتفيد تجربة أمريكا اللاتينية أنه حتى إذا توافر الاستقلال الفنى لصناديق المعاشات الواقعة فى إطار القطاع العام ، فإنها تتعرض

الشكل ٥ - ٦ : خيارات التمويل تزداد مع زيادة القدرة الإدارية ومد أجل الاستحقاق فى الأسواق المحلية لرأس المال .

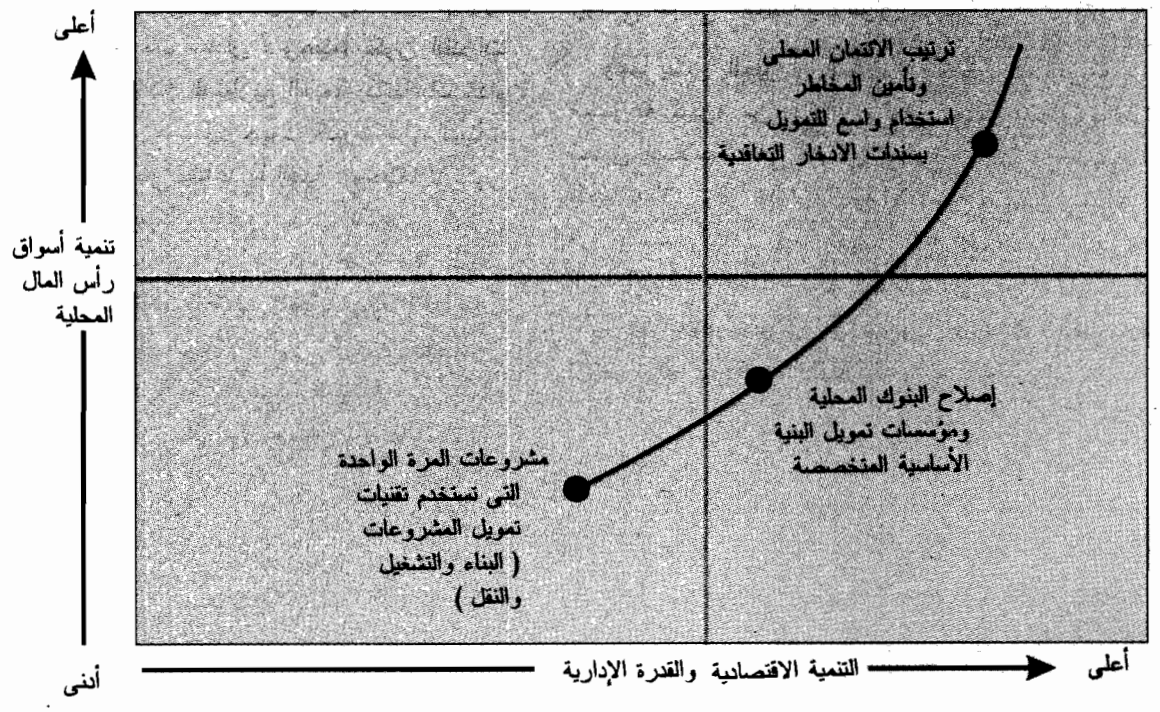

لضغوط لتمويل النفقات الاستهلاكية الحكومية والاستثمارات قليلة العائد .

ومن غير المتوقع أن تختفى القيود المفروضة على استثمارات صناديق المعاشات . ولكى تحمى الحكومات اشتراكات الأفراد ، فإنها تضمن أمان صندوق المعاشات . ومقابل ذلك تطالب الحكومات بضرورة توخى الحرص فى استثمار أموال المعاشات . وتنص اللوائح فى شيلى على الحدود القصوى للاستثمار - سواء عن طريق الصكوك أو الإصدارات . وإن كانت التجربة قد أدت إلى التخفيف من هذه الحدود . ونموذج صناديق المعاشات فى شيلى التى تدار بواسطة قطاع خاص ، وإن كانت تخضع للسلطة العامة فيما يتعلق بالإذن بإنشائها وبتنظيمها ، يجرى اتباعه فى أمريكا اللاتينية على نطاق واسع .

ومما له أهمية أيضا مواقف صناديق المعاشات وقدراتها إزاء تقاسم المخاطر فى البلدان المتقدمة التى لم تقم حتى الآن سوى باستثمارات محدودة فى البنية الأساسية فى البلدان النامية . إن توافر التمويل سيزداد كثيرا لو عمد واضعو اللوائح المنظمة ، والوكالات الرقابية فى البلدان الصناعية إلى التخفيف من القيود الصارمة الخاصة بحجم حصة ونوع الأصول التى تستطيع صناديق المعاشات وغيرها من المؤسسات الاستثمارية أن تتملكها فى أسواق رأس المال فى البلدان النامية .

آفاق المستقبل

لاشك أن الانتقال من الاعتماد الشديد حاليا على التمويل من القطاع العام إلى نظام المستقبل الذى يقوم على المزيد من إشراف القطاع الخاص سيكون عملية طويلة ومؤلمة فى بعض الأحيان . لقد كان تمويل البنى الأساسية بالأسلوب التقليدى يسيرا جدا فى بعض الجوانب الهامة ، فتدفقت الأموال من خلال قنوات خضعت لرقابة محدودة ؛ لأن رعاية القطاع العام قد كفلت مستويات عالية من العون والراحة للمقرضين . أما الانتقال إلى نظام يتسم بمزيد من الانفتاح والشفافية فيترتب عليه قدر أكبر من التدقيق ، والحاجة إلى موارد أكبر للتنسيق بين مصالح عديدة ومتنوعة . وفى المقابل يسمح النظام الجديد بقدر أكبر من الخضوع للمساءلة .

وتعتمد الخيارات المتاحة لأى قطر – من قائمة النُهُج الجديدة – على قدراته الإدارية ، وأحوال سوق رأس المال به (الشكل ٥ – ٦) . ويعتبر تمويل المشاريع الدرجة الأولى من السلم ، وينبغى أن يكون ارتقاؤها أمرا ميسورا من ناحية المبدأ فى كل البلدان . وحيثما تكون القدرات ضحلة ، قد تتطلب هيكلة المشاريع القائمة بذاتها باستخدام تقنيات تمويل المشاريع بذل جهود كبيرة من الهيئات الدولية ، والحصول على مساعدتها الفنية . وحيثما لا تكون أسواق رأس المال المحلية متطورة بالقدر الكافى ، ويكون الوسطاء الماليون ضعفاء ، قد لا يكون ثمة خيار سوى تعزيز المؤسسات المتخصصة فى تمويل البنية الأساسية . وبمجرد تطور الوسطاء الماليين بصورة جيدة ، يستطيعون الاضطلاع بمهمة تحفيز تنمية الأسواق المحلية لرأس المال عن طريق القيام بوظيفتى التقييم والضمان . وسوف تتوافر خيارات أخرى ، ويصبح فى الإمكان استخدام مدخرات المؤسسات التعاقدية طويلة الأجل ، وتنمية مجموعة من الصكوك المالية فور استكمال تقدير الجدارة الائتمانية ووضع اللوائح الخاصة بالأسواق المالية .

ومما يبشر بالخير أن المشروع الخاص أخذ يتوسع فى مجموعة كبيرة من البلدان والمشاريع . ويجرى بالفعل تحقيق إصلاحات فى القوانين واللوائح ، وتتم خصخصة الجهات التى توفر خدمات البنية الأساسية ، وتتزايد التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل منظمى مشاريع البنية الأساسية الجدد وكذلك التدفقات من رأس مال محافظ الأوراق المالية . ويعتبر نمو أسواق رأس المال المحلية من دواعى التفاؤل ، فإن التمويل يقتفى أثر المشاريع .

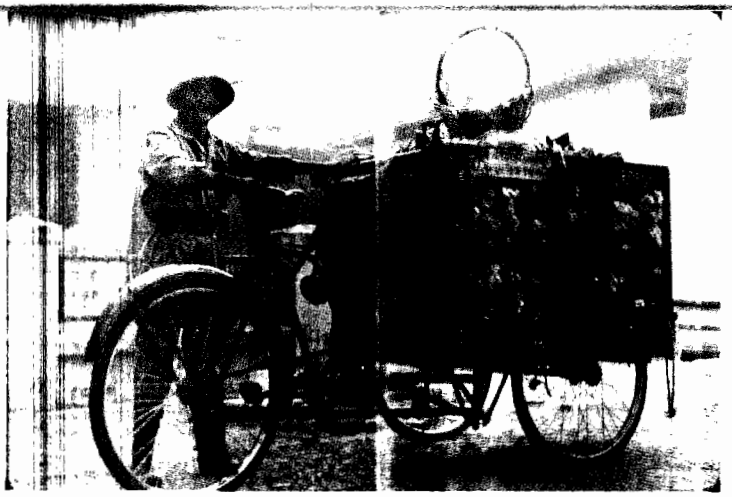

٦

تحديد الأولويات وتنفيذ الإصلاح

هناك إمكانيات كبيرة لتحسين الأداء فى مجال توفير البنية الأساسية والاستثمارات المتعلقة بها ، مثلما أن حجم الموارد المكرسة للبنية الأساسية حجم كبير . وعلى ذلك فإن ضرورة الإصلاح ، وإتجاهه العام واضحان . ومن الجلى أنه ستكون ثمة حاجة إلى المزيد من الاستثمارات ـ ولكن المزيد من الاستثمارات فى حد ذاته لا يؤدى إلى تجنب أوجه عدم الكفاءة المتلفة ، أو إلى تحسين الصيانة ، أو إلى زيادة إرضاء المستفيدين . وسوف يحتاج تحقيق هذه التحسينات إلى ثلاثة إجراءات عريضة : تطبيق المبادىء التجارية على عمليات البنية الأساسية ، وتشجيع المنافسة من جانب من يقدمون هذه الخدمات من القطاع الخاص ممن يخضعون للتنظيم بطريقة مناسبة ، وزيادة مشاركة المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصالح فى تخطيط خدمات البنية الأساسية وتوفيرها ورصدها . ولا تحتاج هذه التعديلات إلى مجرد تغييرات فى السياسات ، بل تحتاج ـ أيضا إلى تغييرات مؤسسية جوهرية فى طريقة « إدارة أعمال » البنية الأساسية . وهناك خيارات رئيسية أربعة (سبق طرحها فى الفصل الأول) متاحة لإحداث هذه التغييرات سعيا إلى تحسين توفير البنية الأساسية وأدائها وتوسيع قدرتها على أداء خدماتها .

الاختيار بين البدائل : الخيارات المؤسسية والأحوال القطرية

الخيارات المؤسسية

تمثل الخيارات المؤسسية الأربعة توزيعات مختلفة لمسؤوليات الملكية ، والتمويل والتشغيل والصيانة ، وكذلك توزيع المخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص (الجدول ٦ ـ ١) . وليست هذه هى الخيارات الوحيدة المطروحة ولكنها نقاط بارزة لها طابع تمثيلى فى سلسلة متصله من البدائل المؤسسية الكامنة وراء ذلك .

الخيار « أ » : الملكية العامة والتشغيل من خلال القطاع العام . يلاحظ فى جميع قطاعات البنية الأساسية ـ تقريبا ـ أن أكثر الأدوات شيوعا للملكية والتشغيل هى كيان يتبع القطاع العام ـ كيان شبه حكومى ، أو مؤسسة عامة ، أو هيئة عامة ، أو إدارة حكومية ـ تكون ملكيتها والإشراف عليها لحكومة مركزية أو اقليمية أو محلية . وكما ورد فى الفصل الثانى ، يتم أداء الخدمات على نحو أفضل عندما تدار الهيئات العامة على أسس تجارية ، وتتحرر من قيود الموازنة الحكومية وقيود الوظائف الحكومية وتخضع للقوانين واللوائح التجارية العادية . وتؤدى المنافسة من جانب المؤسسات الخاصة إلى الضغط على الجهات العامة المقدمة للخدمات لتحسين أدائها ، وينبغى ألا تمنع هذه المنافسة عن طريق الحواجز التنظيمية أو غيرها . ومن شأن استخدام مقاولين من القطاع الخاص لأداء خدمات محددة بدقة ، مثل القيام بصيانة المرافق العامة ، أن يوفر خبرة يمكن أن تمتد بالتدريج إلى التشغيل الكامل عن طريق القطاع الخاص من خلال التأجير ، أو منح الامتيازات (الخيار « ب ») وذلك عندما يكتسب كل من الطرفين العام والخاص الألفة بالمشاركة والاطمئنان إليها .

الخيار « ب » : الملكية العامة والتشغيل عن طريق القطاع الخاص . يستطيع القطاع العام ، من خلال منح الامتيازات أو الايجارات ، أن يُفَوّضَ القطاع الخاص فى

الجدول ٦ ـ ١ الخيارات المؤسسية الرئيسية لتوفير البنية الأساسية

الوظيفة	الخيار « أ »					الخيار « ب »		الخيار « ج »	الخيار « د »
	دائرة حكومية	مؤسسة عامة				عقد إيجار	عقد امتياز	الملكية الخاصة والتشغيل الخاص (بما فى ذلك الملكية والتشغيل التعاونى)	يوفرها المنتفعون أو المجتمع المحلى (والجهود الذاتية)
		تقليدية	تعمل على أساس تجارى	مع عقد لتقديم خدمات	مع عقد إدارة				
ملكية الأصول	عامة		عامة (حصة الأغلبية)			عامة (حصة الأغلبية)		خاصة (حصة الأغلبية)	خاصة أو مشتركة
قطاعية فى الاستثمار والتخطيط والتنسيق ورسم السياسات وتحديد القواعد	داخلية إلى حكومة	بواسطة الوزارة الأم	الوزارة الأم أو هيئة عامة مستقلة			هيئة عامة بالتفاوض مع جهة تشغيل من القطاع الخاص		لا يوجد أو هيئة عامة	لا يوجد أو هيئة عامة
تمويل المعدات الرأسمالية (الأصول الثابتة)	الموازنة الحكومية	إعانات وقروض عامة	تمويل يعتمد على السوق أساسا			عام	القائم بالتشغيل من القطاع الخاص	خاص	خاص
التمويل الجارى (رأس مال التشغيل)	الموازنة الحكومية	إعانات أساسا	الإيرادات الداخلية أساساً			القائم بالتشغيل من القطاع الخاص		خاص (الحكومة قد تدفع مقابل التزامات الخدمة العامة)	خاص
التشغيل والصيانة	حكومة	مؤسسة عامة		القائم بالتشغيل من القطاع الخاص	القائم بالتشغيل من القطاع الخاص	القائم بالتشغيل من القطاع الخاص		خاص	خاص
تحصيل الرسوم	حكومى	حكومى أو مؤسسة عامة	مؤسسة عامة			القائم بالتشغيل من القطاع الخاص		خاص	خاص
سمات اخرى : سلطة الادارة	حكومية		مؤسسة عامة		القائم بالتشغيل من القطاع الخاص	القائم بالتشغيل من القطاع الخاص		خاص	خاص
من يتحمل المخاطر التجارية	حكومية		مؤسسة عامة		جهة عامة اساساً	القائم بالتشغيل من القطاع الخاص		خاص	خاص
أساس تعويض الطرف الخاص	غير منطبقة			أتعاب محددة للخدمات المقدمة	يعتمد على الخدمات والنتائج	يعتمد على النتائج بعد استنزال القيمة التى يدفعها القائم بالتشغيل مقابل استخدام الأصول الموجودة		يحدده القطاع الخاص	يحدده القطاع الخاص
المدة المعتادة	غير محددة			أقل من ٥ سنوات	نحو ٣ ـ ٥ سنوات	١٠ ـ ٥ سنوات	٣٠ ـ ١٠ سنة	غير محددة	غير محددة

الاطار ٦ ـ ١ عناصر الأداء الجيد فى ظل أشكال مؤسسية بديلة

الخيار « أ » : الملكية العامة والتشغيل العام

- هناك فصل واضح بين دور الحكومة بوصفها مالكا ، ومنظما ، وقائما بالتشغيل .
- امتناع الحكومة عن التدخل فى الإدارة التفصيلية
- خضوع المؤسسات العامة للقانون التجارى العام وللقواعد العامة للمحاسبة ، والمراجعة (تطبق عليها نفس القواعد المطبقة على المؤسسات الخاصة ، وتقف معها على نفس الملعب ») .
- تحدد الرسوم لتحقيق استرداد التكاليف حسب الاقتضاء ، وتخضع المؤسسة لقواعد الميزانية الصارمة .
- توجيه الالتزامات بالخدمات العامة ـ إن وجدت ـ لفئات محددة ، ويجرى التعويض عنها صراحة عن طريق تحويلات حكومية .
- يجرى اختيار المدراء على أساس المؤهلات المهنية ، ويحصلون على مكافآت مناسبة .
- وضع الآليات المناسبة للحصول على تغذية مرتدة من المستفيدين .
- تحديد الأنشطة والمهام بعناية بحيث يمكن تجزئتها وفتح بابها أمام القطاع الخاص (وذلك مثلا عن طريق عقود توفير الخدمة) .
- الحصول على مهارات إدارة القطاع الخاص حسب الاقتضاء (وذلك ـ مثلا ـ عن طريق عقود الإدارة) .
- تقاسم الملكية والإشراف مع القطاع الخاص (وذلك ـ مثلا ـ كمالك لحق الأقلية فى الأسهم) .

الخيار « ب » : الملكية العامة والتشغيل الخاص

- وجود إطار قانونى أساسى يتمثل فى قانون العقود ، بما فى ذلك آلية مضمونة للتنفيذ .
- تحدد العقود ـ بوضوح ـ أرقاما مستهدفة للأداء يمكن رصدها ، ومسؤوليات المالك والقائم بالتشغيل ، والإجراءات اللازمة للقيام بعمليات الاستعراض الدورى . (وخاصة لتفسير التغييرات التى لم تكن متوقعة فى تكاليف المدخلات) وآليات لتسوية المنازعات ، وجزاءات على ضعف الأداء .
- يتم إرساء العقود عن طريق عمليات شفافة للاختيار ، ويفضل أن يكون ذلك عن طريق العطاءات التنافسية .

الخيار « جـ » : الملكية الخاصة والإدارة الخاصة

- إعادة هيكلة القطاع الفرعى على أسس تنافسية ملائمة .
- إزالة الحواجز العملية واللائحية لدخول القطاع الخاص إلى المجال (مثل تقييد فرصة الحصول على الائتمان والعملات الأجنبية)
- وضع لوائح تنظيمية لحماية المصلحة العامة عندما يكون الانضباط التنافسى غير كاف ، ولضمان حصول المشاركين الجدد من القطاع الخاص على خدمات مرافق الشبكات عندما يكون ذلك مناسبا .

الخيار « د » : توفير الخدمة عن طريق المجتمع المحلى والمستفيدين

- مشاركة المستفيدين أو أعضاء المجتمع المحلى من أولى مراحل إعداد البرنامج ضمانا للاستعداد للدفع وتملك المشروع .
- ضمان مشاركة المستفيدين عن طريق الوسائل التنظيمية المناسبة ، ومع مساهمات عينية أو نقدية .
- دعم مجموعة المستفيدين بتوفير التدريب والمساعدة التقنية من وكالة قطاعية أو منظمات غير حكومية .
- البحث الكافى للاحتياجات التقنية للربط بين البنية الأساسية للشبكتين الأولية والثانوية ، ان وجدت .
- توفير التدريب المناسب للقائمين على تشغيل الخدمات ، وتعويضهم تعويضا عادلا ، ومساءلتهم عن الأداء .

تشغيل مرافق البنية الأساسية (ومعها المخاطر التجارية) وفى المسؤولية عن الاستثمارات الجديدة . وكما نوضح أدناه ، فإن حقوق استخدام الأصول المملوكة ملكية عامة ، أو قصر الحق فى تقديم الخدمات فى مجالات على مؤسسات بعينها ، تختلف تبعا لقطاع البنية الأساسية المعنى . فعمليات تأجير الموانى تسمح باستخدام المرافق العامة ، فى حين أن العقود البلدية لجمع النفايات الصلبة تمنح حق أداء الخدمة ولكنها لا تعطى عادة حقا مقصورا لاستخدام المرافق المملوكة ملكية عامة . وتسمح الإيجارات والامتيازات للقطاع الخاص بالقيام بالإدارة والتمويل بدون القضاء على الهيئات القائمة ، أو القيام على الفور بوضع إطار تنظيمى جديد تماما .

الخيار « جـ » : الملكية الخاصة والتشغيل الخاص : تكون الملكية الخاصة (وتشمل الملكية التعاونية) والتشغيل الخاص أكثر جاذبية للقطاع الخاص عندما تتوافر إمكانيات كبيرة لضمان الحصول على إيرادات من الرسوم التى يدفعها المستفيدون ، وعندما تكون المخاطرة التجارية والمخاطرة السياسية منخفضة . والأرجح أن يكون تطبيق هذا الخيار أكثر سهولة فى الأنشطة التى تسمح بالمنافسة ، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والغاز والسكك الحديدية والموانىء (عندما تتبع سياسات مناسبة بشأن الرسوم) وهو أقل سهولة وملاءمة بالنسبة للتخلص من النفايات ، وأبعد ما يكون عن السهولة والملاءمة فى حالة الطرق الريفية .

الخيار « د » : توفير الخدمات عن طريق المجتمع المحلى والمستفيدين . فيما يتعلق بالخدمات البلدية والمحلية ، يمكن أن تؤدى ترتيبات توفيرها عن طريق المستفيدين أو بالجهود الذاتية للمجتمع المحلى ، والتى توفر البنية الأساسية الصغيرة الحجم - مثل الطرق الفرعية المؤدية إلى القرى ، ومياه الشرب والتصحاح ، والترع والعمليات الصغيرة لتوليد الكهرباء بمعزل عن الشبكة القومية - إلى وجود خدمات فعالة ، وبتكلفة يمكن اطاقتها فى كثير من المناطق ، وذلك عندما يكون المساهمون فى التكاليف هم المستفيدين الأساسيين . وينبغى أن يتم اختبار وتصميم وتنفيذ مشاريع اعتماد المجتمع المحلى على نفسه على أساس محلى ، وألا تفرض من الخارج . وقد يكون هذا أيضا هو النهج العملى الوحيد فى المستوطنات غير الرسمية المحيطة بالحواضر ، والمناطق الريفية ، إلى حين إمتداد شبكات التوريد الرسمية بالقدر الكافى .

وقد نوقشت فى الفصول السابقة الخبرة المستفادة من كل من هذه الترتيبات المؤسسية ، والعوامل المؤدية إلى النجاح أو الفشل . وقد لخصت فى الإطار ٦ - ١ الشروط الأساسية للأداء الجيد فى كل منها .

الأحوال القطرية

تتحدد فى نهاية الأمر خيارات الإصلاح فى كل بلد فى ضوء ما هو مطلوب ، وما هو ممكن . ويحدد حجم مرافق البنية الأساسية الموجودة ، ومدى شمولها ، ونوعيتها ، وكفاءتها فى تلبية مطالب المستخدمين فى الحاضر والمستقبل ما هو مطلوب . فى حين يتحدد الممكن بالقدرة المؤسسية للبلد على أداء الخدمات التجارية والتنافسية فى البنية الأساسية - أى قدراتها الإدارية والتقنية فى القطاعين العام والخاص ، وقدرة الحكومة على خلق بيئة تمكين لأنشطة القطاع الخاص ، ومدى اهتمام القطاع الخاص واستجابته . ونورد فيما يلى تأثير الاصلاح الضمنى على أربعة أنواع من البلدان : البلدان منخفضة الدخل ، والبلدان التى تمر بمرحلة تحول من التخطيط المركزى ، والبلدان متوسطة الدخل التى تقوم بإصلاح اقتصادى (كثير منها خارج من فترات من النمو المنخفض) وبلدان النمو المرتفع .

ما المطلوب ؟ يحدد الامداد الحالى بالخدمات والنمو المتوقع فى الطلب وكذلك ما يطرأ عليه من التغيير الأولويات المتعلقة بالبنية الأساسية . وتختلف مؤشرات العرض (مدى التغطية والأداء فى البنية الأساسية) والطلب (النمو الاقتصادى والتحولات الديموغرافية) اختلافا كبيرا بين الأنواع الأربعة من البلدان (الجدول ٦ - ٢) ، وكذلك تختلف احتياجاتها من البنية الأساسية ، فاقتصادات الدخل المنخفض تميل التغطية فيها لأن تكون منخفضة ويكون الأداء ضعيفا : ويكاد يكون كل مؤشر من مؤشرات الأداء فيها اسوأ ثلاث مرات فى المتوسط عنه فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . ومع وجود معدل لنمو سكان الحضر يبلغ ٦ فى المائة ، سوف ينمو الطلب على البنية الأساسية بشكل سريع . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاقتصادات الاشتراكية التى تقوم بالتحول تحظى بتغطية عالية ، وأداء تقنى جيد نسبيا . والتحدى الرئيسى فى هذه البلدان هو إعادة توجيه العرض ليلبى النمط المتغير للطلب الناشىء عن إعادة الهيكلة الاقتصادية . أما اقتصادات الدخل المتوسط القائمة بالإصلاح ، فلديها تغطية مرتفعة نسبيا بالبنية الأساسية لكن أداءها أضعف ، ولاسيما فى مجال الصيانة . وتحسين الكفاءة هو أولويتها العليا لتوفير الخدمة اللازمة لاستئناف النمو . وأما اقتصادات النمو المرتفع فلديها تغطية وأداء جيدان بالمقارنة بغيرها . والتحدى بالنسبة لها هو الوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبنية الأساسية من جميع الأنواع على وجه السرعة ، حتى يستمر متوسط نموها السنوى فى الإنتاج والذى يبلغ ٧ فى المائة ، وخدمة احتياجات سكان الحضر الذين يزيدون بنسبة ٤ فى المائة فى كل سنة .

وما الممكن ؟ حدود الممكن ترسمها قدرة كل بلد على تنفيذ الإصلاحات والتى تعيّنها سمات ثلاث . الأولى هى قدرة البلد الإدارية والتقنية ؛ إذ أن توفير البنية الأساسية نشاط تقنى معقد ، يحتاج إلى مهندسين ، وغيرهم من المهنيين ، كما يحتاج إلى مديرين يفهمون ضرورة تلبية مطالب المستهلكين . والسمة الثانية هى توافر بيئة تشجع على مشاركة القطاع الخاص - أى تجتذب الاستثمارات وتوجهها وجهة إنتاجية على حد سواء . والتزام الحكومة ونزاهتها ، وقوة المؤسسات المعنية ، هى التى تحدد البيئة المشجعة . واستقرار مناخ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية أمر حاسم لاجتذاب استثمارات طويلة الأجل ، كما أن هناك ضرورة لوجود مؤسسات وهياكل الدعم ، بالإضافة إلى أنظمة مالية وقضائية تؤدى عملها بصورة مرضية . وقدرة التنظيمات والمؤسسات على استشاره الاهتمام العام (على نحو ما ورد فى الفصلين الثالث

والرابع) جزء لا يتجزأ من المناخ الملائم لمشاركة القطاع الخاص . والسمة الثالثة هى قدرة القطاع الخاص ، وعزمه على تجميع الموارد اللازمة لتوفير خدمات إنشاء وتمويل وتشغيل البنية الأساسية .

ويلاحظ أن المعتاد فى بلدان الدخل المنخفض أن تكون الأبعاد الثلاثة للقدرة كلها – القدرة التقنية ، والبيئة المشجعة ، واهتمام القطاع الخاص ـ كلها منخفضة . ولكن البلدان كبيرة الحجم فى هذه المجموعة ، مثل الهند ، لديها عمق أكبر فى القدرة التقنية ، واهتمام القطاع الخاص بها بسبب حجمها ، وهى حقيقة تجعل لها وضعا متميزا من بعض النواحى . أما فى الاقتصادات الإشتراكية ـ سابقا ، التى تمر بمرحلة انتقالية ، فالقدرة التقنية مرتفعة ، ولكن البيئة المشجعة لنشاط السوق مازالت فى بدايتها (وقدرة القطاع الخاص بدأت تتكون حديثا) . ويلاحظ فى بلدان الدخل المتوسط السائرة فى طريق الإصلاح ، أن القدرات التقنية والإدارية مرتفعة بوجه عام ، والبيئة المشجعة مستقرة بدرجة معقولة . غير أن إنخفاض النمو يحد من قدرة القطاع الخاص فى كثير من هذه البلدان . أما بلدان النمو المرتفع ـ التى تملك عادة قدرة تقنية قوية ويوجد بها مناخ مُوات لنشاط الأعمال ، واهتمام قوى من جانب القطاع الخاص ، فهى مهيَّأة للاستفادة بجميع الخيارات المؤسسية .

والاختلافات فى قدرة البلد تؤثر على اختياره لنوع الإصلاح المناسب ـ إذ تختلف الترتيبات المؤسسية فيما تحتاجه من متطلبات من الموارد الإدارية والتنظيمية

الجدول ٦ ـ ٢ مدى شمول خدمات البنية الأساسية وأدائها فى مختلف البلدان

المؤشر	*الاقتصادات منخفضة الدخل*	*الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقالية*	*الاقتصادات متوسطة الدخل التى تقوم بالإصلاح*	*اقتصادات النمو المرتفع*	*اقتصادات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى*
مدى تغطية البنية الأساسية .					
الخطوط الرئيسية لكل الف شخص	٣	٩٥	٧٣	١٢٢	٤٧٥
الأسر التى تحصل على مياه الشرب النقية (نسبة مئوية)	٤٧	٩٥	٧٦	٨٦	٩٩
الأسر التى تصلها الكهرباء (نسبة مئوية)	٢١	٨٥	٦٢	٦١	٩٨
أداء البنية الأساسية					
لا تتوافر قاطرات الديزل (نسبة مئوية)	٥٥	٢٧	٣٦	٢٦	١٦
الماء لا يحاسب عليه (نسبة مئوية)	٣٥	٢٨	٣٧	٣٩	١٣
الطرق المرصوفة ليست فى حالة جيدة (نسبة مئوية)	٥٩	٥٠	٦٣	٤٦	١٥
فاقد شبكات الكهرباء (نسبة مئوية)	٢٢	١٤	١٧	١٣	٧
المؤشرات الأساسية					
نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، ١٩٩١ (بالدولارات)	٢٩٣	٢٠٤٢	١٩٤١	٣١٤٥	٢٠٥٣٥
معدل النمو السنوى المتوسط فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ (نسبة مئوية)	-٠,٢	١	-٠,٦	٥	٢
معدل النمو السنوى المتوسط للسكان ١٩٨٠ ـ ١٩٩١ (نسبة مئوية)					
فى الحضر	٦	١	٣	٤	١
المجموع	٣	٠,٣	٢	٢	٠,٥

المصدر : الجدول أ فى التذييل ، وجداول التنمية العالمية ١ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ .

الحكومية كما تختلف فى درجة اعتمادها على مشاركة القطاع الخاص . وعلى نحو ما ورد فى الفصل الثالث ، فإن الاختيار بين منح الامتيازات والخصخصة يعتمد - أساسا - على ما إذا كان الخيار الأكثر استصوابا هو تنظيم مشاركة القطاع الخاص عن طريق ترتيبات تعاقدية ، أو عن طريق هيئة تنظيمية . وحيثما تكون البيئة الاقتصادية غير مستقرة أو آخذة فى التطور (كما هو الحال فى الاقتصادات منخفضة الدخل أو التى تمر بمرحلة انتقالية) فقد يكون من الأيسر اجتذاب مشاركة القطاع الخاص عن طريق التعاقدات - وذلك من ناحية لأن الاتفاقات يمكن أن تحدد بصورة تفصيلية سلفا ، ومن ناحية أخرى لعدم حدوث تغيير فى الملكية . وهذا الترتيب يجعل حجم رأس المال الخاص المعرض للخطر أقل . أما اجتذاب الاستثمارات الخاصة لتوسيع الشبكات فمسألة أخرى . وعلى نحو ما ورد فى الفصل الخامس ، هناك فى العادة حاجة إلى الملكية الخاصة أو إلى امتيازات طويلة المدى لاجتذاب الاستثمارات الخاصة . وتعتمد القدرة الإدارية اللازمة للتعاقدات ، أو لملكية القطاع الخاص على حجم التنظيم اللازم ؛ فحيث يمكن السماح بحرية ممارسة النشاط داخل بيئة تنافسية ، فلا تحتاج مشاركة القطاع الخاص إلا إلى تنظيم يضمن نزاهة ممارسات الأعمال وحماية الصحة والسلامة والبيئة ، وهى أمور مشتركة بين جميع القطاعات .

وليس الاختيار سهلا ؛ فسوء تقديم الخدمة من جانب القطاع العام كثيرا ما يوحى بالحاجة إلى مزيد من مشاركة القطاع الخاص . وعندما يظهر الأداء الضعيف للقطاع العام فى أنشطة الاحتكارات الطبيعية فقد لا تكون مشاركة القطاع الخاص مرغوبة إلا فى وجود ضوابط تنظمية كافية . ولكن إذا كانت هيئات القطاع العام تفتقر إلى القدرة على فرض التنظيم أو تفتقر بصورة أشمل إلى القدرة الفعالة على إدارة الأمور فلن يكون فى الوسع إقامة البديل المتمثل فى القطاع الخاص جيد التنظيم . وإذا وجب أن يكون الاختيار بين بديلين كلاهما بعيدا عن الكمال ، فيتعين على البلدان أن توازن بين احتكار خاص منظم إلى درجة محدودة وقادر على توسيع الخدمة وعلى تحقيق قدر معقول من كفاءة التشغيل ، وبين البديل الآخر وهو احتكار عام يقدم خدمة غير مناسبة بتكلفة مرتفعة تتحملها الخزانة العامة . ولإنقاص ما يتعرض له الرفاه العام من مخاطر فى حالة الامتيازات والخصخصة إلى أدنى حد ، تظهر أهمية الشفافية ، وقدرة الجمهور على المراقبة لتجنب إبرام صفقات « مشبوهة » سرعان ما تضعف التأييد لمشاركة القطاع الخاص . وكثيرا ما يكون إدخال المنافسة هو أهم خطوة لخلق الظروف الملائمة لمزيد من الكفاءة من جانب كل من القطاعين الخاص والعام ، كما يمكن الاستمرار فى تحسين أداء مؤسسات القطاع العام الباقية عن طريق وسائل مثل قيامها بإبرام عقود مع الغير لإنجاز خدمات معينة . وفى بلدان الدخل المرتفع غالبا ما تؤدى الوكالات العامة عملها على نحو طيب ، وبينما تكون قدرة القطاع الخاص على المشاركة فى هذه البلدان أكبر تكون الحاجة إلى الإصلاح أقل .

وعندما يتم انتقاء الخيار المؤسسى فإن ذلك يمكن أن يؤثر على تطور القدرة المحلية ، إذ يمكن استخدام منح الامتيازات ، أو عقود الإدارة للحصول على خبرة خاصة غير متاحة محليا . وقد استعانت تايلند بالخبرة الأجنبية فى تطوير قدرات الرى والسكك الحديدية وخطوط الطيران . ونجحت كوت ديفوار فى نقل المهارات من الأجانب إلى الموظفين المحليين عندما استعانت بهم فى امتياز مياه الشرب . كما أن إبرام العقود واتمام عمليات التعاقد مع جهات خارجية يمكن أن يسهم فى تطوير صناعة قوية محلية للبناء وتقديم الاستشارات ، والاستفادة من مواهب الموظفين الحكوميين السابقين . وإذا وجه الاهتمام الكافى لتصميم التعاقدات والإشراف عليها يمكن أن تتحقق الكفاءة والخبرة لدى القطاع الخاص المحلى حتى فى أشد البلدان فقرا . ومن أمثله ذلك أن القطاع الخاص يقوم فى الوقت الحالى بصيانة الطرق فى عدد كبير من بلدان أفريقيا .

جدول أعمال الاصلاح فى قطاعات معينة

بالرغم من أهمية السمات القطرية فإن السمات القطاعية هى التى لها الكلمة الأخيرة فى انتقاء الخيارات المؤسسية . وتتحدد « قابلية » أنشطة البنية الأساسية « للتسويق » بالخصائص التالية : تكنولوجيا الإنتاج التى تؤدى إلى الاحتكار الطبيعى ، والطابع العام للاستهلاك ؛ والقيود على استرداد التكاليف ، والمشاغل المتعلقة بالتوزيع ، وأهمية الآثار الجانبية . ويوضح الجدول ٦ - ٣ الفروق ، سواء داخل القطاع الواحد ، أو بين القطاعات المختلفة ، فى قابلية أنشطة البنية الأساسية للتسويق . ويعطى لكل نشاط درجة إبتداء من ١ (الأقل قابلية للتسويق) حتى ٣ (الأكثر قابلية للتسويق) تبعا للخصائص الخمس التى ورد ذكرها أعلاه (وكلما زادت قتامة اللون زادت قابلية النشاط للتسويق). فمثلا لا تسمح المرافق ذات الشبكات واسعة النطاق ، مثل

الجدول ٦ – ٣ : قدرة القطاع الخاص على توفير الخدمات تختلف تبعا لعناصر البنية الأساسية

مفتاح ترتيب القابلية للتسويق

- ١,٠ (الأقل قابلية)
- ٢,٠
- ٣,٠ (الأكثر قابلية)

		القدرة على المنافسة(أ)	سمات الخدمة	إمكانية استرداد التكاليف من رسوم على المنتفعين	التزامات عامة بتوفير الخدمة (لاسباب تتعلق برأس المال)	تأثيرات خارجية على البيئة	الرقم القياسى لقابلية التسويق(ب)
المواصلات السلكية واللاسلكية	خدمات محلية	متوسطة			متوسطة		٢,٦
	مسافات بعيدة وقيمة مضافة						٣,٠
الكهرباء / الغاز	التوليد الحرارى					مرتفعة	٢,٦
	النقل	منخفضة	لفئة محددة				٢,٤
	التوزيع	متوسطة			أكثر		٢,٤
	إنتاج الغاز ونقله						٣,٠
النقل	القضبان الحديدية والمحطات	منخفضة	لفئة محددة		متوسطة	متوسطة	٢,٠
	خدمات نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية				متوسطة	متوسطة	٢,٦
	الحافلات فى المدن				أكثر	متوسطة	٢,٤
	الخطوط الحديدية فى المدن			متوسطة	متوسطة	متوسطة	٢,٤
	الطرق الريفية	منخفضة	عامة	منخفضة	أكثر	مرتفعة	١,٠
	الطرق الأولية والثانوية	متوسطة	لفئة محددة	متوسطة			٢,٤
	الطرق الحضرية	منخفضة	ملكية مشتركة	متوسطة		مرتفعة	١,٨
	مرافق الموانىء والمطارات	منخفضة	لفئة محددة			مرتفعة	٢,٠
	مرافق الموانىء والمطارات(جـ)					مرتفعة	٢,٦
الماء	شبكة المواسير الحضرية	متوسطة			أكثر	مرتفعة	٢,٠
	شبكات لا تعتمد على المواسير				متوسطة	مرتفعة	٢,٤
الصرف الصحى	مجارى بالمواسير ومعالجة	منخفضة	لفئة محددة	متوسطة		مرتفعة	١,٨
	مجارى مشتركة بين المساكن	متوسطة	لفئة محددة		متوسطة	مرتفعة	٢,٠
	التخلص فى الموقع				متوسطة	مرتفعة	٢,٤
القمامات	الجمع			متوسطة			٢,٨
	التخلص منها بطريقة صحية	متوسطة	ملكية مشتركة	متوسطة		مرتفعة	٢,٠
الرى	الشبكات الأولية والثانوية	منخفضة	لفئة محددة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	١,٤
	الشبكات الثالثية (فى المزارع)	متوسطة			متوسطة	متوسطة	٢,٤

(أ) إما بسبب عدم وجود وفورات الحجم الكبير ، أو ضخامة رأس المال الأولى ، أو وجود خدمات بديلة .

(ب) الرقم القياسى لقابلية التسويق هو متوسط الأرقام عبر الصف .

(جـ) بما فى ذلك مناولة البضائع ، والشحن وخطوط الطيران .

جدول ٦ – ٤ : خيارات فى المواصلات السلكية واللاسلكية والطاقة

القطاع والنشاط	الرقم القياسى للقابلية للتسويق	بلدان الدخل المنخفض	بلدان الدخل المتوسط		
			الانتقال	الاصلاح	النمو المرتفع
المواصلات السلكية واللاسلكية					
الاتصالات المحلية	٢,٦	●ب● ج٢	●ب● ج٢	● ج٢	●ج٢
خدمات المسافات الطويلة والقيمة المضافة	٣,٠	●ب● ج١	●ب● ج١	● ج١	●ج١
القوى الكهربائية					
التوليد الحرارى والقوى المائية الصغيرة	٢,٦	●ب● ج١	●ب● ج١	●ب● ج١	●ج١
توليد الكهرباء من القوى المائية الكبيرة	١,٤	●أ ●ب	●أ ●ب	●أ ●ب	●أ ●ب
النقل	٢,٤	●أ ●ب	●أ ●ب	●ب● ج١	●ب● ج١
التوزيع	٢,٤	●ب	●ب● ج٢	●ج٢	●ج٢
الغاز					
الانتاج / التوزيع		●ب	●ب● ج١	● ج١	●ج١

مفتاح الخيارات
- ● أ – هيئة عامة تعمل على أسس تجارية
- ● ب – منح امتياز أو إيجار
- ● ج١ – قطاع خاص مع ارتباط داخلى أو تنظيم طريقة الاستخدام فقط
- ● ج٢ – قطاع خاص مع تنظيم الأسعار

شبكات نقل الكهرباء ، أو القنوات الأولية للرى أو خطوط السكك الحديدية ، بقدر يذكر من المنافسة ، فى حين أن أنشطة مثل جمع النفايات فى المدن وخدمات الحافلات الحضرية هى خدمات قابلة للمنافسة القوية . وبعض سلع البنية الأساسية ، مثل خدمات الهاتف أو مياه الرى ، يتم استهلاكها بالكامل عن طريق القطاع الخاص ، فى حين أن بعضها الآخر ، ومن بينها كثير من الطرق ، هى من السلع العامة . ويتضمن العمود الأخير فى الجدول ٦ ـ ٣ رقما قياسيا لاحتمالات القابلية للتسويق (المتوسط البسيط للأعمدة الخمسة) .

ويفهم من هذه التجربة أن إمكانيات الأخذ بالأساليب التجارية ، والتنافس فى مجال البنية الأساسية أوسع انتشارا مما هو متصور عادة . فبعض الخدمات ، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية لمسافات بعيدة ، أو خدمات الحافلات فى المدن ، أو جمع النفايات الصلبة ، يمكن تطويعها بحيث يتم توريدها من خلال السوق عند إزالة الارتباط بينها وبين أنشطة أخرى . وهناك أنشطة أخرى مثل مياه الشرب المنقولة بالمواسير للمدن ، وشبكات نقل الكهرباء ، تعتبر بطبيعتها أنشطة احتكارية ، ولكنها توفر سلعا يستهلكها القطاع الخاص ، وهى صالحة للتوريد التجارى واسترداد التكاليف . والطرق الريفية بطبيعتها من البنية الأساسية العامة ، الاّ أنها فى نفس الوقت احتكارية ، بالإضافة إلى أنها من السلع العامة ذات الإمكانية المنخفضة لاسترداد التكاليف .

وتتناول الأقسام التالية الخيارات الأساسية المتاحة لقطاعات البنية الأساسية فى ثلاث مجموعات أساسية ـ الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة ، والماء والنفايات ، والنقل . وهذه الخيارات إنما تدل على أقرب الاحتمالات

وليست تعبيرا عن نظرة ضيقة إلى النهج الأوحد ، أو النهج الأفضل ، فى كل نوع من البلدان .

الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة

هذه المجموعة من البنية الأساسية تشمل مرافق تنتج خدمات تفرض بشأنها رسوم على المستفيدين ، تستند عادة إلى القياس المباشر للاستهلاك ، وتستخدم - فى العادة - شبكات واسعة النطاق للتوزيع . ومعظم عناصر هذه الخدمات قابلة تماما للتسويق ، ويمكن توفيرها عن طريق نهج تشتمل على المنافسة داخل السوق ، أو التنافس على حق خدمة ذلك السوق (الجدول ٦ ـ ٤) . والاستثناءات الرئيسية هى أن تكون المنشأة محققة لوفورات الحجم الكبير نتيجة لحجم التعامل (نقل القوى الكهربائية) ، أو تحتاج إلى أن تقام فى مواقع معينة ، أو أن تكون لها آثار بيئية ملموسة (توليد الطاقة الكهرومائية على نطاق واسع) .

الاتصالات السلكية واللاسلكية : لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية قابلية عالية للتسويق ، وخاصة بالنسبة للاتصالات لمسافات طويلة وخدمات القيمة المضافة ، مثل نقل البيانات . وقد أدى إنخفاض تكاليف النقل والتحويل ، والتجديدات التكنولوجية (مثل الخدمات اللاسلكية) وتغير أنماط الطلب ، إلى إعطاء احتمالات المنافسة دفعة قوية فى معظم خدمات صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية ، بما فى ذلك الاتصالات الهاتفية المحلية فى كثير من الحالات . وقيام القطاع الخاص بتوفير هذه الخدمات يكون مناسبا فى البلدان التى لديها القدرة على إنشاء الإطار التنظيمى اللازم . والامتيازات التى تمنح مصحوبة بقيود تنظيمية تتمثل فى عقود قانونية ، تعتبر بديلا جذابا فى البلدان التى لا يتوقع فيها أن تكون القدرة التنظيمية المستغلة فعالة بالقدر الكافى .

ويمكن الآن مواجهة تحدى تلبية الطلب الضخم والمتزايد ، عن طريق التحرك نحو هيكل قطاعى تعددى وتنافسى ، مع وجود جهات مختلفة تقدم الخدمة ـ من القطاعين الخاص والعام ـ وتستخدم تكنولوجيات شتى ، وتعرض خدمات مطابقة للاحتياجات المختلفة للمستفيدين . والسماح بدخول عناصر جديدة هو أقوى أداة منفردة لتشجيع تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية ، لأن الاحتكارات نادرا ما تلبّى الطلب بكافة أشكاله . وإعطاء التراخيص للعديد من مقدمى الخدمة هو أفضل وسيلة للتعجيل بتوافر الاستثمارات اللازمة لخلق شبكة قومية ذات قاعدة عريضة . كما أن وجود جهات إضافية تقدم الخدمة يوسع نطاق الاختيار أمام المستفيدين ، ويخفض التكاليف ، ويأتى للقطاع برأس المال والمهارات الإدارية . وتحرير السوق شأن الخصخصة ، يؤدى إلى الضغط على الجهات القائمة حاليا بتوفير الخدمات لتصبح أكثر كفاءة ، وأكثر تجاوبا مع رغبات المستهلكين .

والانتقال من احتكار المؤسسات المملوكة للدولة إلى تعدد القائمين بالتشغيل ، يحتاج إلى نظرة جديدة إلى اللوائح التنظيمية . ومنع الجهة الرئيسية القائمة بالعمل من إساءة استخدام قوتها السوقية (بالحد من الناتج والخفض الزائد لأسعار الخدمات التنافسية) يتطلب وجود اشتراطات محاسبية ملائمة ، واشتراطات للإعلان عن التصرفات ، وأرقام مستهدفة للأداء ، وضوابط للأسعار تستند للحوافز . وقد بينت التجربة أن الجهات الجديدة التى تقدم الخدمة لن تتمكن من إقامة العلاقات الملائمة مع الجهة المسيطرة على السوق بدون مساعدة تنظيمية . وينبغى أن يمارس من يوفرون الخدمة ، سواء من القطاع العام ، أو الخاص ، عملهم بدون ارتباط بالحكومة ، وأن يكونوا خاضعين للانضباط التجارى ، وأن يخضعوا لإشراف جهة تنظيمية مستقلة .

والخيارات الأساسية فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية متماثلة فى جميع أنواع البلدان (الجدول ٦ ـ ٤) . وفى بلدان الدخل المنخفض تستدعى الفرص المحدودة لأقصى حد للحصول على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية تطبيق سياسة تحررية بشأن دخول الموردين من القطاع الخاص إلى هذا المجال ، فهؤلاء الموردون يستطيعون الاستجابة لمطالب المستفيدين بالخدمة المستعدين للدفع مقابل خدمة منتظمة ، ويستطيعون أن يقدموا تكنولوجيات بديلة للإتصالات (معتمدة على اللاسلكى أو على السوائل) من أجل توفير الخدمات الأساسية للمناطق البعيدة عن العواصم . وتسمح البيئة التنظيمية فى معظم بلدان الدخل المتوسط بدخول موردين جدد وخصخصة الخدمات القائمة أو اضفاء أسس تجارية عليها (عن طريق منح امتيازات التشغيل) .

القوى الكهربائية : تبلغ إمكانيات التنافس فى قطاع القوى الكهربائية أقصاها فيما يتعلق بتوليد الكهرباء بالطاقة الحرارية وتوزيعها ، وهما نوعان من النشاط يمكن فصلهما عن مرافق الكهرباء الموجودة حاليا ، والتى تتميز بالتكامل الرأسى ، ويمكن تشغيلها بمقتضى امتيازات . كما يمكن أن

يقوم القطاع الخاص ـ كبديل لذلك ـ بهذه الأنشطة . بيد أن الأمر قد يقتضى توافر حد أدنى لحجم السوق حتى يصبح فصل هذه الأنشطة مجديا . وفى الأسواق الصغيرة للغاية فى كثير من بلدان الدخل المنخفض ، ربما لا يؤدى الفصل الرأسى للتوليد عن النقل والتوزيع إلى تحقيق مكاسب فى الكفاءة تكفى لموازنة ما يتطلبه ذلك من تكاليف إضافية للتنسيق . وفى جميع البلدان تقريبا ، يرجح أن تبقى عمليات التوليد الكهرومائية الكبيرة مملوكة للقطاع العام (بسبب السمات الفريدة والمتعلقة بالبيئة والمخاطر) ولكنها يمكن أن تدار على أسس تجارية ـ وذلك ـ مثلا ـ بمقتضى عقود للإدارة . أما المرافق الكهرومائية الصغيرة للتوليد فيمكن تملكها ملكية خاصة .

وفى وسع السياسات القطاعية التى تستفيد بفرص التنافس فى توليد الكهرباء أن تزيد من الكفاءة ، وتقلل من التكاليف . ويعتبر منح الامتيازات من الوسائل المستقرة لزيادة كفاءة القطاع . وحتى يتمكن منتجو الكهرباء من القطاع الخاص من المنافسة ، يجب أن تتاح لهم فرصة الاتصال بالشبكة القومية ، وان يتولى تنسيق أنشطتها مدير للشبكة . وخلال المستقبل المنظور ، سيحتفظ نقل الكهرباء على المستوى القومى بعناصر من الاحتكار الطبيعى ، ويحتاج إلى وضع تنظيمات عند تحوله إلى يد القطاع الخاص .

وينبغى أن يتركز إصلاح الكيانات المسيطرة ، والتى سيستمر وجودها فى كثير من البلدان ـ وخاصة فى مجال نقل الكهرباء ـ على خلق استقلال مالى وإدارى ، وعلى تشجيع السلوك التجارى . وسوف يتطلب ذلك ـ فى أحيان كثيرة مشاركة القطاع الخاص فى الملكية ـ عن طريق المشاريع المشتركة أو عن طريق البيع ـ كما يتطلب إدخال عقود الإدارة الخاصة ، أو عقود الامتياز ، وان كان من المستحسن أن تظل شركات القطاع الخاص المشاركة فى نقل الكهرباء منفصلة عن الشركات الخاصة المشاركة فى التوليد . ويتطلب الأمر إدخال تغييرات مؤسسية لتوفير حوافز للموردين تدفعهم إلى تقاضى رسوم اقتصادية ؛ فهى ضرورية لتشجيع الاستثمار القائم على التمويل الذاتى ، وصون الطاقة ، واستخدام القدرة المتوافرة حاليا استخداما أكثر كفاءة .

وينبغى أن تشمل الرسوم ـ أيضا ـ أية رسوم تدفعها شركات الكهرباء لحماية البيئة ، بما يتفق مع المبدأ القائل بأن الملوِّث يدفع أية تكاليف بيئية يسببها للآخرين .

الغاز : يمكن توريد الغاز الطبيعى على أسس تنافسية فى كثير من البلدان . وغالبا ما يكون إنتاج الغاز الطبيعى متكاملا تكاملا رأسيا مع إنتاج البترول الخاضع للملكية العامة . ويحتاج الأمر إلى الفصل بينهما حتى يمكن تحقيق الإنتاج التنافسى بمقتضى الامتيازات ، أو العقود ، أو الملكية الخاصة . وتكون القضية التنظيمية الرئيسية هى ضمان فرصة وصول المنتجين إلى خطوط أنابيب نقل الغاز على أسس تنافسية . ويمكن أن يتولى توفير هذا الضمان جهاز تنظيمى ، أو أن يتم عن طريق شروط تسجل فى عقود الإيجار أو الامتياز . ويمكن للمنافسة من قبل أنواع الوقود البديلة (عند تسعيرها تسعيرا واقعيا) أن توفر الانضباط السوقى الطاغى لتجنب الحاجة إلى وضع تنظيم خاص لأسعار الغاز . وتتوافر إمكانيات كبيرة للاستثمارات الخاصة (الأجنبية) لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لإنتاج الغاز وتوزيعه ، بشرط الحد من المخاطر غير التجارية المتصلة بالاحتياجات الضخمة من النقد الأجنبى فى المشاريع .

الماء والنفايات

ترتبط الأنشطة المتعلقة بالماء والنفايات بمسائل البيئة ارتباطا وثيقا ؛ بحيث تصبح إمكانية تسويقها أقل من إمكانية تسويق الأنشطة المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية أو الطاقة ، كما أن طابعها المحلى يجعل بعض الأنشطة مرشحة بصورة طبيعية لأن يقوم بتوريدها المجتمع المحلى (الجدول ٦ – ٥) . والرسوم التى يدفعها المستفيدون هى أداة مألوفة فى هذين القطاعين ، وان كانت نادرا ما تغطى تكاليف الخدمة بأكملها .

مياه الشرب والصرف الصحى : ينبغى أن تقوم بتوريد مياه الشرب المنقولة بالمواسير ، وكذلك عمليات الصرف الصحى فى الحضر ـ سواء على مستوى البلديات ، أم على مستوى العواصم الكبرى ـ مؤسسات تدار على الأسس التجارية . ويحسن ـ أيضا ـ أن تكون لها إدارة من المهنيين خاضعة للمساءلة أمام المستفيدين ، وتتوافر لديها حوافز واضحة لتوفير خدمات ذات نوعية عالية ويمكن الاعتماد عليها ، بالإضافة إلى إدارة الأصول إدارة تتسم بالكفاءة . وتتمثل مسؤولية الحكومة فى هذه الأحوال ، فى حدها الأدنى ، فى ضمان التشغيل التجارى الذى يمكن أن يتحقق عن طريق تفويض المسؤولية إلى شركة تتبع القطاع الخاص من خلال عقد للإدارة ، أو التأجير أو الامتياز . ورقابة

جدول ٦ - ٥ : الخيارات فيما يتعلق بالماء والنفايات

القطاع والنشاط	الرقم القياسى للقابلية للتسويق	بلدان الدخل المنخفض	بلدان الدخل المتوسط		
			الانتقال	الاصلاح	النمو المرتفع
إمدادات الماء					
الشبكة الحضرية بالمواسير	٢,٠	● ب	● ب	● أ ● ب	● أ ● ب
الريفية أو بدون مواسير	٢,٤	● د	● د	● د	● د
الصرف الصحى والمجارى					
المجارى بالمواسير والمعالجة	١,٨	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب
المشتركة بين المساكن	٢,٠	● د	● د	● د	● د
التخلص فى الموقع	٢,٤	ج ● د	ج ● د	ج ● د	ج ● د
الرى					
الشبكات الأولية والثانوية	١,٤	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب
الشبكات الثالثة (فى المزارع)	٢,٤	● د	● د	● د	● د
النفايات الصلبة					
الجمع	٢,٨ -	● ج،	● ج،	● ج،	● ج،
التخلص منها بطريقة صحية	٢,٠	● أ ● ب	● ب ● ج،	● ب ● ج،	● ب ● ج،

مفتاح الخيارات
- ● أ - هيئة عامة تعمل على أسس تجارية
- ● ب - منح امتياز أو إيجار
- ج - قطاع خاص بدون تنظيم حكومى
- ● ج، - قطاع خاص مع تنظيم لطريقة الاستعمال أو التنظيم فى حالة الانفراد بأداء الخدمة
- ● د - المجتمع المحلى والجهود الذاتية للمنتفعين (مع تقديم مساعدة تقنية)

الجمهور ضرورية لضمان وصول الخدمة إلى المستفيدين ذوى الدخل المنخفض ، ولحماية الصحة العامة ، وحماية نوعية البيئة . وفى البلدان التى لا تتوافر فيها سوى قدرة تقنية متواضعة ، يمكن لمن يحصلون على امتياز التشغيل أن يستعينوا بالخبرة الدولية ، بصورة ناجحة . إذ أن تسعير الماء بحيث يكون السعر ممثلا للتكاليف المالية والبيئية والاقتصادية الكاملة للتوريد ، أمر ضرورى لتوليد الأموال اللازمة لتوسيع نطاق الخدمة والتشجيع على استخدامها بكفاءة .

التصحاح : ينبغى للبلدان منخفضة الدخل أن تنظر فى نهج ذى شعبتين لتطوير التصحاح . أولاهما التعاقد على المشاريع ، مثل منح الامتيازات ، حتى يمكن تطبيق الإدارة التجارية لمرافق التصحاح فى المناطق الحضرية . والثانية ، أنه يمكن للمجتمعات الحضرية والريفية الأكثر فقرا والتى لا يتوقع أن يتم توصيلها بالشبكات الرسمية للإمدادات فى المستقبل المنظور ، أن تستخدم التكنولوجيا الوسيطة وتطوعها لتتلاءم مع احتياجات المستفيدين بالخدمة ، واستعدادهم لدفع التكاليف . ويمكن أن يتم اختيار هذه الأنظمة الأقل تكلفة ، وهى من الدرجة الثالثة (وهى مرافق توصل الخدمة مباشرة إلى المستخدم النهائى وجرى وصفها فى الفصل الرابع) ، وكذلك تمويلها وتشغيلها بواسطة المجتمع المحلى مع الحصول على مساعدة تقنية .

وسوف تبقى البنية الأساسية الرئيسية التى ترتبط بها الشبكات من الدرجة الثالثة ، وما يتعلق بذلك من مرافق المعالجة من المسؤوليات المباشرة للمرافق القطاعية المعنية - من حيث التخطيط والتمويل والتشغيل .

الرى والصرف : تتغير - أيضا - السياسات الرئيسية المتعلقة بأشغال مياه الرى تبعا لسمات الشبكة المعنية ونطاقها ، ولكنها تتشابه - إلى حد كبير - بين مجموعات البلدان . فتشغيل المرافق الرئيسية والمرافق الفرعية لها يمكن أن تتولاه بصورة متزايدة كيانات لها استقلالها المالى ، فى حين قد يكون من الأفضل أن تضطلع بملكية وتشغيل شبكات الدرجة الثالثة روابط للمستفيدين ، أو جمعيات تعاونية منهم ؛ فهذا الحل يؤدى إلى تحسين الصيانة ، وكذلك إلى تحسين تحصيل رسوم المياه . وهما مشكلتان دائمتان فى كثير من شبكات الرى .

وقد ثبت نجاح روابط المستفيدين المعنية بتشغيل وصيانة مشاريع الرى الصغيرة ، وشبكات الترع من الدرجة الثالثة ، فى بلدان تختلف أوضاعها مثل الأرجنتين ونيبال ، والفلبين وسرى لانكا . وقد نجحت كولومبيا واندونيسيا والمكسيك فى نقل مسؤولية التشغيل والصيانة إلى المزارعين ، حتى بالنسبة للمشاريع الكبيرة المملوكة للدولة . وقد تطلب الأمر إعدادا دقيقا لضمان أن يشعر المزارعون بشعور المالك ، وبحيث أمكن التوصل مجددا إلى حل للمشاكل الناجمة عن تأخر السلطات العامة فى إنجاز أعمال الصيانة . ولا غنى عن التسعير الاقتصادى لخلق الحوافز الصحيحة للمزارعين لاستخدام الماء بكفاءة كما حدث فى المكسيك (وقد ورد وصف هذه التجربة فى الفصل الرابع) .

إدارة النفايات الصلبة : تشارك إدارات التصحاح التابعة للبلديات فى كثير من البلدان النامية فى جميع مراحل ادارة النفايات الصلبة . وهى تنفق حصة كبيرة من الميزانيات المحلية لهذا الغرض ، ومع ذلك فهى لا تقوم - فى العادة - بجمع أكثر من ٥٠ إلى ٧٠ فى المائة من النفايات الصلبة ، ولا تحقق التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا . ويمكن فى كافة مجموعات البلدان أن يتم جمع النفايات الصلبة الحضرية بكفاءة أكبر عن طريق التعاقد مع القطاع الخاص . كما أن أنشطة الجماعات غير الرسمية التى كانت تضطلع - تقليديا - بإعادة تدوير الموارد ، أو استعادتها فى كثير من البلدان يمكن أن تصبح أكثر أمانا وكفاءة . وعلى سبيل المثال فإن جامعى القمامة التقليديين فى القاهرة (الزبالين) تحولوا إلى شركة خاصة مسؤولة تعاقديا عن جمع القمامة ونقلها وإعادة استخدامها .

وضمان التخلص السليم بيئيا عن طريق مقالب القمامة الآمنة ، أو الاحراق الكامل ، يحتاج إلى مشاركة مباشرة بدرجة أكبر من جانب الحكومات فى التخطيط والتنظيم ؛ لأن للتخلص من النفايات آثارا جانبية عديدة ، كما أنه يتأثر بوفورات الحجم الكبير التى تجعل توفير الخدمة عن طريق التنافس أقل سلامة من الناحية الاقتصادية . ويمكن أن تتعاون البلديات فى التخلص من النفايات الصلبة عن طريق الكيانات الإقليمية ، أو التابعة للعواصم الكبرى ، والتى تعمل بمقتضى تعاقدات مع القطاع الخاص ، كما هو الحال فى كراكاس وساوباولو وغيرهما من مدن أمريكا اللاتينية . ويعد منح الامتيازات أداة مفيدة فى الحصول على الخبرة التقنية فى تكنولوجيا التخلص من النفايات .

النقل

يسمح قطاع النقل بمزيج ثرى من الخيارات لتوفير الخدمة . ولا تتيح الطرق سوى مجال ضئيل لمشاركة القطاع الخاص (بسبب مشاكل التسعير) ، وتحتاج قطاعات - مثل السكك الحديدية - إلى قدر من التنظيم بسبب ضخامة التكاليف الغارقة ، أو لضمان وجود شبكات تغذية (الجدول ٦ - ٦) .

السكك الحديدية : العنصر الأساسى فى إصلاح السكك الحديدية هو إعطاؤها الاستقلال الذاتى للتشغيل باعتبارها نشاطا تجاريا - وهو التزام يمكن تعزيزه من خلال ضخ قدر من رأس المال الخاص ، وتوفير إدارة من القطاع الخاص . وقد كانت السكك الحديدية فى البلدان النامية تخضع - عادة - لدرجة كبيرة من التنظيم الحكومى ، وهى مبنية على أساس أن تكون هيئة ضخمة موحدة ، مرهقة بخطوط غير اقتصادية وعمالة زائدة . وما يترتب على ذلك من حصولها على إعانات مالية وتقديمها خدمة لا يمكن الإعتماد عليها يجعلان السكك الحديدية أقل قدرة على التحديث والتنافس مع الأشكال الأخرى من وسائل النقل . ووجود منافسة بين الوسائل المتعددة لنقل البضائع والركاب يدعو إلى وضع استراتيجية للإصلاح تقوم - أساسا - على استبعاد تحديد الأسعار لخدمات السكك الحديدية ، ومنحها مرونة هيكلية تسمح لها بالتخلى عن الخطوط غير الاقتصادية . وهناك استثناء من رفع الضوابط عن خدمة السكك الحديدية ويتعلق بمن يقومون بشحن البضائع الذين لا تتوافر لهم وسيلة بديلة لشحن بضائعهم .

وهناك استراتيجية يجرى بحثها ، أو يجرى تطبيقها فى بعض البلدان ، ومن بينها الأرجنتين وشيلى وكوت ديفوار والمكسيك ، تقوم على الفصل الرأسى بين منشآت المعدات والمرافق وبين الخدمات ، حيث يجرى تشغيل هذه الأخيرة عن طريق التعاقد مع كيانات ليست هى المالكة للبنية الأساسية للسكك الحديدية . ويتطلب هذا الفصل قواعد واضحة لاستخدام المرافق واتفاقات بشأن الاستثمارات والصيانة ، وقد لا ينجح فى البلدان التى لا تتوافر فيها قدرة مؤسسية كافية .

وقد شرعت البلدان التى تمر بمرحلة انتقالية فى التوفيق بين ما لديها من أصول السكك الحديدية حتى تتمكن من خدمة الاحتياجات المقبلة للقطاع الصناعى الذى أعيدت هيكلته ، (وأعيد توجيهة جغرافيا) . وتحتاج هذه البلدان ـ أيضا ـ إلى زيادة رسوم شحن البضائع بحيث تغطى التكاليف ، حتى تتحسن كفاءة استخدام الطاقة فى اسطولها من القاطرات .

النقل داخل المدن : يمكن أن يتولى القطاع الخاص خدمات النقل داخل المدن بنفسه ، أو عن طريق الحصول على امتيازات . وتوفير النقل بالحافلات ، أو سيارات الأجرة فى المناطق الحضرية من الأنشطة التى يسهل نسبيا ـ الدخول إليها ، والخروج منها ، ويمكن أن تزدهر فيها المنافسة فى كافة مجموعات البلدان . وقد يكون من المناسب أن يتوافر ، بالإضافة إلى التنظيمات التى توضع لضمان

جدول ٦ - ٦ : خيارات فى النقل

القطاع والنشاط	الرقم القياسى للقابلية للتسويق	بلدان الدخل المنخفض	بلدان الدخل المتوسط		
			الانتقال	الاصلاح	النمو المرتفع
السكك الحديدية					
القضبان والمحطات	٢,٠	● أ	● أ	● أ ● ب	● ب
نقل البضائع	٢,٦	● أ ● ج،	● أ ● ج،	● ج،	● ج،
خدمة الركاب	٢,٦	● أ ● ب	● أ ● ب	● ب ● ج،	● ب ● ج،
خدمات النقل الحضرى					
الحافلات فى المدن	٢,٤	● ج، ● ب	● ج، ● ب	● ج، ● ب	● ج، ● ب
السكك الحديدية الحضرية	٢,٤				
الطرق					
الطرق الأولية والثانوية	٢,٤	● أ	● أ ● ب رسوم	● أ ● ب رسوم	● أ ● ب رسوم
الطرق الريفية	١,٠	● د	● د	● د	● د
الطرق الحضرية	١,٨	● أ	● أ	● أ	● أ
الموانىء والمطارات					
المرافق	٢,٠	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب	● أ ● ب
الخدمات	٢,٦	● ب ● ج،	● ب ● ج،	● ب ● ج،	● ب ● ج،

مفتاح الخيارات
- ● أ - هيئة عامة تعمل على أسس تجارية
- ● ب - منح امتياز أو إيجار
- ● ج، - قطاع خاص مع تنظيم طريقة الاستخدام أو الممرات فقط
- ● ج، - قطاع خاص مع تنظيم الأسعار
- ● د - المجتمع المحلى والجهود الذاتية للمنتفعين (مع تقديم مساعدة تقنية)

السلامة ، والاهتمامات البيئية ، قدر من السيطرة على هيكل الطرق ، وتخصيص خدمات الحافلات لمسارات محددة ، وغالبا مالا تكون هناك حاجة إلى وضع قيود عامة على الدخول إلى مجال الخدمة ، أو تحديد أسعارها . وخدمات السكك الحديدية داخل المدن يسهل تشغيلها عن طريق الإيجار ، أو منح الامتيازات أو التعاقد .

ويتطلب وضع استراتيجية كاملة للنقل داخل المدن بحث جميع وسائل النقل المتاحة ، بما فى ذلك مترو الأنفاق ، أو غيره من وسائل النقل السريع ، والسيارات الخاصة ، ووسائل النقل غير الآلى (التى قد تدعو إلى إنشاء مسارات جانبية للمشاة وحارات للدراجات) . وتحتاج الاختيارات الاستراتيجية بشأن الدور النسبى لكل من النقل بالمركبات الخاصة والنقل العام ، إلى تقدير شامل للتكاليف والمنافع ، بما فى ذلك الآثار الاقتصادية والمالية والبيئية ، والتأثير على استخدامات الأراضى . ويجب أن يكون لسياسات إدارة المرور أولوية متقدمة ؛ لأن حركة المرور التى تنساب بسهولة تحقق منافع أساسية من حيث الكفاءة والأمان ، وإنقاص تلوث البيئة . وهذه السياسات تحتاج إلى قدرة على إنفاذها حتى تحقق فاعليتها . كما أن التسعير الاقتصادى لأنواع الوقود ، وللأراضى الحضرية (وخاصة أماكن انتظار السيارات) ، وإدارة الطلب عن طريق تسعير حق استخدام الطرق فى المناطق الحضرية ، تعتبر سياسات لها أهمية متزايدة فى البلدان التى يزداد فيها الازدحام فى المدن .

الطرق : القضية الأساسية فى السياسة المتعلقة بالطرق هى استحداث مؤسسات قادرة على إدارتها وصيانتها على النحو الواجب والتى تتوافر لها الأموال الكافية لتحقيق ذلك . ولهذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة لعناصر الشبكات التى يصعب أن تحدد لها رسوم يدفعها المستفيدون - أى الأغلبية الكبرى من شبكات الطرق البرية على المستويات القومية والريفية والحضرية ، والتى لا يسهل أن يطبق فيها نظام البوابات التى تدفع فيها الرسوم . ويتطلب إصلاح إدارة هذه الطرق تحديد مسؤوليات واضحة عن التشغيل والصيانة للسلطات المختصة . كما يعنى ذلك وضع نظام لدفع رسوم اقتصادية يتحملها مستخدمو الطريق (ويكون ذلك فى صورته المثالية إذا شمل تحديد التكاليف على أساس الحمل المحورى الذى ينتج عن كل مستفيد بالطريق) ، وإضفاء الصفة المؤسسية على خطة للتمويل تربط بين ما يدفعه المستفيد ونفقات الصيانة (حتى ينشأ حق مستخدمى الطريق فى مساءلة الجهات القائمة بالتشغيل) وإيجاد آلية تسمح لمستخدمى الطريق بالتأثير على المبالغ التى تنفق لصيانته . ومن الأمثلة الطيبة على ذلك ، سلطات الطرق البرية التى أعيدت هيكلتها مؤخرا فى سيراليون وتنزانيا ؛ فكل منهما تضم ممثلين للمستفيدين بالطريق (مثل الغرف التجارية ، ورابطات السيارات ، والقائمين بعمليات الشحن ، وغيرهم من مجموعات المواطنين) . بالإضافة إلى المهندسين والمسؤولين الحكوميين .

وعلى نحو ما ورد فى الفصل الثانى ، يزداد قيام القطاع الخاص بالصيانة الدورية للطرق (والتى يمكن تحديد معايير أدائها ومتابعتها بوسائل أيسر من تحديد أداء الصيانة الروتينية) ، بمقتضى التعاقدات ، بكفاءة أكبر من أداء الموظفين الحكوميين لها . ويمكن تحقيق صيانة جزئية للطرق الزراعية الفرعية فى الريف بواسطة الهيئات والمجتمعات المحلية . وأنجح التجارب هى التى تجمع بين الإشراف المحلى على الصيانة وقدر من التمويل الحكومى ، أو التوريد الحكومى للمواد . وينبغى أن يوجه الاهتمام فى البلدان منخفضة الدخل إلى تشجيع النهج المعتمدة على كثافة العمالة والمردودة التكاليف من أجل صيانة الطرق وإنشائها . ويمكن إنشاء الطرق التى يتم تقاضى رسوم للمرور بها والتى يمولها القطاع الخاص بالنسبة لبعض وصلات الطرق ، ولاسيما الوصلات الرئيسية بين المدن حيث يكون تدفق المرور شديدا .

الموانىء والمطارات : تثير الموانىء والنقل الجوى كثيرا من نفس القضايا المتعلقة بالسياسات - والفرص - التى سبقت مناقشتها بشأن السكك الحديدية . ورغم أن توفير المرافق (البنية الأساسية للموانىء ومدارج المطارات وبوابانها) على أسس تنافسية أمر لا يتسم بالكفاءة الاقتصادية ؛ (لأنها تحتاج إلى تكاليف ثابتة كبيرة تعتبر تكاليف غارقة) فإن تجهيز هذه المرافق وتشغيلها يعد نشاطا يمكن التنافس فى أدائه . ويعد التأجير ومنح الامتيازات من الخيارات المناسبة لتشغيل الموانىء والمطارات . كما يمكن توفير المراسى داخل الموانىء على أساس تنافسى .

وعندما تخضع الموانىء والمطارات للمنافسة من جانب وسائل النقل الأخرى ، أو من جانب مرافق مجاورة ، يمكن إلغاء اللوائح التنظيمية المحددة لأسعار خدمات الموانىء والمطارات . ولكفالة توافر خدمة ذات نوعية مرتفعة ويمكن الاعتماد عليها ، وهما أمران ضروريان للتجارة الدولية ، يتطلب الأمر - بالمثل - أن تكون الأنشطة المؤسسية ، مثل

لتخليص الجمركى ، والاتصالات الدولية فى الموانىء ، من لعوامل التى تيسر حركة البضائع ، ولا تعرقلها .

ثمار الإصلاح

لن يكون تنفيذ الإصلاح سهلا . فكما ورد فى الفصل الثانى سيتطلب تحسين الإنتاجية فى كثير من الحالات أن تقوم المؤسسات بتقليص قوة العمل بها . وسيعنى إنشاء مؤسسات تجارية – أيضا ، إرتفاع الأسعار فى كثير من القطاعات ، وخاصة فى توريد الكهرباء والمياه ـ وهو إرتفاع كثيرا ما يلقى معارضة من دوائر الطبقة الوسطى القوية والتى تستفيد بالدعم الحكومى . ولكن السخط على الخدمات الحالية فى كثير من البلدان أصبح قويا بدرجة ربما تجعل التدابير التى لا تلقى قبولا فى البداية ، مستساغة بعد ذلك إذا صحبتها جهود فعالة لتحسين الخدمة ، وبشرط وجود قادة أكفاء قادرين على تحقيق الإصلاح . وقد بينت التجربة أن النجاح يتطلب التزاما قويا من جانب الحكومات ، كما يتطلب استراتيجيات للتنفيذ ، توضع بصورة محكمة من أجل تخفيض تكاليف الإصلاح .

وتستطيع الجهات المقدمة للمساعدات أن تقوم بدور يتجاوز تمويل الاستثمارات فى البنية الأساسية ، وذلك بمساعدة البلدان على تعزيز قدرتها المؤسسية على الاضطلاع بالإصلاح المستدام والتنمية القطاعية . ويتضمن بناء القدرة المؤسسية وضع سياسات ملائمة وإيجاد الآليات اللازمة لتنفيذها ، وخلق أطر قانونية وتنظيمية صالحة للتطبيق ، وتقوية الموارد البشرية ـ بما فى ذلك الخبرة التنظيمية فى القطاع الخاص ، والمهارات الإدارية فى القطاع العام . ويعنى تعزيز القدرة المؤسسية فى كل هذه الأبعاد خلق بيئة إيجابية تساعد على توفير خدمات للبنية الأساسية تتسم بالكفاءة والاستجابة للاحتياجات .

وتستطيع برامج المساعدة الخارجية أن تعزز القدرة المؤسسية للبلدان عن طريق توفير المعرفة المتصلة بهذا المجال ، واستكمال المشورة فى الموضوعات الجوهرية ببرامج جيدة التصميم للتعاون التقنى والتدريب ، وعن طريق تقديم مساعدة مالية لأغراض الاستثمار والإصلاح . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى ، تستطيع الجهات المانحة أن تساعد فى تحديد الإحتياجات للإصلاح وأولوياته ، من خلال التحليلات والبحوث القطاعية ومن خلال نشر المعرفة فى مختلف البلدان بأفضل الممارسات . كما تستطيع أن تشجع على جمع البيانات بصورة منهجية ، وتحليل المعلومات عن أداء القطاعات ، بغية تحسين وضع السياسات داخل البلدان ، وكذلك التشجيع على التعلم مما يصادفه الآخرون من نجاح أو فشل . وثانيا ، ينبغى للمساعدة الخارجية أن توفر التدريب والتعاون التقنى ؛ دعما لجهود البلدان النامية فى مجال تصميم الإصلاحات وتنفيذها ، وفى إدارة خدمات البنية الأساسية . وثالثا ، فى وسع برامج المساعدة الخارجية أن توفر موارد مالية تدعم جهود البلدان للإصلاح القطاعى ، وتعزز التنمية المستدامة ـ وذلك مثلا بايلاء أولوية أعلى للصيانة والإصلاح ، وضمان التوصل مبكرا فى عملية تحديد المشروعات إلى تقدير للطلب الفعال من جانب المستفيدين واهتمامات أصحاب المصالح الآخرين . ومثل هذه التدابير لبناء المؤسسات سيحتاج تصميمها وتنفيذها إلى وقت أطول ، وسيكون التنبؤ بنتيجتها أصعب منه فى حالة المساعدات الإنمائية التقليدية ، إلا أنه لا غنى عنها لتحقيق التحسينات اللازمة فى قطاعات البنية الأساسية .

ورغم أن البلدان تستطيع أن تحصل من الخارج على ما يلزم للإصلاح من معرفة ومهارات وموارد مالية ، فإن الالتزام بالإصلاح ينبغى أن ينبع محليا . ولكن ثماره كثيرة وكبيرة ، مما يجعله جديرا بما يتطلبه من جهد .

فسوف يؤدى الإصلاح إلى تحقيق مكاسب من ثلاثة مصادر : إنقاص الدعم ، وتحقيق مكاسب تقنية للموردين ، ومكاسب تتحقق للمستفيدين . ورغم أن المكاسب سوف تختلف بصورة واضحة من بلد إلى آخر ، ففى الوسع وضع تقديرات أولية لثمار الإصلاح تحت العنوانين الأولين . ويورد الجدول ٦ ـ ٧ تقديرات للعبء المالى لتوفير

الجدول ٦ ـ ٧ العبء المالى لخدمات البنية الأساسية المقدرة بأقل من سعرها الحقيقى

(بمليارات الدولارات)

القطاع	وفورات تنتج من التسعير الأفضل	المصدر
الكهرباء	٩٠	بخس التسعير
المياه	١٣	بخس التسعير
	٥	توصيلات غير مشروعة
السكك الحديدية	١٥	بخس أسعار خدمة الركاب
المجموع	١٢٣	

المصدر : Ingram and Fay 1994.

الخدمات - أى التكاليف التى لا تسترد من المستفيدين . ورغم أنه لا يمكن وضع تقديرات (متحفظة) إلا بالنسبة لثلاثة قطاعات (الكهرباء ، والماء ، والسكك الحديدية) فإن المجموع يبلغ ١٢٣ مليار دولار سنويا - بما يمثل ما يقرب من ١٠ فى المائة من مجموع الإيرادات الحكومية فى البلدان النامية . وتبلغ الخسارة فى بعض البلدان نسبة عالية . فقبل الإصلاح كان دعم السكك الحديدية فى الأرجنتين وحدها يصل إلى ٩ فى المائة من إجمالى ميزانية القطاع العام ، أو واحد فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى . ورغم أن العدول عن تحديد أسعار أقل من القيمة الحقيقية لن يؤدى إلى وفر مباشر فى الموارد بالنسبة للاقتصاد ؛ (إذ أن التكاليف سوف يتحملها المستفيدون) فإن تخفيف العبء عن التمويل الحكومى سيكون كبيرا .

والمصدر الثانى للكسب هو الوفورات السنوية الناتجة عن تحسين الكفاءة التقنية لموردى الخدمة . وقد قدرت الوفورات التى يمكن تحقيقها عن طريق رفع كفاءة التشغيل من المستويات الحالية إلى مستويات الممارسات الأفضل الممكن تحقيقها بما يبلغ نحو ٥٥ مليار دولار (الجدول ٦ - ٨) . ويمثل ذلك وفورات صافية فى الموارد للاقتصاد . ورغم أن هذه التقديرات لا تغطى سوى قطاعات معينة وسوى بعض الخسائر التقنية فى تلك القطاعات ، فإن تكاليف الكفاءة تساوى واحد فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى البلدان النامية ، وأكثر من مثلين بالنسبة لتدفقات المساعدة الإنمائية السنوية للبنية الأساسية . ويمكن أن يتولد ربع مبلغ الاستثمارات السنوية فى البنية الأساسية فى البلدان النامية والتى تبلغ ٢٠٠ مليار دولار عن طريق الوفورات التقنية الممكنة التنفيذ فحسب . ولن تستفيد من ذلك بلدان الدخل المنخفض وحدها ، فرغم أن القدرة على الوصول إلى البنية الأساسية تزيد مع إرتفاع الدخل ، فإن كفاءة البنية الأساسية لا ترتبط بالدخل إرتباطا وثيقا ، وبالتالى فإن جميع الدول تقريبا لديها إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة فى هذا الصدد .

ورفض هذه المكاسب يترجم بصورة مباشرة إلى تكاليف بشرية ، لأنه يعنى الحدّ من التقدم صوب الوصول إلى المليار من البشر الذين مازالوا يفتقرون إلى مياه الشرب النقية ، وإلى ما يقرب من الملياريين من البشر الذين يفتقرون إلى الكهرباء ومرافق التصحاح الملائمة . وبالتكاليف الحالية التى تقدر بان الفرد الواحد يحتاج إلى ما يقرب من ١٥٠

الجدول ٦ - ٨ الوفورات الناتجة عن زيادة الكفاءة
(بمليارات الدولارات)

القطاع	*الوفورات*	*مصدر عدم الكفاءة*
الطرق	١٥	احتياجات الاستثمار السنوية الناشئة عن عدم ملاءمة الصيانة
الكهرباء	٣٠	الفاقد فى النقل والتوزيع والتوليد
المياه	٤	التسرب
السكك الحديدية	٦	الإفراط فى استعمال الوقود ، والعمالة الزائدة . وعدم توافر القاطرات .
المجموع	٥٥	

المصدر : Ingram and Fay 1994.

دولارا للتوصيلات المتعلقة بالماء ، فإن علاج الخسائر التقنية السنوية ، القابلة للقياس الكمى والتى تبلغ ٥٥ مليار دولار على إمتداد ثلاث سنوات ، يعنى إمكان توفير المياه النقية لمليار شخص لا يحصلون عليها فى الوقت الحالى .

ورغم أنه من المتعذر وضع تقدير كمى على النطاق العالمى ، فإن أهم الثمار الممكنة وشبه المؤكدة تتجاوز الحد من الخسائر المالية ، وتحسين الكفاءة التقنية ، ويمكن أن تترتب عليها مكاسب سواء فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادى أو تحقيق مصالح للفقراء ؛ فتحسين الخدمة يؤدى إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الرفاه فى كافة جوانب الاقتصاد . ومن شأن زيادة إمكان الاعتماد على الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية أن يوفر لرجال الأعمال إنتاجا ضائعا واستثمارات لا موجب لها . كما أن الطرق التى تصان صيانة جيدة تخفض من تكاليف تشغيل المركبات . ويمكن للبنية الأساسية الريفية المحسنة أن تزيد من دخل فقراء الريف من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية . وتحسين ماء الشرب ووسائل التصحاح من الأمور ذات الأهمية الحاسمة للفقراء الذين ينفقون الوقت والمال للتعويض عن عدم توافر البنية الأساسية المناسبة . وكل هذه التحسينات ستسهم فى رفع مستوى المعيشة - بزيادة الأجور فى الأعمال الأكثر إنتاجية ، وخفض الأسعار عن طريق النقل الأكثر كفاءة ، وتحسين نوعية الحياة للأفراد .

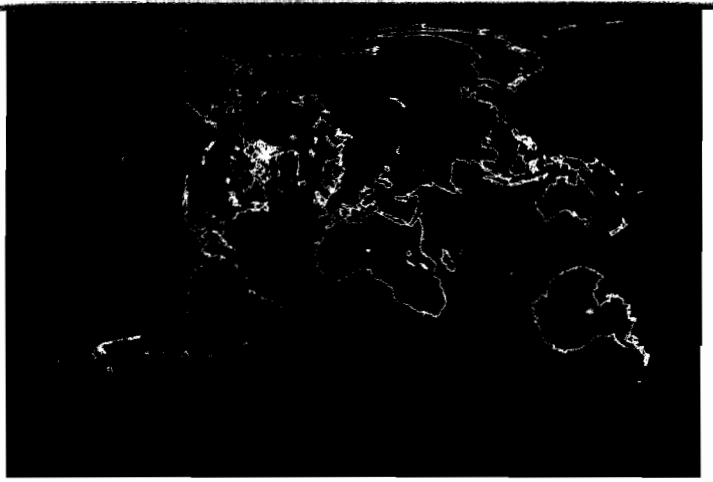

مذكرة بيبليوغرافية

اعتمد هذا التقرير على طائفة واسعة من مصادر البنك الدولى – منها الأعمال الاقتصادية القطرية والقطاعية والأعمال الخاصة بالمشاريع وأوراق البحوث – وعلى مصادر خارجية عديدة . والمصادر الأساسية مبينة أدناه وهى مدرجة أيضا فى قائمة حسب المؤلف أو المنظمة وتنقسم إلى مجموعتين : أوراق أساسية صدر تكليف بإعدادها خصيصا لهذا التقرير ، وبيبلوغرافيا منتقاة . والأوراق الأساسية متوافرة تحت الطلب من مكتب تقرير *عن التنمية فى العالم* . والآراء التى تعرب عنها ليست بالضرورة آراء البنك الدولى أو آراء هذا التقرير .

وبالإضافة إلى قائمة المصادر الواردة أدناه ساعد فى إعداد هذا التقرير أشخاص كثيرون ، من داخل البنك وخارجه على حد سواء . ويود فريق العمل الأساسى أن يشكر بصفة خاصة سرى – رام آيير ، جارى بوند ، جون بسريكوى ، روبرت بيرنز ، لورنس كارتر ، مايكل كوهين ، جين دوين ، نسيم حزقيال ، ايان هجى ، ارتورو اسرائيل ، ايمانويل خمينيزه ، شينيشيرو كاواماتا ، جوهانس لين ، جوبند نانكانى ، جاى بيفرمان ، لويس بوليكن ، اندرس ريجو ، ايفريت سانتوس ، زاماراك شاليزى ، جون شيلنج ، واريك سميث ، اندرو ستير ، ريتشارد سترن ، أندر سود ، فينود توماس ، لويس طومسون ، مايكل والتون ، وهانز ويس .

ومن بين الآخرين الذين قدموا ملاحظات أو تعليقات مفصلة ، دنيس اندرسون ، روبرت اندرسون ، هانز ابتيز ، افريم اسيبى ، مارك بيرد ، زيلكو بوجتش ، ريتشارد برون ، خوسيه كارباجو ، كريشنا تشالا ، ارمين شوكسى ، انطونى تشيرشل ، سيرجيو كونتريراس ، دنيس دى تراى ، شانتايانان ديفاراجان ، استيفان ديبوزى ، جونار ايسكلند ، عاصف فايز ، جون فلورا ، لويز فوكس ، هيرنان جارسيا ، آمنون جولان ، اورفيل جريم ، لويس جواش ، جيفرى جوثمان ، كينيث جوييام ، ريكاردو هالبرين ، روجر هيث ، نورمان هيكس ، فيجاى ياجاناثان ، فريدا جوهانسن ، على خضر ، هومى كاراس ، مايكل كلاين ، بيير لاندل – ميلز ، كويوسيك لى ، اندرس ليبنثال ، آلان لوكوسول ، ديفيد لوماكس ، ميلارد لونج ، سيرجيو مارجوليس ، كوستاس ميخالوبولوس ، برأديب ميترا ، موهان موناسنغ ، شيولى بارجالى ، انطونى بيليجرنيى ، سانجاى برادان ، د . س . راو ، جون ريد وود الثالث ، على سابتى ، مارى شيرلى ، جيرى سيلفرمان ، مارتين ستاب ، بيدروتابورجا ، ماتين ثوبانى ، توماس والتون ، بيتر واتسون ، ستيفن ويب ، جيم رايت ، وجوياييرمو يبس .

وأسهم أشخاص كثيرون من خارج البنك بالنصيحة والتعليقات والمواد . وضمت اجتماعات المسهمين ومن حضروا مندوبين عن *الحكومات ووكالات المعونة الثنائية* موين أفضال ، وزير المالية الباكستانى ، جوى باريت ، من فيالق السلام الأمريكية ، هنك بوش ، المدير العام للتعاون الدولى بهولندا ، ايمانويل دى كالان ، السيدة شيدفيل – موراى ، م . جاردن ، و م . بيريلمان ، وزارة الشئون الخارجية بفرنسا ، آن شاربيرون بيرشيه وكلود مارتينان ، وزارة الأشغال العامة والنقل والسياحة بفرنسا ، جون كروك ، دار الاتصالات السلكية واللاسلكية بنيوزيلندا ، زو ديكى ، الأكاديمية الصينية للتخطيط والتصميم الحضرى ؛ جبور دمزكى ، عمدة بودابست ؛ ميتشيو فوكاى

وكويشيرو فوكى ، بنك التنمية اليابانى ، يوشيتارو فوا ، صندوق التعاون الاقتصادى اليابانى لما وراء البحار ؛ تورى جوس ، الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائى ؛ ايليف جوندرسن ، وزارة الشؤون الخارجية بالنرويج ، برونو جورتنر ، التحالف السويسرى لمنظمات التنمية ؛ سيليتو هابيتو ، الهيئة الوطنية الاقتصادية والإنمائية بالفلبين ؛ اميور هورشانى ، وزارة الزراعة ، تونس ؛ س . ك . حيدر ، غرفة التجارة والصناعة بالعاصمة ، بنغلاديش ؛ ايف جورلين ، الصندوق الفرنسى للتنمية ؛ بيتر ج . كالاس ، المكتب الاتحادى السويسرى للشؤون الاقتصادية الخارجية ؛ باتريك لانسمان وجان – ميشيل سيفيرينو ، وزارة التعاون ، فرنسا ؛ بوجوسلاف ليبرادزكى ، وزارة النقل والاقتصاد البحرى ، بولندا ؛ آلادار مادراز ، مستشار ، بودابست ؛ بيكا ميتسو ، وزارة الشؤون الخارجية ، فنلندا ؛ مايكل مورفيت ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛ يوكيو نيشيدا ، معهد تنمية المناطق الساحلية فيما وراء البحار باليابان ، باول بيتر ، المؤسسة الإنمائية السويسرية ؛ أنّا ماريا بنتشيرا ، وزارة الشؤون الخارجية ، إيطاليا ؛ مسحور رحمن ، وزارة الاتصالات ، بنغلاديش ؛ جيديون راجاونسون ، وزارة الأشغال العامة ، مدغشقر ؛ براثاب رامانو جام ، وزارة تخطيط السياسة وتنفيذها ، سرى لانكا ، جينز اريك بندكس راسموسن ، رابطة التنمية الدولية بالدانمرك ؛ جاك روجوزينسكى ، البنك الوطنى للأشغال والخدمات العامة ، المكسيك ؛ جواو سالومايو ، وزارة التشييد والمياه ، موزامبيق ؛ ونجتشا – اوم سانسرن ، المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تايلند ؛ ادوارد ف . سجيرب ، مستشار لشؤون النقل ، السفارة الملكية الهولندية ، ميكاييل سودرباك ، هيئة التنمية الدولية بالسويد ؛ سوجيجانتو سوجيجوكو ، الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائى ، اندونيسيا ؛ جوها سوونتلاتى ، وكالة التنمية الدولية الفنلندية ؛ جون ويلمسهبرست ، إدارة التنمية فيما وراء البحار ، بالمملكة المتحدة ؛ تونى زيتون ، وكالة التنمية الدولية الكندية .

وضم المساهمون ومن حضروا اجتماعات التشاور من الوكالات متعددة الأطراف فابيو باليرين ، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، انانداكوفندا سامى وسليل هرال ، البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ؛ شاشى ديساى و م . اوكيتوكون ، بنك التنمية الأفريقى ؛ جول ا . فريبيات ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ؛ لوشيو جويراتو ، اللجنة الأوربية ؛ فردريك جاسبرسن ، بنك التنمية للدول الأمريكية ؛ ريتشارد جولى ، سانتوش ك . ميهروترا ، اشوك ك . نيجام ، اليونيسيف ؛ جينز لورنتزن ، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، ستيفن ج . مكارثى ، بنك الاستثمار الأوروبى ؛ ستيفن ك . ميلر وتوم ستراندبرج ، منظمة العمل الدولية ؛ اوستاس نونس ونيجل راينر ، بنك التنمية الآسيوى ؛ ج . بروس طومسون ، اللجنة الأوروبية .

وضم المساهمون ومن حضروا اجتماعات التشاور من *مشاريع القطاعين العام والخاص ، والجامعات ومعاهد البحوث ، والمنظمات غير الحكومية* ، يازو اكاتسوكا ، جامعة سايتاما ؛ كازومى اساكو ، جامعة يوكوهاما الوطنية ؛ ايوان جايا عزيز ، جامعة اندونيسيا ؛ مايكل بيسلى ، مدرسة لندن لإدارة الأعمال ؛ وليام كوسجروف ، ايكوكونسلت انك ؛ دان كراون – سيلكا ، الرابطة التعاونية الوطنية للتليفونات ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ هنرى ارجاس ، جامعة هارفارد ؛ فرانسوا جورج ، هيئة كهرباء فرنسا ، بارد جاكسون ، الرابطة التعاونية الوطنية لكهربة الريف ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ تيم كيلى ، الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ؛ كيوهان كيم ، كيم وتشانج ، جمهورية كوريا ؛ ديفيد كينرسلى ، معونة المياه (المملكة المتحدة) ؛ بيير لاكونت ، الاتحاد الدولى للنقل العام ؛ د . لورين ، المركز الدولى للبحوث العلمية ، فرنسا ؛ رولف لودرز ، جامعة شيلى الكاثوليكية ؛ جون ر . ماير ، جامعة هارفارد ؛ بردجر ميتشل ، مؤسسة راند ؛ راكيش موهان ، جامعة الأمم المتحدة ، هولندا ؛ نوبوتيشى نوموتو ، الرابطة الدولية للمستشارين الهندسيين ؛ إقبال نور على وباتريشيا شيد ، مؤسسة على خان . الولايات المتحدة ؛ ريمى برودوم ، جامعة باريس ؛ كولين رلف ، فريق تنمية التكنولوجيا الوسيطة والمنتدى الدولى للنقل والتنمية الريفيين ، المملكة المتحدة ؛ انيك سلمون ، الاتحاد القومى للحياة البرية ، عمّار سياموالا ، معهد بحوث التنمية فى تايلند ؛ بايونج – ناك سونج ، جامعة سيول الوطنية ؛ تاتسو سونامى ، شركة تنمية القوى الكهربائية ، اليابان ، هايديوكى سوزوكى ، اتحاد عمال محافظات وبلديات عموم اليابان ؛ هيساو تاكاهاشى ، شركة مطارات اليابان ، كونيو تاكاسى ، مركز اليابان للتنمية الدولية ، ياسوشى تاناهاشى ، شركة الشحن بالسكك الحديدية اليابانية ، كيميماسا تارومیزو ، شركة طوكيو للتأمين البحرى والتأمين من الحريق ؛ مارى ايميه توريز ، سوفرريل ، اليكس وود ،

الرابطة العالمية للحياة البرية ؛ جوردون وو ، هوبويل خولدنجز ليمتد ، شويشيرو يامانوشى ، شركة سكك حديد شرق اليابان ، وسوسومو يودا ، المعهد المركزى لبحوث صناعة القوى الكهربائية ، اليابان .

الفصل الأول

يعتمد هذا الفصل على طائفة عريضة من المصادر المنشورة وغير المنشورة ، بما فى ذلك وثائق البنك الدولى الخاصة بالمشاريع والقطاعات ، وكذلك الكتابات الأكاديمية . وقد استمدت بيانات القيمة المضافة الواردة فى الجدول ١ – ١ من الحسابات الوطنية الرسمية كما يحتفظ بها البنك الدولى . وتعتمد مناقشة أهمية البنية الأساسية فى اقتصاد ما على مؤلفات بن ناثان وجونسون ١٩٨٧ ، جالنسون ١٩٨٩ ، حكومة اليابان ١٩٨٤ ، وزارة التجارة الأمريكية ١٩٨٤ .

ويشير القسم الخاص بتقدير إنتاجية استثمارات البنية الأساسية إلى دراسات عبروطنية ، منها دراسات كاننج وفاى ١٩٩٣ واسترلى وريبيلو ١٩٩٣ . وقد وضعت ماريان فاى مشروع الإطار ١ – ١ . وبالنسبة للإطار ١ – ١ ، فإن الدراسات التى تبين أن علاقة السببية بين توفير البنية الأساسية والنمو الاقتصادى تسير فى كلا الاتجاهين هى لدوفى – دينو وايبرتس ١٩٩١ وهولتز ايكين ١٩٨٨ . وتضمنت الدراسات التى لم تجد تأثيرا ملحوظا للبنية الأساسية على النمو عند معاودة التقدير باستخدام أساليب القياس الاقتصادى الأكثر تقدما ، دراسة هولتز ايكين ١٩٩٢ ؛ وتضمنت الدراسات التى وجدت أن نتائجها الإيجابية لم تتأثر كثيرا ، دراسات بيرجمان وماروم ١٩٩٣ ، دوفى – دينو وايبرتس ١٩٩١ ، ميرا ١٩٧٣ واتشيمورا وجاو ١٩٩٣ . ونجد استعراضا للكتابات المتعلقة بتأثير البنية الأساسية على تكاليف الإنتاج فى عمل آشاوير ١٩٩٣ . ودراسة النقل بالشاحنات قام بها كيلر وبينج ١٩٨٨ . ومن الدراسات المفيدة الأخرى عن الآثار الاقتصادية للبنية الأساسية دراسات ارجيمون وآخرين ١٩٩٣ ؛ فورد وبوريت ١٩٩١ ؛ هولتن وشواب ١٩٩١ و ١٩٩٣ ؛ مونيل ١٩٩٠ ؛ اوريب ١٩٩٣ .

وتعتمد مناقشة آثار البنية الأساسية الريفية على أعمال أحمد وحسين ١٩٩٠ ، وبنزوانجر ، خاندكر ، ورونزويج ١٩٨٩ . وتستند مناقشة قيمة وتكوين رصيد البنية الأساسية على بيانات البنك الدولى وعلى سومرز وهستون ١٩٩١ . ويعتمد القسم المعنى بعائدات مشروعات البنك الدولى على أعمال جالنسون ١٩٩٣ ، جالنسون وطومسون ، على وشك الصدور ، جارن ١٩٨٧ ، كاوفمان ١٩٩١ ، سانجفى ، وفيرنستورم ، وبيزانت – جونز ١٩٨٩ . والدراسة البحثية لمؤسسة بروكنجز هى لكريسج وروبرتس ١٩٧١ . وتم الحصول على الجدول ١ – ٢ من قاعدة بيانات إدارة تقييم عمليات البنك الدولى .

وتستند مناقشة مختلف الآثار الاقتصادية للبنية الأساسية على أعمال دوين ١٩٩٣ ، صندوق النقد الدولى ١٩٩٣ ب ، كيسيدس ١٩٩٣ أ ، مودى ووانج ١٩٩٤ ، مودى ويلمظ ١٩٩٤ ، بيترز ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، ريبيلو ١٩٩٢ ، هويلر ومودى ١٩٩٢ ، والبنك الدولى ١٩٩٢ أ . وقد وضع ثاوات واتاناتادا مشروع الإطار ١ – ٢ . ويعتمد القسم المعنى بالبنية الأساسية فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية على دراسات قطاعية مختلفة للبنك الدولى ، بما فى ذلك دراسات بن ناثان وطومسون ١٩٩٢ وبلاك شو وطومسون ١٩٩٣ .

وقد وضعت ماريان فاى مشروع الإطار ١ – ٣ مستخدمة أعمال هيكس ١٩٩١ ، مايرز ١٩٨٦ ، صندوق النقد الدولى ١٩٩٣ ب ، والبنك الدولى ١٩٩٣ أ ، والبيانات عن العجز المالى للقطاع العام من أعمال ايسترلى ، رودريجز ، وشميت – هيبل ، على وشك الصدور .

وتعتمد مناقشة الفقر فى الهند على لانجو وستيرن ١٩٩٣ والبنك الدولى للاسكان فى الهند ١٩٩٢ . ويستند الإطار ١ – ٤ على ابشتين ١٩٦٢ و ١٩٧٣ ولانجو وستيرن ١٩٩٣ . وتعتمد مناقشة آثار البنية الأساسية على فقراء الحضر على كرانتون ١٩٩١ . واسهمت كارولين و . ن . موسر بالمعلومات الخاصة بأكوادور من عمل بحثى يجرى حاليا . وبرامج الأشغال المدنية المذكورة نوقشت فى عمل دريز وسن ١٩٨٩ . ويعتمد القسم المعنى بالروابط البيئية على ورقة معلومات أساسية لروتنبيك ، وأعمال رابينوفتش ولايتمان ١٩٩٣ ، والوكالة الأمريكية للتنمية ١٩٩١ ، والبنك الدولى ١٩٩٢ جـ ، وكذلك على عمل قطاعى للبنك الدولى عن تايلند .

وتعتمد الإشارات للتنمية التاريخية للبنية الأساسية ودور القطاع العام على أوراق معلومات أساسية لايشنجرين ؛ جاكوبسن وتار ؛ وكيروان . وقد ورد مفهوم القدرة على التنافس تفصيلا فى عمل بومول ، بانزار ، وويليج ١٩٨٨ ، وقد فصل بومول ولى ١٩٩١ بدرجة أكبر أهميتها بالنسبة للبنية الأساسية .

ويستند القسم الخاص بالإنجازات فى مجال شمول البنية الأساسية إلى بيانات وردت فى التذييل وإلى قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية للبنك الدولى . وقدمت منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٣ استعراضا للقضايا الخاصة بأداء البنية الأساسية فى بلدان المنظمة .

ويعتمد القسم المعنى بانعدام كفاءة التشغيل على أعمال جالنسون ١٩٨٩ ، جيامفى ، جويتيريز ، ويبس ١٩٩٢ ، هاو وديكسون ١٩٩٣ ، والبنك الدولى ١٩٩١ ب و ١٩٩٣ جـ ، وقاعدة بيانات البنك الدولى عن قطاع القوى ، ويبس ١٩٩٠ .

وقدم جاى لوموان معلومات عن كفاءة الرى . وقدم جون نيبكر بيانات للمناقشة حول قضايا التوريد ، كما قدم جان – جاك راؤول وفرانشسكو سارنو مدخلات لها أهميتها .

ويعتمد القسم المعنى بالصيانة على أعمال جيامفى ، جويتيريز ويبس ١٩٩٢ ، هجى ، على وشك الصدور ، ماسون وثريسكوت ١٩٩١ ، بوستل ١٩٩٣ ، والبنك الدولى ١٩٨٨ ، وورقة معلومات أساسية لباسو ، وقدم جون شوارتز الإشارة إلى الكمرون . كما استخدمت قاعدة بيانات البنك الدولى عن السكك الحديدية وقاعدة بياناته عن قطاع القوى .

وتم الحصول على التفاصيل الخاصة بانعدام الكفاءة المالية من بيزانت – جونز ١٩٩٠ ب ، جالنسون وطومسون ، على وشك الصدور ؛ هجى وكويك ١٩٩٠ ؛ والبنك الدولى ١٩٩٣ جـ ، وجيامفى ، وجويتيريز ويبس ١٩٩٢ .

وتضمنت المصادر المعنية بعدم الاستجابة لطلب المنتفعين أعمال بيزانت جونز ١٩٩٣ ، سنغ وآخرون ١٩٩٣ ، فريق البنك الدولى لبحوث الطلب على المياه ١٩٩٣ . ويستند الإطار ١ – ٥ على أعمال بل وآخرين ، على وشك الصدور ، هامبليك ، كودات ، ومادانات ١٩٩٣ ، ومادانات وهامبليك ١٩٩٣ ، وسيتى ، على وشك الصدور ، وقد كتب كافيتا سيثى مشروعا أوليا للإطار . ويستمد الإطار ١ – ٦ مادته من أعمال لى وآناس ١٩٩٢ ومن لى ، آناس ، وفيرما ١٩٩٣ . والبيانات الخاصة بمعدلات عطل التليفونات ووقت الانتظار لإجراء الاتصال مأخوذة من الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٩٤ .

ويعتمد القسم المعنى بالخدمات المقدمة للفقراء على بهاتيا ١٩٩٢ ، كامارا وبانيستر ١٩٩٣ ، وأعمال البنك الدولى القطاعية المعنية بالبرازيل . وقدم ستيفن ك . ميللر النموذج المتعلق بتقدير الطلب على النقل فى تنزانيا .

ويستند القسم المعنى بالآثار البيئية على عديد من الدراسات والتقييمات البيئية التى أجريت داخل البنك الدولى وخارجه . وتضمنت المواد الإضافية أعمال بارتون وبيرنشتين ١٩٩٢ وبارتون وآخرين ١٩٩٤ . ووضع بيتر هواتيفورد مشروع الإطار ١ – ٧ .

ويعتمد القسم المعنى بالفرص الجديدة على كثير من الدراسات الأكاديمية ، والمصادر الأخرى المنشورة وغير المنشورة . والإشارات عن إدخال الأسلوب الرقمى فى البرازيل من هوبداى ١٩٩٠ . وقدم البرت رايت وجون كورتنى معلومات عن التكنولوجيات البديلة للتصحاح . وقدم ريفرسون وكارابيتس ١٩٩١ وكولين ريلف أمثلة عن التحسينات فى النقل بغير محركات .

وكان من بين آخرين قدموا اقتراحات قيمة بشأن صياغة هذا الفصل ، جان بينيث ، ويليام ايسترلى ، هارفى ا . جارن ، وجريجورى ستيبل . وقدم مدخلات خاصة بالأقسام المعنية بالروابط البيئية كارل بارتون وجوزيف لايتمان ، وجاءت تعليقات إضافية عن هذا الموضوع من كارتر براندون ، مورين كروبر ، الفريد دودا وروجر فان دين برنك . وكان من بين آخرين قدموا تعليقات نافعة جدا بشأن المسودات الأولى مارك جول ، جاى لوموان ، هيرف بلسكليك ، ويان وانج .

الفصل الثانى

البيانات المعنية بالمقارنات عبر القطاعات فى هذا الفصل مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولى بشأن مشروطية الإقراض من أجل التصحيح وتنفيذه وذلك بالنسبة لقروض التصحيح الهيكلى والقطاعى . ومعظم الأمثلة والحكايات مأخوذة من تقارير التقييم ، وتقارير اكتمال المشاريع ، والتقييمات الأخرى للمشاريع التى كان البنك يديرها خلال ما يقرب من العشرين عاما الأخيرة . وقدمت دراسة البنك الحديثة عن التشغيل والصيانة فى أمريكا اللاتينية والتى أجراها جيامفى ، وجويتيريز ، ويبس ١٩٩٢ ، معلومات بالغة الأهمية عن نوعية وكمية وطبيعة مشاركة الحكومة فى البنية الأساسية ، خاصة للطرق والقوى والمياه .

ونوقش التقدير الكمى للمكاسب الناجمة عن الخصخصة فى عمل جلال وآخرين ، على وشك الصدور . ويعتمد

الإطار ٢ – ١ على تقييم داخلى أجرى فى ١٩٩٢ لخبرة البنك عبر السنوات العشرين الأخيرة فى قطاع المياه والتصحاح . وقد وضع ستيفان البير مشروع الإطار ٢ – ٢ . وتم تجميع الجدول ٢ – ١ من بيانات تفصيلية مستخرجة من « قاعدة بيانات مشروطية الإقراض للتصحيح وتنفيذه » . والأمثلة الخاصة بالبرازيل وغانا واندونيسيا والمدرجة فى الإطار ٢ – ٣ مأخوذة من وثائق داخلية للبنك الدولى . وقد اقترح ايان هجى مناقشة موضوع نيوزيلندا وشركات الطرق . والبيانات الخاصة بمرفق المياه الكبير فى شرق آسيا مأخوذة من تقييم البنك الدولى فى ١٩٩٢ لخبرته فى القطاع . والمثال الخاص بالمكاسب المستمدة من التغييرات فى تكنولوجيا تشييد الطرق فى رواندا مأخوذة من مارتنز ١٩٩٠ . وتعتمد المناقشة الشاملة للقسم الخاص بإضفاء طابع الشركات واتفاقات الأداء على دراسة على وشك الصدور لكيسى ، ودراسة لجلال وآخرين على وشك الصدور ، ونيلس ١٩٨٨ ، وشيرلى ونيلس ١٩٩١ . ويقدم عمل تريفيدى ١٩٩٠ تفاصيل مفيدة عن خبرة التنمية القطرية فى مجال اتفاقات الأداء ، ووفرت أعمال ديباند ١٩٩٣ وورقة المعلومات الأساسية لديباند ودرومو أفكارا تفصيلية عن الخبرة الأوروبية فى اتفاقات الأداء .

وقد أوحى عمل لافون وتيرول ١٩٩٣ وعمل ميلجروم وروبرتس ١٩٩٢ ، بكثير من الأفكار المتبصرة حول المفاهيم فى مناقشة دور الحوافز فى تنظيم الحكومات . ويعتمد الإطار ٢ – ٤ والمناقشة الخاصة بكوريا فى كل الفصل على مواد وردت فى عمل وشيك الصدور لكيسى ، وعمل لشيرلى ونيلس ١٩٩١ ، وتريفيدى ١٩٩٠ .

وتعتمد المعلومات الخاصة بإدارة الطرق السريعة فى البرازيل على وثائق البنك الدولى وبيانات إضافية قدمها جاك سيلييه . وقدمت البيانات المتعلقة باللجنة الاتحادية للكهرباء فى المكسيك ، هيئة العاملين بها . واستفادت مناقشة عقود الإدارة من البحث الجارى لمازى منوفى ، وحفيظ شيخ ، وثيلما تريشى ، واقتراحات محددة لجون نيلس ولويس طومسون . وهيئة كهرباء فرنسا ؛ وفيليب ديوران ، والبنك الدولى ، هم مصادر الإطار ٢ – ٥ . ويعتمد الإطار ٢ – ٦ فى حديثه عن هيئات « أجيتيب » على بان ١٩٩٣ والأمثلة الخاصة بالتعاقد من الباطن مأخوذة من عمل لجالنسون وطومسون على وشك الصدور ، وعمل ميجويل وكوندرون ١٩٩١ ، وييس ١٩٩٢ . والبيانات الخاصة بالشكل ٢ – ١ بشأن توجو مأخوذة من وثائق البنك الدولى .

وقد استفاد بحث قضايا استرداد التكاليف والتسعير من المناقشة الواردة فى أعمال باهل ولين ١٩٩٢ ، وجوليوس واليكبوسان ١٩٨٩ ، ومن عمل جار لكارلوس فيليز عن البرازيل ولعمل لزماراك شاليزى عن قطاع الطرق .

وكثير من الأمثلة الخاصة بنتائج التقاعس عن تقليل التكاليف مأخوذة من جيامفى ، وجويتيريز ، وييس ١٩٩٢ ؛ ومن بهاتيا وفالكنمارك ١٩٩٣ بالنسبة للأمثلة المتعلقة بآسيا وهاييتى وموريتانيا ، ومن ييس ١٩٩٢ بالنسبة لأمثلة أمريكا اللاتينية . وجاءت دراسة الاستعداد للدفع بالنسبة لاسبريتو سانتو من وثائق البنك الدولى . وقدم عمل وشيك الصدور لهيجى بيانات عن الرسوم التى يدفعها مستخدمو الطرق فى تنزانيا . وكان عمل ينوبرى وآخرين ١٩٨٨ هو مصدر البيانات عن تونس . ويستند الإطار ٢ – ٧ على عمل جون بيزانت – جونز . ويعكس الإطار ٢ – ٨ تعليقات موسعة من هيئة العاملين بالبنك الدولى فى دائرة النقل والمياه والتنمية الحضرية ومن العاملين فى مجال البنية الأساسية فى دائرة أفريقيا . وقد تم الحصول على معلومات أساسية مفيدة من أعمال الطاف ، وجمال ، وهويتنجتون ١٩٩٢ ، هـــاو ١٩٩٠ ، جوهـــانس ١٩٨٩ أ و ١٩٨٩ ب ، وهويتنجتون وآخرين ١٩٩٠ .

وأخيرا ، فإن ما يلى يتضمن مواد إضافية تكمل الفصل ، إذ يناقش بوطس وهاج ١٩٩٢ اقتصاديات الشبكات فى البنية الأساسية ويشرحان أهمية البنية الأساسية فى سياق التكامل الأوروبى ؛ ويقدم لوفيفر ١٩٨٩ مناقشة أوسع تنطبق على بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، مركزا على النقل . ويقترح كاييوه وكينيه ١٩٩١ و ١٩٩٢ منهجية مفيدة لتقييم فعالية الحوافز فى تصميم مختلف أنواع العقود بين الحكومة الفرنسية والقائمين بتشغيل الحافلات . ويمد موجو وناجيللين نطاق هذه المناقشة إلى سياسات التوريد العامة الأعرض . ويقوم بيسبتيو وتولكينز ١٩٩٢ بمسح محددات أداء المشاريع العامة . ويقدم سيبرايت ١٩٩٣ أفكارا متبصرة مهمة عن التوريد العام لخدمات البنية الأساسية فى جنوب آسيا . ويعرض تيرول ١٩٩٢ نظرية أكثر عمومية للتنظيم الداخلى للحكومة ، ويقدم شروحا لبعض القضايا المثارة فى هذا الفصل . ويمكن العثور على مواد مفيدة توضح منافع خيارات التكنولوجيا الملائمة فى ادموندز وديفين ١٩٩٢ ، جود وميلر ١٩٩٢ ، وجوتيشاوا ١٩٨٧ وفون براون ، وتيكلو ، وويب ١٩٩٢ . وتم الحصول على معلومات عن العمالة الزائدة عن الحاجة من سفجنر وتيريل ١٩٩١ .

واستفاد الفصل فى كل أجزائه من تعليقات تفصيلية

واقتراحات ومدخلات ياو باجو ، جون بليكسال ، خوسيه كارباجو ، جاك سيلييه ، نيكولا سيسى ، بيير جويزلان ، تيموثى هاو ، جون نيلسى ، زاماراك شاليزى ، سودر شيتى ، فينايا سواروب ، لويس طومسون ، كازوكو أوشيمورا ، جوريس فان ديرفن وكارلوس فيليز ، من داخل البنك الدولى ، ومن جاك كريمر (معهد الاقتصاد الصناعى ، تولوز) ، ماثياس ديواتريبونت وريتشارد شيلرف (جامعة بروكسل الحرة) ، بول سيبرايت (جامعة كامبردج) ، وبارى ستيفز (منظمة التنمية والتعاون فى الميدان الاقتصادى) .

الفصل الثالث

يعتمد هذا الفصل على مصادر أكاديمية ، وأوراق معلومات أساسية ، ومطبوعات صحفية ، ووثائق البنك الدولى والمؤسسة المالية الدولية ، والاتصالات والتعليقات الشخصية ، ومشاورات الخبراء داخل البنك الدولى وخارجه على حد سواء .

وجرت مناقشة التجزئة القطاعية فى قطاع القوى الكهربائية فى برنشتين ١٩٨٨ (شيلى) ليتلشايلد ١٩٩٢ (المملكة المتحدة) ، وتينباوم ، لوك وباركر ١٩٩٢ . وبالنسبة للسكك الحديدية ، انظر موير وطومسون ١٩٩٢ ونيلسون ١٩٩٣ ، وبالنسبة للاتصالات السلكية واللاسلكية انظر بروس ، هاريل ، وكوفاكس ١٩٩٣ .

وقد ورد وصف النتائج غير المقصودة للتنظيم عندما تكون الخدمات البديلة متوافرة فى عمل فيسكوزى ، فيرنون ، وهارينجتون ١٩٩٢ من الولايات المتحدة وفى ورقة المعلومات الأساسية لكوونج التى أعدها عن هونغ كونغ .

والوصفة الخاصة بالسماح بكل أنواع الدخول لمجال الأعمال وتخفيف الحواجز أمام الخروج منها ذكرها بومول ، بانزار ، ووليج ١٩٨٨ . والمثال بشأن المنافسة فى توفير الهاتف الخلوى مأخوذ من ورقة معلومات أساسية للمؤسسة المالية الدولية ، ولاحظ بومول ولى ١٩٩١ استصواب السماح لكبار رجال الصناعة ببيع الفائض لديهم من طاقة التوليد . وقدم تريش وميجيا وايديلوفتش ١٩٩٣ أمثلة عن الامتيازات فى بوينس أيرس وكاراكاس .

والدعوة للتنافس على السوق عبر عنها ديمستز ١٩٦٨ بطريقة حاسمة وحذر ويليامسون من أن الحاصل على الامتياز (الفائز فى المنافسة) يكون لديه حافز لإهمال صيانة الأصول عند اقتراب نهاية فترة التعاقد . ويستعرض كوهن وسيبرايت وسميث ١٩٩٢ البحوث المعنية بالمنافسة .

وقد وثق المكاسب التى تحققت من الخصخصة جلال وآخرون فى عمل يوشك على الصدور وفيكرز ويارو ١٩٨٨ . وتوجد دراسات حالة واستعراضات للخبرة فى مجال الخصخصة والمنافسة مليئة بالمعلومات والدروس فى عمل الكسندر وكورتى ١٩٩٣ ، بومول وسيداك ١٩٩٤ ، فوكوى ١٩٩٢ ، ام ، جلالى وصغير ١٩٩٣ ، راما مورتى وفيرنون ١٩٩١ ، رونالد وفيرديه ١٩٩٣ ، وتاكانو ، ١٩٩٢ . وورد وصف للروابط بين الإصلاح والخصخصة والاستثمار فى بيزانت جونز ١٩٩٠ أ ، تشرشل ١٩٩٣ ، وهيلم وطومسون ١٩٩١ .

وتعتمد مناقشة تمويل الربط على مذكرة معلومات أساسية لميتشل ، وعلى بومول وسيداك ١٩٩٤ ، وعلى اتصال شخصى من هنرى ارجاس ودان كراون – سيلكا .

وتوجد كتابات كثيرة عن الأدوات المختلفة لتنظيم السعر والربح . ويمكن العثور على ملخصات حديثة للنظرية والخبرة الكامنة وراء ذلك فى براوتيجام وبانزار ١٩٩٣ ، ليستون ١٩٩٣ ، وورقة معلومات أساسية لسابنجتون . ويناقش ويليج وبومول ١٩٨٧ كيف يمكن استخدام المنافسة كدليل للتنظيم . وقد ناقش شليفر ١٩٨٥ نظرية المنافسة بالقياس ، والمثال الخاص بالقوى فى شيلى مأخوذ من كوفاروبياس ومايا ١٩٩٣ ، ومثال الاتصالات السلكية واللاسلكية فى شيلى مأخوذ من جلال ١٩٩٤ ، والمثال الفرنسى مأخوذ من لورين ١٩٩٢ . واستعراضات التجربة فى مجال التنظيم والإصلاح التنظيمى موجودة فى أعمال بن ناثان ، اسكوبار ، وباناجاكوس ١٩٨٩ ، كارباجو ١٩٩٣ ، تشرشل ١٩٩٢ ، كورديوكس ١٩٩٠ ، جواش وسبيلر ١٩٩٣ ، وفوجل ١٩٨٦ .

وبالنسبة لأساليب إشراك المستهلكين فى التنظيم فى البلدان الصناعية انظر تريش ١٩٩٣ ، وبالنسبة لبلدان النامية ، انظر بول ١٩٩٣ . وبالنسبة للتنظيم الذاتى من قبل الصناعة ، انظر جوييام ١٩٩٣ عن النقل الحضرى . وقد نوقش تنظيم النوعية فى روفيزى وطومسون ١٩٩٢ .

ويستند الإطار ٣ – ١ على موير وطومسون ١٩٩٢ وورقة معلومات أساسية لستيوارت – سميث . ويستند الإطار ٣ – ٢ والجدول ٣ – ٢ على فسكوزى ، فيرنون ، وهانجتون ١٩٩٢ ، ووينستون ١٩٩٣ . والإطار ٣ – ٣

أعده أشوكا مودى . وتريش ١٩٩٠ هو وصدر الإطار ٣ – ٤ . ويستند الإطار ٣ – ٥ على اتصال شخصى مع آلان لوكوسول . وقد وضع روبرت تايلور مشروع الإطار ٣ – ٦ . وتم جمع المادة اللازمة للإطار ٣ – ٧ من ورقة معلومات أساسية للمؤسسة المالية الدولية . ومصدر الإطار ٣ – ٨ هو ورقة معلومات أساسية لنايدو ولى . وتم جمع المادة اللازمة للإطار ٣ – ٩ من هيل وعبد الله ١٩٩٣ ، وللإطار ٣ – ١٠ من ليفى وسبيلر ١٩٩٣ . وبول ١٩٩٣ هو مصدر الإطار ٣ – ١١ .

وبالإضافة لذلك ، أسهم أفراد كثيرون بتعليقات قيمة فى هذا المشروع ، منهم ضمن آخرين ، فيرونيك بيشوب ، روبرت بروس ، ما يكل اينهورن ، راى هارتمان ، ديفيد هوج ، هيو لاندزك ، سوبود ماثور ، باربرا اوبير ، ديفيد سابنجتون ، مارك شانكر مان ، ريتشارد سكوفيلد ، مارك سيجال ، كلود سوريل ، مارتن ستيوارات سميث ، وثيلما تريش .

الفصل الرابع

يعتمد هذا الفصل اعتمادا كبيرا على عديد من التقارير الداخلية للبنك الدولى ، وتم تلقى مناقشات وتعليقات مفيدة من كثيرين داخل البنك الدولى وخارجه ، منهم كارتر براندون ، مايكل سيرنيا ، ديفيد كودى ، مورين كروبر ، ليونيل ديميرى ، جان ديريز ، ستيفن هاوز ، ويليام جاك ، فاليرى كوزيل ، جان لانجو ، هيرفى بلاسكيل ، ديفيد ستيرز ، لين سكوير ، نيكولاس ستيرن ، الين سن ، وفينايا سواروب .

وبالإضافة لذلك ، قدم مادة مكتوبة ونصائح قيمة كل من إدارة التنمية الدولية الكندية ، المنتدى الدولى للنقل والتنمية الريفية ، ومنظمة العمل الدولية ، وزارة التعاون فيما وراء البحار فى هولندا ، واليونيسيف ، وهيئة معونة المياه (المملكة المتحدة) .

ويعتمد القسم المعنى باللامركزية على قاعدة بيانات جمعتها فرانى هامبليك ، ونوقشت فى هامبليك ١٩٩٢ . وتستند البيانات بشأن تطور اللامركزية على إحصاءات صندوق النقد الدولى ، واستندت المناقشة على أوراق أساسية لبيرد ؛ كريمر ، استاش ، وسيبرايت ؛ واستاش وسنها . كما استفاد القسم من معلومات حديثة عن اللامركزية من اللجنة الاقتصادية الأوربية ، قدمها هورست ريخنباح للفريق . ومصادر القسم الأخرى هى الوثائق الداخلية للبنك الدولى وبريسكوى ١٩٩٢ ،كامبل ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، وديلنجر ١٩٩٣ ، ونارايان. عمل على وشك الصدور ، وسيلفرمان ١٩٩٢ . ومما أدخل تحسينات كبيرة على النص ، تعليقات وردت من تيم كامبل ، روى كوتينو ، بوب ايبل ، جيم هيكس ، مورين لويس ، خوليو لينارس ، ريمى برودوم ، ديفيد سويل ، أنور شاه ، سودير شيتى ، أندريا سيلفرمان ، جيرى سيلفرمان ، كازوكوا وتشيمورا ، ويوشين اوتشيمورا ، من البنك الدولى ، إلى جانب تعليقات من ريتشارد بيرد (جامعة تورنتو) جاك كريمر (جامعة تولوز) ، وجورج زودرو (جامعة رايس) على المسودات الأولى . وتضمنت المواد النافعة ذات الصلة أعمال افونسو ١٩٨٩ ، كاستل ١٩٨٨ ، دريك وجلبرت ١٩٨٨ ، كيروان ١٩٨٩ كيتشن ١٩٩٣ ، اوستروم ، شرويدر ، وواين ١٩٩٣ ، وبرودوم ١٩٩٢ ، رودنيللى ١٩٩١ ، وولسن ١٩٩٠ ، ١٩٩١ أ ، ١٩٩١ ب .

ويعتمد القسم المعنى بالمشاركة اعتمادا كبيرا على عمل لنارايان على وشك الصدور وعلى وثائق للبنك الدولى ، من بينها عمل بهاتناجار وويليامز ١٩٩٢ ومسح حديث لجيرسون ١٩٩٣ . واستند العمل التحليلى على قاعدة بيانات جمعها ديب نارايان ، الذى قدم – أيضا – تعليقات . وبالإضافة لذلك استفاد القسم من اتصال مكتوب من آلان باليرو . وقدم السيدان كروه وبيشكى من وكالتى التنمية الألمانية Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) و Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW) ، على التوالى ، مواد أساسية مهمة عن خبرة وكالتيهما ،كذلك فعل موللر جلودى ١٩٩١ .

واعتمد قدر كبير من المواد المعنية بتخصيصات الميزانية على استعراضات المصروفات العامة التى قام بها البنك الدولى فى بلدان مختلفة وعلى وثائق داخلية أخرى . وقدمت الأوراق الأساسية لأساكو ؛ نايدو ولى ؛ رينفيلد ؛ سواروب ؛ واوزاوا مواد مفيدة ، وكذلك فعل ليسى ١٩٨٩ . وقدم كيان وزو ١٩٩٣ دلائل على مشاريع المدن والريف فى الصين . وقدم اناند ١٩٨٣ تحليلا عن الفقر فى ماليزيا فى السبعينات .

وإلى جانب الوثائق الداخلية ، اعتمد القسم المعنى بالدعم على دراسة لخمسة بلدان فى أمريكا اللاتينية أجراها بيترى فى ١٩٨٧ وعلى مواد وفرها للفريق جوراف دات ، وريتشار جولى وزملاؤه فى اليونيسيف ، وكارلوس فيلس .

واعتمد القسم الخاص بتأثيرات العناصر الخارجية على الوثائق الداخلية للبنك الدولى وعلى عمل باكاليان ،

وجاجاثاثان ١٩٩١ ، وبرنشتين ١٩٩٣ ، وبلاكشو ١٩٩٢ ، وهويتنجتون وآخرين ١٩٩٢ . كما أفادت معلومات بيوتر ويلزنسكى بشأن بولندا ، وورقة المعلومات الأساسية لفاندراجر عن قطاع النقل فى هولندا ، وورقة رويتنبك الأساسية عن البيئة .

واعتمد القسم الأخير عن التخطيط فى مواده . ليس فقط على الوثائق الداخلية للبنك الدولى ، وإنما – أيضا – على مواد من بارتون ورودريجوز ١٩٩٣ ، بيزانت – جونز ١٩٩٣ ، دريز وستيرن ١٩٨٧ ، جولدشتين ١٩٧٣ ، جاك ١٩٩٣ ، ليتل وميرلس ١٩٩٠ ، وورقة المعلومات الأساسية لمايير ومونا سينغ ، ريدوود ١٩٩٣ ، روتنبيك وكارتييه ١٩٩٣ ، سكواير ١٩٩٠ ، وورقة المعلومات الأساسية لروتنبيك .

ويستند الإطار ٤ – ١ على مواد قدمتها أندريا سيلفرمان . وقدم فيجاى جاجاناثان والبرت رايت الإطار ٤ – ٢ . ووضع مشروع الإطار ٤ – ٣ جزئيا جون ريفرسون (عن اثيوبيا) واعتمد على مواد مأخوذة من اتكن ، كرومويل ، وويشارت ١٩٩١ (عن نيبال) . ويستند الإطار ٤ – ٤ على ورقة معلومات أساسية لنايدو ولى . وورقة المعلومات الأساسية لروتنبيك هى مصدر الإطار ٤ – ٥ . ويعتمد الإطار ٤ – ٦ على بريسيسون وهاو ١٩٩٣ ، بانكاج ١٩٩١ ، وفون براون ١٩٨٨ . وقدم ايان هجى ، جون روم ، وجويل ماونى مواد للإطار ٤ – ٧ . ويعتمد الإطار ٤ – ٨ على تقارير داخلية لإدارة العمليات والتقييمات بالبنك الدولى ، وإدارة سياسة العمليات ، واستعراض لمحفظة المشروعات فى البنك . والإطار ٤ – ٩ مأخوذ من ورقة معلومات أساسية لماير ومونا سنغ . وأخيرا فإن الإطار ٤ – ١٠ يستند إلى تقارير داخلية للبنك الدولى .

الفصل الخامس

يعتمد هذا الفصل على مصادر أكاديمية ؛ وأوراق معلومات أساسية ؛ ومطبوعات صحفية ؛ ووثائق من المؤسسة المالية الدولية وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وحكومة الولايات المتحدة ، والبنك الدولى ، واتصالات شخصية وتعليقات ؛ ومشاورات مع الخبراء داخل البنك وخارجه على حد سواء .

ومناقشة نظرية أن الحكومات قد تستطيع جمع المال اللازم للتمويل بسعر أرخص من مستثمرى القطاع الخاص – ولكن هذه المكاسب ينبغى – أيضا – موازنتها مع الكفاءة الأكبر لتقديم الخدمات فى ظل الملكية الخاصة – مأخوذة من كاى ١٩٩٣ . ولين ١٩٩٢ هو مصدر حقيقة أن الحكومات تواجه تكلفة مرتفعة للتمويل وأيضا مشكلات محتملة تتعلق بالسيولة إذا تراكمت عليها ديون مفرطة . وتستند مناقشة تقييد المعونة بشروط معينة بعمل لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ١٩٩٢ وعلى وثائق أخرى للجنة المساعدة الإنمائية فى المنظمة ، وكذلك على تعليقات من فابيو باليرين .

والإسقاطات الخاصة بالاستثمارات فى البنية الأساسية فى آسيا مأخوذة من سى اس فيرست بوسطن ١٩٩٣ . وورقة المعلومات الأساسية للمؤسسة المالية الدولية هى مصدر تقديرات إقراض المؤسسة لصالح البنية الأساسية . وقد ورد وصف عام فى عمل للبنك الدولى ١٩٩٣ ط وصندوق النقد الدولى ١٩٩٣ أ ، للاتجاهات القائمة فى تدفقات رأس المال الدولى الخاص ، وبصفة خاصة التحول فى اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو توفير الخدمات .

ويمكن العثور على المبادىء العامة لتمويل المشاريع فى نيفيت ١٩٨٩ . وتوجد مناقشات لدراسات الحالة عن تقاسم المخاطر فى تمويل المشاريع فى عمل المؤسسة المالية الدولية ١٩٩٣ وبايل ١٩٩٤ . والمواد الخاصة بالمشاريع الجديدة مأخوذة من أعداد مختلفة من الصحيفتين التجاريتين : *تمويل الأشغال العامة والتمويل اللاتينى* . وتستند المعلومات الخاصة بمشاريع النقل الخاصة إلى خوميز – ايبانيز وماير ١٩٩٣ . ويرد وصف لتغطية المخاطر القطرية ، خاصة دور وكالات ائتمان التصدير فى التأمين ضد مثل هذه المخاطر فى ورقة المعلومات الأساسية التى أعدها زو .

وقد ورد وصف دور البنوك المخصصة للبنية الأساسية فى البلدان النامية فى دافى ١٩٨٨ ، وكذلك فى اتصالات شخصية من سيرجيو كونتريراس ومايرنا الكسندر . والدراسة الخاصة بمراقبة النقد الأجنبى فى المغرب مأخوذة من لينارس ١٩٩٣ . وترد مناقشة لتمويل المقاولين فى عمل كيرمانى ١٩٨٨ . وجرى تقديم وصف لصناديق البنية الأساسية الجديدة خلال اتصالات شخصية لبير ليونج (باكستان) وكريشنا تشالا (جامايكا) .

وجرى وصف العلاقات بين الخصخصة وتطور سوق

رأس المال فى مذكرة معلومات أساسية لجويتا موخارجى . ونوقشت أسواق السندات البلدية فى عمل مجلس وضع قواعد الأوراق المالية للبلديات فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٣ ، وفى شيلنج ١٩٩٢ ولجنة الولايات المتحدة للأوراق المالية والبورصة ١٩٩٣ . ووصف ميسالاّحو ١٩٩١ وفيتاس وسكولى ١٩٩١ تطور مؤسسات الادخار التعاقدى فى البلدان النامية .

واشوكا مودى هى مصدر الإطار ٥ – ١ والإطار ٥ – ٨ . والمادة اللازمة للإطار ٥ – ٢ والإطار ٥ – ٤ مأخوذة من ورقة معلومات أساسية للمؤسسة المالية الدولية . والإطار ٥ – ٣ مأخوذ من ورقة معلومات أساسية لايشنجرين . ومصادر الإطار ٥ – ٥ هى ميسيللى ١٩٩١ وويليامز ١٩٩٣ . وأوكس ١٩٩٣ هو مصدر الإطار ٥ – ٦ . والمادة اللازمة للإطار ٥ – ٧ مأخوذة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٩٩٣ . وجارزون ١٩٩٢ هو مصدر الإطار ٥ – ٩ . وقامت أشوكا مودى بإعداد الشكل ٥ – ٦ .

وجاءت اسهامات قيمة فى هذا الفصل من مصادر كثيرة ، منها ميرنا الكسندر ، مارك أوجنبليك ، اناند شاندا فاركار ، ستيجن كلاسينز ، آسلى ديمرجوك – كونت ، ديفيد هوج ، جونى جيرودو ، جورج كاباز ، سونيتا كيكيرى ، تيموثى لين ، كينث لاى ، خوليو لينارس ، لورى ماهون ، سبود ماثور ، باربرا أوبر ، روبرت بلاسيوس ، توماس بايل ، ويليام رينهارت ، جان – فرانسوا ريشار ، هارى سانكاران ، انيتا شواتز ، مارك سيجال ، كلود سوريل ، جيمس ستين ، مارتن ستيورات – سميث ، جان ووكر ، آل وتكنز ، ننج زو .

الفصل السادس

يعتمد هذا الفصل على التحليل الوارد فى الفصول السابقة والمراجع الببلوغرافية المستخدمة فيها . ونشير هنا إلى المراجع الإضافية . وقد استمد الجدول ٦ – ١ من السوابق المقدمة فى كويود ١٩٨٨ وكيسيدس ١٩٩٣ ب . واعتمد الإطار ٦ – ١ بشأن شروط الأداء الأفضل لكل خيار مؤسسى والمناقشة ذات الصلة على ديا ١٩٩٣ ، لورين ١٩٩٢ ، مارتينان ١٩٩٣ ، وتعليقات لكولن ريلف . وقدم ابهاى ديشباند وثليما تريش ، إلى جانب آخرين ، تعليقات واقتراحات مفيدة بشأن هذه المناقشة .

وتضمنت المصادر بالنسبة للقسم المعنى بالأولويات القطاعية ، بارتون ١٩٩١ أ و ١٩٩١ ب ، بارتون وآخرين ١٩٩٤ ، كوانترو – ليفن ١٩٩٤ ، البنك الدولى ١٩٩٢ جـ ، البنك الدولى ١٩٩٣ ز ، ديلينيوس وآخرين ١٩٩٢ . وكان من بين الذين أسهموا فى جدول أعمال قطاعات محددة كارل بارتون وجوليتمان (الفضلات الصلبة) ؛ جون بريسكوى (إمدادات المياه) ؛ أنطونى تشرشل (القوى) ؛ اريك دافرن (الغاز) ؛ جون فلورا ، جيفرى جوتمان ، كينيث جوبيام ، ايان هجى ، زماراك شاليزى ، انتى تالفيتى ، ولويس طومسون (النقل) ؛ نيكولا هولسر ، تيموثى نولتى ، بيتر سميث ، وجريجورى ستيبلس (الاتصالات السلكية واللاسلكية) ؛ وجاى لومواني وديفيد ستيدز (الرى) .

وتقديرات المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتصحيح سوء التسعير مأخوذة من ورقة معلومات أساسية لانجرام وفاى ، فيما عدا التقديرات الخاصة بقطاع القوى . واستندت مناقشة انعدام الكفاءة فى الطاقة ، وخسائر النقل والتوزيع بالنسبة لقطاع القوى على تقديرات من البنك الدولى ١٩٩٣ جـ ، وكذلك المكاسب المقدرة من تصحيح سوء التسعير فى هذا القطاع . كما قدمت دينيس أندرسون وادوين مور مواد إضافية .

أوراق أساسية

Asako, Kazumi. "Infrastructure Investment in Japan."

Basu, Ritu. "Background Note: Rates of Return for Construction and Maintenance Projects."

Basu, Ritu, and Lant Pritchett. "Background Note: Channels of Effective Participation."

Bird, Richard M. "Decentralizing Infrastructure: For Good or for Ill?"

Chandavarkar, Anand. "Infrastructure Finance: Issues, Institutions and Policies."

Crémer, Jacques, Antonio Estache, and Paul Seabright. "Lessons of the Theory of the Firm for the Decentralization of Public Services."

Darbéra, Richard. "Bus Public Transport Franchising in French Urban Areas: Efficiency Implications."

de Lucia, Russell J. "Background Note: Poverty and Infrastructure Linkages, Issues and Questions."

Debande, Olivier, and Drumaux, Anne. "Infrastructure Regulation Policies in Europe."

Eichengreen, Barry. "Financing Infrastructure in Developing Countries: An Historical Perspective from the 19th Century."

Estache, Antonio, and Frannie Humplick. "Background Note: Does Decentralization Improve Infrastructure Performance?"

Estache, Antonio, and Sarbajit Sinha. "The Effect of Decentralization on the Level of Public Infrastructure Expenditures."

tegrated Mountain Development, Kathmandu.
Alexander, Myrna, and Carlos Corti. 1993. "Argentina's Privatization Program." CFS Discussion Paper 103. World Bank, Cofinancing and Financial Advisory Services Department, Washington, D.C.
Altaf, Mir Anjum, Haroon Jamal, and Dale Whittington. 1992. "Willingness to Pay for Water in Rural Punjab, Pakistan." Water and Sanitation Report 4. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, UNDP–World Bank Water and Sanitation Program, Washington, D.C.
Anand, Sudhir. 1983. *Inequality and Poverty in Malaysia: Measurement and Decomposition*. New York: Oxford University Press.
Argimón, Isabel, José Manuel González-Páramo, Maria Jesús Martin, and José M. Roldán. 1993. "El Papel de las Infraestructuras en la Producción Privada." *Boletín Económico* (Banco de España) June.
Aschauer, David Alan. 1989. "Is Public Expenditure Productive?" *Journal of Monetary Economics* 23: 177–200.
———. 1993. "Public Infrastructure Investment: A Bridge to Productivity Growth?" Public Policy Brief 4. Bard College, Jerome Levy Economic Institute, Annandale-on-Hudson, N.Y.
Baffes, John, and Anwar Shah. 1993. "Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices, and Economic Growth." Policy Research Working Paper 1178. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
Bahl, Roy W., and Johannes F. Linn. 1992. *Urban Public Finance in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
Bakalian, Alex, and N. Vijay Jagannathan. 1991. "Institutional Aspects of the Condominial Sewer System." *Infrastructure Notes* SW-6. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.
Bartone, Carl R. 1991a. "Institutional and Management Approaches to Solid Waste Disposal in Large Metropolitan Areas." *Waste Management and Research* 9: 525–36.
———. 1991b. "Private Sector Participation in Municipal Solid Waste Service: Experiences in Latin America." *Waste Management and Research* 9: 459–509.
Bartone, Carl R., and Janis D. Bernstein. 1992. "Improving Municipal Solid Waste Management in Third World Countries." *Resources, Conservation, and Recycling* 8: 43–54.
Bartone, Carl R., Janis Bernstein, Josef Leitmann, and Jochen Eigen. 1994. "Toward Environmental Strategies for Cities: Policy Considerations for Urban Environmental Management in Developing Countries." Discussion Paper 18. UNDP/UNCHS/World Bank Urban Management Program, Washington, D.C.
Bartone, Carl R., and Emilio Rodriguez. 1993. "Watershed Protection in the São Paulo Metropolitan Region: A Case Study of an Issue-Specific Urban Environmental Management Strategy." *Infrastructure Notes* UE-9. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
Baumol, William J., and Kyu Sik Lee. 1991. "Contestable Markets, Trade, and Development." *World Bank Research Observer* 6 (1): 1–17.
Baumol, William J., John C. Panzar, and Robert D. Willig. 1988. *Contestable Markets and the Theory of Industry Structure*. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich.
Baumol, William J., and J. Gregory Sidak. 1994. *Toward Competition in Local Telephony*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
Bell, Michael, John Boland, Frannie Humplick, Ayse Kudat, Ingram, Gregory, and Marianne Fay. "Valuing Infrastructure Stocks and Gains from Improved Performance."
International Finance Corporation. "Financing Private Infrastructure Projects: Emerging Trends from IFC's Experience."
Isham, Jonathan, Deepa Narayan, and Lant Pritchett. "Background Note: Participation and Performance—Econometric Issues with Project Data."
Jacobson, Charles D., and Joel A. Tarr. "Public or Private? Some Notes from the History of Infrastructure."
Kerr, Christine, and Lesley Citroen. "Background Note: Household Expenditures on Infrastructure Services."
Kirwan, Richard. "Private Sector Involvement in Infrastructure in Europe and Australia."
Kuninori, Morio. "Methods of Financing Infrastructure: The Case of Japanese System."
Kwong, Sunny Kai-Sun. "Infrastructural and Economic Development in Hong Kong."
Meier, Peter, and Mohan Munasinghe. "Power Sector Planning for the Public Interest."
Mitchell, Bridger. "Background Note: Network Interconnection—A Primer."
Mukherjee, Joyita. "Background Note: Privatization and Capital Market Development."
Naidu, G., and Cassey Lee. "Infrastructure in the Economic Development of Malaysia."
Peskin, Henry M., and Douglas Barnes. "Background Note: What Is the Value of Electricity Access for Poor Urban Consumers?"
Reinfeld, William. "Infrastructure and Its Relation to Economic Development: The Cases of Korea and Taiwan, China."
Ruitenbeek, H. Jack. "Infrastructure and the Environment: Lessons and Directions."
Sappington, David E. M. "Principles of Regulatory Policy Design."
Schlirf, Richard. "Background Note: Introduction to the European Community Financing Policy for Infrastructure."
Stewart-Smith, Martin. "Industry Structure and Regulation."
Swaroop, Vinaya. "The Public Finance of Infrastructure: Issues and Options."
Uzawa, Hirofumi. "The Environment and Infrastructure."
Vaandrager, René. "A Transport Structure Plan."
Wade, Robert. "Public Bureaucracy and the Incentive Problem: Organizational Determinants of a `High-Quality Civil Service,' India and Korea."
Yuan, Lee Tsao. "The Development of Economic Infrastructure: The Singapore Experience."
Zhu, Ning. "Managing Country Risk: The Role of Export Credit Agencies."

بيبليوغرافيا منتقاة

Afonso, José Roberto. 1989. *Despesas Federais com Transferencias Intergovernamentais: Uma Revisão de Conceitos, Estatisticas e Diagnóstico*. Rio de Janeiro: Instituto de Planejamento Econômico e Social, Instituto de Pesquisas.
Ahmed, Raisuddin, and Mahabub Hossain. 1990. *Developmental Impact of Rural Infrastructure in Bangladesh*. Research Report 83. Washington, D.C.: International Food Policy Research Institute.
Aitken, J., G. Cromwell, and G. Wishart. 1991. "Mini- and Micro-Hydropower in Nepal." International Centre for In-

American Economic Review 83 (2): 191–98.

Bregman, A., and A. Marom. 1993. "Growth Factors in Israel's Business Sector, 1958–1988." Bank of Israel, Tel Aviv.

Briscoe, John. 1992. "Poverty and Water Supply: How to Move Forward." *Finance and Development* 29 (4): 16–19.

Bruce, Robert, Michael Harrell, and Zsuzsa Kovacs. 1993. "Who Will Win the Battle for Hungary's Telecoms Company?" *International Financial Law Review* 7 (5): 25–27.

Bryceson, D., and Howe, J. 1993. "Women and Labor-Based Road Works in Sub-Saharan Africa". IHE Working Paper IP-4. International Institute for Infrastructural, Hydraulic and Environmental Engineering, Amsterdam.

Caillaud, B., and E. Quinet. 1991. "Les Relations Contractuelles Etat-SNCF: Une Analyse sous l'Angle de la Théorie des Incitations." Centre d'Etudes Prospectives d'Economie Mathématique Appliquées a la Planification, Paris.

———. 1992. "Analyse du Caractère Incitatif des Contrats de Transport Urbain." Programme de Recherche et de Développement Technologique dans les Transports Terrestres, Paris.

Cámara, Paulo, and David Banister. 1993. "Spatial Inequalities in the Provision of Public Transport in Latin American Cities." *Transport Reviews* 13 (4): 351–73.

Campbell, Tim. 1991. "Decentralization to Local Government in LAC: National Strategies and Local Response in Planning, Spending and Management." Report 5. World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

———. 1992. "Modes of Accountability in Local Governments of LAC." World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

Canning, David, and Marianne Fay. 1993. "The Effect of Transportation Networks on Economic Growth." Columbia University Working Paper. New York.

Carbajo, José, ed. 1993. *Regulatory Reform in Transport: Some Recent Experiences*. Washington, D.C.: World Bank.

Castells, Antonio. 1988. *Hacienda Autonómica: Una Perspectiva de Federalismo Fiscal*. Barcelona: Ariel Economía.

Cernea, Michael M., ed. 1991. *Putting People First: Sociological Variables in Rural Development*. 2d ed. New York: Oxford University Press.

Churchill, Anthony. 1972. *Road User Charges in Central America*. World Bank Staff Occasional Paper 15. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

———. 1992. "Private Power: The Regulatory Implications." Paper presented at the ASEAN Energy Conference, Singapore, June 4–5, 1992.

———. 1993. "Private Power Generation: Investment and Pricing Problems." Paper presented at the Fourth Annual Jakarta International Energy Conference, October 12.

Cissé, Nichola. Forthcoming. "The Impact of Performance Contracts on Public Enterprise Performance." Paper presented at the World Bank Working Conference on the Changing Role of the State: Strategies for Reforming Public Enterprises, Washington, D.C.

Cointreau-Levine, Sandra. 1994. "Private Sector Participation in Municipal Solid Waste Services in Developing Countries." Working Paper 13. UNDP/UNCHS/World Bank Urban Management Program, Washington, D.C.

Commission of the European Communities. 1993. *Stable Money—Sound Finances: Community Public Finance in the Perspective of EMU*, vol. 53. Brussels: Directorate-General for European Economic and Financial Affairs.

Cordukes, Peter A. 1990. "A Review of Regulation of the Power Sectors in the Developing Countries." World Bank, Samer Madanat, and Natasha Mukherjee. Forthcoming. "Reliability of Urban Water Supply in Developing Countries: The Emperor Has No Clothes." *World Bank Research Observer*.

Bennathan, Esra, and Mark Johnson. 1987. "Transport in the Input-Output System." INU Report 2. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Bennathan, Esra, and Louis S. Thompson. 1992. *Privatization Problems at Industry Level: Road Haulage in Central Europe*. World Bank Discussion Paper 182. Washington, D.C.

Bennathan, Esra, Luis Escobar, and George Panagakos. 1989. *Deregulation of Shipping: What Is to Be Learned from Chile*. World Bank Discussion Paper 67. Washington, D.C.

Berg, Elliot. 1993. *Privatization in Sub-Saharan Africa: Results, Prospects, and New Approaches*. Bethesda, Md.: Development Alternatives.

Bernstein, Janis D. 1993. "Alternative Approaches to Pollution Control and Waste Management." Discussion Paper 3. UNDP/UNCHS/World Bank Urban Management Program, Washington, D.C.

Bernstein, Sebastian. 1988. "Competition, Marginal Cost Tariffs, and Spot Pricing in the Chilean Electric Power Sector." *Energy Policy* 16 (August): 369–77.

Besant-Jones, John E., ed. 1990a. "Private Sector Participation in Power through BOOT Schemes." Working Paper 33. World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.

———. 1990b. "Review of Electricity Tariffs in Developing Countries During the 1980s." Energy Series Paper 32. World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.

———., ed. 1993. "Reforming the Policies for Electric Power in Developing Countries." World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.

Bhatia, Bela. 1992. *Lush Fields and Parched Throats: The Political Economy of Groundwater in Gujarat*. Working Paper 100. Helsinki: United Nations University, World Institute for Development Economic Research.

Bhatia, Ramesh, and Malin Falkenmark. 1993. "Water Resource Policies and the Urban Poor: Innovative Approaches and Policy Imperatives." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, UNDP–World Bank Water and Sanitation Program, Washington, D.C.

Bhatnagar, Bhuvan, and Aubrey C. Williams, eds. 1992. *Participatory Development and the World Bank*. World Bank Discussion Paper 183. Washington, D.C.

Binswanger, Hans P., Shahidur R. Khandker, and Mark R. Rosenzweig. 1989. "How Infrastructure and Financial Institutions Affect Agricultural Output and Investment in India." World Bank Working Paper 163. Washington, D.C.

Blackshaw, Philip W. 1992. "Road Transport and the Environment." Paper presented to the 23rd IRU World Congress, Barcelona, Spain, April 29–May 2.

Blackshaw, Philip W., and Louis S. Thompson. 1993. "Railway Reform in the Central and East European (CEE) Economies." Policy Research Working Paper 1137. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Bouttes, Jean-Paul, and Denis Haag. 1992. "Economie des Réseaux d'Infrastructure." In N. Curien, ed., *Economie et Management des Enterprises de Réseau*. Paris: Economica. .

Braeutigam, Ronald R., and John C. Panzar. 1993. "Effects of the Change from Rate-of-Return to Price-Cap Regulation."

Edmonds, G. A., and J. J. de Veen. 1992. "A Labour-Based Approach to Roads and Rural Transport in Developing Countries." *International Labour Review* 131 (1): 95–110.

Epstein, T. Scarlett. 1962. *Economic Development and Social Change in South India*. Manchester: Manchester University Press.

———. 1973. *South India: Yesterday, Today and Tomorrow*. London: Macmillan.

Ford, Robert, and Pierre Poret. 1991. "Infrastructure and Private-Sector Productivity." *OECD Economic Studies* 17: 63–89.

Fukui, Koichiro. 1992. *Japanese National Railways Privatization Study*. World Bank Discussion Paper 172. Washington, D.C.

Galal, Ahmed. 1994. "Regulation and Commitment in the Development of Telecommunications in Chile." Policy Research Working Paper 1278. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.

Galal, Ahmed, Leroy P. Jones, Pankaj Tandon, and Ingo Vogelsang. Forthcoming. *Welfare Consequences of Selling Public Enterprises*. New York: Oxford University Press.

Galerson, Alice. 1989. "Labor Redundancy in the Transport Sector." INU paper 36. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

———. 1993. "The Evolution of Bank Lending for Infrastructure." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Galerson, Alice, and Louis Thompson. Forthcoming. "The Bank's Evolving Policy toward Railway Lending." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Garn, Harvey A. 1987. "Patterns in the Data Reported on Completed Water Supply Projects." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Garzon, R. Hernando. 1992. "Municipal Credit Institutions: The Case of Colombia." Working Paper 17. World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Gaude, Jacques, and H. Watzlawick. 1992. "Employment Creation and Poverty Alleviation through Labor-Intensive Public Works in Least Developed Countries." *International Labour Review* 131 (1): 3–18.

Gerson, Philip R. 1993. "Popular Participation in Economic Theory and Practice." Human Resources and Operations Policy Working Paper 18. World Bank, Washington, D.C.

Gleick, Peter H., ed. 1993. *Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources*. Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security. New York: Oxford University Press.

Glewwe, Paul. 1987a. "The Distribution of Welfare in the Republic of Côte d'Ivoire in 1985." LSMS Working Paper 29. World Bank, Washington, D.C.

———. 1987b. "The Distribution of Welfare in Peru, 1985–86." LSMS Working Paper 42. World Bank, Washington, D.C.

Glewwe, Paul, and Kwaku A. Twum-Baah. 1991. "The Distribution of Welfare in Ghana, 1987–88." LSMS Working Paper 75. World Bank, Washington, D.C.

Goldstein, Ellen. 1993. *The Impact of Rural Infrastructure on Rural Poverty: Lessons for South Asia*. World Bank Discussion Paper 131. Washington, D.C.

Gómez-Ibañez, José, and John R. Meyer. 1993. *Going Private: The International Experience with Transport Privatization*. Washington, D.C.: Brookings Institution.

Grübler, Arnulf. 1990. *The Rise and Fall of Infrastructures: Dynamics of Evolution and Technological Change in Transport*. Heidelberg: Physica-Verlag.

Gwilliam, Kenneth M., and Alan Mackie. 1975. *Urban Transport in Developing Countries*. London: George Allen and Unwin.

Hanke, Steve H., ed. 1987. *Privatization and Development*. San Francisco: International Center for Economic Growth.

Harral, Clell G. 1989. "Rural Development Impacts of Low-Volume Roads: Expanding the Framework for Investment Analysis." Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Harris, Nigel. 1992. *Cities in the 1990s: The Challenge for Developing Countries*. London: University College London Press.

Heggie, Ian G. 1972. *Transport Engineering Economy in Developing Countries*. London: McGraw-Hill.

Heggie, Ian G., and Piers Vickers. 1994. "Commercial Management and Financing of Roads." Industry and Energy Department, Washington, D.C.

Cotton, A., and R. Franceys. 1993. "Infrastructure for the Urban Poor in Developing Countries." Proceedings of the Institution of Civil Engineers. *Municipal Engineer* 98 (September): 129–38.

Covarrubias, Alvaro, and Suzanne Maia. 1993. "Reforms and Private Participation in the Power Sector of Selected Industrialized and Latin American and Caribbean Countries." Latin America Technical Paper Series. World Bank, Latin American and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

Coyaud, Daniel. 1988. "Private and Public Alternatives for Providing Water Supply and Sewerage Services." INU Report 31. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

CS First Boston. 1993. *The Asian Miracle Part II: Reversal of Fortune*. Hong Kong.

Davey, Kenneth. 1988. "Municipal Development Funds and Intermediaries." PRE Working Paper 32. World Bank, Washington, D.C.

Deaton, Angus, with Duncan Thomas, Janet Neelin, and Nikhilesh Bhattacharya. 1987. "The Demand for Personal Travel in Developing Countries." INU Discussion Paper 1. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Debande, Olivier. 1993. *Formalisation des Contrats de Gestion de la SNCB et de la RVA/SNVA sur Base de la Théorie des Incitations*. Brussels: Ecole de Commerce Solvay, Université Libre de Bruxelles.

Demsetz, Harold. 1968. "Why Regulate Utilities?" *Journal of Law and Economics* 11 (April): 55–65.

Derycke, Pierre-Henri, and Guy Gilbert. 1988. *Economie Publique Locale*. Paris: Economica.

Dia, Mamadou. 1993. *A Governance Approach to Civil Service Reform in Sub-Saharan Africa*. Washington, D.C.: World Bank.

Dillinger, William. 1993. "Decentralization and Its Implications for Urban Service Delivery." Discussion Paper 16. UNDP/UNCHS/World Bank Urban Management Program, Washington, D.C.

Doyen, Jean H. 1993. "Implementation of the Objectives of the Second Transport Decade: The Primacy of Policy Reform and Local Resource Management." Comments from the United Nations Economic Commission for Africa, Conference of African Ministers of Transport, Planning, and Communications, March 10–12.

Drèze, J. P., and A. P. Sen. 1989. *Hunger and Public Action*. Oxford: Clarendon Press.

Drèze, Jean, and Nicholas Stern. 1987. "The Theory of Cost-Benefit Analysis." In A. J. Auerback and M. Feldstein, eds., *Handbook of Public Economics*, 2d ed. Amsterdam: Elsevier Science.

Drumaux, Anne. 1993. *Rapport de Recherche Intermediaire: Observatoire des Enterprises Publiques*. Brussels: Ecole de Commerce Solvay, Université Libre de Bruxelles.

Duffy-Deno, Kevin T., and Randall W. Eberts. 1991. "Public Infrastructure and Regional Economic Development: A Simultaneous Equations Approach." *Journal of Urban Economics* 30: 329–43.

Easterly, William, and Sergio Rebelo. 1993. "Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation." *Journal of Monetary Economics* 32 (2): 417–58.

Easterly, William, Carlos Rodríguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds. Forthcoming. *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance*. New York: Oxford University Press.

Howe, Charles W., and John A. Dixon. 1993. "Inefficiencies in Water Project Design and Operation in the Third World: An Economic Perspective." *Water Resources Research* 29 (7): 1889–94.

Hulten, Charles, and Robert M. Schwab. 1991. *Is There Too Little Public Capital?* Washington, D.C.: American Enterprise Institute.

———. 1993. *Optimal Growth with Public Infrastructure Capital: Implications for Empirical Modeling*. College Park, Md.: University of Maryland.

Humplick, Frannie. 1992. "Private Ownership, Competition, and Decentralization: Impacts on Infrastructure Performance." World Bank, Latin America and the Caribbean Department, Washington, D.C.

Humplick, F., A. Kudat, and S. Madanat. 1993. "Modeling Household Responses to Water Supply: A Service Quality Approach." Working Paper 4. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Hungary, Government of, Central Statistics Office and Ministry of Finance, and World Bank. 1989. "Incidence Analysis: The Impact of Consumer and Housing Subsidies on Household Income Distribution." Budapest, Hungary.

Im, Soo J., Robert Jalali, and Jamal Saghir. 1993. "Privatization in the Republics of the Former Soviet Union." World Bank, Legal Department, Private Sector Development and Privatization Group, Washington, D.C.

IFC (International Finance Corporation). 1993. *Emerging Stock Markets Factbook*. Washington, D.C.

IMF (International Monetary Fund). 1993a. *Private Market Financing for Developing Countries*. World Economic and Financial Surveys. Washington, D.C.

———. 1993b. *Direction of Trade Statistics*. Washington, D.C.

———. Various years. *Government Finance Statistics*. Washington, D.C.

International Road Transport Union (IRTU). Various years. *World Transport Data*. Geneva.

International Roads Federation (IRF). Various years. *World Road Statistics*. Washington, D.C.

International Telecommunication Union (ITU). 1994. *World Telecommunications Development Report*. Geneva.

Israel, Arturo. 1992. *Issues for Infrastructure Management in the 1990s*. World Bank Discussion Paper 171. Washington, D.C.

Jack, William. 1993. "Some Guidelines for the Appraisal of Large Projects." Discussion Paper 126. World Bank, Office of the Chief Economist, South Asia Region, Washington, D.C.

Jaiswal, Shailendra N. 1992. "The Role of Transport and Communication in Resource Conserving Urban Settlements." Punjab, India.

Japan, Government of. 1984. *1980 Input-Output Tables*. Tokyo: Administrative Management Agency.

Jimenez, Emmanuel. Forthcoming. "Human and Physical Infrastructure: Public Investment and Pricing Policies in Developing Countries." In J. Behrman and T. N. Srinivasan, eds., *Handbook of Development Economics*, vol. 3. New York: North Holland.

Johansen, Frida. 1989a. "Earmarking, Road Funds and Toll Roads." INU Report 45. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

———. 1989b. "Toll Road Characteristics and Toll Road Experience in Selected South East Asia Countries." *Transportation Research* 23A (6): 463–66.

Julius, DeAnne S., and Adelaida P. Alicbusan. 1989. "Public Sector Pricing Policies: A Review of Bank Policy and Practice." In *Dynamics of Evolution and Technological Change in Transport* New York: Springer-Verlag.

Guasch, J. Luis, and Pablo Spiller. 1993. "Utility Regulatior and Private Sector Development." World Bank, Latir America and the Caribbean Technical Department Advisory Group, Washington, D.C.

Guichaoua, A. 1987. *Les Paysans et l'Investissement-Travail au Burundi et au Rwanda*. Geneva: International Labour Organisation.

Guislain, Pierre. 1992. *Divestiture of State Enterprises. An Overview of the Legal Framework*. Technical Paper 186 Washington, D.C.: World Bank.

Gwilliam, K. M. 1993. "Urban Bus Operators' Associations." *Infrastructure Notes*. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Gyamfi, Peter, Luis Gutierrez, and Guillermo Yepes. 1992. "Infrastructure Maintenance in LAC: The Costs of Neglect and Options for Improvement." 3 vols. Regional Studies Program Report 17. World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

Harral, Clell G., ed. 1992. *Transport Development in Southern China*. World Bank Discussion Paper 151. Washington, D.C.

Hau, Timothy D. 1990. "Electronic Road Pricing: Developments in Hong Kong 1983–1989." *Journal of Transport Economics and Policy* 24 (2): 203–14.

Hazell, Peter, and Steven Haggblade. 1993. "Farm-Nonfarm Growth Linkages and the Welfare of the Poor." In Michael Lipton and Jacques van der Gaag, eds., *Including the Poor*. New York: Oxford University Press.

Heggie, Ian. Forthcoming. "Management and Financing of Roads: An Agenda for Reform." SSATP Working Paper 8. World Bank and United Nations Economic Commission for Africa, Sub-Saharan Africa Transport Policy Program. Washington, D.C.

Heggie, Ian, and Michael Quick. 1990. "A Framework for Analyzing Financial Performance of the Transport Sector." Working Paper 356. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Heidarian, Jamshid, and Gary Wu. 1993. "Power Sector: Statistics of Developing Countries (1987–1991)." World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.

Helm, Dieter, and Louis Thompson. 1991. "Privatised Transport Infrastructure and Incentives to Invest." *Journal of Transport Economics and Policy* 25 (3): 247–58.

Hicks, Norman L. 1991. "Expenditure Reductions in Developing Countries Revisited." *Journal of International Development* 3 (1): 29–37.

Hieronymi, O. 1993. "Decision Making for Infrastructure: Environmental and Planning Issues." Paper presented to the OECD Forum for the Future conference on "Infrastructure Policies for the 1990s," Paris, January 18.

Hill, Alice, and Manuel Angel Abdala. 1993. "Regulation, Institutions, and Commitment: Privatization and Regulation in the Argentine Telecommunications Sector." Policy Research Working Paper 1216. World Bank, Washington, D.C.

Hobday, Michael. 1990. *Telecommunications in Developing Countries: The Challenge from Brazil*. London: Routledge.

Holtz-Eakin, Douglas. 1988. "Private Output, Government Capital, and the Infrastructure Crisis." Discussion Paper 394. New York: Columbia University.

———. 1992. "Public-Sector Capital and the Productivity Puzzle." Working Paper 4122. Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research.

structure: The Case of Nigerian Manufacturing." *Urban Studies* 29 (7): 1071–92.

Lee, Kyu Sik, Alex Anas, and Satyendra Verma. 1993. "Infrastructure Bottlenecks, Private Provision, and Industrial Productivity: A Study of Indonesian and Thai Cities." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Lefèvre, Christian. 1989. *La Crise des Transports Publics (France, Etats-Unis, Royaume-Uni, Italie, Pays-Bas)*. No. 4900. Paris: La Documentation Française.

Levy, Brian, and Pablo Spiller. 1993. "Utility Regulation—Getting the Fit Right." *Outreach* 14. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.

Linares, Julio. 1993. "Reforming Municipal Finance: Morocco." *Infrastructure Notes* FM-5. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Liston, Catherine. 1993. "Price-Cap versus Rate-of-Return Regulation." *Journal of Regulatory Economics* 5 (1): 25–48.

Little, I. M. D., and J. A. Mirrlees. 1990. "Project Appraisal and Planning Twenty Years On." In *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1989*. Washington, D.C.: World Bank.

Littlechild, S. C. 1992. "Competition and Regulation in the British Electricity Industry." *Utilities Policy* 2(4): 270–75.

Lorrain, Dominique. 1992. "The French Model of Urban Services." *West European Politics* 15 (2): 77–92.

Madanat, Samer, and Frannie Humplick. 1993. "A Model of Household Choice of Water Supply Systems in Developing Countries." *Water Resources Research* 29 (5): 1353–58.

Martens, Bertin. 1990. "Etude Comparée de l'Efficacité Economique des Techniques à Haute Intensité du Main-d'Oeuvre et à Haute Intensité d'Equipement pour la Construction de Routes Secondaires au Rwanda." Geneva: International Labour Organisation.

Martinand, Claude, ed. 1993. "Private Financing of Public Infrastructure: The French Experience." Ministry of Public Works, Transportation, and Tourism, Paris.

Mason, Melody, and Sydney Thriscutt. 1991. "Road Deterioration in Sub-Saharan Africa." In World Bank, *The Road Maintenance Initiative: Building Capacity for Policy Reform*. Vol. 2, *Readings and Case Studies*, EDI Seminar Series. Washington, D.C.

Mera, Koichi. 1973. "Regional Production Functions and Social Overhead Capital: An Analysis of the Japanese Case." *Regional and Urban Economics* 3 (May): 157–85.

Mesa-Lago, Carmelo. 1991. *Portfolio Performance of Selected Social Institutions in Latin America*. World Bank Discussion Paper 139. Washington, D.C.

Meyers, Kenneth. 1986. "A Reappraisal of the Sectoral Incidence of Government Expenditure Cutbacks." CPD Discussion Paper 1986–11. International Finance Corporation, Washington, D.C.

Micelli, Thomas J. 1991. "Compensation for the Taking of Land under Eminent Domain." *Journal of Institutional and Theoretical Economics* 147 (2): 354–63.

Miguel, Sergio, and James Condron. 1991. "Assessment of Road Maintenance by Contract." INU Report 91. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Milgrom, Paul, and John Roberts. 1992. *Economics, Organization and Management*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.

Mody, Ashoka, and Fang Yi Wang. 1994. "Explaining Industrial Growth in Coastal China: Economic Reforms . . . and What Else?" World Bank, Private Sector Development Department.

tice." PRE Working Paper 49. World Bank, Washington, D.C.

Kain, John F. 1990. *A Critical Assessment of Public Transport Investment in Latin America*. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.

Kaufmann, D. 1991. "The Forgotten Rationale for Policy Reform: The Productivity of Investment Projects." Background paper for *World Development Report 1991*. World Bank, Washington, D.C.

Kay, John. 1993. "Efficiency and Private Capital in the Provision of Infrastructure." Paper presented to OECD Forum for the Future conference on "Infrastructure Policies for the 1990s," Paris, January 18.

Keeler, Theodore E., and John S. Ying. 1988. "Measuring the Benefits of a Large Public Investment: The Case of the U.S. Federal-Aid Highway System." *Journal of Public Economics* 6: 69–85.

Kessides, Christine. 1993a. *The Contributions of Infrastructure to Economic Development: A Review of Experience and Policy Implications*. World Bank Discussion Paper 213. Washington, D.C.

———. 1993b. *Institutional Options for the Provision of Infrastructure*. World Bank Discussion Paper 212. Washington, D.C.

Kikeri, Sunita, John Nellis, and Mary Shirley. 1992. *Privatization: The Lessons of Experience*. Washington, D.C.: World Bank.

Kirmani, Syed S. 1988. "The Construction Industry in Development: Issues and Options." INU Report 10. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Kirwan, R. M. 1989. "Finance for Urban Public Infrastructure." *Urban Studies* 26: 285–300.

Kitchen, H. 1993. "Efficient Delivery of Local Government Services." Queen's University, Government and Competitiveness School of Policy Studies, Kingston, Ontario.

Kranton, Rachel E. 1991. "Transport and the Mobility Needs of the Urban Poor." INU Report 86. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Kresge, David T., and Paul O. Roberts. 1971. "Systems Analysis and Simulation Models." In J. R. Meyer, ed., *Techniques of Transport Planning*, vol. 2. Washington, D.C.: Brookings Institution.

Kühn, Kai-Uwe, Paul Seabright, and Alasdair Smith. 1992. *Competition Policy Research: Where Do We Stand?* CEPR Occasional Paper 8. London: Centre for Economic Policy Research.

Kurian, G. T. 1991. *The New Book of World Ranking*. New York: Facts on File.

Lacey, Robert. 1989. "The Management of Public Expenditures: An Evolving Bank Approach." Background paper for *World Development Report 1988*. World Bank, Washington, D.C.

Laffont, Jean-Jacques, and Jean Tirole. 1993. *A Theory of Incentives in Procurement and Regulation*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Lane, Timothy D. 1992. "Market Discipline." *IMF Staff Papers* 40 (1): 53–88. Washington, D.C.

Lanjouw, Peter, and N. H. Stern. 1993. "Agricultural Change and Inequality in Palanpur, 1957–84." In K. A. Hoff and J. Stiglitz, eds., *The Economics of Rural Organization*. Oxford: Oxford University Press.

Latin Finance. Various years.

Lee, Kyu Sik, and Alex Anas. 1992. "Costs of Deficient Infra-

Pestieau, Pierre, and Henry Tulkens. 1992. *Assessing and Explaining the Performance of Public Enterprises: Some Recent Evidence from the Productive Efficiency Viewpoint*. Louvain-la-Neuve, Belgium: Center for Operations Research and Econometrics, Université Catholique de Louvain.

Peters, Hans Jürgen. 1990. "India's Growing Conflict between Trade and Transport: Issues and Options." Policy, Planning, and Research Paper 346. World Bank, Washington, D.C.

———. 1992. "Service: The New Focus in International Manufacturing and Trade." Policy Research Working Paper 950. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Petrei, A. Humberto. 1987. *El Gasto Público Social y sus Efectos Distributivos*. Rio de Janeiro: Estudios Conjuntos de Integracão Econômica da America Latina.

Pickrell, Don H. 1989. "Urban Rail Transit Projects: Forecast Versus Actual Ridership and Costs." U.S. Department of Transportation, Transport Systems Center, Cambridge, Mass.

Platteau, Jean-Phillipe. 1993. "Sub-Saharan Africa as a Special Case: The Crucial Role of Structural Constraints." University of Namur, Belgium.

Postel, Sandra. 1993. "Water and Agriculture." In Peter H. Gleick, ed., *Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources*. Pacific Institute for Studies in Development, Environment, and Security. New York: Oxford University Press.

Prud'homme, Rémy. 1992. "On the Dangers of Decentralization." World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

———. 1993. "Assessing the Role of Infrastructure in France by Means of Regionally Estimated Production Functions." Observatoire de l'Economie et des Institutions Locales, Paris.

Public Works Financing. 1993. Various issues.

Pyle, Thomas. 1994. *Private Financing of Infrastructure: Understanding the New Hidden Key to Development Success*. Princeton, N.J.: Princeton Pacific Group.

Qian, Yingyi, and Chenggang Xu. 1993. *Why China's Economic Reforms Differ*. Development Economics Research Programme. London: London School of Economics, Suntory-Toyota International Centre for Economics and Related Disciplines.

Rabinovitch, Jonas, and Josef Leitmann. 1993. "Environmental Innovation and Management in Curitiba, Brazil." Discussion Paper 1. UNDP/UNCHS/World Bank Urban Management Program, Washington, D.C.

Ramamurti, Ravi, and Raymond Vernon, eds. 1991. *Privatization and Control of State-Owned Enterprises*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.

Rebelo, Jorge M. 1992. "Landlocked Countries: Evaluating Alternative Routes to the Sea." *Infrastructure Notes* OT-2. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Redwood, John, III. 1993. *World Bank Approaches to the Environment in Brazil: A Review of Selected Projects*. World Bank Operations Evaluation Study. Washington, D.C.

Riverson, John, and Steve Carapetis. 1991. *Intermediate Means of Transport in Sub-Saharan Africa: Its Potential for Improving Rural Travel and Transport*. World Bank Technical Paper 161. Washington, D.C.

Riverson, John, Juan Gaviria, and Sydney Thriscutt. 1991. *Rural Roads in Sub-Saharan Africa: Lessons from World Bank Experience*. World Bank Technical Paper 141. Washington, D.C.

Mody, Ashoka, and Kamil Yilmaz. 1994. "Is There Persistence in the Growth of Manufactured Exports?" Policy Research Working Paper 1276. World Bank, Washington, D.C.

Moser, Carolyn. 1989. "Community Participation in Urban Projects in the Third World." *Progress in Planning* 32: 73–134.

Mougeot, Michel, and Florence Naegellen. 1992. *Mécanismes Incitatifs et Formation des Prix*. Paris: Economica.

Moyer, Neil E., and Louis S. Thompson. 1992. "Options for Reshaping the Railway." Policy Research Working Paper 926. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Müller-Glodde, Ulrike, ed. 1991. "Where There Is No Participation." Eschborn, Germany: Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ).

Munnell, Alicia H. 1990. "Why Has Productivity Declined? Productivity and Public Investment." *New England Economic Review* January/February: 3–22.

———. 1992. "Infrastructure Investment and Economic Growth." *Journal of Economic Perspectives* 6 (4): 189–98.

Narayan, Deepa. Forthcoming. "Contribution of People's Participation: Evidence." ESD Occasional Paper. World Bank, Washington, D.C.

National Housing Bank of India. 1992. *Report on Trend and Progress of Housing in India*. Central Government Reserve Bank of India, New Delhi.

Nellis, John. 1988. "Contract Plans and Public Enterprise Performance." Working Paper 118. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

Nevitt, Peter K. 1989. *Project Financing*. London: Euromoney.

Newbery, David, Gordon Hughes, William D. Paterson, and Esra Bennathan. 1988. *Road Transport Taxation in Developing Countries: The Design of User Charges and Taxes for Tunisia*. World Bank Discussion Paper 26. Washington, D.C.

Nilsson, Jan-Eric. 1993. *Regulatory Reform in Swedish Railways: Policy Review with Emphasis on Track Allocation Issues*. Stockholm: Stockholm University, Department of Economics.

OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1991. *Urban Infrastructure: Finance and Management*. Paris.

———. 1992. *DAC Principles for Effective Aid: Development Assistance Manual*. Paris.

———. 1993. *Infrastructure Policies for the 1990s*. Paris.

Oks, Daniel. 1993. "Mexico: Private Sector Participation in Infrastructure Development." Paper presented at Infrastructure Symposium, World Bank, Washington, D.C., September.

Ostrom, Elinor, Larry Schroeder, and Susan Wynne. 1993. *Institutional Incentives and Sustainable Development: Infrastructure Policies in Perspective*. San Francisco: Westview Press.

Pankaj, T. 1991. "Designing Low-Cost Rural Transport Components to Reach the Poor." *Infrastructure Notes* RD-3. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Paul, Samuel. 1991a. "Accountability in Public Services: Exit, Voice and Capture." Policy Research Working Paper 614. World Bank, Washington, D.C.

———. 1991b. *Strengthening Public Service Accountability*. World Bank Discussion Paper 136. Washington, D.C.

———. 1993. "Bangalore's Public Services: A Report Card." *Economic and Political Weekly* 28 (52): 2901–09.

Péan, Leslie. 1993. "AGETIP: A New Resource to Meet the Urban Challenge." *Infrastructure Notes* OU-8 (February). World Bank, Washington, D.C.

Briscoe, Charles Griffin, and Chongchun Kim. 1993. "Rural Water Supply in Kerala, India: How to Emerge from a Low-Level Equilibrium Trap." *Water Resources Research* 29 (7): 1931–42.

Squire, Lyn. 1990. "Comment on 'Project Appraisal and Planning Twenty Years On,' by Little and Mirlees." In *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1989*. Washington, D.C.: World Bank.

Summers, Robert, and Alan Heston. 1991. "The Penn World Table (Mark 5): An Expanded Set of International Comparisons, 1950–1988." *Quarterly Journal of Economics* 56 (2) (May).

Svejnar, Jan, and Katherine Terrell. 1991. "Reducing Labor Redundancy in State-Owned Enterprises." PRE Working Paper 792. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

Takano, Yoshiro. 1992. *Nippon Telegraph and Telephone Privatization Study: Experiences of Japan and Lessons for Developing Countries*. World Bank Discussion Paper 179. Washington, D.C.

Tenenbaum, Bernard, Reinier Lock, and James V. Barker. 1992. "Electricity Privatization: Structural, Competitive, and Regulatory Options." *Energy Policy* 20: 1134–60.

Tirole, J. 1992. *The Internal Organization of Government*. Washington, D.C.: Institute for Policy Reform.

Triche, Thelma. 1990. "Private Participation in the Delivery of Guinea's Water Supply." Policy Research Working Paper 477. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

———. 1993. "The Institutional and Regulatory Framework for Water Supply and Sewerage: Public and Private Roles." *Infrastructure Notes* WS-9. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Triche, Thelma, Abel Mejia, and Emanuel Idelovitch. 1993. "Arranging Concessions for Water Supply and Sewerage Services: Lessons Learned from Buenos Aires and Caracas." *Infrastructure Notes* WS-10. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

Trivedi, Prajapati. 1990. *Memorandum of Understanding: An Approach to Improving Public Enterprise Performance*. New Delhi: International Management Publishers.

Uchimura, Kazuko, and Hong Gao. 1993. "The Importance of Infrastructure on Economic Development." World Bank, Latin America and the Caribbean Regional Office, Washington, D.C.

United Nations. 1991. *Energy Statistics Yearbook*. New York.

United Nations Conference on Environment and Development. 1992. *Agenda 21*. New York.

Uribe, José Darió. 1993. "Infrastructura Física, Clubs de Convergencia, y Crecimiento Económico: Alguna Evidencia Empírica." *Coyuntura Económica* 23 (1): 139–67.

USAID (U.S. Agency for International Development). 1991. *Cholera in Peru: A Rapid Assessment of the Country's Water and Sanitation Infrastructure and Its Role in the Epidemic*. Field Report 331. Water and Sanitation for Health Project, Washington, D.C.

———. 1993. "Urban Environmental Infrastructure Support Project." Washington, D.C.

U.S. Central Intelligence Agency. 1991. *World Factbook*. Washington, D.C.

U.S. Department of Commerce. 1984. *The Detailed Input-Output Structure of the U.S. Economy, 1977*. Washington, D.C.: Bureau of Economic Analysis.

D.C.

Roland, Gérard, and Thierry Verdier. 1993. *Privatisation in Eastern Europe: Irreversibility and Critical Mass Effects*. Brussels: ECARE, Université Libre de Bruxelles.

Rondinelli, D. A. 1991. "Decentralizing Water Supply Services in Developing Countries: Factors Affecting the Success of Community Management." *Public Administration and Development* 11 (5): 415–30.

Rovizzi, Laura, and David Thompson. 1992. "The Regulation of Product Quality in the Public Utilities and the Citizen's Charter." *Fiscal Studies* 13 (3): 74–95.

Ruitenbeek, H. Jack, and Cynthia M. Cartier. 1993. "A Critical Perspective on the Evaluation of the Narmada Projects from the Discipline of Ecological Economics." Paper presented to the Narmada Forum: Workshop on the Narmada Sagar and Sardar Sarovar, New Delhi, India, December 21–23.

Sader, Frank. 1993. "Privatization and Foreign Investment in the Developing World, 1988–92." Policy Research Working Paper 1202. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C.

Sanghvi, Arun, Robert Vernstrom, and John Besant-Jones. 1989. "Review and Evaluation of Historic Electricity Forecasting Experience (1960–1985)." Energy Series Paper 18. World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.

Saunders, Robert J., Jeremy Warford, and Björn Wellenius. Forthcoming. *Telecommunications and Economic Development*, 2d ed. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.

Seabright, Paul. 1993. "Infrastructure and Industrial Policy in South Asia: Achieving the Transition to a New Regulatory Environment." South Asia Regional Seminar Series. World Bank, Washington, D.C.

Serageldin, Ismail. 1993. "Environmentally Sustainable Urban Transport: Defining a Global Policy." International Union of Public Transport, Brussels.

Sethi, Kavita. 1992. "Households' Responses to Unreliable Water Supply in Jamshedpur, India." Draft working paper. World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Water and Sanitation Division, Washington, D.C.

Shah, Anwar. 1988. "Public Infrastructure and Private Sector Profitability and Productivity in Mexico." Policy, Planning, and Research Working Paper 100. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.

———. 1992. "Dynamics of Public Infrastructure, Industrial Productivity and Profitability." *Review of Economics and Statistics* 74 (1): February.

———. 1994. *The Reform of Intergovernmental Fiscal Relations in Developing and Emerging Market Economies*. Policy and Series Research 23. Washington, D.C.: World Bank.

Shilling, John D., ed. 1992. *Beyond Syndicated Loans*. World Bank Technical Paper 163. Cofinancing and Financial Advisory Services Department, Washington, D.C.

Shirley, Mary, and John Nellis. 1991. *Public Enterprise Reform: The Lessons of Experience*. EDI Development Study. Washington, D.C.: World Bank.

Shleifer, Andrei. 1985. "A Theory of Yardstick Competition." *Rand Journal of Economics* 16 (3): 319–27.

Silverman, Jerry M. 1992. *Public Sector Decentralization: Economic Policy and Sector Investment Programs*. World Bank, Technical Paper series, Africa Technical Department Paper 188. Washington, D.C.

Singh, Branwar, Radhika Ramasubban, Ramesh Bhatia, John

ature 31: 1263–89.

World Bank. 1988. *Road Deterioration in Developing Countries: Causes and Remedies*. World Bank Policy Study. Washington, D.C.

———. 1990. *World Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.

———. 1991a. *The Reform of Public Sector Management: Lessons from Experience*. Policy and Research Series 18. World Bank, Washington, D.C.

———. 1991b. *The Road Maintenance Initiative: Building Capacity for Policy Reform*. Vol. 2, *Reading and Case Studies*. EDI Seminar Series. Washington, D.C.

———. 1992a. *Export Processing Zones*. Policy and Research Series 20. Washington, D.C.

———. 1992b. *Urban Policy and Economic Development: An Agenda for the 1990s*. Washington, D.C.

———. 1992c. *World Development Report 1992*. New York: Oxford University Press.

———. 1993a. *Adjustment Lending and Mobilization of Private and Public Resources for Growth*. Policy and Research Series 22. Washington, D.C.

———. 1993b. "The Aral Sea Crisis: Proposed Framework of Activities." Central Asia Region 3, Washington, D.C.

———. 1993c. *Energy Efficiency and Conservation in the Developing World: The World Bank's Role*. Washington, D.C.

———. 1993d. "Portfolio Management: Next Steps, a Program of Actions." Operations Policy Department, Washington, D.C.

———. 1993e. "Poverty and Income Distribution in Latin America: The Story of the 1980s." Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.

———. 1993f. "Power Supply in Developing Countries: Will Reform Work?" Occasional Paper 1. Industry and Energy Department, Washington, D.C.

———. 1993g. *Water Resources Management*. World Bank Policy Paper. Washington, D.C.

———. 1993h. *The World Bank's Role in the Electric Power Sector: Policies for Effective Institutional, Regulatory, and Financial Reform*. World Bank Policy Paper. Washington, D.C.

———. 1993i. *World Debt Tables 1993–94. External Finance for Developing Countries*. Washington, D.C.

———. Forthcoming. "An Agenda for Infrastructure Reform and Development: Responding to the Market for Services." World Bank Discussion Paper. Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.

World Bank Water Demand Research Team. 1993. "The Demand for Water in Rural Areas: Determinants and Policy Implications." *World Bank Research Observer* 8 (1): 47–70.

World Resources Institute. 1992. *World Resources 1992–93*. New York: Oxford University Press.

Wunsch, James S., ed. 1990. *The Failure of the Centralized State: Institutions and Self-Governance in Africa*. Boulder, Colo.: Westview Press.

———. 1991a. "Institutional Analysis and Decentralization: Developing an Analytical Framework for Effective Third World Administrative Reform." *Public Administration and Development* 11 (5): 431–52.

———. 1991b. "Sustaining Third World Infrastructure Investments: Decentralizing and Alternative Strategies." *Public Administration and Development* 11 (1): 5–24.

Yepes, Guillermo. 1990. "Management and Operational Practices of Municipal and Regional Water and Sewerage Companies in Latin America and the Caribbean." World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.

U.S. Municipal Securities Rulemaking Board. 1993. Hearing on Regulation of the Municipal Securities Market. Subcommittee on Telecommunications and Finance. U.S. Congress, Washington, D.C., September 9.

U.S. Securities and Exchange Commission. 1993. *Staff Report on the Municipal Securities Market*. Washington, D.C.

Vickers, John, and George Yarrow. 1988. *Privatization: An Economic Analysis*. Cambridge, Mass.: MIT Press.

Viscusi, W. Kip, John M. Vernon, and Joseph E. Harrington. 1992. *Economics of Regulation and Antitrust*. Lexington, Mass.: D. C. Heath.

Vittas, Dimitri, and Michael Skully. 1991. "Overview of Contractual Savings Institutions." World Bank Working Paper 605. Washington, D.C.

Vogel, David. 1986. *National Styles of Regulation: Environmental Policy in Great Britain and the United States*. Cornell Studies in Political Economy. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

von Braun, J. 1988. "Effects of Technological Change in Agriculture on Food Consumption and Nutrition: Rice in a West African Setting." *World Development* 16 (9): 1083-98.

von Braun, Joachim, Tesfaye Teklu, and Patrick Webb. 1992. "Labour-Intensive Public Works for Food Security in Africa: Past Experience and Future Potential." *International Labour Review* 131 (1): 19–34.

Wade, Robert. 1987. *Village Republics: Economic Conditions for Collective Action in South India*. New York: Cambridge University Press.

———. 1993. *The Operations and Maintenance of Infrastructure: Organizational Issues in Canal Irrigation*. Sussex, England: Sussex University, Institute of Development Studies.

Wellenius, Björn, and others. 1992. *Telecommunications: World Bank Experience and Strategy*. World Bank Discussion Paper 192. Washington, D.C.

Wheeler, David, and Ashoka Mody. 1992. "International Investment Location Decisions: The Case of U.S. Firms." *Journal of International Economics* 33 (August): 57–76.

Whittington, Dale, John Briscoe, Xinming Mu, and William Barron. 1990. "Estimating the Willingness to Pay for Water Services in Developing Countries: A Case Study of the Use of Contingent Valuation Surveys in Southern Haiti." *Economic Development and Cultural Change* 38 (2): 293–312.

Whittington, Dale, Donald T. Lauria, Albert M. Wright, Kyeongae Choe, Jeffrey A. Hughes, and Venkateswarlu Swarna. 1992. "Household Demand for Improved Sanitation Services: A Case Study of Kumasi, Ghana." Water and Sanitation Report 3. UNDP–World Bank Water and Sanitation Program, Washington, D.C.

WHO (World Health Organization). 1980 and 1990. *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade* series. Geneva.

Wiesner Duran, Eduardo. 1982. *Memoria del Departamento Nacional de Planeación, 1978–1980*. Bogotá, Colombia: Banco de la República.

Williams, A. W. 1993. "Transport, Rights-of-Way and Compensation: Injurious Affection from an Economic Perspective and Some Australian Evidence of Freeway Impacts." *International Journal of Transport Economics* 20 (3): 285–95.

Williamson, Oliver E. 1976. "Franchise Bidding for Natural Monopolies—in General and with Respect to CATV." *Bell Journal of Economics* 7 (1): 73–104.

Willig, Robert D., and William J. Baumol. 1987. "Using Competition as a Guide." *Regulation* (1): 28–35.

Winston, Clifford. 1993. "Economic Deregulation: Days of Reckoning for Microeconomists." *Journal of Economic Liter-*

التذييل : بيانات البنية الأساسية

يعرض الجدول أ – ١ بيانات موجزة عن أرصدة البنية الأساسية ، وكذلك إنتاج الكهرباء والأراضى المروية . ويقدم الجدول أ – ٢ بيانات عن فرص الحصول على مياه الشرب النقية والصرف الصحى . ويقدم الجدولان الباقيان بيانات عن الالتزامات المالية ، والدعم المالى للبنية الأساسية . وينبغى أن يرجع القراء إلى « التعاريف والملاحظات » الخاصة بالبيانات للحصول على شرح لمجموعات البلدان المستخدمة فى هذه الجداول . ويرتب الجدولان أ – ١ و أ – ٢ الاقتصادات بنفس الترتيب الوارد فى مؤشرات التنمية الدولية .

ورغم أن البيانات الواردة هنا مستمدة من أوثق المصادر المتاحة ، فان القابلية للمقارنة قد تكون محدودة بسبب الاختلاف فى طرق جمع البيانات ، وفى المناهج الإحصائية والتعاريف .

الجدول أ – ١ المقاييس المادية لتوفير البنية الأساسية

البيانات المتعلقة *بالطرق المرصوفة* مستمدة من كاننج وفاى ١٩٩٣ للسنوات السابقة على ١٩٩٠ ، وتم تجميع الأرقام الخاصة لعام ١٩٩٠ من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ١٩٩١ (مصدر أساسى) ، والاتحاد الدولى للطرق ، سنوات مختلفة ، أو الاتحاد الدولى للنقل البرى ، سنوات مختلفة . وحيث لم تتوافر بيانات عن ١٩٩٠ استخدمت الأرقام الخاصة بعام ١٩٨٨ أو ١٩٨٩ . والبيانات الخاصة بفترات تمتد لخمس سنوات متوافرة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ ، لكن البيانات متوافرة سنويا من الاتحاد الدولى للطرق ، والاتحاد الدولى للنقل البرى .

وقد تم الحصول على كل من صافى القدرة القائمة لمحطات *توليد الكهرباء وإنتاج الكهرباء* من كاننج وفاى ١٩٩٣ عن السنوات السابقة لعام ١٩٩٠ . وجاءت البيانات عن عام ١٩٩٠ من الأمم المتحدة ١٩٩٠ . والبيانات المتعلقة بفترات تمتد خمس سنوات متوافرة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ ، والبيانات متوافرة سنويا من الأمم المتحدة .

و*خط الهاتف الرئيسى :* هو خط هاتف يربط الجهاز الطرفى لدى المشترك بشبكة تحويل عامة ، وله منفذ فى معدات سنترال الهاتف . وهذا المصطلح مرادف لمصطلح *المحطة الرئيسية*، الذى يشيع استخدامه فى الوثائق المتعلقة بالاتصالات السلكية واللاسلكية . والبيانات المتعلقة بالخطوط الرئيسية مأخوذة من الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ١٩٩٤ ، وتتوافر البيانات عن الفترات الخمسية . لكن البيانات متوافرة سنويا عن السنوات ٧٥ – ١٩٩٢ من قاعدة البيانات الاليكترونية للاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية .

والمعلومات المتعلقة بعدد الكيلو مترات من *خطوط السكك الحديدية* مأخوذة من كاننج وفاى ١٩٩٣ بالنسبة للسنوات السابقة لعام ١٩٩٠ . والبيانات الخاصة بعام ١٩٩٠ مأخوذة من البنك الدولى، والبيانات الخمسية متوافرة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠ .

وتم الحصول على الأرقام المتعلقة *بالأراضى المروية* من ملفات البيانات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والبيانات متوافرة من (الفاو) من ١٩٦١ فصاعدا .

الجدول أ – ٢ فرص الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحى

تعنى فرص الحصول على *مياه الشرب* فرص الحصول على مياه نقية ؛ إما عن طريق حنفية عمومية ، أو وصلات منزلية . وتعرف المياه النقية هنا بأنها المياه السطحية المعالجة ، أو المياه غير المعالجة لكنها غير ملوثة ، مثل المياه المستخرجة من ينابيع محمية ، أو آبار ارتوازية ، أو آبار صحية نظيفة . وتتضمن *فرص الحصول على الصرف الصحى* الحصول عليه ؛ أما عن طريق وصلة بالمجارى ، أو وسيلة أخرى مثل خزانات التعفين ، أو المراحيض العمومية ، أو مراحيض الحفرة الخصوصية ، أو المراحيض التى يتم الرحض فيها عن طريق الصب ، الخ . والبيانات مستمدة فى المحل الأول من منظمة الصحة العالمية ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، وتم استكمالها بأعمال جليك ١٩٩٣ ، ومعهد الموارد العالمية ١٩٩٢ . (والبيانات المستمدة من منظمة الصحة العالمية قدمتها الحكومات ، ولم يتم التحقق منها بصورة مستقلة) . والبيانات الخمسية متوافرة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ بالنسبة للإجمالى ومن ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ بالنسبة للفئات الريفية والحضرية .

الجدول أ – ٣ التزامات البنك الدولى والمؤسسة الإنمائية الدولية تجاه البنية الأساسية .

قاعدة البيانات المركزية للإقراض الذى يقدمه البنك الدولى هى مصدر الأرقام السنوية للفترة ٥٠ – ١٩٩٣ . والالتزامات تجاه *البنية الأساسية* مدرجة بالنسبة للقطاعات التالية : الرى والصرف ؛ القوى الكهربائية ؛ المواصلات السلكية واللاسلكية ؛ ومياه الشرب والصرف الصحى ؛ والنقل الإجمالى . ويشمل *النقل الإجمالى* الطيران ، والطرق السريعة ، والموانىء ، والمسالك المائية والسكك الحديدية ، والنقل الحضرى ، وكذلك الالتزامات تجاه قطاع النقل الشامل . وقد شملت البيانات القروض المقدمة لتصحيح الوضع فى القطاعات المختلفة ، ولا تتضمن المكونات الصغيرة للبنية الأساسية فى المشروعات المنفذة فى قطاعات أخرى ، مثل مشاريع التنمية الريفية أو البيئة .

الجدول أ – ٤ التمويل الإنمائى الرسمى للبنية الأساسية

قدمت منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى بيانات عن السنوات ٨٤ – ١٩٩٢ . وتستند الأرقام المقدمة هنا إلى إجمالى التدفقات الرسمية كما حددتها لجنة المساعدة الإنمائية بالمنظمة . وتشمل *البنية الأساسية الإجمالية :* الاتصالات ، الطاقة ، النقل ، إمدادات المياه ، الصرف الصحى ، وكذلك تنمية الأنهار وغيرها من أنواع البنية الأساسية التى لم تدخل فى الفئات السابقة .

تابع جدول أ . ١

البلد	الطرق المرصوفة (بالكيلو مترات) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	القدرة في مجال توليد الكهرباء (الف كيلو واط) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	انتاج الكهرباء (ملايين الكيلو واط ساعة) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل												
١ ـ موزامبيق	..	٢١٥٢	٣٨٦٠	٤٩٤٩	١٢٢	٣٥٥	١٨٠٠	٢٣٥٨	٢٢٦	٦٨٢	٤٠٠٠	٤٨٦
٢ ـ اثيوبيا	..	١٩٣٥	١١٣٢٠	١٣١٩٨	٩٥	١٦٧	٣١٦	٣٩٣	١٠٢	٥٢٠	٦٧٥	٩٠٦
٣ ـ تنزانيا	..	٣٣١٤	٣٣٧٦	٣٥٠٦	٤٤	١٤٣	٢٥٨	٤٣٩	١٥٥	٤٧٩	٧١٠	٨٨٥
٤ ـ سيراليون	٤٠١	١٠٣٤	١٢٠١	١٥١٠	٢١	٧٦	٩٥	١٢٦	٤١	١٩٧	٢٣٥	٢٢٤
٥ ـ نيبال	٥٩٩	١٣٨٠	٢٠٤٥	٢٨٠٥	١٠	٤٦	٧٨	٢٧٧	١١	٧٦	٢١٣	٧٣٩
٦ ـ أوغندا	١٢٠٠	٢٢١٨	٣٨٧١	٢٤١٦	١٤١	١٦٢	١٦٣	١٦٢	٤٢١	٧٧٨	٦٥٠	٦٠٣
٧ ـ بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ ـ بوروندي	..	٨٠	٣٦٥	١٠١١	..	٧	٨	٤٣	..	١	١	١٠٦
٩ ـ ملاوي	٤٨٥	٧٥٠	١٩٠٥	٢٣٢٠	..	٤٩	١٠٦	..	..	١٤٥	٤٣٤	..
١٠ ـ بنغلاديش	..	٣٦١٠	٤٢٨٣	٦٦١٧	..	..	٩٩٠	٢٥٢٠	..	..	٢٦٥٣	٨٠٥٦
١١ ـ تشاد	..	٣٣١٥	٢٧٠	٣٧٨	٣	١٦	٣٨	٣١	٨	٤٢	٦٤	٨٢
١٢ ـ غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣ ـ مدغشقر	..	٣٤٧٤	١٠١٢٤	١٠٥٠٣	٦٦	٩٠	١٠٠	٢٢٠	١٠٧	٢٤٦	٤٢٦	٥٦٦
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ ـ رواندا	٤٣	٧٨	٤٠٥	٧٢٠	..	٢٣	٣٩	٦٠	..	٨١	١٦٣	١٧٦
١٦ ـ النيجر	..	٤٨٦	٢٦٧٢	٤٠٠٠	٣	١٥	٢٣	٦٣	٨	٣٩	٦٠	١٦٣
١٧ ـ بوركينا فاصو	..	٦٦٦	٧٠٦	١٣٤٧	٤	١٤	٣٨	٥٩	٨	٢٧	١١٣	١٥٥
١٨ ـ الهند	٢٥٤٤٤٦	٣٢٤٧٥٨	٦٢٣٩٩٨	٧٥٩٧٦٤	٥٥٨٠	١٦٢٧١	٣٣٣٠٠	٧٥٩٩٥	٢٠١٢٣	٦١٢١٢	١١٩١٥٠	٢٨٦٠٤٥
١٩ ـ كينيا	..	٢٥٧٠	٥٥٥٨	٦٩٠١	٨٢	١٧٤	٤٦٣	٧٢٣	٢٢٢	٥٨٣	١٤٩٠	٣٠٤٤
٢٠ ـ مالي	..	١٥٩٦	١٧٩٥	٥٩٥٩	..	٢٧	٤٢	٨٧	..	٥٧	١١٠	٢١٤
٢١ ـ نيجيريا	..	١٥٢١٦	٣٠٠٢١	٣١٠٠٢	١٧٣	٨٠٥	٢٢٣٠	٤٠٤٠	٥٥٤	١٥٥٠	٦٨٩٩	٩٩٤٦
٢٢ ـ نيكاراغوا	٦٢٠	١٢٣٥	١٦١٢	..	٧٩	١٧٠	٣٥٦	٣٩٥	١٨٧	٦٢٧	١٠٤٩	١٠٣٨
٢٣ ـ توغو	..	٥١٦	١٤٨٠	١٨٣٣	٢	٢٠	٣٥	٣٤	٥	٦٨	٧٦	٤١
٢٤ ـ بنن	..	..	٨٩٣	١٠٣٧	٦	١٠	١٥	١٥	١٠	٣٣	٥	٥
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	صفر	٦٣	٤١٠	٤٨٦	٦	١٤	٣٠	٤٣	٨	٤٧	٦٧	٩٥
٢٦ ـ باكستان	١٦٨٦٠	٢٤٧٧٦	٣٨٠٣٥	٨٦٨٣٩	..	..	٣٥١٨	٩١٣٧	..	..	١٥٢٧٧	٤٣٩٠٣
٢٧ ـ غانا	..	٤٦٢٠	٨٠٥٠	٨٢٥٠	١٠٣	٦٦٥	٨٦٠	١١٨٧	٣٧٤	٢٩٢٠	٥٣١٧	٥٤٤٤
٢٨ ـ الصين	..	..	..	..	..	٢٤١٨٠	٦٧٠٠٠	١٣٧٨٩١	٥٨٥٠٠	١٠٧٠٠٠	٣٠٠٦٠٠	٦٢١٢٠٠
٢٩ ـ طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ ـ غينيا	..	٥١٢	٣٦٣٦	٤٤٢٤	..	١٠٠	١٧٥	١٧٦	..	٣٨٨	٥٠٠	٥١٨
٣١ ـ موريتانيا	..	٦	٧٤٤	٨٠٠	..	٢٥	٥٥	١٠٥	..	٧٣	١٠٢	١٤٠
٣٢ ـ سري لانكا	..	..	١٧٧٠٤	..	٩٤	٢٨١	٤٢٢	١٢٨٩	٣٠٢	٨١٦	١٦٦٨	٣١٥٠
٣٣ ـ زمبابوي	..	٨٤٧٤	١٧٨٨	١٢٨٩٦	..	١١٩٢	١١٩٢	٢٠٣٨	..	٦٤١٠	٤٥٤١	٩٥٥٨
٣٤ ـ هندوراس	١١٠	٨٤٤	١٧٣٧	٢٤٠٠	٣٣	٨٩	٢٣٤	٢٩٠	٩١	٣١٥	٩٢٨	١١٠٥
٣٥ ـ ليسوتو	..	..	٢٧٦	٥٣٠	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	..	١٠٠٥٩	١٢٦٥٨	١٤٦٠١	١١٦٧	٤٣٥٧	٣٥٨٣	١١٧٣٨	٢٦٣٩	٧٥٩١	١٦٩١٠	٣٩٥٤٥
٣٧ ـ اندونيسيا	١٠٩٧٣	٢١٠٧٣	٥٦٥٠٠	١١٦٤٦٠	٣٩١	٩٠٧	٢٧٨٦	١١٤٨٠	١٤٠٠	٢٣٠٠	٦٩٨١	٤٤٢٥٥
٣٨ ـ ميانمار	..	٦١٥٣	..	..	٢٥٠	٢٥٦	٦٣٦	١١١٦	٤٣٢	٦٠٠	١٣٤٠	٢٦٠١
٣٩ ـ الصومال	..	٨٨٧	٤٦٠٠	٦١٩٩	٨	١٥	٣٠	٦٠	١٠	٢٨	٧٥	٢٣٠
٤٠ ـ السودان	..	٣٣٢	٢٩٧٥	٣٤١٩	٤٤	١١٧	٣٠٠	٥٠٠	٩٤	٣٩٢	١٠٠٠	١٣٢٧
٤١ ـ جمهورية اليمن	..	٥٣٣	١٣٨٩	٢٣٦٠	..	..	..	٢٧٥	..	..	..	٩١٠
٤٢ ـ زامبيا	..	٢٨٧٧	٥٥٧٦	٦١٩٨	..	١٠٢٥	١٧٢٨	٢٤٣٦	..	٩٤٩	٩٢٠٤	٧٧٧١
اقتصادات متوسطة الدخل												
الشريحة الدنيا متوسطة الدخل												
٤٣ ـ كوت ديفوار	٨٢٩	١٢٥٨	٣٠٥٧	٤٢١٦	٣٢	١٧٥	٩٥٣	١١٧٣	٦٧	٥١٧	١٧٤٣	٢٣٦٥
٤٤ ـ بوليفيا	٥٦٩	٩٤٧	١٣٩١	١٧٦٩	١٤٧	٢٦٧	٤٨٩	٧٣٥	٤٤٦	٧٨٧	١٥٦٤	١٩٥٥
٤٥ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ الفلبين	٦٣٥٦	١٥٥٢٣	٢٧٦٤٩	٢٢٢٣٨	٧٦٥	٢١٧٦	٤٦٣٢	٦٨٦٩	٢٧٣١	٨٦٦٦	١٨٠٣٢	٢٦٣٢٩
٤٧ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ ـ المنغال	..	٢٠٩٧	٣٤٤٥	٤٠٠٠	٥٦	١٠٨	١٦٥	٢٣١	١٢٧	٣٣٠	٥٥٩	٦٨٤
٤٩ ـ الكاميرون	..	٩٣١	٢٤٩٦	٣٥٩٣	١٦٠	١٧٩	٣٣٩	٦٢٧	٩٠٨	١١٦٣	١٤٥٢	٢٧٠٥
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة	..	٢١١	٨٢٨	..	١٦	٦٩	٣١٣	٤٩٠	٥٧	١٩١	١٢٥٢	١٧٩٠

البلد	الطرق المرصوفة (بالكيلو مترات)			القدرة في مجال توليد الكهرباء (الف كيلو واط)			انتاج الكهرباء (ملايين الكيلو واط ساعة)		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
٥٤ ـ بيرو	٤٠١٦	٤٨٥٥	٦٢٩٩	٧٥٠٠	٨٤١	١٦٧٧	٣١٩٢	٤١٣٧	٢٦٥٦	٥٥٢٩	٩٨٠٥	١٣٨١٨
٥٥ ـ غواتيمالا	١٢٧٩	٢٣٣٣	٢٨٥٠	٣٤٨٥	٨٣	٢١٦	٣٩٢	٦٩٦	٢٨١	٧٥٩	١٦١٧	٣٣٢٥
٥٦ ـ الكونغو	٠٠	٣٧٨	٥٦١	٩٨٥	٠٠	٣٢	١١٨	١٤٩	٠٠	٧٦	١٥٥	٣٩٨
٥٧ ـ المغرب	١٧٦٣٣	٢١٠٥٨	٢٥٣٥٨	٢٩١٣٠	٣٦٦	٥٨٢	١٥٩٣	٢٣٦٢	١٠١٢	١٩٣٥	٤٩٢٤	٩٦٢٨
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٤٢٤٨	٥١٦٣	١٤١٢٦	٠٠	١٠٨	٣٢٧	٩٧٠	١٤٤٧	٣٥٠	١٠٠٣	٢٧٤٣	٥٣٢٥
٥٩ ـ الكوادور	٧١٩	٢٩١٠	٤٢٩٠	٦٣٢٦	١١٨	٣٠٤	١١١٨	١٦٥٧	٣٨٧	٩٤٩	٣٠٩٠	٦٣٢٦
٦٠ ـ الأردن	١٤٨٨	٢٤٢٠	٣٩٥٠	٥٦٨٠	٠٠	٨٠	٤٠٠	١٠٤٨	٠٠	٢٠٠	١٠٧٠	٣٦٨٨
٦١ ـ رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧٧٩	٧٣٤٦	١٦٠٥٠	٢٢٤٧٩	٧٦٥٠	٣٥٠٨٨	٦٧٥٠٠	٦٤٣٠٧
٦٢ ـ السلفادور	٩٨٤	١٢٠٨	١٥٨٨	١٧٣٩	٧٤	٢٠٥	٥٠١	٧٤٠	٢٥٠	٦٧١	١٥٤٣	٢٢٩٦
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢٥	٤١١٧	٨٢٤٩	١١١٢٩	٤٦٥٧	١٩٥١٣	٣٤٨٣٥	٣٩٩١٧
٦٧ ـ كولومبيا	٢٩٩٨	٥٩٨٠	١١٩٨٠	١٠٣٢٩	٩١١	٢٤٢٧	٥١٣٠	٩٤٠٧	٣٧٥٠	٨٦٥١	٢٢٩٣٥	٣٦٠٠١
٦٨ ـ جامايكا	١٨٦١	١٨٦٧	٠٠	٠٠	١٤٢	٤٠٥	٧٢٥	٧٣٢	٥٠٨	١٥٤٢	٢٢٤٥	٢٧٣٠
٦٩ ـ باراغواى	٢٥٤	٨١٦	١٥١٨	٣٠٠٠	٤٤	١٥٥	٣٣٨	٥٨٠٠	٩٦	٢١٨	٩٣٠	٢٤٣٦
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٦٨٤٥	٩١٠٦	١٢٢٧٨	١٧٥٠٩	١٢٩	٢٥٨	٩٢٨	١٥٢٤	٣١٦	٧٩٤	٢٧٩٧	٥٥٣٧
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	٠٠	٣٢٩٦٣	٣٨٩٢٩	٤٤١٩١	٤٣٩	٧٥٠	٢٠٠٦	٤٦٥٧	١٣٢٥	١٩٧٩	٧١٢٣	١٥٩٩٢
٧٥ ـ تايلند	٢٧٤٠	٩٦٥٦	٢٣٦١٣	٣٩٩١٠	١٩١	١٣٣٦	٤٠١٠	٩٧٢٢	٥٩٤	٤٥٤٥	١٥١١٢	٤٦١٨٠
٧٦ ـ بولندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣١٦	١٣٧١٠	٢٨٠٠٠	٣٠٧٠٣	٢٩٣٠٧	٦٤٥٣٣	١٢١٨٦٠	١٢٦٣١١
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كومنتاريكا	٠٠	١٤٠٠	٢٤٢٤	٥٦٠٠	١٠٩	٢٤٤	٦٤٦	٩٣٣	٤٣٨	١٠٢٨	٢٢٢٦	٣٦٠٩
٨٠ ـ تركيا	٠٠	١٨٩٩٠	٣٥٦٣٢	٤٥٥٢٧	١٦٧٢	٢٣١٢	٥١١٩	١٦٣١٦	٢٨١٥	٨٦٢٤	٢٣٢٧٥	٥٧٥٤٧
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ اسلامية)	٢٣١٢	١٠٤٨٤	٣٣٧٨٠	٠٠	٠٠	٢١٩٧	٥٣٠٠	١٧٥٥٤	٠٠	٦٧٥٨	١٧١٥٠	٥٥٩٩٧
٨٢ ـ بنما	٦٠٢	١٥٣١	٢١٢٩	٢٣٦٠	١٣٦	٣٤٧	٧٤٥	٩٩٢	٥٠٤	١٧٢٤	٢٤٥٤	٢٩٠١
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلي	٢٦٠٤	٧٤١١	٩٨٢٣	١٠٩٨٣	١١٤٢	٢١٤٣	٢٩٤٠	٤٠٧٩	٤٥٩٢	٧٥٥٠	١١٧٥٠	١٨٣٧٢
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥٥	١٩٤	٩٤٤	٢٤٥٠	٣١٩٨
٨٧ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٢٩٥٦	٨٠٩٥	١٣٠٠١	٢٤١١٨	١٣٠	٣٠١	١١١٢	٣٧١٧	٣٦٨	٩٤٧	٣٨٣٧	١٠٦٠١
الشريحة العليا متوسطة الدخل												
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٠٠	٣٣١١٥	٤٦٦٣٤	٥١٤٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٠ ـ موريشيوس	٠٠	١٥٩٣	١٦٣٣	١٦٩٩	٦٨	١٠٢	٢٢٠	٣١٣	١٥٠	٢٢٠	٤٣٨	٧٧٠
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	١٢٧٠٣	٥٠٥٦٨	٨٧٠٤٥	١٦١٥٠٣	٤٨٠٠	١١٢٣٣	٣٣٢٩٣	٥٢٨٩٢	٢٢٨٦٥	٤٥٤٦٠	١٣٩٤٨٥	٢٠٢١٩٩
٩٣ ـ بوتسوانا	٠٠	٢٣	١١٤٨	٢٣١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٩٦٤٦	١٥٣٥١	٢٠٤٦١	٢٧٧٢٠	٠٠	٩٣٦	٢٤٣٠	٥٠٣٧	٠٠	٣٥٤٣	١٠١٨٦	٢٤٧٢٢
٩٥ ـ فنزويلا	٨٢٠٤	١٧٩٩٩	٢٢٨٧٩	٢٦٢٩٥	١٣٥٣	٣١٧٢	٨٤٧١	١٨٦٤٧	٤٦٥١	١٢٧٠٧	٣٥٩٣٥	٦٠٩٩٤
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٦٥	٢٤٩٧	٤٦٤٢	٦٦٠٣	٧٦١٧	١٤٥٤١	٢٣٨٧٣	٨٤١١
٩٨ ـ أوروغواى	١٤٧٣	٦٠٠٢	٩٧٩٢	٠٠	٤٠٦	٥٦٠	٨٣٥	١٦٨١	١٢٤٤	٢٢٠٠	٤٥٥٩	٧٣٧١
٩٩ ـ المكسيك	٢٥٦٦٧	٤٢٦٧٤	٦٦٩٢٠	٨٢٠٢٢	٣٠٤٨	٧٣١٨	١٦٩٨٥	٢٩٢٧٤	١٠٨١٢	٢٨٧٠٤	٦٦٩٥٠	١٢٢٤٨٢
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٤٣٤٤	٣٩٨٤	٠٠	٠٠	١٢٩	٣٣٤	٧٥٦	٩٨٥	٤٧٠	١٢٠٢	٢٠٣٣	٣٤٨٠
١٠١ ـ الفلبين	٠٠	١٥٠	٤٨١	٦٠٩	٨	٤٠	١٧٥	٢٧٩	٢٠	٩٧	٥٣٠	٩١٥
١٠٢ ـ الأرجنتين	٢٧٧١٢	٣٣٣٧٥	٥٢١٩٤	٥٧٢٨٠	٣٤٧٤	٦٦٩١	١١٩٨٨	١٧١٢٨	١٠٤٦٠	٢١٧٣٠	٣٩٦٧٩	٥٠٩٠٤
١٠٣ ـ عمان	٠٠	١٠	٢١٧٧	٠٠	٠٠	٣٣	٣٩٢	١٥٣١	٠٠	١٠٥	٩٥٧	٥٣٤٥
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٧٢٣	٣٦١٨	١٥٥٨٧	٣٤٢٤٨	٤٣٩	٢٧٦٤	١٠٢٧٢	٢٤٠٥٦	١٧٥٨	٩٥٩٧	٣٩٩٧٩	١١٨٧٤٠
١٠٧ ـ اليونان	٩٥٠٤	١٥٣٩٣	٢٢٢٧٩	٢٨٨٨٧	٦١٥	٢٤٨٨	٥٣٢٤	٨٥٠٨	٢٢٧٧	٩٨٢١	٢٢٦٥٢	٣٥٠٠٢
١٠٨ ـ البرتغال	١٧٠١٣	٣٢٤٢٤	٤٤٨١٩	٦٠٣٤٧	١٣٣٥	٢١٢٩	٤٤٤٠	٧٣٨١	٣٢٦٤	٧٤٨٨	١٥٢٦٣	٢٨٥٢٨
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٣٨٠٨	٨٦٥٢	٢٢١٨٠	٠٠	٠٠	٣١٦	٥٩٠٤	١٨٥١٠	٠٠	١٠٦٠	١٨٩٠٧	٤٧٤٠٤

جدول أ . ١ : المقاييس المادية لتوفير البنية الأساسية

البلد	الطرق المرصوفة (بالكيلو مترات) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	القدرة في مجال توليد الكهرباء (الف كيلو واط) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	انتاج الكهرباء (ملايين الكيلو واط ساعة) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١١٠ ـ ايرلندا	٣٣٣١٥	٧١٥٩٣	٨٧٦٧٩	٨٦٧٦٤	٧٢٥	١٦٣٠	٣٠٨٥	٣٨٠٧	٢٢٦٢	٦٠٩١	١٠٨٨٣	١٤٥١٦
١١١ ـ نيوزيلندا	٢٢٢٧٧	٤٠٥٩٩	٤٧٧٠٣	٥٢٤٠٠	١٥٦٦	٣٧٩٣	٥٩٢٧	٧٥٠٤	٦٨٣٥	١٣٧٠٦	٢١٩٨٢	٣٠١٥٩
١١٢ ـ + اسرائيل	٠٠	٤١١٨	٤٥٩٦	٠٠	٤٢٥	١٢٧٠	٢٨٣٢	٤١٣٥	٢٣١٣	٦٨٨٥	١٢٥٢٨	٢٠٧٢٩
١١٣ ـ أسبانيا	٠٠	٩٤٦٥٦	١٥٠٨٣١	٢٣٩٨٨٢	٦٥٦٧	١٧٩١٢	٢٩٣٥٣	٤٣٢٧٣	١٨٦١٥	٥٦٤٩٠	١١٠٤٨٣	١٥٠٦٣٣
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٩٤٨	٩٠٧	١١٦١	١٤٨٤	٣٦٥	١٣٤١	٣٢٢٧	٨٣٤٢	١٣٠١	٥٠٩٧	١٢٦٤٩	٢٨٩٣٨
١١٥ ـ + سنغافورة	٣٢٣	١٢٠٩	٢١٨٠	٢٧٥٧	١٥٢	٦٤٤	١٩٠٠	٣٤٠٠	٦٥٩	٢٢٠٥	٦٩٤٠	١٥٦٢٠
١١٦ ـ استراليا	٨٠٨٠٠	١٦٧٩٢٠	٢٤٤٠٨٦	٢٦٣٥٢٧	٥٩٠٦	١٥٥٨٤	٢٥٧٤٦	٣٦٧٨٢	٢٣١٩٧	٥٣٨٩٠	٩٥٨٩١	١٥٤٥٥٨
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٣١٩٣١٤	٣٣٤١٣٢	٣٣٩٨٠٤	٣٥٦٥١٧	٣٦٧٠٢	٦٢٠٦٠	٧٣٦٤٣	٧٣٠٥٩	١٣٦٩٧٠	٢٤٩٠١٦	٢٨٤٩٣٧	٣١٨٩٧٦
١١٨ ـ ايطاليا	٠٠	٢٦٢١٨٨	٢٨٥٣١٩	٣٠٣٩٠٦	١٧٦٨٦	٣٠٤٠٨	٤٦٨٢٤	٥٦٥٤٩	٥٦٢٤٠	١١٧٤٢١	١٨٥٧٤١	٢١٦٩٢٢
١١٩ ـ هولندا	٧٠٠٠٠	٧٨٥٥١	٩٢٥٢٥	٩٢٠٣٩	٥٢٦٢	١٠١٦٣	١٨٣٢٣	١٧٤٤١	١٦٥١٦	٤٠٨٥٩	٦٤٨٠٦	٧١٨٧٤
١٢٠ ـ كندا	١٣٨٥١٥	١٨٦٩٣٩	١٦٤١٦٠	٢٨٩٠١٠	٢٣٠٣٥	٤٢٨٢٦	٨١٩٩٩	١٠٤١٤٠	١١٤٣٧٥	٢٠٤٧٢٣	٣٧٧٥١٨	٤٨١٧٥٢
١٢١ ـ بلجيكا	٢٣٣٤٣	٩٤٠٠٠	١١٩١٥٢	١٢٩٦٠٣	٤٥٢٠	٦٢٥٧	١١٠٠٥	١٤١٤٠	١٥١٥٢	٣٠٥٢٢	٥٣٦٤٢	٧٠٢١٩
١٢٢ ـ فنلندا	٠٠	٢٣١٧٤	٣٥٩٨٠	٤٦٦٠٨	٢٨٣٤	٤٣١٢	١٠٤٢٢	١٣٢٢٠	٨٦٢٨	٢١١٨٦	٣٨٧١٠	٥٤٥٠٦
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٦٢٦٤٠٠	٦٩٠٩٥٠	٧٣٠٦٩٧	٧٤١١٥٢	٢١٨٥١	٣٦٢١٩	٦٢٧١١	١٠٣٤١٠	٧٢١١٨	١٤٦٩٦٦	٢٤٦٤١٥	٤١٩٥٣٤
١٢٥ ـ النمسا	٣٢٠٦٣	٩٤٨٣٢	١٠٦٣٠٣	١٢٥٠٠٠	٤٠٨٨	٧٩٧٦	١٢٩٣٠	١٦٨٣٩	١٥٩٦٥	٣٠٠٣٦	٤١٩٦٦	٥٠٤١٦
١٢٦ ـ المانيا	١١٨٩٧٦	٤١٢٦٠٠	٤٦٦٦٧٥	٤٩٥٩٨٥	٢٨٣٩٣	٤٧٥٤٠	٨٢٥٨٥	٩٩٧٥٠	١١٨٩٨٦	٢٤٢٦١١	٣٦٨٧٨٥	٤٥٤٦٦١
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٢٢٠٢١٠١	٤٦٨٧٣٥٠	٥١٦٩٠٩٢	٠٠	١٨٦٥٣٤	٣٦٠٣٢٧	٦٣٠١١١	٧٧٥٣٩٦	٨٤٤١٨٨	١٦٣٩٧٧١	٢٣٥٤٣٨٤	٣٠٣١٠٢٣
١٢٨ ـ النرويج	٠٠	١٢٢٨٤	٤٦٥٧٩	٦١٣٥٦	٦٦٠٧	١٢٩١٠	٢٠٢٣٨	٢٧١٩٥	٣١١٢١	٥٧٦٠٦	٨٤٠٩٩	١٢١٥٨٩
١٢٩ ـ الدانمرك	٤١٢٨٣	٥٠٦٧٦	٦٨٩٠٩	٧١٠٦٣	١٩٥٣	٤٤٨٨	٦٧٦٨	٩١٣٣	٥١٧٩	٢٠٠٢٤	٢٥٤٣٨	٢٥٧٢٨
١٣٠ ـ السويد	٥٧٦٨٩	٨٠٠٢٢	٧٨٧٠٠	٩٤٩٠٧	٠٠	١٥٣٠٧	٢٧٤١٦	٣٤١٨٩	٠٠	٦٠٦٤٦	٩٦٩٨٥	١٤٦٥٣٤
١٣١ ـ اليابان	٣٧٧٨٥	١٥٢٠٣٣	٥١١٠٤٤	٧٨٢٠٤١	٢٣٧٧٠	٦٨٧١٠	١٤٣٦٩٨	١٩٤٧٦٣	١١٥٤٩٨	٣٥٩٥٣٩	٥٧٧٥٢١	٨٥٧٣٤٧
١٣٢ ـ سويسرا	٥٦٥٨٣	٥٩٢٣٣	٦٤٠٢٩	٧١١٠٦	٥٨٤٠	١٠٥٤٠	١٣٩٩٠	١٦٣٠٠	١٩٠٧٣	٣٣١٧٣	٤٨١٣٣	٥٥٨٤٤
اقتصادات مختارة غير مدرجة في مؤشرات التنمية الدولية												
أنغولا	٠٠	٥٣٥١	٠٠	٧٩١٤	٨٨	٣١٢	٦٠٠	٦١٧	١٤٣	٦٤٤	١٥٠٠	١٨٤٠
بربادوس	١٠٨٦	١١٥٨	١٤٥٣	١٣٩٩	١٢	٣٩	٩٤	١٤٠	٣٨	١٤٦	٣٣٢	٤٦٨
قبرص	١٧١٩	٣٥٩٦	٥٠٩٧	٥٤٥٢	٨٥	١٨٥	٢٦٩	٤٧١	٢٣٦	٦١٠	١٠٣٤	١٩٧٥
فيجي	٠٠	٢٦٧	١٢٠١	٠٠	١٩	٥٤	١١٧	٢٠٠	٥٥	١٥٨	٣٠٦	٤٣٥
غامبيا	٠٠	٢٨٢	٤٦٢	٥٤٩	٤	٩	١١	١٣	٥	١٣	٤٠	٦٧
غيانا	٢٢٣	٧١٣	٤٨٢٩	٠٠	٥٢	١٦٠	١٦٢	١١٤	٩٢	٣٢٣	٤١٩	٢٢٠
هايتي	٤٤٢	٥٥١	٥٨٥	٦٢٩	٢٨	٤٣	١٢١	١٥٣	٩٠	١١٨	٣١٥	٤٧٥
ايسلندا	٠٠	٠٠	٣٦٢	٢٢٦٤	١٤٢	٣٥٣	٧٤٣	٩٥٧	٥٥١	١٤٧٠	٣١٥٥	٤٦١٠
العراق	٧٣١٦	٤٧٧٣	١٤١٦٦	٢٦٠٤٠	٣٥٠	٦٨٠	١٢٠٠	٩٠٠٠	٨٥٢	٢٧٥٠	٨٠٠٠	٢٩١٦٠
الكويت	٠٠	٠٠	٢٨٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٦٠٨
ليبريا	٠٠	٣٢٢	١٨٠٠	٢٢٧٩	٢٢	٢٢٤	٣٠٥	٣٣٢	١٠٠	٥٠٢	٩٠٠	٥٦٥
لكسمبرغ	٠٠	٤٤٤٧	٥٠٣٧	٥٠٤٥	٢٦٩	١١٥٧	١٣٨٩	١٢٣٨	١٥٣٧	٢١٤٨	١١١١	١٣٧٤
مالطه	٠٠	٠٠	١٢٢٣	٠٠	٢٥	١١٠	١٢٢	٢٥٠	٦٧	٢٨٥	٥٢٧	١١٠٠
سوريدام	٤٥٩	٠٠	٠٠	٢٣٧٩	٢٩	٢٦٠	٣٩٥	٤١٥	٧٩	١٣٢٢	١٦١٠	١٥٠٤
سوازيلند	٠٠	١٨٢	٤٤٧	٦٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
زائير	٠٠	٢١١٠	٢١٧٥	٢٨٠٠	٦٥٠	٨٠٧	١٧١٦	٢٨٣١	٢٤٥٦	٣٢٣٠	٤١٦٠	٦١٥٥

البلد	خطوط الهاتف الرئيسية (عدد الوصلات)			خطوط سكك حديدية (كيلو مترات)			مساحة الأراضي المزروعة (ألف هكتار)		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل										
١ ـ موزامبيق	٢٩٧٠٠	٣٥٤٠٠	٤٧٤٣٩	٣٢١٨	٣٧٠٣	٣٨٤٥	٣١٥٠	٢٦	٦٥	١١٥
٢ ـ اثيوبيا	٥٢١٠٠	٦٤٠٨٠	١٢٥٣٩٨	١٠٩٠	١٠٩٠	٩٨٧	٧٨١	١٥٥	١٦٠	١٦٢
٣ ـ تنزانيا	٢٨٥٠٠	٣٩٧٧٠	٧٣٠١١	٣٥٤٥	٥٨٩٥	٢٦٠٠	٢٦٠٠	٣٨	١٢٠	١٥٠
٤ ـ سيراليون	٠٠	١١٤٥٠	٢٦٥٥٠	٥٠٠	٤٤٩	٨٤	٨٤	٦	٢٠	٣٤
٥ ـ نيبال	٧٧٠٠	٠٠	٥٧٣٢٠	٠٠	٠٠	١٠١	٥٢	١١٧	٥٢٠	١٠٠٠
٦ ـ أوغندا	٢٠٠٠٠	١٩٦٠٠	٢٧٨٨٦	١٣٠٠	٥٨٩٥	١١٤٥	١٢٤١	٤	٦	٩
٧ ـ بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ ـ بوروندي	٠٠	٢٠٠٠	١٠٢٦٣	صفر	صفر	صفر	٦١٢	٢٧	٥٦	٧٢
٩ ـ ملاوي	٩٣٠٠	١٤٣٧٤	٢٦١٧٠	٥٠٩	٥٦٦	٧٨٢	٧٨٢	٤	١٨	٢٠
١٠ ـ بنغلاديش	٠٠	٨٩٠٠٠	٢٤١٨٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٩٢	١٠٥٨	١٥٩٦	٢٩٢٦
١١ ـ تشاد	٢٤٠٠	٠٠	٤٠١٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٦	١٠
١٢ ـ غينيا بيساو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣ ـ مدغشقر	١٥١٠٠	١٩١٠٠	٣٠٠٠٠	٨٦٤	٨٦٤	٨٨٣	١٠٣٠	٣٣٠	٦٤٥	٩٢٠
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠	٠٠
١٥ ـ رواندا	٢٣٠٠	٣٣٠٠	١٠٣٨١	صفر	صفر	صفر	صفر	٤	٤	٤
١٦ ـ النيجر	٣٨٠٠	٥٨٧٠	٩٢٧٢	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨	٢٣	٣٠
١٧ ـ بوركينا فاسو	٢٦٠٠	٤٠٠٠	٠٠	٥١٧	٥١٧	٥١٧	٥٠٤	٤	١٠	٢٠
١٨ ـ الهند	١٤٦٥٠٠٠	٢٢٩٥٥٣٠	٥٠٧٤٧٣٤	٥٦٩٦٢	٥٩٩٩٧	٦١٢٤٠	٧٥٣٣٣	٣٠٤٤٠	٣٨٤٧٨	٤٥٥٠٠
١٩ ـ كينيا	٥٧٠٠٠	٨٠٢٠٠	١٨٣٢٤٠	٦٥٥٨	٦٩٣٣	٤٥٣١	٢٦٥٢	٢٩	٤٠	٥٤
٢٠ ـ مالي	٠٠	٥٣٨٠	١١١٦٩	٦٤٥	٦٤٦	٦٤١	٦٤٢	٨٠	١٥٢	٢٥
٢١ ـ نيجيريا	٠٠	١٦٣٣٦٠	٢٦٠٠٠٠	٢٨٦٤	٣٥٠٤	٣٥٢٣	٣٥٥٧	٨٠٢	٨٢٥	٨٧٠
٢٢ ـ نيكاراغوا	٢٥٣٠٠	٣٠٩٠٠	٤٧٠٠٠	٤٠٣	٤٠٣	٣٤٥	٣٣١	٤٠	٨٠	٨٥
٢٣ ـ نوغو	٤٨٠٠	٥٨٠٠	١٠٥١٦	٤٤٥	٤٩١	٤٤٢	٥١٤	٤	٦	٧
٢٤ ـ بنن	٦٩٠٠	١١٤١٠	١٤٧٧٨	٥٧٩	٥٧٩	٥٧٩	٥٧٩	٢	٥	٦
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٠٠	٢٦١٧	٥٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
٢٦ ـ باكستان	٢٢٧٠٠٠	٣٠٣٠٠٠	٨٤٣٣٤٦	٨٥٧٤	٨٥٦٤	٨٨١٥	١٢٦٢٤	١٢٩٥٠	١٤٦٨٠	١٦٩١٠
٢٧ ـ غانا	٣٣٩٠٠	٣٧٠٠٠	٤٤٢٤٣	٩٥١	٩٥٢	٩٥٢	٩٥٠	٧	٧	٨
٢٨ ـ الصين	٣٢٦٢٠٠٠	٤١٨٦٠٠٠	٦٨٥٠٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧٦٣٠	٤٤٨٨٨	٤٧٤٠٣
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	١٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦١٧	٦٩٠
٣٠ ـ غينيا	٦٦٠٠	١٠٣٨٠	١٢١٠٠	٨٠٥	٨١٩	٦٦٢	٩٤٠	٥	٨	٢٥
٣١ ـ موريتانيا	٠٠	٢٥٠٠	٦٢٤٨	٦٧٥	٦٧٥	٦٥٠	٦٥٠	٨	١١	١٢
٣٢ ـ سري لانكا	٠٠	٥٤٢٠٠	١٢١٣٨٨	١٤٤٥	١٥٣٥	١٤٥٣	١٥٥٥	٤٦٥	٥٢٥	٥٢٠
٣٣ ـ زمبابوي	٨٤٦٠٠	٩٥٦٠٠	١٢٣٦٦٥	٣١٠٠	٣٢٣٩	٣٤١٥	٢٧٤٥	٤٦	١٥٧	٢٢٠
٣٤ ـ هندوراس	٠٠	٣١٧٢٦	٨٨٠٣٨	١٢٣٠	١٠٢٨	٢٠٥	٩٥٥	٧٠	٨٢	٩٠
٣٥ ـ ليسوتو	٠٠	٤٤٧٠	١٣٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٣٥٣٠٠٠	٤٣٠٠٠٠	١٧١٧٤٩٨	٤٤١٩	٤٢٣٤	٤٦٦٧	٥١١٠	٢٨٤٣	٢٤٤٥	٢٦٤٨
٣٧ ـ اندونيسيا	٢١٩٤٠٠	٣٧٥٨٠٠	١٠٦٩٠١٥	٦٦٤٠	٦٦٤٠	٦٦٣٧	٦٩٦٤	٤٣٧٠	٥٤١٨	٨١٧٧
٣٨ ـ ميانمار	٢٥٩٠٠	٢٨٢٠٠	٠٠	٢٩٩١	٣٠٩٨	٤٣٤٥	٤٦٦٤	٨٣٩	٩٩٩	١٠٠٥
٣٩ ـ الصومال	٠٠	٨٠٠٠	١٥٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٥	١٠٥	١١٨
٤٠ ـ السودان	٤٣٢٠٠	٤٥٣٥٥	٦٢٠٠٠	٤٢٣٢	٤٧٥٦	٤٧٨٧	٤٧٨٤	١٦٢٥	١٧٧٠	١٩٠٠
٤١ ـ جمهورية اليمن	٠٠	٢٤١٧١	١٢٤٥١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ ـ زامبيا	٢٨٤٠٠	٣٠٤٠٠	٦٥٠٥٧	١١٥٨	١٠٤٤	١٦٠٩	١٨٩٤	٩	١٩	٣٢
اقتصادات متوسطة الدخل										
الشريحة الدنيا متوسطة الدخل										
٤٣ ـ كوت ديفوار	٢٤٦٠٠	٣٢١٨٠	٦٤١٧٧	٦٢٤	٦٥٦	٦٨٠	٦٥٠	٢٠	٤٤	٦٤
٤٤ ـ بوليفيا	٠٠	١٤٢٠٠٠	١٨٣٨٨٠	٣٤٧٠	٣٥٢٤	٣٣٢٨	٣٤٦٢	٨٠	١٤٠	١٦٥
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٣٩٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٩٥	١٤٠١
٤٦ ـ الفلبين	٣٠٤٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٦١٠٠٣٢	١٠٢٠	١٠٥٢	١٠٥٩	٤٧٨	٨٢٦	١٢١٩	١٥٦٠
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٣٤٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧٤	٣٠٥
٤٨ ـ المنغال	٠٠	١٨٩٠٠	٤٤٣٢٦	٩٧٧	١١٨٦	١٠٣٤	١١٨٠	١١٠	١٧٠	١٨٠
٤٩ ـ الكاميرون	٠٠	١٨٣٠٠	٣٧٤١٤	٥١٧	٩٢٥	١١٦٨	١١٠٤	٧	١٤	٣٠
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥٥	١٠٣٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠٩	١٦٦
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٦٦٠٠٠٠	١٤٠٢٨٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤٧٦	٤٠٥٩
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة	١٧٨٠٠	٢٥٤٠٠	٣٠١٨٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
٥٤ ـ بيرو	٢٥٤٠٠٠	٣٢١٦٥١	٥٦٤٥٠٤	٢٥٥٩	٢٢٣٥	٢٠٩٩	٢٥٠٥	١١٠٦	١١٦٠	١٠٦٠

تابع جدول أ . ١

البلد	خطوط الهاتف الرئيسية (عدد الوصلات) ١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	خطوط سكك حديدية (كيلو مترات) ١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	مساحة الاراضى المروية (الف هكتار) ١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
٥٥ ـ غواتيمالا	٠٠	٩٧٦٧٠	١٩١٩٣٨	١١٥٩	٨١٩	٩٢٧	١١٣٩	٥٦	٦٨	٧٨
٥٦ ـ الكونغو	٦٣٠٠	٨٥٠٠	١٥٨٥٢	٥١٥	٨٠٢	٧٩٥	٥١٠	١	٣	٤
٥٧ ـ المغرب	١٢٣٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٤٠٢٤١٠	١٧٨٥	١٧٩٦	١٧٥٦	١٩٠١	٩٢٠	١٢١٧	١٢٧٠
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٠٠	١١٣٩٠٠	٣٤١٢٠١	٢٧٠	٢٧٠	٥٩٠	١٦٥٥	١٢٥	١٦٥	٢٢٥
٥٩ ـ اكوادور	١٧٦٠٠٠	٢٢٧٠٠٠	٤٩٠٥٠٨	١١٥٢	٩٩٠	٩٦٥	٩٦٥	٤٧٠	٥٢٠	٥٥٢
٦٠ ـ الأردن	٠٠	٧١٦٤١	٢٤٥٥٠٠	٣٧١	٣٧١	٦١٨	٦١٨	٣٤	٣٧	٦٣
٦١ ـ رومانيا	٠٠	١٧٠٠٠٠٠	٢٣٦٥٨٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٣١	٢٣٠١	٣٢١٦
٦٢ ـ السلفادور	٥٥٠٠٠	٧٥٥٠٠	١٢٤٩٦٩	٦١٨	٦١٨	٦٠٢	٦٧٤	٢٠	١١٠	١٢٠
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢٧	١٢٤٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٢٤٠٠٠٠	٤٦٢٠٨٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٧	٢٩٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٤٢٠٣١٦	٧٨٠٩٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٠٠	١١٤٤٣٠٠	٢١٧٥٤٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠١	١١٩٧	١٢٦٣
٦٧ ـ كولومبيا	٨٦١٢٠٠	١٠٧٥٧٠٠	٢٤١٤٧٢٦	٣١٦١	٣٤٣٦	٣٤٠٣	٣٢٣٩	٢٥٠	٤٠٠	٥٢٠
٦٨ ـ جامايكا	٤٩٧٠٠	٥٦٢٠٤	١٠٦١٥٢	٣٣٠	٣٣٠	٢٩٣	٣٣٩	٢٤	٣٣	٣٥
٦٩ ـ باراغواى	٣٢٠٠٠	٤٩٥٠٠	١١٢٤٥٢	٤٤١	٤٤١	٤٤١	٤٤١	٤٠	٦٠	٦٧
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٧٤٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٦١	٢٣٠٠
٧٢ ـ تونس	٧١٣٠٠	١١٢٠٠٠	٣٠٣٣١٨	٢٠١٤	١٥٢٣	٢٠١٣	٢٢٧٠	٩٠	١٥٦	٢٣٢
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٣٤٠٠٠٠٠	٧٠٢٨٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠١٣	٢٦٠٠
٧٤ ـ الجزائر	١٧٢٤٠٠	٣١١٤٠٠	٧٩٤٣١١	٤٠٧٥	٣٩٣٣	٣٩٠٧	٤٦٥٣	٢٣٨	٢٥٣	٣٨٤
٧٥ ـ تايلند	٢٣٧٠٠٠	٣٦٦٠٠٠	١٣٢٤٥٢٢	٢١٠٠	٢١٦٠	٣٧٣٥	٣٩٤٠	١٩٦٠	٣٠١٥	٤٣٠٠
٧٦ ـ بولندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٣	١٠٠	١٠٠
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٤٧٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا	٩٠٨٠٠	١٥٧٤٠٠	٢٨١٤٣٣	٦٦٥	٦٢٢	٨٦٥	٦٩٦	٢٦	٦١	١١٨
٨٠ ـ تركيا	٧٧٠٠٠٠	١٣٠١٥٥٨	٦٨٩٣٢٦٧	٧٩٨٥	٧٩٨٥	٨١٩٣	٨٦٩٥	١٨٠٠	٢٠٩٠	٢٣٧٠
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	٨١٤٠٠٠	١٠٢٥٤٠٣	٢٢٥٤٩٤٤	٣٥٧٧	٤٤١٢	٤٥٦٧	٤٩٩٦	٥٢٠٠	٤٩٤٨	٥٧٥٠
٨٢ ـ بنما	٠٠	١٢٦٧٠٠	٢١٦٠٢٦	١٥٨	١٥٨	١١٨	٢٣٨	٢٠	٢٨	٣٢
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلى	٣٠٨٠٠٠	٣٦٣٠٠٠٠	٨٦٠٠٧٥	٨٤١٥	٨٢٨١	٦٣٠٢	٧٩٩٨	١١٨٠	١٢٥٥	١٢٦٥
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٤	٣٧١	٤٢٣
٨٧ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٦٦٣٥٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٣٥	٧٧
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	١٣٧٠٠٠	٢٣٩٠٠٠	٤٩٦٣٦٠	٨٤٤	١٠٤٠	٢٠١٧	٢٣٩٨	٤٥١	٥٣٩	٦٩٣
الشريحة العليا متوسطة الدخل										
٨٩ ـ جنوب افريقيا	١٢٢٩٠٠٠	١٦٣٢٠٠٠	٣٣١٥٠٢٢	٢٠٥٥٣	٢١٣٩١	٢٠٤٩٩	٢٣٥٠٧	١٠٠٠	١١٢٨	١١٢٨
٩٠ ـ موريشيوس	١٦٣٠٠	٢٣٦٠٠	٥٩٩٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥	١٦	١٧
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	٢٤٥٧٠٠٠	٤٦٧٧٠٠٠	٩٤٠٩٢٣٠	٣٨٢٨٧	٣١٨٤٧	٢٨٦٧١	٢٢١٢٣	٧٩٦	١٦٠٠	٢٧٠٠
٩٣ ـ بوتسوانا	٥٠٠٠	٧٨١٧	٢٦٣٦٧	٦٣٤	٦٣٤	٧١٤	٧١٤	١	٢	٢
٩٤ ـ ماليزيا	١٩٤٠٠٠	٣٩٦٠٠٠	١٥٨٥٧٤٤	٢١٠٠	٢١٦٠	٢٠٨٢	٢٢٢٢	٢٦٢	٣٢٠	٣٤٢
٩٥ ـ فنزويلا	٥٧٨٠٠٠	٨٥٩٧٣٩	١٤٩٤٧٧٦	٤٧٤	٢٩٥ ٠	٢٨٠	٤٤٥	٧٠	١٣٧	١٨٠
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٣	١٤٩
٩٧ ـ هنغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٩	١٣٤	٢٠٤
٩٨ ـ أورغواى	١٩٣٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٤١٥٤٠٣	٣٠٠٤	٢٩٧٥	٣٠٠٥	٣٠٠٢	٥٢	٧٩	١٢٠
٩٩ ـ المكسيك	١٨٥٣٠٠٠	٢٥٧٦٠٠٠	٥٣٥٤٥٠٠	٢٣٣٦٩	٢٤٤٦٨	٢٠٠٥٨	٢٦٣٣٤	٣٥٨٣	٤٩٨٠	٥١٨٠
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٤٢٢٠٠	٤٤٠٠٠	١٧٣٩٦٥	١٧٥	صفر	صفر	صفر	١٥	٢١	٢٢
١٠١ ـ الغابون	٠٠	١٠٤٤٠	٢٠٧٥٤	صفر	صفر	٢٢٤	٦٨٣	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ ـ الأرجنتين	١٦٧٨٠٠٠	١٨٧٩٠٠٠	٣٠٨٦٩٦٤	٤٣٩٥٠	٣٩٩٠٥	٣٤٠٧٧	٣٥٧٥٤	١٢٨٠	١٥٨٠	١٦٨٠
١٠٣ ـ عمان	٦٨٠٠	١٣٢٠٠	١٠٤٣٢٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٩	٣٨	٥٨
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٠٠	٣٣٢٥٠٠٠	١٣٢٧٦٤٤٩	٢٩٧٦	٣١٩٣	٣١٣٥	٣٠٩١	١١٨٤	١٣٠٧	١٣٤٥
١٠٧ ـ اليونان	١٨٠٦٠٠٠	٢٢٧٠٠٠٠	٣٩٤٨٦٥٤	٢٥٨٣	٢٥٧١	٢٤٦١	٢٧٨٤	٧٣٠	٩٦١	١١٩٥
١٠٨ ـ البرتغال	٨٢٠٦٠٢	٩٨٩٤٧٠	٢٣٧٩٢٦٥	٣٥٩٧	٣٥٦٣	٣٥٨٨	٣٥٩٨	٦٢٢	٦٣٠	٦٣١
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	١٤١٠٠٠	٤٠٧٠٠٠	١٢٣٤٠٠٠	٤٠٢	٥٧٧	٧٤٧	١٣٨٠	٣٦٥	٥٥٥	٩٠٠

البلد	خطوط الهاتف الرئيسية (عدد الوصلات)			خطوط سكك حديدية (كيلو مترات)			مساحة الأراضي المروية (الف هكتار)		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصاديات مرتفعة الدخل										
١١٠ ـ ايرلندا	٣٥٧٠٠٠	٤٨٣٠٠٠	٩٨٣٠٠٠	٢٩١١	٢١٩٠	١٩٨٧	٢٤٦٤	٠٠	٠٠	٠٠
١١١ ـ نيوزيلندا	١٠٥٤٩٩٦	١١٠٢٧٤٠	١٤٦٩٠٠٠	٥٣٦٤	٤٨٤٧	٤٤٤٩	٠٠	١١١	١٨٣	٢٨٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٦٤٢٠٠٠	٨٦٠٠٠٠	١٦٢٦٤٤٩	٤٢٠	٤٧٠	٨٢٧	١١٤٨	١٧٢	٢٠٣	٢٠٠
١١٣ ـ أسبانيا	٥١١٨٠٠٠	٧٢٢٩٠٠٠	١٢٦٠٢٦٠٠	١٨٠٣٣	١٦٥٩٢	١٥٧٢٨	١٩٠٨٩	٢٣٧٩	٣٠٢٩	٣٤٠٢
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٩١٠٠٠٠	١٢٧٩٠٠٠	٢٤٧٤٩٩٨	٥٦	٦١	٩٢	٠٠	٨	٣	٢
١١٥ ـ + سنغافورة	٢٤٩٦٠٠	٥٢٣٤٠٠	١٠٤٠١٨٧	٠٠	٠٠	٣٨	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠
١١٦ ـ استراليا	٣٧٠٠٠٠٠	٤٧٤٣٠٠٠	٧٧٨٦٨٨٩	٤٢٣٧٦	٤٣٣٨٠	٣٩٤٦٣	٤٠٤٧٨	١٤٧٦	١٥٠٠	١٨٣٢
١١٧ ـ المملكة المتحدة	١٤٠٥٩٠٠٠	١٧٦٩٦٠٠٠	٢٥٣٦٨٠٠٠	٢٩٥٦٢	١٨٩٦٩	١٨٠٢٨	١٦٦٢٩	٨٨	١٤٠	١٦٤
١١٨ ـ ايطاليا	١٠١٦٦٠٠٠	١٣٠١٧٠٠٠	٢٢٣٥٠٠٠٠	٢١٢٧٧	٢٠٢١٢	١٦١٣٣	٢٥٨٥٨	٢٥٦١	٢٨٧٠	٣١٢٠
١١٩ ـ هولندا	٣٦١٢١٠٠	٤٨٩٢٠٠٠	٦٩٤٠٠٠٠	٣٢٥٣	٣١٤٨	٢٨٨٠	٣١٣٨	٣٨٠	٤٨٠	٥٥٥
١٢٠ ـ كندا	٨٦١٤٠٠٠	٩٩٧٩٠٠٠	١٥٢٩٥٨١٩	٧٠٨٥٨	٧٠٧٨٤	٦٧٠٦٦	٩٣٥٤٤	٤٢١	٥٩٦	٨٦٠
١٢١ ـ بلجيكا	١٩٤١٠٠٠	٢٤٦٣٠٠٠	٣٩١٢٦٠٠	٤٦٣٢	٤٢٦٣	٣٩٧٨	٣٥٦٨	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٢ ـ فنلندا	١٤٣٠٠٠٠	١٧٤٠٠٠٠	٢٦٧٠٠٠٠	٥٣٢٣	٥٨٤١	٦٠٩٦	٥٠٥٤	١٦	٦٠	٦٤
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٨٤٤٤٠٠٠	١٥٨٩٨٠٠٠	٢٨٠٨٤٩٢٢	٣٩٠٠٠	٣٦٥٣٢	٣٤٣٨٢	٣٤٥٩٣	٥٣٩	٨٧٠	١١٧٠
١٢٥ ـ النمسا	١٦٢٣٠٠٠	٢١٩١٠٠٠	٣٢٢٣١٦١	٦٥٩٦	٦٥٠٦	٦٤٨٢	٦٨٧٥	٤	٤	٤
١٢٦ ـ المانيا	١٤٢١٢٠٠٠	٢٠٥٣٥٠٠٠	٢٩٩٨١٠٠٠	٣٦٠١٩	٣٣٠١٠	٢٨٥١٧	٤١٨٢٨	٢٨٤	٣١٥	٣٣٢
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٨٢٨٠٢٠٠٠	٩٤٢٨٢٠٠٠	١٣٦٣٣٦٩٩٢	٣٥٠١١٦	٣٣١١٧٤	٢٨٨٠٧٣	٢٠٥٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٠٥٨٢	١٨٧١١
١٢٨ ـ الفرويج	٩٣٩٠٠٠	١١٧١٠٠٠	٢١٣٢٢٩٠	٤٤٩٣	٤٢٩٢	٤٢٤٢	٤١٦٨	٣٠	٧٤	٩٧
١٢٩ ـ الدانمرك	١٨٣٥٠٠٠	٢٢٢٦٠٠٠	٢٩١١١٩٨	٤٣٠١	٢٨٩٠	٢٤٦١	٣٢٧٢	٩٠	٣٩١	٣١٠
١٣٠ ـ السويد	٤٣٥٦٠٠٠	٤٨٢٠٠٠٠	٥٨٤٨٧٠٠	١٥٣٩٩	١٢٢٠٣	١٢٠١٠	١٢٠٠٠	٣٣	٧٠	١١٤
١٣١ ـ اليابان	٣٤٤٤٤٠٠٠	٣٩٩٣٤٠٠٠	٥٤٥٢٣٩٥٢	٢٧٩٠٢	٢٧١٠٤	٢٢٢٣٥	٢٣٩٦٢	٣٤١٥	٣٠٥٥	٢٨٠٦
١٣٢ ـ سويسرا	٢٥٢٣٠٠٠	٢٨٣٩٠٠٠	٣٩٤٢٧٠١	٥١١٧	٥٠١٠	٥٠٤١	٥٠٢٠	٢٥	٢٥	١٥
اقتصادات مختارة غير مدرجة في مؤشرات التنمية الدولية										
أنغولا	٠٠	٣٦٧٠٠	٧٠٠٠٠	٣١١٠	٣٠٤٣	٢٩٥٢	٢٥٢٣	٠٠	٠٠	٠
بربادوس	٢٩٢٠٠	٤٩٦٠٠	٨٣٣٦٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠
قبرص	٥١٥٠٠	٨٦١٤٠	٢٥٤٥١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠	٣٠	٣٦
فيجي	١٧٤٠٠	٢٣٩٠٠	٤٢٤٢٥	٦٤٤	٦٤٤	٦٥٠	٦٤٤	١	١	١
غامبيا	٠٠	١٩٨٠	١٠٧٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٨	١٠	٢
غيانا	١٥٣٠٠	١٦٢٤٣	١٦٠٠٣	١٢٧	١٢٧	١٨٨	١٨٧	١١٥	١٢٥	١٣٠
هايتي	٠٠	٢٠٠٠٠	٤٧٤٧٠	٢٥٤	١٢١	٢٥٠	٠٠	٦٠	٧٠	٧٥
ايسلندا	٧٣٩٠٠	٨٤٨٠٠	١٣٠٥٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
العراق	٠٠	٢٧٥٠٠٠	٦٧٥٠٠٠	٢٠١٩	٢٥٢٨	١٥٨٩	٢٣٧٢	١٤٨٠	١٧٥٠	٢٥٠٠
الكويت	١٠٣٠٠٠	١٥٧٠٠٠	٣٣١٤٠٦	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	٢
ليبريا	٠٠	٧٠٠٠	٠٠	٤٩٣	٤٥٠	٤٩٣	٤٩٣	٢	٢	٢
لكسمبرغ	١١١٠٠٠	١٣٢٠٠٠	١٨٣٧٠٠	٣٩٣	٢٧١	٢٧٠	٢٧٠	٠٠	٠٠	٠٠
مالطه	٢٨٥٠٠	٥١١٠٠	١٢٨٢٤٩	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	١
سورينام	٠٠	١٦١٧٤	٣٦٨١٢	١٣٦	٨٦	١٦٧	١٦٦	٢٨	٤٢	٥٩
سوازيلند	٣٥٥٠	٥٢١٠	١٣٥٢٤	٢٢٥	٢٢٠	٢٩٥	٣١٦	٤٧	٥٨	٦٢
زائير	٢٦٩٠٠	٢٦٦٠٠	٣٤٠٠٠	٥٠٧٤	٥٠٢٤	٤٥٠٨	٥٠٨٨	٠٠	٧	١٠

+ اقتصاديات صنفتها الأمم المتحدة أو تعتبرها سلطاتها اقتصادات نامية

أ ـ تشير البيانات إلى ١٩٨١ .

الجدول أ . ٢ فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات التصحاح

(نسبة مئوية من السكان)

البلد	فرص الحصول على مياه الشرب النقية						الحصول على خدمات التصحاح					
	الاجمالي			الحضر		الريف	الاجمالي			الحضر		الريف
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠
اقتصادات منخفضة الدخل												
١ ـ موزامبيق أ	٠٠	٠٠	٢٢	٠٠	٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٦١	٠٠
٢ ـ اثيوبيا أ	٦	٠٠	١٨	٠٠	٧٠	٠٠	١٢	٠٠	١٧	٠٠	٩٧	٠٠
٣ ـ تنزانيا	١٣	٠٠	٥٢	٠٠	٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧	٠٠	٧٦	٠٠
٤ ـ سيراليون	١٢	١٤	٣٩	٥٠	٨٠	٢	٢٠	١٢	٣٩	٣١	٥٥	٦
٥ ـ نيبال	٢	١١	٣٧	٨٣	٦٦	٧	٣٤	٢	٦	١٦	٣٤	١
٦ ـ أوغندا	٢٢	١١	٣٣	٤٥	٦٠	٨	٣٠	١٣	٦٠	٤٠ ب	٣٢	١٠
٧ ـ بوتان	٠٠	٧	٣٤	٥٠	٦٠	٥	٣٠	٠٠	٤٣	٠٠	٨٠	٠٠
٨ ـ بوروندي	٠٠	٢٣	٤٦	٩٠	٩٢	٢٠	٤٣	٣٥	١٩	٤٠	٦٤	٣٥
٩ ـ ملاوي	٠٠	٤١	٥١	٧٧	٦٦	٣٧	٤٩	٨٣	٠٠	١٠٠	٠٠	٨١
١٠ ـ بنغلاديش	٤٥	٣٩	٧٨	٢٦	٣٩	٤٠	٨٩	٣	١٢	٢١	٤٠	١
١١ ـ تشاد	٢٧	٠٠	٥٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢ ـ غينيا بيساو أ	٠٠	١٠	٢٥	١٨	١٨	٨	٢٧	١٥	٢١	٢١	٣٠	١٣
١٣ ـ مدغشقر أ	١٢	٢١	٢١	٨٠	٦٢	٧	١٠	٢	٠٠	٩	٠٠	٠٠
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٨	٢١	٢٨	٢١	٤٧	١٢	٢٥	٤	١١	١١	٣٠	٣
١٥ ـ رواندا	٦٧	٥٥	٦٩	٤٨	٨٤	٥٥	٦٧	٥١	٢٣	٦٠	٨٨	٥٠
١٦ ـ النيجر	٢٠	٣٣	٥٣	٤١	٩٨	٣٢	٤٥	٧	١٤	٣٦	٧١	٣
١٧ ـ بوركينا فاصو أ	١٢	٣١	٧٠	٢٧	٤٤	٣١	٧٠	٧	٧	٣٨ ب	٣٥	٥
١٨ ـ الهند	١٧	٤٢	٧٣	٧٧	٨٦	٣١	٦٩	١٨	١٤	٢٧	٤٤	١
١٩ ـ كينيا	١٥	٢٦	٤٩	٨٥	٠٠	١٥	٠٠	٤٩	٠٠	٨٩	٠٠	١٩
٢٠ ـ مالي	٠٠	٦	١١	٣٧	٤١	صفر	٤	٠٠	١٤	٢٤	٧٩	٨١
٢١ ـ نيجيريا	٠٠	٣٦	٤٢	٦٠	١٠٠	٣٠ ب	٢٢	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠	٨٠
٢٢ ـ نيكاراغوا	٣٥	٣٩	٥٥	٩١	٧٦	١٠	٢١	١٨	١٨	٠٠	٣٥	٠٠
٢٣ ـ توغو أ	١٧	٣٨	٧٠	٧٠	١٠٠	٣١	٦١	١٣	٠٠	٢٢	٢٤	٤٢
٢٤ ـ بنن	٢٩	١٨	٥٥	٢٦	٧٣	١٥	٤٣	١٦	١٤	٤٥	٤٨	٦٠
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٠٠	٠٠	٢٤	٠٠	١٩	٠٠	٢٦	٠٠	٠٠	٤٦	٠٠	٤٥
٢٦ ـ باكستان	٢١	٣٥	٥٥	٧٢	٨٢	٢٠	٤٢	١٣	٠٠	٢٥	٤٢	٥٣
٢٧ ـ غانا	٣٥	٤٥	٠٠	٧٢	٦٣	٣٣	٠٠	٢٦	٥٥	٦١	٤٧	٦٣
٢٨ ـ الصين أ	٠٠	٠٠	٧٢	٠٠	٨٧	٠٠	٦٨	٠٠	٠٠	٨٥	٠٠	١٠٠
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٠٠	١٥	٥٢	٦٩	١٠٠	٢	٣٧	١١	١١	٠٠	٥٤	١
٣١ ـ موريتانيا	١٧	٠٠	٦٦	٨٠	٠٠	٨٥	٠٠	٠٠	١	٠٠	٥	٠٠
٣٢ ـ سري لانكا	٢١	٢٨	٦٠	٦٥	٨٠	١٨	٥٥	٦٥	٦٧	٥٠	٨٠	٦٨
٣٣ ـ زمبابوي	٠٠	٠٠	٨٤	٠٠	٩٥	٠٠	٨٠	٠٠	٠٠	٤٠	٠٠	٩٥
٣٤ ـ هندوراس	٣٤	٥٩	٦٤	٥٠	٨٥	٤٠	٤٨	٢٤	٣١	٦٢	٤٠	٨٩
٣٥ ـ ليسوتو أ	٣	١٥	٤٧	٣٧	٥٩	١١	٤٥	١١	١٤	٢١	١٣	١٤
٣٦ ـ مصر	٩٣	٨٤	٩٠	٨٨	٩٥	٦٤	٨٦	٠٠	٢٦	٥٠	٤٥	٨٠
٣٧ ـ اندونيسيا	٣	٢٣	٣٤	٣٥	٣٥	١٩	٣٣	١٣	٢٣	٤٥	٢٩	٧٩
٣٨ ـ ميانمار	١٨	٢١	٧٤	٣٨	٧٩	١٥	٧٢	٣٦	٢٠	٢٢	٣٨	٥٠
٣٩ ـ الصومال أ	١٥	٣٢	٣٦	٦٠ ب	٥٠	٢٠	٢٩	٠٠	١٧	١٧	٤١ ب	٥
٤٠ ـ السودان أ	١٩	٥١	٣٤	٠٠	٩٠	٣١ ب	٢٠ ب	٠٠	١٢	١٢	٤٠ ب	صفر
٤١ ـ جمهورية اليمن	١٤	٢٤	٠٠	١٠٠	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ ـ زامبيا	٣٧	٤٦	٥٩	٦٥	٧٦	٣٢	٤٣	١٧	٧٠	٥٥	١٠٠ ب	٤٨ ب
اقتصادات متوسطة الدخل الشريحة الدنيا متوسطة الدخل												
٤٣ ـ كوت ديفوار	٤٤	٠٠	٦٩	٠٠	٥٧	٠٠	٨٠	٠٠	٠٠	٩١	٠٠	٨١
٤٤ ـ بوليفيا	٣٣	٣٦	٥٣	٦٩	٧٦	١٠	٣٠	١٣	١٩	٢٦	٣٧	٣٨
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الفلبين	٣٦	٤٥	٨١	٦٥	٩٣	٤٣	٧٢	٥٨	٧٢	٧٠	٨١	٧٩
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال	٠٠	٤٣	٤٤	٣٣	٦٥	٢٥	٢٦	٠٠	٣	٤٧	٥	٥٧
٤٩ ـ الكاميرون	٣٢	٠٠	٤٤	٠٠	٤٢	٠٠	٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة	٧٠	١٦	٣٣	٥٥	٩٤	١٠	٢٠	١٤	١٥	٥٦	٩٦	٥٧
٥٤ ـ بيرو	٣٥	٥٠	٥٣	٦٨	٦٨	٢١	٢٤	٣٦	٣٧	٥٨	٥٧	٧٦

البلد	فرص الحصول على مياه الشرب النقية						الحصول على خدمات التصحاح					
	الاجمالي			الحضر		الريف	الاجمالي			الحضر		الريف
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠
٥٥ ـ غواتيمالا	٣٨	٤٦	٦٢	٨٩	٩٢	١٨	٢٢	٣٠	٦٠	٤٥	٧٢	٢٠
٥٦ ـ الكونغو أ	٢٧	٢٠	٣٨	٣٦	٩٢	٣ ب	٠٠	٦	٠٠	١٧	٠٠	صفر
٥٧ ـ المغرب	٥١	٠٠	٥٦	١٠٠	١٠٠	٠٠	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٣٧	٦٠	٦٨	٨٥	٨٢	٣٣	٥٧	١٥	٨٧	٢٥	٩٥	٤
٥٩ ـ الكوادور	٣٤	٥٠	٥٤	٨٢	٦٣	١٦	٠٠	٢٦	٤٨	٣٩	٥٦	١٤
٦٠ ـ الأردن	٧٧	٨٦	٩٩	١٠٠	١٠٠	٦٥	٠٠	٧٠	١٠٠	٩٤	١٠٠	٣٤
٦١ ـ رومانيا أ	٠٠	٠٠	٩٥	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٠	٠٠
٦٢ ـ السلفادور	٤٠	٥٠	٤٧	٦٧	٨٧	٤٠	٣٧	٤٧	٥٩	٨٠	٨٥	٢٦
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا أ	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	٦٣	٨٦	٨٦	٠٠	٨٧	٧٩	٥٠	٦٦	٦٤	١٠٠	٨٤	٤
٦٨ ـ جامايكا أ	٦٢	٥١	٧٢	٠٠	٩٥	٠٠	٩٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	٠٠
٦٩ ـ باراغواى	١١	٢١	٠٠	٣٩	٦١	١٠	٠٠	٩٢	٤٧	٩٥	٣١	٨٩
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٤٧	٠٠	٩٠	٠٠	٣٧	٠٠	١٣	٠٠	٢٤	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠
٧٢ ـ تونس أ	٤٩	٦٠	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٧	٦٣	٥٥	٤٧	١٠٠	٧١	٠٠
٧٣ ـ اوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ ـ تايلند	١٧	٦٣	٧٧	٦٥	٠٠	٦٣	٠٠	٤٥	٠٠	٦٤	٠٠	٤١
٧٦ ـ بولندا أ	٠٠	٠٠	٨٩	٠٠	٩٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا أ	٧٤	٩٠	٩٢	١٠٠	١٠٠	٦٨	٥٣	٨٧	٩٦	٩٣	١٠٠	٨٢
٨٠ ـ تركيا أ	٥٣	٧٦	٨٤	٩٥	١٠٠	٦٢	٠٠	٠٠	٩٢	٥٦	٩٥	٠٠
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	٣٥	٦٦	٨٩	٨٢	١٠٠	٥٠	٧٤	٠٠	٧١	٠٠	١٠٠	٠٠
٨٢ ـ بنما أ	٦٩	٨١	٨٤	١٠٠	١٠٠	٦٥	٧٣	٤٥	٨٥	٦٢	١٠٠	٢٨
٨٣ ـ جمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلى أ	٥٦	٨٤	٨٧	١٠٠	١٠٠	١٧	٢٩	٠٠	٨٥	٩٩	١٠٠	٠٠
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٨٧ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٨٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥	٠٠	١٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية أ	٧١	٧٤	٧٩	٩٨	٩١	٥٤	٠٠	٥٠	٦٣	٧٤	٧٢ ب	٢٨
الشريحة العليا متوسطة الدخل												
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٠ ـ موريشيوس	٦١	٩٩	٩٥	١٠٠	١٠٠	٩٨	٧٨	٩٤	٩٤	١٠٠	٩٢	٩٠
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	٥٥	٧٢	٨٧	٨٠	٩٥	٥١	٥٥	٢١	٧٢	٣٢	٨٤	٠٠
٩٣ ـ بوتسوانا	٢٩	٠٠	٩٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨	٠٠	١٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٢٩	٦٣	٧٨	٩٠	٩٦	٤٩	٥٧	٧٠	٩٤	١٠٠	٩٤	٥٥
٩٥ ـ فنزويلا	٧٥	٨٦	٩٢	٩١	٠٠	٥٠	٤٥	٨٧	٠٠	٩٠	٠٠	١٠
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠ *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا أ	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠
٩٨ ـ أوروغواى	٩٢	٨١	٩٥	٩٦	١٠٠	٢	٧٨	٥٩	٠٠	٥٩	٠٠	٦٠
٩٩ ـ المكسيك	٥٤	٧٣	٨٩	٦٤	٩٤	٤٣	٢٣	٣٨	٠٠	٥١	٨٥	١٢
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٩٦	٩٧	٩٦	١٠٠	١٠٠	٩٣	٠٠	٩٢	٩٨	٩٥	١٠٠	٨٨
١٠١ ـ الغابون أ	٠٠	٠٠	٦٦	٠٠	٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ ـ الأرجنتين أ	٥٦	٥٤	٦٤	٦٥	٧٣	١٧	٨٥	٧٩	٨٩	٨٩	١٠٠	٣٢
١٠٣ ـ عمان أ	٠٠	٠٠	٤٦	٠٠	٨٧	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠	٠٠	١٠٠	٠٠
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٥٨	٧٥	٩٣	٨٦	١٠٠	٦١	٠٠	٠٠	٩٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٧ ـ اليونان أ	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	١٠٠	٠٠
١٠٨ ـ البرتغال أ	٠٠	٠٠	٩٢	٠٠	٩٧	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٠	٠٠
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية أ	٤٩	٩٠	٩٣	٩٢	١٠٠	٨٧	٢٩	٧٠	٨١	٨١	١٠٠	٥٠

الجدول أ . ٢ فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات التصحاح

(نسبة مئوية من السكان)

البلد	فرص الحصول على مياه الشرب النقية						الحصول على خدمات التصحاح					
	الاجمالـــى			الحضـــر		الـــريف	الاجمالـــى			الحضـــر		الـــريف
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات مرتفعة الدخل													
١١٠ ـ ايرلندا	٠٠	٩٦	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٩٤	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١١١ ـ نيوزيلندا	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨
١١٢ ـ + إسرائيل	٠٠	٩٦	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	٩٩	٠٠	٩٥
١١٣ ـ أسبانيا	٨٢	٩٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٩٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٥	٠٠	٩٤	٩٦	٨٨	١٠٠	٥٠	٩٠
١١٥ ـ + سنغافورة	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٠	٠٠	٠٠	٨٠	٠٠	٩٧
١١٦ ـ استراليا	٩٩	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٩٩	٩٩	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١١٨ ـ ايطاليا	٨٥	٩٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١١٩ ـ هولندا	٩٩	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٠ ـ كندا	٩٦	٩٨	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢١ ـ بلجيكا	٩٥	٩٨	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٢ ـ فنلندا	٥٣	٧٠	٩٦	٠٠	٩٩	٠٠	٠٠	٧٢	٩٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٩٢	١٠٠	٩٥	١٠٠	٨١	٠٠	٨٠	١٠٠	٩٣	٩٥	٢٦	٧٧
١٢٤ ـ فرنسا	٩٢	٩٨	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٥ ـ النمسا	٠٠	٨٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٦ ـ المانيا	٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٨ ـ النرويج	٩٨	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٢٩ ـ الدانمرك	٩٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٣٠ ـ السويد	٧٨	٨٦	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
١٣١ ـ اليابان	٠٠	٠٠	٩٦	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣٢ ـ سويسرا	٩٧	٩٨	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٨٥	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
اقتصادات مختارة غير مدرجة فى مؤشرات التنمية الدولية													
أنغولا	٠٠	٢٦	٤٠	٨٥	٧٣	١٠	٠٠	٢٠	٢٠	٤٠	٢٥	١٥	٢٠
بربادوس	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٨	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
قبرص	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠ ب	٩٦	١٠٠	١٠٠
فيجى	٣٧	٧٧	٨٠	٩٤	٩٦	٦٦	٠٠	٧٠	٦٩	٨٥	٩١	٦٠	٦٥
غامبيا	١٢	٠٠	٧٧	٨٥	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٨	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٧
غيانا	٧٥	٧٢	٧٩	٠٠	١٠٠	٦٠	١٠٠	٨٦	٧١	١٠٠	٩٧	٨٠	٨١
هايتى	٠٠	١٩	٤١	٤٨	٥٦	٨	٠٠	٠٠	٣٥	٠٠	٤٤	٠٠	١٧
ايسلندا	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
العراق	٥١	٠٠	٧٧	٠٠	٩٣	٠٠	٤٨	٠٠	٤١	٠٠	٩٦	٠٠	٠٠
الكويت	٥١	٨٧	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠
ليبريا أ	١٥	٠٠	٥٠	٠٠	٩٣	١٦	١٦	٠٠,	٢٢	٦	٤	٠٠	٨
لكسمبرغ	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٠
مالطة	٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٠٠	٩٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٤	١٠٠
سورينام أ	٠٠	٨٨	٦٨	٠٠	٨٢	٧٩ جـ	٠٠	٠٠	٥٦	٠٠	٦٤	٠٠	٣٦
سوازيلند أ	٠٠	٠٠	٣١	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٥
زائير	١١	٠٠	٣٩	٠٠	٦٨	٠٠	٦	٠٠	٢٤	٠٠	٤٦	٠٠	١١

+ اقتصادات صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية أو اعتبرتها سلطاتها كذلك .

أ ـ بيانات ١٩٩٠ تشير إلى ١٩٨٨ ، معهد الموارد العالمية ١٩٩٢ .

ب ـ معهد الموارد العالمية ١٩٩٢ .

جـ ـ بالنسبة لتقديرات الحدين انظر الخريطة الخاصّة بفرص الحصول على المياه النقية فى مقدمة مؤشرات التنمية الدولية .

الجدول أ .٣ التزامات البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية

(ملايين الدولارات الأمريكية الجارية)

	البنك الدولى للانشاء والتعمير		المؤسسة الانمائية الدولية		البنك الدولى للانشاء والتعمير والمؤسسة الانمائية الدولية									
السنة المالية	البنية الاساسية	الإجمالى	البنية الأساسية	الإجمالى	الرى والصرف	القوى الكهربائية	الاتصالات السلكية واللاسلكية	المياه والتصحاح	التنمية الحضرية	اجمالى النقل	المكك الحديدية	الطرق البرية	الموانىء	النقل الحضرى	غير ذلك
١٩٥٠	١٣٢	١٧٩	..	..	٢٦	٧٢	صفر	صفر	صفر	٣٤	٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر
١٩٥١	١٧١	٢٩٧	..	..	١٨	٨٧	٢	صفر	صفر	٦٥	٢٣	٢٥	١٧	صفر	صفر
١٩٥٢	١٦١	٢٩٩	..	..	١٠	١١٠	صفر	صفر	صفر	٤٩	٤٠	صفر	٣	صفر	٦
١٩٥٣	٦٢	١٧٩	..	..	٢٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٢	٣٩	٣	صفر	صفر	صفر
١٩٥٤	١٨٧	٣٢٤	..	..	١٠٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٠	٥٠	٢٦	٤	صفر	صفر
١٩٥٥	٢٢٦	٤١٠	..	..	١٨	٧٦	صفر	صفر	صفر	١٣٢	١٠١	١١	٢٠	صفر	صفر
١٩٥٦	٣٠٢	٣٩٦	..	..	صفر	١٧٥	صفر	صفر	صفر	١٢٧	٤٣	٥٢	٣٢	صفر	صفر
١٩٥٧	١٢١	٣٨٨	..	..	صفر	٨٣	صفر	صفر	صفر	٣٨	صفر	١٥	٨	صفر	١٥
١٩٥٨	٥٥٩	٧١١	..	..	٧	٢٣٠	صفر	صفر	صفر	٣٢٢	٢٠٩	٦٠	٥٣	صفر	صفر
١٩٥٩	٥٤٣	٧٠٣	..	..	صفر	٢٨٦	صفر	صفر	صفر	٢٥٧	١٦١	٧٧	٢٠	صفر	صفر
١٩٦٠	٤٣٢	٦٥٩	..	..	١٦	٢٢٥	صفر	صفر	صفر	١٩٢	٦٣	٤٠	٦٢	صفر	٣٧
١٩٦١	٥٦١	٦١٠	١٠١	١٠١	١٣٨	١٢٥	صفر	صفر	صفر	٣٩٩	١٩١	١٨٠	٢٨	صفر	صفر
١٩٦٢	٧٣٩	٨٨٢	١٣٩	١٤٩	٧٠	٥١٢	٢	صفر	صفر	٢٨١	٦١	١٨٤	٣٦	صفر	صفر
١٩٦٣	٣٥٤	٤٦٤	٢٤٤	٢٦٠	٦٢	١٧٩	٤٢	٣	صفر	٣١٢	١٤٨	١٣٢	٣٢	صفر	صفر
١٩٦٤	٧٠٣	٨٢٥	١٦٩	٢٨٣	٩	٣٩٤	١٠	٥٤	صفر	٤٠٥	٧٠	٣٠	٣٥	صفر	صفر
١٩٦٥	٨٣٧	١٠٦٥	٢٤١	٣٠٩	١٠٩	٣٦٠	٣٣	٣٤	صفر	٥٤٢	٢٣٧	٣٠٠	٥	صفر	صفر
١٩٦٦	٦٧٢	٨٣٩	٩٦	٢٨٤	٦٤	٢٥٥	٤٢	٢٢	صفر	٣٨٦	١٧٩	١٥٣	٥٤	صفر	صفر
١٩٦٧	٦٤٧	٨٣٩	٣٧	٣٥٦	١٩	٣٤٥	٤٠	٢	صفر	٢٧٨	٣٢	٢٠٨	٣٩	صفر	صفر
١٩٦٨	٦٣٣	٩٣٥	٦٨	١٠٧	٧٥	٣٠٠	٤٧	١٤	صفر	٢٦٥	١٦٦	١٠٩	صفر	صفر	صفر
١٩٦٩	١٠٣٩	١٥٠٧	١٥٩	٣٨٥	١٣٤	٤٤٠	٨١	٤١	صفر	٥٠٣	١٠٢	٢	..	صفر	صفر
١٩٧٠	١٢١١	١٦٨٨	٣٢٧	٦٠٦	٢١٨	٥٧٢	٩٦	٢٣	صفر	٦٢١	١٥٨	٤٨	..	صفر	٢٤
١٩٧١	١٣٧١	٢٠٣٠	٣١١	٥٨٤	٧٨	٥٦١	١٩٦	١٨٩	٥	٦٥٩	٢٢٠	٩٧	..	صفر	٣٠
١٩٧٢	١٠٨٨	٢٠٤١	٤٩٧	١٠٠٠	١٤٨	٥٢١	١١٤	٥٥	١٠	٧٤٨	٢٥٨	١٥٠	..	صفر	٦٥
١٩٧٣	١١٣٣	٢١٥٤	٦٤١	١٣٥٧	٢٨٩	٣٢٢	٢٤٨	٢٧٩	٢٠	٦٣٧	١٣٤	٢١٥	٢٦٦	١٦	٦
١٩٧٤	٢٠٩٣	٣٣٠٢	٤٢٢	١٠٩٥	٤٢٧	٧٧٧	١٠٨	١٨٦	٥٣	١٠١٧	٢٤٨	٤٤٩	٢٣٠	٦٠	٣٠
١٩٧٥	١٧٨٢	٤٤١٥	٤٥٦	١٥٧٧	٥٠٧	٥٠٤	١٩٩	١٢٠	٩٣	٩٠٩	٤٣٧	٢٩٥	١٦٤	صفر	١٣
١٩٧٦	٢٤٨٩	٥٠٤٧	٧٢٧	١٦٥٥	٥٢٨	٩٤٩	٦٤	٢٩٧	٥٤	١٣٧٨	٣٢٥	٧٦٨	٢٣٠	٢٦	٢٩
١٩٧٧	٢٨٠٠	٥٨٣٠	٥٣٦	١٣٠٧	٨٣٥	٩٥٢	١٤٠	٣٣٧	١٣٣	١٠٧٣	١٢٦	٦٥١	٢٤٧	٢٥	٢٤
١٩٧٨	٢٨٨٩	٦٢٠٨	٩٩١	٢٣١٣	٩٤٠	١١٤٦	٢٢١	٣٧٥	٢٦٤	١١٩٧	٢٥٩	٦٥٦	١٦٣	١٠٥	١٤
١٩٧٩	٣٨٨٧	٧٣٣٥	١٦٣٣	٣٠٢٢	٩٤٦	١٣٧٥	١١٠	١١٦٩	٢٩٤	١٩٢٠	٣٨٣	١٣٦٥	٨٩	١٦	٦٧
١٩٨٠	٤٣٦٣	٨٣٠٧	١٩٩٨	٣٩٣٣	١٣١٩	٢٦٧٠	١٣١	٦٤٠	٣٠٣	١٦٠١	٣٣٧	٧٩٦	٣١٢	٥٦	١٠٠
١٩٨١	٣٣٧٥	٨٨٩٩	١٣٩٤	٣٤٨٢	١٣٥٦	١٣٢٣	٣٢٩	٥٩٠	٤١١	١١٧٢	٢٩٠	٥٧٠	٥٨	٩٠	١٦٤
١٩٨٢	٤٠٣٠	١٠٣٣٣	١٣٧٨	٢٦٨٦	٨٢٦	٢١٣١	٣٩٦	٤٤١	٣٧٥	١٦١٤	١٠٣	١٠٥٥	٣٣١	صفر	١٢٥
١٩٨٣	٣٧٠٤	١١١٣٦	١٨١٠	٣٣٥١	٩٨٤	١٧٦٨	٥٧	٧٨١	٥٢٩	١٩٢٤	٤٥٠	١٠٠٨	٢٥٨	صفر	٢٠٨
١٩٨٤	٥٦٨٣	١١٩٤٧	١٣٨٤	٣٥٧٥	٨٦٩	٢٦٤٩	١٦٧	٦٤١	٣٤٤	٢٧٤٢	٦٧٧	١٥٨٣	٣٣٤	١٤٦	٢
١٩٨٥	٥٢٨٠	١١٣٥٦	١١٤٥	٣٠٢٨	١٠٨١	٢٢٥٠	١٢٢	٧٨١	٣٢٥	٢١٩٢	٧٥٥	٨٢٣	٣٨٢	٥٣	١٧٩
١٩٨٦	٥٠٩٨	١٣١٧٩	١٢٢٢	٣١٤٠	١٤٠٥	٢٧٨٧	٥٠	٥٨٠	٥٧٣	١٤٩٨	٣٣٠	٧٨٢	٣٨٥	صفر	١
١٩٨٧	٥٨٩٣	١٤١٨٨	١٣١٦	٣٤٨٦	٤١٨	٣٠١٧	٦٨٢	٩٦٩	١٠٩٣	٢١٢٢	٣٨٠	١٢١٨	١٤٨	٣٧٦	صفر
١٩٨٨	٩١٨٩	١٤٧٦٢	١١٣٣	٤٤٥٩	٩٤٢	٢٠٠٧	٣٦	٥١٥	٦٧٢	٢٨٢٣	٨٥٦	١٣١٤	٢٦٠	١٨٠	٢١٣
١٩٨٩	٤٧٩٠	١٦٤٣٣	١٦٨٢	٤٩٣٤	٥٨٠	٣٠٣٣	١٦١	٧٩١	٩٣٧	١٩٠٦	٣٣٢	٧٧٤	١٧٥	٧٥	٥٥٠
١٩٩٠	٦٩٣٤	١٥١٨٠	١٣٠٦	٥٥٢٢	٧١٤	٣٢١٨	٦١٧	٩٠٦	٥٥٦	٢٧٨٥	٤٠	٢٣٥٢	٣٧	صفر	٣٥٦
١٩٩١	٣٧٢٢	١٦٣٩٢	١٦٦٠	٦٢٩٣	٩٨٠	١٣٤٤	٣٤٠	١٢٢٥	٣٠٦	١٤٩٢	١١٥	٩١٠	٢٦٨	١٠٤	٩٥
١٩٩٢	٦٢٤٥	١٥١٥٦	١٤٤٤	٦٥٥٠	١٠١٠	٣٠٤٢	٣٤٠	٩١١	٦٢٤	٢٢٩٦	٥٥٠	١٢٢٠	١٥	١٨٦	٣٢٥
١٩٩٣	٦٩٠٣	١٦٩٤٥	١٩٧٤	٦٧٥١	٩٢٠	٢٦١٣	٣٥٣	١١٥٤	١٤٨	٣٨٣٧	٧٠١	٢١٤٦	١٥٩	٦٦٩	١٦٢

الجدول أ.٤ الالتزامات بالتمويل الرسمى للتنمية

(ملايين الدولارات الأمريكية الجارية)

السنة	امدادات المياه والتصحاح	النقل	الاتصالات	الطاقة	قطاعات البنية الاساسية الأخرى	اجمالى البنية الاساسية	الاجمالى
١٩٨٤	١٨٩٣	٥٩٣٨	٩٤٠	٨٥٦٥	٣٣٠	١٧٦٦٦	٥٩٤٨٥
١٩٨٥	٢٥٥٨	٥٣٠٣	٧٨٦	٧٦٧٥	٢٨٦	١٦٦٠٨	٥٦١٨٣
١٩٨٦	٣٢١٣	٤٦٩٠	١١٤١	٧٥٩٨	٥٧٢	١٧٢١٤	٦٧٠٩٢
١٩٨٧	٢٨٥٨	٨٤٦٦	١٠٨٠	٨٧٣٣	١٠٣٠	٢٢١٦٧	٨٢٣٠٦
١٩٨٨	٤٣١٩	٧٦٩٧	٢٥١٩	٨٧٥٩	١٤٥٤	٢٤٧٤٨	٨٧٠٧٢
١٩٨٩	١٩٧٩	٧٥٠٣	١٦٢٨	٦٥٧٠	٢٨١٧	٢٠٤٩٧	٧٥١١٥
١٩٩٠	٢٦٤٢	٦٨١٦	٢٣٧٣	٦٣٢٢	٢٠١٥	٢٠١٦٨	٩٢٣٩٦
١٩٩١	٢٦٩٠	٧٣٨٠	١٤٢١	٨٩٦٩	٣٢٩٨	٢٣٧٥٨	١٠٠٥٨٩

مؤشرات التنمية الدولية

المحتويات

مفتاح الجداول ١٨٦
المقدمة ١٨٩
الجداول
١ مؤشرات أساسية ١٩٤
الإنتاج
٢ نمو الإنتاج ١٩٦
٣ هيكل الإنتاج ١٩٨
٤ الزراعة والأغذية ٢٠٠
٥ الطاقة التجارية ٢٠٢
٦ هيكل الصناعة التحويلية ٢٠٤
٧ إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها ٢٠٦
الاستيعاب المحلى
٨ نمو الاستهلاك والاستثمار ٢٠٨
٩ هيكل الطلب ٢١٠
الحسابات المالية والنقدية
١٠ مصروفات الحكومة المركزية ٢١٢
١١ الايراد الجارى للحكومة المركزية ٢١٤
١٢ النقود وأسعار الفائدة ٢١٦
معاملات دولية أساسية
١٣ نمو تجارة السلع ٢١٨
١٤ هيكل واردات السلع ٢٢٠
١٥ هيكل صادرات السلع ٢٢٢
١٥ واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة : منشؤها وتكوينها ٢٢٤
١٧ ميزان المدفوعات والاحتياطيات ٢٢٦
التمويل الخارجى
١٨ المساعدة الانمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأوبيك ٢٢٨
١٩ المساعدة الانمائية الرسمية : الايرادات ٢٣٠
٢٠ إجمالى الدين الخارجى ٢٣٢
٢١ تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص ٢٣٤
٢٢ إجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات ٢٣٦
٢٣ نسب الدين الخارجى الاجمالى ٢٣٨
٢٤ شروط الاقتراض العام الخارجى ٢٤٠
الموارد البشرية
٢٥ السكان وقوة العمل ٢٤٢
٢٦ التزايد السكانى والخصوبة ٢٤٤
٢٧ الصحة والتغذية ٢٤٦
٢٨ التعليم ٢٤٨
٢٩ مقارنة بين الجنسين ٢٥٠
٣٠ توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلى الاجمالى ٢٥٢
٣١ التحضر ٢٥٤
٣٢ البنية الأساسية ٢٥٦
٣٣ الموارد الطبيعية ٢٥٨
ملاحظات تقنية ٢٦١
مصادر البيانات ٢٨٤
تصنيف الاقتصادات ٢٨٥

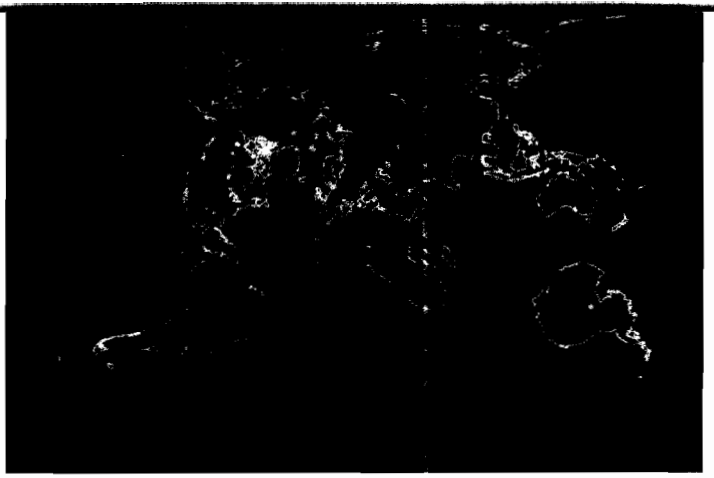

مفتاح الجداول

فى كل جدول ، رتبت الاقتصادات فى مجموعاتها بنظام تصاعدى حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيما عدا تلك التى لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ، فقد رتبت هجائيا ، بالبنط الاسود ، فى نهاية مجموعاتها . والترتيب أدناه يشير الى النظام الذى سارت عليه الجداول .

ويبين المفتاح سنوات أحدث تعدادات السكان ، وسنوات آخر مسح ديموغرافى ، أو أحدث تقديرات حيوية تستند للسجلات . وقد أدرجت هذه المعلومات لبيان مدى حداثة مصادر المؤشرات الديموغرافية ، والتى قد تكون انعكاسا للنوعية الشاملة للمؤشرات القطرية . وفيما عدا هذه السنوات ، فإن التقديرات الديموغرافية قد تكون مستخرجة عن طريق نماذج التقدير المستقبلى ، أو اجراءات التقدير الاستقرائى ، أو مناهج أخرى . والمؤشرات الديموغرافية الأخرى مثل العمر المتوقع عند المولد ، ومعدلات المواليد والوفيات ، ومعدلات الوفاة دون الخامسة مستمدة عادة من نفس المصادر وقد ورد شرح لكيفية استخراج تقديرات البنك الدولى وتقديراته المستقبلية من المصادر ، وكذلك معلومات أخرى عن المصادر فى التقديرات *المستقبلية لسكان العالم ، طبعة ٩٤ ـ ١٩٩٥ (تحت الطبع) .*

والأرقام الموجودة فى الأشرطة الملونة هى مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصادات .

ويشير الحرف (م) بعد المقياس الموجز إلى أنه قيمة متوسط مرجح ؛ ويشير الحرف (و) إلى أنه قيمة وسيطة ؛ ويشير الحرف (ج) إلى المجموع .

وجميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية .

آخر تاريخ للبيانات هو ٢٩ نيسان / أبريل ١٩٩٤ . والرمز .. = غير متاح

صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة

البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق .

والأرقام السوداء ، هى أرقام عن سنوات أو فترة غير تلك المحددة .

الرمز + يشير إلى الاقتصادات التى صنفتها الأمم المتحدة أو اعتبرتها حكومتها اقتصادات نامية .

الدولة	مرتبة الدولة فى الجدول	تعداد السكان	وفيات الأطفال الرضع	اجمالى الخصوبة
الاتحاد الروسى	٨٤	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٢
اثيوبيا‡	٢	١٩٨٤	..	١٩٨٨
أذربيجان	٤٥	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
الأرجنتين	١٠٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٠
الأردن	٦٠	١٩٧٩أ	١٩٩٠ ـ ١٩٩١	١٩٩٠ ـ ١٩٩١
أرمينيا	٤٧	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
اسبانيا	١١٣	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
استراليا	١١٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
استونيا	٩١	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
+ اسرائيل	١١٢	١٩٨٣ أ	١٩٩٢	١٩٩١
اكوادور	٥٩	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٩
ألبانيا	٨٦	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
المانيا‡	١٢٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
+ الامارات العربية المتحدة	١٢٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٧
اندونيسيا	٣٧	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
اوروغواى	٩٨	١٩٨٥ أ	١٩٩٠	١٩٩٠
اوزبكستان	٥٢	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
أوغندا	٦	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١

الدولة	مرتبة الدولة فى الجدول	تعداد السكان	وفيات الأطفال الرضع	اجمالى الخصوبة
اوكرانيا	٧٣	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
ايران (جمهورية - اسلامية)	٨١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
أيرلندا	١١٠	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩٢
ايطاليا	١١٨	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
بابواغينيا الجديدة	٥٣	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٠
باراغواى	٦٩	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٠
باكستان	٢٦	١٩٨١	١٩٩٠ - ١٩٩١	١٩٩٠ - ١٩٩١
البرازيل	٩٢	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٨٦
البرتغال	١٠٨	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
بلجيكا	١٢١	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
بلغاريا	٦٦	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢
بنغلاديش	١٠	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
بنما	٨٢	١٩٩٠	١٩٨٥ - ١٩٨٧	١٩٩٠
بنن	٢٤	١٩٩٢	١٩٨١ - ١٩٨٢	١٩٨١ - ١٩٨٢
بوتان	٧	١٩٦٩	..	١٩٨٤
بوتسوانا	٩٣	١٩٩١	١٩٨٨	١٩٨٨
بوروتوريكو	١٠٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
بوركينا فاصو	١٧	١٩٨٥(أ)	١٩٧٦	١٩٩٢
بوروندى	٨	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٧
بولندا	٧٦	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٩٢
بوليفيا	٤٤	١٩٩٢	١٩٨٩	١٩٨٩
بيرو	٥٤	١٩٨١	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢
بيلاروس	٩٦	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
تايلند	٧٥	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٧
تركيا	٨٠	١٩٩٠	١٩٨٨	١٩٨٨
تركمانستان	٦٣	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
ترينيداد وتوباغو	١٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٩
تشاد	١١	١٩٩٣	١٩٦٤	١٩٦٤
تنزانيا	٣	١٩٨٨	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢
توغو	٢٣	١٩٨١ أ	١٩٨٨	١٩٨٨
تونس	٧٢	١٩٨٤ أ	١٩٨٨	١٩٩٠
جامايكا	٦٨	١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩٠
الجزائر	٧٤	١٩٨٧ أ	١٩٩٢	١٩٩٢
جمهورية افريقيا الوسطى	٢٥	١٩٨٨	١٩٧٥	١٩٥٩
الجمهورية التشيكية	٨٣	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
الجمهورية الدومينيكية	٥٨	١٩٨١	١٩٩١	١٩٩١
الجمهورية السلوفاكية	٧٨	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
الجمهورية العربية السورية	٨٨	١٩٨١ أ	١٩٩٠	١٩٨١
جمهورية قيرغيزستان	٥٠	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
جمهورية كوريا	١٠٦	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٤	١٩٨٥ أ	١٩٨٨	١٩٨٨
جمهورية مصر العربية	٣٦	١٩٨٦ أ	١٩٨٨	١٩٩٢
جمهورية اليمن	٤١	١٩٨٦ - ١٩٨٨	١٩٩١ - ١٩٩٢	١٩٩١ - ١٩٩٢
جورجيا	٥١	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
جنوب افريقيا	٨٩	١٩٩١	١٩٨٠	١٩٨١
الدانمرك	١٢٩	١٩٨١ أ	١٩٩٢	١٩٩٢
رواندا	١٥	١٩٩١	١٩٨٣	١٩٩٢
رومانيا	٦١	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩١
زامبيا	٤٢	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
زمبابوى	٣٣	١٩٩٢	١٩٨٨ - ١٩٨٩	١٩٨٨ - ١٩٨٩
سرى لانكا	٣٢	١٩٨١ أ	١٩٨٨	١٩٨٩
السلفادور	٦٢	١٩٩٢	١٩٨٨	١٩٨٨
سلوفينيا	١٠٤	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٠
+ سنغافورة	١١٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
السنغال	٤٨	١٩٨٨	١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٩٩٢ - ١٩٩٣
السودان	٤٠	١٩٨٣	١٩٨٩ - ١٩٩٠	١٩٨٩ - ١٩٩٠
السويد	١٣٠	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
سويسرا	١٣٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
سيراليون	٤	١٩٨٥ أ	١٩٧١	١٩٧٥
شيلى	٨٥	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩١

الدولة	مرتبة الدولة فى الجدول	تعداد السكان	وفيات الأطفال الرضع	اجمالى الخصوبة
الصومال	٣٩	١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٨٠
الصين	٢٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
طاجيكستان	٢٩	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
عمان	١٠٣	..	١٩٨٩	١٩٨٩
غابون	١٠١	١٩٨٠	١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩٦٠ - ١٩٦١
غانا	٢٧	١٩٨٤ أ	١٩٨٨	١٩٨٨
غواتيمالا	٥٥	١٩٨١ أ	١٩٨٧	١٩٨٧
غينيا	٣٠	١٩٨٣	١٩٥٤ - ١٩٥٥	١٩٥٤ - ١٩٥٥
غينيا بيساو	١٢	١٩٧٩ أ	..	١٩٥٠
فرنسا	١٢٤	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
الفلبين	٤٦	١٩٩٠	..	١٩٨٨
فنزويلا	٩٥	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٠
فنلندا	١٢٢	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
كازاخستان	٧١	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
الكاميرون	٤٩	١٩٨٧ أ	١٩٩١	١٩٩١
كندا	١٢٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩١
كوت ديفوار	٤٣	١٩٨٨	١٩٧٩	١٩٨٨
كوستاريكا	٧٩	١٩٨٤	١٩٩١	١٩٩١
كولومبيا	٦٧	١٩٨٥ أ	١٩٩٠	١٩٩٠
الكونغو	٥٦	١٩٨٤	١٩٧٤	١٩٧٤
كينيا	١٩	١٩٨٩	١٩٨٩	١٩٩٣
لاتفيا	٧٧	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩٠
ليتوانيا	٦٥	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
ليسوتو	٣٥	١٩٨٦أ	١٩٩١	١٩٩١
مالى	٢٠	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٧
ماليزيا	٩٤	١٩٩١	١٩٩١	١٩٨٤
مدغشقر	١٣	١٩٧٤ - ١٩٧٥ أ	١٩٩٢	١٩٩٢
المغرب	٥٧	١٩٨٢	١٩٩٢	١٩٩٢
المكسيك	٩٩	١٩٩٠	١٩٨٧	١٩٨٧
ملاوى	٩	١٩٨٧	١٩٩٢	١٩٩٢
منغوليا	٨٧	١٩٨٩	١٩٨٩	..
مولدوفا	٦٤	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩١
المملكة العربية السعودية	١٠٩	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٠
المملكة المتحدة	١١٧	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
موريتانيا	٣١	١٩٨٨	١٩٧٥	١٩٨٧ - ١٩٨٨
موريشيوس	٩٠	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
موزامبيق	١	١٩٨٠ أ	١٩٨٠	١٩٨٠
ميانمار	٣٨	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٣
ناميبيا	٧٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
النرويج	١٢٨	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
النمسا	١٢٥	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
نيبال	٥	١٩٩١	١٩٨٧	١٩٨٧
النيجر	١٦	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٢
نيجيريا	٢١	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٠
نيكاراغوا	٢٢	١٩٧١	١٩٨٥	١٩٨٥
نيوزيلندا	١١١	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
الهند	١٨	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
هندوراس	٣٤	١٩٨٨	١٩٨٧ - ١٩٨٨	١٩٨٧ - ١٩٨٨
هنغاريا	٩٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
هولندا	١١٩	١٩٧١ أ	١٩٩٢	١٩٩٢
+ هونغ كونغ	١١٤	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢
الولايات المتحدة	١٢٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
اليابان	١٣١	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٢
اليونان	١٠٧	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢

ملاحظة : أدرجت الاقتصادات التى لا تتوافر عنها سوى بيانات متناثرة أو التى لا يزيد سكانها على ٣٠ ألف ويقل عن ليون فقط باعتبارها جزءا من مجموعة قطرية فى الجداول الرئيسية لكنها عرضت بتفصيل أكبر فى الجدول ١ - أ . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها عبر الجداول ، أنظر الملاحظات التقنية .

أ - تم استكمالها بتقديرات ديمغرافية رسمية أحدث .

ب - تتضمن البيانات فى كافة الجداول اريتريا ، ما لم يذكر غير ذلك .

جـ - تشير البيانات فى كافة الجداول إلى ألمانيا الموحدة ما لم يذكر غير ذلك .

مقدمـــــــة

تقدم هذه الطبعة السابعة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ، مؤشرات عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية عن فترات منتقاة بالنسبة إلى ٢٠٧ اقتصادات ومجموعات تحليلية وجغرافية مختلفة من الاقتصادات . وعلى الرغم من أن معظم البيانات التى يجمعها البنك الدولى ، هى بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ، فكلما كانت البيانات القابلة للمقارنة عن الاقتصادات مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، أدرجت أيضا فى الجداول . ويمكن الحصول على معلومات اضافية من مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، خاصة *أطلس البنك الدولى* ، *والجداول الدولية* ، *وجداول الديون الدولية* ، *والمؤشرات الاجتماعية للتنمية* .وهذه البيانات متاحة الآن أيضا على اسطوانات صغيرة (ديسكت) ، فى النظام المستخدم فى البنك « ستارز » لأسترجاع السلاسل الزمنية الاقتصادية الاجتماعية ، والحصول عليها .

تغييرات فى هذه الطبعة

بسبب قيود المساحة فى الجداول الرئيسية فإنه لكى يتم إدراج اقتصاد ما بها ينبغى أن تتوافر عنه تغطية معقولة للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية . كما عرضت مؤشرات أساسية إضافية عن الاقتصادات التى تتوافر عنها بيانات متفرقة (أفغانستان ، انغولا ، البوسنة والهرسك ، كمبوديا ، كرواتيا ، كوبا ، أريتريا ، هايتى ، العراق ، جمهورية كوريا الديمقراطية ، الكويت ، لبنان ، ليبريا ، ليبيا ، مقدونيا ، فيت نام ، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وزائير)، إلى جانب بلدان يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، فى الجدول ١ أ .

وقد أدخلت تغييرات أخرى على عدد من الجداول . وعلى الرغم من أن التغييرات قد جرى وصفها بشكل أكثر اكتمالا فى الملاحظات التقنية ، فإن موجزا للتغييرات قد يكون مفيدا .

فقد أدرج جدول جديد ، هو الجدول ٣٢ ، البنية الأساسية ، لإلقاء الضوء على المؤشرات الأساسية لمستوى الخدمة وتغطية البنية الأساسية (انظر الملاحظات التقنية) .

وتم حذف الجدول الخاص بهيكل الاستهلاك لأنه لم تتوافر آخر البيانات بشأنه بالنسبة لمعظم البلدان منذ ١٩٨٥ .

وفى الجدول ٢٣ ، *نسب إجمالى الدين الخارجى* ، حلت القيمة الحالية الصافية للدين الخارجى كنسبة مئوية من إجمالى الصادرات من السلع والخدمات ومن الناتج القومى الاجمالى محل إجمالى الدين الخارجى كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات ومن الناتج القومى الاجمالى .

ويتضمن الجدول ٢٥ ، *السكان وقوة العمل* ، عدد السكان فى سن ١٥ – ٦٤ سنة لعام ١٩٩٢ ومعدلات نمو قوة العمل للفترات ٧٠ – ١٩٨٠ ، ٨٠ – ١٩٩٢ و١٩٩٠ – ٢٠٠٠ .

تصنيف الاقتصادات

مثلما ورد فى التقرير نفسه ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى هو المعيار الرئيسى المستخدم لتصنيف الاقتصادات والتمييز الواسع بين مختلف مراحل التنمية الاقتصادية . ومجموعات دخل الفرد هذه السنة هى : منخفضة الدخل ، ٦٧٥ دولارًا أو أقل فى ١٩٩٢ (٤٢ اقتصادا) ؛ متوسطة الدخل ، ٦٧٦ دولارًا إلى ٨٣٥٥ دولارات (٦٧ اقتصادا) ، مرتفعة الدخل ، ٨٣٥٦ دولارات فأكثر (٢٣ اقتصادا) . ولم تعرض الاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ، وتلك التى تتوافر عنها بيانات متفرقة بصورة منفصلة فى الجداول الأساسية ، ولكنها أدرجت فى الاجماليات . وتوجد المؤشرات الأساسية لهذه الاقتصادات أيضا فى الجدول (١ ـ أ) .

وهناك تصنيف آخر للاقتصادات حسب الموقع الجغرافى . وللاطلاع على قائمة الاقتصادات فى كل مجموعة ، انظر الجداول الخاصة بتصنيف الاقتصادات فى نهاية هذا الكتاب . كما عرضت الاجماليات الخاصة بالاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون .

المنهج

يراجع البنك الدولى بصورة مستمرة المنهج المستخدم ، فى محاولة لتحسين القابلية للمقارنة الدولية والمعنوية التحليلية للمؤشرات . والفروق فى البيانات بين طبعة هذا العام وطبعة العام الماضى لا تعكس تحديث البيانات الخاصة بالبلدان فحسب ، بل تعكس أيضا عمليات التنقيح التى ادخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات المنهجية .

وكل الأرقام مبينة بالدولارات الأمريكية ما لم ينص على غير ذلك . والطرق المختلفة المستخدمة للتحويل من أرقام العملات الوطنية موصوفة فى الملاحظات التقنية .

المقاييس الموجزة

والمقاييس الموجزة فى الشرائط الملونة فى كل جدول هى إجماليات

(مشار اليها بحرف ج) ، أو متوسطات مرجحة (م) أو قيم وسيطة (و) حسبت من أجل مجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت البلدان التى لم تعرض عنها تقديرات منفصلة ، بسبب الحجم ، أو عدم الإبلاغ ، أو عدم كفاية المدة الزمنية ، ضمنا بافتراض أنها تتبع اتجاه البلدان التى تقوم بالابلاغ خلال هذه الفترات . ويوفر هذا مقياسا إجماليا أكثر اتساقا ، بتوحيد التغطية القطرية لكل فترة مبينة ، وتتضمن إجماليات المجموعات ، البلدان التى لا تظهر فى الجداول والبيانات القطرية الخاصة بها . ومع ذلك ، فعندما كانت المعلومات الناقصة تمثل ثلث التقدير الإجمالى أو أكثر ، ذكر فى الجدول أن مقياس المجموعة غير متاح . والترجيحات المستخدمة فى حساب المقاييس الموجزة مذكورة فى كل ملاحظة تقنية .

المصطلحات وتغطية البيانات

فى هذه الملاحظات لا يعنى تعبير « بلد » الاستقلال السياسى بل قد يشير إلى أى اقليم تقدم السلطات المسؤولة عنه احصاءات اجتماعية أو اقتصادية منفصلة .

ولم تستخدم المانيا الموحدة بعد نظاما احصائيا مدمجا بالكامل . وقد وضعت الحواشى فى جميع الجداول لتوضيح مدى تغطية البيانات بالنسبة إلى ألمانيا . ومعظم البيانات الاقتصادية يشير إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد ، لكن البيانات الديموغرافية والاجتماعية تشير بصفة عامة إلى المانيا الموحدة . و لا تتضمن البيانات الخاصة بالصين ، تايوان ، لكن الحواشى الخاصة بالجداول ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ تتضمن تقديرات للمعاملات الدولية لتايوان الصينية .

محتوى الجداول

تقدم المؤشرات الواردة فى الجدول ١ والجدول ١ أ صورة بيانية موجزة للاقتصادات . وتقع البيانات فى الجداول الأخرى فى المجالات العريضة التالية : الإنتاج ، الاستيعاب المحلى ، الحسابات المالية والنقدية ؛ المعاملات الدولية الأساسية ، التمويل الخارجى ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة بيئيا . ويتبع شكل الجداول المأخوذ به فى هذا التقرير ، الشكل المستخدم فى السنوات السابقة . ففى كل

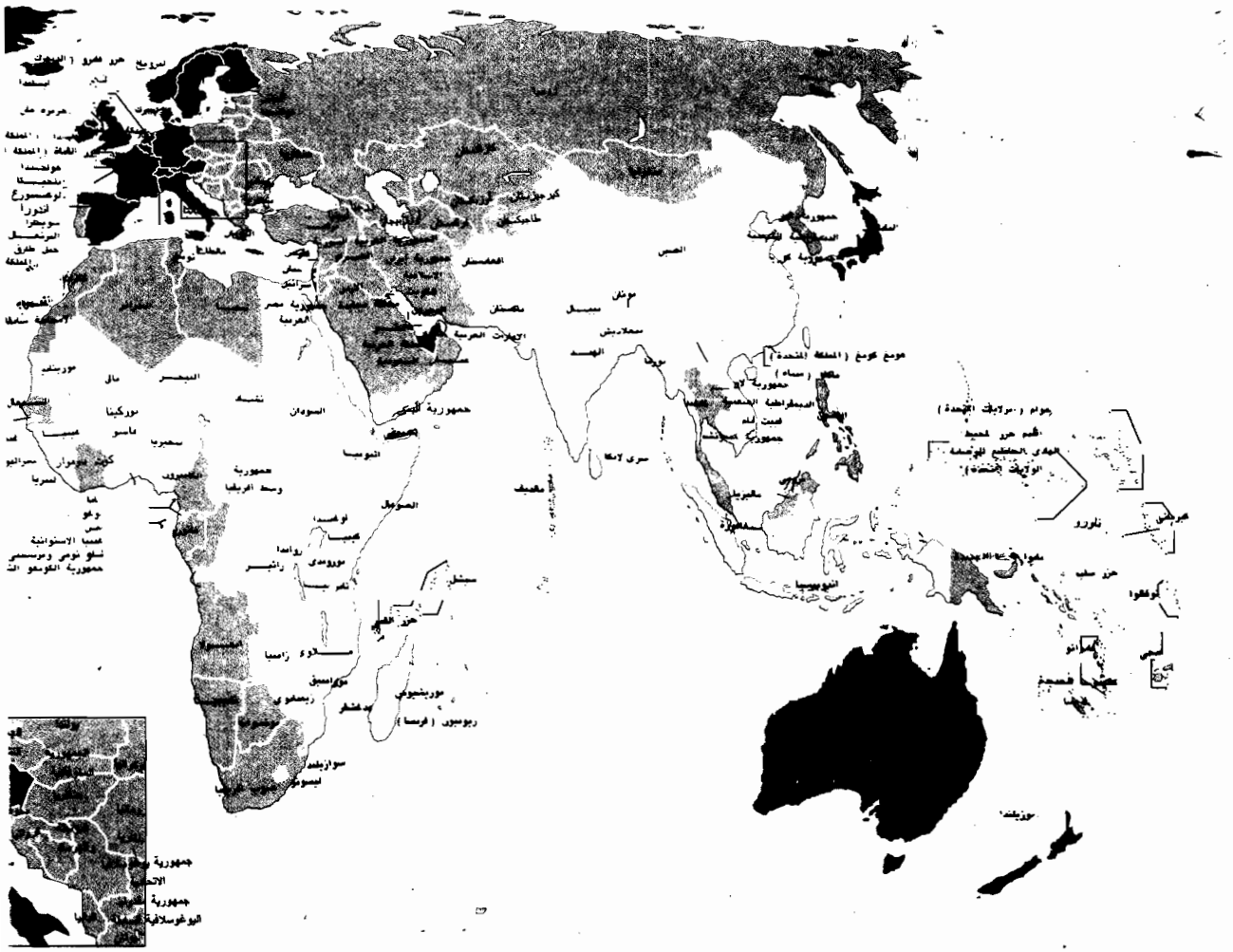

مجموعة ، أدرجت الاقتصادات حسب الترتيب التصاعدى لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، فيما عدا تلك التى تعذر حساب مثل هذا الرقم بالنسبة لها . وقد طبعت الأرقام الخاصة بهذه الاقتصادات بالبنط الأسود وبترتيب هجائى فى نهاية المجموعة التى رئى أنها ملائمة لها . وهذا الترتيب مستخدم فى كل الجداول ، عدا الجدول ١٨ الذى يغطى فقط بلدان الدخل المرتفع فى منظمة الأوبيك ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . وتبين القائمة المرتبة هجائيا فى مفتاح الجداول الرقم الإرشادى لكل اقتصاد ، وهنا أيضا استخدم البنط الأسود للإشارة إلى الاقتصادات التى لا تتوافر عنها تقديرات لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . والاقتصادات الواقعة فى مجموعة الدخل المرتفع المشار اليها بالرمز + هى تلك التى صنفتها الأمم المتحدة ، أو اعتبرتها سلطاتها اقتصادات نامية .

الملاحظات التقنية

ينبغى الرجوع إلى الملاحظات التقنية والحواشى الخاصة بالجداول عند أى استخدام للبيانات . فهذه الملاحظات تصف بإيجاز المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات المستخدمة فى وضع الجداول . وهناك قائمة بيبليوغرافية فى نهاية الملاحظات تعرض مصادر البيانات ، تتضمن بعض التعريفات والأوصاف والمفاهيم الشاملة المستخدمة . وتوفر الملاحظات القطرية الخاصة *بالجداول الدولية* شرحا إضافيا للمصادر المستخدمة ، والثغرات الموجودة فى القابلية للمقارنة ، وغير ذلك من الاستثناءات الخارجة عن الأعراف الإحصائية القياسية التى حددها العاملون بالبنك الدولى فى صدد الحسابات القومية والمعاملات الدولية.

والتعليقات والأسئلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية ترسل إلى :

Socio-Economic Data Division, International Economics Department, The World Bank, 1818 H Street, N.W. Washington, D.C. 20433.

مجموعات الاقتصادات

فى هذه الخريطة ، صنفت الاقتصادات حسب مجموعة الدخل ، مثل الجداول التالية . الاقتصادات منخفضة الدخل هى التى يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى ٦٧٥ دولاراً أو أقل فى ١٩٩٢ ، ومتوسطة الدخل من ٦٧٦ - ٨٣٥٥ دولار ؛ مرتفعة الدخل ٨٣٥٦ دولار أو أكثر .

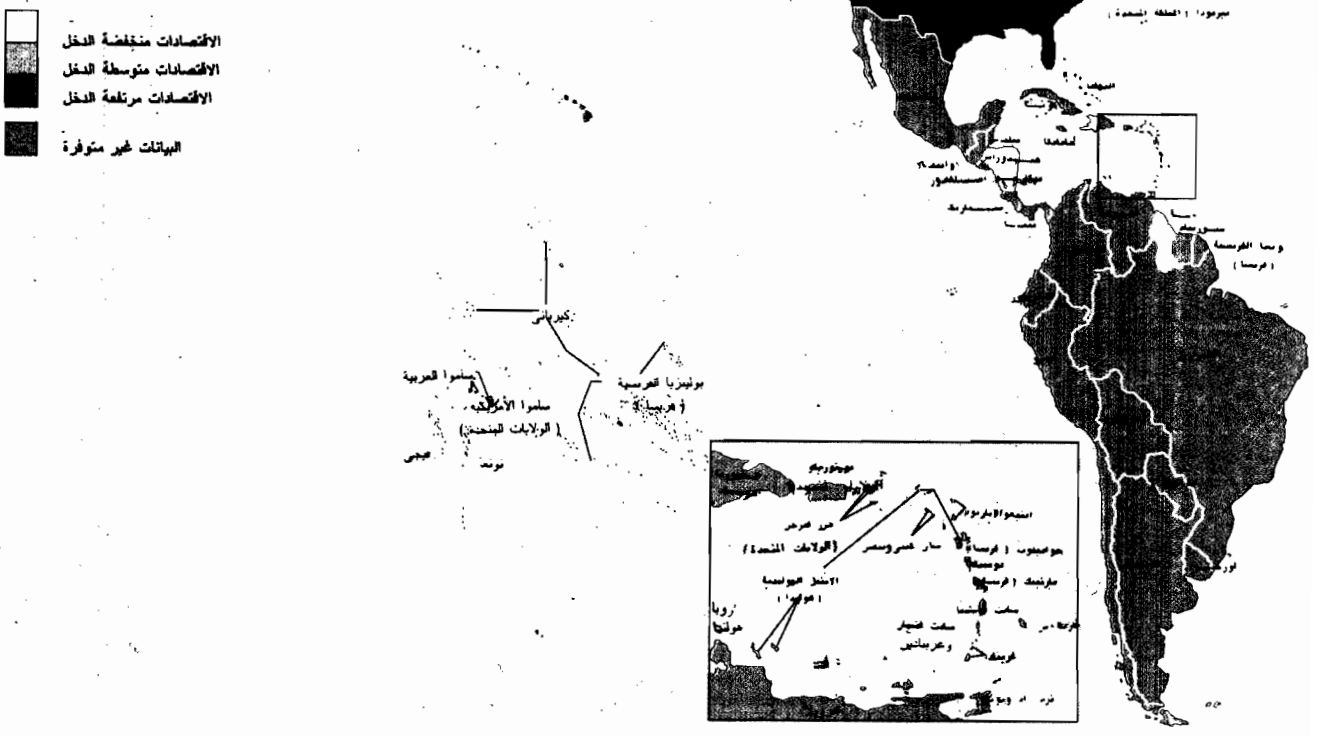

كثافة السكان

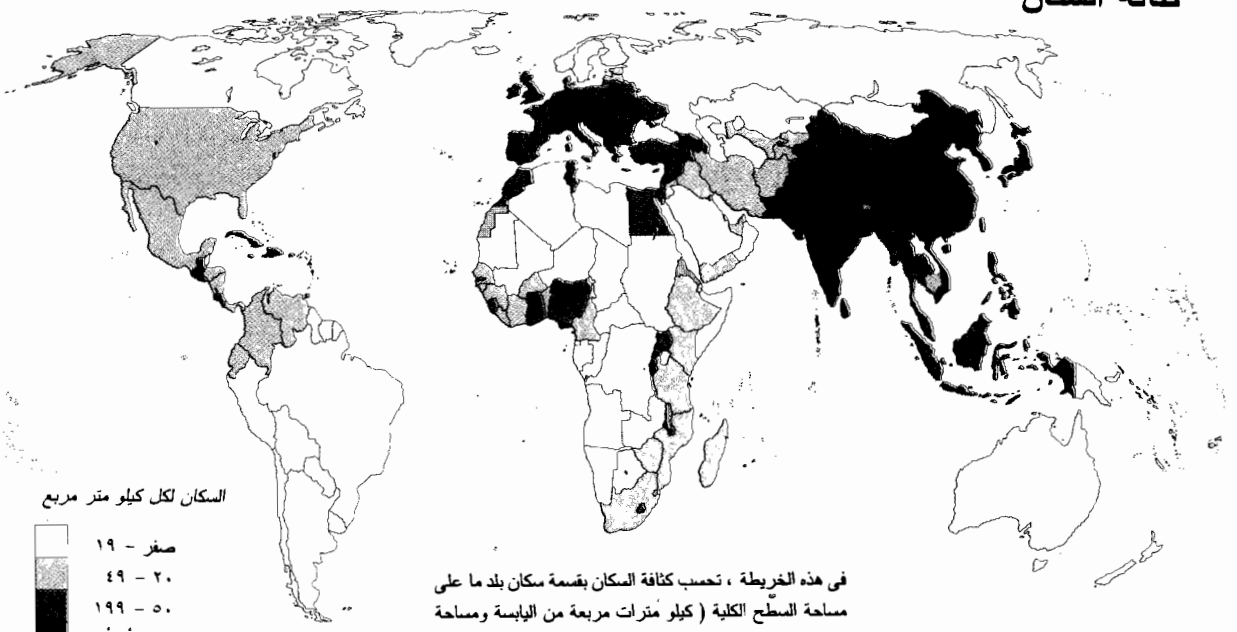

فى هذه الخريطة ، تحسب كثافة السكان بقسمة سكان بلد ما على مساحة السطح الكلية (كيلو مترات مربعة من اليابسة ومساحة المياه الداخلية) . انظر الجدول (١) الخاص بالسكان والمساحة ل ١٣٢ اقتصاد فى الجداول الرئيسية ، والجدول ١ - أ بالنسبة ل ٧٥ اقتصادا آخر .

الخصوبة والوفيات

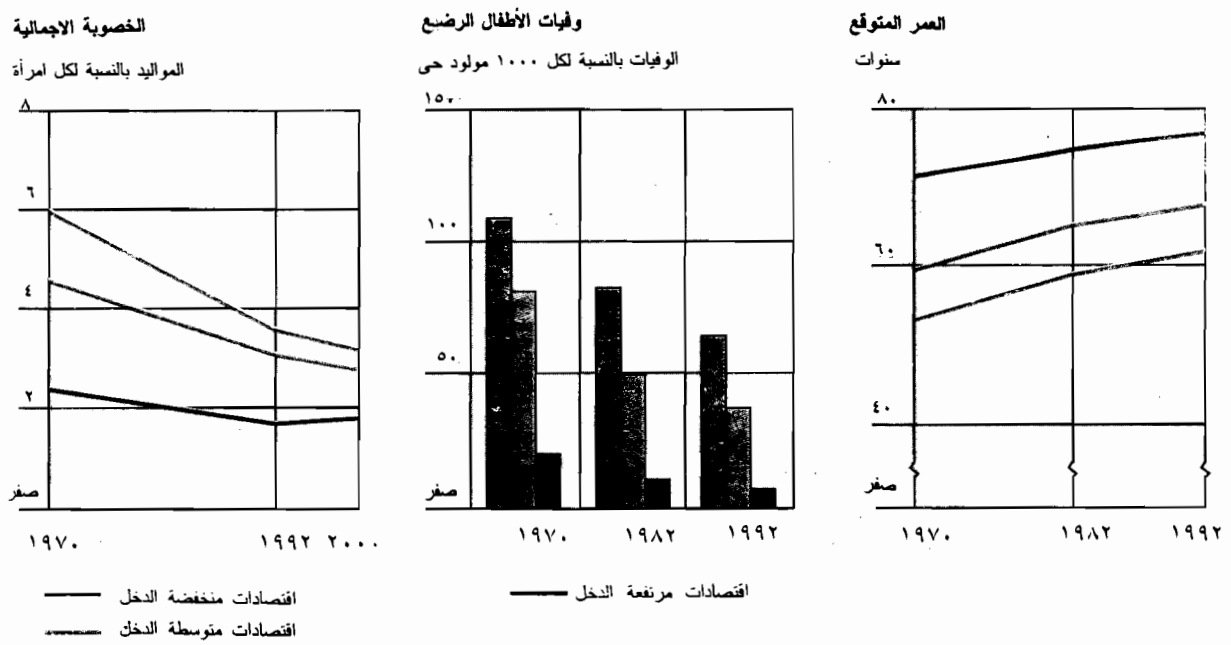

ملاحظة : للوقوف على شروح المصطلحات أو الأساليب أنظر الملاحظات التقنية المتعلقة بالجداول ٢٧ ، ٢٨ ، و ٣٢ .

نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى

أقل من ٦ فى المائة
٦ - ٩ فى المائة
١٠ - ١٩ فى المائة
٢٠ - ٢٩ فى المائة
٣٠ فى المائة أو أكثر
البيانات غير متاحة

يتم حساب نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى بقسمة القيمة المضافة فى قطاع الزراعة فى اقتصاد ما على الناتج المحلى الاجمالى . ولا تبين الأنصبة شيئا عن القيم المطلقة للانتاج . وبالنسبة للاقتصادات ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يصعب قياس نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى بسبب صعوبات تحديد القيمة الصحيحة لزراعة الكفاف . وللاطلالة على مزيد من التفاصيل ، انظر الملاحظة التقنية للجدول ٣ .

السكان الذين تتوافر لديهم فرصة الحصول على المياه المأمونة ، ١٩٩٠ .

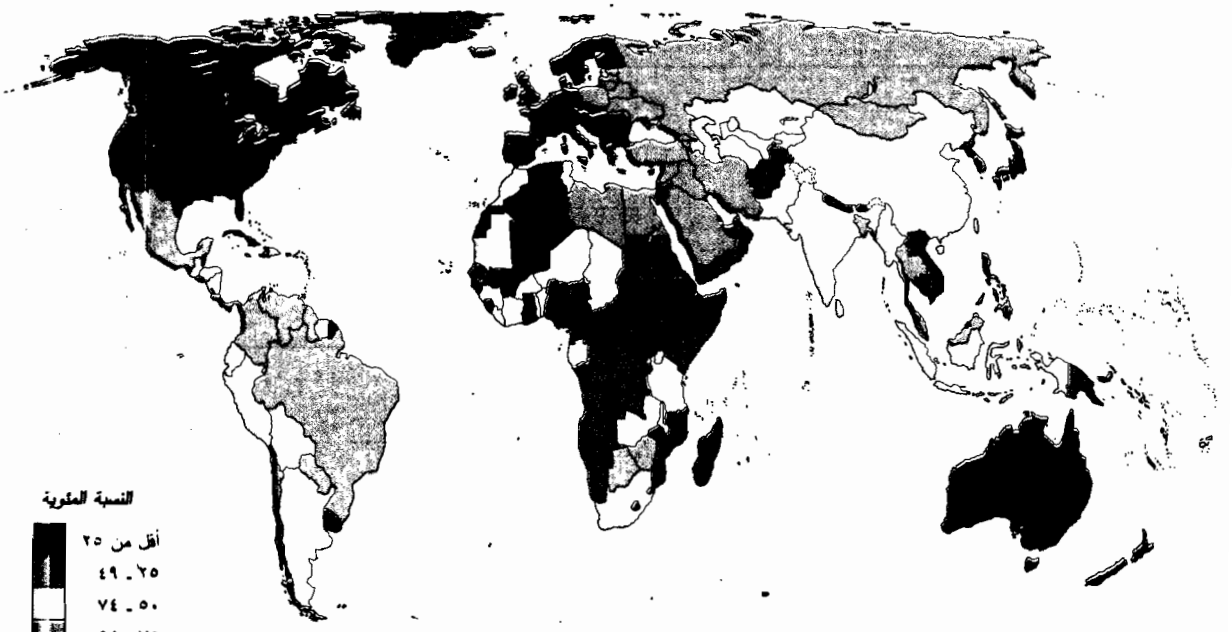

النسبة المئوية
أقل من ٢٥
٢٥ - ٤٩
٥٠ - ٧٤
٧٥ - ٩٤
٩٥ أو أكثر
البيانات غير متاحة

المياه المأمونه هى المياه السطحية المعالجة والمياه غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل المياه المستخرجة من ينابيع محمية أو من آبار صحية . وللحصول على المزيد من التفاصيل انظر الملاحظة التقنية للجدول ٣٢ .

جدول ١ : مؤشرات أساسية

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩٢	المساحة (بالالف كيلو متر مربع) ١٩٩٢	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى أ دولارات ١٩٩٢	متوسط معدل النمو السنوى (نسمة مئوية) ١٩٩٢-٨٠	متوسط معدل المنوى للتضخم (نسمة مئوية) ١٩٨٠-٧٠	١٩٩٢-٨٠	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٢	أمية الكبار (نسمة مئوية) إناث ١٩٩٠	اجمالى ١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل	٣١٩١,٣ ج	٣٨٩٢٩ ج	٣٩٠ م	٣,٩ م	٠٠	١٢,٢ م	٦٢ م	٥٢ م	٤٠ م
باستبعاد الصين والهند	١١٤٥,٦ ج	٢٦٠٨٠ ج	٣٧٠ م	١,٢ م	١٥,٧ م	٢٢,١ م	٥٦ م	٥٦ م	٤٥ م
١ ـ موزامبيق	١٦,٥	٨٠٢	٦٠	٣,٦-	٠٠	٣٨,٠	٤٤	٧٩	٦٧
٢ ـ اثيوبيا	٥٤,٨	١٢٢٢	١١٠	١,٩-	٤,٣	٢,٨	٤٩	٠٠	٠٠
٣ ـ تنزانيا أ	٢٥,٩	٩٤٥	١١٠	صفر	١٤,١	٢٥,٣	٥١	٠٠	٠٠
٤ ـ سيراليون	٤,٤	٧٢	١٦٠	١,٤-	١٢,٥	٦٠,٨	٤٣	٨٩	٧٩
٥ ـ نيبال	١٩,٩	١٤١	١٧٠	٢,٠	٨,٥	٩,٢	٥٤	٨٧	٧٤
٦ ـ اوغندا	١٧,٥	٢٣٦	١٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٣	٦٥	٥٢
٧ ـ بوتان	١,٥	٤٧	١٨٠	٦,٣	٠٠	٨,٧	٤٨	٧٥	٦٢
٨ ـ بوروندى	٥,٨	٢٨	٢١٠	١,٣	١٠,٧	٤,٥	٤٨	٦٠	٥٠
٩ ـ ملاوى	٩,١	١١٨	٢١٠	٠,١-	٨,٨	١٥,١	٤٤	٠٠	٠٠
١٠ ـ بنغلاديش	١١٤,٤	١٤٤	٢٢٠	١,٨	٢٠,٨	٩,١	٥٥	٧٨	٦٥
١١ ـ تشاد	٦,٠	١٢٨٤	٢٢٠	٣,٤	٧,٧	٠,٩	٤٧	٨٢	٧٠
١٢ ـ غينيا بيساو	١,٠	٣٦	٢٢٠	١,٦	٥,٧	٥٩,٣	٣٩	٧٦	٦٤
١٣ ـ مدغشقر	١٢,٤	٥٨٧	٢٣٠	٢,٤-	٩,٩	١٦,٤	٥١	٢٧	٢٠
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤,٤	٢٣٧	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١	٠٠	٠٠
١٥ ـ رواندا	٧,٣	٢٦	٢٥٠	٠,٦-	١٥,١	٣,٦	٤٦	٦٣	٥٠
١٦ ـ النيجر	٨,٢	١٢٦٧	٢٨٠	٤,٣-	١٠,٩	١,٧	٤٦	٨٣	٧٢
١٧ ـ بوركينا فاصو	٩,٥	٢٧٤	٣٠٠	١,٠	٨,٦	٣,٥	٤٨	٩١	٨٢
١٨ ـ الهند	٨٨٣,٦	٣٢٨٨	٣١٠	٣,١	٨,٤	٨,٥	٦١	٦٦	٥٢
١٩ ـ كينيا	٢٥,٧	٥٨٠	٣١٠	٠,٢	١٠,١	٩,٣	٥٩	٤٢	٣١
٢٠ ـ مالى	٩,٠	١٢٤٠	٣١٠	٢,٧-	٩,٧	٣,٧	٤٨	٧٦	٦٨
٢١ ـ نيجيريا	١٠١,٩	٩٢٤	٣٢٠	٠,٤-	١٥,٢	١٩,٤	٥٢	٦١	٤٩
٢٢ ـ نيكاراغوا	٣,٩	١٣٠	٣٤٠	٥,٣-	١٢,٨	٦٥٦,٢	٦٧	٠٠	٠٠
٢٣ ـ نوغو	٣,٩	٥٧	٣٩٠	١,٨-	٨,٩	٤,٢	٥٥	٦٩	٥٧
٢٤ ـ بنن	٥,٠	١١٣	٤١٠	٠,٧-	١٠,٣	١,٧	٥١	٨٤	٧٧
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٣,٢	٦٢٣	٤١٠	١,٥-	١٢,١	٤,٦	٤٧	٧٥	٦٢
٢٦ ـ باكستان	١١٩,٣	٧٩٦	٤٢٠	٣,١	١٣,٤	٧,١	٥٩	٧٩	٦٥
٢٧ ـ غانا	١٥,٨	٢٣٩	٤٥٠	٠,١-	٣٥,٢	٣٨,٧	٥٦	٤٩	٤٠
٢٨ ـ الصين	١١٦٢,٢	٩٥٦١	٤٧٠	٧,٦	٠٠	٦,٥	٦٩	٣٨	٢٧
٢٩ ـ طاجيكستان ب	٥,٦	١٤٣	٤٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٦,١	٢٤٦	٥١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤	٨٧	٧٦
٣١ ـ موريتانيا	٢,١	١٠٢٦	٥٣٠	٠,٨-	٩,٩	٨,٣	٤٨	٧٩	٦٦
٣٢ ـ سرى لانكا	١٧,٤	٦٦	٥٤٠	٢,٦	١٢,٣	١١,٠	٧٢	١٧	١٢
٣٣ ـ زمبابوى	١٠,٤	٣٩١	٥٧٠	٠,٩-	٩,٤	١٤,٤	٦٠	٤٠	٣٣
٣٤ ـ هندوراس	٥,٤	١١٢	٥٨٠	٠,٣-	٨,١	٧,٦	٦٦	٢٩	٢٧
٣٥ ـ ليسوتو	١,٩	٣٠	٥٩٠	٠,٥-	٩,٧	١٣,٢	٦٠	٠٠	٠٠
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٥٤,٧	١٠٠١	٦٤٠	١,٨	٩,٦	١٣,٢	٦٢	٦٦	٥٢
٣٧ ـ اندونيسيا	١٨٤,٣	١٩٠٥	٦٧٠	٤,٠	٢١,٥	٨,٤	٦٠	٣٢	٢٣
٣٨ ـ ميانمار	٤٣,٧	٦٧٧	٠٠	٠٠	١١,٤	١٤,٨	٦٠	٢٨	١٩
٣٩ ـ الصومال	٨,٣	٦٣٨	٠٠	٠٠	١٥,٢	٤٩,٧	٤٩	٨٦	٧٦
٤٠ ـ السودان	٢٦,٥	٢٥٠٦	٠٠	٠٠	١٤,٥	٤٢,٨	٥٢	٨٨	٧٣
٤١ ـ جمهورية اليمن	١٣,٠	٥٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣	٧٤	٦٢
٤٢ ـ زامبيا	٨,٣	٧٥٣	٠٠	٠٠	٧,٦	٤٨,٤	٤٨	٣٥	٢٧
اقتصادات متوسطة الدخل	١٤١٨,٧ ج	٦٢٧٤٠ ج	٢٤٩٠ م	٠,١- م	٣١,٠ م	١٠٥,٢ م	٦٨ م	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى	٩٤١,٠ ج	٤٠٩٠٣ ج	٠٠	٠٠	٢٣,٨ م	٤٠,٧ م	٦٧ م	٠٠	٠٠
٤٣ ـ كوت ديفوار	١٢,٩	٣٢٢	٦٧٠	٤,٧-	١٣,٠	١,٩	٥٦	٦٠	٤٦
٤٤ ـ بولندا	٧,٥	١٠٩٩	٦٨٠	١,٥-	٢١,٠	٢٢٠,٩	٦٠	٢٩	٢٣
٤٥ ـ أذربيجان ب	٧,٤	٨٧	٧٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الغابون	٦٤,٣	٣٠٠	٧٧٠	١,٠-	١٣,٣	١٤,١	٦٥	١١	١٠
٤٧ ـ أرمينيا ب	٣,٧	٣٠	٧٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠	٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال	٧,٨	١٩٧	٧٨٠	٠,١	٨,٥	٥,٢	٤٩	٧٥	٦٢
٤٩ ـ الكاميرون	١٢,٢	٤٧٥	٨٢٠	١,٥-	٩,٨	٣,٥	٥٦	٥٧	٤٦
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان ب	٤,٥	١٩٩	٨٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا ب	٥,٥	٧٠	٨٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢	٠٠	٠٠
٥٢ ـ اوزبكستان ب	٢١,٥	٤٤٧	٨٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩	٠٠	٠٠
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	٤,١	٤٦٣	٩٥٠	صفر	٩,١	٥,١	٥٦	٦٢	٤٨
٥٤ ـ بيرو	٢٢,٤	١٢٨٥	٩٥٠	٢,٨-	٣٠,١	٣١١,٧	٦٥	٢١	١٥
٥٥ ـ غواتيمالا	٩,٧	١٠٩	٩٨٠	١,٥-	١٠,٥	١٦,٥	٦٥	٥٣	٤٥
٥٦ ـ الكونغو	٢,٤	٣٤٢	١٠٣٠	٠,٨-	٨,٤	٠,٥	٥١	٥٦	٤٣
٥٧ ـ المغرب	٢٦,٢	٤٤٧	١٠٣٠	١,٤	٨,٣	٦,٩	٦٣	٦٢	٥١
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٧,٣	٤٩	١٠٥٠	٠,٥-	٩,١	٢٥,٢	٦٨	١٨	١٧
٥٩ ـ اكوادور	١١,٠	٢٨٤	١٠٧٠	٠,٣-	١٣,٨	٣٩,٥	٦٧	١٦	١٤
٦٠ ـ الأردن د	٣,٩	٨٩	١١٢٠	٥,٤-	٠٠	٥,٤	٧٠	٣٠	٢٠
٦١ ـ رومانيا	٢٢,٧	٢٣٨	١١٣٠	١,١-	٠٠	١٣,١	٧٠	٠٠	٠٠
٦٢ ـ السلفادور	٥,٤	٢١	١١٧٠	صفر	١٠,٧	١٧,٢	٦٦	٣٠	٢٧
٦٣ ـ تركمانستان ب	٣,٩	٤٨٨	١٢٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا ب	٤,٤	٣٤	١٣٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا ب	٣,٨	٦٥	١٣١٠	١,٠-	٠٠	٢٠,٧	٧١	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٨,٥	١١١	١٣٣٠	١,٢	٠٠	١١,٧	٧١	٠٠	٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	٣٣,٤	١١٣٩	١٣٣٠	١,٤	٢٢,٣	٢٥,٠	٦٩	١٤	١٣
٦٨ ـ جامايكا	٢,٤	١١	١٣٤٠	٠,٢	١٧,٣	٢١,٥	٧٤	١	٢
٦٩ ـ باراغواى	٤,٥	٤٠٧	١٣٨٠	٠,٧-	١٢,٧	٢٥,٢	٦٧	١٢	١٠
٧٠ ـ ناميبيا	١,٥	٨٢٤	١٦١٠	١,٠-	٠٠	١٢,٣	٥٩	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان ب	١٧,٠	٢٧١٧	١٦٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٨,٤	١٦٤	١٧٢٠	١,٣	٨,٧	٧,٢	٦٨	٤٤	٣٥

ملاحظة : بالنسبة للاقتصادات الأخرى ، أنظر الجدول ١ ـ أ . بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول ، الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة

	السكان (بالملايين) منتصف ١٩٩١	المساحة (بالالف كيلو متر مربع) ١٩٩١	نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى أ: دولارات ١٩٩١	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية) ١٩٨٠-١٩٩٢	متوسط المعدل السنوى للتضخم (نسبة مئوية) ١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٩٢	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٢	أمية الكبار (نسبة مئوية) إناث ١٩٩٠	اجمالى ١٩٩٠
٧٣ - اوكرانيا ب	٥٢,١	٦٠٤	١٨٢٠	..	..	..	٧٠	..	..
٧٤ - الجزائر	٢٦,٣	٢٣٨٢	١٨٤٠	-٠,٥	١٤,٥	١١,٤	٦٧	٥٥	٤٣
٧٥ - تايلند	٥٨,٠	٥١٣	١٨٤٠	٦,٠	٩,٢	٤,٢	٦٩	١٠	٧
٧٦ - هولندا	٣٨,٤	٣١٣	١٩١٠	٠,١	..	٦٧,٩	٧٠	..	..
٧٧ - لاتفيا ب	٢,٦	٦٥	١٩٣٠	٠,٢	..	١٥,٣	٦٩	..	..
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	٥,٣	٤٩	١٩٣٠	..	..	..	٧١	..	..
٧٩ - كوستاريكا	٣,٢	٥١	١٩٦٠	٠,٨	١٥,٣	٢٢,٥	٧٦	٧	٧
٨٠ - تركيا	٥٨,٥	٧٧٩	١٩٨٠	٢,٩	٢٩,٤	٤٦,٣	٦٧	٢٩	١٩
٨١ - ايران (جمهورية - الاسلامية)	٥٩,٦	١٦٤٨	٢٢٠٠	-١,٤	..	١٦,٢	٦٥	٥٧	٤٦
٨٢ - بنما	٢,٥	٧٧	٢٤٢٠	-١,٢	٧,٧	٢,١	٧٣	١٢	١٢
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٠,٣	٧٩	٢٤٥٠	..	..	..	٧٢	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسى ب	١٤٩,٠	١٧٠٧٥	٢٥١٠	..	..	..	٦٩	..	..
٨٥ - شيلى	١٣,٦	٧٥٧	٢٧٣٠ د	٣,٧	١٨٧,١	٢٠,٥	٧٢	٧	٧
٨٦ - ألبانيا	٣,٤	٢٩	..	..	..	..	٧٣	..	..
٨٧ - منغوليا	٢,٣	١٥٦٧	..	..	..	..	٦٤	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	١٣,٠	١٨٥	..	..	١١,٨	١٥,٥	٦٧	٤٩	٣٦
الدخل المتوسط الأعلى	**٤٧٧,٧ ج**	**٢١٨٣٧ ج**	**٤٠٢٠ م**	**٠,٨ م**	**٣٤,٥ م**	**١٥٤,٨ م**	**٦٩ م**	**١٨ م**	**١٥ م**
٨٩ - جنوب افريقيا	٣٨,٩	١٢٢١	٢٦٧٠ د	٠,١	١٣,٠	١٤,٣	٦٣	..	..
٩٠ - موريشيوس	١,١	٢	٢٧٠٠	٥,٦	١٥,٣	٨,٦	٧٠	..	..
٩١ - استونيا ب	١,٦	٤٥	٢٧٦٠	-٢,٣	..	٢٠,٢	٧٠	..	..
٩٢ - البرازيل	١٥٣,٩	٨٥١٢	٢٧٧٠	٠,٤	٣٨,٦	٣٧٠,٢	٦٦	٢٠	١٩
٩٣ - بوتسوانا	١,٤	٥٨٢	٢٧٩٠	٦,١	١١,٦	١٢,٦	٦٨	٣٥	٢٦
٩٤ - ماليزيا	١٨,٦	٣٣٠	٢٧٩٠	٣,٢	٧,٣	٢,٠	٧١	٣٠	٢٢
٩٥ - فنزويلا	٢٠,٢	٩١٢	٢٩١٠	-٠,٨	١٤,٠	٢٢,٧	٧٠	١٧	٨
٩٦ - بيلاروس ب	١٠,٣	٢٠٨	٢٩٣٠	..	..	..	٧١	..	..
٩٧ - هنغاريا	١٠,٣	٩٣	٢٩٧٠	٠,٢	٢,٨	١١,٧	٦٩	..	..
٩٨ - أوروغواى	٣,١	١٧٧	٣٣٤٠	-١,٠	٦٣,٩	٦٦,٤	٧٢	٤	٤
٩٩ - المكسيك	٨٥,٠	١٩٥٨	٣٤٧٠	-٠,٢	١٨,١	٦٢,٤	٧٠	١٥	١٣
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	١,٣	٥	٣٩٤٠	-٢,٦	١٨,٥	٣,٩	٧١	..	..
١٠١ - الغابون	١,٢	٢٦٨	٤٤٥٠	-٣,٧	١٧,٥	٢,٣	٥٤	٥٢	٣٩
١٠٢ - الارجنتين	٣٣,١	٢٧٦٧	٦٠٥٠	-٠,٩	١٣٤,٢	٤٠٢,٣	٧١	٥	٥
١٠٣ - عمان	١,٦	٢١٢	٦٤٨٠	٤,١	٢٨,٠	٢,٥-	٧٠	..	..
١٠٤ - سلوفينيا	٢,٠	٢٠	٦٥٤٠	..	..	..	٧٣	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	٣,٦	٩	٦٥٩٠	٠,٩	٦,٥	٣,٣	٧٤	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	٤٣,٧	٩٩	٦٧٩٠	٨,٥	٢٠,١	٥,٩	٧١	٧	٤
١٠٧ - اليونان	١٠,٣	١٣٢	٧٢٩٠	١,٠	١٤,٥	١٧,٧	٧٧	١١	٧
١٠٨ - البرتغال	٩,٨	٩٢	٧٤٥٠	٣,١	١٦,٧	١٧,٤	٧٤	١٩	١٥
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	١٦,٨	٢١٥٠	٧٥١٠	-٣,٣	٢٤,٩	١,٩-	٦٩	٥٢	٣٨
الدخل المنخفض والمتوسط	**٩٦١٠,١ ج**	**١٠١٦٦٩ ج**	**١٠٤٠ م**	**٠,٩ م**	**٢٦,٢ م**	**٧٥,٧ م**	**٦٤ م**	**٤٦ م**	**٣٩ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٥٤٣,٠ ج**	**٢٤٧٢٤ ج**	**٥٢٠ م**	**-٠,٨ م**	**١٣,٦ م**	**١٥,٦ م**	**٥٢ م**	**٦٢ م**	**٥٠ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**١٦٨٨,٨ ج**	**١٩٣٩٨ ج**	**٧٦٠ م**	**٦,١ م**	**١٦,٦ م**	**٦,٧ م**	**٦٨ م**	**٣٤ م**	**٢٤ م**
جنوب آسيا	**١١٧٧,٩ ج**	**٥١٣٣ ج**	**٣١٠ م**	**٣,٠ م**	**٩,٧ م**	**٨,٥ م**	**٦٠ م**	**٦٩ م**	**٥٥ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٤٩٤,٥ ج**	**٢٤٣٧٠ ج**	**٢٠٨٠ م**	**.. م**	**١٨,٧ م**	**١٧,٥ م**	**٧٠ م**	**.. م**	**.. م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٢٥٢,٦ ج**	**١١٠١٥ ج**	**١٩٥٠ م**	**-٢,٣ م**	**١٧,٠ م**	**١٠,١ م**	**٦٤ م**	**٥٧ م**	**٤٥ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٤٥٣,٢ ج**	**٢٠٥٠٧ ج**	**٢٦٩٠ م**	**٠,٢ م**	**٤٦,٧ م**	**٢٢٩,٥ م**	**٦٨ م**	**١٨ م**	**١٥ م**
المدينة وسيرة بافطة	**٥٠٤,٦ ج**	**٢٢٤٨٣ ج**	**٢٤٧٠ م**	**-١,٠ م**	**٤٢,١ م**	**٢٠٨٠ م**	**٦٧ م**	**٢٨ م**	**٢٣ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٨٢٨,١ ج**	**٣١٧٠٩ ج**	**٢٢١٦٠ م**	**٢,٣ م**	**٩,١ م**	**٤,٣ م**	**٧٧ م**	**.. م**	**.. م**
١١٠ - أيرلندا	٣,٥	٧٠	١٢٢١٠	٣,٤	١٤,٢	٥,٣	٧٥	..	..
١١١ - نيوزيلندا	٣,٤	٢٧١	١٢٣٠٠	٠,٦	١٢,٥	٩,٤	٧٦	▲	▲
١١٢ - + اسرائيل	٥,١	٢١	١٣٢٢٠	١,٩	٣٩,٦	٧٨,٩	٧٦	..	..
١١٣ - اسبانيا	٣٩,١	٥٠٥	١٣٩٧٠	٢,٩	١٦,١	٨,٧	٧٧	٧	٥
١١٤ + هونغ كونغ	٥,٨	١	١٥٣٦٠ د	٥,٥	٩,٢	٧,٨	٧٨	..	..
١١٥ - + سنغافورة	٢,٨	١	١٥٧٣٠	٥,٣	٥,٩	٢,٠	٧٥	..	..
١١٦ - استراليا	١٧,٥	٧٧٣١	١٧٢٦٠	١,٦	١١,٨	٦,٤	٧٧	▲	▲
١١٧ - المملكة المتحدة	٥٧,٨	٢٤٥	١٧٧٩٠	٢,٤	١٤,٥	٥,٧	٧٦	▲	▲
١١٨ - ايطاليا	٥٧,٨	٣٠١	٢٠٤٦٠	٢,٢	١٥,٦	٩,١	٧٧	▲	▲
١١٩ - هولندا	١٥,٢	٣٧	٢٠٤٨٠	١,٧	٧,٩	١,٧	٧٧	▲	▲
١٢٠ - كندا	٢٧,٤	٩٩٧٦	٢٠٧١٠	١,٨	٨,٧	٤,١	٧٨	▲	▲
١٢١ - بلجيكا	١٠,٠	٣١	٢٠٨٨٠	٢,٠	٧,٨	٤,١	٧٦	▲	▲
١٢٢ - فنلندا	٥,٠	٣٣٨	٢١٩٧٠	٢,٠	١٢,٣	٦,٠	٧٥	▲	▲
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	١,٧	٨٤	٢٢٠٢٠	-٤,٣	..	٠,٨	٧٢	▲	▲
١٢٤ - فرنسا	٥٧,٤	٥٥٢	٢٢٢٦٠	١,٧	١٠,٢	٥,٤	٧٧	▲	▲
١٢٥ - النمسا	٧,٩	٨٤	٢٢٣٨٠	٢,٠	٦,٥	٣,٦	٧٧	▲	▲
١٢٦ - المانيا	٨٠,٦	٣٥٧	٢٣٠٣٠	٢,٤ د	٥,١ د	٢,٧ د	٧٦	▲	▲
١٢٧ - الولايات المتحدة	٢٥٥,٤	٩٣٧٣	٢٣٢٤٠	١,٧	٧,٥	٣,٩	٧٧	▲	▲
١٢٨ - النرويج	٤,٣	٣٢٤	٢٥٨٢٠	٢,٢	٨,٤	٤,٩	٧٧	▲	▲
١٢٩ - الدانمرك	٥,٢	٤٣	٢٦٠٠٠	٢,١	١٠,١	٤,٩	٧٥	▲	▲
١٣٠ - السويد	٨,٧	٤٥٠	٢٧٠١٠	١,٥	١٠,٠	٧,٢	٧٨	▲	▲
١٣١ - اليابان	١٢٤,٥	٣٧٨	٢٨١٩٠	٣,٦	٨,٥	١,٥	٧٩	▲	▲
١٣٢ - سويسرا	٦,٩	٤١	٣٦٠٨٠	١,٤	٥,٠	٣,٨	٧٨	▲	▲
العالم	**٥٤٣٨,٢ ج**	**١٣٣٣٧٨ ج**	**٤٢٨٠ م**	**١,٢ م**	**١١,٦ م**	**١٧,٢ م**	**٦٦ م**	**٤٥ م**	**٣٥ م**

+ إقتصادات تصنفها الأمم المتحدة أو تعتبرها سلطاتها اقتصادات نامية . (أ) فى جميع الجداول تغطى بيانات الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى فقط الجزء الرئيسى الواقع بالقارة من تنزانيا (ب) تخضع التقديرات الخاصة باقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق لقدر من عدم اليقين يزيد على المدى المعتاد وينبغى اعتبارها جدّ أولية . جـ) تعكس البيانات تنقيحا حديث لنصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٩٢ : من ٧٠٠ دولار إلى ٦٧٠ دولار بالنسبة لكوت ديفوار ، ومن ٢٥١٠ دولار إلى ٢٧٣٠ دولار بالنسبة لشيلى ، ومن ٢٧٠٠ إلى ٢٦٧٠ بالنسبة لجنوب افريقيا (د) فى جميع الجداول ، تغطى بيانات الأردن الضفة الشرقية فقط . (ه) طبقا لليونسكو ، تقل الأمية عن ٥ فى المائة . (و) تشير البيانات إلى الناتج المحلى الاجمالى (ز) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٢ : نمو الانتاج

	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)									
	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية [أ]		الخدمات ، الخ [ب] .	
	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	٤,٨ م	٣,٨ م	٢,١ م	٢,٦ م	٦,٤ م	٤,٢ م	٥,٧ م	٦,٨ م	٦,٥ م	٤,٨ م
١ ـ موزامبيق	٠,٠	٠,٤	٠٠	١,٣	٠٠	٠,٤-	٠٠	٠٠	٠٠	١,٥-
٢ ـ تنزانيا	١,٩	١,٢	٠,٧	٠,٤	١,٦	٠,٩	٢,٥	٠,٨	٣,٩	٢,٣
٣ ـ نيجيريا	٣,٠	٣,١	٠,٧	٣,٨	٢,٦	٢,٢	٣,٧	٠,٦	٩,٠	٢,٢
٤ ـ سيراليون	١,٦	١,٣	٦,٠	٢,٣	٣,٢-	١,٣-	٢,١-	٤,٦-	٢,٣	١,٨
٥ ـ بيال	٢,٧	٥,٠	٠,٥	٤,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦ ـ وغندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧ ـ بوتان	٠٠	٦,٩	٠٠	٤,٤	٠٠	١١,٨	٠٠	١٣,٢	٠٠	٧,٧
٨ ـ بوروندى	٤,٢	٤,٠	٣,٢	٣,٠	١١,٦	٤,٧	٣,٨	٥,٥	٣,٥	٥,٥
٩ ـ ملاوى	٥,٨	٢,٩	٤,٤	١,٤	٩,٣	٣,٥	٠٠	٤,٠	٧,٠	٣,٨
١٠ ـ بنغلاديش*	٢,٣	٤,٢	٠,٦	٢,٧	٥,٢	٥,١	٥,١	٣,١	٣,٨	٥,٥
١١ ـ تشاد*	٠,١	٥,٣	٠,٤-	٣,٩	٢,١-	٦,٠	٠٠	٠٠	٢,٢	٦,٧
١٢ ـ غينيا بيساو	٢,٤	٣,٦	١,٢-	٤,٢	٢,١	٢,٨	٠٠	٠٠	١٢,٣	٣,٢
١٣ ـ مدغشقر	٠,٥	١,١	٠,٤	٢,٤	٠,٦	٠,٨	٠٠	٠٠	٠,٦	٠,٣
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٥ ـ رواندا *	٤,٧	١,٤	٠٠	٠,٣-	٠٠	١,٠	٤,٩	١,٦	٠٠	٣,٥
١٦ ـ النيجر	٠,٦	٠,٧-	٣,٧-	٠٠	١١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	١,٤	٠٠
١٧ ـ بوركينا فاصو	٤,٤	٣,٩	١,٠	٣,٠	٢,٥	٣,٨	٤,١	٢,٩	١٩,٧	٥,١
١٨ ـ الهند	٣,٤	٥,٢	١,٨	٣,٢	٤,٥	٦,٤	٤,٦	٦,٥	٤,٦	٦,٣
١٩ ـ كينيا	٦,٤	٤,٠	٤,٨	٢,٩	٨,٦	٣,٩	٩,٩	٤,٨	٦,٨	٤,٨
٢٠ ـ مالى *	٤,٩	٢,٩	٤,٢	٢,٥	٢,٠	٤,٤	٠٠	٠٠	٧,١	٢,٨
٢١ ـ نيجيريا	٤,٦	٢,٣	٠,١-	٣,٦	٧,٣	٠,٢	٥,٢	٠٠	٩,٦	٣,٤
٢٢ ـ نيكاراغوا*	١,١	١,٧-	١,٩	٢,٠-	١,١	٣,٠-	٢,٨	٣,٢-	٠,٤	١,٠-
٢٣ ـ توغو	٤,٠	١,٤	١,٩	٤,٩	٧,٧	١,١	٠٠	٢,٥	٣,٦	٠,٧-
٢٤ ـ بنن *	٢,٢	٢,٤	١,٨	٥,٢	١,٤	٣,٨	٠٠	٥,٠	٢,٧	٠,٦
٢٥ ـ جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٤	١,١	١,٩	٢,٢	٤,١	٢,٨	٠٠	٠٠	٢,٣	٠,٤-
٢٦ ـ باكستان	٤,٩	٦,١	٢,٣	٤,٥	٦,١	٧,٣	٥,٤	٧,٤	٦,٣	٦,٥
٢٧ ـ غانا*	٠,١-	٣,٤	٠,٣-	١,٢	١,٠-	٤,٠	٠,٥-	٤,١	١,١	٦,٧
٢٨ ـ الصين *	٠٠	٩,١	٠٠	٥,٤	٠٠	١١,١	٠٠	٠٠	٠٠	١١,٠
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ ـ موريتانيا	١,٣	١,٩	١,٠-	١,٥	٠,٥	٣,٩	٠٠	٠٠	٣,٦	١,١
٣٢ ـ سرى لانكا	٤,١	٤,٠	٢,٨	٢,١	٣,٤	٤,٨	١,٩	٦,٥	٥,٧	٤,٦
٣٣ ـ زمبابوى	١,٦	٢,٨	٠,٩	١,١	١,١	١,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٤	٣,٨
٣٤ ـ هندوراس	٥,٨	٢,٨	٢,٢	٣,٠	٦,٧	٣,٥	٦,٩	٣,٧	٧,١	٢,٤
٣٥ ـ ليسوتو	٨,٦	٥,٤	٠,٢	٠,٥	٢٧,٨	٨,٥	١٨,٠	١٢,٣	١٣,٩	٥,٣
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٩,٥	٤,٤	٢,٨	٢,٤	٩,٤	٣,٩	٠٠	٠٠	١٧,٥	٥,٨
٣٧ ـ اندونيسيا *	٧,٢	٥,٧	٤,١	٣,١	٩,٦	٦,١	١٤,٠	١٢,٠	٧,٧	٦,٨
٣٨ ـ موريتانيا	٤,٧	٠,٦	٤,٣	٠,٥	٤,٧	٠,٩	٤,٢	٠,٢-	٥,٤	٠,٧
٣٩ ـ الصومال	٤,٨	٢,٤	٦,٥	٣,٣	٢,٨-	١,٠	٠,٣-	١,٧-	٥,٨	٠,٩
٤٠ ـ السودان	٥,٦	٠٠	٣,٣	٠٠	٤,٥	٠٠	٣,٩	٠٠	٨,١	٠٠
٤١ ـ جمهورية اليمن *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ ـ زامبيا *	١,٤	٠,٨	٢,١	٣,٣	١,٥	٠,٩	٢,٤	٣,٧	١,٢	٠,٢
اقتصادات متوسطة الدخل	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ ـ كوت ديفوار	٦,٨	صفر	٢,٧	١,٠-	٩,١	٤,٤	٠٠	٠٠	١٠,٣	١,٤-
٤٤ ـ بوليفيا *	٤,٥	٠,٦	٣,٩	١,٨	٢,٦	٠,٨-	٦,٠	٠,١-	٧,٦	٠,٢
٤٥ ـ أذربيجان*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الفلبين*	٦,٠	١,٢	٤,٠	١,٠	٨,٢	٠,٢-	٦,١	٠,٧	٥,١	٢,٨
٤٧ ـ أرمينيا*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال*	٢,٣	٣,٠	١,٣	٢,٧	٥,٣	٣,٨	٢,٤	٥,١	٢,٠	٣,٠
٤٩ ـ الكاميرون*	٧,٢	١,٠	٤,٠	١,٠-	١٠,٩	٠,٥	٧,٠	١٠,٦	٧,٨	٢,٦
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ اوزبكستان *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة *	٢,٢	٢,٣	٢,٨	١,٧	٠٠	٣,٣	٠٠	٠,١	٠٠	٢,٠
٥٤ ـ بيرو *	٣,٥	٠,٦-	صفر	١,٧	٤,٤	٠,٥-	٣,١	٠,٧-	٤,٦	٠,٩-
٥٥ ـ غواتيمالا *	٥,٨	١,٤	٤,٦	١,٧	٧,٧	٠,٦	٦,٢	١,١	٥,٦	١,٦
٥٦ ـ الكونغو *	٥,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٨	١٠,٣	٣,٧	٠٠	٥,٩	٤,٥	١,٥
٥٧ ـ المغرب*	٥,٦	٤,٠	١,١	٥,٣	٦,٥	٣,٠	٠٠	٤,٢	٧,٠	٤,٢
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية *	٦,٥	١,٧	٣,١	٠,٤	٨,٣	١,٦	٦,٥	٠,٩	٧,٢	٢,٣
٥٩ ـ الاكوادور*	٩,٥	٢,٣	٢,٨	٤,٧	١٣,٩	١,٢	١٠,٥	٠,٢	٩,٤	٢,٣
٦٠ ـ الأردن	٠٠	٠,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١ ـ رومانيا	..	١,٠-	٠٠	٠,٢-	٠٠	٢,٦-	٠٠	٠٠	٠٠	١,٣
٦٢ ـ السلفادور*	٤,٢	١,٣	٣,٤	٠ ١	٥,٢	١,٩	٤,١	١,٧	٤,٠	١,٣
٦٣ ـ تركمانستان *	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا*	٠٠	٠,٢-	٠٠	٠,٣	٠٠	٤,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١-
٦٦ ـ بلغاريا	٠٠	١,٨	٠٠	١,٨-	٠٠	٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٩
٦٧ ـ كولومبيا	٥,٤	٣,٧	٤,٦	٣,٢	٥,١	٤,٧	٥,٨	٣,٥	٥,٩	٣,١
٦٨ ـ جامايكا*	١,٤-	١,٨	٠,٣	١,٠	٣,٤-	٢,٦	٢,١-	٢,٥	٠,٤	١,١
٦٩ ـ باراغواى*	٨,٥	٢,٨	٦,٢	٣,٤	١١,٢	٠,٤	٧,٩	٢,٢	٨,٦	٣,٦
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	١,٠	٠٠	٠,٥-	٠٠	١,١-	٠٠	٢,٥	٠٠	٢,٦
٧١ ـ كازاخستان*	٠٠	١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٦,٨	٣,٨	٤,١	٣,٨	٨,٧	٣,١	١٠,٤	٦,٣	٦,٦	٤,٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)

	الناتج المحلى الاجمالى		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية /		الخدمات ، الخ ب .	
	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢
٧٣ ـ اوكرانيا +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	٤,٦	٢,٦	٧,٥	٥,٣	٣,٨	١,١	٧,٦	١,٩-	٤,٩	٣,٣
٧٥ ـ تايلند +	٧,١	٨,٢	٤,٤	٤,١	٩,٥	١٠,١	١٠,٥	١٠,١	٦,٨	٨,١
٧٦ ـ بولندا +	..	٠,٦	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ لاتفيا	..	٠,٦	..	٠,٧-	..	١,٣	..	١,٣	..	٠,٤
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا +	٥,٧	٣,٣	٢,٥	٣,٥	٨,٢	٣,١	..	٣,٣	٥,٨	٣,٤
٨٠ ـ تركيا	٥,٩	٤,٩	٣,٤	٢,٨	٦,٦	٥,٨	٦,١	٦,٧	٦,٥	٥,١
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	..	٢,٣	..	٤,٥	..	٤,٤	..	٥,٨	..	٠,٤
٨٢ ـ بنما +	٤,٤	٠,٩	١,٨	٢,٥	٤,٢	٢,٦-	٢,٨	٠,١	٤,٨	١,٤
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلى +	١,٨	٤,٨	٣,١	٥,٦	٠,٢	٤,٢	٠,٨-	٤,٢	٢,٨	٥,١
٨٦ ـ البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية +	٩,٩	١,٨	٨,٦	٠,٣-	٩,٠	٧,٦	..	..	١١,١	٠,٣
الدخل المتوسط الأعلى	**٦,٠ م**	**٢,٦ م**	**٣,١ م**	**٢,١ م**	**٦,٥ م**	**٢,٠ م**	**٦,٨ م**	**٢,٥ م**	**٦,٢ م**	**٢,٧ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٣,٠	١,٨	٣,٢	١,٧	٢,٣	٠,١-	٤,٧	٠,٢-	٣,٨	٢,١
٩٠ ـ موريشيوس	٦,٨	٦,٢	٣,٣-	٢,١	١٠,٤	٩,٢	٧,١	١٠,١	١٠,٩	٥,٦
٩١ ـ استونيا +	..	١,٨-	..	٢,٣-	..	١,٠	..	..	..	١,٢-
٩٢ ـ البرازيل	٨,١	٢,٢	٤,٢	٢,٦	٩,٤	١,٤	٩,٠	١,٠	٨,٠	٣,٤
٩٣ ـ بوتسوانا +	١٤,٥	١٠,١	٨,٣	٣,٤	١٧,٦	١٠,١	٢٢,٩	٨,٩	١٤,٨	١١,٧
٩٤ ـ ماليزيا +	٧,٩	٥,٩	..	٣,٦	..	٨,٠	..	١٠,٠	..	٥,١
٩٥ ـ فنزويلا +	٣,٥	١,٩	٣,٤	٢,٦	٠,٥	٢,١	٥,٧	١,٦	٦,٣	١,٧
٩٦ ـ بيلاروس +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا +	٥,٢	صفر	٢,٨	٠,١-	٦,٣	٢,٥-	..	..	٥,٢	٢,١
٩٨ ـ أوروغواى +	٣,١	١,٠	٠,٨	٠,٧	٤,١	٠,٢	..	٠,٥	٣,٠	١,٧
٩٩ ـ المكسيك +	٦,٣	١,٥	٣,٢	٠,٦	٧,٢	١,٦	٧,٠	٢,١	٦,٣	١,٥
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٥,٩	٣,٧-	١,٤-	٦,٨-	٥,٦	٦,٦-	١,٧	٨,٧-	٧,٤	٢,٠-
١٠١ ـ الغابون +	٩,٠	٠,٥	..	١,٣	..	١,٨	..	٤,٧	..	١,٠-
١٠٢ ـ الارجنتين	٢,٥	٠,٤	٢,٥	١,٢	١,٩	٠,١-	١,٣	٠,٤	٢,٩	٠,٦
١٠٣ ـ عمان +	٦,٢	٧,٧	..	٧,١	..	٩,٦	..	١٨,٣	..	٦,٠
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو +	٣,٩	٤,٢	٢,٣	٢,٢	٥,٠	٣,٦	٧,٩	١,٠	٣,٢	٤,٧
١٠٦ ـ جمهورية كوريا +	٩,٦	٩,٤	٢,٧	١,٩	١٥,٢	١١,٦	١٧,٠	١١,٩	٩,٦	٩,٢
١٠٧ ـ اليونان	٤,٧	١,٧	١,٩	٠,٢	٥,٠	١,٢	٦,٠	٠,٣	٥,٦	٢,٥
١٠٨ ـ البرتغال +	٤,٣	٢,٩	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية +	١٠,١	٠,٤	٥,٣	١٤,٠	١٠,٢	٢,٩-	٦,٤	٨,١	١٠,٣	٠,٢-
الدخل المنخفض والمتوسط	**٠٠**	**٣,١ م**	**٠٠**	**٣,١ م**	**٠٠**	**٣,٦ م**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٣,٩ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٣,٦ م**	**١,٨ م**	**١,٦ م**	**١,٧ م**	**٣,٩ م**	**١,٢ م**	**٤,٣ م**	**١,٤ م**	**٤,٩ م**	**٢,٣ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٠٠**	**٧,٧ م**	**٠٠**	**٤,٤ م**	**٠٠**	**٩,٤ م**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٨,٩ م**
جنوب آسيا	**٣,٥ م**	**٥,٢ م**	**١,٨ م**	**٣,٣ م**	**٤,٦ م**	**٦,٤ م**	**٤,٦ م**	**٦,٥ م**	**٤,٧ م**	**٦,٢ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**	**٠٠**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**٠٠**	**٢,٢ م**	**٠٠**	**٤,٧ م**	**٠٠**	**٠,٩ م**	**٠٠**	**٤,٥ م**	**٠٠**	**١,٤ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٥,٤ م**	**١,٨ م**	**٣,٤ م**	**٢,٠ م**	**٥,٧ م**	**١,٣ م**	**٦,٢ م**	**٠,٨ م**	**٥,٧ م**	**٢,١ م**
المعيلة بصورة باطلة	**٥,٨ م**	**١,٦ م**	**٣,٩ م**	**١,٨ م**	**٦,٥ م**	**١,٢ م**	**٦,٣ م**	**١,١ م**	**٦,١ م**	**٢,٢ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٣,٢ م**	**٢,٩ م**	**٠,٧ م**	**٠٠**	**٢,٧ م**	**٠٠**	**٣,٤ م**	**٠٠**	**٣,٧ م**	**٠٠**
١١٠ ـ أيرلندا	٤,٩	٣,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ ـ نيوزيلندا +	١,٩	١,٤	..	٣,٨	..	١,٣	..	٠,٧	..	١,١
١١٢ ـ + اسرائيل	٤,٨	٣,٩	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ ـ أسبانيا +	٣,٥	٣,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٩,٢	٦,٧	..	..	..	٩,٠٠	..	..	..	..
١١٥ ـ + سنغافورة +	٨,٣	٦,٧	١,٤	٦,٦-	٨,٦	٦,٠	٩,٧	٧,١	٨,٣	٧,٢
١١٦ ـ استراليا +	٣,٠	٣,١	..	٢,٩	..	٢,٢	..	١,٤	٣,٣	٤,٠
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٢,٠	٢,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨ ـ ايطاليا +	٣,٨	٢,٤	٠,٩	٠,٦	٣,٦	٢,٢	٥,٨	٢,٩	٤,٠	٢,٩
١١٩ ـ هولندا +	٢,٩	٢,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠ ـ كندا	٤,٦	٢,٨	١,٢	١,٦	٣,٢	٢,٤	٣,٥	٢,٤	٦,٦	٣,١
١٢١ ـ بلجيكا +	٣,٠	٢,١	..	١,٥	...	٢,٢	..	٣,٠	..	١,٩
١٢٢ ـ فنلندا	٣,١	٢,٤	٠,٢	٠,٣-	٣,٠	٢,٤	٣,٣	٢,٥	٣,٩	٣,١
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٠,٣	..	..	..	١,٨-	..	٣,٣	..	٤,١
١٢٤ ـ فرنسا	٣,٢	٢,٢	..	١,٨	..	١,١	..	٠,٩	..	٢,٠
١٢٥ ـ النمسا +	٣,٤	١,٣	٢,٦	٠,٩	٣,١	٢,٢	٣,٢	٢,٩	٣,٧	٢,١
١٢٦ ـ المانيا + ٥٠	٢,٦	٢,٠	١,١	١,٦	١,٧	١,١	٢,٠	١,٦	٣,٥	٣,٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة +	٢,٨	٢,٧	٠,٦	٠٠	٢,١	٠٠	٣,٠	٠٠	٣,١	٢,٩
١٢٨ ـ النرويج	٤,٨	٢,٦	١,٣	١,٢	٧,١	٥,٣	١,٢	٠,٤	٣,٦	٠,٩
١٢٩ ـ الدانمرك	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٣,٣	١,١	٢,٧	٢,٦	١,٣	٢,٦	٢,١
١٣٠ ـ السويد	١,٩	١,٩	١,٢-	١,٣	١,١	٢,٣	١,٠	٢,٠	٣,٣	١,١
١٣١ ـ اليابان +	٤,٣	٤,١	٠,٢-	٠,٧	٤,٠	٥,١	٤,٧	٥,٨	٤,٩	٣,١
١٣٢ ـ سويسرا +	٠,٥	٢,١	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	**٣,٤ م**	**٣,٠ م**	**٠٠**	**٠٠**	**٣,٢ م**	**٠٠**	**٣,٨ م**	**٠٠**	**٣,٩ م**	**٠٠**

(أ) نظراً لأن الصناعة التحويلية هى بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعى ، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة . (ب) الخدمات ، الخ . تتضمن بنودا غير مخصصة . (جـ) الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته بسعر المشترى .
(د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣ : هيكل الانتاج

	الناتج المحلى الاجمالى (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)					
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية أ	الخدمات ، الخ ب
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	..	١١٤٦٨٤٢ ج	..	٢٩ م	..	٣١ م	..	..	..	٤٠ م
باستبعاد الصين والهند	٩٤٦١٢ ج	٤٢٧٥٨٨ ج	..	٣٠ م	..	٢٩ م	..	١٦ م	..	٤١ م
١ ـ موزامبيق	..	٩٦٥	..	٦٤	..	١٥	..	..	..	٢١
٢ ـ اثيوبيا	١٦٦٩	٦٢٥٧	٥٦	٤٨	١٤	١٣	٩	٨	٣٠	٣٩
٣ ـ تنزانيا	١١٧٤	٢٣٤٥	٤١	٦١	١٧	١٢	١٠	٥	٤٢	٢٦
٤ ـ سيراليون	٣٨٣	٦٣٤	٢٨	٣٨	٣٠	١٦	٦	٥	٤٢	٤٦
٥ ـ نيبال	٨٦١	٢٧٦٣	٦٧	٥٢	١٢	١٨	٤	٨	٢١	٣٠
٦ ـ اوغندا	..	٢٩٩٨	..	٥٧	..	١١	..	٤	..	٣٢
٧ ـ بوتان	..	٢٣٨	..	٤٢	..	٢٧	..	٩	..	٣١
٨ ـ بوروندى	٢٢٥	٩٨٦	٧١	٥٤	١٠	٢٠	٧	١٥	١٩	٢٦
٩ ـ ملاوى	٢٧١	١٦٧١	٤٤	٢٨	١٧	٢٢	..	١٥	٣٩	٥٠
١٠ ـ بنغلاديش+	٦٦٦٤	٢٣٧٨٣	٥٥	٣٤	٩	١٧	٦	٩	٣٧	٤٩
١١ ـ تشاد+	٣٠٢	١٢٤٧	٤٧	٤٤	١٨	٢١	١٧	١٦	٣٥	٣٥
١٢ ـ غينيا بيساو	٧٩	٢٢٠	٤٧	٤٤	٢١	٨	٢١	..	٣١	٤٧
١٣ ـ مدغشقر	٩٩٥	٢٧٦٧	٢٤	٣٣	١٦	١٤	..	..	٥٩	٥٣
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية +	..	١١٩٥	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ ـ رواندا +	٢٢٠	١٥٥٢	٦٢	٤١	٩	٢٢	٤	١٦	٣٠	٣٧
١٦ ـ النيجر	٦٤٧	٢٣٤٥	٦٥	٣٧	٧	١٧	٥	٧	٢٨	٤٦
١٧ ـ بوركينا فاصو	٣٣٥	٢٧٩٠	٤٢	٤٤	٢١	٢٠	١٤	١٢	٣٧	٣٧
١٨ ـ الهند	٥٢٩٤٩	٢١٤٥٩٨	٤٥	٣٢	٢٢	٢٧	١٥	١٧	٣٣	٤٠
١٩ ـ كينيا	١٤٥٣	٦٨٨٤	٣٣	٢٧	٢٠	١٩	١٢	١٢	٤٧	٥٤
٢٠ ـ مالى +	٣٣٨	٢٨٢٧	٦١	٤٢	١١	١٣	٧	١٢	٢٨	٤٥
٢١ ـ نيجيريا	١١٥٩٤	٢٩٦٦٧	٤١	٣٧	١٤	٣٨	٤	..	٤٥	٢٥
٢٢ ـ نيكاراغوا+	٧٨٥	١٨٤٧	٢٥	٣٠	٢٥	١٩	٢٠	١٦	٤٩	٥٠
٢٣ ـ توغو	٢٥٣	١٦١١	٣٤	٣٦	٢١	٢١	١٠	١٠	٤٥	٤٣
٢٤ ـ بنن+	٣٣٢	٢١٨١	٣٦	٣٧	١٢	١٣	..	٧	٥٢	٥٠
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٦٩	١٢٥١	٣٥	٤٤	٢٦	١٣	٧	..	٣٨	٤٣
٢٦ ـ باكستان	٩١٠٢	٤١٩٠٤	٣٧	٢٧	٢٢	٢٧	١٦	١٨	٤١	٤٦
٢٧ ـ غانا +	٢٢١٤	٦٨٨٤	٤٧	٤٩	١٨	١٦	١١	٩	٣٥	٣٥
٢٨ ـ الصين	..	٥٠٦٠٧٥	..	٢٧	..	٣٤	..	..	..	٣٨
٢٩ ـ طاجيكستان	..	٣٧٩٣	..	٣٣	..	٣٥	..	..	..	٣٢
٣٠ ـ غينيا+	..	٣٢٣٣	..	٣٣	..	٣٢	..	٣	..	٣٦
٣١ ـ موريتانيا	١٩٧	١٠٨٠	٢٩	٢٩	٣٨	٢٧	٥	١١	٣٢	٤٤
٣٢ ـ سرى لانكا	٢٢١٥	٨٧٦٩	٢٨	٢٦	٢٤	٢٥	١٧	١٥	٤٨	٤٩
٣٣ ـ زمبابوى	١٤١٥	٥٠٣٥	١٥	٢٢	٣٦	٣٥	٢١	٣٠	٤٩	٤٣
٣٤ ـ هندوراس	٦٥٤	٢٨١٣	٣٢	٢٢	٢٢	٢٩	١٤	١٧	٤٥	٤٩
٣٥ ـ ليسوتو	٦٧	٥٣٦	٣٥	١١	٩	٤٥	٤	١٧	٥٦	٤٥
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٦٥٩٨	٣٣٥٥٣	٢٩	١٨	٢٨	٣٠	..	١٢	٤٢	٥٢
٣٧ ـ اندونيسيا +	٩٦٥٧	١٢٦٣٦٤	٤٥	١٩	١٩	٤٠	١٠	٢١	٣٦	٤٠
٣٨ ـ ميانمار	٢١٥٥	٣٧٧٤٩	٣٨	٥٩	١٤	١٠	١٠	٧	٤٨	٣١
٣٩ ـ الصومال	٢٨٦	٨٧٩	٥٩	٦٥	١٦	٩	٩	٥	٢٥	٢٦
٤٠ ـ السودان	١٧٦٤	..	٤٣	٣٤	١٥	١٧	٨	٩	٤٢	٥٠
٤١ ـ جمهورية اليمن +	..	٩٦١٥	..	٢١	..	٢٤	..	١٠	..	٥٥
٤٢ ـ زامبيا+	١٧٨٩	٣٨٣١	١١	١٦	٥٥	٤٧	١٠	٣٦	٣٥	٣٧
اقتصادات متوسطة الدخل	..	٣٥٤٩٠٤٩ ج	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	..	١٥٩٥١٢٧ ج	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ ـ كوت ديفوار	١١٤٧	٨٧٢٦	٤٠	٣٧	٢٣	٢٣	١٣	..	٣٦	٣٩
٤٤ ـ بوليفيا +	١٠٢٠	٥٢٧٠	٢٠	..	٣٢	..	١٣	..	٤٨	..
٤٥ ـ أذربيجان+	..	٥٤٣٢	..	٣١	..	٤٠	..	٥٣	..	٢٩
٤٦ ـ الفلبين +	٦٦٩١	٥٢٤٦٢	٣٠	٢٢	٣٢	٣٣	٢٥	٢٤	٣٩	٤٥
٤٧ ـ أرمينيا +	..	٢٧١٨	..	٣٠	..	٤٦	..	..	..	٣٤
٤٨ ـ السنغال+	٨٦٥	٦٢٧٧	٢٤	١٩	٢٠	١٩	١٦	١٣	٥٦	٦٢
٤٩ ـ الكاميرون+	١١٦٠	١٠٣٩٧	٣١	٢٢	١٩	٣٠	١٠	٢٢	٥٠	٤٨
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان +	..	٣٦٦٥	..	٢٨	..	٤٥	..	..	..	٢٧
٥١ ـ جورجيا +	..	٤٦٦٠	..	٢٧	..	٣٧	..	٧٥	..	٣٧
٥٢ ـ اوزبكستان +	..	١٤٨٧٥	..	٣٣	..	٤٠	..	٢٨	..	٢٧
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة +	٦٤٦	٤٢٢٨	٣٧	٢٥	٢٢	٣٨	٥	٩	٤١	٣٨
٥٤ ـ بيرو+	٧٢٣٤	٢٢١٠٠	١٩	..	٣٢	..	٢٠	..	٥٠	..
٥٥ ـ غواتيمالا +	١٩٠٤	١٠٤٣٤	..	٢٥	..	٢٠	..	..	..	٥٥
٥٦ ـ الكونغو+	٢٧٤	٢٨١٦	١٨	١٣	٢٤	٣٥	..	١٣	٥٨	٥٢
٥٧ ـ المغرب+	٣٩٥٦	٢٨٤٠١	٢٠	١٥	٢٧	٣٣	١٦	١٩	٥٣	٥٢
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية +	١٤٨٥	٧٧٢٩	٢٣	١٨	٢٦	٢٦	١٩	١٤	٥١	٥٦
٥٩ ـ اكوادور+	١٦٧٤	١٢٦٨١	٢٤	١٣	٢٥	٣٩	١٨	٢٢	٥١	٤٨
٦٠ ـ الأردن	..	٤٠٩١	..	٧	..	٢٨	..	١٥	..	٦٥
٦١ ـ رومانيا	..	٢٤٤٣٨	..	١٩	..	٤٩	..	٤٥	..	٣٢
٦٢ ـ السلفادور+	١٠٢٩	٦٤٤٣	٢٨	٩	٢٣	٢٤	١٩	١٩	٤٨	٦٦
٦٣ ـ تركمانستان +	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ ـ مولدوفا+	..	٥٦٣٧	..	٣٤	..	٣٧	..	٤٢	..	٣٠
٦٥ ـ ليتوانيا+	..	٤٩٢٢	..	٢١	..	٥٣	..	..	..	٢٦
٦٦ ـ بلغاريا	..	١٠٨٤٧	..	١٤	..	٤٥	..	..	..	٤١
٦٧ ـ كولومبيا	٧١٩٩	٤٨٥٨٣	٢٥	١٦	٢٨	٣٥	٢١	٢٠	٤٧	٤٩
٦٨ ـ جامايكا +	١٤٠٥	٣٢٩٤	٧	٥	٤٣	٤٤	١٦	٢٠	٥١	٥١
٦٩ ـ باراغواى+	٥٩٥	٦٤٤٦	٣٢	٢٤	٢١	٢٣	١٧	١٧	٤٧	٥٢
٧٠ ـ ناميبيا	..	٢١٠٦	..	١٢	..	٢٦	..	٦	..	٦٢
٧١ ـ كازاخستان+	..	٢٨٥٨٠	..	٢٨	..	٤٢	..	٣٧	..	٣٠
٧٢ ـ تونس	١٢٤٤	١٣٨٥٤	٢٠	١٨	٢٤	٣١	١٠	١٧	٥٦	٥١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الناتج المحلى الاجمالى (بملايين الدولارات)		توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)					
			الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية أ	الخدمات، الخ ب
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا+	..	٩٤٨٣١	..	٢٣	..	٤٣	..	٣٥	٣٣
٧٤ ـ الجزائر	٤٥٤١	٣٥٦٧٤	١١	١٥	٤١	٤٧	١٥	١٠	٣٨
٧٥ ـ تايلند+	٧٠٨٧	١١٠٣٣٧	٢٦	١٢	٢٥	٣٩	١٦	٢٨	٤٩
٧٦ ـ بولندا+	..	٨٣٨٢٣	..	٧	..	٥١	..	..	٤٢
٧٧ ـ لاتفيا	..	٥٠٨١	..	٢٤	..	٥٣	..	٤٦	٢٣
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	٩٩٥٨	..	٦	..	٥٤	..	..	٤٠
٧٩ ـ كوستاريكا +	٩٨٥	٦٥٣٠	٢٣	١٨	٢٤	٢٧	..	٢٠	٥٥
٨٠ ـ تركيا	١١٤٠٠	٩٩٦٩٦	٣٠	١٥	٢٧	٣٠	١٧	٢٣	٤٣
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	..	١١٠٢٥٨	..	٢٣	..	٢٨	..	١٤	٤٨
٨٢ ـ بنما +	١٠١٦	٦٠٠١	١٤	١١	١٩	١٤	١٣	٨	٧٦
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية+	..	٢٦١٨٧	..	٦	..	٦١	..	..	٣٣
٨٤ ـ الاتحاد الروسى +	..	٣٨٧٤٧٦	..	١٣	..	٤٩	..	٤٩	٣٩
٨٥ ـ شيلى +	٨١٨٦	٤١٢٠٣	٧	..	٤١	..	٢٦	..	٥٢
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا +	..	..	..	٣٠	..	٣٨	..	..	٣٢
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية+	٢١٤٠	١٧٢٣٦	٢٠	٣٠	٢٥	٢٣	..	..	٤٨
الدخل المتوسط الأعلى	**١٩٤٣٩٣ ج**	**١٩٦٠٧٥٨ ج**	**١٢ م**	**..**	**٣٨ م**	**..**	**٢٤ م**	**..**	**٥٠ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	١٦٢٩٣ م	١٠٣٦٥١	٨	٤	٤٠	٤٢	٢٤	٢٥	٥٤
٩٠ ـ موريشيوس	١٨٤	٢٥٦٦	١٦	١١	٢٢	٣٣	١٤	٢٣	٥٦
٩١ ـ استونيا+	..	٤٢٩	..	١٧	..	٤٩	..	..	٣٤
٩٢ ـ البرازيل	٣٥٥٤٦	٣٦٠٤٠٥	١٢	١١	٣٨	٣٧	٢٩	٢٥	٥٢
٩٣ ـ بوتسوانا +	٨٤	٣٧٠٠	٣٣	٥	٢٨	٥٢	٦	٤	٤٣
٩٤ ـ ماليزيا +	٤٢٠٠	٥٧٥٦٨	٢٩	..	٢٥	..	١٢	..	٤٦
٩٥ ـ فنزويلا ج	١٣٤٣٢	٦١١٣٧	٦	٥	٣٩	٤١	١٦	١٦	٥٣
٩٦ ـ بيلاروس +	..	٣٠١٢٥	..	٢١	..	٥٠	..	٤٧	٢٨
٩٧ ـ هنغاريا +	٥٥٤٣	٣٥٢١٨	١٨	٧	٤٥	٣٠	٢٤	٢٤	٦٣
٩٨ ـ اوروغواى +	٢٣١١	١١٤٠٥	١٦	١١	٣١	٢٩	..	٢٢	٥٣
٩٩ ـ المكسيك+	٣٨٣١٨	٣٢٩٠١١	١٢	٨	٢٩	٢٨	٢٢	٢٠	٦٣
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٧٧٥	٥٣٨٨	٥	٣	٤٤	٣٦	٢٦	٨	٦١
١٠١ ـ الغابون+	٣٢٢	٥٩١٣	١٩	٩	٤٨	٤٦	٧	٥	٤٥
١٠٢ ـ الارجنتين	٣٠٦٦٠	٢٢٨٧٧٩	١٠	٦	٤٤	٣١	٣٢	٢٢	٤٧
١٠٣ ـ عمان +	٢٥٦	١١٥٢٠	١٦	٤	٧٧	٥٢	صفر	٤	٤٤
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	١٠٦٥٥	..	٥	..	٤٠	..	٣٤	٥٥
١٠٥ ـ بورتوريكو+	٥٠٣٥	٣٣٩٦٩	٣	١	٣٤	٤١	٢٤	٣٩	٦٢
١٠٦ ـ جمهورية كوريا+	٨٨٨٧	٢٩٦١٣٦	٢٦	٨	٢٩	٤٥	٢١	٢٦	٤٧
١٠٧ ـ اليونان	٨٦٠٠	٦٧٢٧٨	١٨	..	٣١	..	١٩	..	٥٠
١٠٨ ـ البرتغال+	٦١٨٤	٧٩٥٤٧	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية+	٣٨٦٦	١١١٣٤٣	٦	٧	٦٣	٥٢	١٠	٧	٤١
الدخل المنخفض والمتوسط	**..**	**٤٦٩٥٦٤٥ ج**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
افريقيا جنوب الصحراء	**٥٧٦١١ ج**	**٢٢٩٩٥٥ ج**	**٢٧ م**	**٢٠ م**	**٢٨ م**	**٣٤ م**	**١٣ م**	**١٧ م**	**٤٦ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**..**	**١٢٩٦٨١٩ ج**	**..**	**٢١ م**	**..**	**٣٨ م**	**..**	**..**	**٤٢ م**
جنوب آسيا	**٧٣١٤٢ ج**	**٢٩٣٣٦٠ ج**	**٤٤ م**	**٣٢ م**	**٢١ م**	**٢٩ م**	**١٤ م**	**١٦ م**	**٣٤ م**
أوروبا و آسيا الوسطى	**..**	**١١٢٤٤٣٣ ج**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**..**	**٤٥٤٥٤١ ج**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**١٦٥٥٩٧ ج**	**..**	**١٢ م**	**..**	**٣٦ م**	**..**	**٢٥ م**	**..**	**٥٢ م**
المدينة بصورة باهظة	**١٥٩٥٩٨ ج**	**..**	**١٤ م**	**..**	**٣٨ م**	**..**	**٢٦ م**	**..**	**٤٩ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٢١٠٥٦٩٤ ج**	**١٨٣١٢١٦٠ ج**	**٤ م**	**..**	**٣٩ م**	**..**	**٢٩ م**	**..**	**٥٨ م**
١١٠ ـ أيرلندا	٣٣٢٣	٤٣٢٩٤	١٧	١٠	٣٧	١٠	٢٤	٤	٤٦
١١١ ـ نيوزيلندا+	٦٤١٥	٤١٣٠٤	١٢	..	٣٣	..	٢٤	..	٥٥
١١٢ ـ + اسرائيل	٥٦٠٣	٦٩٧٦٢	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ ـ اسبانيا +	٣٧٥٦٩	٥٧٤٨٤٤	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ ـ +هونغ كونغ	٣٤٦٣	٧٧٨٢٨	٢	صفر	٣٦	٢٣	٢٩	١٦	٧٧
١١٥ ـ + سنغافورة +	١٨٩٦	٤٦٠٢٥	٢	صفر	٣٠	٣٨	٢٠	٢٨	٦٢
١١٦ ـ استراليا +	٣٩٣٢٤	٢٩٤٧٦٠	٦	٣	٣٩	٣٠	٢٤	١٥	٦٧
١١٧ ـ المملكة المتحدة	١٠٦٥٠٢	٩٠٣١٢٦	٣	..	٤٤	..	٣٣	..	٥٣
١١٨ ـ ايطاليا +	١٠٧٤٨٥	١٢٢٢٩٦٢	٨	٣	٤١	٣٢	٢٧	٢٠	٦٥
١١٩ ـ هولندا +	٣٤٠٤٩	٣٢٠٢٩٠	..	٤	..	٢٩	..	١٧	٦٧
١٢٠ ـ كندا	٧٣٨٤٧	٤٩٣٦٠٢	٤	..	٣٦	..	٢٣	..	٥٩
١٢١ ـ بلجيكا +	٢٥٧٤٢	٢١٨٨٣٦	..	٢	..	٣٠	..	٢٠	٦٨
١٢٢ ـ فنلندا	٩٧٦٢	٩٣٨٦٩	١٢	٥	٤٠	٣٠	٢٧	٢٢	٦٤
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٤٢٤٦٧	..	٢	..	٥٦	..	٩	٤٣
١٢٤ ـ فرنسا +	١٤٢٨٦٩	١٣١٩٨٨٣	..	٣	..	٢٩	..	١٩	٦٨
١٢٥ ـ النمسا +	١٤٤٥٧	١٨٥٢٣٥	٧	٣	٤٥	٣٦	٣٤	٢٣	٤٨
١٢٦ ـ المانيا + د	١٨٤٥٠٨	١٧٨٩٢٦١	٣	٢	٤٩	٣٩	٣٨	٢٦	٤٧
١٢٧ ـ الولايات المتحدة +	١٠١١٥٦٣	٥٩٢٠١٩٩	٣	..	٣٤	..	٢٥	..	٦٣
١٢٨ ـ النرويج	١١١٨٣	١١٢٩٠٦	٦	٣	٣٢	٣٥	٢٢	١٣	٦٢
١٢٩ ـ الدانمرك	١٣٥١١	١٢٣٥٤٦	٧	٤	٣٥	٢٧	٢٢	١٧	٦٩
١٣٠ ـ السويد	٢٠٠١٣	٢٢٠٨٣٤	..	٢	..	٣٢	..	٢٠	٦٦
١٣١ ـ اليابان+	٢٠٣٧٣٦	٣٦٧٠٩٧٩	٦	٢	٤٧	٤٢	٣٦	٢٦	٥٦
١٣٢ ـ سويسرا +	٢٠٧٣٣	٢٤١٤٠٦	..	..	..	..	..	..	..
العالم	**٢٨٠٨٠٢٦ ج**	**٢٣٠٦٠٥٦٠ ج**	**٨ م**	**..**	**٣٩ م**	**..**	**٢٧ م**	**..**	**٥٤ م**

(أ) نظرا لأن الصناعة التحويلية هى بصفة عامة الجزء الأكثر دينامية من القطاع الصناعى، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة. (ب) الخدمات، الخ. تتضمن بنود غير مخصصة.
(ج) الناتج المحلى الاجمالى ومكوناته بسعر المشترى. (د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٤ : الزراعة والأغذية

	القيمة المضافة في الزراعة (بملايين الدولارات)		واردات الغلال (ألف طن)		المعونة الغذائية من الغلال (ألف طن)		استهلاك الأسمدة (مائة جرام للهكتار من الأراضي المزروعة)		نصيب الفرد من انتاج الأغذية (متوسط معدل النمو السنوى ٪)	منتجات الأسماك (٪ من إجمالى الامدادات اليومية من البروتين)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	٧٩/١٩٨٠	٩١/١٩٩٢	٧٩/١٩٨٠	٩١/١٩٩٢	٧٩/١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل	٠٠	٣٣٦١٧٢ ج	٣٥٩٤٧ ج	٤٤٤٣٧ ج	٦٩٣٢ ج	٨٩٢٨ ج	٤٧٥ م	١٠٥٥ م		٥,٧ م	٦,٣ م
باستبعاد الصين والهند	٣٢٣٠٦ ج	١٢٩٩٥٨ ج	٢٢٥٧١ ج	٢٩٧٣٢ ج	٦٥٧٦ ج	٨٤٥٧ ج	٢٠٥ م	٤٠٣ م		٥,٨ م	٦,٤ م
١ . موزامبيق	١١٣٩	٠٠	٣٦٨	١١٦٤	١٥١	٥٩١	٧٨	١٦	-٢,١	٣,٩	٣,٠
٢ . اثيوبيا	١٨٨٧	٢٩٨٤	٣٩٧	١٠٤٥	١١١	٩٦٣	٢٧	٧١	-١,٣	صفر	صفر
٣ . تنزانيا	٢٠٣٠	١٤٣٩	٣٩٩	٢٥٢	٨٩	١٥	٩٠	١٥٣	-١,٢	٦,٣	٧,٨
٤ . سيراليون	٣٣٤	٣٦٤	٨٣	١٣٣	٣٦	٤٥	٤٦	٩	-١,٢	١٥,٢	١٠,٨
٥ . نيبال	١١٢٧	١٤٤٠	٥٦	١٥	٢١	٨	٩٠	٢٧٢	١,٣	٠,٢	٠,٣
٦ . أوغندا	٨٩٣	١٧١١	٥٢	٢٢	١٧	٢٥	٠٠	٢	٠,١	٧,٦	٧,٢
٧ . بوتان	٧٩	١٠١	٥	٣٧	٩	٤	٨	٨	-١,٠	٠٠	٠٠
٨ . بوروندى	٥٣٠	٥٣٥	١٨	١٩	٨	٢	٧	٤	صفر	١,٦	١,٣
٩ . ملاوى	٤١٣	٤٧٣	٣٦	٤١٢	٥	٣٢١	١٩٣	٤٤٧	-٥,٠	٤,٣	٥,١
١٠ . بنغلاديش	٦٤٢٩	٨١٩٧	٢١٩٤	١٣٣٩	١٤٨٠	١٤٢٩	٤٤٥	١٠٩٨	-٠,٣	٥,٠	٤,٨
١١ . تشاد	٣٨٨	٥٤٧	١٦	٦١	١٦	٦١	٠٠	٢٧	٠,٣	٩,٤	٩,٩
١٢ . غينيا بيساو	٤٧	٩٧	٢١	٨٢	١٨	١٦	٥	١٦	١,١	٣,١	٢,١
١٣ . مدغشقر	١٠٧٨	٩٢٥	١١٠	١٤٧	١٤	٤١	٢٥	٣١	١,٦-	٢,٩	٤,٤
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	١٢١	٤٤	٣	١٠	١	٢٨	٠,١-	٢,٩	٢,١
١٥ . رواندا	٥٣٣	٦٣٠	١٦	١٤	١٤	١١	٣	١٤	٢,٢-	٠,٢	٠,٢
١٦ . النيجر	١٠٨٠	٨٧٠	٩٠	١٣٥	٩	٤٦	٥	١	٢,٠-	٠,٩	٠,٢
١٧ . بوركينا فاسو	٥٤٨	٠٠	٧٧	١٤٥	٣٧	٠٠	٢٦	٧٢	٢,٨	٠,٧	٠,٩
١٨ . الهند	٥٩١٠٣	٦٩٦٨٢	٤٢٤	٣٠٤٤	٣٤٤	٢٩٩	٣١٣	٧٥٢	١,٦	١,٧	١,٦
١٩ . كينيا	٢٠١٩	١٨٤٤	٣٨٧	٦٦٩	٨٦	١٦٢	١٦٩	٣٩١	٠,١	١,٤	٢,٩
٢٠ . مالى	٩٥١	١١٩٧	٨٧	٩٧	٢٢	٣٦	٦٩	٧١	٠,٩-	٦,٠	٣,٥
٢١ . نيجيريا	٢٤٦٧٣	١٠٨٣١	١٨٢٨	١١٢٦	٠٠	صفر	٣٦	١٣٣	٢,٠	٧,٥	٣,٥
٢٢ . نيكاراغوا	٤٩٧	٥٦٢	١٤٩	١٣٦	٧٠	١٢٨	١٨٥	٢٧٣	٣,٢-	٠,٥	٠,٤
٢٣ . نوغو	٣١٢	٥٨٠	٤١	١٢٤	٧	٥	٤٩	٨٨	٠,٧-	٦,٩	٨,٤
٢٤ . بنن	٤٩٨	٧٠٥	٦١	٢١٢	٥	٤	٧	٦٠	١,٨	٧,٥	٤,٨
٢٥ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٣٠٠	٥٤٩	١٢	٤٠	٣	٣	١	٤	١,١-	٤,٠	٣,٠
٢٦ . باكستان	٦٢٧٩	١١٤١٦	٦١٣	٢٠٤٤	١٤٦	٣٢٢	٤٨٨	٨٨٩	١,٠	٠,٩	٠,٨
٢٧ . غانا	٢٥٧٥	٣٣٤٣	٢٤٧	٣١٩	١١٠	١٨٤	٦٥	٢٩	٠,٣	١٧,٤	١٨,٧
٢٨ . الصين	٩٢٩٧٩	١٣٧٦٧٧	١٢٩٥٢	١١٦٦١	١٢	١٧٢	١٢٧٣	٣٠٤٣	٢,٩	٢,٢	٣,٩
٢٩ . طاجيكستان	٠٠	١٢٥٨	٠٠	٥٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ . غينيا	٠٠	١٠٥٨	١٧١	٣٣٨	٢٤	٣١	٣١	٢٧	٠,٥-	٤,٢	٤,٥
٣١ . موريتانيا	٢٠٢	٣٠٩	١٦٦	٢٩٠	٢٦	٤١	١٠٨	٧٣	١,٥-	٣,٦	٣,٣
٣٢ . سرى لانكا	١٠٣٧	٢٣٠٨	٨٨٤	١٠٥٥	١٧٠	٤٤٢	٧٧٦	٩٣١	٢,٢-	١١,٦	٩,٩
٣٣ . زمبابوى	٧٠٢	١١١٥	١٥٦	١٤٩٣	٠٠	١١٦	٤٤٣	٥٢٨	٣,٣-	١,٤	١,١
٣٤ . هندوراس	٥٤٤	٦١٩	١٣٩	١٢٨	٢٧	١٢٢	١١١	١٦٦	١,٣-	٠,٨	١,٨
٣٥ . ليسوتو	٧٥	٥٧	١٠٧	١٤٠	٢٩	٢٩	١٤٤	١٧٤	٢,٢-	٠,٩	٠,٨
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٣٩٩٣	٦٠٧٩	٦٠٢٨	٧٣٣٠	١٧٥٨	٢٤٦٩	١٦١١	٣٤٣٧	١,٤	٢,٠	٢,٤
٣٧ . أندونيسيا	١٨٧٠١	٢٤٧٧٩	٣٥٣٤	٣١٧٨	٨٣١	٨٢	٤٤٠	١٠٩٣	٢,٠	٨,١	٨,٧
٣٨ . موالمار	٢٩٩٠	٢٢٤٢٠	١٦	٢١	١١	٠٠	٩٣	٦٩	١,٩-	٦,٧	٦,٢
٣٩ . الصومال	٣٨٨	٠٠	٢٢١	٢٩٦	١٣٧	١١٤	١	٠٠	٦,٠-	١,٣	١,٢
٤٠ . السودان	٢٠٩٧	٠٠	٢٣٦	٦٥٤	٢١٢	٤٨١	٢٧	٧٢	٢,٢-	٠,٦	٠,٥
٤١ . جمهورية اليمن	٠٠	٢٠١٢	٥٩٦	٢١٨٥	١٩	٥٩	٩٨	١٢٢	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ . زامبيا	٥٥٢	٦٠٣	٤٩٨	٦٥١	١٩٧	٣٣٠	١١٤	١١٩	٠,٨-	٥,٠	٤,٣
اقتصادات متوسطة الدخل	٠٠	٠٠	٧١٢٤٩ ج	١٢٥٢٩١ ج	١٧٩٣ ج	٤٣٣٦ ج	٦٧٣ م	٥٨٥ م		٧,٩ م	٦,٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٣٨٠٧٩ ج	٧٤١٠٥ ج	١٢٨٦ ج	٤٠٥٤ ج	٦٥٨ م	٥٤٤ م		٦,٩ م	٦,٢ م
٤٣ . كوت ديفوار	٢٦٣٣	٣٢٥٧	٤٦٩	٥٦٨	٢	٣٧	١٦٥	١٠٤	٠,١	٩,١	٨,٧
٤٤ . بوليفيا	٥٦٤	٠٠	٢٦٣	٣٨١	١٥٠	٢٢٦	١٦	٢٧	١,٣	١,٩	٠,٦
٤٥ . أذربيجان	٠٠	٢٧٥٢	٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . الفلبين	٨١٥٠	١١٣٨٠	١٠٥٣	١٨٣٣	٩٥	٧٨	٤٤٤	٥٤٨	١,٢-	٢١,٦	٢٠,٩
٤٧ . أرمينيا	٠٠	١٣١٩	٠٠	٤٠٠	٠٠	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ . السنغال	٥٦٨	١٢١٧	٤٥٢	٥٨٥	٦١	٥١	١٢٣	٦٦	٠,٢-	٩,٧	٩,٨
٤٩ . الكاميرون	٢٠٨٩	٢٢٨٦	١٤٠	٤٢٤	٤	٨	٤٧	٢٦	١,٧-	٦,٤	٦,٧
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	١٤٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ . جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . أوزبكستان	٠٠	٤٩٢٩	٠٠	٣٧٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٨٤٤	١٠٤٦	١٥٢	٢٣٣	٠٠	صفر	١٥١	٢٦٣	٠,١-	١٣,١	١١,٨
٥٤ . بيرو	٢١١٣	٠٠	١٣٠٩	٢٠١٥	١٠٩	٤٦٤	٣٣٨	٢٠٦	صفر	٨,٩	١٠,٦
٥٥ . غواتيمالا	٠٠	٢٦٣٩	٢٠٤	٣٢٩	١٠	٢٥١	٥٨٢	٧٥٩	٠,٨-	٠,٤	٠,٤
٥٦ . الكونغو	١٩٩	٣٦٦	٨٨	١٣٠	٤	٤	٦	٦	٠,٥-	٢١,١	٢٢,٨
٥٧ . المغرب	٣٤٦٨	٤٢٢٠	١٨٢١	٣٠٩٥	١١٩	٢٠٨	٢٤٠	٣٥٧	٢,٣	٢,٨	٢,٨
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٣٣٦	١٣٦٢	٣٦٥	٧١٥	١٢	١٤	٥١٧	٦٧١	١,٨-	٥,٤	٢,٨
٥٩ . الاكوادور	١٤٢٣	١٦٦٩	٣٨٧	٤٤٦	٨	٤٥	٣١٩	٣٠٩	٠,٧	٧,٦	٦,٨
٦٠ . الأردن	٠٠	٣٠٠	٥٠٥	١٥٧٨	٧٢	٢٥٧	٤٣٣	٥٠٩	٠,٥-	١,٥	١,٢
٦١ . رومانيا	٠٠	٤٦١٧	٢٣١٩	١٧٧٩	٠٠	٣٧٥	١٣٦٥	٤٦١	٣,٢-	٢,٧	٣,٣
٦٢ . السلفادور	٩٩٢	٥٩٨	١٤٤	٢٤٢	٣	٩٦	١٠٣٠	١٠٥٨	١,٤	١,١	٠,٧
٦٣ . تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ . مولدوفا	٠٠	٢٥٥٥	٠٠	١٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ . ليتوانيا	٠٠	١٩١٩	٠٠	٤١٥	٠٠	١٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ . بلغاريا	٢٨٨٩	١٥٠٥	٦٩٣	١٣١	٠٠	٢٠٠	١٩٢٨	١٠٢٠	١,٦-	٢,٠	١,٧
٦٧ . كولومبيا	٦٤٦٦	٧٦٠٧	١٠٦٨	١٦٦٢	٣	٨	٦٠٣	٩٩٦	١,٠	٢,٥	١,٤
٦٨ . جامايكا	٢٢٠	١٧٧	٤٦٩	٤٥٩	١١٧	١٨١	٥٠٣	٩٤٨	٠,٨	٨,١	٨,٩
٦٩ . باراغواى	١٣١١	١٥٧٩	٧٥	٤٧	١١	١	٣٦	٨٨	٠,٤	٠,٤	١,٠
٧٠ . ناميبيا	٢٣٧	٢٤٣	٥٤	١٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٥-	٣,٤	٣,٥
٧١ . كازاخستان	٠٠	٩٧٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ . تونس	١٢٣٥	٢٤٦٧	٨١٧	١٠١٥	١٦٥	٧٩	١٢٢	٢٠٣	١,٤	٣,١	٣,٧

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القيمة المضافة فى الزراعة (بملايين الدولارات)		واردات الفلال (ألف طن)		المعونة الغذائية من الفلال (ألف طن)		استهلاك الأسمدة (مائة جرام للهكتار من الأراضى المزروعة)		نصيب الفرد من انتاج الأغذية (متوسط معدل النمو السنوى ٪)	منتجات الأسماك (٪ من إجمالى الامدادات اليومية من البروتين)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	٧٩/١٩٨٠	٩١/١٩٩٢	٧٩/١٩٨٠	٩١/١٩٩٢	٧٩/١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٠
٧٣ ـ أوكرانيا [أ]	..	٢٦٦٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	٣٤٥٣	٥٤٠٣	٣٤١٤	٤٦٨٥	١٩	٢٠	٢٢٧	١٢٥	٠,٩	١,٢	٢,١
٧٥ ـ تايلند	٧٤٦٧	١٣٠٩٦	٢١٣	٩٩٢	٣	٧٥	١٦٠	٣٦٥	٠,٣	١١,١	١٢,٠
٧٦ ـ بولندا [أ]	..	٦١١٩	٧٨١١	٢٢٨٢	..	١٠	٢٤٢٥	٧٧١	٠,٩	٤,٨	٤,٨
٧٧ ـ لاتفيا	..	١٢١٨	..	..	..	١٩٥	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٨١٣	٥٥٥	..	٥٠	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا [أ]	٨٦٠	١١٧٤	١٨٠	٤٨٤	١	٩٠	١٥٧٣	٢٢٧٦	٠,٢	٤,٦	٢,٢
٨٠ ـ تركيا	١٢١٦٥	١٤٥٦٧	٦	٦٠٥	١٦	١٣	٤٥١	٦٣٨	٠,٤ـ	٢,٩	٢,٣
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	١٦٢٦٨	٢٥٧١١	٢٧٧٩	٤٣٥٠	..	١٠٤	٢٩٧	٧٤٨	٠,٨	٠,٥	١,٦
٨٢ ـ بنما [أ]	٣٥٤	٦٥٥	٨٧	٢١٥	٢	١	٥٤٠	٣٩٢	١,٥ـ	٨,٤	٧,٤
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية [أ]	٢١٠٤	١٣٥٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	٦١٣٨٨	..	٢٥٦٠٠	..	١٣	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلى	١٩٩٢	..	١٢٦٤	١٠٩٥	٢٢	١٣	٣٣٣	٧٠٦	١,٨	٦,٠	٧,٨
٨٦ ـ البانيا [أ]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا [أ]	..	..	٧٠	٤٣	..	٥	٧٢	١١٥	٢,٦ـ	٠,٤	٠,٥
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية [أ]	٢٦٤٢	٥١٣٨	٧٢٦	١٤٤٠	٧٤	١٣	٢٢٤	٥٤٩	٣,٤ـ	٠,٨	٠,١
المجال المتوسط الأعلى	**٢٢٩٠٥ ج**	**..**	**٥١١٨٦ ج**	**٣٣١٦٧ ج**	**٥٠٧ ج**	**٢٨٢ ج**	**٦٩٤ م**	**٦٣٥ م**		**٩,٢ م**	**٧,٨ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٣٧٤٣	٤٠٦٩	١٥٩	٤٨٥٥	..	صفر	٧٢٦	٥٨٠	٢,١ـ	٣,٦	٣,٨
٩٠ ـ موريشيوس	١١٩	٢٨١	١٨١	٢٠٧	٢٢	٩	٢٥٦٤	٢٥٩٩	٠,٨	٩,٧	٨,٥
٩١ ـ استونيا [أ]	..	٧٣	..	٢٧٦	..	١٩٥	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	٢٣٣٧٣	٣٨٧٨٧	٦٧٤٠	٥٨٥٤	٣	٩	٧٥٥	٥٢٧	١,٢	٣,١	٢,٦
٩٣ ـ بوتسوانا [أ]	١٢٦	١٨٨	٦٨	٨٠	٢٠	٠	٨	٦	٣,١ـ	١,٦	١,٣
٩٤ ـ ماليزيا [أ]	٥٣٦٥	..	١٣٣٦	٣١٩٨	..	١	٩١٢	١٩٧٧	٤,٠	١٨,٤	١٣,٨
٩٥ ـ فنزويلا [أ]	٣٣٦٣	٣٣٥٥	٢٤٨٤	٢٠١٢	..	..	٥٩٩	١٠٠١	٠,١ـ	..	٦,٧
٩٦ ـ يوغوسلافيا [أ]	..	٧١٣١	..	٣١٠٠	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا [أ]	٣٧٩٦	٢٤٩٤	١٥٥	١٥٦	..	..	٢٨٠٥	٦٧١	٠,٢	١,١	١,٣
٩٨ ـ أوروغواى [أ]	١٣٧١	١٢٢٩	٤٥	٣١١	٧	صفر	٦٣٣	٦٠٤	٠,٤	١,٩	١,١
٩٩ ـ المكسيك [أ]	١٦٠٣٦	٢٧٧٩٨	٧٢٢٦	٧٦٣٤	..	٦٩	٤٦٥	٦٢٦	٠,١	٣,٣	٣,٣
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١٤٠	١٤٤	٢٥٢	٢٤٦	..	..	٦٧٠	٧٣٣	٠,١ـ	٤,٨	٣,٦
١٠١ ـ الفلبين [أ]	٢٨٩	٥٢٥	٢٧	٧١	..	صفر	٣	١٣	١,٢ـ	١٩,٢	١٢,٩
١٠٢ ـ الأرجنتين	٤٨٩٠	١٣٧٠٦	٨	٢٠	..	..	٤٨	٦١	٠,٣ـ	١,٥	١,٧
١٠٣ ـ عمان [أ]	١٥٢	٣٧٤	١٢٠	٣٣٢			٣٠٦	١٣٣٦	..	..	..
١٠٤ ـ سلوفينيا [أ]	..	٥٦٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو [أ]	٣٨٠	٤٦٢	..	..	..	..	..	..	صفر	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا [أ]	٩٣٤٧	٢٢٧٩٣	٥١٤٣	١٠٤٨٩	١٨٤	..	٣٨٥٧	٤٥١٧	٠,٨	١٢,٤	١٥,٨
١٠٧ ـ اليونان	٦٣٣٧	..	١١٩٩	٥١٧	..	..	١٤٨٠	١٦٥٠	٠,١ـ	٤,٥	٤,٨
١٠٨ ـ البرتغال [أ]	٢٥١٧	..	٣٣٧٢	٢٠٢٧	٢٦٧	..	٨٧٧	٧٨٨	٢,٨	١٠,٤	١٥,٠
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية [أ]	١٣٩٧	٦٨٤٤	٣٠٦١	٦٨٤٦	..	..	١١٥	٢١٣٩	١٠,٩	٣,١	٢,٣
المجال المنخفض والمتوسط	**..**	**..**	**١٠٧١٩٣ ج**	**١٦٩٧٢٧ ج**	**٨٧٢٥ ج**	**١٣٢٦٣ ج**	**٥٥٨ م**	**٨٥٥ م**		**٧,٢ م**	**٦,٧ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**١٥٤١٦ ج**	**٥٤٣٥ ج**	**٨٩٤٧ ج**	**١٨٥١٢ ج**	**١٦٠٢ ج**	**٤٢٣ ج**	**١٢٤ م**	**١٣٩ م**		**٦,٧ م**	**٦,١ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**.. ج**	**٢٦٢٥٧٢ ج**	**٢٦٨٢٤ ج**	**٣٣٢٩١ ج**	**١٥٢٥ ج**	**٥٨١ ج**	**٩٥٢ م**	**٢٠١٧ م**		**١٢,٦ م**	**١٠,٨ م**
جنوب آسيا	**٣٢٧٧٠ ج**	**٩٤٨١٣ ج**	**٤٢١١ ج**	**٧٧٢١ ج**	**٢٣٣٩ ج**	**٢٥٥٨ ج**	**٣٢٨ م**	**٧٥٠ م**		**١١,٥ م**	**١٤,٤ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**.. ج**	**.. ج**	**١٧١٧٢ ج**	**٤٥١٥٣ ج**	**٢٨٤ ج**	**١٦٣٩ ج**	**١٣٢٢ م**	**٧٣٠ م**		**٤,٠ م**	**٤,١ م**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**.. ج**	**٦٦٢٥٦ ج**	**٢٤٥٥٧ ج**	**٣٨٠٠٨ ج**	**٢٢٥٥ ج**	**٢٤٨٤ ج**	**٣٣٧ م**	**٦٥٤ م**		**١,٩ م**	**١,٧ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٢٠٤٤٤ ج**	**.. ج**	**٢٥٧٨٢ ج**	**٢٧٠٤٤ ج**	**٧٢١ ج**	**١٧٧٩ ج**	**٤٩٥ م**	**٤٨٥ م**		**٧,٥ م**	**٦,٧ م**
المجموعة بصورة باطلة	**٢٢٢٩٤ ج**	**..**	**٣٧٧٩٨ ج**	**٣٦٠٧٣ ج**	**٦٩٥ ج**	**٢٤٦٠ ج**	**٦٣٠ م**	**٤٢٦ م**		**٤,٦ م**	**٤,٨ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٨٧٤٤٤ ج**	**..**	**٧٩٧٩٨ ج**	**٧٥٩٣٣ ج**	**..**	**..**	**١٢٩٣ م**	**١١٦٠ م**		**٨,٤ م**	**٨,٦ م**
١١٠ ـ أيرلندا	٢٠٣٦	..	٥٥٣	٢٧٤	..	..	٥٢١٩	٦٩٨٨	١,٦	٤,٠	٣,٩
١١١ ـ نيوزيلندا [أ]	٢٤٢٧	..	٦٣	١٥٩	..	..	١٢٠٦٠	٩٣٤١	٠,١ـ	٥,٥	٨,٥
١١٢ ـ + إسرائيل	٩٧٦	..	١٦٠١	١٨٧١	٣١	صفر	١٨٨٥	٢٣٦٢	١,١ـ	٤,٥	٥,٠
١١٣ ـ أسبانيا [أ]	..	٢٠٩٨٩	٦٠٧٣	٣٧٨٣	..	..	٨٢١	٩٣٧	١,٣	٩,١	٩,٨
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٢٢٣	١٨٥	٨١٢	٧٨٦	..	..	..	..	٢,٨	١٦,٠	١٦,٩
١١٥ ـ + سنغافورة [أ]	١٥٠	١٠٤	١٣٢٤	٧٨٤	..	..	٥٣٧٥	٥٦٠٠٠	٥,٦ـ	٩,٥	٩,٢
١١٦ ـ استراليا [أ]	٨٤٥٤	٩٢٠٧	٥	٣٣	..	..	٢٧٥	٢٧٣	٠,١	٣,٧	٤,١
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٩٩٠٨	١٥٣٩١	٥٤٩٨	٣٥٥٩	..	..	٣٢٣٥	٣١٧١	٠,٤	٤,٠	٥,١
١١٨ ـ ايطاليا [أ]	٢٦٠٤٤	٣٧٧٤٩	٧٦٢٩	٧٨٣٦	..	..	١٨٩٢	١٦٥٨	٠,٦ـ	٤,١	٥,٦
١١٩ ـ هولندا [أ]	..	١١٣٣٨	٥٢٤٦	٥٠٥٢	..	..	٨٤٧٢	٥٨٠٧	٠,٤	٣,١	٢,٩
١٢٠ ـ كندا	١٠٠٠٥	..	١٣٨٣	١٠١٦	..	..	٣٩٨	٤٦٨	٠,٥	٤,٦	٦,٦
١٢١ ـ بلجيكا أ/ب	٢٥٠٠	..	٥٥٩٩	٥٣٠٨	..	..	٥٢٨٢	٤٤٢٥	١,٦	٤,٧	٥,٠
١٢٢ ـ فنلندا	٤٤٨٧	٥٧٦١	٣٦٧	٨٢	..	..	١٨٩٢	١٣١٣	٠,٤ـ	٨,٩	٨,٧
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٢٢٣	٧٣١	٤٢٦	٥٢٤	..	..	١٨٤٢	٤٤٧٩	..	٥,٢	٦,٤
١٢٤ ـ فرنسا [أ]	٢٨١٦٨	٣٦٦٢٢	١٥٧٠	٩٦٨	..	..	٣١٢٠	٢٨٩٢	٠,١	٥,٠	٥,٨
١٢٥ ـ النمسا [أ]	٣٤٢٣	٤٥٥٨	١٣١	١٠٠	..	..	٢٤٨٤	١٩٤٩	٠,١	٢,٠	٢,٧
١٢٦ ـ المانيا [أ]	١٦٧٩١+	١٩٩٥٢+	٩٥٠٠	٣٣١٢	..	..	٤٢٢٨	٢٤٧٣	١,٥	..	٤,٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة [أ]	٧٠٣٢٠	..	١٩٩	٣٧١٨	..	..	١٠٩٩	٩٩٨	٠,٢ـ	٣,٥	٤,٣
١٢٨ ـ النرويج	٢٢٢١	٣٠٩٣	٧٢٥	٣٣٦	..	..	٣٢٢٠	٢٣٠١	٠,١	١٤,٧	١٥,٢
١٢٩ ـ الدانمرك	٣١٦١	٤٥٤٢	٣٥٥	٥٣٤	..	..	٢٦٢٧	٢٢٦٨	٢,٢	٨,٣	١٠,٥
١٣٠ ـ السويد	٤٢٣١	٥١٣٩	١٢٤	١٦٧	..	..	١٦٩٩	٩٥٠	١,٥ـ	٩,٦	٩,٣
١٣١ ـ اليابان [أ]	٣٩٠٢٢	٧٧٥١٦	٢٤٤٧٣	٢٧٦٨٣	..	..	٤٧٧٧	٣٨٧٣	٠,٢ـ	٢٦,٦	٢٨,٠
١٣٢ ـ سويسرا [أ]	..	..	١٢٤٧	٤٥٤	..	..	٤٦٥٤	٤٠٠٥	٠,٢ـ	٣,٠	٣,٧
العالم	**..**	**..**	**١٨٦٩٩١ ج**	**٢٤٥٩٦٠ ج**	**٨٧٤٢ ج**	**١٣٢٦٣ ج**	**٧٩١ م**	**٩٣٣ م**		**٧,٥ م**	**٧,٢ م**

(أ) بيانات القيمة المضافة فى الزراعة بسعر المشترى . (ب) بما فى ذلك لكسمبرغ . (جـ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٥ : الطاقة التجارية

	متوسط معدل النمو السنوى للطاقة (نسبة مئوية)			استخدام الطاقة (مكافآت النفط)				واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة	نصيب الفرد (كجم)		الناتج المحلى الاجمالى لكل كجم (بالدولارات)			
	١٩٧١ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧١ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧١	١٩٩٢	١٩٧١	١٩٩٢	١٩٧١	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	١,٠ م ٥,٦ م	٤,٨ م ٣,٧ م	٦,٨ م ٦,٣ م	٥,٤ م ٥,٢ م	١٧١ م ٨١ م	٣٣٨ م ١٥١ م	٠٠ ١,٩ م	١,١ م ٢,٥ م	٧ م ٧ م	٩ م ١١ م
١ ـ موزامبيق	٢٢,٩	٢٤,٧-	١,٧-	٤,٦-	١٠٣	٣٢	٠٠	٢,٠	٠٠	٠٠
٢ ـ اثيوبيا	٦,٤	٦,٠	٠,٨	٦,١	١٩	٢١	٣,٤	٥,٩	١٤	٤٧
٣ ـ تنزانيا	١٠,٠	٠,٧-	٢,٤	١,١-	٥١	٣٠	٢,٠	٣,٥	١٢	٤٠
٤ ـ سيراليون	٠٠	٠٠	٠,٤	٠,٣	١٣٣	٧٣	١,٢	٢,٢	١٠	١٨
٥ ـ نيبال	١١,٩	١٥,٠	٧,٣	٨,٤	٦	٢٠	١٢,٦	٧,٥	١٠	٢٣
٦ ـ أوغندا	٤,٠-	٢,٤	٧,٠-	٣,٧	٥٨	٢٤	صفر	٧,٦	١	٧٣
٧ ـ بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	١٥	٠٠	١١,٥	٠٠	٠٠
٨ ـ بوروندى	٠٠	٧,٥	٧,٦	٧,٣	٨	٢٤	٩,٤	٧,٩	١١	٢٢
٩ ـ ملاوى	١١,٤	٣,٩	٧,٦	١,٤	٣٧	٤٠	٢,١	٥,١	١٧	٢٨
١٠ ـ بنغلاديش	١١,٤	١٣,٦	٩,٠	٨,٥	١٨	٥٩	٥,٢	٣,٥	٣١	٢١
١١ ـ تشاد	٠٠	٠٠	٤,١	٠,٥	١٨	١٦	٥,٢	١٣,٤	٣٩	٢٦
١٢ ـ غينيا بيساو	٠٠	٠٠	٤,١	٢,١	٣٥	٣٧	٤,١	٥,٨	١٠٢	٨٧
١٣ ـ مدغشقر	٠,٨-	٦,٢	٣,٧-	١,٨	٦٥	٣٨	٢,٧	٦,٤	١٠	١٩
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠,٠	٠,٩-	٣,٤-	٢,٥	٥٥	٤١	٠٠	٦,٧	٢٧١	٤٦
١٥ ـ رواندا	٣,٣	٣,٨	١٨,٢	٠,٥	١١	٢٨	٥,٢	٧,٦	٠٠	٠٠
١٦ ـ النيجر	٠٠	٩,٢	١١,٩	٢,٣	١٧	٣٩	٩,٦	٧,٣	١٢	٢١
١٧ ـ بوركينا فاصو	٠٠	٠٠	١٢,٧	١,١	٩	١٦	٧,٤	١٨,٦	٢٨	٥٨
١٨ ـ الهند	٥,٣	٧,٠	٤,٧	٦,٨	١١٢	٢٣٥	١,٠	١,٢	١٢	٢٦
١٩ ـ كينيا	١٥,٩	١٧,٦	٤,١	٣,٠	١١٦	٩٢	١,٣	٣,٤	٢٣	١٩
٢٠ ـ مالى	٨,٤	٥,٦	٧,٩	٢,٠	١٦	٢٢	٤,٢	١٤,١	١٦	٥٧
٢١ ـ نيجيريا	٢,٥	٢,٠	١٨,٧	١,٣	٤٠	١٢٨	٦,٦	٢,٤	١	١
٢٢ ـ نيكاراغوا	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٢,٥	٢٤٨	٢٥٣	١,٦	١,٩	٩	٥٩
٢٣ ـ توغو	٨,٤	٠٠	٩,٠	٠,٨	٥١	٤٦	٢,٧	٩,٠	٧	٦ أ
٢٤ ـ بنن	٠٠	١٢,٤	١,٦	٣,٤-	٤٠	١٩	٣,١	٢٢,٧	٧	٢٦
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٤,٨	٢,٧	٠,٥-	٣,١	٤٠	٢٩	٢,٥	١٤,٧	٢	١٠
٢٦ ـ باكستان	٦,٩	٧,٣	٥,٨	٦,٩	١١١	٢٢٣	١,٥	١,٨	١٢	٢١
٢٧ ـ غانا	٧,١	١,٧	٣,٣	٢,٤	١٠٦	٩٦	٢,٦	٤,٦	٨	٥٢
٢٨ ـ الصين	٧,٨	٥,٠	٧,٤	٥,١	٢٨١	٦٠٠	٠٠	٠,٧	١	٤
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	١٤,١	٣,٩	٢,٣	١,٤	٧٠	٦٧	٠٠	٧,٩	٠٠٠	٠٠
٣١ ـ موريتانيا	٠٠	٠٠	٥,٠	٠,٤	١٠٥	١٠٨	١,٧	٥,٣	٤	٨
٣٢ ـ سرى لانكا	٨,١	٧,٦	٢,١	١,٣	٨١	١٠١	٢,٣	٥,٦	٢	١٢
٣٣ ـ زمبابوى	٠,٢	٦,٩	١,١	٥,٣	٤٤٣	٤٥٠	٠,٧	١,٢	١٦	٢٨
٣٤ ـ هندوراس	١٣,١	٣,٧	٦,٣	١,٩	١٨٢	١٧٥	١,٥	٣,٥	١٠	١٩
٣٥ ـ ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ أ	٠٠ أ
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	١٤,٢	٤,٤	٨,٩	٦,١	٢١٣	٥٨٦	١,٢	١,١	٩	٤
٣٧ ـ أندونيسيا	٧,٧	٣,٥	١٢,٥	٧,٢	٧٢	٣٠٣	١,١	٢,٣	٢	٦
٣٨ ـ ميانمار	٨,٠	١,٤-	٢,٧	٠,٦-	٥٦	٤٢	١,٤	٢٠,٧	١١	٩
٣٩ ـ الصومال	٠٠	٠٠	٢٢,٧	٩,١-	١٦	٧	٤,٦	٠٠	٨	٨
٤٠ ـ السودان	١٠,٣	٣,٠	٢,٥	٤,٤	٦٢	٦٩	٢,٤	٣,٣	٨	٤١
٤١ ـ جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٧,٦	٧,١	١١١	٢٤١	٠٠	٣,٣	٠٠	٠٠
٤٢ ـ زامبيا	٦,٥	٣,٣-	٠,٩	٢,٧-	٣٣٥	١٥٨	١,١	٠٠	٧	٢١
اقتصادات متوسطة الدخل	٢,٩ م	٦,٩ م	٦,٢	٩,٠ م	٧٥٤ م	١٨١٢ م	٠,٩ م	١,٤ م	١٢ م	١٢ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٩١ م	٠٠	٠,٩ م	٠٠	٠٠
٤٣ ـ كوت ديفوار	٢١,٨	٩,٥-	٦,٣	١,٦	١٥٢	١٢٥	١,٨	٦,٣	٤	١٧
٤٤ ـ بوليفيا	٣,٤	٠,١	٩,٦	٠,٦	١٦٩	٢٥٥	١,٥	٢,٧	١	٥
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الفلبين	٣١,٠	٥,٩	٥,٣	٣,١	٢٢١	٣٠٢	٠,٩	٢,٧	١٥	٢٢
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٩٢	٠٠	٠,٧	٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال	٠٠	٠٠	٥,٦	٠,٣	١٢١	١١١	١,٧	٧,٢	١١	٢٣
٤٩ ـ الكاميرون	٤٦,٦	٦,٥	٨,٣	١,٦	٦٠	٧٧	٣,١	١١,٠	٧	١
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٤٨	٠٠	٠,٧	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة	١٢,٠	١٣,١	٦,٧	٢,٤	١٣٦	٢٣٥	٢,١	٤,٤	١١	١٢
٥٤ ـ بيرو	١٢,٩	٤,٠-	٣,٦	٠,٨-	٤٢٩	٣٣٠	١,٤	٣,٠	٣	١١
٥٥ ـ غواتيمالا	٢١,٤	٣,٦	٦,٦	١,٩	١٥٥	١٦١	٢,٤	٦,٧	٥	٣٢
٥٦ ـ الكونغو	٣٣,٢	٧,٣	١,٤	٠,٣	١٧٧	١٣١	١,٤	٨,٨	٥	٢
٥٧ ـ المغرب	٢,٩	٢,٥-	٨,٣	٣,٧	١٥٥	٢٧٨	١,٨	٣,٩	٩	٢٨
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٢٢,٣	٣,٩	٥,٠	١,١	٢٣٥	٣٤٧	١,٦	٣,٠	١٩	١٣٢
٥٩ ـ اكوادور	٢٨,٦	٣,٦	١٦,٠	٢,٥	١٩٩	٥٢٤	١,٣	٢,٢	١٤	٣
٦٠ ـ الأردن	٠٠	٠٠	١٤,٢	٤,٣	٣٣٤	٨١٣	٠٠	١,٥	٥٥	٤٨
٦١ ـ رومانيا	٢,٧	٤,٠-	٥,٧	١,٨-	١٩٥٣	١٩٥٨	٠٠	٠,٥	٤٢	٥٥
٦٢ ـ السلفادور	١٦,٧	٣,٦	٧,٨	٢,٣	١٦٠	٢٢٥	١,٨	٥,٣	٦	٣٦
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٠٠	٠٠	٠,٨	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٤,٢	١,٢	٥,٢	١,٧-	٢٢٢٣	٢٤٢٢	٠٠	٠,٥	٠٠	٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	١,٧-	١٢,٩	٤,٠	٣,٨	٤٤٣	٦٧٠	٠,٨	٢,٢	٢	٥
٦٨ ـ جامايكا	صفر	٥,١-	٢,٤-	٣,٤	٩٩٦	١٠٧٥	٠,٨	١,٣	٢٣	٢٨
٦٩ ـ باراغواى	١٤,١	٥١,٠	١٠,٣	٦,١	٩٤	٢٠٩	٢,٩	١,٨	١٧	٣٠
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ أ	٠٠ أ
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧٢٢	٠٠	٠,٤	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٤,٥	١,٠-	٩,٥	٤,٠	٢٦٢	٥٦٧	١,٢	٣,٣	٧	١٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى للطاقة (نسبة مئوية)			استخدام الطاقة (مكافآت النفط)				واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	انتاج الطاقة		استهلاك الطاقة	نصيب الفرد (كجم)		الناتج المحلى الاجمالى لكل كجم (بالدولارات)			
	١٩٨٠ ـ ١٩٧١	١٩٩٢ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٧١	١٩٧١	١٩٩٢	١٩٧١	١٩٩٢	١٩٧١	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	٣٨٨٥	..	٠,٥	..	..
٧٤ ـ الجزائر	٥,٠	٤,٨	١٤,٩	٥,٥	٩٨٨	١,٤	١,٧	٥	٢
٧٥ ـ تايلند	١٠,١	٢٧,٦	٦,٨	١٠,١	٦١٤	١,١	٣,١	١٧	١٠
٧٦ ـ بولندا	٣,٥	١,٧-	٥,١	١,٧-	٢٤٩٤	..	٠,٩	٢٣	١٩
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	٣٢٠٢	..	٠,٦	..	..
٧٩ ـ كومنتاريكا	٦,٨	٦,١	٥,٨	٣,٧	٥٦٦	١,٤	٣,٦	٧	٢٢
٨٠ ـ تركيا	٥,٨	٤,٠	٧,٧	٥,٣	٩٤٨	٠,٩	٢,٠	١٨	٢٦
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	٧,٧-	٦,٩	٨,١	٧,٠	١٢٥٦	..	١,٥	صفر	صفر
٨٢ ـ بنما	١٧,٢	١١,٣	٠,٣-	١,٠-	٥٢٠	٠,٩	٤,٦	٦١	٦٠
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	٣٨٧٣	..	٠,٧	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	٥٦٦٥	..	٠,٥	..	..
٨٥ ـ شيلى	١,١-	٢,١	٠,٢	٤,٨	٨٣٧	١,٥	٣,٦	٩	١١
٨٦ ـ البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا	١٠,٣	٤,٤	١٠,٤	٢,٥	٦٣٢	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٧,٨	١٠,٠	١١,٥	٥,٠	٨٢٣	١,٠	..	١٧	١٩
الدخل المتوسط الأعلى	**٤,١ م**	**١,٨ م**	**٦,٧ م**	**٤,٥ م**	**١٦٥٨ م**	**٠,٩ م**	**٢,٥ م**	**١١ م**	**١٠ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٨,١	٣,٨	٣,٥	٣,٦	١٩٩٣	٠,٤	١,٢	صفر أ	صفر أ
٩٠ ـ موريشيوس	١,٨	٧,٧	٤,٦	٣,٢	٢٢٥	١,٣	٧,٢	٨	١٢
٩١ ـ استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	٦,١	٨,٤	٨,٤	٣,٩	٦٨١	١,٤	٣,٨	١٨	١٤
٩٣ ـ بوتسوانا	٩,٢	٠,٤	١٠,٦	٢,٩	٣٩٥	٠,٧	٦,٩	٠٠ أ	٠٠ أ
٩٤ ـ ماليزيا	١٩,٢	١٢,٦	٨,٣	٩,٦	١٤٤٥	٠,٩	٢,١	١١	٤
٩٥ ـ فنزويلا	٤,٧-	١,٧	٤,٨	٢,٠	٢٠٩٤	٠,٦	١,٣	١	١
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	٢٢٩٦	..	٠,٧	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	٢,٤	٠,١	٤,٦	٠,٣-	٤١٥٤	٠,٣	١,٤	١٠	١٦
٩٨ ـ أورغواى	٠,٨	٥,٧	٠,٨	٠,٢	٢٣٩٢	١,٣	٥,٧	١٣	١٣
٩٩ ـ المكسيك	١٦,٦	١,٩	١٠,٣	٣,١	٦٥٣	١,٢	٢,٥	٨	٦
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٥,٨	٠,٣-	٣,٩	٤,١	١٥٢٥	٠,٣	٠,٩	٦٣	٧
١٠١ ـ الغابون	٥,٦	٥,٣	٤,٨	٠,٦	٢٧٣٠	٠,٩	٦,٣	١	١
١٠٢ ـ الأرجنتين	٢,٧	٢,٣	٢,٥	١,٢	٧٨٤	١,١	٥,١	٧	٤
١٠٣ ـ عمان	١,٠	٨,٨	٤١,٢	١١,١	١٣٥١	٣,٤	٢,٣	١	١
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	٣٠٧٠	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	٣,٩-	٢,١	٢,٦-	٠,٦	٣٨٧٤	٠,٥	٤,٧	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٥,٢	٨,٧	١١,١	٩,٢	٢٠١٨	٠,٦	٢,٦	١٨	١٩
١٠٧ ـ اليونان	٧,٨	٧,٠	٦,٠	٣,٥	٢٥٦٩	١,٢	٣,٥	٢٣	٢٣
١٠٨ ـ البرتغال	٢,٣	٢,٧	٥,٢	٤,٩	٢١٧٣	١,١	٤,٤	١٥	١٣
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٧,٥	٠,٣-	٢١,٠	٥,٥	١٨١٦	٠,٨	١,٥	صفر	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط	**٣,٩ م**	**١,٣ م**	**٦,٤ م**	**٧,٨ م**	**٤٤٦٣ م**	**١,٠ م**	**١,٣ م**	**١١ م**	**٩ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٤,٥ م**	**٣,٨ م**	**٤,١ م**	**٢,٩ م**	**٣٢٤١ م**	**١,٠ م**	**١,٩ م**	**٥ م**	**٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٧,٦ م**	**٥,١ م**	**٧,٢ م**	**٥,٦ م**	**٢٢٥٥ م**	**٠,٥ م**	**١,٣ م**	**٩ م**	**٩ م**
جنوب آسيا	**٥,٣ م**	**٢,١ م**	**٥,٩ م**	**٣,٨ م**	**٢٧١ م**	**٠,٥ م**	**٠,٩ م**	**٢٠ م**	**٦ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**.. م**	**.. م**	**.. م**	**.. م**	**١٠٠ م**	**١,٢ م**	**١,٣ م**	**١٢ م**	**٢٣ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٢,٧ م**	**٢,١ م**	**٥,٧ م**	**٢,٧ م**	**٢٠٩ م**	**.. م**	**٠,٧ م**	**.. م**	**.. م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٢,٠ م**	**٢,٩ م**	**٥,٧ م**	**٢,٧ م**	**٩٤١ م**	**١,٢ م**	**١,٦ م**	**٣ م**	**٤ م**
					٩٤٤ م	**١,١ م**	**٣,١ م**	**١٥ م**	**١٠ م**
المدينة بصورة باهظة	**٧,١ م**	**٢,٢ م**	**٦,٧ م**	**١,٦ م**	**٧٣٥ م**	**١,٢ م**	**٢,٧ م**	**١٣ م**	**١٢ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**١,٧ م**	**١,٨ م**	**٢,٠ م**	**١,٥ م**	**٤٤٠٧ م**	**٠,٨ م**	**٤,٤ م**	**١٢ م**	**١٠ م**
١١٠ ـ أيرلندا	١,٨	٢,٨	٢,٢	٢,١	٢٣٧٣	٠,٦	٤,٨	١٣	٤
١١١ ـ نيوزيلندا	٥,٤	٨,١	٢,٥	٤,٧	٢٤٤٨	١,١	٢,٨	٨	٧
١١٢ ـ + اسرائيل	٤٦,١-	١٠,٣-	٢,٧	٣,٩	٢٠٧٠	١,٠	٥,٨	٩	١١
١١٣ ـ اسبانيا	٤,٥	٥,٨	٥,٢	٢,٩	١٢٦٢	١,٠	٦,١	٢٨	١٦
١١٤ ـ + هونغ كونغ	..	..	٦,٦	٦,٢	٨٥٦	١,٢	٨,٥	٥	٨
١١٥ ـ + سنغافورة	..	..	٧,٥	٦,٧	١٥٥١	٠,٨	٣,٧	٢٣	١٥
١١٦ ـ استراليا	٥,٠	٥,٩	٣,٤	٢,٤	٤٠٣٥	٠,٩	٣,٢	٤	٦
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٨,٤	٠,٢	٠,٣-	١,٠	٣٧٧٨	٠,٧	٤,٨	١٤	٦
١١٨ ـ ايطاليا	٠,٥-	٢,٤	١,٨	١,٦	٢١٤٣	١,٠	٧,٧	١٨	٩
١١٩ ـ هولندا	٦,٤	٠,٤-	٢,٣	١,٣	٣٩١٨	٠,٨	٤,٦	١٤	٨
١٢٠ ـ كندا	٢,٨	٣,٦	٣,٩	١,٦	٦٢٦١	٠,٧	٢,٦	٥	٤
١٢١ ـ بلجيكا	٢,٩	٣,٨	١,٣	١,٦	٤١٣١	٠,٧	٤,٣	٠٠	٠٠
١٢٢ ـ فنلندا	٣,٢	٢,٩	٢,٨	١,٩	٣٩٩٢	٠,٧	٣,٨	١٦	١١
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٦,٧	٥,٩	٢٧,٣	٩,٩	٤٣٢٥	٠٠	١,٤	٠	٥
١٢٤ ـ فرنسا	١,٤	٧,١	١,٩	٢,١	٣٠١٩	١,٠	٥,٧	١٤	٩
١٢٥ ـ النمسا	٠,٢	١,١	٢,٠	١,٥	٢٥٦٧	٠,٩	٧,٢	١٠	٦
١٢٦ ـ المانيا	٠,٦	٠,٦-	١,٧	٠,٢	٣٩٣٠	٠٠	٥,٥	٠	٧
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٠,٧	٠,٧	١,٧	١,٢	٧٦١٥	٠,٧	٣,٠	٩	١٤
١٢٨ ـ النرويج	٣٠,١	٨,٩	٣,٧	١,٥	٣٥٦٤	٠,٩	٥,٣	١٢	٣
١٢٩ ـ الدانمرك	١٤,٣	٢٥,٨	٠,٧	٠,٧	٣٨٦٠	٠,٩	٧,٤	١٥	٤
١٣٠ ـ السويد	٩,٥	٥,٢	١,٨	١,٦	٤٥٠٧	١,٠	٥,٣	١٢	٨
١٣١ ـ اليابان	٢,٦	٤,٦	٢,٥	٢,٦	٢٥٣٩	٠,٩	٨,٢	٢٠	١٦
١٣٢ ـ سويسرا	٨,٨	٢,٨	١,٧	٢,٠	٢٦٩٥	١,٥	٩,٥	٨	٤
العالم	**٢,٧ م**	**٤,١ م**	**٣,١ م**	**٣,٩ م**	**٩١٥٤ م**	**٠,٨ م**	**٣,٠ م**	**١٢ م**	**١٠ م**

(أ) تضم أرقام الاتحاد الجمركى لجنوب أفريقيا ، جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا وسوازيلند فى بيانات جنوب أفريقيا ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين البلدان الأعضاء فيه .

جدول ٦ : هيكل الصناعة التحويلية

	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (بملايين من الدولارات الجارية)		توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية)									
			الأغذية والمشروبات والتبغ		الغزل والنسيج والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيماويات		أخرى [أ]	
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١
الاقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	..	..										
	٧٩٦٩ ج	٦٠٠٤٧ ج										
١ . موزامبيق	..	..	٥١	..	١٣	..	٥	..	٣	..	٢٨	..
٢ . اثيوبيا	١٤٩	٥١٩	٤٦	٤٨	٣١	٢٠	صفر	٢	٢	٤	٢١	٢٧
٣ . تنزانيا	١١٨	٩١	٣٦	..	٢٨	..	٥	..	٤	..	٢٦	..
٤ . سيراليون	٢٢	٣٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ . نيبال	٣٢	٢٠٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ . اوغندا	..	١٠٢	٤٠	٦١	٢٠	١٢	٢	٣	٤	٦	٣٤	١٩
٧ . بوتان	..	٢٢	..	٢٠	..	٥	..	صفر	..	٢٣	..	٥٢
٨ . بوروندي	١٦	١٤٨	٥٣	٨٣	٢٥	٩	صفر	صفر	٦	٢	١٦	٧
٩ . ملاوي	..	٢٥٩	٥١	..	١٧	..	٣	..	١٠	..	٢٠	..
١٠ . بنغلاديش [٢]	٣٨٧	٢٠٤١	٣٠	٢٣	٤٧	٣٨	٣	٥	١١	٢٠	١٠	١٤
١١ . تشاد [٢]	٥١	١٩٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢ . غينيا بيساو	١٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣ . مدغشقر	..	..	٣٦	..	٢٨	..	٦	..	٧	..	٢٣	..
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية [٢]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ . رواندا [٢]	٨	٢٤٥	٨٦	..	صفر	..	٣	..	٢	..	٨	..
١٦ . النيجر	٣٠	١٥٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٧ . بوركينا فاصو	٤٧	٣٢٥	٦٩	..	٩	..	٢	..	١	..	١٩	..
١٨ . الهند	٧٩٢٨	٣٩٢٥٤	١٣	١٣	٢١	١٢	٢٠	٢٧	١٤	١٥	٣٢	٣٣
١٩ . كينيا	١٧٤	٨٤٩	٣٣	٤٠	٩	٩	١٦	١٠	٩	٩	٣٣	٣٣
٢٠ . مالي [٢]	٢٥	٢٩٤	٣٦	..	٤٠	..	٤	..	٥	..	١٤	..
٢١ . نيجيريا	٤٢٦	..	٣٦	..	٢٦	..	١	..	٦	..	٣١	..
٢٢ . نيكاراغوا [٢]	١٥٩	٣٠٣	٥٣	..	١٤	..	٢	..	٨	..	٢٣	..
٢٣ . توغو	٢٥	١٧٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤ . بنن [٢]	٣٨	١٤٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥ . جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢	..	..	٥٧	..	٦	..	٢	..	٦	..	٢٨
٢٦ . باكستان	١٤٦٢	٧٠٩٩	٢٤	..	٣٨	..	٦	..	٩	..	٢٣	..
٢٧ . غانا [٢]	٢٥٢	٦١٢	٣٤	..	١٦	..	٤	..	٤	..	٤١	..
٢٨ . الصين [٢]	..	..	..	١٥	..	١٤	..	٢٥	..	١٣	..	٣٤
٢٩ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ . غينيا [٢]	..	١٠٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ . موريتانيا	١٠	١٠٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ . سري لانكا	٣٦٩	١١٥٥	٢٦	٤٠	١٩	٢٩	١٠	٤	١١	٥	٣٣	٢٢
٣٣ . زمبابوي	٢٩٣	١٢٢٩	٢٤	٢٩	١٦	١٦	٩	٧	١١	٧	٤٠	٤٠
٣٤ . هندوراس	٩١	٤٣٥	٥٨	٤٨	١٠	٩	١	٣	٤	٦	٢٨	٣٤
٣٥ . ليسوتو	٣	٧٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ . جمهورية مصر العربية	..	٣٦٦٩	١٧	٢٥	٣٥	١٧	٩	٧	١٢	١٢	٢٧	٣٩
٣٧ . اندونيسيا [٢]	٩٩٤	٢٤٠٨٣	٦٥	٢٤	١٤	١٦	٢	١٢	٦	٧	١٣	٤٠
٣٨ . موالمار	٢٢٥	٢٠٧٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ . الصومال	٢٧	٤١	٨٨	..	٦	..	صفر	..	١	..	٦	..
٤٠ . السودان	١٤٠	..	٣٩	..	٣٤	..	٣	..	٥	..	١٩	..
٤١ . جمهورية اليمن [٢]	..	٧٩٢	٢٠	..	٥٠	..	..	..	١	..	٢٨	..
٤٢ . زامبيا [٢]	١٨١	١٣٩٢	٤٩	٤٥	٩	١١	٥	٧	١٠	١١	٢٧	٢٦
اقتصادات متوسطة الدخل	..	٩٠٢٦٠٣ ج										
الدخل المتوسط الأدنى	..	٤٩٧٧٧٧ ج										
٤٣ . كوت ديفوار	١٤٩	..	٢٧	..	١٦	..	١٠	..	٥	..	٤٢	..
٤٤ . بوليفيا [٢]	١٣٥	..	٣٣	٣٧	٣٤	٨	١	١	٦	٦	٢٦	٤٧
٤٥ . أذربيجان [٢]	..	٢٩٠٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين [٢]	١٦٦٥	١١٤٩٧	٣٩	٣٦	٨	١١	٨	٨	١٣	١٢	٣٢	٣٣
٤٧ . أرمينيا [٢]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ . السنغال [٢]	١٤١	٧٤٥	٥١	٦٢	١٩	١١	٢	٤	٦	١٠	٢٢	١٢
٤٩ . الكاميرون [٢]	١١٩	٢٥٢٦	٥٠	٦١	١٥	-١٣	٤	٥	٣	٥	٢٧	٤٢
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان [٢]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ . جورجيا [٢]	..	٣٤٩٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . اوزبكستان [٢]	..	٤٥٠٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ . بلوراشيا الجديدة [٢]	٣٥	٣٦٣	٢٣	..	١	..	٣٥	..	٤	..	٣٧	..
٥٤ . بيرو [٢]	١٤٣٠	..	٢٥	..	١٤	..	٧	..	٧	..	٤٧	..
٥٥ . غواتيمالا [٢]	..	..	٤٢	٤٢	١٤	٩	٤	٣	١٢	١٦	٢٧	٢٩
٥٦ . الكونغو [٢]	..	٣٠٩	٦٥	..	٤	..	١	..	٨	..	٢٢	..
٥٧ . المغرب [٢]	٦٤١	٤٩٣٧	..	٣٢	٠٠٠	٢٣	..	١٠	..	١٧	..	١٩
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية [٢]	٢٧٥	٩٦٧	٧٤	..	٥	..	١	..	٦	..	١٤	..
٥٩ . كولومبيا [٢]	٣٠٥	٢٤٢٨	٤٣	٣١	١٤	١٣	٣	٧	٨	١١	٣٢	٣٩
٦٠ . الأردن	..	٥٠٥	٢١	٢٧	١٤	٧	٧	٤	٦	١٧	٥٢	٤٥
٦١ . رومانيا	..	..	..	١٤	..	١٨	..	٢٢	..	٥	..	٤٠
٦٢ . السلفادور [٢]	١٩٤	١١٠٩	٤٠	٣٩	٣٠	١٣	٣	٣	٨	١٩	١٨	٢٥
٦٣ . تركمانستان [٢]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا [٢]	..	٢٣٨٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ . ايلوانيا [٢]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ . بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ . كولومبيا	١٤٨٧	٨٣٩٣	٣١	٣٠	٢٠	١٦	٨	٨	١١	١٥	٢٩	٣٢
٦٨ . جامايكا [٢]	٢٢١	٦٦٨	٤٦	٤٢	٧	٥	١١	٩	٥	٧	٣٠	٣٧
٦٩ . باراغواي [٢]	٩٩	١٠٦٠	٥٦	..	١٦	..	١	..	٥	..	٢١	..
٧٠ . ناميبيا	..	١١٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ . كازاخستان [٢]	..	١٠٤٧٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	١٢١	١٩٨٩	٢٩	٢٠	١٨	١٧	٤	٦	١٣	٨	٣٦	٤٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظرمفتاح الجداول و الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (بملايين من الدولارات الجارية)		توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية)									
			الأغذية والمشروبات والتبغ		الغزل والنسيج والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيماويات		أخرى [أ]	
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١
٧٣ ـ اوكرانيا [ب]	..	٤٠٠٣٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	٦٨٢	٣٣٣٤	٣٢	٢٢	٢٠	١٩	٩	١١	٤	٣	٣٥	٤٥
٧٥ ـ تايلند [ب]	١١٣٠	٢٧٧٧٩	٤٣	٢٨	١٣	٢٤	٩	١٤	٦	٣	٢٩	٣٢
٧٦ ـ بولندا [ب]	..	..	٢٠	٢١	١٩	٩	٢٤	٢٦	٨	٧	٢٨	٣٧
٧٧ ـ لاتفيا	..	٤٥٦٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا [ب]	٢٠٣	١١٢٣	٤٨	٤٧	١٢	٨	٦	٦	٧	٩	٢٨	٣٠
٨٠ ـ تركيا	١٩٣٠	٢٢٧٧٤	٢٦	١٧	١٥	١٣	٨	١٨	٧	١٠	٤٥	٤٢
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	..	١٦٧٢٤	٣٠	١٦	٢٠	٢١	١٨	١٦	٦	١٠	٢٦	٣٧
٨٢ ـ بنما [ب]	١٢٧	٤٥٢	٤١	٥٢	٩	٦	١	٣	٥	٩	٤٤	٣٠
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسي [ب]	..	١٩٠٧٩٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلي [ب]	٢٠٨٨	..	١٧	٢٥	١٢	٨	١١	٥	٥	١٠	٥٥	٥٢
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية [ب]	..	..	٣٧	٣٣	٤٠	٢٧	٣	٦	٢	٤	٢٠	٢٩
الدخل المتوسط الأعلى	**٤٧٢٥٥ ج**	**٣٩٩٩٩٣ ج**										
٨٩ ـ جنوب أفريقيا	٣٨٩٢	٢٤١٠٧	١٥	١٦	١٣	٨	١٧	١٧	١٠	١٠	٤٥	٤٨
٩٠ ـ موريشيوس	٢٦	٥٢٩	٧٥	٢٦	٦	٤٨	٥	٣	٣	٥	١٢	١٨
٩١ ـ استونيا [ب]	..	٢٧٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	١٠٤٢١	٩٠٠٦٢	١٦	١٥	١٣	١١	٢٢	٢٢	١٠	١٤	٣٩	٣٨
٩٣ ـ بوتسوانا [ب]	٥	١٥٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ ـ ماليزيا [ب]	٥٠٠	..	٢٦	١١	٣	٦	٨	٣٥	٩	١٢	٥٤	٣٠
٩٥ ـ فنزويلا [ب]	٢١٦٣	٨٢٣٢	٣٠	٢١	١٣	٦	٩	٨	٨	١٣	٣٩	٥٢
٩٦ ـ بيلاروس [ب]	..	١٤١١٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا [ب]	..	٨٦٩٧	١٢	١٠	١٣	٨	٢٨	٢٦	٨	١٤	٣٩	٤٠
٩٨ ـ اوروغواي [ب]	٦١٩	٢٤٣٦	٢٤	٣٢	٢١	١٧	٧	١٠	٦	١٠	٣٢	٣٠
٩٩ ـ المكسيك [ب]	٨٤٤٩	٦٣٧٨٤	٢٨	٢٤	١٥	٩	١٣	١٦	١١	١٤	٣٤	٣٨
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١٩٨	٤٣٤	١٨	٠٠	٣	٠٠	٧	٠٠	٢	٠٠	٧٠	٠٠
١٠١ ـ الغابون [ب]	٢٢	٢٦٩	٣٧	٠٠	٧	٠٠	٦	٠٠	٦	٠٠	٤٤	٠٠
١٠٢ ـ الارجنتين	٩٩٦٣	٤٦٢٦٦	١٨	٢٠	١٧	١٠	١٧	١٣	٨	١٣	٤٠	٤٠
١٠٣ ـ عمان [ب]	صفر	٤٣٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	٤٠٠٨	..	١٥	..	١٦	..	٢١	..	١١	..	٣٧
١٠٥ ـ بورتوريكو [ب]	١١٩٠	١٢٧٦٢	..	١٥	..	٥	..	١٧	..	٤٧	..	١٦
١٠٦ ـ جمهورية كوريا [ب]	١٨٨٠	٧٧٨٢١	٢٦	١١	١٧	١١	١١	٣٣	١١	٩	٣٦	٣٠
١٠٧ ـ اليونان	١٦٤٢	..	٢٠	٢٥	٢٠	٢٠	١٣	١٢	٧	٨	٤٠	٣٥
١٠٨ ـ البرتغال [ب]	..	..	١٨	١٨	١٩	١٩	١٣	١٤	١٠	١٠	٣٩	٣٩
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية [ب]	٣٧٢	٧٩٦٢	..	٧	..	١	..	٤	..	٣٩	..	٥
الدخل المنخفض والمتوسط	**..**	**١٠٩٠٦٦٤ ج**										
أفريقيا جنوب الصحراء	**٧٢٨٨**	**٤٥٧٧٣ ج**										
شرق آسيا والمحيط الهادي	**..**	**..**										
جنوب آسيا	**١٠٣٦٢**	**٥٠٦٦٥ ج**										
أوروبا وآسيا الوسطى	**..**	**٤٢٢٩١٣ ج**										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**..**	**٤٨٥٩٦ ج**										
امريكا اللاتينية والكاريبي	**٤١٦٠٠**	**٢١٤٣٤٩ ج**										
المدينة بصورة باخطة	**٤١٦٢٩**	**٢٨٥١٤٦ ج**										
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٦٠٣٥٩٤ ج**	**..**										
١١٠ ـ ايرلندا	٧٨٦	١٥٢٣	٣١	٢٧	١٩	٤	١٣	٢٧	٧	٢٠	٣٠	٢٣
١١١ ـ نيوزيلندا [ب]	١٨٠٩	..	٢٤	٢٧	١٣	٨	١٥	١٤	٤	٦	٤٣	٤٥
١١٢ ـ + اسرائيل	..	..	١٥	١٤	١٤	٩	٢٣	٣١	٧	٨	٤١	٣١
١١٣ ـ أسبانيا [ب]	..	١٠٠٠٠٢	١٣	١٨	١٥	٨	١٦	٢٥	١١	١١	٤٥	٣١
١١٤ ـ + هونغ كونغ	١٠١٣	١٢١٥٩	٤	٩	٤١	٣٦	١٦	٢١	٢	٢	٣٦	٣٣
١١٥ ـ + سنغافورة [ب]	٣٧٩	١١٧٠١	١٢	٤	٥	٣	٢٨	٥٢	٤	١٠	٥١	٣١
١١٦ ـ استراليا [ب]	٩٥٥٠	٤٤٠٠١	١٦	١٩	٩	٦	٢٤	١٩	٧	٨	٤٣	٤١
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٣٥٤١٥	..	١٣	١٤	٩	٥	٣١	٣١	١٠	١٢	٣٧	٣٧
١١٨ ـ ايطاليا [ب]	٢٩٠٩٣	٢٤١٣٤٦	١٠	٨	١٣	١٣	٢٤	٣٤	١٣	٨	٤٠	٣٢
١١٩ ـ هولندا [ب]	..	٥٤٢٧٥	١٧	١٦	٨	٣	٢٧	٢٤	١٣	١٨	٣٦	٣٩
١٢٠ ـ كندا	١٦٧٨٢	..	١٦	١٥	٨	٥	٢٣	٢٦	٧	١٠	٤٦	٤٣
١٢١ ـ بلجيكا [ب]	..	٤٣٨٠	١٧	١٨	١٣	٧	٢٥	٢٢	٩	١٤	٣٧	٣٩
١٢٢ ـ فنلندا	٢٥٨٨	٢٠٤١٨	١٣	١٦	١٠	٣	٢٠	٢٢	٦	٨	٥١	٥١
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	٣٥٤١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ ـ فرنسا [ب]	..	٢٤٨٤٠٩	١٢	١٣	١٠	٦	٢٦	٣٠	٨	٩	٤٤	٤٢
١٢٥ ـ الدنمرك [ب]	٤٨٧٣	٤٢٧٧٥	١٧	١٦	١٢	٦	١٩	٢٨	٦	٧	٤٥	٤٣
١٢٦ ـ المانيا [ب] [ج]	٧٠٨٨٨	٤٦٧٩٠٠	١٣	١٠	٨	٤	٣٢	٤١	٩	١٢	٣٨	٣٣
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٢٥٤١١٥	..	١٢	١٣	٨	٥	٣١	٣١	١٠	١٢	٣٩	٣٩
١٢٨ ـ النرويج	٢٤١٦	١٤٢٨٢	١٥	٢٢	٧	٢	٢٣	٢٦	٧	٨	٤٩	٤٢
١٢٩ ـ الدانمرك	٢٩٢٩	٢١٠٧٣	٢٠	٢٣	٨	٤	٢٤	٢٣	٨	١١	٤٠	٣٩
١٣٠ ـ السويد	..	٤٣٢٧٢	١٠	١١	٦	٢	٣٠	٣٢	٥	٩	٤٩	٤٧
١٣١ ـ اليابان [ب]	٧٣٣٤٢	٩٧٠٤٨٤	٨	٩	٨	٥	٣٤	٤٠	١١	٩	٤٠	٣٧
١٣٢ ـ سويسرا [ب]	..	..	١٠	..	٧	..	٣١	..	٩	..	٤٢	..
العالم	**..**	**..**										

(أ) تشمل البيانات غير المخصصة، أنظر الملاحظات الفنية. (ب) بيانات القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بسعر المشتري. (ج) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٧ : ايرادات الصناعة التحويلية وناتجها

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم						اجمالى الايرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة				الناتج الاجمالى لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)		الرقم القياسى (١٩٨٠ = ١٠٠)											
	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند														
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	٢٩	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ - اثيوبيا	٤,٦-	٠,٥-	٩٣	٨٧	..	٢٤	٢٠	٢٠	..	٦١	١٠٧	١٠٢	..
٣ - تنزانيا	..	..	..	..	..	٤٢	..	..	..	١٢٢	..	..	..	..
٤ - سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥ - نيبال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - أوغندا	..	..	..	..	..	..	٤٤	..	..	..	..	..	..	..
٧ - بوتان	..	..	..	..	..	..	٢٧	..	..	..	..	..	..	..
٨ - بوروندى	٧,٥-	..	١٢١	١٢٩	١٢٣	..	١٧	٢١	١٩	..	٩٢	٩٣	٨٢
٩ - ملاوى	..	..	..	..	..	٣٦	..	..	..	١٢٦	..	..	..	..
١٠ - بنغلاديش	٣,٠-	٠,٥-	٧٨	..	..	٢٦	٣٢	..	..	٢٠٦	١٠١	..	..
١١ - تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢ - غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣ - مدغشقر	٠,٨-	..	..	..	..	٣٦	..	..	..	١٠٦	..	..	..	..
١٤ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - رواندا	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..	..	..
١٦ - النيجر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٧ - بوركينا فاصو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٨ - الهند	٠,٤	٣,٤	١٣١	١٤١	..	٤٦	٤٣	٤٣	..	٨٣	١٨٧	٢٠٣	..
١٩ - كينيا	٣,٤-	١,٣-	٩٥	٩٢	٨٣	٥٠	٤٣	٤٣	٤٠	٤٣	٢١٨	٢٣٥	٢٤٧
٢٠ - مالى	..	..	..	..	..	٤٦	..	..	..	١٣٩	..	..	..
٢١ - نيجيريا	٠,٨-	..	..	..	..	١٨	..	..	..	١٨٢	..	..	..
٢٢ - نيكاراغوا	٢,٠-	..	..	..	..	١٦	..	..	..	٢١٠	..	..	..
٢٣ - توغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥ - جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	٤٣	٤١	..	..	١٥٨	١٤٢	..
٢٦ - باكستان	٣,٤	..	..	..	..	٢١	..	..	..	٥٠	..	..	..
٢٧ - غانا	١٤,٨-	..	..	..	..	٢٣	..	..	..	١٩٣	..	..	..
٢٨ - الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ - سرى لانكا	..	١,٤	١٠٠	٩٥	..	..	١٧	١٨	..	..	١٣٤	١٣٨	..
٣٣ - زمبابوى	١,٦	٠,٣-	١٠٥	١٠١	١٠٢	٤٣	٣٠	٣٠	٢٩	٧٠	١١٣	١١٩	١١٦
٣٤ - هندوراس	..	..	..	..	..	..	٤٠	٣٨	٣٦	٩٨	..	..	..
٣٥ - ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - جمهورية مصر العربية	٤,١	٢,٣-	٩٣	٨٩	..	٥٤	٣٤	٣٤	..	٨٩	٢٢٤	٢٣٤	..
٣٧ - اندونيسيا	٥,٢	٤,٤	١٥٥	١٦٦	١٦٩	٢٦	٢٠	١٩	١٩	٤٢	٢٠٤	٢١٣	٢١٦
٣٨ - ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - الصومال	..	..	..	..	..	٢٨	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ - السودان	..	..	..	..	..	٣١	..	..	..	..	..	..	..
٤١ - جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ - زامبيا	٣,٢-	٣,٥	١٢٩	١٠٧	١٣٦	٣٤	٢٧	٢٦	٢٦	١٠٩	٩٣	١٠٠	١٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى														
٤٣ - كوت ديفوار	٠,٩-	..	..	..	..	٢٧	..	..	..	٧١	..	..	..
٤٤ - بوليفيا	صفر	٦,٤-	٥٥	٤٩	..	٤٣	٢٧	٢٧	..	٦٥	..	..	..
٤٥ - اذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ - الفلبين	٣,٧-	٥,٨	١٥٩	١٦٩	١٩٠	٢١	٢٤	٢٤	٢٤	١٠٤	١٠٧	١١٥	١٣٠
٤٧ - أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ - السنغال	..	..	١٠٥	..	..	..	٥١	..	..	..	١٣٧	..	..
٤٩ - الكاميرون	..	..	٧٢	..	..	٢٩	٤٧	٤٥	..	٨٠	٩٩	١٢١	..
٥٠ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ - جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - بنواغينيا الجديدة	٢,٩	..	..	..	..	٤٠	..	..	..	..	..	..	..
٥٤ - بيرو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٨٠	..	..	..
٥٥ - غواتيمالا	٣,٢-	١,٦-	٩٩	٩٧	..	..	٢٠	٢٠	..	..	..	..	..
٥٦ - الكونغو	..	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	..	..	..	..
٥٧ - المغرب	..	٢,٠-	٨٩	٨٩	..	..	٣٦	٣٨	..	..	١٠٠	١٠٣	٨٧
٥٨ - الجمهورية الدومينيكية	١,١-	..	..	..	..	٣٥	..	..	..	٦٣	..	..	..
٥٩ - اكوادور	٣,٣	١,٧-	٨٠	٩١	..	٢٧	٣٣	٣٩	..	٨٣	١٠١	١١٦	..
٦٠ - الأردن	..	٢,٩-	٨٧	٧٩	٧٣	٣٧	٢٤	٢٤	٢٦	..	..	..	..
٦١ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٠	..	..	..	..
٦٢ - السلفادور	..	..	..	..	٣٨	٢٨	..	..	١٨	٧١	..	..	٥٨
٦٣ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ - بيتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٥٤	١٢٨	١٣٨
٦٧ - كولومبيا	٠,٢-	١,٢	١١٧	١١٦	١١٠	٢٥	١٥	١٥	١٤	٨٦	١٥٨	١٦٨	١٦١
٦٨ - جامايكا	٠,٢-	١,٤-	٩٧	٩٠	٨٩	٤٣	٣٥	٣٢	٣٣	٩٩	٧٧	٧٧	٨١
٦٩ - باراغواى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	٤,٢	..	..	..	..	٤٤	..	..	..	٩٤	..	..	..

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التفسية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الايرادات بالنسبة لكل مستخدم											
	متوسط معدل النمو المنوى (نسبة مئوية)		الرقم القياسى (١٩٨٠ = ١٠٠)			اجمالى الايرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة			الناتج الاجمالى لكل مستخدم (١٩٨٠ = ١٠٠)			
	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩١	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
٧٣ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ - الجزائر	١,٠-	..	..	..	..	٤٥	..	..	..	١١٨	..	..	..
٧٥ - تايلند	٠,٣	٦,٥	١٧١	١٧٣	..	٢٤	٢٨	٢٨	..	٧٧	١٠٧	١١٠	..
٧٦ - بولندا	٥,٥	٠,٦-	١١٤	٧٨	٧٦	٢٤	١٩	١٦	..	..	..	..	..
٧٧ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - كومستاريكا	..	..	..	..	..	٤١	٣٩	٣٩	..	..	..	..	..
٨٠ - تركيا	٦,١	٠,٨	١٠١	١٢٢	١١٩	٢٦	١٩	٢٢	٢٢	١٠٨	١٨١	١٩٩	٢٠٥
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)	..	٧,٩-	٤٠	٥١	..	٢٥	٤٤	٤٣	..	..	٨٩	٩٧	..
٨٢ - بنما	٠,٢	١,٨	١٢٢	١٢٧	١٣٢	٣٢	٣٧	٣٧	٣٧	٦٧	١	٩٠	٩٠
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - شيلى	٨,١	١,٠-	١٠٢	١٠٥	١٠٦	١٩	١٥	١٧	١٧	٦٠	..	..	..
٨٦ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٢,٦	٤,٧-	٦٦	٧٠	٦٨	٣٣	٢٧	٢٦	..	٧٠	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى													
٨٩ - جنوب أفريقيا	٢,٧	٠,١	١٠٦	١٠٦	١٠٤	٤٦	٤٩	٤٩	٤٩	٦٤	٨٦	٨٣	٨٠
٩٠ - موريشيوس	١,٨	٠,٤	٩٧	١٠١	١٠٧	٣٤	٤٥	٤٦	٤٦	١٣٩	٧٥	٧٦	٧٦
٩١ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ - البرازيل	٥,٠	٢,٤-	٩٣	٨١	٨٠	٢٢	٢٠	٢٣	٢٣	٨٢	٩٧	٩٥	٩١
٩٣ - بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ - ماليزيا	٢,٠	٢,٤	١٢٨	١٢٩	١٣٥	٢٨	٢٦	٢٧	٢٧	٩٦	..	..	..
٩٥ - فنزويلا	٤,٩	٥,٣-	٦٣	٥٨	٦١	٣١	٢١	١٦	٢١	١٠٣	١٠٣	١٢١	١١٢
٩٦ - بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - هنغاريا	٣,٦	٢,٠	١٢٧	١٢٢	١١٥	٢٨	٣٦	٤١	٤٣	٤١	١٠٣	٩٩	٨٩
٩٨ - أوروغواى	..	٠,٨	١٠٧	١٠٩	١١٠	..	٢٧	٢٧	٢٧	..	١١٤	١٢٠	١٢٠
٩٩ - المكسيك	١,٢	٣,٠-	٧٢	٧٥	٧٩	٤٤	١٩	٢٠	٢١	٧٧	١٣٢	١٣٩	١٤٤
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - الغابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - الأرجنتين	٢,١-	١,٣-	٧٦	٨٢	..	٢٨	١٦	٢٠	..	٧٥	٨٨	١١٣	..
١٠٣ - عمان	..	..	..	..	..	..	٢	٢	..	..	..	..	..
١٠٤ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	٧٦	٧٦	٨٠	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	١٠,٠	٧,٩	١٩١	٢٠٩	٢٢٥	٢٥	٣١	٢٨	٢٧	٤٠	١٩٣	٢٣١	٢٤٥
١٠٧ - اليونان	٤,٩	٠,٧	١١٢	١١٣	١١٢	٣٢	٤٠	٤١	٤٠	٥٦	١١٥	..	..
١٠٨ - البرتغال	٢,٥	٠,٧	١٠٣	١٠٦	..	٣٤	٣٦	٣٦	..	..	..	..	..
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	٢٦	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط													
افريقيا جنوب الصحراء													
شرق آسيا والمحيط الهادى													
جنوب آسيا													
أوروبا وآسيا الوسطى													
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا													
أمريكا اللاتينية والكاريبى													
المدينة بصورة باهظة													
اقتصادات مرتفعة الدخل													
١١٠ - أيرلندا	٤,١	١,٩	١١٢	١١٢	١١٦	٤٩	٢٦	٢٧	٢٧	..	..	..	..
١١١ - نيوزيلندا	١,٢	٠,٣-	٨٩	٩٥	١٠٢	٦٢	٥٣	٥٧	٥٦	..	١٤٠	..	..
١١٢ - + اسرائيل	٨,٨	٢,٩-	٧١	٩٤	٧٠	٣٦	..	٦٠	٣٨	..	..	..	..
١١٣ - أسبانيا	٤,١	١,٠	١٠٩	١١١	١١١	٥٢	٣٩	٤١	٤١	..	..	..	..
١١٤ - + هونغ كونغ	..	٤,٩	١٥٠	١٥٣	١٥٢	..	٥٥	٥٥	٥٥	..	..	..	..
١١٥ - + سنغافورة	٢,٩	٥,٠	١٦٥	١٧٥	١٨٥	٣٦	٣٠	٣٢	٣٣	٧٣	١٢٩	١٣٥	١٣٥
١١٦ - أستراليا	٢,٩	٠,٣	١٠١	١٠٤	١١٠	٥٢	٤١	٣٩	٣٩	..	١٣٦	١٤٧	١٥٩
١١٧ - المملكة المتحدة	١,٧	٢,٤	١٢٤	١٢٥	١٢٥	٥٢	٤٠	٤٢	٤٢	..	..	..	..
١١٨ - ايطاليا	٤,١	٠,٩	١١٢	١٠٩	١٠٥	٤١	٤٢	٤٢	٤٢	٥٠	١٤٩	١٤٩	١٤٨
١١٩ - هولندا	٢,٥	١,٠	١٠٨	١٠٨	١٠٧	٥٢	٤٨	٤٨	٤٨	..	..	..	..
١٢٠ - كندا	١,٨	صفر	١٠١	١٠١	١٠٠	٥٣	٤٤	٤٦	٤٦	٦٨	١١٢	..	..
١٢١ - بلجيكا	٤,٧	٠,٣	١٠١	١٠٤	١٠٤	٤٦	٣٨	٣٩	٤٢	..	١٤٥	١٤٨	١٥٤
١٢٢ - فنلندا	٢,٦	٢,٧	١٢٦	١٣٠	١٢٩	٤٧	٤٣	٤٧	٥٢	٧٣	١٤٣	١٥٠	..
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ - فرنسا	..	١,٧	١١٤	١١٧	١٢١	..	٥٩	٦٠	٦٢	..	١٢٤	١٢٤	١٢٢
١٢٥ - النمسا	٣,٤	١,٨	١١٦	١٢٠	١٢٢	٤٧	٥٣	٥٤	٥٤	٦٤	١٢٧	١٣٠	١٣٢
١٢٦ - المانيا [أ]	٣,٥	١,٩	١١٤	١١٦	١١٩	٤٦	٤١	٤١	..	٦٠	١١٤	١١٥	١١٥
١٢٧ - الولايات المتحدة	٠,١	٠,٥	١٠٦	١٠٣	١٠٣	٤٧	٣٥	٣٦	٣٦	٦٣	..	..	..
١٢٨ - النرويج	٢,٦	١,٦	١١٠	١١٢	١١٥	٥٠	٥٤	٥٧	٥٨	٧٤	١٢٧	١٣٥	١٣٢
١٢٩ - الدانمرك	٢,٥	٠,١	١٠٤	٩٦	٩٧	٥٦	٥١	٥٧	٥٥	٦٤	١٠٨	٨٦	٨٩
١٣٠ - السويد	٠,٤	٠,٨	١٠٧	١٠٦	١٠٣	٥٢	٣٤	٣٥	٣٦	..	١٣١	١٣٢	١٣١
١٣١ - اليابان	٣,١	٢,٠	١٢٠	١٢٢	١٢٣	٣٢	٣٣	٣٣	٣٣	٤٨	١٣١	١٣٩	١٤٢
١٣٢ - سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم													

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٨ : نمو الاستهلاك والاستثمار

	متوسط معدل النمو السنوى (٪)					
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلى الاجمالى	
	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	..	..	..	..	..	..
باستبعاد الصين والهند	٦,٢ م	٣,٠ م	٤,٩ م	٢,٨ م	٨,٤ م	٢,٠ م
١ . موزامبيق	..	١,٥-	..	١,٧	..	٣,١
٢ . اثيوبيا	..	..	..	..	..	..
٣ . تنزانيا	..	..	..	..	٣,١	٥,٦
٤ . سيراليون	(أ)	٢,٤-	٥,٣	٠,١-	١,٢-	٢,٢-
٥ . نيبال	..	..	..	..	..	..
٦ . أوغندا	..	..	..	..	..	..
٧ . بوتان	..	..	..	..	..	..
٨ . بوروندى	٣,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٢	١٦,٣	٣,٠
٩ . مالاوى	٧,٩	٥,٥	٣,٥	٢,٨	٤,٢	٠,٩-
١٠ . بنغلاديش	(أ)	(أ)	٢,٣	٣,٥	٤,٨	١,٠-
١١ . تشاد	..	..	..	..	..	..
١٢ . غينيا بيساو	١,٣	٢,٩	١,٨-	٣,٥	٥,٩	١,٧-
١٣ . مدغشقر	١,٥	٠,١	٠,٢-	٠,٨-	٠,٤	٢,٤
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..
١٥ . رواندا	٧,٥	٧,٣	٤,٣	٠,٤	١٠,٤	٣,٧
١٦ . النيجر	٣,٠	(أ)	١,٧-	٠,٣	٧,٦	٧,٦-
١٧ . بوركينا فاصو	٦,٦	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٤,٤	٩,١
١٨ . الهند	٤,١	٦,٨	٢,٨	٥,١	٤,٥	٥,٣
١٩ . كينيا	٩,٢	٣,١	٦,٤	٥,٢	٢,٤	٠,٢-
٢٠ . مالى	١,٩	٤,١	٦,٥	٢,٠	٣,٣	٧,٠
٢١ . نيجيريا	١١,٤	٣,٤-	٧,٨	١,٠-	١١,٤	٦,٦-
٢٢ . نيكاراغوا	١٠,٧	١,٥-	٠,٩	١,٠-	..	٥,٦-
٢٣ . توغو	١٠,٢	١,٠	٢,٣	٤,٥	١١,٩	١,٦-
٢٤ . بنن	١,٩-	٠,٩	٣,١	١,١	١١,٤	٤,٣-
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٤-	٦,٦-	٥,٢	٢,٣	٩,٧-	٢,٥
٢٦ . باكستان	٤,١	٨,٥	٤,٢	٤,٦	٣,٧	٥,٦
٢٧ . غانا ء	٥,١	١,٤	١,٧	٤,٧	٢,٥-	٨,٨
٢٨ . الصين	..	..	..	..	..	..
٢٩ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..
٣٠ . غينيا	..	..	..	..	..	..
٣١ . موريتانيا	١١,٤	٣,٣-	٢,٧	٣,٦	٨,٣	٥,٢-
٣٢ . سرى لانكا	٠,٣	٦,١	٥,٠	٣,٤	١٣,٨	١,٩
٣٣ . زمبابوى	١٢,١	٧,٨	٣,٨	٠,٢	٤,٢-	١,٨
٣٤ . هندوراس	٦,٥	١,٩	٥,٩	٢,٦	٩,١	٤,٥
٣٥ . ليسوتو	١٧,٨	٢,٩	١٠,٦	٠,٢	٢٣,٤	٩,٠
٣٦ . جمهورية مصر العربية	(أ)	٢,٩	٧,٤	٣,١	١٨,٧	٠,٦-
٣٧ . اندونيسيا	١٣,١	٤,٩	٦,٥	٤,٨	١٤,١	٦,٦
٣٨ . ميانمار	(أ)	(أ)	٤,١	٠,٣	٨,٠	١,٥-
٣٩ . الصومال	(أ)	..	٥,٣	..	١٨,٠	..
٤٠ . السودان	صفر	١,٥-	٦,٩	٠,٨	٨,٢	٠,٧-
٤١ . جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..
٤٢ . زامبيا	١,٤	٣,٢-	٠,٢	٣,٧	١٠,٩-	٠,٢
اقتصادات متوسطة الدخل	..	..	..	..	..	..
الدخل المتوسط الأدنى	..	..	..	..	..	..
٤٣ . كوت ديفوار	٩,٦	٠,١	٦,٦	صفر	١٠,١	٨,٤-
٤٤ . بوليفيا	٧,٩	٠,٤-	٤,٥	٢,٢	٢,٣	٥,٨-
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين	٦,٨	١,٢	٤,٣	٢,٣	١١,٣	٠,٦-
٤٧ . أرمينيا	..	..	..	..	..	..
٤٨ . السنغال	٥,٩	٢,٥	٣,٠	٢,٦	٠,٣	٤,٠
٤٩ . الكاميرون	٥,٢	٥,٤	٦,٢	٠,٤-	١١,٢	٣,٨-
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..
٥١ . جورجيا	..	..	..	..	..	..
٥٢ . أوزبكستان	..	..	..	..	..	..
٥٣ . بابواغينيا الجديدة	١,٣-	٠,٣	٤,٥	٠,٥	٥,٤-	صفر
٥٤ . بيرو	٤,٠	٠,٩-	٢,٢	صفر	٦,٥	٣,٠-
٥٥ . غواتيمالا	٦,٥	٣,٠	٥,٣	١,٧	٧,٩	١,١
٥٦ . الكونغو	٤,١	٦,١	١,٥	٠,٥-	١,٥	٨,٩-
٥٧ . المغرب	١٤,٠	٤,٩	٥,٥	٤,٠	٩,٩	٢,٦
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٢,٧	٠,١	٥,٦	١,٨	٩,٤	٤,٢
٥٩ . اكوادور	١٤,٥	١,٤-	٨,١	٢,١	١١,٠	٢,٠-
٦٠ . الأردن	..	..	..	..	..	..
٦١ . رومانيا	..	..	..	..	..	٣,١-
٦٢ . السلفادور	٦,٨	٢,٦	٤,٢	٠,٨	٧,٣	٣,٢
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا	..	..	..	..	..	..
٦٥ . ليتوانيا	..	..	..	..	..	..
٦٦ . بلغاريا	..	٠,١-	..	٧,٤	..	٠,٤-
٦٧ . كولومبيا	٥,٤	٤,٠	٥,٣	٣,٢	٥,٠	٠,٨
٦٨ . جامايكا	٦,٥	٠,٢-	١,٤	١,٨	٩,٦-	٣,٦-
٦٩ . باراغواى	٤,٨	٢,٣	٨,٧	٠,٢	١٨,٦	٠,٨
٧٠ . ناميبيا	..	٣,٠	..	٣,٤	..	٦,٢-
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٧,٨	٣,٩	٨,٩	٣,٥	٦,١	٠,٣-

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	متوسط معدل النمو السنوى (٪)				
	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلى الاجمالى
	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٢	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٢	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	١١,٥	٤,٢	٥,٠	١,٩	١٣,٦	٣,٣-
٧٥ ـ تايلند	٩,٨	٤,٧	٦,٣	٦,١	٧,٢	١٢,٤
٧٦ ـ بولندا	..	٠,٣	..	١,٠	..	١,٠-
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا	٦,٦	١,٣	٤,٨	٣,٥	٩,٢	٥,٠
٨٠ ـ تركيا	٦,٣	٣,٤	٤,٨	٦,٢	٦,٩	٢,٥
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	..	٣,٨-	..	٤,٢	..	٠,٨
٨٢ ـ بنما	٥,٨	٠,٢-	٣,٩	١,٢	٠,٣	٤,٣-
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلى	٢,٤	٠,٦	٠,٦	٢,٧	٢,١-	٩,٢
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	..	٢,٥-	..	٣,٧	..	٧,٥-
الدخل المتوسط الأعلى	**٦,٥ م**	**٤,٠ م**	**٦,٢ م**	**٣,٠ م**	**٦,٨ م**	**١,٤ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٥,٥	٣,٤	٢,٣	١,٨	٢,٥	٤,٤-
٩٠ ـ موريشيوس	٩,٨	٣,٤	٩,٢	٥,٩	١٠,٠	١١,٠
٩١ ـ استونيا	..	٤,٢	..	..	..	٤,٦-
٩٢ ـ البرازيل	٦,٠	٥,٨	٨,٠	١,٨	٨,٩	٠,٢-
٩٣ ـ بوتسوانا	..	..	..	..	..	..
٩٤ ـ ماليزيا	٩,٣	٣,٥	٧,٥	٥,٣	١٠,٨	٥,٤
٩٥ ـ فنزويلا	..	٢,٨	..	٢,١	٧,١	١,٥-
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	٢,٥	١,٩	٣,٦	٠,٤-	٧,٥	٢,٢-
٩٨ ـ أوروغواى	٤,٠	١,٩	١,٩-	١,٧	١٠,٥	٤,٠-
٩٩ ـ المكسيك	٨,٣	١,٩	٥,٩	٢,٤	١٠,٧	٠,٨-
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٩,٠	١,٥	٦,٤	٣,٩-	١٤,٢	٧,١-
١٠١ ـ الغابون	١٠,٢	٠,٢	٧,٣	٠,٤	١٣,٦	٤,١-
١٠٢ ـ الأرجنتين	(أ)	(أ)	٢,٣	٠,٦	٣,١	٢,٠-
١٠٣ ـ عمان	..	..	..	..	..	..
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	٤,٨	..	..	..	٩,٨
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٧,٤	٦,٩	٧,٤	٨,٣	١٤,٢	١٢,٧
١٠٧ ـ اليونان	٦,٩	٢,١	٤,٢	٣,٥	٢,١	٠,٥-
١٠٨ ـ البرتغال	٨,٦	..	٤,٥	..	٣,١	٠,٠
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
افريقيا جنوب الصحراء	**٥,٨ م**	**١,٨ م**	**٤,١ م**	**١,٣ م**	**٥,١ م**	**٣,٠- م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
جنوب آسيا	**٤,٠ م**	**٧,٤ م**	**٣,٠ م**	**٤,٩ م**	**٤,٦ م**	**٥,٠ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٦,٢ م**	**٣,٥ م**	**٦,٢ م**	**٢,٠ م**	**٦,٨ م**	**٠,٥- م**
المدينة بصورة باهظة	**٧,٧ م**	**٣,٤ م**	**٦,٥ م**	**٢,٠ م**	**٧,٩ م**	**١,٣- م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٢,٧ م**	**٢,٣ م**	**٣,٥ م**	**٣,٠ م**	**٢,١ م**	**٣,٥ م**
١١٠ ـ أيرلندا	٦,٠	صفر	٤,٣	٢,٣	٥,٢	٠,٣-
١١١ ـ نيوزيلندا	٣,٦	١,٠	١,٧	٢,١	١,٠-	٢,٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٣,٩	٠,٧	٥,٨	٥,٣	٠,٦	٥,٠
١١٣ ـ أسبانيا	٥,٨	٥,٤	٣,٩	٣,٤	١,٥	٥,١
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٨,٣	٥,٦	٩,٠	٧,٠	١٢,١	٤,٠
١١٥ ـ + سنغافورة	٦,٢	٦,٢	٥,٨	٦,١	٧,٨	٥,٠
١١٦ ـ استراليا	٥,١	٣,٧	٣,٢	٣,٢	١,٩	١,٣
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٢,٤	١,٢	١,٨	٣,٦	٠,٢	٤,١
١١٨ ـ ايطاليا	٣,٠	٢,٦	٤,٠	٣,٠	١,٦	٢,٣
١١٩ ـ هولندا	٢,٩	١,٦	٣,٨	١,٨	٠,١	٣,٠
١٢٠ ـ كندا	٣,٨	٢,٥	٥,٣	٣,١	٥,٧	٤,٠
١٢١ ـ بلجيكا	٤,١	٠,٥	٣,٨	٢,٠	٢,١	٤,٠
١٢٢ ـ فنلندا	٥,٣	٣,٣	٢,٨	٣,٩	٠,٥	٠,١
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	٠
١٢٤ ـ فرنسا	٣,٤	٢,٢	٣,٣	٢,٤	١,٤	٢,٧
١٢٥ ـ النمسا	٣,٨	١,٣	٣,٨	٢,٦	٢,٧	٣,٠
١٢٦ ـ المانيا ب	٣,٣	١,٣	٣,٣	٢,٦	٠,٥	٢,٧
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	١,١	٢,٧	٣,١	٣,٠	٢,٨	٢,٣
١٢٨ ـ النرويج	٥,٤	٢,٨	٣,٨	٠,٩	٣,٣	٠,٩-
١٢٩ ـ الدانمرك	٤,١	٠,٩	٢,٠	١,٦	٠,٨-	٢,٣
١٣٠ ـ السويد	٣,٣	١,٧	١,٩	١,٨	٠,٦-	٣,٠
١٣١ ـ اليابان	٤,٩	٣,٢	٤,٧	٣,٦	٢,٥	٥,١
١٣٢ ـ سويسرا	١,٨	٢,٩	١,١	١,٦	١,٨	٣,١
العالم	**٣,٠ م**	**٢,٣ م**	**٣,٧ م**	**٣,١ م**	**٢,٨ م**	**٣,٠ م**

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة للاستهلاك الحكومى العام ؛ ومن ثم فقد أدرج فى الاستهلاك الخاص ، الخ . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٩ : هيكل الطلب

توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلى الاجمالى		الادخار المحلى الاجمالى		صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج		رصيد الموارد	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بأستبعاد الصين والهند	٠٠	١١	٠٠	٧٢ م	٠٠	٢٢ م	٠٠	١٨ م	٠٠	٢٢ م	٠٠	-٥ م
١ . موزامبيق	١٠	٢٣	٠٠	٩٦	٠٠	٤٧	٠٠	-١٩	٠٠	٢٩	٠٠	-٦٦
٢ . اثيوبيا	١١	١٥	٧٩	٨٦	١١	٩	١١	-١	١١	٧	صفر	-٩
٣ . تنزانيا	١٢	١١	٦٩	٨٥	٢٣	٤٢	٢٠	٥	٢٦	٢١	-٢	-٣٨
٤ . سيراليون	(أ)	٩	٧٤	٨٠	١٧	١٢	١٥	١١	٣٠	٢٥	-٢	-١
٥ . نيبال	٠٠	١٠	٩٧	٧٨	٦	٢٢	٣	١٢	٥	١٩	-٣	-١٠
٦ . أوغندا	(أ)	٧	٨٤	٩٥	١٣	١٤	١٦	-١	٢٢	٦	٣	-١٥
٧ . بوتان	٠٠	٢٤	٠٠	٧٠	٠٠	٣٨	٠٠	٥	٠٠	٣٤	٠٠	-٣٣
٨ . بوروندى	١٠	١٠	٨٧	٩٢	٥	١٩	٤	-٢	١١	٩	-١	-٢٢
٩ . ملاوى	١٦	١٩	٧٣	٨٠	٢٦	١٩	١١	٢	٢٤	٢٣	-١٥	-١٧
١٠ . بنغلاديش	١٣	١٤	٧٩	٨٠	١١	١٢	٧	٦	٨	١٠	-٤	-٦
١١ . تشاد	٢٧	١٥	٦٤	١٠٥	١٨	٢	١٠	-٢٠	٢٣	١٧	-٨	-٢٢
١٢ . غينيا بيساو	٢٠	٣	٧٧	١١٩	٣٠	٢٦	٣	-٢٢	٤	٨	-٢٦	-٤٨
١٣ . مدغشقر	١٣	٨	٧٩	٨٩	١٠	١١	٧	٣	١٩	١٧	-٢	-٩
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	-١٦
١٥ . رواندا	٩	٢٦	٨٨	٧٥	٧	١٦	٣	-١	١٢	٦	-٤	-١٧
١٦ . النيجر	٩	١٧	٨٩	٨١	١٠	٥	٣	٢	١١	١٤	-٧	-٤
١٧ . بوركينا فاصو	٩	١٧	٩٢	٧٨	١٢	٢٤	-١	٥	٧	١٢	-١٢	-١٩
١٨ . الهند	٩	١١	٧٥	٦٧	١٧	٢٣	١٦	٢٢	٤	١٠	-١	-٢
١٩ . كينيا	١٦	١٦	٦٠	٦٨	٢٤	١٧	٢٤	١٥	٣٠	٢٧	-١	-٢
٢٠ . مالى	١٠	١٢	٨٠	٨٤	١٦	٢٢	١٠	٥	١٣	١٤	-٦	-١٧
٢١ . نيجيريا	٨	٦	٨٠	٧١	١٥	١٨	١٢	٢٣	٨	٣٩	-٣	٥
٢٢ . نيكاراغوا	٩	١٩	٧٥	٩٥	١٨	١٧	١٦	-١٥	٢٦	١٦	-٢	-٣٢
٢٣ . توغو	١٦	١٧	٥٨	٧٥	١٥	١٧	٢٦	٨	٥٠	٣٢	١١	-١٠
٢٤ . بنن	١٠	٨	٨٥	٨٨	١٢	١٣	٥	٤	٢٢	٢٣	-٦	-٩
٢٥ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٢١	١٠	٧٥	٨٧	١٩	١٢	٤	٣	٢٨	١٢	-١٥	-٨
٢٦ . باكستان	١٠	١٤	٨١	٧٢	١٦	٢١	٩	١٤	٨	١٧	-٧	-٧
٢٧ . غانا	١٣	١٣	٧٤	٨٥	١٤	١٣	١٣	٢	٢١	١٦	-١	-١١
٢٨ . الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٩ . طاجيكستان	٠٠	١٩	٠٠	٦٤	٠٠	١٨	٠٠	١٧	٠٠	٠٠	٠٠	صفر
٣٠ . غينيا	٠٠	٨	٠٠	٨٢	٠٠	١٦	٠٠	٩	٠٠	٢١	٠٠	-٧
٣١ . موريتانيا	١٤	١٦	٥٦	٨٢	٢٢	١٥	٣٠	٢	٤١	٣٩	٨	-١٣
٣٢ . سرى لانكا	١٢	٩	٧٢	٧٦	١٩	٢٣	١٦	١٥	٢٥	٣٢	-٣	-٨
٣٣ . زمبابوى	١٢	٢٠	٦٧	٧١	٢٠	٢٠	٢١	١٠	٠٠	٣٢	٠٠	-١١
٣٤ . هندوراس	١١	١١	٧٤	٧٢	٢١	٢٦	١٥	١٧	٢٨	٢٨	-٦	-٩
٣٥ . ليسوتو	١٢	٢٨	١٢٠	١١٢	١٢	٧٨	-٣٢	-٣٩	١١	١٩	-٤٤	-١١٨
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٢٥	١٤	٦٦	٨٠	١٤	١٨	٩	٧	١٤	٢٧	-٥	-١٢
٣٧ . أندونيسيا	٨	١٠	٧٨	٥٣	١٦	٣٥	١٤	٣٧	١٣	٢٩	-٢	٣
٣٨ . ميانمار	(أ)	(أ)	٨٩	٨٧	١٤	١٤	١١	١٣	٥	٢	-٤	-١
٣٩ . الصومال	١٠	(أ)	٨٣	١١٢	١٢	١٥	٧	٠٠	١٢	١٠	-٥	-٢٨
٤٠ . السودان	٢١	٠٠	٦٤	٠٠	١٤	٠٠	١٥	٠٠	١٦	٠٠	٢	٠٠
٤١ . جمهورية اليمن	٠٠	٢٨	٠٠	٧٤	٠٠	٢١	٠٠	-٢	٠٠	١٦	٠٠	-٢٣
٤٢ . زامبيا	١٦	١٠	٣٩	٧٨	٢٨	١٣	٤٥	١٢	٥٤	٢٩	١٧	-١
اقتصادات متوسطة الدخل	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ . كوت ديفوار	١٤	١٨	٥٧	٦٨	٢٢	٩	٢٩	١٤	٣٦	٣٤	٧	٥
٤٤ . بوليفيا	١٠	١٦	٦٦	٨٠	٢٤	١٦	٢٤	٥	٢٥	١٥	صفر	-١١
٤٥ . أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . الغابون	٩	١٠	٦٩	٧٢	٢١	٢٣	٢٢	١٨	٢٢	٢٩	١	-٥
٤٧ . أرمينيا	٠٠	٢٢	٠٠	٧١	٠٠	٢٧	٠٠	-٧	٠٠	٠٠	٠٠	-٢٠
٤٨ . السنغال	١٥	١٢	٧٤	٨٠	١٦	١٣	١١	٧	٢٧	٢٣	-٥	-٦
٤٩ . الكاميرون	١٢	١٣	٧٠	٧٧	١٦	١١	١٨	١٠	٢٦	٢٠	٢	-١
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ . جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . أوزبكستان	٠٠	٢٢	٠٠	٤٦	٠٠	٤٠	٠٠	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	-٨
٥٣ . بابواغينيا الجديدة	٣٠	٢٣	٦٤	٥٨	٤٢	٢١	٦	١٩	١٨	٤٧	-٣٥	-٣
٥٤ . بيرو	١٢	٦	٧٠	٨١	١٦	١٦	١٧	١٣	١٨	١٠	٢	-٣
٥٥ . غواتيمالا	٨	٦	٧٨	٨٥	١٣	١٨	١٤	٨	١٩	١٨	١	-١٠
٥٦ . الكونغو	١٧	٣٨	٨٢	٤٦	٢٤	١٧	١	١٦	٣٥	٣٧	-٢٣	-١
٥٧ . المغرب	١٢	١٦	٧٣	٦٧	١٨	٢٣	١٥	١٧	١٨	٢٣	-٤	-٦
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٢	٩	٧٧	٧٥	١٩	٢٣	١٢	١٦	١٧	٢٩	-٧	-٧
٥٩ . أكوادور	١١	٧	٧٥	٦٨	١٨	٢٢	١٤	٢٥	١٤	٣١	-٥	٣
٦٠ . الأردن	٠٠	٢٤	٠٠	٩٤	٠٠	٣٢	٠٠	-١٨	٠٠	٤٣	٠٠	-٤٩
٦١ . رومانيا	٠٠	١٤	٠٠	٦٣	٠٠	٣١	٠٠	٢٤	٠٠	٢٥	٠٠	-٧
٦٢ . السلفادور	١١	١١	٧٦	٨٩	١٣	١٦	١٣	صفر	٢٥	١٤	صفر	-١٦
٦٣ . تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ . مولدوفا	٠٠	١٥	٠٠	٦١	٠٠	٣١	٠٠	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	-٦
٦٥ . ليتوانيا	٠٠	١٧	٠٠	٥٢	٠٠	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩
٦٦ . بلغاريا	٠٠	٦	٠٠	٧١	٠٠	٢٢	٠٠	٢٣	٠٠	٤٩	٠٠	١
٦٧ . كولومبيا	٩	١٢	٧٢	٦٧	٢٠	١٨	١٨	٢١	١٤	١٩	-٢	٣
٦٨ . جامايكا	١٢	٠٠	٦١	٠٠	٣٢	٠٠	٢٧	٠٠	٣٣	٠٠	-٤	٠٠
٦٩ . باراغواى	٩	٩	٧٧	٧٨	١٥	٢٣	١٤	١٣	١٥	٢٢	-١	-١٠
٧٠ . ناميبيا	٠٠	٣٢	٠٠	٦٧	٠٠	١٢	٠٠	٢	٥٠	٥٧	٠٠	-١٠
٧١ . كازاخستان	٠٠	٣٠	٠٠	٦٢	٠٠	٣١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	-٢٤
٧٢ . تونس	١٧	١٦	٦٦	٦٣	٢١	٢٦	١٧	٢١	٢٢	٣٨	-٤	-٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع الناتج المحلى الاجمالى (نسبة مئوية)

	الاستهلاك الحكومى العام		الاستهلاك الخاص ، الخ		الاستثمار المحلى الاجمالى		الادخار المحلى الاجمالى		صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج		رصيد الموارد	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	٢٣	..	٥١	..	٢٥	..	٢٧	..	..	..	٢
٧٤ ـ الجزائر	١٥	١٧	٥٦	٥٢	٣٦	٢٨	٢٩	٣١	٢٢	٢٧	٧-	٣
٧٥ ـ تايلند	١١	١٠	٦٨	٥٥	٢٦	٤٠	٢١	٣٥	١٥	٣٦	٤-	٥-
٧٦ ـ بولندا	..	٩	..	٦٨	..	٢٣	..	٢٣	..	٢٠	..	١-
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية الملوفاكية	..	(أ)	..	٨٥	..	٢٥	..	١٥	..	..	..	١٠-
٧٩ ـ كوستاريكا	١٣	١٦	٧٤	٦١	٢١	٢٨	١٤	٢٣	٢٨	٣٩	٧-	٥-
٨٠ ـ تركيا	١٣	١٨	٧٠	٦٣	٢٠	٢٣	١٧	٢٠	٦	٢١	٢-	٣-
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	..	١٢	..	٥٨	..	٣٣	..	٣٠	..	١٤	..	٣-
٨٢ ـ بنما	١٥	١٩	٦١	٥٩	٢٨	٢٣	٢٤	٢١	٣٨	٣٧	٤-	١-
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	(أ)	..	٧١	..	٢٥	..	٢٩	..	٥٨	..	٤
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	٢٣	..	٤٠	..	٣٢	..	٣٧	..	..	..	٥
٨٥ ـ شيلى	١٢	١٠	٦٨	٦٥	١٩	٢٤	٢٠	٢٦	١٥	٣١	١	٢
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا	..	١٤	..	٧٥	..	١٥	..	١١	..	٣٠	..	٣-
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	١٧	١٤	٧٢	٧٩	١٤	١٦	١٠	٧	١٨	٢٤	٤-	٩-
الدخل المتوسط الأعلى	١٠ م	..	٦٥ م	..	٢٤ م	٢٤ م	..	..	١٥ م	..	١- م	..
٨٩ ـ جنوب افريقيا	١٢	٢١	٦٣	٦٠	٢٨	١٥	٢٤	١٩	٢٢	٢٤	٤-	٤
٩٠ ـ موريشيوس	١٤	١١	٧٥	٦٤	١٠	٢٨	١١	٢٥	٤٣	٦٤	١	٣-
٩١ ـ استونيا	..	١٠	..	٦٣	..	١٩	..	٢٦	..	..	..	٨
٩٢ ـ البرازيل	١١	١٤	٦٩	٦٥	٢١	١٧	٢٠	٢١	٧	١٠	صفر	٣
٩٣ ـ بوتسوانا	٢٠	..	٧٨	..	٤٢	..	٢	..	٢٣	..	١- ؛	..
٩٤ ـ ماليزيا	١٦	١٣	٥٨	٥٢	٢٢	٣٤	٢٧	٣٥	٤٢	٧٨	٤	١
٩٥ ـ فنزويلا	١١	٩	٥٢	٧١	٣٣	٢٣	٣٧	٢٠	٢١	٢٥	٤	٣-
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	١٠	١٢	٥٨	٧٠	٣٤	١٩	٣١	١٨	٣٠	٣٣	٢-	١-
٩٨ ـ أوروغواى	١٥	١٤	٧٥	٧٣	١٢	١٣	١٥	١٣	١٣	٢١	١-	صفر
٩٩ ـ المكسيك	٧	٩	٧٥	٧٤	٢١	٢٤	١٩	١٧	٦	١٣	٣-	٦-
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١٣	..	٦٠	..	٢٦	..	٢٧	..	٤٣	..	١	..
١٠١ ـ الغابون	٢٠	١٧	٣٧	٤٤	٣٢	٢٧	٤٤	٣٩	٥٠	٤٢	١٢	١١
١٠٢ ـ الأرجنتين	١٠	(أ)	٦٦	٨٥	٢٥	١٧	٢٥	١٥	٧	٧	صفر	٢-
١٠٣ ـ عمان	١٣	..	١٩	..	١٤	..	٦٨	..	٧٤	..	٥٤	..
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	٢١	..	٥٢	..	١٦	..	٢٦	..	٦٠	..	١٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	١٥	١٤	٧٤	٦٢	٢٩	١٦	١٠	٢٤	٤٤	..	١٨-	٨
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	١٠	..	٧٥	..	٢٥	..	١٥	..	١٤	..	١٠-	..
١٠٧ ـ اليونان	١٣	١٩	٦٨	٧٣	٢٨	١٨	٢٠	٩	١٠	٢٣	٨-	٩-
١٠٨ ـ البرتغال	١٤	..	٦٧	..	٢٦	..	٢٠	..	٢٤	..	٧-	..
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٢٠	..	٣٤	..	١٦	..	٤٧	..	٥٩	..	٣١	..
الدخل المنخفض والمتوسط	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
افريقيا جنوب الصحراء	١٢ م	١٧ م	٧١ م	٦٩ م	٢٠ م	١٦ م	١٨ م	١٥ م	٢١ م	٢٦ م	٢- م	١- م
شرق آسيا والمحيط الهادى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	٩ م	١٢ م	٧٦ م	٦٩ م	١٦ م	٢٢ م	١٤ م	١٩ م	٥ م	١٢ م	٢- م	٣- م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٠ م	..	٦٩ م	..	٢٢ م	٢٠ م	..	..	١٣ م	..	٢- م	..
المدينة بصورة باهظة	١٠ م	..	٦٧ م	..	٢٣ م	..	٢١ م	..	١٢ م	..	..	..
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٦ م	١٧ م	٦٠ م	٦١ م	٢٣ م	٢١ م	٢٤ م	٢٢ م	١٤ م	..	١ م	١ م
١١٠ ـ ايرلندا	١٥	١٦	٦٩	٥٦	٢٤	١٦	١٦	٢٨	٣٧	٦٤	٨-	١٢
١١١ ـ نيوزيلندا	١٣	١٦	٦٥	٦٤	٢٥	١٩	٢٢	٢٠	٢٣	٣١	٣-	١
١١٢ ـ + أسرائيل	٣٤	٢٦	٥٨	٥٧	٢٧	٢٣	٨	١٦	٢٥	٢٩	٢٠-	٧-
١١٣ ـ أسبانيا	٩	١٧	٦٥	٦٣	٢٧	٢٣	٢٦	٢٠	١٣	١٨	١-	٣-
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٧	٩	٦٨	٦١	٢١	٢٩	٢٥	٣٠	٩٢	١٤٤	٤	٢
١١٥ ـ + سنغافورة	١٢	١٠	٧٠	٤٣	٣٩	٤١	١٨	٤٧	١٠٢	١٧٤	٢٠-	٦
١١٦ ـ استراليا	١٤	١٩	٥٩	٦٢	٢٧	٢٠	٢٧	١٩	١٤	١٩	صفر	١-
١١٧ ـ المملكة المتحدة	١٨	٢٢	٦٢	٦٤	٢٠	١٥	٢١	١٤	٢٣	٢٤	١	٢-
١١٨ ـ ايطاليا	١٣	١٧	٦٠	٦٣	٢٧	١٩	٢٨	٢٠	١٦	٢٠	صفر	صفر
١١٩ ـ هولندا	١٥	١٤	٥٨	٦٠	٢٨	٢١	٢٧	٢٥	٤٣	٥٢	٢-	٤
١٢٠ ـ كندا	١٩	٢٢	٥٧	٦٠	٢٢	١٩	٢٤	١٨	٢٣	٢٧	٣	١-
١٢١ ـ بلجيكا	١٣	١٥	٦٠	٦٣	٢٤	٢٠	٢٧	٢٣	٥٢	٧٠	٢	٣
١٢٢ ـ فنلندا	١٤	٥٧	٥٦	٣٠	١٧	٢٩	١٩	٢٦	٢٦	٢٧	١-	١
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	..	١٨	..	٤٧	..	٢٢	..	٣٥	..	٦٩	..	١٣
١٢٤ ـ فرنسا	١٥	١٩	٥٨	٦٠	٢٧	٢٠	٢٧	٢١	١٦	٢٣	١	١
١٢٥ ـ النمسا	١٥	١٨	٥٥	٥٥	٣٠	٢٥	٣١	٢٦	٣١	٤٠	١	١
١٢٦ ـ المانيا ب	١٦	١٨	٥٥	٥٤	٢٨	٢١	٣٠	٢٨	٢١	٣٣	٢	٧
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	١٩	١٨	٦٣	٦٧	١٨	١٦	١٨	١٥	٦	١١	صفر	١-
١٢٨ ـ النرويج	١٧	٢٢	٥٤	٥٢	٣٠	١٨	٢٩	٢٦	٤٢	٤٣	١-	٧
١٢٩ ـ الدانمرك	٢٠	٢٥	٥٧	٥٢	٢٦	١٥	٢٣	٢٣	٢٨	٣٧	٣-	٨
١٣٠ ـ السويد	٢٢	٢٨	٥٣	٥٤	٢٥	١٧	٢٥	١٨	٢٤	٢٨	١-	٢
١٣١ ـ اليابان	٧	٩	٥٢	٥٧	٣٩	٣١	٤٠	٣٤	١١	١٠	١	٢
١٣٢ ـ سويسرا	١٠	١٤	٥٩	٥٩	٣٢	٢٤	٣١	٢٧	٣٣	٣٦	٢-	٤
العالم	١٦ م	١٦ م	٦٠ م	٦٢ م	٢٣ م	٢٢ م	٢٤ م	٢٢ م	١٤ م	٢١ م	صفر م	١ م

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة عن الاستهلاك الحكومى العام ؛ ومن ثم فقد أدرج فى الاستهلاك الخاص ، الخ . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٠ : مصروفات الحكومة المركزية

	النسبة المئوية من اجمالى المصروفات										إجمالى المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)		القائض / العجز الاجمالى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، الخ والضمان الاجتماعى ، والرفاهية للمجتمع		خدمات اقتصادية		أخرى أ			
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند														
١ ـ موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ ـ اثيوبيا	..	..	١٠,١	..	٣,٧	..	٥,٤	..	..	..	٢٣,٤	..	٤,٥-	..
٣ ـ تنزانيا	٩,٢	..	١٣,٣	..	٦,٠	..	٢,٥	..	٢٦,١	..	٢٨,٨	..	٨,٤-	..
٤ ـ سيراليون ب	٤,١	٩,٩	١٤,٩	١٣,٣	٩,١	٩,٦	٣,٦	٣,١	٢٩,٠	..	٦٨,٣	٣٥,٢	١٩,٦	١٣,٢-
٥ ـ نيبال	٦,٧	٥,٩	٩,٩	١٠,٩	٣,٩	٤,٧	١,٧	٦,٨	٥٨,٨	٤٣,٠	١٩,١	٢٨,٨	١٤,٢	١٨,٧
٦ ـ أوغندا	٢٥,٢	..	١٤,٩	..	٥,١	..	٤,٢	..	١١,١	..	٣٩,٥	..	٦,١	٣,١-
٧ ـ بوتان	صفر	صفر	١٢,٨	١٠,٧	٥,٠	٤,٨	٤,٩	٨,٢	٥١,٨	٤٨,٢	٢٠,٥	٢٨,٢	٤٠,٦	٤٠,٩	٢,٥-
٨ ـ بوروندى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢١,٧	..	٣,٩-
٩ ـ ملاوى ب	١٢,٨	٤,٨	٩,٠	١٠,٤	٥,٥	٧,٨	١,٦	٤,٢	٤٣,٧	٣٥,٦	٢٧,٣	٣٧,٢	٣٧,٦	١٧,٣-	١,٧-
١٠ ـ بنغلاديش ب	٩,٤	..	١١,٥	..	٦,٤	..	٥,٣	..	٤٦,٩	..	٢٠,٤	..	١٠,٠	..	٢,٥
١١ ـ تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٢,٠	..	٧,٥-
١٢ ـ غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣ ـ مدغشقر	..	٧,٥	..	١٧,٢	..	٦,٦	..	١,٥	..	٣٥,٩	..	٣١,٢	١٦,١	..	٥,٩-
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ ـ رواندا	١٣,١	..	١٨,٨	..	٤,٥	..	٤,١	..	٤١,٤	..	١٨,٠	..	١٤,٣	٢٦,١	١,٧-	٧,٢-
١٦ ـ النيجر	٣,٨	..	١٨,٠	..	٤,١	..	٣,٨	..	٣٢,٤	..	٣٨,٠	..	١٨,٧	..	٤,٨-	
١٧ ـ بوركينا فاصو	١٧,٠	..	١٥,٥	..	٥,٨	..	٧,٦	..	١٩,٣	..	٣٤,٨	..	١٤,١	..	٠,٣	..
١٨ ـ الهند	١٩,٨	١٥,٠	١,٩	٢,١	١,٦	١,٦	٤,٣	٥,٧	٢٤,٢	١٨,٦	٤٨,٣	٥٧,٠	١٣,٢	١٦,٨	٦,٥-	٤,٩-
١٩ ـ كينيا ب	١٦,٤	٩,٢	١٩,٦	٢٠,١	٧,٨	٥,٤	٥,١	٣,٤	٢٢,٧	١٨,١	٢٨,٢	٤٣,٨	٢٦,١	٣٠,٧	٤,٦-	٢,٨-
٢٠ ـ مالى	١١,٠	..	١٥,٧	..	٣,١	..	٣,٠	..	١١,٢	..	٥٦,٠	..	٢١,٦	..	٤,٧-	
٢١ ـ نيجيريا ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ ـ نيكاراغوا	١١,٠	..	١١,٦	..	١٤,٦	..	٧,٤	..	٢٠,٦	..	٣٤,٩	..	٣٢,٣	٣٩,٣	٧,٣-	١٧,٧-
٢٣ ـ توغو	٧,٢	..	١٦,٧	..	٥,٣	..	١٢,٠	..	٢٥,٢	..	٣٣,٧	..	٣١,٩	..	٢,٠-	
٢٤ ـ بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٩,٧	..	١٧,٦	..	٥,١	..	٦,٣	..	١٩,٦	..	٤١,٧	..	٢١,٩	..	٣,٥-	
٢٦ ـ باكستان	٣٠,٦	٢٧,٩	٢,٧	١,٦	١,٥	١,٠	٤,١	٣,٤	٣٧,٢	١١,٦	٢٣,٩	٥٤,٦	١٧,٧	٢١,٧	٥,٨-	٦,٢-
٢٧ ـ غانا ب	٣,٧	..	٢٢,٠	..	٧,٠	..	٦,٨	..	٢٠,٧	..	٣٩,٨	..	١٠,٩	..	٤,٢-	
٢٨ ـ الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩ ـ طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ ـ غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٣,١	..	٣,٩-	
٣١ ـ موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٢ ـ سرى لانكا	١,٧	٨,٥	٦,٧	١٠,١	٤,٩	٤,٨	١٢,٧	١٦,١	١٥,٩	٢٤,٠	٥٨,٢	٣٦,٥	٤١,٦	٢٨,٢	١٨,٤-	٧,٢-
٣٣ ـ زمبابوى	٢٥,٠	..	١٥,٥	..	٥,٤	..	٧,٨	..	١٨,١	..	٢٨,٢	..	٣٥,٣	٣٤,٨	١١,١-	٦,٧-
٣٤ ـ هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ ـ ليسوتو	صفر	٦,٥	١٥,٣	٢١,٩	٦,٢	١١,٥	١,٣	٥,٥	٣٥,٩	٣١,٦	٤١,٢	٢٣,١	٢٢,٧	٣٣,٢	٣,٧-	٠,٣-
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	١١,٤	..	٨,١	..	٢,٤	..	١٣,١	..	٧,٢	..	٥٧,٧	..	٥٣,٧	..	١٢,٥-	..
٣٧ ـ اندونيسيا	١٣,٥	٦,٨	٨,٣	٩,٨	٢,٥	٢,٨	١,٨	٢,٠	٤٠,٢	٢٩,٦	٣٣,٧	٤٩,١	٢٣,١	١٩,٢	٢,٣-	٠,٥-
٣٨ ـ ميانمار	٢١,٩	٢٢,٠	١٠,٦	١٧,٤	٥,٣	٦,٨	١٠,٦	١٢,١	٣٣,٧	١٩,٥	١٧,٩	٢٢,١	١٥,٩	١٥,٥	١,٢	٥,٠-
٣٩ ـ الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ ـ السودان	١٣,٢	..	٩,٨	..	١,٤	..	٠,٩	..	١٩,٨	..	٥٤,٩	..	١٩,٨	..	٣,٣-	
٤١ ـ جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ ـ زامبيا	صفر	..	١١,٤	..	٦,١	..	٣,٤	..	٣٢,٦	..	٤٦,٦	..	٤٠,٠	..	٢٠,٠-	
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى														
٤٣ ـ كوت ديفوار	٣,٩	..	١٦,٣	..	٣,٩	..	٤,٣	..	١٣,٤	..	٥٨,١	..	٣٣,٣	٣١,٢	١١,٤-	٣,٧-
٤٤ ـ بوليفيا	..	٩,٨	..	١٦,٦	..	٨,٢	..	١٢,٧	..	١٦,١	..	٣٦,٦	٢٩,٠	٢٢,٥	صفر	٢,٣-
٤٥ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ الفلبين ب	١٥,٧	٩,٩	١٣,٠	١٥,٠	٤,٥	٤,١	٦,٦	٤,٤	٥٦,٩	٢٦,٨	٣,٤	٣٩,٨	١٣,٤	١٩,٤	١,٤-	١,٢-
٤٧ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ ـ السنغال	١٦,٨	..	٢٣,٠	..	٤,٧	..	٩,٥	..	١٤,٤	..	٣١,٦	..	٢٣,٩	..	٠,٩	..
٤٩ ـ الكاميرون	٩,١	..	١٢,٤	..	٥,١	..	٨,٠	..	٢٤,٠	..	٤١,٤	..	١٥,٥	٢٠,٣	٠,٥	٢,٢-
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة ب	٤,٤	٤,٢	١٦,٥	١٥,٠	٨,٦	٧,٩	٢,٦	١,٤	٢٢,٧	٢١,٦	٤٥,١	٤٩,٩	٣٥,٢	٣٦,٠	٢,٠-	٥,٩-
٥٤ ـ بيرو ب	٢١,٠	..	١٥,٦	..	٥,٦	..	صفر	..	٢٢,١	..	٣٥,٧	..	٢٠,٤	١٢,٥	٢,٥-	١,٧-
٥٥ ـ غواتيمالا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤,٤	..	٣,٩-	
٥٦ ـ الكونغو	٩,٧	..	١١,٠	..	٥,١	..	٧,٠	..	٣٤,٢	..	٣٣,٠	..	٥٤,٦	..	٥,٨-	
٥٧ ـ المغرب	١٧,٩	١٢,٨	١٧,٣	١٨,٢	٣,٤	٣,٠	٦,٥	٥,٨	٢٧,٨	١٥,٢	٢٧,١	٤٤,٩	٣٤,٢	٢٩,٨	١٠,٠-	٢,٣-
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٧,٨	٤,٨	١٢,٦	١٠,٢	٩,٣	١٤,٠	١٣,٨	٢٠,٢	٣٧,١	٣٦,٥	١٩,٣	١٤,٢	١٧,٥	١٢,٣	٢,٧-	٠,٦
٥٩ ـ اكوادور ب	١٢,٥	١٢,٩	٢٤,٧	١٨,٢	٧,٨	١١,٠	١,٣	٢,٥	٢١,١	١١,٨	٢٢,٦	٤٣,٦	١٥,٠	١٥,٩	١,٥-	٢,٠
٦٠ ـ الأردن	٢٥,٣	٢٦,٧	٧,٦	١٢,٩	٣,٧	٥,٢	١٤,٥	١٥,١	٢٨,٣	١٠,٧	٢٠,٦	٢٩,٥	٠٠	٤١,٧	٠٠	٣,١-
٦١ ـ رومانيا	٠٠	١٠,٣	٠٠	١٠,٠	٠٠	٩,٢	٠٠	٢٦,٦	٠٠	٣٣,٠	٠٠	١٠,٩	٠٠	٣٧,٠	٠٠	٢,٠
٦٢ ـ السلفادور ب	٨,٨	١٦,٠	١٩,٨	١٢,٨	٩,٠	٧,٣	٥,٥	٤,٧	٢١,٠	١٩,٤	٣٦,٠	٣٩,٧	١٧,٦	١١,٢	٥,٩-	٠,٨-
٦٣ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ ـ مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ ـ ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ ـ بلغاريا	..	٥,٦	..	٦,٢	..	٤,٨	..	٢٣,٩	..	٤٦,٦	..	١٢,٨	..	٤٢,٤	٥,١-	
٦٧ ـ كولومبيا	٦,٧	..	١٩,١	..	٣,٩	..	٢١,٢	..	٢٧,١	..	٢٢,٠	..	١٣,٥	..	١,٨-	٠٠-
٦٨ ـ جامايكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٥,٧	..	١٧,١-	..
٦٩ ـ باراغواى	١٢,٤	١٣,٣	١٢,٩	١٢,٧	٣,٦	٤,٣	١٩,٢	١٤,٨	١٨,٩	١٢,٨	٣٣,٠	٤٢,١	٩,٨	٩,٤	٠,٣	٣,٠
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٦,٥	..	٢٢,٢	..	٩,٧	..	١٤,٨	..	١٧,٣	..	٢٩,٥	..	٤٤,٢	..	٦,٩-
٧١ ـ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ ـ تونس	١٢,٢	٥,٤	١٧,٠	١٧,٥	٧,٢	٦,٦	١٣,٤	١٨,٦	٢٧,٨	٢٢,٥	٢٢,٤	٢٩,٣	٣٢,٥	٣٢,٨	٢,٩-	٢,٦-

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النسبة المئوية من اجمالي المصروفات										إجمالي المصروفات (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)		الفائض / العجز الاجمالي (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)	
	الدفاع		التعليم		الصحة		الاسكان ، الخ والضمان الاجتماعي والرفاهية للمجتمع		خدمات اقتصادية		أخرى			
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ ـ تايلند	٢١,٧	١٧,٢	١٩,٨	٢١,١	٤,١	٨,١	٥,١	٦,٧	٢٤,٢	٢٦,٢	٢٥,١	٢٠,٧	١٩,١	١٥,٤	٤,٩-	٣,٠
٧٦ ـ بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا	٢,٦	..	٢٤,٦	١٩,١	٣٢,٠	٢٨,٧	٩,٥	١٣,٣	١٨,٢	٨,٦	١٦,٤	٢٧,٠	٢٥,٩	٧,٨-	١,٤-
٨٠ ـ تركيا	١٥,٢	١١,٣	١٤,٢	٢٠,٠	٣,٦	٣,٥	٦,١	٣,٩	٣٤,٠	١٩,٥	٢٦,٩	٤١,٨	٢٩,٤	٣,٨-	٦,٢-
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	١٥,٩	١٠,٣	٢١,٣	٢١,٧	٦,٤	٧,٦	٨,٦	١٩,٩	٢٤,٠	٢١,٦	٢٣,٧	١٨,٩	١٩,٧	١٣,٧-	١,٤-
٨٢ ـ بنما	صغر	٤,٩	١٣,٤	١٦,١	١٢,٧	٢١,٨	١٣,٥	٢٥,٢	٢١,٩	١٢,١	٣٨,٤	١٩,٩	٣٣,٤	٥,٧-	٦,٠
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلي	١٢,٤	٩,٦	١٤,٥	١٣,٣	٧,٤	١١,١	٣٧,١	٣٩,٠	١٣,٨	١٥,٠	١٤,٨	١٢,٠	٢٩,١	٢٢,١	٥,٦	٢,٤
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٣٥,٨	٤٢,٣	٥,٥	٨,٦	٠,٨	١,٩	١١,٣	٤,٠	٤١,١	٢٨,٢	٥,٤	١٥,٠	٤٨,١	٢٧,١	٩,٧-	١,٥
الدخل المتوسط الأعلى																
٨٩ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٣,٥	٣٤,٥	٢,٥-	٤,٧-
٩٠ ـ موريشيوس	٠,٨	١,٥	١٧,٦	١٤,٦	٧,٥	٨,١	٢١,٤	١٩,٥	١١,٧	١٦,٦	٤١,٠	٣٩,٦	٢٧,٤	٢٤,٧	١٠,٤-	٠,٨
٩١ ـ استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	٤,٠	٣,٠	صغر	٣,٧	٨,٠	٦,٩	٣٢,٠	٣٥,١	٢٤,٠	٩,٣	٣٢,٠	٤٢,٠	٢٠,٩	٢٥,٦	٢,٥-	٠,٩-
٩٣ ـ بوتسوانا ب	٩,٨	١٣,٣	٢٢,٢	٢٦,٠	٥,٤	٤,٧	٧,٩	١٤,٠	٢٦,٩	١٧,٢	٢٧,٩	٢٩,٧	٣٦,٥	٤٠,٤	٠,٢-	١١,٤
٩٤ ـ ماليزيا	١٤,٨	١٠,٩	١٨,٣	١٩,٦	٥,١	٥,٩	٧,٠	١١,٦	٣٠,٠	١٩,٤	٢٤,٧	٣٢,٧	٢٩,٦	٢٩,٤	٦,٢-	٠,٣
٩٥ ـ فنزويلا	٥,٨	..	١٩,٩	..	٨,٨	..	٩,٥	..	٢٠,٢	..	٣٥,٧	..	١٨,٧	٢٢,٤	صغر	٣,٢-
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	٤,٤	٣,٦	١,٨	٣,٣	٢,٧	٧,٩	٢٢,٣	٣٥,٣	٤٤,٠	٢٢,٠	٢٤,٧	٢٧,٩	٥٨,٣	٥٤,٧	٢,٩-	٠,٨
٩٨ ـ اوروغواي	١٣,٤	٦,٥	٨,٨	٦,٨	٤,٩	٥,٠	٤٨,٥	٥٤,١	١١,٤	٧,٧	١٣,٠	٢٠,٠	٢٢,٧	٢٨,٧	صغر	١,٠
٩٩ ـ المكسيك	٢,٣	٢,٤	١٨,٠	١٣,٩	٢,٤	١,٩	١٨,٥	١٣,٠	٣١,٢	١٣,٤	٢٧,٦	٥٥,٥	١٧,٤	١٧,٩	٣,١-	٠,٨
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١,٧	..	١١,٦	..	٥,٨	..	١٥,٩	..	٤٣,٥	..	٢١,٥	..	٣٢,٠	..	٧,٦	..
١٠١ ـ الفلبين ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٠,٥	٣٣,٥	٦,٨	١,٨-
١٠٢ ـ الأرجنتين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨,٤	..	٥,٣-	..
١٠٣ ـ عمان	٥١,٢	٣٥,٨	٤,٨	١١,٠	٥,٧	٢,٩	١٣,٠	٢,٠	١٨,٤	١١,١	٢٠,٨	٢٣,٤	٤٣,١	٤٧,٩	٠,٥	١٤,٧-
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٣٤,٣	٢٢,١	١٧,١	١٦,٢	١,٢	١,٢	٧,٥	١٢,٥	١٥,٦	١٦,٥	٢٤,٣	٣١,٥	١٧,٩	١٧,٦	٢,٣-	٠,٩-
١٠٧ ـ اليونان	١٢,٦	..	١٠,٠	..	١٠,٣	..	٣١,٣	..	١٦,٦	..	١٩,٢	..	٣٤,٤	٦٦,٢	٤,٨-	٢٩,٠-
١٠٨ ـ البرتغال	٧,٤	٥,٣	١١,٢	١٢,٠	١٠,٣	٨,٠	٢٧,٠	٢٨,٠	١٩,٩	١٠,٥	٢٤,٢	٣٦,٢	٣٩,٦	٤٤,٣	١٠,١-	٣,٣-
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط																
افريقيا جنوب الصحراء																
شرق آسيا والمحيط الهادي																
جنوب آسيا																
أوروبا وآسيا الوسطى																
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا																
أمريكا اللاتينية والكاريبي																
المدينة بصورة باهظة																
اقتصادات مرتفعة الدخل																
١١٠ ـ أيرلندا	٣,٤	٣,٣	١١,٤	١٢,٢	١٣,٠	١٣,٧	٢٧,٧	٢٩,١	١٨,٤	١٢,٨	٢٥,٤	٢٩,٤	٤٨,٩	٤٧,٥	١٣,٦-	٢,٤-
١١١ ـ نيوزيلندا ب	٥,١	٣,٩	١٤,٧	١٣,٩	١٥,٢	١٢,١	٣١,١	٣٩,٢	١٥,٠	٦,١	١٨,٩	٢٤,٧	٣٩,٠	٣٨,٨	٦,٨-	٢,٣-
١١٢ ـ + اسرائيل	٣٩,٨	٢٢,١	٩,٩	١١,١	٣,٦	٤,٤	١٤,٤	٣١,٣	١٣,٤	٩,٣	١٩,٠	٢١,٧	٧٢,٤	٤٥,٤	١٦,١-	٣,٧-
١١٣ ـ أسبانيا	٤,٣	٤,٤	٨,٠	٥,٣	٠,٧	٧,٠	٦٠,٣	٣٩,٠	١١,٩	٩,٩	١٤,٨	٣٤,٤	٢٧,٠	٣٤,٢	٤,٢-	٣,٣-
١١٤ ـ + هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ ـ + سنغافورة	٢٥,٢	٢٢,١	١٤,٦	٢٢,٩	٧,٠	٦,٢	٧,٦	٧,٢	١٧,٧	١٠,٧	٢٧,٩	٣٠,٩	٢٠,٨	٢٢,٧	٢,٢	٩,٢
١١٦ ـ استراليا	٩,٤	٨,٦	٨,٢	٧,٠	١٠,٠	١٢,٧	٢٨,٥	٣١,٢	٨,١	٨,٣	٣٥,٨	٣٢,٢	٢٣,١	٢٧,٤	١,٥-	٠,٦
١١٧ ـ المملكة المتحدة	١٣,٨	١١,٣	٢,٤	١٣,٢	١٣,٥	١٣,٨	٣٠,٥	٣٧,٨	٧,٥	٦,٨	٣٢,٩	١٧,٠	٣٨,٢	٣٩,٥	٤,٦-	صغر
١١٨ ـ ايطاليا	٣,٤	..	٨,٤	..	١٢,٦	..	٢٩,٦	..	٧,٢	..	٣٨,٧	..	٤١,٠	٥١,٦	١٠,٧-	١٠,٠-
١١٩ ـ هولندا	٥,٦	٤,٨	١٣,١	١٠,٥	١١,٧	١٣,٩	٣٩,٥	٤٠,٩	١٠,٩	٦,٠	١٩,٢	٢٣,٤	٥٢,٧	٥٢,٨	٤,٥-	٣,٤-
١٢٠ ـ كندا	٧,٧	..	٣,٨	..	٦,٧	..	٣٥,١	..	١٩,٤	..	٢٧,٣	..	٢١,٨	..	٣,٦-	..
١٢١ ـ بلجيكا	٥,٧	..	١٥,٠	..	١,٦	..	٤٤,٧	..	١٦,٠	..	١٧,٠	..	٥١,٣	٥٠,٤	٨,٢-	٦,٩-
١٢٢ ـ فنلندا	٥,٦	٤,٣	١٤,٧	١٣,٩	١٠,٥	٣,٢	٢٨,٢	٤٧,٠	٢٧,٠	١٨,١	١٤,٠	١٣,٥	٢٨,٤	٣٩,٢	٢,٢-	٧,٢
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٤٧,٥	..	١١,٧	..	٧,٩	..	٣,٩	..	٦,١	..	٢٢,٩	..	١١,٦	..	٢,٠	..
١٢٤ ـ فرنسا	٧,٤	٦,٤	٨,٦	٧,٠	١٤,٨	١٦,٠	٤٦,٨	٤٥,١	٦,٨	٥,٠	١٥,٦	٢٠,٥	٣٩,٣	٤٥,٤	٠,١-	٣,٨-
١٢٥ ـ النمسا	٣,٠	٢,٤	٩,٧	٩,٤	١٣,٣	١٣,٠	٤٨,٧	٤٧,٦	١١,٧	٩,٣	١٣,٥	١٨,٣	٣٧,٧	٣٩,٥	٣,٤-	٤,٨-
١٢٦ ـ المانيا ج	٩,١	..	٠,٩	..	١٩,٠	..	٤٩,٦	..	٨,٧	..	١٢,٦	..	٣٠,٣	٢٤,٦	١,٨-	٢,٥-
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٢١,٢	٢٠,٦	٢,٦	١,٨	١٠,٤	١٦,٠	٣٧,٨	٣١,١	٩,٧	٦,١	١٨,٢	٢٤,٥	٢١,٧	٢٤,٣	٢,٨-	٤,٩-
١٢٨ ـ النرويج	٧,٧	٨,٠	٨,٧	٩,٤	١٠,٦	١٠,٣	٣٤,٧	٣٩,٣	٢٢,٧	١٧,٥	١٥,٦	١٥,٥	٣٩,٢	٤٦,٤	٢,٠-	٠,٧
١٢٩ ـ الدانمرك	٦,٥	٥,٠	١٠,٤	٩,٧	١,٨	١,١	٤٤,٧	٤٠,١	٦,٥	٨,٠	٣٠,٠	٣٦,١	٤٠,٤	٤٢,٢	٢,٧-	٠,٩-
١٣٠ ـ السويد	٧,٧	٥,٥	١٠,٤	٩,٣	٢,٢	٠,٨	٥١,٥	٥٦,٢	١٠,٩	١٠,٥	١٧,٣	١٧,٧	٣٩,٥	٤٧,٥	٨,١-	٢,٣-
١٣١ ـ اليابان ب	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨,٤	١٥,٨	٧,٠-	١,٦-
١٣٢ ـ سويسرا	١٠,٢	..	٣,٤	..	١١,٧	..	٤٩,٣	..	١٤,٢	..	١١,٢	..	١٩,٥	..	٠,٢-	..
العالم																

(أ) أنظر الملاحظات التقنية . (ب) البيانات خاصة بحسابات الميزانية فقط . (ج) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١١ : الايراد الجارى للحكومة المركزية

	النسبة المئوية من إجمالى الايراد الجارى															
	إيرادات الضرائب												ايرادات من غير الضرائب		إجمالى الايراد الجارى (كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)	
	الدخل والارباح ومكاسب رأس المال		الضمان الاجتماعى		السلع والخدمات		التجارة والمعاملات الدولية		أخرى							
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند																
١ . موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ . اثيوبيا	٢٠,٩	..	صفر	..	٢٤,٣	..	٣٥,٧	..	٣,٧	..	١٥,٤	..	..	..	١٨,٧	..
٣ . تنزانيا	٣٢,٥	..	صفر	..	٤٠,٨	..	١٧,٣	..	١,٦	..	٧,٨	..	..	..	١٧,٦	..
٤ . سيراليون [ب]	٢٢,٤	٣٣,٩	صفر	صفر	١٦,٣	٢٨,٤	٤٩,٦	٣٤,٩	١,٥	صفر	١٠,١	٢,٨	١٦,٩	١٣,٤		
٥ . نيبال	٥,٥	٩,٩	صفر	صفر	٣٦,٨	٣٦,٧	٣٣,٢	٣٠,٨	٨,٢	٥,٥	١٦,٢	١٧,١	٧,٨	٩,٦		
٦ . أوغندا	١١,٥	..	صفر	..	٤١,٠	..	٤٤,٣	..	٠,٢	..	٣,١	..	٣,١	..		
٧ . بوتان	١٣,٨	٧,٥	صفر	صفر	٣٩,١	١٦,٦	٠,٤	٠,٤	٢,٣	,٦	٤٤,٣	٧٥,٠	١١,٤	١٨,٥		
٨ . بوروندى	١٩,٣	..	١,٠	..	٢٥,٣	..	٤٠,٤	..	٨,٤	..	٥,٦	..	١٤,٠	..		
٩ . ملاوى [ب]	٣٣,٩	٣٦,٩	صفر	صفر	٣٠,٩	٣٣,٠	٢٢,٠	١٦,٣	٠,٣	٠,٧	١٢,٩	١٣,١	٢٠,٧	٢٠,٧		
١٠ . بنغلاديش [ب]	١٠,١	..	صفر	..	٢٥,٥	..	٢٨,٦	..	٣,٩	..	٣١,٩	..	١١,٣	..		
١١ . تشاد	..	٢٢,٦	..	صفر	..	٣٣,٧	..	١٥,٣	..	٦,٦	..	٢١,٨	..	٩,١		
١٢ . غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
١٣ . مدغشقر	١٦,٦	١٥,٣	١١,٣	صفر	٣٩,٣	١٩,٥	٢٧,٦	٤٤,٥	٢,٧	١,١	٢,٤	١٩,٥	١٣,٤	٩,١		
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
١٥ . رواندا	١٧,٨	١٥,٦	٤,١	٢,٤	١٩,٣	٣٤,٧	٤٢,٤	٣١,١	٢,٤	٤,٢	١٤,٠	١٢,٠	١٢,٨	١٣,٧		
١٦ . النيجر	٢٣,٨	..	٤,٠	..	١٨,٠	..	٣٦,٤	..	٢,٦	..	١٥,٣	..	١٤,٧	..		
١٧ . بوركينا فاسو	١٧,٨	..	٧,٨	..	١٥,٩	..	٤٣,٧	..	٤,٣	..	١٠,٥	..	١٣,٦	..		
١٨ . الهند	١٨,٣	١٧,٠	صفر	صفر	٤٢,٥	٣٤,٤	٢٢,٠	٢٥,٥	٠,٦	٠,٤	١٦,٦	٢٢,٨	١١,٧	١٤,٤		
١٩ . كينيا [ب]	٢٩,١	٢٦,١	صفر	صفر	٣٨,٨	٤٧,٩	١٨,٥	١٤,٢	١,٠	١,٠	١٢,٦	١٠,٨	٢٢,٦	٢٦,٢		
٢٠ . مالى	١٧,٩	..	صفر	..	٣٦,٨	..	١٧,٩	..	١٩,٥	..	٨,٠	..	١١,٠	..		
٢١ . نيجيريا [ب]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٢٢ . نيكاراغوا	٧,٨	١٦,٩	٨,٩	١١,٨	٣٧,٣	٣٧,٥	٢٥,٢	١٧,٦	١٠,٧	١٠,٥	١٠,١	٥,٨	٢٤,٧	١٩,٥		
٢٣ . توغو	٣٤,٤	..	٥,٨	..	١٥,٣	..	٣٢,٠	..	١,٧-	..	١٤,٢	..	٣١,٤	..		
٢٤ . بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٦,١	..	٦,٤	..	٢٠,٨	..	٣٩,٨	..	٧,٨	..	٩,١	..	١٦,٤	..		
٢٦ . باكستان	١٣,٨	١٠,٠	صفر	صفر	٣٣,٦	٣٢,٢	٣٤,٤	٣٠,٢	٠,٢	٠,٣	١٧,٩	٢٧,٢	١٦,٤	١٦,٧		
٢٧ . غانا [ب]	٢٠,٥	..	صفر	..	٢٨,٢	..	٤٤,٢	..	٠,٢	..	٦,٩	..	٦,٩	..		
٢٨ . الصين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٢٩ . طاجيكستان [أ]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٣٠ . غينيا	٢٨,١	..	١,٠	..	٦,٤	١٧,١	٢٧,٩	٧٤,٤	٠,٧	٢,٤	٣٥,٨	٦,١	٠٠	١٣,٥		
٣١ . موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٣٢ . سرى لانكا	١٥,٥	١١,٢	صفر	صفر	٢٦,٨	٤٧,٨	٥٠,٥	٢٧,٦	١,٩	٣,٥	٥,٣	٩,٨	٢٠,٣	٢٠,١		
٣٣ . زمبابوى	٤٦,٢	٤٤,٤	صفر	صفر	٢٧,٩	٢٦,٣	٤,٤	١٩,٠	١,٢	١,٠	٢٠,٢	٩,٣	٢٤,٤	٣٠,٦		
٣٤ . هندوراس	٣٠,٨	..	صفر	..	٢٣,٨	..	٣٧,٢	..	١,٨	..	٦,٥	..	١٥,٤	..		
٣٥ . ليسوتو	١٣,٤	١٦,٩	صفر	صفر	١٠,٢	١٦,٧	٦١,٣	٥١,٨	١,٢	٠,١	١٣,٩	١٤,٥	١٧,١	٢٨,٠		
٣٦ . جمهورية مصر العربية	١٦,٢	..	٩,١	..	١٥,١	..	١٧,٣	..	٧,٧	..	٣٤,٦	..	٤٧,١	..		
٣٧ . اندونيسيا	٧٨,٠	٥٨,٠	صفر	صفر	٨,٦	٢٦,٣	٧,٢	٥,١	١,٢	٢,٨	٤,٩	٧,٨	٢٢,٢	١٩,٧		
٣٨ . ميانمار	٢,٩	١١,٤	صفر	صفر	٤٢,٣	٣٢,٦	١٤,٩	١٦,٥	صفر	صفر	٣٩,٩	٣٩,٦	١٦,١	٩,٧		
٣٩ . الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٤٠ . السودان	١٤,٤	..	صفر	..	٢٦,٠	..	٤٢,٦	..	٠,٧	..	١٦,٣	..	١٤,٠	..		
٤١ . جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٤٢ . زامبيا	٣٨,١	..	صفر	..	٤٣,١	..	٨,٣	..	٣,١	..	٧,٣	..	٢٧,٠	..		
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأعلى																
٤٣ . كوت ديفوار	١٣,٠	١٦,٤	٥,٨	٦,٧	٢٤,٨	٢٧,٣	٤٢,٨	٢٩,١	٦,١	١١,١	٧,٥	٩,٤	٢٤,٠	٢٨,٠		
٤٤ . بوليفيا	..	٥,٣	..	٨,٥	..	٣٧,٣	..	٧,٠	..	٩,١	..	٣٢,٨	..	١٦,٩		
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٤٦ . الفلبين [ب]	٢١,١	٢٩,٣	صفر	صفر	٤١,٩	٢٦,٢	٢٤,٢	٢٨,٧	٢,٢	٣,٢	١٠,٦	١٢,٦	١٤,٠	١٧,٤		
٤٧ . أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٤٨ . السنغال	١٨,٤	..	٣,٧	..	٢٦,٠	..	٣٤,٢	..	١١,٤	..	٦,٣	..	٢٤,٩	..		
٤٩ . الكاميرون	٢١,٧	١٨,٢	٨,٠	صفر	١٨,٠	١٧,٥	٣٨,٤	١٨,٥	٥,٩	١١,٠	٧,٩	٣٤,٧	١٦,٢	١٨,١		
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٥١ . جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٥٢ . أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة [ب]	٦٠,٥	٤٥,١	صفر	صفر	١٢,١	١١,٧	١٦,٤	٢٤,١	٠,٦	٢,٠	١٠,٥	١٧,٠	٢٣,٥	٢٥,٠		
٥٤ . بيرو [ب]	٢٥,٩	١٢,٠	صفر	صفر	٣٧,٢	٥٧,٤	٢٧,١	٩,٥	٢,٢	٥,٢	٧,٧	١٤,٩	١٧,٩	١٠,٦		
٥٥ . غواتيمالا	١١,٢	..	١١,٢	..	٢٦,٤	..	٣٠,٢	..	١١,١	..	٩,٩	..	١١,٣	..		
٥٦ . الكونغو	٤٨,٨	..	٤,٤	..	٧,٦	..	١٣,٠	..	٢,٧	..	٢٣,٥	..	٣٩,١	..		
٥٧ . المغرب	١٩,٢	٢٣,٦	٥,٤	٤,٠	٣٤,٧	٣٧,٦	٢٠,٨	١٧,٨	٧,٤	٣,٦	١٢,٥	١٣,٤	٢٤,٠	٢٧,٣		
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٩,٣	٢١,٤	٣,٩	٤,٥	٢١,٦	٢٢,٥	٣١,٢	٤٠,٣	١,٧	١,٣	٢٢,٤	١٠,٠	١٤,٧	١٢,٧		
٥٩ . اكوادور [ب]	٤٤,٦	٥٦,٩	صفر	صفر	١٧,٤	٢١,٥	٣٠,٨	١٤,٣	٣,٠	٥,٥	٤,٣	١,٧	١٣,٥	١٨,٠		
٦٠ . الأردن	١٣,٢	١٢,٢	صفر	صفر	٧,٣	١٩,١	٤٧,٨	٢٩,١	٩,٥	٩,٥	٢٢,٢	٣٠,٢	٠٠	٣٠,٠		
٦١ . رومانيا	..	٣٥,٢	..	٢٨,٩	..	٢٣,٢	..	٣,١	..	١,٥	..	٨,١	..	٣٧,٣		
٦٢ . السلفادور [ب]	٢٣,٢	٢٠,٤	صفر	صفر	٢٩,٨	٤٩,٥	٣٧,٠	١٧,٠	٥,٦	٦,٧	٤,٥	٦,٥	١١,٧	٩,٧		
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٦٤ . مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٦٥ . ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٦٦ . بلغاريا	..	٢٧,٢	..	٣١,٥	..	١٥,٣	..	٦,٥	..	٦,٩	..	١٢,٧	..	٣٧,١		
٦٧ . كولومبيا	٢٤,٩	..	١١,٢	..	٢٢,٦	..	٢٠,٦	..	٦,٨	..	١٣,٩	..	١٢,١	..		
٦٨ . جامايكا	٣٣,٧	..	٣,٧	..	٤٩,٣	..	٣,١	..	٦,٣	..	٤,٠	..	٣١,٩	..		
٦٩ . باراغواى	١٥,٢	٩,٣	١٣,١	صفر	١٧,٧	١٩,٥	٢٤,٨	٢٠,١	٢٠,٥	٢٤,٨	٨,٨	٢٦,٢	١٠,٦	١٢,٣		
٧٠ . ناميبيا	..	٢٣,٤	..	صفر	..	٢٥,١	..	٣٧,٥	..	٠,٥	..	١٣,٥	..	٣٥,٩		
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..		
٧٢ . تونس	١٤,٦	١٢,٦	٩,٣	١٢,٤	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٤,٧	٢٨,٥	٥,٦	٤,٥	٢٢,٠	١٨,٣	٣٢,٣	٢٩,٥		

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	النسبة المئوية من إجمالي الايراد الجاري															
	إيـــــــرادات الضـــــــرائب												إجمالي الايراد الجاري (كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي)	
	الدخل والارباح ومكاسب رأس المال		الضمان الاجتماعي		السلع والخدمات		التجـارة والمعاملات الدولية		أخرى أ		ايرادات من غير الضرائب			
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ ـ الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ ـ تايلند	١٧,٧	٢٧,٥	٠,٢	١,٠	٤٦,٠	٤١,٦	٢٦,٢	١٦,٧	١,٨	٣,٣	٨,١	٩,٩	١٤,٥	١٨,١
٧٦ ـ بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كومنتاريكا	٨,٩	٢٨,٩	٢٨,٦	..	٣٠,٤	٢٧,٧	١٨,٩	١٩,٧	٢,٣	١,١	٥,٨	١٤,٠	١٨,٧	٢٤,٢
٨٠ ـ تركيا	٤٩,١	٣٩,٩	صفر	صفر	١٩,٧	٣٣,٩	٦,٠	٤,٥	٤,٦	٢,٥	٢٠,٧	١٩,٢	٢٢,٣	٢٢,٩
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	٣,٩	١٢,٤	٧,٤	٦,٠	٣,٦	٥,٤	١١,٧	١٥,٠	٥,٣	٤,٠	٦٨,٢	٥٧,٢	٢١,٥	١٧,٩
٨٢ ـ بنما	٢١,٢	١٨,٦	٢١,٢	٢٢,٢	١٦,٧	١٦,٢	١٠,٣	١٠,٩	٣,٨	٣,٢	٢٦,٧	٢٨,٩	٢٧,٧	٣٠,٦
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلي	١٧,٦	١٨,٢	١٧,٤	٧,١	٣٥,٨	٤٥,٠	٤,٣	٩,٦	٤,٩	٨,٠	١٩,٩	١٢,١	٣٣,٢	٢٤,٤
٨٦ ـ ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ ـ منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٩,٧	٣٤,٧	صفر	صفر	٥,٣	٣,٦	١٤,٣	٨,٥	١٠,١	٣٢,٦	٦٠,٧	٢٠,٦	٢٦,٨	٢٥,١
الدخل المتوسط الأعلى														
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٥٥,٨	٥٠,٥	١,١	١,٨	٢٣,٨	٣٣,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٢	٢,٧	١٢,٧	٧,٥	٢٥,٠	٣٠,١
٩٠ ـ موريشيوس	١٥,٣	١٣,٨	صفر	٥,٠	١٧,٢	٢٢,٧	٥١,٦	٤٠,٣	٤,٣	٥,٧	١١,٦	١٢,٥	٢١,٠	٢٤,٤
٩١ ـ استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	١٤,٣	١٧,١	٢٨,٦	٣٠,٣	٢٨,٦	٢١,٢	٧,١	٢,٣	٣,٦	٥,٠	١٧,٩	٢٤,١	٢٣,٤	٢١,٦
٩٣ ـ بوتسوانا ب	٣٣,٣	٣٠,١	صفر	صفر	٠,٧	٢,٠	٣٩,١	١٩,٣	٠,١	٠,١	٢٦,٧	٤٨,٥	٣٦,٦	٥٩,٤
٩٤ ـ ماليزيا	٣٧,٥	٣٤,٢	٠,٤	٠,٩	١٦,٨	٢٠,٠	٣٣,٠	١٤,٩	١,٨	٣,٢	١٠,٥	٢٦,٩	٢٧,٣	٣٠,١
٩٥ ـ فنزويلا	٦٧,٤	٥١,٥	٤,٦	٥,٣	٤,٢	٦,٦	٦,٨	١٠,٨	١,٨	٢,٢	١٥,٢	٢٣,٦	٢٢,٢	١٩,٢
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	١٨,٥	١٧,٩	١٥,٣	٢٩,٢	٣٨,٣	٣١,٣	٦,٩	٥,٨	٤,٨	٠,٢	١٦,١	١٥,٥	٥٥,٥	٥٥,٦
٩٨ ـ اوروغواي	١٠,٩	٥,٩	٢٣,٤	٢٩,٨	٤٣,٣	٣٥,٢	١٤,٢	٨,٢	٢,٧	١٦,٨	٥,٥	٤,١	٢٣,١	٢٩,٧
٩٩ ـ المكسيك	٣٦,٧	٣٦,٥	١٤,١	١٣,٦	٢٨,٩	٥٦,٠	٢٧,٦	٤,٦	١٢,٦-	١٨,٣-	٥,٣	٧,٧	١٥,٦	١٤,٥
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٧٢,٧	..	صفر	..	٣,٩	..	٦,٧	..	٠,٦	..	١٦,١	..	٤٤,٧	..
١٠١ ـ الغابون ب	٣٩,٩	٢٧,٦	صفر	٠,٨	٤,٨	٢٣,٧	١٩,٧	١٧,٤	٢,٠	١,٢	٣٣,٧	٢٩,٣	٣٩,٤	٣١,٧
١٠٢ ـ الأرجنتين	صفر	..	١٦,٧	..	١٦,٧	..	..	..	٣٣,٣	..	٣٣,٣	..	١٥,٨	..
١٠٣ ـ عمان	٢٦,٠	٢٠,١	صفر	صفر	٠,٥	٠,٩	١,٤	٣,٦	٠,٣	٠,٦	٧١,٨	٧٤,٨	٤٢,٩	٣٣,٥
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٢٢,٣	٣٣,٩	١,١	٥,٣	٤٥,٩	٣٥,٧	١٥,٠	٨,٤	٣,٢	٦,٨	١٢,٥	٩,٩	٣٩,٤	١٨,٣
١٠٧ ـ اليونان	١٧,٤	٢١,٥	٢٥,٨	٢٨,٩	٣١,٦	٤٢,٨	٥,٠	٠,١	٩,٦	١,٦-	١٠,٦	٨,٣	٢٩,٧	٣٥,٢
١٠٨ ـ البرتغال	١٩,٤	٢٣,٦	٢٦,٠	٢٧,٣	٣٣,٧	٣٥,٣	٥,١	٢,٣	٨,٧	٣,٢	٧,١	٨,٢	٣١,١	٣٧,٩
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط														
افريقيا جنوب الصحراء														
شرق آسيا والمحيط الهادي														
جنوب آسيا														
أوروبا وآسيا الوسطى														
الشرق الأوسط وشمال افريقيا														
أمريكا اللاتينية والكاريبي														
المدينة بصورة بادطة														
اقتصادات مرتفعة الدخل														
١١٠ ـ ايرلندا	٣٤,٣	٣٦,٣	١٣,٤	١٤,٤	٣٠,١	٣١,٣	٩,٢	٨,١	١,٩	٣,٤	١١,١	٦,٥	٣٧,٧	٤٢,٩
١١١ ـ نيوزيلندا ب	٦٧,٣	٥٧,٣	صفر	صفر	١٨,٠	٢٦,٧	٣,٢	٢,١	١,٣	٢,٥	١٠,٣	١١,٤	٣٤,٩	٣٥,٤
١١٢ ـ + اسرائيل	٤٠,٧	٣٤,٥	١٠,١	٦,٨	٢٤,٥	٢٧,٤	٣,٦	١,٨	٧,٠	٤,٢	١٤,١	١٥,٣	٥٢,٠	٣٧,٧
١١٣ ـ اسبانيا	٢٣,٢	٣٢,٢	٤٨,٠	٣٨,٣	١٢,٦	٢٢,١	٣,٨	١,٦	٤,٤	٠,٤	٨,٠	٥,٤	٢٤,٤	٣٠,٧
١١٤ ـ + هونج كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ ـ + منغافورة	٣٢,٥	٢٧,٠	صفر	صفر	١٥,٨	٢٢,٨	٦,٩	٢,٢	١٣,٩	١٤,٥	٣٠,٩	٣٣,٥	٢٦,٣	٢٨,٣
١١٦ ـ استراليا	٦٠,٨	٦٤,٨	صفر	صفر	٢٣,٣	٢٠,٦	٥,٤	٣,٣	٠,٣	١,٥	١٠,١	٩,٩	٢٢,١	٢٧,٦
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٣٧,٧	٣٦,٤	١٥,٦	١٦,٢	٢٧,٨	٣٠,٧	٠,١	٠,١	٥,٧	٧,٩	١٣,١	٨,٧	٣٥,٢	٣٧,٥
١١٨ ـ ايطاليا	٣٠,٠	٣٦,٦	٣٤,٧	٢٨,٣	٢٤,٧	٢٩,٧	٠,١	صفر	٢,٥	٢,٥	٨,١	٢,٨	٣١,٢	٤٠,٧
١١٩ ـ هولندا	٢٩,٦	٢٩,٨	٣٦,٣	٣٧,٣	٢٠,٨	٢١,٣	صفر	صفر	٢,٧	٣,٠	١٠,٦	٨,٦	٤٩,٣	٤٩,٦
١٢٠ ـ كندا	٥٢,٦	..	١٠,٤	..	١٦,٦	..	٧,٠	..	٠,٢-	..	١٣,٦	..	١٩,٢	..
١٢١ ـ بلجيكا	٣٨,٥	٣٣,٩	٣٠,٦	٣٦,٣	٢٤,٢	٢٤,١	صفر	صفر	٢,٥	٢,٥	٤,٣	٣,٢	٤٤,٠	٤٣,٧
١٢٢ ـ فنلندا	٢٦,٧	٢٨,٢	١١,٥	١١,٤	٤٩,١	٤٥,٢	٢,٠	٠,٨	٣,٠	٣,٣	٧,٧	١١,٠	٢٧,٥	٣٢,٧
١٢٣ ـ + الأمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ ـ فرنسا	١٧,٧	١٧,١	٤١,٢	٤٤,٦	٣٠,٩	٢٦,٨	٠,١	صفر	٢,٧	٤,٢	٧,٤	٧,٢	٣٩,٤	٤٠,٩
١٢٥ ـ النمسا	٢١,١	١٩,٦	٣٥,٠	٣٦,٧	٢٥,٦	٢٤,٧	١,٦	١,٥	٩,١	٨,٧	٧,٧	٨,٧	٣٤,٩	٣٥,٥
١٢٦ ـ المانيا ب	١٨,٧	١٦,٠	٥٤,٢	٥١,٠	٢٣,١	٢٧,٥	صفر	صفر	٠,١	٠,٤-	٣,٩	٦,٠	٢٨,٧	٣٠,٣
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٥٦,٦	٥٠,١	٢٨,٢	٣٥,٥	٤,٤	٣,٩	١,٤	١,٥	١,٢	١,٠	٨,٢	٨,٠	١٩,٩	١٩,٤
١٢٨ ـ النرويج	٢٧,٤	١٦,٦	٢٢,٣	٢٤,٢	٣٩,٦	٣٤,٤	٠,٦	٠,٥	١,١	١,٣	٨,٩	٢٣,٠	٤٢,٤	٤٧,٥
١٢٩ ـ الدانمرك	٣٥,٩	٣٨,٠	٢,٣	٣,٨	٤٦,٩	٤١,١	٠,١	٠,١	٣,٣	٣,٢	١١,٦	١٣,٩	٣٦,١	٤٠,١
١٣٠ ـ السويد	١٨,٢	٦,٨	٣٣,٢	٣٩,٠	٢٩,١	٣٠,٢	١,٢	٠,٨	٤,٣	٨,٠	١٤,١	١٥,٣	٣٥,٢	٤٤,٦
١٣١ ـ اليابان ب	٧٠,٨	٦٩,٢	صفر	صفر	٢٠,٨	١٦,٩	٢,٤	١,٣	٠,٨	٧,٤	٥,٢	٥,٢	١١,٠	١٤,٥
١٣٢ ـ موريسرا	١٤,٠	..	٤٨,٠	..	١٩,٣	..	٩,٥	..	٢,٠	..	٧,٣	..	١٨,٩	..
العالم														

(أ) أنظر الملاحظات التقنية . (ب) البيانات لحسابات الميزانية فقط . (جـ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٢ : النقود وأسعار الفائدة

	النقود ، محددة بصورة عريضة				متوسط التضخم السنوى (مكمش الناتج المحلى الاجمالى)	أسعار الفائدة الاسمية فى المصارف (متوسط السنة المئوية السنوية)			
	متوسط معدل النمو الاسمى السنوى (نسبة مئوية)		المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى			سعر الايداع		سعر الاقراض	
	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ . موزامبيق	..	..	..	..	..	٣٨,٠	..	..	..	..
٢ . أثيوبيا	١٤,٤	١٢,٨	١٤,٠	٢٥,٣	٦٥,٢	٢,٨	..	٣,٦	..	٨,٠
٣ . تنزانيا	٢٢,٦	..	٢٢,٩	٣٧,٢	..	٢٥,٣	٤,٠	..	..	١١,٥
٤ . سيراليون	١٩,٩	٥٨,١	١٢,٦	٢٠,٦	١٢,٤	٦٠,٨	٩,٢	٥٤,٧	١١,٠	٦٢,٨
٥ . نيبال	١٩,٩	١٩,٩	١٠,٦	٢١,٩	٣٥,٧	٩,٢	٤,٠	٨,٥	١٤,٠	١٤,٤
٦ . اوغندا	٢٨,١	..	١٦,٣	١٢,٧	..	..	٦,٨	٣٥,٨	١٠,٨	٣٤,٤
٧ . بوتان	..	٣٠,٧	..	..	٢٢,٧	٨,٧	..	٨,٠	..	١٧,٠
٨ . بوروندى	٢٠,١	٩,٩	٩,١	١٣,٥	..	٤,٥	٢,٥	..	١٢,٠	..
٩ . ملاوى	١٤,٧	١٨,٠	٢١,٧	٢٠,٥	٢٢,٧	١٥,١	٧,٩	١٦,٥	١٦,٧	٢٢,٠
١٠ . بنغلاديش	..	١٨,٧	..	١٨,٤	٣١,١	٩,١	٨,٣	١٠,٥	١١,٣	١٥,٠
١١ . تشاد	١٥,٢	٧,٦	٩,٤	٢٠,٠	٢٠,١	٠,٩	٥,٥	٧,٥	١١,٠	١٦,٣
١٢ . غينيا بيساو	..	٥٩,٦	..	..	١٢,٢	٥٩,٣	..	٣٩,٣	..	٥٠,٣
١٣ . مدغشقر	١٣,٨	١٦,٠	١٧,٣	٢٢,٣	٢٠,٧	١٦,٤	٥,٦	..	٩,٥	..
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	٧,٢	١٤,٠	٤,٨	١٥,٠
١٥ . رواندا	٢١,٥	٨,٣	١٠,٧	١٣,٦	١٧,٣	٣,٦	٦,٣	٧,٧	١٣,٥	١٦,٧
١٦ . النيجر	٢٣,٩	٤,٥	٥,٢	١٣,٣	١٩,٦	١,٧	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
١٧ . بوركينا فاسو	٢١,٥	١٠,٣	٩,٣	١٥,٩	٢١,٢	٣,٥	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
١٨ . الهند	١٧,٣	١٦,٨	٢٣,٩	٣٦,٢	٤٤,١	٨,٥	..	..	١٦,٥	١٨,٩
١٩ . كينيا	١٩,٨	١٥,٨	٣١,٢	٣٦,٨	٤٤,٦	٩,٣	٥,٨	١٣,٧	١٠,٦	١٨,٨
٢٠ . مالى	١٨,٥	٨,١	١٣,٨	١٧,٩	٢٠,٧	٣,٧	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٢١ . نيجيريا	٣٤,٣	١٨,٠	٩,٢	٢٣,٨	١٩,٥	١٩,٤	٥,٣	١٨,٠	٨,٤	٢٤,٨
٢٢ . نيكاراغوا	١٨,٢	..	١٤,١	٢٢,١	..	٦٥٦,٢	٧,٥	..	..	..
٢٣ . توغو	٢٢,٢	٥,٩	١٧,٢	٢٩,٠	٣٥,٢	٤,٢	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٧,٥
٢٤ . بنن	١٩,٠	٦,١	١٠,١	١٧,١	٢٨,١	١,٧	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٦,٠	٣,٨	١٦,٠	١٨,٩	١٦,٦	٤,٦	٥'٥	٧,٥	١٠,٥	١٦,٣
٢٦ . باكستان	١٧,١	١٣,٧	٤١,٢	٣٨,٧	٣٩,٠	٧,١	..	..	..	..
٢٧ . غانا	٣٩,٤	٤٢,٨	١٨,٠	١٦,٢	١٤,٥	٣٨,٧	١١,٥	١٦,٣	١٩,٠	..
٢٨ . الصين	..	٢٥,٦	..	٢٥,٥	٦٦,٦	٦,٥	٥,٤	..	٥,٠	..
٢٩ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ . غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ . موريتانيا	٢١,٥	١١,٤	٩,٥	٢١,٣	٢٥,٥	٨,٣	٥,٥	٥,٠	١٢,٠	١٠,٠
٣٢ . سرى لانكا	٢٣,١	١٥,٣	٢٢,٠	٣٥,٣	٣٥,٢	١١,٠	١٤,٥	١٨,٣	١٩,٠	١٣,٠
٣٣ . زمبابوى	..	..	..	..	٣٦,٠	١٤,٤	٣,٥	٣,٨	١٧,٥	١٥,٥
٣٤ . هندوراس	١٦,٠	١٣,٩	١٩,٥	٢٢,٦	٣٠,٧	٧,٦	٧,٠	١٢,٣	١٨,٥	٢١,٧
٣٥ . ليسوتو	..	١٦,٤	..	..	٣٥,٨	١٣,٢	..	١٠,٦	١١,٠	١٨,٣
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٢٦,٠	٢١,٧	٣٣,٥	٥٢,٢	٩١,٤	١٣,٢	٨,٣	١٢,٠	١٣,٣	١٩,٠
٣٧ . اندونيسيا	٣٥,٩	٢٦,٣	٧,٨	١٣,٢	٤٢,٦	٨,٤	٦,٠	٢٠,٤	..	٢٤,٠
٣٨ . ميانمار	١٥,١	١٥,٨	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٧,٩	١٤,٨	١,٥	..	..	٨,٠
٣٩ . الصومال	٢٤,٦	..	١٧,٦	١٧,٨	..	٤٩,٧	٤,٥	..	٧,٥	..
٤٠ . السودان	٢٨,٣	٣٤,٩	١٧,٥	٣٢,٥	..	٤٢,٨	٦,٠	..	..	..
٤١ . جمهورية اليمن	..	٤٨,٧	..	..	..	..	٩,٣	..	..	..
٤٢ . زامبيا	١٠,٧	..	٢٩,٩	٣٢,٦	..	٤٨,٤	٧,٠	٤٨,٥	٩,٥	٥٤,٦
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٣ . كوت ديفوار	٢٢,٦	٣,١	٢٤,٧	٢٦,٧	٣١,٣	١,٩	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٤٤ . بوليفيا	٢٩,٤	٢٣٦,٧	١٤,٨	١٦,٢	٣٢,٥	٢٢٠,٩	١٨,٠	٢٣,٢	٢٨,٠	٤٥,٥
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين	١٩,٢	١٧,٠	٢٩,٩	٢٦,٤	٣٤,٣	١٤,١	١٢,٣	١٤,٣	١٤,٠	١٩,٥
٤٧ . أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ . السنغال	١٩,٦	٥,٥	١٤,٠	٢٦,٦	٢٢,٨	٥,٢	٦,٢	٧,٨	١٤,٥	١٦,٨
٤٩ . الكاميرون	٢٢,٥	٦,٠	١٣,٥	١٨,٣	٢٦,٠	٣,٥	٧,٥	٨,٠	١٣,٠	١٦,٣
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ . جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	..	٨,٣	..	٣٢,٩	٣٣,١	٥,١	٦,٩	٧,٩	١١,٢	١٤,٥
٥٤ . بيرو	٣٣,٦	٢٩٦,٦	١٧,٨	١٦,٤	١١,١	٣١١,٧	..	٥٩,٧	..	١٧٣,٨
٥٥ . غواتيمالا	١٨,٦	١٨,٦	١٧,١	٢٠,٥	٢٣,٣٠	١٦,٥	٩,٠	١٠,٤	١١,٠	١٩,٥
٥٦ . الكونغو	١٥,٧	٦,٥	١٦,٥	١٤,٧	٢٢,٧	٠,٥	٦,٥	٧,٨	١١,٠	١٦,٣
٥٧ . المغرب	١٨,٧	١٤,٥	٣١,١	٤٢,٤	..	٦,٩	٤,٩	٨,٥	٧,٠	٩,٠
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٨,٣	٢٦,٠	١٧,٩	٢٢,٠	٢٤,٧	٢٥,٢	..	..	..	..
٥٩ . اكوادور	٢٤,٢	٣٧,٢	٢٠,٠	٢٠,٢	١٣,٤	٣٩,٥	..	٤٧,٤	٩,٠	٦٠,٢
٦٠ . الأردن	٢٤,٣	١٢,٧	..	..	١٢٦,٧	..	..	٣,٣	..	٩,٨
٦١ . رومانيا	..	١٣,٨	..	٣٣,٤	٢٣,٦	١٣,١	..	..	..	..
٦٢ . السلفادور	١٧,٣	١٧,٨	٢٢,٥	٢٨,١	٣٠,٥	١٧,٢	..	١١,٥	..	١٦,٤
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ . ليتوانيا	..	..	..	..	..	٢٠,٧	..	..	..	..
٦٦ . بلغاريا	..	..	..	..	..	١١,٧	..	٥٤,٥	..	٦٤,١
٦٧ . كولومبيا	٣٢,٧	..	٢٠,٠	٢٣,٧	٢٧,٩	٢٥,٠	..	٢٦,٧	..	٣٧,٣
٦٨ . جامايكا	١٥,٧	٢٦,١	٣١,٤	٣٥,٤	٤١,٢	٢١,٥	١٠,٣	٣٨,٤	١٣,٠	٥٣,٤
٦٩ . باراغواى	٢٧,٠	٣٥,٩	٧,٧	١٠,١	٢٣,٢	٢٥,٢	..	٢٠,١	..	٢٨,٠
٧٠ . ناميبيا	..	..	..	..	..	١٢,٣	..	١١,٤	..	٢٠,٢
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٢٠,٣	١٥,٥	٣٣,٠	٤٢,١	..	٧,٢	٢,٥	٧,٤	٧,٣	٩,٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الأصول النقدية ، محددة بصورة عريضة				متوسط التضخم السنوى (مكمش الناتج المحلى الاجمالى)	أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النمية المئوية السنوية)	
	متوسط معدل النمو الاسمى السنوى (نسبة مئوية)		المتوسط القائم كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى			سعر الايداع	سعر الاقراض
	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ - الجزائر	٢٤,١	١٤,٣	٥٢,٦	٥٨,٥	١١,٤	..	..	..	..
٧٥ - تايلند	١٧,٩	١٩,٢	٢٣,٦	٣٧,٣	٤,٢	١٢,٠	١٢,٣	١٨,٠	٢٥,٠
٧٦ - بولندا	..	٦٢,٣	..	٥٧,٠	٦٧,٩	٣,٠	٦,١	٨,٠	٣٩,٠
٧٧ - لاتفيا	..	..	..	..	١٥,٣	..	..	..	..
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - كوستاريكا	٣٠,٦	٢٥,٨	١٨,٩	٣٨,٨	٢٢,٥	..	١٥,٨	..	٢٨,٥
٨٠ - تركيا	٣٢,٩	٥٢,٧	٢٧,٩	١٧,٢	٤٦,٣	٨,٠	٦٨,٧	٢٥,٧	..
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)	٣٣,٥	١٧,٣	٢٦,١	٥٤,٤	١٦,٢	..	..	..	..
٨٢ - بنما	..	..	..	..	٢,١	..	..	..	..
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - شيلى	١٩٤,٢	٢٩,٥	١٢,٥	٢١,٠	٢٠,٥	٣٧,٧	١٨,٣	٤٧,١	٢٣,٩
٨٦ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٢٦,٥	..	٣٤,٨	٤٠,٩	١٥,٥	٥,٠	..	..	..
الدخل المتوسط الأعلى									
٨٩ - جنوب أفريقيا	١٥,٦	١٦,٦	٥٩,٩	٥٠,٩	١٤,٣	٥,٥	١٣,٨	٩,٥	١٨,٩
٩٠ - موريشيوس	٢٤,٣	٢١,٩	٣٧,٥	٤١,١	٨,٦	..	١٠,١	..	١٧,١
٩١ - استونيا	..	..	..	..	٢٠,٢	..	..	..	..
٩٢ - البرازيل	٥٢,٧	..	٢٣,٠	١٨,٤	٣٧٠,٢	١١٥,٠	١٥٦٠,٢	..	..
٩٣ - بوتسوانا	..	٢٥,٣	..	٢٨,٢	١٢,٦	٥,٠	١٢,٥	٨,٥	١٤,٠
٩٤ - ماليزيا	٢٥,٢	١٢,٦	٣٤,٤	٦٩,٨	٢,٠	٦,٢	٧,٢	٧,٨	٨,١
٩٥ - فنزويلا	٢٦,٤	٢١,٧	٢٤,١	٤٣,٠	٢٢,٧	..	٣٥,٤	..	٣٣,٩
٩٦ - بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - هنغاريا	..	..	..	..	١١,٧	٣,٠	٢٣,٠	٩,٠	٣٠,٠
٩٨ - اوروغواى	٧٨,٤	٧٠,٤	٢٠,٦	٣١,٢	٦٦,٢	٥٠,٣	٥٤,٥	٦٦,٦	١١٧,٨
٩٩ - المكسيك	٢٦,٦	٦٠,٣	٢٦,٩	٢٧,٥	٦٢,٤	٢٠,٦	١٥,٧	٢٨,١	..
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	٢٧,١	٥,٦	٢٨,٢	٣٠,٥	٣,٩	..	٧,٠	١٠,٠	١٥,٣
١٠١ - الغابون	٣١,٣	٤,٥	١٤,٥	١٥,٢	٢,٣	٧,٥	٨,٨	١٢,٥	١٢,٥
١٠٢ - الأرجنتين	١٤٢,٨	٣٧٧,١	٢٤,١	١٩,٠	٤٠٢,٣	٧٩,٦	١٦,٨	٨٦,٩	١٥,١
١٠٣ - عمان	٢٩,٤	١٠,٣	..	١٣,٨	٢,٥-	٢٨,٣	٦,٣	..	٩,٢
١٠٤ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	٣٠,٤	٢١,٦	٣٢,١	٣١,٧	٥,٩	١٩,٥	١٠,٠	١٨,٠	١٠,٠
١٠٧ - اليونان	٢٣,٩	٢٢,٣	٤٢,٩	٦١,٦	١٧,٧	١٤,٥	١٩,٩	٢١,٣	٢٨,٧
١٠٨ - البرتغال	٢٠,٢	١٨,٧	٨٧,٦	٨٠,٨	١٧,٤	١٩,٠	١٤,٦	١٨,٨	٢٠,٤
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٤٣,٧	٧,٦	١٧,٦	١٨,٦	١,٩-	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط									
افريقيا جنوب الصحراء									
شرق آسيا والمحيط الهادى									
جنوب آسيا									
أوروبا وآسيا الوسطى									
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا									
أمريكا اللاتينية والكاريبى									
المدينة بصورة باهظة									
اقتصادات مرتفعة الدخل									
١١٠ - أيرلندا	١٩,١	٦,٨	٦٤,٠	٥٨,١	٥,٣	١٢,٠	٥,٤	١٦,٠	١٠,٦
١١١ - نيوزيلندا	١٥,١	..	٥١,٤	٥٠,٩	٩,٤	..	٦,٦	١٢,٦	١١,٤
١١٢ - + إسرائيل	٣٦,٢	٨٧,٦	٣٦,٥	١٤,٧	٧٨,٩	..	١١,٣	١٧٦,٩	١٩,٩
١١٣ - اسبانيا	٢٠,١	١٢,٥	٦٩,٥	٧٥,٤	٨,٧	١٣,١	١٠,٤	١٦,٩	١٤,٢
١١٤ - + هونغ كونغ	..	..	..	٦٩,٥	٧,٨	..	..	..	..
١١٥ - + سنغافورة	١٧,١	١٣,٦	٦٦,٢	٧٤,٤	٢,٠	٩,٤	٢,٩	١٢,٧	٦,٠
١١٦ - استراليا	١٦,٨	١١,٥	٤٣,٦	٤٦,٥	٦,٤	٨,٦	١٠,٤	١٠,٦	١٢,٠
١١٧ - المملكة المتحدة	١٥,٢	..	٤٩,٢	٤٦,٠	٥,٧	١٤,١	٧,٣	١٦,٢	٩,٤
١١٨ - ايطاليا	٢٠,٤	١٠,٥	٧٩,٣	٨٣,١	٩,١	١٢,٧	٧,١	١٩,٠	١٥,٨
١١٩ - هولندا	١٤,٦	..	٥٤,٣	٧٧,٧	١,٧	٦,٠	٣,٢	١٣,٥	١٢,٨
١٢٠ - كندا	١٧,٥	٨,٣	٤٨,٤	٦٥,٠	٤,١	١٢,٩	٦,٧	١٤,٣	٧,٥
١٢١ - بلجيكا	١٠,٨	٧,٠	٥٦,٧	٥٧,٠	٤,١	٧,٧	٦,٣	..	١٣,٠
١٢٢ - فنلندا	١٥,٤	١٢,٢	٣٩,٨	٣٩,٥	٦,٠	..	٧,٥	٩,٨	١٢,١
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	..	٨,٦	..	١٩,٠	٠,٨	٩,٥	..	١٣,١	..
١٢٤ - فرنسا	١٥,٦	٩,٩	٥٧,٨	٦٩,٧	٥,٤	٦,٣	..	١٨,٧	..
١٢٥ - النمسا	١٣,٧	٧,٤	٥٤,٠	٧٢,٦	٣,٦	٥,٠	٣,٧	..	..
١٢٦ - ألمانيا	٩,٤	٦,٦	٥٢,٨	٦٠,٧	٦٨,٣	٢,٧	٨,٠	١٣,٠	١٣,٦
١٢٧ - الولايات المتحدة	١٠,٠	٧,٦	٦٠,٤	٥٨,٣	٣,٩	..	..	١٥,٣	٦,٣
١٢٨ - النرويج	١٢,٨	١٠,١	٥٤,٦	٥١,٦	٦٥,٤	٥,٠	١٠,٧	١٣,٦	١٤,٣
١٢٩ - الدانمرك	١٢,٤	١٠,١	٤٤,٨	٤٢,٦	٦٦,٢	٤,٩	٧,٥	١٧,٢	١١,٦
١٣٠ - السويد	١١,٥	٧,٢	٥٥,٢	٥٣,٩	٤٧,٠	٧,٢	٧,٨	١٥,١	١٥,٢
١٣١ - اليابان	١٦,٠	٨,٥	٩٤,٧	١٣٤,١	١٨٤,٦	١,٥	٢,٧	٨,٤	٦,٢
١٣٢ - سويسرا	٥,٤	٦,٤	١٠٩,٨	١٠٧,٤	١١٢,٤	٣,٨	٥,٥	..	٧,٨
العالم									

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٣ : نمو تجارة السلع

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوى (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجارى (١٩٨٧ = ١٠٠)	
			صادرات		واردات			
	صادرات ١٩٩٢	واردات ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	١٧٧٢٣٣ ج	١٨٣٦٨٥ ج	٣,٣ م	٦,٩ م	٦,٠ م	٢,٧ م	١٠٦ و	٩٠ و
باستبعاد الصين والهند	٧٢٤٩٨ ج	٨٠٥٧٠ ج	١,٩ م	٣,٩ م	٥,٣ م	-٠,٨ م	١٠٦ و	٨٨ و
١ . موزامبيق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ . أثيوبيا	١٦٩	٧٩٩	٢,٣-	٤,٣-	٠,٦-	١,٤-	١١٧	٧٩
٣ . تنزانيا	٤٠٠	١٢٠٠	٧,٥-	١,٢-	٠,٦-	١,٣-	١٠١	٧١
٤ . سيراليون	١٦٤	١٤٨	٥,٦-	٠,٧	١,٤-	٠,٨-	١٠٦	٨٠
٥ . نيبال	٣٦٩	٦٨٧	١٣,٩	٩,٧	٢١,٥	٤,٥	٩٨	٩٧
٦ . أوغندا	١٦٤	٤٠٥	٨,٢-	١,٩-	٣,٠-	٣,٢-	١٤٣	٤٢
٧ . بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ . بوروندى	٧٢	٢٢١	٠,٢	٨,٨	٥,٠	٠,١	١٣٣	٣٨
٩ . ملاوى	٣٨٣	٧١٨	٥,٤	٥,٨	١,٠	٣,٦	١٠٤	٩٠
١٠ . بنغلاديش	١٩٠٣	٢٥٧٧	٣,٨	٧,٦	٢,٤-	١,٤	١٢٢	١٠٢
١١ . تشاد	١٩٤	٣٣٩	٤,٥	٩,٥	٦,١-	٩,٢	١٠٩	٧٨
١٢ . غينيا بيساو	٦	٨٤	١٥,٩	٨,٤-	٥,٢-	٠,٢-	٩١	١١٥
١٣ . مدغشقر	٢٩٦	٤٦٨	٣,٠-	١,٦-	٠,٨-	١,٥-	٩٨	٨٥
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٩١	٢٤١	١٤,٢-	٣٠,١	٢٣,٠-	١٩,٤	١٠٦	٩٠
١٥ . رواندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٦ . النيجر	٢٧١	٢٩١	٢١,٠	٤,٣-	١٠,٩	٥,٩-	١٢٦	١٠٠
١٧ . بوركينا فاسو	١٤٢	٥٠٣	٧,٣	٧,٧	٦,٤	١,٣	١٠٨	٨٨
١٨ . الهند	١٩٧٩٥	٢٢٥٣٠	٤,٣	٥,٩	٣,٠	١,٩	٩٦	٩٢
١٩ . كينيا	١٣٣٩	١٧١٣	٢,٩	٤,١	١,٩	١,٠-	١١٤	٦٧
٢٠ . مالى	٣٨٨	٧٤٠	٨,٣	٦,٥	٥,٢	٣,٧	٩٥	٨٦
٢١ . نيجيريا	١١٨٨٦	٨١١٩	٠,٤	١,٧	١٩,٤	١٠,٥-	١٦٧	٨٤
٢٢ . نيكاراغوا	٢٢٨	٩٠٧	٠,٨	٤,٨-	٠,١	٤,١-	١٠٨	٧٥
٢٣ . توغو	٢٠٧	٤١٠	٤,٩	٢,٩	١١,٢	٠,٣	١١٨	٩١
٢٤ . بنن	١١١	٣٨٣	١١,٦-	١٠,٥	٤,٠	٢,٤-	١٠٣	٧٤
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٩١	١٣٤	٠,٦-	٥,١	٢,٩-	٣,٩	١٠٧	٦١
٢٦ . باكستان	٧٢٦٤	٩٣٦٠	٠,٧	١١,١	٤,٢	٣,٦	٩٠	٧٧
٢٧ . غانا	٩٤٢	١٥٩٧	٦,٣-	٨,٠	٢,٧-	١,٨	١٠٦	٤٥
٢٨ . الصين *	٨٤٩٤٠	٨٠٥٨٥	٨,٧	١١,٩	١١,٣	٩,٢	١٠٩	٩٩
٢٩ . طاجيكستان ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ . غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ . موريتانيا	٥٠٠	٦٥٠	٢,٠-	٥,٤	١,٤	٥,٢	١١٣	١٠٧
٣٢ . سرى لانكا	٢٤٨٧	٣٤٧٠	٢,٠	٦,٥	٤,٥	٢,٥	١٠٣	٩٠
٣٣ . زمبابوى	١٢٣٥	٢٣٠٦	٢,٢	٠,٨-	٤,٧-	٢,١	١٠٠	١٠١
٣٤ . هندوراس	٧٣٦	١٠٥٧	٣,٨	٠,٨-	٢,١	٠,٨-	١١١	٧٩
٣٥ . ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٣٠٥٠	٨٢٩٣	٢,٦-	٣,١	٧,٨	١,٢-	١٣١	٩٥
٣٧ . اندونيسيا	٣٣٨١٥	٢٧٢٨٠	٧,١	٥,٦	١٣,٠	٤,٠	١٣٤	٩٢
٣٨ . ميانمار	٥٣٩	٨٢٦	١,٥	٤,٥-	٣,٩-	١,٤-	١٠٦	١١٩
٣٩ . الصومال	١٥٠	٤٠	٦,٤	٨,٤-	٥,٣	٧,٠-	١٠٧	٨٧
٤٠ . السودان	٤١٢	٨٩٢	٣,٥-	٠,٢	٠,٦-	٤,٨-	١٠٦	٩١
٤١ . جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ . زامبيا	١١٠٠	١٣٠٠	٠,٢-	٣,٢-	٩,٢-	٠,٧-	٩٠	١٠٩
اقتصادات متوسطة الدخل	٥٨٦٠٦٦ ج	٦٤٦٢٨٢ ج	٤,٠ م	٣,٧ م	٦,١ م	٢,٢ م	١٠٩ و	٩٨ و
الدخل المتوسط الأدنى	٢٣٤٨٦٧ ج	٢٧٥٤٧٦ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٧ و	٩٦ و
٤٣ . كوت ديفوار	٦٢٢٠	٥٣٤٧	٤,٧	٧,٦	٩,١	١,١	١١٠	٦٥
٤٤ . بوليفيا	٧٦٣	١١٠٢	٠,٨-	٦,١	٧,٣	٠,١	١٦٧	٥٣
٤٥ . أذربيجان ب	٧٣٨	٣٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . الفلبين	٩٧٩٠	١٥٤٦٥	٦,٠	٣,٧	٣,٣	٤,٥	٩٣	١٠٥
٤٧ . أرمينيا ب	٤٠	٩٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ . المنغال	٦٧٢	٩٧٠	١,٨	٢,٥	٣,٧	١,٩	١٠٦	١٠٦
٤٩ . الكاميرون	١٦٥٧	١٣٤٤	٤,٢	١٠,٤	٥,٤	١,٦-	١٣٩	٦٦
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان ب	٣٣	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ . جورجيا ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . أوزبكستان ب	٨٦٩	٩٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ . بابواغينيا الجديدة	١٠٧٦	١٥٣٥	١٥,٦	٤,٠	١,٢	٢,٤	١١١	٨١
٥٤ . بيرو	٣٥٧٣	٣٦٢٩	٣,٣	٢,٥	١,٧-	١,٦-	١١١	٨٦
٥٥ . غواتيمالا	١٢٩٥	٢٤٦٣	٥,٧	صفر	٥,٨	٠,١-	١٠٨	٧٩
٥٦ . الكونغو	١٢٨٤	١٠٧١	١٦,٨	٧,٨	٥,٣	٦,٤	١٤٥	٨٦
٥٧ . المغرب	٣٩٧٧	٧٣٥٦	٣,٩	٥,٥	٦,٦	٤,٤	٨٨	١٠٠
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٥٦٦	٢١٧٨	٢,٠-	٢,٢-	١,٣	٢,٥	١٠٩	١١٣
٥٩ . اكوادور	٣٠٣٦	٢٥٠١	١٢,٥	٤,٨	٦,٨	٢,٠-	١٥٣	٩١
٦٠ . الأردن	٩٣٣	٣٢٥١	١٩,٣	٦,١	١٥,٣	٠,٢-	٩٥	١١٦
٦١ . رومانيا	٤٢٩٩	٥٩٠٩	٦,٣	١٠,٤-	٧,٣	٣,١-	٦٦	١٠٠
٦٢ . السلفادور	٣٩٦	١١٣٧	١,٣	٠,٤-	٤,٦	٢,٩-	١٢٦	٦٥
٦٣ . تركمانستان ب	١٠٨٣	٥٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ . مولدوفا ب	١٨٥	٢٠٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ . ليتوانيا ب	٥٦٠	٣٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ . بلغاريا	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ . كولومبيا	٦٩١٦	٦٦٨٤	١,٩	١٢,٩	٦,٠	٠,٢	١٤٠	٧٩
٦٨ . جامايكا	١١٠٢	١٧٥٨	١,٧-	١,١	٦,٨-	٢,٠	٩٥	٩٦
٦٩ . باراغواى	٦٥٧	١٤٢٠	٨,٣	١١,٤	٥,٣	٥,٤	١٠٨	٨٨
٧٠ . ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠
٧١ . كازاخستان ب	١٥٤٦	١٦٠٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ . تونس	٤٠٤٠	٦٤٢٥	٧,٥	٦,٤	١٢,٥	٣,١	١٠٥	٩٧
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	٨١٣٣٧	٧٠٠٧١	١٥,٦	١١,٠	١٢,٢	١٠,٦	١٠٠	١٠٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوى أ (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجارى (١٩٨٧ = ١٠٠)	
			صادرات		واردات			
	صادرات ١٩٩٢	واردات ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٩٢
٧٣ - أوكرانيا	٨١٠٠	٨٩٠٠	..	..	..	..	..	..
٧٤ - الجزائر	١٢٠٥٥	٧٧٦٣	-٠,٥	٤,٣	١٢,١	-٥,١	١٧٤	٨٦
٧٥ - تايلند	٣٢٤٧٣	٤٠٤٦٦	١٠,٣	١٤,٧	٥,٠	١١,٥	٩١	٩١
٧٦ - بولندا	١٣٣٢٤	١٥٣٠٩	٤,٥	٣,٠	٥,٦	١,٨	٩٤	٨٦
٧٧ - لاتفيا ب	٤٢٩	٤٢٣	..	..	..	..	..	..
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - كوستاريكا	١٨٣٤	٢٤٥٨	٥,٢	٥,٢	٤,٢	٣,٩	١١١	٨٥
٨٠ - تركيا	١٤٧١٥	٢٢٨٧١	٤,٣	٩,٠	٥,٧	٩,٦	٨٢	١١١
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)	١٨٢٣٥	٢٦٧٤٤	-٦,٨	١٤,٥	١١,٠	٨,٦	١٦٠	٩٢
٨٢ - بنما	٥٠٠	٢٠٠٩	-٧,٣	٢,٠	-٥,١	-٣,٠	١٣٠	٩٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسى ب	٤٠٠٠٠	٣٦٩٠٠	..	..	..	..	..	..
٨٥ - شيلى	٩٦٤٦	٩٤٥٦	١٠,٤	٥,٥	٢,٢	٣,٥	١٠٢	١١٨
٨٦ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ - منغوليا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٣٢٦٢	٣٣٦٥	٧,٠	١٩,٤	١٢,٤	٤,٦	١٢٥	٨٩
الدخل المتوسط الأعلى	**٣٥١١٩٩ ج**	**٣٧٠٨٠٦ ج**	**٢,٢ م**	**٣,٧ م**	**٦,٣ م**	**٢,٥ م**	**١١٧ و**	**١٠٠ و**
٨٩ - جنوب افريقيا	٢٣٨٩٢	١٩٦٦٤	١١,١	٠,٧	-١,٩	-٢,٥	١٠٥	١٠٤
٩٠ - موريشيوس	١٣٣٦	١٧٧٤	٣,٨	٩,٧	٨,٢	١٠,٨	٨٣	١٠٢
٩١ - استونيا ب	٢٤٢	٢٣٠	..	..	..	..	..	..
٩٢ - البرازيل	٣٥٩٥٦	٢٣١١٥	٨,٥	٥,٠	٤,٠	١,٥	٩٢	١٠٨
٩٣ - بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ - ماليزيا	٤٠٧٠٥	٣٨٣٦١	٤,٨	١١,٣	٣,٧	٧,٩	١١٧	٩٤
٩٥ - فنزويلا	١٣٩٩٧	١٢٢٢٢	-١١,٦	٠,٦	١٠,٩	-٠,٦	١٧٤	١٥٧
٩٦ - بيلاروس ب	١٠٦١	٧٥١	..	..	..	..	..	..
٩٧ - هنغاريا	١٠٧٠٠	١١٠٧٨	٣,٨	١,٦	٢,٠	٠,٥	١٠٤	١٠٢
٩٨ - أوروغواى	١٦٢٠	٢٠١٠	٦,٥	٢,٩	٣,١	١,٣	٨٩	٩٧
٩٩ - المكسيك	٢٧١٦٦	٤٧٨٧٧	١٣,٥	١,٦	٥,٥	٣,٨	١٣٣	١٢٠
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	١٨٦٩	١٤٣٦	-٧,٣	-٢,٤	-٩,٦	-٩,٧	١٥٦	١٠٠
١٠١ - الغابون	٢٣٠٣	٩١٣	٥,٧	٤,٣	١١,٦	-١,٨	١٤٠	٨٩
١٠٢ - الأرجنتين	١٢٢٣٥	١٤٨٦٤	٧,١	٢,٢	٢,٣	-١,٧	١١٠	١١٠
١٠٣ - عمان	٥٥٥٥	٣٦٧٤	-٢,١	٨,٦	٤٠,٩	صفر	١٨٢	٨٧
١٠٤ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	٧٦٣٩٤	٨١٤١٣	٢٣,٥	١١,٩	١١,٦	١١,٢	١٠٣	١٠٦
١٠٧ - اليونان	٩٨٤٢	٢٣٤٠٧	١٠,٩	٤,٨	٣,٢	٥,٩	٩٤	١٠١
١٠٨ - البرتغال	١٨٥٤١	٣٠٤٨٢	١,٢	١١,٦	١,٠	١٠,٤	٨٥	١٠٤
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٤١٨٣٣	٣٢١٠٣	٥,٧	-٢,٤	٣٥,٩	-٦,٢	١٧٦	٨٣
الدخل المنخفض والمتوسط	**٧٦٣٢٩٩ ج**	**٨٢٩٩٦٧ ج**	**٣,٩ م**	**٤,٤ م**	**٦,١ م**	**٢,٣ م**	**١٠٨ و**	**٩٥ و**
افريقيا جنوب الصحراء	**٦٣٢٣٣ ج**	**٦٠٢١٩ ج**	**٢,٨ م**	**٢,٤ م**	**٣,٠ م**	**-٢,٧ م**	**١٠٧ و**	**٨٨ و**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٢٨٢٤٢٥ ج**	**٢٨٩٩٨٤ ج**	**٩,٥ م**	**١٠,٥ م**	**٧,٨ م**	**٨,٨ م**	**٩٦ و**	**١٠٣ و**
جنوب آسيا	**٣١٩٤٨ ج**	**٣٨٩٧٤ ج**	**٣,٦ م**	**٦,٨ م**	**٢,٧ م**	**٢,١ م**	**٩٧ و**	**٩١ و**
أوروبا وآسيا الوسطى	**١٤١٣٤٤ ج**	**١٧٩٢٧٥ ج**	**.. م**	**.. م**	**.. م**	**.. م**	**٩٢ و**	**١٠٩ و**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**١١٦٧٤٤ ج**	**١١٢١٨٥ ج**	**٣,٩ م**	**٠,٨ م**	**١٥,٦ م**	**-٢,٩ م**	**١٢٩ و**	**٩٣ و**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**١٢٧٦٠٥ ج**	**١٤٩٣٣٠ ج**	**-٠,١ م**	**٢,٩ م**	**٣,٦ م**	**٠,٦ م**	**١١٤ و**	**٩٥ و**
المدينة بصورة باهظة	**١٣٤٨٨٧ ج**	**١٤٣٦٦٩ ج**	**٩,٥ م**	**٢,٨ م**	**٥,٩ م**	**-٠,٣ م**	**١١٨ و**	**٩٢ و**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٢٨١١٨٩٩ ج**	**٢٩٥٥٩٥٨ ج**	**٥,٤ م**	**٤,٩ م**	**٢,٤ م**	**٥,٨ م**	**٩٨ و**	**٩٩ و**
١١٠ - ايرلندا	٢٨٣٣٠	٢٢٤٦٩	١١,٧	٨,٣	٤,٧	٤,٨	٩٧	٩٢
١١١ - نيوزيلندا	٩٣٣٨	٩٢٠٠	٣,٤	٣,٤	-٠,٣	٤,١	٨٨	١٠٦
١١٢ - + إسرائيل	١٣٠٨٢	١٨٦٦٣	١٠,٠	٦,٠	٣,٥	٥,١	١٠٥	١١٢
١١٣ - ألمانيا	٦٤٣٠٢	٩٩٤٧٣	٩,١	٨,٢	١,٩	١٠,٩	٩١	١٢٢
١١٤ - + هونغ كونغ	٣٠٢٥١	١٢٣٤٢٧	٩,٧	٥,٠	٧,٨	١٢,٦	٩٧	٩٨
١١٥ - + سنغافورة	٦٣٣٨٦	٧٢٠٦٧	٤,٢	٩,٩	٥,٠	٨,٣	٩٩	٩٧
١١٦ - استراليا	٣٨٠٤٥	٤٢١٤٠	٣,٨	٤,٩	١,٨	٥,٠	١١١	١٠٥
١١٧ - المملكة المتحدة	١٩٠٤٨١	٢٢١٦٥٨	٤,٤	٣,٥	٠,٣	٥,٠	١٠٣	١٠٤
١١٨ - ايطاليا	١٧٨٣٤٩	١٨٤٥١٠	٦,٠	٤,١	٠,٧	٥,٧	٨٤	١٠٨
١١٩ - هولندا	١٣٩٩١٩	١٣٤٣٧٦	٣,٣	٥,٣	١,١	٤,٤	١٠١	٩٩
١٢٠ - كندا	١٣١٧٧١	١٢١٨٩٣	٢,٠	٥,٩	٠,٤	٦,٩	١١٠	٩٨
١٢١ - بلجيكا +	١٢٣١٣٢	١٢٤٦٥٦	٥,٦	٥,٣	٢,٩	٤,٥	٩٤	١٠٠
١٢٢ - فنلندا	٢٣٥١٥	٢٠٧٤١	٥,٣	٢,٦	٠,١	٣,٧	٨٥	٩٨
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	١٨٠٥٨	١٧٢٠٩	٤,٦	٤,٨	٢٧,٣	١,١	١٧١	٨٧
١٢٤ - فرنسا	٢٣١٤٥٢	٢٣٨٢٩٩	٦,٦	٥,٢	٢,٤	٤,٥	٩٦	١٠١
١٢٥ - النمسا	٤٤٤٢٥	٥٤٠٨٤	٦,٢	٦,٥	٤,٠	٦,٣	٨٧	٩٤
١٢٦ - المانيا د	٤٢٩٧٥٤	٤٠٧١٧٢	٥,٠	٤,٦	٢,٨	٥,٧	٨٢	٩٩
١٢٧ - الولايات المتحدة	٤٢٠٨١٢	٥٥١٥٩١	٦,٥	٣,٨	٤,٣	٦,١	١٠٠	١٠٤
١٢٨ - النرويج	٣٥١٧٨	٢٥٨٩٧	٧,٩	٧,٢	٠,٧	٣,١	١٣٠	٩٧
١٢٩ - الدانمرك	٣٩٥٧٠	٣٣٦٠١	٤,٣	٦,٥	-٠,٤	٤,٨	٩٣	١٠١
١٣٠ - السويد	٥٥٩٣٣	٤٩٨٤٩	٢,٥	٤,٠	-٠,٢	٣,٤	٩٤	١٠٣
١٣١ - اليابان	٣٣٩٤٩٢	٢٣٠٩٧٥	٩,٠	٤,٦	٠,٤	٦,٦	٧١	١٠٩
١٣٢ - سويسرا	٦٥٦١٦	٩٥٦٠٣	٤,٩	٤,٦	٢,١	٣,٧	٨٦	٩٣
العالم	**٣٥٧٥١٩٨ ج**	**٣٧٨٥٩٢٥ ج**	**٤,٠ م**	**٤,٩ م**	**٤,٠ م**	**٤,٩ م**	**.. **	**.. **

(أ) البيانات عن الاتحاد الجمركى لجنوب افريقيا ، ويضم جنوب افريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه . (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات . (ج) بما فى ذلك لكسمبرغ .
(د) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٤ : هيكل واردات السلع

	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	١٦ م	٩ م	٦ م	٩ م	٧ م	٩ م	٣١ م	٣٤ م	٤٠ م	٣٥ م
باستبعاد الصين والهند	١٧ م	١٣ م	٧ م	١٠ م	٥ م	٧ م	٣١ م	٣٤ م	٤١ م	٣٥ م
١ . موزامبيق	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ . ثيوبيا	٩	١٥	٨	١٠	٣	٣	٣٥	٤٥	٤٥	٢٨
٣ . نزانيا	٧	٦	٩	١٣	٢	٤	٤٠	٤٣	٤٢	٣٣
٤ . سيراليون	٢٦	٢١	٩	٢٠	١	٢	٢١	٢٥	٤٣	٣٢
٥ . بيال	٥	٩	١١	١٢	صفر	١٤	٢٥	٢٤	٦٠	٤١
٦ . وغندا	٧	٨	٢	٣٠	٣	٢	٣٤	٢٧	٥٥	٣٤
٧ . وتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ . وروندى	١٨	١٨	٧	٧	٧	٦	٢٣	٢٨	٤٥	٤٠
٩ . ملاوى	١٨	٨	٥	١٥	٢	٣	٣٠	٢٧	٤٤	٤٨
١٠ . نغلاديش	٢٣	١٦	١٣	١٦	١١	٢٠	٢٢	١٧	٣٢	٣١
١١ . شاد	٢١	١٨	١٥	١٥	٣	٢	٢٣	٢٧	٣٨	٣٨
١٢ . غينيا بيساو	٣١	٣٥	٧	٧	١	١	١٦	١٥	٤٥	٤٣
١٣ . مدغشقر	١٢	١١	٧	١٢	٣	٢	٣٠	٤١	٤٨	٣٤
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٤	٣٣	٢٣	١٧	١	٢	١٩	٢٢	٣٤	٢٧
١٥ . رواندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٦ . النيجر	١٤	١٧	٤	٢٠	٤	٤	٢٦	٢٨	٥١	٣١
١٧ . بوركينا فاصو	٢٠	٢٥	٨	١٦	٧	٣	٢٧	٢٤	٣٧	٣١
١٨ . الهند	٢١	٥	٨	٢٣	١٩	١٢	٢٣	١٨	٢٩	٤٢
١٩ . كينيا	٦	٦	١٠	١٥	٤	٤	٣٤	٣٨	٤٦	٣٧
٢٠ . مالى	٢٩	٢٠	٩	٣٠	٦	١	٢١	٢٣	٣٦	٢٥
٢١ . نيجيريا	٨	١٨	٣	١	٣	٥	٣٧	٣٦	٤٨	٤١
٢٢ . بيكاراغوا	١٠	٢٣	٦	١٥	٣	١	٢٨	٢٦	٥٤	٣٤
٢٣ . توغو	٢٣	٢٢	٤	٨	٣	٢	٢٢	٢٢	٤٧	٤٥
٢٤ . بنن	١٨	٢٥	٤	٧	٣	٢	٢١	٢١	٥٥	٤٥
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	١٧	١٩	١	٧	٢	٣	٣٦	٣٣	٤٤	٣٨
٢٦ . باكستان	٢١	١٥	٦	١٦	٧	٧	٣١	٣٥	٣٥	٢٧
٢٧ . غانا	٢١	١٠	٦	٣١	٤	٢	٢٦	٢٦	٤٤	٣١
٢٨ . الصين	٧	٥	١	٤	٩	٩	٣٩	٣٨	٤٣	٤٤
٢٩ . طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ . غينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ . موريتانيا	٢٣	٢٣	٨	٦	١	٢	٣٨	٤٢	٢٩	٢٧
٣٢ . سرى لانكا	٤٧	١٦	٣	٩	٣	٣	١٨	٢١	٢٩	٥١
٣٣ . زمبابوى	٣	٣	١٥	١٥	٧	٧	٣٨	٣٨	٣٧	٣٧
٣٤ . هندوراس	١٢	١١	٧	١٣	١	٣	٢٩	٢٦	٥١	٤٧
٣٥ . ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٢٣	٢٩	٩	١	١٢	١٠	٢٧	٢٦	٢٩	٣٤
٣٧ . اندونيسيا	١٢	٦	٢	٨	٤	٩	٣٥	٤٣	٤٧	٣٤
٣٨ . موانمار	٧	٨	٦	٦	٣	٣	٢٩	٣٥	٥٥	٤٨
٣٩ . الصومال	٣٤	٢٠	٦	٢	٦	٦	١٧	٥٠	٣٧	٢١
٤٠ . السودان	٢١	١٩	٨	١٩	٣	٣	٢٧	٢٢	٤١	٣٧
٤١ . جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ . زامبيا	١١	٨	١٠	١٨	٢	٢	٣٩	٣٥	٣٨	٣٧
اقتصادات متوسطة الدخل	١٣ م	١١ م	١٠ م	١٠ م	٩ م	٦ م	٣٤ م	٣٨ م	٣٤ م	٣٥ م
الدخل المتوسط الأعلى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ . كوت ديفوار	١٦	١٩	٥	٢٠	٢	٢	٣٣	٢٤	٤٤	٣٥
٤٤ . بوليفيا	٢٠	١١	١	٣	٢	٣	٣٧	٤٧	٤٠	٣٦
٤٥ . أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . الفلبين	١١	٨	١٢	١٤	٨	٦	٣٥	٢٨	٣٣	٤٤
٤٧ . أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ . السنغال	٢٩	٢٩	٥	١٦	٤	٤	٢٥	٢١	٣٨	٣٠
٤٩ . الكاميرون	١٢	١٥	٥	١	١	٢	٣٢	٣٤	٤٩	٤٧
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ . جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . اوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٢٤	١٧	١١	٨	١	١	٣٠	٤٠	٣٤	٣٤
٥٤ . بيرو	٢٠	٢٠	٢	١١	٥	٣	٣٥	٣٥	٣٨	٣١
٥٥ . غواتيمالا	١١	١٢	٢	١٧	٣	٣	٢٧	٢٦	٥٧	٤٢
٥٦ . الكونغو	٢٠	١٩	٢	٣	١	٢	٣٣	٣٥	٤٤	٤١
٥٧ . المغرب	٢١	١٤	٥	١٥	١٠	١٠	٣٢	٢٨	٣٢	٣٢
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٨	١٦	١٥	٣٤	٥	٣	٢٤	١٩	٣٨	٢٨
٥٩ . اكوادور	٨	٥	٦	٤	٢	٣	٣٥	٤٤	٤٩	٤٣
٦٠ . الأردن	٣١	٢١	٦	١٤	٤	٣	١٧	٢٥	٤٢	٣٨
٦١ . رومانيا	٨	١٣	٤٢	٤٠	١١	١٠	٢٣	١٦	١٦	٢١
٦٢ . السلفادور	١٤	١٦	٢	١٣	٤	٦	٢٣	٢٤	٥٦	٤١
٦٣ . تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ . مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ . ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ . بلغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ . كولومبيا	٨	٩	١	٥	٨	٧	٤٦	٣٣	٣٧	٤٧
٦٨ . جامايكا	٢٢	١٩	١٥	١٧	٥	٣	٢١	٢٠	٣٧	٤٠
٦٩ . باراغواى	١٩	١٣	١٥	١٤	١	١	٣٢	٣٩	٣٣	٣٣
٧٠ . ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ . كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ . تونس	٢٨	٨	٥	٨	٩	٧	٢٦	٣٠	٣٢	٤٧
البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	١٥	٦	٤	٨	١٨	١٠	٣٥	٤٠	٢٨	٣٦

القسمة المئوية من واردات السلع

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

النسبة المئوية من واردات السلع

	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	١٣	٢٦	٢	٣	٦	٥	٣٧	٣٢	٤٢	٣٤
٧٥ ـ تايلند	٥	٦	٩	٨	٧	٨	٣٦	٤١	٤٣	٣٧
٧٦ ـ بولندا	١٧	١٠	٢١	١٧	١١	٩	٢٨	٣٣	٢٣	٣٠
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا	١١	٨	٤	١٧	٣	٤	٢٩	٢٣	٥٣	٤٩
٨٠ ـ تركيا	٨	٦	٨	١٧	٨	٩	٤١	٣٥	٣٦	٣٣
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	٧	١٢	صفر	صفر	٨ب	٤	٤١	٤٥	٤٥	٣٩
٨٢ ـ بنما	١٠ب	١٠	١٩ب	١٥	٢ب	٢	٢٧ب	٢٨	٤٢ب	٤٥
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلي	١٥	٦	٦	١٢	٧	٣	٤٣	٤٢	٣٠	٣٧
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٧ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٢١	١٧	٨	١٨	٥	٧	٢٨	٢٦	٣٨	٣٢
الدخل المتوسط الأعلى	**١٢ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٦ م**	**٣٦ م**	**٤٠ م**	**٣٣ م**	**٣٤ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٥	٥	صفر	١	٧	٦	٤٨	٥٤	٤٠	٣٤
٩٠ ـ موريشيوس	٣٦	١٣	٧	٩	٢	٣	١٣	٢٥	٤١	٥٠
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	١١	٩	١٢	٢٢	٨	٦	٣٥	٣٣	٣٤	٢٩
٩٣ ـ بوتسوانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٢٢	٧	١٢	٤	٨	٥	٢٨	٥٥	٣١	٣٠
٩٥ ـ فنزويلا	١٠	١٠	١	١	٥	٦	٤٥	٥١	٣٨	٣٢
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا	١١	٦	٩	١٥	١٩	٦	٣١	٣٠	٣١	٤٣
٩٨ ـ أوروغواي	١٣	٩	١٥	١٠	١٢	٤	٣١	٣٤	٢٩	٤٢
٩٩ ـ المكسيك	٧	١١	٣	٣	٩	٥	٥٠	٤٨	٣١	٣٣
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١١	١٧	٥٣	٩	١	٥	١٣	٢٩	٢٢	٣٩
١٠١ ـ الغابون	١٤	١٧	١	١	١	٢	٣٩	٤٠	٤٤	٣٩
١٠٢ ـ الأرجنتين	٦	٦	٥	٣	١٦	٥	٣١	٤٦	٤٢	٤٠
١٠٣ ـ عمان	١٣	١٩	٥	٢	٣	١	٤١	٤٢	٣٨	٣٦
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	١٧	٦	٧	١٨	٢١	١٢	٣٠	٣٥	٢٥	٢٨
١٠٧ ـ اليونان	١١	١٥	٧	١٠	٩	٤	٤٨	٣٤	٢٥	٢٨
١٠٨ ـ البرتغال	١٤	١٢	٩	٨	١٣	٥	٣٠	٣٨	٣٤	٣٧
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٢٨	١٦	١	صفر	٣	٣	٣٣	٣٦	٣٥	٤٥
الدخل المنخفض والمتوسط	**١٣ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**٧ م**	**٣٣ م**	**٣٧ م**	**٣٥ م**	**٣٦ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**١١ م**	**١٢ م**	**٤ م**	**٨ م**	**٤ م**	**٤ م**	**٣٨ م**	**٣٩ م**	**٤٢ م**	**٣٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**١٣ م**	**٦ م**	**٧ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**٣٣ م**	**٣٩ م**	**٣٧ م**	**٣٦ م**
جنوب آسيا	**٢٥ م**	**١٠ م**	**٧ م**	**١٩ م**	**١٣ م**	**١١ م**	**٢٤ م**	**٢٢ م**	**٣١ م**	**٣٩ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**١٩ م**	**١٦ م**	**٣ م**	**٥ م**	**٧ م**	**٥ م**	**٣٢ م**	**٣٥ م**	**٣٩ م**	**٣٩ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**١١ م**	**١١ م**	**١١ م**	**١٠ م**	**٧ م**	**٥ م**	**٣٥ م**	**٤٠ م**	**٣٦ م**	**٣٥ م**
المدينة بصورة باهظة	**١٤ م**	**١٢ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٨ م**	**٥ م**	**٣٤ م**	**٣٩ م**	**٣٤ م**	**٣٤ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**١٦ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**١٦ م**	**٦ م**	**٢٥ م**	**٣٥ م**	**٣٣ م**	**٤١ م**
١١٠ ـ أيرلندا	١٤	١٢	٨	٥	٨	٣	٢٧	٣٦	٤٣	٤٤
١١١ ـ نيوزيلندا	٧	٧	٧	٧	١٠	٤	٣٤	٣٩	٤٣	٤٣
١١٢ ـ + اسرائيل	١٤	٧	٥	٨	٨	٤	٣٠	٣٢	٤٢	٤٩
١١٣ ـ أسبانيا	١٦	١٢	١٣	١٠	١٧	٥	٢٦	٣٧	٢٨	٣٥
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٢٠	٧	٣	٢	٩	٤	١٦	٣٠	٥٢	٥٨
١١٥ ـ + سنغافورة	١٦	٦	١٣	١٣	١٢	٣	٢٣	٤٦	٣٥	٣٢
١١٦ ـ استراليا	٦	٥	٥	٦	٧	٣	٤١	٤٠	٤٢	٤٧
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٢٤	١١	١٠	٦	٢٠	٦	١٧	٣٧	٢٩	٤١
١١٨ ـ ايطاليا	١٩	١٣	١٤	٩	٢١	٩	٢٠	٣٢	٢٦	٣٧
١١٩ ـ هولندا	١٥	١٤	١١	٨	١٠	٥	٢٥	٣٠	٣٩	٤٢
١٢٠ ـ كندا	٩	٦	٦	٤	٦	٤	٤٩	٥٠	٣١	٣٥
١٢١ ـ بلجيكا*	١٣	١١	٩	٨	١٨	٧	٢٦	٢٥	٣٣	٤٩
١٢٢ ـ فنلندا	١٠	٦	١١	١٣	٩	٨	٣٣	٣٣	٢٧	٤٠
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	١١	١٧	١٠	٧	٢	٣	٣٧	٣١	٣٩	٤٣
١٢٤ ـ فرنسا	١٥	١١	١٢	٩	١٥	٦	٢٥	٣٤	٣٣	٤١
١٢٥ ـ النمسا	٩	٥	٨	٥	١٢	٦	٣١	٣٩	٣٩	٤٤
١٢٦ ـ المانيا د	١٩	١٠	٩	٧	١٨	٦	١٩	٣٤	٣٦	٤٢
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	١٦	٦	٨	١١	١٢	٤	٢٨	٤١	٣٦	٣٨
١٢٨ ـ النرويج	٩	٨	٣	١٣	٧	٧	٣٥	٣٧	٣٦	٤٦
١٢٩ ـ الدانمرك	١١	١٣	١٠	٥	٩	٥	٢٨	٢٩	٤٢	٤٨
١٣٠ ـ السويد	١١	٧	١١	٩	١٠	٥	٣٠	٣٦	٣٩	٤٣
١٣١ ـ اليابان	١٧	١٧	٢١	٢٣	٣٧	١٣	١١	١٦	١٤	٣١
١٣٢ ـ سويسرا	١٣	٧	٥	٤	٩	٤	٢٧	٣٠	٤٦	٥٤
العالم	**١٥ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**١٤ م**	**٦ م**	**٢٧ م**	**٣٥ م**	**٣٣ م**	**٤٠ م**

(أ) البيانات عن الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ، ويضم جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الأقاليم الأعضاء فيه . (ب) باستبعاد منطقة القناة . (جـ) بما في ذلك لكسمبرغ
(د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٥ : هيكل صادرات السلع

النسبة المئوية لصادرات السلع

	الوقود والمعادن والفلزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		المنسوجات والملابس	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	**٢٩ م**	**٢١ م**	**٤٤ م**	**١٧ م**	**٤ م**	**٩ م**	**٢٤ م**	**٥٣ م**	**١٣ م**	**٢٦ م**
باستبعاد الصين والهند	**٣٦ م**	**٤٠ م**	**٥١ م**	**٢١ م**	**صفر م**	**٢ م**	**١٢ م**	**٣٧ م**	**٧ م**	**٢١ م**
١ . موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ . أثيوبيا	٢	٣	٩٧	٩٤	صفر	صفر	٢	٣	صفر	١
٣ . تنزانيا	٧	٤	٨٠	٨١	صفر	١	١٣	١٥	٢	٧
٤ . سيراليون	١٥	٣٤	٢٢	٣٣	صفر	..	٦٣	٣٢	صفر	صفر
٥ . نيبال	صفر	صفر	٦٥	٦	صفر	صفر	٣٥	٩٤	٢٥	٨٥
٦ . أوغندا	٩	٣	٩٠	٩٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٧ . بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ . بوروندي	١	١	٩٧	٩٧	صفر	صفر	٢	٢	صفر	صفر
٩ . ملاوي	صفر	صفر	٩٦	٩٦	صفر	صفر	٣	٤	١	٣
١٠ . بنغلاديش	١	صفر	٣٥	١٨	١	صفر	٦٤	٨١	٤٩	٧٢
١١ . تشاد	صفر	٥	٩٥	٩٠	١	١	٤	٤	صفر	١
١٢ . غينيا بيساو	صفر	صفر	٩٨	٩٧	١	صفر	١	٣	صفر	صفر
١٣ . مدغشقر	٩	٨	٨٤	٧٣	٢	٢	٥	١٨	١	١٠
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٦	٢٤	٣٣	٧٢	٣٠	صفر	١	٤	صفر	صفر
١٥ . رواندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٦ . النيجر	صفر	٨٦	٩٦	١٢	١	صفر	٢	١	صفر	١
١٧ . بوركينا فاصو	صفر	صفر	٩٥	٨٨	١	٤	٣	٨	صفر	٢
١٨ . الهند	١٣	٨	٣٥	٢١	٥	٧	٤٧	٦٤	٢٥	٢٥
١٩ . كينيا	١٢	١٦	٧٥	٥٥	صفر	١٠	١٢	١٩	١	٣
٢٠ . مالي	١	صفر	٨٩	٩٢	صفر	صفر	١٠	٨	٨	٧
٢١ . نيجيريا	٦٢	٩٦	٣٦	٣	..	صفر	١	١	صفر	صفر
٢٢ . نيكاراغوا	٣	٢	٨١	٩٠	صفر	صفر	١٦	٧	٣	١
٢٣ . توغو	٢٥	٤٥	٦٩	٤٤	٢	١	٤	١٠	١	٣
٢٤ . بنن	صفر	٣	٨٩	٦٧	٣	٣	٨	٢٨	٦	١
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	صفر	١	٥٥	٥٥	١	صفر	٤٤	٤٣	١	صفر
٢٦ . باكستان	٢	١	٤١	٢٠	صفر	صفر	٥٧	٧٩	٤٧	٦٩
٢٧ . غانا	١٣	١٥	٨٦	٨٤	صفر	صفر	١	١	صفر	صفر
٢٨ . الصين *	١١	٧	١٩	١٤	١٥	١٥	٥٥	٦٤	٢٩	٣٠
٢٩ . طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ . غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ . موريتانيا	٨٨	٨٤	١١	٨	صفر	٧	صفر	١	صفر	صفر
٣٢ . سرى لانكا	١	١	٩٨	٢٧	صفر	٢	١	٧١	صفر	٥٢
٣٣ . زمبابوى	١٨	١٧	٤٧	٥١	٢	٤	٣٣	٢٨	٤	٦
٣٤ . هندوراس	٩	٣	٨٢	٨٤	صفر	صفر	٨	١٣	٢	٣
٣٥ . ليسوتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٥	٥١	٦٨	١٤	١	١	٢٦	٣٤	١٩	١٨
٣٧ . أندونيسيا	٤٤	٣٨	٥٤	١٥	صفر	٤	١	٤٤	صفر	١٨
٣٨ . ميانمار	٧	٦	٩٢	٩١	صفر	صفر	٢	٣	صفر	صفر
٣٩ . الصومال	صفر	صفر	٩٤	٩٩	٤	صفر	٢	صفر	صفر	صفر
٤٠ . السودان	١	٣	٩٩	٩٦	صفر	صفر	صفر	١	صفر	١
٤١ . جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٢ . زامبيا	٩٩	٩٨	١	١	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر
اقتصادات متوسطة الدخل	**٤٠ م**	**٣٢ م**	**٣٣ م**	**١٩ م**	**٩ م**	**١٨ م**	**١٨ م**	**٣١ م**	**٤ م**	**١٠ م**
الدخل المتوسط الأدنى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ . كوت ديفوار	٢	١١	٩٢	٧٩	١	٢	٥	٩	١	٢
٤٤ . بوليفيا	٩٣	٦٦	٤	٢٢	صفر	٣	٣	٩	صفر	٢
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين	٢٣	٨	٧٠	١٩	صفر	١٧	٨	٥٦	١	١٠
٤٧ . أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ . السنغال	١٢	٢٢	٦٩	٥٦	٤	٢	١٥	٢٠	٦	١
٤٩ . الكاميرون	١٠	٢٨	٨٢	٥٥	٣	٧	٦	١٠	١	٢
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ . جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٤٢	٥٢	٥٥	٣٦	صفر	١٠	٣	٢	صفر	صفر
٥٤ . بيرو	٤٩	٤٩	٤٩	٣١	صفر	٢	١	١٩	صفر	١٠
٥٥ . غواتيمالا	صفر	٢	٧٢	٦٨	٢	١	٢٦	٢٨	٨	٥
٥٦ . الكونغو	١	٩٢	٧٠	٥	١	صفر	٢٨	٣	صفر	صفر
٥٧ . المغرب	٣٣	١٥	٥٧	٣٠	صفر	٦	٩	٤٩	٤	٢٥
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٤	١	٧٧	٧٩	صفر	٣	٢٠	١٧	صفر	صفر
٥٩ . ايكوادور	١	٤٥	٩٧	٥١	صفر	١	٢	٣	١	١
٦٠ . الأردن	٢٤	٣٤	٥٩	١٦	٣	٢	١٣	٤٨	٣	٤
٦١ . رومانيا	٢١	١٦	٦	٨	٢٩	٢٧	٤٤	٤٩	٩	٩
٦٢ . السلفادور	٢	٣	٧٠	٥٦	٣	٣	٢٦	٣٧	١١	١٥
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ . ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ . بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ . كولومبيا	١١	٢٩	٨١	٣٩	١	٢	٧	٢٩	٢	٩
٦٨ . جامايكا	٢٥	١٨	٢٢	٢٧	صفر	صفر	٥٣	٥٥	٢	١٣
٦٩ . باراغواى	صفر	١	٩١	٨٤	صفر	صفر	٩	١٥	صفر	٢
٧٠ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	٤٦	١٦	٣٥	١١	صفر	٩	١٩	٦٤	٢	٤٠
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	٢	٢	٢٢	٥	١٧	٤٠	٥٩	٥٣	٢٩	١٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

القيمة المئوية لصادرات السلع

	الوقود والمعادن والفلزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		المنسوجات والملابس	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	٧٣	٩٧	٢٠	صفر	٢	١	٥	٢	١	صفر
٧٥ ـ تايلند	١٥	٢	٧٧	٣٢	صفر	٢٢	٨	٤٥	١	١٧
٧٦ ـ بولندا	١٩	٢٠	٨	١٦	٤١	١٥	٣٢	٤٩	٧	٥
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا	صفر	١	٨٠	٧٢	٣	٤	١٧	٢٣	٤	٥
٨٠ ـ تركيا	٨	٤	٨٣	٢٤	صفر	٩	٩	٦٣	٥	٣٩
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	٩٠	٩٠	٦	٦	صفر	صفر	٤	٣	٣	٣
٨٢ ـ بنما	٢١ب	١	٧٥ب	٧٨	٢ب	٤	٢ب	١٧	صفرب	٦
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلي	٨٨	٤٧	٧	٣٨	١	٢	٤	١٣	صفر	١
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٧ ـ منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٦٢	٤٥	٢٩	١٧	٣	١	٧	٣٧	٤	٢٥
الدخل المتوسط الأعلى	**٤٦ م**	**٣٣ م**	**٣٢ م**	**١٥ م**	**٦ م**	**٢٢ م**	**١٧ م**	**٣١ م**	**٤ م**	**٩ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٢٢	٢٢	٣١	٣١	٥	٥	٤٢	٤٢	١	١
٩٠ ـ موريشيوس	صفر	٢	٩٨	٣١	صفر	٢	٢	٦٥	١	٥٤
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	١١	١٣	٧٥	٢٩	٤	٢١	١١	٣٧	١	٤
٩٣ ـ بوتسوانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٣٠	١٧	٦٣	٢٢	٢	٣٨	٦	٢٣	١	٦
٩٥ ـ فنزويلا	٩٧	٨٦	٢	٣	صفر	١	١	٩	صفر	صفر
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا	٧	٨	٢٦	٢٧	٣٢	٢١	٣٥	٤٥	٨	١٤
٩٨ ـ أورلاغواي	١	١	٧٩	٥٨	١	٤	٢٠	٣٧	١٤	١٦
٩٩ ـ المكسيك	١٩	٣٤	٤٩	١٣	١١	٣١	٢٢	٢١	٣	٢
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٧٨	٦٤	٩	٦	١	١	١٢	٢٩	١	١
١٠١ ـ الغابون	٥٦	٨٩	٣٥	٧	١	صفر	٨	٤	صفر	صفر
١٠٢ ـ الأرجنتين	١	١٠	٨٥	٦٤	٤	٨	١٠	١٩	١	١
١٠٣ ـ عمان	١٠٠	٩٤	صفر	١	صفر	٤	صفر	١	صفر	صفر
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٧	٣	١٧	٤	٧	٤٠	٦٩	٥٣	٣٦	٢٠
١٠٧ ـ اليونان	١٤	١١	٥١	٣٦	١	٥	٣٣	٤٩	٧	٢٧
١٠٨ ـ البرتغال	٥	٥	٣١	١٢	٨	٢١	٥٦	٦٢	٢٥	٣٠
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	١٠٠	٩٩	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط	**٣٧ م**	**٢٩ م**	**٣٥ م**	**١٨ م**	**٨ م**	**١٥ م**	**١٩ م**	**٣٧ م**	**٦ م**	**١٤ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٣٧ م**	**٤٤ م**	**٤٦ م**	**٣٢ م**	**٢ م**	**٣ م**	**١٥ م**	**٢١ م**	**١ م**	**٢ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**٢٢ م**	**١١ م**	**٤٥ م**	**١٥ م**	**٦ م**	**٢٥ م**	**٢٧ م**	**٥٠ م**	**١٣ م**	**٢٠ م**
جنوب آسيا	**٩ م**	**٦ م**	**٤٤ م**	**٢١ م**	**٣ م**	**٥ م**	**٤٥ م**	**٦٩ م**	**٢٨ م**	**٤١ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٧٤ م**	**٨٥ م**	**١٨ م**	**٥ م**	**١ م**	**١ م**	**٧ م**	**٩ م**	**٣ م**	**٤ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٤٣ م**	**٣٢ م**	**٤٥ م**	**٣٠ م**	**٢ م**	**١٤ م**	**٩ م**	**٢٤ م**	**١ م**	**٣ م**
المدينة بصورة باهظة	**٢٢ م**	**٣٤ م**	**٤٧ م**	**٢٧ م**	**١٣ م**	**١٤ م**	**١٦ م**	**٢٥ م**	**٣ م**	**٤ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**١١ م**	**٧ م**	**١٦ م**	**١١ م**	**٣٥ م**	**٤٣ م**	**٣٨ م**	**٣٩ م**	**٦ م**	**٥ م**
١١٠ ـ أيرلندا	٨	٢	٥٢	٢٦	٧	٢٧	٣٤	٤٥	١٠	٤
١١١ ـ نيوزيلندا	١	٧	٨٨	٦٦	٢	٥	٩	٢١	١	٢
١١٢ ـ + إسرائيل	٤	٢	٢٦	٩	٥	٢٨	٦٦	٦٢	١٢	٧
١١٣ ـ أستراليا	١٠	٥	٣٧	١٧	٢٠	٤٣	٣٤	٣٥	٦	٤
١١٤ ـ + هونغ كونغ	١	٢	٣	٣	١٢	٢٤	٨٤	٧١	٤٤	٤٠
١١٥ ـ + سنغافورة	٢٥	١٥	٤٥	٧	١١	٥٢	٢٠	٢٦	٥	٥
١١٦ ـ استراليا	٢٨	٣٦	٥٣	٢٩	٦	٨	١٣	٢٨	١	١
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٨	٩	٩	٩	٤١	٤١	٤٢	٤١	٦	٤
١١٨ ـ ايطاليا	٧	٣	١٠	٨	٣٧	٣٧	٤٦	٥٢	١٣	١٣
١١٩ ـ هولندا	١٤	١١	٢٩	٢٦	٢٠	٢٢	٣٧	٤١	٨	٤
١٢٠ ـ كندا	٢٦	١٨	٢٢	١٨	٣٢	٣٨	١٩	٢٦	١	١
١٢١ ـ بلجيكا*	١٣	٧	١١	١٢	٢١	٢٧	٥٥	٥٤	١٠	٧
١٢٢ ـ فنلندا	٤	٧	٢٩	١١	١٦	٢٩	٥٠	٥٣	٦	٢
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٩٥	٩٥	١	١	١	١	٢	٢	صفر	صفر
١٢٤ ـ فرنسا	٦	٥	١٩	١٧	٣٣	٣٩	٤٢	٣٩	٨	٥
١٢٥ ـ النمسا	٦	٤	١٤	٧	٢٤	٣٨	٥٦	٥٢	١١	٧
١٢٦ ـ ألمانيا	٦	٤	٥	٧	٤٧	٥٠	٤٣	٤٠	٦	٥
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٩	٥	٢١	١٥	٤٢	٤٨	٢٨	٣٢	٢	٢
١٢٨ ـ النرويج	٢٥	٥٨	٢٠	١٠	٢٣	١٤	٣٢	١٨	٢	١
١٢٩ ـ الدانمرك	٤	٤	٤٢	٢٩	٢٧	٢٧	٢٧	٤٠	٦	٥
١٣٠ ـ السويد	٨	٦	١٨	٩	٤٠	٤٣	٣٥	٤٢	٣	٢
١٣١ ـ اليابان	٢	١	٥	١	٤١	٦٧	٥٣	٣٠	١١	٢
١٣٢ ـ سويسرا	٣	٣	٨	٤	٣٢	٣١	٥٨	٦٣	٨	٥
العالم	**١٦ م**	**١٢ م**	**٢٠ م**	**١٣ م**	**٢٩ م**	**٣٧ م**	**٣٤ م**	**٣٩ م**	**٦ م**	**٧ م**

(أ) البيانات عن الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ، ويضم جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الأعضاء فيه . (ب) باستبعاد منطقة القناة . (جـ) بما في ذلك لكسمبرغ . (د) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٦ : واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة

	قيمة واردات السلع المصنوعة حسب المنشأ (ملايين الدولارات)		تكوين الواردات من السلع المصنوعة فى ١٩٩٢ (نسبة مئوية)				
	١٩٧٠	١٩٩٢	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونيات	معدات النقل	أخرى
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	١٢٦٤ ج ٤٨٧ ج	٩١٦٣٨ ج ٢١٦٧٠ ج	٣٩,٧ م ٥١,٥ م	٤,٠ م ٢,٨ م	٧,٨ م ٢,٤ م	١,٣ م ٢,٤ م	٤٧,٢ م ٤٠,٩ م
١ ـ موزامبيق	٧	١٢	٤١,٧	صفر	صفر	صفر	٥٨,٣
٢ ـ اثيوبيا	٤	٤٠	١٠,٠	٧,٥	٢,٥	٢,٥	٧٧,٥
٣ ـ تنزانيا	٩	٤١	٦٣,٤	صفر	٢,٤	٤,٩	٢٩,٣
٤ ـ سيراليون	٢	٢٢٠	صفر	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٩٨,٦
٥ ـ نيبال	١	٣٢٨	٩١,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٣	٧,٠
٦ ـ أوغندا	١	٣	٣٣,٣	صفر	صفر	صفر	٦٦,٧
٧ ـ بوتان	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ ـ بوروندى	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	٥٠,٠	٥٠,٠
٩ ـ ملاوى	١	٢٠	٧٠,٠	صفر	صفر	صفر	٣٠,٠
١٠ ـ بنغلاديش	٠٠	١٨٥٩	٨٩,٧	٠,١	٠,٢	٣,٥	٦,٥
١١ ـ تشاد	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢ ـ غينيا بيساو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣ ـ مدغشقر	٧	٥١	٦٨,٦	٧,٨	صفر	صفر	٢٣,٥
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	صفر	٣٩	٩٤,٩	٠٠	صفر	صفر	٥,١
١٥ ـ رواندا	٠٠	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٦ ـ النيجر	صفر	١٨٠	صفر	٩٦,١	صفر	صفر	٣,٩
١٧ ـ بوركينا فاصو	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٨ ـ الهند	٥٣٤	١٠٥٣٩	٤٨,٣	٥,٨	١,٠	١,٢	٤٣,٧
١٩ ـ كينيا	١٦	١٢٠	٢٦,٧	٨,٣	٥,٠	١,٧	٥٨,٣
٢٠ ـ مالى	٢	٦١	١,٦	صفر	٣٢,٨	صفر	٦٥,٦
٢١ ـ نيجيريا	١٣	١٦٧	٧,٨	١٥,٠	٣,٠	٤,٨	٦٩,٥
٢٢ ـ نيكاراغوا	٦	١٧	٢٣,٥	٢٩,٤	صفر	١١,٨	٣٥,٣
٢٣ ـ توغو	٠٠	٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٤ ـ بنن	٠٠	١٢	٢٥,٠	٥٨,٣	صفر	٨,٣	٨,٣
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٢	٧٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٦ ـ باكستان	٢٠٧	٣٤٧٤	٨٥,٦	٠,٣	٠,٣	٠,١	١٣,٧
٢٧ ـ غانا	٨	٩٠	١,١	١,١	٢,٢	١,١	٩٤,٤
٢٨ ـ الصين	٢٤٣	٥٩٤٢٩	٣٣,٨	٤,١	١١,٠	٠,٩	٥٠,٢
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٣٨	١٣٠	صفر	١٧,٧	صفر	صفر	٨٢,٣
٣١ ـ موريتانيا	صفر	٥	٢٠,٠	صفر	صفر	صفر	٨٠,٠
٣٢ ـ سرى لانكا	٩	١٧١٧	٧٤,٢	١,٢	١,٥	٠,١	٢٣,١
٣٣ ـ زمبابوى	صفر	٢٦٦	٢٢,٩	٠,٤	١,٥	٠,٤	٧٤,٨
٣٤ ـ هندوراس	٣	٤٦٠	٨٦,١	٠,٩	صفر	٠,٤	١٢,٦
٣٥ ـ ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٣٣	١٠١١	٥٠,٩	٧,٣	٠,٧	٢٣,١	١٧,٩
٣٧ ـ اندونيسيا	١٥	٩٧٥٠	٣٦,٥	٢,٢	٤,٢	٠,٨	٥٦,٣
٣٨ ـ ميانمار	٤	٥٤	٦٤,٨	صفر	١,٩	١,٩	٣١,٥
٣٩ ـ الصومال	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٠ ـ السودان	١	٧	صفر	صفر	١٤,٣	صفر	٨٥,٧
٤١ ـ جمهورية اليمن	٠٠	٢٨	صفر	صفر	٧,١	٣٥,٧	٥٧,١
٤٢ ـ زامبيا	٤	٢٨	٤٢,٩	صفر	صفر	٣,٦	٥٣,٦
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى	٤١٠١ ج ١٢٦٧ ج	٢٠٣٤٤٠ ج ٦٧٨٤٢ ج	٢٤,٤ م ٣٤,٩ م	٦,٥ م ٧,٥ م	١٨,٣ م ١٠,٧ م	٧,٣ م ٤,١ م	٤٣,٥ م ٤٢,٨ م
٤٣ ـ كوت ديفوار	٧	٢٦٧	١٦,٩	١,٥	٠,٧	١١,٦	٦٩,٣
٤٤ ـ بوليفيا	١	٦٣	١٥,٩	١١,١	صفر	صفر	٧٣,٠
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٥	٦٠,٠	٢٠,٠	صفر	صفر	٢٠,٠
٤٦ ـ الفلبين	١٠٨	٦٧٠٣	٣٠,٩	٢,٠	٣٢,٣	٠,٥	٣٤,٢
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٨	١٢,٥	صفر	صفر	صفر	٨٧,٥
٤٨ ـ المنغال	٤	٢٤	١٢,٥	٨,٣	١٦,٧	صفر	٦٢,٥
٤٩ ـ الكاميرون	٤	٤٩	١٦,٣	٢,٠	صفر	٢,٠	٧٩,٦
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	٤	٢٢	٩,١	صفر	صفر	٤,٥	٨٦,٤
٥٤ ـ بيرو	١٢	٤٥٦	٥٧,٠	٧,٩	١,٣	٠,٤	٣٣,٣
٥٥ ـ غواتيمالا	٥	٥٨٠	٨٨,٤	٢,٨	صفر	صفر	٨,٨
٥٦ ـ الكونغو	٤	٣٦٩	صفر	صفر	٠,٣	صفر	٩٩,٧
٥٧ ـ المغرب	٣٢	٢٧٠٢	٦٨,٧	١١,٧	٨,١	٢,٠	٩,٥
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٠	٢٢٦٤	٥٧,١	٠,٧	٧,٦	صفر	٣٤,٦
٥٩ ـ اكوادور	٣	٨٣	٢٢,٩	٢,٤	٤,٨	٧,٢	٦٢,٧
٦٠ ـ الأردن	١	٨٤	١٩,٠	١٩,٠	٦,٠	٢٥,٠	٣١,٠
٦١ ـ رومانيا	١٨٨	١٨٨٦	٣٧,٨	٤,٨	٢,٥	٣,١	٥١,٨
٦٢ ـ السلفادور	٢	٢٦٥	٧٣,٢	١,٥	١٦,٦	صفر	٨,٧
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٨	٥٠,٠	صفر	١٢,٥	صفر	٣٧,٥
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	١٣٣	٢٢,٦	٤٣,٦	٢,٣	٠,٨	٣٠,٨
٦٦ ـ بلغاريا	٦٨	٧٧٤	٣٨,١	١١,٤	٦,١	٠,٩	٤٣,٥
٦٧ ـ كولومبيا	٥٢	١١٧٧	٣٥,٨	٥,٨	٠,٤	٠,٣	٥٧,٨
٦٨ ـ جامايكا	١١٧	٨٠١	٤٧,٣	٤٧,٧	٠,٥	صفر	٤,٥
٦٩ ـ باراغواى	٥	٧٧	١١,٧	٢٢,١	١,٣	١,٣	٦٣,٦
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٦٤	صفر	٢٦,٦	صفر	صفر	٧٣,٤
٧٢ ـ تونس	١٩	٢٥٩٦	٧٠,٦	٦,٢	٨,٩	٣,٢	١١,٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	قيمة واردات السلع المصنوعة حسب المنشأ (ملايين الدولارات)		تكوين الواردات من السلع المصنوعة في ١٩٩٢ (نسبة مئوية)				
	١٩٧٠	١٩٩٢	المنسوجات والملابس	الكيماويات	الآلات الكهربائية والالكترونيات	معدات النقل	أخرى
٧٣ - أوكرانيا	..	٣٣٩	١٠,٣	٣٣,٠	٣,٢	١٠,٠	٤٣,٤
٧٤ - الجزائر	٣٩	١٣٨٢	٠,١	٥,٢	٠,١	٠,١	٩٤,٥
٧٥ - تايلند	٣٢	١٥١٩٧	٢٠,٤	١,٩	١٧,٦	١,٠	٥٩,٣
٧٦ - بولندا	٢٨٧	٦٨٩٧	٢٤,٣	١١,٩	٦,١	٧,٨	٤٩,٩
٧٧ - لاتفيا	..	١١١	١٨,٠	٣٦,٠	٥,٤	١,٨	٣٨,٧
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - كوستاريكا	٥	٩٠٠	٧٠,٩	٢,١	٩,٨	٠,٢	١٧,٠
٨٠ - تركيا	٤٧	٧٨٠٩	٧٠,٠	٢,٧	٦,٨	٢,٥	١٨,٠
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)	١٣٣	٧٣٥	٨٣,٨	٠,٥	١,٨	٠,٨	١٣,١
٨٢ - بنما	١٨ب	٤٧٥	١٣,١	٣,٤	١,٩	٢٨,٦	٥٣,١
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسي	..	٥٧٣٩	٢,٤	٢٦,٤	١,٨	١١,٢	٥٨,١
٨٥ - شيلي	١٥	٧٦٨	٧,٠	٢٤,٣	٠,٨	١,٠	٦٦,٨
٨٦ - ألبانيا	١	٤٠	٢٧,٥	٥,٠	صفر	صفر	٦٧,٥
٨٧ - منغوليا	صفر	١٣	٩٢,٣	صفر	صفر	..	٧,٧
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٢	٧٥	٧٠,٧	صفر	١,٣	١,٣	٢٦,٧
الدخل المتوسط الأعلى	**٢٨٣٤ ج**	**١٣٥٥٩٨ ج**	**١٩,١ م**	**٥,٩ م**	**٢٢,٢ م**	**٨,٩ م**	**٤٣,٩ م**
٨٩ - جنوب افريقيا	٣٢٥	٣٢٥٠	٨,٤	١٣,٧	٢,٤	٤,١	٧١,٤
٩٠ - موريشيوس	١	٨٦٣	٨٦,٣	٠,٥	٠,٢	٠,١	١٢,٩
٩١ - استونيا	..	١٤٦	٣٨,٤	١٦,٤	٥,٥	٤,٨	٣٤,٩
٩٢ - البرازيل	١٩٧	١٠٥١٠	٨,٢	٩,٦	٤,٥	١٠,٤	٦٧,٣
٩٣ - بوتسوانا	..	..	..	..	..	..	..
٩٤ - ماليزيا	٣٩	١٦٤٢٥	١٢,٩	٢,٢	٤٧,٤	١,١	٣٦,٤
٩٥ - فنزويلا	٢٤	٧٥٧	٢,٩	٢٤,٤	١,٧	٩,٨	٦١,٢
٩٦ - بيلاروس	..	٩٩	٩,١	٣٣,٣	٦,١	٤,٠	٤٧,٥
٩٧ - هنغاريا	٢١٠	٤٩٦٧	٢٣,٣	١٤,٣	١٢,٢	٥,٠	٤٥,١
٩٨ - أوروغواي	٢٣	٣٠٤	٤٧,٠	٤,٣	٠,٣	١,٠	٤٧,٤
٩٩ - المكسيك	٥٠٨	٣٠٦٦٨	٥,٥	٤,٠	٣١,٩	٢٠,٤	٣٨,٢
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	٣٩	٣٠٩	٠,٦	٦٤,٤	٠,٦	٠,٣	٣٤,٠
١٠١ - الفلبين	٨	٧٣	١,٤	٥٤,٨	٤,١	٢,٧	٣٧,٠
١٠٢ - الأرجنتين	١٠٤	١٢٠٢	٥,٨	٢٣,٥	١,٢	٩,٢	٦٠,٣
١٠٣ - عمان	صفر	٢٥٩	٣٦,٧	٠,٤	٨,١	١٣,٩	٤٠,٩
١٠٤ - سلوفينيا	..	٢٣٦٦	٢١,٧	٣,٢	١٢,٩	١٣,٤	٤٨,٨
١٠٥ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	٥٢٤	٣٩٤٥٦	٢٢,١	٣,٥	٢١,١	٥,٧	٤٧,٦
١٠٧ - اليونان	١٨٥	٤٠١٨	٦١,٠	٥,٢	٤,١	١,١	٢٨,٧
١٠٨ - البرتغال	٣٩٦	١٤١٨٥	٣٨,٨	٤,٥	١٠,٥	٧,٨	٣٨,٥
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	١٦	١٨٣٧	٠,٣	٣٩,٤	١٠,٦	٨,١	٤١,٦
الدخل المنخفض والمتوسط	**٥٣٦٥ ج**	**٢٩٥٠٧٨ ج**	**٢٩,١ م**	**٥,٧ م**	**١٥,١ م**	**٥,٤ م**	**٤٤,٧ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٥١٥ ج**	**٧٧٥٢ ج**	**١٩,٦ م**	**٩,٨ م**	**١,٧ م**	**٣,٨ م**	**٦٨,٢ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**١٠٨٦ ج**	**١٤٩٢٢٧ ج**	**٢٧,٦ م**	**٣,٢ م**	**١٨,٧ م**	**٢,٢ م**	**٤٨,٣ م**
جنوب آسيا	**٧٦٠ ج**	**١٧٩٩٤ ج**	**١٣,٢ م**	**٣,٦ م**	**٠,٨ م**	**١,١ م**	**٣١,٣ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**١٤٠٦ ج**	**٥٥٩٤٦ ج**	**٣٥,٤ م**	**٩,٠ م**	**٨,٦ م**	**٧,٠ م**	**٣٩,٩ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٣٠٤ ج**	**١١٢٧١ ج**	**٤٤,٩ م**	**١٣,٧ م**	**٦,٣ م**	**٥,٦ م**	**٢٩,٥ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**١٢٩٤ ج**	**٥٢٨٨٨ ج**	**١٣,٦ م**	**٧,٥ م**	**٢٠,٢ م**	**١٤,٦ م**	**٤٤,٠ م**
المدينة بصورة باهظة	**١٤٢١ ج**	**٥٧١٠٠ ج**	**١٢,٨ م**	**٧,٥ م**	**١٩,٣ م**	**١٤,٤ م**	**٤٦,٠ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**١٢٠١٩٠ ج**	**١٦٥٢٦٦٢ ج**	**٦,٠ م**	**١٣,٠ م**	**١١,٢ م**	**١٩,١ م**	**٥٠,٧ م**
١١٠ - أيرلندا	٤٣٩	١٨٧٦٨	٦,١	٣١,٧	١٠,١	١,٤	٥٠,٧
١١١ - نيوزيلندا	١٢١	٢٠٥٤	٩,٨	٢٢,٧	٦,٩	٤,٣	٥٦,٣
١١٢ - + إسرائيل	٣٠٨	٨٣٦٠	١٠,٧	١٤,١	١١,٣	٢,٧	٦١,٢
١١٣ - أسبانيا	٧٧٣	٣٦٢٧١	٤,٠	٩,١	٨,٤	٣٧,٣	٤١,٢
١١٤ - + هونغ كونغ	١٨٦١	٢٥٦٦٤	٤٢,٠	٠,٧	١٢,٧	٠,٥	٤٤,٢
١١٥ - + سنغافورة	١١٢	٢٢٩٠٠	٥,٠	٥,٢	٢٥,٥	١,٣	٦٣,٠
١١٦ - استراليا	٤٧١	٦٦٨٤	٣,٧	٢٧,٤	٤,٨	١٣,٧	٥٠,٤
١١٧ - المملكة المتحدة	١٠٤٥٧	١١٥٢٤٩	٥,٣	١٨,٠	٩,٨	١٣,٧	٥٣,٢
١١٨ - ايطاليا	٧٧٢٦	١١٥٦٦٩	١٦,٣	٨,١	٧,٧	١٠,٥	٥٧,٤
١١٩ - هولندا	٥٦٧٨	٧٧٦٨٩	٧,٢	٢٦,٢	٨,٦	٩,٣	٤٨,٦
١٢٠ - كندا	٨٠٨٨	٧٩١٦٢	١,٦	٧,٨	٧,٦	٣٩,٩	٤٣,١
١٢١ - بلجيكا+	٧٦٦٠	٨٤٥٦٢	٨,٦	٢٠,٩	٥,٧	٢١,٧	٤٣,١
١٢٢ - فنلندا	١١٧٠	١٧١٤٤	٢,٥	٨,١	٩,٠	٨,٠	٧٢,٣
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	١	٩٥٨	٤٤,٧	٧,٩	٣,٢	٧,٤	٣٦,٧
١٢٤ - فرنسا	٩٢٤٠	١٤٥٨٥٧	٥,٨	١٦,٣	٩,٠	٢٥,٢	٤٣,٨
١٢٥ - النمسا	١٦٣٧	٣١٧٠٣	٨,٩	٨,٥	١٠,٧	٨,٢	٦٣,٧
١٢٦ - ألمانيا	٢٣٣٤٢د	٢٨١٧٤٣	٥,٢	١٤,٥	٩,٩	٢٢,٠	٤٨,٤
١٢٧ - الولايات المتحدة	٢١٢١٥	٢١٦٠٦٢	٢,٣	١٢,٧	١٣,٤	١٩,٤	٥٢,١
١٢٨ - النرويج	١٠٥٩	٨٩٠٠	١,٨	٢١,٦	٧,٣	١٠,٠	٥٩,٣
١٢٩ - الدانمرك	١٤١٣	٢٠٥٧٥	٧,٩	١٤,٨	١٠,٠	٤,١	٦٣,٢
١٣٠ - السويد	٤١٤٣	٣٩٦٦٨	١,٥	١١,٧	٩,٧	١٦,٩	٦٠,٢
١٣١ - اليابان	٨٨٥١	١٩٣٠٤١	١,١	٣,٩	١٨,٩	٢٩,٨	٤٦,٣
١٣٢ - سويسرا	٣٥٦٨	٥٠٨١٧	٤,٩	٢٤,١	٩,٦	٢,٩	٥٨,٦
العالم	**١٢٥٥٥٥ ج**	**١٩٤٧٧٤٠ ج**	**٩,٥ م**	**١١,٩ م**	**١١,٨ م**	**١٧,٠ م**	**٤٩,٨ م**

ملاحظة : تغطي البيانات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل فقط ، وبالنسبة لعام ١٩٧٠ فإن هذا يمتد إلى التصنيف الدولي التجاري الموحد ، التنقيح (١) والتنقيح (٢) لعام ١٩٩٢ . (أ) البيانات عن الاتحاد الجمركي لجنوب افريقيا ، ويضم جنوب افريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ؛ وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الأعضاء فيه . (ب) باستبعاد منطقة القناة . (جـ) بما في ذلك لكسمبرغ . (د) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٧ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات

	ميزان الحساب الجارى (ملايين الدولارات)				صافى تحويلات العاملين بالخارج (ملايين الدولارات)		اجمالى الاحتياطيات الدولية		
	بعد التحويلات الرسمية		قبل التحويلات الرسمية				ملايين الدولارات		شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل							..	٦٩٦١٣ ج	٣,٦ م
باستبعاد الصين والهند							٢٦٨٩ ج	٣٥٢٢١ ج	٣,٥ م
١ . موزامبيق	..	-٣٨١	..	-٨٨١	..	٥٨ أ	..	٢١٨	٢,٢
٢ - اثيوبيا	-٣٢	٤١ أ	-٤٣	٤١ أ	..	٣١٦	٧٢	٢٧٠	٢,٨
٣ - تنزانيا	-٣٦	-٢٩٧ أ	-٣٧	-٨٦٦ أ	..	..	٦٥	٣٢٧	٢,١
٤ - سيراليون	-١٦	..	-٢٠	..	..	..	٣٩	٢١	..
٥ - نيبال	-١ أ	-٢٤٢ أ	-٢٥ أ	-٢٧٩ أ	..	..	٩٤	٥١٨	٦,٨
٦ - أوغندا	٢٠	-١١٣ أ	١٩	-٣٤٦ أ	-٥	..	٥٧	٩٤	١,٥
٧ - بوتان	..	١٣ أ	..	-٣٥ أ	..	..	..	٧٨	٨,٥
٨ - بوروندى	٢ أ	-٥٤ أ	-٢ أ	-٢١٩ أ	..	..	١٥	١٨٠	٦,٣
٩ - ملاوى	-٣٥	-٢٢٣ أ	-٤٦	-٣٤٢ أ	-٤	..	٢٩	٤٤	٠,٧
١٠ - بنغلاديش	-١١٤ أ	٣٠١ أ	-٢٣٤ أ	-٥١٦ أ	صفر أ	٨٤٨ أ	..	١٨٥٣	٥,٥
١١ - تشاد	٢	-٩١	-٣٣	-٣٢٥	-٦	-٣٩	٢	٨٤	١,٨
١٢ - غينيا بيساو	..	-٧٢	..	-١٢١	..	-١	..	١٧	١,٦
١٣ - مدغشقر	١٠	-١٣٦	-٤٢	-٢٨٤	-٢٦	-١	٣٧	٨٩	١,٢
١٤ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	-٤١	..	-١٠٢	..	..	٦	..	..
١٥ - رواندا	٧	-٨٥	-١٢	-٢٤٦	-٤	..	٨	٧٩	٢,٥
١٦ - النيجر	صفر	-٣٨	-٣٢	-١٥٦	-٣	-٣٧	١٩	٢٢٩	٦,٠
١٧ - بوركينا فاصو	٩	-٩٥	-٢١	-٤٦٨	١٦	٩١	٣٦	٣٤٥	٤,٤
١٨ - الهند	-٣٨٥ أ	-٤٨٠٩ أ	-٥٩١ أ	-٥١٦٥ أ	٨٠	٢٠٨٦ أ	١٠٢٣	٩٥٣٩	٣,٦
١٩ - كينيا	-٤٩	-٩٨	-٨٦	-٣١٢	..	-٣	٢٢٠	٨٠	٠,٤
٢٠ - مالى	-٢	-٩١	-٢٢	-٤١٤	-١	٩١	١	٣١٤	٤,٠
٢١ - نيجيريا	-٣٦٨	٢٢٦٨	-٤١٢	١٥٣٧	..	٢٢	٢٢٣	١١٩٦	١,٢
٢٢ - نيكاراغوا	-٤٠	-٦٩٥	-٤٣	-١٠٧٤	..	١٠	٤٩	..	..
٢٣ - توغو	٣	-١٠٥	-١٤	-١٩٠	-٣	٢	٣٥	٢٧٧	٤,٩
٢٤ - بنن	-٣	-٢٩	-٢٣	-١٦٢	صفر	٩٩	١٦	٢٤٩	٣,٩
٢٥ - جمهورية افريقيا الوسطى	-١٢	-٥٧ أ	-٢٤	-١٨٣ أ	-٤	-٣٩	١	١٠٤	٣,٧
٢٦ - باكستان	-٦٦٧	-١٠٤٩	-٧٠٥	-١٤٩٩	٨٦	١٤٦٨	١٩٥	١٥٢٤	١,٤
٢٧ - غانا	-٦٨	-٣٧٨ أ	-٧٦	-٥٩٢ أ	-٩	٣	٤٣	٤١٢	٢,٥
٢٨ - الصين *	-٨١ أ	٦٤٠١	-٨١ أ	٦٠٥٠	صفر أ	٢١٣	..	٢٤٨٥٣	٣,٨
٢٩ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غينيا	..	-٢٠٣ أ	..	-٣٩٦ أ	..	-٢٢	..	..	..
٣١ - موريتانيا	-٥	-١٠٥	-١٣	-١٩٧	-٦	٥٣	٣	٦٥	١,١
٣٢ - سيرى لانكا	-٥٩	-٤٥١	-٧١	-٦٣٣	٣	٥٤٨	٤٣	٩٨٠	٢,٩
٣٣ - زمبابوى	-١٤ أ	-٦١٧ أ	-٢٦ أ	-٨٥٩ أ	..	..	٥٩	٤٠٤	١,٨
٣٤ - هندوراس	-٦٤	-٢٢٤	-٦٨	-٣٧٩	..	..	٢٠	٢٠٥	١,٦
٣٥ - ليسوتو	١٨ أ	٣٨	-١ أ	-٣٩٧	٢٩ أ	..	..	١٥٧	١,٨
٣٦ - جمهورية مصر العربية	-١٤٨	٢٦٠٥ أ	-٤٥٢	١٢٥٧ أ	٢٩	٥٤٣٠ أ	١٦٥	١١٦٢٠	٩,٣
٣٧ - اندونيسيا	-٣١٠	-٣٦٧٩	-٣٧٦	-٣٧٩٢	..	١٨٤	١٦٠	١١٤٨٢	٣,٤
٣٨ - ميانمار	-٦٣	-٤١٨	-٨١	-٤٤٨	..	..	٩٨	٣٦٤	٣,٥
٣٩ - الصومال	-٦	..	-١٨	..	..	..	٢١	..	..
٤٠ - السودان	-٤٢	-١٤٤٦ أ	-٤٣	-١٧١٤ أ	..	١٢٤ أ	٢٢	٢٤	٠,٣
٤١ . جمهورية اليمن	..	-١٥٨٢ أ	..	-١٦٧٨ أ	..	٣٤٠ أ	..	..	..
٤٢ . زامبيا	١٠٨	-٣٠٧ أ	١٠٧	-٥٦٨ أ	-٤٨	-١٩	٥١٥	١٩٢	١,٣
اقتصادات متوسطة الدخل							٢٣٢٦٧ ج	٢٥١٧٥٩ ج	٣,٩ م
الدخل المتوسط الأدنى							١٢٤٧٨ ج	٨٤٧٦٦ ج	٤,٠ م
٤٣ - كوت ديفوار	-٣٨	-١٣٠٧	-٧٣	-١٤٦٨	-٥٦	-٤٢٤	١١٩	٢٢	٠,١
٤٤ - بوليفيا	٤	-٥٣٣	٢	-٧٥٤	..	-١	٤٦	٤٨٠	٣,٧
٤٥ - أذربيجان	..	٥٠٣	..	٥٠٣	..	..	..	..	..
٤٦ - الطبين	-٤٨	-٩٩٩	-١٣٨ أ	-١٣٤٣	..	٣١٤	٢٥٥	٥٣٣٦	٣,٣
٤٧ - أرمينيا	..	-١٣٥	..	-١٤٠	..	..	..	..	..
٤٨ - السنغال	-١٦	-٢٦٧	-٦٦	-٥٤٧	-١٦	٣٢	٢٢	٢٢	٠,١
٤٩ . الكاميرون	-٣٠	-٨٣٤ أ	-٤٧	-٨٣٤ أ	-١١	-٣١ أ	٨١	٣٠	٠,١
٥٠ - جمهورية قيرغيزستان	..	-١٠١	..	-١٢٣	..	..	..	..	..
٥١ - جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - اوزبكستان	..	-٣٦٩	..	-٣٦٩	..	..	..	..	..
٥٣ - بابوا غينيا الجديدة	-٨٩	-٤٦٦ أ	-٢٣٩ أ	-٧٢٥ أ	..	٧١ أ	..	٢٦٠	١,١
٥٤ - بيرو	٢٠٢	٢٠٦٥	١٤٦	-٢٣٦٣	..	..	٣٣٩	٣٤٥٦	٦,١
٥٥ - غواتيمالا	-٨	-٧٠٦	-٨	-٧٥٨	..	١٧٣	٧٩	٨٠٦	٣,٢
٥٦ - الكونغو	-٤٥ أ	-٣٠٨	-٥٣ أ	-٤٠٢	-٣ أ	-٦٤ أ	٩	١١	٠,١
٥٧ - المغرب	-١٢٤	-٤٢٧	-١٦١	-٧٨٧	٢٧	٢١٤٨	١٤٢	٣٨١٩	٤,٨
٥٨ - الجمهورية الدومينيكية	-١٠٢	-٣٩٣	-١٠٣	-٤٧٨	٢٥	٣٤٧	٣٢	٥٠٦	٢,٠
٥٩ - اكوادور	-١١٣	-٨١	-١٢٢	-٢٠١	..	..	٧٦	١٠١٦	٣,٢
٦٠ - الأردن	-٢٠	-٧٤١ أ	-١٣٠	-١٠٨٩ أ	..	٨٠٠ أ	٢٥٨	١٠٣٠	٢,٦
٦١ - رومانيا	-٢٣	-١٥٠٦	-٢٣	-١٥٥٢	..	..	..	١٥٩٥	٢,٩
٦٢ - السلفادور	٩	-١٤٨	٧	-٣٧٤	..	٦٨٦	٦٤	٥٧٨	٣,٤
٦٣ - تركمانستان	..	٩٢٧	..	٩٢٧	..	..	..	..	..
٦٤ - مولدوفا	..	-٣٨	..	-٣٩	..	..	..	..	..
٦٥ - ليتوانيا	..	٢٢٤١	..	٢٢٤١	..	..	..	..	..
٦٦ - بلغاريا	..	٤٥٢	..	-٨٦٥ أ	..	..	..	..	..
٦٧ - كولومبيا	-٢٩٣	٩١٢	-٣٣٣	٩٢٥	٦	٦٣٠	٢٠٧	٧٥٥١	٨,٦
٦٨ - جامايكا	-١٥٣	١١٧	-١٤٩	٢٥	٢٩	١٥١	١٣٩	١٠٦	٠,٥
٦٩ - باراغواى	-١٦	-٥٩٦	-١٩	-٥٩٦	..	..	١٨	٥٧٣	٣,١
٧٠ - ناميبيا	..	١٤٢ أ	..	-١٣٨ أ	..	..	..	٥٠	٠,٣
٧١ - كازاخستان	..	-١٤٧٩	..	-١٤٧٩	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	-٥٣	-٩٤٥	-٨٨	-١٠٣٢	٢٠	٥٦٦	٦٠	٩٢٤	١,٤
* البيانات بالنسبة لتايوان والصين هى :	١	٧٨٧٩	٢	٧٩٣٦	..	..	٦٢٧	٨٦٨٢٠	١١,٥

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	ميزان الحساب الجارى (ملايين الدولارات)				صافى تحويلات العاملين بالخارج (ملايين الدولارات)		اجمالى الاحتياطيات الدولية		
	بعد التحويلات الرسمية		قبل التحويلات الرسمية				ملايين الدولارات		شهور تغطية الواردات
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩٢
٧٣ – أوكرانيا	..	-٢١٠	..	-٢١٠	..	..	..	..	..
٧٤ – الجزائر	-١٢٥	-١٣٣٧ أ	-١٦٣	-١٣٣٧ أ	١٧٨	٧٧٤	٣٥٢	٣٣١٨	٣,٢
٧٥ – تايلند	-٢٥٠	-٦٦٨٢	-٢٩٦	-٦٧٣١	..	..	٩١١	٢١١٨٣	٥,٢
٧٦ – بولندا	..	-٦٥٨	..	-٣٣٥٧	..	..	..	٤٢٥٧	٢,٢
٧٧ – لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ – الجمهورية السلوفاكية	..	١٩	..	-٧٢٥	..	..	..	..	..
٧٩ – كوستاريكا	-٧٤	-٣٦١	-٧٧	-٤٤٦	..	..	١٦	١٠٣٢	٣,٩
٨٠ – تركيا	-٤٤	-٩٤٣	-٥٧	-١٨٥٥	٢٧٣	٣٠٠٨	٤٤٠	٧٥٠٨	٣,٠
٨١ – إيران (جمهورية - الإسلامية)	-٥٠٧	-٤٦٥١ أ	-٥١١	-٤٦٥١ أ	..	..	٢١٧	..	..
٨٢ – بنما	-٦٤	٤١	-٧٩	-٢٨٢	..	..	١٦	٥٠٤	٠,٨
٨٣ – الجمهورية التشيكية	..	-١٥٦ أ	..	٤٥٤ أ	..	..	..	..	..
٨٤ – الاتحاد الروسى	..	-١٦٠٠	..	-٤٦٠٠	..	..	..	..	..
٨٥ – شيلى	-٩١	-٥٨٣	-٩٥	-٩٤٠	..	..	٣٩٢	٩٧٩	٨,٤
٨٦ – ألبانيا	..	-٣٢	..	-٤٠٦	..	..	١٥٠	٧٠٧٥	..
٨٧ – منغوليا	..	٣١	..	-٧٣	..	صفر	..	..	..
٨٨ – الجمهورية العربية السورية	-٦٩	٥٥	-٧٢	-٢٥٨	٧	٥٥٠	٥٧	..	..
الدخل المتوسط الأعلى							١٠٧٨٩ ج	١٦٦٩٩٣ ج	٣,٩ م
٨٩ – جنوب افريقيا	-١٢١٥	١٣٨٨	-١٢٥٣	١٣١٤	..	..	١٠٥٧	٣٢٠٨	١,٤
٩٠ – موريشيوس	٨	-١٢	٥	-١٧	..	..	٤٦	٨٤١	٤,٨
٩١ – استونيا	..	١٥٢	..	٥٧	..	..	..	..	..
٩٢ – البرازيل	-٨٣٧	-٦٢٧٥ أ	-٨٦١	-٦٢٦٦ أ	..	..	١١٩٠	٢٣٢٦٥	٧,٦
٩٣ – بوتسوانا	-٣٠	٤٧	-٣٥	-٢٥١	-٩	..	..	٣٨٤٥	١٧,٦
٩٤ – ماليزيا	٨	-١٦٤٩	٢	-١٦٤٦	..	..	٦٦٧	١٨٠٢٤	٤,٥
٩٥ – فنزويلا	-١٠٤	-٣٣٦٥	-٩٨	-٣٣٥٦	-٨٧	-٨٥٥	١٠٤٧	١٣٣٨١	٨,١
٩٦ – بيلاروس	..	١٨٢	..	١٨٢	..	..	..	..	..
٩٧ – هنغاريا	..	٣٥٢ أ	..	٣٣٧ أ	..	..	..	٤٤٦٢	٣,٧
٩٨ – أوروغواى	-٤٥	-٢٠٧	-٥٥	-٢٣٦	..	..	١٨٦	١١٨٥	٥,١
٩٩ – المكسيك	-١٠٦٨	-٢٢٨١١	-١٠٩٨	-٢٢٩٢٤	..	٢٠٦٨	٧٥٦	١٩١٧١	٣,٣
١٠٠ – ترينيداد وتوباغو	-١٠٩	١٢٢	-١٠٤	١٢٣	٣	٦	٤٣	١٩٠	١,١
١٠١ – الغابون	-٣	-١٣٥	-١٥	-١٤٧	-٨	-١٤٢	١٥	٧٥	٠,٣
١٠٢ – الأرجنتين	-١٦٣	-٨٣٧٠	-١٦٠	-٨٣٧٠	..	..	٦٨٢	١١٤٤٧	٥,٩
١٠٣ – عمان	..	-٣٦٦	..	-٣٥٥	..	-١١١٨	١٣	١٧٦٥	٤,٧
١٠٤ – سلوفينيا	..	٩٣٢	..	٨٨٥	..	..	..	..	..
١٠٥ – بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ – جمهورية كوريا	-٦٢٣	-٤٥٢٩	-٧٠٦	-٤٥٠٤	..	..	٦١٠	١٧٢٢٨	٢,٢
١٠٧ – اليونان	-٤٢٢	-٢١٤٠	-٤٢٤	-٦١٩٨	٣٣٣	٢٣٦٦	٣١٨	٥٩٣٨	٣,٠
١٠٨ – البرتغال	-١٥٨ أ	-١٨٤	-١٥٨ أ	-٣٢١٦	٥٠٤ أ	٤٦٥٠	١٥٦٥	٢٤٤٨١	٨,١
١٠٩ – المملكة العربية السعودية	٧١	-١٩٤٣١	١٥٢	-١٧٩٣١	-١٨٣	-١٢٧٠٠	٦٧٠	٧٤٦٧	١,٥
الدخل المنخفض والمتوسط							٢٦٩٨٠ ج	٣٢١٣٧٢ ج	٣,٨ م
افريقيا جنوب الصحراء							٣٠٨٥ ج	١٤٣٨٣ ج	١,٥ م
شرق آسيا والمحيط الهادى							..	٩٩٢٠٤ ج	٣,٥ م
جنوب آسيا							١٤٠٤ ج	١٥٠٩٧ ج	٣,٢ م
أوروبا وآسيا الوسطى							٩٦٩٩٠ ج	٥٢٩٠٨ ج	٤,٤ م
الشرق الاوسط وشمال افريقيا							٤٤٧٧ ج	٤٣٣٤٢ ج	٣,٤ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى							٥٥٢٧ ج	٩٦٤٣٧ ج	٥,٣ م
المدينة بصورة باهظة							١١٨٠٧ ج	٧١٩٣١ ج	٤,١ م
اقتصادات مرتفعة الدخل							٧٢٥٤٤ ج	٩٠٤٥٠٨ ج	٢,٧ م
١١٠ – أيرلندا	-١٩٨	٢٦٢٩	-٢٢٨	-٣٩٩	..	..	٦٩٨	٣٥٦٠	١,٢
١١١ – نيوزيلندا	-٢٣٢	-٧٦٣	-٢٢٢	-٧٠٧	١٦	٢٦٧	٢٥٨	٣٠٧٩	٢,٠
١١٢ – + إسرائيل	-٥٦٢	٨٦	-٧٦٦	-٤١٤١	..	..	٤٥٢	٥١٣٠	٢,٦
١١٣ – أسبانيا	٧٩	-١٨٤٨١	٧٩	-٢١٦٧٨	٤٦٩	١٨٤١	١٨٥١	٥٠٧٠٨	٤,٥
١١٤ – + هونغ كونغ	٢٢٥	٢٤٨٧	٢٢٥	٢٤٨٧	..	..	..	..	..
١١٥ – + سنغافورة	-٥٧٢	٢٩٢٩	-٥٨٥	٣١٥٨	..	..	١٠١٢	٣٩٨٨٥	٥,٧
١١٦ – استراليا	-٧٨٥	-١٠٦٧٧	-٦٩١	-١٠٣٤٨	..	..	١٧٠٩	١٣٨٥٢	٢,٥
١١٧ – المملكة المتحدة	١٩٧٠	-٢٠٧١٤	٢٣٧٦	-١٢١٨١	..	..	٢٩١٨	٤٢٨٤٤	١,٠
١١٨ – ايطاليا	٧٩٨	-٢٥٤٢٢	١٠٩٤	-٢١٢٩٧	٤٤٦	٥١٢	٥٥٤٧	٤٩٨٦٢	٢,٠
١١٩ – هولندا	-٤٨٩	٦٥٧٠	-٥١٣	٩٧٢٥	-٥١	-٣٥٦	٣٣٦٢	٣٦٥٨١	٢,٠
١٢٠ – كندا	١٠٠٨	-٢٣٠١٢	٩٦٠	-٢٢٤٠٥	..	..	٤٧٣٣	١٤٧٤٥	١,
١٢١ – بلجيكا ب	٧١٦	٥٤٠٩	٩٠٤	٧٤٢٨	٣٨	-٢٧٤	..	..	٠
١٢٢ – فنلندا	-٢٤٠	-٤٦٤٣	-٢٣٣	-٤٤١١	..	..	٤٥٥	٥٨٨١	٢,
١٢٣ – + الامارات العربية المتحدة	٩٠	..	١٠٠	..	..	..	..	٥٩٧٧	٠
١٢٤ – فرنسا	-٢٠٤	٣٤٨٠	١٨	٩١٦٤	-٦٤١	-١٨٠٧	٥١٩٩	٥٤٣٠٦	١,٧
١٢٥ – النمسا	-٧٩	-٧٠٣	-٧٧	-٥٠٥	-٧	٧٤	١٨٠٦	١٩٠١٦	٢,٠
١٢٦ – ألمانيا *	٨٣٧	-٢٥٥٦٣	١٨٣٩	-١٢٢٢	-١٣٦٦	-٤٣٧٥٠	١٣٨٧٩	١٢٢٦٨٦	٢,٠
١٢٧ – الولايات المتحدة	٢٣٣٠	-٦٦٣٨٠	٤٦٨٠	-٤٧٩٥٠	-٩٥٠	-٧٥٥٠	١٥٢٣٧	١٤٧٥٢٦	٢,٣
١٢٨ – النرويج	-٢٤٢	٢٩٢٥	-٢٠٠	٤٢٣١	..	-٢٥٧	٨١٣	١٢٣٣٥	٣,
١٢٩ – الدانمرك	-٥٤٤	-٤٧٠٠	-٥١٠	٥٠٦١	..	..	٤٨٨	١١٥٩٧	٢,
١٣٠ – السويد	-٢٦٥	-٥٢٢٩	-١٦٠	-٣١٣٠	..	٥٤	٧٧٥	٢٤٦١٧	٣,٠
١٣١ – اليابان	١٩٩٠	١١٧٦٤٠	٢١٧٠	١٢٠٩٥٠	..	..	٤٨٧٦	٧٩٦٩٧	٢,٠
١٣٢ – سويسرا	١٦١	١٣٤١٩	٢٠٣	١٤٠٢٨	-٣١٣	-٢١٤١	٥٣١٧	٦١٠٠٧	٦,٧
العالم							٩٩٥٢٤ ج	١٢٢٥٨٨٠ ج	٢,٩ م

(أ) تقدير البنك الدولى . (ب) بما فى ذلك لكسمبرغ . (جـ) تشير البيانات السابقة لشهر تموز / يوليو ١٩٩٠ إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٨ : المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والأوبيك

بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى : إجمالى صافى التدفقات [أ]	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
				ملايين الدولارات الأمريكية					
١١٠ - أيرلندا	صفر	صفر	٨	٣٠	٣٩	٥٧	٤٩	٥٧	٧٢
١١١ - نيوزيلندا	٠٠	١٤	٦٦	٧٢	٥٤	١٠٤	٨٧	٩٥	١٠٠
١١٦ - استراليا	١١٩	٢١٢	٥٥٢	٦٦٧	٧٤٩	١١٠١	١٠٢٠	٩٥٥	١٠٥٠
١١٧ - المملكة المتحدة	٤٧٢	٥٠٠	٩٠٤	١٨٥٤	١٥٣٠	٢٦٤٥	٢٥٨٧	٢٦٣٨	٣٢٤٨
١١٨ - إيطاليا	٦٠	١٤٧	١٨٢	٦٨٣	١٠٩٨	٣١٩٣	٣٦١٣	٣٣٩٥	٣٣٥٢
١١٩ - هولندا	٧٠	١٩٦	٦٠٨	١٦٣٠	١١٣٦	٢٢٣١	٢٠٩٤	٢٥٩٢	٢٥١٧
١٢٠ - كندا	٩٦	٣٣٧	٨٨٠	١٠٧٥	١٦٣١	٢٣٤٧	٢٣٢٠	٢٤٧٠	٢٦٠٤
١٢١ - بلجيكا	١٠٢	١٢٠	٣٧٨	٥٩٥	٤٤٠	٦٠١	٧٠٣	٨٨٩	٨٣١
١٢٢ - فنلندا	٢	٧	٤٨	١١٠	٢١١	٦٠٨	٧٠٦	٨٤٦	٩٣٠
١٢٤ - فرنسا	٧٥٢	٩٧١	٢٠٩٣	٤١٦٢	٣٩٩٥	٦٨٦٥	٧٤٥٠	٩٣٨٠	٧٤٨٤
١٢٥ - النمسا	١٠	١١	٧٩	١٧٨	٢٤٨	٣٠١	٢٨٣	٣٩٤	٥٤٨
١٢٦ - المانيا [أ]	٤٥٦	٥٩٩	١٦٨٩	٣٥٦٧	٢٩٤٢	٤٧٣١	٤٩٤٩	٦٣٢٠	٦٨٩٠
١٢٧ - الولايات المتحدة	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	١٠١٤١	٧٦٧٦	١١٣٩٤	١١٢٦٢
١٢٨ - النرويج	١١	٣٧	١٨٤	٤٨٦	٥٧٤	٩٨٥	٩١٧	١٢٠٥	١١٧٨
١٢٩ - الدانمرك	١٣	٥٩	٢٠٥	٤٨١	٤٤٠	٩٢٢	٩٣٧	١١٧١	١٢٠٠
١٣٠ - السويد	٣٨	١١٧	٥٦٦	٩٦٢	٨٤٠	١٥٣٤	١٧٩٩	٢٠١٢	٢١١٦
١٣١ - اليابان	٢٤٤	٤٥٨	١١٤٨	٣٣٥٣	٣٧٩٧	٩١٣٤	٨٩٦٥	٩٠٦٩	١٠٩٥٢
١٣٢ - سويسرا	١٢	٣٠	١٠٤	٢٥٣	٣٠٢	٦١٧	٥٥٨	٧٥٠	٨٦٣
الإجمالى	٦٤٨٠	٦٩٦٨	١٣٨٥٥	٢٧٢٩٦	٢٩٤٢٩	٤٨١١٧	٤٦٧١٣	٥٥٦٣٢	٥٧١٩٧
				كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى للمانح					
١١٠ - ايرلندا	صفر	صفر	٠,٠٩	٠,١٦	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,١٧	٠,١٦	٠,١٩
١١١ - نيوزيلندا	٠٠	٠,٢٣	٠,٥٢	٠,٣٣	٠,٢٥	٠,٢٧	٠,٢٢	٠,٢٣	٠,٢٥
١١٦ - استراليا	٠,٥٣	٠,٥٩	٠,٦٥	٠,٤٨	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٣٨
١١٧ - المملكة المتحدة	٠,٤٧	٠,٤١	٠,٣٩	٠,٣٥	٠,٣٣	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٢٧	٠,٣٢
١١٨ - إيطاليا	٠,١٠	٠,١٦	٠,١١	٠,١٥	٠,٢٦	٠,٣٩	٠,٤٢	٠,٣٢	٠,٣٠
١١٩ - هولندا	٠,٣٦	٠,٦١	٠,٧٥	٠,٩٧	٠,٩١	٠,٩٨	٠,٩٤	٠,٩٤	٠,٨٨
١٢٠ - كندا	٠,١٩	٠,٤١	٠,٥٤	٠,٤٣	٠,٤٩	٠,٥٠	٠,٤٤	٠,٤٤	٠,٤٥
١٢١ - بلجيكا	٠,٦٠	٠,٤٦	٠,٥٩	٠,٥٠	٠,٥٥	٠,٣٩	٠,٤٦	٠,٤٥	٠,٤٢
١٢٢ - فنلندا	٠,٠٢	٠,٠٦	٠,١٨	٠,٢٢	٠,٤٠	٠,٥٩	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٧١
١٢٤ - فرنسا	٠,٧٦	٠,٦٦	٠,٦٢	٠,٦٣	٠,٧٨	٠,٧٢	٠,٧٨	٠,٧٩	٠,٦٢
١٢٥ - النمسا	٠,١١	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٣٨	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٣٤
١٢٦ - المانيا [أ]	٠,٤٠	٠,٣٢	٠,٤٠	٠,٤٤	٠,٤٧	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٤١
١٢٧ - الولايات المتحدة	٠,٥٨	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٤	٠,٢١	٠,١٥	٠,٢١	٠,٢٠
١٢٨ - النرويج	٠,١٦	٠,٣٢	٠,٦٦	٠,٨٧	١,٠١	١,١٣	١,٠٥	١,١٧	١,١٤
١٢٩ - الدانمرك	٠,١٣	٠,٣٨	٠,٥٨	٠,٧٤	٠,٨٠	٠,٨٩	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٦
١٣٠ - السويد	٠,١٩	٠,٣٨	٠,٨٢	٠,٧٨	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٩٦	٠,٩٠	٠,٩٢
١٣١ - اليابان	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٣٢	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٢
١٣٢ - سويسرا	٠,٠٩	٠,١٥	٠,١٩	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٦
				العمـــلات القـومـيـة					
١١٠ - أيرلندا (ملايين الجنيهات)	صفر	صفر	٤	١٥	٣٧	٣٧	٣٤	٣٥	٤١
١١١ - نيوزيلندا (ملايين الدولارات)	٠٠	١٣	٥٥	٧٤	١٠٩	١٥٨	١٤٦	١٦٠	١٨٥
١١٦ - أستراليا (ملايين الدولارات)	١٠٦	١٨٩	٤٠٢	٥٩١	٩٦٦	١٤٠٤	١٢٨٦	١٢٢٣	١٣٨٢
١١٧ - المملكة المتحدة (ملايين الجنيهات)	١٦٩	٢٠٨	٤٠٩	٧٩٨	١١٨٠	١٤٨٥	١٥٧٧	١٤٧٨	١٧٣٦
١١٨ - إيطاليا (مليارات الليرات)	٣٨	٩٢	١١٩	٥٨٥	٢٠٩٧	٤١٥٦	٤٩٥٨	٤٠٦٨	٣٨٥٩
١١٩ - هولندا (ملايين الجلدرات)	٢٥٣	٧١٠	١٥٣٨	٣٢٤١	٣٧٧٣	٤٤١٠	٤٤٤٠	٤٧٢٠	٤٣٠٦
١٢٠ - كندا (ملايين الدولارات)	١٠٤	٣٥٣	٨٩٥	١٢٥٧	٢٢٢٧	٢٨٨٨	٢٧٤٧	٢٨٨٢	٣٠٠٩
١٢١ - بلجيكا (ملايين الفرنكات)	٥١٠٠	٦٠٠٠	١٣٩٠٢	١٧٣٩٩	٢٦١٤٥	٢٢٠٨٨	٢٧٧١٤	٢٩٧٢٠	٢٦٠٥٠
١٢٢ - فنلندا (ملايين الماركا)	٦	٢٩	١٧٧	٤١٤	١٣٠٨	٢٥٤٢	٣٠٣١	٣٢٣٦	٣٨٤٥
١٢٤ - فرنسا (ملايين الفرنكات)	٣٧١٣	٥٣٩٣	٨٩٧١	١٧٥٨٩	٣٥٨٩٤	٤٠٨٩٧	٤٧٥٢٩	٥١٠٧٦	٣٨٧٧٧
١٢٥ - النمسا (ملايين الشلنات)	٢٦٠	٢٨٦	١٣٧٦	٢٣٠٣	٥١٣٢	٣٧٢٢	٣٧٣٧	٤٤٧٧	٥٨٦١
١٢٦ - المانيا (ملايين الماركات الألمانية) [أ]	١٨٢٤	٢١٩٢	٤١٥٥	٦٤٨٤	٨٦٦١	٨٣١٩	٩٣٠٢	١٠٢١١	١٠٤٤٦
١٢٧ - الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)	٤٠٢٣	٣١٥٣	٤١٦١	٧١٣٨	٩٤٠٣	١٠١٤١	٧٦٧٦	١١٣٩٤	١١٢٦٢
١٢٨ - النرويج (ملايين الكرونرات)	٧٩	٢٦٤	٩٦٢	٢٤٠٠	٤٩٤٦	٦٤١٨	٦٣٣٥	٧٥٤٢	٧٠٣٧
١٢٩ - الدانمرك (ملايين الكرونرات)	٩٠	٤٤٣	١١٧٨	٢٧١١	٤٦٥٧	٦٢٠٤	٦٨٥٠	٧٢٤٧	٧٠٩٦
١٣٠ - السويد (ملايين الكرونورات)	١٩٧	٦٠٥	٢٣٥٠	٤٠٦٩	٧٢٢٦	٩٣٩٦	١١٦٠٠	١١٩٠٩	١١٧٠٤
١٣١ - اليابان (مليارات الينات)	٨٨	١٦٥	٣٤١	٧٦٠	٧٤٩	١١٧١	١٢٣٦	١٣١٣	١٣٧١
١٣٢ - سويسرا (ملايين الفرنكات)	٥٢	١٣١	٢٦٨	٤٢٤	٧٤٣	٩٠٣	٩١٢	١٠٤١	١١٧٠
مـــوجـز				ملـيارات الدولارات الأمريكية					
المساعدة الإنمائية الرسمية (الأسعار الجارية)	٦,٥	٧,٠	١٣,٩	٢٧,٣	٢٩,٤	٤٨,١	٤٦,٧	٥٥,٦	٥٧,٢
المساعدة الإنمائية الرسمية (أسعار ١٩٨٧)	٢٨,٢	٢٥,٣	٢٩,٨	٣٦,٨	٣٩,٤	٤٤,٩	٤٣,٦	٤٧,٦	٤٧,١
الناتج القومى الإجمالى (الأسعار الجارية)	١٣٧٤,٠	٢٠٧٩,٠	٤٠٠١,٠	٧٤٨٨,٠	٨٥٥٠,٠	١٣٥٤٧,٠	١٣٩٦٨,٠	١٥٤٩٨,٠	١٦٨١٨,٦
				نسبة مئويـــة					
المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ٠,٤٧	٠,٣٤	٠,٣٤	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٤
				الرقـم القياسـى (١٩٨٧ = ١٠٠)					
مكمش الناتج المحلى الإجمالى [ب]	٢٣,٠	٢٧,٦	٤٦,٥	٧٤,١	٧٤,٦	١٠٧,١	١٠٧,٥	١١٦,٨	١٢١,٤

صافى التدفقات الثنائية لاقتصادات الدخل المنخفض	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
					كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى للمانح						
١١٠ ـ أيرلندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠٠
١١١ ـ نيوزيلندا	٠٠	٠٠	٠,١٤	٠,٠١	صفر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	صفر	٠٠
١١٦ ـ أستراليا	٠,٠٨	صفر	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠٠
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٠,٢٣	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٠٥	٠٠
١١٨ ـ إيطاليا	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠١	صفر	٠,٠٦	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٧	٠,١٢	٠,٠٩	٠٠
١١٩ ـ هولندا	٠,٠٨	٠,٢٤	٠,٢٤	٠,٣٢	٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٢٧	٠,٢٧	٠,٢٣	٠,٢٥	٠٠
١٢٠ ـ كندا	٠,١٠	٠,٢٢	٠,٢٤	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٣	٠,٠٩	٠,١٠	٠٠
١٢١ ـ بلجيكا	٠,٥٦	٠,٣٠	٠,٣١	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠٩	٠٠
١٢٢ ـ فنلندا	٠٠	٠٠	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٩	٠,١٠	٠,١٠	٠,٢٤	٠,٢٢	٠,١٧	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١٠	٠,٠٦	٠,١١	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٣	٠٠
١٢٥ ـ النمسا	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,١١	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,١٠	٠٠
١٢٦ ـ ألمانيا [أ]	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٢	٠,٠٧	٠,١٣	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,١٠	٠٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٠,٢٦	٠,١٤	٠,٠٨	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٥	٠٠
١٢٨ ـ النرويج	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٣٤	٠,٤٣	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٣٧	٠٠
١٢٩ ـ الدانمرك	٠,٠٢	٠,١٠	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٢٦	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٢٤	٠٠
١٣٠ ـ السويد	٠,٠٧	٠,١٢	٠,٤١	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٣٠	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٣	٠,٢٥	٠٠
١٣١ ـ اليابان	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٠	٠٠
١٣٢ ـ سويسرا	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,١٠	٠,٠٧	٠,١١	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٢	٠,١١	٠٠
الإجمالى	٠,٢٠	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٠٩	٠,٠٨	٠,٠٩	٠٠

الأوبيك : إجمالى صافى التدفقات [ج]	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
				ملايين الدولارات الأمريكية						
٢١ ـ نيجيريا	٨٠	٣٥	٥١	٤٥	٥٢	٣٠	١٤	٧٠	١٣	٠٠
قطر	١٨٠	٢٧٧	١٠	٨	١٨	صفر	٤	٢-	١	١
٧٤ ـ الجزائر	١١	٨١	٥٢	٥٤	١١٤	٣٩	١٣	٤٠	٧	٥
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	٧٥١	٧٢-	٥٢	٧٢-	٦٩	١٠-	٣٩	٩٤-	٢	٠٠
٩٥ ـ فنزويلا	١٠٩	١٣٥	٩٠	٣٢	٨٥	٢٤	٥٥	٥٢	١٥	٠٠
العراق	١٢٣	٨٦٤	٢٢-	٣٢-	٢١-	٣٥-	٢٢-	٢١	٥٥	صفر
ليبيا	٩٨	٣٧٦	٢٤	٥٧	٦٨	٦٦	١٢٩	٨٦	٤	٢٥
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٢٧٩١	٥٦٨٢	٣١٩٤	٢٦٣٠	٣٥١٧	٢٨٨٨	٢٠٤٨	١١٧١	٣٦٩٢	١٧٠٤
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	١٠٢٨	١١١٨	٨٨	١٢٢	٨٧	١٥	١٧-	٢	٨٨٨	٥٥٨
الكويت	٧٠٦	١١٤٠	١٠٢٠	٧٧١	٧١٥	٣١٦	١٠٨	١٦٩	١٦٦٦	٣٨٧
إجمالى الأوبيك [د]	٥٨٧٧	٩٦٣٦	٤٥٥٩	٣٦١٥	٤٧٠٤	٣٣٣٣	٢٣٦٩	١٥١٤	٦٣٤١	٠٠
إجمالى الأوابيك [د]	٤٩٣٧	٩٥٣٨	٤٣٦٦	٣٦١٠	٤٤٩٨	٣٢٨٩	٢٢٦٣	١٤٨٧	٦٣١٣	٠٠
				كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى للمانح						
٢١ ـ نيجيريا	٠,١٩	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,١٣	٠,١٢	٠,٠٥	٠,٢٨	٠,٠٦	٠٠
قطر	٧,٣٥	٤,١٦	٠,١٨	٠,١٢	٠,٣٦	صفر	٠,٠٨	٠,٠٤-	٠,٠٢	٠,٠١
٧٤ ـ الجزائر	٠,٠٧	٠,٢٠	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٩	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,١١	٠,٠٣	٠,٠١
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	١,١٦	٠,٠٨-	٠,٠٣	٠,٠٤-	٠,٠٣	صفر	٠,٠١	٠,٠٢-	٠,٠	٠٠
٩٥ ـ فنزويلا	٠,٣٥	٠,٢٣	٠,١٦	٠,٠٦	٠,١٤	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,١٣	٠,٠٣	٠٠
العراق	٠,٧٦	٢,٣٦	٠,٠٥-	٠,٠٦-	٠,٠٥-	٠,٠٨-	٠,٠٤-	٠,٠٤	٠,٠	٠٠
ليبيا	٠,٦٦	١,١٦	٠,١٠	٠,٢٤	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٦٣	٠,٤١	٠,٠١	٠,٠٩
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٥,٩٥	٤,٨٧	٣,٧٠	٢,٩٢	٣,٩٩	٣,٧٠	٢,٥٣	١,٣٧	٣,٩	١,٤٤
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٨,٩٥	٤,٠٦	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٤١	٠,٠٧	٠,٠٧-	٠,٠٢	٢,٦٥	١,٦٦
الكويت	٤,٨٢	٣,٥٢	٣,٩٥	٢,٩٦	٢,٨٤	١,١٥	٠,٤٠	٠,٥٤	٠	٠٠
إجمالى الأوبيك [د]	٢,٣٢	١,٨٥	٠,٧٦	٠,٦٠	٠,٧٨	٠,٥٢	٠,٣٤	٠,٢١	٠٠	٠٠
إجمالى الأوابيك [د]	٤,٢٣	٣,٢٢	١,٦٠	١,٣٩	١,٨٠	١,١٠	٠,٨٦	٠٠	٠٠	٠٠

أ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد . (ب) انظر الملاحظات الفنية . (جـ) منظمة البلدان المصدرة للبترول . (د) منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول .

جدول ١٩ : المساعدة الإنمائية الرسمية : الايرادات

صافى المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر

	ملايين الدولارات						نصيب الفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١
اقتصادات منخفضة الدخل	١٧٠٦٥ ج	١٩٠٣٨ ج	٢٠٩٨٨ ج	٢٤٠٠٤ ج	٢٤٥٣٠ ج	٣٠٤٤١ ج	٣١٧١١ ج	١٠,٢ م	٢,٧ م
باستبعاد الصين والهند	١٤٥٣٣ ج	١٥٧٨٥ ج	١٧٦٨٨ ج	١٩٩١٨ ج	٢٠٤٨٢ ج	٢٦٨٣٦ ج	٢٧٠١٠ ج	٢٥,١ م	٧,٠ م
١ ـ موزامبيق	٣٠٠	٤٢٢	٦٥١	٨٩٣	٧٧٢	٩٣٥	٩٢٠	٥٧,١	٦٩,٢
٢ ـ البوبوا	٧١٠	٦٣٦	٦٣٤	٩٧٠	٧٥٢	١٠١٤	١٠٩١	٢٠,٦	١٦,٥
٣ ـ تنزانيا	٤٨٤	٦٨١	٨٨٢	٩٨٢	٩٢٠	١١٤١	١٠٧٦	٤٢,٧	٣٣,٨
٤ ـ سيراليون	٦٥	٨٧	٦٨	١٠٢	١٠٠	٦٥	١٠٥	٢٤,٧	١٣,٩
٥ ـ نيبال	٢٣٤	٣٠١	٣٤٧	٣٩٩	٤٩٣	٤٣٠	٤٥٣	٢٣,٤	١٣,٦
٦ ـ أوغندا	١٨٠	١٩٨	٢٨٠	٣٦٣	٤٤٣	٥٥١	٥٢٥	٣١,١	٢٠,٥
٧ ـ بوتان	٢٤	٤٠	٤٢	٤٢	٤٢	٤٨	٦٤	٤٣,٨	٢٥,٤
٨ ـ بوروندى	١٣٩	١٨٧	٢٠٢	١٨٩	١٩٩	٢٦٥	٢٥٣	٤٤,٧	٢١,٦
٩ ـ ملاوى	١١٣	١٩٨	٢٨٠	٣٦٦	٤١٢	٤٨١	٤٩٥	٥٦,٢	٢٢,٦
١٠ ـ بنغلاديش	١١٣١	١٤٥٥	١٦٣٥	١٥٩٢	١٨٠٠	٢٠٤٨	١٦٣٦	١٤,٦	٧,٠
١١ ـ تشاد	١٨١	١٦٥	١٩٨	٢٦٤	٢٤١	٣٠٣	٢٦٢	٤٤,٩	٢٠,٢
١٢ ـ غينيا بيساو	٥٨	٧١	١١١	٩٩	١٠١	١١٧	١٠١	١٠١,٣	٤٣,٤
١٣ ـ مدغشقر	١٨٥	٣١٦	٣٢١	٣٠٤	٣٢١	٣٨٦	٤٣٧	٣٦,٤	١٦,٤
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٧	٤٨	٥٨	٧٧	١٤٠	١٥٢	١٣١	٣٠,٨	١٢,٧
١٥ ـ رواندا	١٨٠	٢١١	٢٤٥	٢٥٢	٢٣٢	٢٩٣	٣٥١	٤٩,١	٢١,٥
١٦ ـ النيجر	٣٠٣	٣٠٧	٣٥٣	٣٧١	٢٩٦	٣٩١	٣٧٦	٤٧,٦	١٦,٢
١٧ ـ بوركينا فاصو	١٩٥	٢٨٤	٢٨١	٢٩٨	٢٧٢	٣٣٦	٤٠٩	٤٤,١	١٤,٨
١٨ ـ الهند	١٥٩٢	٢١٢٠	١٨٣٩	٢٠٩٧	١٨٩٥	١٥٢٤	٢٧٤٧	٣,٢	١,١
١٩ ـ كينيا	٤٣٠	٤٥٥	٥٧٢	٨٠٨	٩٦٧	١٠٥٣	٨٧٣	٣٥,٠	١٠,٩
٢٠ ـ مالى	٣٧٦	٣٧٢	٣٦٦	٤٢٧	٤٥٤	٤٦٧	٤٥٥	٥٢,٢	١٨,٥
٢١ ـ نيجيريا	١٠٣٢	٥٩	٦٩	١٢٠	٣٤٦	٢٥٠	٢٦٢	٢,٦	٠,٨
٢٢ ـ نيكاراغوا	١٠٢	١٥٠	١٤١	٢١٣	٢٢٥	٣٢٠	٨٢٦	٢١٩,٠	٤٧,٦
٢٣ ـ توغو	١١١	١٧٤	١٢٦	١٩٩	١٨٣	٢٤١	٢٠٤	٥٤,٠	١٢,٤
٢٤ ـ بنن	٩٤	١٣٨	١٣٨	١٦٢	٢١٣	٢٧١	٢٥٦	٥٢,٤	١٣,٥
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٠٤	١٣٩	١٧٦	١٩٦	١٩٢	٢٤٤	١٧٤	٥٦,٤	١٣,٦
٢٦ ـ باكستان	٧٦٩	٩٧٠	٨٧٩	١٤٠٨	١١٢٩	١١٤٩	١٢٢٦	١٠,٦	٢,٧
٢٧ ـ غانا	١٩٦	٣٧١	٣٧٣	٤٧٤	٥٥٠	٤٩٨	٧٢٤	٤٧,٢	١٠,٣
٢٨ ـ الصين	٩٤٠	١١٣٤	١٤٦٢	١٩٨٩	٢١٥٣	٢٠٨١	١٩٥٤	١,٧	٠,٤
٢٩ ـ طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ ـ غينيا	١١٥	١٧٥	٢١٣	٢٦٢	٣٤٦	٢٩٦	٣٧١	٦٢,٦	١١,٧
٣١ ـ موريتانيا	٢٠٧	٢٢٥	١٨٥	١٨٤	٢٤٢	٢٠٢	٢٠٨	١٠٢,٩	١٨,٤
٣٢ ـ سرى لانكا	٤٦٨	٥٧٠	٥٠٢	٥٩٨	٥٤٧	٦٧٤	٨١٤	٤٧,٢	٩,٠
٣٣ ـ زمبابوى	٢٣٧	٢٢٥	٢٩٤	٢٧٣	٢٦٥	٣٤٠	٣٩٣	٣٩,٢	٦,٠
٣٤ ـ هندوراس	٢٧٠	٢٨٣	٢٥٨	٣٢١	٢٤٢	٤٥٠	٢٧٥	٥٢,٢	٩,١
٣٥ ـ ليسوتو	٩٣	٨٨	١٠٧	١٠٨	١٢٧	١٣٩	١٢٣	٦٧,٩	٢٠,٥
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	١٧٦٠	١٧١٦	١٧٧٣	١٥٣٧	١٥٦٨	٥٤٤٤	٤٩٨٨	٩٣,١	١٥,٢
٣٧ ـ اندونيسيا	٦٠٣	٧١١	١٢٤٦	١٦٣٢	١٨٣٩	١٧٢٤	١٨٥٤	١٠,٢	١,٦
٣٨ ـ ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ ـ الصومال	٣٥٣	٥١١	٥٨٠	٤٣٣	٤٢٧	٤٨٥	١٨٦	٢٣,١	..
٤٠ ـ السودان	١١٢٨	٩٤٥	٨٩٨	٩٣٧	٧٧٢	٨٢٥	٨٨٧	٣٤,٤	..
٤١ ـ جمهورية اليمن	٣٩٢	٣٢٨	٤٢٢	٣٠٤	٣٧٠	٤٠٥	٣١٣	٢٥,٠	..
٤٢ ـ زامبيا	٣٢٢	٤٦٤	٤٣٠	٤٧٨	٣٩٢	٤٨٦	٨٨٤	١١٠,٢	..
اقتصادات متوسطة الدخل	٩٠٥٧ ج	٩٤٧٠ ج	١٠٤٨٧ ج	٩٦٨٠ ج	١٠٠٦٢ ج	١٥٤٥٧ ج	١٥٥٣٥ ج	١٦,٤ م	٠,٧ م
الدخل المتوسط الأدنى	٦٨١٧ ج	٧٨٧٥ ج	٨٩٨٠ ج	٨١٧٩ ج	٨٤٠٨ ج	١٣١٥٢ ج	١٣٤٥٣ ج	٢٤,٤ م	١,٨ م
٤٣ ـ كوت ديفوار	١١٧	١٨٦	٢٥٤	٤٣٩	٤٠٣	٦٩٣	٦٣٣	٥٠,٩	٦,٧
٤٤ ـ بوليفيا	١٩٧	٣٢٢	٣١٨	٣٩٤	٤٤٠	٥٠٦	٤٧٣	٦٤,٤	٩,٤
٤٥ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ الطيبين	٤٦٠	٩٥٦	٧٧٠	٨٥٤	٨٤٤	١٢٧٩	١٠٥١	١٦,٧	٢,٣
٤٧ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٨ ـ السنغال	٢٨٩	٥٦٧	٦٤١	٥٦٩	٦٥٠	٧٨٨	٥٧٧	٧٥,٧	١٠,٢
٤٩ ـ الكاميرون	١٥٣	٢٢٤	٢١٣	٢٨٤	٤٥٨	٤٣١	٥٠١	٤٢,٢	٤,٣
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	٢٥٧	٢٦٣	٣٢٢	٣٨٠	٣٣٩	٤١٦	٣٩٧	١٠٠,١	١٠,٥
٥٤ ـ بيرو	٣١٦	٢٧٢	٢٩٢	٢٧٢	٣٠٥	٣٩٥	٥٩٠	٢٦,٩	٢,٧
٥٥ ـ جواتيمالا	٨٣	١٣٥	٢٤١	٢٣٥	٢٦١	٢٠٣	١٩٧	٢٠,٨	٢,١
٥٦ ـ الكونغو	٦٩	١١٠	١٥٢	٨٩	٩١	٢١٤	١٣٣	٥٦,٧	٤,٩
٥٧ ـ المغرب	٧٦٦	٤٠٣	٤٤٧	٤٨٠	٤٥٠	١٠٢٦	١٠٧٥	٤١,٩	٣,٩
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٢٠٧	٩٣	١٣٠	١١٨	١٤٢	١٠٠	٦٦	٩,١	٠,٩
٥٩ ـ اكوادور	١٣٦	١٤٧	٢٠٣	١٣٧	١٦٠	١٥٥	٢٢٠	٢٠,٤	١,٩
٦٠ ـ الأردن	٥٣٨	٥٦٤	٥٧٧	٤١٧	٢٧٣	٨٨٤	٩٠٥	٢٤٧,١	٢٢,٢
٦١ ـ رومانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٢ ـ السلفادور	٣٤٥	٣٤١	٤٢٦	٤٢٠	٤٤٣	٣٤٩	٢٩٠	٥٤,٩	٤,٩
٦٣ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ ـ مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ ـ لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ ـ بنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ ـ كولومبيا	٦٢	٦٣	٧٨	٦١	٦٧	٨٨	١٢٣	٣,٨	٠,٣
٦٨ ـ جامايكا	١٦٩	١٧٨	١٦٨	١٩٣	٢٦٢	٢٧٣	١٦٦	٦٩,٧	٤,٧
٦٩ ـ بنزاغواى	٥٠	٦٦	٨١	٧٦	٩٢	٥٦	١٤٤	٣٢,٦	٢,٣
٧٠ ـ ناميبيا	٦	١٥	١٧	٢٢	٥٩	١٢٣	١٨٤	١٢٤,١	٨,٢
٧١ ـ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ ـ تونس	١٦٣	٢٢٢	٢٧٤	٣١٦	٢٨٣	٣٩٣	٣٢٢	٣٩,١	٢,٤

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

صافي المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر

	ملايين الدولارات						نصيب الفرد (دولارات)	كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩١
٧٣ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٤ - الجزائر	١٧٣	١٦٥	٢١٤	١٧١	١٥٢	٢١٧	٣١٠	٠,٧
٧٥ - تايلند	٤٥٩	٤٩٦	٥٠٤	٥٦٣	٧٣٩	٨٠٢	٧٢٢	٠,٧
٧٦ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ - كوستاريكا	٢٨٠	١٩٦	٢٢٨	١٨٧	٢٢٦	٢٢٧	١٧٣	٣,١
٨٠ - تركيا	١٧٩	٣٣٩	٣٧٦	٢٦٧	١٤٠	١٢١٩	١٦٧٥	١,٦
٨١ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٦	٢٧	٧١	٨٢	٩٦	١٠٥	١٩٤	٠,٢
٨٢ - بنما	٦٩	٥٢	٤٠	٢٢	١٨	٩٣	١٠١	١,٨
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - شيلي	٤٠	(٥)	٢١	٤٤	٦١	١٠٢	١٢٠	٠,٤
٨٦ - ألبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ - منغوليا	٣	٤	٣	٣	٦	١٣	٧٠	٣٠,٩
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٦١٠	٧٢٨	٦٨٤	١٩١	١٢٧	٦٨٤	٣٧٣	٢٩,٨
الدخل المتوسط الأعلى	**٢٢٤٠ ج**	**١٥٩٤ ج**	**١٨٠٧ ج**	**١٥٠١ ج**	**١١٥٤ ج**	**٢٣٠٥ ج**	**٢٠٨٢ ج**	**٥,٣ م**
٨٩ - جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ - موريشيوس	٢٧	٥٦	٦٥	٥٩	٥٨	٨٩	٦٧	٢,٥
٩١ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ - البرازيل	١٢٣	١٧٨	٢٨٩	٢١٠	٢٠٦	١٦٧	١٨٢	صفر
٩٣ - بوتسوانا	٩٦	١٠٢	١٥٦	١٥١	١٦٠	١٤٩	١٣٥	٣ ٧
٩٤ - ماليزيا	٢٢٩	١٩٢	٣٦٣	١٠٤	١٤٠	٤٦٩	٢٨٩	٠ ٦
٩٥ - فنزويلا	١١	١٦	١٩	١٨	٢١	٧٩	٣٣	٠ ١
٩٦ - بولاروس	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - هنغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ - أوروغواي	٥	٢٧	١٨	٤١	٣٨	٤٧	٥١	٠ ٥
٩٩ - المكسيك	١٤٤	٢٥٢	١٥٥	١٧٣	٨٦	١٤١	١٨٥	٠ ١
١٠٠ - ترينيدادا وتوباغو	٧	١٩	٣٤	٩	٦	١٨	-٢	صفر
١٠١ - الفلبين	٦١	٧٩	٨٢	١٠٦	١٣٣	١٣٢	١٤٢	٢ ٦
١٠٢ - الأرجنتين	٣٩	٨٨	٩٩	١٥٢	٢١١	١٧١	٢٥٣	٠ ١
١٠٣ - عمان	٧٨	٨٤	١٦	١	١٨	٦٦	١٤	٠ ١
١٠٤ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	-٩	-١٨	١١	١٠	٥٢	٥٢	٥٤	صفر
١٠٧ - اليونان	١١	١٩	٣٥	٣٥	٣٠	٣٧	٣٩	٠ ١
١٠٨ - البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٢٩	٣١	٢٢	١٩	٣٦	٤٤	٤٥	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط	**٢٦١٢٢ ج**	**٢٨٥٠٨ ج**	**٣١٤٧٥ ج**	**٣٣٦٨٤ ج**	**٣٤٥٩٢ ج**	**٤٥٨٩٨ ج**	**٤٧٢٤٦ ج**	**١,٤ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٩٥٢١ ج**	**١٠٥٨٧ ج**	**١١٩٢٦ ج**	**١٣٤٧٠ ج**	**١٣٨٤٨ ج**	**١٦٥٣٩ ج**	**١٦١٥٨ ج**	**٩,٣ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**٤٣٧٦ ج**	**٤٣٠٧ ج**	**٥٣٨٢ ج**	**٦٢٦٦ ج**	**٦٩٠٨ ج**	**٧٧٧٨ ج**	**٧٣٨٨ ج**	**٠,٦ م**
جنوب آسيا	**٤٢٤٤ ج**	**٥٤٧٤ ج**	**٥٣٠٧ ج**	**٦٢٣٦ ج**	**٦١٠١ ج**	**٦٠٣٠ ج**	**٧٤٨٨ ج**	**٢,١ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٢٤٧ ج**	**٤٠٣ ج**	**٤٥٨ ج**	**٣٥٩ ج**	**٢٠٧ ج**	**١٣٠٧ ج**	**١٨٩٦ ج**	**١,٠ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٤٧١٠ ج**	**٤٤٧٤ ج**	**٤٧٠٠ ج**	**٣٦٧٠ ج**	**٣٥١٧ ج**	**٩٧٤٧ ج**	**٩٣٠٠ ج**	**٢,٢ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٣٠٢٤ ج**	**٣٢٦٢ ج**	**٣٧٠١ ج**	**٣٦٨٢ ج**	**٤٠١٠ ج**	**٤٤٩٨ ج**	**٥٠١٧ ج**	**١١,٤ م**
المديونة بصورة باهظة	**٣٧٥٤ ج**	**٤٠٥٠ ج**	**٤٣٦١ ج**	**٣٨٠٩ ج**	**٣٨٢٤ ج**	**٦٣٩٤ ج**	**٦٩١٧ ج**	**١٥,٥ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ - ايرلندا	..	..	..	..	..	..	..	.
١١١ - نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	.
١١٢ - + إسرائيل	١٩٧٨	١٩٣٧	١٢٥١	١٢٤١	١١٩٢	١٣٧٢	١٧٤٩	٢,٨
١١٣ - أسبانيا	..	..	..	..	..	..	..	.
١١٤ - + هونغ كونغ	٢٠	١٨	١٩	٢٢	٤٠	٣٨	٣٦	صفر
١١٥ - + سنغافورة	٢٤	٢٩	٢٣	٢٢	٩٥	-٣	٨	٢,٨ صفر
١١٦ - استراليا	..	..	..	..	..	..	..	.
١١٧ - المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	.
١١٨ - إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	.
١١٩ - هولندا	..	..	..	..	..	..	..	.
١٢٠ - كندا	..	..	..	..	..	..	..	.
١٢١ - بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	.
١٢٢ - فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	.
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	٤	٣٤	١١٥	-١٢	-٦	٥	-٦	-٣,٧ صفر
١٢٤ - فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ - النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٦ - ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧ - الولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٨ - النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩ - الدانمرك	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٠ - السويد	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣١ - اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٢ - سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	**٢٨٣٦٤ ج**	**٣٠٨٢٤ ج**	**٣٣٧٣٠ ج**	**٣٥٣٤٦ ج**	**٣٦٢٥٧ ج**	**٤٧٦٦٥ ج**	**٤٩٣٩٣ ج**	**١٢,١ م ١,٣**

جدول ٢٠ : إجمالى الدين الخارجى

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)		استخدام الثمان صندوق النقد الدولى (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		إجمالى الدين الخارجى (ملايين الدولارات)		إجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف (ملايين الدولارات)		نسبة القيمة الحالية للقيمة الاسمية للدين
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند											
١ ـ موزامبيق	صفر	٤١٥٣	صفر	١٧٥	صفر	٦٠١	صفر	٤٩٢٩	صفر	١٧٠٨	٨٥
٢ ـ نيجيريا	٦٨٨	٤١٦٨	٧٩	١٩	٥٧	١٦٦	٨٢٤	٤٣٥٤	١	٧١٨	٦٨
٣ ـ سزانيا	١٩٩٩	٦٠٦٠	١٧١	٢٢١	٣٠٦	٤٣٥	٢٤٧٦	٦٧١٥	٢٣	١١٥٥	٦٧
٤ ـ سيراليون	٣٢٣	٦٨٠	٥٩	٩٢	٥٣	٤٩٢	٤٣٥	١٢٦٥	٢٥	١٥٤	٧٨
٥ ـ سيال	١٥٦	١٧٤٧	٤٢	٤٤	٧	٧	٢٠٥	١٧٩٧	صفر	١٣	٤٧
٦ ـ يغندا	٥٤٣	٢٤٩٦	٨٩	٣٤٤	٦٤	١٥٨	٦٩٧	٢٩٩٧	١٠٣	٤٣٧	٦١
٧ ـ توتان	صفر	٨٣	صفر	صفر	صفر	١	صفر	٨٤	صفر	٤	٥٥
٨ ـ بوروندى	١١٨	٩٤٧	٣٦	٦٢	١٢	١٣	١٦٦	١٠٢٣	صفر	٧	٤٥
٩ ـ ملاوى	٦٢٥	١٥٥٧	٨٠	٩٢	١١٦	٥٠	٨٢١	١٦٩٩	٤	٧	٥٠
١٠ ـ نغلاديش	٣٤١٧	١٢٢٢٦	٤٢٤	٧٣٢	٢١٢	٢٣١	٤٠٥٣	١٣١٨٩	صفر	١١	٥١
١١ ـ شاد	٢٠٤	٦٦٧	١٤	٣٠	١١	٣٣	٢٢٩	٧٢٩	٣٥	٤١	٥٢
١٢ ـ غينيا بيساو	١٢٨	٥٨٠	١	٥	٥	٤٩	١٣٤	٦٣٤	٦	١٢٣	٦٦
١٣ ـ مدغشقر	٨٩٢	٣٨٠٥	٨٧	١٠٦	٢٤٤	٤٧٤	١٢٢٣	٤٣٨٥	٢٠	١١٤٦	٧٦
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٧٩	١٩٢٢	١٦	٢٨	١	٢	٢٩٦	١٩٥٢	٦	٢٣	٢٤
١٥ ـ رواندا	١٥٠	٨٠٤	١٤	١٢	٢٦	٥٧	١٩٠	٨٧٣	صفر	٢٨	٤٧
١٦ ـ النيجر	٦٨٧	١٥٦٧	١٦	٦١	١٥٩	٨٣	٨٦٣	١٧١١	٢	١٠٥	٦٩
١٧ ـ بوركينا فاصو	٢٨١	٩٩٤	١٥	٩	٣٥	٥٣	٣٣٠	١٠٥٥	صفر	٤٣	٥٦
١٨ ـ الهند	١٨٦٨٠	٦٩٢٢٦	٩٧٧	٤٧٩٩	٩٢٦	٢٩٥٨	٢٠٥٨٢	٧٦٩٨٣	صفر	صفر	٨٠
١٩ ـ كينيا	٢٤٩٩	٥٢١٤	٢٥٤	٣٩٣	٦٤٠	٧٥٩	٣٣٩٤	٦٣٦٧	٦	٤٣٠	٧٨
٢٠ ـ مالى	٦٦٩	٢٤٧٢	٣٩	٦٥	٢٤	٥٧	٧٣٢	٢٥٩٥	٧٦	٢٨٧	٥٧
٢١ ـ نيجيريا	٥٣٨١	٢٨٧٨٩	صفر	صفر	٣٥٥٣	٢١٧٠	٨٩٣٤	٣٠٩٥٩	صفر	٣٤٢٢	٩٨
٢٢ ـ بيكاراغوا	١٦٧١	٨٩٩٤	٤٩	٢٣	٤٧٢	٢١٠٩	٢١٩٢	١١١٢٦	٤٤	٤٤٩٠	٩١
٢٣ ـ توغو	٨٩٩	١١٣٨	٣٣	٧٧	١١٣	١٤١	١٠٤٥	١٣٥٦	٤٢	٥٣	٦٣
٢٤ ـ بنن	٣٣٤	١٣٢٢	١٦	٢٢	٧٣	٢٣	٤٢٤	١٣٦٧	١٩	٢٦	٥٤
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٤٧	٨٠٨	٢٤	٣٠	٢٥	٦٣	١٩٥	٩٠١	٥٤	٩٦	٥٦
٢٦ ـ باكستان	٨٥٢٥	١٨٥٥٠	٦٧٤	١١٢٧	٧٣٧	٤٣٩٤	٩٩٣٦	٢٤٠٧٢	صفر	صفر	٧٧
٢٧ ـ غانا	١١٧١	٣١٣١	١٠٥	٧٤٠	١٣١	٤٠٤	١٤٠٧	٤٢٧٥	٩	٨٨	٦٢
٢٨ ـ الصين	٤٥٠٤	٥٨٤٧٥	صفر	صفر	صفر	١٠٨٤٦	٤٥٠٤	٦٩٣٢١	صفر	صفر	٩٤
٢٩ ـ طاجيكستان	صفر	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠	صفر	صفر	٥٢
٣٠ ـ غينيا	١٠٠٤	٢٤٦٦	٣٥	٦٤	٧١	١٢٢	١١١٠	٢٦٥١	١٢٢	٢٦٨	٦٤
٣١ ـ موريتانيا	٧١٣	١٨٥٥	٦٢	٥٨	٦٥	٣٨٩	٨٤٠	٢٣٠١	٥٤	٥١٦	٧٧
٣٢ ـ سرى لانكا	١٢٣١	٥٧٠٦	٣٩١	٤٦٤	٢٢٠	٢٣١	١٨٤١	٦٤٠١	صفر	صفر	٦٢
٣٣ ـ زمبابوى	٦٩٦	٣٠٨٥	صفر	٢١٦	٩٠	٧٠٦	٧٨٦	٤٠٠٧	صفر	صفر	٨٦
٣٤ ـ هندوراس	١١٦٧	٣٢٨٢	٣٣	١١٢	٢٧٢	١٧٨	١٤٧٢	٣٥٧٣	٣	١٥٦	٨١
٣٥ ـ نيمونو	٥٧	٤٤٢	٦	٢٥	٨	٥	٧١	٤٧٢	صفر	٩	٥٤
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	١٦٤٧٧	٣٦٤٢٥	٤١١	٢٠٢	٤٠٢٧	٣٣٩١	٢٠٩١٥	٤٠٠١٨	٤٥٧	١٥٨٢	٦٠
٣٧ ـ اندونيسيا	١٨١٦٩	٦٦١٨٠	صفر	صفر	٢٧٧٥	١٨٢٠٤	٢٠٩٤٤	٨٤٣٨٥	صفر	١	٩٢
٣٨ ـ موانمار	١٣٩٠	٤٩٧٤	١٠٦	صفر	٤	٣٥٢	١٤٩٩	٥٣٢٦	صفر	١١٠٣	٧٢
٣٩ ـ الصومال	٥٩٥	١٨٩٨	١٨	١٥٤	٤٧	٣٩٥	٦٦٠	٢٤٤٧	٢١	١٠٦٩	٨٠
٤٠ ـ السودان	٤١٤٧	٩٤٨٠	٤٣١	٩٢٤	٥٨٥	٥٧٩٠	٥١٦٣	١٦١٩٣	٢٤٥	١٠١٦٠	٩٠
٤١ ـ جمهورية اليمن	١٤٥٣	٥٣٤١	٤٨	صفر	١٨٣	١٢٥٦	١٦٨٤	٦٥٩٨	٨	١٣٣٧	٧٨
٤٢ ـ زامبيا	٢٢٢٧	٤٨٢٣	٤٤٧	٨٤٧	٥٨٦	١٣٧٢	٣٢٦١	٧٠٤١	٣٩	١٢٨١	٨٠
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى											
٤٣ ـ كوت ديفوار	٦٣٢١	١٣٣٠٠	٦٥	٢٦٧	١٠٥٩	٤٤٢٩	٧٤٤٥	١٧٩٩٧	صفر	٣٣٣١	٩٢
٤٤ ـ بوليفيا	٢٢٧٤	٣٨١٨	١٢٦	٢٤٩	٣٠٣	١٧٦	٢٧٠٢	٤٢٤٣	٢٤	٢٩	٧٣
٤٥ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ ـ الفلبين	٨٨١٧	٢٧٠٣٤	١٠٤٤	١١٠٠	٧٥٥٦	٤٣٦٣	١٧٤١٧	٣٢٤٩٨	١	١٢	٩٤
٤٧ ـ أرمينيا	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	٧	صفر	١٠	صفر	صفر	٨٩
٤٨ ـ السنغال	١١١٤	٢٩٨٢	١٤٠	٢٧١	٢١٩	٣٥٤	١٤٧٣	٣٦٠٧	صفر	١٥٣	٦٨
٤٩ ـ الكاميرون	٢١٨٣	٥٧٥٩	٥٩	٦٣	٢٧١	٧٣٢	٢٥١٣	٦٥٥٤	٦	٤٦٢	٨٩
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ ـ أوزبكستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٦	صفر	صفر	٩٧
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	٦٢٤	٣٢٦٥	٣١	٥٩	٦٤	٤١٢	٧١٩	٣٧٣٦	صفر	صفر	٩٠
٥٤ ـ بيرو	٦٨٢٨	١٥٦٤٥	٤٧٤	٦٣١	٢٠٨٤	٤٠١٧	٩٣٨٦	٢٠٢٩٣	صفر	٦٦٩٨	٩٧
٥٥ ـ غواتيمالا	٨٣١	٢٢٤٥	صفر	٣١	٣٣٥	٤٧٣	١١٦٦	٢٧٤٩	صفر	٥١٧	٩٠
٥٦ ـ الكونغو	١٢٥٧	٣٨٧٨	٢٢	٦	٢٤٦	٨٦٨	١٥٢٦	٤٧٥١	١٤	١٥٢٠	٩٠
٥٧ ـ المغرب	٨٤٧٥	٢٠٥٣٦	٤٥٧	٤٣٩	٧٧٨	٣٣١	٩٧١٠	٢١٣٠٥	٦	٣٤٤	٩١
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٤٧٣	٣٨٢٧	٤٩	١٢٣	٤٨٠	٦٩٨	٢٠٠٢	٤٦٤٩	٢٠	٨٥٥	٩٢
٥٩ ـ اكوادور	٤٤٢٢	٩٩٣٢	صفر	١٠٠	١٥٧٥	٢٢٤٩	٥٩٩٧	١٢٢٨٠	١	٤٢٠٥	٩٨
٦٠ ـ الأردن	١٤٨٦	٦٩١٤	صفر	١١٢	٤٨٦	٩٠٤	١٩٧١	٧٩٢٩	٣٠	١٠٨٧	٩٢
٦١ ـ رومانيا	٧١٣١	١٣٢٢	٣٢٨	١٠٣٣	٢٣٠٣	١١٦٦	٩٧٦٢	٣٥٢٠	صفر	صفر	٩٧
٦٢ ـ السلفادور	٦٥٩	٢٠٢٨	٣٢	صفر	٢٢٠	١٠٣	٩١١	٢١٣١	صفر	٣٢	٧٧
٦٣ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ ـ مولدوفا	صفر	٣٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٨	صفر	صفر	٨٨
٦٥ ـ ليتوانيا	صفر	١٠	صفر	٢٤	صفر	٥	صفر	٣٨	صفر	صفر	٨٢
٦٦ ـ بلغاريا	٣٩٢	٩٩٥١	صفر	٥٩٠	صفر	١٦٠٥	٣٩٢	١٢١٤٦	صفر	٦٥٥٦	١٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	٤٦٠٤	١٤٣٦٨	صفر	صفر	٢٣٣٧	٢٨٣٦	٦٩٤١	١٧٢٠٤	صفر	١٥٦	١٠٠
٦٨ ـ جامايكا	١٤٩٦	٣٦٢٤	٣٠٩	٣٥٧	٩٩	٣٢٢	١٩٠٤	٤٣٠٣	٢٨	٣٩٢	٨٦
٦٩ ـ باراغواى	٧٨٠	١٤٨٣	صفر	صفر	١٧٤	٢٦٤	٩٥٤	١٧٤٧	٢	٢٣١	٩٠
٧٠ ـ ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ ـ كازاخستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	٢٥	صفر	صفر	٩٦
٧٢ ـ تونس	٣٣٩٠	٧٦٤٤	صفر	٢٩٠	١٣٦	٥٤١	٣٥٢٦	٨٤٧٥	٦	١٣	٨٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية والارقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)		استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		إجمالى الدين الخارجى (ملايين الدولارات)		إجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف (ملايين الدولارات)		نسبة القيمة الحالية للدين الاسمية للدين
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	صفر	٤١٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤١٥	صفر	صفر	٩٨
٧٤ ـ الجزائر	١٧٠٣٤	٢٤٧٦٢	صفر	٧٩٥	٢٣٢٥	٧٩٣	١٩٣٥٩	٢٦٣٤٩	٢	صفر	٩٨
٧٥ ـ تايلند	٥٦٤٦	٢٤٦٩٧	٣٤٨	صفر	٢٣٠٣	١٤٧٢٧	٨٢٩٧	٣٩٤٢٤	صفر	صفر	٩٧
٧٦ ـ بولندا	٦٥٩٤	٤٣١٦٩	صفر	٨٢٠	٢٣٠٠	٤٥٣٢	٨٨٩٤	٤٨٥٢١	٣٣٤	٦١٣٩	٩٤
٧٧ ـ لاتفيا	صفر	٢٦	صفر	٣٥	صفر	صفر	صفر	٦١	صفر	صفر	٨٨
٧٨ ـ الجمهورية الملوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا	٢١١٢	٣٥٤١	٥٧	٨٢	٥٧٥	٣٤١	٢٧٤٤	٣٩٦٣	٢	١١٩	٩٣
٨٠ ـ تركيا	١٥٥٧٥	٤٣٠٧١	١٠٥٤	صفر	٢٤٩٤	١١٧٠١	١٩١٢٣	٥٤٧٧٢	٢٦	صفر	٩٧
٨١ ـ ايران (الجمهورية ـ الإسلامية)	٤٥٠٨	٣٠٦٥	صفر	صفر	صفر	١١١٠٢	٤٥٠٨	١٤١٦٧	١	٨٢	١٠٠
٨٢ ـ بنما	٢٢٧١	٣٧٧٠	٢٣	١١٠	٦٨٠	٢٦٢٥	٢٩٧٤	٦٥٠٥	صفر	٣٢٠٢	٩٨
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	٢٢٤٠	٦٤٧٠٣	صفر	٩٨٩	صفر	١٢٩٦٦	٢٢٤٠	٧٨٦٥٨	صفر	٧٦٩١	..
٨٥ ـ شيلى	٩٣٩٩	١٤٩٢٤	١٢٣	٧٢٢	٢٥٦٠	٣٧١٤	١٢٠٨١	١٩٣٦٠	صفر	صفر	٩٩
٨٦ ـ ألبانيا	صفر	١١٢	صفر	١٣	صفر	٤٩٩	صفر	٦٢٥	صفر	٣٦	٩٥
٨٧ ـ منغوليا	صفر	٢٩٦	صفر	١٩	صفر	٥٩	صفر	٣٧٥	صفر	١٤	٧٦
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٢٩١٨	١٤٣٤١	صفر	صفر	٦٣١	٢١٤٠	٣٥٤٩	١٦٤٨١	صفر	١٧٥٣	٧٧
الدخل المتوسط الأعلى											
٨٩ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ موريشيوس	٣١٨	٩٣٦	١٠٢	صفر	٤٧	١١٢	٤٦٧	١٠٤٩	٢	١٣	٨٥
٩١ ـ استونيا	صفر	٤١	صفر	١١	صفر	صفر	صفر	٥١	صفر	صفر	٩٦
٩٢ ـ البرازيل	٥٧٤٦٦	٩٩٢٤٧	صفر	٧٩٩	١٣٥٤٦	٢١٠٦٤	٧١٠١٢	١٢١١١٠	٤٦٨	٩٨٤٤	١٠٠
٩٣ ـ بوتسوانا	١٢٩	٥٣٨	صفر	صفر	٤	٧	١٣٣	٥٤٥	صفر	١١	٨٤
٩٤ ـ ماليزيا	٥٢٥٦	١٦١٩٨	صفر	صفر	١٣٥٥	٣٦٣٩	٦٦١١	١٩٨٣٧	صفر	صفر	٩٨
٩٥ ـ فنزويلا	١٣٧٩٥	٢٨٩٧٥	صفر	٢٩٤٦	١٥٥٥٠	٥٢٧٢	٢٩٣٤٥	٣٧١٩٣	٥١	٦٢٠	٩٨
٩٦ ـ بيلاروس	صفر	١٨١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٨١	صفر	صفر	٩٦
٩٧ ـ هنغاريا	٦٤١٦	١٨٤٠٩	صفر	١٢٠٤	٣٣٤٧	٢٢٨٦	٩٧٦٤	٢١٩٠٠	صفر	صفر	١٠١
٩٨ ـ أوروغواى	١٣٣٨	٣٤٢٨	صفر	٥٢	٣٢٢	١٧٧٣	١٦٦٠	٥٢٥٣	صفر	صفر	١٠٠
٩٩ ـ المكسيك	٤١٢١٥	٨٢٨٩٤	صفر	٥٩٥٠	١٦١٦٣	٢٤٥٣٥	٥٧٣٧٨	١١٣٣٧٨	صفر	صفر	٩٧
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٧١٣	١٧٨٢	صفر	٢٨٢	١١٦	١٩٨	٨٢٩	٢٢٦٢	صفر	٢	٩٩
١٠١ ـ الغابون	١٢٧٢	٢٩٩٨	١٥	٨١	٢٢٨	٧٢٠	١٥١٤	٣٧٩٨	صفر	٧٠٧	٩٧
١٠٢ ـ الأرجنتين	١٦٧٧٤	٤٩٠٧٩	صفر	٢٣١٤	١٠٣٨٣	١٦١٧٦	٢٧١٥٧	٦٧٥٦٩	صفر	١٤٦٥٧	١٠١
١٠٣ ـ عمان	٤٣٦	٢٣٤٠	صفر	صفر	١٦٣	٥١٥	٥٩٩	٢٨٥٥	صفر	صفر	٩٨
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	١٨٢٣٦	٣١٠٧٩	٦٨٣	صفر	١٠٥٦١	١١٩٢٠	٢٩٤٨٠	٤٢٩٩٩	صفر	صفر	٩٧
١٠٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ البرتغال	٧٢١٥	٢٢٥٧٥	١١٩	صفر	٢٣٩٥	٩٤٧١	٩٧٢٩	٣٢٠٤٦	صفر	صفر	٩٧
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط											
افريقيا جنوب الصحراء											
شرق آسيا والمحيط الهادى											
جنوب آسيا											
أوروبا وآسيا الوسطى											
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا											
أمريكا اللاتينية والكاريبى											
المدينة بصورة باهظة											
اقتصادات مرتفعة الدخل											
١١٠ ـ ايرلندا											
١١١ ـ نيوزيلندا											
١١٢ ـ + إسرائيل											
١١٣ ـ أسبانيا											
١١٤ ـ + هونغ كونغ											
١١٥ ـ + سنغافورة											
١١٦ ـ استراليا											
١١٧ ـ المملكة المتحدة											
١١٨ ـ إيطاليا											
١١٩ ـ هولندا											
١٢٠ ـ كندا											
١٢١ ـ بلجيكا											
١٢٢ ـ فنلندا											
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة											
١٢٤ ـ فرنسا											
١٢٥ ـ النمسا											
١٢٦ ـ ألمانيا											
١٢٧ ـ الولايات المتحدة											
١٢٨ ـ النرويج											
١٢٩ ـ الدانمرك											
١٣٠ ـ السويد											
١٣١ ـ اليابان											
١٣٢ ـ سويسرا											
العالم											

جدول ٢١ : تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				مداد الاصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ ـ موزامبيق	صفر	١٩٥	صفر	٤	صفر	١٣	صفر	٣	صفر	١١	صفر	صفر
٢ ـ أثيوبيا	١١٠	٣٣٧	صفر	صفر	١٧	٦٣	صفر	صفر	١٧	٤١	صفر	صفر
٣ ـ تنزانيا	٣٧٣	٣٥٣	٣١	صفر	٢٦	١٠٩	١٦	صفر	٣٨	٦٠	٧	صفر
٤ ـ سيراليون	٨٦	٤٨	صفر	صفر	٣٢	١١	صفر	صفر	٨	١١	صفر	صفر
٥ ـ نيبال	٥٠	١٢٤	صفر	صفر	٢	٣٧	صفر	صفر	٢	٢٨	صفر	صفر
٦ ـ أوغندا	٩٢	٢٠٠	صفر	صفر	٣٢	٢٥	صفر	صفر	٤	١٩	صفر	صفر
٧ ـ بوران	صفر	٥	صفر	صفر	صفر	٤	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
٨ ـ بوروندي	٣٩	١٠٧	صفر	صفر	٤	٢١	صفر	صفر	٢	١٤	صفر	صفر
٩ ـ مالاوي	١٥٣	١٣٧	صفر	صفر	٣٣	٤٨	صفر	٣	٣٥	٣٠	صفر	صفر
١٠ ـ بنغلاديش	٦٥٧	٧٨٢	صفر	صفر	٦٣	٣٠٣	صفر	صفر	٤٧	١٦٥	صفر	صفر
١١ ـ تشاد	٦	١٤٨	صفر	صفر	٣	٤	صفر	١	صفر	٦	صفر	صفر
١٢ ـ غينيا بيساو	٦٩	٢٧	صفر	صفر	٣	٣	صفر	صفر	١	٣	صفر	صفر
١٣ ـ مدغشقر	٣٥٠	١٠٦	صفر	صفر	٣٠	٤٠	صفر	صفر	٢٦	٣٣	صفر	صفر
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٩	٥٦	صفر	صفر	١	٧	صفر	صفر	١	٤	صفر	صفر
١٥ ـ رواندا	٢٧	٧٦	صفر	صفر	٣	١٢	صفر	صفر	٢	٧	صفر	صفر
١٦ ـ النيجر	١٦٧	١٤٢	١١٣	صفر	٢٣	٤	٣٥	٢٠	١٦	٤	٤٩	٨
١٧ ـ بوركينا فاسو	٦٥	١٥٨	صفر	صفر	١١	١٤	صفر	صفر	٦	١٤	صفر	صفر
١٨ ـ الهند	١٨٥٧	٦١٣٤	٢٨٥	٢٥٤	٦٦٤	٢٦٨٩	٩١	٣٠٦	٥٠٢	٢٧٢٣	٣٠	١٢٣
١٩ ـ كينيا	٥٣٩	٢٢٨	٨٧	٦٠	١٠٨	٢٠١	٨٨	٦٠	١٢٤	١٢٤	٣٩	٥٦
٢٠ ـ مالي	٩٥	١٣١	صفر	صفر	٦	١٩	صفر	صفر	٣	١٣	صفر	صفر
٢١ ـ نيجيريا	١١٨٧	٧٠٢	٥٦٥	٤	٦٥	٢٠٦٩	١٧٧	١٢	٤٤٠	١٦٥٣	٩١	٣
٢٢ ـ نيكاراغوا	٢٧٦	٢٩٩	صفر	صفر	٤٥	٤٤	صفر	صفر	٤٢	٣٥	صفر	صفر
٢٣ ـ توغو	١٠٠	٤٤	صفر	صفر	١٩	١٠	صفر	صفر	١٩	١٠	صفر	صفر
٢٤ ـ بنن	٦٢	١٠١	صفر	صفر	٦	١٤	صفر	صفر	٣	١٠	صفر	صفر
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٢٥	٥٤	صفر	صفر	١	٨	صفر	صفر	صفر	٦	صفر	صفر
٢٦ ـ باكستان	١٠٥٢	٢٣١٧	٩	صفر	٣٤٦	١١٣٣	٧	٤٠	٢٤٧	٥٩٠	٢	٨
٢٧ ـ غانا	٢٢٠	٣٩١	صفر	٧	٧٧	١١٥	صفر	٦	٣١	٧٣	صفر	٢
٢٨ ـ الصين	٢٥٣٩	١٥٢٣٢	صفر	صفر	٦١٣	٥٢٠٤	صفر	صفر	٣١٨	٢٨٢٣	صفر	صفر
٢٩ ـ طاجيكستان	صفر	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٣٠ ـ غينيا	١٢١	١٩٠	صفر	صفر	٧٥	٤٧	صفر	صفر	٢٣	٣٣	صفر	صفر
٣١ ـ موريتانيا	١٢٦	١١٩	صفر	صفر	١٧	٥٠	صفر	صفر	١٣	٢٠	صفر	صفر
٣٢ ـ سري لانكا	٢٦٩	٣٥٥	٢	صفر	٥١	٢٤٢	صفر	٣	٣٣	١٢٩	صفر	٢
٣٣ ـ زمبابوي	١٣٢	٦٧١	صفر	٨٦	٤٠	٣٣٥	صفر	٤٨	١٠	١٣٣	صفر	٢٤
٣٤ ـ هندوراس	٢٦٤	٣٦٦	٨١	٢٩	٣٩	١٩٠	٤٨	١٤	٥٨	١٥٧	٢٥	٢
٣٥ ـ ليسوتو	١٣	٦٨	صفر	صفر	٣	٢٠	صفر	صفر	١	١٤	صفر	صفر
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٢٨٠٣	١٤٣٧	١٢٦	١١	٣٦٨	١١٦٧	٤٦	٢٦٠	٣٧٨	٨٢٨	٢٣	٤٥
٣٧ ـ اندونيسيا	٢٥٥١	٦٢٧٠	٦٩٥	٦٥٢٧	٩٤٠	٤٦٩٥	٦٩٣	٢٥٧٩	٨٢٤	٢٧٢٧	٣٥٨	٧٦٤
٣٨ ـ **ميانمار**	٢٦٨	٧٥	صفر	صفر	٦٦	٢٦	صفر	صفر	٤٥	٢٦	صفر	صفر
٣٩ ـ **الصومال**	١١٤	صفر	صفر	صفر	٧	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر	صفر
٤٠ ـ **السودان**	٧١١	١٠٨	صفر	صفر	٥٣	١٤	صفر	صفر	٤٩	١١	صفر	صفر
٤١ ـ **جمهورية اليمن**	٥٦٦	٢٩٦	صفر	صفر	٢٥	٨٥	صفر	صفر	١٠	٢٥	صفر	صفر
٤٢ ـ زامبيا	٥٩٧	٢٧٦	٦	١٠	١٨١	١٥٧	٣١	صفر	١٠٦	٩٤	١٠	صفر
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى												
٤٣ ـ كوت ديفوار	١٤١٣	٥٩٢	٣٢٥	٢٠٠	٥١٧	٢٦٠	٢٠٥	١٨٨	٣٥٣	٢٥٧	٢٣٧	١٦٦
٤٤ ـ بوليفيا	٤٤١	٣٩١	١٦	صفر	١٢٦	١٢٦	١٩	٢٨	١٦٤	٩٧	٩	١٠
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الغابون	١٣٨٢	٥٤٣١	٤٧٢	٢٧٤	٢٢١	٣١١٨	٣٢٠	١٤٣	٣٧٥	١٢٧٦	٢٠٤	٤٠
٤٧ ـ أرمينيا	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٤٨ ـ السنغال	٣٢٧	٢٦٩	صفر	٦	١٥٢	٧٩	٤	١٢	٦٧	٤٢	صفر	٣
٤٩ ـ الكاميرون	٥٦٢	٥١٧	٥٠	١٢٧	٨٢	٧٦	٣٢	٥٩	١٠٤	٨٣	١٥	٣٨
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	١٢٠	١٠٤	١٥	٩٧٣	٣٢	١٢٠	٤٠	٣٦٠	٣٠	٧٧	٢٢	٨٤
٥٤ ـ بيرو	١٢٤٨	٦٣٢	٦٠	٦٨	٩٥٩	٤٤٤	٦٠	٥٨	٥٤٧	٣١٦	١٢٤	١٤
٥٥ ـ غواتيمالا	١٣٨	١٩٠	٣٢	٣٠	١٥	٢٩٨	٦٢	١٦	٣٠	١٥٠	٣٠	٨
٥٦ ـ الكونغو	٥٢٢	٣٢	صفر	صفر	٣٤	٩٤	صفر	صفر	٣٧	٢٥	صفر	صفر
٥٧ ـ المغرب	١٧٠٣	١٦٦٣	٧٥	١٢	٥٦٥	٩٢٧	٢٥	٨	٦٠٧	٩٣٠	١١	٧
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٤١٥	١٤١	٦٧	صفر	٦٢	١٧٣	٧٤	١٧	٩٢	١٠٧	٢٩	٦
٥٩ ـ اكوادور	٩٦٨	٣٥٢	٣١٥	صفر	٢٧٢	٤٤١	٢٦٣	٤٢	٢٨٨	٣٧١	٧٨	٥
٦٠ ـ الاردن	٣٦٩	٣٨٣	صفر	صفر	١٠٣	٣٧٨	صفر	صفر	٧٩	٢٧٩	صفر	صفر
٦١ ـ رومانيا	٢٧٩٧	١١٠٨	صفر	صفر	٨٢٤	٨٥	صفر	صفر	٣٣٢	٤٥	صفر	صفر
٦٢ ـ السلفادور	١١٠	١٠٨	صفر	صفر	١٧	١٢٦	١٨	٩	٢٥	٧٨	١١	١
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	صفر	٣٤	صفر	صفر	صفر	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٥ ـ ليبوانيا	صفر	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٦٦ ـ بلماريا	٣٦٤	٢٨٤	صفر	صفر	٢٥	٨٢	صفر	صفر	٢٠	١٨٣	صفر	صفر
٦٧ ـ كولومبيا	١٠١٦	١٤٤٣	٥٥	١٣١	٢٥٠	٢٣٦٨	١٣	١٢٢	٢٧٩	١٠٧٧	٣١	٧٣
٦٨ ـ جامايكا	٣٢٨	٢٧٥	٢٥	٦	٩١	٣٩٦	١٠	٦	١١٤	١٦٥	٧	٢
٦٩ ـ باراغواي	١٥٨	١٢٣	٤٨	٥	٤٤	٣٧٨	٣٦	٤	٣٥	٢٣١	٩	صفر
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٢ ـ تونس	٥٥٨	١٣٥٨	٥٣	٤٣	٢١٦	٨٥٤	٤٣	٣٠	٢١٢	٣٩٨	١٦	١٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	المدفوعات المنصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الاصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	صفر	٤٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	صفر	صفر
٧٤ ـ الجزائر	٣٣٩٨	٦٩٧٠	صفر	صفر	٢٥٢٩	٦٩٥١	صفر	صفر	١٤٣٩	١٨٩١	صفر	صفر
٧٥ ـ نابلند	١٣١٥	١٥٤٧	١٢٨٨	٣٢٢٣	١٧٢	١٤٤٦	٦١٠	١٨٠٨	٢٦٩	٦٩٨	٢٠٤	١١٧٠
٧٦ ـ بولندا	٥٠٥٨	٧٦٣	صفر	٤٦	٢٠٥٤	٥٠٨	صفر	٤٦	٧٠٤	٧٩٨	صفر	٨
٧٧ ـ لاتفيا	صفر	٢٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا	٤٣٥	٢٠٧	١٠٢	٤٤	٧٦	٢٨٩	٨٨	١٤	١٣٠	١٩١	٤١	٢٦
٨٠ ـ تركيا	٢٤٠٠	٥٤١٥	٧٥	٢٢٣٠	٥٦٦	٤٥٥٦	٢٩	٧٢٦	٤٨٧	٢٨٧٦	٢٠	٣٢٥
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	٢٦٤	٢٥٨٥	صفر	صفر	٥٣١	١٩٥	صفر	صفر	٤٣٢	٦٨	صفر	صفر
٨٢ ـ بنما	٤٠٤	١٦٧	صفر	صفر	٢١٥	٤٠٢	صفر	صفر	٢٥٢	٢٣١	صفر	صفر
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٧٤١	١٢٤٩٥	صفر	صفر	٤٨٩	١٠٩٥	صفر	صفر	١٢٥	٥٠٦	صفر	صفر
٨٥ ـ شيلي	٨٥٧	٦٧٠	٢٦٩٤	١٠٦٦	٨٩١	٦٣٢	٥٧١	٥١٨	٤٨٣	٨٠٦	٤٣٥	٣٢٩
٨٦ ـ ألبانيا	صفر	٤٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	صفر	صفر
٨٧ ـ منغوليا	صفر	١٧٩	صفر	صفر	صفر	٥٦	صفر	صفر	صفر	٩	صفر	صفر
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	١١٤٨	٥٢٦	صفر	صفر	٢٢٥	٦٤٢	صفر	صفر	٧٧	١٦٨	صفر	صفر
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٩ ـ جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ موريشيوس	٩٣	٦٨	٤	٤٠	١٥	٨٨	٤	١٦	٢٠	٤٩	٣	٦
٩١ ـ استونيا	صفر	٣٤	صفر	٢	صفر	٧	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	١
٩٢ ـ البرازيل	٨٣٣٥	٢١٢٩	٣١٩٢	٦٩٤٧	٣٨٦١	٣٨٣٠	٢٩٧٠	١٣٢٨	٤٢٠٠	٢٤٤١	٢١٣٢	٥٥١
٩٣ ـ بوتسوانا	٢٧	٤٣	صفر	صفر	٦	٥١	صفر	صفر	٧	٣٣	صفر	صفر
٩٤ ـ ماليزيا	١٠١٥	١٣٢٣	٤٤١	١٣٥٨	١٢٧	١٧٠٧	٢١٨	٢٣٠	٢٥٠	٨١٢	٨٨	١٤٩
٩٥ ـ فنزويلا	٢٨٧٠	١٢٤٨	١٨٩١	٧٨٣	١٧٣٧	٣٠٣	١٢٣٥	٧١٠	١٢١٨	١٥٠٤	٢٥٧	١٠٠
٩٦ ـ بيلاروس	صفر	١٨٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر
٩٧ ـ هنغاريا	١٥٥٢	٢٢٠٩	صفر	٤٩٠	٨٢٤	٢٧٦٦	صفر	١٧٤	٦٣٦	١٥٨٥	صفر	٢٩
٩٨ ـ أوروغواي	٢٩٣	٥١٨	٦٣	٧٢	٩٣	٢٣٥	٣٧	٢١	١٠٥	٢٠٣	١٧	٢٥
٩٩ ـ المكسيك	٩١٣١	٦٧٥٠	٢٤٥٠	٥١١٣	٤٠١٠	١٠١٢٦	٧٥٠	٢٠٥٨	٣٨٨٠	٥١٢٧	٧٠٠	٨٣٢
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٣٦٣	٢٨١	صفر	صفر	١٧٦	٢٦٦	صفر	صفر	٥٠	١٢٧	صفر	صفر
١٠١ ـ الغابون	١٧١	١٠١	صفر	صفر	٢٧٩	٩٩	صفر	صفر	١١٩	٢٣٥	صفر	صفر
١٠٢ ـ الأرجنتين	٢٨٣٩	١٢٠٩	١٨٦٩	٦٧٩	١١٤٦	١٢٤٥	٧٠٧	٢٣٥	٨٤١	٢٢٧٥	٤٩٦	١٢٠
١٠٣ ـ عمان	٩٨	٢٥٤	صفر	صفر	١٧٩	٣٤٠	صفر	صفر	٤٤	١٥٣	صفر	صفر
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٣٤٢٩	٤٨٥٦	٥٥١	٢١٠٧	١٤٩٠	٣٠٣٩	٦٤	١٠٠٠	١٢٩٣	١٥٥٠	٣٤٣	٤٢٩
١٠٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ البرتغال	١٩٥٠	٥٦٧١	١٤٩	٦١٧	٥٣٨	٣٣٤٢	١٢٦	١١٥	٤٨٦	١٤٩٠	٤٣	٤٨
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط												
افريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادي												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال افريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
المدينة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١١٠ ـ ايرلندا												
١١١ ـ نيوزيلندا												
١١٢ ـ + إسرائيل												
١١٣ ـ أسبانيا												
١١٤ ـ + هونغ كونغ												
١١٥ ـ + سنغافورة												
١١٦ ـ استراليا												
١١٧ ـ المملكة المتحدة												
١١٨ ـ ايطاليا												
١١٩ ـ هولندا												
١٢٠ ـ كندا												
١٢١ ـ بلجيكا												
١٢٢ ـ فنلندا												
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١٢٤ ـ فرنسا												
١٢٥ ـ النمسا												
١٢٦ ـ ألمانيا												
١٢٧ ـ الولايات المتحدة												
١٢٨ ـ النرويج												
١٢٩ ـ الدانمرك												
١٣٠ ـ السويد												
١٣١ ـ اليابان												
١٣٢ ـ سويسرا												
العالم												

جدول ٢٢ : إجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات

	إجمالى صافى التدفقات على الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)		المنح الرسمية (بملايين الدولارات)		الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد (بملايين الدولارات)		تدفقات أسهم محفظة الأوراق المالية (بملايين الدولارات)		إجمالى تدفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)		إجمالى التحويلات الصافية (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ . موزامبيق	صفر	١٨٤	٧٦	٨٦٢	صفر	٢٥	..	صفر	٧٦	١٠٧١	٧٦	١٠٦٠
٢ . اثيوبيا	٩٣	٢٧٤	١٢٥	٧٩٥	صفر	٦	صفر	صفر	٢١٨	١٠٧٥	٢٠١	١٠٣٣
٣ . تنزانيا	٣٦٣	٢٤٤	٤٨٥	٧٨٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٤٨	١٠٢٦	٨٠٤	٩٣٦
٤ . سيراليون	٥٤	٣٧	٢٤	٣٧	١٩-	٣٧	صفر	صفر	٥٩	١١١	٤٦	٩٩
٥ . نيبال	٤٨	٨٧	٧٩	١٦٣	صفر	٤	صفر	صفر	١٢٧	٢٥٤	١٢٥	٢٢٧
٦ . أوغندا	٦٠	١٧٦	٦٢	٢٧١	صفر	٣	صفر	صفر	١٢٢	٤٥٠	١١٨	٤٣١
٧ . بوتان	صفر	١	٢	٤٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	٤١	٢	٣٩
٨ . بوروندى	٣٥	٨٦	٣٩	١٣٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٤	٢١٧	٧٢	١٩٨
٩ . ملاوى	١٢٠	٨٧	٤٩	٢٦٥	١٠	صفر	صفر	صفر	١٧٨	٣٥٢	١٣٥	٣٢٢
١٠ . بنغلاديش	٥٩٤	٤٧٩	١٠٠١	١٢٥١	صفر	٤	صفر	صفر	١٥٩٥	١٧٣٣	١٥٤٨	١٥٦٨
١١ تشاد	٣	١٤٣	٢٢	١٤٤	صفر	٥	صفر	صفر	٢٥	٢٩٢	٢٥	٢٨٥
١٢ غينيا بيساو	٦٦	٢٤	٣٧	٥٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٣	٧٤	١٠٢	٧٢
١٣ مدغشقر	٣١٩	٦٧	٣٠	٣٤٧	١-	٢١	صفر	صفر	٣٤٨	٤٣٥	٣٢١	٤٠١
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٨	٤٩	١٦	٥٠	صفر	٩	صفر	صفر	٥٤	١٠٨	٥٣	١٠٤
١٥ . رواندا	٢٥	٦٥	٦٨	١٨١	١٦	٢	صفر	صفر	١٠٩	٢٤٨	٩٨	٢٣٩
١٦ . النيجر	٢٢٣	١١٨	٥١	٢٥٣	٤٩	صفر	صفر	صفر	٣٢٤	٣٧١	٢٤٨	٣٥٩
١٧ . بوركينا فاصو	٥٥	١٤٤	٨٨	٢٣٦	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤٢	٣٨٠	١٢٨	٣٦٦
١٨ . الهند	١٣٨٧	٣٣٩٣	٦٤٩	٦٧٥	٧٩	١٥١	صفر	٢٤٠	٢١١٤	٤٤٦٠	١٥٨٣	١٦١٤
١٩ . كينيا	٤٣٠	٢٧	١٢١	٤٦٠	٧٩	٦	صفر	صفر	٦٣٠	٤٩٤	٣١٦	١٨٩
٢٠ . مالى	٨٩	١١١	١٠٤	٢٤٢	٢	٨-	صفر	صفر	١٩٥	٣٤٦	١٩٢	٣٠٦
٢١ . نيجيريا	١٥١٠	١٣٧٥	٣	١٣٦	٧٤٠-	٨٩٧	صفر	صفر	٧٧٣	٣٤٢-	١٣٥٦-	٢١١٤-
٢٢ . نيكاراغوا	٢٣١	٢٥٥	٤٨	٤٩٦	صفر	١٥	صفر	صفر	٢٧٩	٧٦٦	٢١٧	٧١٨
٢٣ . توغو	٨٢	٣٤	١٥	٨٣	٤٢	صفر	صفر	صفر	١٣٩	١١٧	١١٩	٩٣
٢٤ . بنن	٥٦	٨٧	٤١	١٥١	٤	٧	صفر	صفر	١٠١	٢٤٥	٩٦	٢٣٥
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٢٤	٤٧	٥٦	٨٢	٥	٣-	صفر	صفر	٨٥	١٢٦	٨٥	١١٩
٢٦ . باكستان	٧٠٨	١١٤٤	٤٨٢	٥٠٥	٦٣	٢٧٥	صفر	١١	١٢٥٤	١٩٣٥	١٠٠٠	١٢٨٠
٢٧ . غانا	١٤٣	٢٧٧	٢٣	٤٧٥	١٦	٢٣	صفر	صفر	١٨١	٧٧٥	١٣٥	٦٩٠
٢٨ . الصين	١٩٢٧	١٠٠٢٨	٧	٢٥٠	صفر	١١١٥٦	صفر	١١٩٤	١٩٣٤	٢٢٦٢٨	١٦١٦	١٩٧٨٣
٢٩ . طاجيكستان	صفر	١٠	صفر	صفر	صفر	صفر	..	صفر	صفر	١٠	صفر	١٠
٣٠ . غينيا	٤٧	١٤٣	٢٥	١٦٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٢	٣١٠	٤٩	٢٧٧
٣١ . موريتانيا	١٠٩	٧٠	٦١	١٢٩	٢٧	٢	صفر	صفر	١٩٧	٢٠١	١٦١	١٧٥
٣٢ . سرى لانكا	٢٢١	١١٠	١٦١	٢٧٤	٤٣	١٢٣	صفر	صفر	٤٢٥	٥٠٦	٣٧٧	٣٤٢
٣٣ . زمبابوى	٩٣	٣٧٤	١٢٧	٢٣٢	٢	٤	صفر	صفر	٢٢١	٦١٠	١٣٣	٣٧٣
٣٤ . هندوراس	٢٥٨	١٩٢	٢٠	٢٤٥	٦	٦٠	صفر	صفر	٢٨٣	٤٩٧	١٢٣	٢٦٥
٣٥ . ليسوتو	١٠	٤٨	٥٢	٦٢	٥	٣	صفر	صفر	٦٦	١١٣	٥٩	٧٦
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٢٥١٥	٢٠	١٦٥	٢٥٠٠	٥٤٨	٤٥٩	صفر	صفر	٣٢٢٩	٢٩٧٩	٢٨١٣	٢٠٩٢
٣٧ . اندونيسيا	١٦١٣	٥٥٢٣	١٠٩	٢٩٥	١٨٠	١٧٧٤	صفر	١١٩	١٩٠٢	٧٧١١	٢٥١٤-	١٧٦٤
٣٨ . ميانمار	٢٠٢	٤٨	٦٦	٦٢	صفر	٣	صفر	صفر	٢٦٨	١١٣	٢٢٣	٨٧
٣٩ . الصومال	١٠٦	صفر	٢٧٤	١٨٠	صفر	٣	صفر	صفر	٣٨٠	١٨٣	٣٧٩	١٨٣
٤٠ . السودان	٦٥٨	٩٤	٣٨٨	٥٧٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٤٦	٦٦٤	٩٩٧	٦٥٣
٤١ . جمهورية اليمن	٥٤٢	٢١١	٣٦٨	١٥٠	٣٤	صفر	صفر	صفر	٩٤٤	٣٦١	٩٣٤	٣٣٦
٤٢ . زامبيا	٣٩١	١٣٠	٧١	٤٥٠	٦٢	٥٠	صفر	صفر	٥٢٤	٦٣٠	٣٢٤	٤٩٥
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى												
٤٣ . كوت ديفوار	١٠١٦	٣٤٤	٢٧	٢٣٥	٩٥	٤٩	صفر	صفر	١١٣٨	٦٢٩	٣٦٠	١٠١
٤٤ . بوليفيا	٣١٢	٢٣٨	٤٨	١٨١	٤٧	٩٣	صفر	صفر	٤٠٧	٥١١	٢١٤	٣٨٥
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين	١٣١٣	٢٤٤٤	٥٩	٤٠٠	١٠٦-	٢٢٨	صفر	٣٣٣	١٢٦٦	٣٤٠٥	٤٨٨	١٦٨٤
٤٧ . أرمينيا	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	..	صفر	صفر	٢	صفر	٢
٤٨ . السنغال	١٧١	١٨٤	٧٨	٣٥١	١٥	صفر	صفر	صفر	٢٦٣	٥٣٥	١٦١	٤٥٧
٤٩ . الكاميرون	٤٩٨	٥٠٨	٢٩	٢٧٥	١٣٠	١٠	صفر	صفر	٦٥٦	٧٩٣	٤٢٢	٦٧٢
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	صفر	صفر	صفر	٢٢	صفر	صفر	..	صفر	صفر	٢٢	صفر	٢٢
٥١ . جورجيا	..	..	صفر	صفر	صفر	صفر	..	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٢ . أوزبكستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	٤٠	..	صفر	صفر	٥٦	صفر	٥٦
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٦٤	٥٩٧	٢٧٩	٢٨٠	٧٦	٤٠٠	صفر	صفر	٤١٨	١٢٧٧	١٦٣	١٠٠٧
٥٤ . بيرو	٢٨٩	١٩٨	٣١	٢٦٩	٢٧	١٢٧	صفر	صفر	٣٤٧	٥٩٤	٥٨٠-	١٥٩
٥٥ . غواتيمالا	٩٣	٩٤-	١٤	١٠٠	١١١	٩٤	صفر	صفر	٢١٧	١٠٠	١١٤	٩٤-
٥٦ . الكونغو	٤٨٨	٦٣-	٢٠	٤٥	٤٠	صفر	صفر	صفر	٥٤٨	١٨-	٥٠٥	٤٥-
٥٧ . المغرب	١١٨٨	٧٣٩	٧٥	٦٠٠	٨٩	٤٢٤	صفر	صفر	١٣٥٣	١٧٦٣	٦٨٥	٦٥٥
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٣٤٧	٤٩-	١٤	٨٠	٩٣	١٧٩	صفر	صفر	٤٥٤	٢١٠	٢٦٧	٩٧
٥٩ . اكوادور	٧٤٨	١٣٢-	٧	٤٦	٧٠	٨٥	صفر	صفر	٨٥٢	١-	٣٤٩	٥٢٧-
٦٠ . الأردن	٢٦٦	٤	١١٢٧	٦٠٠	٣٤	٤١	صفر	صفر	١٤٢٧	٦٤٥	١٣٤٨	٣٦٧
٦١ . رومانيا	١٩٧٣	١٠٢٣	صفر	صفر	صفر	٧٧	صفر	صفر	١٩٧٣	١١٠٠	١٦٤١	١٠٥٦
٦٢ . السلفادور	٧٤	٢٧-	٣١	٢٤٠	٦	١٢	صفر	صفر	١١١	٢٢٥	٣٤	١٠٦
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا	صفر	٢٩	صفر	صفر	صفر	صفر	..	صفر	صفر	٢٩	صفر	١٢
٦٥ . ليتوانيا	صفر	١٠	صفر	١٠١	صفر	١٠	..	صفر	صفر	١٢١	صفر	١٢١
٦٦ . بلغاريا	٣٣٩	٢٠٣	صفر	صفر	صفر	٤٢	..	صفر	٣٣٩	٢٤٥	٣١٩	٦٢*
٦٧ . كولومبيا	٨٠٨	٩١٧-	٨	٤٩	١٥٧	٧٩٠	صفر	صفر	٩٧٤	٧٨-	٥٥٣	٢٢٧١-
٦٨ . جامايكا	٢٥١	١٢١-	١٣	١٧٤	٢٨	٨٧	صفر	صفر	٢٩٢	١٤٠	٥٧	٨٤-
٦٩ . باراغواى	١٢٧	٢٥٣-	١٠	١٦	٣٢	٤٠	صفر	صفر	١٦٨	١٩٧-	٧٠	٤٤٩-
٧٠ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ . كازاخستان	صفر	١٦	صفر	صفر	صفر	١٠٠	..	صفر	صفر	١١٦	صفر	١١٦
٧٢ . تونس	٣٥٢	٥١٦	٢٦	١٣٧	٢٣٥	٣٧٩	صفر	صفر	٦١٢	١٠٣٢	٢٣٢	٣٤١

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	إجمالي صافي التدفقات على الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)		المنح الرسمية (بملايين الدولارات)		الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد (بملايين الدولارات)		تدفقات أسهم محفظة الأوراق المالية		إجمالي تدفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)		إجمالي التحويلات الصافية (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	صفر	٤٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٠٠	صفر	صفر	٤٢٦	صفر	٢٢١
٧٤ ـ الجزائر	٨٦٩	١٩	٧٧	١٠٠	٣٤٩	١٢	صفر	صفر	١٢٩٥	١٣١	٨٣٠-	١٩٥٩-
٧٥ ـ تايلند	١٨٢٢	١٥١٦	٧٥	٢٠٠	١٩٠	٢١١٦	صفر	٤	٢٠٨٧	٣٨٣٦	١٥٧٦	١٦١٨-
٧٦ ـ بولندا	٣٠٠٥	٢٥٥	١٢٨	صفر	١٠	٦٧٨	٠٠	صفر	٣١٤٣	٩٣٣	٢٤٣٩	٢٧-
٧٧ ـ لاتفيا	صفر	٢٧	صفر	٧٣	صفر	١٤	٠٠	صفر	صفر	١١٤	صفر	١١٤
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كومنتاريكا	٣٧٣	٥٢-	صفر	١٣٠	٥٣	٢٢٠	صفر	صفر	٤٢٥	٢٩٨	٢٣٥	١٢
٨٠ ـ تركيا	١٨٨٠	٢٣٦٣	١٨٥	٩٠٠	١٨	٨٤٤	صفر	صفر	٢٠٨٣	٤١٠٧	١٥٤٥	٤٨٦
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	٢٦٧-	٢٣٩٠	١	صفر	صفر	١٧٠-	صفر	صفر	٢٦٥-	٢٣٢٠	١٠٩٥-	٢٢٥٢
٨٢ ـ بنما	١٨٩	٢٣٥-	٦	٩٠	٤٧-	١-	صفر	٨٨	١٤٩	٥٨-	١٧٤-	٣٠٠-
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٢٥٢	١١٤٠١	صفر	٣٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٢٥٢	١٤٤٠١	١٢٧	١٣٨٩٥
٨٥ ـ شيلي	٢٠٨٩	٥٨٦	٩	٥٤	٢١٣	٧٣٧	صفر	١٢٩	٢٣١٢	١٥٠٦	١٣٠٧	٥٢٦-
٨٦ ـ ألبانيا	صفر	٤٧	صفر	٣٣٠	صفر	صفر	٠٠	صفر	صفر	٣٧٧	صفر	٣٧٥
٨٧ ـ منغوليا	صفر	١٢٣	صفر	٢٩	صفر	٦	٠٠	صفر	صفر	١٥٩	صفر	١٤٩
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٩٢٤	١١٦-	١٦٥١	٣٣٠	صفر	٦٧	صفر	صفر	٢٥٧٤	٢٨١	٢٤٩٧	١١٣
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٠ ـ موريشيوس	٧٩	٥	١٣	١٩	١	١٥	صفر	صفر	٩٣	٣٩	٦٩	٣٨-
٩١ ـ استونيا	صفر	٢٦	صفر	٩٥	صفر	٥٨	٠٠	صفر	صفر	١٧٩	صفر	١٧٨
٩٢ ـ البرازيل	٤٦٩٦	٣٩١٨	١٤	٤٥	١٩١١	١٤٥٤	صفر	١٧٣٤	٦٦٢١	٧١٥١	٦٦٥-	٣٣٢٥
٩٣ ـ بوتسوانا	٢١	٨-	٥١	٧٠	١١٢	٦١	صفر	صفر	١٨٤	١٢٣	٦٩	١٩٥-
٩٤ ـ ماليزيا	١١١١	٧٤٤	٦	٥٠	٩٣٤	٤١١٨	صفر	٣٨٥	٢٠٥٢	٥٢٩٧	٥٢٤	١٩٣٨
٩٥ ـ فنزويلا	١٧٨٩	١٠١٨	صفر	٧	٥٥	٦٢٩	صفر	١٤٦	١٨٤٤	١٧٩٩	٤٠	٣١٢-
٩٦ ـ بيلاروس	صفر	١٨٢	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	١٨٢	صفر	١٨٢
٩٧ ـ هنغاريا	٧٢٨	٢٤١-	صفر	صفر	صفر	١٤٧٩	صفر	٣٤	٧٢٨	١٢٧٣	٩٢	٣٩٢-
٩٨ ـ أوروغواي	٢٢٦	٣٣٤	١	٦	٢٩٠	١	صفر	صفر	٥١٦	٣٤١	٣٩٥	١١٣
٩٩ ـ المكسيك	٦٨٢١	٣٢١-	١٤	٥٠	٢١٥٦	٥٣٦٦	صفر	٥٢١٣	٨٩٩١	١٠٣٠٩	٣٠٤٣	٢٦١٣
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١٨٧	١٥	١	٥	١٨٥	١٧٨	صفر	صفر	٣٧٢	١٩٨	١٥٧-	١٨٠-
١٠١ ـ الغابون	١٠٩-	٢	٤	٣٩	٣٢	٣٦-	صفر	صفر	٧٣-	٥	٤٦٥-	٣٨٧-
١٠٢ ـ الأرجنتين	٢٨٥٥	٤٠٨	٢	٤٠	٦٧٨	٤١٧٩	صفر	٣٩٢	٣٥٣٥	٥٠١٩	١٥٩٣	١٧٨٢
١٠٣ ـ عمان	٨١-	٨٦-	١٥٧	١٥	٩٨	٥٩	صفر	صفر	١٧٤	١٢-	١٥٦-	٦٠٣-
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٢٤٢٦	٢٩٢٤	٨	٦	٦	٥٥٠	صفر	٢٤٢٠	٢٤٤٠	٥٨٩٩	٧٤٠	٣٦٧٣
١٠٧ ـ اليونان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٨ ـ البرتغال	١٤٣٤	٢٨٣٢	٢٨	١٢	١٥٧	١٨٧٣	صفر	١١٥	١٦٢٠	٤٨٣٢	١٠٧٤	٣٢٤٨
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط												
افريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادي												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال افريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
المديونة بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١١٠ ـ ايرلندا												
١١١ ـ نيوزيلندا												
١١٢ ـ + إسرائيل												
١١٣ ـ أسبانيا												
١١٤ ـ + هونغ كونغ												
١١٥ ـ + سنغافورة												
١١٦ ـ استراليا												
١١٧ ـ المملكة المتحدة												
١١٨ ـ ايطاليا												
١١٩ ـ هولندا												
١٢٠ ـ كندا												
١٢١ ـ بلجيكا												
١٢٢ ـ فنلندا												
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١٢٤ ـ فرنسا												
١٢٥ ـ النمسا												
١٢٦ ـ ألمانيا												
١٢٧ ـ الولايات المتحدة												
١٢٨ ـ النرويج												
١٢٩ ـ الدانمرك												
١٣٠ ـ السويد												
١٣١ ـ اليابان												
١٣٢ ـ سويسرا												
العالم												

جدول ٢٣ : نسب الدين الخارجي الإجمالي

	صافي القيمة الحالية لاجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من :				إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من		الدين الميسر كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي		الدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من اجمالي الدين الخارجي	
	الصادرات أ		الناتج القومي الإجمالي		الصادرات أ		الصادرات أ					
	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	٢٠٢,٩ م	١٧١,٤ م	٣٠,٢ م	٣٢,١ م	١٠,٢ م	١٨,٩ م	٥,١ م	٧,٨ م	٤٥,٩ م	٣٨,١ م	١٥,٩ م	٢٤,٢ م
باستبعاد الصين والهند	٢٧٥,٨ م	٢٣٤,٤ م	٦٧,٠ م	٦١,٢ م	١١,٨ م	٢٤,٥ م	٦,١ م	٩,٦ م	٤٢,٢ م	٤١,٧ م	١٤,٠ م	٢٤,٣ م
١ ـ موزامبيق	٩٩٤,٢	٩٩٤,٥	٣١٢,٩	٤٩٤,٨	صفر	٨,١	صفر	٣,٩	صفر	٦٠,٣	صفر	١٣,٩
٢ ـ اثيوبيا	٢٣٣,٢	٣٨١,٤	٣٧,٣	٤٤,٥	٧,٣	١٤,٢	٤,٥	٦,٠	٧١,٣	٧٥,٦	٤١,٢	٣٤,١
٣ ـ تنزانيا	٥٨٩,٥	٧٨٤,٤	١٣٧,٨	١٧٧,٧	١٩,٦	٣١,٥	١٠,٠	١١,٥	٥٥,٣	٦٤,٦	٢١,٤	٣٢,٧
٤ ـ سيراليون	٤٨٥,٣	٥٧٤,٠	٩٢,٤	١٥٨,٣	٢٣,٢	٢٠,٢	٥,٧	١٠,٩	٣٢,٨	٣٧,٤	١٤,٢	١٦,٢
٥ ـ نيبال	١٦٥,٠	١٤٧,٢	٢٢,٣	٢٩,٢	٣,٢	١١,٧	٢,١	٥,٠	٧٥,٧	٩٢,١	٦٢,٠	٨٠,٨
٦ ـ أوغندا	٥٢٤,٤	٩٠٦,٥	٤٩,٦	٥٨,٩	١٧,٤	٤٠,٢	٣,٨	١٣,٥	٢٦,٩	٥٩,٩	١٢,٣	٥٢,٢
٧ ـ بوتان	٤٧,٤	٥٣,٩	١٦,٧	١٩,٢	٠٠	٦,٩	٠٠	٢,١	صفر	٨٢,٧	صفر	٦٠,٤
٨ ـ بوروندي	٣٦٨,٧	٤١٦,٢	٣٩,٥	٤٢,٨	٩,٥	٣٥,٣	٤,٨	١٤,١	٦٢,٦	٨٨,٥	٣٥,٧	٧٤,٦
٩ ـ ملاوي	٢٥٢,٥	١٩١,٠	٥١,٤	٤٦,٧	٢٧,٧	٢٣,٨	١٦,٧	٨,٢	٣٣,٨	٨٠,٢	٢٦,٧	٧٤,٥
١٠ ـ بنغلاديش	٢٢٠,٤	١٩٨,١	٢٦,٤	٢٨,٥	٢٣,٢	١٧,١	٦,٤	٥,٦	٨٢,٤	٩١,٢	٣٠,٣	٥٦,١
١١ ـ تشاد	١٠٠,١	١٥٧,٢	٢٠,٨	٢٩,٤	٨,٣	٥,٤	٠,٧	٣,١	٥٠,٩	٧٢,٧	٣٢,٦	٦٨,٠
١٢ ـ غينيا بيساو	١٩٤٨,١	٦٤١٤,٢	١٧٩,٦	٢٠٠,٥	٠٠	٩٢,٧	٠٠	٤٤,٨	٦٤,٣	٧١,٥	٢١,٣	٤٥,٨
١٣ ـ مدغشقر	٦١٠,٨	٦٤٩,٤	١٢٨,٥	١١٦,٨	١٧,١	١٨,٦	١٠,٩	٧,٦	٣٩,٣	٤٩,٠	١٤,٩	٣١,٧
١٤ ـ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٥٧,٣	٢٣٩,٣	٥٤,٥	٤٠,٤	٠٠	٥,٧	٠٠	٢,١	٩٢,١	٩٨,٢	٧,٠	١٩,٢
١٥ ـ رواندا	١٧٤,٢	٣٩٥,٨	١١,٦	٢٦,٣	٤,٢	٢٣,٤	٢,٨	١٢,٣	٧٤,٤	٩١,٨	٤٧,٨	٧٤,٠
١٦ ـ النيجر	٢٧٧,٢	٣٣٨,٢	٤٩,٢	٥٠,٩	٢١,٧	١٤,٢	١٢,٩	٤,٦	١٨,٠	٥٢,٥	١٦,٥	٤٢,٧
١٧ ـ بوركينا فاسو	٩٩,٩	١١٠,٦	١٨,٩	٢٠,٣	٥,٩	٦,٢	٣,١	٣,٥	٦٦,٩	٨٠,٩	٤٢,٩	٦٧,٧
١٨ ـ الهند	٢٠١,٦	٢٣٤,٧	١٧,٨	٢٥,٩	٩,٣	٢٥,٣	٤,٢	١٢,٦	٧٥,١	٤٢,٠	٢٩,٥	٣٣,٩
١٩ ـ كينيا	٢٢٨,٤	٢٣٠,١	٥٥,٣	٦٥,٠	٢١,٠	٢٧,١	١١,١	١١,١	٢٠,٨	٤٢,٦	١٨,٦	٣٩,٤
٢٠ ـ مالي	٢٤٤,٣	٢٥٤,٠	٥٣,٨	٥٢,٩	٥,١	٧,٤	٢,٣	٣,٠	٨٤,٥	٩٣,٢	٢٣,٧	٤١,١
٢١ ـ نيجيريا	٣٥٦,٥	٢٣٢,٥	١٠٧,١	١٠٨,٤	٤,٢	٢٨,٩	٣,٣	١٣,٠	٦,١	٣,٩	٦,٤	١٣,٢
٢٢ ـ نيكاراغوا	٢٥٥٨,٦	٣٦٦١,٧	١٠٩٩,٠	٧٥٠,٣	٢٢,٣	٢٦,٥	١٣,٤	١٢,٦	٢١,٨	٣٢,٤	١٩,٢	١٠,٠
٢٣ ـ توغو	١٣٥,٢	١٧١,٥	٦٠,٧	٥٤,٨	٩,٠	٧,٣	٥,٨	٣,٣	٢٤,٤	٦٠,٢	١١,٤	٤٥,٦
٢٤ ـ بنن	١٨٦,٤	١١٨,٧	٤٣,٠	٣٤,٩	٦,٣	٤,١	٤,٥	١,٩	٣٩,٢	٨١,٠	٢٤,٥	٤٥,٩
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	١٨٠,١	٢٧٣,٤	٣٤,١	٣٨,١	٤,٩	٩,٦	١,٦	٤,٥	٣٠,١	٧٧,٩	٢٧,٤	٥٦,٧
٢٦ ـ باكستان	١٦٩,٣	١٨٨,٤	٣١,٣	٣٦,٨	١٧,٩	٢٣,٦	٧,٦	٩,٩	٧٣,١	٥٣,٠	١٥,٤	٣٦,٤
٢٧ ـ غانا	٢٣٦,٢	٢٣٦,٠	٤١,٢	٣٩,١	١٣,١	٢٦,٧	٤,٤	١٠,٢	٥٧,٩	٥٩,٥	١٩,٨	٥١,٢
٢٨ ـ الصين	٨٣,٤	٧٦,٨	٩,٤	١٢,٨	٤,٣	١٠,٣	١,٥	٤,٢	٠,٥	١٦,٥	صفر	١٢,٤
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	١٠٠,٠	صفر	صفر
٣٠ ـ غينيا	٢١٧,٤	٢٤٧,٤	٦٠,٤	٥٥,٠	١٩,٨	١٢,٤	٦,٠	٥,٣	٥٩,٧	٧٧,٣	١١,٧	٣٤,٥
٣١ ـ موريتانيا	٢٩١,١	٣٤٢,٤	١٥٥,٤	١٥٨,٤	١٧,٣	١٧,٢	٧,٩	٦,١	٦٠,٧	٦٠,١	١٤,٨	٣١,٠
٣٢ ـ سري لانكا	١٤٤,٥	١١١,٤	٤٧,٢	٤١,٠	١٢,٠	١٣,٥	٥,٧	٤,٤	٥٦,٢	٧٦,٣	١١,٧	٣٢,٨
٣٣ ـ زمبابوي	١١٧,٠	١٨٧,٢	٣٨,٤	٦٣,٨	٣,٨	٣٢,٠	١,٥	١١,٢	٢,٣	٢٧,٢	٠,٤	٢٤,١
٣٤ ـ هندوراس	٢٦٥,٣	٢٥٨,٩	٨٧,٢	٩٢,٠	٢١,٤	٣٣,٧	١٢,٤	١٥,٣	٢٣,٤	٤٠,٢	٣١,٢	٥٠,٤
٣٥ ـ ليسوتو	٣٣,٤	٣٩,١	١٨,٨	٢٢,٦	١,٥	٥,٣	٠,٦	٢,٢	٦١,٠	٧٥,٢	٥٥,٣	٦٩,٥
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٣٧٨,٢	١٤٧,٨	١٤٣,٧	٦٧,٧	١٤,٧	١٥,٥	٩,١	٦,٥	٤٦,١	٣٧,٦	١٢,٦	٨,٣
٣٧ ـ اندونيسيا	١٨٤,٩	٢١٢,٢	٥٢,٦	٦١,٩	١٣,٩	٣٢,١	٦,٥	١١,٧	٣٦,٤	٢٦,٦	٨,٨	١٩,٤
٣٨ ـ ميانمار	٥٧١,٩	٠٠	١٤,٠	١٠,١	٢٥,٤	٠٠	٩,٤	٠٠	٧٢,٧	٨٦,٢	١٨,٦	٢٤,٥
٣٩ ـ الصومال	٢٢٩٥,٤	٠٠	١٥٣,١	٠٠	٤,٩	٠٠	٠,٩	٠٠	٨٣,٢	٦٣,١	٢٤,١	٣٠,٥
٤٠ ـ السودان	١١٨٨,٠	٢٩٦١,٨	٠٠	٠٠	٢٥,٥	٥,٤	١٢,٨	٢,٥	٣٤,٤	٢٨,٤	١٢,٣	١١,٧
٤١ ـ جمهورية اليمن	١٤٥,٠	٣٢٩,٨	٦٥,٠	٠٠	٠٠	٧,٠	٠٠	١,٦	٨٣,٩	٧٥,٠	١٤,٩	١٥,٣
٤٢ ـ زامبيا	٤٠٧,٧	٠٠	١٤٦,٥	٠٠	٢٥,٣	٠٠	٨,٧	٠٠	٢٥,٤	٣٩,٠	١٢,٢	٢٢,٦
اقتصادات متوسطة الدخل	١٥٤,٩ م	١٤٨,٢ م	٣٤,٦ م	٣٤,٢ م	٢٤,٩ م	١٨,٤ م	١٢,٦ م	٧,٣ م	٨,٢ م	١٠,٠ م	٦,٤ م	١١,٦ م
الدخل المتوسط الأدنى	١٥٤,٤ م	١٥٤,٧ م	٣٣,٧ م	٤٠,٠ م	١٩,٣ م	١٧,٨ م	٨,٨ م	٦,٨ م	١٤,٤ م	١٦,١ م	٨,٤ م	١٢,٩ م
٤٣ ـ كوت ديفوار	٣٤٩,٤	٤٧٣,٧	١٣٨,٧	١٩١,٠	٣٨,٧	٣١,٩	١٨,٨	١٦,٥	٦,٠	١٥,٥	٧,٠	١٦,١
٤٤ ـ بوليفيا	٣٥١,٢	٣٩٢,٨	٧٣,٥	٦١,٢	٣٥,٠	٣٩,٠	٢١,١	١٤,٩	٢٤,٧	٤٦,١	١٦,٥	٤٣,٦
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الفلبين	١٩٧,٦	١٧٢,٠	٦٠,٠	٥٦,٨	٢٦,٦	٢٧,٧	١٨,٢	٨,٣	٦,٧	٢٧,٨	٧,٥	٢١,٣
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٣,١	صفر	٠,٣	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	٢١,٨	صفر	صفر
٤٨ ـ السنغال	١٦٩,٧	١٦٨,٥	٥٠,٦	٣٩,٣	٢٨,٧	١٣,٨	١٠,٥	٤,٥	٢٧,٩	٥٧,٤	١٧,٨	٤٢,٤
٤٩ ـ الكاميرون	١٨٤,٠	٢٦٩,٨	٣٩,٤	٥٩,٧	١٥,٢	١٦,٢	٨,١	٧,٤	٣٢,٠	٣١,٧	١٦,٨	٢١,٨
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	صفر	١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٠٠	صفر	٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	١٣٠,٢	١٥٤,٢	٦٣,٨	٨٧,٢	١٣,٨	٣٠,٣	٦,٦	٨,٣	١٢,٢	١٨,٦	٢١,٢	٢٢,٤
٥٤ ـ بيرو	٣٩٢,٤	٤٤٠,٦	٨٠,٥	٩٢,٧	٤٤,٥	٢٣,٠	١٩,٩	١٠,٧	١٥,١	١٦,٦	٥,٥	١٠,٣
٥٥ ـ غواتيمالا	١٦٠,٣	١١٥,٣	٢٩,٧	٢٤,٢	٧,٩	٢٤,٠	٣,٧	٧,٩	٢١,٦	٢٨,٤	٣٠,٠	٣٢,٢
٥٦ ـ الكونغو	٣٠٧,٩	٣٢٧,٦	١٨٦,٠	١٦٦,٠	١٠,٦	١١,٩	٦,٦	٤,٧	٢٦,٤	٣٧,١	٧,٧	١١,٣
٥٧ ـ المغرب	٢٨٩,٠	٢٢٢,١	٨٤,٦	٧١,٢	٣٢,٧	٢٣,٦	١٧,٠	١١,٣	٣٧,٦	٢٨,١	٧,٤	٢٤,٩
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	١٤٩,٩	١٧٠,٠	٥٦,٤	٥٧,٠	٢٥,٣	١٣,٥	١٢,٠	٥,٤	٢٠,٥	٤٠,٤	١٠,٢	١٨,٧
٥٩ ـ اكوادور	٣٧٣,٩	٣٣١,٦	١١٨,٨	٩٩,٩	٣٣,٩	٢٧,١	١٥,٩	١١,٦	٥,٠	١٠,٤	٥,٤	١٨,٣
٦٠ ـ الأردن	٢١٧,٥	٢٠٣,١	١٧٨,٤	١٦٣,٢	٨,٤	٢٠,٠	٤,٣	٩,٢	٤١,٥	٣٦,٩	٨,٠	١١,١
٦١ ـ رومانيا	١٠,٠	٦٧,١	٢,٨	١٤,٠	١٢,٦	٨,٠	٤,٩	٢,٨	١,٨	٦,٨	٨,٣	١٩,٦
٦٢ ـ السلفادور	١٤٦,٢	٩٨,٧	٣١,٢	٢٥,٥	٧,٥	١٣,٢	٤,٧	٥,٠	٢٥,٩	٦٠,١	٢٨,٣	٤٠,٤
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٣,٨	صفر	٠,٦	٠٠	٠,٦	٠٠	صفر	صفر	٢٣,٧	صفر	٦١,١
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٠٠	صفر	٠,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	٢٥,٢	صفر	صفر
٦٦ ـ بلغاريا	١٠١,٧	٢٠٢,٦	٤٦,٣	١٢٤,٥	٠,٥	٧,٠	٠,٢	٤,٢	صفر	صفر	صفر	٩,٢
٦٧ ـ كولومبيا	٢٠٥,٢	١٦٦,٤	٤٤,٤	٣٦,٩	١٦,٠	٣٦,٤	١١,٦	١٢,٣	١٦,٣	٥,٥	١٩,٥	٣٤,٢
٦٨ ـ جامايكا	١٨٧,٣	١٤٨,٩	١١٢,٧	١٣١,٧	١٩,٠	٢٧,٩	١٠,٨	٨,٥	٢٠,٩	٢٨,٥	١٥,٠	٢٦,٣
٦٩ ـ باراغواي	١٣٣,٩	١٠١,٣	٥١,٦	٢٤,٦	١٨,٦	٤٠,٣	٨,٥	١٥,٨	٣١,٩	٣٨,٩	٤٠,٢	٣٩,٨
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٠,٧	صفر	٠,١	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٧٢ ـ تونس	١١٦,٢	١١٢,٢	٦٠,٣	٤٩,٦	١٤,٨	٢٠,٦	٦,٩	٦,٩	٣٦,٣	٣٦,٣	١٢,٣	٣٣,٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	صافى القيمة الحالية لاجمالى الدين الخارجى كنسبة مئوية من :				إجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من		مدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من		الدين الميسر كنسبة مئوية من اجمالى الدين الخارجى		الدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من اجمالى الدين الخارجى	
	الصادرات أ		الناتج القومى الإجمالى		الصادرات أ		الصادرات أ					
	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	..	٣,٥	صفر	٠,٤	..	صفر	..	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤,٣
٧٤ ـ الجزائر	٢٤٣,٨	١٩٨,٩	٤٧,٧	٥٩,٩	٢٧,٤	٧١,٣	١٠,٤	١٦,٦	٦,٥	٣,٦	١,٥	١٠,٣
٧٥ ـ تايلند	٨٣,١	٩٠,٥	٣١,٣	٣٥,٢	١٨,٩	١٤,١	٩,٥	٦,٤	١٠,٩	١٢,٥	١٢,٠	٧,٤
٧٦ ـ بولندا	٢٥٧,١	٢٣٤,٢	٥٣,٦	٥٥,٢	١٧,٩	٧,٩	٥,٢	٥,٠	٩,١	١٩,٧	صفر	٢,٤
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	صفر	١,٠	..	..	..	..	صفر	١٥,٣	صفر	صفر
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كوستاريكا	٢١٥,٣	١٣٨,٤	٨٦,٦	٥٨,٧	٢٩,١	٢٠,٦	١٤,٦	٩,١	٩,٥	٢٤,٢	١٦,٤	٢٩,٦
٨٠ ـ تركيا	١٧٨,٦	١٨٧,٧	٥٠,٦	٤٧,٨	٢٨,٠	٣١,٩	١٤,٩	١٣,٣	٢٣,٠	١٣,٣	١١,٢	١٧,٠
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	٤٦,٨	٦٩,٧	٥,٣	١٢,٥	٦,٨	٤,٠	٣,١	٣,٠	٧,٤	٠,٤	١٣,٨	٠,٩
٨٢ ـ بنما	١٢٧,٩	٨٧,٨	١٤٠,١	١٠٧,٢	٦,٣	١٢,٦	٣,٣	٤,٣	٩,٠	٧,٠	١١,٠	١٠,٧
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	٣,٨	..	١,٢	صفر	صفر	صفر	٠,٢
٨٥ ـ شيلى	١٧٦,٠	١٤٨,٣	٦٦,٥	٤٨,٩	٤٣,١	٢٠,٩	١٩,٠	١٠,٤	٦,٢	١,٧	٢,٩	٢٢,٤
٨٦ ـ ألبانيا	صفر	٢٤٣,٧	..	..	صفر	٠,٨	صفر	٠,٨	صفر	٧,١	صفر	٠,٣
٨٧ ـ منغوليا	٠,٧	٧٢,٩	..	..	صفر	١٧,١	صفر	٢,٨	صفر	٤٠,٢	صفر	١٥,١
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٢٣٩,٧	٢٥٥,٣	١٠١,٨	..	١١,٤	١٨,٢	٤,٧	٥,٣	٦٣,٥	٧٧,١	٨,٨	٥,٦
الدخل المتوسط الأعلى	**١٥٥,٤ م**	**١٤٣,٠ م**	**٣٥,٤ م**	**٣٠,٥**	**٣١,٦ م**	**١٨,٩ م**	**١٧,٣ م**	**٧,٨ م**	**٣,٣ م**	**٣,٢ م**	**٤,٨ م**	**١٠,١ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ موريشيوس	٤٩,٣	٤٤,٩	٣٣,٩	٢٩,٩	٩,١	٨,١	٥,٩	٢,٩	١٥,٦	٣٧,٢	١٦,٦	٢٥,١
٩١ ـ استونيا	..	٩,٧	صفر	١١,٤	..	٢,٢	..	٠,٢	صفر	١٩,٥	صفر	٢,١
٩٢ ـ البرازيل	٢٨٨,٣	٢٩٣,٨	٢٥,٧	٣١,٢	٦٣,١	٢٣,١	٣٣,٧	٩,٢	٢,٥	٢,١	٤,٤	٨,٣
٩٣ ـ بوتسوانا	١٩,٩	..	١٧,٦	١٢,٦	١,٩	..	١,١	..	٤٦,٦	٤٢,٨	٦٣,٣	٧٥,٠
٩٤ ـ ماليزيا	٥٤,٣	٤١,٥	٤٣,٩	٣٥,٢	٦,٣	٦,٦	٤,٠	٢,٤	١٠,١	١٢,٧	١١ ٣	٩,٤
٩٥ ـ فنزويلا	٢٠٣,٤	٢١٤,٨	٧٦,١	٦١,١	٢٧,٢	١٩,٥	١٣,٨	١٢,٥	٠,٤	٠,٨	٠ ٧	٧,٣
٩٦ ـ بيلاروس	..	٤,٨	صفر	٠,٦	..	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢,١	صفر	٠,٥
٩٧ ـ هنغاريا	١٦٨,٠	١٥٨,٢	٧٢,٣	٦٥,٠	..	٣٥,٦	..	١٣,٣	٥,٦	٠,٦	صفر	١٤,٨
٩٨ ـ أوروغواي	١٨٩,٨	٢٠٤,٥	٥٥,٥	٤٦,٧	١٨,٨	٢٣,٢	١٠,٦	١٢,٢	٥,٢	١,٦	١١,٠	١٨,٥
٩٩ ـ المكسيك	٢٣٦,٤	٢٣٥,٦	٤٥,٠	٣٤,١	٤٩,٥	٤٤,٤	٢٧,٤	١٦,٤	٠,٩	١,١	٥,٦	١٣,٧
١٠٠ ـ ترينيدا وتوباغو	٩٨,٥	١٠٣,١	٤٦,٧	٤٥,٧	٦,٨	٢٣,٨	١,٦	٧,٥	٤,٧	٢,٣	٨,٦	٩,٢
١٠١ ـ الغابون	١٥٠,١	١٤٢,١	٧٦,٩	٦٨,٩	١٧,٧	١٦,٥	٦,٣	١١,٣	٨,٣	١١,٨	٢,٧	٩,٢
١٠٢ ـ الأرجنتين	٥٦٢,١	٤٤٩,٨	٩٦,٤	٣٠,٣	٣٧,٣	٣٤,٤	٢٠,٨	١٨,٧	١,٨	٠,٩	٤,٠	٧,٥
١٠٣ ـ عمان	٦٤,٣	٤٧,٤	٣٩,١	٢٧,٠	٦,٤	٩,٠	١,٨	٣,٢	٤٣,٦	١٤,٠	٥,٨	٥,٨
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٤٠,٤	٤٥,٨	١٤,٢	١٤,٢	١٩,٧	٧,٤	١٢,٧	٣,٠	٩,٧	١٠,٦	٨,٠	٧,٧
١٠٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ البرتغال	٩٢,٦	١٠٢,١	٤٣,٩	٣٩,٠	١٨,٣	١٨,٣	١٠,٥	٦,٩	٤,٤	٣,٦	٥,٥	١٠,١
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	**١٦٦,٦ م**	**١٥٤,٤ م**	**٣٣,١ م**	**٣٣,٥ م**	**٢٠,٦ م**	**١٨,٥ م**	**١٠,٥ م**	**٧,٤ م**	**١٧,٠ م**	**١٩,٠ م**	**٨,٦ م**	**١٥,٦ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٢٧٧,٩ م**	**٢٨٢,٠ م**	**٨٢,٤ م**	**٨٨,٢ م**	**١١,٥ م**	**٢٠,٠ م**	**٦,٠ م**	**٨,٩ م**	**٢٦,٣ م**	**٣٥,٦ م**	**١٣,٠ م**	**٢٣,٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٨٤,٥ م**	**٨٥,٨ م**	**٢٠,٤ م**	**٢٣,٦ م**	**١٣,٤ م**	**١٣,٠ م**	**٧,٦ م**	**٥,٠ م**	**١٦,٤ م**	**٢٠,٨ م**	**٨,٧ م**	**١٤,٣ م**
جنوب آسيا	**١٩١,٢ م**	**٢٠٩,٢ م**	**٢٠,٦ م**	**٢٨,٢ م**	**١١,٩ م**	**٢٣,٠ م**	**٥,١ م**	**١٠,٦ م**	**٧٤,٤ م**	**٥٢,٠ م**	**٢٥,٠ م**	**٣٧,٥ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**١٢٤,٥ م**	**١٣٣,٢ م**	**٢٣,٤ م**	**٣١,٣ م**	**١٥,٩ م**	**١٤,٠ م**	**٦,٤ م**	**٥,٧ م**	**١٠,١ م**	**٧,١ م**	**٦,٢ م**	**٨,٠ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**١٩٨,٠ م**	**١٤٥,٥ م**	**٤٦,٧ م**	**٤٠,٣ م**	**١٦,٥ م**	**٢٢,٢ م**	**٧,٤ م**	**٧,٥ م**	**٣١,٨ م**	**٣١,٦ م**	**٨,٣ م**	**١١,٩ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٢٦٧,١ م**	**٢٥٠,٤ م**	**٤٥,٥ م**	**٣٨,١ م**	**٣٧,١ م**	**٢٩,٥ م**	**١٩,٦ م**	**١٢,٣ م**	**٤,٤ م**	**٥,٨ م**	**٥,٨ م**	**١٣,٣ م**
المدينة بصورة باطلة	**٢٧٢,٩ م**	**٢٦٦,٨ م**	**٤٦,٦ م**	**٤١,١ م**	**٣٤,٠ م**	**٢٩,٨ م**	**١٧,١ م**	**١١,٥ م**	**٦,٩ م**	**١٠,٣ م**	**٥,١ م**	**١٠,٧**
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١١٠ ـ ايرلندا												
١١١ ـ نيوزيلندا												
١١٢ ـ + إسرائيل												
١١٣ ـ أسبانيا												
١١٤ ـ هونغ كونغ												
١١٥ ـ + سنغافورة												
١١٦ ـ استراليا												
١١٧ ـ المملكة المتحدة												
١١٨ ـ ايطاليا												
١١٩ ـ هولندا												
١٢٠ ـ كندا												
١٢١ ـ بلجيكا												
١٢٢ ـ فنلندا												
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة												
١٢٤ ـ فرنسا												
١٢٥ ـ النمسا												
١٢٦ ـ ألمانيا												
١٢٧ ـ الولايات المتحدة												
١٢٨ ـ النرويج												
١٢٩ ـ الدانمرك												
١٣٠ ـ السويد												
١٣١ ـ اليابان												
١٣٢ ـ سويسرا												
العالم												

(أ) تشير إلى الصادرات من السلع والخدمات .

جدول ٢٤ : شروط الاقتراض العام الخارجي

	التزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين الخارجي	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل	٣٠٠٨٣ ج	٤١٨٠٤ ج	٦,٣ م	٥,٠ م	٢٣ م	٢١ م	٦ م	٦ م	١٦,٦ م	٢٠,٨ م
باستبعاد الصين والهند	٢١٤٠٨ ج	١٨٧٢١ ج	٥,٨ م	٣,٩ م	٢٣ م	٢٦ م	٦ م	٧ م	١٧,٠ م	١٩,١ م
١ . موزامبيق	٤٧٩	٤٥٦	٥,٢	٠,٨	١٥	٤٢	٤	١٠	صفر	٢,٧
٢ . اثيوبيا	١٩٤	٣٢٠	٣,٦	٠,٩	١٩	٤١	٤	١٠	١,٥	٢,٠
٣ . تنزانيا	٧١٠	١٦٥	٤,١	١,١	٢٤	٣٣	٨	٨	٤,٤	٧,٥
٤ . سيراليون	٧٠	١٧١	٥,٢	٠,٨	٢٦	٤٠	٧	٩	صفر	٠,٨
٥ . نيبال	٩٢	٢٩٧	٠,٨	٠,٨	٤٦	٤٠	١٠	١٠	صفر	صفر
٦ . أوغندا	٢٠٩	٤٧١	٤,٦	١,٧	٢٥	٣٤	٦	٩	١,٣	٠,٩
٧ بوتان	٧	١٠	١,٠	١,٩	٥٠	٣٠	١٠	٧	صفر	صفر
٨ بوروندى	١٠٢	٨٢	١,٣	٠,٧	٤٢	٤١	٩	١٠	صفر	صفر
٩ ملاوى	١٣٠	٢٢٠	٦,٠	٠,٧	٢٤	٤٠	٦	١٠	٢٣,٢	٢,٥
١٠ بنغلاديش	١٠٣٤	٩٦٧	١,٧	٠,٩	٣٦	٣٨	٩	١٠	٠,١	٠,٣
١١ . تشاد	صفر	١٠٦	صفر	٤,٩	صفر	٢٦	صفر	٧	٠,٢	١,٢
١٢ . غينيا بيساو	٣٨	١١	٢,٤	١,٤	١٨	٣٦	٤	٩	١,٦	٠,٢
١٣ . مدغشقر	٤٤٥	٩٧	٥,٦	١,٢	١٨	٤٣	٥	٩	٨,٣	٥,٢
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٧٠	٦٤	٠,٢	٠,٩	٤٥	٤٠	٣٤	١٠	صفر	صفر
١٥ . رواندا	٤٨	٥٦	١,٥	١,١	٣٩	٤٢	٩	٩	صفر	صفر
١٦ . النيجر	٣٤١	١١٧	٧,٤	٢,٩	١٨	٢٢	٥	٦	٥٦,٤	١٣,٤
١٧ . بوركينا فاصو	١١٥	١٦٩	٤,٣	٠,٨	٢١	٤٢	٦	١٠	٤,٣	٠,٦
١٨ . الهند	٤٨٤٩	٧٢٨٦	٥,٥	٥,٠	٣٣	٢٥	٧	٩	٤,٢	٢١,١
١٩ . كينيا	٥١٨	١٧٨	٣,٥	٠,٧	٣١	٣٩	٨	١٠	٢٧,٦	١٤,٣
٢٠ . مالى	١٤٥	١٥٥	٢,٢	٢,٠	٢٣	٣٢	٥	٨	صفر	٠,١
٢١ . نيجيريا	١٩٠٤	١١٠٠	١٠,٥	٤,٦	١١	٢٢	٤	٧	٧٤,٤	١٧,٧
٢٢ . نيكاراغوا	٤٣٤	٢٨٢	٤,٠	٥,٠	٢٥	٢٣	٧	٦	٤٧,٦	٢٥,٩
٢٣ . توغو	٩٧	٥٤	٤,٠	٠,٨	٢٤	٦٦	٧	٢٧	١٢,٠	٣,٣
٢٤ . بنن	٤٤٨	٨٤	٨,٣	١,٤	١٢	٤٠	٤	٩	٠,٤	٧,٨
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٣٨	٥٦	٠,٦	١,٨	١٣	٣٨	٤	٩	١,٩	٠,١
٢٦ . باكستان	١١١٥	٢٣٩٤	٤,٤	٤,٤	٣٠	٢٠	٧	٧	١,٥	١٦,٦
٢٧ . غانا	١٧٠	٤٨٢	١,٤	٠,٨	٤٤	٤٠	١٠	١٠	٠,٩	٢,٢
٢٨ . الصين	٣٨٢٦	١٥٧٩٨	١٠,٤	٦,٣	١١	١٣	٣	٣	٥٨,٨	٢٨,٠
٢٩ . طاجيكستان	صفر	١٠	صفر	٣,٠	صفر	٣٧	صفر	٩	صفر	صفر
٣٠ . غينيا	٢٦٩	١٩٧	٤,٦	٣,٠	١٩	٣١	٦	٨	٠,٣	٤,٠
٣١ . موريتانيا	٢١١	٦٢	٣,٦	١,٦	٢٠	٢٨	٧	٨	٢,٤	٨,٢
٣٢ . سرى لانكا	٧٥٢	٤٣٧	٣,٩	٢,٢	٣١	٣١	٨	٩	٦,٩	٥,٥
٣٣ . زمبابوى	١٧١	٦٥٢	٧,١	٤,٥	١٥	٢٥	٦	٦	٠,٤	٢٩,١
٣٤ . هندوراس	٤٩٥	٤٦٦	٦,٨	٤,١	٢٤	٢٦	٧	٨	٣٤,٢	٢١,٤
٣٥ . ليسوتو	٥٩	٥٢	٥,٩	٥,٥	٢٤	٣٢	٦	٦	٣,٥	١,١
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٢٥٥٨	١٤١٦	٥,٠	٥,٨	٢٨	١٨	٩	٤	٤,٥	٩,٧
٣٧ . اندونيسيا	٤٢٧٧	٦١٩٧	٨,١	٥,٥	١٩	٢٠	٦	٦	٣٠,٧	٤٥,٤
٣٨ . ميانمار	٦٠٥	٢٠	٣,٥	صفر	٢٩	١٠	٧	١	٥,٠	صفر
٣٩ . الصومال	١٨٨	صفر	٣,٣	صفر	٢٥	صفر	٦	صفر	صفر	١,٠
٤٠ . السودان	٩٠٥	٣٩	٦,١	٨,١	١٨	٣٣	٥	٤	١٠,٦	١٩,١
٤١ . جمهورية اليمن	٥٥٣	٥٣	٢,٧	٠,٨	٢٧	٤٠	٦	١٠	صفر	١,٥
٤٢ . زامبيا	٦٤٥	٣٤٨	٦,٧	٠,٩	١٩	٤٠	٤	١٠	١٢,٦	١٠,٣
اقتصادات متوسطة الدخل	٦٧٢٨٨ ج	٨٠٢٧١ ج	١٠,٦ م	٦,٧ م	١٢ م	١٣ م	٤ م	٥ م	٥٤,٨ م	٥١,٦ م
الدخل المتوسط الأدنى	٣٣١٥٥ ج	٤٨٤١٩ ج	٩,٥ م	٦,٣ م	١٤ م	١٣ م	٤ م	٥ م	٤٢,٦ م	٤٨,١ م
٤٣ . كوت ديفوار	١٦٨٥	٦١٣	١١,٤	٤,٧	١٠	١٩	٤	٦	٥٧,٠	٦١,٦
٤٤ . بوليفيا	٣٧٠	٣٨٩	٨,٤	٣,١	١٥	٣١	٥	٩	٣١,٦	٢٠,٥
٤٥ . أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٦ . الفلبين	٢١٤٣	٥٥٩٢	٩,٩	٥,٦	١٧	٢٠	٥	١٢	٤٩,٩	٣٤,٤
٤٧ . أرمينيا	صفر	٥٧	صفر	٨,٥	صفر	٣	صفر	١	صفر	٢١,٤
٤٨ . السنغال	٤٧٠	٢١٩	٥,٩	١,٨	٢٠	٣٥	٦	٨	١٢,٧	٥,٥
٤٩ . الكاميرون	١٦٤	٢٢٦	٦,٩	٤,٩	٢٤	١٥	٦	٧	٢٢,٩	١٩,٩
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	صفر	٤٢	صفر	٨,٥	صفر	٤	صفر	٤	صفر	صفر
٥١ . جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ . أوزبكستان	صفر	٤٢٣	صفر	٥,٠	صفر	٤	صفر	١	صفر	٧٣,٥
٥٣ . بابوأغينيا الجديدة	١٨٤	٩٥	١١,٢	٣,٥	١٨	٣١	٥	٨	٤٣,٥	٦٣,٧
٥٤ . بيرو	١٦١٤	١٧٧٦	٩,٤	٧,٢	١٢	٢٠	٤	٦	٣١,٢	٤٥,٥
٥٥ . غواتيمالا	٢٤٧	٣٨٨	٧,٩	٧,٠	١٥	١٩	٤	٦	٣٥,٦	٢٠,٠
٥٦ . الكونغو	٩٦٦	٢٨	٧,٧	٨,٣	١١	١٠	٣	٤	٦,٦	٢٥,٨
٥٧ . المغرب	١٦٨٦	١٢٧٤	٨,٠	٨,٠	١٥	١٤	٥	٤	٣١,٠	٥١,٧
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٥١٩	١٢٣	٨,٩	٧,٦	١٢	١٧	٤	٤	٤٧,٢	٤٢,٤
٥٩ . اكوادور	١١٤٨	٧٦٤	١٠,٧	٦,٩	١٤	١٩	٤	٥	٦٢,٥	٦٠,٩
٦٠ . الأردن	٧٦٨	١١٢	٧,٣	٤,٨	١٥	١٩	٤	٦	١٣,٤	٣٣,٦
٦١ . رومانيا	١٨٨٦	١٩٢٥	١٤,١	٧,٧	٨	١٣	٤	٤	٥٩,٢	٦٢,٣
٦٢ . السلفادور	٢٢٥	٢٥٠	٤,٢	٨,٠	٢٨	٢٧	٨	٧	٢٧,٤	١٣,٣
٦٣ . تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ . مولدوفا	صفر	٥١	صفر	٣,٥	صفر	٩	صفر	٤	صفر	٦١,١
٦٥ . ليتوانيا	صفر	١٢٧	صفر	٧,٥	صفر	١٥	صفر	٤	صفر	صفر
٦٦ . بلغاريا	٧٣٨	صفر	١٣,٦	صفر	١٢	صفر	٦	صفر	٩٦,٨	٧٧,٩
٦٧ . كولومبيا	١٥٦٦	٨٣٦	١٢,٩	٧,٨	١٥	١٨	٤	٥	٤٠,٨	٥٢,٩
٦٨ . جامايكا	٢٢٥	٣١٩	٧,٦	٧,٨	١٤	٢٠	٥	٤	٢٣,٠	٢٤,٨
٦٩ . باراغواى	٩٩	٤٨٣	٧,٠	٧,٣	٢٤	٢٢	٧	٦	٢٧,٣	١٥,٩
٧٠ . ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧١ . كازاخستان	صفر	٦٤٧	صفر	٧,١	صفر	٨	صفر	٣	صفر	١٠٠,٠
٧٢ . تونس	٧٧٧	١١٥٧	٦,٧	٧,٤	١٨	١٣	٥	٣	٢٠,٠	٢٣,٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	التزامات (بملايين الدولارات)		متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السداد (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القروض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين الخارجي	
	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	صفر	١١٨٨	صفر	٦,٢	صفر	٦	صفر	٣	صفر	١٠٠,٠
٧٤ ـ الجزائر	٣٥٣٨	٨٥٣٨	٨,١	٥,٨	١٢	١٠	٤	٤	٢٥,٠	٤٦,٨
٧٥ ـ تايلند	١٨٧٧	١٩٣٤	٩,٥	٧,٠	١٧	١٦	٥	٦	٥١,٤	٥٨,٠
٧٦ ـ بولندا	١٧١٥	٥٣٨	٩,٣	٧,٤	١١	١٤	٤	٤	٣٧,٨	٧٠,٩
٧٧ ـ لاتفيا	صفر	١١٦	صفر	٦,١	صفر	١٤	صفر	٤	صفر	٤٥,٤
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩ ـ كومنتاريكا	٦٢١	١٥٥	١١,٢	٧,٤	١٣	٢٠	٥	٥	٥٧,٠	٣١,٤
٨٠ ـ تركيا	٢٩٢٥	٦٠٩٣	٨,٣	٧,٤	١٦	٨	٥	٥	٢٦,٥	٣٤,٤
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الاسلامية)	صفر	٤٣١٤	صفر	٤,٨	صفر	٨	صفر	٤	٣٧,٨	٨٥,٣
٨٢ ـ بنما	٥٣٤	٣٥١	١١,٣	٦,٤	١١	٢٠	٥	٦	٥٢,٧	٦٣,١
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٧٤١	٥٢٣١	٨,٥	٦,٩	١٥	٥	٥	٢	٥٠,٤	صفر
٨٥ ـ شيلي	٨٣٥	٦٨٩	١٣,٩	٦,٦	٨	٢١	٤	٦	٧٥,٦	٧٨,٠
٨٦ ـ ألبانيا	صفر	٦٦	صفر	١,٧	صفر	٣٤	صفر	٩	صفر	٦٠,٦
٨٧ ـ منغوليا	صفر	١٠٩	صفر	٦,٠	صفر	٧	صفر	٣	صفر	١١,٨
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	١١٦٨	٣٥٠	١,٣	٥,٠	٢٤	٣٣	٥	٦	صفر	صفر
الدخل المتوسط الأعلى	**٣٤١٣٢ ج**	**٣١٨٥٢ ج**	**١١,٧ م**	**٧,١ م**	**١١ م**	**١٢ م**	**٤ م**	**٤ م**	**٦٥,٥ م**	**٥٥,٦ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ ـ موريشيوس	١٢١	٩٠	١٠,٤	٥,٠	١٤	١٨	٤	٥	٤٧,٠	٣٦,٥
٩١ ـ استونيا	صفر	١٢٠	صفر	٨,٣	صفر	١٢	صفر	٤	صفر	٤٠,٥
٩٢ ـ البرازيل *	٩٦٣٨	٣٢٥٨	١٢,٥	٧,٢	١٠	١١	٤	٤	٧٢,٢	٧٣,٥
٩٣ ـ بوتسوانا	٦٩	٥٤	٦,٠	٥,٠	١٨	٢٧	٤	٦	صفر	١٣,٣
٩٤ ـ ماليزيا	١٤٢٣	١٦٨٠	١١,٢	٥,٨	١٤	٢٢	٥	٤	٥٠,٧	٤٩,٦
٩٥ ـ فنزويلا	٢٧٦٩	٦٩٦	١٢,١	٦,٥	٨	١٤	٣	٥	٨١,٤	٦٣,٠
٩٦ ـ بيلاروس	صفر	٥٧٤	صفر	٦,٣	صفر	٧	صفر	٣	صفر	٨٧,٩
٩٧ ـ هنغاريا أ	١٢٢٥	٢٠٩٨	٩,٨	٨,٣	١٣	١٠	٣	٧	٣٩,٨	٥٢,٤
٩٨ ـ أوروغواي	٣٤٧	٥١٨	١٠,١	٧,١	١٤	١٤	٦	٣	٣٥,٤	٦١,٦
٩٩ ـ المكسيك	٧٦٣٢	٧٤٣٥	١١,٣	٧,٥	١٠	١١	٤	٣	٧٥,٩	٤٩,١
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٢١١	٢٠٤	١٠,٤	٨,٦	٩	٦	٤	٤	٣١,٩	٥٣,٥
١٠١ ـ الغابون	١٩٦	٢٠٩	١١,٢	٦,٨	١١	١٧	٣	٥	٣٩,٣	١٤,٢
١٠٢ ـ الأرجنتين	٣٠٢٣	٢٤٤٧	١٣,٨	٨,٢	٩	١٨	٤	٥	٧٤,٠	٥٥,٨
١٠٣ ـ عمان	٤٥٤	١٤٤	٧,٩	٥,٠	٩	١١	٣	٣	صفر	٥٩,٧
١٠٤ ـ ملوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٤٩٢٨	٤٠٢٧	١١,٣	٧,١	١٥	١٢	٤	٦	٣٦,٤	٤٠,٣
١٠٧ ـ اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ ـ البرتغال	٢٠١٥	٨٢٥٧	١٠,٩	٦,٦	١٠	١١	٣	١	٣٠,٦	٢٦,٢
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الدخل المنخفض والمتوسط	**٩٧٣٧١ ع**	**١٢٢٠٧٥ ع**	**٩,٣ م**	**٩,١ م**	**١٦ م**	**١٦ م**	**٥ م**	**٥ م**	**١٥,٠ م**	**٢١,١ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**١٣٢٤٥ ع**	**٨١٠٢ ع**	**٧,١ م**	**٢,٩ م**	**١٧ م**	**٣٠ م**	**٥ م**	**٨ م**	**٢٦,٤ م**	**١٦,٥ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**١٩٤٤٥ ع**	**٣٥٥٣٦ ع**	**٩,٨ م**	**٦,١ م**	**١٦ م**	**١٦ م**	**٥ م**	**٩ م**	**٤٠,٠ م**	**٣٩,٥ م**
جنوب آسيا	**٧٨٢٢ ع**	**١١٤٤٩ ع**	**٩,٦ م**	**٤,٣ م**	**٢٣ م**	**٢٦ م**	**٧ م**	**٩ م**	**٣,١ م**	**١٦,٧ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**١٢٤٣٥ ع**	**٢٧٥٦١ ع**	**١٠,٩ م**	**٧,٠ م**	**١٢ م**	**٩ م**	**٤ م**	**٣ م**	**٤٥,٨ م**	**٥٢,٢ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**١١٥٩٤ ع**	**١٧٤٤٠ ع**	**٦,٣ م**	**٥,٨ م**	**١٨ م**	**١١ م**	**٥ م**	**٤ م**	**١٨,٢ م**	**٢٧,٩ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٣٢٧٨٠ ع**	**٢١٩٨٧ ع**	**١١,٩ م**	**٧,٢ م**	**١١ م**	**١٥ م**	**٤ م**	**٥ م**	**٦٨,٠ م**	**٥٧,٢ م**
المدينة بصورة باهظة	**٣١٨٢٥ ع**	**٢٩٠٨٨ ع**	**١٠,١ م**	**٦,٧ م**	**١٢ م**	**١٣ م**	**٤ م**	**٤ م**	**٥٩,٣ م**	**٥٥,٥ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١١٠ ـ ايرلندا										
١١١ ـ نيوزيلندا										
١١٢ ـ + اسرائيل										
١١٣ ـ أسبانيا										
١١٤ ـ + هونغ كونغ										
١١٥ ـ + سنغافورة										
١١٦ ـ استراليا										
١١٧ ـ المملكة المتحدة										
١١٨ ـ ايطاليا										
١١٩ ـ هولندا										
١٢٠ ـ كندا										
١٢١ ـ بلجيكا										
١٢٢ ـ فنلندا										
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة										
١٢٤ ـ فرنسا										
١٢٥ ـ النمسا										
١٢٦ ـ ألمانيا										
١٢٧ ـ الولايات المتحدة										
١٢٨ ـ النرويج										
١٢٩ ـ الدانمرك										
١٣٠ ـ السويد										
١٣١ ـ اليابان										
١٣٢ ـ سويسرا										
العالم										

(أ) تتضمن الدين بعملات قابلة للتحويل فقط .

جدول ٢٥ : السكان وقوة العمل

	السكان [أ]								قوة العمل [أ]	
	الاجمالى (بالملايين)			العجم الافتراضى لثبات السكان (بالملايين)	متوسط النمو السنوى (٪)			السن ١٥ - ٦٤ (بالملايين)	الاجمالى (بالملايين)	متوسط النمو السنوى (٪)
	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٢٥		١٩٧٠ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٩٢	١٩٩٢ - ٢٠٠٠	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٧٠ - ١٩٨٠ / ١٩٨٠ - ١٩٩٢ / ١٩٩٢ - ٢٠٠٠
اقتصادات منخفضة الدخل	٣١٩١ ج	٣٦٥٤ ج	٥٠٦٢ ج	٧٦٠٠ ج	٢,٢ م	٢,٠ م	١,٧ م	١٩٣٤ ج	١٤٧٥ ج	٢,٢ م / ٢,٢ م / ١,٧ م
باستبعاد الصين والهند	١١٤٦ ج	١٣٨٢ ج	٢٢٢٠ ج	٤٠٣٢ ج	٢,٦ م	٢,٦ م	٢,٣ م	٦٣١ ج	٤٤١ ج	٢,٣ م / ٢,٥ م / ٢,٥ م
١ . موزامبيق	١٧	٢٠	٤٠	١٠٠	٢,٥	٢,٦	٢,٦	٩	٩	٣,٨ / ٢,٠ / ٢,٠
٢ . اثيوبيا	٥٥ ب	٦٧	١٤١	٣٧٠	٢,٦	٣,١	٢,٦	٢٦	٢٢	٢,٠ / ١,٩ / ٢,٢
٣ . تنزانيا	٢٦	٣٣	٥٩	١٧٧	٢,٩	٣,٠	٣,٠	١٣	١٣	٢,٨ / ٢,٩ / ٣,٠
٤ . سيراليون	٤	٥	١٠	٢٣	٢,١	٢,٤	٢,٦	٢	١	١,٠ / ١,٢ / ١,٥
٥ . نيبال	٢٠	٢٤	٣٨	٦٥	٢,٥	٢,٦	٢,٤	١١	٨	١,٨ / ٢,٣ / ٢,٢
٦ . أوغندا	١٧	٢٢	٤٥	١٢١	٢,٧	٢,٦	٣,٠	٩	٩	٢,٦ / ٢,٨ / ٣,٠
٧ . بوتان	١ ب	٢	٣	٦	١,٨	٢,١	٢,٤	١	١	١,٨ / ١,٩ / ١,٩
٨ . بوروندى	٦	٧	١٤	٣١	١,٦	٢,٨	٢,٧	٣	٣	١,٣ / ٢,٢ / ٢,٥
٩ . ملاوى	٩	١١	٢١	٥١	٣,١	٣,٢	٢,٥	٥	٤	٢,٢ / ٢,٦ / ٢,٦
١٠ . بنغلاديش	١١٤	١٣٢	١٨٢	٢٦٣	٢,٦	٢,٣	١,٨	٦٣	٣٦	٢,٠ / ٢,٩ / ٢,٩
١١ . تشاد	٦	٧	١٤	٢٩	٢,٠	٢,٤	٢,٦	٣	٢	١,٧ / ١,٩ / ٢,١
١٢ . غينيا بيساو	١	١	٢	٤	٤,٣	١,٩	٢,٠	١	صفر	٣,٨ / ١,٣ / ١,٦
١٣ . مدغشقر	١٢	١٦	٢٦	٤٩	٢,٦	٢,٩	٢,٨	٦	٥	٢,٢ / ٢,١ / ٢,٣
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤	٦	١٠	٢٠	١,٧	٢,٦	٢,٨	٢	٢	١,٣ / ٢,٠ / ٢,١
١٥ . رواندا	٧	٩	١٣	٢٢	٣,٣	٢,٩	٢,١	٤	٤	٣,١ / ٢,٨ / ٢,٩
١٦ . النيجر	٨	١١	٢٤	٧١	٢,٩	٣,٣	٣,٣	٤	٤	١,٩ / ٢,٤ / ٢,٦
١٧ . بوركينا فاصو	١٠	١٢	٢٤	٥٦	٢,١	٢,٦	٣,٠	٥	٤	١,٧ / ٢,٠ / ٢,٢
١٨ . الهند	٨٨٤	١٠١٦	١٣٧٠	١٨٨٨	٢,٣	٢,١	١,٧	٥٢٧	٣٣٦	١,٧ / ٢,٠ / ١,٧
١٩ . كينيا	٢٦	٣١	٤٧	٧٥	٣,٧	٣,٦	٢,٥	١٣	١١	٣,٦ / ٣,٥ / ٣,٦
٢٠ . مالى	٩	١٢	٢٤	٥٧	٢,١	٢,٦	٣,٢	٤	٣	١,٧ / ٢,٦ / ٢,٧
٢١ . نيجيريا	١٠٢	١٢٨	٢١٧	٣٨٢	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٥٢	٤٤	٣,١ / ٢,٧ / ٢,٩
٢٢ . نيكاراغوا	٤ ب	٥	٨	١٢	٣,١	٢,٧	٢,٧	٢	١	٢,٩ / ٣,٨ / ٣,٨
٢٣ . توغو	٤	٥	١٠	٢٠	٢,٦	٣,٣	٣,١	٢	١	٢,٠ / ٢,٣ / ٢,٥
٢٤ . بنن	٥	٦	١١	٢٠	٢,٧	٣,١	٢,٨	٣	٢	٢,٠ / ٢,٢ / ٢,٥
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٣	٤	٧	١٨	٢,٢	٢,٦	٢,٥	٢	١	١,٢ / ١,٥ / ١,٨
٢٦ . باكستان	١١٩ ب	١٤٨	٢٤٣	٤٠٠	٣,١	٣,١	٢,٧	٦٣	٣٦	٢,٧ / ٢,٩ / ٢,٩
٢٧ . غانا	١٦	٢٠	٣٦	٦٨	٢,٢	٣,٢	٣,٠	٨	٦	٢,٤ / ٢,٧ / ٣,٠
٢٨ . الصين	١١٦٢	١٢٥٥	١٤٧١	١٦٨٠	١,٨	١,٤	١,٠	٧٨٠	٦٩٩	٢,٤ / ٢,٠ / ١,١
٢٩ . طاجيكستان	٦	٧	١١	١٨	..	٢,٨	٢,٥	٣	..	.. / .. / ..
٣٠ . غينيا	٦ ب	٨	١٥	٣٣	١,٥	٢,٦	٢,٨	٣	٣	١,٨ / ١,٧ / ١,٩
٣١ . موريتانيا	٢	٣	٥	١١	٢,٤	٢,٤	٢,٨	١	١	١,٨ / ٢,٨ / ٣,١
٣٢ . سرى لانكا	١٧	١٩	٢٤	٢٩	١,٦	١,٤	١,١	١١	٧	٢,٣ / ١,٦ / ١,٦
٣٣ . زمبابوى	١٠	١٢	١٨	٢٨	٢,٩	٣,٣	٢,١	٥	٤	٢,٨ / ٢,٨ / ٣,٠
٣٤ . هندوراس	٥	٧	١١	١٨	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٣	٢	٣,١ / ٣,٨ / ٣,٧
٣٥ . ليسوتو	٢	٢	٣	٦	٢,٣	٢,٧	٢,٣	١	١	٢,٠ / ٢,٠ / ٢,١
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٥٥	٦٣	٨٦	١٢١	٢,١	٢,٤	١,٧	٣١	١٥	٢,١ / ٢,٦ / ٢,٧
٣٧ . اندونيسيا	١٨٤	٢٦	٢٦٥	٣٥٥	٢,٣	١,٨	١,٤	١١١	٧٥	٢,١ / ٢,٤ / ٢,٠
٣٨ . ميانمار	٤٤ ب	٥٢	٧٣	١٠٩	٢,٢	٢,١	٢,١	٢٥	١٩	٢,٢ / ١,٩ / ١,٧
٣٩ . الصومال	٨ ب	١٠	٢١	٤٧	٢,٩	٣,١	٢,٩	٤	٢	٣,٧ / ١,٧ / ١,٩
٤٠ . السودان	٢٧ ب	٣٣	٥٧	١٠٨	٢,٩	٢,٧	٢,٧	١٤	٩	٢,٦ / ٢,٩ / ٣,١
٤١ . جمهورية اليمن	١٣	١٧	٣٦	٨٨	٢,٦	٣,٨	٣,٣	٦	٣	١,١ / ٣,٠ / ٣,٤
٤٢ . زامبيا	٨	١٠	١٧	٣٥	٣,٠	٣,٢	٢,٨	٤	٣	٢,٧ / ٣,٣ / ٣,٥
اقتصادات متوسطة الدخل	١٤١٩ ج	١٥٩٥ ج	٢١٣٩ م	٢٩٧٦ م	٣,١ م	١,٨ م	١,٥ م	٨٧٣ ج	٤٣٣ ج	٢,٥ م / ٢,٢ م / ٢,٨ م
الدخل المتوسط الأدنى	٩٤١ ج	١٠٥٥ ج	١٤٢٢ ج	٢٠١١ ج	٣,٥ م	١,٨ م	١,٤ م	٥٧٨ ج	٢٥٧ ج	٢,٣ م / ٢,٢ م / ٣,٣ م
٤٣ . كوت ديفوار	١٣	١٧	٣٤	٧٤	٤,٠	٣,٨	٣,٥	٦	٥	٢,٥ / ٢,٦ / ٢,٥
٤٤ . بوليفيا	٨	٩	١٤	٢٢	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٤	٢	٢,١ / ٢,٧ / ٢,٦
٤٥ . أذربيجان	٧	٨	١١	١٣	..	١,٥	١,٢	٥	..	.. / .. / ..
٤٦ . الفلبين	٦٤	٧٧	١١٥	١٧٢	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٣٧	٢٤	٢,٤ / ٢,٥ / ٢,٣
٤٧ . أرمينيا	٤	٤	٥	٦	..	١,٤	١,١	٢	..	.. / .. / ..
٤٨ . السنغال	٨	١٠	١٦	٣٠	٢,٩	٢,٩	٢,٦	٤	٣	٣,٢ / ١,٩ / ٢,١
٤٩ . الكاميرون	١٢	١٦	٢٨	٥٤	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٦	٥	١,٥ / ١,٩ / ٢,٣
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٤	٥	٧	١٠	..	١,٨	١,٢	٣	..	.. / .. / ..
٥١ . جورجيا	٥	٥	٦	٧	..	٠,٦	صفر	٤	..	.. / .. / ..
٥٢ . أوزبكستان	٢١	٢٦	٣٩	٥٧	..	٢,٥	٢,٢	١٢	..	.. / .. / ..
٥٣ . بابواغينيا الجديدة	٤	٥	٧	١٢	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢	٢	١,٩ / ١,٥ / ١,٠
٥٤ . بيرو	٢٢ ب	٢٦	٣٦	٤٨	٢,٧	٢,١	١,٨	١٣	٨	٣,٣ / ٢,٨ / ٢,٧
٥٥ . غواتيمالا	١٠	١٢	٢٠	٣٣	٢,٨	٢,٩	٢,٨	٥	٣	٢,١ / ٣,٠ / ٣,٣
٥٦ . الكونغو	٢ ب	٣	٦	١٥	٢,٨	٣,١	٣,٢	١	١	٢,١ / ٢,٠ / ٢,٤
٥٧ . المغرب	٢٦ ب	٣٠	٤٣	٦١	٢,٤	٢,٥	١,٨	١٥	٨	٣,٤ / ٣,٢ / ٢,٩
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	٧ ب	٨	١١	١٤	٢,٥	٢,١	١,٥	٤	٢	٣,١ / ٣,٣ / ٢,٧
٥٩ . اكوادور	١١	١٣	١٨	٢٥	٢,٩	٢,٥	٢,٠	٦	٣	٢,٦ / ٣,٠ / ٢,٧
٦٠ . الأردن	٤	٥	٩	١٤	٣,٧	٤,٩	٣,٤	٢	١	١,٠ / ٤,٣ / ٤,٠
٦١ . رومانيا	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	..	٠,٢	صفر	١٥	١٢	صفر / ٠,٧ / ٠,٧
٦٢ . السلفادور	٥	٦	٩	١٣	٢,٣	١,٤	١,٧	٣	٢	٢,٩ / ٣,١ / ٣,١
٦٣ . تركمانستان	٤	٥	٧	١٠	..	٢,٥	٢,١	٢	..	.. / .. / ..
٦٤ . مولدوفا	٤	٤	٥	٦	..	٠,٧	٠,٢	٣	..	.. / .. / ..
٦٥ . ليتوانيا	٤	٤	٤	٤	..	٠,٧	صفر	٢	٢	.. / .. / ..
٦٦ . بلغاريا	٩	٨	٨	٧	٠,٤	-٠,٣	-٠,٤	٦	٤	٠,١ / صفر / ٠,٣
٦٧ . كولومبيا	٣٣	٣٧	٤٩	٦٢	٢,٢	١,٩	١,٤	٢٠	١١	٢,٥ / ٢,٦ / ٢,٢
٦٨ . جامايكا	٢	٣	٣	٤	١,٣	١,٠	٠,٦	١	١	٢,٩ / ٢,٧ / ٢,٢
٦٩ . باراغواى	٥	٦	١٠	١٧	٢,٩	٣,٠	٢,٨	٣	١	٣,٥ / ٣,٠ / ٢,٧
٧٠ . ناميبيا	٢	٢	٣	٥	٢,٧	٣,٠	٢,٦	١	١	١,٨ / ٢,٤ / ٢,٧
٧١ . كازاخستان	١٧	١٨	٢٢	٢٨	..	١,١	٠,٧	١١	..	.. / .. / ..
٧٢ . تونس	٨	١٠	١٤	٢٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٥	٣	٣,٦ / ٣,٠ / ٢,٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السكان (أ)							قوة العمل (أ)	
	الاجمالى (بالملايين)		الحجم الافتراضى لثبات السكان	متوسط النمو السنوى (٪)		السن ١٥ ـ ٦٤ (بالملايين)	الاجمالى (بالملايين)	متوسط النمو السنوى (٪)	
	١٩٩٢	٢٠٠٠	٢٠٢٥ (بالملايين)	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠	١٩٩٢	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ٢٠٠٠
٧٣ ـ أوكرانيا	٥٢	٥٢	٥٣	٠,٠	٥٦	صفر	٣٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٤ ـ الجزائر	٢٦	٣١	٤٧	٣,١	٦٧	٢,٨	١٤	٦	٣,٢	٣,٧	٣,٦
٧٥ ـ تايلند	٥٨	٦٥	٨١	٢,٧	١٠٤	١,٨	٣٧	٣١	٢,٨	٢,٢	١,٥
٧٦ ـ بولندا	٣٨	٣٩	٤٢	٠,٩	٤٦	٠,٦	٢٥	٢٠	٠,٧	٠,٦	٠,٨
٧٧ ـ لاتفيا	٣	٣	٣	٠,٠	٣	٠,٣	٢	١	٠,٠	٠,١-	٠,٠
٧٨ ـ جمهورية الملوفاك	٥	٦	٦	٠,٩	٧	٠,٥	٣	٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٩ ـ كوستاريكا	٣ ب	٤	٥	٢,٨	٦	٢,٨	٢	١	٣,٨	٢,٧	٢,٣
٨٠ ـ تركيا	٥٩	٦٨	٩٢	٢,٣	١٢٢	٢,٣	٣٥	٢٥	١,٧	٢,١	١,٩
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ اسلامية)	٦٠	٧٥	١٢٦	٣,٢	٢٠٤	٣,٥	٢,٨	١٦	٣,١	٣,٢	٣,١
٨٢ ـ بنما	٣	٣	٤	٢,٤	٥	٢,١	١,٧	١	٢,٤	٢,٨	٢,٣
٨٣ ـ جمهورية التشيك	١٠	١١	١١	٠,٥	١٢	٠,١	٠,٢	٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	١٤٩	١٥٠	١٥٣	٠,٦	١٦٠	٠,٦	٠,١	٩٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٥ ـ شيلى	١٤	١٥	١٩	١,٦	٢٣	١,٧	١,٣	٩	٥	٢,٤	٢,٢	١,٥
٨٦ ـ ألبانيا	٣	٤	٥	٢,٢	٦	١,٩	١,٥	٢	٢	٣,٠	٢,٧	٢,٢
٨٧ ـ منغوليا	٢	٣	٤	٢,٨	٧	٢,٧	٢,٦	١	١	٢,٨	٢,٩	٢,٧
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	١٣	١٧	٣٤	٣,٣	٦٦	٣,٣	٣,٣	٦	٣	٣,٤	٣,٦	٤,٠
الدخل المتوسط الأعلى	**٤٧٨ ج**	**٥٤٠ ج**	**٧١٧ ج**	**٢,٥ م**	**٩٦٥ م**	**١,٨ م**	**١,٥ م**	**٢٩٥ ج**	**١٧٦ ج**	**٢,٩ م**	**٢,٣ م**	**٢,١ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٤٠	٤٧	٦٩	٢,٧	١٠٣	٢,٥	٢,٢	٢٣	١٣	١,٣	٢,٨	٢,٧
٩٠ ـ موريشيوس	١	١	١	١,٥	٢	١,١	١,٠	١	صفر	٢,٥	٢,٧	١,٩
٩١ ـ استونيا	٢	٢	٢	٠,٨	٢	٠,٤	٠,٣-	١	١	٠,٠	٠,٥-	٠,٠
٩٢ ـ البرازيل	١٥٤	١٧٢	٢٢٤	٢,٤	٢٨٥	٢,٠	١,٤	٩٥	٥٨	٣,٤	٢,٢	٢,١
٩٣ ـ بوتسوانا	١	٢	٣	٣,٧	٤	٣,٤	٢,٨	١	صفر	٣,٠	٣,٣	٣,٣
٩٤ ـ ماليزيا	١٩	٢٢	٣٠	٢,٤	٤١	٢,٥	٢,٠	١١	٧	٣,٧	٢,٨	٢,٥
٩٥ ـ فنزويلا	٢٠	٢٤	٣٤	٣,٤	٤٥	٢,٦	٢,٢	١٢	٧	٤,٨	٣,٢	٢,٨
٩٦ ـ بيلاروس	١٠	١٠	١١	٠,٠	١٢	٠,٥	٠,٢	٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٩٧ ـ هنغاريا	١٠	١٠	٩	٠,٤	١٠	٠,٣-	٠,٤-	٧	٥	٠,٥-	٠,٢	٠,٣
٩٨ ـ أوروغواى	٣	٣	٤	٠,٤	٤	٠,٦	٠,٥	٢	١	٠,٢	٠,٧	١,٠
٩٩ ـ المكسيك	٨٥	٩٩	١٣٦	٢,٩	١٨٢	٢,٠	١,٩	٥٠	٣٢	٤,٣	٣,١	٢,٧
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١	١	٢	١,١	٢	١,٣	٠,٩	١	١	٢,٢	٢,٣	٢,٠
١٠١ ـ الفلبين	٦١	٢	٣	٤,٦	٧	٣,٤	٢,٩	١	١	٠,٨	٠,٧	١,١
١٠٢ ـ الأرجنتين	٣٣	٣٦	٤٣	٥٣	١,٦	١,٣	١,٠	٢٠	١٢	١,٠	١,٢	١,٦
١٠٣ ـ عمان	٢	٢	٥	١٢	٤,١	٤,٣	١,١	١	صفر	٤,٥	٣,٥	٢,٨
١٠٤ ـ سلوفينيا	٢	٢	٢	٠,٩	٢	٠,٥	٠,١	١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٤	٤	٤	٥	٥	٠,٩	٠,٧	٢	١	٢,٣	٢,١	١,٦
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٤٤	٤٧	٥٣	٥٦	١,٨	١,١	٠,٨	١٩	٣١	٢,٦	٢,٣	١,٨
١٠٧ ـ اليونان	١٠	١١	١١	٩	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٧	٤	٠,٧	٠,٤	٠,٢
١٠٨ ـ البرتغال	١٠	١٠	١٠	٩	٠,٨	٠,١	صفر	٧	٥	٢,٥	٠,٩	٠,٨
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	١٧	٢٢	٤٣	٨٥	٤,٩	٤,٩	٣,٣	٩	٤	٥,٥	٣,٩	٣,٢
الدخل المنخفض والمتوسط	**٤٦١٠ ج**	**٥٢٤٨ ج**	**٧٢٠١ ج**	**١٠٥٧٦ ج**	**٢,٥ م**	**١,٩ م**	**١,٦ م**	**٢٨٠٧ ج**	**١٩٠٨ ج**	**٢,٣ م**	**٢,٢ م**	**١,٩ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٥٤٣ ج**	**٦٨١ ج**	**١٢٢٩ ج**	**٢٥٦٥ ج**	**٢,٨ م**	**٣,٠ م**	**٢,٨ م**	**٢٨٧ ج**	**٢٢٢ ج**	**٢,٤ م**	**٢,٥ م**	**٢,٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**١٦٨٩ ج**	**١٨٥٨ ج**	**٢٢٨٠ ج**	**٢٧٩٢ ج**	**١,٩ م**	**١,٦ م**	**١,٢ م**	**١١٠١ ج**	**٩٢٨ ج**	**٢,٤ م**	**٢,١ م**	**١,٨ م**
جنوب آسيا	**١١٧٨ ج**	**١٣٦٢ ج**	**١٩١٣ ج**	**٢٧٧٨ ج**	**٢,٤ م**	**٢,٢ م**	**١,٩ م**	**٦٨٧ ج**	**٤٢٩ ج**	**١,٨ م**	**٢,١ م**	**١,٩ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٤٩٥ ج**	**٥١٦ ج**	**٥٨١ ج**	**٦٧٢ ج**	**٤,٣ م**	**١,٠ م**	**٠,٠٥ م**	**٣٢٦ ج**	**٩٤ ج**	**١,٤ م**	**١,١ م**	**٠,٢ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٢٥٣ ج**	**٣٠٩ ج**	**٥٠٩ ج**	**٨٩٦ ج**	**٢,٨ م**	**٣,١ م**	**٢,٥ م**	**١٣٥ ج**	**٦٩ ج**	**٣,٠ م**	**٣,٢ م**	**٣,٢ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٤٥٣ ج**	**٥١٥ ج**	**٦٩٠ ج**	**٩١٣ ج**	**٢,٤ م**	**٢,٠ م**	**١,٦ م**	**٢٧٦ ج**	**١٩٦ ج**	**٣,١ م**	**٢,٥ م**	**٢,٣ م**
المدينة بصورة باهظة	**٥٠٥ ج**	**٥٧٩ ج**	**٨١٥ ج**	**١١٩١ ج**	**٢,٣ م**	**٢,٠ م**	**١,٧ م**	**٣٠٢ ج**	**١٨٧ ج**	**٢,٧ م**	**٢,٣ م**	**٢,٢ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٨٢٨ ج**	**٨٦٥ ج**	**٩٢٢ ج**	**٩٠٣ ج**	**٠,٨ م**	**٠,٧ م**	**٠,٥ م**	**٥٥٥ ج**	**٣٨٠ ج**	**١,٣ م**	**٠,٦ م**	**٠,٤ م**
١١٠ ـ ايرلندا	٤	٤	٤	٥	١,٤	٠,٤	٠,٦	٢	٢	١,١	١,٦	١,٥
١١١ ـ نيوزيلندا	٣	٤	٥	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٢	٢	١,٩	١,٥	١,٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٥	٦	٨	٩	٢,٧	٢,٣	٢,٢	٣	٢	٢,٨	٢,٢	١,٩
١١٣ ـ أسبانيا	٣٩	٣٩	٣٨	٣٢	١,٠	٠,٤	صفر	٢٦	١٥	٠,٨	١,١	٠,٧
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٦	٦	٦	٥	٢,٥	١,٢	٠,٦	٤	٣	٤,٣	٢,٠	١,٢
١١٥ ـ + سنغافورة	٣	٣	٤	٤	٢,٠	١,٨	١,٤	٢	١	٤,٣	١,٤	٠,٦
١١٦ ـ استراليا	١٧	١٩	٢٣	٢٤	١,٦	١,٤٠	١,٢	١٢	٨	٢,٣	١,٦	١,٢
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٥٨	٥٩	٦١	٦٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٣٨	٢٨	٠,٥	٠,٣	٠,١
١١٨ ـ ايطاليا	٥٨	٥٨	٥٤	٤٣	٠,٥	٠,٢	صفر	٤٠	٢٣	٠,٥	٠,٥	٠,١-
١١٩ ـ هولندا	١٥	١٦	١٦	١٥	٠,٨	٠,٦	٠,٥	١٠	٦	١,٥	١,١	٠,٢
١٢٠ ـ كندا	٢٧	٣٠	٣٤	٣٥	١,٢	١,١	٠,٩	١٨	١٤	٣,١	١,١	٠,٨
١٢١ ـ بلجيكا	١٠	١٠	١٠	٩	٠,٢	٠,٢	٠,١	٧	٤	٠,٩	٠,٤	صفر
١٢٢ ـ فنلندا	٥	٥	٥	٥	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٣	٣	٠,٨	٠,٦	٠,٢
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٢ ب	٢	٣	٤	١٥,٦	٤,٠	٢,٠	١	١	١٧,٢	٣,٦	١,٨
١٢٤ ـ فرنسا	٥٧	٥٩	٦٣	٦٢	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٣٨	٢٦	٠,٩	٠,٧	٠,٤
١٢٥ ـ النمسا	٨	٨	٨	٧	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٥	٤	٠,٨	٠,٥	صفر
١٢٦ ـ ألمانيا	٨١	٨١	٧٥	٦٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٥٥	٣٩	٠,٦	١,٥-	٠,٥-
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٢٥٥	٢٧٦	٣٢٣	٣٤٨	١,١	١,٠	١,٠	١٦٨	١٢٤	٢,٣	١,٠	٠,٨
١٢٨ ـ النرويج	٤	٤	٥	٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٣	٢	٢,٠	٠,٨	٠,٥
١٢٩ ـ الدانمرك	٥	٥	٥	٥	٠,٤	٠,١	٠,٢	٤	٣	١,٣	٠,٥	صفر
١٣٠ ـ السويد	٩	٩	٩	١٠	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٦	٤	١,١	٠,٤	٠,٢
١٣١ ـ اليابان	١٢٤	١٢٧	١٢٤	١٠٨	١,١	٠,٥	٠,٢	٨٦	٦٣	٠,٧	٠,٨	٠,٣
١٣٢ ـ سويسرا	٧	٧	٧	٧	٠,١	٠,٧	٠,٦	٥	٣	٠,٣	٠,٤	٠,٢-
العالم	**٥٤٣٨ ج**	**٦١١٣ ج**	**٨١٢٢ ج**	**١١٤٧٩ ج**	**٢,٢ م**	**١,٧ م**	**١,٥ م**	**٣٣٦١ ج**	**٢٢٨٨ ج**	**٢,١ م**	**١,٩ م**	**١,٧ م**

(أ) بالنسبة للقروض المستخدمة فى التقديرات المستقبلية ، أنظر الملاحظات الفنية . (ب) استنادا لبيانات التعداد أو تقدير ديمغرافى عمره ٥ سنوات أو أكثر ، والتوقيت عنصر واحد فقط فى نوعية البيانات . أنظر المفتاح للاطلاع على آخر سنة للتعداد .

جدول ٢٦ : التزايد السكانى والخصوبه

	معدل المواليد الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الوفيات الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل الخصوبة الكلى			السنة المئوية للمواليد فى ١٩٩٢ إلى عدد النساء اللتى يبلغن من العمر :		السنة المقدرة لبلوغ معدل ممتقبليا التكاثر الصافى	النساء المتزوجات فى سن الحمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل ب (نسبة مئوية)
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	٢٠٠٠ أ	أقل من ٢٥	أكثر من ٣٥		١٩٨٨ - ١٩٩٣
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	٣٩ م ٤٥ م	٢٨ م ٣٧ م	١٤ م ١٩ م	١٠ م ١٢ م	٦,٠ م ٦,٣ م	٣,٤ م ٤,٩ م	٣,١ م ٤,٤ م				
١ ـ موزامبيق	٤٨	٤٥	٢٤	٢١	٦,٧	٦,٥ ←	٦,٩	١٥	٢٠	٢٠٥٠	٠٠
٢ ـ اثيوبيا	٤٣	٥١	٢٠	١٨	٥,٨	٧,٥	٧,٣	١٧	١٣	٢٠٥٠	٠٠
٣ ـ تنزانيا	٤٩	٤٥	٢٢	١٥	٦,٤	٦,٣	٥,٨	١٧	١٦	٢٠٣٥	١٠
٤ ـ سيراليون	٤٩	٤٠	٣٠	٢٢	٦,٥	٦,٥ ←	٦,٥	٢١	١٣	٢٠٤٥	٠٠
٥ ـ بيال	٤٦	٣٨	٢٢	١٣	٦,٤	٥,٥ ←	٤,٨	١١	١٧	٢٠٣٠	٠٠
٦ ـ أوغندا	٥٠	٥٤	١٧	٢٢	٧,١	٧,١	٧,١	١٨	١٢	٢٠٥٠	٦
٧ ـ وتان	٤١	٣٩	٢٢	١٧	٥,٩	٥,٩ ←	٥,٧	٩	٢٣	٢٠٣٥	٠٠
٨ ـ بوروندى	٤٥	٤٦	٢٤	١٧	٦,٨	٦,٨ ←	٦,٦	٧	٢٢	٢٠٤٥	٠٠
٩ ـ ملاوى	٥٦	٤٧	٢٤	٢٠	٧,٨	٦,٧	٦,٧	١٧	١٧	٢٠٤٥	١٣
١٠ ـ نفلانديش	٤٨	٣١	٢١	١١	٧,٠	٤,٠	٣,١	١٦	١١	٢٠١٠	٤٠
١١ ـ تشاد	٤٥	٤٤	٢٦	١٨	٦,٠	٥,٩ ←	٦,١	٢١	١٤	٢٠٤٠	٠٠
١٢ ـ غينيا بيساو	٤١	٤٦	٢٧	٢٥	٥,٩	٦,٠ ←	٦,٠	٢١	١٣	٢٠٤٠	٠٠
١٣ ـ مدغشقر	٤٦	٤٣	٢٠	١٥	٦,٦	٦,١	٥,٤	١٨	١٥	٢٠٣٥	١٧
١٤ ـ جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٤٤	٤٤	٢٣	١٥	٦,١	٦,٧	٦,٠	٧	٢٢	٢٠٤٠	٠٠
١٥ ـ رواندا	٥٢	٤٠	١٨	١٧	٧,٨	٦,٢	٤,٩	٩	١٩	٢٠٢٥	٢١
١٦ ـ النيجر	٥٠	٥٢	٢٨	١٩	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٢٢	١٥	٢٠٥٥	٤
١٧ ـ بوركينا فاصو	٤٨	٤٨	٢٥	١٨	٦,٤	٦,٩	٦,٧	١٦	١٧	٢٠٤٥	٨
١٨ ـ الهند	٤١	٢٩	١٨	١٠	٥,٨	٣,٧	٣,١	١٢	١٠	٢٠١٠	٤٣
١٩ ـ كينيا	٥٣	٣٧	١٨	١٠	٨,٠	٥,٤	٤,٠	١٦	١٤	٢٠١٥	٣٣
٢٠ ـ مالى	٥١	٥٠	٢٦	١٨	٦,٥	٧,١ ←	٦,٩	٢٠	١٥	٢٠٥٠	٢٥
٢١ ـ نيجيريا	٥١	٤٣	٢١	١٤	٦,٩	٥,٩	٥,٠	١٦	١٣	٢٠٣٥	٦
٢٢ ـ نيكارغوا	٤٨	٣٥	١٤	٦	٦,٩	٤,٤ ←	٣,٧	٢٠	١٠	٢٠٢٠	٤٤
٢٣ ـ توغو	٥٠	٤٥	٢٠	١٣	٦,٥	٦,٥	٥,٨	١٥	١٨	٢٠٤٠	٣٣
٢٤ ـ بنن	٥٠	٤٤	٢٢	١٥	٦,٩	٦,٢ ←	٥,٥	١٦	١٥	٢٠٣٥	٠٠
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٣٧	٤٢	٢٢	١٨	٤,٩	٥,٨ ←	٦,٣	٢٠	١٤	٢٠٤٥	٠٠
٢٦ ـ باكستان	٤٨	٤٠	١٩	١٠	٧,٠	٥,٦	٤,٦	١٤	١٤	٢٠٣٠	١٤
٢٧ ـ غانا	٤٦	٤١	١٦	١٢	٦,٧	٦,١	٥,٤	١٥	١٨	٢٠٣٥	١٣
٢٨ ـ الصين	٣٣	١٩	٨	٨	٥,٨	٢,٠	١,٩	٤	٥	٢٠٣٠	٨٣
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٣٦	٠٠	٦	٥,٩	٥,١	٤,٢	٦	١٣	٢٠٢٥	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٤٦	٤٨	٢٨	٢٠	٦,٠	٦,٥ ←	٦,٥	٢٣	١٢	٢٠٤٥	٠٠
٣١ ـ موريتانيا	٤٧	٥٠	٢٥	١٨	٦,٥	٦,٨	٦,٦	١٨	١٥	٢٠٤٥	٠٠
٣٢ ـ سرى لانكا	٢٩	٢١	٨	٦	٤,٣	٢,٥	٢,١	٨	١٤	٢٠٠٠	٠٠
٣٣ ـ زمبابوى	٥٣	٣٤	١٦	٨	٧,٧	٤,٦	٣,٥	١٣	١٤	٢٠٢٠	٤٣
٣٤ ـ هندوراس	٤٩	٣٧	١٥	٧	٧,٢	٤,٩	٤,٠	١٧	١٢	٢٠٢٥	٤٧
٣٥ ـ ليسوتو	٤٣	٣٣	٢٠	٩	٥,٧	٤,٨	٤,١	٨	٢١	٢٠٢٥	٢٣
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٤٠	٢٨	١٧	٩	٥,٩	٣,٨	٣,٠	١٠	١٣	٢٠١٥	٤٧
٣٧ ـ اندونيسيا	٤٢	٢٥	١٨	١٠	٥,٥	٢,٩	٢,٤	١٢	١١	٢٠٠٥	٥٠
٣٨ ـ ميانمار	٣٨	٣٣	١٥	١٠	٥,٩	٤,٢ ←	٣,٥	٥	١٦	٢٠٢٠	٠٠
٣٩ ـ الصومال	٥٠	٤٨	٢٤	١٧	٦,٧	٦,٨ ←	٦,٦	٢٠	١٣	٢٠٤٥	٠٠
٤٠ ـ السودان	٤٧	٤٢	٢٢	١٤	٦,٧	٦,١	٥,٥	١٣	١٦	٢٠٣٥	٩
٤١ ـ جمهورية اليمن	٥٣	٥٠	٢٣	١٥	٧,٨	٧,٦	٦,٩	١٥	١٨	٢٠٤٥	١٠
٤٢ ـ زامبيا	٤٩	٤٧	١٩	١٧	٦,٧	٦,٥	٥,٨	١٧	١٥	٢٠٤٠	١٥
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٥ م	٢٤ م	١١ م	٨ م	٤,٦ م	٣٠ م	٢,٧ م				
الدخل المتوسط الأدنى	٣٦ م	٢٤ م	١٢ م	٩ م	٤,٥ م	٣,١ م	٢,٩ م				
٤٣ ـ كوت ديفوار	٥١	٤٥	٢٠	١٢	٧,٤	٦,٦	٦,١	٢٢	١٣	٢٠٤٠	٠٠
٤٤ ـ بوليفيا	٤٦	٣٦	١٩	١٠	٦,٥	٤,٧	٤,٠	١٣	١٥	٢٠٢٥	٣٠
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٢٥	٠٠	٦	٤,٧	٢,٧	٢,٣	٦	٩	٢٠٠٥	٠٠
٤٦ ـ الفلبين	٣٨	٣٢	١١	٧	٦,٤	٤,١	٣,٥	٨	١٦	٢٠٢٠	٤٠
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٢٢	٠٠	٨	٣,٢	٢,٨	٢,٣	١٤	٩	٢٠٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال	٤٧	٤١	٢٢	١٥	٦,٥	٥,٩	٥,٢	١٦	١٦	٢٠٣٠	٧
٤٩ ـ الكاميرون	٤٣	٤٢	١٨	١٢	٥,٨	٥,٨	٥,٥	٢٠	١٢	٢٠٣٥	١٦
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٢٨	٠٠	٨	٤,٩	٣,٧	٣,١	٨	١٠	٢٠١٥	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	١٦	٠٠	١٠	٢,٦	٢,٢	٢,١	١٢	١٠	١٩٩٥	٠٠
٥٢ ـ أوزبكستان	٠٠	٣٢	٠٠	٦	٥,٧	٤,١	٣,٣	٧	٩	٢٠٢٠	٠٠
٥٣ ـ بابواغينيا الجديدة	٤٢	٣٣	١٨	١٠	٦,١	٤,٩ ←	٤,٢	٧	٢٠	٢٠٢٥	٠٠
٥٤ ـ بيرو	٤١	٢٧	١٤	٧	٦,٠	٣,٣	٢,٧	١١	١٣	٢٠١٠	٥٥
٥٥ ـ غواتيمالا	٤٥	٣٧	١٤	٧	٦,٧	٥,١ ←	٤,٤	١٦	١٢	٢٠٢٥	٠٠
٥٦ ـ الكونغو	٤٣	٤٨	١٦	١٦	٥,٩	٦,٦ ←	٦,٦	٢٢	١١	٢٠٤٥	٠٠
٥٧ ـ المغرب	٤٧	٢٨	١٦	٨	٧,٠	٣,٨	٣,١	٨	٢٢	٢٠١٥	٤٢
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٤١	٢٦	١١	٦	٦,٣	٣,٠	٢,٤	١٢	١٠	٢٠٠٥	٥٦
٥٩ ـ اكوادور	٤٣	٢٩	١٢	٧	٦,٣	٣,٥	٢,٨	١٢	١١	٢٠١٠	٥٨
٦٠ ـ الاردن	٠٠	٣٨	٠٠	٥	٠٠	٥,٢	٤,٢	٨	١٥	٢٠٢٥	٤٠
٦١ ـ رومانيا	٢١	١١	١٠	١٢	٢,٩	١,٥	١,٥	١٤	٨	٢٠٣٠	٠٠
٦٢ ـ السلفادور	٤٤	٣٢	١٢	٧	٦,٣	٣,٨	٣,٠	٢٢	٩	٢٠١٥	٥٣
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٣٢	٠٠	٧	٦,٠	٤,٢	٣,٣	٥	١٢	٢٠٢٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	١٧	٠٠	١٠	٢,٦	٢,٣	٢,١	١٢	١٠	١٩٩٥	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	١٤	٠٠	١١	٢,٤	١,٩	٢,٠	١٠	٨	٢٠٣٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	١٦	١٠	٩	١٢	٢,٢	١,٥	١,٥	١٩	٤	٢٠٣٠	٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	٣٦	٢٤	٩	٦	٥,٣	٢,٧	٢,٢	١٣	١١	٢٠٠٠	٦٦
٦٨ ـ جامايكا	٣٤	٢٥	٨	٦	٥,٣	٢,٧	٢,١	١٧	٩	٢٠٠٠	٥٥
٦٩ ـ باراغواى	٣٨	٣٥	٧	٦	٦,٠	٤,٦	٤,١	١١	١٨	٢٠٣٥	٤٨
٧٠ ـ ناميبيا	٤٤	٣٧	١٨	١٠	٦,٠	٥,٤	٤,٧	١٥	١٨	٢٠٣٠	٢٣
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٢١	٠٠	٨	٣,٤	٢,٧	٢,٢	١١	١٢	٢٠٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٣٩	٣٠	١٤	٧	٦,٤	٣,٨	٣,١	٥	١٧	٢٠١٥	٥٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	معدل المواليد الأولى (لكل ألف نسمة من المكان)		معدل الوفيات الأولى (لكل ألف نسمة من المكان)		معدل الخصوبة الكلى			النسبة المئوية للمواليد في ١٩٩٢ إلى عدد النساء التى يبلغن من العمر		السنة المقدرة مستقبليا لبلوغ معدل التكاثر الصافى أ	النساء المتزوجات فى سن العمل اللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل ب (نسبة مئوية)
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	أقل من ٢٥	أكثر من ٣٥		١٩٨٨ - ١٩٩٣
٧٣ - أوكرانيا	٠٠	١٢	٠٠	١٣	٢,١	١,٨	١,٨	١٦	٦	٢٠٣٠	٠٠
٧٤ - الجزائر	٤٩	٣٠	١٦	٦	٧,٤	٤,٣	٣,٣	٦	١٩	٢٠١٥	٠٠
٧٥ - تايلند	٣٩	٢٠	٩	٦	٥,٥	٢,٢ ←	٢,٢	٧	١٠	١٩٩٥	٠٠
٧٦ - بولندا	١٧	١٣	٨	١٠	٢,٢	١,٩	١,٩	٨	٩	٢٠٣٠	٠٠
٧٧ - لاتفيا	٠٠	١٢	٠٠	١٣	١,٩	١,٨	١,٨	١٣	٩	٢٠٣٠	٠٠
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	١٩	١٥	٩	١١	٢,٤	٢,٠	٢,٠	١٢	٦	٢٠٣٠	٠٠
٧٩ - كوستاريكا	٣٣	٢٦	٧	٤	٤,٩	٣,١	٢,٤	١٤	١١	٢٠٠٥	٠٠
٨٠ - تركيا	٣٦	٢٨	١٢	٧	٤,٩	٣,٤	٢,٨	١٠	١٠	٢٠١٠	٦٣
٨١ - إيران (جمهورية - الاسلامية)	٤٥	٣٧	١٦	٧	٦,٧	٥,٥	٤,٥	١٣	١٦	٢٠٢٥	٠٠
٨٢ - بنما	٣٧	٢٥	٨	٥	٥,٢	٢,٩	٢,٣	١٤	١٠	٢٠٠٥	٠٠
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٦	١٣	١٢	١١	١,٩	١,٩	١,٩	١٣	٥	٢٠٣٠	٦٩
٨٤ - الاتحاد الروسى	٠٠	١٢	٠٠	١٢	٢,٠	١,٧	١,٧	١٠	٩	٢٠٣٠	٠٠
٨٥ - شيلى	٢٩	٢٣	١٠	٧	٤,٠	٢,٧	٢,١	١١	١١	٢٠٠٠	٠٠
٨٦ - ألبانيا	٣٣	٢٤	٩	٦	٥,٢	٢,٩	٢,٣	٥	١١	٢٠٠٥	٠٠
٨٧ - منغوليا	٤٢	٣٤	١٤	٨	٥,٨	٤,٦	٣,٩	٧	١٦	٢٠٢٥	٠٠
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٤٧	٤٢	١٣	٦	٧,٧	٦,١ ←	٥,٥	١٤	١٣	٢٠٣٥	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى	**٣٣ م**	**٢٤ م**	**١٠ م**	**٧ م**	**٤,٨ م**	**٢,٩ م**	**٢,٥ م**				
٨٩ - جنوب افريقيا	٣٧	٣١	١٤	٩	٥,٧	٤,١ ←	٣,٥	١٢	١٥	٢٠٢٠	٠٠
٩٠ - موريشيوس	٢٩	١٨	٧	٧	٣,٦	٢,٠	٢,٠	١٠	١٢	٢٠٣٠	٧٥
٩١ - استونيا	١٥	١٢	١١	١٢	٢,١	١,٨	١,٨	١٤	٧	٢٠٣٠	٠٠
٩٢ - البرازيل	٣٥	٢٣	١٠	٧	٤,٩	٢,٨ →	٢,٢	٩	١٢	٢٠٠٠	٠٠
٩٣ - بوتسوانا	٥٣	٣٦	١٧	٦	٦,٩	٤,٧	٣,٨	١٨	١٧	٢٠٢٠	٣٣
٩٤ - ماليزيا	٣٦	٢٨	١٠	٥	٥,٥	٣,٥ ←	٢,٨	٧	١٤	٢٠١٠	٥٦
٩٥ - فنزويلا	٣٨	٣٠	٧	٥	٥,٣	٣,٦	٢,٨	١٢	١٢	٢٠٠٥	٠٠
٩٦ - بيلاروس	٠٠	١٣	٠٠	١١	٢,٤	١,٩	١,٩	١١	٧	٢٠٣٠	٠٠
٩٧ - هنغاريا	١٥	١٢	١٢	١٤	٢,٠	١,٨	١,٨	١٣	٦	٢٠٣٠	٠٠
٩٨ - أوروغواى	٢١	١٧	١٠	١٠	٢,٩	٢,٣	٢,١	١٢	١١	١٩٩٥	٠٠
٩٩ - المكسيك	٤٣	٢٨	١٠	٥	٦,٥	٣,٢ ←	٢,٦	١٤	٩	٢٠١٠	٠٠
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	٢٨	٢٤	٨	٦	٣,٦	٢,٨	٢,١	١١	١١	٢٠٠٠	٠٠
١٠١ - الغابون	٣١	٤٣	٢١	١٥	٤,٢	٥,٩ ←	٦,٤	١٩	١٥	٢٠٤٥	٠٠
١٠٢ - الأرجنتين	٢٣	٢٠	٩	٩	٣,١	٢,٨	٢,٢	١٢	١٢	٢٠٠٠	٠٠
١٠٣ - عمان	٥٠	٤٣	٢١	٥	٨,٤	٧,٢	٦,٥	١٤	١٧	٢٠٤٥	٩
١٠٤ - سلوفينيا	٠٠	١١	٠٠	١٠	٠٠	١,٥	١,٥	٩	٦	٢٠٣٠	٠٠
١٠٥ - بورتوريكو	٢٥	١٨	٧	٨	٣,٢	٢,١	٢,١	١٣	٩	١٩٩٥	٠٠
١٠٦ - جمهورية كوريا	٣٠	١٦	٩	٦	٤,٣	١,٨	١,٨	٢	١٠	٢٠٣٠	٧٧
١٠٧ - اليونان	١٧	١٠	٨	١٠	٢,٣	١,٤	١,٤	٩	٨	٢٠٣٠	٠٠
١٠٨ - البرتغال	٢٠	١٢	١٠	١٠	٢,٨	١,٥	١,٥	٨	١٠	٢٠٣٠	٠٠
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٤٨	٣٥	١٨	٥	٧,٣	٦,٤	٥,٧	٨	٢٠	٢٠٤٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط	**٣٨ م**	**٢٧ م**	**١٣ م**	**٩ م**	**٥,٦ م**	**٣,٣ م**	**٣,٠ م**				
افريقيا جنوب الصحراء	**٤٧ م**	**٤٤ م**	**٢٠ م**	**١٥ م**	**٦,٥ م**	**٦,١ م**	**٥,٩ م**				
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٣٥ م**	**٢١ م**	**٩ م**	**٨ م**	**٥,٧ م**	**٢,٣ م**	**٢,٢ م**				
جنوب آسيا	**٤٢ م**	**٣١ م**	**١٨ م**	**١٠ م**	**٦,٠ م**	**٤,٠ م**	**٣,٣ م**				
أوروبا وآسيا الوسطى	**٢٢ م**	**١٦ م**	**١٠ م**	**١٠ م**	**٢,٥ م**	**٢,٢ م**	**٢,١ م**				
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٤٥ م**	**٣٤ م**	**١٦ م**	**٨ م**	**٦,٨ م**	**٤,٩ م**	**٤,٢ م**				
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٣٦ م**	**٢٦ م**	**١٠ م**	**٧ م**	**٥,٢ م**	**٣,٠ م**	**٢,٥ م**				
المدونة بصورة باهظة	**٣٦ م**	**٢٧ م**	**١١ م**	**٨ م**	**٥,٢ م**	**٣,٣ م**	**٢,٩ م**				
اقتصادات مرتفعة الدخل	**١٨ م**	**١٣ م**	**١٠ م**	**٩ م**	**٢,٤ م**	**١,٧ م**	**١,٨ م**				
١١٠ - ايرلندا	٢٢	١٥	١١	٩	٣,٩	٢,٠	٢,٠	٤	١٦	٢٠٣٠	٦٠
١١١ - نيوزيلندا	٢٢	١٧	٩	٨	٣,٢	٢,١	٢,١	١٠	٩	١٩٩٥	٠٠
١١٢ - + اسرائيل	٢٦	٢١	٧	٦	٣,٨	٢,٧	٢,١	٦	١٢	٢٠٠٠	٠٠
١١٣ - اسبانيا	٢٠	٨	٩	٩	٢,٨	١,٢	١,٢	٥	١٢	٢٠٣٠	٠٠
١١٤ - + هونغ كونغ	٢١	١٢	٥	٦	٣,٣	١,٤	١,٤	٢	١٤	٢٠٣٠	٠٠
١١٥ - + سنغافورة	٢٣	١٦	٥	٦	٣,١	١,٨	١,٨	٣	١٢	٢٠٣٠	٠٠
١١٦ - استراليا	٢١	١٥	٩	٨	٢,٩	١,٩	١,٩	٧	٧	٢٠٣٠	٠٠
١١٧ - المملكة المتحدة	١٦	١٤	١٢	١١	٢,٤	١,٨	١,٨	٧	٩	٢٠٣٠	٠٠
١١٨ - ايطاليا	١٧	١٠	١٠	١٠	٢,٤	١,٣	١,٣	٤	١٠	٢٠٣٠	٠٠
١١٩ - هولندا	١٨	١٣	٨	٩	٢,٦	١,٦	١,٦	٢	١١	٢٠٣٠	٧٦
١٢٠ - كندا	١٧	١٥	٧	٧	٢,٣	١,٩	١,٩	٦	٩	٢٠٣٠	٠٠
١٢١ - بلجيكا	١٥	١٢	١٢	١١	٢,٢	١,٦	١,٦	٤	٧	٢٠٣٠	٠٠
١٢٢ - فنلندا	١٤	١٣	١٠	١٠	١,٨	١,٩	١,٩	٤	١٤	٢٠٣٠	٠٠
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	٣٥	٢٢	١١	٤	٦,٥	٤,٥ ←	٣,٨	١٣	١٧	٢٠٢٥	٠٠
١٢٤ - فرنسا	١٧	١٣	١١	٩	٢,٥	١,٨	١,٨	٣	١١	٢٠٣٠	٨٠
١٢٥ - النمسا	١٥	١٢	١٣	١١	٢,٣	١,٦	١,٦	٦	٨	٢٠٣٠	٠٠
١٢٦ - المانيا	١٤	١٠	١٣	١١	٢,٠	١,٣	١,٣	٣	١١	٢٠٣٠	٠٠
١٢٧ - الولايات المتحدة	١٨	١٦	١٠	٩	٢,٥	٢,١	٢,١	١٠	١١	١٩٩٥	٧٤
١٢٨ - النرويج	١٧	١٤	١٠	١٠	٢,٥	١,٩	١,٩	٥	٩	٢٠٣٠	٨٤
١٢٩ - الدانمرك	١٤	١٣	١٠	١٢	١,٩	١,٨	١,٨	٣	٩	٢٠٣٠	٠٠
١٣٠ - السويد	١٤	١٤	١٠	١١	١,٩	٢,١	٢,١	٤	١٢	١٩٩٥	٠٠
١٣١ - اليابان	١٩	١١	٧	٧	٢,١	١,٥	١,٥	٢	٥	٢٠٣٠	٥٦
١٣٢ - سويسرا	١٦	١٣	٩	٩	٢,١	١,٦	١,٧	٢	١٢	٢٠٣٠	٠٠
العالم	**٣٤ م**	**٢٥ م**	**١٣ م**	**٩ م**	**٤,٩ م**	**٣,١ م**	**٢,٩ م**				

(أ) للإطلاع على الفروض المستخدمة فى هذه التقديرات ، انظر الملاحظات التقنية للجدول ٢٥ . (ب) تتضمن الأرقام النساء اللاتى يمارس أزواجهن منع الحمل ، انظر الملاحظات التقنية . (جـ) استنادا لتقدير ديمغرافى يرجع لخمس سنوات أو أكثر ، والتوفيت هو عنصر واحد فقط فى نوعيه البيانات . أنظر المفتاح للاطلاع على آخر سنة .

جدول ٢٧ : الصحة والتغذية

	عدد السكان لكل				الاطفال ذوى الوزن المنخفض عند المولد نسبة مئوية	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		تفشى سوء التغذية دون ٥ سنوات	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	
	طبيب		ممرض أو ممرضة							
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	٨٧ - ١٩٩٢	انثى	ذكور
اقتصادات منخفضة الدخل	٨٨٦٠ م	٠٠	٥٥٨٠ م	٠٠		١١٤ م	٧٣ م		١٠٢ م	١١٤ م
باستبعاد الصين والهند	٢٢٣٨٠ م	١١١٩٠ م	١١٥٨٠ م	٢٦٩٠ م		١٣٩ م	٩١ م		١٣٧ م	١٥٤ م
١ ـ موزامبيق	١٨٨٦٠	٠٠	٤٢٨٠	٠٠	٢٠	١٥٦	١٦٢ أ	٠٠	٢٦٩	٢٨٣
٢ ـ اثيوبيا	٨٦١٢٠	٣٢٥٠٠	٠٠	٠٠	١٦	١٥٨	١٢٢	٠٠	١٩٤	٢١٦
٣ ـ نغرانيا	٢٢٦٠٠	٢٤٩٧٠	٣٣١٠	٥٤٩٠	١٤	١٣٢	٩٢	٢٥,٢	١٣٩	١٥٨
٤ ـ سيراليون	١٧٨٣٠	٠٠	٢٧٠٠	٠٠	١٧	١٩٧	١٤٣ أ	٠٠	٢٢٩	٢٥٣
٥ ـ نيبال	٥١٣٦٠	١٦٨٣٠	١٧٧٠٠	٢٧٦٠	٠٠	١٥٧	٩٩ أ	٠٠	١٤٥	١٣٩
٦ ـ اوغندا	٩٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٩	١٢٢	٢٣,٣	١٩٤	٢١٦
٧ ـ بوتان	٠٠	١٣١١٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٢	١٢٩	٠٠	١٩٥	١٨٧
٨ ـ بوروندى	٥٨٥٧٠	٠٠	٦٨٧٠	٠٠	٠٠	١٣٨	١٠٦ أ	٣١,٠	١٦٥	١٨٥
٩ ـ مالوى	٧٦٥٨٠	٤٥٧٤٠	٥٣٣٠	١٨٠٠	٢٠	١٩٣	١٣٤	٠٠	٢١٥	٢٣٨
١٠ ـ بنغلاديش	٨٤٥٠	٠٠	٦٥٧٨٠	٠٠	٥٠	١٤٠	٩١	٦٦,٥	١٣٢	١٢٧
١١ ـ تشاد	٦٩٠٠	٣٠٠٣٠	٨٠١٠	٠٠	٠٠	١٧١	١٢٢ أ	٠٠	١٩٤	٢١٦
١٢ ـ غينيا بيساو	١٧٥٠٠	٠٠	٢٨٢٠	٠٠	٢٠	١٨٥	١٤٠ أ	٠٠	٢٢٤	٢٤٨
١٣ ـ صغشقر	١٠١١٠	٨١٢٠	٢٤٠	٠٠	١٠	١٨١	٩٣	٠٠	١٤١	١٦٠
١٤ ـ جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	١٥١٦٠	٤٣٨٠	١٣٩٠	٤٩٠	١٨	١٤٦	٩٧	٠٠	١٤٩	١٦٨
١٥ ـ رواندا	٥٩٦٠٠	٤٠٦١٠	٥٦١٠	٢٣٣٠	١٧	١٤٢	١١٧ أ	٠٠	١٨٥	٢٠٦
١٦ ـ النيجر	٦٠٠٩٠	٣٤٨٥٠	٥٦١٠	٦٥٠	١٦	١٧٠	١٢٣	٠٠	١٩٦	٢١٨
١٧ ـ بوركينا فاصو	٩٧١٢٠	٥٧٣١٠	٠٠	١٦٨٠	٢١	١٧٨	١٣٢ أ	٤٥,٥	١٨٦	٢٠٥
١٨ ـ الهند	٤٨٩٠	٢٤٦٠	٣٧١٠	٠٠	٣٣	١٣٧	٧٩	٦٣,٠	١٠٨	١٠٤
١٩ ـ كينيا	٨٠٠٠	١٠١٥٠	٢٥٢٠	٠٠	١٦	١٠٢	٦٦	١٨,٠	٩٥	١١٠
٢٠ ـ مالى	٤٤٠٩٠	١٩٤٥٠	٢٥٩٠	١٨٩٠	١٧	٢٠٤	١٣٠ أ	٢٥,١	١٨٩	٢١٢
٢١ ـ نيجيريا	١٩٨٣٠	٠٠	٤٢٤٠	٠٠	١٥	١٣٩	٨٤	٣٥,٧	١٧٤	١٩٢
٢٢ ـ نيكاراغوا	٢١٥٠	١٤٦٠	٠٠	٠٠	١٥	١٠٦	٥٦ أ	٠٠	٦٨	٧٥
٢٣ ـ توغو	٢٨٨٦٠	٠٠	١٥٩٠	٠٠	٢٠	١٣٤	٨٥	٢٤,٤	١٢٧	١٤٥
٢٤ ـ بنن	٢٨٥٧٠	٠٠	٢٦٠٠	٠٠	١٥	١٥٥	١١٠ أ	٣٥,٠	١٧٢	١٩٣
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٤٤٠٢٠	٢٥٨٩٠	٢٤٥٠	٠٠	١٥	١٣٩	١٠٥ أ	٠٠	١٦٣	١٨٣
٢٦ ـ باكستان	٤٣١٠	٢٩٤٠	٦٦٠٠	٥٠٤٠	٢٥	١٤٢	٩٥	٤٠,٤	١٢٩	١٤٢
٢٧ ـ غانا	١٢٩١٠	٢٢٩٧٠	٦٩٠	١٦٧٠	١٧	١١١	٨١	٢٧,١	١٢٠	١٣٨
٢٨ ـ الصين	١٥٠٠	٠٠	٢٥٠٠	٠٠	٩	٦٩	٣١	٢١,٣	٣٢	٤٣
٢٩ ـ طاجيكستان	..	٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩	٠٠	٥٧	٧٠
٣٠ ـ غينيا	٥٠٠١٠	٠٠	٣٧٢٠	٠٠	٢١	١٨١	١٣٣ أ	٠٠	٢١٣	٢٣٧
٣١ ـ موريتانيا	١٧٩٦٠	٠٠	٣٧٤٠	٠٠	١١	١٦٥	١١٧ أ	٣٠,٠	١٨٦	٢٠٧
٣٢ ـ سرى لانكا	٥٩٠٠	٠٠	١٢٨٠	٠٠	٢٥	٥٣	١٨	٣٦,٦	١٩	٢٤
٣٣ ـ زمبابوى	٦٣٠٠	٧١١٠	٦٤٠	٩٩٠	٠٠	٩٦	٤٧	١٠,٠	٥٣	٦٦
٣٤ ـ هندوراس	٣٧٧٠	٣٠٩٠	١٤٧٠	٠٠	٩	١١٠	٤٩	٢٠,٦	٥٧	٧٠
٣٥ ـ ليسوتو	٣٠٤٠٠	٠٠	٣٨٦٠	٠٠	١١	١٣٤	٤٦	٠٠	٦١	٧٣
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	١٩٠٠	١٣٢٠	٢٣٢٠	٤٩٠	١٠	١٥٨	٥٧	١٠,٤	٨٠	٩٣
٣٧ ـ اندونيسيا	٢٦٨٢٠	٧٠٣٠	٤٨١٠	٠٠	١٤	١١٨	٦٦	٣٩,٩	٨٢	٩٨
٣٨ ـ ميانمار	٨٨٢٠	١٢٩٠٠	٣٠٦٠	١٢٤٠	١٦	١٢١	٧٢ أ	٣٢,٤	٩١	١٠٨
٣٩ ـ الصومال	٣٢٦٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	١٥٨	١٣٢ أ	٠٠	١٨٦	٢٠٥
٤٠ ـ السودان	١٤٥٢٠	٠٠	٩٩٠	٠٠	١٥	١٤٩	٩٩	٠٠	١٥٢	١٧١
٤١ ـ جمهورية اليمن	٣٤٧٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩	١٧٥	١٠٦	٣٠,٠	١٤٤	١٦٢
٤٢ ـ زامبيا	١٣٦٤٠	١٠٩٢٠	١٧٣٠	٥٨٠	١٣	١٠٦	١٠٧	٢٥,١	١٦٧	١٨٧
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٨٠٠ م	٢٠٢٠ م	١٧٢٠ م	٠٠		٠٠	٤٣ م		٥١ م	٦١ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٢٢٣٠ م	٠٠	٠٠		٠٠	٤٥ م		٥٤ م	٦٤ م
٤٣ ـ كوت ديفوار	١٥٥٢٠	٠٠	١٩٣٠	٠٠	١٤	١٣٥	٩١ أ	١٢,٤	١٢١	١٣٨
٤٤ ـ بوليفيا	٢٠٢٠	٠٠	٣٠٧٠	٠٠	١٢	١٥٣	٨٢	١١,٤	١٠٦	١١٥
٤٥ ـ اذربيجان	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٢	٠٠	٣٣	٤٤
٤٦ ـ الظبين	٩٢٧٠	٨١٢٠	٢٦٩٠	٠٠	١٥	٦٦	٤٠	٣٣,٥	٤٤	٥٦
٤٧ ـ ارمينيا	٠٠	٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٢١	٢٩
٤٨ ـ السنغال	١٥٨١٠	١٧٦٥٠	١٦٧٠	٠٠	١١	١٣٥	٦٨	٠٠	٩٨	١١٣
٤٩ ـ الكاميرون	٢٨٩٢٠	١٢١٩٠	٢٥٦٠	١٦٩٠	١٣	١٢٦	٦١	١٣,٦	١٠٩	١٢٤
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٢٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧	٠٠	٤٠	٥٢
٥١ ـ جورجيا	٠٠	١٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩	٠٠	١٩	٢٧
٥٢ ـ اوزبكستان	٠٠	٢٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢	٠٠	٤٧	٥٩
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	١١٦٤٠	١٢٨٧٠	١٧١٠	١١٨٠	٢٣	١١٢	٥٤ أ	٠٠	٦٤	٧٨
٥٤ ـ بيرو	١٩٢٠	٩٦٠	٠٠	٠٠	١١	١٠٨	٥٢	١٠,٨	٦١	٧٥
٥٥ ـ غواتيمالا	٣٦٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤	١٠٠	٦٢ أ	٢٨,٥	٧٦	٨٤
٥٦ ـ الكونغو	٩٩٤٠	٠٠	٨١٠	٠٠	١٦	١٢٦	١١٤ أ	٢٣,٥	١٥٧	١٧٥
٥٧ ـ المغرب	١٣٠٩٠	٤٨٤٠	٠٠	١٠٥٠	٩	١٢٨	٥٧	١١,٨	٦٩	٨٤
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٠٠	٠٠	١٤٠٠	٠٠	١٦	٩٠	٤١	١٠,٤	٤٩	٥٤
٥٩ ـ كوادور	٢٩١٠	٩٨٠	٢٦٨٠	٦٢٠	١١	١٠٠	٤٥	١٦,٥	٥١	٦٤
٦٠ ـ الأردن	٢٤٨٠	٧٧٠	٨٧٠	٥٠٠	٧	٠٠	٢٨	٦,٤	٣٢	٤١
٦١ ـ رومانيا	٨٤٠	٥٦٠	٤٣٠	٠٠	٧	٤٩	٢٣	٠٠	٢٤	٣٢
٦٢ ـ السلفادور	٤١٠٠	٠٠	٨٩	٠٠	١١	١٠٣	٤٠	١٥,٥	٤٧	٥٢
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٢٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٤	٠٠	٦٤	٧٨
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠	٢٣	٣٢
٦٥ ـ بيلوانيا	٠٠	٢٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	٠٠	١٦	٢٣
٦٦ ـ الجزائر	٥٤٠	٣٢٠	٢٤٠	٠٠	٦	٢٧	١٦	٠٠	١٧	٢٢
٦٧ ـ كولومبيا	٢٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٧٤	٢١	١٠,١	٢١	٢٩
٦٨ ـ جامايكا	٢٦٣٠	٠٠	٥٣٠	٠٠	١١	٤٣	١٤	٧,٢	١٥	١٩
٦٩ ـ باراغواى	٢٣٠٠	١٢٥٠	٢٢١٠	٠٠	٨	٥٧	٣٦	٣,٧	٣٨	٤٩
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٤٦١٠	٠٠	٠٠	١٢	١١٨	٥٧	٠٠	٧٩	٩٢
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١	٠٠	٣٢	٤٣
٧٢ ـ تونس	٥٩٣٠	١٨٧٠	٩٤٠	٣٠٠	٨	١٢١	٤٨	٧,٨	٥١	٦٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	عدد السكان لكل طبيب		عدد السكان لكل ممرض أو ممرضة		الأطفال ذوى الوزن المنخفض عند المولد نسبة مئوية	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		تقشى سوء التغذية دون ٥ سنوات	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء)	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩٢ - ٨٧	اناث	ذكور
٧٣ - أوكرانيا	٠٠	٢٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨	٠٠	١٧	٢٥
٧٤ - الجزائر	٨١٠٠	٢٣٣٠	٠٠	٣٣٠	٩	١٣٩	٥٥	٩,٢	٦٦	٨٠
٧٥ - تايلند	٨٢٩٠	٤٣٦٠	١١٧٠	٩٦٠	١٣	٧٣	٢٦	١٣,٠	٢٦	٣٦
٧٦ - بولندا	٧٠٠	٤٩٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٣٣	١٤	٠٠	١٤	٢٠
٧٧ - لاتفيا	٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	١٧	٠٠	١٧	٢٥
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٢٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	١٣	٠٠	١٣	١٨
٧٩ - كومنتاريكا	١٦٢٠	١٠٣٠	٤٦٠	٠٠	٦	٦٢	١٤	٠٠	١٥	١٩
٨٠ - تركيا	٢٢٣٠	١٢٦٠	١٠١٠	٠٠	٨	١٤٧	٥٤	٠٠	٦٦	٧٢
٨١ - إيران (جمهورية - الإسلامية)	٣٢٧٠	٣١٤٠	١٧٨٠	١١٥٠	٩	١٣١	٦٥	٠٠	٨١	٨٨
٨٢ - بنما	١٦٦٠	٨٤٠	١٥٦٠	٠٠	١٠	٤٧	٢١ أ	٠٠	٢٣	٢٨
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١	١٠	٠٠	١٠	١٤
٨٤ - الاتحاد الروسى	٠٠	٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	٠٠	٢٠	٢٨
٨٥ - شيلى	٢١٦٠	٢١٥٠	٤٦٠	٣٤٠	٧	٧٨	١٧	٠٠	١٨	٢٤
٨٦ - ألبانيا	١٠٧٠	٠٠	٢٣٠	٠٠	٧	٦٦	٣٢	٠٠	٣٧	٤٢
٨٧ - منغوليا	٥٨٠	٣٨٠	٢٥٠	٠٠	١٠	١٠٢	٦٠	٠٠	٧٣	٨٨
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٣٨٦٠	١١٦٠	١٧٩٠	٨٧٠	١١	٩٦	٣٦	٠٠	٣٨	٥٠
الدخل المتوسط الأعلى	**١٩١٠ م**	**١١٤٠ م**	**٢٠٩٠ م**	**٠٠**		**٧٠ م**	**٤٠ م**		**٤٦ م**	**٥٥ م**
٨٩ - جنوب افريقيا	٠٠	١٧٥٠	٣٠٠	٠٠	٠٠	٧٩	٥٣ أ	٠٠	١٣	١٧
٩٠ - موريشيوس	٤١٩٠	١١٨٠	٦١٠	٠٠	٩	٦٠	١٨	٠٠	٢٠	٢٥
٩١ - استونيا	٠٠	٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠	١٣	٠٠	١٣	١٨
٩٢ - البرازيل	٢٠٣٠	٠٠	٤١٤٠	٠٠	١١	٩٥	٥٧ أ	٧,١	٧٠	١٦
٩٣ - بوتسوانا	١٥٢٢٠	٥١٥٠	١٩٠٠	٠٠	٨	١٠١	٣٥	١٥,٠	٣٧	١٩
٩٤ - ماليزيا	٤٣١٠	٢٥٩٠	١٢٧٠	٣٨٠	١٩	٤٥	١٤	٠٠	١٤	٢٠
٩٥ - هنزويلا	١١٢٠	٥٩٠	٤٤٠	٣٥٠	٩	٥٣	٣٣	٥,٩	٣٥	٤٣
٩٦ - بيلاروس	٠٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥	٠٠	١٥	٢١
٩٧ - هنغاريا	٥١٠	٣٤٠	٢١٠	٠٠	٩	٣٦	١٥	٠٠	١٥	٢١
٩٨ - أوروغواى	٩١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٤٦	٢٠	٧,٤	٣٠	٢٨
٩٩ - المكسيك	١٤٨٠	٠٠	١٦١٠	٠٠	١٢	٧٢	٣٥ أ	١٣,٩	٣٧	٤٩
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	٢٢٥٠	٠٠	١٩٠	٠٠	١٠	٥٢	١٥	٥,٩	١٥	٢١
١٠١ - الغابون	٥٢٥٠	٠٠	٥٧٠	٠٠	٠٠	١٣٨	٩٤ أ	٢٥,٠	١٤٣	١٦٢
١٠٢ - الأرجنتين	٥٣٠	٠٠	٩٦٠	٠٠	٨	٥٢	٢٩	٠٠	٣٣	٣٨
١٠٣ - عمان	٨٣٨٠	١٠٦٠	٣٤٢٠	٤٠٠	١٠	١١٩	٢٠	٠٠	٢٠	٢٨
١٠٤ - سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٠٠	٩	١٢
١٠٥ - بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩	١٣	٠٠	١٤	١٨
١٠٦ - جمهورية كوريا	٢٢٢٠	١٠٧٠	١٩٩٠	٥١٠	٩	٥١	١٣	٠٠	١٣	١٨
١٠٧ - اليونان	٦٢٠	٥٨٠	٩٩٠	٠٠	٦	٣٠	٨	٠٠	٩	١٢
١٠٨ - البرتغال	١١١٠	٤٩٠	٨٢٠	٠٠	٥	٥٦	٩	٠٠	١٠	١٣
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٧٤٦٠	٧٠٠	٢٠٧٠	٤٥٠	٧	١١٩	٢٨	٠٠	٢٩	٣٨
الدخل المنخفض والمتوسط	**٧٦٣٠ م**	**٤٨١٠ م**	**٤٧٠٠ م**	**٠٠**		**٠٠**	**٦٥ م**		**٩٩ م**	**٨٨ م**
افريقيا جنوب الصحراء	**٣١٧٢٠ م**	**١٩٦٩٠ م**	**٣١٦٠ م**	**٠٠**		**١٤٢ م**	**٩٩ م**		**١٦٠ م**	**١٧٩ م**
شرق آسيا والمحيط الهادى	**٥٠٩٠ م**	**٠٠**	**٢٧٢٠ م**	**٠٠**		**٤٤ م**	**٣٩ م**		**٤٣ م**	**٥٥ م**
جنوب آسيا	**٩١٢٠ م**	**٢٩٣٠ م**	**١٠١٥٠ م**	**٠٠**		**١٣٨ م**	**٨٥ م**		**١١١ م**	**١٢٢ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٠٠**	**٤١٠ م**	**٠٠**	**٠٠**		**٠٠**	**٣٠ م**		**٣٤ م**	**٤١ م**
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**٦٤١٠ م**	**٢٢٤٠ م**	**١٩٤٠ م**	**٦٧٠ م**		**١٣٩ م**	**٥٨ م**		**٧٢ م**	**٨٩ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبى	**٢٠٢٠ م**	**٠٠**	**٢٩٤٠ م**	**٠٠**		**٨٥ م**	**٤٤ م**		**٥٢ م**	**٦١ م**
المدينة بصورة باهظة	**٣٤٩٠ م**	**٢٢٥٠ م**	**٢٣٤٠ م**	**٠٠**		**٨٩ م**	**٥٢ م**		**٦٥ م**	**٧٦ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٧١٠ م**	**٤٢٠ م**	**٢٢٠ م**	**٠٠**		**٢٠ م**	**٧ م**		**٨ م**	**١١ م**
١١٠ - ايرلندا	٩٨٠	٦٣٠	١٦٠	٠٠	٤	٢٠	٥	٠٠	٦	٧
١١١ - نيوزيلندا	٨٧٠	٠٠	١٥٠	٠٠	٦	١٧	٧	٠٠	٨	١١
١١٢ - + اسرائيل	٤١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧	٢٥	٩	٠٠	١٠	١٣
١١٣ - اسبانيا	٧٥٠	٢٨٠	٠٠	٠٠	٤	٢٨	٨	٠٠	٩	١١
١١٤ - + هونغ كونغ	١٥١٠	٠٠	٥٦٠	٠٠	٨	١٩	٦	٠٠	٧	٩
١١٥ - + سنغافورة	١٣٧٠	٨٢٠	٢٥٠	٠٠	٧	٢٠	٥	٠٠	٦	٧
١١٦ - استراليا	٨٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦	١٨	٧	٠٠	٨	١٠
١١٧ - المملكة المتحدة	٨١٠	٠٠	٢٤٠	٠٠	٧	١٩	٧	٠٠	٨	١٠
١١٨ - ايطاليا	٥٥٠	٢١٠	٠٠	٠٠	٥	٣٠	٨	٠٠	٩	١٢
١١٩ - هولندا	٨٠٠	٤١٠	٣٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٦	٠٠	٧	٩
١٢٠ - كندا	٦٨٠	٤٥٠	١٤٠	٠٠	٦	١٩	٧	٠٠	٨	١٠
١٢١ - بلجيكا	٦٥٠	٣١٠	٠٠	٠٠	٦	٢١	٩	٠٠	١٠	١٣
١٢٢ - فنلندا	٩٦٠	٤١٠	١٣٠	٠٠	٤	١٣	٦	٠٠	٧	٩
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	١١٠٠	١٠٤٠	٠٠	٥٥٠	٦	٨٧	٢٠ أ	٠٠	٢٢	٢٧
١٢٤ - فرنسا	٧٥٠	٣٥٠	٢٧٠	٠٠	٥	١٨	٧	٠٠	٨	١١
١٢٥ - النمسا	٥٤٠	٢٣٠	٣٠٠	٠٠	٦	٢٦	٧	٠٠	٩	١١
١٢٦ - المانيا	٥٨٠ ب	٣٧٠ ب	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣	٦	٠٠	٧	٩
١٢٧ - الولايات المتحدة	٦٣٠	٤٢٠	١٦٠	٠٠	٧	٢٠	٩	٠٠	٩	١٢
١٢٨ - النرويج	٧٢٠	٠٠	١٦٠	٠٠	٤	١٣	٦	٠٠	٧	٩
١٢٩ - الدانمرك	٦٩٠	٣٩٠	٠٠	٠٠	٦	١٤	٧	٠٠	٧	٩
١٣٠ - السويد	٧٣٠	٣٧٠	١٤٠	٠٠	٥	١١	٥	٠٠	٦	٨
١٣١ - اليابان	٨٩٠	٦١٠	٣١٠	٠٠	٦	١٣	٥	٠٠	٥	٧
١٣٢ - سويسرا	٧٠٠	٦٣٠	٠٠	٠٠	٥	١٥	٦	٠٠	٧	٩
العالم	**٦٩٨٠ م**	**٣٨٥٠ م**	**٣٩٨٠ م**	**٠٠**		**٩٧ م**	**٦٠ م**		**٨١ م**	**٩٢ م**

(أ) استنادا لتقدير ديمغرافى يرجع لخمس سنوات أو اكثر ، التوقيت عنصر واحد فقط من نوعية البيانات . أنظر مفتاح الجداول لمعرفة السنة الاخيرة .
(ب) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٢٨ : التعلـيم

	نسبة مئوية من المجموعة العمرية المقيدة في التعليم										صافي القبول بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)		نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائي	
	الابتـــدائي				الثـــانوي				التعليم العالي					
	الاجمالي		اناث		الاجمالي		اناث							
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٥	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩١
اقتصادات منخفضة الدخل	٧٤ م	١٠١ م	٠٠	٩٣ م	٢١ م	٤١ م	٠٠	٣٥ م	٠٠	٣ م	٠٠	٠٠	٣٦ م	٣٨ م
باستبعاد الصين والهند	٥٥ م	٧٩ م	٤٤ م	٧١ م	١٣ م	٢٨ م	٨ م	٢٥ م	٣ م	٥ م	٠٠	٧٤ م	٣٩ م	٣٨ م
١ . موزامبيق	٤٧	٦٣	٠٠	٥٣	٥	٨	٠٠	٥	صفر	٠٠	٠٠	٤١	٦٩	٥٥
٢ . اثيوبيا	١٦	٢٥	١٠	٢١	٤	١٢	٢	١١	صفر	١	٠٠	٠٠	٤٨	٣٠
٣ . تنزانيا	٣٤	٦٩	٢٧	٦٨	٣	٥	٢	٤	صفر	صفر	٠٠	٤٧	٤٧	٣٦
٤ . سيراليون	٣٤	٤٨	٢٧	٣٩	٨	١٦	٥	١٢	١	١	٠٠	٠٠	٣٢	٣٤
٥ . نيبال	٢٦	٠٠	٨	٠٠	١٠	٠٠	٣	٠٠	٣	٧	٠٠	٠٠	٢٢	٣٩
٦ . أوغندا	٣٨	٧١	٣٠	٦٣	٤	١٣	٢	٣٥	١	١	٠٠	٠٠	٣٤	٠٠
٧ . بوتان	٦	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	٠٠	٠٠	٢١	٠٠
٨ . بوروندي	٣٠	٧٠	٢٠	٦٣	٢	٦	١	٤	١	١	٠٠	٠٠	٣٧	٦٦
٩ . ملاوي	٠٠	٦٦	٠٠	٦٠	٠٠	٤	٠٠	٣	١	١	٠٠	٥٤	٤٣	٦٤
١٠ . بنغلاديش	٥٤	٧٧	٣٥	٧١	٠٠	١٩	٠٠	١٢	٣	٤	٠٠	٦٥	٤٦	٦٣
١١ . تشاد	٣٥	٦٥	١٧	٤١	٢	٧	صفر	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٥	٦٤
١٢ . غينيا بيساو	٣٩	٠٠	٢٣	٠٠	٨	٠٠	٦	٠٠	صفر	٠٠	٥٩	٠٠	٤٥	٠٠
١٣ . مدغشقر	٩٠	٩٢	٨٢	٩١	١٢	١٩	٩	١٨	٣	٣	٠٠	٦٤	٦٥	٤٠
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٣	٩٨	٤٠	٨٤	٣	٢٢	٢	١٧	١	١	٠٠	٦٩	٣٦	٢٨
١٥ . رواندا	٦٨	٧١	٦٠	٧٠	٢	٨	١	٧٠	صفر	١	٠٠	٦٥	٦٠	٥٨
١٦ . النيجر	١٤	٢٩	١٠	٢١	١	٦	١	٤	صفر	١	٠٠	٢٥	٣٩	٤٢
١٧ . بوركينا فاصو	١٣	٣٠	١٠	٢٤	١	٨	١	٥	صفر	١	٠٠	٢٩	٤٤	٥٨
١٨ . الهند	٧٣	٩٨	٥٦	٨٤	٢٦	٤٤	١٥	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤١	٦٠
١٩ . كينيا	٥٨	٩٥	٤٨	٩٣	٩	٢٩	٥	٢٥	١	٢	٨٨	٠٠	٣٤	٣١
٢٠ . مالي	٢٢	٢٥	١٥	١٩	٥	٧	٢	٥	صفر	١	٠٠	١٩	٤٠	٤٧
٢١ . نيجيريا	٣٧	٧١	٢٧	٦٢	٤	٢٠	٣	١٧	٢	٤	٠٠	٠٠	٣٤	٣٩
٢٢ . نيكاراغوا	٨٠	١٠١	٨١	١٠٤	١٨	٤٤	١٧	٤٦	١٤	١٠	٦٥	٧٥	٣٧	٣٦
٢٣ . توغو	٧١	١١١	٤٤	٨٧	٧	٢٣	٣	١٢	٢	٣	٠٠	٠٠	٥٨	٥٩
٢٤ . بنن	٣٦	٦٦	٢٢	٣٩	٥	١٢	٣	٧	٢	٣	٠٠	٠٠	٤١	٣٥
٢٥ . جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٤	٦٨	٤١	٥٢	٤	١٢	٢	٧	١	٢	٠٠	٥٥	٦٤	٩٠
٢٦ . باكستان	٤٠	٤٦	٢٢	٣١	١٣	٢١	٥	١٣	٤	٣	٠٠	٠٠	٤١	٤١
٢٧ . غانا	٦٤	٧٧	٥٤	٦٩	١٤	٣٨	٨	٢٩	٢	٢	٠٠	٠٠	٣٠	٢٩
٢٨ . الصين	٨٩	١٢٣	٠٠	١١٨	٢٤	٥١	٠٠	٤٥	١	٢	٠٠	١٠٠	٢٩	٢٢
٢٩ . طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ . غينيا	٣٣	٣٧	٢١	٢٤	١٣	١٠	٥	٥	٥	٠٠	٠٠	٢٦	٤٤	٤٩
٣١ . موريتانيا	١٤	٥٥	٨	٤٨	٢	١٤	صفر	١٠	٠٠	٣	٠٠	٠٠	٢٤	٤٧
٣٢ . سري لانكا	٩٩	١٠٨	٩٤	١٠٦	٤٧	٧٤	٤٨	٧٧	٣	٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٢
٣٣ . زمبابوي	٧٤	١١٧	٦٦	١٢٠	٧	٥٢	٦	٤٥	١	٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩
٣٤ . هندوراس	٨٧	١٠٥	٨٧	١٠٧	١٤	١٩	١٣	٣٤	٨	٩	٠٠	٠٠	٣٥	٣٨
٣٥ . ليسوتو	٨٧	١٠٧	١٠١	١١٦	٧	٢٥	٧	٣٠	٢	٣	٠٠	٧٠	٤٦	٥٤
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٧١	١٠١	٥٧	٩٣	٣٥	٨٠	٢٣	٧٣	١٨	١٩	٠٠	٠٠	٣٨	٢٤
٣٧ . اندونيسيا	٨٠	١١٦	٧٣	١١٤	١٦	٤٥	١١	٤١	٤	١٠	٧٢	٩٨	٢٨	٢٣
٣٨ . ميانمار	٨٣	١٠٢	٧٨	٠٠	٢١	٢٠	١٦	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	٣٥
٣٩ . الصومال	١١	٠٠	٥	٠٠	٥	٠٠	٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	٠٠	٣٣	٠٠
٤٠ . السودان	٣٨	٥٠	٢٩	٤٣	٧	٢٢	٤	٢٠	٢	٣	٠٠	٠٠	٤٧	٣٤
٤١ . جمهورية اليمن	٢٢	٧٦	٧	٣٧	٣	٣١	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١	٣٧
٤٢ . زامبيا	٩٠	٩٢	٨٠	٠٠	١٣	٠٠	٨	٠٠	٢	٢	٠٠	٠٠	٤٧	٠٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٩٣ م	١٠٤ م	٨٧ م	٩٩ م	٣٢ م	٥٥ م	٢٦ م	٥٦ م	١٣ م	١٨ م	٠٠	٩٠ م	٣٤ م	٢٥ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ . كوت ديفوار	٥٨	٦٩	٤٥	٥٨	٩	٢٤	٤	١٦	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥	٣٧
٤٤ . بوليفيا	٧٦	٨٥	٦٢	٨١	٢٤	٣٤	٢٠	٣١	١٣	٢٣	٧٣	٧٩	٢٧	٢٥
٤٥ . أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ . الفلبين	١٠٨	١١٠	٠٠	١١١	٤٦	٧٤	٠٠	٧٥	٢٨	٢٨	٩٥	٩٩	٢٩	٣٣
٤٧ . أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ . المنغال	٤١	٥٩	٣٢	٤٩	١٠	١٦	٦	١١	٣	٣	٠٠	٤٨	٤٥	٥٨
٤٩ . الكاميرون	٨٩	١٠١	٧٥	٩٣	٧	٢٨	٤	٢٣	٢	٣	٦٩	٧٥	٤٨	٥١
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ . جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ . أوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٥٢	٧١	٣٩	٦٥	٨	١٢	٤	١٠	٢	٠٠	٠٠	٧٣	٣٠	٣١
٥٤ . بيرو	١٠٧	١٢٦	٩٩	٠٠	٣١	٧٠	٢٧	٠٠	١٩	٣٦	٠٠	٠٠	٣٥	٢٨
٥٥ . غواتيمالا	٥٧	٧٩	٥١	٧٣	٨	٢٨	٨	٠٠	٨	٠٠	٥٣	٠٠	٣٦	٣٤
٥٦ . الكونغو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥	٦	٠٠	٠٠	٦٢	٦٦
٥٧ . المغرب	٥٢	٦٦	٣٦	٥٤	١٣	٢٨	٧	٢٩	٦	١٠	٤٧	٠٠	٣٤	٢٧
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥	٤٧
٥٩ . اكوادور	٩٧	٠٠	٩٥	٠٠	٢٢	٠٠	٢٣	٠٠	٣٧	٢٠	٧٨	٠٠	٣٨	٠٠
٦٠ . الأردن	٠٠	٩٧	٠٠	٩٨	٠٠	٩١	٠٠	٦٢	٢٧	٢٥	٠٠	٠٠	٣٩	٢٤
٦١ . رومانيا	١١٢	٩٠	١١٣	٩٠	٤٤	٨٠	٣٨	٨٠	١١	٩	٠٠	٠٠	٢١	١٧
٦٢ . السلفادور	٨٥	٧٦	٨٣	٧٧	٢٢	٢٥	٢١	٢٧	٤	١٦	٠٠	٧٠	٣٦	٤٤
٦٣ . تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ . مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ . ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ . بلغاريا	١٠١	٩٢	١٠٠	٩١	٧٩	٧١	٠٠	٧٣	١٦	٣٠	٩٦	٨٥	٢٢	١٥
٦٧ . كولومبيا	١٠٨	١١١	١١٠	١١٢	٢٥	٥٥	٢٤	٦٠	١٠	١٤	٠٠	٧٣	٣٨	٣٠
٦٨ . جامايكا	١١٩	١٠٦	١١٩	١٠٨	٤٦	٦٢	٤٥	٦٦	٧	٦	٩٠	٩٩	٤٧	٣٧
٦٩ . باراغواي	١٠٩	١٠٩	١٠٣	١٠٨	١٧	٣٠	١٧	٣١	٩	٨	٨٣	٩٥	٣٢	٢٥
٧٠ . ناميبيا	..	..	١١٩	..	١٢٦	..	٤١	..	٤٧	..	..	..	..	
٧١ . كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ . تونس	١٠٠	١١٧	٧٩	١١٠	٢٣	٤٦	١٣	٤٢	٥	٩	٠٠	٩٥	٤٧	٢٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	نسبة مئوية من المجموعة العمرية المقيدة فى التعليم										صافى القبول بالتعليم الابتدائى (نسبة مئوية)		نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائى	
	الابتدائى				الثانوى				التعليم العالى					
	الاجمالى		اناث		الاجمالى		اناث							
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٥	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
٧٣ ـ أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٥	٨
٧٤ ـ الجزائر	٧٦	٩٥	٥٨	٨٨	١١	٦٠	٦	٥٣	٦	١٢	٧٧	٨٨	٤٠	٢٨
٧٥ ـ تايلند	٨٣	١١٣	٧٩	٨٨	١٧	٣٣	١٥	٣٢	١٣	١٦	..	..	٣٥	١٨
٧٦ ـ بولندا	١٠١	٩٨	٩٩	٩٧	٦٢	٨٣	٦٥	٨٦	١٨	٢٢	٩٦	٩٧	٢٣	١٧
٧٧ ـ لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	..	١٠٠	..	..	..	٩٧	..	..	..	٢٧	..	..	..	١٩
٧٩ ـ كوستاريكا	١١٠	١٠٣	١٠٩	١٠٢	٢٨	٤٣	٢٩	٤٥	٢٣	٢٨	٩٢	٨٧	٣٠	٣٢
٨٠ ـ تركيا	١١٠	١١٠	٩٤	١١٠	٢٧	٥١	١٥	٤٠	٦	١٥	..	٩٩	٣٨	٢٩
٨١ ـ ايران (جمهورية ـ الإسلامية)	٧٢	١١٢	٥٢	١٠٥	٢٧	٥٧	١٨	٤٩	٤	١٢	..	٩٤	٣٢	٣١
٨٢ ـ بنما	٩٩	١٠٦	٩٧	١٠٥	٣٨	٦٠	٤٠	٦٢	٢٢	٢٤	٨٧	٩٣	٢٧	٢٠
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ ـ شيلى	١٠٧	٩٨	١٠٧	٩٧	٣٩	٧٢	٤٢	٧٥	١٣	٢٣	٩٤	٨٦	٥٠	٢٥
٨٦ ـ ألبانيا	١٠٦	١٠١	١٠٢	١٠١	٣٥	٧٩	٢٧	٧٤	٥	٧	..	..	٢٦	١٩
٨٧ ـ منغوليا	١١٣	٨٩	..	..	٨٧	٧٧	..	..	..	١٥	..	..	٣٠	٢٥
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٧٨	١٠٩	٥٩	١٠٣	٣٨	٥٠	٢١	٤٣	١٨	١٩	٨٧	٩٨	٣٧	٢٥
الدخل المتوسط الأعلى	٩٤ م	١٠٥ م	٩٢ م	١٠٥ م	٣٢ م	٥٤ م	٢٩ م	٦٤ م	١٤ م	١٩ م	٨٠ م	٩٠ م	٣٤ م	٢٤ م
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٩٩	..	٩٩	..	١٨	..	١٧	..	..	..	..	..	٣٤	..
٩٠ ـ موريشيوس	٩٤	١٠٦	٩٣	١٠٨	٣٠	٥٤	٢٥	٥٦	١	٢	٨٢	٩٢	٣٢	٢١
٩١ ـ اسونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ ـ البرازيل	٨٢	١٠٦	٨٢	..	٢٦	٣٩	٢٦	..	١٢	١٢	٧١	٨٨	٢٨	٢٣
٩٣ ـ بوتسوانا	٦٥	١١٩	٦٧	١٢١	٧	٥٤	٦	٥٧	١	٣	٥٨	٩١	٣٦	٣٠
٩٤ ـ الأرجنتين	٨٧	٩٣	٨٤	٩٣	٣٤	٥٨	٢٨	٥٩	٤	٧	..	..	٣١	٢٠
٩٥ ـ فنزويلا	٩٤	٩٩	٩٤	١٠٠	٣٣	٣٤	٣٤	٤٠	٢١	٣٠	٨١	٦١	٣٥	٢٣
٩٦ ـ بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ ـ هنغاريا	٩٧	٨٩	٩٧	٨٩	٦٣	٨١	٥٥	٨١	١٣	١٥	..	٩٠	١٨	١٢
٩٨ ـ أوروغواى	١١٢	١٠٨	١٠٩	١٠٧	٥٩	٨٤	٦٤	..	١٨	٣٢	..	..	٢٩	٢٢
٩٩ ـ المكسيك	١٠٤	١١٤	١٠١	١١٢	٢٢	٥٥	١٧	٥٥	١٤	١٥	..	٩٨	٤٦	٣٠
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	١٠٦	٩٦	١٠٧	٩٦	٤٢	٨١	٤٤	٨٢	٥	٧	٨٧	٩١	٣٤	٢٦
١٠١ ـ الغابون	٨٥	..	٨١	..	٨	..	٥	..	..	٣	..	..	٤٦	٤٤
١٠٢ ـ الأرجنتين	١٠٥	١٠٧	١٠٦	١١٤	٤٤	..	٤٧	..	٢٢	٤٣	٩٦	..	١٩	١٨
١٠٣ ـ عمان	٣	١٠٠	١	٩٦	..	٥٧	..	..	صفر	٦	٣٢	٨٤	١٨	٢٧
١٠٤ ـ سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ ـ بورتوريكو	١١٧	..	..	..	٧١	..	..	..	٤٨	..	..	..	٣٠	..
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	١٠٣	١٠٧	١٠٣	١٠٩	٤٢	٨٨	٣٢	٨٨	١٦	٤٠	٩٩	١٠٠	٥٧	٣٤
١٠٧ ـ اليونان	٩٧	٩٧	١٠٦	٩٨	٦٣	٩٨	٥٥	٩٤	١٧	٢٥	٩٧	..	٣١	٢٠
١٠٨ ـ البرتغال	٩٨	١٢٢	٩٦	١١٥	٥٧	٦٨	٥١	٧٤	١١	٢٣	٩١	٩٩	٣٤	١٤
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٤٥	٧٧	٢٩	٧٢	١٢	٤٦	٥	٤١	٧	١٣	٤٢	٦٢	٢٤	١٦
الدخل المنخفض والمتوسط	٧٩ م	٩٠٢ م	٦٣ م	٩٤ م	٢٤ م	٤٥ م	١٧ م	٣٩ م	٦ م	٨ م	٢٠ م	٩٢ م	٣٥ م	٣٥ م
افريقيا جنوب الصحراء	٥٠ م	٩٦ م	٤١ م	٥٨ م	٧ م	١٨ م	٥ م	١٩ م	١ م	٢ م	٦٠ م	..	٤٢ م	٤١ م
شرق آسيا والمحيط الهادى	٨٨ م	١١٩ م	..	..	٢٥ م	٥٠ م	..	٤٧ م	٤ م	٥ م	٦٠ م	١٠٠ م	٣٠ م	٢٥ م
جنوب آسيا	٦٧ م	٨٩ م	٥٠ م	٧٦ م	٢٥ م	٣٩ م	١٤ م	٢٩ م	..	..	..	..	٤٢ م	٥٧ م
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٦٨ م	٩٨ م	٥٠ م	٨٩ م	٢٤ م	٥٩ م	١٥ م	٤٠ م	١٠ م	١٥ م	٨٩ م	٣٨ م	٣٧ م	٣٧ م
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٩٥ م	١٠٦ م	٩٤ م	١٠٥ م	٢٨ م	٤٧ م	٢٦ م	٥٤ م	١٥ م	١٨ م	٨٧ م	..	٣٤ م	٢٦ م
المدينة بصورة باطلة	٩٠ م	١٠٣ م	٨٥ م	٩٧ م	٣٠ م	٥٠ م	٢٧ م	٥٤ م	١٤ م	١٧ م	..	٩١ م	٣٢ م	٢٥ م
اقتصادات مرتفعة الدخل	١٠٦ م	١٠٤ م	١٠٦ م	١٠٣ م	٧٣ م	٩٣ م	٧١ م	٩٥ م	٣٦ م	٥٠ م	٨٨ م	٩٩ م	٢٦ م	١٧ م
١١٠ ـ ايرلندا	١٠٦	١٠٣	١٠٦	١٠٣	٧٤	١٠١	٧٧	١٠٥	٢٠	٣٤	٩١	٨٨	٢٤	٢٧
١١١ ـ نيوزيلندا	١١٠	١٠٤	١٠٩	١٠٣	٧٧	٨٤	٧٦	٨٥	٢٩	٤٥	١٠٠	١٠٠	٢١	١٩
١١٢ ـ + إسرائيل	٩٦	٩٥	٩٦	٩٦	٥٧	٨٥	٦٠	٨٩	٢٩	٣٤	..	..	١٧	١٧
١١٣ ـ أسبانيا	١٢٣	١٠٩	١٢٥	١٠٨	٥٦	١٠٨	٤٨	١١٣	٢٤	٣٦	١٠٠	..	٣٤	٢١
١١٤ ـ + هونغ كونغ	١١٧	١٠٨	١١٥	..	٣٦	..	٣١	..	١١	١٨	٩٢	..	٣٣	٢٧
١١٥ ـ + سنغافورة	١٠٥	١٠٨	١٠١	١٠٧	٤٦	٧٠	٤٥	٧١	٨	..	١٠٠	١٠٠	٣٠	٢٦
١١٦ ـ استراليا	١١٥	١٠٧	١١٥	١٠٧	٨٢	٨٢	٨٠	٨٣	٢٥	٣٩	٩٨	٩٧	٢٨	١٧
١١٧ ـ المملكة المتحدة	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٥	٧٣	٨٦	٧٣	٨٨	٢٠	٢٨	٩٧	١٠٠	٢٣	٢٠
١١٨ ـ ايطاليا	١١٠	٩٤	١٠٩	٩٤	٦١	٧٦	٥٥	٧٦	٢٨	٣٢	٩٧	..	٢٢	١٢
١١٩ ـ هولندا	١٠٢	١٠٢	١٠٢	١٠٣	٥٠	٩٧	٦٩	٩٦	٣٠	٣٨	٩٢	١٠٠	٣٠	١٧
١٢٠ ـ كندا	١٠١	١٠٧	١٠٠	١٠٦	٦٥	١٠٤	٦٥	١٠٤	٤٢	٩٩	..	٩٦	٢٣	١٥
١٢١ ـ بلجيكا	١٠٣	٩٩	١٠٤	١٠٠	٨١	١٠٢	٨٠	١٠٣	٢٦	٣٨	..	٩٩	٢٠	١٠
١٢٢ ـ فنلندا	٨٢	٩٩	٧٩	٩٩	١٠٢	١٢١	١٠٦	١٣٣	٣٢	٥١	..	.	٢٢	١٨
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٩٣	١١٥	٧١	١١٤	٢٢	٩٩	٩	٧٣	٢	١١	..	١٠٠	٢٧	١٨
١٢٤ ـ فرنسا	١١٧	١٠٧	١١٧	١٠٦	٧٤	١٠١	٧٧	١٠٤	٢٦	٤٣	٩٨	١٠٠	٢٦	١٢
١٢٥ ـ النمسا	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٢	٧٢	١٠٤	٧٣	١٠٠	٢٣	٣٥	٨٩	..	٢١	١١
١٢٦ ـ المانيا	..	١٠٧	..	١٠٧	..	..	..	١٠٣	٢٧	٣٦	..	..	..	١٧
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	..	١٠٤	..	١٠٤	..	٩٠	..	٩٠	٥٦	٧٦	٧٢	٩٩	٢٧	..
١٢٨ ـ النرويج	٨٩	١٠٠	٩٤	١٠٠	٨٣	١٠٣	٨٣	١٠٤	٢٦	٤٥	١٠٠	٩٨	٢٠	٦
١٢٩ ـ الدانمرك	٩٦	٩٦	٩٧	٩٦	٧٨	١٠٨	٧٥	١١٠	٢٩	٣٦	..	..	٩	١١
١٣٠ ـ السويد	٩٤	١٠٠	٩٥	١٠٠	٨٦	٩١	٨٥	٩٣	٣١	٣٤	١٠٠	١٠٠	٢٠	٦
١٣١ ـ اليابان	٩٩	١٠٢	٩٩	١٠٢	٨٦	٩٧	٨٦	٩٨	٣١	٣١	٩٩	١٠٠	٢٦	٢١
١٣٢ ـ سويسرا	..	١٠٣	..	١٠٤	..	٩١	..	٨٨	١٨	٢٩	..	..	..	..
العالم	٨٣ م	١٠٢ م	٧١ م	٩٦ م	٣١ م	٥٢ م	٢٨ م	٥٩ م	١٢ م	١٧ م	٥٠ م	٩٤ م	٣٣ م	٣٣ م

جدول ٢٩ : مقارنة بين الجنسين

	الصحة					التعليم				العمالة	
	العمر المتوقع عند المولد (سنوات)				وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء ١٩٨٨	نسبة مئوية من المجموعة العمرية التى تمتد حتى الصف الرابع				نسبة الاناث فى قوة العمل (٪)	
	اناث		ذكور			اناث		ذكور			
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢		١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	٥٤ م ٤٧ م	٦٣ م ٥٧ م	٥٣ م ٤٦ م	٦١ م ٥٥ م	٠٠ ٠٠	٠٠ ٦٥ م	٠٠ ٦٦ م	٠٠ ٧٤ م	٠٠ ٩٩ م	٣٦ م ٣٢ م	٣٥ م ٣١ م
١ ـ موزامبيق	٤٢	٤٥	٣٦	٤٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٤٧
٢ ـ أثيوبيا	٤٤	٥٠	٤٣	٤٧	٠٠	٥٧	٥٦	٥٦	٥٦	٤٠	٣٧
٣ ـ نترنيا	٤٧	٥٢	٤٤	٤٩	٣٤٢	٨٢	٩٠	٨٨	٨٩	٥١	٤٧
٤ ـ سيراليون	٣٦	٤٥	٣٣	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠	٣٢
٥ ـ نيبال	٤٢	٥٣	٤٣	٥٤	٨٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦	٣٣
٦ ـ أوغندا	٥١	٤٤	٤٩	٤٣	٥٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١	٤١
٧ ـ بورندى	٤١	٤٩	٣٩	٤٨	١٣٠٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣	٣٢
٨ ـ بوروندى	٤٥	٥٠	٤٢	٤٦	٠٠	٤٧	٨٤	٤٥	٨٤	١٧	٥٠
٩ ـ ملاوى	٤١	٤٥	٤٠	٤٤	٣٥٠	٥٥	٦٧	٦٠	٧٢	٣٦	٤١
١٠ ـ بنغلاديش	٤٤	٥٦	٤٦	٥٥	٩٠٠	٠٠	٤٣	٠٠	٤٣	٠٠	٤٩
١١ ـ تشاد	٤٠	٤٦	٣٧	٤٦	٠٠	٠٠	٧٧	٠٠	٨١	٩	٢١
١٢ ـ غينيا بيساو	٣٦	٣٩	٣٥	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٢	٤٠
١٣ ـ مدغشقر	٤٧	٥٣	٤٤	٥٠	٣٣٣	٦٥	٠٠	٦٣	٠٠	٧٠	٣٩
١٤ ـ جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٤٢	٥٣	٣٩	٥٠	٥٩١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٦	٤٤
١٥ ـ رواندا	٤٦	٤٨	٤٣	٤٥	٣٠٠	٦٣	٧٥	٦٥	٧٥	٤٤	٤٧
١٦ ـ النيجر	٤٠	٤٨	٣٧	٤٤	٠٠	٧٥	٩٣	٧٤	٧٨	٣٥	٤٦
١٧ ـ بوركينا فاصو	٤٢	٥٠	٣٩	٤٧	٨١٠	٧١	٨٦	٦٨	٨٤	٣٣	٤٨
١٨ ـ الهند	٤٩	٦٢	٥٠	٦١	٠٠	٤٢	٠٠	٤٥	٠٠	٣٩	٣٠
١٩ ـ كينيا	٥٢	٦١	٤٨	٥٧	٠٠	٨٤	٧٨	٨٤	٧٦	٤٢	٣٩
٢٠ ـ مالى	٣٩	٥٠	٣٦	٤٧	٢٣٢٥	٥٢	٦٨	٨٩	٧٥	٢٩	١٦
٢١ ـ نيجيريا	٤٣	٥٤	٤٠	٥٠	٨٠٠	٦٤	٠٠	٦٦	٠٠	٤٩	٣٤
٢٢ ـ نيكاراغوا	٥٥	٦٩	٥٢	٦٥	٣٠٠	٤٨	٦٢	٤٥	٥٩	٨٩	٢٦
٢٣ ـ توغو	٤٦	٥٧	٤٣	٥٣	٠٠	٨٥	٧٨	٨٨	٨٦	٢٦	٣٩
٢٤ ـ بنن	٤٥	٥٢	٤٣	٤٩	١٦١	٧١	٠٠	٧٥	٠٠	٤٤	٤٧
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٤٥	٤٩	٤٠	٤٥	٠٠	٦٧	٨١	٦٧	٨٥	٢٠	٤٩
٢٦ ـ باكستان	٥٩	٥٩	٤٩	٥٩	٢٧٠	٥٦	٤٤	٦٠	٥٣	٢٥	١٣
٢٧ ـ غانا	٥١	٥٨	٤٨	٥٤	١٠٠٠	٧٧	٠٠	٨٢	٠٠	٣٥	٤٢
٢٨ ـ الصين	٦٣	٧١	٦١	٦٨	١١٥	٠٠	٧٦	٠٠	٨١	٨٦	٤٣
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٧٢	٠٠	٦٧	٣٩		٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٣٧	٤٤	٣٦	٤٤	١٢٤٧	٠٠	٧٧	٠٠	٨٦	٢٦	٣١
٣١ ـ موريتانيا	٤١	٥٠	٣٨	٤٦	٨٠٠	٠٠	٨٣	٠٠	٨٣	١٣	٢٣
٣٢ ـ سيراليون	٦٦	٧٤	٦٤	٧٠	٨٠	٩٤	٩٧	٧٣	٩٩	١٠١	٢٧
٣٣ ـ زمبابوى	٥٢	٦١	٤٩	٥٨	٧٧	٧٤	٨١	٨٠	٨١	٦٣	٣٤
٣٤ ـ هندوراس	٥٥	٦٨	٥١	٦٤	٢٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩	٢٠
٣٥ ـ ليسوتو	٥٢	٦٣	٤٨	٥٨	٢٢٠	٨٧	٨٧	٧٠	٧٦	١١١	٤٣
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٥٢	٦٣	٥٠	٦٠	٠٠	٨٥	٠٠	٩٣	٠٠	٤٨	١٠
٣٧ ـ اسوتيمبا	٤٩	٦٢	٤٦	٥٩	٤٥٠	٦٧	٨١	٨٩	٩٩	٥٩	٣١
٣٨ ـ موتامبا	٥٣	٦٢	٥٠	٥٨	٠٠	٣٩	٠٠	٥٨	٠٠	٦٥	٣٧
٣٩ ـ الصومال	٤٢	٥٠	٣٩	٤٧	٠٠	٤٦	٠٠	٥١	٠٠	٢٧	٣٨
٤٠ ـ السودان	٤٣	٥٣	٤١	٥١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠	٢٢
٤١ ـ جمهورية اليمن	٤٢	٥٣	٤١	٥٢	٣٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣	١٤
٤٢ ـ زامبيا	٤٨	٤٩	٤٥	٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩	٣٠
اقتصادات متوسطة الدخل	٦٢ م	٧١ م	٥٨ م	٦٥ م	٠٠	٧٧ م	٨٦ م	٧٦ م	٩٠ م	٩١ م	٣٠ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٧١ م	٠٠	٦٤ م	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ ـ كوت ديفوار	٤٦	٥٩	٤٣	٥٣	٠٠	٧٧	٨٣	٨٣	٨٨	٧١	٣٤
٤٤ ـ برازيل	٤٨	٦٢	٤٤	٥٨	٣٧١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٠	٢١
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٧٥	٠٠	٦٧	٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ تايلند	٥٩	٦٧	٥٦	٦٣	٧٤	٠٠	٨٥	٠٠	٨٤	٩٤	٣٣
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٧٣	٠٠	٦٧	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣١
٤٨ ـ السنغال	٤٤	٥٠	٤٢	٤٨	٠٠	٠٠	٩٠	٠٠	٩٤	٦٣	٤١
٤٩ ـ الكاميرون	٤٦	٥٨	٤٣	٥٤	٠٠	٥٩	٨٥	٥٨	٨٦	٧٤	٣٧
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٧٠	٠٠	٦٢	٤٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٧٦	٠٠	٦٩	٥٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ أزبكستان	٠٠	٧٢	٠٠	٦٦	٤٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ أيفوا غينيا الجديدة	٤٧	٥٧	٤٧	٥٥	٧٠٠	٧٦	٠٠	٨٤	٠٠	٨٠	٢٩
٥٤ ـ بيرو	٥٦	٦٧	٥٢	٦٣	١٦٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤	٢٠
٥٥ ـ جواتيمالا	٥٤	٦٧	٥١	٦٢	٠٠	٣٣	٠٠	٧٣	٠٠	٦٥	١٣
٥٦ ـ كونغو	٤٩	٥٤	٤٣	٤٩	٠٠	٨٦	٨٨	٨٩	٧١	٤٣	٤٠
٥٧ ـ لمغرب	٥٣	٦٥	٥٠	٦٢	٠٠	٧٨	٨٠	٨٣	٨١	٦٦	٢١
٥٨ ـ لجمهورية الدومينيكية	٦١	٧٠	٥٧	٦٥	٣٠٠	٥٥	٥٢	١٣	٧٠	٩٨	١١
٥٩ ـ كوادور	٦٠	٦٩	٥٧	٦٥	١٥٦	٦٩	٠٠	٧٠	٠٠	٧٦	١٦
٦٠ ـ لاردن	٠٠	٧٢	٠٠	٦٨	٠٠	٩٠	٩٧	٩٢	٩٩	٩٤	٦
٦١ ـ رومانيا	٧١	٧٣	٦٧	٦٧	٠٠	٩٠	٠٠	٨٩	٠٠	١٠٦	٤٤
٦٢ ـ لسفادور	٦٠	٦٩	٥٦	٦٤	١٤٨	٦١	٠٠	٦٢	٠٠	٩٨	٢٠
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٧٠	٠٠	٦٣	٥٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٧٢	٠٠	٦٥	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٧٥	٧٦	٦٧	٦٦	٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٧٤	٧٥	٦٩	٦٨	٠٠	٩١	١٠٠	٩١	٩٣	٩٤	٤٦
٦٧ ـ كولومبيا	٦٣	٧٢	٥٩	٦٦	٢٠٠	٥٧	٧٤	٥١	٧٢	٩٨	٢٢
٦٨ ـ جامايكا	٧٠	٧٦	٦٦	٧١	١١٥	٠٠	١٠٠	٠٠	٩٨	١٠٠	٤٦
٦٩ ـ باراغواى	٦٧	٧٠	٦٣	٦٥	٣٠٠	٧٠	٧٧	٧١	٧٧	٨٩	٢١
٧٠ ـ ناميبيا	٤٩	٦٠	٤٧	٥٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٨	٢٤
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٧٣	٠٠	٦٤	٥٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٥٥	٦٩	٥٤	٦٧	١٢٧	٠٠	٩١	٠٠	٩٤	٨٥	١٢

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	الصحة				التعليم						العمالة
	العمر المتوقع عند المولد (سنوات)				نسبة مئوية من المجموعة العمرية التي تستمر حتى الصف الرابع				الإناث لكل ١٠٠ من الذكور		نسبة الإناث في قوة العمل (٪)
	إناث		ذكور		إناث		ذكور		الابتدائي	الثانوي(أ)	
	١٩٧٠-١٩٩٢		١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ - أوكرانيا	٧٤	٧٥	٦٧	٦٦	..	..	..	..	٩٦	..	٤٧	٤٦
٧٤ - الجزائر	٥٤	٦٨	٥٢	٦٧	٩٠	٩٥	٩٥	٩٧	٦٠	٨١	٤٠	٧٩
٧٥ - تايلند	٦١	٧٢	٥٦	٦٧	٧١	..	٦٩	..	٨٨	٩٥	٦٩	٩٧
٧٦ - بولندا	٧٤	٧٥	٦٧	٦٦	٩٩	..	٩٧	..	٩٣	٩٥	٢٥١	٢٦٦
٧٧ - لاتفيا	..	٧٥	..	٦٤	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٨ - الجمهورية الملوفلكية	..	٧٥	..	٦٧	..	..	..	..	..	..	..	٤٣
٧٩ - كوستاريكا	٧٩	٧٩	٦٥	٧٤	٩٣	٩١	٩١	٩٠	٩٦	٩٤	١١١	١٠٣
٨٠ - تركيا	٥٩	٧٠	٥٥	٦٥	٧٦	٩٨	٨١	٩٨	٧٣	٨٩	٣٧	٦٣
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)	٥٤	٦٦	٥٥	٦٥	٧٥	٩٢	٧٤	٩٣	٥٥	٨٦	٤٩	٧٤
٨٢ - بنما	٦٧	٧٥	٦٤	٧١	٩٧	٨٨	٩٧	٨٥	٩٢	٩٣	٩٩	١٠٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	٧٦	..	٦٩	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - الاتحاد الروسي	..	٧٥	..	٦٤	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - شيلي	٦٦	٧٦	٥٩	٦٩	٨٦	..	٨٣	..	٩٨	٩٥	١٣٠	١١٥
٨٦ - أيرلندا	٦٩	٧٥	٦٦	٧٠	..	..	..	..	٩٠	٩٣	٩٢	١٢٤
٨٧ - منغوليا	٥٤	٦٥	٥٢	٦٢	٩٢	..	..	..	١٠٠	..	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية	٥٧	٦٩	٥٤	٦٥	٩٢	٩٣	٩٥	٩٥	٥٧	٨٧	٣٦	٧١
الدخل المتوسط الأعلى	**٦٤ م**	**٧٢ م**	**٥٩ م**	**٦٦ م**	..	**٧٥ م**	..	**٧٠ م**	**٩٤ م**	**٩٥ م**	**١٠٠ م**	**١١٢ م**
٨٩ - جنوب افريقيا	٥٦	٦٦	٥٠	٦٠	..	..	..	..	٩٨	..	٩٥	..
٩٠ - موريشيوس	٦٥	٧٣	٦٠	٦٧	٩٧	٩٩	٩٧	٩٩	٩٤	٩٨	٦٦	١٠٠
٩١ - استونيا	٧٤	٧٥	٦٦	٦٥	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٢ - البرتغال	٦١	٦٩	٥٧	٦٤	٥٦	..	٥٤	..	٩٩	..	٩٩	..
٩٣ - بوتسوانا	٥١	٧٠	٤٨	٦٦	٩٧	٩٦	٩٠	٩٧	١١٣	١٠٧	٨٨	١١٤
٩٤ - ماليزيا	٦٣	٧٣	٦٠	٦٩	..	..	..	..	٨٨	٩٥	٦٩	١٠٤
٩٥ - فنزويلا	٦٨	٧٣	٦٣	٦٧	٨٤	٩١	٦١	٨١	٩٩	٩٩	١٠٢	١٣٧
٩٦ - بيلاروس	٧٦	٧٦	٦٨	٦٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٧ - هنغاريا	٧٣	٧٤	٦٧	٦٥	٩٠	٩٧	٩٩	٩٧	٩٣	٩٥	٢٠٢	١٩٨
٩٨ - أورغواي	٧٢	٧٦	٦٦	٦٩	..	٩٨	..	٩٦	٩١	٩٥	١٢٩	..
٩٩ - المكسيك	٦٤	٧٤	٦٠	٦٧	..	٧٣	..	٩٤	٩٢	٩٤	..	٩٢
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو	٦٨	٧٤	٦٣	٦٩	٧٨	..	٧٤	..	٩٧	٩٧	١١٣	١٠٢
١٠١ - الفلبين	٤٦	٥٦	٤٣	٥٢	..	٨٠	٧٨	٧٨	٩١	..	٤٣	..
١٠٢ - الأرجنتين	٧٠	٧٥	٦٤	٦٨	٩٢	..	٦٩	..	٩٨	١٠٣	١٥٦	١٧٦
١٠٣ - عمان	٤٩	٧٢	٤٦	٦٨	..	٩٧	..	١٠٠	١٦	٨٩	صفر	٨٢
١٠٤ - سلوفينيا	..	٧٧	..	٦٩	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو	٧٥	٧٨	٦٩	٧١	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	٦٢	٧٥	٥٨	٦٧	٩٦	١٠٠	٩٦	١٠٠	٩٢	٩٤	٦٥	٨٧
١٠٧ - اليونان	٧٤	٨٠	٧٠	٧٥	٩٧	٩٩	٩٦	٩٩	٩٢	٩٤	٩٨	١٠٣
١٠٨ - البرتغال	٧١	٧٨	٦٤	٧٠	٩٢	..	٩٢	..	٩٥	٩١	٩٨	١١٦
١٠٩ - المملكة العربية السعودية	٥٤	٧١	٥١	٦٨	٩٣	..	٩١	..	٤٦	٨٤	١٦	٧٩
الدخل المنخفض والمتوسط	**٥٩ م**	**٦٦ م**	**٥٤ م**	**٦٢ م**	..	**٦١ م**	..	**٦٤ م**	**٩٩ م**	**٨٥ م**	**٩٩ م**	**٧٤ م**
أفريقيا جنوب الصحراء	**٤٦ م**	**٥٣ م**	**٤٣ م**	**٥٠ م**	..	**٦٦ م**	..	**٦٩ م**	**٦٣ م**	**٧٧ م**	**٩٤ م**	**٦٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**٦٠ م**	**٦٩ م**	**٥٨ م**	**٦٩ م**	..	..	..	..	..	**٨٨ م**	..	**٣١ م**
جنوب آسيا	**٤٨ م**	**٦١ م**	**٥٠ م**	**٦٠ م**	..	**٤٥ م**	..	**٤٨ م**	**٥٥ م**	**٦٩ م**	**٣٨ م**	**٥٤ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	**٦٩ م**	**٧٤ م**	**٦٤ م**	**٦٦ م**	..	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**٥٤ م**	**٦٦ م**	**٥٢ م**	**٦٣ م**	..	**٨٣ م**	**٩٠ م**	**٨٧ م**	**٥٤ م**	**٧٩ م**	**٤١ م**	**٧٢ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٦٣ م**	**٧١ م**	**٥٨ م**	**٦٥ م**	..	**٦٦ م**	..	**٦٠ م**	**٩٩ م**	**٩٧ م**	**١٠١ م**	**١١٤ م**
المدينة بصورة باطلة	**٦٢ م**	**٧٠ م**	**٥٨ م**	**٦٤ م**	..	**٧٥ م**	..	**٧٣ م**	**٨٧ م**	**٨٩ م**	**١٠٧ م**	**١٢١ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٧٥ م**	**٨٠ م**	**٦٨ م**	**٧٤ م**	..	**٩٥ م**	**٩٨ م**	**٩٣ م**	**٩٦ م**	**٩٥ م**	**٩٥ م**	**٩٨ م**
١١٠ - ايرلندا	٧٣	٧٨	٦٩	٧٣	..	..	٩٨	..	٩٦	٩٥	١٢٤	١٠٠
١١١ - نيوزيلندا	٧٥	٧٩	٦٩	٧٣	..	..	٩٨	..	٩٤	٩٤	٩٤	٩٨
١١٢ - + اسرائيل	٧٣	٧٨	٧٠	٧٥	..	٩٦	٩٧	٩٦	٩٢	٩٨	١٣١	١١٦
١١٣ - اسبانيا	٧٥	٨١	٧٠	٧٣	..	٧٦	٩٨	٧٦	٩٩	٩٣	٨٤	١٠٢
١١٤ - + هونغ كونغ	٧٣	٨١	٦٧	٧٥	٤	٩٤	..	٩٢	٩٠	..	٧٤	..
١١٥ - + منغافورة	٧٠	٧٧	٦٥	٧٢	١٠	٩٩	١٠٠	٩٩	٨٨	٩٠	١٠٣	١٠٠
١١٦ - استراليا	٧٥	٨٠	٦٨	٧٤	..	٧٦	٩٧	٧٤	٩٤	٩٥	٩١	٩٩
١١٧ - المملكة المتحدة	٧٥	٧٩	٦٩	٧٣	..	..	..	..	٩٥	٩٦	٩٤	٩٦
١١٨ - ايطاليا	٧٥	٨١	٦٩	٧٤	..	..	..	..	٩٤	٩٥	٨٦	٩٧
١١٩ - هولندا	٧٧	٨١	٧١	٧٤	..	٩٩	..	٩٦	٩٦	٩٩	٩١	١٠٩
١٢٠ - كندا	٧٦	٨١	٦٩	٧٥	..	٩٥	٩٧	٩٢	٨٣	٩٣	٩٥	٩٦
١٢١ - بلجيكا	٧٥	٧٩	٦٨	٧٢	..	..	٨٧	..	٨٥	٩٧	٨٧	..
١٢٢ - فنلندا	٧٤	٨٠	٦٦	٧٢	..	..	٩٨	..	٩٤	٩٥	١١٢	١١١
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة	٦٣	٧٤	٥٩	٧٠	..	٩٧	٩٨	٩٣	٩٨	٩٣	٢٣	١٠٣
١٢٤ - فرنسا	٧٦	٨١	٦٨	٧٣	..	٩٧	..	٩٠	٩٥	٩٤	١٠٧	١٠٦
١٢٥ - النمسا	٧٤	٨٠	٦٧	٧٣	..	٩٥	٩٩	٩٢	٩٨	٩٥	٩٥	٩٤
١٢٦ - ألمانيا	٧٤	٧٩	٦٧	٧٣	..	ب٩٧	ب٩٩	ب٩٦	ب٩٧	ب٩٦	ب٩٣	ب٩٨
١٢٧ - الولايات المتحدة	٧٥	٨٠	٦٧	٧٣	..	..	..	..	٩٥	٩٥	..	٩٥
١٢٨ - النرويج	٧٧	٨٠	٧١	٧٤	..	٩٩	..	٩٨	١٠٥	٩٥	٩٧	١٠٥
١٢٩ - الدانمرك	٧٦	٧٨	٧١	٧٢	..	٩٨	١٠٠	٩٦	٩٧	١٠٠	١٠٢	١٠٦
١٣٠ - السويد	٧٧	٨١	٧٢	٧٥	..	٩٨	..	٩٦	٩٦	٩٥	٩٢	١٠٩
١٣١ - اليابان	٧٥	٨٢	٦٩	٧٦	..	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٦	٩٥	١٠١	٩٩
١٣٢ - سويسرا	٧٦	٨٢	٧٠	٧٥	..	٩٤	..	٩٣	٩٨	٩٦	٩٣	١٠٠
العالم	**٦٠ م**	**٦٨ م**	**٥٧ م**	**٦٤ م**	..	**٦٧ م**	..	**٦٩ م**	**٩٣ م**	**٨٤ م**	**٩٢ م**	**٧٨ م**

(أ) أنظر الملاحظات الفنية (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣٠ : توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلى الاجمالى

السنة	النسبة المئوية للحصة من الدخل أو الاستهلاك: أدنى ٢٠ في المائة	ثانى ٢٠ خمس	ثالث ٢٠ خمس	رابع ٢٠ خمس	اعلى ٢٠ في المائة	أعلى ١٠ في المائة	تقديرات برنامج المقارنة الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى: الولايات المتحدة = ١٠٠ ١٩٨٧	١٩٩٢	بالدولارات الدولية الجارية ١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند									
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	..	٢,٦ أ	٢,٥ أ	٥٧٠ أ
٢ - نيوبيا	٨,٦ ١٩٨٢ ب‌هـ	١٢,٧	١٦,٤	٢١,١	٤١,٣	٢٧,٥	١,٩	١,٥	٣٤٠ د
٣ - سزانيا	٢,٤ ١٩٩١ ب‌هـ	٥,٧	١٠,٤	١٨,٧	٦٢,٧	٤٦,٥	٢,٥	٢,٧	٦٣٠ د
٤ - سيراليون	..	..	..	..	..	..	٣,٦	٣,٣	٧٧٠ د
٥ - نيال	٩,١ ١٩٨٤ ـ ٨٥ و‌ز	١٢,٩	١٦,٧	٢١,٨	٣٩,٥	٢٥,٠	٤,٣ أ	٤,٨ أ	١١٠٠ أ
٦ - رغندا	٨,٥ ١٩٨٩ ـ ٩٠ ب‌هـ	١٢,١	١٦,٠	٢١,٥	٤١,٩	٢٧,٢	٤,٤ أ	٤,٦ أ	١٠٧٠ أ
٧ - بوتان	..	..	..	..	..	..	٢,٧ أ	٢,٧ أ	٤٣٠ أ
٨ - بوروندى	..	..	..	..	..	..	٣,٢ أ	٣,٢ أ	٧٥٠ أ
٩ - ملاوى	..	..	..	..	..	..	٣,٥	٣,٢	٧٣٠ د
١٠ - بنغلاديش	٩,٥ ١٩٨٩ ب‌هـ ـ ٨٨	١٣,٤	١٧,٠	٢١,٦	٣٨,٦	٢٤,٦	٥,١	٥,٣	١٢٣٠ د
١١ - نشاد	..	..	..	..	..	..	٢,٧ أ	٣,١ أ	٧١٠ أ
١٢ - غينيا بيساو	٢,١ ١٩٩١ ب‌هـ	٦,٥	١٢,٠	٢٠,٦	٥٨,٩	٤٢,٤	٢,٩ أ	٣,٠ أ	٦٩٠ أ
١٣ - مدغشقر	..	..	..	..	..	..	٣,٦	٣,١	٧٢٠ د
١٤ - جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	٧,٥ أ	٨,٣ أ	١٩٣٠ أ
١٥ - رواندا	٩,٧ ١٩٨٥ ب‌هـ ـ ٨٣	١٣,١	١٦,٧	٢١,٦	٣٨,٩	٢٤,٦	٣,٩	٣,٣	٧٧٠ د
١٦ - النيجر	..	..	..	..	..	..	٣,٨ أ	٣,٢ أ	٧٤٠ أ
١٧ - بوركينا فاسو	..	..	..	..	..	..	٣,٢ أ	٣,٢ أ	٧٣٠ أ
١٨ - الهند	٨,٨ ١٩٩٠ ب‌هـ ـ ٨٩	١٢,٥	١٦,٢	٢١,٣	٤١,٣	٢٧,١	٤,٦	٥,٢	١٢١٠ د
١٩ - كينيا	٣,٤ ١٩٩٢ ب‌هـ	٦,٧	١٠,٧	١٧,٣	٦١,٨	٤٧,٩	٦,١	٥,٩	١٣٦٠ د
٢٠ - مالى	..	..	..	..	..	..	٢,٣	٢,٢	٥٠٠ د
٢١ - نيجيريا	..	..	..	..	..	..	٥,٥	٦,٢	١٤٤٠ د
٢٢ - نيكاراغوا	..	..	..	..	..	..	١٢,٧ أ	١٩,٣ أ	٢١٦٠ أ
٢٣ - توغو	..	..	..	..	..	..	٥,٩ أ	٤,٨ أ	١١٠٠ أ
٢٤ - تشاد	..	..	..	..	..	..	٧,٤	٦,٥	١٥٠٠ د
٢٥ - جمهورية افريقيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	٥,١ أ	٤,٥ أ	١٠٤٠ أ
٢٦ - باكستان	٨,٤ ١٩٩١ ب‌هـ	١٢,٩	١٦,٩	٢٢,٢	٣٩,٧	٢٥,٢	٨,٣	٩,٢	٢١٣٠ د
٢٧ - غانا	٧,٠ ١٩٨٩ ب‌هـ ـ ٨٨	١١,٣	١٥,٨	٢١,٨	٤٤,١	٢٩,٠	٨,٠	٨,٢	١٨٩٠ أ
٢٨ - الصين	٦,٤ ١٩٩٠ و‌ز	١١,٠	١٦,٤	٢٤,٤	٤١,٨	٢٤,٦	٦,٥	٩,١	١٩١٠ ج
٢٩ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	١٤,٣	٨,٧	٢٠٠٠ ج
٣٠ - غينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١ - موريتانيا	٣,٥ ١٩٨٨ ب‌هـ ـ ٨٧	١٠,٧	١٦,٢	٢٣,٣	٤٦,٣	٣٠,٢	٦,٥	٦,٠	١٣٨٠ أ
٣٢ - سرى لانكا	٨,٩ ١٩٩٠ ب‌هـ	١٣,١	١٦,٩	٢١,٧	٣٩,٣	٢٥,٢	١١,١	١٢,٢	٢٨١٠ د
٣٣ - زمبابوى	٤,٠ ١٩٩١ ب‌هـ ـ ٩٠	٦,٣	١٠,٠	١٧,٤	٦٢,٣	٤٦,٩	٩,٢	٨,٥	١٩٧٠ د
٣٤ - هندوراس	٢,٧ ١٩٨٩ و‌ز	٦,٠	١٠,٢	١٧,٦	٦٣,٥	٤٧,٩	٨,٥	٨,٣	١٩٣٠ ط
٣٥ - نيموتو	٢,٩ ١٩٨٧ ب‌هـ ـ ٨٦	٦,٤	١١,٣	١٩,٥	٦٠,٠	٤٣,٦	٦,٦ أ	٧,٧ أ	١٧٧٠ أ
٣٦ - جمهورية مصر العربية	..	..	..	..	..	..	١٦,٤	١٥,٩	٣٦٧٠ د
٣٧ - اندونيسيا	٨,٧ ١٩٩٠ ب‌هـ	١٢,١	١٥,٩	٢١,١	٤٢,٣	٢٧,٩	١٠,٥	١٢,٨	٢٩٧٠ ط
٣٨ - **مهاتمار**	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - **الصومال**	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٠ - **السودان**	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤١ - **جمهورية اليمن**	٥,٦ ١٩٩١ ب ، هـ	٩,٦	١٤,٢	٢١,٠	٤٩,٧	٣٤,٢	٥,٣	..	..
٤٢ - **زامبيا**									
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى									
٤٣ - كوت ديفوار	٧,٣ ١٩٨٨ ب‌هـ	١١,٩	١٦,٣	٢٢,٣	٤٢,٢	٢٦,٩	٩,٥	٧,١	١٦٤٠ د
٤٤ - بوليفيا	٥,٦ ١٩٩١-٩٠ ب‌هـ	٩,٧	١٤,٥	٢٢,٠	٤٨,٢	٣١,٧	٩,٧	٩,٨	٢٢٧٠ ط
٤٥ - أذربيجان	..	..	..	..	..	..	٢١,٦	١١,٥	٢٦٥٠ ج
٤٦ - لطبين	٦,٥ ١٩٨٨ ب‌هـ	١٠,١	١٤,٤	٢١,٢	٤٧,٨	٣٢,١	١٠,٩	١٠,٧	٢٤٨٠ ك
٤٧ - أرمينيا	..	..	..	..	..	..	٢٧,٣	١٠,٨	٢٥٠٠ ج
٤٨ - السنغال	٣,٥ ١٩٩١ - ٩٢ ب‌هـ	٧,٠	١١,٦	١٩,٣	٥٨,٦	٤٢,٨	٨,٠	٧,٦	١٧٥٠ د
٤٩ - الكاميرون	..	..	..	..	..	..	١٥,٩	٩,٩	٢٣٠٠ د
٥٠ - جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	١٥,٤	١٢,٢	٢٨٢٠ ج
٥١ - جورجيا	..	..	..	..	..	..	٢٦,٧	١٠,٧	٢٤٧٠ ج
٥٢ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	١٣,٧	١١,٢	٢٦٠٠ ج
٥٣ - بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	..	..	٨,٦ أ	٨,٧ أ	٢٠٢٠ أ
٥٤ - بيرو	٤,٩ ١٩٨٦ ب‌هـ ـ ٨٥	٩,٢	١٣,٧	٢١,٠	٥١,٤	٣٥,٤	١٩,٨	١٣,٣	٣٠٨٠ ط
٥٥ - غواتيمالا	٢,١ ١٩٨٩ و‌ز	٥,٨	١٠,٥	١٨,٦	٦٣,٠	٤٦,٦	١٤,٥	١٤,٦	٣٣٧٠ ط
٥٦ - الكونغو	..	..	..	..	..	..	١٣,١	١٠,٦	٢٤٥٠ د
٥٧ - المغرب	٦,٦ ١٩٩١ ب‌هـ ـ ٩٠	١٠,٥	١٥,٠	٢١,٧	٤٦,٣	٣٠,٥	١٣,٨	١٤,١	٣٢٧٠ د
٥٨ - الجمهورية الدومينيكية	٤,٢ ١٩٨٩ و‌ز	٧,٩	١٢,٥	١٩,٧	٥٥,٦	٣٩,٦	١٥,٦	١٤,٥	٣٣٦٠ ط
٥٩ - الكوادور	..	..	..	..	..	..	١٧,٨	١٨,٩	٤٣٨٠ أ
٦٠ - الاردن	٦,٥ ١٩٩١ ب‌هـ	١٠,٣	١٤,٦	٢٠,٩	٤٧,٧	٣٢,٦	٢٦,٤ أ	١٨,٣ أ	٤٢٢٠ أ
٦١ - رومانيا	..	..	..	..	..	..	١٩,١	١١,٩	٢٧٥٠ ى
٦٢ - السلفادور	..	..	..	..	..	..	٩,٥	٩,٦	٢٢٣٠ ط
٦٣ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	٢١,٥	١٧,١	٣٩٥٠ ج
٦٤ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	٢٤,٣	١٦,٧	٣٨٧٠ ج
٦٥ - ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	٢٨,١	١٦,٠	٣٧١٠ ج
٦٦ - بلغاريا	١٠,٤ ١٩٩٢ و‌ز	١٣,٩	١٧,٣	٢٢,٢	٣٦,٢	٢١,٩	٢٩,٠ أ	٢٢,٢ أ	٥١٣٠ أ
٦٧ - كولومبيا	٣,٦ ١٩٩١ و‌ز	٧,٦	١٢,٦	٢٠,٤	٥٥,٨	٣٩,٥	٢٣,٨	٢٤,٩	٥٧٦٠ ط
٦٨ - جامايكا	٦,٠ ١٩٩٠ ب‌هـ	٩,٩	١٤,٥	٢١,٣	٤٨,٤	٣٢,٦	١٥,٢	١٦,٣	٣٧٧٠ ى
٦٩ - باراغواى	..	..	..	..	..	..	١٥,٠	١٥,٢	٣٥١٠ ط
٧٠ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	١٣,٢ أ	١٣,١ أ	٣٠٤٠ أ
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	٢٧,٠	٢٠,٧	٤٧٨٠ ج
٧٢ - تونس	٥,٩ ١٩٩٠ ب‌هـ	١٠,٤	١٥,٣	٢٢,١	٤٦,٣	٣٠,٧	٢٠,٢	٢٢,٢	٥١٣٠ د

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السنة	النسبة المئوية للحصة من الدخل أو الاستهلاك: أدنى ٢٠ في المائة	ثانى خمس	ثالث خمس	رابع خمس	اعلى ٢٠ في المائة	أعلى ١٠ في المائة	تقديرات برنامج المقارنة الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى: الولايات المتحدة = ١٠٠ ١٩٨٧	١٩٩٢	بالدولارات الدولية الجارية ١٩٩٢
٧٣ - أوكرانيا		..	..	..	..	..	..	٢٨,٠	٢١,٧	٥٠١٠ج
٧٤ - الجزائر	١٩٨٨ب،هـ	٦,٩	١١,٠	١٤,٩	٢٠,٧	٤٦,٥	٣١,٧	٢٧,٥أ	٢٤,٨أ	٥٧٤٠أ
٧٥ - تايلند	١٩٨٨ب،ز	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	١٧,٢	٢٥,٥	٥٨٩٠د
٧٦ - بولندا	١٩٨٩و،ز	٩,٢	١٣,٨	١٧,٩	٢٣,٠	٣٦,١	٢١,٦	٢٥,٨	٢١,١	٤٨٨٠ج
٧٧ - لاتيفيا		..	..	..	..	..	..	٣٦,٢	٢٠,٣	٤٦٩٠ج
٧٨ - الجمهورية السلوفاكية		..	..	..	..	..	..	٣٢,٤أ	٢٤,٣أ	٥٦٢٠أ
٧٩ - كوستاريكا	١٩٨٩و،ز	٤,٠	٩,١	١٤,٣	٢١,٩	٥٠,٨	٣٤,١	٢٢,٦	٢٤,٠	٥٥٥٠ط
٨٠ - تركيا		..	..	..	..	..	..	٢١,١	٢٢,٤	٥١٧٠ك
٨١ - ايران (جمهورية - الإسلامية)		..	..	..	..	..	..	٢٢,٥	٢٢,٨	٥٢٨٠د
٨٢ - بنما	١٩٨٩و،ز	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٨	٢٣,٥	٥٤٤٠ط
٨٣ - الجمهورية التشيكية		..	..	..	..	..	..	٤٠,٥	٣١,٠	٧١٦٠ك
٨٤ - الاتحاد الروسى		..	..	..	..	..	..	٣٨,٧	٢٦,٩	٦٢٢٠ج
٨٥ - شيلى	١٩٨٩و،ز	٣,٧	٦,٨	١٠,٣	١٦,٢	٦٢,٩	٤٨,٩	٢٧,٧	٣٥,٠	٨٠٩٠ط
٨٦ - ألبانيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٧ - منغوليا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٨ - الجمهورية العربية السورية		..	..	..	..	..	..	٢٠,٩ى	..	..
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٩ - جنوب افريقيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٠ - موريشيوس		..	..	..	..	..	..	٤١,٠	٤٩,٣	١١٣٩٠د
٩١ - استونيا		..	..	..	..	..	..	٤٣,٠	٢٧,٣	٦٣١٠ج
٩٢ - البرازيل	١٩٨٩و،ز	٢,١	٤,٩	٨,٩	١٦,٨	٦٧,٥	٥١,٣	٢٦,٣	٢٢,٧	٥٢٠٠ط
٩٣ - بوتسوانا	٨٥ - ١٩٨٦ط،ب،ج	٣,٦	٦,٩	١١,٤	١٩,٢	٥٨,٩	٤٢,٩	١٧,١	٢٢,٤	٥١٩٠د
٩٤ - ماليزيا	١٩٨٩و،ز	٤,٦	٨,٣	١٣,٠	٢٠,٤	٥٣,٧	٣٧,٩	٢٦,٦	٣٤,٨	٨٠٢٠ى
٩٥ - فنزويلا	١٩٨٩و،ز	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٣٦,٥	٣٨,٠	٨٧٦٠ط
٩٦ - بيلاروس		..	..	..	..	..	..	٣٢,٢	٢٩,٦	٦٨٠٠ج
٩٧ - هنغاريا	١٩٨٩و،ز	١٠,٩	١٤,٨	١٨,٠	٢٢,٠	٣٤,٤	٢٠,٨	٣٠,٤	٢٤,٨	٥٧١٠د
٩٨ - أوروغواى		..	..	..	..	..	..	٣٠,٦	٣٢,٢	٧٤٠٠ط
٩٩ - المكسيك	١٩٨٤و،ز	٤,١	٧,٨	١٢,٣	١٩,٩	٥٥,٩	٣٩,٥	٣١,٦	٣٢,٤	٧٤١٠ى
١٠٠ - ترينيداد وتوباغو		..	..	..	..	..	..	٤٠,٢أ	٣٦,٤أ	٨٤١٠أ
١٠١ - الغابون		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - الأرجنتين		..	..	..	..	..	..	٢٦,٦	٢٦,٣	٦٠٨٠ط
١٠٣ - عمان		..	..	..	..	..	..	٣٨,١أ	٤١,٧أ	٩٦٣٠أ
١٠٤ - سلوفينيا		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - بورتوريكو		..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٦ - جمهورية كوريا	١٩٨٨م،ن	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٨,٨	٣٨,٧	٨٩٠٠د
١٠٧ - اليونان		..	..	..	..	..	..	٣٣,٩	٣٤,٦	٨٠١٠ك
١٠٨ - البرتغال		..	..	..	..	..	..	٣٦,٠أ	٤٣,٨أ	١٠٢٠ك
١٠٩ - المملكة العربية السعودية		..	..	..	..	..	..	٤٤,٥أ	٤٨,٣أ	١١١٧٠أ
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المديونة بصورة باهظة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١١٠ - ايرلندا		..	..	..	..	..	..	٤٢,٤	٥٢,٢	١٢٠٧٠ك
١١١ - نيوزيلندا	٨١ - ١٩٨٢م،ن	٥,١	١٠,٨	١٦,٢	٢٣,٢	٤٤,٧	٢٨,٧	٦٧,٣	٦٢,٣	١٤٤٠٠ك
١١٢ - + اسرائيل	١٩٧٩م،ن	٦,٠	١٢,١	١٧,٨	٢٤,٥	٣٩,٦	٢٣,٥	٦٠,٥	٦٣,١	١٤١٠٠ى
١١٣ - اسبانيا	١٩٨٨م،ن	٨,٣	١٣,٧	١٨,١	٢٣,٤	٣٦,٦	٢١,٨	٥٠,٥	٥٧,٠	١٣١٧٠ك
١١٤ - + هونغ كونغ	١٩٨٠م،ن	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣	٧٤,٤	٨٦,٧	٢٠٥٠د
١١٥ - + سنغافورة	٨٢ - ١٩٨٣م،ن	٥,١	٩,٩	١٤,٦	٢١,٤	٤٨,٩	٣٣,٥	٥٥,٧أ	٧٢,٣أ	١٦٧٢٠أ
١١٦ - استراليا	١٩٨٥م،ن	٤,٤	١١,١	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٢	٢٥,٨	٧٦,٤	٧٥,٠	١٧٠٥٠ك
١١٧ - المملكة المتحدة	١٩٨٨م،ن	٤,٦	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٧٣,١	٧٢,٤	١٦٠٣٠ك
١١٨ - ايطاليا	١٩٨٦م،ن	٦,٨	١٢,٠	١٦,٧	٢٣,٥	٤١,٠	٢٥,٣	٧١,٦	٧٦,٧	١٧٠٣٠ك
١١٩ - هولندا	١٩٨٨م،ن	٨,٢	١٣,١	١٨,١	٢٣,٧	٣٩,٩	٢١,٩	٧٠,٢	٧٦,٠	١٧٥٦٠ك
١٢٠ - كندا	١٩٨٧م،ن	٥,٧	١١,٨	١٧,٧	٢٤,٦	٤٠,٢	٢٤,١	٩١,٠	٨٥,٣	١٩٧٢٠ك
١٢١ - بلجيكا	٧٨ - ١٩٧٩م،ن	٧,٩	١٣,٧	١٨,٦	٢٣,٨	٣٦,٠	٢١,٥	٧١,٧	٧٨,٥	١٨١٦٠ك
١٢٢ - فنلندا	١٩٨١م،ن	٦,٣	١٢,١	١٨,٤	٢٥,٥	٣٧,٦	٢١,٧	٧٣,١	٦٩,١	١٥٩٧٠ك
١٢٣ - + الامارات العربية المتحدة		..	..	..	..	..	..	٨٥,٥أ	..	..
١٢٤ - فرنسا	١٩٨٩م،ن	٥,٦	١١,٨	١٧,٢	٢٣,٥	٤١,٩	٢٦,١	٧٧,٨	٨٣,٠	١٩٢٠٠ك
١٢٥ - النمسا		..	..	..	..	..	..	٧٢,٨	٧٩,٤	١٨٣٥٠ك
١٢٦ - ألمانيا	١٩٨٨م،ن	٧,٠	١١,٨	١٧,١	٢٣,٩	٤٠,٣	٢٤,٤	٨٠,٧	٨٩,١	٢٠٦١٠ك
١٢٧ - الولايات المتحدة	١٩٨٥م،ن	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩	٢٥,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٣١٢٠ك
١٢٨ - النرويج	١٩٧٩م،ن	٦,٢	١٢,٨	١٨,٩	٢٥,٣	٣٦,٧	٢١,٢	٨٠,١	٧٨,٠	١٨٠١٠ك
١٢٩ - الدانمرك	١٩٨١م،ن	٥,٤	١٢,٠	١٨,٤	٢٥,٦	٣٨,٦	٢٢,٣	٧٩,٤	٨٠,٧	١٨٦٥٠ك
١٣٠ - السويد	١٩٨١م،ن	٨,٠	١٣,٢	١٧,٤	٢٤,٥	٣٦,٩	٢٠,٨	٨٠,٥	٧٦,٢	١٧٦١٠ك
١٣١ - اليابان	١٩٧٩م،ن	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤	٧٤,٩	٨٧,٢	٢٠١٦٠ك
١٣٢ - سويسرا	١٩٨٢م،ن	٥,٢	١١,٧	١٦,٤	٢٢,١	٤٤,٦	٢٩,٨	٩٥,٩	٩٥,٦	٢٢١٠٠ك
العالم										

(أ) تم الحصول عليها من تقديرات الانحدار . (ب) تشير البيانات إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأشخاص . (ج) تم ترتيب البيانات حسب نفقات الأسرة . (د) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٥ . (هـ) تم ترتيب البيانات حسب نصيب الفرد من النفقات (و) تشير البيانات لحصص الدخل حسب تقسيمات الاشخاص . (ز) البيانات مرتبة حسب دخل الفرد . (ح) تخضع هذه القيم لهامش خطأ يزيد على المألوف (أنظر الملاحظات التقنية) . (ط ، ى) ابيانات تم تقديرها استقرائيا على التوالى من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعامى ١٩٨٠ و ١٩٧٥ وتم رفعها بالمكمش الأمريكى المقابل . (ك) تم تقديره استقرائيا من تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٠ . (ل) تشير البيانات إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأشخاص . (م) تشير البيانات إلى حصص الدخل حسب تقسيمات الأسرة . (ن) البيانات مرتبة حسب دخل الأسرة . (س) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣١ : التحضـــر

	سكان الحضر			المكان فى المدن الكبرى كنسبة مئوية من		المكان فى تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر فى ١٩٩٢ كنسبة مئوية من			
	٪ من إجمالى السكان	متوسط معدل النمو السنوى (٪)		الحضر	اجمالى	الحضـــر		اجمـــالـــى	
	١٩٧٠	١٩٩٢	٧٠ ـ ١٩٨٠	٨٠ ـ ١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند	١٨ م ١٨ م	٢٧ م ٢٧ م	٣,٧ م ٤,٦	٤,١ م ٤,٧ م	١٢ م ٢٧ م	٣ م ٧ م	٤١ م ٣٩ م	٣٦ م ٤٠ م	٧ م ٧ م	١٠ م ١١ م
١ ـ موزامبيق	٦	٣٠	١١,٥	٩,٩	٣٨	١٠	٦٩	٤٣	٤	١٢
٢ ـ أثيوبيا	٩	١٣	٤,٨	٤,٨	٣٠	٤	٢٩	٣٠	٣	٤
٣ ـ تنزانيا	٧	٢٢	١١,٤	٦,٦	٣٣	٧	٤٣	٣٠	٣	٦
٤ ـ سيراليون	١٨	٣٤	٥,٢	٥,٢	٥٢	٧	..	..	..	..
٥ ـ نيبال	٤	١٢	٨,٠	٧,٩	١٨	٢	..	..	..	..
٦ ـ أوغندا	٨	١٢	٣,٧	٥,٠	٣٨	٤	..	..	..	..
٧ ـ بوتان	٣	٦	٤,١	٥,٤	٢٢	١	..	..	..	..
٨ ـ بوروندى	٢	٦	٧,٧	٥,١	٨٥	٤	..	..	..	..
٩ ـ مالاوى	٦	١٢	٧,٥	٦,١	٣١	٤	..	..	..	..
١٠ ـ بنغلاديش	٨	١٨	٦,٨	٦,٢	٣٧	٦	٤٧	٥٦	٤	٩
١١ ـ تشاد	١٢	٣٤	٧,٨	٦,٨	٤١	١٣	..	..	..	..
١٢ ـ غينيا بيساو	١٥	٢١	٥,٨	٣,٨	٣,٦	٧	..	..	..	..
١٣ ـ مدغشقر	١٤	٢٥	٥,٣	٥,٧	٢٤	٦	..	..	..	..
١٤ ـ جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	١٠	٢٠	٥,١	٦,١	٥٣	١٠	..	..	..	..
١٥ ـ رواندا	٣	٦	٧,٥	٣,٨	٧٧	٤	..	..	..	..
١٦ ـ النيجر	٩	٢١	٧,٥	٧,٣	٣,٩	٨	..	..	..	..
١٧ ـ بوركينا فاصو	٦	١٧	٦,٤	٨,٧	٣٠	٥	..	..	..	..
١٨ ـ الهند	٢٠	٢٦	٣,٩	٣,١	٤	١	٣٢	٣٤	٦	٩
١٩ ـ كينيا	١٠	٢٥	٨,٥	٧,٧	٢٦	٦	٤٥	٣٠	٥	٧
٢٠ ـ مالى	١٤	٢٥	٤,٨	٥,٢	٣٣	٨	..	..	..	..
٢١ ـ نيجيريا	٢٠	٣٧	٦,١	٥,٧	٢٣	٨	٢٦	٢٩	٥	١٠
٢٢ ـ نيكاراغوا	٤٧	٦١	٤,٤	٣,٩	٤٦	٢٨	..	..	..	..
٢٣ ـ توغو	١٣	٢٩	٨,٦	٥,٥	٥٠	١٤	..	..	..	..
٢٤ ـ بنن	١٨	٤٠	٨,٥	٥,٢	١٢	٤	..	..	..	..
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٣٠	٤٨	٤,٧	٤,٧	٥٢	٢٤	..	..	..	..
٢٦ ـ باكستان	٢٥	٣٣	٤,٤	٤,٥	١	..	٤٩	٥٣	١٢	١٧
٢٧ ـ غانا	٢٩	٣٥	٢,٩	٤,٣	٢٢	٧	٢٩	٣٠	٨	١٠
٢٨ ـ الصين	١٨	٢٧	٢,٧	٤,٣	٤	١	٤٨	٣٥	٨	٩
٢٩ ـ ضاحيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ ـ عمانيا	١٤	٢٧	٤,٨	٥,٨	٨٧	٢٣	٤٧	٨٤	٧	٢٢
٣١ ـ موريتانيا	٥٠	١٤	١٠,٤	٧,٢	٨٣	٣٩	..	..	..	..
٣٢ ـ سرى لانكا	٢٢	٢٢	١,٥	١,٥	١٧	د	..	..	..	..
٣٣ ـ زمبابوى	١٧	٣٠	٥,٨	٥,٩	٣١	٩	..	..	..	..
٣٤ ـ هندوراس	٢٩	٤٥	٥,٧	٥,٣	٣٥	١٥	..	..	..	..
٣٥ ـ ليسوتو	٩	٢١	٦,٩	٦,٧	١٨	٤	..	..	..	..
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٤٢	٤٤	٢,٥	٢,٥	٣٩	١٧	٥٣	٥٢	٢٢	٢٣
٣٧ ـ اندونيسيا	١٧	٣٢	٥,١	٥,١	١٧	٥	٤٢	٣٦	٧	١١
٣٨ ـ موانمار	٢٣	٢٥	٢,٨	٣,٨	٣٢	٨	٢٣	٣٣	٥	٨
٣٩ ـ الصومال	٢٠	٢٥	٣,٨	٤,٠	٣٨	٩	..	..	..	..
٤٠ ـ السودان	١٦	٢٣	٥,٠	٤,١	٣٤	٨	٢٨	٣٧	٥	٨
٤١ ـ جمهورية اليمن	١٣	٣١	٧,٠	٧,٣	١١	٣	..	..	..	..
٤٢ ـ زامبيا	٣٠	٤٢	٥,٩	٣,٨	٣٠	١٣	..	..	..	..
اقتصادات متوسطة الدخل **الدخل المتوسط الأدنى**	٤٦ م ..	٦٢ م ..	٣,٧ م ..	٣,٢ م ..	٢٦ م ..	١٤ م ..	٤٢ م ..	٤٠ م ٣٦ م	١٩ م ١٥ م	٢٤ م ١٩ م
٤٣ ـ كوت ديفوار	٤٣	٤٢	٧,٤	٤,٧	٤٥	١٨	٣٧	٤٧	١٠	١٩
٤٤ ـ بوليفيا	٤١	٥٢	٣,٤	٤,٠	٣٤	١٧	٢٩	٢٩	١٢	١٥
٤٥ ـ أذربيجان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٤
٤٦ ـ الفلبين	٣٣	٤٤	٣,٨	٣,٨	٣٢	١٤	٢٩	٣٦	٩	١٥
٤٧ ـ أرمينيا	..	..	..	..	..	..	..	٥٠	..	٣٤
٤٨ ـ السنغال	٣٣	٤١	٣,٧	٤,٠	٥١	٢٠	٤٣	٥٨	١٤	٢٣
٤٩ ـ الكاميرون	٢٠	٤٢	٧,٥	٥,٤	١٧	٧	٢٢	٢٤	٥	١٠
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥١ ـ جورجيا	..	..	..	..	..	..	..	٤٣	..	٢٤
٥٢ ـ أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	٢٥	..	١٠
٥٣ ـ بابوا غينيا الجديدة	١٠	..	٥,٣	٤,٤	٣٣	٥	..	..	..	..
٥٤ ـ بيرو	٥٧	٧١	٤,٠	٢,٩	٤٢	٢٩	٣٩	٤٥	٢٢	٣١
٥٥ ـ غواتيمالا	٣٦	٤٠	٣,٣	٣,٥	٢٣	٩	..	..	..	..
٥٦ ـ الكونغو	٣٣	٤٢	٣,٧	٤,٥	٦٨	٢٨	..	..	..	..
٥٧ ـ المغرب	٣٥	٤٧	٤,١	٣,٨	٩	٤	٣٨	٥٧	١٣	١٧
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٤٠	٦٢	٤,٩	٣,٩	٥٢	٣١	٤٧	٥٤	١٩	٣٣
٥٩ ـ الكوادور	٤٠	٥٨	٤,٨	٤,٤	٢١	١٢	٥٠	٥٥	٢٠	٣١
٦٠ ـ الاردن	٥١	٦٩	٥,٥	٦,٠	٤٦	٣١	..	..	..	..
٦١ ـ رومانيا	٤٢	٥٥	٢,٦	١,٢	١٨	٩	٢٠	١٨	٨	١٠
٦٢ ـ الملفادور	٣٩	٥٥	٢,٩	٢,٢	٢٦	١١	..	..	..	..
٦٣ ـ تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٤ ـ مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٥ ـ ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٦ ـ بلغاريا	٥٢	٦٩	٢,١	٠,٧	٢٠	١٤	٢٠	٢٤	١٠	١٦
٦٧ ـ كولومبيا	٥٧	٧١	٣,٣	٢,٩	٢١	١٥	٤٠	٤١	٢٣	٢٩
٦٨ ـ جامايكا	٤٢	٥٤	٢,٦	٢,١	٥٢	٢٧	..	..	..	..
٦٩ ـ بارغواى	٣٧	٤٩	٤,٢	٤,٤	٤٨	٢٣	..	..	..	..
٧٠ ـ ناميبيا	١٩	٢٩	٤,٩	٥,١	٣٦	١٠	..	..	..	..
٧١ ـ كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	١٣	٧
٧٢ ـ تونس	٤٤	٥٧	٣,٧	٣,٤	٣٦	٢٠	٣٣	٤١	١٤	٢٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات الفنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	السكان الحضر			السكان في المدن الكبرى كنسبة مئوية من		السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر سنة ١٩٩٢ كنسبة مئوية من			
	٪ من إجمالي السكان		متوسط معدل النمو السنوي (٪)	الحضر	اجمالي	الحضر		اجمالي	
	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٨٠ ـ ٧٠	١٩٩٢ ـ ٨٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	٤٠	٥٤	٤,١	٤,٩	٢٣	١٢	٢٤	٢٤	١٠	١٣
٧٥ ـ تايلند	١٣	٢٣	٥,٣	٤,٥	٥٧	١٣	٦٥	٦٠	٩	١٣
٧٦ ـ بولندا	٥٢	٦٣	٢,٠	١,٣	٩	٦	٣٢	٢٩	١٧	١٨
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ جمهورية السلوفاك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا	٤٠	٤٨	٣,٦	٣,٨	٧١	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ ـ تركيا	٣٨	٦٤	٣,٧	٥,٦	٨	٥	٣٧	٣٣	١٤	٢٠
٨١ ـ جمهورية إيران الإسلامية	٤٢	٥٨	٥,٠	٢١	١٢	٤٣	٤١	١٨	٢٣	
٨٢ ـ بنما	٤٨	٥٤	٢,٩	٢,٨	٣٧	٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٣ ـ جمهورية التشيك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١	١٢
٨٤ ـ الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	١٦	١٩
٨٥ ـ شيلي	٧٥	٨٥	٢,٤	٢,١	٤٢	٣٦	٤٠	٤٤	٣٠	٣٨
٨٦ ـ ألبانيا	٣٢	٣٦	٢,٩	٢,٦	٢١	٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٧ ـ منغوليا	٥٥	٥٩	٤,٣	٣,٩	٣٧	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٤٤	٥١	٤,١	٤,١	٣٤	١٧	٦٠	٥٦	٢٦	٢٨
الدخل المتوسط الأعلى	**٥٤ م**	**٧٢ م**	**٣,٩ م**	**٣,٠ م**	**٢٢ م**	**١٥ م**	**٤٧ م**	**٤٦ م**	**٢٦ م**	**٣٣ م**
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٤٨	٥٠	٢,٨	٢,٨	١٢	٦	٤٠	٣٣	١٩	١٧
٩٠ ـ موريشيوس	٤٢	٤١	١,٦	٠,٦	٣٦	١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	٥٦	٧٧	٤,١	٣,٣	٢	٢	٤٩	٥١	٢٧	٣٨
٩٣ ـ بوتسوانا	٨	٢٧	١٠,٠	٨,٨	٤١	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٢٧	٤٥	٥,٠	٤,٨	٢٢	١٠	١٥	٢٤	٤	١٠
٩٥ ـ فنزويلا	٧٢	٩١	٥,٠	٣,٤	٢٣	٢١	٢٨	٣٠	٢٠	٢٧
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا	٤٩	٦٦	٢,٠	٠,٩	٣١	٢٠	٣٩	٣٢	١٩	٢١
٩٨ ـ أوروغواي	٧٢	٨٩	٠,٧	١,٠	٤٤	٣٩	٥١	٤٧	٤٢	٤٢
٩٩ ـ المكسيك	٥٩	٧٤	٤,١	٢,٩	٣٤	٢٥	٤٣	٤١	١٥	٣٠
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٦٣	٦٦	١,١	١,٧	١٣	٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠١ ـ الغابون	٢٦	٤٧	٨,٣	٥,٨	٥٧	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ ـ الأرجنتين	٧٨	٨٧	٢,٢	١,٧	٤١	٣٦	٥٣	٥٠	٤٢	٤٣
١٠٣ ـ عمان	٥	١٢	٨,٣	٨,٢	٤٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتو ريكو	٥٨	٥٧	٣,١	١,٩	٥٣	٣٩	٤٤	٥٤	٢٦	٤٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	٤١	٧٤	٥,٣	٣,٤	٣٦	٢٦	٧٥	٧٣	٣٠	٥٣
١٠٧ ـ اليونان	٥٣	٦٤	١,٩	١,٣	٥٥	٣٤	٥٥	٥٥	٢٩	٣٤
١٠٨ ـ البرتغال	٢٦	٣٥	٢,٦	١,٤	٤٨	١٦	٤٥	٤٩	١٢	١٧
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٤٩	٧٨	٨,٣	٦,٥	١٦	١٢	٧ط	٢٨	١٣	٢٢
الدخل المنخفض والمتوسط	**٢٥ م**	**٣٦ م**	**٣,٧ م**	**٣,٧ م**	**١٦ م**	**٦ م**	**٤٥ م**	**٣٧ م**	**١٩ م**	**٢٤ م**
أفريقيا جنوب الصحراء	**١٩ م**	**٢٩ م**	**٢,١ م**	**٥,٠ م**	**٣٣ م**	**٩ م**	**٣٤ م**	**٣٥ م**	**٢٠ م**	**٢٧ م**
شرق آسيا والمحيط الهادي	**١٩ م**	**٢٩ م**	**٣,٣ م**	**٤,٢ م**	**١٢ م**	**٤ م**	**٤٦ م**	**٣٧ م**	**٩ م**	**٢٧ م**
جنوب آسيا	**١٩ م**	**٢٥ م**	**٤,١ م**	**٣,٥ م**	**٨ م**	**٢ م**	**٣٥ م**	**٢٨ م**	**٧ م**	**٩ م**
أوروبا وآسيا الوسطى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	**٣٤ م**	**٢٨ م**	**١٥ م**	**١٨ م**
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**٤١ م**	**٥٥ ن**	**٤,٨ م**	**٤,٨ م**	**٢٦ م**	**١٤ م**	**٤٢ م**	**٤١ م**	**١٨ م**	**٢٢ م**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**٥٧ م**	**٧٣ م**	**٣,٧ م**	**٢,٩ م**	**٢٤ م**	**١٦ م**	**٥٥ م**	**٤٩ م**	**٢٦ م**	**٢٩ م**
المدونة بصورة باهظة	**٥٣ م**	**٦٨ م**	**٣,٧ م**	**٣,٠ م**	**٢١ م**	**١٤ م**	**٤٢ م**	**٤٣ م**	**٢٣ م**	**٢٩ م**
اقتصادات مرتفعة الدخل	**٧٤ م**	**٧٨ م**	**١,١ م**	**٠,٨ م**	**١١ م**	**٩ م**	**٤٢ م**	**٤٣ م**	**٣٢ م**	**٣٣ م**
١١٠ ـ ايرلندا	٥٢	٥٨	٢,٢	٠,٦	٤٦	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١١ ـ نيوزيلندا	٨١	٨٤	١,٤	٠,٨	١٢	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٨٤	٩٢	٣,٢	٢,١	١٢	١١	٤١	٤٤	٣٥	٤١
١١٣ ـ اسبانيا	٦٦	٧٩	٢,٠	١,١	١٧	١٣	٢٧	٢٩	١٨	٢٣
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٩٠	٩٤	٢,٦	١,٤	١٠٠	٩٥	١٠٠	١٠٠	٩٠	٩٥
١١٥ ـ + سنغافورة	١٠٠	١٠٠	٢,٠	١,٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١١٦ ـ استراليا	٨٥	٨٥	١,٦	١,٥	٢	١	٦٨	٧٢	٥٨	٦١
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٨٩	٨٩	٠,١	٠,٣	١٤	١٣	٣١	٢٦	٢٧	٢٣
١١٨ ـ ايطاليا	٧٠	٦٤	٠,٩	٠,٦	٨	٥	٤٣	٣٦	٢٧	٢٥
١١٩ ـ هولندا	٨٦	٨٩	١,١	٠,٦	٨	٧	١٩	١٦	١٦	١٤
١٢٠ ـ كندا	٧٦	٧٨	١,٢	١,٢	٤	٣	٣٩	٣٨	٢٩	٣٠
١٢١ ـ بلجيكا	٩٤	٩٦	٠,٣	٠,٢	١٠	١٠	١٢	١٤	١١	١٣
١٢٢ ـ فنلندا	٥٠	٦٠	٢,١	٠,٤	٣٤	٢٠	٢٧	٣٤	١٣	٢٠
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٥٧	٨٢	٢٠,٤	٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٧١	٧٣	٠,٩	٠,٤	٢١	١٥	٣٠	٢٩	٢١	٢١
١٢٥ ـ النمسا	٥٢	٥٩	٠,٧	١,٠	٤٧	٢٧	٥١	٤٧	٢٦	٢٧
١٢٦ ـ ألمانيا	٨٠	٨٦	٠,٣	٠,٥	١	١	٥٠	٤٧	١٠	٤٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	٧٤	٧٦	١,٠	١,٢	٢	١	٥١	٥١	٣٨	٣٨
١٢٨ ـ النرويج	٦٥	٧٦	١,٣	١,٠	٢١	١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٩ ـ الدانمرك	٨٠	٨٥	٠,٩	٠,٢	٣٢	٢٧	٣٥	٣٠	٢٨	٢٦
١٣٠ ـ السويد	٨١	٨٤	٠,٦	٠,٥	٢٣	١٩	١٧	٢٤	١٤	٢٠
١٣١ ـ اليابان	٧١	٧٧	١,٨	٠,٧	١٩	١٥	٤٣	٤٧	٣٠	٣٧
١٣٢ ـ سويسرا	٥٥	٦٣	٠,٤	١,٥	٧	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم	**٣٥ م**	**٤٢ م**	**٢,٩ م**	**٢,٨ م**	**١٥ م**	**٩ م**	**٤٤ م**	**٣٨ م**	**٤٥ م**	**١٧ م**

جدول ٣٢ : البنية الأساسيه

	القوى الكهربائية		الاتصالات السلكية واللاسلكية		الطرق المرصوفة		المياه		السكك الحديدية	
	أسر لديها كهرباء (٪ من الاجمالى) ١٩٨٤	فاقد الشبكات (٪ من الناتج الاجمالى) ١٩٩٠	خط رئيسى للتليفونات (لكل ١٠٠٠ شخص) ١٩٩٠	الأعطال (لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) ١٩٩٠	كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص) ١٩٨٩	طرق فى حالة جيدة (من الطرق المرصوفة) ١٩٨٩	عدد السكان الذين تتوافر لهم فرصة الحصول على المياه المأمونة (٪ من الاجمالى) ١٩٩٠	الفاقد (٪ من اجمالى امدادات المياه) ١٩٨٦	النقل بالسكة الحديد (كم لكل مليون دولار من الناتج المحلى الاجمالى) ١٩٩٠	الميزلات المستخدمة (٪ من رصيد الميزلات) ١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند										
١ ـ موزامبيق	٤	٢٦	٣	٠٠	٣٤٣	١٢	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠
٢ ـ أثيوبيا	٠٠	٠٠	٢	١١٦	٨٤	٤٨	١٨	٤٦	٠٠	٠٠
٣ ـ تنزانيا	٦	٢٠	٣	٠٠	١٥٦	٢٥	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠
٤ ـ سيراليون	٠٠	٣٦	٦	٠٠	١٩٤	٦٢	٣٩	٠٠	٠٠	٠٠
٥ ـ نيبال	٣٠	٢٧	٣	١٦	١٣٩	٤٠	٤٨	٢٥	٠٠	٠٠
٦ ـ أوغندا	٠٠	٤٠	٢	٠٠	١١٨	١٠	٣٣	٠٠	٠٠	٤٩
٧ ـ بوتان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠
٨ ـ بوروندى	١	١٩	٢	٧١	١٩٥	٥٨	٤٥	٤٦	٠٠	٠٠
٩ ـ ملاوى	١٦	١٩	٣	٠٠	٢٧٨	٥٦	٥١	٠٠	٤٣	٧٧
١٠ ـ بنغلاديش	٠٠	٣٠	٢	٠٠	٥٩	١٥	٧٨	٤٧	٤١	٧٣
١١ ـ تشاد	٠٠	٠٠	١	١٤٩	٥٦	٠٠	٥٧	٠٠	٠٠	٠٠
١٢ ـ غينيا بيساو	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠
١٣ ـ مدغشقر	٠٠	١٧	٣	٧٨	٤٧٥	٥٦	٢١	٠٠	٠٠	٠٠
١٤ ـ جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية	٠٠	١٧	٠٠	١٢	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠	٠٠	٠٠
١٥ ـ رواندا	٠٠	١٥	١	٣٨	١٤٩	٤١	٦٩	٠٠	٠٠	٠٠
١٦ ـ النيجر	٠٠	٠٠	١	٨٨	٣٨٣	٦٠	٥٣	٠٠	٠٠	٠٠
١٧ ـ بوركينا فاصو	٠٠	١٠	٠٠	٠٠	٢١	٢٤	٧٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٨ ـ الهند	٥٤	١٩	٦	٠٠	٨٩٣	٢٠	٧٣	٠٠	٥٩٣	٩٠
١٩ ـ كينيا	٠٠	١٦	٨	٠٠	٢٧٨	٣٢	٤٩	١٨	١٢٠	٥٢
٢٠ ـ مالى	٠٠	١٨	١	٠٠	٣٠٨	٦٣	١١	٠٠	١٠٦	٤٤
٢١ ـ نيجيريا	٨١	٥١	٣	٠٠	٣٧٦	٦٧	٤٢	٠٠	١٧	٢٠
٢٢ ـ نيكاراغوا	٤١	٢٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥	٢٠	٠٠	٠٠
٢٣ ـ توغو	١٠	٢٦	٣	٢٥	٤٤٤	٤٠	٧٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٤ ـ بنن	٠٠	٢٠	٣	٠٠	٢٣٣	٢٦	٥٥	٠٠	٠٠	٠٠
٢٥ ـ جمهورية افريقيا الوسطى	٠٠	٣٢	٢	٠٠	١٥٥	٣٠	٢٥	٠٠	٠٠	٠٠
٢٦ ـ باكستان	٣١	٢٤	٨	١٢٠	٢٢٩	١٨	٥٥	٤٠	١٦٨	٧٩
٢٧ ـ غانا	٠٠	٢٠	٣	٠٠	٤٣٠	٢٨	٠٠	٤٧	٠٠	٠٠
٢٨ ـ الصين	٠٠	١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠
٢٩ ـ طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٣٠ ـ غينيا	٠٠	٣٧	٣	٠٠	٢٤٠	٢٧	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠
٣١ ـ موريتانيا	٠٠	٠٠	٣	١٩٣	٨٠٤	٥٨	٦٦	٠٠	٠٠	٠٠
٣٢ ـ سيرى لانكا	١٥	١٨	٧	٠٠	٥٣٦	١٠	٦٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ ـ زمبابوى	٩	١٠	١٣	٢١٧	١٣٨٩	٢٧	٨٤	٠٠	٥٠٥	٥٤
٣٤ ـ هندوراس	٢٥	٢٤	١٧	٦٦	٣٣٥	٥٠	٦٤	٠٠	٠٠	٠٠
٣٥ ـ ليسوتو	٠٠	٠٠	٧	٠٠	٣٥٩	٥٣	٤٧	٠٠	٠٠	٠٠
٣٦ ـ جمهورية مصر العربية	٤٦	١٤	٣٣	٥	٣٠٢	٣٩	٩٠	٠٠	٣٩٤	٩٣
٣٧ ـ اندونيسيا	١٤	٢١	٦	٥	١٦٠	٣٠	٥١	٢٩	٠٠	٧٤
٣٨ ـ موانمار	٠٠	٣٦	٠٠	٠٠	٢١٠	٠٠	٧٤	٠٠	٠٠	٧٢
٣٩ ـ الصومال	٠٠	٠٠	٢	٠٠	٣٧٥	٥٢	٣٦	٣٣	٠٠	٠٠
٤٠ ـ السودان	٢٦	١٩	٢	٠٠	٩٨	٢٧	٣٤	٠٠	٢٧	٢٩
٤١ ـ جمهورية اليمن	٠٠	١٥	١١	٢٠	٩٥١	٣٩	٣٦	٤٥	٠٠	٠٠
٤٢ ـ زامبيا	٢٨	٩	٨	٦٩	٧٥١	٤٠	٥٩	٠٠	٢٩٤	٤٤
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى										
٤٣ ـ كوت ديفوار	٤٠	٠٠	٥	٠٠	٣٥٧	٧٥	٦٩	١٦	٣٥	٥٨
٤٤ ـ بوليفيا	٣٣	١٦	٢٦	٠٠	١٩٨	٢١	٥٣	٠٠	٨١	٦٠
٤٥ ـ أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ ـ الفلبين	٤٦	١٩	١٠	٧	٢٤٢	٣١	٨١	٥٣	٠٠	٠٠
٤٧ ـ أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٤٨ ـ السنغال	٩٦	١٠	٦	٠٠	٥٤٢	٢٨	٤٤	٠٠	٧٨	٦٢
٤٩ ـ الكاميرون	٦	٠٠	٣	٠٠	٢٩٩	٣٨	٤٤	٠٠	٨٤	٧٢
٥٠ ـ جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ ـ جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ ـ وزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ ـ ابوا غينيا الجديدة	٥٦	٠٠	٨	٠٠	١٩٦	٣٤	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠
٥٤ ـ بيرو	٩٠	١٨	٢٦	٠٠	٣٤٧	٢٤	٥٣	٠٠	٢٢	٠٠
٥٥ ـ غواتيمالا	٣٧	١٧	٢١	٥٢	٣٥٠	٧	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠
٥٦ ـ الكونغو	٩	١٩	٧	٠٠	٥٨٤	٥٠	٣٨	٠٠	١٧٠	٥٦
٥٧ ـ المغرب	٣٧	١٤	١٦	١٠١	٦١٨	٢٠	٥٦	٥	١٤١	٨٨
٥٨ ـ الجمهورية الدومينيكية	٣٧	٣٣	٤٨	٠٠	٣٦٤	٥٢	٦٨	٠٠	٠٠	٠٠
٥٩ ـ اكوادور	٤٧	١٩	٤٧	٠٠	٣٣١	٥٣	٥٤	٤٧	٠٠	٠٠
٦٠ ـ الأردن	٧٧	١٦	٧٥	١٠٠	٠٠	٠٠	٩٩	٤١	٦٢	٦٠
٦١ ـ رومانيا	٤٩	٩	١٠٢	١٠٢	١٥٩٣	٣٠	٩٥	٢٨	٠٠	٥٢
٦٢ ـ السلفادور	٣٤	١٥	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	٠٠	٠٠	٠٠
٦٣ ـ تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٦١	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٦٤ ـ مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٤٣	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٦٥ ـ ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٤٦	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٦٦ ـ بلغاريا	٠٠	٢١	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠	٩٩	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ ـ كولومبيا	٧٩	٢٢	٧٥	٦	٣٠٩	٤٢	٨٦	٣٨	٥	٣٥
٦٨ ـ جامايكا	٤٩	١٩	٤٥	٧	١٨٨١	١٠	٧٢	٣١	٠٠	٠٠
٦٩ ـ باراغواى	٠٠	١٦	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩	٠٠	٠٠	٠٠
٧٠ ـ ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ ـ كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ ـ تونس	٦٣	١٢	٣٨	١٣٠	١١٧٧	٥٥	٧٠	٣٠	١٢٣	٥٠

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	القوى الكهربائية		الاتصالات السلكية واللاسلكية		الطرق المرصوفة		المياه		السكك الحديدية	
	أسر لديها كهرباء (٪ من الاجمالى) ١٩٨٤	فاقد الشبكات (٪ من الناتج الاجمالى) ١٩٩٠	خط رئيسى للتليفونات (لكل ١٠٠٠ شخص) ١٩٩٠	الأعطال (لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) ١٩٩٠	كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص) ١٩٨٩	طرق فى حالة جيدة (من الطرق المرصوفة) ١٩٨٩	عدد السكان الذين تتوافر لهم فرصة الحصول على المياه المأمونة (٪ من الاجمالى) ١٩٩٠	الفاقد (٪ من اجمالى امدادات المياه) ١٩٨٦	النقل بالسكة الحديد (كم لكل مليون دولار من الناتج المحلى الاجمالى) ١٩٩٠	الديزلات المستخدمة (٪ من رصيد الديزلات) ١٩٩٠
٧٣ ـ أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٧٤ ـ الجزائر	٤٩	١٤	٣٢	٠٠	١٣٦٦	٤٠	٠٠	٠٠	٨٥	٩٩
٧٥ ـ تايلند	٤٣	١١	٢٤	٢	٥١٣	٥٠	٧٧	٤٨	٧٦	٧٢
٧٦ ـ بولندا	٩٦	١٥	٨٦	٠٠	٦١٧	٦٩	٨٩	٠٠	٠٠	٧٢
٧٧ ـ لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٧٨ ـ الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ ـ كوستاريكا	٩٧	١٠	٩٣	٠٠	١٠٥٩	٢٢	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ ـ تركيا	٥٧	١٥	١٢٣	١	٠٠	٠٠	٨٤	٤٤	٦٩	٧٣
٨١ ـ إيران (جمهورية ـ الإسلامية)	٤٨	١٢	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩	٠٠	٠٠	٥٧
٨٢ ـ بنما	٦٦	٢٤	٨٩	١٠	١٣٣٢	٣٦	٨٤	٠٠	٠٠	٠٠
٨٣ ـ الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ ـ الاتحاد الروسى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ ـ شيلى	٨٥	١٩	٦٥	٩٧	٧٥٣	٤٢	٨٧	٠٠	٤٨	٥٧
٨٦ ـ ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	٠٠	٠٠
٨٧ ـ منغوليا	٤٨	٠٠	٠٠	٥٧	٠٠	٠٠	٨٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٨ ـ الجمهورية العربية السورية	٤٢	٠٠	٤١	٦٦	٠٠	٠٠	٧٩	٣٤	٤٩	٥٢
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٩ ـ جنوب افريقيا	٠٠	٠٠	٨٧	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٩٨٧	٨٨
٩٠ ـ موريشيوس	٩٣	١٤	٥٦	٠٠	١٥٧٩	٩٥	٩٥	٠٠	٠٠	٠٠
٩١ ـ استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٩٢ ـ البرازيل	٧٩	١٤	٦٣	٤	٧٠٤	٣٠	٨٦	٣٠	٦٠	٦٢
٩٣ ـ بوتسوانا	٠٠	٦	٢١	٥٣	١٩٧٧	٩٤	٩٠	٢٥	٠٠	٠٠
٩٤ ـ ماليزيا	٦٤	١٦	٨٩	٧	٠٠	٠٠	٧٨	٢٩	٣٧	٧٦
٩٥ ـ فنزويلا	٨٩	١٨	٧٧	٦	١٠٢٦٩	٤٠	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠
٩٦ ـ بيلاروس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	أ	٠٠	٠٠	٠٠
٩٧ ـ هنغاريا	٩٦	١١	٩٦	٥٥	٥٨٠٤	٠٠	٩٨	٠٠	٠٠	٨٢
٩٨ ـ أوروغواى	٨١	٢٢	١٣٤	٠٠	٢١٠٦	٢٦	٩٥	٠٠	١٥	٥٦
٩٩ ـ المكسيك	٧٥	١٣	٦٦	٠٠	٨٢٠	٨٥	٨١	٠٠	٩٠	٦٤
١٠٠ ـ ترينيداد وتوباغو	٨٣	٩	١٤١	٦	١٧٢٤	٧٢	٩٦	٠٠	٠٠	٠٠
١٠١ ـ الغابون	٥٠	٠٠	١٨	٠٠	٦٥٠	٣٠	٦٦	٢٢	٥٥	٩٤
١٠٢ ـ الأرجنتين	٨٧	٢٠	٩٦	٧٨	٨٥٨	٣٥	٦٤	٠٠	١٦١	٤٩
١٠٣ ـ عمان	٠٠	٠٠	٦٨	٢	٢٣٢٢	٦٦	٤٦	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٤ ـ سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ ـ بورتوريكو	٩٧	٠٠	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ ـ جمهورية كوريا	١٠٠	٦	٣١٠	٠٠	٢٣٦	٧٠	٩٣	٠٠	٨٩	٨٩
١٠٧ ـ اليونان	٨٩	٠٠	٣٩١	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨	٠٠	٣٩	٥٩
١٠٨ ـ البرتغال	٧٨	١١	٢٤١	٠٠	١٧٤٠	٥٠	٩٢	٠٠	١٠٥	٨٩
١٠٩ ـ المملكة العربية السعودية	٠٠	١٣	٧٨	٢	٠٠	٠٠	٩٣	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المنخفض والمتوسط										
افريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادى										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال افريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبى										
المنطقة بصورة إجمالية										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١١٠ ـ ايرلندا	٩٥	٩	٢٨١	٤٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٥٧	٧١
١١١ ـ نيوزيلندا	٠٠	١٠	٤٣٧	٠٠	٠٠	٠٠	٩٧	٠٠	٦١	٠٠
١١٢ ـ + اسرائيل	٩٧	٤	٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٣٠	٠٠
١١٣ ـ اسبانيا	٩٥	٩	٣٢٣	١٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٧٠	٨٩
١١٤ ـ + هونغ كونغ	٠٠	١١	٤٣٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ ـ + سنغافورة	٩٨	٣	٣٨٥	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٨	٠٠	٠٠
١١٦ ـ استراليا	٩٨	٧	٤٥٦	٠٠	٢٥٦٩٥	ب	١٠٠	٠٠	٦٢	٠٠
١١٧ ـ المملكة المتحدة	٠٠	٨	٤٤٢	١٦	٦١٧٤	ب	١٠٠	٠٠	٦٦	٠٠
١١٨ ـ ايطاليا	٩٩	٨	٣٨٨	٢١	٥٢٥٤	ب	١٠٠	٠٠	٩٠	٨٠
١١٩ ـ هولندا	٩٥	٤	٤٦٤	٤	٦٨٧٥	ب	١٠٠	٠٠	٧٣	٨٣
١٢٠ ـ كندا	١٠٠	٧	٥٧٧	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢١٠	٠٠
١٢١ ـ بلجيكا	١٠٠	٥	٣٩٣	٨	١٢٤٤٠	ب	١٠٠	٠٠	١١٠	٧٧
١٢٢ ـ فنلندا	٩٦	٥	٥٣٥	١٢	٠٠	٠٠	٩٦	٠٠	١٦٥	٨٧
١٢٣ ـ + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٣	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ ـ فرنسا	٩٩	٦	٤٩٥	١٠	١٤٤٠٦	ب	١٠٠	٠٠	١٤٦	٩٣
١٢٥ ـ النمسا	٠٠	٦	٤١٨	٣٥	١٤١٠١	ب	١٠٠	٠٠	٢٠٩	٩٠
١٢٦ ـ ألمانيا→	١٠٠	٥	٤٨٣	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١١٧	٠٠
١٢٧ ـ الولايات المتحدة	١٠٠	٩	٥٤٥	٠٠	١٤١٧٢	ب	٠٠	٣٣٣	٠٠	٠٠
١٢٨ ـ النرويج	٠٠	٦	٥٠٣	٢١	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٩ ـ الدانمرك	١٠٠	٦	٥٦٦	٠٠	٣٧٧٥	ب	١٠٠	٠٠	٩٣	٠٠
١٣٠ ـ السويد	٩٦	٦	٦٨٣	١٢	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٩٨	٠٠
١٣١ ـ اليابان	٠٠	٤	٤٤١	٢	٦٠٠٧	ب	٩٦	٠٠	١٤٤	٨٧
١٣٢ ـ سويسرا	٠٠	٧	٥٨٧	٤٥	١٠٨١٧	ب	١٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
العالم										

(أ) بالنسبة لتقديرات المدى، أنظر خريطة فرص الحصول على المياه المأمونة فى المقدمة. (ب) ٨٥ فى المائة أو أكثر من الطرق فى حالة جيدة؛ أنظر الملاحظات التقنية (جـ) تشير البيانات إلى جمهورية المانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٣٣ : الموارد الطبيعية

	مساحة الغابات الطبيعية				مساحة الأراضي المحمية على النطاق الوطني ١٩٩٣			موارد المياه العذبة ، السحب السنوي ١٩٧٠ - ١٩٩٣ب / السحب السنوي (٧٠ - ١٩٨٩)			نصيب الفرد (متر مكعب)		
	المساحة الاجمالية (بالالف كيلو متر مربع)		المعدل السنوي لإزالة الغابات ١٩٨١ - ١٩٩٠										
	١٩٨٠	١٩٩٠	بالالف كيلو متر مربع	٪ من المساحة الاجمالية	بالالف كيلو متر مربع	العدد	٪ من المساحة الاجمالية	الاجمالي (كيلو متر مكعب)	٪ من اجمالي موارد المياه	الاجمالي	المنزلي	الصناعي والزراعي
اقتصادات منخفضة الدخل باستبعاد الصين والهند												
١ . موزامبيق	١٨٧	١٧٣	١,٤	٠,٧	صفر	١	صفر	٠,٨	١,٣	٥٥	١٣	٤٢
٢ . اثيوبيا	١٤٦	١٤٢	٠,٤	٠,٣	٢٥,٣	١١	٢,١	٢,٢	٢,٠	٤٩	٥	٤٣
٣ . تنزانيا	٣٧٩	٣٣٦	٤,٤	١,٢	١٣٠,٠	٢٨	١٣,٨	٠,٥	٠,٦	٣٥	٧	٢٨
٤ . سيراليون	٢٠	١٩	٠,١	٠,٦	٠,٨	٢	١,١	٠,٤	٠,٢	٩٦	٧	٨٩
٥ . نيبال	٥٦	٥٠	٠,٥	١,٠	١١,١	١٢	٧,٩	٢,٧	١,٦	١٤٨	٦	١٤٢
٦ . أوغندا	٧٠	٦٣	٠,٦	٠,٩	١٨,٧	٣٢	٧,٩	٠,٢	٠,٣	٢٠	٧	١٤
٧ . بوتان	٣٠	٢٨ *	٠,٢	٠,٦	٩,١	٥	١٩,٣	صفر	صفر	١٤	٥	٩
٨ . بوروندي	٢	٢	صفر	٠,٦	٠,٩	٣	٣,٢	٠,١	٢,٨	٢٠	٧	١٣
٩ . ملاوي	٤٠	٣٥	٠,٥	١,٣	١٠,٦	٩	٨,٩	٠,٢	١,٨	٢٠	٧	١٣
١٠ . بنغلاديش	١١	٨	٠,٤	٣,٣	١,٠	٨	٠,٧	٢٢,٥	١,٠ د	٢١٢	٦	٢٠٦
١١ . تشاد	١٢٣	١١٤	٠,٩	٠,٧	٢٩,٨	٧	٢,٣	٠,٢	٠,٥	٣٤	٦	٢٩
١٢ . غينيا بيساو	٢٢	٢٠	٠,٢	٠,٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١	٣	٨
١٣ . مدغشقر	١٧١	١٥٨	١,٣	٠,٨	١١,١	٣٦	١,٩	١٦,٣	٤٠,٨	١٦٤٢	١٦	١٦٢٥
١٤ . جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٤٥	١٣٢	١,٣	٠,٩	صفر	صفر	صفر	١,٠	٠,٤	٢٥٩	٢١	٢٣٩
١٥ . رواندا	٢	٢	صفر	٠,٢	٣,٣	٢	١٢,٤	٠,١	٢,٤	٢٣	٦	١٨
١٦ . النيجر	٢٦	٢٦	صفر	صفر	٩٧,٠	٦	٧,٧	٠,٣	٠,٧ د	٤١	٩	٣٣
١٧ . بوركينا فاصو	٤٧	٤٤	٠,٣	٠,٧	٢٦,٦	١٢	٩,٧	٠,٢	٠,٥	١٨	٥	١٣
١٨ . الهند	٥٥١	٥١٧ ←	٣,٤	٠,٦	١٣١,٦	٣٣١	٤,٠	٣٨٠,٠	١٨,٢ د	٦١٢	١٨	٥٩٤
١٩ . كينيا	١٣	١٢	٠,١	٠,٥	٣٤,٧	٣٦	٦,٠	١,١	٧,٤	٥١	١٤	٣٧
٢٠ . مالي	١٣٢	١٢١	١,١	٠,٨	٤٠,١	١١	٣,٢	١,٤	٢,٢	١٦٢	٣	١٥٩
٢١ . نيجيريا	١٦٨	١٥٦	١,٢	٠,٧	٣٠,٦	٢٠	٣,٣	٣,٦	١,٢ د	٣٧	١١	٢٥
٢٢ . نيكاراغوا	٧٣	٦٠	١,٢	١,٧	٩,٥	٢١	٧,٣	٠,٩	٠,٥	٣٦٧	٩٢	٢٧٥
٢٣ . توغو	١٦	١٤	٠,٢	١,٤	٦,٥	١١	١١,١٤	٠,١	٠,٨	٢٨	١٧	١١
٢٤ . بنن	٥٦	٤٩	٠,٧	١,٢	٨,٤	٢	٧,٥	٠,١	٠,٤	٢٦	٧	١٩
٢٥ . جمهورية افريقيا الوسطى	٣١٩	٣٠٦	١,٣	٠,٤	٦١,١	١٣	٩,٨	٠,١	صفر	٢٥	٥	٢٠
٢٦ . باكستان	٢٦	١٩	٠,٨	٢,٩	٣٦,٥	٥٣	٤,٦	١٥٣,٤	٣٢,٨ د	٢٠٥٣	٢١	٢٠٣٢
٢٧ . غانا	١٠٩	٩٦	١,٤	١,٣	١٠,٧	٨	٤,٥	٠,٣	٠,٦	٣٥	١٢	٢٣
٢٨ . الصين	١١٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٧,٧	٤٣٤	٣,٢	٤٦٠,٠	١٦,٤	٤٦٢	٢٨	٤٣٤
٢٩ . طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٩	٣	٠,١	١٢,٦	١٣,٢ د	٢٣٧٦	١١٩	٢٢٥٧
٣٠ . غينيا	٧٦	٦٧	٠,٩	١,١	١,٦	٣	٠,٧	٠,٧	٠,٣	١٤٠	١٤	١٢٦
٣١ . موريتانيا	٦	٦	صفر	صفر	١٧,٥	٤	١,٧	٠,٧	٩,٩ د	٤٩٥	٥٩	٤٣٦
٣٢ . سيرى لانكا	٢٠	١٧	٠,٣	١,٣	٧,٨	٤٣	١١,٩	٦,٣	١٤,٦	٥٠٣	١٠	٤٩٣
٣٣ . زمبابوى	٩٥	٨٩	٠,٦	٠,٦	٣٠,٧	٢٥	٧,٩	١,٢	٥,٣	١٣٦	١٩	١١٧
٣٤ . هندوراس	٥٧	٤٦	١,١	٢,٠	٥,٤	٣٨	٤,٨	١,٥	٢,١ د	٢٧٩	١١	٢٦٨
٣٥ . ليسوتو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١	١	٠,٢	٠,١	١,٣	٣١	٧	٢٤
٣٦ . جمهورية مصر العربية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٠	١٣	٠,٨	٥٦,٤	٩٧,١ هـ	١٠٢٨	٧٢	٦٥٦
٣٧ . اندونيسيا	١٢١٧	١٠٩٥	١٢,١	١,١	١٩٣,٤	١٨٦	١٠,٢	١٦,٦	٠,٧	٩٥	١٢	٨٣
٣٨ . ميانمار	٣٢٩	٢٨٩	٤,٠	١,٢	١,٧	٢	٠,٣	٤,٠	٠,٤	١٠١	٧	٩٤
٣٩ . الصومال	٨	٨	صفر	٠,٤	١,٨	١	٠,٣	٠,٨	٧,٠	٩٩	٣	٩٦
٤٠ . السودان	٤٧٨	٤٣٠	٤,٨	١,٠	٩٣,٨	١٦	٣,٧	١٨,٦	١٤,٣ د	١٠٩٣	١١	١٠٨٢
٤١ . جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٣,٤	١٣٦,٠	٣٢٤	١٦	٣٠٨
٤٢ . زامبيا	٣٥٩	٣٢٣	٣,٦	١,٠	٦٣,٦	٢٠	٨,٥	٠,٤	٠,٤	٨٦	٥٤	٣٢
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى												
٤٣ . كوت ديفوار	١٢١	١٠٩	١,٢	١,٠	١٩,٩	١٢	٦,٢	٠,٧	١,٠	٦٦	١٥	٥٢
٤٤ . بوليفيا	٥٥٦	٤٩٣	٦,٢	١,١	٩٢,٥	٢٦	٨,٤	١,٢	٠,٤	١٨٦	١٩	١٦٧
٤٥ . أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٨	١١	٠,٢	١٥,٨	٥٦,٥ هـ	٢٢١٥	٨٩	٢١٢٦
٤٦ . الفلبين	١١٠	٧٨	٣,٢	٢,٩	٥,٧	٢٧	١,٩	٢٩,٥	٩,١	٦٨٦	١٢٣	٥٦٢
٤٧ . أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٢	٤	٠,٧	٣,٨	٤٥,٩ د	١١٤٠	١٤٨	٩٩٢
٤٨ . السنغال	٨١	٧٥	٠,٥	٠,٦	٢١,٨	٩	١١,١	١,٤	٣,٩ ←	٢٠٢	١٠	١٩٢
٤٩ . الكاميرون	٢١٦	٢٠٤	١,٢	٠,٦	٢٠,٥	١٤	٤,٣	٠,٤	٠,٢	٣٨	١٧	٢٠
٥٠ . جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٠	٥	٠,١	١١,٧	٢٤,٠	٢٦٦٣	٨٠	٢٥٨٣
٥١ . جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٩	١٥	٠,٣	٤,٠	٦,٥ د	٧٣٣	١٥٤	٥٧٩
٥٢ . أوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢,٤	١٠	٠,١	٨٢,٢	٦٦,٤ د	٤٠٠٧	١٦٠	٣٨٤٧
٥٣ . بابوا غينيا الجديدة	٣٧١	٣٦٠	١,١	٠,٣	٠,٣	٦	٠,١	٠,١	صفر	٢٨	٨	٢٠
٥٤ . بيرو	٧٠٦	٦٧٩	٢,٧	٠,٤	٤١,٨	٢٢	٣,٢	٦,١	١٥,٣	٣٠١	٥٧	٢٤٤
٥٥ . غواتيمالا	٥٠	٤٢	٠,٨	١,٦	٨,٣	١٧	٧,٦	٠,٧	٠,٦	١٣٩	١٣	١٢٧
٥٦ . الكونغو	٢٠٢	١٩٩	٠,٣	٠,٢	١١,٨	١٠	٣,٤	صفر	صفر د	٢٠	١٢	٧
٥٧ . المغرب	٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٦	١٠	٠,٨	١٠,٩	٣٦,٢	٤١٢	٢٣	٣٩٠
٥٨ . الجمهورية الدومينيكية	١٤	١١	٠,٤	٢,٥	١٠,٥	١٨	٢١,٥	٣,٠	١٤,٩	٤٤٢	٢٢	٤٢٠
٥٩ . اكوادور	١٤٣	١٢٠	٢,٤	١,٧	١١١,٤	١٥	٣٩,٣	٥,٦	١,٨	٥٦٧	٤٠	٥٢٨
٦٠ . الأردن	١	٠٠	٠٠	٠٠	١,٠	٨	١,١	٠,٥	٣١,٦ ←	١٧٣	٥٠	١٢٣
٦١ . رومانيا	٦٣ ←	٦٣ ←	– صفر	– صفر	١٠,٩	٤٠	٤,٦	١٩,٧	٩,٤ د	٨٥٣	٦٨	٧٨٥
٦٢ . السلفادور	٢	١	صفر	٢,١	٠,٢	٥	٠,٩	١,٠	٥,٣	٢٤٥	١٧	٢٢٨
٦٣ . تركمانستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١,١	٨	٠,٢	٢٢,٨	٣٢,٦ ←	٦٢١٦	٦٢	٦١٥٤
٦٤ . مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	٣,٧	٢٩,١ ←	٨٤٨	٥٩	٧٨٨
٦٥ . ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	٤,٤	١٩,٠ د	١١٧٩	٨٣	١٠٩٧
٦٦ . بلغاريا	٣٦ ←	٣٧ ←	– ٠,١ ز	– ٠,٢ ز	٢,٦	٥٠	٢,٤	١٣,٩	٦,٨ د	١٥٤٥	٤٣	١٥٠٢
٦٧ . كولومبيا	٥٧٧	٥٤١	٣,٧	٠,٦	٩٣,٩	٧٩	٨,٢	٥,٣	٠,٥	١٧٤	٧١	١٠٣
٦٨ . جامايكا	٥	٢	٠,٣	٥,٣	صفر	١	٠,١	٠,٣	٣,٩	١٥٩	١١	١٤٨
٦٩ . باراغواى	١٦٩	١٢٩	٤,٠	٢,٤	١٤,٨	١٩	٣,٦	٠,٤	٠,١ د	١١٠	١٦	٩٣
٧٠ . ناميبيا	١٣٠	١٢٦	٠,٤	٠,٣	١٠٣,٧	١١	١٢,٦	٠,١	١,٥	١٠٤	٦	٩٨
٧١ . كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨,٤	٨	صفر	٣٧,٩	٣٠,٢ ←	٢٢٦٤	٩١	٢١٧٣
٧٢ . تونس	٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤	٦	٠,٣	٢,٣	٥٢,٩ د	٣١٧	٤١	٢٧٦

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، أنظر مفتاح الجداول والملاحظات التفسية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	مساحة الغابات الطبيعية				مساحة الأراضي المحمية على النطاق الوطني ١٩٩٣			موارد المياه العذبة ، السحب السنوي ١٩٧٠ - ١٩٩٢ب / السحب السنوي (٧٠ - ١٩٨٩)			نصيب الفرد (متر مكعب)		
	المساحة الاجمالية (بالالف كيلو متر مربع)		المعدل السنوي لإزالة الغابات ١٩٨١ - ١٩٩٠ /										
	١٩٨٠	١٩٩٠	بالالف كيلو متر مربع	٪ من المساحة الاجمالية	بالالف كيلو متر مربع	العدد	٪ من المساحة الاجمالية	الاجمالي (كيلو متر مكعب)	٪ من اجمالي موارد المياه	الاجمالي	المنزلي	الصناعي والزراعي
٧٣ . أوكرانيا	٩٠هـ	٩٢هـ	٠,٢هـ	٠,٣هـ	٤,٦	١٧	٠,١	٣٤,٧	٤٠,٠هـ	٦٦٩	١٠٧	٥٦٢
٧٤ . الجزائر	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٧,٢	١٩	٥,٣	٣,٠	١٥,٧هـ	١٦٠	٣٥	١٢٥
٧٥ . تايلند	١٧٩	١٢٧	٥,٢	٢,٩	٦٤,٨	١٠٦	١٢,٦	٣١,٩	١٧,٨هـ	٦٠٦	٢٤	٥٨٢
٧٦ . بولندا	٨٦هـ	٨٧	٠,١هـ-	٠,١هـ-	٢٢,٤	٨٠	٧,٢	١٤,٥	٢٥,٨هـ	٣٨٣	٥١	٣٣٢
٧٧ . لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١,٧	٢١	٠,٣	٠,٧	٠,٢هـ	٢٦١	١٠٩	١٥١
٧٨ . الجمهورية السلوفاكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٩ . كوستاريكا	١٩	١٤	٠,٥	٢,٦	٦,٢	٢٥	١٢,١	١,٤	١,٤	٧٨٠	٣١	٧٤٩
٨٠ . تركيا	٢٠هـ	٢٠هـ	٠مـ	٠مـ	٢,٤	١٨	٠,٣	٢٣,٨	١٢,٣هـ	٤٣٣	١٠٤	٣٢٩
٨١ . ايران (جمهورية . الإسلامية)	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٨	٦٢	٤,٨	٤٥,٤	٣٨,٦	١٣٦٢	٥٤	١٣٠٧
٨٢ . بنما	٣٨	٣١	٠,٦	١,٧	١٣,٣	١٥	١٧,٢	١,٣	٠,٩	٧٤٤	٨٩	٦٥٤
٨٣ . الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ . الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠,٣	٧٥	١,٢	١١٧,٠	٢,٧هـ	٧٨٧	١٣٤	٦٥٣
٨٥ . شيلي	٧٦هـ	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٧,٢	٦٥	١٨,١	١٦,٨	٣,٦	١٦٢٣	٩٧	١٥٢٦
٨٦ . ألبانيا	١٤هـ	١٤هـ	٠مـ	٠مـ	٠,٤	١٣	١,٥	٠,٢	٠,٩هـ	٩٤	٦	٨٨
٨٧ . منغوليا	٩٥هـ	٠٠	٠٠	٠٠	٦١,٧	١٥	٣,٩	٠,٦	٢,٢	٢٧٣	٣٠	٢٤٣
٨٨ . الجمهورية العربية السورية	٢	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٣,٣	٩٤,٤هـ	٤٣٥	٣٠	٤٠٥
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٩ . جنوب افريقيا	٦٣هـ	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤,١	٢٣٥	٦,١	١٤,٧	٢٩,٣هـ	٣٨٦	٤٦	٣٤٠
٩٠ . موريشيوس	٦	٦	صفر	صفر	١٧,٥	٤	١,٧	٠,٧	٩٩,٩هـ	٤٩٥	٥٩	٤٣٦
٩١ . استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣,٦	٣٧	٠,٨	٣,٣	٦١,٢هـ	٢٠٨٥	١٠٤	١٩٨٠
٩٢ . البرازيل	٥٩٧٨	٥٦١١	٠,٦هـ-	٠,٦	٢٧٧,٤	٢١٤	٣,٣	٦,٥	٠,٥هـ	٢٤٥	٥٤	١٩١
٩٣ . بوتسوانا	١٥٠	١٤٣	٠,٨	٠,٥	١٠٢,٣	٩	١٧,٦	٠,١	٠,٥هـ	١٠٠	٥	٩٥
٩٤ . ماليزيا	٢١٥	١٧٦	٤,٠	١,٨	١٤,٩	٤٨	٤,٥	٩,٤	٢,١	٧٦٨	١٧٧	٥٩٢
٩٥ . فنزويلا	٥١٧	٤٥٧	٦,٠	١,٢	٢٧٥,٣	١٠٤	٣٠,٢	٤,١	٠,٣هـ	٣٨٧	١٦٦	٢٢٠
٩٦ . بيلاروس	٢٠هـ	٢٣هـ	٠,٢هـ-	٠,٥هـ-	٢,٤	٤	٠,١	٣,٠	٥,٤هـ	٢٩٢	٩٤	١٩٩
٩٧ . هنغاريا	١٦هـ	١٧	٠,١هـ-	٠,٥هـ-	٥,٨	٥٤	٦,٢	٦,٤	٥,٥هـ	٥٩٦	٥٤	٥٤٣
٩٨ . أوروغواي	٥ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٣	٨	٠,٢	٠,٧	٠,٥هـ	٢٤١	١٤	٢٢٧
٩٩ . المكسيك	٥٥٤	٤٨٦هـ	٦,٨هـ-	١,٢	٩٩,٠	٦٠	٥,١	٥٤,٢	١٥,٢هـ	٩٢١	٥٥	٨٦٥
١٠٠ . ترينيداد وتوباغو	٢	٢	صفر	١,٩	٠,٢	٩	٣,٤	٠,٢	٢,٩هـ	١٤٨	٤٠	١٠٨
١٠١ . الغابون	١٩٤	١٨٢	١,٢	٠,٦	١٠,٥	٦	٣,٩	٠,١	صفر	٥٧	٤١	١٦
١٠٢ . الأرجنتين	٤٤٥ج	٠٠	٠٠	٠٠	٩٣,٤	١٠٠	٣,٤	٢٧,٦	٢,٨هـ	١٠٤٢	٩٤	٩٤٨
١٠٣ . عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٥	٢	٠,٣	٠,٥	٢٣,٩هـ	٦٢٣	١٩	٦٠٤
١٠٤ . سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٥ . بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤	٢٩	٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ . جمهورية كوريا	٤٩ج	٠٠	٠٠	٠٠	٧,٦	٢٦	٧,٦	٢٧,٦	٤١,٧هـ	٦٢٥	١١٦	٥٠٩
١٠٧ . اليونان	٢٠هـ	١٠هـ	٠مـ	٠مـ	١,٠	١٨	٠,٨	٧,٠	١١,٨هـ	٧٢١	٥٨	٦٦٣
١٠٨ . البرتغال	٢٠هـ	٢١هـ	٠,١هـ-	٠,٥هـ-	٥,٦	٢٣	٦,١	١٠,٥	١٦,٠هـ	١٦٦١	١٦١	٩١٤
١٠٩ . المملكة العربية السعودية	٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٢,٠	٩	٩,٩	٣,٦	١٦٣,٨	٤٩٧	١٢٤	٢٧٣
الدخل المنخفض والمتوسط												
افريقيا جنوب الصحراء												
الشرق آسيا والمحيط الهادي												
جنوب آسيا												
أوروبا وآسيا الوسطى												
الشرق الأوسط وشمال افريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
المديونية بصورة باهظة												
اقتصادات مرتفعة الدخل												
١١٠ . ايرلندا	٤هـ	٤هـ	٠,٢هـ-	٠,٣هـ-	٠,٤	٦	٠,٦	٠,٨	١,٦	٢٣٥	٣٨	١٩٨
١١١ . نيوزيلندا	٧٥	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩,٠	١٢٤	١٠,٧	١,٩	٠,٥	٥٨٥	٢٦٩	٣١٦
١١٢ . + اسرائيل	٠٠	١هـ	٠٠	٠٠	٢,١	٢١	١٠,٠	١,٨	٨٦,٠هـ	٤١٠	٦٦	٣٤٤
١١٣ . اسبانيا	٥٦هـ	٥٦هـ	٠,٢هـ-	٠,٣هـ-	٣٥,٠	١٦١	٦,٩	٤٥,٨	٤١,٢هـ	١١٨٨	٠٤٣	١٠٤٥
١١٤ . + هونغ كونغ	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٤	١٢	٣٦,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ . + سنغافورة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	٢,٦	٠,٢	٣١,٧	٨٤	٣٨	٤٦
١١٦ . استراليا	١٤٥٦هـ	١٤٥٦هـ	٠,٢هـ-	٠,٣هـ-	٨١٤,٠	٧٣٣	١٠,٦	١٧,٨	٥,٢	١٣٠٦	٨٤٩	٤٥٧
١١٧ . المملكة المتحدة	٢١هـ	٢٤هـ	٠,٢هـ-	٠,١هـ-	٤٦,٤	١٣١	١٨,٩	١٤,٥	١٢,١	٢٥٣	٥١	٢٠٣
١١٨ . ايطاليا	٠٠	٨٦هـ	٠٠	٠٠	٢٠,١	١٤٣	٦,٧	٥٦,٢	٢٠,١هـ	٩٩٦	١٣٩	٨٥٦
١١٩ . هولندا	٣هـ	٣	٠,٢هـ-	٠,٣هـ-	٣,٥	٦٧	٩,٤	١٤,٥	١٦,١هـ	٩٩٤	٥٠	٩٤٤
١٢٠ . كندا	٠٠	٥٣٣هـ	٠٠	٠٠	٤٩٤,٥	٤١١	٥,٠	٤٣,٩	١,٥	١٦٨٨	٣٠٤	١٣٨٤
١٢١ . بلجيكا	٦هـ	٦	٠,٢هـ-	٠,٣هـ-	٠,٨	٣	٢,٥	٩,٠	٢٦,٢هـ	٩١٧	١٠١	٨١٦
١٢٢ . فنلندا	٢٣هـ	٣٤هـ	٠,١هـ-	٠,٢هـ-	٨,٥	٣٨	٢,٥	٣,٠	٢,٧هـ	٦٠٤	٧٢	٥٣٢
١٢٣ . + الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	صفر	صفر	صفر	٠,٩	٢٩٩,٠	٨٨٤	٩٧	٧٨٧
١٢٤ . فرنسا	١٤١هـ	١٤٢هـ	٠,١هـ-	٠,١هـ-	٥٣,٠	٨٨	٩,٦	٤٣,٧	٢٣,٦هـ	٧٧٨	١٢٥	٦٥٤
١٢٥ . النمسا	٢٧هـ	٢٩هـ	٠,١هـ-	٠,٤هـ-	٢١,٢	١٨٧	٢٥,٣	٢,١	٢,٣هـ	٢٧٦	٥٢	٢٢٤
١٢٦ . ألمانيا	١٠٣هـ	١٠٧هـ	٠,٥هـ-	٠,٥هـ-	٨٧,٨	٤٧٢	٢٤,٦	٥٣,٧	٣١,٤هـ	٦٨٧	٧٣	٦١٤
١٢٧ . الولايات المتحدة	٩٩٢هـ	٩٩٦٠هـ	٠,٢هـ-	٠,١هـ-	٩٨٤,٦	٩٣٧	١٠,٥	٤٦٧,٠	١٨,٨هـ	١٨٦٨	٢٤٤	١٦٢٤
١٢٨ . الفاتيكان	٠٠	٩٦هـ	٠٠	٠٠	١٦,١	٨١	٥,٠	٢,٠	٥,٥هـ	٤٩١	٩٨	٣٩٣
١٢٩ . الدانمرك	٥هـ	٥	٠,٢هـ-	٠,٢هـ-	٤,١	٦٥	٩,٥	١,٢	٩٩,٠هـ	٢٢٨	٦٨	١٦٠
١٣٠ . السويد	٠٠	٢٨٠هـ	٠٠	٠٠	٢٩,٦	١٩٣	٦,٦	٣,٠	١١,٧هـ	٣٥٢	٠٢٧	٢٢٥
١٣١ . اليابان	٢٤٨هـ	٢٤٧هـ	٠مـ	٠مـ	٤٦,٧	٦٨٥	١٢,٣	٨٩,٣	١٦,٣هـ	٧٣٢	٠٢٥	٦٠٧
١٣٢ . سويسرا	١١هـ	١٢هـ	٠,١هـ-	٠,٦هـ-	٧,٥	١١٢	١٨,٢	١,١	٢,٢هـ	١٦٨	٣٩	١٢٩
العالم												

(أ) تمثل القيم السلبية زيادة في مساحة الغابات . (ب) تشير بيانات مسحوبات المياه إلى أي سنة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٢ . (جـ) البيانات الخاصة بفنزويلا مدرجة في اثيوبيا ، فلم يتم فصلها بعد . (د) يشمل اجمالي موارد المياه تدفقات الأنهار من بلدان أخرى بالإضافة إلى موارد المياه المتجددة الداخلية . (هـ) للإطلاع على تقديرات بديلة أنظر الملاحظات التقنية (و) البيانات عن الضفة الشرقية فقط ، فيما عدا تقديرات مسحوبات المياه . (ز) تشمل أراضي مشجرة أخرى (ح) الغابات المغلقة فقط .

جدول ١ . أ ـ مؤشرات اساسية عن الاقتصادات الأخرى

	السكان (بالآلاف) في منتصف ١٩٩٢	المساحة (بالآلاف الكيلو مترات المربعة)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي أ		متوسط النمو السنوي (٪) ١٩٨٠ – ١٩٩٢	متوسط معدل التضخم (٪)		العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٢	أمية الكبار (٪)	
			دولارات ١٩٩٢			١٩٧٠ – ١٩٨٠	١٩٨٠ – ١٩٩٢		إناث ١٩٩٠	الاجمالي ١٩٩٠
١ ـ غينيا الاستوائية	٤٣٧	٢٨,٠٠	٣٣٠	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٨	٦٣	٥٠
٢ ـ غيانا	٨٠٦	٢١٥,٠٠	٣٣٠	ب	٥,٦ –	٩,٦	٣٧,٩	٦٥	٥	٤
٣ ـ ساوتومي وبرنسيبي	١٢١	١,٠٠	٣٦٠	ب	٣,٠ –	٤,٠	٢٣,٠	٦٨	٠,٠	٣٣
٤ ـ غامبيا	٩٨٩	١١,٠٠	٣٧٠	ب	٠,٤ –	١٠,٦	١٧,٨	٤٥	٨٤	٧٣
٥ ـ مالديف	٢٢٩	٠,٣٠	٥٠٠	ب	٦,٨	٠,٠	٠,٠	٦٢	٠,٠	٠,٠
٦ ـ جزر القمر	٥١٠	٢,٠٠	٥١٠	ب	١,٣ –	٠,٠	٥,٦	٥٦	٠,٠	٠,٠
٧ ـ أفغانستان	٢١٥٣٨	٦٥٢,٠٠	ب	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٣	٨٦	٧١
٨ ـ البوسنة والهرسك	٤٣٨٣	٥١,١٣	ب	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١	٠,٠	٠,٠
٩ ـ كمبوديا	٩٠٥٤	١٨١,٠٠	ب	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥١	٧٨	٦٥
١٠ ـ اريتريا	جـ	١١٧,٦٠	ب	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٧	٠,٠	٠,٠
١١ ـ هايتي	٦٧١٥	٢٨,٠٠	ب	ب	٢,٤ –	٩,٣	٧,٦	٥٥	٥٣	٤٧
١٢ ـ ليبريا	٢٣٧١	٩٨,٠٠	ب	ب	٠,٠	٩,٢	٠,٠	٥٣	٧١	٦١
١٣ ـ فييت نام	٦٩٣٠٦	٣٣٢,٠٠	ب	ب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٧	١٦	١٢
١٤ ـ زائير	٣٩٧٨٧	٢٣٤٥,٠٠	ب	ب	١,٨ –	٣١,٤	٠,٠	٥٢	٣٩	٢٨
١٥ ـ كوريباتي	٧٥	١,٠٠	٧٠٠	ب	٠,٠	١٠,٦	٥,٤	٥٨	٠,٠	٠,٠
١٦ ـ جزر سليمان	٣٣٥	٢٩,٠٠	٧١٠	د	٣,٣	٨,٤	١٢,١	٦٢	٠,٠	٠,٠
١٧ ـ الرأس الأخضر	٣٨٩	٤,٠٠	٨٥٠	د	٣,٠	٩,٤	٩,٣	٦٨	٠,٠	٠,٠
١٨ ـ ساموا الغربية	١٦٢	٣,٠٠	٩٤٠	د	٠,٠	٠,٠	١١,٢	٦٥	٠,٠	٠,٠
١٩ ـ سوازيلند	٨٥٨	١٧,٠٠	١٠٩٠	د	١,٦	١٢,٣	١١,٨	٥٧	٠,٠	٠,٠
٢٠ ـ فانواتو	١٥٦	١٢,٠٠	١٢١٠	د	٠,٠	٠,٠	٥,٣	٦٣	٠,٠	٠,٠
٢١ ـ تونغا	٩٢	١,٠٠	١٤٨٠	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٨	٠,٠	٠,٠
٢٢ ـ سانت فنسنت وغرينادين	١٠٩	٠,٣٩	١٩٩٠	د	٥,٠	١٣,٨	٤,٩	٧١	٠,٠	٠,٠
٢٣ ـ فيجي	٧٥٠	١٨,٠٠	٢٠١٠	د	٠,٣	١٢,٨	٥,٦	٧٢	٠,٠	٠,٠
٢٤ ـ بليز	٩٩	٢٣,٠٠	٢٢٢٠	د	٢,٦	٨,٦	٣,١	٦٩	٠,٠	٠,٠
٢٥ ـ غرينادا	٩١	٠,٣٤	٢٣١٠	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١	٠,٠	٠,٠
٢٦ ـ دومينيكا	٧٢	١,٠٠	٢٥٢٠	د	٤,٦	١٦,٨	٥,٧	٧٢	٠,٠	٠,٠
٢٧ ـ أنغولا	٩٧٣٢	١٢٤٧,٠٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٦	٧٢	٥٨
٢٨ ـ كرواتيا	٤٧٨٩	٥٦,٥٤	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٣	٠,٠	٠,٠
٢٩ ـ كوبا	١٠٨٢٢	١١١,٠٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٦	٧	٦
٣٠ ـ جيبوتي	٥٤٦	٢٣,٠٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٩	٠,٠	٠,٠
٣١ ـ العراق	١٩١٦٥	٤٣٨,٠٠	د	د	٠,٠	١٧,٩	٠,٠	٦٤	٥١	٤٠
٣٢ ـ جمهورية كوريا الديمقراطية	٢٢٦٢٠	١٢١,٠٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١	٠,٠	٠,٠
٣٣ ـ لبنان	٣٧٨١	١٠,٠٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٦	٢٧	٢٠
٣٤ ـ جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١٧٢	٢٥,٧١	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٢	٠,٠	٠,٠
٣٥ ـ جزر مارشال	٥٠	٠,١٨	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٦ ـ ميكرونيزيا (ولايات ـ المتحدة)	١٠٨	٠,٧٠	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٣	٠,٠	٠,٠
٣٧ ـ جزر ماريانا الشمالية	٤٧	٠,٤٨	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٨ ـ جمهورية بوغوسلافيا الاتحادية	١٠٥٩٧	١٠٢,١٧	د	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٣٩ ـ سانت لوسيا	١٥٥	١,٠٠	٢٩٢٠	د	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٠	٠,٠	٠,٠
٤٠ ـ سانت كيتس ونيفيس	١٤٢	٠,٣٦	٣٩٩٠	د	٥,٧	٠,٠	٦,٥	٦٨	٠,٠	٠,٠
٤١ ـ سورينام	٤٠٤	١٦٣,٠٠	٤٢٨٠	د	٣,٦ –	١١,٨	٩,٠	٦٩	٥	٥
٤٢ ـ سيشل	٦٩	٠,٢٨	٥٤٦٠	د	٣,٢	١٦,٩	٣,٣	٧١	٠,٠	٠,٠
٤٣ ـ انتيغوا وبربودا	٦٦	٠,٤٤	٥٩٨٠	د	٥,٠	٠,٠	٦,٦	٧٤	٠,٠	٠,٠
٤٤ ـ بربادوس	٢٥٩	٠,٤٣	٦٥٤٠	د	١,٠	١٣,٥	٥,١	٧٥	٠,٠	٠,٠
٤٥ ـ ساموا الأمريكية	٣٩	٠,٢٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٦ ـ أروبا	٦٧	٠,١٩	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٧ ـ البحرين	٥٣٠	١,٠٠	هـ	هـ	٣,٨–	٠,٠	٠,٣ –	٧٠	٣١	٢٣
٤٨ ـ غيانا الفرنسية	١٢٩	٩٠,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٩ ـ جبل طارق	٣٢	٠,٠١	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٠ ـ غوادلوب	٤٠٠	٢,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٤	٠,٠	٠,٠
٥١ ـ غوام	١٣٩	٠,٥٥	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٢	٠,٠	٠,٠
٥٢ ـ جزر مان	٧١	٠,٥٧	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٣ ـ ليبيا	٤٨٦٧	١٧٦٠,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	١٨,٤	٠,٠	٦٣	٥٠	٣٦
٥٤ ـ ماكاو	٣٧٤	٠,٠٢	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٣	٠,٠	٠,٠
٥٥ ـ مالطة	٣٦٠	٠,٣٢	هـ	هـ	٣,٨	٤,٢	٢,١	٧٦	٠,٠	٠,٠
٥٦ ـ المارتنيك	٣٦٦	١,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٦	٠,٠	٠,٠
٥٧ ـ مايوت	٩٧	٠,٣٧	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٨ ـ جزر الانتيل الهولندية	١٩٤	٠,٨٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٧	٠,٠	٠,٠
٥٩ ـ كاليدونيا الجديدة	١٧٥	١٩,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٠	٠,٠	٠,٠
٦٠ ـ ريونيون	٦١١	٣,٠٠	هـ	هـ	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٤	٠,٠	٠,٠
٦١ ـ قبرص	٧١٨	٩,٠٠	٩٨٢٠	و	٥,٠	٠,٠	٥,٤	٧٧	٠,٠	٠,٠
٦٢ ـ جزر الباهاما	٢٦٢	١٤,٠٠	١٢٠٧٠	و	١,٠	٦,٤	٥,٩	٧٢	٠,٠	٠,٠
٦٣ ـ قطر	٥٠٨	١١,٠٠	١٦٧٥٠	و	١١,٢–	٠,٠	٠,٠	٧١	٠,٠	٠,٠
٦٤ ـ ايسلندا	٢٦١	١٠٣,٠٠	٢٣٨٨٠	و	١,٥	٣٥,١	٢٧,٧	٧٨	٠,٠	٠,٠
٦٥ ـ لكسمبرغ	٣٩٢	٣,٠٠	٣٥١٦٠	و	٣,٣	٦,٩	٤,١	٧٦	٠,٠	٠,٠
٦٦ ـ أندورا	٦١	٠,٤٥	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٦٧ ـ برمودا	٦٢	٠,٠٥	و	و	٠,٠	٨,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٦٨ ـ برونى	٢٧٣	٦,٠٠	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٤	٠,٠	٠,٠
٦٩ ـ جزر شانل	١٤٤	٠,١٩	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٧	٠,٠	٠,٠
٧٠ ـ جزر فيرو	٤٨	٠,٤٠	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧١ ـ بولينزيا الفرنسية	٢٠٧	٤,٠٠	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٨	٠,٠	٠,٠
٧٢ ـ غرينلاند	٥٨	٣٤٢,٠٠	و	و	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٣ ـ الكويت	١٤١٠	١٨,٠٠	و	و	٠,٠	٢١,٩	٠,٠	٧٥	٣٣	٢٧
٧٤ ـ سان مارينو	٢٣	٠,٠٦	و	..	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٥ ـ جزر فيرجينيا (الولايات المتحدة)	٩٩	٠,٣٤	و	..	٠,٠	٦,٩	٠,٠	٧٥	٠,٠	٠,٠

أ . أنظر الملاحظة التقنية للجدول ا . ب ـ قدرت باعتبارها منخفضه الدخل (٦٧٥ دولارا أو أقل) . جـ ـ أدرجت بيانات اريتريا في بيانات اثيوبيا لانه لم يتم فصلها بعد . د ـ قدرت باعتبارها من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط ٦٧٦ ـ ٢٦٩٥ دولارا . هـ ـ قدرت باعتبارها من الشريحة العليا للدخل المتوسط (٢٦٩٦ ـ ٨٣٥٥ دولارا) . و ـ قدرت باعتبارها مرتفعة الدخل (٨٣٥٦ دولارا أو أكثر) .

ملاحظات تقنية

المعيار الأساسى لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ومع إضافة جمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق المستقلة حديثا ، فإن الجداول الرئيسية تضم حاليا بيانات قطرية عن ١٣٢ اقتصادا مرتبة تصاعديا حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى . ويورد جدول مستقل (الجدول ١ ـ أ) مؤشرات اساسية عن ٧٥ اقتصادا آخر تتوافر عنها معلومات ، متناثرة أو يقل سكانها عن المليون ، وقد أجريت تعديلات أخرى تم توضيحها فى المقدمة .

مدى التعويل على البيانات

بذل مجهود كبير فى سبيل توحيد وتنميط البيانات ؛ ومع ذلك فإن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها ، وينبغى توخى الحرص فى تفسير المؤشرات . وتؤثر عوامل كثيرة على توافر البيانات ومدى التعويل عليها ؛ فالنظم الإحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصادات النامية ، وتختلف الأساليب الاحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا كبيرا بين البلدان . والمقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة تنطوى دائما على مشكلات تقنية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعا مانعا للبس . ولهذه الأسباب ، ففى حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة ، فإنه ينبغى فهمها فقط باعتبارها مبينة للاتجاهات وموضحة للخلافات الأساسية بين الاقتصادات ، وانها لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق . وبصفة خاصة لم يتم حل الخلافات المتعلقة بالبيانات بالنسبة لخمسة عشر اقتصادا فى الاتحاد السوفياتى السابق ، فالتغطية مبعثرة ، والبيانات تخضع لأكثر من المدى الطبيعى لعدم التيقن .

ومعظم البيانات الاجتماعية والديموغرافية المأخوذة من مصادر وطنية ، مستمدة من ملفات إدارية منظمة ، وإن كان البعض منها قد جاء من مسوحات خاصة ، أو من استقصاءات دورية للتعداد . وفى حالة بيانات المسح والتعداد ، كان من المتعين استكمال الأرقام الخاصة بالسنوات الوسيطة أو تقديرها بطريقة أخرى من احصاءات القاعدة المرجعية . وبالمثل ، فانه نظرا لأنه ليست كل البيانات مستكملة لآخر لحظة ، فإن بعض الأرقام ـ خاصة تلك التى تتعلق بالفترات الراهنة ـ قد يتم تقديرها استقرائيا . وكثير من التقديرات (على سبيل المثال ، العمر المتوقع) مستمد من نماذج تستند إلى افتراضات عن الاتجاهات الراهنة والظروف السائدة . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بمدى التعويل على المؤشرات الديموغرافية فى مطبوع « *الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية* » للأمم المتحدة . ونناشد القراء أن يضعوا فى اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند اجرائهم مقارنات بين الاقتصادات .

سنوات الأساس :

ورغبة فى توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وادراج تأثير التغييرات فى الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد اسناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئيا إلى ثلاث سنوات للأساس وتم ربطها معا . وسنة ١٩٧٠ هى سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفترات الثلاث فى « سلسلة متصلة » للحصول على أسعار ١٩٨٧ عبر الفترات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفترات الفرعية الثلاث عن طريق إعادة القياس ؛ مما يؤدى إلى تحريك السنة التى يكون فيها لصيغ السعر الجارى والثابت لنفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلى الإجمالى لكل منها على حدة ، ثم جمعت للحصول على الناتج المحلى الإجمالى ومجاميعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف فى إعادة القياس بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعى ، وبين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات فى إعادة القياس يتم استيعابها تحت عنوان *الاستهلاك الخاص ، الخ* . بافتراض أن الناتج المحلى الإجمالى حسب المنشأ الصناعى هو تقدير أكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلى الإجمالى حسب المصروفات .

ونظرا لأن الاستهلاك الخاص يحسب باعتباره المتبقى ، فانه يتم الحفاظ على وحدات المحاسبة القومية المتطابقة . وتتضمن عملية اعادة تحديد الأساس ادراج أى اختلافات إحصائية ناشئة عن المصروفات ضمن الاستهلاك الخاص . كما تتضمن القيمة المضافة فى قطاع الخدمات ، فرقا إحصائيا ، كما ترد فى المصدر الأصلى .

المقاييس الموجزة

تم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما يجرى التعبير عن متغير ما بوحدات للحساب قابلة للمقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات الاقتصادية التى لا تبدو قابلة للجمع بطبيعتها ، تجمع عادة عن طريق نظام لترجيح السعر . والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان .

ومؤشرات التنمية الدولية ، على خلاف *الجداول الدولية* ، توفر عادة بيانات عن نقطتين مرجعيتين ، وليس سلاسل زمنية سنوية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التى تغطى سنين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين القطرى على مر الزمن وعبر الموضوعات .

ولا تتيح مؤشرات التنمية الدولية تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات القطرية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لثلثى المجموعة كاملة على الأقل ، كما حددتها مقاييس الاسناد لعام ١٩٨٧ . وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار ، فانه يفترض أنه بالنسبة للسنوات التى لا ترد عنها بيانات أن مقدمى التقارير الذين لا يوردون آخر التطورات (ومن لا يقدمون تاريخا كاملا) ، بسبب نقص البيانات على امتداد سنين طويلة ، يتصرفون مثل عينة المجموعة التى تقدم تقديرات . وينبغي للقراء أن يضعوا فى اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباط صحيح عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وانه لا يمكن استخلاص شيء ذى معنى عن السلوك على المستوى القطرى بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات . وبالاضافة إلى ذلك ، فان عملية الترجيح قد تؤدى إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والاجماليات الشاملة . وقد تم شرح هذا بصورة أكمل فى مقدمة *الجداول الدولية* .

المصادر والأساليب

تم جمع البيانات عن الدين الخارجى بواسطة البنك الدولى رأسا على أساس التقارير الواردة من البلدان النامية الأعضاء من خلال نظام الإبلاغ بواسطة البلدان المدينة . واستمدت البيانات الأخرى أساسا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن صندوق النقد الدولى ، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولى . كما استخدمت التقديرات التى وضعها العاملون بالبنك لتحسين درجة استيفاء البيانات لآخر لحظة أو اتساقها . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولى وتم تصحيحها فى بعض الحالات بواسطة العاملين فى البنك لضمان الاتفاق مع التعاريف والمفاهيم الدولية ، والتناسق الأفضل والاستيفاء لآخر لحظة .

معدلات النمو :

لتيسير الإحالة ، لم تدرج فى العادة إلا نسب ومعدلات النمو ؛ وتتوافر القيم المطلقة بصفة عامة فى مطبوعات البنك الدولى الأخرى ، خاصة طبعة ١٩٩٤ من *الجداول الدولية* . وتم احتساب معظم معدلات النمو بالنسبة لفترتين ، ٧٠ - ١٩٨٠ و ٨٠ - ١٩٩٢ ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ما لم ينص على خلاف ذلك . ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ فى اعتبارها كل المشاهدات فى الفترة المعنية ، فإن معدلات النمو الناتجة تتراءى فيها الاتجاهات العامة التى لا تتأثر بالقيم الاستثنائية بغير مسوغ ، خاصة فى نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار الثابتة فى حساب معدلات النمو . وترد تفاصيل هذا المنهج فى بداية الملاحظات التقنية . وتتعلق الأرقام المطبوعة ببنط أسود بسنوات أو فترات خلاف المحددة - وذلك إلى عامين سابقين أو تاليين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ، وإلى ثلاث سنوات سابقة أو تالية بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ؛ نظرا لأن جمع هذه الأخيرة ينزع إلى أن يكون أقل انتظاما كما أنها تتغير بصورة أقل إثارة عبر الفترات القصيرة من الزمن .

وتم حساب جميع معدلات النمو المبينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، *مالم* ينص على خلاف ذلك . ويقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى r بالتوفيق بين الخط الاتجاهى للانحدار الخطى للمربعات الصغرى ، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير فى الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن معادلة الانحدار تأخذ *الشكل التالى :* $Log\ X_t = a + bt + lt'$ ، حيث إنها تعادل التحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب $X_t = X_o(1+r)^t$. وفى هاتين المعادلتين فان X هى المتغير ، و t هى الزمن ، و $a = logX_o$ ، و $b = log\ (1+r)$ هما الموجهان (البارمتران) المطلوب تقديرهما ، و e هى حد الخطأ . وإذا كانت b^* هى تقدير المربعات الصغرى لـ b ، فان متوسط النسبة المئوية لمعدل النمو السنوى r يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم (b^*)-1] مضروبا فى ١٠٠ للتعبير عنه فى صورة نسبة مئوية .

الجدول ١ - مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التى تتوافر عنها بيانات متناثرة ، أو التى يقل عدد سكانها عن المليون نسمة : أنظر الجدول أ - ١ .

وأعداد *السكان* فى منتصف عام ١٩٩٢ ، هى تقديرات البنك الدولى ، وهى عادة تقديرات مستقبلية تستند إلى بيانات مأخوذة من أحدث تعداد أو مسح خاص بالسكان ؛ ومعظمها من الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ ، وبالنسبة لبضعة بلدان فانها من الستينات أو السبعينات . ويلاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة فى بلد الملجأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

والبيانات المتعلقة *بالمساحة* ، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والمساحة هى إجمالى المساحة السطحية ، مقيسة بالكيلو مترات المربعة ، وتضم مساحة الأراضى والمياه الداخلية .

وحسبت الأرقام المتعلقة بنصيب *الفرد من الناتج القومى الإجمالى* بدولارات الولايات المتحدة طبقا للأسلوب المتبع فى *أطلس البنك الدولى* ، الموصوف أدناه .

ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى حد ذاته ، لا يشكل أو يقيس الرفاهية الاجتماعية أو النجاح فى التنمية . ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان يعوض فحسب بعض العقبات الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية او يسهم فيها . وعلى

سبيل المثال ، فإن الناتج القومى الإجمالى أعلى فى البلدان الأكثر بردا ، حيث ينفق الناس المال على التسخين والملابس المُدَفَّئة ، بأكثر ما يفعلون فى بلدان المناخ المعتدل ؛ حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة فى الهواء الطلق .

وبصفة أعم ، فإن الناتج القومى الإجمالى لا يعالج بطريقة ملائمة قضايا البيئة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين فى بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تلقى ضوءا على هذه القضايا . وقد أدرجت فى تنقيح عام ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ؛ حسابات « تابعة ، تنقب فى الصعوبات العملية والمفاهيمية ، (مثل إعطاء قيم اقتصادية ذات مغزى للموارد التى لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد « نادرة » ، وتخصيص التكاليف التى تعد عالمية فى الأساس فى إطار وطنى بطبيعته اللصيقة) . وسيوفر هذا إطارا للمحاسبين الوطنيين للنظر فى العوامل البيئية فى تقدير المقاييس البديلة للدخل .

ويقيس الناتج القومى الإجمالى القيمة المضافة المحلية والأجنبية المستحقة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلى الإجمالى (وتعريفه وارد فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صافى دخل عناصر الإنتاج الوارد من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذى يتلقونه من الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ناقصا المدفوعات المماثلة التى تؤدى لغير المقيمين الذين أسهموا فى الاقتصاد المحلى .

وفى تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ، يسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق القابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فيما بين البلدان . فإلى جانب المشكلة التقليدية والتى يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبتان تعترضان طريق القابلية الكافية للمقارنة . تتعلق إحداهما بتقديرات الناتج القومى الإجمالى والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة فى نظم المحاسبة القومية وتقديم التقارير الديمجرافية وفى المعلومات الإحصائية الكامنة وراءها من حيث تغطيتها ومدى التعويل عليها . أما العقبة الأخرى فتتعلق باستخدام أسعار الصرف الرسمية فى تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومى الإجمالى معبرا عنها بالعملات القومية المختلفة ، إلى عملة مشتركة - هى دولار الولايات المتحدة ، كما جرى العرف - للمقارنة بينها عبر البلدان .

وإدراكا من البنك الدولى لكون أوجه القصور هذه تؤثر فى قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى للمقارنة ، فقد أدخل عدة تحسينات فى إجراءات التقدير . فمن خلال مراجعته المنتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومى الإجمالى بصورة منتظمة ، مركزا على التغطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع إجراء التصحيحات ، عند الاقتضاء ، التى من شأنها تحسين القابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التى تجريها هيئة العاملين بالبنك للناتج القومى الإجمالى (وأحيانا للسكان) لتتناول أحدث فترة .

كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى صلاحية أسعار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل (يرد فى *الجداول الدولية*) متى رأى أن سعر الصرف الرسمى يبتعد عن السعر الذى يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائى . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب . وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى ، يحسب البنك نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالطريقة المستخدمة فى *الأطلس* .

ومعامل التحويل فى *الأطلس* بالنسبة لأى سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة ، وأسعار الصرف للسنتين السابقتين بعد تصحيحها ، لمراعاة الفروق فى التضخم النسبى بين البلد والولايات المتحدة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث المذكور أن يلطف من التقلبات فى الأسعار ، وفى أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومى الإجمالى الناشىء عن ذلك بالدولار الأمريكى على عدد السكان فى منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى .

وقد عانى نحو خمسين من الاقتصادات منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى الحقيقى بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات . وبالإضافة إلى ذلك فإن التقلبات الكبيرة فى العملة وفى معدلات التبادل التجارى قد أثرت على مستويات الدخل النسبية . ولهذا السبب ، فان مستويات ومراتب تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى محسوبة بطريقة *الأطلس* ، تغيرت أحيانا بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلى النسبى للاقتصادات موضع البحث .

وتصف المعادلتان التاليتان إجراءات حساب معامل التحويل للسنة t :

$$(e^*_{t-2,t}) = \frac{1}{3}\left[e_{t-2}\left(\frac{P_t}{P_{t-2}} \Big/ \frac{P^{\$}_t}{P^{\$}_{t-2}}\right) + e_{t-1}\left(\frac{P_t}{P_{t-1}} \Big/ \frac{P^{\$}_t}{P^{\$}_{t-1}}\right) + e_t\right]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى للسنة t بدولارات الولايات المتحدة :

$$(Y^{\$}_t) = (Y_t / N_t) \div e^*_{t-2,t}$$

حيث :

Y_t = الناتج القومى الإجمالى الجارى (بالعملة المحلية) للسنة t .

P_t = مكمش الناتج القومى الإجمالى للسنة t .

e_t = سعر الصرف السنوى المتوسط (العملة المحلية / دولار الولايات المتحدة) للسنة t .

N_t = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة t .

P_t^S = مكمش الناتج القومى الإجمالى للولايات المتحدة فى السنة t .

ونظرا للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بالنسبة لبعض الاقتصادات .

واستخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية مقاييس للناتج المحلى الحقيقى ، على أساس مقياس قابل للمقارنة الدولية ؛ وذلك باستخدام تعادل القوة الشرائية للعملات كمعامل تحويل بدلا من سعر الصرف . ويبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى استنادا لتعادل القوة الشرائية للعملات . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بذلك البرنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . وأحدث دراسة هى المرحلة السادسة ، لعام ١٩٩٠ ، وقد نشرت جزءا منها بالفعل ، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعتبر أرقام المقارنة الدولية الواردة فى الجدول ٣٠ أرقاما أولية وقد تخضع للتنقيح . وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، على تحسين المنهجية ، ومد نطاق مقارنات القوة الشرائية السنوية إلى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف ستظل هى الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل الناتج القومى الإجمالى من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة .

ويقاس *متوسط المعدل السنوى للتضخم* بمعدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى الضمنى لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم حساب مكمش الناتج المحلى الإجمالى أولا بقسمة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكمش الناتج المحلى الإجمالى للفترة . ولمقياس التضخم هذا ، شأنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده . على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتباره مؤشرا للتضخم لأنه أوسع المقاييس قاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير *العمر المتوقع عند المولد* إلى عدد السنوات التى سيعيشها طفل رضيع حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . والأرقام هى تقديرات للبنك الدولى تستند إلى بيانات شعبة الأمم المتحدة للسكان ، ومكتب الامم المتحدة الاحصائى ، والمكاتب الإحصائية الوطنية .

وأمية الكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرءوا ويكتبوا بفهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد فقط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويخضع استخدامه لشروط فى عدد من البلدان . والبيانات مستمدة من تقديرات واسقاطات الأمية أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فى ١٩٨٩ .

وقد رجحت المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى والعمر المتوقع وأمية الكبار الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٧ مقيما بالدولارات الجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ ـ النمو وهيكل الانتاج

معظم التعاريف المستخدمة هى تعاريف *نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية* ، السلسلة (و) ، العدد ٢ ، التنقيح ٣ . ولم يكتمل التنقيح ٤ لنظام الحسابات القومية إلا فى ١٩٩٣ ، ومن المرجح أن تظل بلدان كثيرة تستخدم توصيات التنقيح ٣ للسنوات القليلة القادمة . واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، التى وصلت إلى البنك الدولى أحيانا عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت فى الغالب من قبل هيئة العاملين فى البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد فى بعض الحالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدات التقنية ، فى تصحيح السلاسل القومية . وبسبب القدرات المحدودة أحيانا لمكاتب الاحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة فى الأنشطة الاقتصادية التى يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية ، أو القطاع غير الرسمى ، أو زراعة الكفاف .

ويقيس *الناتج المحلى الإجمالى* جملة الناتج من السلع والخدمات ، التى ينتجها للاستعمال النهائى مقيمون وغير مقيمين ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب . وتحسب دون استقطاع خصومات لإهلاك الأصول التى هى « من صنع الإنسان » أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها . ولئن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلى الإجمالى حسب المنشأ الصناعى ، هى تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بلدانا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات قطرية مختلفة فى نظم التقييم من أجل الإبلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئى فقد أدرجت تقديرات الناتج المحلى الإجمالى بقيم المشترى ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار إليها فى الحاشية . ومع ذلك فإنه بالنسبة لبضعة بلدان فى الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلى الإجمالى بقيم المشترى ، الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عناصر الانتاج .

وأرقام الناتج المحلى الاجمالى هى بقيم دولارية محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يتراءى فى سعرها الرسمى المصرف ، السعر الفعال الذى يسرى على المعاملات الفعلية للنقد الأجنبى ، فاستخدم فى حالتها عامل تحويل بديل (ورد فى *الجداول الدولية*) . ويلاحظ أن هذا الجدول لا يستخدم تقنية حساب المتوسط فى ثلاث سنين التى استخدمت فى حساب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الجدول ١ .

وتشمل *الزراعة* : الحراجة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفى البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يلاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعى إما أنه لا يتم تبادله ، أو لا يتم تبادله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة .

وتشمل *الصناعة* القيمة المضافة فى التعدين ، والصناعة التحويلية (وقد وردت فى التقرير ايضا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) والتشييد ، والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة فى جميع فروع النشاط الاقتصادى الأخرى بما فى ذلك التكاليف المحتسبة لأعباء خدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأى فروق إحصائية لاحظها جامعو البيانات الوطنيون ، فقد صنفت باعتبارها *خدمات .. الخ* .

وقد استخدمت السلاسل المترابطة التى أعيد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالعملات المحلية ، حسبما ورد شرحه فى بداية الملاحظات التقنية ، فى حساب معدلات النمو فى الجدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلى الاجمالى الواردة فى الجدول ٣ فقد استندت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وارد فى الجدول ٢ ، حسبت القيم الثابتة بدولارات الولايات المتحدة التى أعيد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ؛ وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان فى كل سنة ؛ واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص المئوية القطاعية فى الجدول ٣ فقد حسبت من المجاميع الكلية للناتج المحلى الاجمالى القطاعى للمجموعة بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ ـ الزراعة والأغذية :

البيانات الأساسية عن *القيمة المضافة فى الزراعة* مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولى بالأسعار الجارية بالعملات القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة ، كما تم وصفه فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

والأرقام الواردة فى باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . وقد قيست *الواردات من الغلال* بمكافئات الحبوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى *التصنيف الدولى التجارى الموحد* ، التنقيح الثانى ، المجموعات ٠٤١ ـ ٠٤٦ . أما *المعونة الغذائية من الغلال* فتشمل القمح والدقيق والبرغل والأرز والحبوب الخشنة ، وعنصر الغلال فى الأغذية المخلوطة . والأرقام لا تقبل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الإبلاغ والمواعيد ؛ إذ تستند واردات الغلال إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلدان المتلقية ، وتستند المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما فى ذلك مجلس القمح العالمى وبرنامج الأغذية العالمى . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلا المستفيدون فى فترة معينة بسبب التأخير فى النقل والتسجيل ، أو لأنها فى بعض الأحيان لا تبلغ إلى الفاو ، أو إلى المنظمات الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر واردات المعونة الغذائية أيضا فى سجلات الجمارك . والمرجع الزمنى لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

ويقيس *استهلاك الأسمدة* مغذيات النبات المستخدمة فى الأراضى المنزرعة . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأزوتية و البوتاسية والفوسفاتية (والتى تشمل الفوسفات الصخرى المطحون) . وتعرف الأرض المنزرعة بأنها الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة وبمحاصيل مؤقتة (والمساحات التى تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعى ، والأراضى التى تزرع حدائق لتغذية السوق أو تلبية حاجة مطبخ الأسرة ، والاراضى المراحة ، أو العاطلة مؤقتا ، والمرجع الزمنى لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

وتم احتساب *متوسط النمو السنوى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى* من الرقم القياسى لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائى . ويربط الرقم القياسى بمعدل النمو السنوى المتوسط لنصيب الفرد من الغذاء المنتج فى ٧٩ – ١٩٩٢ بالنسبة إلى المتوسط المنتج سنويا فى ٧٩ – ١٩٨١ (٧٩ – ١٩٨١ = ١٠٠) . وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسى ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضر وقصب السكر وبنجر السكر والجذور النشوية وزيوت الطعام والماشية ومنتجاتها . وتقاس كميات إنتاج الأغذية مع استبعاد العلف الحيوانى والبذور المستخدمة فى الزراعة والأغذية التى تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

وتم قياس *منتجات الأسماك* بمستوى الإمداد اليومى من البروتين المستمد من استهلاك الأسماك بالنسبة لإجمالى الإمداد اليومى من البروتين من كل الأغذية . ويلقى هذا التقدير الضوء بصورة غير مباشرة على الأهمية النسبية للأسماك أو وزنها فى إجمالى الزراعة خاصة لأن الأسماك ليست مدرجة فى الرقم

القياسى لإنتاج الأغذية .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضى المنزرعة ؛ أما المقاييس الموجزة لإنتاج الأغذية فقد رجحت بعدد السكان .

الجدول ٥ ـ الطاقة التجارية :

استمدت البيانات المتعلقة بالطاقة أساسا من وكالة الطاقة الدولية ومن مصادر الأمم المتحدة . وهى تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية ـ البترول (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعى والنفط من المصادر غير التقليدية) ، والغاز الطبيعى والوقود الصلب (كالفحم والليجنيت وأنواع الوقود المشتقة الأخرى) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية والكهرومائية ، والحرارية الأرضية وغيرها) ـ وكلها محولة إلى مكافئات للنفط . ولتحويل الكهرباء النووية إلى مكافئات للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٣ فى المائة ؛ والطاقة الكهرومائية ممثلة بكفاءة تبلغ ١٠٠ فى المائة .

ويشير *استهلاك الطاقة* إلى إمدادات الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى أنواع أخرى من الوقود للاستخدام النهائى (مثل الكهرباء ، والمنتجات البترولية المكررة) وتحسب باعتبارها الإنتاج المحلى زائدا الواردات ، والتغير فى الرصيد ، مطروحا منه الصادرات والمستودعات البحرية الدولية . كما يتضمن استهلاك الطاقة المنتجات المكرسة لاستعمالات لا تتعلق بالطاقة ، والمشتقة من البترول أساسا . ولم يوضع فى الاعتبار استخدام حطب الوقود ، وفضلات الحيوانات الجافة وغيرها من أنواع الوقود التقليدى ، رغم أنها كبيرة فى بعض البلدان ، لعدم توافر بيانات يعول عليها وشاملة .

واستخدام الطاقة معبر عنه باعتباره نصيب الفرد بالكيلو جرامات من مكافآت النفط . ومؤشر الناتج هو تقدير للناتج المحلى الإجمالى الذى يتم إنتاجه بكيلو جرام من مكافئات النفط بالدولارات الأمريكية .

وتشير *واردات الطاقة* إلى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة ـ القسم ٣ من *التصنيف الدولى التجارى الموحد* ، التنقيح ١ ـ ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلعية . ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لا تسمح بالتفرقة بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها فى صناعة البتروكيماويات ، فربما تبين هذه النسب المئوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بأكبر من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لإنتاج الطاقة واستهلاكها بتجميع الأحجام التى تتعلق بكل سنة من السنوات التى تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة معدل نمو المربعات الصغرى . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من المجاميع الكلية للمجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالدولارات الجارية .

الجدول ٦ ـ هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية *للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية* من سلاسل البنك الدولى للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية ، وتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها فى الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

أما البيانات المتعلقة *بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية* فيما بين الصناعات فقد قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، واجريت حسابات التوزيع من العملات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع *التصنيف الدولى الصناعى الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية* الذى وضعته الأمم المتحدة ، التنقيح ٢ . *فالأغذية والمشروبات والتبغ* تشمل الفرع ٣١ من التصنيف الدولى ؛ *والمنسوجات والملابس* تشمل الفرع ٣٢ ؛ *والآلات ومعدات النقل* تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ ـ ٣٨٤ *والكيماويات* تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ ، *والمواد الأخرى* تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق والمنتجات ذات الصلة (الفرع ٣٤) ، والبترول والمنتجات ذات الصلة (المجموعات الكبرى ٣٥٣ ـ ٣٥٦) ، والفلزات الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرعان ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهنية (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) والصناعات الأخرى (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيماوية غير متوافرة ، يجرى ادراجها ضمن *المواد الأخرى* .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية ، هى اجماليات حسبت بأسلوب التجميع المشار اليه فى بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ ـ إيرادات الصناعة التحويلية وناتجها :

تظهر فى هذا الجدول أربعة مؤشرات ـ مؤشران يتعلقان بالإيرادات الحقيقية لكل مستخدم ، مؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بانتاجية العمل فى قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت المكمشات مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بيانه فيما يلى .

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم هى بالأسعار الثابتة وقد

استخرجت بتكميش الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل مستخدم ، بالرقم القياسى لاسعار المستهلك فى البلد . والرقم القياسى لأسعار المستهلك مستمد من *الإحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى .

أما *جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة* فقد استخرجت بقسمة جملة ايرادات المستخدمين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لاظهار نصيب العمل فى الدخل المولد فى قطاع الصناعة التحويلية . وأما نصيب *المستخدم من الناتج الاجمالى* فهو بالأسعار الثابتة ومعروض باعتباره رقما قياسيا لانتاجية العمل الشاملة فى الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تصحيح بيانات اليونيدو المتعلقة بنصيب المستخدم من الناتج الاجمالى بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكمشات الضمنية للقيمة المضافة فى الصناعة التحويلية أو فى الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية فى البنك الدولى .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حيثما كان ذلك ممكنا ، بتوحيد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التى تستخدم خمسة مستخدمين أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع *التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية* التى تنشرها الأمم المتحدة . *والايرادات* (من أجور ومرتبات) تغطى كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الاضافى والمكافآت وتكلفة علاوات غلاء المعيشة ؛ (ب) الأجور والمرتبات المدفوعة فى العطلات والأجازات المرضية ؛ (جـ) الضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعى وما إلى ذلك مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخصمه ؛ (د) المدفوعات العينية .

أما تعبير « المستخدمين » الوارد فى هذا الجدول ، فيضم فئتين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمون المنتظمون والأشخاص المتعاقدون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين فى أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات إلى متوسط عدد المستخدمين خلال السنة .

وتعرف « القيمة المضافة » بأنها القيمة الجارية للناتج الاجمالى ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والوقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، (ب) للعمل المتعاقد عليه والصادر به تكليف والذى يقوم به آخرون ، (جـ) لعمليات الاصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التى شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

وتقدر قيمة الناتج الإجمالى إما على أساس الإنتاج ، أو الشحنات ، فان كانت على أساس الإنتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات الصناعية التى أديت إلى الغير ، (جـ) قيمة السلع المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة الكهرباء المباعة ، (هـ) صافى التغيير فى قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الإسناد ونهايتها . وفى حالة التقديرات التى توضع على أساس الشحنات ، يدرج أيضا صافى التغيير الذى طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع بين بداية فترة الإسناد ونهايتها .

الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكل الطلب

عرف الناتج المحلى الإجمالى فى الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه فى هذين الجدولين ورد بقيم المشترى .

ويشمل *الاستهلاك الحكومى العام* جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات الرأسمالية على الدفاع والأمن القومى مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص ، الخ . هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما فى ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات والكومبيوتر المنزلى) المشتراة ، أو التى تحصل عليها العائلات والمؤسسات التى لا تستهدف الربح باعتبارها دخلا عينيا . ونستبعد منه مشتريات المساكن ، وإن كان يشمل الايجار المحتسب للمساكن التى يشغلها أصحابها . وهو يشمل من الناحية العملية أى فروق احصائية فى استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك انحرافات اعادة القياس عن اعادة تحديد الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه فى بداية الملاحظات التقنية .

ويتكون *الاستثمار المحلى الإجمالى* من الإنفاق المكرس للإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زائدا التغييرات الصافية فى مستوى المخزون .

وتحسب *المدخرات المحلية الإجمالية* بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلى الإجمالى .

وتمثل *الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج* ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج التى تورد إلى بقية العالم ، وهى تشمل البضاعة والنولون والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الإنتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الإنتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمل . كما تستبعد التحويلات الجارية .

ويمثل *ميزان الموارد* الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج .

وقد استخدمت السلاسل التى أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدات العملات المحلية الثابتة لاحتساب المؤشرات فى الجدول ٨ . أما توزيع الناتج المحلى الإجمالى فى الجدول ٩ فقد تم حسابه من

سلاسل الحسابات القومية بوحدات العملات المحلية الجارية .

وقد احتسبت المقاييس الموجزة بالطريقة التى ورد شرحها فى الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ ـ مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة فى الجدولين ١٠ و ١١ مستمدة من *الكتاب السنوى للاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٩٢) الذى يصدره صندوق النقد الدولى ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولى . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة فى *دليل الاحصاءات المالية الحكومية* (١٩٨٦) الذى أصدره صندوق النقد الدولى .

وللاطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات : انظر مصادر صندوق النقد الدولى هذه . ويقصد بالتعليق التالى أساسا ، وضع هذه البيانات فى سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة فى هذه الطبعة .

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من *جملة المصروفات والايرادات الجارية* من واقع السلاسل بالعملات الوطنية . وبسبب ما فى البيانات المتاحة من فروق فى التغطية ، فان المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وايراداتها الجارية الموضحة فى هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعا .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الاحصائية لحكومات الولاية والاقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ؛ وربما ينتقص هذا انتقاصا خطيرا من الصورة الاحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها ، ولاسيما فى البلدان التى تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتى ، وتتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم « الحكومة المركزية » قد يعنى واحدا من مفهومين محاسبيين : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية فى حساب واحد شامل ، وان كان المتبع فى بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة دائما فى حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تفتقر عادة إلى الكمال . وقد أشير فى الحواشى إلى البلدان التى أخطرت عن بيانات موازناتها .

وبالتالى ، فإن البيانات المقدمة ، ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تقبل المقارنة عبر البلدان . وفى كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التى يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهرية ، وفى بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسى فى جملة المصروفات ، وان كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات . ومن هنا يتعين التذرع بالحذر عند استخدام البيانات فى مقارنات عبر البلدان . وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التى تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التى تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية (الإنمائية) .

ويشمل *الدفاع* جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو سواها ، للإنفاق على الحفاظ على القوات المسلحة ، بما فى ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجنيد والتدريب . وتندرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية . ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العام والأمن ، التى تصنف بصورة منفصلة .

ويشمل *التعليم* المصروفات على توفير مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية ، والجامعات والكليات ، ومؤسسات التدريب المهنى والتقنى وغيرها ، وإداراتها والتفتيش عليها وتعزيزها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات على تنظيم وإدارة نظام التعليم ، وعلى البحوث التى تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأساليبه ، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان فى المدارس .

أما *الصحة* فتغطى المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان ، والمستوصفات ذات المكون الطبى الكبير ، وعلى برامج الصحة القومية والتأمين الطبى ، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية .

ويغطى *الإسكان والمرافق العامة الموفرة لاسباب الراحة والضمان الاجتماعى والرفاهية الاجتماعية* ، المصروفات على الإسكان (باستبعاد دعم الفائدة الذى يصنف عادة باعتباره مصروفات « أخرى ») مثل المشروعات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الإسكان ودعمه ، وأنشطة تطهير الاحياء الفقيرة ، وعلى تنمية المجتمع المحلى ، وخدمات الصرف الصحى . كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تعويضات إلى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع إلى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة ، والعاطلين عن العمل ، وعلى الاعانات التى تدفع للعائلات والأمومة والأطفال . وهى تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل التقليل من التلوث ، وإمدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج فى هذه الفئة دون تمييز .

وتتألف *الخدمات الاقتصادية* من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دوائر الأعمال وتعزيزها وتشغيلها على نحو أدعى إلى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الاقليمية وتوفير فرص العمل . ومما يدخل فى الأنشطة المشمولة اجراء البحوث ، وتنشيط التجارة ، واجراء مسوح جيولوجية ،

والتفتيش على فئات صناعية معينة وتنظيم أعمالها .

وتغطى *المصروفات الأخرى* مدفوعات الفائدة والبنود غير المدرجة فى مكان آخر ، وهى تشمل أيضاً بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التى لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو تعديلات ناشئة من المستحقات للحسابات النقدية) .

وإجمالى المصروفات محدد بصورة أضيق من مقياس الاستهلاك الحكومى العام الوارد فى الجدولين ٨ و ٩ ؛ لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة والحكم المحلى . وفى الوقت نفسه ، فان مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع ؛ لأنها تتضمن اجمالى الاستثمار المحلى للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف *الفائض / العجز الشامل* بأنه الإيراد الجارى الرأسمالى والمنح الرسمية المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقراض بعد استنزال ما سدد منه .

الجدول ١١ ـ الإيراد الجارى للحكومة المركزية :

أدرجت فى الفقرات الأربع الأولى من الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٠ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة وتعريف الحكومة المركزية . والإيراد الجارى من حيث المصدر عبر عنه باعتباره نسبة مئوية من *جملة الإيراد الجارى* ، وهو مجموع إيراد الضرائب والإيراد من غير الضرائب ، ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف *إيراد الضرائب* ، بأنه المتحصلات الإلزامية بغير مقابل وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها فى الأغراض العامة . وتشمل الفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التى يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب ، أو التأخر فى تسديدها ، وهى موضحة خالصة من المبالغ التى ردت ، أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . *والضرائب على الدخل ، والأرباح ، والأرباح الرأسمالية* ، هى ضرائب تفرض على الدخل الصافى الفعلى أو المقدر جزافيا للأفراد ، وأرباح المشروعات والأرباح الرأسمالية سواء تحققت من مبيعات الأراضى ، أو الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الإدارات الحكومية فيتم إلغاؤها فى عملية التجميع . وتشمل *اشتراكات الضمان الاجتماعى* ، الاشتراكات التى يدفعها أرباب العمل والمستخدمون لحساب الضمان الاجتماعى ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم ، والعاطلين عن العمل . وتشمل *الضرائب على السلع والخدمات* ، كافة الضرائب المحلية بما فى ذلك الضرائب المفروضة على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الإنتاج الانتقائية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات ، والضرائب على استخدام السلع ، أو الممتلكات ، وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل *الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية* ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ، وأرباح التبادل والضرائب على التبادل . وتشمل *الضرائب الأخرى* الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة برب العمل ، أو الضرائب على العمل وضرائب الممتلكات ، والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وقد تشمل قيما سلبية هى عمليات تصحيح مثل الضرائب التى تحصل باسم حكومات الولايات ، أو الحكومات المحلية والتى لا تقبل التخصيص لفئات ضريبة فردية .

ويتألف *الإيراد من غير الضرائب* من المتحصلات التى ليست لها صفة الإلزام ، أو عدم الاسترداد ، والتى تدفع لأغراض عامة ، مثل الغرامات والرسوم الإدارية أو دخل منظم المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات . ولا تندرج فيها حصيلة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة قدمتها الحكومة ، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرأسمالية .

الجدول ١٢ ـ النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالنقود معرفة بمعناها الواسع إلى *الإحصاءات المالية الدولية* التى يصدرها صندوق النقد الدولى . *وتشمل النقود بتعريفها الواسع* معظم الخصوم المستحقة على المؤسسات النقدية لبلد ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فإن النقود بتعريفها الواسع تمثل إجمالى النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤) ، وأشباه النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٥) . وتشمل النقود وسائل الدفع التى يستخدمها الاقتصاد : العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب . أما أشباه النقود فتمثل الودائع لأجل وودائع الادخار ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود بقدر ضئيل من التأخير أو الغرامة ، إن وجدا أصلا . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا هاما للخصوم شبه النقدية ، فإنها تدرج أيضا فى قياس النقود معرفة بمعناها الواسع .

وتحسب معدلات النمو بالنسبة للنقود معرفة بمعناها الواسع من واقع الأرقام فى نهاية السنة ، فى حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين النقود معرفة بمعناها الواسع والناتج المحلى الإجمالى .

وتمثل *أسعار الفائدة الأسمية للمصارف* ، المستمدة بدورها من الإحصاءات المالية الدولية ، الأسعار التى تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزى خصومها شبه النقدية (سعر الإيداع) والتى تحملها المصارف على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين (سعر الإقراض) . على أن قابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة ، وهذا راجع فى جزء منه إلى اختلاف التغطية والتعاريف .

وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو النقود معرفة

بمعناها الواسع) يتم التعبير عنها بالقيم الأسمية ، فإن قدرا كبيرا من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق فى التضخم . ولسهولة الإسناد فإن مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد فى الجدول ١ قد أعيد إدراجه فى هذا الجدول .

الجدول ١٣ ـ نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسى للقيم التجارية الجارية هو ملف بيانات التجارة السلعية (الكومتريد) الذى أعدته الأمم المتحدة ، وتم استكماله بتقديرات البنك الدولى . وتستند الاحصاءات الخاصة بالتجارة السلعية إلى ايرادات الجمارك القطرية .

وتغطى *صادرات السلع ووارداتها* ، مع بعض الاستثناءات ، تحركات التجارة الدولية للسلع عبر الحدود الجمركية ؛ والتجارة فى الخدمات ليست متضمنة فى هذا . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والنولون) ما لم ينص على خلاف ذلك فى المصادر المذكورة آنفا . وهذه القيم هى بالدولارات الجارية .

وتستند معدلات نمو صادرات السلع ووارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التى استمدت من بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تكميشها بالرقم القياسى للسعر المناظر . ويستخدم البنك الدولى الأرقام القياسية للأسعار الخاصة به التى تستند إلى الأسعار الدولية للسلع الأولية ، والأرقام القياسية لقيمة الوحدة بالنسبة للسلع المصنوعة . وهذه الأرقام القياسية للأسعار تتعلق بكل بلد على حدة ، كما أنها تفصل حسب المجموعات السلعية العريضة . ويكفل هذا التجانس بين البيانات الخاصة بمجموعة من البلدان والبيانات المتعلقة بالبلدان فرادى . ومن شأن هذا الاتساق فى البيانات أن يزداد كلما واصل البنك الدولى تحسين أرقامه القياسية للأسعار التجارية بالنسبة لعدد متزايد من البلدان . وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المستمدة من الممارسات القومية ؛ لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة واجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه البنك الدولى .

أما معدلات *التبادل التجارى* أو صافى معدلات المقايضة التجارية ، فهى تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتباره النسبة بين الرقم القياسى لمتوسط أسعار الصادرات فى بلد ما والرقم القياسى لمتوسط أسعار وارداته ، فانه يبين التغييرات التى حدثت فى مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالإحالة إلى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجارى موضحة بالنسبة لعامى ١٩٨٥ و ١٩٩٢ على أساس أن سنة ١٩٨٧ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية للأسعار من المصادر التى سبق ايرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو فى الفترات الموضحة .

الجدولان ١٤ و ١٥ ـ هيكل واردات وصادرات السلع

استمدت الحصص الواردة فى هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت فى نظام الأمم المتحدة للبيانات التجارية ، واستكملت بتقديرات للبنك الدولى .

وقد ورد تعريف *صادرات السلع ووارداتها* فى الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١٣ .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على نسق *التصنيف التجارى الدولى الموحد* السلسلة م ، رقم ٣٤ ، التنقيح ١ . والبيانات غير متاحة بالنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفصيل الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة فى الجدول ١٤ هى الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد الأقسام صفر ، ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الزيتى) ، ومواد *الوقود* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) . *والسلع الأولية الأخرى* واردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد فى القسم ٢ (المواد الخام غير الغذائية باستثناء مواد الوقود) ما عدا الفرع ٢٢ (البذور الزيتية والمكسرات الزيتية والبذر الزيتى) والفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . *والآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* التى تحسب باعتبارها الباقى من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ .

والوقود والمعادن والفلزات الواردة فى الجدول ١٥ هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفى الفرعين ٢٧ و ٢٨ (المعادن والأسمدة الخام باستبعاد الفحم والبترول والأحجار الكريمة وخامات المعادن الحديدية وخردة المعادن) وفى الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . *والسلع الأولية الأخرى* هى الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، الأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيوت والشحوم والشمع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . *وآلات ومعدات النقل* هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . *والسلع المصنوعة الأخرى* تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت *المنسوجات والملابس* الواردة فى الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف التجارى الدولى الموحد (المنسوجات والغزل والأقمشة

والسلع المصنوعة والمنتجات ذات الصلة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية *للسلع المصنوعة الأخرى* .

وقد تم ترجيح المقاييس الموجزة فى الجدول ١٤ بجملة واردات السلع من البلدان فرادى بالدولارات الجارية ، ورجحت المقاييس الواردة فى الجدول ١٥ بجملة صادرات السلع للبلدان فرادى بالدولارات الجارية (أنظر الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدول ١٣) .

الجدول ١٦ ـ واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة :

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، كما أبلغت عنها الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، فيما عدا البرتغال وتركيا واليونان .

ويورد الجدول قيمة *الواردات من السلع المصنوعة* إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ والتركيب النوعى لهذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة . وتستند هذه البيانات إلى قاعدة بيانات الكومتريد للأمم المتحدة – التنقيح ١ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٧٠ والتنقيح ٢ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٩٢ .

والواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فرادى ، هى أفضل بديل متاح يبين حجم وتكوين صادرات الاقتصادات النامية من السلع المصنوعة لجميع جهات الوصول مأخوذة معا .

والسلع المصنوعة هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، التنقيح ١ ، الأقسام من ٥ إلى ٩ (الكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ، والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات النقل ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التى لم تصنف فى مكان آخر) مع استبعاد الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . وهذا التعريف أوسع نوعا ما من التعريف المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة فى التقرير تم تعريفها كالتالى : *المنسوجات والملابس* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسمان ٦٥ و ٨٤) ، *الكيماويات* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٥) *الآلات الكهربائية والالكترونيات* (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧٢) *ومعدات النقل* (التصنيف الموحد ، القسم ٧٣) *وسلع أخرى* معرفة باعتبارها الباقى . وقد استخدمت بيانات التنقيح ١ من التصنيف التجارى الموحد بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، فى حين استخدمت البيانات المكافئة فى التنقيح ٢ بالنسبة لعام ١٩٩٢ .

الجدول ١٧ ـ ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الإحصاءات الواردة فى هذا الجدول هى فى معظمها كما وردت فى تقارير صندوق النقد الدولى ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التى أعدها العاملون فى البنك الدولى ، وفى حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح فى التغطية ، أو فى التصنيف لتعزيز القابلية للمقارنة الدولية . والقيم الواردة فى هذا الجدول هى بدولارات الولايات المتحدة محولة بأسعار الصرف الجارية .

وميزان الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية ، هو الفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الإنتاج أو من غير عناصر الإنتاج) وكذلك التدفقات إلى الداخل من التحويلات بدون مقابل (الخاصة والرسمية) و(ب) الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية ، هو ميزان الحساب الجارى الذى يعالج صافى التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزان المدفوعات هو فى الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهى تميل فى حالة معظم البلدان النامية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطى *صافى تحويلات العاملين بالخارج* المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون من دخلهم ، سواء كانوا مستخدمين أم ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة فى اقتصادهم الجديد الذى يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج فى رصيد الحساب الجارى لميزان المدفوعات ، فى حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دوليا ، ولكن كثيرا من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (وبالتالى مكونا من مكونات الناتج القومى الإجمالى) . والبنك الدولى يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية فى تعريف الناتج القومى الإجمالى ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف *الاحتياطيات الدولية الإجمالية* من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطى لأعضاء صندوق النقد الدولى فى الصندوق وحيازات النقد الأجنبى الخاضعة لاشراف السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالحيازات من الاحتياطيات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولى . ويتم تقييم المكون الذهبى لهذه الاحتياطيات بأسعار لندن فى نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أى على أساس أسعار لندن وهى ٣٧,٣٧ دولار للأوقية فى ١٩٧٠ وعلى أساس ٣٣٣,٢٥ دولار للأوقية فى ١٩٩٢ . وبسبب وجود

فروق فى تعريف الاحتياطيات الدولية وفى تقييم الذهب وفى ممارسات إدارة الاحتياطى فإن مستويات حيازة الاحتياطى المنشورة فى المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة فى المقارنة . وتشير مستويات الاحتياطى عن عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٢ إلى نهاية السنة المبينة ، وهى بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة . وفى نهاية عام ١٩٩٢ ، عبر عن حيازات الاحتياطى بعدد شهور تغطية الواردات ، وعبر عنها أيضا بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التى يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطيات الدولية الإجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٨ ـ المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والاوبيك

تتألف *المساعدة الإنمائية الرسمية* من صافى المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية البحتة ، فإن الخط الفاصل يكون مطموسا أحيانا ، والعبرة عادة بالتعريف الذى يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . وجميع البيانات المعروضة مقدمة من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

وصافى إجمالى التدفقات هو صافى المدفوعات المنصرفة إلى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الإخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على أساس تاريخ إصدار أذون الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالإخطار على أساس تاريخ الصرف الفعلى .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة فى موجز المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل ، على أساس الأسعار فى عام ١٩٨٧ باستخدام مكمش الناتج المحلى الإجمالى بالدولارات . ويستند هذا المكمش إلى الزيادات السعرية فى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى (باستثناء البرتغال وتركيا واليونان) مقيسة بالدولارات . ويدخل فى اعتباره التغييرات الطارئة فى أسعار التكافؤ بين الدولار والعملات القومية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغيرات السعرية المقيسة بالعملات القومية فى الاتجاه الصعودى بمقدار الانخفاض فى الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغيرات السعرية بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) فهو يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) . والأعضاء المانحون فى منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) هم : الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

الجدول ١٩ ـ المساعدة الإنمائية الرسمية : (الإيرادات) .

يتكون *صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المصادر* ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . والمدفوعات المنصرفة المبينة فى هذا الجدول لا تتفق بدقة مع ما ورد فى الجدول ١٨ ، لأن المتحصلات هى من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة فى الجدول ١٨ تشير إلى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) وحدهم . وصافى المدفوعات المنصرفة يساوى إجمالى المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مقدمى المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . ويوضح الجدول نصيب الفرد من صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية وباعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية من واقع إجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الإنمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، من واقع إجماليات المجموعات للمساعدة الإنمائية الرسمية وللناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢٠ ـ إجمالى الدين الخارجى :

البيانات المتعلقة بالديون فى هذا الجدول والجداول التالية ، مستمدة من نظام البنك الدولى للإبلاغ من قبل المدينين تكملها تقديرات البنك الدولى . ويقتصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتصادات النامية ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصادات التى ليست أعضاء فى البنك الدولى . والأرقام الدولارية المتعلقة بالديون والواردة فى الجداول من ٢٠ إلى ٢٤ ، هى بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالديون تشمل الديون الخاصة غير المضمونة التى أبلغ عنها ثلاثون بلدا ناميا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بعشرين بلدا إضافيا لا تقوم بالتبليغ ، ولكن من المعروف أن هذا النوع من الديون كبير بالنسبة لها .

وللدين طويل الأجل ثلاثة مكونات : القروض العامة ، والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة . *والقروض العامة* . هى التزامات خارجية على المدينين العامين ، بما فى ذلك الحكومات القومية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى . *والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة* هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . وهذان النوعان جرى جمعهما فى الجداول . *والقروض الخاصة غير المضمونة* ، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير *استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى* إلى التزامات اعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولى لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات فى شريحة الاحتياطى . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما فى ذلك موارد الاتاحة الموسعة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطى والتمويل التعويضى والصندوق الموسع وتسهيلات النفط) ، وقروض الصندوق الاستئمانى ، والعمليات التى تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز . وتم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى القائم فى نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى فى نهاية السنة .

الديون قصيرة الأجل هى ديون استحقاقها الأصلى سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الديون قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويعرف *إجمالى الديون الخارجية* هنا بأنه إجمالى مبلغ الديون العامة طويلة الأجل ، والديون المضمونة من سلطة عامة ، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى والديون قصيرة الأجل .

وإجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف يشير للأصل والفائدة المستحقين وان لم يتم دفعهما .

ونسبة القيمة الحالية إلى القيمة الأسمية هى القيمة المخصومة لمدفوعات خدمة الدين مستقبلا مقسومة على القيمة الأسمية للدين .

الجدول ٢١ - تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

تنصب *البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين (استهلاكه) ومدفوعات الفائدة على القروض العامة ، والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل .*

والمدفوعات المنصرفة هى مسحوبات من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلى من الأصل (الاستهلاك) المدفوع بعملة أجنبية أو سلع أو خدمات فى سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هى المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالنقد الأجنبى والسلع والخدمات فى السنة المحددة .

الجدول ٢٢ - إجمالى تدفقات الموارد الصافية وصافى التحويلات

إجمالى التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون . *والمنح الرسمية* هى تحويلات أجرتها وكالات رسمية نقدا أو عينا ولا يتحمل المتلقى بشأنها أى دين قانونى . ولا تشمل بيانات المنح الرسمية منح المساعدة التقنية .

ويعرف *صافى الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد القائم بالإبلاغ* بإعتباره الاستثمار الذى يتم للحصول على حصة دائمة (عادة ١٠ فى المائة من رؤوس الأموال التى لها حق التصويت) فى مشروع يعمل فى بلد آخر غير بلد المستثمر (يحدد حسب المقر) ، وهدف المستثمر منه هو أن يكون له صوت فعال فى إدارة المشروع . *وتدفقات حقوق المساهمين فى المحفظة* هى مجموع أموال البلد (لاحظ أن مجموع التدفقات الإقليمية أو مجموعات الدخل لا تساوى الإجمالى بسبب الأموال الإجمالية) ، وإيرادات الودائع (الأمريكية أو العالمية) ، والمشتريات المباشرة للأسهم من قبل المستثمرين الأجانب *وإجمالى تدفقات الموارد الصافية* ، هو مجموع التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل (باستبعاد ائتمان صندوق النقد الدولى) ، زائدا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافى الاستثمار الأجنبى المباشر . *وإجمالى التحويلات الصافية* يساوى إجمالى التدفقات الصافية من الموارد ناقصا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وتحويلات كل أنواع الأرباح .

الجدول ٢٣ - نسب الدين الخارجى الإجمالى

إن القيمة الحالية الصافية لإجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ، هى القيمة المخصومة لخدمة الديون مستقبلا منسوبة للصادرات من السلع والخدمات .

والقيمة الحالية يمكن أن تكون أعلى ، وأدنى من القيمة الأسمية للدين . والعاملان المحددان لزيادة القيمة الحالي عن القيمة الأسمية أو نقصها عنها هما أسعار الفائدة على القروض وسعر الخصم المستخدم فى حساب القيمة الحالية . والقرض الذى يزيد سعر

فائدته عن سعر الخصم يغل قيمة حالية أكبر من القيمة الأسمية للدين : ويصدق العكس على القروض التى يقل سعر فائدتها عن سعر الخصم . وعبر هذا الجدول ، فإن السلع والخدمات تشمل تحويلات العاملين . ولتقدير *القيمة الحالية لإجمالى الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى* ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من عملات السداد بأسعار الصرف فى نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الإجمالى من العملات القومية إلى دولارات أمريكية باتباع إجراءات التحويل الموصوفة فى الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

وإجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على إجمالى الدين الخارجى (كما هو معرف فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٠) . وهو واحد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هى المدفوعات الفعلية التى تم اجراؤها على إجمالى الدين الخارجى .

والدين الميسر كنسبة مئوية من إجمالى الدين الخارجى يوفر معلومات عن متحصلات المقترض من المعونة من المقرضين الرسميين بشروط ميسرة ، كما حددتها لجنة المساعدة الانمائية ، أى القروض التى بها عنصر أصلى من المنح يبلغ ٢٥ فى المائة أو أكثر .

والدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من إجمالى الدين الخارجى يورد معلومات عن متحصلات المقترض من المعونة من البنك الدولى ، وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية . وتستبعد القروض من الصناديق التى تديرها منظمة دولية نيابة عن حكومة مانحة واحدة .

والمقاييس الموجزة مرجحة بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية وبالناتج القومى الإجمالى بالدولارات الجارية على التوالى .

الجدول ٢٤ ـ شروط الاقتراض العام الخارجى :

تشير *الإلتزامات* إلى القروض العامة والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والتى تم توقيع عقود بشأنها فى السنة المعنية . ويتم الابلاغ عنها بعملات السداد ، وتحول إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام *أسعار الفائدة ، ومواعيد الاستحقاق ، وفترات السداد* ، هى متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والفائدة هى الرسوم الأساسية التى تُحمل على قرض ما و يتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسحوب والقائم . وأجل استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ اصدار السندات ، وتاريخ تسديد أصل الدين نهائيا . وفترة السماح هى الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تسديد الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير *الديون العامة التى لها أسعار فائدة متغيرة ، كنسبة مئوية من الدين العام* ، إلى أسعار الفائدة التى تعوم مع التحركات فى سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة السائد بين المصارف فى لندن (ليبور) أو سعر الفائدة الأساسى فى الولايات المتحدة . ويبين هذا العمود ما يتعرض له المقترض من مخاطر التغييرات فى أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المقاييس الموجزة فى هذا الجدول بمقادير القروض .

الجدول ٢٥ ـ السكان وقوة العمل

إن معدلات نمو السكان ، ونمو قوة العمل هى متوسطات أسية خاصة بفترات معينة وتحسب من تقديرات السكان ، وإجمالى قوة العمل فى منتصف السنة (انظر المفتاح للاطلاع على معلومات خاصة بالمسح والتعداد) .

وتقديرات *السكان* فى منتصف عام ١٩٩٢ وضعها البنك الدولى من بيانات قدمتها شعبة السكان فى الأمم المتحدة ، والمكتب الاحصائى للأمم المتحدة ، والمكاتب الاحصائية القطرية . وتأخذ التقديرات بعين الاعتبار النتائج التى أسفر عنها آخر تعدادات للسكان ، والتى تكون فى بعض الحالات ، لا حديثة ولا دقيقة . لاحظ أن اللاجئين الذين لا يستوطنون بلد الملجأ بصورة دائمة يعتبرون بصورة عامة جزءا من سكان بلدهم الأصلى .

وتقديرات السكان المستقبلية لعامى ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ والسنة التى يصبح فيها عدد السكان ثابتا فى خاتمة المطاف (انظر التعريف الوارد أدناه) هى تقديرات تتم لكل اقتصاد على حدة . والمعلومات المتعلقة بجملة عدد السكان من حيث السن والجنس ومعدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الدولية ، قدرت مستقبليا بناء على افتراضات معممة حتى الوقت الذى يصبح فيه عدد السكان ثابتا .

وثبات عدد السكان هو وضع لا يطرأ فيه تغيير على معدلات الوفيات بالنسبة لكل عمر وجنس على مدى فترة طويلة من الزمن ، تبقى خلالها معدلات الخصوبة عند مستوى الإحلال أى عندما يصبح معدل التكاثر الصافى (الوارد تعريفه فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٦) مساويا للواحد الصحيح . وبالنسبة لسكان هذا شأنهم ، فإن معدل المواليد يكون ثابتا ومساويا لمعدل الوفيات كما يكون هيكل الأعمار ثابتا ومعدل النمو صفرا .

ويتم وضع التقديرات المستقبلية للسكان حسب الأفواج العمرية (الاجيال) ، ويجرى وضع تقدير مستقبلى لكل من الوفيات والخصوبة والهجرة بصورة منفصلة ، وتطبق النتائج على نحو

متكرر على الهيكل العمرى لسنة الأساس ١٩٩٠ . وبالنسبة لفترة التقدير المستقبلى من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥ ، فان التغيرات فى الوفيات مبينة تبعا لكل بلد على حدة : وتستند الزيادة فى العمر المتوقع والنقص فى وفيات الأطفال الرضع إلى الاتجاهات السابقة فى كل بلد . وعندما يكون التحاق الاناث بالمدارس الثانوية عاليا ، يفترض أن تنخفض الوفيات بمعدل أسرع . ويتم تقدير وفيات الأطفال الرضع مستقبليا بصورة منفصلة عن وفيات الكبار . ويلاحظ أن البيانات تتضمن تأثير جائحة نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) على الوفيات .

وتستند معدلات الخصوبة المقدرة مستقبليا أيضا إلى الاتجاهات السابقة . وبالنسبة للبلدان التى بدأت فيها الخصوبة فى الانخفاض (سميت « مرحلة انتقال الخصوبة ») ، يفترض أن هذا الاتجاه سيستمر . وقد لوحظ أنه ليس هناك بلد يقل فيه العمر المتوقع عن ٥٠ عاما شهد انتقالا فى الخصوبة ؛ وبالنسبة لهذه البلاد تتأخر مرحلة انتقال الخصوبة ، ومن ثم يطبق عليها متوسط الانخفاض بالنسبة لمجموعة البلدان فى فترة انتقال الخصوبة . ويفترض أن البلدان التى تقل الخصوبة فيها عن مستوى الإحلال ستستمر فى معدلات خصوبة إجمالية ثابتة حتى ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ ، ثم تستعيد مستوى الإحلال بحلول ٢٠٣٠ .

وتستند معدلات الهجرة الدولية إلى الاتجاهات الماضية والحالية فى تدفق الهجرة وسياسات الهجرة . ومن بين المصادر التى تم الرجوع اليها ، تقديرات حالية وتقديرات مستقبلية أجرتها مكاتب احصائية قومية ، ووكالات دولية ومؤسسات بحوث . ونظرا لعدم التأكد من اتجاهات الهجرة مستقبلا ، افترض فى التقديرات المستقبلية ، أن تصل معدلات الهجرة الصافية إلى الصفر فى عام ٢٠٢٥ .

والتقديرات المتعلقة بالحجم الافتراضى للسكان الثابتين ، هى تقديرات مستقبلية طويلة الأجل . وقد تم ادراجها فى الجدول لتوضيح أثر الاتجاهات الحديثة للخصوبة والوفيات بناء على افتراضات صيغت صياغة عامة . ويمكن الرجوع إلى طبعة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ من *التقديرات المستقبلية لسكان العالم* التى يصدرها البنك الدولى (على وشك الصدور) للوقوف على بيان أوفى عن الأساليب والافتراضات التى استخدمت فى حساب التقديرات .

وقوة العمل الإجمالية هى عدد السكان النشيطين اقتصاديا ؛ وهو مفهوم حصرى يتضمن القوات المسلحة والعاطلين لكنه يستبعد مدبرات المنازل وغيرهن من مقدمى الرعاية بغير أجر . وتعكس أرقام قوة العمل فى كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث . ومعدلات نمو قوة العمل مستمدة من بيانات منظمة العمل الدولية .

الجدول ٢٦ - التزايد السكانى والخصوبة :

يدل *المعدل الأولى للمواليد والمعدل الأولى للوفيات* على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالى مما يقع لكل ألف نسمة من السكان فى السنة ، وقد استمدت من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٥ . (انظر المفتاح للحصول على معلومات بشأن المسح والتعداد)

ويمثل *معدل الخصوبة الإجمالى* عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها ، وأن تحمل فى كل عمر وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . والمعدلات المبينة مستمدة من المصادر المذكورة فى الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٥ . (انظر المفتاح للحصول على معلومات بشأن المسح والتعداد) .

وقد عرضت *مواليد النساء اللاتى يقل عمرهن عن ٢٠ سنة واللاتى يزيد عمرهن عن ٣٥ سنة* كنسبة مئوية من كل المواليد . وهؤلاء المواليد يتعرضون عادة لمخاطر عالية بسبب ارتفاع مخاطر المضاعفات خلال الحمل والولادة . كما أن الأطفال المولودين لنساء صغيرات جدا وكبيرات جدا أكثر تعرضا للمخاطر .

و*معدل التكاثر الصافى* الذى يقيس عدد البنات الذى ينتظر أن تلده طفلة مولودة حديثا خلال فترة حياتها ، (بافتراض معدلات خصوبة ثابتة محددة لكل سن ومعدلات ثابتة للوفيات) ، يعكس مدى قدرة فوج (جيل) من الفتيات المولودات حديثا على التكاثر بعدد يماثلهن . ويدل معدل التكاثر الصافى الذى يبلغ الواحد الصحيح على أن الخصوبة فى مستوى الإحلال : فالنساء القابلات للحمل - فى المتوسط - لا يحملن عند هذا المعدل إلا عددا كافيا من البنات للحلول محلهن فى مجموع السكان .

والنساء المتزوجات اللاتى فى سن الحمل واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللاتى يمارسن هن أو أزواجهن أى ضرب من ضروب منع الحمل . ويقاس استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء فى سن ١٥ - ٤٩ سنة . وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى ، خاصة المجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة .

وقد استمدت البيانات أساسا من المسوح الديمغرافية والصحية ، ومسوح مدى انتشار وسائل منع الحمل ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولى ، وبالنسبة لقلة من البلدان التى لا تتوافر عنها أى بيانات مستمدة من المسوح ، وبالنسبة لعدة بلدان أفريقية ، استخدمت إحصاءات البرامج . وربما تبين إحصاءات البرامج مدى انتشار موانع الحمل بأقل من حقيقته ؛ لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانقطاع فى أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو العزل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسى ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمى لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات إلى المعدلات السائدة فى مجموعة من السنوات لاتبعد عموما عن سنتين قبل السنة المحددة فى الجدول .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات تتعلق بكل بلد ، وقد رجحت بحصة كل بلد فى المجموعة الفرعية المناسبة من السكان . وهكذا فقد تم ترجيح معدل المواليد (الوفيات) الخام بعدد المواليد (الوفيات) فى كل بلد ، وتم ترجيح معدل الخصوبة الإجمالى والمواليد للنساء دون سن ٢٠ سنة وفوق سن ٣٥ سنة بالمجموعات الفرعية من السكان ذات الصلة .

الجدول ٢٧ ـ الصحة والتغذية :

إن التقديرات الخاصة بعدد *السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل مشتغل بالتمريض* هى تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية ، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولى من مصادر قومية بصورة مباشرة . وتشير البيانات إلى تشكيلة من السنوات ، لا تسبق السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين . ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المساعدين ، وأيضا العاملين الصحيين شبه المهنيين ، مثل القابلات التقليديات ، الخ . ويوفر ادراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر واقعية عن رعاية التمريض المتاحة . ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين ـ ولما كانت البيانات المعروضة هى بيانات تتعلق بطائفة من السنين ـ فإن البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد ، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم . وكثيرا ما يقترن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال الرضع ، ويؤدى إلى ضعف النمو فى مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر فى النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهى تستند إلى بيانات وطنية . والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ؛ نظرا لأنها جمعت من توليفة من المسوح والسجلات الإدارية التى قد تكون تغطيتها غير ممثلة للواقع على المستوى الوطنى .

ومعدل *وفيات الأطفال الرضع* هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء فى سنة معينة . والبيانات مستمدة من مصادر مذكورة فى الملحوظة الخاصة بالجدول ٢٥ (انظر المفتاح للاطلاع على معلومات بشأن المسح والتعداد)

ويقيس *تفشى سوء تغذية الطفل* النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصا أو زيادة فى المواد المغذية يضران بصحتهم وبالامكانات الوراثية لنموهم . وتتباين أساليب التقييم ، لكن أكثرها شيوعا فى الاستخدام هى : أقل من ٨٠ فى المائة من الوزن المعيارى بالنسبة للسن ، انحراف معيارى أقل من ناقص اثنين من الوزن الذى تمثل نسبته خمسين فى المائة بالنسبة للسكان المرجع ؛ ومقياس غوميز لسوء التغذية . لاحظ أن الأرقام بالنسبة لقلة من البلدان هى عن أطفال يبلغون من العمر ثلاث أو أربع سنوات أو أقل .

ويبين *معدل وفيات الأطفال دون الخامسة* احتمال أن يموت طفل مولود حديثا قبل أن يبلغ الخامسة من العمر والمعدلات مستمدة من جداول الحياة المستندة لتقديرات العمر المتوقع حاليا عند المولد وعلى معدلات وفيات الأطفال وبصفة عامة ، فإن عدد الذكور المولودين يزيد على عدد الإناث المولودات عبر العالم كله . وفى ظل ظروف صحية ؛ وتغذوية جيدة ، وفى أوقات السلم ، فإن معدل وفاة الذكور دون الخامسة أعلى منه بالنسبة للإناث . وتبين هذه الأعمدة أن الفروق بين الإناث والذكور بالنسبة لخطر الموت حتى سن الخامسة تتباين بصورة كبيرة ؛ فخطر موت الأطفال الإناث فى اقتصادات السوق الصناعية حتى سن الخامسة يقل بنسبة ٢٣ فى المائة عنه بالنسبة للذكور ، لكن خطر موت الإناث حتى الخامسة أعلى منه بالنسبة للذكور فى بعض الاقتصادات الأدنى دخلا . ولا يرتبط هذا النمط بالتنمية بصور متماثلة . فهناك مثلا بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (وأقاليم داخل البلدان) يقترب فيها خطر الموت حتى الخامسة للإناث بالنسبة للذكور من النمط الذى نجده فى البلدان الصناعية .

والمقاييس الموجزة فى هذا الجدول هى أرقام قطرية مرجحة بالمجموعة الفرعية من السكان ذات الصلة .

الجدول ٢٨ ـ التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى طائفة من السنين ، لا تبعد بصفة عامة بأكثر من عامين عن السنوات المحددة ؛ غير أن الأرقام بالنسبة للإناث تشير أحيانا إلى سنة سابقة عن المجاميع الكلية . والبيانات مستمدة فى معظمها من اليونسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدارس *الابتدائية* هى تقديرات لنسبة الأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية إلى عدد الأطفال من السكان فى السن المدرسية ، وفى حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس فى بعض البلدان التى لديها تعليم ابتدائى شامل قد تتجاوز ١٠٠ فى المائة ؛ لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر ، أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية فى البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس *الثانوية* بنفس الطريقة ، وهنا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الإعادة ، وظاهرة « التكويم » فى الفصول النهائية ، أن تؤثر فى النسب .

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى *التعليمى الثالث* (التعليم العالى) ، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس التالية

للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، فى المجموعة العمرية ٢٠ ـ ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم التلاميذ الملتحقون بالمدارس المهنية ، وبرامج تعليم الكبار ، والمعاهد المشتركة التى مدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا الدراسة بالمراسلة) . ويتباين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أى بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، وهو المقياس الذى اعتمدته اليونسكو باعتبارهم القاسم المشترك (المقام) ؛ لأنهم يمثلون متوسط جيل المستوى الثالث من التعليم رغم أن شبابا أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافى القبول بالابتدائى هو النسبة المئوية للأطفال فى سن المدرسة المقبولين بالمدارس . وعلى خلاف القبول الإجمالى ، فإن النسب الصافية تتفق مع المجموعة العمرية لتلاميذ المدارس الابتدائية للبلد . ويعطى هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال فى المجموعة العمرية المقبولين بالمدارس فعلا دون أن يتضخم العدد بمن يزيد سنهم ، أو يقل عن سن الدراسة .

ونسبة تلاميذ الابتدائى إلى المدرسين هى عدد التلاميذ المقبولين فى المدارس فى بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين فى هذا النظام التعليمى .

والمقاييس الموجزة الواردة فى هذا الجدول ، هى معدلات القبول بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع الكلى للسكان .

الجدول ٢٩ ـ مقارنات بين الجنسين :

يقدم الجدول مؤشرات أساسية مختارة مفصلة لبيان الفروق بين الجنسين التى توضح وضع المرأة فى المجتمع . وتعكس المقاييس الوضع الديمغرافى للمرأة وفرصتها فى الحصول على خدمات الصحة والتعليم . وتغدو أوجه الفروق الإحصائية أكثر وضوحا عندما يتم تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ؛ لأن نظم الإبلاغ ضعيفة عادة فى المجالات المرتبطة بالمرأة بصورة خاصة . وتنزع المؤشرات المتسمدة من التعدادات والمسوح ، مثل تلك المتعلقة بالسكان ، إلى أن تكون جديرة بالثقة بالنسبة للنساء مثلما هى بالنسبة للرجال تقريبا ؛ ولكن المؤشرات التى تستند أساسا إلى السجلات الإدارية ، مثل وفيات الامهات والأطفال الرضع ، أقل جدارة بالثقة . وتكرس حاليا موارد أكثر للحصول على معلومات أفضل حول هذه الموضوعات ، لكن جدارة البيانات بالثقة لاتزال متباينة بدرجة كبيرة ، حتى فى السلاسل المعروضة .

وتلفت مؤشرات الصحة والرفاهية فى الجدول ٢٧ وعمود وفيات الأمهات فى الجدول ٢٩ ، الانتباه بصفة خاصة إلى التمييز الذى يصيب المرأة ، خاصة الفتيات الصغيرات جدا ، وللظروف المرتبطة بالحمل . فلايزال الحمل يمثل أكبر المخاطر بالموت بالنسبة للمرأة فى سن الإنجاب فى البلدان النامية . وتعكس المؤشرات كل من توافر الخدمات الصحية للمرأة والرفاهية العامة ، والوضع التغذوى للأمهات ، وإن كانت لا تقيس أيا منها .

والعمر المتوقع عند المولد محدد فى محلوظة الجدول ١ .

وتشير *وفيات الامهات* إلى عدد وفيات الاناث التى تحدث اثناء الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد أحياء . ونظرا لأن الوفاة أثناء الولادة معرفة بصورة أوسع فى بعض البلدان بحيث تشمل مضاعفات الحمل أو الفترة التى تعقب الولادة ، أو الإجهاض ، ولأن كثيرات من النساء الحوامل يمتن بسبب الافتقار للرعاية الصحية المناسبة ، فإنه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متسقة ويعول عليها عبر البلدان . والبيانات مستمدة من مصادر وطنية مختلفة وقامت بجمعها منظمة الصحة العالمية ، على الرغم من أن كثيرا من النظم الإدارية الوطنية ضعيف ولا يسجل الأحداث الحيوية بطريقة مُنتظمة . والبيانات مستمدة أساسا من تقارير المجتمع المحلى الرسمية وسجلات المستشفيات ، ويعكس بعضا فقط الوفيات فى المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى . وفى بعض الأحيان تستبعد المستشفيات الخاصة والريفية ، وفى البعض الآخر تدرج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم فالتغطية ليست شاملة على الدوام ، وينبغى التعامل مع الأرقام بحرص شديد .

ومن الواضح أن كثيرا من وفيات الأمهات بمضى بلا تسجيل ، خاصة فى البلدان التى يعيش فيها سكان الريف فى مناطق نائية . وهذا يفسر بعضها من الأعداد المنخفضة جدا الواردة فى الجدول ، خاصة بالنسبة لعدة بلدان أفريقية . وبالإضافة لذلك ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عدد الأمهات فى المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية أوسع للنساء أو مزيدا من مضاعفات الحمل والولادة بسبب سوء التغذية مثلا يشمل الجدول ٢٧ البيانات المتعلقة بالوزن الناقص للمواليد) .

وتسعى هذه السلاسل الزمنية إلى أن تعرض معا المعلومات المتاحة ، والتى لا تعرض دائما فى المطبوعات الدولية . وتحذر منظمة الصحة العالمية من أنه توجد حتما ثغرات فى السلاسل ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولا . وهى مستنسخة هنا من مطبوع منظمة الصحة العالمية الصادر فى ١٩٩١ بعنوان : *وفيات الأمهات : كتاب بالحقائق العالمية* . وتشير البيانات إلى أى سنة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩١ .

وتبين مؤشرات *التعليم* المستندة لمصادر اليونسكو ، المدى الذى توافرت به للإناث فرص متساوية فى الحصول على التعليم .

والنسبة المئوية للمجموعات العمرية التى تستمر حتى الصف الرابع هى النسبة المئوية للأطفال الذين بدءوا الدراسة فى ١٩٧٠ و١٩٨٧ على التوالى ، والذين استمروا حتى الصف الرابع فى ١٩٧٣ و١٩٩٠ . وتميز الأرقام المنشورة بحروف سوداء مجموعات عمرية سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات لسجلات القيد بالمدارس . وقد تكون نسب الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة

بالنسبة للإناث فى بعض البلدان الأفريقية راجعة إلى مشاركة الذكور فى أنشطة مثل رعى الماشية .

ومع تساوى كل الظروف ، وتكافؤ الفرص ، فإن نسبة *الإناث لكل ١٠٠ ذكر* ينبغى أن تقترب من ١٠٠ . بيد أن أوجه عدم المساواة قد تجعل النسبة تتحرك فى اتجاهات مختلفة . وعلى سبيل المثال ، فإن عدد الإناث لكل ١٠٠ ذكر سيزيد على مستوى المدرسة الثانوية إذا انخفض حضور الذكور بصورة أسرع فى الصفوف الأخيرة بسبب زيادة فرص العمل للذكور ، أو التجنيد فى الجيش ، أو الهجرة بحثا عن عمل . وبالإضافة لذلك ، فإنه نظرا لأن الاعداد فى هذه الأعمدة تشير أساسا إلى التعليم الثانوى العام ، فإنها لا تتضمن المقيدين فى المدارس التقنية والمهنية أو فى التلمذة الصناعية كل الوقت كما هو الحال فى أوروبا الشرقية (ومعظمهم من الذكور) .

ويبين عدد *الإناث كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل* المستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية ، المدى الذى يتم به « توظيف » المرأة « مقابل أجر » فى القطاع الرسمى . وتستبعد هذه الأعداد مدبرات البيوت وغيرهن من مقدمى الرعاية غير المدفوعة الأجر ، مما يعكس فى كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات قطرية مرجحة بحصة كل بلد فى إجمالى السكان ، أو فى المجموعة الفرعية من السكان .

الجدول ٣٠ ـ توزيع الدخل وتقديرات برنامج المقارنة الدولية للناتج المحلى الإجمالى :

تورد الأعمدة الستة الأولى توزيع الدخل ، أو المصروفات التى تخص المجموعات المئوية من الأسر مرتبة حسب إجمالى دخل الأسرة ، ودخل الفرد ، أو مصروفاتهما . وتحتوى الأعمدة الثلاثة الأخيرة على تقديرات لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى استنادا للقوة الشرائية للعملات وليس لأسعار الصرف (لتعريف القوة الشرائية للعملات أنظر أدناه) .

وتعرض الأعمدة من ٢ إلى ٧ فى الجدول نصيب السكان بعد تقسيمهم إلى خمسة أخماس ونصيب العُشر الأعلى منهم فى إجمالى الدخل أو مصروفات الاستهلاك بالنسبة إلى ٤٥ بلدا منخفض الدخل أو متوسط الدخل ، و ٢٠ بلدا مرتفع الدخل . ومجموعات بيانات هذه البلدان تشير إلى سنوات مختلفة بين ١٩٧٨ و ١٩٩٢ ، وهى مستمدة أساسا من مسوح الأسر الممثلة على النطاق الوطنى .

وقد تم تجميع مجموعات البيانات من مصدرين أساسيين : الوكالات الإحصائية الحكومية (والتى تستخدم التقارير المطبوعة عادة) ، والبنك الدولى (أساسا بيانات مأخوذة من دراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . وفى الحالات التى توافرت فيها البيانات القياسية للوحدات الأصلية من مسح الأسرة ، استخدمت هذه البيانات لحساب أنصبة الأخماس المختلفة مباشرة من الدخل (أو المصروفات) ؛ وفى غير هذه الحالات ، تم تقدير الأخيرة من أفضل مجموعات البيانات المتاحة . وللاطلاع على تفاصيل كل من البيانات ومنهج التقدير ، أنظر تشن ودات ورافليون ، ١٩٩٣ . وتستند البيانات الخاصة باقتصادات منظمة التعاون والتنمية مرتفعة الدخل إلى معلومات من المكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبى (يوروستات) ، *دراسة لوكسمبورغ للدخل* ، ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . وجاءت البيانات الخاصة ببلدان الدخل المرتفع الأخرى من مصادر وطنية .

وهناك عدة مشكلات تتعلق بالمقارنة عبر البلدان فى مسوح الأسرة المستخدمة فى ذلك ، وإن كانت هذه المشكلات تتناقص على مر الزمن مع تحسن مناهج المسح وزيادة نمطيتها ، خاصة فى ظل مبادرات الأمم المتحدة (بموجب برنامج القدرة على اجراء مسوح الأسرة) والبنك الدولى (بموجب دراسة قياس مستوى المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . ومع ذلك ، فالبيانات المعروضة هنا ينبغى أن تفسر بحرص . ويجدر بصفة خاصة ملاحظة المصادر الثلاثة التالية لعدم القابلية للمقارنة ؛ أولا : تختلف المسوح فى استخدام الدخل أو المصروفات الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة . وبالنسبة إلى ٢٨ من ٤٥ بلدا منخفض الدخل ومتوسط الدخل ، تشير البيانات إلى المصروفات الاستهلاكية . والدخل عادة أكثر تباينا فى التوزيع من الاستهلاك . ثانيا : تختلف المسوح فى استخدام الأسر أو الأفراد كوحدة للمشاهدة ، ففى الحالة الأولى تشير الأخماس إلى النسب المئوية من الأسرة ، وليس الأشخاص . ثالثا ، كذلك تختلف المسوح حسب ، إذا كانت وحدات المشاهدة مرتبة وفق دخل الأسرة أم حسب دخل الفرد (أو الاستهلاك) . وتحدد حواشى الجدول هذه الفروق بالنسبة لكل بلد .

والأرقام القياسية لعام ١٩٨٧ الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى المستند لتكافؤات القوة الشرائية (الولايات المتحدة = ١٠٠) معروضة فى العمود الثامن . لاحظ وجود تغييرين عن الطبعات السابقة : فقد حل الناتج القومى الإجمالى محل الناتج المحلى الإجمالى وحلت تكافؤات القوة الشرائية محل القوة الشرائية للعملات . وتكافؤات القوة الشرائية هى المصطلح الشائع للإشارة إلى التكافؤات المحسوبة لسلة ثابتة من المنتجات ، حتى وإن كان الأكثر ملاءمة من الناحية النظرية أن نسميها تكافؤ القوة الشرائية . وتتضمن البيانات : (أ) نتائج المرحلة السادسة من برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٠ ، لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا رجوعا لعام ١٩٨٧ ؛ (ب) نتائج المرحلة الخامسة من برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٥ للبلدان غير الأعضاء فى منظمة التعاون

والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا لعام ١٩٨٧ ؛ (جـ) آخر نتائج متوافرة إما من المرحلة الرابعة للبرنامج لعام ١٩٨٠ أو المرحلة الثالثة منه فى ١٩٧٥ ، والتى تم تقديرها استقرائيا بالنسبة لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالبلدان التى اشتركت فى المراحل الأولى فقط ؛ (د) تقديرات البنك الدولى بالنسبة لاقتصادات الصين والاتحاد السوفياتى السابق ؛ (هـ) تقديرات برنامج المقارنة الدولية التى تم الحصول عليها عن طريق التراجع بالنسبة للبلدان الباقية التى لم تشترك فى أى مراحل . والاقتصادات التى قدرت أرقام ١٩٨٧ بالنسبة لها استقرائيا من سنة أخرى أو حسبت عن طريق التراجع ، هناك ما يشير إلى ذلك فى الحاشية الخاصة بها .

وتوليفة أرقام ١٩٨٧ التى قدرت استقرائيا ، أو استندت للتراجع والتى تكمن وراء العمود الثامن تم تقديرها استقرائيا إلى عام ١٩٩٢ باستخدام تقديرات البنك الدولى لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى ومعبر عنه كرقم قياسى (الولايات المتحدة = ١٠٠) فى العمود التاسع . وبالنسبة للبلدان التى لم تشترك فى أى وقت فى برنامج المقارنات الدولية ، وكذلك بالنسبة للصين واقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق ، فإن آخر قيم متوافرة تستند لتكافؤات القوة الشرائية تم تقديرها استقرائيا لعام ١٩٩٢ عن طريق تقديرات البنك لمعدلات النمو وحوّلت إلى « دولارات دولية » جارية برفع كل النتائج بمعدلات التضخم فى الولايات المتحدة . وتردد فى العمود العاشر توليفة التقديرات المقدرة استقرائيا وتلك المستندة للتراجع لعام ١٩٩٢ . ومن ثم تم وضع حواشى بالنسبة للاقتصادات التى تم تقدير استقرائى لأرقام ١٩٨٧ الخاصة بها من سنة أخرى أو جرى احتسابها عن طريق التراجع . ولم تراع عمليات التصحيح التغييرات فى معدل التبادل التجارى .

ويعيد برنامج المقارنات الدولية صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال تجميعات خاصة للأسعار ويعيد تفصيل الناتج المحلى الإجمالى حسب مكونات المصروفات . وقد أعدت المكاتب الاحصائية القومية تفاصيل برنامج المقارنات الدولية ، وقام مكتب الأمم المتحدة الإحصائى بتنسيق النتائج بدعم من وكالات دولية أخرى ، خاصة المكتب الإحصائى للاتحادات الأوروبية (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . كما أسهم البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى هذا العمل . وبالنسبة لنيبال التى اشتر كت فى عملية ١٩٨٥ لم تتوافر بيانات الناتج المحلى الإجمالى ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . واشتركت لوكسمبورغ وسوازيلند ، وهما الاقتصادان الوحيدان اللذان يقل سكان كل منهما عن المليون فى برنامج المقارنات الدولية ، وبلغت نتائجهما فيما يتعلق بعام ١٩٨٧ ، باعتبارها نسبة مئوية من نتائج الولايات المتحدة ، هى ٨٣,١ و١٥ على التوالى . ومن المتوقع أن تغطى الجولة التالية من مسوح برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ من المتوقع أن تغطى أكثر من ٨٠ بلداً ، منها الصين وعدد كبير من اقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق .

و « للدولار الدولى » نفس القوة الشرائية فى مجموع الناتج المحلى الإجمالى مثل الدولار الأمريكى فى سنة معينة ، لكن القوة الشرائية على المجاميع الفرعية يحددها متوسط الأسعار الدولية عند ذلك المستوى وليس الأسعار النسبية الأمريكية . وتم الحصول على هذه القيم الدولارية ، والتى تختلف عن القيم الدولارية للناتج القومى الإجمالى وللناتج المحلى الإجمالى المبينة فى الجدولين ١ و ٣ (أنظر الملاحظات التقنية لهذين الجدولين) بمعاملات تحويل خاصة ترمى إلى تحقيق التساوى بين القوى الشرائية للعملات فى بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، تكافؤ القوة الشرائية ، باعتباره عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات فى السوق المحلية التى يشتريها دولار واحد فى الولايات المتحدة . ويتطلب الحساب استخراج كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية ، وبصفة خاصة بيانات الأسعار التى يتم جمعها خصيصا لذلك ، ثم إعادة تقييم الكميات الضمنية فى كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن الرقم القياسى المتوسط للسعر يساوى بين الأسعار الدولارية فى كل بلد ومن ثم يجعل مقارنات الناتج المحلى الإجمالى عبر البلدان بالإستناد إليها ، تعكس الفروق فى كميات السلع والخدمات خالية من الفروق السعرية . ويهدف هذا الأسلوب لجعل المقارنات عبر البلدان متسقة مع مقارنات القيمة الحقيقية عبر الأزمنة والتى تستند لسلاسل الأسعار الثابتة .

وأرقام برنامج المقارنات الدولية الواردة هنا هى نتائج منهج يتم فى خطوتين . فقد قورنت البلدان الواقعة فى منطقة أو مجموعة ما مثل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أولا ، باستخدام متوسط أسعار مجموعتها الخاصة . وبعد ذلك ، وبالنظر لأن الأسعار المتوسطة للمجموعات قد تختلف عن أسعار المجموعات الأخرى مما يجعل البلدان المنتمية لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة ، فقد تم تصحيح أسعار المجموعة لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمى . وتستند عمليات التصحيح التى أجراها المكتب الإحصائى للأمم المتحدة واليوروستات ، إلى الفروق السعرية الملحوظة فى شبكة من بلدان « حلقة الربط » التى تمثل واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فقد تم الربط بطريقة تبقى المستويات النسبية للناتج المحلى الإجمالى الملحوظ فى مقارنات المجموعة ، والمسمى « بالثبات » ، واضحة فى المقارنة العالمية .

وقد تم تبنى عملية الخطوتين ، لأن المستويات النسبية للناتج المحلى الإجمالى لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير اذا ما أدرج فى المقارنة عدد أكبر من البلدان . وقد رئى أنه لا يجوز السماح بحدوث هذا داخل المنطقة الجغرافية الواحدة ؛ أى أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين غانا والسنغال مثلا ، بالأسعار السائدة فى

الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب إجمالى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار « الإقليمية » ، ثم تربط معا . ويتم الربط ، بإعادة تقدير النواتج المحلية الإجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار « العالمية » وإعادة تخصيص الإجماليات الاقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد فى المقارنة الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلا (استهلاك الأغذية مثلا) . ولذلك يتم احتساب هذه الإجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلا للمصروفات بالأسعار العالمية . وهذه الكميات قابلة حقا للمقارنة دوليا ، لكن مجموعها لا يساوى النواتج المحلية الإجمالية المبينة ؛ لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمى إلى مجموعات إقليمية عديدة . وقلة من هذه المجموعات لها أولوية ؛ فى حين أن الأخرى متساوية . من ذلك مثلا أنه يتم الحفاظ دوما على الثبات بين أعضاء الاتحاد الأوروبى ، حتى عند المقارنة داخل منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فإن العلاقة الثنائية التى تسود داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، هى نفسها المستخدمة فى المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة (إستنادا للأسعار فى وسط أوروبا) تسود فى المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهى العلاقة المعروضة فى مطبوع منفصل عن المقارنة الأوروبية .

ولاستخراج ارقام ١٩٨٧ المستندة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التى لم تشترك بعد فى أى مسح لبرنامج المقارنات الدولية ، يتم أولا الحصول على معادلة للتقدير بالتوفيق بين الانحدار التالى لبيانات ١٩٨٧ :

$$\ln(r) = 0.5932\ \ln(\text{ATLAS}) + 0.268\ \ln(\text{ENROL}) + 0.6446;$$
$$(0.298) \qquad (0.0552) \qquad (0.1676)$$

RMSE = 0.2304; Adj.R-Sq. = 0.95; N = 80

حيث يتم التعبير عن كل المتغيرات والقيم المقدرة باعتبار الولايات المتحدة = ١٠٠

r = تقديرات برنامج المقارنات الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى محولة إلى دولارات أمريكية بالقوة الشرائية للعملات ، ويتضمن نطاق r جميع قيم برنامج المقارنات الدولية الفعلية والاستقراءات المستمدة من آخر أرقام متوافرة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التى لم تشترك أبدا فى البرنامج .

ATLAS = نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى مقدرا بأسلوب أطلس .

ENROL = نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية .

RMSE = مربع الخطأ فى الجذر الوسيط .

ويستخدم ATLAS و ENROL كتعبير أولى ينوب عن الفروق فى الأجور فيما بين البلدان بالنسبة لرأس المال البشرى غير الماهر والماهر على التوالى . وحسب ما يقول ايسنمان ١٩٨٠ ، فإن المنطق المستخدم هنا هو أن برنامج المقارنات الدولية والتقديرات التقليدية للناتج المحلى الاجمالى تختلف أساسا ؛ لأن فروق الأجور تبقى قائمة بين الأمم بسبب القيود المفروضة على حركة العمل على النطاق الدولى . وهناك ورقة تقنية (أحمد ١٩٩٢) متوافرة تحت الطلب ، تعرض تفسيرا أكثر اكتمالا . وللاطلاع على تفاصيل أكثر عن إجراءات برنامج المقارنات الدولية ، يمكن للقارىء الرجوع إلى تقرير المرحلة الرابعة منه بعنوان *المقارنات العالمية للقوة الشرائية والانتاج الحقيقى فى ١٩٨٠* (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) . ويمكن للقراء المعنيين بتفاصيل بيانات مسح برنامج المقارنات العالمية لأعوام ١٩٧٥ و١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٩٠ الرجوع إلى « *القوة الشرائية للعملات : مقارنة الدخول القومية باستخدام بيانات برنامج المقارنات العالمية (البنك الدولى ، ١٩٩٣)* .

الجدول ٣١ ـ التحضر

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعاتهم فى المدن الكبيرة من مطبوع الأمم المتحدة *توقعات التحضر العالمى* ، واستكمل ببيانات من البنك الدولى . وجرى احتساب معدلات نمو سكان الحضر من واقع تقديرات البنك الدولى للسكان ، واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين سالفى الذكر .

ونظرا لأن التقديرات الواردة فى هذا الجدول تستند إلى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلابد من توخى الحذر فى إجراء المقارنات عبر البلدان .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع النسب المئوية لكل بلد بعد ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلى للسكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة فى هذا الجدول ، قد رجحت بنفس الطريقة باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٢ ـ البنية الأساسية :

يوفر هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة لمدى تغطية وأداء قطاعات البنية الأساسية .

التغطية . تستند مؤشرات التغطية إلى بيانات البنية الأساسية المتاحة على أوسع نطاق عبر البلدان والتى تقيس نطاق ونوع واحيانا حالة المرافق المادية فى كل قطاع للبنية الأساسية (الأمثلة مقدمة فى جداول التذييل) . ويتم قسمة هذه البيانات على إجماليات السكان الوطنية للحصول على مؤشرات التغطية أو التوافر (مثل عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ألف شخص أو عدد الكيلو مترات من الطرق لكل مليون شخص) . وتستند مقاييس التغطية المباشرة بدرجة أكبر على مسوح الأسر فيما يتعلق بالفرص الحقيقية للحصول على الخدمات ، مبينة كنسبة مئوية من الأسر التى لديها

كهرباء أو تتوافر لها فرصة الحصول على المياه المأمونة . وبالنسبة للطرق والسكك الحديدية ، فإن القرب المادى (مثل حصة السكان فى نطاق كيلو متر واحد من الطرق المرصوفة يشكل مقياسا جيدا للتغطية ، لكنه نادرا ما يتوافر .

الأداء . ينبغى تقييم نوعية الأداء من منظورى كل من مقدمى الخدمات والمنتفعين بها . وتقيس المؤشرات من منظور مقدمى الخدمات كفاءة التشغيل (مثل فاقد شبكة الكهرباء ، والمياه التى لا تتم المحاسبة عليها ، وتوافر القاطرات) ، أو استخدام القدرة الإنتاجية ، أو الكفاءة المالية (مثل استرداد التكاليف) . وتقيس المؤشرات من منظور مستخدمى الخدمات فاعلية الخدمة المقدمة فى نهاية المطاف . ومؤشرات نوعية الخدمة (مثل عددا الأعطال لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) هى أصعب البيانات فى الحصول عليها على أساس قابل للمقارنة ومتكرر لعينة كبيرة من البلدان . ويمثل بعض المؤشرات كفاءة الشبكة ونوعية الخدمة على حد سواء ، مثل نسبة الطرق المرصوفة التى تكون فى حالة جيدة .

ورغم أن البيانات الواردة هنا مستمدة من أوثق المصادر المتاحة ، فإن القابلية للمقارنة قد تكون محددة بفعل التباين فى جمع البيانات والأساليب الإحصائية والتعاريف .

القوى الكهربائية . تُقاس التغطية بالنسبة المئوية للأسر التى تتوافر لها فرصة الحصول على كهرباء كافية للإضاءة على الأقل . وهذا المؤشر مأخوذ من كوريا فى ١٩٩١ ومتاح فقط بالنسبة لعام ١٩٨٤ . ويشمل فاقد الشبكات ، والذى تم الحصول عليه من « صحائف بيانات القوى الكهربائية » التى جمعتها دائرة الصناعة والطاقة فى البنك الدولى ، وإحصاءات الطاقة التى تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الفاقد التقنى وغير التقنى على حد سواء . ويتكون الفاقد التقنى الذى يرجع للخصائص المادية لشبكة القوى الكهربائية ، أساسا من فاقد المقاومة فى النقل والتوزيع . ويشمل الفاقد غير التقنى أساسا الوصلات غير القانونية بالكهرباء ، ومصادر السرقة الأخرى . ويُعبّر عن فاقد الشبكة كنسبة مئوية من الناتج الإجمالى (صافى التوليد) .

الاتصالات السلكية واللاسلكية . مقياس التغطية هو عدد خطوط السنترالات التليفونية الرئيسية لكل ألف شخص . وخط التليفون الرئيسى يصل جهاز المشترك بشبكة التحويل ، وله منفذ خاص به فى سنترال التليفون . وهذا التعبير مرادف لتعبير « المحطة الرئيسية » الشائع الاستخدام فى وثائق الاتصالات السلكية واللاسلكية . وتشير الأعطال لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسى إلى عدد الأعطال المبلغ عنها لكل ١٠٠ خط تليفون رئيسى فى السنة المبينة . ويدرج بعض القائمين بالتشغيل سوء تشغيل معدات مرافق العميل باعتبارها أعطالا ، فى حين يدرج البعض الآخر الأعطال الفنية فقط . والبيانات بشأن الخطوط الرئيسية ، والأعطال بالنسبة لكل ١٠٠ خط رئيسى مستمدة من قاعدة بيانات الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية .

الطرق . تتضمن المؤشرات المستخدمة لتمثل التغطية فى هذا القطاع كثافة الطرق المكانية (طول الطرق فى بلد ما مقسوما على مساحة أراضيه) ونصيب الفرد من كثافة الطرق (طول شبكة الطرق مقسوما على حجم السكان) . ويستخدم المقياس الاخير (عدد الكيلو مترات من الطرق المرصوفة لكل مليون من السكان) هنا كمؤشر تقريبى للتغطية . وكمقياس للأداء ، تعرف الطرق المرصوفة التى تكون فى حالة جيدة باعتبارها الطرق الخالية من العيوب بصورة جوهرية ، والتى تتطلب صيانة روتينية فحسب . والبيانات المتعلقة بالطرق المرصوفة مأخوذة من كويروز وجاوتام ١٩٩٢ وهى متاحة لعام ١٩٨٨ فحسب .

المياه . بالنسبة لمعظم البلدان ، تُعّد النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه المأمونة إما عن طريق الحنفيات العمومية ، أو وصلات المنازل هى مقياس التغطية . وهى مستمدة فى المحل الأول من مطبوع منظمة الصحة العالمية المعنون *سلسلة العقد الدولى لامدادات مياه الشرب والصرف الصحى* ، سنوات مختلفة . وبالنسبة لاقتصادات الاتحاد السوفياتى السابق ، فإن النسبة المئوية للإسكان العام المجهز بمياه جارية هى مقياس التغطية ، والمصدر هو *أحوال الإسكان فى الاتحاد السوفياتى* ، التى نشرتها اللجنة الحكومية المعنية بإحصاءات الاتحاد السوفياتى . والبيانات بشأن فاقد المياه مأخوذه من جارن ١٩٨٧ ، وهى بالنسبة لشبكات مناطق العواصم . وحيثما لم تتوافر بيانات لعام ١٩٨٦ فقد أخذت أقرب سنة متاحة . ويشمل فاقد المياه الفاقد المادى (كسر المواسير والتسرب) والفاقد التجارى (نقص تسجيل العدادات ، والاستخدام غير القانونى بما فى ذلك الوصلات المقامة بالاحتيال والوصلات غير المسجلة ، والاستخدامات القانونية والتى لا يتم قياسها عادة ، مثل اطفاء الحرائق) .

السكك الحديدية . مؤشر التغطية هو عدد وحدات النقل بالسكك الحديدية لكل مليون دولار من الناتج المحلى الإجمالى ، ووحدات النقل بالسكك الحديدية هى مجموع الركاب – الكيلو مترات ، والأطنان – الكيلو مترات وتم الحصول عليها من قاعدة البيانات التى تحتفظ بها شعبة النقل فى دائرة النقل والمياه والتنمية الحضرية فى البنك الدولى . وتوافر قاطرات الديزل يعد مقياسا أفضل للأداء التقنى والإدارى لأن القاطرات هى أغلى المعدات التى تمتلكها هيئات السكك الحديدية . والبيانات الخاصة بتوافر قاطرات الديزل كنسبة مئوية من رصيد معدات الديزل مأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولى . وأورقام الناتج المحلى الإجمالى مأخوذة من سومرز وهستون ، *جداول بن العالمية* (٥,٥ مارك) ، على وشك الصدور .

الجدول ٣٣ ـ الموارد الطبيعية

يمثل هذا الجدول الخاص بالموارد الطبيعية خطوة نحو إدراج البيانات المتعلقة بالبيئة فى تقييم التنمية وفى تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق

المناطق المحمية لصون الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالبيئة ، وتوافر المياه العذبة واستخدامها . والبيانات المقدمة هنا مستمدة من أكثر المصادر المتوافرة جدارة بالثقة ، والمذكورة فى مطبوع معهد الموارد العالمية ، *موارد العالم ٩٤ - ١٩٩٥* . ومع ذلك ، فإن هذه البيانات ينبغى استخدامها بحذر ، ربما أكثر من أى بيانات أخرى فى هذا التقرير . وفى حين أنها تصور بدقة الفروق الأساسية فى الموارد والاستخدامات بين البلدان . فإن قابليتها للمقارنة الحقيقية محدودة بسبب التباين فى جمع البيانات والمناهج الإحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

ولم يتم بعد الإتفاق على إطار مفاهيمى يحقق التكامل بين الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقليدية . كما أن القصد من المقاييس المبينة فى هذا الجدول لا يتمثل فى جعلها مؤشرات نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصحة البيئية ، أو نضوب الموارد . لقد أختيرت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم البلدان ، ولأنها قابلة للاختبار ، وتعكس بعض الظروف العامة للبيئة .

ويشير *إجمالى مساحة* الغابات إلى إجمالى الحراج الطبيعية من النباتات الشجرية التى تسودها الأشجار . وهذه التقديرات مستمدة من إحصاءات قطرية جمعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وقد نشرت تقديرات جديدة فى ١٩٩٣ عن البلدان الاستوائية (الفاو) ، والمناطق المعتدلة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا) . وتستخدم الفاو ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا تعريفات مختلفة فى تقديراتهما . فالفاو تحدد الغابات الطبيعية فى البلدان الاستوائية إما كغابات مغلقة حيث تغطى الغابات نسبة مرتفعة من الأراضى والتى لا يوجد فيها أى غطاء متصل من الأعشاب أو كغابات مفتوحة ، تحدد باعتبارها أرضا مختلطة من الغابات والأعشاب مع غطاء شجرى لا يقل عن ١٠ فى المائة وطبقة مستمرة من العشب على أرض الغابة . وتشمل الغابة الاستوائية جميع المجموعات الشجرية عدا مزارع الأشجار ، وتشمل مجموعات الأشجار التى تدهورت لدرجة ما من جراء الزراعة ، والحرق وقطع الأشجار وسقوط الأمطار الحمضية .

وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو الغابة باعتبارها أرضا تتوج فيها الأشجار ما يزد على ٢٠ فى المائة من المساحة . كما أدرجت تشكيلات الغابات المفتوحة وطرق الغابات ، ومصدات النيران ، والمناطق الصغيرة التى تم إخلاؤها مؤقتا ؛ والمجموعات الشجرية الفتية التى يتوقع أن تحقق غطاء متوجا عند نضجها يبلغ ٢٠ فى المائة على الأقل ومصدات الرياح وأحزمة الحماية . وتدرج مساحة مزارع الأشجار فى تقديرات البلدان المعتدلة لمساحة الغابات الطبيعية . كما يدرج بعض البلدان فى هذا الجدول مساحات مشجرة أيضا ، معرفة باعتبارها أراضى شجرية مفتوحة ، وأشجارًا خفيفة ، وشجيرات ، وأدغالاً .

وتشير *إزالة الغابات* إلى العملية المستمرة لتحويل أراضى الغابات إلى استخدامات أخرى ، بما فى ذلك الزراعة المتنقلة ، والزراعة الدائمة ، واقامة مزارع تربية الماشية ، وتنمية المستوطنات والبنية الأساسية . ولا تتضمن المساحات المزالة غاباتها ، المساحات التى قطعت اشجارها لكن النية متوافرة لتجديدها ولا المساحات التى تدهورت بسبب جمع حطب الوقود ، وتهطال الأحماض ، أو حرائق الغابات . ويشير نطاق المساحة الإجمالية ونسبتها المئوية المبينان إلى المتوسط السنوى لإزالة الأحراج من إجمالى مساحة الغابات الطبيعية .

كما يجرى بعض البلدان تقديرات مستقلة مستخدما بيانات الأقمار الصناعية أوبيانات المسح الأرضى الموسع . فقد أجرى فى ١٩٩١ تقدير على نطاق الهند بأسرها باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات ، أوضح أن غطاء الغابات فى الهند يبلغ ٦٣٩٠٠٠ كيلو متر مربع . وقدر جرد أجرى فى ١٩٩٠ باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات تى ام غطاء الغابات فى البرازيل بـ ٤٩٦٠٠٠ كيلو متر مربع ، بمعدل لازالة الغابات يبلغ ٤,٠٦ كيلو متر مربع سنويا بين ١٩٨٠ و١٩٩٠ . وفى البرازيل أفضى تقييمان أن أجريا مؤخرا - استنادا للتصوير بالأقمار الصناعية لإزالة الحراج فى أمازون البرازيل - إلى تقديرين مختلفين لمعدلات إزالة الحراج بالنسبة لهذه المنطقة . وقدرت دراسة أجرتها الإدارة القومية للفضاء ، والملاحة الجوية بالولايات المتحدة (ناسا) وجامعة نيوهاميشير فاقد الغابات بـ ١٥٠٠٠ كيلو متر مربع سنويا خلال ٨٧ - ١٩٨٨ . وقد المعهد الوطنى للبحوث فى الأمازون فى البرازيل إزالة الغابات بـ ٢٠٣٠٠ كيلو متر مربع سنويا لنفس الفترة . ولم تدرج فى أى من الدراستين إزالة الغابات فى مناطق الغابات الثانوية ومناطق الأدغال الجافة . وتتضمن بيانات الفاو المعروضة فى هذا الجدول زراعة الغابات فى البرازيل ، بما فى ذلك مساحة الغابات الثانوية ، والمناطق الأخرى المنزرعة بالغابات . لاحظ أيضا أنه حسب بيانات الفاو ، فإن البرازيل تضم ما يقدر بـ ٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ، محددة باعتبارها مجموعات من أشجار الغابات تم إنشاؤها عن طريق زراعة الغابات ، وإعادة زراعة الغابات للاستخدامات الصناعية وغيرها . ولدى الهند ما يقدر بـ ١٨٩٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ولدى أندونيسيا ما يقدر بـ ٨٧٥٠٠ كيلو متر مربع .

ومساحات الأرض المحمية على النطاق القومى هى المساحات التى لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة : المحميات العلمية ، والمحميات الطبيعية بصورة تامة ، والمتنزهات القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتى لا يؤثر عليها النشاط الإنسانى من الناحية المادية) والآثار الطبيعية ، ومناطق المناظر الطبيعية التى لها بعض جوانب فريدة ، والمحميات الطبيعية والخاضعة لإدارة خاصة وملاذ الحياة البرية ، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة

بالمناظر البحرية المحمية (والتى قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية) . ولا يتضمن هذا الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلى أو الإقليمى وحده أو المناطق التى يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية . وهذه البيانات عرضة للتباين فى التعاريف وفى نظام الإبلاغ إلى المنظمات ، مثل مركز رصد صون البيئة العالمى ، الذى يجمع هذه البيانات وينشرها . وتستخدم المساحة السطحية الإجمالية لحساب النسبة المئوية من المساحة المحمية الإجمالية .

موارد المياه العذبة : والبيانات المتعلقة *بالسحب السنوى من المياه العذبة* عرضة للتباين فى أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من الزاوية الإجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء . ومع ذلك فإن هذه البيانات تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا فى إجمالى موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما أنها تفشل فى تحديد التباين فى توافر المياه داخل بلد ما ، موسميا وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تستند إلى متوسطات طويلة الأجل ، فإن تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التى تستمر عقودا من الزمان . وقد جمعت إدارة الجيولوجيا الهيدرولوجية فى أورليان فى فرنسا ، بيانات عن موارد المياه والسحب منها من الوثائق المنشورة ، بما فى ذلك مطبوعات الأمم المتحدة والمطبوعات القومية والمهنية . كما جمع معهد الجغرافيا فى الأكاديمية الوطنية للعلوم فى موسكو بيانات عالمية عن المياه على أساس الأعمال المنشورة ، ويقدر عند الاقتضاء موارد المياه واستخدامها من نماذج تستخدم بيانات أخرى مثل المساحة قيد الرى وإعداد الماشية ، والتهطال . وقد قام معهد الموارد العالمية بجمع هذه المصادر وغيرها للتوصل للبيانات الواردة فى هذا الجدول . وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة ، وتتباين من بلد لبلد بين ١٩٧٠ ، ١٩٩٢ . والبيانات المتعلقة بالبلدان الصغيرة وبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة أقل قابلية للتعويل عليها بالنسبة للبيانات المتعلقة بالبلدان الأكبر حجما والتى يزيد بها سقوط الأمطار .

وإجمالى موارد المياه يتضمن كلا من الموارد الداخلية المتجددة وتدفقات الأنهار من بلدان أخرى حيثما يشار إلى ذلك . والتقديرات هى من عام ١٩٩٢ . وتشير موارد المياه الداخلية المتجددة سنويا إلى متوسط التدفق السنوى من الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الناجمة عن سقوط الأمطار داخل البلد . ويرد فى هذا الجدول *إجمالى* المسحوبات *والنسبة المئوية* للمسحوبات من إجمالى الموارد المتجددة على حد سواء . وتتضمن المسحوبات تلك المأخوذة من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة ، ومحطات إزالة الملوحة لكنها لا تتضمن خسائر التبخر . وقد تزيد المسحوبات عن ١٠٠ فى المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية ، أو محطات إزالة الملوحة كبيرا ، أو إذا كانت المياه يعاد استخدامها على نطاق كبير . ويتم حساب *إجمالى نصيب الفرد* من مسحوبات المياه بقسمة إجمالى مسحوبات المياه فى بلد ما على عدد سكانه فى السنة التى تتوافر عنها تقديرات المسحوبات . ويتم حساب بيانات نصيب الفرد من المسحوبات القطاعية بالنسبة لمعظم البلدان ، باستخدام النسب المئوية للمسحوبات المقدرة لعام ١٩٨٧ . وتتضمن الاستخدامات *المنزلية* ، مياه الشرب ، واستخدامات أو إمدادات البلديات ، والاستخدامات للخدمات العامة ، والمؤسسات التجارية والبيوت . وقد جمعت المسحوبات المباشرة للاستخدام *الصناعى* ، بما فى ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، فى العمود الأخير من هذا الجدول مع المسحوبات من أجل *الزراعة* (الرى وإنتاج الماشية) والأرقام قد لا يبلغ مجموعها الرقم الخاص بإجمالى نصيب الفرد بسبب عملية التقريب .

مصادر البيانات

الانتاج والاستيعاب المحلى

U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
———. Various years. *Energy Statistics Yearbook*. Statistical Papers, series J. New York.
U.N. International Comparison Program Phases IV (1980), V (1985), and VI (1990) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and U.N.
FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.

الحسابات المالية والنقدية

International Monetary Fund. *Government Finance Statistics Yearbook*. Vol. 11. Washington, D.C.
———. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *World Energy Supplies*. Statistical Papers, series J. New York.
IMF data.

المعاملات الدولية الأساسية

International Monetary Fund. Various years. *International Financial Statistics*. Washington, D.C.
U.N. Conference on Trade and Development. Various years. *Handbook of International Trade and Development Statistics*. Geneva.
U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. *Monthly Bulletin of Statistics*. New York.
———. Various years. *Yearbook of International Trade Statistics*. New York.
FAO, IMF, U.N., and World Bank data.

التمويل الخارجى

Organization for Economic Cooperation and Development. Various years. *Development Co-operation*. Paris.
———. 1988. *Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries*. Paris.
IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.

الموارد البشرية والتنمية المستدامة بيئيا

Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Massiah, and Rodolfo A. Bulatao. *World Population Projections, 1994–95 Edition* (forthcoming). Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
Garn, Harvey. 1987. "Patterns in the Data Reported on Completed Water Supply Projects." World Bank, Transport, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
Heiderian, J., and Wu, Gary. 1993. "Power Sector: Statistics of Developing Countries (1987–1991)." World Bank, Industry and Energy Department, Washington, D.C.
Institute for Resource Development/Westinghouse. 1987. *Child Survival: Risks and the Road to Health*. Columbia, Md.
International Energy Agency. 1993. *IEA Statistics: Energy Prices and Taxes*. Paris: OECD.
International Road Transport Union. 1990. World Transport Data.
International Telecommunication Union. *1994 World Telecommunications Development Report*. Geneva.
Kurian, G. T. 1991. *The New Book of World Rankings*. New York: Facts on File.
Querioz, Caesar, and Surhid Gautam. 1992. "Road Infrastructure and Economic Development." Policy Research Working Paper 921. World Bank, Washington, D.C.
Ross, John, and others. 1993. *Family Planning and Population: A Compendium of International Statistics*. New York: The Population Council.
Sivard, Ruth. 1985. *Women—A World Survey*. Washington, D.C.: World Priorities.
U.N. Department of Economic and Social Information and Policy Analysis (formerly U.N. Department of International Economic and Social Affairs). Various years. *Demographic Yearbook*. New York.
———. Various years. *Population and Vital Statistics Report*. New York.
———. Various years. *Statistical Yearbook*. New York.
———. 1989. *Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988*. New York.
———. 1988. *Mortality of Children under Age 5: Projections 1950–2025*. New York.
———. 1986. *World Comparisons of Purchasing Power and Real Product for 1980*. New York.
———. 1991. *World Urbanization Prospects: 1991*. New York.
———. 1991. *World Population Prospects: 1990*. New York.
———. 1993. *World Population Prospects: 1993 Revision*. New York.
———. 1993. *World Urbanization Prospects: 1992 Revision*. New York.
U.N. Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. *Statistical Yearbook*. Paris.
———. 1990. *Compendium of Statistics on Illiteracy*. Paris.
UNICEF. 1989. *The State of the World's Children 1989*. Oxford: Oxford University Press.
World Bank. 1993. *Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data*. Washington, D.C.
World Health Organization. Various years. *World Health Statistics Annual*. Geneva.
———. 1986. *Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information*, 2nd edition. Geneva.
———. 1991. *Maternal Mortality: A Global Factbook*. Geneva.
———. Various years. *World Health Statistics Report*. Geneva.
———. Various years. *The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade*. Geneva.
World Resources Institute. 1994. *World Resources 1994–95*. New York.
FAO, ILO, U.N., and World Bank data; national sources.

الجزء الأول تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		الأمريكتين
		شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادى	جنوب آسيا	شرقى أوروبا وآسيا الوسطى	باقى أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	
منخفضة الدخل		أثيوبيا اريتريا أوغندا بوروندى تنزانيا جزر القمر رواندا زائير زامبيا زمبابوى السودان الصومال كينيا ليسوتو مدغشقر ملاوى موزامبيق	بنن بوركينا فاصو تشاد توغو جمهورية افريقيا الوسطى سان تومى وبرنسيبى سيراليون غامبيا غانا غينيا غينيا الاستوائية غينيا بيساو ليبريا مالى موريتانيا النيجر نيجيريا	أندونيسيا جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصين فييت نام كمبوديا ميانمار	أفغانستان باكستان بنغلاديش بوتان سرى لانكا مالديف نيبال الهند	طاجيكستان		جمهورية اليمن	جمهورية مصر العربية	غيانا نيكاراغوا هايتى هندوراس
متوسط الدخل	الشريحة الدنيا	انغولا جيبوتى سوازيلند ناميبيا	الرأس الأخضر المنغال الكاميرون كوت ديفوار الكونغو	بابوا غينيا الجديدة تايلند تونغا جزر سليمان جزر مارشال جزر ماريان الشمالية جمهورية كوريا الديمقراطية ساموا الغربية فانواتو الفلبين فيجى كيريباتى منغوليا ميكرونيزيا (ولايات متحدة)		الاتحاد الروسى أرمينيا البانيا أذربيجان اوزبكستان أوكرانيا بلغاريا بولندا تركمانستان جمهورية البوسنة والهرسك الجمهورية التشيكية الجمهورية المقدونية جمهورية قيرغيزستان جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جورجيا رومانيا كازاخستان كرواتيا لتوانيا لاتفيا مولدوفا	تركيا	الأردن ايران (جمهورية الاسلامية) الجمهورية العربية السورية العراق لبنان	تونس الجزائر المغرب	اكوادور باراغواى بليز بنما بوليفيا بيرو جامايكا جمهورية الدومينكان الدومينيكا سانت فينسنت وجزر غرينادين السلفادور شيلى غرينادا غواتيمالا كوبا كوستاريكا كولومبيا
	الشريحة العليا	بوتسوانا جنوب افريقيا رينيون سيشل مايوت موريشيوس	غابون	جمهورية كوريا ساموا الأمريكية غوام كاليدونيا الجديدة ماكاو ماليزيا		استونيا بيلاروس سلوفينيا هنغاريا	البرتغال جبل طارق جزر مان مالطة اليونان	البحرين عمان المملكة العربية السعودية	ليبيا	الأرجنتين انتيغوا وبربودا الأنتيل الهولندية أوروبا أوروغواى البرازيل بربادوس بورتوريكو ترينيداد وتوباغو سانتا لوسيا سانت كيتس ونيفيس سورينام غوادلوب غيانا الفرنسية فنزويلا المارتنيك المكسيك
الاجمالى	الفرعى ١٦٩	٢٧	٢٣	٢٦	٨	٢٧	٦	٩	٥	٣٨

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
		شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادى	جنوب آسيا	شرق أوروبا وآسيا الوسطى	باقى أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	الأمريكتين
لدخل المرتفع	بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى			استراليا نيوزيلندا اليابان			أسبانيا العانيا ايرلندا ايسلندا ايطاليا بلجيكا الدانمرك السويد سويسرا فرنسا فنلندا لكسمبرغ المملكة المتحدة النرويج النمسا هولندا			كندا الولايات المتحدة
	بلدان ليست أعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى			برونای بولينزيا الفرنسية سنغافورة هونغ كونغ اقتصادات آسيا الأخرى - تايوان . والصين			أندورا جزر فيروى جزر القنال سان مارينو غرينلند قبرص	اسرائيل الامارات العربية المتحدة قطر الكويت		برمودا جزر البهاما الجزر العذراء (الولايات المتحدة) (الولايات المتحدة)
جمالى عدد الاقتصادات	٢٠٨	٢٧	٢٣	٣٤	٨	٢٧	٢٨	١٣	٥	٤٣

(أ) جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة .
(ب) اقتصادات آسيوية أخرى - تايوان ، الصين .

تعاريف المجموعات

تصنف هذه *الجداول كل الاقتصادات الأعضاء فى البنك الدولى ، زائدا كل الاقتصادات الأخرى التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ الف نسمة*

مجموعة *الدخل :* قسمت الاقتصادات حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٩٢ ، محسوبا باستخدام طريقة *أطلس البنك الدولى* . والمجموعات هى : منخفضة الدخل ، ٦٧٥ دولارا أو أقل ، الشريحة الدنيا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٦٧٦ - ٢٦٩٥ دولار ، الشريحة العليا من الاقتصادات متوسطة الدخل ، ٢٦٩٦ - ٨٣٥٥ دولار ، ومرتفعة الدخل ٨٣٥٦ دولار فأعلى .

وينبغى النظر إلى التقديرات المتعلقة بجمهوريات الاتحاد السوفياتى السابق باعتبارها أولية جدا ؛ وسيظل تصنيفها قيد المراجعة .

الجزء الثانى تصنيف الاقتصادات حسب بنود التصدير الأساسية والمديونية

المجموعة	الدخل المنخفض والمتوسط					الدخل المرتفع	
	الدخل المنخفض		الدخل المتوسط				
	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	المدينة بصورة باهظة	المدينة بصورة معتدلة	الأقل مديونية	اقتصادات غير مصنفة حسب المديونية	من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
مصدرو السلع المصنوعة			الصين	بلغاريا بولندا	هنغاريا الاتحاد الروسى	أرمينيا استونيا أوزبكستان أوكرانيا بيلاروس جمهورية كوريا جمهورية كوريا الديمقراطية جورجيا رومانيا قيرغيزستان لبنان لاتفيا ليتوانيا ماكاو مولدوفا		المانيا ايرلندا ايطاليا السويد سويسرا فنلندا كندا اليابان	اسرائيل سنغافورة هونغ كونغ اقتصادات اسيا الاخرى الصين وتايوان
مصدرو المنتجات الأولية من غير الوقود			تشاد	الأرجنتين البانيا بوليفيا بيرو كوبا كوت ديفوار	بابوا غينيا الجديدة شيلى غواتيمالا	باراغواى بوتسوانا جزر سليمان ساموا الأمريكية سانت فنسنت وجزر غرانادين سوازيلند سورينام منغوليا ناميبيا	رونيون غوادلوب غيانا الفرنسية	ليسلندا نيوزيلندا	جزر فايروى غرينلند
مصدرو الوقود (اساسا النفط)	نيجيريا			أنغولا الجزائر العراق الكونغو	غابون فنزويلا	البحرين تركمنستان ترينيداد وتوباغو جمهورية ايران الاسلامية عمان ليبيا المملكة العربية السعودية			الامارات العربية المتحدة بروناى قطر
مصدرو الخدمات	جمهورية مصر العربية كمبوديا	جزر مالديف جمهورية اليمن غامبيا نيبال	بنن بوتان بوركينا فاصو ليسوتو هايتى	الاردن بنما جامايكا	الجمهورية الدومينيكية اليونان	انتيغوا وبربودا الانتيل الهولندية أوربا بربادوس بليز تونغا جيبوتى الرأس الاخضر ساموا الغربية سانت كيتس ونيفيس سانت لوسيا السلفادور سيشل غرينادا فانواتو فيجى كيريباتى مالطة	المارتينيك	المملكة المتحدة	برمودا بولينزيا الفرنسية جزر البهاما ابرص

المجموعة	الدخل المنخفض والمتوسط: الدخل المنخفض: المدينة بصورة باهظة	الدخل المنخفض: المدينة بصورة معتدلة	الدخل المنخفض: الأقل مديونية	الدخل المتوسط: المدينة بصورة باهظة	الدخل المتوسط: المدينة بصورة معتدلة	الدخل المتوسط: الأقل مديونية	الدخل المتوسط: اقتصادات غير مصنفة حسب المديونية	الدخل المرتفع: من أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى	الدخل المرتفع: من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى
مصدرو سلع متنوعة	جمهورية افريقيا الوسطى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سيراليون كينيا موزامبيق	اندونيسيا باكستان بنغلاديش جزر القمر الهند	سرى لانكا طاجيكستان	اكوادور البرازيل الجمهورية العربية السورية الكاميرون المغرب المكسيك	اوروغواى تركيا تونس السنغال الفلبين كوستاريكا كولومبيا	أذربيجان البرتغال تايلند جنوب افريقيا الدومينكا كازاخستان ماليزيا موريشيوس	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	اسبانيا استراليا بلجيكا الدانمرك فرنسا لكسمبرغ النرويج النمسا هولندا الولايات المتحدة	الكويت
غير مصنفة حسب المديونية					جبل طارق		اريتريا بورتو ريكو جزر مارشال جزر مان جزر ماريانا الشمالية جمهورية البوسنة والهرسك الجمهورية التشيكية الجمهورية الملوفاكية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة سلوفينيا غوام كاليدونيا الجديدة كرواتيا مايوت ميكرونيزيا		أندورا الجزر العذراء (الولايات المتحدة) جزر القنال سان مارينو
عدد الاقتصادات ٢٠٨	٣٢	١٣	٩	٢١	١٧	٥٧	٢٠	٢١	١٨

(أ) اقتصادات آسيوية أخرى - تايوان ، والصين . (ب) اقتصادات لا يمثل فيها بند تصديرى واحد ما يزيد على ٥٠ ٪ من اجمالى الصادرات .

تعاريف المجموعات

تصنف هذه الجداول الاقتصادات الأعضاء فى البنك الدولى ، زائدا كل الاقتصادات التى يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة .

فئة الصادرات الأساسية : الصادرات الأساسية هى التى تمثل ٥٠ فى المائة أو أكثر من إجمالى صادرات السلع والخدمات من فئة واحدة ، فى الفترة ٨٧ - ١٩٩١ . والفئات هى : المواد الأولية من غير الوقود (التصنيف التجارى الدولى الموحد صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ ، زائدا ٦٨) الوقود (التصنيف التجارى الدولى الموحد ٣) ، السلع المصنوعة (التصنيف التجارى الدولى الموحد من ٥ إلى ٩ ، ناقصا ٦٨) والخدمات (حصيلة خدمات عوامل الانتاج وغيرها زائدا تحويلات العاملين) . فإن لم تكن هناك فئة واحدة تمثل ٥٠ فى المائة ، أو أكثر ، صنف الاقتصاد باعتباره متنوع .

المديونية : استخدمت التعاريف الموحدة للبنك الدولى للمديونية الباهظة والمعتدلة ، فى متوسط ثلاث سنوات (٩٠ - ١٩٩٢) لتصنيف الاقتصادات فى هذا الجدول . وتعنى المدينة بصورة باهظة ان واحدة من النسبتين الاساسيتين تزيد على المستويات الحرجة : القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الناتج القومى الاجمالى (٨٠ فى المائة) والقيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات (٢٢٠ فى المائة) . والمدينة بصورة معتدلة تعنى ان واحدة من النسبتين الأساسيتين تزيد عن٦٠ فى المائة ولكن لا تصل للمستوى الحرج . ولايمكن إجراء حسابات القيمة الحالية بالنسبة للاقتصادات التى لا تقدم احصاءات تفصيلية عن الديون لنظام البنك الدولى للابلاغ بواسطة المدينين ، وبدلا من ذلك استخدمت الطريقة التالية لتصنيف الاقتصادات غير المشتركة فى النظام . وتعنى البلدان المدينة بصورة باهظة ان ثلاثة من اربع نسب أساسية (بمتوسط عبر الفترة ٩٠ - ١٩٩٢) تعلو على المستويات الحرجة : الدين للناتج القومى الاجمالى (٥٠ فى المائة) ؛ الدين للصادرات (٢٧٥ فى المائة) ، خدمة الدين للصادرات (٣٠ فى المائة) ؛ والفائدة للصادرات (٢٠ فى المائة) . وتعنى المدينة بصورة معتدلة أن ثلاث من أربع نسب أساسية تزيد على ٦٠ فى المائة من النسب الحرجة ولكنها لا تصل اليها . وتم تصنيف كل الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل الأخرى باعتبارها أقل مديونية .

رقم الايداع
١٩٩٣ / ٧٣٠٦

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

البنـــــك الـدولـــــى

البنية الأساسية الاقتصادية - وتشمل النقل ، والقوى الكهربائية ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمياه والتصحاح ، والتخلص من النفايات - تنتج خدمات ذات أهمية حيوية للتنمية . وقد تزايد فى العقود الأخيرة توافر البنية الأساسية فى البلدان النامية . ومع ذلك فإن الأداء مازال ضعيفا فى كثير من الحالات ، والصيانة غير الكافية تؤدى إلى تدهور المرافق قبل الأوان ، وغالبا ما لا تساير الخدمات احتياجات المنتفعين واستعدادهم للدفع . وهناك تجاهل سائد لقدرة خدمات البنية الأساسية على الاسهام فى الحد من الفقر وتحسين البيئة . وقد حان الوقت لئلا يظل مجال اهتمام السياسة مقصورا على زيادة كمّ مرافق البنية الأساسية ، بل أن يشمل تحسين نوعية الخدمات وكفاءتها .

وهذه الإصدارة السنوية السابعة عشرة من *تقرير عن التنمية فى العالم* تبحث سجل النجاحات والفشل على حد سواء فى مجال توفير البنية الأساسية ، وتخلص إلى أن التوصل الى تقديم الخدمات بصورة أكثر فاعلية وكفاءة يقتضى اجراء تغييرات مهمة فى الحوافز . ويحدد التقرير ثلاث طرق لاصلاح المؤسسات من أجل تحسين الحوافز :

- تطبيق مبادىء الإدارة التجارية - تشغيل البنية الأساسية كمشروع تجارى لا كجهاز بيروقراطى ، بأهداف واضحة ، مع استقلال إدارى ومالى، ومع رضاء المستهلك كمقياس أساسى للأداء .
- إدخال المنافسة - بصورة مباشرة حيثما يكون ذلك ممكنا أو بصورة غير مباشرة إن لم يمكن ذلك ، لأن المنافسة تتيح للمنتفعين بالخدمة خيارات أكثر ، وتجعل بالتالى مقدمى الخدمات أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة أمام المنتفعين بالخدمات .
- إعطاء المنتفعين بالخدمات وأصحاب المصلحة الآخرين صوتا قويا ومسؤولية حقيقية فى تخطيط الخدمات وتشغيلها ، وتنظيمها ، وتمويلها .

وسيتطلب الأمر أن تعمل الحكومات بصورة أكثر تواترا باعتبارها ميسرا ومنسقا وحارسا للمصلحة العامة (خاصة لضمان حصول الفقراء على الخدمات) وبصورة أقل تواترا باعتبارها قائما بالتشغيل مباشرة . وسيتطلب الأمر أن يقدم القطاع الخاص الخبرة الإدارية وحصة من التمويل أكبر كثيرا مما كان يفعل فى الماضى . ويقيم التقرير أربعة خيارات حسب القطاعات ونوع البلدان ، وذلك من بين قائمة عريضة من الترتيبات المؤسسية المحددة لتوفير البنية الأساسية . ويلاحظ التقرير أن الأداء الأفضل للبنية الأساسية قد يتيح للبلدان تحقيق مكاسب مستدامة فى الكفاءة ، ومستوى أعلى من الخدمات من موارد البنية الأساسية القائمة ، وتحسين فرص حصول الفقراء على الخدمات الأساسية .

ويتضمن هذا التقرير مؤشرات التنمية الدولية ، التى تقدم بيانات شاملة وحديثة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يزيد على ٢٠٠ بلد وإقليم . كما أن المؤشرات متاحة على أقراص صغيرة للكومبيوتر . وقد أرفق بالتقرير تذييل يشمل إحصاءات مختارة عن البنية الأساسية .

ISBN 0 - 8213 - 2539 - 6

تصميم الغلاف لبريان نويس / مجموعة المجلة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر